







# حاشية الجمال على شرح المنهج

للعالم العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج  
لشيخ الاسلام زكريا الانصارى  
رحمهما الله تعالى

(وبالهامش الشرح المذكور)

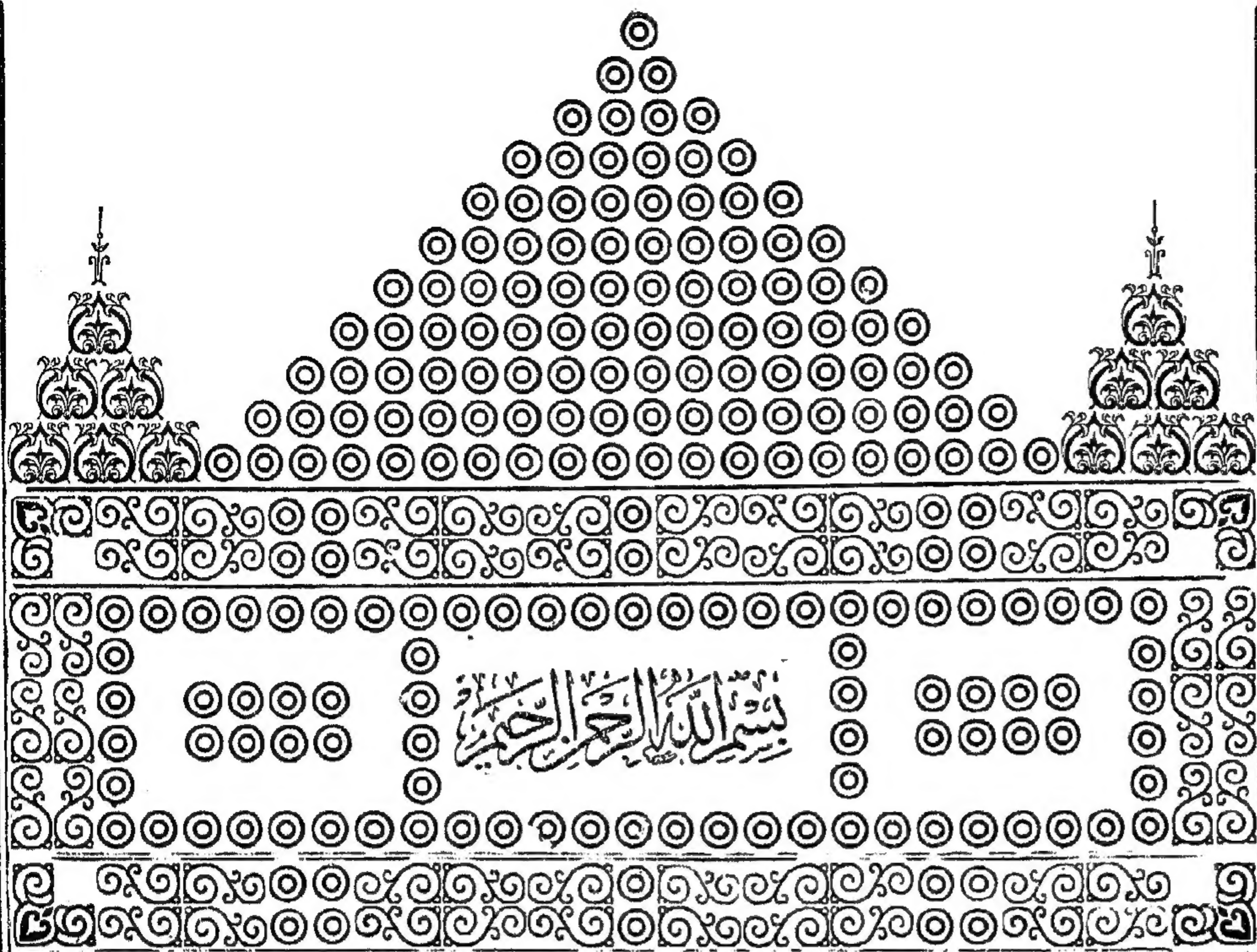
لجلال الدين

(روجعت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شوارع محمد علي بمصر  
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر





## ﴿ كتاب الفرائض ﴾

أخره عن العبادات والمعاملات لا يضطرار الانسان اليهما من حين ولادته دائماً أو غالباً إلى موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولا نه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب (فائدة) كانوا في الجاهلية يورثون الرجال والكبار دون غيرهما ثم كان في أول الاسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ إلى التوارث بالاسلام والهجرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات الموارث وبهذا يعلم ان قول السيوطي انه من الذي تكرر نسخه أربع مرات غير مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر محله وحرمة بخلاف ما هنا قل على المحلى (قوله أي مسائل قسمة الموارث) أي المسائل التي تقع فيها قسمة الموارث ككونها من ثمانية مثلاً كزوجته وبنت وعم وكالتي تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصباء فحينئذ المترجم له قوله فيما سيأتي فصل ان كانت الورثة عصباء الخ وما قبل هذا توطئة وتمهيد للمترجم له اه شيخنا والموارث جمع ميراث بمعنى موروثة وهو التركة (قوله فغلبت) أي الفرائض على غيرها وهو التعصيب أي لفضلها بتقدير الشارع لها فاندفع ما يقال الاولي أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب اه من ع ش على م ر أي فاذا كانت الفرائض هي التي فيها تقدير فلم تشمل الترجمة مسائل التعصيب فينبغي ان تكتب التغليب فيها لانه سيد كر مسائل التعصيب في صدر الفصل الذي هو قوله فصل ان كانت الورثة عصباء الخ اه شيخنا (قوله والفرض لغة التقدير) تعليل لقوله أي مقدرة أي انما فسرنا بذلك لان الفرض لغة الخ فكان الانسب تقديره بجنبه اه شيخنا ويرد الفرض أيضا بمعنى القطع والتبيين والانزال والاحلال والعطاء اه شرح م ر (قوله وشرعنا الخ) أي وأما في غير ما هنا فهو الفعل المطلوب طلبا جازما اه ع ش (قوله نصيب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعنا خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به ربع العشر مثلاً في الزكاة فانه ليس للوارث

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾  
 ﴿ كتاب الفرائض ﴾  
 أي مسائل قسمة الموارث  
 جمع فريضة بمعنى مفروضة  
 أي مقدرة لما فيها من السهام  
 المقدرة فغلبت على غيرها  
 والفرض لغة التقدير  
 وشرعنا هنا نصيب مقدر  
 شرعاً للوارث



اه شيخنا (قوله مقدر) أى للوارث أى لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول اه ع ش على مر (قوله  
والاصل فيه) أى فى الكتاب الذى هو عبارة من مسائل قسمة الموارث اه ع ش (قوله آيات الموارث)  
كآية يوصيكم الله فى اولادكم وافاد السبيل ان الحكمة فى التعبير بلفظ المضارع المستمر لا بلفظ الماضى كما  
فى قوله ذللكم وصاكم به الاشارة الى ان هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم فهذه الآية مستمرة الحكم  
فلذلك عبر فيها بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرهما من الآيات حيث قال فى الآية المنسوخة الحكم  
كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية الآية اه شوبرى (قوله فلاولى رجل) أى  
لا قرب وليس المراد بالاولى الاحق والاخلع عن الفائدة لانه لا يدري من هو الاحق وفائدة قوله ذكر  
بيان ان المراد بالرجل هنا مقابل المرأة وهو الشامل للصبي لا مقابل الصبي المختص بالبالغ فان قلت فهلا  
اقتصرت على قوله ذكر لحصول هذا المعنى مع الاختصار قلت يمكن ان يكون اراد به افادة اطلاق الرجل  
بمعنى الذكر مطلقا تامل شوبرى (قوله علم الفتوى) بان يعلم ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بان  
يعرف كيفية الانساب الى الميت هل هى بالاخوة او البنوة مثلا وقوله وعلم الحساب بان يعلم من اى عدد  
تخرج منه المسئلة وهذه الثلاثة انما يحتاج اليها المفتى والقاضى فقوله وعلم الفرائض الخ المراد به قسمة التركات  
فانه هو الذى يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها  
تحتاج لشيتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعالم بان للزوجة كذا اه شيخنا (قوله يبدأ من تركة  
ميت وجوبا) أى عند ضيق التركة والافند باه من خط شيخنا الاشبولى فصورة الزكاة فى حالة الضيق التى  
يكون التقديم فيها واجبا ان لا يخالف الا النصاب وتكون مؤن التجهيز مستغرة فلا يصرف فيها كله بل  
يخرج منه قدر الزكاة وما زاد يصرف فيها بصورة الجاني ان لا يخالف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز  
لضاع حق المجنى عليه أو بعضه فيباع للجناية فان فضل عن دينها شئ يصرف فى التجهيز وصورة الرهن ان  
لا يخالف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم فى الجاني وصورة المبيع الذى مات مشتريه مفلسا ان المشتري  
هو الميت ولم يخالف غيره ولو بيع للتجهيز ضاع ثمن البائع أو بعضه فيقدم به البائع تامل وقد نظم بعضهم  
الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم فى الميراث نذر ومسكن \* زكاة ومرهون مبيع لمفلس  
وجان قراض ثم قرض كفاية \* ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

اه زيادى (قوله يبدأ من تركة ميت وجوبا) بما تعلق بعين كزكاة الخ) أى فلا يباع واحد من المذكورات  
الذى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كما ذكره فى الروضة واصلا فى فصل المكف اه محلى أى بل تصرف  
المذكورات الى جهة الحق الذى تعلق بها فان بقى منها شئ بعد دفع الحق صرف فى مؤن التجهيز والا فلا وفى  
شرح حج مانصه كالزكاة الواجبة فى التركة قبل موته وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤن التجهيز بل  
على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر ان تعلقها بتعلق شركة غير حقيقية لجواز الادلاء من غيرها فكانت  
التركة كالمروثة بها اه وفى شرح مر مانصه واستشكل استثناء الزكاة بان النصاب ان كان باقيا وقلنا  
بالاصح ان تعلقها بتعلق شركة فلا تكون تركة له فلا يكون مما نحن فيه وان قلنا انه تعلق جنائية أو رهن فقد  
ذكر او ان علقناها بالذمة فقط وكان النصاب تالفا فان قدمنا دين الادى او سويها فلا استثناء وان قدمناها  
وهو الاصح فتقدم على دين الادى لا على مؤنة التجهيز واجاب الزركشى وغيره عنه بما حاصله انا نختار  
الاول وهو ما صرح به البخوى وغيره ولا نسلم انه ليس له تركة وان قلنا تعلق شركة لكنها ليست شركة  
حقيقية بدليل جواز اخراج الزكاة من غيرها فالحاصل اننا نمنع خروجه عما نحن فيه لصحة اطلاق التركة عليه  
بالاعتبار المذكور على التنزيل فيصح اطلاقه على المجموع الذى منه الحق الجائز تاديته من محل آخر كما فى قوله  
الحج أشهر معلومات ومثل ذلك كاف فى صحة الاستثناء اه (قوله من تركة ميت) وهى ما يخلفه من حق كخيار

والاصل فيه قبل الاجماع  
آيات الموارث والاخبار  
كخبر الصحيحين أحقوا  
الفرائض باهلها فما بقى  
فلاولى رجل ذكر وعلم  
الفرائض يحتاج كما نقله  
القاضى عن الاصحاب الى  
ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم  
النسب وعلم الحساب  
(يبدأ من تركة ميت) وجوبا  
(بما) أى بحق (تعلق بعين)



وحد قذف أو اختصاص أو مال كنهر تخلل بعدموته ودية أخذت من قاتله لدخولها في ملكه وكذا ما  
 وقع في شبكة نصيبها في حياته على ما قاله الزركشي وما نظره في لا تتقاولها بعد الموت للورثة فالواقع فيها من زوائد  
 التركة وهي ملكهم رد بان سبب الملك نصيبه للشبكة لاهي وإذا استند الملك لفعله كان تركه اه شرح مر  
 وقوله أو اختصاص انظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه له وقع هل يكلف الوارث ذلك وتوفي منه  
 ديونه أو لافيه نظر والا قرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان المفلس إذا كان في يده  
 وظائف جرت العادة باخذ العوض في مقابلة النزول عنها كلف ذلك اه ع ش عليه ولقطة ميت مشدد  
 وخفف وهو فرع المشدد والمعنى واحد وقيل المشدد من سيموت والخفف من مات وكالموت المسخ للحجرية  
 فان مسخ حيوانا قلا من حيث الارث ومعددة وإن تشطر به المهر كالموت اه شوبري (قوله منها) حال  
 من عين ومن تبعضية اي حال كون العين بعضها بخلاف ما إذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي كن  
 مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الرهن اه شيخنا (قوله والعين  
 التي تعلق بها الخ) أشار بهذا إلى أن قوله كزكاة مثال للعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم أول الشارح  
 قوله كزكاة بقوله أي كمال الخ ليناسب ما بعده وعبارة الشوبري قوله والعين التي تعلق بها حق الخ إنما رد  
 الزكاة للعين لاجل قوله وجان ومروهن فيكون الكلام على وتيرة وحدة تأمل انتهت وفي قل على المحلى  
 مانصه وتقدم الزكاة إذا اجتمعت مع الرهن أو الجناية كما في عبد التجارة إذا كان مرونا أو جانيا  
 اه وأشار المصنف بكاف التمثيل إلى أن أنواع التعلق لا تنحصر فيما ذكره فمنها سكنى المعتدة عن  
 الوفاة كما سيأتي في بابها ومنها المسكاتب إذا أدى نجوم الكتابة ومات سيده قبل الايتاء والمال أو  
 بعضه باق كما سيأتي في بابها اه شرح البهجة (قوله أي كمال وجبت فيه) أي قبل موته ولو كانت الزكاة  
 من غير الجنس ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من أربعين مات عنها فقط لم  
 يقدم الا بربع عشرها كما استظهره الاذرعى ووجه ان حق الفقراء من التالف ديونه مرسله فتؤخر  
 لما تقرر من فرض الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة اه شرح مر وفي قل على المحلى مانصه وشملت  
 الزكاة ماله كانت من غير الجنس كشاة عن خمس من الابل فيتعلق بعين الابل قدر قيمة الشاة اه (قوله  
 وجان) أي باذن السيد أو غيره إذا تعلق أرش الجناية برقبته فالجنى عليه مقدم على غيره باقل الأمرين  
 من الارش وقيمة الجاني فان كان المتعلق برقبته قصاصا أو المال متعلقا بذمته كما لو اقترض مالا من  
 غير إذن السيد أو تلفه لم يقدم الجنى عليه وللوارث التصرف في رقبته بالبيع اه شرح مر (قوله لتعلق  
 ارش الجناية برقبته) أي ولو بالعفو عن القصاص اه حلي (قوله ومروهن) أي رهننا جعلنا لا حكميا  
 اه حل فلو اجتمع رهن وجناية قدم الجنى عليه المرتن لا يحصر حقه في عين الجاني اه شرح  
 الفصول اه سم قال حجج والحق بعضهم بالمروهن حجة الاسلام إذ اذامات واستقرت في ذمته لتعلقها  
 تعلق التركة حينئذ فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج عنه من جميع أعمال الحج  
 إلا الضرورة كان خفيف تلف شيء منها إن لم يبادر ببيع اه ثم نازع فيه وقال وبتسليمه يظهر  
 جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وإن بقيت واجبات آخر لأن الدم يقوم مقامها  
 ولأنه يصدق حينئذ ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث برئت ذمته منه جاز التصرف  
 فيه لان المنع إنما كان المصلحة براءتها اه وينبغي انه إذا باعه للضرورة لا يتصرف في شيء من ثمنه  
 إلا بعد فراغ الحج عنه اه ع ش على مر (قوله ومات مشتريه مفلسا) أي معسرا وقوله سواء أحجر  
 عليه قبل موته أو لا لا ينافي التقييد بقوله لا يحجر لأن التعلق في هذه الصورة بسبب الاعسار لا بسبب الحجر  
 الآتي فانه ليس بسبب الاعسار بدليل ان الدين يتعلق بامواله وإن كثرت اه شيخنا (قوله أيضا ومات  
 مشتريه الخ) بان باع رجل لآخر شيئا بثمن في ذمته ثم مات المشتري وهو معسر بالثمن فياخذه البائع اه (قوله  
 أي ومبيع) أي بثمن في الذمة وإذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركه لأن الفسخ إنما يرفع العقد من

منها لا يحجر والعين التي  
 تعلق بها حق (كزكاة)  
 أي كمال وجبت فيه لأنه  
 كالمروهن بها (وجان)  
 لتعلق ارش الجناية برقبته  
 (ومروهن) لتعلق دين  
 المرتن به (وما) أي  
 ومبيع (مات مشتريه



حينئذ لا من أصله وبهذا يدفع استشكل السبكي بان الثابت للبائع حق الفسخ على الفور فان فسخ على الفور خرج عن التركة فلا استثناء وإن آخر بلا عذر سقط حقه منه وحاصل الجواب اختيار الشق الأول ودعوى خروج المبيع عن التركة بالفسخ ممنوعة اهـ حل (قوله) ولم يتعلق به حق لازم) عبارة شرح مرفان وجد ما منع كمتعلق حق لازم به وكذا خير فسخه بلا عذر قدم لتجهيز لا انتفاء التعلق بالعين حينئذ انتهت لكن هذا لا يظهر في صورة الكتابة إذ صورتها أن زيد أمثلا اشترى عبد ابن من في ذمته ثم كاتبه ثم مات وهو معسر بشمنه في هذه الصورة ليس للبائع الفسخ لتعلق حق الحرية به ولا يباع لمؤن التجهيز فلا يظهر قول مـ بالنسبة لهذه الصورة قدم التجهيز نامل (قوله) اما تعلق حق الغرماء الخ) مفهوم قوله لا يحجر قال الزركشي انظر ما الفرق بينهما وبين حق المرهون وغيره اهـ وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لأن المفلس كان يقدم بموته يوم القسمة اهـ سم (قوله) بالحجر) أي حجر الحاكم بالفلس وقوله فلا يبدأ الخ لأنه لا يخرج بذلك عن كونه متعلقا بالذمة غاية الأمر أن له تعلقا آخر اهـ حل (قوله) فيمؤن تجهيز بمونه) أي من كفن واجرة غسل وحمل وحفرو طم وحنوطا اهـ شرح مـ (قوله) من نفسه) أي ولو كافرا غير حر بي ومرد إلا أنه لا يطلب تجهيزه بل يطلب اغراء الكلاب على جيفته بل يحرم تجهيز المرتد مما خلفه لأنه صار فينا اهـ ع ش على مـ (قوله) وغيره) كزوجته وإن كان لها تركة حيث كان موسرا بذلك ولم تكن ناشزة فالنشوز لا ينقطع بالموت فان لم تف التركة إلا باحدهما أي بنفسه أي غيره قالوا وجه تقديمه ومحل تجهيز الغير من التركة إذا مات قبله بخلاف ما إذا مات بعده او معه اهـ حل وعبارة شرح مـ وعلم عامر في الجنائز أن عليه مؤنة تجهيز عبده ونحوه ممن تلزمه نفقته كزوجته غير الناشزة إذا كان موسرا وإن كان لها تركة ولو اجتمع معه بمونه ولم تف تركته إلا باحدهما قالوا وجه تقديمه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من بمونه وماتوا دفعة قدم كافي الروضة من يخشى تغيره ثم الاب لشدة حرمة ثم الام لان لها رحائم الاقرب فالاقرب ويقدم الا كبر سن من اخوين مثلا ويقرع بين زوجته إذ لا مزية والاوجه تقديم الزوجة على جميع الاقارب ثم المملوكة الخادمة لها بعدها لان العلة بهما ثم اخذنا ما ذكر في النفقات وقياس كلامهم فيما لو دفن اثنان فأكثر في قبرانه يقدم هتافي نحو الاخوين المستويين سنا الافضل بنحو فقه او ورع وأنه لا يقدم فرع على أصله من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم اب على ابن وإن كان أفضل منه وإن على امه لفضيلة الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى فيجعل امرأة فان استووا اقرع بينهم وفي كلام الاذرعى وما يؤيد ما ذكرناه وظاهر كلامهم الاقرع بين الزوجات وإن تفاوتن في الفضل ويوجه بان الزوجية لا تقبل التفاوت فيها بخلاف الاخوة المقتضية لوجوب التجهيز وبه يعلم ان المملوكين كذلك اما إذا ترتبوا فيقدم السابق حيث امن فساد غيره ولو مفضولا هذا كله إن لم يمكنه القيام بامر الجميع وإلا فالأوجه عدم وجوبه كما بحثه الزركشي أخذا بما في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام والكبير ولعل الفرق بين هذا وما مر قبله ان ذلك فيه ايتار مجرد التعجيل فنظر فيه إلى الاشرف وهذا فيه ايتار بالتجهيز فنظر فيه إلى الا لازم مؤنة ثم الاشرف وذكرهم الاخوين هنا مع ان الكلام إنما هو فيمن يجب مؤنته لعلمهم ارادوا به ما إذا انحصرت تجهيزهما فيه او الزمه به من يرى وجوب ذلك انتهت (قوله) بحسب يساره واعساره) عبارة الاسعاد لشرح الارشاد والمراد بالمعروف ما يتعارف لمثله في حالة يساره واعساره انتهت (قوله) بقضاء دينه المطلق) أي المرسل في الذمة أي الذي لم يتعلق بعين من التركة سواء تعلق بالذمة فقط أو بالذمة والعين كدين الغرماء في صورة الحجر وقوله الذي لزمه أي بقى على لزومه ليخرج ما لو سقط عنه بإداء او ابراء اهـ شيخنا (قوله) فبتنفيذ وصيته) وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكر الكونها قرينة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم مطمئنة على ادائه فتقدمت عليه ذكر ابعثا على وجوب اخراجها والمسارعة اليه اهـ شرح مـ (قوله) فدينه

مفلسا) بشمنه ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق حق فسخ البائع به سواء احجر عليه قبل موته أم لا أما تعلق الغرماء بالأموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجهيز كما نقله في الروضة عن الاصحاب في الفلس (فيمؤن تجهيز بمونه) من نفسه وغيره فهو أعم من قوله بمؤنة تجهيزه (بمعروف) بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره وهذا من زيادتي (ف) بقضاء (دينه) المطلق الذي لزمه لوجوبه



فوصيته) هذا يقتضى انه لو عكس هذا الترتيب لم يحجروني في حجة قال بعضهم ووجوب الترتيب فيما ذكر إنما هو عند المزاوجة فلودفع الوصى مثلاً مائة للدين ومائة للوصى له ومائة للوارث معاً لم يتجه إلا للصحة أى والحل ويوجه بأنه لم يقارن الدفع مانع ونظيره من عليه حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم قالوا والمراد به ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيرهما الا ان لا يقارنها غيرها اه وقضيته انه لو قدم المؤخر في الاعطاء لم يصح ولم يحل فلودفع الوصى الموصى به للوصى له قبل أداء الدين أو دفع للورثة حصصهم وابق مقدار الدين والمرصى به لم يعتد بما فعله ويجب استرجاع ما دفع لها اه ع ش على مر (قوله فبتنفيذ وصية) قال الشيخ عميرة وقد تستوى مع الدين مثاله رجلان ادعى أحدهما ان الميت اوصى له بثلاث ماله والاخر ادعى الف دينار عليه والتركه الف قسمت بينهما ارباعاً بان يضم الموصى به إلى الدين وتقسيم التركه على وفق نسبة حق كل منهما إلى مجموع الموصى به والدين اه وفي شرح الارشاد لشيخنا وقد رد عليها أى على عبارة الارشاد ما في الرافعى في الاقرار من انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف والآخر انه اوصى بثلاث ماله والتركه الف وصدقهما الوارث معاً قسمت التركه بينهما ارباعاً فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت فقد ساوت الدين في الاولى وقدمت عليه في الثانية لكن الاصح بل الصواب كما في الررضة تقديم الدين على الوصية سواء اصدقهما معاً أم لا كما لو ثبت بالبينة اه وقال أيضاً (فرع) لو اوصى والدين مستغرق صححت لاحتمال الاراء والتبرع بالقضاء (فرع) نازع صاحب الوافى في قولهم تقدم الوصية على الميراث من حيث ان موردها الثلث ومورد الميراث الباقي فلم يجتمع الحقان في محل واحد بخلاف الجاني ونحوه اه ولقائل ان يقول الثلث ايضا مورد الارث بدليل ان الوارث بالموت يملك جميع التركه ولا يمنع من ذلك الوصية كما لو كان دين فانه يملك جميع التركه مع وجوده نعم هذا واضح في الوصية المطلقة بخلاف الوصية بعين فانها بقبول الموصى له يتبين ملكها من حين الموت تأمل اه سم (قوله وما الحق بها) المراد بتنفيذ ما الحق بها عدم تسلط الوارث عليه وإلا فهو نافذ بمجرد الموت اه شيخنا (قوله من ثلث باق) أى من ثلث مال باق أى بعد اخراج ما سبق اه شيخنا (فرع) ولو اوصى ذى بجميع ماله ومات ولا وارث له هل تصح وصيته بالكل او لا لتعلق حق اهل النى فيه قال السبكي لم ارفه نقلاً والا فرب الثانى ونقله الزركشى عن النص اه شرح الفصول للشارح اه سم (قوله من حيث التسلط عليه بالتصرف) أى لا من حيث الملك إذ هو بالموت كما تقدم في فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته كرهون ولا يمنع اراثا اه شيخنا وعبارة حل قوله من حيث التسلط أى وإلا فجميع الورثة لان الدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بالزوائد انتهت (قوله على ما يأتى بيانه) أى على الوجه الذى يأتى بيانه فى كون الزوج له كذا والام كذا إلى آخر ما يأتى اه شيخنا (قوله اربعة اسباب) ويتصور وجود الاسباب الاربعة فى شخص واحد وهو مالوك السلطان بنت عمه واعتقها وتزوج بها ثم ماتت ولم يكن لها وارث إلا هو فهو زوج وقريب والامام ومعتقها اه مر اه ع ش (قوله بقراءة خاصة) احتراز عن ارث ذوى الارحام فانه بمطلق القراءة اه شيخنا (قوله أى جهته) قال الشيخ عميرة يزيدانه ليس المراد ان المسلمين يرثونه وإنما الواوثة الجهة بدليل انه يصح الايصاء بثلاث ماله للمسلمين ويجوز صرفه لمن ولد بعده وايضا فالتركه تصرف هنا لغير من قام به الاسلام وهو بيت المال وفى الاسباب الثلاثة تصرف لمن قامت به اه أقول ولانه أدخل فى تفريع قول الاصل فتصرف التركه لبيت المال والا كان الانسب ان يقول للمسلمين واقول فى شرح الفصول للشارح مانصه وفى جعله جهة الاسلام سبباً تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرها وهو التحقيق وما قيل من ان التحقيق انه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لهم ليس بشىء مستعرف الجواب عن دليله اه سم وعبارة البولاقى على الشنشورى قوله أى جهته اشار بذلك إلى ان الاسلام ليس سبباً للارث وإلا لزم استيعاب المسلمين وان السبب

عليه (ف) بتنفيذ (وصية) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتبرع نجس فى مرض الموت (من ثلث باق) وقد تمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين وتقديمها لمصلحة الميت كما فى الحياة ومن لا ابتداء فتدخل الوصايا بالثلث ويضعه (والباقي) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف (لورثته) على ما يأتى بيانه وللارث اربعة اسباب لانه اما (بقراءة) خاصة (أو نكاح أو ولاء أو اسلام) أى جهته فتصرف التركه أو باقها كما سيأتى لبيت



جهة الاسلام فلا يجب الاستيعاب كالأوصى إلى جهة عامة كالفقراء والمستحق جهة الفقراء لا كل من اتصف بالفقر حتى يجب استيعاب الفقراء ولو سكنوا الجهة هي السبب استحقاق الميراث من أسلم بعد الموت من اتصف بالفقر بعد موت الموصى ومعنى إرث بيت المال أنه يوضع فيه ما يرثه المسلمون كما يوضع فيه مال المصالح لتعذر إيصاله لجميعهم حتى يجتهد الإمام في مصرفه انتهت (قوله إرثا للمسلمين) أي مراعى فيه المصلحة قال الشيخ عميرة وقيل مصلحة لأن الميت لا يخلو عن ابن عم وإن بعد فالحق بالمال الضائع اهـ وقوله للمسلمين قال في العباب فيستحقه المسلمون ببلد الميت إرثا اهـ قال مر ويجوز نقله لغير أهل بلده اهـ سم (قوله أيضا إرثا للمسلمين) أي إن كان مسلما فإن كان ذميا ولا وارث له كان فإياه حل (قوله ولأنهم يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فإن لم يكن فيه شيء فعلى القاتل ولا فلا شيء على أحد من المسلمين اهـ ع ش على مر (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) أي لأنه استحقاق بصفة وهي إخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فإنه لا يجب استيعابهم وكان زكاة فان للإمام أن يأخذ زكاة شخص ويدفعها إلى واحد لأنه ما ذون له أن يفعل ما فيه مصلحة اهـ شرح الروض (قوله وصرفه لمن ولد الخ) فمى عصبوبة مراعى فيها المصلحة وكان قضيته جواز إعطاء القاتل والقن لسكنهم راعوا في ذلك شائبة الارث اهـ حل (قوله أول من أوصى له) عبارة مر ولو أوصى لرجل بشيء من التركة جاز إعطاؤه منها ومن الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية من غير إجازة (قوله لا لقائله) أي ولا لمن فيه رق ولو مكاتب ولا كافرا اهـ زى (قوله وقد أوضحت ذلك) أي المذكور من قوله وللارث أربعة اسباب إلى هنا في شرح الروض وعبارته هناك متناوئ شرحا فصل اسباب التوريث أربعة بالاستقراء قرابة وهي الرحم ونكاح صحيح ولو بلاوطه وولاء وهي عصبوبة سببها نعمة المعتقد مباشرة أو مراية وجهة اسلام فالمسلمون عصبوبة من لا وارث له حائز منهم لخبرنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وهو <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولأنهم يعقلون عنه كالعصبوبة من القرابة فيضع الإمام تركته أو باقيها في بيت المال إرثا لتعذر إيصالها لجميعهم أو يخص بها من يرى منهم لأنه استحقاق بصفة وهي إخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فإنه لا يجب استيعابهم وكان زكاة فان للإمام أن يأخذ زكاة شخص ويدفعها إلى واحد لأنه ما ذون له في أن يفعل ما فيه مصلحة فيعطى ذلك من شاء من المسلمين لا المكاتبين ولا كل من فيه رق ولا الكفار ولا القاتل لأنهم ليسوا بأورثين فان أسلموا أو عتقوا بعد موته جاز إعطاؤهم وكذا من ولد بعد موته كما ذكره الأصل لما مر من أنه استحقاق بصفة فلا يعتبر في وجوبها الافتراق كالأوصى بثلث ماله للفقراء فإنه يجوز صرفه إلى من طرأ فقره بعد موت الموصى ولو أوصى لرجل بشيء فاعطى منه أي من المتروك شيئا بالوصية جاز أن يعطى منه أيضا بالارث فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا إجازة لغناء بوصية الشرع في قوله تعالى بوصيةكم الله في أولادكم عن وصية غيره فهذه الوصية ناسخة لوصية المريض فلا يجمع بينهما إلا بالاجازة وأما كل واحد من آحاد المسلمين فلم تتحقق فيه وصية الشرع حتى تمتنع بسببها وصية المريض انتهت (قوله وللارث أيضا شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقدير الجنين انفصل ميتا بحناية توجب الغرة أو حكا كفقود حكم القاصي بموته اجتهدا وثانيهما تحقق وجود المدلى إلى الميت بأحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا كان الوجود أو تقديره كحمل انفصل حيا لوقت يغل وجوده عند الموت ولو نطفة وثالثها تحقق استقرار حياة هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا مختص بالقاضى فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادة من إيان الجهة التي اقتضت الارث منه اهـ زى (قوله وله موانع ثانی) أي في قوله فصل الكافران يتوارثان الخ اهـ شيخنا (قوله واخت) انظر لم يقل المتن مطلقا كسابقه وهل يقال

المال إرثا للمسلمين عصبوبة  
 لخبر أبي داود وغيره أنا  
 وارث من لا وارث له  
 أعقل عنه وارثه وهو وصلى  
 الله عليه وسلم لا يرث شيئا  
 لنفسه بل يصرفه للمسلمين  
 ولأنهم يعقلون عن الميت  
 كالعصبوبة من القرابة ويجوز  
 تخصيص طائفة منهم بذلك  
 وصرفه لمن ولد أو أسلم  
 أو أعتق بعد موته أو لمن  
 أوصى له لا لقائله وقد  
 أوضحت ذلك في شرح  
 الروض والارث أيضا  
 شروط ذكرها ابن الهائم  
 في فصوله وينتهي في شرحه  
 وله موانع تأتي (والجمع  
 على إرثه من الذكور)  
 بالاختصار (عشرة)  
 وبالبسط خمسة عشر  
 (ابن وابنه وإن نزل وأب  
 وأبوه وإن علا وأخ  
 مطلقا) أي لابوين وأولاد  
 أولاد (وعم وابنه وابن  
 أخ لغير أم) أي لابوين  
 وأولاد الثلاث وان بعدوا  
 (وزوج وذو ولاء و)  
 المجمع على إرادته (من  
 الأنثى) بالاختصار (سبع)  
 وبالبسط عشرة (بنات  
 وبنات ابن وإن نزل) أي  
 الابن (وأم وجدة)  
 أم أب وأم أم وإن علما  
 (وأخت) مطلقا (وزوجة  
 وذات ولاء) وتعبري بذو ولاء



وذاوات ولاء اعم من تعبيره بالمعتق ( ٨ ) والمعتقة فلو اجتمع المذكور قالوا ثابوا بن وزوج ) لان غيرهم محجوب بغير الزوج

حذف من الثاني لدلالة الاول كما قدره الشارح ( قوله اعم من تعبيره بالمعتق والمعتقة ) أى لشموله غير المعتق  
من ثبت له الولاء اه سم ولذلك زاد شرح المنهاج على لفظ المعتق فقالوا اى ومن يدلى به فى حكمه وقالوا فى  
قوله والمعتقة اى ومن يدلى بها فى حكمها لكن الذى يدلى بها لا يكون الا ذكر او الكلام فى ارب النساء ولا  
ترث بالولاء منهن الا المعتقة فذاوات الولاء لا تكون الا معتقة فلم يظهر العموم فى التعبير بها الا ان يقال العموم  
فيها من حيث انها ترث عتيقها ومن اتعنى اليه بخلاف التعبير بالمعتقة فانه متبادر فى التى ترث عتيقها فقط وعبارة  
زى قوله اعم من تعبيره بالمعتق والمعتقة ليشمل اولاد العتيق وعتقاءه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق  
السراية لا بطريق المباشرة بخلاف تعبير الاصل بالمعتق والمعتقة فانه لا يشملهم انتهت ( قوله لان غيرهم  
محجوب بغير الزوج ) اى لان الاب يحجب الجد والابن يحجب ابن الابن وكل يحجب الاخ لابوين وللاب  
والام والعم لابوين وللاب وابن العم لابوين وللاب والمعتق اه حل ( قوله قالوا ثابوا بن ) لها النصف وبنت  
ابن لها السدس وام لها السدس واختر لابوين عصبه مع الغير التى هى البنت وزوجة لها الثمن وسقطت الجدة  
لام اولاب بالام وذاوات الولاء بالاخت لان عصبه النسب تحجب عصبه الولاء اه حل ( قوله ومثلتهن  
من اربعة وعشرين ) لان فيها سدسا من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والام وثمان من ثمانية وهو فرض  
الزوجة والحاصل من ضرب نصف احد هما فى كامل الاخر ما ذكر للبنت النصف اثناعشر ولبنت الابن  
السدس وهو اربعة وللأم السدس اربعة والزوجة الثمن ثلاثة وللأخت الواحدة الباقي اه حل ( قوله  
ثلاثة للزوجة ) وهى الثمن واثناعشر للبنت وهى النصف وقوله والباقي للأخت اى لانها مع البنت عصبه  
( قوله أو الممكن منها ) وهو اربعة عشر رجلا وعشرة عشر رجلا وتسع  
نسوة ان كان الميت زوجة ( قوله وابن وبنت ) لم يقل وابنان تغليبا كالذى قبله لايها م هذا دون ذلك لشهرته  
فاندفع للزكشى هنا اه شرح مر ( قوله أصلها من اثنى عشر ) اى لان فيها ربعا من اربعة وهو فرض  
الزوج وسدسا من ستة وهو فرض احد الابوين والحاصل من ضرب نصف احد هما فى كامل الاخر ما ذكر  
الزوج والربع ثلاثة وللابوين السدسان اربعة والباقي خمسة على ثلاثة رؤس لا تنقسم وتباين تضرب ثلاثة  
عدد الرؤس فى اصل المسئلة وهو اثناعشر يحصل ستة وثلاثون الى ذلك اشار بقوله وتصح من ستة وثلاثين  
للزوج الربع تسعة وللابوين اثناعشر والباقي خمسة عشر للبنت خمسة اه حل ( قوله والثانية  
من اربعة وعشرين ) لان فيها ثمانا فرض الزوجة وسدسا فرض احد الابوين والحاصل من ضرب نصف  
احد هما فى كامل الاخر ما ذكر للزوجة الثمن ثلاثة وللابوين السدسان ثمانية والباقي ثلاثة عشر على ثلاثة  
رؤس لا تنقسم وتباين تضرب ثلاثة عدد الرؤس فى اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون تبلغ اثنى وسبعين  
للزوجة الثمن تسعة وللابوين السدسان اربعة وعشرون الباقي تسعة وثلاثون للبنت ثلاثة عشر  
والابن ستة وعشرون اه حل ( قوله فلو لم يستغرقوا الخ ) مقابل المحذوف تقديره وتصرف  
الترك لمن وجد من الصنفين سواء كان جميعهم او بعضهم ان استغرق الموجودون فلو لم يستغرقوا الخ ( قوله  
بان يكون الامام عادلا ) اى فى قسمة التركات وان كان جائزا فى غيرها اه ع ش ( قوله رد ما فضل الخ )  
وذلك لان المال مصروف الى الاقارب ثم الولاء او الى بيت المال فاذا تعذرت إحدى الجهتين تعينت  
الآخرى ( فرغ ) لومات كافر عن ورثة غير مستغرقين فهل يرد عليهم اولاد اذامات لاعن وارث  
خاص فهل يرثه ذوو الارحام ظاهر اطلاقهم نعم وهو محل نظر قال الزكشى يشبه أن يقال ان قلنا ذلك  
بالارث دفع لهم او بالمصلحة فلا اه وفى شرح الفصول للشارح واطلاق الاصحاب القول بالرد  
وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم ( قوله رد ما فضل على ذوى  
فروض ) فى المختار فضل منه شئ من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منها فضل  
بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه وفى المصباح فضل فضلا من باب قتل بقى وفى لغة فضل يفضل من

ومثلتهن من اثنى عشر  
ثلاثة للزوج واثنان  
للأب والباقي لابن (أو)  
اجتمع (الاناث) الوارث  
(بنت وبنت ابن وأم وأخت  
لابوين وزوجة) وسقطت  
الجدة بالام وذاوات الولاء  
بالأخت المذكورة كما  
سقط بها الأخت للأب  
وبالبنات الأخت للام  
ومثلتهن من أربعة  
وعشرين ثلاثة للزوجة  
واثنا عشر للبنت وأربعة  
لكل من بنت الابن والام  
والباقي للأخت (أو)  
اجتمع (الممكن) اجتماعه  
(منهما) أى من الصنفين  
(ة) الوارث (أبوان) أى  
أب وأم (وابن وبنت  
وأحد زوجين) أى  
الذكر ان كان الميت اثنى  
أو الانثى ان كان الميت  
ذكرا والمسئلة الاولى  
أصلها من اثنى عشر  
وتصح من ستة وثلاثين  
والثانية من اربعة وعشرين  
وتصح من اثنى وسبعين  
( فلو لم يستغرقوا ) أى  
الورثة من الصنفين التركة  
( صرفت كلها ) ان فقدوا  
كلهم (أو باقيها) ان وجد  
بعضهم وهو ذو فرض  
( لبيت المال ) ارثا  
( ان انتظم ) أمره بان  
يكون الامام عادلا (والا)

أى وان لم ينتظم ( رد ما فضل ) عن الورثة ( على ذوى فروض



باب تعب وفضل بالكسر يفضل بالضم لغة ليست بالأصل ولكنها على تداول اللغتين ونظيره من السالم نعم بنعم ونكل بنكل ونحضر يحضر وقرع بقرع ومن المعتل دमित تدمو وفضل فضلا من باب قتل أيضا زادوا أخذ الفضل أي الزيادة والجمع فضول مثل فلس وفلوس اه (قوله غير زوجين) أي بالاجماع لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلى بعمومة او خولة بالرحم لا بالزوجية اه شرح مرقوله ومن ثم ترث زوجة إلى آخر أي زيادة على حصتها بالزوجية اه ع ش عليه وفي سم ما نصه قال الشيخ عميرة ولو كان الزوجان من ذوى الارحام رد عليهما من حيث الرحم وهذا رده الشارح في شرح الفصول فقال (فان قلت) كان من حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه يرد عليهما (قلت) ممنوع بان الرد مختص بذوى الفروض النسبية ولذلك علل الرافي تقديم الرد على إرث ذوى الارحام بان القرابة المقيدة لاستحقاق الفرض اقوى فعلم ان علة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطاق القرابة وان كان معها فرض آخر فالزوجان لا يرد عليهما مطلقا وارثهما بالرحم انما يكون عند عدم الرد فانهم اه (اقول) فعليه لو خلف الميت زوجة فقط هي بنت خال فلا شك ان لها الربع بالزوجية فهل لها الباقي ايضا لكونها بنت خال وبنت الخال اذا انفردت تحوز جميع المال ولها الثلث الذي ياخذ الخال لو كان معه من ذوى الارحام صنف آخر لا يحجب الام الى السدس كعمة لان بنت الخال هنا معها زوجية فكانت معها شخصا اخر وكيف الخال حرره والوجه هو الاول اه سم (قوله بنسبتها) أي نسبة سهام كل واحد منها الى مجموع سهامه وسهام زوجته اه شرح مرقوله فيبقى بعد اخراج فرضيهما وهو النصف للبنات ثلاثة والسدس للام واحد الباقي اثنان يقسمان بينهما ارباعا للبنات ثلاثة ارباعهما وهو واحد ونصف والام ربعهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف بضرب اثنان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثنى عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثنى عشر للبنات النصف ستة والام السدس اثنان فالخامس البنات ثلاثة ارباع الثمانية وهي ستة والام ربعهما وهو اثنان فتعطى البنات من الاربعة الباقية ثلاثة والام واحدا فيكمل البنات تسعة والام ثلاثة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث ما معه فيؤخذ من البنات ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام واحد وهو ثلث الثلاثة ويجمع ذلك اربعة وهذا معنى قوله وترجع بالاختصار إلى اربعة اه حل وعلى كونها من اربعة وعشرين تكون الموافقة بنصف الثلث (قوله للام ربعهما نصف سهم) وضابط الرد ان يعتبر له مسئلة غير المسئلة الاصلية وهو ان تجمع فروض من يرد عليه فقط وتنسب نصيب كل واحد من المردود عليه الى ذلك المجموع وتأخذ له بذلك النسبة من المقدار المردود فان انقسم صحيحا فذاك وإن انكسر يضرب المخرج الذي وقع فيه الانكسار في أصل المسئلة ويقسم منها بالاجزاء الاصلية وما فضل يرد بالنسبة السابقة على من يرد عليه (قوله إن اعتبر مخرج النصف) وهو المشار اليه بقوله نصف سهم وقوله ان اعتبر مخرج الربع هو المشار له بقوله للام ربعهما وقوله وهو الموافق للقاعدة أي بانهم يعتبرون ادق الكسور وعبرة الحلبي قوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي وهو اثنان لاربع له فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب اربعة في الستة (قوله وترجع بالاختصار على كلا التقديرين الى اربعة) وطريقه انه اذا توافقت المسئلة مع كل من الانصاء في جزء صحيح فترد المسئلة الى ذلك الجزء وتقع القسمة منه في المثال اتفقت المسئلة مع كل من الانصاء على الاعتبار الاول في الثلث بمعنى ان لكل من المسئلة والانصاء ثلثا صحيحا وفي الثانية في السدس (قوله وفي بيت وأم وزوج) للبنات النصف والام السدس وللزوج الربع وقوله يبقى الخ أي لان البنات لها النصف ستة والام لها السدس اثنان والزوج له الربع ثلاثة يبقى واحد اه حل (قوله فتصح من ثمانية واربعين) أي لانكسارها على مخرج الربع فتضرب اربعة في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تبلغ ما ذكر البنات النصف اربعة وعشرون حاصلة من ضرب اربعة في ستة وللزوج الربع اثنا عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة والام السدس ثمانية حاصلة

غير زوجين بنسبتها) أي فروض من يرد عليه ففي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام وربعهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثنى عشر إن اعتبر مخرج النصف ومن اربعة وعشرين إن اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى اربعة للبنات ثلاثة والام واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى بعد اخراج فروضهم سهم من اثنى عشر ثلاثة ارباعه للبنات وربعه للام فتصح المسئلة من ثمانية واربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج اربعة وللبنات تسعة والام ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من اربعة وعشرين للام وربعهما سهم وربع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوج اربعة



من ضرب أربعة في اثنين تبقى أربعة بين البنت والام للبنت ثلاثة ارباعها ثلاثة والام ربعها واحد فيكمل للبنت سبعة وعشرون والام تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثنى عشر ومن البنت تسعة وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الام ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة عشر فلذلك قال وترجع بالاختصار الخ اه جلي (قوله وفي بنت وام وزوجة) للبنت النصف والام السدس وللزوجة الثلث وقوله يبقى الخ اي لان البنت لها النصف اثنا عشر والام لها السدس اربعة والزوجة لها الثلث ثلاثة يبقى خمسة اه جلي (قوله فتصح المسئلة من ستة وتسعين) اي لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الاربعة في اصل المسئلة تبلغ ما ذكر للبنت النصف ثمانية واربعون والام السدس ستة عشر وللزوجة الثلث اثنا عشر يبقى عشرون تقسم بين الام والبنت ارباعا للبنت ثلاثة ارباعا خمسة عشر يصير لها ثلاثة وستون والام ربعا خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج اربعة وهي ثلث الاثنى عشر ومن البنت احد وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الام سبعة وهي ثلث الاحد والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ اه حل (قوله ثم ذوارحام) وانما قدم الرد عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى اه شرح مروفي سم مانصه قوله ثم ذوارحام اي الحديث الخال وارث من لا وارث له رواه ابو داود واعلم ان القائل بتوريث ذوى الارحام قدم الرد لان قرابة اهله اقوى واعترض بانه قد استوفى قوته بما فرض له اه عميرة (قوله كاني ام الخ) اعلم انهم فرقوا بين ابى الام وبين ام الام بان الولادة في النساء محقة لكن اعترض بان ميراث الذكور اقوى بدليل حرمان الاناث عند التراخي كالعمت وبنات العم اه عميرة اه سم (قوله وان عليا) الانسب وان علوا لان علوا وى ثم رايت في شرح الهمزية لحج ان الياء لغة امعش على مر (قوله وبنو اخوة لام) لم يقل اولاد اخوة لئلا يتكرر بالنسبة للاناث مع قوله وبنات اخوة (قوله ومدلون بهم) اي بالاصناف العشرة اه حل والادلاء ماخوذ من ادلاء الدلو وهو انزالك اياه البئر الاستقاء تقول ادليت دلوى اليها ثم جعل كل القاء قول او فعل ادلاء ومنه يقال للمحتاج ادلى بحجته كانه يرسلها ليصير الى مراده كادلاء المستقن الدلو ليصل الى مطلوبه من الماء وفلان يدلى الى الميت بقرابة او رحم اذا كان منتسبا اليه فيطلب الميراث بذلك النسبة طلب المستقن الماء بالدلو اه شوبرى (قوله اذلم يبق في الاول من يدلى به) اي لقوله هناك وان عليا فحيثما وجد غير الوارث يشمل جميع الاجداد الغير الوارثين والجدوة كذلك تشمل جميع الجدات الغير الوارثات (قوله وفي كيفية توريثهم مذهبنا) وهناك مذهب ثالث للجهم ورووه مذهب اهل الرحم الذين يقسمون المال على من وجد كل ذى رحم اي قرابة فيستوى فيه القريب والبعيد والذكر وغيره اه شيخنا الشمس الحفنى في قرأته للشنشورى (قوله وهو ان ينزل كل منزلة من يدلى به) الى الميت فيجعل ولد البنت والاخت كامهما وبنات الاخ والعم كايهمما والخال والخالة كالام والعم والامة كالاب واذا نزلنا كلا كما ذكر قدم السابق للوارث للاميت فان استواءه اقدر كان الميت الاولاد الاموال والخالات منها فبالسوية وقضية كلامهم ان ارث ذوى الاحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض او بالنصيب ويراعى الحجب فيهم كالمشبهين بهم ففي ثلاث بنات اخوة متفرقين ابنت الاخ للام السدس ولبنت الشقيقة الباقي وتحجب بها الاخرى كما يحجب ابوها باها نعم التنزل انما هو بالنسبة للارث لا للحجب كما افاده الورد رحمه الله تعالى فلو مات عن زوجة وبنت بنت لا تحجبها الى الثلث وكذا البقية او عن البقية او عن ثلاثة بنى اخوات متفرقات فالmaal بينهم على خمسة كما هو بين امهاتهم بالفرض والرداه شرح مر وقوله نعم التنزيل انما هو بالنسبة للارث لا للحجب يعنى حجب اصحاب الفروض الاصلية بدليل تمثيله لا يتنافيه ما ذكره قبله من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ وعبارة والده في حوائى شرح الروض قوله اي شرح الروض وهو ان ينزل كل فرع

وللبنت احد وعشرون والام سبعة ولو كان ذى الفرض واحدا كبنت رد عليه الباقي او جماعة من صنف واحد كبنيات فالباقي بينهم بالسوية والرد ضد العول الا فى لانه زيادة فى قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص من قدرها وزيادة فى عددها (ثم) ان لم يوجد احد من ذوى الفروض الذين يرد عليهم ورث (ذوارحام) وهم بقية الاقارب (وهم) احدى عشر صنفا (جد وجدة ساقطان) كاني ام وام ابى ام وان علنا وهذا صنف (واولاد بنات) لصلب اولابن من ذكور واناث (وبنات اخوة) لا بوين اولاب اولام (واولاد اخوات) كذلك (وبنو اخوة لام وعم لام) اي اخو الاب لامه (وبنات اعمام) لا بوين اولاب او لام (وعمت) بالرفع (واخوال وخالات ومدلون بهم) اي بماعدا الاول اذلم يبق في الاول من يدلى به ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكر اكان او اثنى ر في كيفية توريثهم مذهبنا احدهما وهو الاصح مذهب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل منهم

منزلة من يدلى به والثاني مذهب اهل القرابة وهو



تقديم الاقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الاول بينهما اربا وعلى الثاني لبنت البنت لقرنها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد احدهم ذوى الارحام (١١) ولا فحكمة ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام

انه اذا جارت الملوك في مال المصالح وظفر به احد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو ماجور على ذلك قال والظاهر وجوبه (فصل) في بيان الفروض وذويها (الفروض) بمعنى الانصاء المقدرة (في كتاب الله تعالى) للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارات أخصرها الربع والثلاث وضعف كل ونصفه فاحد الفروض (نصف) وبدات به كالجمهور لانه اكبر كسر مفرد وهو الخمسة (لزوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن وإن نزل كالولد إجماعا أو لفظ الولد يشمله بناء على اعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وعدم فرعها المذكور بان لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كرفيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما ياتي في الباب من زيادتي

منزلة أصله الخ أي لا في حجب أحد الزوجين عن فرضه اهـ رشيدى (قوله المال على الاول بينهما اربا) أي لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن وهولومات عن هذين كان المال بينهما فرضا وردا اعمش على مرو عبارة الاجمورى قوله المال بينهما اربا عارجه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلما النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلما السدس فالمسئلة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان يراد ان عليهما باعتبار فرضيهما اربا بالبنت بنت الابن ربعةما وهو نصف لان نسبة نصيبها الاربعة وهو واحد ربع ولبنت البنت واحد ونصف فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب ذلك المخرج في اصل المسئلة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا وردا وهي ثلاثة ارباع وللأخرى ثلاثة فرضا وردا وهي ربع وترجع بالاختصار الى اربعة انتهت (قوله أنه اذا جارت الملوك) هو عبارة عن عدم انتظام بيت المال (قوله أخذه وصرفه فيها) أي ولا يجب على المباشر لذلك صرفه على أهل محله فقط بل لو رأى المصاحبة في صرفه في محلة بعيدة عن محله وجب نقله اليها وعبارة سم على المنهج وينبغي أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه وانظر مقدار حاجته هل سنة أو أقل أو أكثر اهـ وينبغي أن يقال يأخذ ما يكفيه بقيمة العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو أحوج منه لان هذا القدر يدفعه الامام العادل اعمش على مرو (قوله وهو ماجور على ذلك) أي مثاب عليه وقوله والظاهر وجوبه وهو المعتمد (تتمة) قال الشيخ عميرة إذا حضر القسمة أو لو القربى استحب دفع شيء إليهم ولا يجب والاية منسوخة بالميراث اهـ وما المانع من حملها على الاستحباب ولا نسخ وظاهر أنه لا يدفع شيء من نصيب القاصر اهـ سم

#### فصل في بيان الفروض

(قوله وذويها) إضافة ذوى للضمير شاذة كقوله إنما يعرف الفضل ذووه وذوي بمعنى صاحب فتعرب بالواو والالف والياء ولا يستعمل إلا مضافا إلى اسم جنس فيقال ذو علم وذو مال وذو علم وذو مال وذات مال وذوات مال وذوات مال فان دلت على الوصفية نحو ذات جمال وذات حسن كتبت بالناء لانها اسم والاسم لا تلحقه الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وجاز بالهاء لان فيها معنى الصفة فاشبه المشتق نحو قائم وقائمة وقد تجمل اسما مستقلا فيعبر به عن الاجسام فيقال ذات الشيء بمعنى حقيقة وماهية اهـ مصباح (قوله بمعنى الانصاء المقدرة) أي المحصورة (قوله وضعف كل ونصفه) نصف الربع الثمن ونصف الثلث السدس ومن تلك العبارات النصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما ومن تلك العبارات ايضا الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما اعمش (قوله وبدات به كالجمهور) أي وغيرهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن ولانه نهاية ما ضعف اهـ شوبرى (قوله ايضا بدات به كالجمهور الخ) وبدأ هو والجمهور بالزوج تسبيلا على المتعلم لان كل ما قل الكلام عليه يكون ارسخ في الذهن وهو على الزوجين اقل منه على غيرهما والقرآن العزيز بدأ بالاولاد لانهم اهم عند الادمى ومن ثم ابتدؤا في تعليم الكتاب العزيز باخرا على خلاف السنة في قراءته اعمش مر (قوله لانه اكبر كسر مفرد) احتراز عن الثلثين (قوله ليس لزوجته فرع وارث) أي وهو الولد والولد المذكر كان أو أنثى وخرج اولاد البنات ومن قام به مانع من الاولاد واولاد البنين (تنبيه) الذي يمكن اجتماعه من مستحقى النصف زوج واخت لا بويين أو لأب اعمش شرح الفصول اهـ سم (قوله بان لا يكون لها فرع وارث الخ) أي لان النفي إذا دخل على مقيد بقيدين يصدق بثلاث صور نفي الجميع ونفي القيد الاول والثاني (قوله او وارث بعموم القرابة) وهو اولاد البنات لانهم من ذوى الارحام وهم إنما يرثون بعموم القرابة اهـ سم (قوله ما مر في ولد الابن) أي من كون بنت الابن كالبنات اجماعا أو ان لفظ البنت يشملها بناء الخ اهـ شيخنا (قوله مع معصين او اخواتهن)

(ولبنت بنت ابن واخت اغير أم) أي لا بويين أو لأب (منفردات) عن ياتي قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وياتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الاخت وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد الاخت لا بويين أو لأب دون الاخت لأم لان لها السدس للآية الآتية وخرج بمنفردات ما لو اجتمع مع معصين او اخواتهن أو اجتمع بعضهم مع بعض كما سيأتي



بيانه (و) ثانيها (ربيع) وهو لاثنتين (لزوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكر اكان او غير سواء اكان منه ايضاً أم لا قال تعالى فان كان لمن ولد فللكم الربع مما تركن وجعل له في حالتيه ضعف للزوجة في حالتيها لان فيه ذكورة وهي تقتضي التعصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فاكثر (ليس لزوجها ذلك) اي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد (و) ثالثها (ثمن) وهو (ها) (١٢) اي لزوجة فاكثر (معه) اي مع فرع زوجها لو ارث سواء اكان منها ايضاً أم لا قال تعالى

اي او اجتمعت بنت ابن مع بنت ابن آخر اه شو برى (قوله ذكر اكان او غيره) قال سم هلا صرح بهذا فيما سبق اه شيخنا مفتي الانام ويمكن ان يقال لم يصرح به ثم لا به في سياق النفي فالعموم فيه نص بخلافه هنا فانه مثبت فاحتاج فيه الى بيان المراد بالتعصيب على العموم اه شو برى وقوله ايضاً اي كانه منها (قوله) وهي تقتضي التعصيب) اي القوة اي فالمناسب ان يكون ازيد منها القوة لان شأن الذكور في الفرائض ان يكون له ضعف ما للانثى فليس مراده بالتعصيب المصطلح عليه الا في اه شيخنا (قوله اي لزوجة فاكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن تارة بلفظ الجمع وتارة بلفظ الواحد وقوله فاكثر اي الى اربع بل وان زدن على اربع في حق نحو مجوسى اه حل (قوله سواء اكان منها ايضاً) اي كانه منها ام لا (قوله وهو لاربع) افراد الضمير باعتبار كونها فرضا (قوله) اذا انفردن عن يعصبن) وهو اخواتهن وقوله او يحجبهن حرمانا اي باعتبار المجموع ولا فالبنات لا يحجبن حرمانا ويحجبن ناصنا اذا وجد العول كزوجة وابوين وبنين المستئلة من سبعة وعشرين وثلاثا ثمانية عشر وبدون عول ستة عشر وبنات الابن يحجبن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت والاخوات الاشقاء اولاب يحجبن حرمانا بالابن ونقصانا اذا كان معهن بنت او بنت ابن (قوله كالبنات لما مر) اي في الولد اي فيقال على وزانه بالاجماع او لان لفظ البنات يشمل من بناء على اعمال لفظ البنات الخ (قوله ليس لبيتهما فرع وارث) لم يقيد بالقرابة الخاصة هنا لان الوارث بالقرابة العامة لا ياتي هنا لما كان الرد وفيما مر ياتي اذ لا رد على الزوجين فاحترزهم اه شو برى (قوله قبل اظهار ابن عباس الخلاف) اي حيث قال لا يحجبها عن الثلث الا عدد من اولادها ثلاثة فاكثر اخذا بظاهر الآية اه شيخنا (قوله ولعدد من اولادها) لما اعطوا الثلث والسادس لانهم يدلون بالام وهما فرضاها وسوى بينهم لانه لا تعصيب فيمن اولوا به بخلاف الاشقاء اه زى وعبارة شرح مزلان ارثهم بالرحم كالابوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية لتفصيل الذكر وهذا احدهما امتازوا به من الاحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفرد وانثاهم المنفردة ولانهم يرثون مع من يدلون به ولانهم يحجبونه حجب نقصان وان ذكرهم يدلي بانثى وهي الام ويرث (قوله) وان كان رجل يورث كلالة رجل اسم كان وجلة يورث صفته وكلالة خبرها والكلالة اسم للميت الذي لم يخلف ولدا ولا والدا والكلالة من كل الرحم بين فلان وفلانة اذا تباعدت القرابة بينهم فسميت القرابة البعيدة كلالة من هذا الوجه اه جلالين وخازن (قوله والقراءة الشاذة كالخبر) اي في وجوب العمل بها اه شرح مروي وعبارة الشو برى قوله والقراءة الشاذة كالخبر عبارة الا يعاب المعتمد من اضطراب طويل عند الاصوليين والفقهاء انه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لانه بمنزلة خبر الاحاديث (قوله لجمع اخوة) اي ثلاثة فاكثر لانه لو قاسم في هذه الحالة تقضى عن الثلث فضايط اخذه الثلث ان يزيدوا على مثليه بخلاف ما اذا كان مع اثنتين او واحدا فانه مع الواحد المقاسمة خير له من الثلث ومع الاثنتين وان استوت المقاسمة والثلث لكن لا يقال لما ياخذ حينه ثلث لانه ياخذ في هذه الحالة بالتعصيب وقوله وان لم يكن الثالث في كتاب الله

فان كان لكم ولد فلن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في طلاق جمعى (و) رابعها (ثلاثان) وهو لاربع (لصنف تعدد من فرضه نصف) اي لاثنتين فاكثر من البنات او بنات الابن او الاخوات لابوين اولاب ان انفردن عن يعصبن او يحجبهن حرمانا او نقصانا قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات الابن كالبنات بما مر والبناتان وبناتا الابن مقبستان على الاختين وقال في الاختين فاكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع اخوات لجابر حين مرض وسال عن ارثهن منه فدل على ان المراد منها الاختان فاكثر (و) خامسها (ثالث) وهو لاثنتين (لام ليس لبيتهما فرع وارث ولا عدد من اخوة واخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وولده ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه للسادس والمراد بهم اثنتان فاكثر اجماعا قبل

اظهار ابن عباس الخلاف وسياتي انه اذا كان مع الام اب واحد الزوجين فقرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنتين فاكثر (من ولدها) اي الام يستوى له الذكور وغيره قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) اي الثلث (لجمع اخوة) على ما سياتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو لسبعة (لاب وجد لبيتهما فرع وارث) قال تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما



السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لما في الولد والمراد جدم بدل باثني والافلا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كما مر (ولام لميتهما ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنتان فأكثر لما مر (ولجدة) فأكثر لأم أو لأب لانه <sup>عليه السلام</sup> أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان (لم تدل بذكر بين اثنتين) فان أدلت به كام أبي ام لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى (١٣) الارحام كما مر فالوارث من الجدات

كل جدة أدلت بمحض الاناث أو الذكور أو الاناث إلى الذكور كأم أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى) منها لقضائه <sup>عليه السلام</sup> بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري رقيس بما فيه وغيره وقولي فأكثر مع أو بنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولأخت فأكثر لأب مع أخت لأوين) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أحد من ولد أم) ذكر اكان أو غيره لما مر فاصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ لأم وتسعة من الاناث الأم والجدة والزوج والأخت لأم وذرات النصف الرابع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وإن كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحجب حرمانا بالشخص أو

تعالى أي بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حل بنوع تصرف (قوله أي فرع وارث أو عدد الخ) قال الشارح في شرح الفصول ولو اجتمع مع الأم فرع واثنتان من الاخوة فالظاهر كما قال ابن الرفعة وغيره اضافة الحجب إلى الفرع لانه أقوى والملتصقان مع تمام اعضائهما كالاثنين في جميع الاحكام لكن قال الشيخ حج وظاهر ان تعدد غير الراس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان نام دون الاخر كان كذلك اه حل (قوله أو عدد من أخوة وأخوات) سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين ولو كان العدد الحاجب لها كله غير وارث كالأولاد مع الجد أو بعضه كالذي لأب مع الشقيق اه حل بالمعنى (قوله لما مر) أي من قوله تعالى فان كان له أخوة فلا مة السدس وقوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس اه (قوله من زيادتي هنا) هذا التعبير يقتضي انه ذكر هذا اللفظ في محل آخر غير مزيد على الاصل ولم يعلم الان هذا المحل فليتأمل ثم ظهر ان ذلك المحل احترز عنه هو فصل ارث الاولاد والاولاد الابن فان الاصل ذكر فيه مفاد هذه الزيادة كما يعلم مما رجعت تأمل (قوله ولو أحد من ولد الأم) لو اجتمع الثلاثة فالحكم ان اللاح للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الاخر وفي الاناث للشقيقة النصف وللق لأب السدس تسكيلة الثلثين ويفرض للق لأم السدس أيضا كذا بخط شيخنا بهامش المحل في فصل الاخوة والاعوات اه سم (قوله لما مر) أي من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة الآية (قوله وان كان يرث بالتعصيب أيضا) وذلك لا يكون إلا في الأب والجد والأخت الشقيقة ولأب والباقي لا يرث إلا بالفرض دائما تأمل (فصل في الحجب) أي في بيانه ثبوتها ونفيها أي في بيان من يحجب من الورثة بالشخص ومن لا يحجب فالثاني في قوله لا يحجب ابوان الخ والاول في قوله بل ابن ابن بن الخ (قوله وحجب بالوصف وسياقي) أي في قوله فصل الكافر ان يتوارثان الخ وهو يدخل على جميع الورثة والحاصل ان الحجب ثلاثة اقسام حجب بالوصف وهو لا يكون إلا حرمانا وحجب بالشخص وهو يدخل على بعض الورثة ويكون حرمانا ونقصانا اه شيخنا (قوله وقدر) أي في فصل الفروض وذلك كالزوج حيث يحجب الفرع الوارث من النصف إلى الربع اه حل (قوله ولا يحجب ابوان الخ) أي لان كلا يدلي إلى الميت بنفسه كما اشار إليه بالضابط اه سم (قوله باحد) كتب شيخنا في هامش المحل قوله احد فيه لطيفة وهي الاشارة إلى ان المراد بالحجب بالشخص واما بالوصف فيجمعون كغيرهم اه (فرع) شرط الحاجب الارث فن لا يرث فان كان لما فيه مما سياتي لم يحجب مطلقا وان كان لتقدم غيره عليه فقد يحجب حجب نقصان كجد وأخ لأوين وأخ لأب فالأخ لأب ينقص الجد مع حجب الشقيق وكأوين وأخوين أو واختين أو وأخت ينقصان الأم وهما مجوبان بالأب وكأم وجد وأخوين لأم ينقصان الأم ويحجبان بالجد وكأم وأخوين بأوين وأخ لأب اه في شرح الروض مثله اه سم (قوله لا المعتقد والمعتقة) وشيخنا في شرح الاصل اخرجها بزيادة قوله في التعريف كل من أدلى للميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره بخلاف المعتقد فانه وان أدلى للميت بنفسه لكنه فرع عن النسب لانه شبه به فتقدم عليه اه حل (قوله فيحجب ابن ابن) أي وان سفل لينتظم مع قوله او ابن ابن اقرب منه وقوله او ابن ابن اقرب ظاهره سواء كان اباه أو عمه فلو اخرج الشارح التعميم عن هذا لكان أولى (قوله وبأخت لأوين معها

بالاستغراق والحجب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسياقي والثاني حجب نقصان وقدر (لا يحجب ابوان وزوجان وولد) ذكر اكان أو غيره عن الارث (بأحد) اجماعا وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه لا المعتقد والمعتقة (بل) يحجب غيرهم فيحجب (ابن ابن بن) سواء كان اباه أم عمه (أو ابن ابن اقرب منه) يحجب (جد) ابواب وان علا (بمتوسط بينهما وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحجب (أخ لأوين باب وابن وابنه) وان نزل اجماعا (و) يحجب أخ (لأب بهؤلاء) الثلاثة (وأخ لأوين) وبأخت لأوين معها



باب وجد) أي به وان علا  
(و ابن وابنه) وان نزل (واخ  
لابوين) (اخ لاب) لانه  
اقرب منه (و) يحجب ابن  
اخ (لاب هو لاء) السبعة  
(و ابن اخ لابوين) لانه  
اقوى منه ويحجب ابن ابن  
اخ لابوين بابن اخ لاب  
لانه اقرب منه (و) يحجب  
(عم لابوين هو لاء) السبعة  
(و ابن اخ لاب) لذلك  
(و) يحجب عم (لاب  
هو لاء) الثمانية (و عم لابوين)  
لانه اقوى منه (و) يحجب  
(ابن عم لابوين هو لاء)  
التسعة (و عم لاب) لانه  
اقرب منه (و) يحجب ابن  
عم (لاب هو لاء) العشرة  
(و ابن عم لابوين) لانه  
اقوى منه ويحجب ابن ابن  
عم لابوين بابن عم لاب  
فان قلت كل من العم لابوين  
ولاب يطلق على عم الميت  
وعم ابيه وعم جده مع ان  
ابن عم الميت وان نزل  
يحجب عم ابيه وابن عم ابيه  
وان نزل يحجب عم جده  
قلت المراد بقرينة السياق  
عم الميت لاعم ابيه ولا عم  
جده (و) يحجب (بنات  
ابن بابن او بنتين ان لم  
يعصين) بنحو اخ او ابن  
عم فان عصين به اخذن معه  
الباقى بعد ثلثي البناتين  
بالتعصيب (و) يحجب  
(جدة لام بام) لانها تدلى  
بها (و) يحجب جدة  
(لاب باب) لانها تدلى به

بنت اخ) وهذا وان كان حجبا بالاستغراق لكنه لا يخرج عن كونه حجبا بأقرب منه اه شرح مر  
(قوله وباخت لابوين اخ) اي ولا يغنى عن هذا قوله الاتي كاصله ان العصبية تحجب بالفروض المستغرقة  
لان الاخت مع البنت عصبية اه عميرة اه سم (قوله كما سيأتي) اي في ارث الحواشي حيث قال هناك  
واخت لغير ام مع بنت او بنت ابن عصبية فتسقط اخت لابوين مع بنت او بنت ابن ولد اب (قوله ويحجب  
ابن اخ لاب باب وجد اخ) وكذا يحجب ابن الاخ لابوين أو لاب والعم لابوين أو لاب وابنه بالاخت  
لابوين أو لاب إذا كانت عاصبة مع غيرها كما في الفصول وشرحه الصغير للشارح مانصه والاخت من  
الابوين او من الاب حالة كونها عاصبة مع غيرها تحجب من يحجبها اخوها لانها في درجته فتحجب بنى  
الاخوة والاعمام وبينهم والشقيقة تحجب الاخ للاب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فانها لا تحجب  
من يحجبها اخوها اه أى وبخلاف ما إذا كانت عصبية لامع غيرها كعم الجد كما في صورة المعادة حيث بقى  
بعد نصيب الجدة كثر من النصف على ما ياتي هناك (فائدة) عبارة المنهاج وابن الاخ لابوين يحجب  
سنة الخ ونكتة قوله ستة مع امكان الاستغناء عنها رفع توهم التكرار في قوله ولاب يحجب هو لاء تأمله اه  
شم (قوله لانه اقرب منه وقوله لانه اقوى منه) هذه عادة الفرضيين إذا اختلفت الدرجة يقدمون  
بالقرب وإذا اتحدت يقدمون بالقوة كما ذكره الجعبرى في القاعدة المشهورة حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربة . وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اه وهذا بخلاف باب الوقف باب الوصية فان الاقرب فيها يشمل الاقوى فلو وقفه على اقرب الناس اليه  
وله اخ شقيق واخ لاب قدم الشقيق وكذا يقال في الوصية اه من ع ش على مر بنوع تصرف (قوله  
ويحجب ابن ابن اخ لابوين بابن اخ لاب) وذلك لان القاعدة في العصبية انها إذا اتحدت الجهة مع التفاوت  
في القرب كما هنا قدم الاقرب كما ان القاعدة فيما إذا اتحدت جهة وقربا بتقديم الاقوى وهو المدلى باصليين كتقديم  
الاخ او العم الشقيق على الذى للاب وتقديم ابن الشقيق منها على ابن الذى للاب وفيما إذا اختلفت الجهة  
تقديم من كانت جهته مقدمة وان بعد كتقديم ابن الابن وان نزل على الاخ لابوين كما قال الجعبرى

فبالجهة التقديم ثم بقربة . وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

اه سم (قوله وابن الاخ لذلك) اي لانه اقرب اه حل (قوله فان قلت كل من العم اخ) واراد على قوله  
ويحجب ابن عم لابوين بعم لاب والمستشكل به هو قوله مع ان ابن عم الميت اخى فكيف تجعلون العم للاب  
حاجبا لابن العم مع انه محجوب به وقوله يحجب عم ابيه اي لان عمومة الميت وبنيتها مقدمة على عمومة ابى الميت  
وبنيتها لان الاولى اقرب من الثانية وكذا يقال في قوله وابن عم ابيه أى ومع ان ابن عم ابيه وان نزل يحجب  
عم جده اه شيخنا (قوله وبنات ابن بابن اخ) لما فرغ من حجب الذكور شرع في حجب الاناث فقال  
وبنات ابن اخ اه شرح مر (قوله ايضا وبنات ابن بابن) ظاهره سواء كان اباهن او عمهن اه سم  
(قوله ان لم يعصين بنحو اخ او ابن عم) عبارته فيما سيأتي في ارث اولاد الابن ويعصب الذكرون  
في درجته كاخته وبنت عمه وكذا من فوقه كعمته وبنت عم ابيه اه فتعبره هنا بنحو ظاهر خلافا  
لمن توقف فيه فيدخل في النحو ابن اخيه وابن ابن عمها (قوله وتحجب جدة لام بام) قد يتصور  
ارث الجدة مع بنتها كان نكح ابن بنت هند بنت بنت بنتها زينب فاولدها ولدا فهند جدته من  
فدشتر كان في السدس لان عمرة وان كانت جدة اقرب من هند تساويها من جهة الاب اه وعبرة  
شرح الفصول للشارح وكذا لو تزوج ابن بنت هند بنت بنت بنتها زينب فاولدها ولدا فهند جدته من  
قبل ابيه ومن قبل امه لكنهما من قبل ابيه اقرب لانها ام ام ابيه وام امه فترث معها مع انها مدلية  
بها فيكون السدس بينهما ثم اشار الى الجواب بان هند لما ورثت لكونها جدة من قبل الاب وهى باعتبار  
هذه الجهة غير مدلية بزيب اي وليست بزيب اقرب منها لان الواسطة بين هند والميت من غير جهة زيب  
بقدر الواسطة بين زيب والميت اه تأمل عميرة اه سم (قوله وتحجب جدة لاب باب) اي خلافا







كان معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورة بيت (١٦) المال وكان ذون فرض فيها احد الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا

انقلب الى فرض كالشقيق في المشتركة كما ياتي ويصدق قولي في ترك العصبية بنفسه وببنفسه وغيره معا وما بعده بذلك وبالعصبية مع غيره وتعبيرى هنا وفيما ياتي بالتركة اعم من تعبيره بالمال

(فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد الابن انفرادا واجتماعا) لابن فاكثر (التركة) اجتماعا (ولبنت فاكثر مامر) في الفروض من ان للبنت النصف والاكثر الثلثين وذكر هذا تنميلا للاقسام وتوطئة لقولي (ولو اجتماعا) أي البنون والبنات (ف) التركة لهم (للكر مثل حظ الانثيين) قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قيل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الانثى من الجهاد وغيره (وولد الابن) وان نزل (كالولد) فيما ذكر اجتماعا (المواجتماع والولد ذكر) أو ذكر معه أنثى كما فهم بالاولى (حجب ولد الابن) اجتماعا (أو أنثى) وأن تعددت (فله) أي اولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف أو ثلثين وان كانوا ذكورا أو ذكورا واناثا بقرينة ما ياتي (ويعصب الذكر) في الثانية

أي فيما اذا كان العاصب من ذوى الارحام وهذا يقتضي ان ذوى الارحام عندهم ورثتهم يقال لهم عصبية لانه ادخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م ر وعبارته مع الماتن والعصبية من ليس لهم سهم مقدرا حال تعصيبه من جهة تعصيبه من المجمع على توريتهم خرج بمقدور ذوفرض وبما بعده وهو قوله من المجمع على توريتهم ذوى الارحام على أن من ورثتهم لا يسميهم عصبية وفي ذلك خلاف اه (قوله وكان ذوفرض فيها) أي في تلك الصورة وهي ما اذا كان العاصب من ذوى الارحام احد الزوجين أي فان كان غيره رد الباقي عليه لان الردم مقدم على توريت ذوى الارحام اه سم (قوله الا اذا انقلب الى فرض) أي انتقل عن التعصيب الى الفرض كالشقيق في المشتركة فانه يسقط ان جعل عاصبا وهي كما ياتي زوج له النصف وأم لها السدس وولد ام لها الثلث واخ لا بون فانه يشارك ولدى الام في فرضهما وهو الثلث لا شرا كما معهم في ولادة الام لهم واصل المسئلة ستة الزوج النصف ثلاثة والام السدس واحد ولدى الام الثلث اثنان فلم يبق الاخ لا بون شيء فحقه السقوط لكن لما شاركهما في ولادة الام شاركهما في الثلث اه حل (قوله بالعصبية بنفسه) كالاخ لا بون او لاب وببنفسه وغيره معا كالاخ والاخت عصبية بنفسه والاخت عصبية بغيرها ومجموعهما يقال له عصبية بنفسه وغيره معا فيمثل للعصبية بالنفس بشخص واحد وبالعصبية بالنفس والغير معا بمجموع شخصين وبالعصبية مع الغير بشخص واحد وقوله وبالعصبية مع غيره وهو الاخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن (قوله اعم من تعبيره بالمال) انما عبر بالمال جريا على الغالب أو ان مراده به التركة بقرينة تعبيره بها اول الباب واثره لانه اشرف من غيره أو موافقة للفظ الحديث من ترك مالا فلو رثته اه شوبري

(فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد ابن الخ) ينتظم لهم خمس عشرة صورة لانهم اما ذكر فقط واناث فقط أو ذكر واناث ومثلها في اولاد الابن فمذهبت صور عند الانفراد وعند الاجتماع تضرب الثلاثة الاول في الثلاثة الاخيرة فمذهبت تسع صور مع الستة السابقة وكما في الماتن (قوله واولاد الابن) لم يقل واولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع انهن من ذوى الارحام وقوله انفرادا واجتماعا أي انفراد الكل من الصنفين عن الآخر واجتماعا له معه وانفراد الكل من افراد كل عن الآخر من كل (قوله وفضل الذكر بذلك لاختصاصه الخ) عبارة شرح م ر وفضل الذكر لاختصاصه بنحو النصرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحية الامامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلا لها لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى وقد تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالبا لئلا يمكن لها مال فابطل الله حرمان اهل الجاهلية لها انتهت (قوله كالولد فيما ذكر) وهو ان الواحد فاكثر يستغرق التركة وإن للواحدة النصف وان للبنتين فصاعدا الثلثين وأنه اذا اجتمعا كان للذكر مثل حظ الانثيين اه قل على الجلال (قوله كما فهم بالاولى) أي لان أخته تقويه وتعينه على حجب اولاد الابن (قوله ان كانوا ذكورا) الضمير راجع لوالد الابن وانما عبر به او اجمع لان لفظ الوالد يطلق على الواحد والمتعدد اه ع ش وهذا تقييد لقوله او ثلثين اه شيخنا والاولى جعله راجعا للثلاثين وهما قوله من نصف او ثلثين كما لا يخفى (قوله بقرينة ما ياتي) أي من قوله فان كان أنثى الخ اه شيخنا (قوله في الثانية) هي قوله أو ذكورا واناثا اه ع ش (قوله وكذا من فوقه ان لم يكن لها سدس) عبارة شرح م ر ويعصب من هي فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين كبنتي صلب وبنت ابن وابن ابن فان كان لها شيء منهن لم يعصبها كبنت وبنت ابن وابن ابن لان لها فرضا استغنت به عن تعصيبه وهو السدس وله الثلث الباقي ولو كان معه في هذا المثال بنت ابن ابن ايضا قسم المال بينهما لان هذه لاشيء لها في السدس الذي هو تكملة الثلثين تعصبها قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمته وعمه أي وعمه جده وبنات اعمامه وأعمام أبيه وجده الا المستقل من اولاد الابن اه (قوله وكذا من فوقه ان لم يكن لها) أي من فوقه سدس كبنتي لها الثلثان وبنت ابن وابن ابن لان بنت الابن



والأفلا يعصبا (فان كان)  
ولد الابن (انثى) وان تعددت  
(فلها مع بنت سدس) كما  
تكلمة الثلثين (ولا شيء لها  
مع أكثر) منها كما مر بالاجماع  
(وكذا كل طيقتين منهم)  
اي من ولد الابن فولد ابن  
الابن مع ولد الابن كولد  
الابن مع الولد فيما تقرر  
وهكذا  
(فصل) في كيفية ارث  
الاب والجد وارث الام  
في حالة (الاب يرث بفرض  
مع) وجود (فرع ذكر  
وارث) وفرضه السدس  
كما مر ومعلوم انه كغيره ممن  
له فرض يرث به في العول  
وعدمه إذا لم يفضل أكثر  
منه كان يكون معه بنتان  
وام او بنتان وام وزوج  
(و) يرث (بتعصيب مع  
فقد فرع وارث) فان كان  
معه وارث آخر كزوج  
أخذ الباقي بعده وإلا أخذ  
الجميع (و) يرث (بهما) اي  
بالفرض والتعصيب (مع  
فرع انثى وارث) فله السدس  
فرضا والباقي بعد فرضيهما  
ياخذه بالتعصيب (ولام)  
ثلث او سدس كما مر في  
الفروض ولها (مع اب  
واحد زوجين ثلث باق)  
بعد الزوج او الزوجة  
لا ثلث

أما عمه له ان كان من أخيهما أو بنت عم أبيه ان كان من ابن عمها اه حل وفي قل على الجلال مانصه  
قوله ان لم يكن لها سدس ضمير عائدة لمن باعتبار معناها والمراد بها الجنس ويسمى الاخ او ابن الابن  
المذكور إذا عصب الساقطة بالاخ المبارك او بابن الاخ المبارك او بابن العم المبارك لعود بركتته على من  
عصبا بارثها معه ولو لاه لم ترث وضده يسمى بالاخ المشتم كالاخ لاب مع اخته إذا اجتمع مع بنت  
وأخت شقيقة لانه لو لاه لورثت فتأمل (قوله) والأفلا يعصبا أي بأى كان لها السدس كبنت وبنت  
ابن وابن ابن فلها السدس وتستغنى به وله السدس الباقي والمسئلة من ستة البنات لها النصف ثلاث وبنت  
الابن لها السدس واحد والباقي وهو اثنان الذي هو الثلث لابن ابن الابن ولا تشاركه أيضا في ذلك لان  
الأرث بالفرض والتعصيب من خصائص الالباء ولا يرد الاخ للام إذا كان ابن عم حيث يرث بهما  
لانه بجحمتين اه حل (قوله) تكلمة الثلثين اما مصدر مؤكد لانك إذا أضفت السدس إلى النصف  
فقد كملته ثلثين ويجوز ان يكون حالا مؤكدة اه شورى ومراد العلماء بذكر هذا ان السدس ليس  
فرضا مستقلا بل هو مكمل للثلثين ولالواجب لمن عند استغراق بنات الابن الثلثين

(فصل) في كيفية ارث الاب الخ وقدم الفروع لانهم اقرب من الاصول اه شرح مر ودليل  
قوتهم ان الابن يفرض للاب معه السدس ويعطى هو الباقي ولانه يعصب أخيه بخلاف الاب  
اه غش عليه (قوله) وارث الام في حالة يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة  
هي ارثها في احدى الغراوين كما يؤخذ مما يأتي (قوله) الاب يرث بفرض) أي فقط وبدأ به لقوته  
على التعصيب كما تقدم وقوله ويرث بتعصيب اي فقط بقياس الفحوى المنصوص عليه بقوله تعالى  
وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اه قل على الجلال (قوله) ومعلوم انه كغيره الخ) محل هذه المسئلة  
ومثاليها عند قوله وبهما مع فرع انثى وارث إذ لا يتاقي العول هنا لوجود العاصب وهو الابن والقصد من  
هذا الكلام دفع ما يتوهم من أنه إذا لم يبق إلا السدس أو لا يعصبه أو لم يبق شيء فانه يسقط لعدم التعصيب  
حيث جعل ارثه في هذه الحالة بالفرض والتعصيب وظاهره انه فقط خصوصاً والتوهم ظاهر جدا فيما  
إذا لم يفضل شيء إذ شأن العاصب أن يسقط عند استغراق الفروض وحاصل الدفع ان قوله وبهما الخ  
مقيده بما إذا فضل عن السدس شيء وإلا فهو كسائر أصحاب الفروض يرث فرضه بعول وبعدمه فقوله إذا  
لم يفضل تقييد لقوله انه كغيره ممن له فرض وقوله إذا لم يفضل الخ صادق بثلاث صور بالسدس فقط  
وبعدمه وبعدم شيء وبالكلية فقوله كان يكون الخ مثال لما إذا بقي السدس فقط وقوله او بنتان الخ مثال لما إذا  
لم يفضل شيء ولم يمثّل لما إذا بقي بعض السدس ومثاله بنتان وزوج (قوله) كان يكون معه بنتان) لهما الثلثان  
وام لها السدس مثال لعدم العول وقوله او بنتان لهما الثلثان وام لها السدس وزوج له الربع مثال للعول اه  
حل (قوله) فان كان معه وارث آخر) أي صاحب فرض كزوج له النصف اه حل (قوله) مع فرع  
انثى وارث) كبنت او بنت ابن وقوله بعد فرضيهما اي فرضه وفرض الفرع الوارث اه حل وفي  
قال على الجلال قوله بعد فرضيهما فيه تشيتان وهما الفرضان وصاحباهما وهما الاب مع الفرع الانثى  
الوارث وفي نسخة بعد فرضيهما بالافراد وهى الافصح (قوله) ولا م ثلث) وذلك اذا لم يكن ليهما فرع  
وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات وقوله او سدس وذلك اذا كان ليهما فرع وارث أو عدد من  
الاخوة والاخوات وقوله كما مر في الفروض وذكر اهنات تسمى بالاقسام او توطئة لما بعده اه حل (قوله) ولها  
مع أب وأحد زوجين ثلث باق الخ) لو كان مع الام ولداها لم يظهر لهما أثر في الاولى لان السدس هو ثلث  
ما يبقى بعد فرض الزوج بل في الثانية لان المسئلة تصح حينئذ من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فتضرب اثنان  
في ستة او ثلاثة في اربعة للزوجة ثلاثة وللأم اثنان وللأب سبعة واو كانت احدى الغراوين لكان لها ثلاثة  
فحجبت بولدها عن نصف السدس قيل وليس لهم مسئلة تحجب الام فيها عن نصف السدس الا هذه اه سم (قوله)



الجميع لياخذ الاب مثلي ماناخذه الام واثبتوا فيهما لفظ الثالث بمحاظلة على الادب في موافقة قوله تعالى وورثة ابواه فلامه الثالث والافان اخذه الام في الاولى سدس وفي (١٨) الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالغراوين لشهرتهما تشبيها

لثلاث الجميع) اذ لو اخذت ثلث الجميع لفضلت على الاب في مسئلة زوج وابوين ولم يفضلها على النسبة المعهودة في المسئلة الاخرى اه عميرة أقول هو لا يفضلها في غير هاتين المسئلتين فلم حافظوا على فضله لها في هاتين دون غيرهما ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما نصه واحتج الجمهور بأنه قد يشارك الابوين ذو فرض فيكون للام ثلث الباقي كثبت معهم ما بان كل ذكر وانثى ياخذان المال اثلاثا ويجب ان يؤخذ الباقي كذلك بعد فرض الزوجية كالاخ والاخت وبان الاصل في الفرائض انه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للذكر ضعف ما للانثى فلو جعل لها الثلث مع الزوج لفضلت الاب أو مع الزوجة لم يفضلها الاب على الضعف واستشكل الامام هذا بما اذا اجتمع مع الابن وبالاخ والاخت للام فانه يسوى بين الذكر والانثى فيهما وجوابه ان قولهم أصله كذا لا ينافي خروج فرد لدليل اه سم (قوله لياخذ الاب مثلي ماناخذه الام) وجعل له ضعفها لان كل ذكر مع انثى من جنسها له مثلاها وقال ابن عباس لها الثلث كاملا لظاهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقرروا وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده واجاب الآخرون بتخصيصه بغير هاتين الحالتين اه شرح مر (قوله والاولى من ستة الخ) عبارة شرح مر واصل هذه من اثنين للزوج واحد يبق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد ثلث ما بقي وقوله والثانية من أربعة اي لان فيهما ربعا وثلث ما بقي ومنها تصح للزوج واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي انتهت (قوله بالسكوكب الاغر) اي المنير وقوله لغرايتهما اي لكونهما لا نظير لهما اه قل على الجلال (قوله وجد لاب كآب) ان قلت هذا يقتضي انه يرث عند فقد الفرع بالتعصيب مطلقا فيرد عليه ما ذكره ابن الهائم انه يرث بالفرض ثلاث صور اذا بقي دون السدس واذا بقي السدس (قلت) هو محمول على غير هذه الصورة يوضح ذلك ان قولهم يرث بالتعصيب مع فقد فرع وارث قضية مهمة وهي في قوة الجزئية فتأملها قاله الشيخ وهو بعيد مع الاستثناء اذ هو معيار العموم على ان مهملات العلوم كلها كلية كما تقر في محله اه شوبري (قوله كآب في احكامه) عبارة مر اي في جميع مامر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره وقيل لا ياخذها الا بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو اوصى بشيء مما يبق بعد الفرض أو بمثل فرض بعض ورثته أو بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى لزيد بثلث ما يبق بعد الفرض وماتت عن بنت وجد فعلى الاول هي وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف انتهت (قوله لانه لا يساويها في الدرجة) اي فلا يلزم تفضيله عليها بخلاف الاب فانه يساويها حل اي فلزم تفضيله عليها (قوله بل يقاسمه كما سيأتي) في فصل الجد والاخوة وقوله كما مر اي فصل الحجب في قوله ويحجب الاخ لا بوين باب الى قوله ولأب بهؤلاء اه حل (قوله وان تساوياني ان كلامهما يسقط ام نفسه) عبارة شرح مر و ابو الجد ومن فرقه كالجد في ذلك وكل جد يحجب ام نفسه ولا يحجبها من هو فرقه فكما اعلا الجد درجة زاده جدة وارثة فيرث مع الجد جدتان ومع اب الجد ثلاث ومع جد الجد اربع وهكذا اه شرح مر

(فصل في ارث الحواشي) يؤخذ من كلام المصنف الخمس عشرة صورة السابقة في ارث الاولاد واولاد الابن (قوله بفتح الراء المشددة على الافصح) وهو من باب الحذف والايصال والاصل المشترك فيها ويجوز الكسر على النسبة المجازية اي المشتركة بينهما اه قل على الجلال (قوله والمنبرية) اي لان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر اه حل (قوله واصل المسئلة ستة) لانها مخرج السدس للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدي الام الثلث اثنان فلم يبق للاخ لا بوين شيء فكان من حقه السقوط لاستغراق الفروض وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه ولا ثم وقعت له ثانيا فقال له زيد هبوا ان اباهم كان

لها بالسكوكب الاغر وبالعمريتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بما ذكر بالغريبتين لغرايتهما (وجد لاب كآب) في احكامه (الا انه لا يرد الام لثلاث باق) في هاتين المسئلتين لانه لا يساويها في الدرجة بخلاف الاب (ولا يسقط ولد غير ام) اي ولد ابوين أو اب بل يقاسمه كما سيأتي بخلاف الاب فانه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (ام اب) لانها لم تدل به بخلافها في الاب وان تساوياني ان كلامهما يسقط ام نفسه (فصل في ارث الحواشي) (ولد ابوين) ذكر اكان او انثى يرث (كولد) فلما ذكر الواحد فاكثر جميع التركة والانثى النصف وللانثيين فاكثر الثلثان ولذا كر مثل حظ الانثيين في اجتماع الذكور والاناث (وولد اب كولد ابوين) في احكامه قال تعالى فيهما ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت الاية (الافى المشتركة) بفتح الراء المشددة وقد تكسر وتسمى الحجازية والحجرية واليمينية والمنبرية (وهي زوج وام وولدا ام واخ لا بوين فيشارك الاخ) لا بوين ولو مع من يساويه من الاخوة والاخوات (ولدي الام) في فرضهما لا شترا كما معهما في ولادة الام لهم واصل المسئلة ستة فاذا لم يكن مع الاخ من

حمارا  
والمنبرية (وهي زوج وام وولدا ام واخ لا بوين فيشارك الاخ) لا بوين ولو مع من يساويه من الاخوة والاخوات (ولدي الام) في فرضهما لا شترا كما معهما في ولادة الام لهم واصل المسئلة ستة فاذا لم يكن مع الاخ من



يساويه فثلثها منكسر عليهم ولا وفق فيضرب عددهم في الستة فتصح (١٩) من ثمانية عشر والجددة فيها كالام حكما (ولو كان)

الاخ أخت (الاب سقط)  
لعدم ولادته من الام  
المقتضية للبشارة واسقط  
من معه من أخواته  
المساويات له ويسمى الاخ  
المشوم ولو كان بدل الاخ  
لابوين أو لاب فرض  
لها النصف أو أكثر فالثلاثان  
وأعيلت المسئلة ولو كان  
بدله خنثى صححت المسئلة من  
ثمانية عشر نظير ما مر ستة  
الزوج وإثنان للام وأربعة  
لولدى الام وإثنان للخنثى  
وتوقف أربعة فان بان  
ذكرا رد على الزوج ثلاثة  
وعلى الام واحد أو أنثى  
أخذها (واجتماع الصنفين)  
أي ولد الابوين وولد  
الاب (كاجتماع الولد وولد  
الابن) فان كان ولد الابوين  
ذكرا أو ذكرا معه أنثى  
حجب ولد الاب أو أنثى  
وإن تعددت فله ما زاد على  
فرضها فان كان أنثى فلم يجمع  
شقيقة سدس ولا شيء لها  
مع أكثر (إلا ان الأخت  
لا يعصبها إلا أخوها) أي فلا  
يعصبها ابن أخيها بخلاف  
بنت الابن يعصبها من في  
درجتها ومن هو أنزل منها  
كأم فلو ترك شخص  
أختين لابوين واختا لاب  
وابن أخ لاب فالاختين  
الثلاثان والباقي لابن الاخ  
ولا يعصب الأخت  
(واخت لغير أم) أي

حماز أفاضهم الاقربا وقيل قائل ذلك غيره فقضى بالتشريك لانهم أولاد أم فليل له في ذلك فقال ذلك على  
ما قضينا وهذا على ما نقضى اه حل (قوله كالام حكما) أي لا سيما أي لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى الاخ  
المشوم) قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله عليه السلام إن كان الشوم ما نصه قال الطيبي وأوه همزة  
خففت فصارت واوا ثم غلب عليها التخفيف فلم ينطق بها هموزة انتهى ويصرح بأن واوه همزة قول  
المختار في مادة شام بعد كلام والشوم ضد البن يقال رجل شوم ومشوم ويقال ما اشام فلانا والعامة تقول  
ما اشامه وقد تشام به بالمد وبه يعلم ما في كلام الطيبي حيث قال واوه همزة إذا ظاهر ان يقال ان اصله مشوم  
كفعول فتقلت حركة الهمزة إلى الشين ثم حذف الهمزة فوزنه قبل النقل مفعول وبعده مفعول فهمزته لم  
تصر واوا اه ع ش على مر (قوله وأعيلت المسئلة) أي لتسعة في الأولى ولعشرة في الثانية للزوج ثلاثة من  
تسعة أو من عشرة والام واحد من تسعة أو من عشرة واثنتان من تسعة أو من عشرة وللأخت  
ثلاثة من تسعة وللأختين أربعة من عشرة (قوله صححت المسئلة من ثمانية عشر) فبتقدير ذكورتها هي المشتركة  
وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام اثنين وبتقدير انوثته تعول إلى تسعة وبينهما تداخل فيصحبان من  
ثمانية عشر فيعمل بالاضرف في حق غيره والاضرف في حق ذكورتها في حق الزوج والام انوثته  
ويستوى في حق ولدى الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعة موقوفة بينهما وبين الزوج والام فان بان  
أنثى أخذها وذكرا أخذ الزوج ثلاثة والام واحد وهذا شرح ما قاله الشارح كما بينه وهو في غير هذا الشرح  
وانما أخذ الزوج ستة لان له في مسئلة الانوثة ثلاثة فنسبتهما للتسعة ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام  
اثنين لان لها في مسئلة الانوثة واحدا ونسبته للتسعة تسع فاخذت تسع الثمانية عشر اه زى وعبارة  
شيخنا الحنفى في حاشيته على الشنشورى قوم صححت المسئلة من ثمانية عشر هذه مسئلة الذكورة ومسئلة  
الانوثة من تسعة لعل وطريق القسمة ان تنظر بين المسئلتين بالنسب الرابع وتحصل جامعة تنقسم  
على كل منهما والنسبة هنا التداخل فكتفينا بالا كبر فالثمانية عشر جامعة للمسئلتين وان كانت مساوية لمسئلة  
الذكورة وطريقه ان تقسم الجامعة على كل من المسئلتين فالخارج بالقسمة يسمى جزء السهم وهو في مسئلة  
الانوثة اثنان والذكورة واحد فتقول من له شيء من مسئلة والانوثة أخذه مضروبا في جزء سهمهما وهو  
اثنان ومن له شيء من مسئلة الذكورة أخذه مضروبا في جزء سهمهما وهو واحد ويعامل كل بالاضرف  
في حقه فالاضرف في حق الزوج والام انوثته لعل المسئلة في حقه ذكورتها لمشاركته لا ولاد الام ويستوى  
الامر ان في حق اولاد الام فللزوج ستة من ضرب ثلاثة التي تخصه من مسئلة الانوثة في اثنين جزء  
سهمهما ولا يؤخذ تسعة من مسئلة الذكورة في واحد بتسعة لان الاضرف في حقه الانوثة لما عيلت وللأم اثنان  
لان لها في مسئلة الانوثة واحد مضروبا في اثنين ولا تأخذ بثلاثة من مسئلة الذكورة مضروبة في واحد  
ولولدى الام لان لها من مسئلة الانوثة اثنين مضروبين في اثنين بأربعة ومن مسئلة الذكورة أربعة لمقاسمة  
الشقيق في الثلث وللشقيقة في الثلث اثنان من مسئلة الذكورة في واحد يغطي ثلاثة من مسئلة الانوثة في اثنين  
وتوقف أربعة ان ظهر أنثى فهي له أو ذكرا فللزوج ثلاثة منها وللأم واحد منها انتهت (قوله واجتماع  
الصنفين) أي ولد الابوين وولد الاب ولم يذكر اجتماع الثلاثة أي ولد الابوين وولد الاب  
وولد الام والحكم ان للاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الآخر وفي الإناث للشقيقة  
النصف وللأخت للاب السدس تكمله الثلثين ويفرض للام السدس اه زى (قوله أي فلا يعصبها  
ابن أخيها) بل تسقط لانه لا يعصب أخت نفسه اذ هي من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف  
واد الوالد فترقاها زى (قوله بخلاف بنت الابن) والفرق ان ابن الاخ لا يعصب أخته فعمته أولى وابن  
الابن يعصب عمته فاخته أولى اه جج اه شوبرى (قوله فتسقط أخت لابوين الخ وعبارة الروض وشرحه

لابوين أو لاب (مع بنت أو بنت ابن) فأكثر (عصبة) كالأخ (فتسقط أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولد اب) روى البخارى  
ان ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا ابنة الابن السدس



وما بقي فلاخت وتعبيرى بولد الاب اعم من تعبيرة بالاخوات (وابن اخ لغيرام كايه) اجتماعا وانفرادا فى الانفراد يستغرق التركة وفى الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب باين الاخ لا بون (لكن) يخالفه فى انه (لا يرد الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب اخته) بخلاف ابيه فى الجميع كما مر (ويسقط فى المشتركة بخلاف ابيه الشقيق كما مر) (وعم لغيرام) اى لا بون اولاب (كأنه كذلك) اى لغيرام اجتماعا وانفرادا فى انفراد (٣٠) منهما اخذ كل التركة واذا اجتمع اسقط العم لاب بالعم لا بون (وكذا باقى عصبه نسب)

كبنى العم وبنى بنيه وبنى  
بنى الاخوة  
(فصل فى الارث بالولاء)  
(من لا عصبه له ينسب  
فتركته او الفاضل) منها  
عن الفرض (لمعتقه) بالاجماع  
(ان فقد المعتق فهو  
لعصبته بنفسه) فى النسب  
كابنه واخيه بخلاف عصبته  
بغيره او مع غيره كبنته  
واخته مع معصبهما وكاخته  
مع بنته لانهما ليستا عصبه  
بنفسهما ويعتبر اقرب  
عصبات المعتق وقت موت  
المعتق فلو مات المعتق عن  
ابن ثم مات أحدهما عن  
ابن ثم مات المعتق فولأوه  
لابن المعتق دون ابن ابنة  
وترتيبهم (كترتيبهم فى  
نسب) فيقدم ابن المعتق  
ثم ابن ابنة وإن نزل ثم  
ابوه ثم جده وإن  
علا وهكذا (لكن يقدم  
اخو معتق وابن اخيه على  
جده) بخلافه فى النسب فان  
الجدي شارك الاخ ويسقط  
ابن الاخ كما مر ولو كان  
المعتق ابنا عم أحدهما أخ  
لام قدم هنا لتمحض  
اخوة للترجيح وكذا يقدم  
العم وابنه على ابى الجد هنا  
بخلافه فى النسب (ان

فلاخت لا بون مع البنت او بنت الابن او معهما تحجب الاخ لاب اهسم (قوله وما بقي للاخت) وجه الدلالة على انها عصبه تعبيرة بما بقى ولانه كما فى شرح الفصول إذا كان فى المسألة بنات او بنات ابن واخوات واخذت البنات او بنات الابن الثلثين فلو فرضنا للاخوات واعلنا المسألة نقص نصيب البنات او بنات الابن فاستبعدوا ان يزاحم الاخوات الاولاد او الاولاد الابن ولم يكن اسقاطهم فجعلنا عصبات ليدخل النقص عليهم خاصة سم (قوله لكن لا يرد الام الخ) قال فى شرح الروض ويخالفه ايضا فى ان الاخوة لا بون يحجبون بنى الاخوة للاب يحجبون بنى الاخوة لا بون وفى ان الاخوة يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات بخلاف ابناهم صرح بذلك فى الروضة اهأى فليس ابنا الاخوة لا بون بمنزلاتهم فى حجبتهم للاخوة للاب بمنزلاتهم فى حجبتهم بنى الاخوة لا بون وهكذا تأمل اه سم

### (فصل فى الارث بالولاء)

(قوله فان فقد المعتق الخ) قال مر وعلم بما تقرر رد ما اورده البلقين وغيره عليه من ان كلامه صريح فى ان الولاء لا يثبت للعصبه فى حياة المعتق بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم فى حياته حتى لو كان مسلما واعتق نصرانيا ثم مات ولمعتقه اولاد نصارى ورثوه مع حياة ابيهم (قوله فهو لعصبته بنفسه) لا لعصبه عصبته فلو اعتقت عبدا ثم مات وترك ابنا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق لم يرثه ابن العم المذكور كما افاده المتن واقضى به الجلال السيوطى يخالفه الغير مبنيا انه الصواب اهشوبرى (قوله كبنته واخته) قال ابن سريج وذلك لان الولاء اضعف من النسب المترأخى وإذا تراخى النسب ورث المذكور دون الاناث كبنى الاخ وبنى العم واخواتهم فاذا لم يرث به فبالولاء اولى (مغالطة) اجتماع أبو المعتق ومعتق الاب من الاولى الجواب ان هذا العتيق مسه الرق فولأوه لاني معتقه ولا ولا لمعتق ابيه بخط شيخنا المحلى اهسم (قوله ثم جده وان علا) الاولى حذفه لانه يقتضى ان الجدة مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم الخ (قوله لكن يقدم اخو معتق الخ) وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلائه بالبنوة وتعصيب الجد يشبه تعصيب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم الاخ فى النسب فى الميراث ولكن صدعته الاجماع ووجه ذلك فى ابن الاخ قوة البنوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب هنا اهسم (قوله قدم هنا) اى وفى النسب يستويان فيما بقى بعد فرض اخوة الام لانه لما اخذ فرضها لم تصالح للتعقوبه وهنا لا فرض لها فتمحضت للترجيح اهحج (قوله لتمحض الاخوة للترجيح) عبارة شرح الروض والفرق ان الاخ للام يرث فى النسب بالفرض فامكن ان يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما لاستوائهما فى العصبه وفى الولاء لا يمكن ان يورث بالفرض فقرابة الام معطلة مرجحة فرجحت من يدلى بها فاخذ الجميع الى آخر ما ذكر مما يوضح الفرق وما يتعاق به فراجع اهسم (قوله ثم بيت المال) ينبغى ان يقدم على بيت المال معتق الاب ثم معتقه ثم معتق الجد ثم معتقه وهكذا ثم بيت المال اه حل (قوله فعتق عليها) وقهرية عتقه عليها لا تخرجه عن كونه عتيقها شرعا لان قبولها لنحو شرائه منزل منزلة قولها له وهو فى ملككم انت حر فلا يعترض بذلك على المصنف اه شرح مر (قوله ثم عتيقه عنهما) اى ثم مات عتيقه عنهما اه حل (قوله لا عتيقها) ومنه ابوها او ابنها إذا ملكته فعتق عليها قهرا اه شرح مر

(فصل

فقدت عصبه نسب المعتق فما ذكر (لمعتق المعتق فعصبته كذلك) اى كما فى عصبه

المعتق ثم معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت بنت اباها فعتقت عليها ثم اشترى الاب عبدا واعتقه ثم مات الاب عنها وعن ابن ثم عتيقه عنهما فيرثها الابن دون البنت لانه عصبه معتق من النسب بنفسه والبنت معتقة المعتق والاول اقوى وتسمى هذه مسألة القضاء لما قيل انه اخطأ فيها اربع مائة قاض غير المتفقه حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء عتيقها او منتحيا



(فصل في ميراث الجد والاخت) أي الاشقاء أو للاب أو هما وأحواله معهم منتظمة ابتداء في خمسة لان له خير امرين المقاسمة أو ثلث جميع المال مع عدم ذى الفرض وخير ثلاثة أمور المقاسمة وسدس جميع المال وثلث الباقي مع وجوده وإذا ضربت الخمسة في أحوال الاخت الثلاثة وهي كونهم اشقاء أو لاب أو مجتمعين كانت خمس عشرة حالا وصور تلك الأحوال كثيرة تراجع من محلهما وسيأتي بعضها وإذا اعتبرت المساواة في تلك الأحوال الخمسة كانت خمسة أيضا وإذا ضربت تلك العشرة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا اهـ قل على المحلى واعلم ان مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان الجد يسقط الاخت كالاب وهو مذهب أبى بكر الصديق رضي الله عنه ورواه البخاري واختاره المزني وابن سريج قال الشافعي رضي الله عنه ويدل على التشريك أن الاخ يدل ببنوة أبي الميت والجد بابوته وهو معلوم أن البنوة أقوى من الابوة فاذا لم تقدم الاخ فلا أقل من التشريك اهـ قال الأصحاب أي أصحاب الشافعي وعصبة الاخ أقوى من الجد بلارب بدليل ان الاخ يعصب اخته بخلاف الجد اهـ سم (قوله والاخت) بضم الهمزة وكسر هاء جمع اخ ويجمع ايضا على اخوات بضم الهمزة وكسر هاء من المصباح (قوله فلان له مع الامام الخ) عبارة شرح الفصول الصغير للشارح فلانه إذا اجتمع مع الام اخذ ضعفه اقله الثلثان وله الثلث الخ وعبارة شرح الفصول الكبير للشارح لان له مثلي ما للام إذا اجتمعوا وحدهما فكذلك عند من احب الاخت وعبارة شرح الكشف للبارديني فلان الام والجد إذا انفردا كان للام الثلث وللجد الباقي إجماعا وهو ثلثان ضعف الثلث والاخت لا ينقصون الام عن السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد عن الثلث اهـ سم (قوله مثلي ما لها غالبا) ومن غير الغالب مسئلة الغراوي إذا كان فيها بدل الاب جد فان الام ترث الثلث كاملا (قوله وضابطه) أي ما ذكر من ميراث الجد وأحواله إذا لم يكن معه ذو فرض (قوله أربع أخوات) ياخذ الجد واحدا من ثلاثة يبقى اثنان على أربع رؤس لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فيضرب نصف الأربعة وهو اثنان في ثلاثة يحصل ستة للجد اثنان ولكل واحدة واحد اهـ حل (قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظر من وجوه ثلاثة الاول أن محل اجتماع الجهتين فيه إذا كان هناك فرع انثى وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة الثاني أن من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سيأتي لا بأكثرهما الثالث أن فرضه الذي يرث به إنما هو السدس إذ هو الذي يجامع التعصيب ويحجب عن الثاني بأن محل الارث بالجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجية وبنوة العم كما سيأتي تفسيرهما بالسببين في قول المتن ومن جمع جهتي فرض وتعصيب أي سببي فرض وتعصيب كما يعلم من تعليل الشارح هناك بقوله لانهما سببان مختلفان الخ ومن قول م ر هناك وخرج بجهتي الفرض والتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة وعبارة اخرى قوله لانه قد اجتمع فيه الخ يشكل بما قدمه من انه يرث بالتعصيب فقط إذ لم يكن فرع وارث اللهم الا ان يخص ما تقدم بما إذا لم يجتمع مع الاخت ويشكل ايضا بقوله فيما يأتي ومن جمع جهتي فرض وتعصيب ورث بهما وقياسه ان ياخذ الثلث ويقاسم لا الاكثر الا ان يخص ما يأتي بما إذا اختلف سبب الجهتين كما يؤخذ من تعليله فيما يأتي وهمنا ليس كذلك إذ السبب واحد لكن هذا يعارضه قوله بعد ولو زاد احد عاه بين بقراءة اخرى كآبى عم احدهما الخ لا لم يقدم ولو حجبه بنت عن فرضه مع قوله لان اخته الام ان لم تحجب فلها فرض وهذا صريح في أنه يرث بهما وإن اتحد السبب فالحق في الجواب ان هذا مستثنى من القاعدة الآتية كما استثنى المصنف منها قوله لا كبرت هي اخت لاب الخ اهـ شيخنا (قوله اخ واختان) المسئلة بحالها ياخذ الجد اثنين والاخ اثنين وكل واحدة من الاختين واعداه حل (قوله لانه أسهل) صريح ذلك أنهم إنما اختاروه لسهولة الحكم بترتيب عليه وفي شرح م ما نصه وهل يحكم على ما خوزه بانه فرض ام لا صحح ابن الهائم انه فرض ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافي انه تعصيب واعتمده السبكي وبنى عليهما مآلو

اليه بنسب) كآبى وان نزل (أو ولاد) كعتيقه فانها ترثه بالولاد ويشتر كآفاه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبه معتق من نسب بنفسه كما علم اكثر ذلك بما مروسياتي بيان انجرار الولاد في فصله (فصل) في بيان ميراث الجد والاخت (جد) اجتمع (مع ولداً بويين أو) ولد (أب) بلا ذى فرض الاكثر من ثلث ومقاسمة كآخ) اما الثلث فلان له مع الام مثلي ما لها عاليا والاخت لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن مثليه واما المقاسمة فلانه كآخ في ادلائه بالاب وانما اخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فاخذ بأكثرهما فاذا كان معه اخ وان واخت فالثلث أكثر أو اخ واخت فالقاسمة أكثر وضابطه أن الاخت والاختوات إن كانوا مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوان اخ واختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل وإن كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور اخ اخت اختان ثلاث اخوات اخ واخت



أوصى بجزء بعد الفرض اه ع ش (قوله فالمقاسمة أكثر) أى من ثلث المال لانه في المقاسمة ياخذ خمسة  
 لان الرؤس خمسة وفي عدم المقاسمة ياخذوا ثلثين اه حل وضابط معرفة التفاوت بين الثلث وما  
 يخصه بالمقاسمة انك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فاذا ضربت في مسئلتنا ثلاثة  
 في خمسة بلغت خمسة عشر فخمساها سبعة وثلاثها خمسة (قوله أو فوقهما فالثلث أكثر) أى وارثه له بالفرض  
 كما رجحه ابن الهائم ويصرح به ما قاله المصنف فيما مر بقوله وقد يفرض للجد الثلث الخ وما أورده  
 بعضهم بقوله لو كان كذلك لكان للاخوات الأربع معه الثلثان لعدم تعصيبه لهن ويفرض له مع ذى  
 فرض معهم يحجب عنه بانهم نظروا فيه للجهتين كما في الاخ في المشتركة اه قل على الجلال (قوله فالثلث  
 أكثر) أى مما يحصل له في المقاسمة لانه في المقاسمة ياخذ سبعين لان الرؤس سبعة وسبع ثلث المال  
 أكثر من السبعين بثلث سبع اه حل (قوله وبه الا أكثر من سدس وثلث باق الخ) وذلك لان الاولاد  
 لا ينقصونه عن السدس فالأخوة أولى ووجه المقاسمة وثلث الباقي ان صاحب الفرض إذا أخذه  
 فكان لا فرض وهو مع عدمه يستحق خير الامرين الثلث والمقاسمة اه سم (قوله أى بذى فرض) الذى  
 يتصور معهم منه خمسة بنت فاكثر وبنت ابن فاكثر وام وجدة فاكثر واحد الزوجين وأقل فرض يوجد  
 معهم ثمن واكثره نصف وثلث وربع ولا يرثون معه إلا إذا كان الفرض أقل من نصف وثلث اه قل  
 على الجلال (قوله السدس أكثر) أى لان المسئلة من ثلاثة للبنتين اثنتان يبقى واحد على سبعة ان قاسم اخذ سبع  
 واحد وان اخذ ثلث الباقي في اخذ ثلث واحد وان اخذ سدس جميع المال اخذ نصف واحد فاصل المسئلة من  
 ستة مخرج السدس للبنتين الثلثان اربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد على خمسة عدد رؤس الاخوين  
 والاخت لا ينقسم ويبين فتضرب عدد الرؤس وهي خمسة في اصل المسئلة وهي ستة يحصل ثلاثون اه حل  
 (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه سهمان وثلث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر  
 ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيلزم ذب فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاخوة منها يباينهم  
 فيضرب عدد دم وهو خمسة فيضرب فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين واما على طريقة المتأخرين  
 في الاصلين الزائدين في باب الجدوالاخوة فاصلها ستة وثلاثون وتصح بما تقدم اه قل على الجلال  
 (قوله المقاسمة أكثر) أى لانها خمس أسهم وهما أكثر من سدس المال الذى هو ثلث سهم المساوى لثلث  
 الباقي فاصلها اثنتان وتصح من عشرة ويقال لها العشرة وعشرية زيد فهي من مائة تعالى عنه قال  
 الفرضيون والاكثرون من الثلاثة ضابط هو ان يقال ان كان الفرض نصفاً فأقل فالمقاسمة أكثر ان نقص  
 الاخوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر ان زادوا على مثليه فان كانوا امثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وإن  
 كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر ان كان معها اخت فقطر الا فالسدس أكثر وان كان الفرض بين النصف  
 والثلثين كنصف وثلث فالمقاسمة أكثر ان كان معها اخ او اخت او اختان فان زادوا فالسدس أكثر  
 اه قل على الجلال (قوله ذكرته في شرح الروض وغيره) عبارة شرح الروض وضابط معرفة الاكثر من  
 الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً أو أقل فالقسمة أغبط ان كانت الاخوة دون مثليه وإن زادوا على مثليه فثلث  
 الباقي أغبط وإن كانوا امثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أغبط ان كان معه  
 اخت والاقله السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالقسمة أغبط مع اخ او اخت  
 او اختين فان زاد فله السدس انتهت (قوله هذا ان بقى الخ) أى محل كونه ياخذ الاكثر من الامور الثلاثة  
 (قوله اخذه ولو عاتل الخ) عبارة الفصول فاذا استغرقه أهله أى اهل الفرض او ابقوا دون السدس فرض  
 للجد السدس وتعمل المسئلة او قدره انفرديه او أكثر منه فله الا حظه من ثلث الباقي والمقاسمة وسدس الجميع اه  
 قال الشارح في شرح قوله او قدره انفرديه ولما لم يعبر بفرض كالى قبله لقوله في شرح كيفية الظاهر انه  
 ياخذ بالعصوبة لكن صرح شيخه البلقيني كالقمولى بانه ياخذ بالفرض وقد يستدل له بانه لو اخذه بالعصوبة

فالمقاسمة أكثر او فوقهما  
 فالثلث أكثر ولا تنحصر  
 صورته (و) له مع من ذكر  
 (به) أى بذى فرض  
 (الاكثر من سدس وثلث  
 باق) بعده الفرض (ومقاسمة)  
 بعده ففى البنين وجدوا اخوين  
 واخت السدس أكثر وفى  
 زوجة وام وجدوا اخوين  
 واخت ثلث الباقي أكثر  
 وفى بنت وجدوا اخ واخت  
 المقاسمة أكثر ولما عرفته  
 الاكثر من الثلاثة ضابط  
 ذكرته في شرح الروض  
 وغيره هذا ان بقى أكثر  
 من السدس (فان لم يبق  
 أكثر من سدس) بان لم  
 يبق شيء كبنتين وام وزوج  
 مع جدوا أخوة او بقى سدس  
 كبنتين وام مع جدوا أخوة  
 او بقى دونه كبنتين وزوج  
 مع جدوا أخوة (اخذه) أى  
 السدس (ولو عاتل)



كله أو بعضه كما غلظ لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة (وسقطت الاخوة) لاستغراق (٣٣) ذوى الفروض التركية (كذا) للجد ما ذكر

(معهما) أى مع ولد الابوين  
وولد الاب (ويعد) حينئذ  
أى يحسب (ولد الابوين  
عليه ولد الاب في القسمة  
فان كان ولدا لابوين ذكرا)  
أى او ذكرا وانثى او انثى  
معها بنت أو بنت ابن كما علمنا  
(سقط ولد الاب) لأنهم  
يقولون للجد كلانا اليك  
سواء فنزحك ياخوتنا  
وناخذ حصتهم كما ياخذ  
الاب مائة صه اخوة الام  
منها مثاله جد وأخ لابوين  
وأخ وأخت لاب (والأخ  
أى وإن لم يكن ولدا لابوين  
من ذكر) فتأخذ الواحدة  
منهن مع ما خصها بالقسمة  
(إلى النصف و) تأخذ (من  
فوقها) مع ما خصن بالقسمة  
(إلى الثلثين) ان وجد ذلك  
ففى جد وشقيقتين وأخ  
لاب المسئلة من ثلاثة أو من  
سبعة الجد الثلث والباقي وهو  
الثلاثان للشقيقتين وسقط  
الأخ للاب وفى جد وشقيقتين  
وأخت لاب المسئلة من خمسة  
للجد اثنتان يبق للشقيقتين  
ثلاثة وهى دون الثلثين  
فبقصران عليهما (ويفضل  
عنهما) أى عن الثلثين (شئ)  
لان للجد الثلث فأكثر كما  
عرف آنفا (وقد يفضل عن  
النصف) شئ (فيكون  
لولد الاب) كجد وأخت  
لابوين وأخ وأختين لاب

لشاركة الاخوة في أخذ اقل من السدس وهو تمتع اه سم (قوله كله) فاعل بعائلا وقوله أو بعضه معطوف  
عليه أو بيان لفاعله المضمرة فيه أى ولو كان السدس عائلا هو أى كله أو بعضه اه شوبرى (قوله وكذا للجد  
ما ذكر أى الا أكثر من ثلث المال والمقاسمة إن لم يكن هنا لذو فرض والا أكثر من الامور الثلاثة إن كان  
هناك صاحب فرض ان بقى أكثر من سدس فان لم يبق أكثر منه أخذه ولو عائلا وسقطت الاخوة فهذا  
مقتضى التشبيه (قوله ويعد ولد الابوين الخ) وجه العدان الجد شخص له ولادة يحجبه عن نصيبه شخصان  
وارثان فجاز ان يحجبه وارث وغير وارث كالأم ووجه رد حصتهم انهم لو انفردوا مع الجد لم يحجبهم فاذا  
اجتمعوا مع من يمنعهم الارث حجبا وبه ولم يزوا كالأولاد الأم مع الابوين اه سم (قوله أى يحسب) فى  
الختار حسبت المال حسبنا من باب قتل احصيته غدا ومن باب كتب ايضا وحسبنا ايضا بالكسر وحسبنا  
بالضم والمعدود محسوب وحسب ايضا فعل بمعنى مفعول كنهض بمعنى منعوض ومنه قولهم ليسكن عملك  
بحسب ذلك بالفتح أى على قدره وعدده والحسب ايضا ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وقيل حسبه دينه  
وقيل ماله والرجل حسيب وبابه ظرف قال ابن السكيت الحسب والكرم يكونان بدون الآباء والشرف  
والجد لا يكونان إلا بالآباء وحسبك درهم أى كفاك وشئ حسبان أى كاف ومنه قوله تعالى عطاء حسبنا  
والحسبان بالضم العذاب ايضا وحسبته صالحا بالكسر احسبه بالفتح والكسر محسبة ومحسبة بكسر السين  
وفتحها وحسبنا بالكسر ظنته اه (قوله فنزحك) فى المصباح زحمته زحمان باب نفع دفعته راجعته من امة  
وزحاما واكثر ما يكون ذلك فى مضيق والزحمة مصدر ايضا والهاء لتانيته وزحم القوم بعضهم بعضا  
تضايقوا فى المجلس وازدحوا تضايقوا أى مكان كان ومنه قيل على الاستعارة ازدحم الغرماء على المال اه  
(قوله مثاله جد وأخ الخ) أى فله الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه اه حل وقائدة العد فى هذه الصورة مع  
انه لم يقاسم هى التصديق عليه بكثرة الرأس حتى يرجع للثلث ولو لا العد لاخذ النصف والشقيق النصف (قوله  
إلى النصف) أى فاستكمل مثاله جد وشقيقة وأخ لأب هى من خمسة على عدد الرأس للجد سهمان وللأخت  
سهم وللأخ سهمان يرد منهم ما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبق فى يده نصف سهم فيضرب  
مخرجه فى أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله فى الكفاية وقس عليه اه رى (قوله ان وجد ذلك) أى  
ما يكمل النصف وما يكمل الثلثين اه حل (قوله المسئلة من ثلاثة) أى مخرج الثلث الذى يأخذه ان اعتبرناه  
وقوله أو ستة أى عدد الرأس ان اعتبرنا المقاسمة اه حل (قوله يبق ثلاثة للشقيقتين) وهى لا تنقسم عليهما  
فتضرب اثنتان فى خمسة بعشرة (قوله فيقصران عليهما) ومن تعلم ان ذلك بالتعصيب والأولاد عليهما اه سم  
(قوله وقد يفضل عن النصف شئ الخ) أى وقد لا يفضل وله حالان ان يتحصل لها تمام النصف فقط كجد  
وأخت لابوين وأخت لاب للجد سهمان من أربعة وللشقيقة الباقي وهو قدر فرضها وإن يتحصل لها دون  
فرضها كزوجة وجد وأخت لابوين وأخت لأب للزوجة ربع والباقي للشقيقة والجد لان المقاسمة هنا خير  
له والحاصل لها دون فرضها ولا تزد عليه قال الشارح فى شرح الفصول كغيره وهذا يدل على ان ما تأخذه  
فى هذه الصورة بالتعصيب وإلا لزيدوا عيلى ومثله ما لو نقص الباقي للشقيقتين عن الثلثين ثم أيد ذلك ثم  
استشكاه وأجاب فرأى مخرجه ماله وحصل لها النصف اه سم (قوله وهو واحد من ستة) يفهم ان أصل  
المسئلة من ستة وكان وجه ملاحظته ثلث الجد ونصف الأخت وما فيه ثلث ونصف من ستة فليتامل اه سم  
(قوله فتصح المسئلة من أربعة وعشرين) للجد اثنتان فى أربعة بشمانية وللشقيقة ثلاثة فى أربعة باثنى عشر  
وللاخوة للاب واحد فى أربعة اه حل (قوله وهى زوج وأم الخ) ولو سقط من هذه المسئلة الزوج كان  
للأم الثلث فرضا وقاسم الجد الأخت فى الثلثين اه شرح مر (قوله وللجد سدس) وإنما  
فرض له لتعذر التعصيب لانه لو أخذ به كان الباقي مقسوما بينه وبين الأخت اثلاثا فيؤدى إلى

والباقي لأولاد الاب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة فى الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض  
إلا لأخت مع جد فى الأكدية وهى زوج وأم وجد وأخت لغيره ام) أى لابوين أو لاب (فلزوج نصف والام ثلث وللجد سدس



نقصه عن السدس وهو ممتنع ونقصه بالمول لا يسلب عنه اسمه اه سم (قوله وللأخت نصف) انما فرض لها النصف لتعذر التعصيب باستغراق الفروض فانقلبت إلى فرضها كالجدة ولو فازت به فضلت الجدة وهو ممتنع اه سم (قوله فتعول المسئلة من ستة إلى تسعة) للزوج نصف وهو ثلاثة والام ثلث وهو اثنان وللجد سدس وهو واحد ويعال للأخت بالنصف وهو ثلاثة مجموع ذلك تسعة اه حلي (قوله ثم يقسم الجد) بفتح الباء كذا ضبطه بالقلم اه شو برى وانما قسم الثلث بينهما لانه لا سبيل إلى تفضيلها على الجد كما في سائر صور الجد والاخت ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجائنين وانما لم تسقط بالجد على قياس كونها عصبية وان رجع الجد إلى الفرض مع قوتهم في بنتين وام وجدواخت للبنتين الثلثان والام السدس وللجد السدس وتسقط الأخت لانها عصبية مع البنات ومعلوم ان البنات لا يأخذن الا الفرض لان ذلك عصبية من وجه وفريضة من وجه فالتقدير باعتبار الفريضة والقسمة باعتبار العصبية وايضا لا يصح ما ذكر إلا ان تكون الأخت عصبية مع الجد والجدة صاحب فرض كما ان الأخت عصبية مع البنات والبنات صاحبة فرض وليس كذلك بل الأخت عصبية بالجد وهو عصبية لإصالة وإنما يجب بالفرض بالولد وولد الابن اه شرح مر (قوله له الثلثان) أي لانه معها بمنزلة اخيهما فيكون له مثلهما فقد انقلب إلى التعصيب بعد ان انقلب إلى الفرض اه سم (قوله فيضرب مخرج) أي مخرج الثلث وهو ثلاثة الخ للام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وللزوج تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة وللجد ثمانية حاصلة من قسمة الفاضل بعد التسعة والسته وهو اثناعشر عليهم المذكور مثل حظ الاثنتين فيخصه ثمانية والأخت أربعة اه حل (قوله فتصح المسئلة من سبعة وعشرين) ويلغزها ويقال فريضة بين أربعة لاجدهم الثلث وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي ويقال ايضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الأجزاء إذ الجد أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذها والزوج تسعة نصف ما أخذوه اه شرح الروض (قوله ولما فرض لها) أي ابتداء والافه يعصبها انتهاء بدليل قوله الآتي ثم يقسم الجد الخ اه (قوله ولم يعصبها فيما بقي) أي بعد فرض الزوج والام وهو السدس اه حل (قوله لنقصه بتعصيبها فيه) أي فلما لم يرجع ذلك إلى أصل فرضه وهو السدس فكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لم تقضيها عليه لو استقلت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب فالفرض من حيث الرحم والقسمة بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الرافعي هذا ما قالوه وقياس كونها عصبية بالجد سقوطها والرجوع إلى الفرض وجوابه ان ذلك عصبية من وجه وفريضة من وجه اه سم (قوله ولو كان بدل الأخت الخ) أي لو كانت المسئلة محلها ولكن بدل الأم جدة قسم الباقي وهو الثلث بين الجد والأخت المذكور مثل حظ الاثنتين اه سم (قوله او اختان فللام السدس) أي لان الاختين حجباها من السدس وقوله ولها السدس الباقي هو مشكل لان الاختين لغير ام لها الثلثان فهلا فرض لها الثلثان وتعول المسئلة لعشرة ثم ظهر ان الجد يعصبها فيبقى بعد سدس الام اثنان للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس الباقي أي تعصبها وان كان التعبير بالسدس يوم الفرضية (قوله لتكديرها على زيد الخ) قيل قياس هذا ان تكون مكدره لا كدريه (قوله لتكديرها على زيد مذهبه) أي لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها واهال اه شرح الروض وفي المصباح كدر الماء كدر من باب تعب والاسم الكدرة والذكر الكدرو والاثني كدراء واجمع كدر من باب احمر وحمرو كدر بالضم لغة والا كدريه من مسائل الجد والاخته قيل سميت بذلك لان غيب الملك القاهما على فقيه اسمه او لقبه اكدر وخذ ما ضفا ودع ما كدر بثلاث الدال اه وفي المختار الكدر ضد الصفا وبابه طرب وسهل فهو كدر وكدر مثل غدر وغدر

( فصل في موانع الارث )

وللأخت نصف فتعول)  
المسئلة من ستة إلى تسعة  
(ثم يقسم الجد والأخت  
نصيبهما وهما أربعة  
(أثلاثا) له الثلثان ولها  
الثلث يضرب مخرجه في  
تسعة فتصح المسئلة من  
سبعة وعشرين للام ستة  
وللزوج تسعة وللجد ثمانية  
والأخت أربعة ولما فرض  
لها معه ولم يعصبها فيما بقي  
لنقصه بتعصيبها فيه عن  
السدس فرضه ولو كان بدل  
الأخت أخ سقط أو اختان  
فلام السدس ولها السدس  
الباقي وسميت كدريه  
لتكديرها على زيد مذهبه  
لخالفتم القواعد وقيل لتكدير  
أقوال الصحابة فيها وقيل  
لان سائلها كان اسمه اكدر  
وقيل غير ذلك كما ذكرته  
في شرح الفصول  
(فصل في موانع الارث)



وما يذكّر معها (الكافران يتوارثان) وان اختلفت علمتهما كيهودى ونصرانى او (٢٥) مجرى ووثنى لان المال فى البطلان

(قوله وما يذكّر معها) أى من موانع صرف التركة حالا ومن قوله ومن جمع جمعى فرض وتصيب الخ والموانع المذكورة أى موانع صرف التركة حالا ثلاثة ذكر اولها بقوله ومن فقد وقف ماله الخ وذكر ثانياها بقوله ولو خلف حملا الخ وذكر ثالثها بقوله والمشكل ان لم يخلف ارثه الخ اشارة الى ما موانع الارث فقد تكفل الشارح بالكلام عليها (قوله الكافران يتوارثان الخ) شمل كلامه توارث الحريين وان اختلفت دارهما خلافا لما فى شرح مسلم وغيره فانه سهو وغيرهما حيث كانا معصومين وقوله للاحريين وغيره أى سواء كان الغير بدارنا او بدار الحرب فان كان غير الحري بدار الحرب لا يرث كذا ان كان بدارنا وهو ظاهر اه شرح م (قوله كيهودى ونصرانى) وتصوير ارث اليهودى من النصرانى وعكسه مع ان المنتقل من ملة لمة لا يقر ظاهره فى الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن احدا بويه يهودى والاخر نصرانى فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فليعضهم اختيار اليهودية وليعضهم اختيار النصرانية اه حج (قوله كالملة الواحدة) بمعنى ان الكفار على اختلاف فرقهم بجمعهم الكفر بالله فاختلافهم كاختلاف المذاهب فى الاسلام اه شرح الروض (قوله للاحريين وغيره) أى على المشهور ومقابله يقول يتوارثان لشمول الكفر لهما وقوله كذمى ومعاهد أى ومؤمن فالنوارث بين الذمى وذمى اخر وبين المعاهد والمعاهد بين المؤمن والمؤمن وبين الذمى والمعاهد وبين المؤمن والمؤمن اه من شرح المحلى بتصرف اللفظ (قوله للاحريين وغيره الخ) فى ذكر هذه المسائل اشارة الى اعتبار قيود فيما ذكره او لا اذ الوحظ كانت هذه خارجة بها كان يقال الكافران اللذان لم يخلفا فى العهد وعدمه يتوارثان كالمسلمين حيث علم بتحقيق حياة الوارث بعد موت المورث فقوله للاحريين وغيره محترز قولنا اللذان لم يخلفا الخ وقوله لا مسلم وكافر محترز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ محترز قولنا حيث علم بتحقيق حياة الوارث اه ع ش (قوله ولا مسلم وكافر) وانما جاز نكاح المسلم الكافرة لان مبنى ما هنا على الموالاة والنصرة واما النكاح فنوع من الاستخدام اه شرح م (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) ومعطوف على قوله للاحريين وغيره باعادة النافى تاكيد او المراد بالمتوارثين اللذان بينهما سبب الارث كالمرابطة والزوجية وعبارة اصله ولو مات متوارثان بهدم او غرق الى ان قال لم يتوارثا مال كل لباقي ورثته انتهت وفى شرح م التعبير بصيغة النفاذ على الغالب فلا يرد نحو عمه وابن اخيه ماتا معا اذ العم لا يرث اه وهذا شروع فيما يعلم منه شروط الارث وهى ثلاثة تحقق موت المورث اول الحاقه بالموتى حكما لتحقق حياة الوارث بعده اول الحاقه بالاحياء حكما والعلم بجهة الارث اه قل على المحلى (قوله ولا متوارثان ماتا بنحو غرق الخ) أى بل مال كل منهما لباقي ورثته لان الله تعالى ورث الاحياء من الاموات وهذا لا نعلم حياته عند موته فلم يرث كالجنين اذا خرج ميتا ولانا ان ورثنا أحدهما فقط فهو تحكم أو كلام من صاحبه تيقنا الخطا وحيث قد قدر فى حق كل انه لم يخلف الاخر اه شرح م (قوله كدم) هو بفتح اوله وثانيه المهذوم وبسكون ثانيه الانهدام ولو بغير فعل وبكسر اوله وسكون ثانيه الثوب البالى اه قل على المحلى (قوله سواء علم سبق) أى وجهل عين السابق وقوله ام لا بان جهل السابق والمعية او علمت المعية وبذلك مع قوله فلو علم اسبقها الخ علم ان المسئلة خمسة أحوال كمنظائرها فى الجملة وغيرها اه شوبرى (قوله لكن لو قطع شخص الخ) سيأتى ايضا هذه المسئلة فى فصل جرح عبده او حرييا الخ حيث قال هناك ولو ارتد جريح ومات فنفسه هدر ولو ارثه قودا لجرح ان اوجبه ولا فالاقل من ارثه يهودية ويكون فيما وقوله ويستوفيه وارثه الخ قال الحلبى فيما كتبه على الفصل المذكور فلو عفا الوارث عن القود على مال صح وكان فيما اه (قوله وكذا كزديق) أى فانها من زيادتي اه ع ش (قوله وهو من لا يتدين بدین) كذا فسر الرافى فى موضع وفهله هذا بان يظهر الاسلام ويخفى الكفر وجرى عليه الشارح فى شرح البهجة هنا وحاول الجوهري اتحادهما معنى قال لان التدين بالدين هو توافق الظاهر

كالملة الواحدة قال تعالى فما  
ذا بعد الحق إلا الضلال  
وقال لكم دينكم ولى دين  
(لاحربى وغيره) كذمى  
ومعاهد لا تقطاع الموالاة  
بينهما وقولى وغيره أعم  
من قوله وذمى (ولا مسلم  
وكافر) وان اقسم قبل قسمة  
التركة لذلك ولخبر  
الصحيحين لا يرث المسلم  
الكافر ولا الكافر المسلم  
(ولا متوارثان ماتا بنحو  
غرق) كدم وخربى (ولم  
يعلم أسبقهما) موتا سواء  
أعلم سبق أم لا لان من  
شرط الارث تحقق حياة  
الوارث بعد موت المورث  
وهو هنا منتف فلو علم  
أسبقهما ونسى وقف  
الميراث الى البيان أو  
الصلح وتعبيرى بنحو غرق  
أعم من تعبيرة بغرق أو  
هدم أو غربة (ولا يرث  
نحو مرتد كيهودى تنصر  
أحدا إذ ليس بينه وبين  
أحدهم الالة فى الدين لانه  
ترك دينه باقر عليه ولا يقر  
على دينه الذى انتقل اليه  
(ولا يرث) لذلك لاسكن  
لو قطع شخص طرف مسلم  
فارتد المقطوع ومات سراية  
وجب قودا لطرف ريسه وفيه  
من كان وارثه لولا الردة  
ومثله حد القذف ونحو من  
زيادتي وكذا (كزديق)

وهو من لا يتدين بدین فلا يرث ولا يرث لذلك

(٤ - جمل منهج - بع)



والباطن على العقيدة والذي خالف ظاهره باطنه في ذلك غير متدين بدين فلا اختلاف لفظي لا معنوي  
 اه فيحمل ان الشارح اشار الى ذلك حيث جرى هنا على احد التفسيرين وفي شرح الهجة على الآخر فليست امل  
 اه شوبري وفي المصباح الزنديق مثل قنديل قال بعضهم فارسي معرب وقال ابن الجواليقي رجل زنديق  
 وزنديق اذا كان شديد البخل وهو محكي عن ثعلب وعن بعضهم سالت اعرابيا عن الزنديق فقال هو  
 النظار في الامور والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقرل بدوام الدهر  
 وتبر العرب عن هذا بقولهم ما حداي طاعن في الاديان وفي التهذيب وزندقه الزنديق انه لا يؤمن  
 بالآخرة ولا بوحدانية الله اه (قوله لنقصه الخ) تعليل لكونه لا يرث اوما تعليل لكونه لا يرث فظاهر  
 وهو انه لا يملك وعبارة اصله مع شرح مروي لا يرث من فيه رق مدبرا او مكاتبا او مبعضا او ام ولد اذ لو  
 ورث ملكه السيد هو اجنبي عن الميت انتهت وقوله ولا يرث لانه لو ورث لملك اي ملكا تاما فخرج الملكا تب  
 كتابة صحيحة اه حل وقوله واللازم باطل وانما لم يقولوا بآثاره ثم يتلقاه سيده بحق الملك كما لو في قبول قنه  
 لنحو وصية او هبة لانه هذه عقود اختيارية تصح للسيد فبقاها لقنه ايقاع له ولا كذلك الارث اه  
 شرح م (قوله واستثنى ايضا) اي من قولنا الرقيق لا يرث وقوله ثم نقض الايمان اي والتحقيق بدار الحرب  
 اه سم قال م ويمكن منع الاستثناء بان اقاربه لما ورثه نظر للحرية السابقة لاستقرار جنائيتها قبل  
 الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت احرار او هو قن فتأمل اه (قوله فان قدر الدية  
 لورثته) اي قدر الدية من القيمة لان الواجب فيه القيمة اذ العبرة في الضمان في الجنائية بحال الموت وقد كان  
 رقيقا عند الموت فتؤخذ قيمته من الجاني ويعطى منها ارش الجرح ان كان نصف دية او اكثر اقل فتأخذ  
 ورثته فان فضل شيء من القيمة اخذه سيده وان لم يفضل شيء لاشيء له وان نقصت القيمة عن الدية فلا شيء  
 للورثة غير ما هي القيمة وتسمية الارش دية مسامحة اه عيسى البراوي وعبارة العزيزي قوله قدر الدية  
 اي دية الجرح لادية النفس واطلاق الدية عليهما من باب التوسع اه وعبارة الخطيب فان قدر الارش  
 من قيمته لورثته انتهت فعلم ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجنائية على ماله ارش مقدر كقطع  
 يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها المستركة فان كانت القيمة اقل  
 من مقدر الارش او مساوية له فازبها الوارث ولا شيء لمستركة وان كانت الجنائية على غير ماله ارش  
 مقدر فعلى الجاني القيمة وللوارث اقل الامرين من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة  
 اقل فازبها الوارث وان كانت دية النفس اقل فالزائد من القيمة على الدية لمستركة لانه مات بالجنائية في ملكه  
 وانما وجب على الجاني القيمة مطلقا لقاعدة ان ما كان مضمونا في الحالين حال الجنائية وحال الموت  
 فالعبرة فيه بالانتهاء وهو رقه هنا اه مدابخي عليه (قوله فان قدر الدية لورثته) اي وما كسبه قبل الرق  
 في اه سم (قوله ولا يرث قاتل) وليس من ذلك ماله قتلته بالحال او بعينه فيرث منه فيما يظهر اه ع  
 على م (قوله ولا يرث قاتل) اي وان كان مكرها او حاكما او شاهدا او مزكيا او كان قتله بسبب او  
 شرط او مباشرة (وقوله وان لم يضمن كائن كان قتله بحق لنحو قود او دفع صيال نعم يرث المقتول ولو في معين  
 وراوى خبر موضوع به اي القتل لان قتله لا ينسب اليها بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحال كما ونحوه مما مر  
 اه شرح م وقوله وراوى خبر موضوع به اي او صحيح او حسن بالاولى اه ع ش عليه ولو وقع عليه ابنة  
 من علوفات النحتاني فظاهر المذهب انه لا يرثه وان مات الاعلى ورثته النحتاني قولا واحدا ولو وصف  
 وهو طبيب دواء لابنه فاستعمله ومات يرثه ان كان جاهلا بالطب لانه بعد قاتل له وان كان عارفا به  
 ورثه لانه لم يقتله اه حاشية شرح الروض للشهاب الرملي واعتمد في حافر البئر انه لا يرث لكن قد يتوقف  
 في قوله وان كان عارفا به ورثه لان من كان له دخل في القتل لا يرث وان لم يضمن ولم يستثنوا منه الا الراوى  
 والمقتول وانما فصلوا في العارف وغيره في الضمان وعدمه اه ع ش وفي شرح حج ما نصه (تنبيهات) منها وقع  
 في كلام الشيخين وغيرهما نقيض ما ذكر في الحفر بالعدوان فمن قتل مورثه بغير حفرها بملكه يرثه وكذا وضع

(ومن يهرق) ولو مدبرا  
 او مكاتبا فلا يرث ولا  
 يرث لنقصه ولا لورث  
 الملك واللازم باطل (الا  
 مبعضا فيورث) ما ملكه  
 بحرته تمام ملكه عليه  
 ولا شيء لسيده منه  
 لاستيفاء حقه بما اكتسبه  
 بالرقية واستثنى ايضا كافر  
 له ايمان جنى عليه حال حرته  
 وامانه ثم نقض الايمان  
 فسي واسترق وحصل  
 الموت بالسراية حال رقه  
 فان قدر الدية لورثته  
 (ولا يرث قاتل) من  
 مقتوله



الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك ومن صرح بذلك الماوردي وسبقه إليه ابن شريح فإنه لما نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى أنه لو أخرج كنيفا أو ميزابا أو ظلة أو تطهر أو صب ماء في الطريق أو أوقف دابة فيه فبالت، ثلاثيات بذلك مورثه ورث قال وهذا كله مخرج على قياس قول الشافعي على معنيين أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك بماله فعله لم يمنع إرثه وما ليس له فعله أو كان متعديا فيه أو كان عليه حفظه كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب أن المذهب كل مهلك مضمون عليه أو على عاقبته بما ذكر في الدييات يمنع الإرث وقال أيضا عقب مامر في التفصيل بين الحفر العدو أن وغيره أنه الصحيح أو الصواب وتبعه الزركشي فقال أنه الصواب ولم ينظر والقول بهض الأصحاب مشهور المذهب أنه لا فرق لقول المطلب وتبعه في الجواهر لا بخلاف أن من حفر بئرًا بملكه أو وضع حجر افتات به قريبه ولا تفريط من صاحب الملك أنه يرثه وكذلك إذا وقع عليه حائطه لأنه لا ينسب إليه القتل أسما ولا حكما أه ومنهما ما ذكر أنه لا فرق بين المباشرة والسبب والشرط وما صرحوا به حتى الشيخان فانهما وإن اقتصر على الأولين مثلا لا اشتباه السبب ببعض صور الشرط كالخفر فقالا والسبب كمن حفر بئرًا عدوا أو منها يؤخذ مما تقرر في صور الحفر ونحوه من كل ما ذكره في الدييات من التفصيل بين العدو أن وغيره أن قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بأن المباشرة محصلة للقتل والسبب له دخل فيه فلم يفترق الحال فيهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فإنه لا يحصله ولا يؤثر إذهو ما حصل التلف عنده لا به فبعد إضافة القتل إليه احتيج إلى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الرويان أمسكه فقتله أخرو رثه الممسك لا القاتل لأنه الضامن وجري عليه القمولى وغيره لكن جزم بعض متأخري الفرضين بخلافه فقال لا يرث الممسك للجلاد أو غيره ويوجه الأول بأن الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقرر في الشرط أنه لا بد من تعدي فاعله لضعفه وقضية رعاية ضعفه اشتراط أن لا يقطعه غيره كما في الممسك مع الحازم ينظر له وانيط الأمر بالمباشرة وحده لا ضمحلل فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود الزكية ولا الإحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاه إطلاقهم قال الزركشي وهو المنقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بأنهم بعد الرجوع لو رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا لا الإحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهم في القتل فينافي ما هنا أن لها تأثيرا وقد يفرق بأن الملحظ مختلف إذهو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وإن جاز أو وجب ولو لم يضمن به حسبا للباب ولا كذلك ثم لأنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا في نظيره في الضمان وأثر فيه أن القتل بعد الرجوع إنما يضاف لشهود الزنا لا غير فتأمله ومنها صرحوا في الرهن في مسائل أن الميتة بالولادة السبب في موتها لو طء فمن ذلك قولهم لو أحبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن وطأها هو السبب في هلاكها بخلاف مالو زنى بامة من غير أن يستولى عليها فماتت بأحباله لأن الشرع لما قطع نسبة الولد عنه انقطعت نسبة الوطء إليه وقيل يضمن الراهن لاحتمال أن الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته بلا خلاف لتولد هلاكها من مستحق عليها هو وطؤه ونزع ابن عبد السلام في إطلاق قوم المذكور في الزاني بأنه يتعين تقييده بما إذا لم يعلم أن الولد منه ولا فينبغي أن يضمن لأن إفضاء الوطء إلى الاتلاف والفوات لا يختلف بين كون السبب حلالا أو حراما وهذا كله كما ترى صريح في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبلها فماتت بالولادة لما علمت أن الوطء الذي هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الأحبال الناشئ عنه الولادة الناشئ عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو ومهلك آخر لما علمت أنهم عرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال أن الموت الخ ثم رأيت عن بعض المتأخرين أنه قال ينبغي أن يرث وعمله بأن أحدا لا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلا ولأنها لم تمت بالوطء الذي هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحبل الناشئ عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وأنت خير بان كلا تعليلية



(وان لم يضمن) بقتله الحيز  
 الترمذي وغيره بسند صحيح  
 ليس للقاتل شيء اى من  
 الميراث ولتهمة استعجال  
 قتله في بعض الصور وسدا  
 للباب في الباقي ولان الارث  
 للدلالة والقاتل قطعها  
 وأما المقتول فقد يرث  
 القاتل بأن يجرحه او  
 يضربه ثم يموت هو قبله ومن  
 الموانع الدور الحكمي وهو  
 ان يلزم من توريث شخص  
 عدم توريثه كاخ اقرابن  
 للميت فيثبت نسب الابن  
 ولا يرث كما مر في الاقرار  
 واما استنباط تاريخ الموت  
 المذكور فمنهم من عده  
 مانعا ومنهم من منع لما ياتي  
 وقد قال ابن الهائم في شرح  
 كفايته الموانع الحقيقية  
 أربعة القتل والرق  
 واختلاف الدين والدور  
 الحكمي وما زاد عليها  
 فتسميته مانعا مجازا والوجه  
 ما قاله في غيره انها ستة هذه  
 الاربعة والردة واختلاف  
 العهد وانما زاد عليها مجاز  
 لان انتفاء الارث معه  
 لانه مانع بل لا انتفاء الشرط  
 كما في جمل التاريخ والسبب  
 كما في انتفاء النسب (ومن  
 فقد) بأن انقطع خبره  
 (وقف ماله

لا ينتج له ما بحثه اما الاول فلانهم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل في القتل بمباشرة او سبب او  
 شرط ولا شك ان الوطى كذلك بل كلامهم الذي في الرهن مصرح بانه يسمى قاتلا وبان الوطى يفضى  
 للملاك من غير نظر لاحتمال طروءه ملك وبان الشارع قطع نسبة الولد الزاني فلم يضمن الزاني بها واما  
 الثاني فلانهم مصرحون بانه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعيد كتركيزه في  
 الشاهد باحصان المورث الزاني فتأمل بعد هذا الدخول مع منعه الارث ابطال جميع ما وجه به بحثه الذي  
 افاده بذكره بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه اعني بحقه مخالف للنقول ووجه مخالفته لما قررته لكن  
 صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحيث اني جريته على قواعدهم دفعة والذى ينضح  
 به جريته عليها ان يقال لا شك ان الوطى من باب التمتع وهي من شأنها ان لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها  
 وإنما خالفوه في الرهن لكون الراهن حيزا على نفسه به في الرهن فافتضى الاحتياط لحق المورث منع  
 الراهن من الوطى لحرمته ونسبته النفويت اليه بواسطة نسبة الولد اليه ليغرم البذل واما هنا فقد تقررت في  
 الشرط مع انه من جنس ما يقصد به النفويت ونسبة القتل اليه لانه ابعد من التعدي به لبعده اضافة القتل اليه  
 فما لا تعدي به لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع فاولى ان الشرط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطى واللعان اه  
 بحروقه (قوله وان لم يضمن) رد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح مرو قبل ان لم يضمن ورث لانه  
 قتل بحق اه (قوله ولتهمة استعجال الخ) عبارة شرح مر اذ لو ورث لاستعجل الورثة قتل مورثهم  
 فيؤدى الى خراب العالم فافتضت المصلحة منع ارثه مطلقا نظرا للمنظرة الاستعجال اى باعتبار السبب  
 فلا ينافي كونه مات باجله كما هو مذهب اهل السنة انتهت (قوله ومن الموانع الدور الحكمي الخ) وهو ان  
 يوجب شيء حكمين شرعيين متتابعين ينشأ الدور عنهما والدور اللفظي ان ينشأ الدور من انظر الانظ كما  
 في مسألة الطلاق السريحية ومسألة تعليق العزل بما ذكره في الوكالة اه شوبرى في باب الاقرار وعبارته  
 هنا قوله الدور الحكمي احترز به عن الدور اللفظي وعن الدور الحسابي فلا يمنع ان الارث وهما مقرران  
 في موضعهما اه (قوله كما مر في الاقرار) عبارته هناك ولو اقر بمن يحجبه كاخ حائز اقرابن للميت ثبت  
 النسب لا الارث له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء نفيه وهنا يلزم من ارث الابن عدم ارثه  
 فانه لو ورث لحجب الاخ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح اقراره انتهت (قوله المذكور) اى في قوله ولا  
 متوارثان ماتا بنحو غرق الخ وقوله لما ياتي اى في قوله قريبا لان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لا انتفاء  
 الشرط الخ (قوله مجازا) اى لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعروف  
 نقيض الحكم اه شرح مر فوهو مجاز بالاستعارة فشبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع منافاة كل للحكم واطلاق  
 الثاني على الاول (قوله وانما زاد عليها) وهو اللعان وعدم تحقق حياة الوارث بعد اموت ادق على المحلى  
 (قوله كما في جمل التاريخ) اى لان الشرط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث كما تقدم (قوله كما  
 في انتفاء النسب) مثل ذلك بعضهم بما لو تداعيا مجعولا ولا يخفى ان هذا ليس من اسباب موانع الارث  
 بل من اسباب موانع صرف الميراث حالا وهو الشك في الوجود واليه اشار بقوله ومن  
 فقد الخ كان يدعى اثنان ولدا بجهول النسب صغيرا او مجنونا ثم يموت الولد قبل الحاق القائف  
 له باحدهما فانه يوقف ميراث كل منه وان مات احيد المتداعيين حيثند وقف ميراث الولد  
 اه حل (قوله ومن فقد وقف ماله الخ) قد اوضح هذا البحث في الروضة فقال الباب السادس  
 في اسباب تمتع صرف المال الى الوارث في الحال للشك في استحقاقه هي اربعة الاول الشك في الوجود  
 كمن فقد ولا له لم حياته ولا موته وفيه مشكلتان احدهما في التوريث منه فالمنفرد الذى انقطع خبره  
 وجعل حاله في سفر او حصر في قتال او عند انكسار سفينة او غيرها وله مال وفي معناه الاسير الذى انقطع  
 خبره فان قامت بنية على موته قسم ميراثه والا فوجهان احدهما وهو اختيار ابى منصور وغيره



أنه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحابه ما به يطع إلا كثرون أنه إذا مضت مدة يحكم الحاكم أن مثله لا يعيش فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور وفي وجه شاذ تنقدر بسبعين سنة ويكفي ما يغاب على الظن أنه لا يبقى اليها ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش أكثر منها على الصحيح وقبل يشترط ويجوز أن يراد بهذا القطع غلبة الظن ثم إن كانت القسمة بالحكم فقسمة تتضمن الحكم بالموت وإن اقتسموا بأنفسهم فظاهر كلام الأصحاب في اعتبار حكمه مختلف ويجوز أن يقال فيه خلاف أن اعتبارنا للقطع فلا حاجة إلى الحكم والأفلا بد منه لأنه في عمل الاجتهاد وإذا مضت المدة المعتبرة وقسم ماله فهل لزوجه أن تزوج مفهوم كلام الأصحاب دلالة توهم بها أن لها ذلك وإن المنع على الجديد مخصوص بما قبل مضي هذه المدة إلا ترى أنهم ردوا على القديم حيث قالوا إذا لم يحز الحكم بموته في قسمة ماله وعتق أمهات أولاده لم يحز الحكم في إراق زوجته فاشعر بأنهم رأوا الحكمين متلازمين ودلى هذا فالعبد المنة طع الخبر بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزى عن الكفارة بخلاف وموضع القولين ما قبل ذلك ثم أنا ننظر إلى من يرثه حين حكم الحاكم بموته ولا نورث منه من مات قبل الحكم بموته ولو بالخطأ لجواز أن يكون موت المفقود بين موته وبين حكم الحاكم وإشار العبادى في الرقم إلى أنه لا يشترط أن يقع حكم الحاكم بعد المدة فقال يضرب الحاكم مدة لا يعيش في الغالب أكثر منها فإذا انتهت فكانه مات ذلك اليوم المسئلة الثانية في توريث المفقود فاذا مات له قريب قبل الحكم بموته نظر أن لم يكن له وارث إلا المفقود وتوقفنا حتى يتبين أنه كان عند موت القريب حيا وميتا وإن كان له وارث غير المفقود وتوقفنا في نصيب المفقود وأخذنا في حق كل واحد من الحاضرين بالأسواقين يسقط منهم بالمفقود لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه بحياته يقدر في حقه حياته ومن ينقص حقه بموته يقدر في حقه موته ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته يعطى نصيبه مثاله زوج مفقود واختان لاب وعم حاضرون فإن كان حيا فلاختين أربعة من سبعة ولا شيء للعم وإن كان ميتا فلمما اثنان من ثلاثة والباقي للعم في حقه حياته أخ لاب مفقود وأخ لا بوين وجد حاضرا فإن كان حيا فلاخ الثلثان وللجد الثالث وإن كان ميتا فالأمال بينهما بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق الأخ موته أخ لا بوين مفقود واختان لا بوين وزوج حاضرون فإن كان حيا فللزوجة النصف والباقي بينهم فيكون للاختين الربع وإن كان ميتا فللزوجة ثلاثة من سبعة والاختين أربعة من سبعة فيقدر في حق الزوج موته وفي حق الاختين حياته ابن مفقود وبنت وزوج للزوج الرابع بكل حال هذا الذي ذكرناه في كل الصور هو الصحيح وظاهر المذهب وفي وجه يقدر موته في حق الجميع لأن استحقاق الحاضرين معلوم واستحقاقه مشكوك فيه فإن ظهر بخلافه غيرنا الحاكم انتهت بالحرف (قوله حتى تقوم بيته بموته) أى وإلزم تمضي المدة التي تعتبر في الحكم ولا بد في البيينة من نحو قبول البيينة القاضى لها لأنها بمجرد ما لا يعول عليها كذا في حواشي الشهاب سم على شرح التحفة اه رشيدى وعبارة الشوبرى قوله أى حين قيام البيينة أو الحكم هذا صريح في أنه لا يحتاج مع البيينة إلى حكم فيكون قوله فيجتمد القاضى ويحكم خاصا بمضى المدة لسكن لا بد في البيينة من نحو قبول القاضى لأنها بمجرد ما لا يعول عليها اه سم انتهت (قوله حتى تقوم بيته بموته الخ) أى ولا يكفي بمضى المدة وحدها بل لا بد معه من الحكم ولا ينافى ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزى عن الكفارة اتفاقا ولم يذكر الحاكم لأن ما هنا امر كل يترتب عليه مصالح ومفاسد فاحتيط اه أكثر اشرح مر (قوله أو يحكم قاض) أى صر بجا أو ضمنا كقسمة ماله بعد الرفع اليه ولا عبرة بقسمته قبل الرفع لأن تصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على المعتمد أهقل على المحلى (قوله وخرج به المحكم) فليس له ذلك فإنه يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه رضا حتى لو تعذر الرفع إلى القاضى أو امتنع من الحكم إلا بدراهم ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يحز لها التزويج قبل الحكم اه غش على مر (قوله بمضى مدة) وهى غير

حتى تقوم بيته بموته أو يحكم قاض به بمضى مدة من ولادته



(لا يعيش فوقها ظنا فيعطى ماله من يرثه - حينئذ) (٣٠) أي حين قيام البينة أو الحكم فان مات قبل ذلك ولو بالحق لم يرث منه شيئا لجواز موته

فيما وهذا عند اطلاقهما  
الموت فان استنداه الى وقت  
سابق لكونه سبق بمدة  
فينبغي ان يعطى من يرثه  
ذلك الوقت وإن سببهما  
واعلم مرادهم به على ذلك  
السبكي في الحكم ومثله  
البينة بل أولى وتعبري  
بحيثئذ اعم من تعبير الاصل  
بوقت الحكم (ولومات من  
يرثه) المفقود قبل قيام  
البينة والحكم بموته (وققت  
حصته) حتى يتبين حاله  
(وعمل في) حق (الحاضر  
بالاسوا) فمن يسقط منهم  
بحياة المفقود أو موته  
لا يعطى شيء حتى يتبين  
حاله ومن ينقص حقه  
منهم بذلك يقدر في حقه  
ذلك ومن لا يحتلف نصيبه  
بهما يعطاه في زوج وعم  
واخ لاب مفقود يعطى  
الزوج نصفه ويؤخر العم  
وفي جد واخ لابوين واخ  
لاب مفقود يقدر في حق  
الجد حياته فيأخذ الثلث  
وفي حق الاخ لابوين موته  
فيأخذ النصف ويبقى السدس  
ان تبين موته فللجد وحياته  
فللاخ (ولو خلف حملا  
برث) لا محالة بعد انفصاله  
بان كان منه (أو قد يرث)  
بان كان من غيره كحمل  
اخيه لا يبيح فانه إن كان  
كان ذكرا ورث أو  
انثى فلا (عمل باليقين فيه

مقدرة بمدة عند الجمهور وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل بمائة وعشرين لانه العمر  
الطبيعي واستغربه العمر اني اه شرح لارشاد الشيخنا حججهم (قوله لا يعيش فوقها ظنا) أي باعتبار  
اقرارناه قل على الجلال (قوله من يرثه حينئذ) وقول البسيط يرثه من كان حيا قبيل الحكم محمول على من  
استمر حيا الى فراغه حتى لو مات معه لا يرث ويفرق بين هذا وبين ما يأتي من أن الملك المحكوم به لا أحد  
يقضى له بحصوله قبيل الحكم لا عنده بان المانع وهو احتمال موت المفقود يمكن مقارنته للحكم فاعتبرت  
الحياة الى تمام فراغه بخلافه هنا شرح الارشاد لشيخنا حجج وذكروه الشارح في غير هذا الكتاب ما عدا  
الفرق اه سم (قوله لجواز موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان قد تقارنا  
في الموت اه (قوله وققت حصته) ولو تلف المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم  
وقسم بحسب إرث الكل كما صرحوا به فيما إذا بان حياة الحمل وذكورة الجنين فيما يأتي اه شرح مر (قوله  
أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما إذا مات شخص عن اختين شقيقتين واخت لاب واخ لاب  
مفقود فتقدر حياته يعصب للاخت الاب وتقدر موته تسقط فالاسوأ في حقه ما واه كما قاله سم ويصور  
أيضا ببيتين وبنت ابن وابن ابن مفقود (قوله أو حياته فلاخ) أي الشقيق وذلك لانه يعد الاخ لاب ويسقطه  
اه سم (قوله بعد انفصاله) ظاهره انه لا يرث إلا بعد انفصاله مع أنه يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث  
إلا أن يقال المعنى يتحقق ارثه بعد انفصاله أو عبارة قل على المحلى قوله بعد انفصاله متعلق بيرث وهو قيد  
لتحقق الارث وإلا فهو وارث قبل انفصاله على الراجح المنبه عليه بقولهم لنا جاد يرث انتهت (قوله بان كان  
منه) أي ولو بواسطة كان مات عن زوجة ابن حامل وقوله كحمل اخيه لا يبيح احترام من حمل اخيه لانه فانه  
لا يرث مطلقا ولا فلا فرق بين حمل اخيه لا يبيح وحمل شقيقه اه شيخنا (قوله أو قد يرث) عبارة شرح مر  
أو قد يرث بتقدير المذكورة كحمل حميلة الجد أو الاخ أو الانوثة كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لا يبيح  
فان كان ذكرا لم يأخذ شيئا لانه عصبية ولم يفضل له شيء ما وانثى ورث السدس وأعيان له (قوله كحمل اخيه  
الح) أي وكحمل ابيه مع زوج وأخت لا يوين فانه إن كان انثى فلها السدس وتقول به المسئلة أو ذكر اسقط  
اه محلى وقوله وكحمل ابيه أي حمل زوجة الميت الذي هو ابو الحى سواء كان من أمه ايضا ام لا كذا قاله شيخنا  
وهو غير مستقيم لان صورة المسئلة ان امرأة ماتت عن زوج وعن اخت شقيقة وعن حمل ابيها الذي مات  
قبلها فالحمل ان كان ذكرا أو فيه ذكر سقط لاستغراق الفروض التركية باخذ الزوج النصف والاخت  
الشقيقة النصف وإن كان انثى فاكثر فرض له السدس وتعال المسئلة وهذا معنى قولهم ان  
كان ذكر الميرث وإن كان انثى ورث وما ذكره شيخنا يقتضى ان الميت رجل وله ابن حى وزوجة  
حامل فالحمل اخو الحى فان كان من امه ايضا فهو شقيق يرث مطلقا ولا فلا يرث مطلقا ذكرا كان او  
انثى فيهما واتى بضمير ابيه مذكرا باعتبار الميت وإلا فهو مؤنث ولو حذفه كان صوابا كما يأتي فتأمل  
وهذا يسمى جهل التاريخ وهو العلم بالمعية أو الجهل بها والعلم بالسبق دون عين السابق اه قل عليه (قوله  
فان لم يكن وارث سواء) كان يكون من امته أو مطلقة بانثا اه قل على الجلال (قوله أو كان ثم من) أي  
وارث كاخ لغير ام مع حمل للميت فانه ان كان ذكر احجب الاخ وإن كان انثى لم يحجب (قوله من قد يحجبه  
الحمل) أي ولو كان حجب نقصان كالمولود كان الحمل اخا للميت فلا تعطى الام الثلث لاحتمال تعدده فتعطى  
السدس ويوقف الباقي اه سم (قوله أو كان ثم من لا يحجبه ولا مقدره الح) عبارة أصله مع شرح حجج  
وإن لم يكن له مقدار كالأول لم يعطوا احدا شيئا إذ لا ضبط للحمل لانه وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وكذا  
اربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كل واحد منهم كان كالاصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع ابيهم في  
بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) إذا لم يعطوا شيئا حلالا ولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركية فالكمال  
منهم الحكم فيه ظاهر وهو انه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمنزلة العدم واما الناقص

وفي غيره) قبل انفصاله (فان لم يكن وارث سواء) أي الحمل (أو كان) ثم (من) فهو  
أي وارث (قد يحجبه) الحمل (أو) كان ثم من لا يحجبه و (لا مقدره كولدوقف المترك) الى انفصاله احتياطا لانه لا يحضر للحمل أو له



فهو الذي يحتاج للنظر والذي يظهر فيه أن الولي الوصي أو غيره يرفع الأمر إلى القاضي ليفعل نظير ما مرفى  
 هرب نحو عامل المساقاة إذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفي الأعيان إذا لم يوجد مقرض ولا بيت مال  
 ولا متبرع فحينئذ يقرض لهم من بيت المال أو غيره فان تعذر من الزلا غنياء بالانفاق عليهم قرضا فان تعذر  
 القاضي ولو بغيبته فوق مسافة العدوى أو خيف منه على المال اقترض الولي وله الانفاق من ماله والرجوع إلى  
 الشهود انه اتفق ليرجع فان لم يكن ولي لزم صاحب المال إقامة من يفعل ما ذكر اخذ اماما مرفى زكاة نحو المغصوب  
 ان الحالك لا يقرض هنا الاخراج كزكاة الفطر بل يؤخر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت النفقة بانها حالا  
 ضرورية ولا كذلك الزكاة ويجزى ذلك كافي في سائر صور الوقف في كلامهم وقيل اكثر الحمل أربعة  
 بالاستقرار وانتصر له كثيرون فيعطون اليدين فيوقف عيراث أربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل  
 لها الثمن وله خمس الباقي ويمكن من دفع له شيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف  
 الموقوف ورد ما اخذه ليقسم بين الكل كما مر (تنبية) يكتب في الوقف بقوله لها ان حامل وان ذكرت علامة  
 خفية بل ظاهر كلام الشيوخ انه متى احتمل لفرب الوطء وقف وان لم تدعه انتهت (قوله لها ثمن) ثلاثة  
 ولها سدسان ثمانية في تقدير كونه ذكر او انثى لا عول وإن كان بنتين فتعول المسئلة كما ذكر للزوجة الثمن  
 ثلاثة والابوين السدسان ثمانية ووقف الستة عشر إلى انضاح الحال اه حل (قوله كزوجة حامل  
 وابوين) وايضاح هذا المثال كما في شرح كشف الغوامض انه اما ان يظهر ان لا حمل او يظهر  
 بنتا او بنتين فاكثر ذكر او ذكر او اناثا وذكر او اناثا فافصلها على التقادير اما اربعة وهي احدى الغراوين  
 او اربعة وعشرون غير عائلة او عائلة لسبعة وعشرين اذا كان الحمل بنتين فاكثر من محض الاناث فتحذف  
 الاربعة لدخولها في الاربعة والعشرين وبينهم ابوين السبعة والعشرين موافقة بالثلث فاضرب احدهما في  
 ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب لكل من الابوين والزوجة سهامه من كل مسئلة منهما في ثلث  
 الاخرى يحصل نصيبه منها واَعْطاه اقل النصيبين فللزوجة اربعة وعشرون ولكل من الابوين اثنان  
 وثلاثون ووقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون إلى ظهور الحال فان خرج الحمل بنتين او اكثر قسم  
 الموقوف بينهما او بينهما وان خرج الحمل ذكر او اكثر ولو مع اناث فلا عول ويكمل لهم فوضهم فيعطى  
 للزوجة ثلاثة أسهم ولكل من الابوين اربعة والباقي الاولاد تعصبا وان ظهر الحمل بنتا واحدة فلها نصف  
 الجميع من الموقوف مائة وثمانية وللزوجة ثلاثة والام اربعة والاب ثلاثة عشر اربعة تكمله سدسه وتسعة  
 تعصبا فان خرج الحمل ميتا او ظهر ان لا حمل فللزوجة من الموقوف ثلاثون تسكه ربعها والام اثنان  
 وعشرون تسكه اربعة ارضها وهو ثلث ما بقي بعد اخذ الزوجة فاضربها والفاضل للاب اه حاشية شيخنا الحنفى  
 على الشنشورى (قوله فقال ارجع) اي من غير سبق اعمال فكرة وروية كما يعلم من المختاراه وفي المصباح  
 وارجع الكلام اتيت به من غير روية ولا فسكو وارجع برأيي ان قدرت به من غير مشورة فمضيت  
 اليه اه (قوله صار ثمن المرأة تسعا) لان الثلاثة التي تاخذها هي تسع السبعة والعشرين (قوله وانما يرث  
 الحمل ان انفصل حيا الخ) أي لانه لما لم يمكن الاطلاع على نفخ الروح فيه عند موت مورثه اعتبرنا حالة  
 انفصاله فمطفناها على ما قبلها وجعلنا النظر اليها ولهذا لما لم يمكن تقويمه حالة اجتنابه عند تقويته على مالك  
 أمه بوطء الشبهة نظرنا الى حالة الوضع فان كان غيا قومناه وأوجبنا للميت قيمته أو ميتا لم يجب فيه  
 شيء واذا انفصل حيا قال الامام تبينا انه ورث ولم نذهب الى مسالك الظنون في تقدير انسلاك  
 الروح فيه بعد الموت ولكل حكم في الشرع موقف ومنتهى لا سبيل الى مجاوزته اه ومنه يعلم  
 ان المشروط بالشرطين الحكم بالارث لا الارث فقولهم انما يرث بشرطين اي انما يحكم بآرثه  
 بشرطين اما اذا انفصل ميتا فلا يرث سواء اتحرك في بطن أمه أولا وسواء انفصل بنفسه أو  
 بجناية وان اوجب الغرة وصرفت الى ورثته لان ايجابها لا يتعين له تقدير الحياة بدليل قولهم الغرة انما

مقدر أعطيه عائلا ان امكن  
 عول كزوجة حامل وابوين  
 لها ثمن ولها سدسان عائلا ان  
 لا احتمال ان الحمل ابنتان  
 فتعول المسئلة من أربعة  
 وعشرين إلى سبعة وعشرين  
 وتسمى المنبرية لان عاينا  
 رضى الله تعالى عنه كان  
 يخطب على منبر الكوفة  
 قائلا الحمد لله الذي يحكم  
 بالحق قطعا ويجزى كل  
 نفس بما تسعى واليه المآب  
 والرجعى فستل حينئذ عن  
 هذه المسئلة فقال ارجع  
 صار ثمن المرأة تسعا ومضى  
 في خطبته (وانما يرث)  
 الحمل (ان انفصل حيا)



وجبت لدفع الجاني الحياة مع تهيب الجنين لها ولو قدر ان يحياها بتقدير الحياة فالحياة مقدر في حق الجاني فقط تغليظا فتقدر في توريث الغرة فقط اه شرح الروض (قوله ان انفصل حيا) اي ان انفصل كاه حيا وخرج بكمه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا حزن انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به اه شرح مر (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبقى معها البصار وطقن وحركة اختيار اه ع ش على مر (قوله حياة مستقرة) اي ولو بعد موت أمه فيما يظهر اخذا من ظاهر هذه العبارة اه ع ش (قوله وعلم وجوده عند الموت) اي ولو بمادته كالميت اه سم على حج وعبارة الروض متناوشرحا فصل لتوريث الحمل شرطان أن يعلم وجوده في البطن يقينا أو ظنا عند الموت لمورثه بان نلذه امه لمدة يلحق فيها بالميت بتقدير كونه منه بان ولدته لاقل من اكثر مدة الحمل من الموت لثبوت نسبه وشمل كلامه ما اذا كان الحمل من الميت وما اذا كان من غيره ولم تكن مزاوجة ولا مستولدة قال الامام ولا يناقض هذا ما مهدناه من طلب اليقين في الموارث فان ذاك حيث لا نجد مستندا شرعيا كما ذكرناه في ميراث الخنثى حيث لم تعين ذكورة ولا انوثة وكيف ينكر البناء على الشرع مع ظهور الظن والاصل في الانسان الا مكان والاحتمال اما اذا ولدته لاكثر مما ذكر فلا يرث لعدم ثبوت نسبه فان كان مزاوجة او مستولدة وأتت بولد فحكمه حكم حر يموت عن أب رقيق تحته حرة حامل فان ولدته قبل تمام ستة اشهر من وقت الموت ولا اكثر منها من وقت العقد على الحرة او وطى الامة ورث العلم بوجوده وقت الموت ولا حاجب ولا بان ولدته لستة اشهر فاكثر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت الا أن اعترف الورثة كلهم بوجوده عند الموت فيرث لان الحق لهم ويستحب ان يمسك الاب عن الوطء حتى يتبين الحال الشرط الثاني أن ينفصل كل حيا حياة مستقرة الخ انتهت (قوله الا ان اعترف الورثة بوجوده الخ) أي لان انفصل لفوق ستة اشهر ودون فوق اربع سنين وكانت فراشا واعترف الورثة الخ اه ع ش على مر (قوله والمشكل ان لم يختلف الخ) وما دام مشكلا يستحيل كونه أبا أو جدا أو أما أو زوجا أو زوجة اه شرح مر (قوله آلتا الرجال والنساء) آلة الرجال هي الذكر وإن لم يكن معه انثيان وآلة النساء قبلهن اه حل (قوله ووقف ماشك فيه) ولو مات الخنثى في مدة الوقف والورثة غير الاولين او اختلف ارشهم لم يبق سوى الصالح ويجوز من الكل في حق انفسهم على تساوي تفاوت وإسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صالح او تواهب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصالح رلى محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه اه شرح مر (قوله حتى يتبين الحال) اي ولو بقوله وان اتهم اه شرح مر (قوله في زوج) له الربع واب له السدس وقوله للزوج الربع ثلاثة من اثني عشر التي هي مخرج الربع والسدس وقوله وللأب السدس اثنان وللخنثى النصف ستة وقوله ويوقف الباقي وهو واحد فان بان ذكر افله وان بان انثى فهو للأب اه حل (قوله وللخنثى النصف) ما خوذ من خنث الطعام اذا جهل طعمه او اخلاط حاله أو أشكل أمره وأصله التكسر والتثني يقال خنثت السقاء اذا ثنيت حافته الى خارج للشرب منه اه قل على الجلال وفي المصباح خنث خنثا من باب تعذب فهو خنث اذا كان فيه لبن وتكسر ولا يشتمى النساء واسم الفاعل خنث بالكسر والمفعول بالفتح وخنث الرجل كلامه اذا شبهه بكلام النساء ليناور خارة والخنثى الذي خاق له فرج الرجل وفرج المرأة والجمع خنثات مثل كتاب وخنثي مثل حبل وحبال (قوله ويوقف الباقي بينه وبين الاب) أي فان تبينت ذكرته اخذه او انوثة اخذه الاب بالتعصيب ثم الباقي في هذه المسئلة سهم من اثني عشر اه شيخنا اه سم (قوله ومن جمع جهتي فرض وتعصيب) المراد بالجهة السبب كما يشير له تعليله بقوله لانهم سببان مختلفان الخ اي ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث بالتعصيب فالزوجية سبب للارث بالفرض وبنوة العم من قبيل القرابة والقراية تارة يورث فيها بالفرض وتارة بالتعصيب ولكن خصوص بنوة العم سبب للارث بالتعصيب ولذلك قال ثم وخرج بجهتي الفرض والتعصيب

حياة مستقرة (وعلم وجوده عند الموت) بان ولدته لاقل من أكثر مدة الحمل ان كانت خلية فان كانت حليلة فبان تلد لدون ستة اشهر والا فلا يرث الا أن اعترف الورثة بوجوده عند الموت (والمشكل) وهو من له آلتا الرجال والنساء أو ثقبه تقوم مقامهما (ان لم يختلف ارثه) بذكورة أو أنوثة (كولد أم) ومعتق (أخذه والا) أي وان اختلف ارثه بهما (عمل باليقين فيه وفي غيره ووقف ماشك فيه) حتى يتبين الحال أو يقع الصالح ففي زوج وأب وولد خنثي للزوج الربع وللأب السدس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب (ومن جمع جهتي فرض وتعصيب



ارث الأب بالفرض والتعصيب فانه بحجة واحدة هي الابوة (قوله جهتي فرض وتعصيب) شمل ما بنفسه وبالغير ومع الغير وهذا موضع استدراك المصنف المذكور بعداه قل على المحلى (قوله كزوج هو ابن عم الخ) كتب شيخنا بهامش المحلى ما نصه انما لم يمثل ايضا بابن عم هو اخ لام مع ان حكمه كذلك لانه انما يتصور ان لا يكون هناك وارث يسقط الاخوة للام فان كان كولو خلف بنتا وابني عم أحدهما أخ للام فالبنت النصف والباقي بين ابن العم بالسوية ولك ان تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه مع التعصيب جهة فرض لا بها محجوبة اسم (قوله لا كبتت هي اخت لاب بان يطأ بنته فتلد بنتا) قد ذكر المان هذا التصوير هنا ثلاث مرات مرة باعتبار اجتماع جهتي الفرض والتعصيب كما هنا فيما إذا ماتت الموطوءة وورثتها الصغيرة ومرة باعتبار اجتماع جهتي الفرض وكانت احدهما اقوى لسكونها لا تحجب اصلا وقد ذكرها بقوله او لا تحجب كام هي اخت لاب وقد ماتت الصغيرة فترثها الكبيرة بالامومة لا بالاختية ومرة باعتبار اجتماع جهتي الفرض وكانت احدهما اقوى لسكونها اقل حجبا فيما إذا وطئ هذه الصغيرة فولدت ولدا ومات الولد عن الكبيرة التي هي ام امه فترث منه بالجدودة لا باخوة الاب وقد ذكرها بقوله او تكون اقل حجبا كام ام الخ فحاصل هذا الكلام ان فيه صورتين صورة فيما اذا وطئ بنته وقد ذكرت ثلاث مرات بثلاث اعتبارات والصورة الثانية فيما اذا وطئ من ذكر امه ولم يذكرها الامرة واحدة باعتبار واحد فيما اذا اجتمع جهتا فرض وكانت احدهما حاجته للاخرى وقد ذكرها بقوله بان تحجب احدهما الاخرى كبتت هي اخت لام نامل (قوله وتموت) اي الكبرى عنها اي عن بنتها التي هي اختها لا يها ولو ماتت الصغرى او لا فالكبرى امها واختها لا يها فلم يثلث بالامومة وتسقط الاخوة جز ما اهزى (قوله لا يها وبالاخوة) ولها وجه انها ترث بهما وبه قال ابو حنيفة واحمد وصححه ابن ابي عاصرون في الامصار كما في ولد العم اذا كان اخا لام قال شيخنا البرلسي اقول قد يفرق بان هاتين القرايتين يجتمعان في الاسلام اختيارا بخلاف الاولتين اه ثم قال (فرع) لو ماتت الصغرى او لا فالكبرى امها واختها لا يها فترث بالامومة قطعا ولا يجري الوجه المذكور لان هنا فرضين وتلك فرض وعصوبة اسم (قوله باقواهما فقط) كان الفرق بينه وبين ما سلف في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين القرايتين لا يجتمعان في الاسلام قصد اختلاف تينك روايت بعضهم فرق بان الفرض والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الاب والجد بخلاف الفرضين اه سم وعميرة (قوله بان يطأ امه فتلد بنتا) اي فهذه البنت بنته واخته من امه فترث منه إذا ماتت بالبينة لان اخوة الام محجوبة بهما وهذه البنت بنت الام وبنت ابنها والام معها امها وجدتها أم ايها اه قل على الجلال (قوله بالنبوة دون الاخوة) اي لان الاولى تحجب الثانية حجب حرمان ومثل ذلك حجب النقصان مثاله ان يمتكح بحوسى بنته فتلد بنتا ويموت عنهما فيرثان الثلثين بالبينة ولا عبرة بالزوجية لان النبوة تحجبهما من الربع إلى الثمن اه سم (قوله بان يطأ بنته فتلد بنتا) فالبنت الثانية مع الواطئ وبنت بنته ومع الاولى بنتها واختها من ايها وهي المرادة والاولى ام الثانية واختها من ايها اه قل على المحلى (قوله فترث والدتها منها الخ) فالبيت الصغرى والكبرى امها واختها من ايها اه حل (قوله لان الام لا تحجب) اي لا يحجبها احد اه حل (قوله او تكون اقل حجبا مصدر المبني للمجهول اي محجوبة اه شوبري (قوله بان يطأ من ذكر بنته الثانية الخ) اي فماتت الصغرى بعد موت الوسطى عن الكبرى اه حل (قوله فالاولى ام امه) والثانية امه واخته من ايها اه حل (قوله فالاولى ام امه) اي الولد واخته لا يبه والثانية امه واخته من ايها وهو ابن الثانية وابن بنت الاولى وأخوها من ايها وهو ابن الواطئ وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطئ وموت بنته اه قل على المحلى (قوله فترث منه بالجدودة دون الاخوة الخ) فلو حجب الجدودة التي هي القوية ورثت بالاختية الضعيفة كالمات الولد في هذه عن امه وامها المذكور تين فترث العليا منه النصف بالاخوة لان الجدودة حجب

كزوج هو ابن عم وورث بهما) لانها سببان مختلفان فيستغرق المال ان انفرد (لا كبتت هي اخت لاب بان يطأ) شخص بشبهة او بحوسى في نكاح (بنته فتلد بنتا) ويموت عنها فترث بالنبوة فقط لا يها وبالاخوة لانها قرايتان يورث بكل منهما بالفرض منفردتين فيورث باقواهما مجتمعين لانهما كالاخت لابوين لا ترث النصف باخوة الاب والجدوس باخوة الام وقولي لاب مع التصريح بالتصوير من زيادتي (او) جمع (جهتي فرضة) يرث (باقواهما) (فقط والقوة) بان تحجب احدهما الاخرى كبتت هي اخت لام بان يطأ) من ذكر (امه فتلد بنتا) فترث منه بالنبوة دون الاخوة (او) بان (لا تحجب) احدهما دون الاخرى (كام هي اخت لاب بان يطأ) من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث والدتها منها بالامومة دون الاخوة لان الام لا تحجب بخلاف الاخت (او) بان (تكون) احدهما (اقل حجبا) من الاخرى (كام ام هي اخت) لاب (بان يطأ) من ذكر (بنته الثانية فتلد بنتا) فالاولى ام امه واخته لا يبه (ولذا) فالاولى ام امه واخته لا يبه فترث منه بالجدودة دون الاخوة لان الجدوة ام



بحجبها جمع كما مر (ولو زاد أحد عاصبين) في درجة (بقرابة أخرى كإبني عم أحدهما أخ لأم) بأن يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ولا أحدهما ابن من غيرها فإبناءه ابنا عم الآخر وأحدهما أخوه لأمه (لم يقدم) على الآخر (ولو حجبته بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض والا صارت بالحجب كأنها لم تكن فلم يرجح بها على التقديرين (فصل) في أصول المسائل وبيان ما يعول منها (إن كانت الورثة عصابات قسم المتروك) هو أعم من قوله قسم المال (بينهم) بالسوية (إن تمحضوا ذكورا) كثلاثة بنين (أو أنثاء) كثلاث نسوة أعتقن رقيقا بالسوية بينهم (فإن اجتمعا أي الصنفان من نسب (قدر الذكر اثنين) ففي ابن وبنت يقسم المتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسئلة عدد رؤسهم) بعد تقرير الذكر برأسين إذا كان معه اثني (وإن كان فيها ذو فرض) كنصف (أو فرضين متمائلي الخرج) كنصفين (فاصلها منه) أي من الخرج فالخرج أقل عدد يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثلاثين

بأمه التي هي بنتها وللأم في هذه الثلث ولا تحجبها إخوة نفسها مع الأخرى عنه ويلغز بها فيقال أم لم تحجب الجدة التي هي أمها وجدة ورثت مع الأم التي هي بنتها وجدة ورثت النصف مع أم ورثت الثلث وأم ورثت الثلث مع عدد من الأخوات فتأمل ونقل عن بعضهم أن أخوة الأم المذكورة تحجبها إلى السدس فراجعهم اه قل على الجلال (تنبيه) قال ابن اللبان ومتى التي عليك في هذا الباب جدة هي أخت لاب فانها لا تكون لأم الأم فان قيل جدة هي أخت لأم فان قيل أم أب هي أخت فانها لا تكون إلا اخت لأم فان قيل بنت هي أخت فان كان الميت رجلا فهي أخت لأم أو امرأة فهي أخت لاب فان قيل أم هي أخت فانها لا تكون إلا اخت لاب فان قيل أم أخ فانه لا يكون إلا اخت لأم اه شرح الروض (قوله) والاخت يحجبها جمع كما مر) لأنها إن كانت لابوين حجبها الأب والابن وابن الابن وإن كانت لاب كما هو فرض المسئلة هنا حجبها مؤلا والأخ لابوين وإن كانت لأم حجبها أب وجد وولد لابن اه حل (قوله) بقرابة أخرى خرج بلفظ أخرى نحو ابني معتق أحدهما أخ لأم فانه يقدم على أخيه ولا يشاركه لترجح عصبوته بقرابة الأم اه شوبري (قوله) لم يقدم على الآخر) أي فله السدس فرضا والباقي بينهما بالعضوبة وإذا حجبته بنت عن فرضه فلها النصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت أخوته بالبنت اه زى فقوله لم يقدم أي من جهة التعصيب وإلا فهو يقدم بفرضه (قوله) ولو حجبته بنت عن فرضه الخ) للرد على القول الآخر القائل بأنه إن حجبته بنت عن فرضه الذي يأخذه بأخوة الأم يقدم لأن أخوة الأم لما حجبتم تمحضت للعضوبة فعمل بها اه شيخنا وعبارة أصلة مع شرح مر وقيل يختص به الأخ لأن أخوته للأم لما حجبتم تمحضت للترجيح كاخ لابوين مع أخ لاب ويرد بوضوح الفرق فإن الحجب هنا إبطال اعتبار قرابة الأم فكيف يرجح بها حينئذ انتهت

(أصل) في أصول المسائل جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره كبناء التصحيح عليه هنا وقد يتخذ إن إذا صحت من أصلها وعرفا هنا عدد مخرج فرض المسئلة أو فروضها أو عدد رؤس العصابة إن لم يكن فيها فرض اه قل على المحلى (قوله) في أصول المسائل) أي فيما تنصل منه المسئلة وتصير أصلا برأسها وما يتبع ذلك اه شرح مر أي من كون أحد العددين موافقا للآخر أو مباينا له اه ع ش عليه أي ومن تصحيح المسائل المذكورة في الفرع الآتي (قوله) إن كانت الورثة عصابات الخ) الظاهر أن هذا توطئة وأن بيان المترجم له من قوله وإن كان فيها ذو فرض الخ يمكن يؤخذ من عبارة قل السابقة أن هذا أيضا من جملة المترجم له (قوله) إن تمحضوا أي الورثة وإدخال محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظر العموم أول الكلام اه برماوى ولا يتمحض الاناث عصابات إلا في الولاء كما في شرح واليه أشار الشارح بقوله كثلاث نسوة أعتقن رقيقا الخ (قوله) من نسب) قيد به لأجل قوله قدر الذكر الخ إذ لو اجتمعوا من ولأ كان الارث بحسب الشركة في العتق إن كانوا معتقين فان كانوا ورثة معتق فالارث للذكور دون الاناث كما تقدم (قوله) عدد رؤسهم) لو كانوا أهل ولا مؤالا نصيبا مختلفة فاصلا مخرج كسور انصبا بهم كذا بخط شيخنا بهامش المحلى أي فلو كانوا أربعة الواحد الربع وآخر الربع وآخر السدس وآخر الثلث فاصلا من اثني عشر اه (قوله) وإن كان فيها) أي في الورثة لا العصابات وإن دل عليه السياق لفساد معناه اه شرح مر (قوله) كنصفين) كزوج وأخت اه محلى وتسمى هذه المسئلة اليتيمة والنصفية لأنه ليس في الفرائض ما يورث به المال مناصفة فرضا غيرها اه قل على المحلى (قوله) فاصلها منه) من بيانية أي فاصلها هو وقوله من المخرج أي مخرج الكسر في صورتين أي صورة الفرض والفرضين المتماثلين (قوله) أقل عدد يصح منه الكسر) سواء كان مفردا كثلث من ثلاثة أو مضافا كنصف ثلث من ستة أو معطوفا كنصف ورابع من أربعة أو نصف وثلث من ستة أو ربع وثلث الباقي من أربعة أو نصف وثلث الباقي من ستة والمكرر كثلثين فهما كالثلث من ثلاثة اه قل على المحلى (قوله) والثلث والثلاثين) في المصباح إن كلا من الثلث والرابع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع



(ثلاثة والرابع اربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لان اقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا (٣٥) البقية وكلها مأخوذة من اسماء الاعداد

الان نصف فانه من التناصف  
فكان المقتسمين تناصفا  
واقسمها بالسوية ولو اخذ  
من اسم العدد لقبيل له ثنى  
بالضم كما في غيره من ثلث  
وربع وغيرهما (أو مختلفيه)  
أي المخرج (فان تداخل  
مخرجاهما بان في الاكثر  
بالاقل مرتين فاكتر  
فاصلهما) أي المسئلة (اكترها  
كسدس وثلث) في مسئلة  
أم وولديها وأخ لغير أم  
فهى من ستة (أو توافقا  
بان لم يفهما الاعداد ثالث  
فاصلهما حاصل من ضرب  
وفق احدهما في كامل الآخر  
كسدس وثمان) في مسئلة أم  
وزوجة وابن فاصلهما  
اربعة وعشرون حاصل  
ضرب وفق احدهما وهو  
نصف الستة أو الثانية في  
الآخر (والتداخلان  
متوافقان ولا عكس) أي  
ليس كل متوافقين متداخلين  
فالثلثة والستة متداخلان  
ومتوافقان بالثلث والاربعة  
والستة متوافقان من غير  
تداخل والمراد بالتوافق  
هنا مطلق التوافق الصادق  
بالتام والتداخل والتوافق  
لا التوافق الذي هو قسم  
التداخل كما أوضحته في  
شرحى الفصول وغيرهما  
(أو نبينا بان لم يفهما الا  
الواحد) ولا يسمى في علم  
الحساب عددا (فاصلهما حاصل  
ضرب احدهما في الآخر  
كثلث وربيع) في مسئلة أم

فيه وجهان ضم ثانيه اتباعا وتسكينه تخفيفا اه (قوله والرابع) لم يقل والربعين لانه لا يتصور تعدد الربع  
في الارث بالنسب وان تصور في الارث بالولاء لكن يراد انه لم يقل والسادسين مع ان السدس يتعدى  
الارث بالنسب كما في الابوين مع ابن تامل اسم (قوله وكلها مأخوذة الخ) عبارة شرح م وكلها مشتقة من  
اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف الخ انتهت (قوله بالسوية) أي ففيه معنى الانصاف والعدل اه (قوله  
لقيل له ثنى بالضم) أي يعبر عن النصف ثنى فيكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه شوبرى وفي قل على  
المحلى ثنى بضم اوله وكسره مع سكون ثانيه وكسره اه (قوله بان في الاكثر) بالكسر كما في المختار اه  
عش على م ر وفي المصباح في الشيء يفنى من باب تعب فناء اه (قوله بان لم يفهما الاعداد ثالث) هذا بيان  
للتوافق بالمعنى الخاص ويطلق التوافق ايضا بالمعنى العام على مطلق الاشتراك في جزء ما وبهذا الاعتبار  
يشمل المتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى الخاص وسيشير الى الاطلاق العام بقوله والمراد  
بالتوافق هنا الخ (قوله بان لم يفهما الاعداد ثالث) أي فهماء متوافقان بجزئه كاربعة وستة بالنصف لان  
الاربعة لا تقف الستة بل يبقى منها اثنان يفنيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزئه وهو النصف  
لان العبرة بنسبة الواحد الى وقع به الافتاء ونسبته للثلاثين النصف وللثلاثة كتسعة واثني عشر إذ لا يفنيهما  
الا الثلاثة الثالث والى الاربعة كثمانية واربعين مع اثنتين وخمسين إذ لا يفنيهما الا الاربعة الرابع  
ولم يعتبر افتاء الاثنتين لانه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المفنى اكثر من عشرة  
فالتوافق بالاجزاء كجزء من احد عشر ومتى تعدد المفنى بالتوافق بحسب الواحد الى كل من ذلك المتعدد  
كاثني عشر مع ثمانية عشر يفنيهما اثنا عشر وستة واثنا عشر ونسبة الواحد الاولى ثلث وللثانية سدس وللثالثة  
نصف فتوافقهما بالاثلاث والاسداس والانصاف ومرحكم اه وانك تضرب وفق احد العددين  
في الآخر لكن البرة بادق الاجزاء كالسدس هنا اه شرح م (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوى  
وينعكس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله أي ليس كل متوافقين الخ) يفيدان المراد  
بالعكس اللغوى وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الايجاب والسلب فتعكس فيه الكلية الموجبة الى كلية  
سالبة لا العكس المنطقي المعتبر فيه بقاء الايجاب والسلب فتعكس فيه الكلية الموجبة الى جزئية  
موجبة نحو كل انسان حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل اه قل على المحلى (قوله  
متوافقان من غير تداخل) أي لا شرط التداخل ان لا يزيد الاقل على نصف الاكثر اه زى  
(قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان واراد بذلك دفع سؤال  
مقدر تقديره قد تقدم ان بين المتداخلين والمتوافقين تباينا فكيف حملت احدهما على الآخر  
وحاصل الدفع ان المراد بالمتوافقين هنا المتوافقان في أي جزء من الاجزاء وذلك يصدق  
بالتماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم في الشرح اه شيخنا وبعبارة اخرى قوله  
المراد الخ جواب عما يقال هذا الحمل في قول الماتن والمتداخلان متوافقان الخ فاسد لانه من  
حمل المبين لان شرط المتوافقين ان لا يفنيهما الاعداد ثالث والمتداخلان كالثلثة والستة يفنى  
أصغرهما أكبرهما فاجاب بان المراد بالمتوافقين ما هو أهم من الضابط السابق وهو المشتركان في  
جزء من الاجزاء وذلك يصدق بالمتوافقين بالمعنى السابق وبالمتداخلين والمتماثلين هذا ويمكن ان  
يكون الايراد الذي اشار لدفعه واراد ايضا على قوله ولا عكس حيث جعله جزئيا بقوله أي ليس كل متوافقين  
الخ مع انه لو كان المراد بالمتوافقين ما سبق كان العكس كليا بان يقال لا شيء من المتوافقين متداخلين اه  
(قوله لا التوافق الذي هو قسم التداخل) أي لانه لا يصح حينئذ ان يصدق عليه لانه مبين له اه حل  
الا ترى ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطهما ان لا يفنيهما الاعداد ثالث والثلاثة تقف الستة زى (قوله  
فالاصول عند المتقدمين الخ) فرعه على ما قبله لعله من ذكره الخارج الخمسة وزيادة الاصلين الآخرين

وزوجة وأخ لغير أم فاصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخرج الفروض



سبعة (اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنان عشر واربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها اصلين آخرين في مسائل الجد والاخوة ثمانية عشر وسقة وثلاثين فأولها كام وجد وخمسة اخوة لغير ام وإنما كانت من ثمانية عشر لان أقل عدده سدس صحيح وثلاث ما بقي هو هذا العدد والثاني كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير ام وإنما كانت من ستة وثلاثين لان أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلاث ما بقي هو هذا العدد والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا لاتصिला قال في الروضة وطريق المتأخرين هو المختار الاصح الجارى على القاعدة وقد بسطت الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (وتعول منها) ثلاثة (الستة عشرة واثنا عشر) فتعول اربع مرات إلى سبعة كزوج واختين لغير ام للزوج ثلاثة ولكل اخت اثنان فعالت بسدسها ونقص من كل واحد سبع مانطق له به وإلى ثمانية كمؤلا وام لها السدس واحد فعالت بثلاثها وكزوج واخت لغير ام وام وتسمى المباهلة

اه شرح مر وإذ اعرفت اصل المسئلة فان ساواها بمجموع اجزاء الفروض سميت عادلة كزوج وام اخ منها هي من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان والاخ واحد وان نقصت عنها سميت ناقصة كزوج وام يبق واحد وان زادت اجزاء الفروض سميت عائلة اه شوبرى (قوله سبعة إنما انحصرت في سبعة مع ان الفروض ستة لان للفروض حالتى انفراد واجتماع ففي الانفراد يحتاج الخمسة لان الثالث يغنى عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخرجين آخرين لان التركيب لا بد له من التامثل او التداخل او التباين او التوافق ففي الاولين يكتفى باحد المثلين او الاكثر وفي الآخرين يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنان عشر واربعة وعشرون اه زى (قوله اثنان وثلاثة الخ) الاخصر ان يقال اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها بزموى (قوله في مسائل الجد والاخوة) اى حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خير له اه شرح مر (قوله والمتقدمون يجعلون ذلك تصحيحا) بيانه ان اصل الاولى من ستة فاحتجنا إلى ثلث ما يبقى فضررنا ثلاثة في ستة واصل الثانية من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فاحتجنا لثلث ما يبقى فضررنا ثلاثة في اثني عشر اه (قوله تصحيحا لاتصिला) بيانه ان تقول اصل الاولى من ستة فاحتجنا إلى ثلث ما يبقى فضررنا ثلاثة في ستة واصل الثانية من اثني عشر ثم ضربت في ثلاثة ووجه تصويب مذهب المتأخرين ان ثلث ما يبقى فرض مضموم إلى السدس او إلى السدس والربع فتلتزم الفريضة من مخارجهم واحتج له المتولى بانهم اتفقوا في زوج وابوين على ان المسئلة من ستة ولولا اقامة الفريضة من النصف وثلث ما يبقى لقالوا هي من اثنين للزوج واحد يبقى واحد وليس له ثلث صحيح فنضرب ثلاثة في اثنين اه مهم (قوله وتعول منها ثلاثة) اعلم ان الاصول قسيمان تام وناقص فالتام هو الذى تساويه اجزاء الصريحة او تزيد عليه والناقص ما عداها فالستة اجزاء اوها تساويه او الاثنا عشر والاربعة والعشرون اجزاء وهما تزيد عليهما بخلاف المخارج الاربعة الباقية فان اجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذى يعول والذى لا يعول اه زى فالتام هو الذى يعول والناقص هو الذى لا يعول قال البرماوى والاصلان المزيديان لا عول فيهما لان السدس وثلث ما يبقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين (قوله فعالت بسدسها الخ) ايضاح هذه القاعدة التى اشار اليها ان تناسب ما عالت به اليها بدون عول فتعرف هذه النسبة جزءها الذى عالت به ونسبة اليها عائلة فتعرف بهذه النسبة ما نقصه نصيب كل واحد من الورثة اه ويمكن ان تكون النسبة في الاعتبارين واحدة فاذا اردت معرفة ما نقصه نصيب كل وارث فانسب ما عالت به اليها بدون عول كان تقول في هذا المثال نقص من كل واحد سدس مانطق له به قال بعضهم وهذا هو ما صنفه الشارح اه ثم رايت في الشنشورى عند قول المتن فاعط كل سهمه الخ ما نصه فاعط كل من الورثة سهمه من اصلها مكمل او عائلا من عولها ان عالت فيكون ناقصا بنسبة ما عالت به إلى المسئلة عائلة او غير عائلة فان نسبته اليها عائلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وإذا نسبت من ذلك اليها غير عائلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه العائل ففي زوج واختين شقيقتين اولاب اصلها ستة وتعول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعة فانقص سدسها فقد نقص لكل من الزوج والاختين سدس من حصته العائلة اه وكتب عليه شيخنا ح ف ما نصه قوله فان نسبته الخ وبيان ذلك ان تضرب المسئلة بدون عول فيها بعولها ثم تقسم الحاصل كالاثنتين والاربعة في المثال على كل من المستثنين الاصل والعائلة يخرج بالقسمة جزء السهم فاضرب نصيب كل وارث في كل جزء من جزئى المسئلتين يظهر ماله عا ولا وغير عائل فاضرب ثلاثة الزوج في ستة فالحاصل هو نصيبه العائل وفي سبعة فالحاصل هو نصيبه الكامل ونسبة الفضل بينهما وهو ثلاثة لنصيبه الكامل سبع ولنصيبه العائل سدس وان اردت معرفة ما نقصه العول من المال بتمامه فانسبه للجامة يكن نصف سبع هذا



من البهل وهو اللعن ولما قضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل الزوج النصف والام الثلث والاخت ما بقى ولا عول فقيل له  
الناس على خلاف رأيك فقال فان شاؤا فلندع ابناءنا وبناتنا ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين  
فسميت المباهلة لذلك وإلى تسعة كالمثل بهم أو لا للعول إلى ثمانية وأخ لام له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ آخر لام  
فعالت بثلاثين وتسعى هذه الشريحة لانها لما رفعت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسعى أم الفروخ بالخاء المعجمة وبالجم لكثرة سهامها  
العائلة وكثرة الاناث فيها (والا ثمانية عشر وترا) فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم واختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم  
اثنان ولكل أخت أربعة وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لام له السدس اثنان وإلى (٣٧) سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لام له اثنان (والاربعة

والعشرون) وتعول عولة  
واحدة وترا بثمنها (لسبعة  
وعشرين) كبنتين وأبوين  
وزوجة للبنتين ستة عشر  
والأبوين ثمانية وللزوجة  
ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية  
وانما عا ليدخل النقص  
على الجميع كارباب الديون  
والوصايا اذا ضاق المال  
عن قدر حصصهم (فرع)  
في تصحيح المسائل ومعرفة  
انصباء الورثة من المصحح  
(ان انقسمت سهامها أي  
المسئلة (من اصلها عا لهم) أي  
على الورثة (فذاك) ظاهر  
كزوج وثلاثة بنين هي من  
أربعة لكل منهم واحد (أو  
انكسرت على صنف) منهم  
سهامه (فان باينته ضرب في  
المسئلة بعولها) ان عالت  
(عدده) مثاله بلا عول  
زوج واخوان لغير أم هي  
من اثنين للزوج واحد يبق  
واحد لا تصح قسمته على

حاصل ما نقله المحشى عن شرح الترتيب اه (قوله من البهل) وهو اللعن في المصباح بهل بهلام باب نفع لعنة  
والفاعل باهل والاثني باهلة وبها سميت قبيلة والاسم بهلة وزان عرفة وباهلة مباهلة من باب قاتل لعن كل  
منهما الآخر وابتهل إلى الله ضرع إليه اه (قوله فقال فان شاؤا فلندع الخ) فقيل له لم سكنت عن ذلك في زمان  
عمر فقال كان رجلا مها باهية وبهية بالفتح والعنة اللعنة ومعنى نبتهم نقول بهلة الله على الكاذبين منا ومنكم  
اه قل على المحلى (قوله كالمثل بهم أو لا) وهم زوج واختان لغير أم وأم أم حل (قوله فعالت بنصفها) أي  
بمثل نصفها وكذا يقال في الباقي (قوله فعالت بثلاثين) وهما أربعة أم حل (قوله لكثرة سهامها) راجع للاول  
وما بعده راجع للثاني اه (قوله كزوجة) لها الربع وأم لها السدس واختين لغير أم لها الثلثان اه حل (قوله  
وتعول عولة واحدة) لم يقل فتعول بالفاء كسابقيه لعدم ما يحتاج إلى البيان هنا بخلاف السابق اه شوبري  
(قوله كبنتين) لها الثلثان وأبوين لها السدسان اه حل (قوله فرع في تصحيح المسائل) انما ترجمه بالفرع  
لانه ينبنى على ما سبق من حيث انه متوقف على معرفة تلك الاحوال الاربعة السابقة فلذلك وطأله بيانها  
فيما سبق وترجم له بالفرع لان الفرع هو المندرج تحت اصل كل سابق اهم روحج بنوع تصرف في اللفظ  
(قوله ومعرفة انصباء الورثة الخ) سيد كره بقوله فاذا اريد معرفة الخ (قوله ان انقسمت سهامها الخ) هذا  
توطئة للمقصود والظاهر ان الاضافة على معنى من او في اه وقوله من اصلها نعت للسهم أي الكائنة من  
اصلها الا الكائنة من تصحيحها اه (قوله ان انقسمت سهامها) بان دخل كل فريق في سهامه أو مثاله اه  
برماوى (قوله فان باينته الخ) بيان للنسبة بين السهام والرؤس وهي لا تكون الا تباينا وتوافقا ولا تكون  
تماثلا ولا تداخلا ففيهما انقسام الانكسار والغرض الانكسار اه وقوله ولا تداخلا الخ محله اذا كان  
الاكثر هو السهام فان كان هو الرؤس ففيه انكسار فيحتاج إلى النظر بالوفق (قوله والافوقه الخ) لما  
كانت الانصباء للتباين وهو يصدق بثلاث صور وليست كلها مرادة بين الشارح المراد بقوله بان وافقته  
وقوله يضرب فيها ضمير فيهما راجع للمسئلة بقيد السابق فصح تمثيل الشارح للعول (قوله واربعة اعمام لغير  
أم) لا حاجة لقوله لغير أم لانه معلوم ان الاعمام للام من ذوى الارحام (قوله وست بنات) هن ثمانية توافق  
عددهن بالنصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر اه شوبري (قوله هي بعولها من خمسة عشر) فعالت  
بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها اه برماوى (قوله وتصح من خمسة واربعين) للزوج  
ثلاثة في ثلاثة بتسعة والأبوين أربعة في ثلاثة باثنى عشر والبنات ثمانية في ثلاثة باربعة وعشرين لكل  
واحدة أربعة اه حل (قوله وتصح من خمسة واربعين) أي تضرب وفق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر

الاخوين ولا موافقة فتضرب عددهما في اصل المسئلة فتصح من أربعة

ومثاله بالعول زوج وخمس اخوات لغير أم هي من ستة وتعول إلى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة فتصح من خمسة  
وثلاثين (والا) بان وافقته (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ صحت منه) مثاله بلا عول أم واربعة عمم لغير أم وهي من ثلاثة للام  
واحد يبق اثنان يوافقان عدد الاعمم بالنصف فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالعول زوج وأبوان  
وست بنات هي بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة واربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامهما (فن وافقت  
سهامه) منهما أو من أحدهما (عدده رد) العدد (لوفقه ومن لا) بان باينت سهامه عدده (ترك) العدد بحاله وتعبرى بما ذكر  
أولى من تعبيره بإذكرة (ثم ان تماثل عددهما) بر دكل منهما إلى وفقه أو يبعث على حالة أو يرد أحدهما وبقاء الآخر (ضرب فيها) أي المسئلة



بعولها إن عالت (أحدهما) أي العديدين المتماثلين (أو تداخل) أي عدداهما (فاكثرهما) يضرب فيها أو توافقا لحاصل ضرب وفق  
أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو تباينا فحاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب في كل منها صححت منه المسئلة  
وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر وإن بين عدديهما تماثلا وتداخلا وتوافقا  
وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة (٣٨) اثنا عشر فعليك بالتبيل لها ولنمثل لبعضها فنقول أم وستة إخوة لام وثلاثة أخوات

لغير أم هي من ستة وتقول  
إلى سبعة الإخوة سهمان  
يوافقان عددهم بالنصف  
فترد إلى ثلاثة وللأخوات  
أربعة يوافق عددهم بالربع  
فيرد إلى ثلاثة وتضرب  
أحدى الثلاثين في سبعة  
تبلغ أحدا وعشرين ومنه  
تصح ثلاث بنات وثلاثة  
إخوة لغير أم هي من ثلاثة  
والعددان متماثلان يضرب  
أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ  
تسعة ومنه تصح ست بنات  
وثلاثة إخوة لغير أم يرد  
عدد البنات إلى ثلاثة ويضرب  
أحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ  
تسعة ومنه تصح (ويقاس  
بهذا) المذكور كله  
(الانكسار على ثلاثة) من  
الأصناف كجدتين  
وثلاثة أخوة لام وعمين  
أصلها ستة وتصح من  
سبعة وثلاثين (و) على  
(أربعة) كزوجتين وأربع  
جدات وثلاثة أخوة لام  
وعمين أصلها اثنا عشر  
وتصح من اثنين وسبعين  
(ولا يزيد) الانكسار في  
غير الولاء بالاستقراء على

أه بمرأى (قوله بعولها إن عالت) أي فالضمير راجع للمسئلة بقيد ما أه (قوله فما بلغ الضرب) أي فما  
بلغه الضرب أه (قوله أم وستة إخوة لام) مثال للمماثلة في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله  
ثلاث بنات وثلاثة أخوة الخ) هذا مثال للمماثلة في المباينة (قوله وتضرب إحدى الثلاثين) فهذا مثال  
للمماثلة في مباينة أحد الصنفين وموافقة الآخر (قوله وتصح من ستة وثلاثين) أي لأن الجدتين والعمتين  
متماثلان فيكتفي بأحدهما ويضرب في الثلاثة لباينتهما تبلغ ستة تضرب في أصل المسئلة وهو ستة فتبلغ ما ذكر  
أي لأن وفق رؤس الجدات اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الأعمام اثنان فالثلاثة الأصناف متماثلة  
يكتفي بأحدها وهو اثنان بينهما وبين الثلاثة عدد الإخوة تباين فتضرب الاثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب  
الستة في الاثنى عشر تبلغ ما ذكر أه ع ش (قوله أصلها اثنا عشر الخ) أي لأن مخرج فرض الإخوة وهو  
ثلاثة داخل في مخرج الجدات وهو ستة وهو توافق مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بالنصف والحاصل  
منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات تباينه ورأى جمع من وهو اثنان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب  
أحدها في عدد الإخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهمها وتصح من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثني عشر  
أه قل على الجلال (قوله في غير الولاء) أما فيه فزيد على الأربعة كان اشترى جماعة ثمن عبد وآخرون  
نصف ثمنه وآخرون نصف ثمنه الآخرون ربعه وآخرون ربعه وآخرون ثلثه وآخرون سدسه فمذه  
سبعة أصناف وقع الانكسار عليها أه شيخنا وفيه أن هذا ليس فيه مسئلة وقع الانكسار في أنصبتها بل  
أرثهم إنما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح مسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه  
تصحيح مسئلة تنقسم على جميع الفرق فليتأمل (قوله كما علم مما مر) أي في اجتماع من يرث الخ لأنه تقدم أن  
الوارث حيثما خمسة الابن والبنات والابوان واحد الزوجين وقوله ولا تعدد فيهم أي وأما الابن فيتعدد  
وكذا البنات فيكونان صنفين وفيه أن هذا لا يدل على أن الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على أنه  
لا يزيد على صنفين واجيب بأن الأم تخلفها الجدة وفيه التعدد فلم أن الانكسار لا يزيد عليها في صورة اجتماع  
من يرث من الذكور إلا ناث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى تأمل (قوله فيما ضرب فيها) والذي  
يضرب فيها يسمى جزء السهم أي حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الشنشوري  
فذاك أي ما حصلته في النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين  
وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالمول أن عالت من  
التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم رحمه الله تعالى أنه إذا قسم المصحح على الأصل تاما أو عائلا  
خرج هو لأن الحاصل من الضرب إذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر المطلوب بالقسمة  
هو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل والمنتهي إليه بالمول يسمى سهمها والحظ يسمى جزءا فلذلك  
قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهي إليه انتهت (قوله فما بلغ الضرب) أي فما بلغه الضرب  
(قوله في جدتين الخ) هذا مثال لما لا عول فيه ويعول زوجتان وأربع جدات وست شقيقات هي من اثني  
عشر وتقول لثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وتصح من ثمانية وسبعين من له شيء منها أخذه مضروبا في ستة أه شوبري

أربعة لأن الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما مر في اجتماع من يرث من الذكور والإناث ومنها الأب (قوله  
والأم والزوج ولا تعدد فيهم) (فاذا أريد) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فيما  
ضرب فيها فما بلغ) الضرب (فهو نصيبه يقسم على عدده) ففي جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيهما من  
سبعة وثلاثين للجدتين واحد في ستة وستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللعم واحد في ستة وستة



فرع) في المناسخات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الازالة والنقل واصطلاحا ان يموت أحد الورثة قبل القسمة لو (مات) شخص (عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الاول (وارثهم منه ك) ارثهم (من الاول جعل) الحال بالنظر الى الحساب (كان الثاني لم يكن) من ورثة الاول وقسم المتروك بين الباقيين (كاخوة واخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والا) اي وان ورثه غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن ارثهم منه كارثهم من الاول بان اختلف قدر استحقاقهم (فصحح مسئلة كل) منهما (فان انقسم نصيب الثاني) من مسئلة الاول (على مسئلته فذاك) (٣٩) ظاهر كزوج واختين لغير أم ماتت احدهما عن الاخرى

(قوله فرع) زاد الترجمة به كما مر لان المناسخات نوع من تصحيح المسائل فهو من افراد الفرع السابق قبله الداخلين في الفصل قبلهما السكن هذا بالنسبة لاكثر من ميت وهي من عويص علم الفرائض اه قل على الجلال (قوله وهو الازالة) كافي لتسخت الشمس الظل اذا ازالته والنقل كتسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه وفي المصباح كتسخت الكتاب وتسخت من باب نفع نقلته وانتسخته كذلك قال ابن فارس وكل شيء حذف شيئا فقد انتسخه فيقال انتسخت الشمس الظل والشيب الشباب اي ازاله وكتاب منسوخ ومنسوخ منقول والنسخة الكتاب المنقول والجمع نسخ مثل غرفة وغرفة (قوله واصطلاحا ان يموت الخ) والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وايضا فالمال قد تناسخته الايدي اه شرح م ر و عبارة البرماوي يسمى بها المعنى المراد لما فيها من ازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى او لا تنقل المال من وارث الى وارث وبذلك علم ان المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا الا نسخة ومنسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الاولى والاخيرة اذ كل ما بينهما ناسخ ومنسوخ (قوله بالنظر الى الحساب) اي لا بالنظر لوجوده واستحقاقه ونحو ذلك اه قل على المحلى (قوله من ورثة الاول) اشارة الى ان يكن ناقصة اه (قوله كاخوة واخوات) علم من السكاف عدم اشتراط كون جميع الباقيين وارثين من الاول او كون بعضهم وارثا منه او كونهم اصحاب فرض او كونهم عصبية كان ماتت عن زوج وابنتين من غير فمات احدهما قبل القسمة فيفرض انها ماتت عن زوج وابن فلزوج الربع والابن الباقي اه قل على المحلى (قوله كاخوة) اي وبنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وآثر الاخوة لان ارثهم من الاول والثاني بالاخوة بخلاف البنين فانه من الاول بالبنوة ومن الثاني بالاخوة كافي شرح م ر (قوله واخوات لغير أم) اي ولو كن متمحضات ولم يكن وارث غيرهن اصلا لياخذن التركة فرضا ورثا اه (قوله كان شركهم غيرهم) اي او كان الوارث غيرهم وفي المختار شركة في البيع والميراث يشركه مثل علمه بعلمه شركة والاسم الشرك اه وفي المصباح شركته في الامر اشركه من باب تعب شركا وشركة وزان كلم وكلمة بفتح الاول وكسر الثاني اذا كان له شريك وجمع الشريك شركاء واشراك وشركت بينهما في المال تشريكوا واشركته في الامر والبيع جعلته شريكا والشرك النصيب ومنه من اعتق شركا له في عبد اي نصيبا والجمع اشراك مثل قسم واقسام والشرك اسم من اشرك بالله اذا كفر به والشرك للصائد معروف والجمع اشراك مثل سبب واسباب اه (قوله فان توافقا ضرب الخ) اي فالمسئلة الثانية بمنزلة الرؤس فينظر بينها وبين السهام بنظرين اه (قوله بان تباينا) هو حصر لعموم النفي قبله اذ لا يتاقي هنا التماثل ولا التداخل لانها مع التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى الوفاق لانه اخصر اه برماوي (قوله من وفق الثانية) اي عندهم واقفة سهام الميت الثاني لها وقوله أو كلها اي عند مباينة السهام للمسئلة انتهى (قوله وعن اختين الابوين) وانما الميراثان في الاولى مع انهما اختان فيها لام لعلمه لما منع قام بهما كافي شرح م ر أو لكونهما وجدتا بعد موت الاول اه (قوله وتصح من اثني عشر) اي لان نصيب الجدتين واحد من ستة وهما فيضرب عددهما في اصل المسئلة فيحصل ما ذكر اه ع ش (قوله فيضرب نصفهما) اي نصف الستة اه ع ش (قوله فتضرب في الاولى) اي وهي الثمانية اه ع ش

ماتت احدهما عن الاخرى وعن بنت المسئلة الاولى ستة وتقول الى سبعة والثانية من اثنتين ونصيب ميتها من الاولى اثنان منقسم عليهما (والا) اي وان لم ينقسم عليهما نصيب الثاني من الاولى على مسئلته (فان توافقا ضرب في الاولى وفاق مسئلته والا) بان تباينا (فسكاهما) فمبالغ صححا منه (ومن له شيء من) المسئلة (الاولى أخذه مضروبا فيما ضرب فيما) من وفق الثانية أو كلها (و) من له شيء (من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني) من الاولى (أو) في (وفقه) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال الوفاق جدتان وثلاث اخوات متفرقات ماتت الاخت للام عن اخت لام وهي الاخت للابوين في الاولى وعن اختين لابوين وعن أم أم وهي احدي الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة وتصح من اثني عشر

والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد واحد للاخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها في الثانية سهم في واحد واحد للاخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللابوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ومثال عدم الوفاق زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة اخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن



## (كتاب الوصية)

تطلق الوصية على فعل الموصي فتكون مصدرا كالايصاء وعلى ما يوصى به من مال وغيره فتكون اسما  
عين اه شوبرى واخرها عن الفرائض لان قبولها ووردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متاخر  
عن الموت فسقط القول بان الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصى ثم يموت ثم تقسم تركته اه  
شرح مر وقوله لان قبولها ووردها الخ هذا لا يستدعي تاخيرها عن الفرائض لان احكام الوصية وقسمة  
الموارث انما هي بعد الموت فكان الاولى في التعليل ان يقول اخرها عن الفرائض لان الفرائض ثابتة  
بحكم الشرع لا تصرف للميت فيها وهذه عارضة توجد وقد لا توجد وفي حجج ويرد اى القول بان تقدمها  
انسب بان علم قسمة الوصايا متاخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه اكرمهم  
ولعل الشارح اكتفى بما ذكره لانه كاف في رد قول المعترض ان الانسان يوصى ثم يموت وان لم يكن  
كافيا في تاخيرها عن الفرائض اه ع ش عليه (قوله الشاملة للايصاء) اى فلا يقال ان الترجمة قاصرة عن  
الايصاء اه زى ولينظر ما هذا المعنى الذى يشمل الايصاء ولا يقال هو المعنى اللغوى الذى ذكره لان  
الكتاب معقود للمعنى الشرعى لا للمعنى اللغوى ولعل هذا المعنى الشرعى الشامل للايصاء هو اثبات حق  
مضاف لما بعد الموت (قوله هي لغة الايصال) هذا التعريف اللغوى للوصية بالمعنى الشامل للايصاء  
وانما يفتقران في المعنى الشرعى كما اشار له بقوله وشرعا لا معنى للايصاء الخ اى واما الوصية بمعنى الايصاء  
فيقال في تعريفها كما سيأتى في الشارح اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت (قوله من وصى الشيء بكذا)  
في المصباح وصيت الشيء بالشيء اى من باب وصى وصاته (قوله لان الموصى وصل خير دنياه)  
اى الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على خير المنجزة في حال حياته وصحته وقوله بخير  
عقباه اى بالخير الواقع منه في عقباه اى في آخرته اى وصل القربات المنجزة الواقعة منه في الحياة  
بالقربات المتعلقة بموته التى تكون بعدموته وفيه ان هذا التعليل لا يتأتى في الايصاء الشامل له الوصية  
والانسب ان يقال وصل خير عقباه بخير دنياه لان القصد بالوصية اتصال ما بها الى ما قدمه في حياته  
والاصل اتصال المتاخر بالمتقدم اه حلى (قوله مضاف) هو بالرفع نعت لقوله تبرع اه ع ش (قوله  
ولو تقدير) اى بان قال وصيت لفلان بكذا اه سم على منهج فانه بمنزلة لفلان بعدموتى كذا اه ع ش  
على مر (قوله وان التحقها بحكما) عبارته في كتاب التديير متناوشرحا والمدير يعنى بالموت محسوبا  
من الثلث بعد الدين وان وقع التديير في الصحة كعتق علق بصفة قيدت بالمرض اى مرض الموت كان  
دخلت الدار في مرض موتى فانت حر ثم وجدت الصفة اولم تقيد به ووجدت فيه باختياره اى السيد  
فانه يحسب من الثلث فان وجدت يغير اختياره فمن راس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متما  
باطال حق الورثة انتهت (قوله كالتبرع بالمنجز) اى كما التحق بها التبرع بالمنجز اه حل (قوله او الملحق  
به) اى بمرض الموت كالتقديم للقتل واضطراب الزيج في حق راكب السفينة اه شيخنا (قوله ما حق  
امرى مسلم) اى ما الحزم والمعروف الا ذلك لان الانسان لا يدري متى يفجاء الموت وهى سنة مؤكدة  
اجماعا وان كانت الصدقة في الصحة افضل منها وقد تباح كاياق وعليه حمله قول الرافعى انها ليست عقد  
قرابة اى دائما بخلاف التديير وقد تحرم كالوصية لمن عرف منه انه متى كان له شيء في تركته افسدها وتكره  
بالزيادة على الثلث كاياق اه شرح مر وقوله وقد تباح كاياق اى في فك اسرى الكفار ولو قيل  
باستحبابه حيث ترتب عليه مصلحة اسلامية لم يكن بعيدا اه ع ش عليه وعبارة قل على المحلى واصلاها  
الندب مؤكدا وكانت واجبة قبل آية الموارث فتسخ الوجوب بها وافضلها القريب غير وارث  
وتقديم محرم نسب فرضاع فصاهرة فولا فجوار افضل ولا يخفى ان ما ذكره فيه تخليط  
والوجه ان يقال انها من حيث ذاتها مندوبة مطلقا وتعدد الاحكام من حيث ما تستند اليه وبذلك يعلم  
انه لا حاجة الى دعوى النسخ فيها وانما هو من حيث كونها للاقارب مثلا ومنه قولهم انها قد تجب إذا

الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة  
ولكل ابن من الاولى  
سهمان في ثمانية عشر بسبعة  
وثلاثين ومن الثانية خمسة  
في واحد بخمسة وما صحت  
منه المسئلةان صار كمسئلة  
اولى فان مات ثالث عمل  
في مسئلته ما عمل في مسئلة  
الثاني وهكذا

## (كتاب الوصية)

الشاملة للايصاء هي لغة  
الايصاء من وصى الشيء  
بكذا وصله به لان الموصى  
وصل خير دنياه بخير عقباه  
وشرعا لا بمعنى الايصاء  
تبرع بحق مضاف ولو  
تقدير لما بعد الموت ليس  
بتديير ولا تعليق عتق وان  
التحقها بحكما كالتبرع بالمنجز  
في مرض الموت او الملحق  
به والاصل فيها قبل الاجماع  
قوله تعالى من بعد وصية  
يوصي بها اودين واخبار  
كخبير الصحيحين ما حق  
امرى مسلم له شيء يوصى  
فيه



لزم من تركها اغنياء حق وقد نحرّم ان لزم عليها فساد وقد ذكره كاسياتي والحرمة والكرامة هنا من حيث  
 العقيدة فهي صحيحة فلا ينافي ما سياتي وقد تباح وعليه حمل قول الرافعي انها ليست عقد قرينة أي دائما كذا  
 قالوا وفيه نظر إذ ما وعده على الذنب لا يكون مباحا فهي مندوبة وان كان الموصى له مباحا كعمارة المسجد  
 الآية لا ملازمة فندرس أنها قد تذكر في الفرقة فتأمل انتهت وقد روى الامام أحمد والدارقطني ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة فيجور في وصيته فيختم له بسره عمله فيدخل النار  
 وان الرجل يعمل بعمل اهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة اهـ من هـ امش  
 شرح الروض (قوله ما حق امرىء مسلم الخ) أي لا ينبغي له ان يتأخرو بمضى عليه زمن بدون الوصية لان  
 من مات بدونها لا يتكلم في البرزخ ولا يتزاور مع الموتى اهـ شيخنا وفي عرش على مر مانصه (فائدة)  
 قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح ابي عمرو وان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان الاموات  
 يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية اهـ من خط شيخنا الشنواني  
 ويمكن حمل ذلك على ما اذا مات من غير وصية واجبة او خرج مخرج الزجر اهـ هكذا بهامش صحيح  
 وسياتي انها انما تجب حيث قام به ما يخاف منه الهلاك وعليه فمن مات فجأة او بمرض خفيف لا يخشى منه  
 هلاك لم يحصل له ما ذكر (قوله ما حق امرىء مسلم الخ) ما معنى ليس وقوله يبيت ليلتين صفة ثانية لامرء  
 ويوصى فيه صفة شيء والمستثنى خبر ما قال المظهرى قيد ليلتين تاكيد وليس بتحديد بمعنى لا ينبغي له ان يمضى  
 عليه زمان وان كان قليلا الا ووصيته مكتوبة اقول في تخصيص الليلتين تسامح في ارادة المبالغة اي لا ينبغي  
 ان يبيت ليلتين وقد ساء محناه في هذا المقدار فلا ينبغي ان يتجاوز عنه شرح المصايب الطيبي عرش وفي المدا بغي على  
 التحرير قوله يبيت ليلتين وفي رواية ليلة اوليتين وفي رواية يبيت ثلاث ليال وكان الليلتين والثلاث ذكر الرفع  
 الخرج لنزاحم اشغال المرء التي يحتاج اليها فيفسح له في هذا القدر واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب  
 لا للتحديد والمعنى لا يمضى عليه زمان وان كان قليلا من لدن وجد الشيء الذي يوصى فيه او من ارادة الوصية  
 احتمالا لان الا ووصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار هذا الزمن اليسير وكان الثلاثة غاية للتأخير وقد  
 ساء محناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له ان يتجاوز ذلك اهـ ملخصا من فتح الباري (قوله ما حق امرىء  
 مسلم) قال الطيبي والكرمانى ما نافية وحق اسمها وله شيء صفة مسلم ويوصى فيه صفة شيء ويبيت ليلتين صفة  
 ايضا لمسلم والمستثنى خبرها واعتراض بان الخبر لا يقترب بالواو وقال الزركشى يبيت هو الخبر  
 وكأنه على حذف ان ويجوز ان لا حذف ويكون يبيت صفة لمسلم ومفعول يبيت محذوف اي مريض  
 اهـ شربى هذا الاولى أن يحمل يبيت خبرا والمستثنى حالا أي ما الحزم والراى في حقه ان يبيت الا في  
 هذه الحالة اهـ شيخنا وفي المدا بغي على التحرير ومفعول يبيت محذوف تقديره آما اذا كرا وقال ابن  
 المتين موعرا والاول اولى لان استحباب الوصية لا يختص بالمرض اهـ من فتح الباري اهـ وقوله  
 ومفعول يبيت لعل حقه ان يقال وخبر يبيت محذوف الخ كما لا يخفى (قوله يبيت ليلتين) أي من بلوغه أو  
 اسلامه ان كان كافرا فتأخر من هذا ان الاحتمالات خمسة هذان والثلاثة المتقدمة وهي من ارادته  
 للوصية او من وجدته ما يوصى او موعرا ومريضاتأمل (قوله اركانها لا بمعنى الايصاء) لانها بمعناه  
 يبدل الركن الذي هو موصى به بموصى فيه اهـ حل أي والركن الذي هو الموصى له بالموصى كما سياتي  
 هناك (قوله موصى له) قضية جعله من الاركان انه يشترط ذكره والمعتمد خلافه فلو اقتصر على قوله  
 أو وصيت بثلاث مالى صحت وتصرف في وجوه البر اهـ سبط طبر عبارة رقم ولا يرد على المصنف صحتهم مع  
 عدم ذكر جهة ولا شخص كوصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء والمساكين أو بثلاثة لله تعالى ويصرف في  
 وجوه البر لان من شأن الوصية ان يقصد بها أولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا  
 فارقت الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف انتهت (قوله وحرية) أي لسكناه أو بعضه فالبعض تصح منه بما

يبيت ليلتين الا ووصيته  
 مكتوبة عنده (أركانها)  
 لا بمعنى الايصاء (موصى  
 له) موصى (به وصيغة  
 موصو شرط فيه تكليف  
 وحرية واختيار)



ولو كافر احرى او غيره او  
محجور سفيه أو فليس لصحة  
عبارتهم واحتياجهم  
للثواب ( فلا تصح )  
الوصية ( بدونها ) أى  
الصفات المذكورة فلا تصح  
من صبي ومجنون ومغنى  
عليه ورقيق ولو مكاتباً  
ومكره كسائر العقود  
والعدم ملك الرقيق أو  
ضعفه والسكران كالمكاف  
وقيد الاختيار من زيادتي  
(و) شرط (فى الموصى له)  
حالة كونه (مطلقاً) أى  
سواء كان جهة أم غيرها  
(عدم معصية) فى الوصية  
له (و) حالة كونه (غير جهة  
كونه معلوماً أهلاً لملك)  
واشترط الأولين فى غير  
الجهة من زيادتي (فلا تصح)  
لكافر بمسلم لكونها معصية  
ولا (لحل سيحدث) لعدم  
وجوده (ولا لأحد هذين  
الرجلين للجهل به نعم أن  
قال أعطوا هذا لأحد هذين  
صح كما لو قال لو كيله بعه  
لأحد هذين (ولا لميت)  
لأنه ليس أهلاً لملك (ولا  
لدابة) لذلك (الأن فسر)  
الوصية لها (بعلفها)  
بسكون اللام وفتحها أى  
بالصرف فيه فيصح لأن  
علفها على مالها فهو  
المقصود بالوصية فيشترط  
قبوله ويتعين الصرف

إلى جهة الدابة رعاية لغرض الموصى

ملكه ببعضه الحر ولو عتق أخلاً فالبعضهم لوجود أهليته والقول بعدمها لأنه يستعقب الولا وهو من غير  
أهله ممنوع لأنه إن اعتق قبل موته فذاك ولا يفقد الرق بموته وسيأتي فى نفوذ إيلاده ما يؤيده اه شرح  
مر (قوله ولو كافر) وفارق عدم انعقاد نذره بأنه قرينة بخلافها اه برماوى أى فانها عقد مالى  
(قوله حرى او غيره) شمل المرتد والمعتمد أن وصيته موقوفة كسائر تصرفاته اه سبط طب (قوله  
واحتياجهم للثواب) هذا لا يأتى فى حق الكافر اه حل وعبارة شرح مر وما نظر به من أن القصد منها  
زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده مردود بان المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقداً مالياً  
لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعتقه انتهت (قوله ولو مكاتباً) نعم أن اذن له سيده صحت وإن  
مات رقيقاً لا تقطاع الرق بالموت مع استقلاله بالتصرف عندها وفى صحتها منه بالعتق تردد ونقل عن شيخنا  
مر اعتماد الصحة وتقدم صحة من المبعوض ويؤخذ بما ذكر اعتبار كون الموصى به مملوكاً للموصى فلا تصح  
بمال اجنبى وقال النووى تصح ويصير موصى به إذا ملكه فراجع اه قل على المحلى (قوله كسائر العقود)  
وينبغي أن محل ذلك مالم يكن بحق كان نذر الوصية للفقراء مثلاً بشيء ولم يفعل فأكراه الحاكم على ذلك  
فيصح حينئذ اه ع ش (قوله والسكران كالمكاف الخ) أى المتعدى لا تصرف الاسم إليه عند  
الاطلاق وفيه تصرفاته من باب التغليظ عليه وتصحيح الوصية رفق به اه شيخنا (قوله أم غيرها)  
بان كان شخصاً معيناً (قوله فلا تصح لكافر بمسلم) أى ولا بمصحف اه شرح مر ومحل إذا استمر  
الكافر على كفره لموت الموصى اه ع ش على مر (قوله لاها معصية) قال شيخنا حجج فى شرحه  
الارشاد مانصه وقضيته صحة وصية الحربى لمن يقتله وهو ظاهر ولا يبعد أن يقاس بالحربى فى ذلك  
كل ما تحتم قتله كالزانى المحصن ولا نظر لتعزير قاتل نحو الزانى بغير اذن الامام بخلاف قاتل الحربى لأن  
ذلك لمعنى خارج وهو الافتيات على الامام ثم رايت الاذرعى قال وقد يقال لو تحتم قتله حرابة او  
رجماً أو وصى لمن يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية كالأجارة والحوالة إذا توجه عليه ذلك لفقد  
بيت المال فتأمل اه صريح فيما ذكرته ان لم يحمل قوله باذن الامام على الاشتراط اه ثم قال ولو أوصى  
لقاتل زيد بعد أن قتله صح وكان ذكر القتل للتعريف أو قبله لم يصح إلا أن كان جائزاً كما هو ظاهر ثم  
رايت صاحب الترشيع بحث حيث قال إلا أن يكون القتل بحق فتظهر الصحة اه سم (قوله فلا  
تصح للحل الخ) التفريع الأول والثانى فى المتن على الشرط الثانى والثانى بعدهما على الثالث والخامس على  
الأول بالنسبة للجهة ولم يفرع شيئاً بالنسبة للمعنى فأتى به الشارح بقوله فلا تصح لكافر الخ لكن  
كان الأنسب تأخيرها إلى الخامس لأنهما محترز قيد واحد (قوله ولا لحل سيحدث) بأن قال الموصى  
هذه العبارة (قوله لعدم وجوده) نعم أن جعل المعلوم تبعاً للوجود كان أوصى لاولاد زيد المر جودين  
ومن سيحدث من الاولاد صحت لهم تبعاً قياساً على الوقف وهذا هو المعتمد والفرق بان من شأن الوصية  
أن يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف لأنه للدوام المقتضى لشموله للمعدوم ابتداءً مرجوح اه  
برماوى وشرح مر (قوله ولا لأحد هذين) لأن تملك المبيهم لا يصح بخلاف أعطوا لأن التملك من  
غيره لأمته فلا يصح إلا بهام بالنسبة له اه سم (نعم أن قال أعطوا الخ) أى لأنه وصية بالتملك وهو من  
الموصى إليه لا يكون إلا المعين منهما اه سبط طب (قوله ولا لميت) أى إلا أن أوصى بماء لاولى الناس  
به وهناك ميت فيقدم به على المتنجس والمحدث الحى والمراد فى محل الموصى أو محل الماء وقال  
الرافعى ليست هذه وصيته لميت بل لوليه لأنه الذى يتولى امره اه برماوى (قوله إلا أن فسر بعلفها)  
ولو مات الموصى قبل بيان مراده رجع إلى وارثه فان قال اراد العلف صحت ولا لحلف وبطلت فان  
قال لأدرى ما اراد بطلت كما نقله فى البيان عن العدة وفى الشافى للجرجانى لو قال مالك الدابة اراد  
تملكى وقال الوارث اراد تملكى كما صدق الوارث لأنه غارم اه شرح مر (قوله ويتعين الصرف الخ) فان  
دلث قرينة ظاهرة على أنه إنما قصد مالهما وإنما ذكرهما تيمناً لا أو مباسطة ملكهما مطلقاً كما لو دفع درهما



لآخر وقال له اشتر به عمادة مثلاوه بل ذلك لو ماتت الدابة فلو باعها مالكم الوصية المشتري كما في العبد  
 قاله المصنف رحمه الله تعالى وقال الرازي رحمه الله وصحة ابن الرقعة هي للبائع قال السبكي وهو الحق ان  
 انتقلت بعد الموت ولا فالحق انها للمشتري وهو قياس العبد في التقديرين وعليه الموقوف البائع ثم باع الدابة  
 فظاهر انه يلزمه صرف ذلك لعلها وان صارت ملك غيره اه شرح مر (قوله ولا يسلم علفها للمالك الخ)  
 ولو اوصى بعلف الدابة التي لا تأكل عادة فهل تبطل الوصية او يحصر للمالك كما او يفصل فان كان الموصي  
 جاهلا بحالها به الملت او عالما انصرفت للمالك كما فيه نظر والثالث خير بعيد ولو كان العلف الموصى به مما تأكله  
 عادة لكن عرض لها امتناعها من اكله فيجتمعا ان يقال ان ايس من اكلها اياها عادة صار الموصى به للمالك  
 كما لو ماتت والا حفظ الى ان يتاى اكلها فليتناهل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله ولو كانت  
 العمارة ترميها الخ) هذا في السكناتس التي حدثت بعد بعثة رسول الله ﷺ اما ما وجد منها قبلا فحكمها  
 حكم شريعتنا في مساجدنا ولا تمكن النصارى من دخولها الا الحاجة باذن مسلم كمساجدنا كذا نقل عن  
 افتاء السبكي وحيثما فيصح الوقف عليها وان كانت للتعبدين الذين يتعبدون بها الآن هم المسلمون دون  
 غيرهم وان سميت كنيسة اه ع ش على مر (قوله تنزلها المارة) اي سواء كانوا مسلمين او كفارا وان  
 اتفق تعبدهم بها لان ذلك ليس مقصودا للواقف اه ع ش (قوله ولا تصح لاهل الحرب) بان قال اوصيت  
 لاهل الحرب او للحربيين (قوله وتصح لعمارة مسجد) اي ولو كانت الوصية من كافر ومنه الممسجد قبور  
 الانبياء والعلماء والصالحين لما في ذلك من احياء الزيارة والبركة بها ولعل المراد به كما قاله صاحب الذخائر  
 واشعر به كلام الاحياء في اوائل كتاب الحج وكلامه في الوسيط في زكاة النقد يشير اليه انه ينبغي دلي قبورهم  
 القباب والقناطر كما يفعل في المشاهد اذا كان الدفن في مواضع يملوكة لهم او لمن دفنهم فيها لا بناء القبور نفسها  
 للتمسك عنه ولا فعله في المقابر المسبلة فان فيه تضيقا على المسلمين خلافا لما استوجبه الزكشي من كون المراد  
 بعمارتها ردا للتراب فيها وملازمة ما خاف من الوحش واقرأة عند ما واء اعلام الزايرين بها لئلا تندرس اه  
 شرح مر (قوله بان للمسجد ملكا) اي بسبب ان المسجد اي بسبب انه ملك وان عليه وقفا اي بسبب ان  
 الوقف عليه يصح لان لنا جمادا يملك وهو المسجد اه شيخنا (قوله ولو حريرا) اي في الواقع او مع ذكر  
 اسمه كقوله اوصيت لزيد او لهذا وفي الواقع انه حرري او اوصيت لزيد الحرري وكذا يقال في المرتد اه  
 قل على التحرير روحا وخالف الوقف بانه صدقة جارية فاعتبر في الموتوف عليه الدوام والحرري والمرتد  
 لا دوام لهما اه مر وقوله او اوصيت لزيد الحرري خالفه ع ش على مر فقال اما لو قال اوصيت لزيد الحرري  
 او المرتد او الكافر لم تصح لان تعليق الحكم بمشقة يؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق فكأنه قال اوصيت لزيد  
 لحرارته او لكفره او لردته فتفسد الوصية لانه جعل الكفر حاملا على الوصية (قوله ومرتدا) اي ولو مع  
 ذكر اسمه فان قال لمن يرتد او للمرتدين لم تصح ولو مات المرتد على ردته بطلت (تنبيه) ما ذكرهنا من صحة  
 الوصية للكافر لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لان القصد هنا الشخص وان زال الوصف فلم يظهر  
 قصد الوصف فيه الذي هو المعصية مع ان وصف نحو الذميمة والحرية ليس مختصا بالكافر اصاله وإنما  
 غلب عليه من حيث العرف فتأمل اه قل على المحلى (قوله وصورتها في القاتل الخ) اي وصورتها في الكافر  
 ان يقول اوصيت لفلان وهو في الواقع كافر (قوله او يقتل غيره عدوانا) مفهومه صحة الوصية ان يقتل  
 خطأ (قوله وللحل الخ) اي سواء كان حرا او رقيقا من زوجة او شبهة او زنا اه شرح مر (قوله وللحل) ان  
 انفصل حيا او يقبل له الولي بعد موت الموصي (قوله لدون ستة اشهر) اي وان لم تكن فراشا لاحد اصلا كما  
 سياتي عن ع ش (قوله للعلم بانه كان موجودا عندها) لا يقال العلم بمنوع لانه قد انفصل لدون ستة اشهر ولا  
 يكون عند الوصية لجواز ان يمكث في البطن دون ستة اشهر لانا نقول لو سلمنا ذلك لا يضر لانه خلاف العادة فلا  
 يمنع غلبة الظن المرادة هنا بالعلم تأمل اه سم (قوله لم تكن المرأة فراشا) اي بعد الوصية (قوله امكن كون الحمل

ولا يسلم علفها للمالك بل  
 يصرفه الموصي فان لم يكن  
 فالقاضي ولو بنائيه (ولا)  
 تصح (لعمارة كنيسة) من  
 كافر او غيره للتعبد فيها ولو  
 كانت العمارة ترميها بخلاف  
 كنيسة تنزلها المارة او  
 موقوفة على قوم يسكنونها  
 ولا تصح لاهل الحرب ولا  
 لاهل الردة (وتصح لعمارة  
 مسجد ومصالحه ومطلقا  
 وتحمل) عند الاطلاق  
 (عليهما) عملا بالعرف  
 فان قال اردت تملكه فقل  
 تبطل الوصية وبحث  
 الراعي صحتها بان المسجد  
 ملكا وعليه وقفا قال  
 النووي هذا هو الاقبح  
 الارجح (و) تصح  
 (لكافر) ولو حريرا او مرتدا  
 (وقاتل) بحق او بغيره  
 كالصدقة عليهما والجهة لهما  
 وصورتها في القاتل ان  
 يوصى لرجل فيقتله ومنه  
 قتل سيد الموصى له الموصى  
 لان الوصية لرقيق وصية  
 لسيده كما سياتي اما لو وصى  
 لمن يرتد او يحارب او يقتله  
 او يقتل غيره عدوانا فلا  
 تصح لانها معصية (ولحل)  
 ان انفصل حيا) حياة  
 مستقرة (لدون ستة اشهر  
 منها) اي من الوصية للعلم  
 بانه كان موجودا عندها  
 (او) لاكثر منه (لاربعة  
 سنين فاقل) منها (ولم تكن  
 المرأة فراشا) لزواج او  
 سيد امسكن كون الحمل



منه لأن الظاهر وجوده  
عندها لندرة وطء الشبهة  
وفي تقدير الزنا إساءة ظن  
نعم لو لم تكن فراشا قط  
لم تصح الوصية كما نقل  
عن الاستاذ أبي منصور  
فإن كانت فراشا له أو  
انفصل لا أكثر من أربع  
سنين لم تصح الوصية  
لاحتمال حدوثه معها أو  
بعدها في الأولى ولعدم  
وجوده عندها في الثانية  
واعلم أن ثانی التوأمين  
تابع للاول مطلقا وإن ما  
ذكرته من إلحاق الستة بما  
فوقها هو ما في الأصل  
وغيره تبعاً للنص لكن  
ضوب الاسنوي إلحاقها  
بمادونها مبالغة بأنه لا بد  
من تقدير لحظة الوطء كما  
ذكره في محتمل آخر  
ويرد بان اللحظة إنما  
اعتبرت جريا على الغالب  
من أن العلوق لا يقارن  
أول المدة وإلا فالعبرة  
بالمقارنة فالسنة ملحقة  
على هذا بما فوقها كما قالوه  
هنا وعلى الاول بمادونها  
كما قالوه في المحال الآخر  
وبذلك علم أن كلا صحيح  
وأن التصويب سموا  
(ووارث) خاص حتى  
يعين هي قدر حصته (إن  
أجاز باقي الورثة المطلقين  
التصرف وسواء أزدت  
على الثلث أم لا لخبر البيهقي  
باسناد صالح لا وصية

منه) صفة لزوج أو سيد خرج الصبي ونحوه (قوله لأن الظاهر وجوده عندها) هذا ظاهر إذا كانت قبل  
الوصية فراشا محال عليه الحمل فإن كانت فراشا قبلها بنحو خمس سنين أي فورقت من خمس سنين من قبل  
الوصية فالظاهر أنه حينئذ يكون كقوله نعم الخ (قوله لندرة وطء الشبهة الخ) أي من غير ضرورة إلى هذا  
التقدير ليفارق ما تقدم في صورة الدون فإنه يستحق وإن لم تكن فراشا في عمرها حينئذ يقدر وطء  
الشبهة أو الزنا لأنه لا احتمال غيرهما (قوله نعم لو لم تكن فراشا) أي قبل الوصية (قوله لم تصح الوصية)  
أي حيث انفصل لستة أشهر فأكثر من وقت الوصية ولا صحت للعلم بوجوده وقتها وغاية أمره أنه من  
زنا الوصية للحمل منه صحيحة أم عس (قوله فإن كانت فراشا الخ) المراد بالفراش وجود وطء يمكن  
كون الحمل منه بعد وقت الوصية وإن لم يكن من زوج أو سيد بل الوطء ليس قيدا لأن المدار على ما يحال  
وجود الحمل عليه أه قل على الجلال (قوله واعلم أن ثانی التوأمين الخ) أي وإن انفصل إلا أكثر من ستة  
أشهر من الوصية أو لاربع سنين فأكثر من الوصية أي وبينه وبين الاول دون ستة أشهر أه حل وضابطهما  
أن يكون بين وضعيهما دون ستة أشهر وقوله مطلقا أي في الصحة وعدمها أه شيخنا (قوله من إلحاق السنة  
بما فوقها) أي في قوله أولا أكثر منه ولاربع سنين فإنه يصدق بالسنة وينبئ على إلحاقها بالفوق اشتراط  
الشرط الذي في المتن وينبئ على إلحاقها بالدون عدم اشتراطها (قوله بأنه لا بد من تقدير لحظة الوطء) أي  
لا بد في مدة الحمل من تقدير الخ أي أن مدة الحمل ستة ولحظة للوطء فاذا ولدته بمقارنا للسنة كانت مدته  
ناقصة لحظة فعلى هذا تكون بقية الستة ملحقة بالدون (قوله في محال آخر) كالمدة والطلاق أه حل أي  
فيما إذا طلقها حاملا ووضعته لستة أشهر من إمكان العلوق فإن المدة تنقضي به وكذا إن قال إن كنت  
حاملًا فانت طالق ووضعته لستة أشهر من القول المذكور (قوله وجريا على الغالب من أن العلوق الخ)  
أي فمن نظر للغالب قال لا بد من تقدير لحظة للوطء زائدة على الستة وحينئذ تكون الستة ملحقة بمادونها  
ومن لم ينظر للغالب قال لا يشترط تقدير لحظة وحينئذ فتلحق بما فوقها أه شيخنا (قوله لا يقارن أول المدة)  
أي بل يتأخر بلحظة الوطء من أول المدة التي هي ستة أشهر ولحظة فز من الوطء من المدة فاذا ولدته  
لستة أشهر فقط علمنا أنه كان موجودا عند الوصية وقوله وإلا أي وإن لم يجز على الغالب بل جرينا على  
خلافه من أن العلوق يقارن أول المدة يعني إذا كان بغير وطء فالمدة على هذا ستة أشهر فقط فاذا ولدته لستة  
تحقق تمام مدته فتكون ملحقة بالفوق وإنما كان الاول غالبا لأن الغالب في العلوق أن يكون بسبب وطء أه  
شيخنا (قوله وإلا فالعبرة بالمقارنة) أي بإمكان المقارنة أي مقارنة العلوق لأول المدة أي مدة الحمل  
(قوله وإلا فالعبرة بالمقارنة) أي وإلا بان اعتبرنا غير الغالب وقوله ملحقة الخ أي فاذا اتت به لستة  
أشهر فقط من الوصية فلا يستحق لاحتمال وجوده معها كما يحتمل وجوده قبلها ولا يأتي في هذه الصورة  
احتمال وجوده بعدها لأنه يكون حينئذ ناقصا عن ستة أشهر أه (قوله بالمقارنة) أي مقارنة العلوق  
لأول المدة (قوله وبذلك علم أن كلا صحيح) أي من حيث البناء أي من حيث ما بناء عليه لا من حيث  
الحكم لأن المعتمد هنا ملحقة بما فوقها (قوله ووارث خاص الخ) مثل الوصية له في التوقف على  
إجازة الوارث التبرع عليه في مرض الموت كما سيأتي في عبارة قل (قوله حتى يعين هي قدر حصته) أي  
من التركة كالمو كان له ثلاثة بنين وثلاثة دور قيمة كل واحدة مائة وأوصى لكل واحدة فإنها تصح  
بشرط الإجازة لاختلاف الأغراض في الأعيان ومنافعها أه شرح البهجة بحروفه أي وحتى يجزء  
شائع هو قدر حصته الموصى له من الارث كما سيأتي والحاصل أن الموصى له بعض الورثة لا كل واحد  
منهم على ما سيأتي (قوله إن أجاز باقي الورثة) متعلق بمحذوف أي وتنفيذ إن أجاز باقي الورثة كما أشار  
له الشارح بقوله أما إذا لم يجز والخ لا يصح تعلقه بتصحيح لما لا يخفى والمراد بالورثة المطلقين التصرف فلا  
تصح إجازة محجور ولا وليه بل يوقف الأمر إلى تأهله (تنبيه) شملت الوصية للوارث ما لو كانت بعين ولو  
مثلية ولو قدر حصته لكن مع تمييز حصته كل منهم وكالوصية في اعتبار الإجازة لإبرائه والهبة له والوقف عليه

لوارث أما إذا لم يجز وإلا فلا تنفذ الوصية



نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه من الارث لم يحتاج الى اجازة وليس له ابطاله كمالو كان له دار قدر ثلث ماله فوقف ثلثها على ابنته وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو اجاز الوارث ثم ادعى انه انما اجاز لظنه كثرة التركة او عدم مشارك فبان خلافه لم يصدق ان كانت الاجازة في عين والاصدق بيمينه وبطلت اجازته وقول المنهج فان اوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث فاقول صحيحة دون ما زاد مراده بالوارث العام رجل من المسلمين معين وهو الامام لانه وارث بحجة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء الموحدة (فرع) لو اوصى لزيد بالالف ان تبرع لابنه فلان بحسب ما تقدم لا يحتاج لاجازة ولا يشاركه فيها احد منهم وهذه حيلة في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة من باقي الورثة اه قل على المحلى (قوله ان اجاز باقي الورثة الخ) ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المجاز او عينه فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي فلو اجاز عالما بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجزت ظنا حيا زني له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبه بطلانها في نصف نصيب نفسه والوصى له تخليفه على نفي عليه بشريكه فيه اه شرح مر (قوله فان اوصى لوارث عام) بان اوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد انه يوصى لبيت المال بشيء كما يدل عليه قوله كان وارثه بيت المال والاقال كان وارثه الموصى له اه ع ش وعبارة شرح مر وقيد به من الشراح الوارث بالخاص احتراز عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فتصح قطعاً ولا يحتاج لاجازة الامام ورد بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص المرصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه (قوله كما سياتي) اي في فصل ينبغي ان لا يوصى بزيادة على ثلث تامل (قوله والعبرة بارثهم وقت الموت) فلو اوصى لاختيه فحدث له ابن قبل موته فوصيته لاجنبي او له ابن ثم مات الابن قبله او معه فوصيته لوارث اه شرح مر (قوله ولا تصح لوارث) صورة هذا ان يوصى لكل وارث بقدر حصته كما اشار اليه اصله بالفظ كل اما لو لم يستوعب فتصح قال اجازة الباقي شاركم فيما بقي وهذا فائدة صحتها اه سبط طب اي ولو استوعب وكانت بعين هي قدر حصته كل واحد فانه يصح ايضا ويتوقف على الاجازة لا خلاف الاغراض في الاعيان (قوله بقدر حصته) اي من التركة مشاعا كمالو كان له ثلاثة بنين واوصى لكل منهم بثلث ماله اه شرح بهجة (قوله ولا تصح لوارث بقدر حصته) عبارة الجلال ولا تصح لكل وارث الخ اه وفي قل عليه خرج ماله او وصى ليهض ورثته ولو بقدر حصته فانها صحيحة كان اوصى لاحد بنيه الثلاثة بثلث ماله او بقدر حصته او بثلثها فهي صحيحة فسقوط لفظ كل من عبارة المنهج سبق قل ولو اوصى له بحصته من غير ذكر لفظ قدر او مثل فهي صحيحة والمعنى على تقديره كما هو الراجح المعتمد فراجع اه (قوله والوصية لورقيق) اي ولو مكاتب اه شرح مر (قوله ويقبلها الرقيق) اي ان كان فيه اهلية القبول فان لم يكن فيه اهلية القبول لنحو صغر او جنون فيقبل هو اي السيد كما استوجه الشيخ والوجه انه لو اجبره السيد عليه لم يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قولهم لان الخطاب معه وان لو اصر على الامتناع ياتي فيه ما ياتي من ان الموصى له يجبر على القبول اولا ولا نذر هذا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير ولا نظر لكون المالك يقع للسيد اه شرح مر وقوله فان لم تكن فيه اهلية الخ اما لو كان متاهلا وقبل السيد لم يصح ولو بعده موت العبد وعليه يحمل ما تقدم عن شرح الارشاد وقوله ما ياتي من ان الموصى له يجبر على القبول اولا اي والراجح انه ان امتنع من القبول والرد خير الحاكم بينهم فان ابي حكم عليه ببطلان الوصية اه ع ش عليه (قوله فله الوصية) او اعتق بعضه فليكل حكمه وكذلك لو اوصى لم بعض مالم تكن مهايأة والافهي لصاحب النوبة يوم موت الموصى ولو خص بها نصفه الحر او الرقيق اختص به اه سبط طب (قوله ينقل) يشمل المرهون فتصح الوصية به ولا تبطل الا ببيعته في الدين ولا يجب على الورثة تسليمه من التركة لتبقى الوصية نعم لو تبرع الموصى له بقضاء الدين لتسلم له العين فليجب على الدائن قبوله كالوارث لان له عاقبة به او لا يجب عليه لانه لا يجب على الغريم قبول قضاء دين من متبرع غير الوارث

فان اوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث فاقول صحيحة دون ما زاد كما سياتي مع زيادة (والعبرة بارثهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصى فلا يكونون ورثة (وهردهم واجازتهم بعده) لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لوارث بقدر حصته) لانه يستحقه بلا وصية ولما صحت بعين هي قدر حصته كما مر لا اختلاف الاغراض في الاعيان والوصية لرقيق وصية لسيد (اي تحمل عليها النصح ويقبلها الرقيق دون السيد لان الخطاب معه ولا يفتقر الى اذن السيد وتعبيره بالرقيق اعم من تعبيره بالعبد) فان عتق قبل موته (اي الموصى (فله) الوصية لانه وقت القبول حر (و) شرط (في الموصى به كونه مباحا ينقل)



كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينهما وبين الوارث بان الوارث مالك بخلاف الموصى له فانه غير مالك الى الآن قال حجاج وقد يقال بل الا قرب الاول لفوات المعنى المعلن به عدم القبول من الاجنبي وهو المدة فليتأمل ثم رأيت ما يدل للثاني ودوان بائع المفلس لو أراد الفسخ في مبيعته فوجده مرهونا فقال للمرتهن انا ادفع لك الدين لا رجوع لم يجب عليه اجابته على أصح الوجهين كما في شرح الررض في باب الفلاس وفي تحرير يد صاحب العباب في باب الرهن وتصح الوصية بالمرهون اذا انفك الرهن قبل قبول الوصية والا فلا اه وفيه كلام في الايعاب في باب الرهن فراجع اه شوبري (قوله اي يقبل النقل الخ) اي على وجه الملك او الاختصاص لاجل قوله فيما ياتي ونجس يقتنى (قوله فتصح بحمل) اي ولو منفردا عن أمه وصورة هذا ان يقول أوصيت بهذا الحمل وصورة ما ياتي ان يقول أوصيت بحمل ذابقي مثلاه وفي قل على الحلي قوله فتصح بحمل الخ اي ان كان موجودا حال الوصية كما يؤخذ بما بعده ويرجع في كونها حاملا عند الوصية لاهل الخبرة في غير الادى وفيه ما تقدم في الموصى له من التفصيل اه (قوله ان انفصل حيا) اي لوقت يعلم وجوده عندها اي الوصية اما في الادى فياتي فيه ما مر في الوصية له واما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في مدة الحمل وتعبيرهم بالحلي للغالب اذ لو ذبحت الموصى بحملها فوجد بيطنها جنين أحلتها ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية فله ملكه الموصى له كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله ان انفصل حيا) اي ولم يحصل هناك تفريق محرم بان عاش الموصى الى تمييز الموصى به اما الوصية قبل التمييز فتبطل الوصية طب لکن في حاشية زى وكانهم اغفروا التفريق هنا تامل والقلب الاول اميل اه كذا بهامش وعبارة سم مال مر الى تبين بطلان الوصية اخذنا بما لو كان بالام جنون مطابق وأيس من زواله فيبيع الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز فانه يتبين بطلان البيع كما مشى عليه بعضهم وتبعهم اه بحروفه ع ش (قوله او ميتا مضمونا) اي فتتخذ الوصية فيما ضمن به وانما لم يفرقوا فيما مر في الوصية له بين المضمون وغيره لان المدار فيه على اهلية الملك اه ملخصا من شرح مر (قوله بدل ما نقص منها) حتى لو لم ينقص لم يجب شيء فاندفع مال الزر كشي هنا اه سم (قوله بدل ما نقص منها) قال في المجموع اتفق اصحابنا على جواز الوصية بالابن في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به البغوي وقال يجوز الصوف على العادة فما كان موجودا حال الوصية للموصى له وما حدث للوارث فلو اختلفا في قدره فالقول قول الوارث يمينه اه خطاه ع ش (قوله وما وجب في ولد الامة بدله) وهو عشر قيمة امه اه شيخنا (قوله بناء على ان الحمل يعلم) اي يعطى حكم المعلوم من حيث مقابلته في بيع امه بقسط من الثمن وهو الاصح اه قل على الحلي (قوله وبشر وحمل الخ) ثم ان اوصى بحمله هذا العام او كل عام فذاك وان أطلق فالظاهر انه يعم كل عام ولا يختص باول على المتجه وهذا بخلاف ما لو اوصى بدينار كل سنة فانها تصح في السنة الاولى لا فيما بعدها اذ لا يعرف قدر الموصى به ليخرج من الثلث اه سبط طب ولو احتاجت الثمرة او اصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما اه شرح مر (قوله ولو معدومين) وتصح أيضا بما لا يملك وقتها اذا ملكه قبل الموت وعبارة شرح مر ولو أشار لمملوك غيره بقوله أوصيت بهذا ثم ملكه لم تصح كما جزم به الرافعي لكن قياس الباب الصحة اي يصير موصى به اذا ملكه قبل موته وهو المعتمد انتهت (قوله كما في الاجارة والمساقاة) فان المعقود عليه فيهما المنفعة وليست موجودة عند العقد وايضا المساقاة المعقود عليه فيها الثمر وهو غير موجود عند العقد اه (قوله لان الوصية تحتمل الجمال) اي فالابهام أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صح بحمل سيحدث لا لحمل سيحدث اه شرح مر (قوله ويعينه الوارث) قضيته انه لا دخل للموصى في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كماله فيما قد يضره والظاهر في النافض الوقف لئلا يكاله الخ تحفة اه شوبري (قوله قابل للتعليم) ولو لم يحرسته وليس المراد فيما يظهر خصوص الصيد ولا يدخل في اسم الكلب الا نثى اه حل (قوله

اي يقبل النقل من شخص الى آخر (فتصح) الوصية (بحمل ان انفصل حيا أو) ميتا (مضمونا) بان كان ولداً أمه وجنى عليه وخرج بزيادتي أو مضمونا ولد البهيمة اذا انفصل ميتا بجناية فان الوصية تبطل وما يغرمه الجاني للوارث لان ما وجب في ولدها بدل ما نقص منها وما وجب في ولدا لامة بدله ويصح القبول هنا وفيما مر قبل الوضع بناء على ان الحمل يعلم (وبشر وحمل ولو) كان الحمل والثر (معدومين) كما في الاجارة والمساقاة (وبهم) هو أعم من قوله وباحد عبديه لان الوصية تحتمل الجهالة ويعينه الوارث (وبنفس يقتنى ككلب قابل للتعليم) هو أولى من قوله معلم أو وصى به



لمن يحل له اقتناؤه (وزيل وخمر محترمة) لشبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذي لا يقبل (٤٧) النعيم والخنزير والخمرة غير المحترمة

لمن يحل له اقتناؤه) بان كان صاحب زرع أو ماشية أو يريد الاصطيا بـ بخلاف غير ذلك فلا يحل له اقتناؤه  
اه شيخنا وعبرة حل قوله لمن يحل له اقتناؤه ليس بقيد بل ولا يحل له اقتناؤه إذ يجوز ان ينقل الاختصاص  
لمن يحل له اقتناؤه ويحتاج للفرق بينهما وبين عدم صحة الوصية للحر في بسلاح مع امكان نقله لمن يصح تملكه اه  
(قوله وزيل) اي ولو من مغلظ وميتة وفوله وخمر محترمة اي وان ايس من انقلابها خلا اه حل (قوله  
كفرود وحده قذف) اي وحقوق خيار وحقوق شفعة لانها وان قبلت الانتقال بالارث لا تقبل النقل اه حل  
(قوله بـ كلب منها) بان قال اوصيت بـ كلب منها اه حل (قوله بـ كلب منها) اي فيعطى احدهما قال المحلى  
بتعيين الوارث قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره انه لو كان المرص له يعاني الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين  
كلب الزرع لكن جزم الدارمي بخلافه قال الزركشي وهو الاقوى لان ذلك قرينة على إرادة المرص له اي  
لكلب الزراعة وما لا السبكي إلى الاول اه وقوله بـ كلب قال عميرة قال النووي ولا يدخل في اسم الكلب  
والحمار الا نثى اه سم (قوله لم يرص بثلاثة) صادق بما اذا لم يرص بشئ منه او اوصى بمادون الثلث اه  
برماوى (قوله وان قل المتمول في الثانية) إذ الشرط بقاء ضعف الموصى به للورثة وقليل المال خير من  
كثير الكلاب اه شرح مر (قوله من لا كلاب له) ينبغي ان يراد من لا كلاب له عند الموت لان العبرة  
في وجود المرصى به وقت الموت ثم رايت شيخنا حجج في شرحه للارشاد اشار الى ذلك حيث قال هو والمقتن  
تقييد الصحة الوصية بالزبل والخمر المحترمة والكلب النافع بقوله ان كانت حاصلة اي للوصى عند موته  
اه ولو كان له كلب فقط فالوصية بثلاثة كما ذكره في شرح الروض اه سم (قوله لان الكلب يتعذر  
شراؤه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية إذا  
قال من مالى لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق اه سم اه شوبرى (قوله فلا يلزم الوارث اتها به) اي  
قبوله ولا فاطمة لا تكون إلا فيما يملك فاطمة هنا بمعنى القبول اه حل (قوله دفع ثلثها عددا) هذا إذا  
كانت مفردة عن اختصاص آخر أمالو كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عند من يرى  
لها قيمة اه حج (قوله دفع ثلثها عددا) فان انكسرت كاربعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شائما  
كالولم يكن له غيره اه قل على الجلال (قوله الخنثون) بكسر النون اي المتشبهون بالنساء وفتحها اي  
المشبهون بهن اه شيخنا وفي المعبراح خنث خنثا فهو خنث من باب تعب إذا كان فيه لين وتكسر ولا  
يشتهى النساء ويعدى بالضعيف يقال خنثه غيره إذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم  
المفعول خنث بالفتح وفيه الخنثاء والخنثاء وقال بعض الاثمة خنث الرجل كلامه بالثقل إذا شبهه بكلام  
النساء لينار رخاوة فالرجل خنث بالكسر والخنثى الذى خلق له فرج الرجل وفرج المرأة واجمع خنثات مثل  
كتاب وخنثاى ومثل حبلى وحبالى (قوله وسطه ضيق) سياتى ان هذا يسمى بالدربكة وسيأتى ايضا في كتاب  
الشهادات ان الطبول كلها حلال إلا الدربكة وان المزامير كلها حرام إلا النفير (قوله حمل على الثانى) بخلاف  
من له عود لغيره ووصى بعود فانه يحمل على عود الله وفتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه إلا ذلك  
بخلاف الطبل اه حل (قوله لان الموصى يقصد الثواب الخ) وظاهره وان كان الموصى له يستعمل  
طبل الله اه حل (قوله وتلفوا بالاول) حيث كان الموصى له ادما معينان كان لجهة عامة كالمقرء  
أو لغير آدمى كالمسجد فان كان رضاضه مالا صح وإلا فلا وكتب ايضا فلو قال اعطوه أى آدمى  
المعين هذا الإشارة إلى طبل الله وصح واعطيه بعد تغيير هيئته اي خروجه عن طبل الله وحيث كان رضاضه  
مالا اه حل (قوله لفظ يشعربها) (فرع) إذا قيل له اوصيت لفلان بكذا فاشار براسه أى نعم ان  
كان ناطقا فليس بوصية ان اعتقل لسانه فوصية اه (فائدة) كتب شيخنا بهامش المحلى بازاء الكلام  
على الصيغة مانصه (فائدة) قال في البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فاعطوه ما يدعيه ولا  
تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة اه وقال غيره هو اقرار بمجهول

وخرج بالمباح نحو زمار  
وصنم وبن يادى ينقل مالا  
ينقل كقود وحدث قذف  
نعم ان اوصى بهما لمن هما  
عليه صحت (ولو اوصى من  
له كلاب) تقتنى (بـ كلب)  
منها (او) اوصى بها وله  
متمول (لم يرص بثلاثة  
(صحت) اي الوصية وان  
قل المتمول في الثانية  
لانه خير منها إذ لا قيمة  
لها اما إذا اوصى من لا كلب  
له يقتنى بـ كلب فلا تصح الوصية  
لان الكلب يتعذر شراؤه  
ولا يلزم الوارث اتها به ولو  
اوصى بـ كلابه وليس له غيرها  
او اوصى بثلاث المتمول  
دفع ثلثها عددا لا قيمة إذ لا  
قيمة لها وتعبرى بـ متمول  
اولى من تعبيره بمال (او)  
اوصى (من له طبل لحو) وهو  
ما يضرب به الخنثون وسطه  
ضيق وطر فاه واسعان  
(وطبل حل) كطبل حرب  
يضرب به للتحويل وطبل  
حجيج يضرب به للاعلام  
بالنزول والارتحال (بـ طبل  
حمل على الثانى) لان الموصى  
يقصد الثواب وهو لا يحصل  
بالحرام (وتلفوا) الوصية  
(بالاول) اي بطبل الله (الا  
ان صلح للثاني) اي لطبل  
الحل بهيته او مع تغيير يبقى  
معه اسم الطبل وقولى للثاني  
اعم من قوله لحرب او  
حجيج لتناوله طبل الباز  
ونحوه (و) شرط (في  
الصيغة لفظ يشعربها) اي

بالوصية وفي معناه مانص في الضمان (ضريحه) ايجابا (كارصيت له بـ كلاب)



وان اشعر كلام الاصل  
بانه صريح ومعلوم ان  
الكناية تختص الى النية أما  
قوله هوله فقط فافرار لا  
وصية كما علم من بابه  
(وتلزم) أي الوصية  
(بمرت) لكن مع قبول  
بعده ولو بترأخ في) موصى  
له (معين) وان تعدد فلا  
يصح القبول على الموت لأن  
الموصى أن يرجع في وصيته  
ولا يشترط القبول في غير  
معين كالفقراء ويجوز  
الاقتصار على ثلاثة منهم  
ولا تجب التسوية بينهم  
ولما لم يشترط الفور في  
القبول لأنه إنما يشترط في  
العقود التي يشترط فيها  
ارتباط القبول بالاجاب  
وظاهر انه لا حاجة الى  
القبول فيما لو كان الموصى  
به اعتاقا كان قال اعتقوا  
عني فلا نابع موتي بخلاف  
مالواوصى له بركة فانه  
يحتاج الى ذلك لافضاء  
الصيغة له (والرد) للوصية  
(بعد موت) لا قبله ولا معه  
كالقبول (فان مات) الموصى  
له (لا بعد موت الموصى)  
بان مات قبله او معه  
(بطلت) وصيته لانها ليست  
بلازمة ولا آيلة الى الزوم  
(أو بعده) قبل القبول  
والرد خلفه (وارثه) فيهما  
فان كان الوارث بيت

فيرجع فيه لتفسير الوارث اه ما كتبه وفي شرح الروض عن الزركشي نقل الأول عن الروياني والثاني  
عن الاشراف عن الجرجاني واعتمد مر الاول اه سم (قوله او اعطوه) به مزة قطع ووصلها غلط اه  
زي اه ع ش (قوله في الثلاثة) اي واماني الاولى وهي اوصيت له بكذا فصرح بانه ان يذكر فيها لفظ الموت  
اه حاي ولم يبال بايهام رجوعه له نظر الماعرف من سياقه ان اوصيت وما اشتق منه موضوعه لذلك اه  
شرح مر (قوله ومعلوم ان الكناية الخ) ولا بد من الاعتراف بانطوائه أو من وارثه وان قال هذا  
خطي وما فيه وصيقي ولا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليها الكتاب او يقول انا عالم بما فيه وقد اوصيت  
به واشارة من اعتقل لسانه يجرى فيها تفصيل الاخرس فيما يظهر اه شرح مر وهل يكتفي في النية  
باقترائها بجزء من اللفظ او لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع فيه نظر والا قرب الاول ويفرق  
بينهما بأن المبيع لما كان في مقابلة عرض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وتلزم بموت مع  
قبول) قال الزركشي فظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظي وهو المعتمد وقيل يشبهه الاكتفاء بالفعل  
وهو الاخذ وهو ضعيف والوجه الاول اه شرح مر وزيادة لعش عليه (قوله مع قبول بعده)  
نعم القبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد بعد القبول سواء قبض ام لا على المعتمد ومن صريح الرد رددتها  
اولا قبلها او ابطالها أو ألغيتها ومن كناياته نحو لا حاجة لي بها وأنا غني عنها وهذه لا تليق لي فيما يظهر  
والوجه صحة اقتضائه على قبول البعض فيما وفي الهبة ان اشترط المطابقة بين الايجاب والقبول إنما هو في  
البيع والوصية الهبة ليست كذلك اه شرح مر (قوله ولو بترأخ الخ) كتب شيخنا بهامش المحلى (فائدة)  
لو كان القابل ولي الفاصر واقضت المصلحة القبول فالمنجى وجوبه فورا اه فلو لم يقبل فللمصبي القبول  
اذا بلغ اه مر اه سم (قوله في موصى له معين) ولو غير آدمي كسجد فيقبل قيمته وحيث كان محصورا  
كبي زيد فلا بد من قبول كل ويجب استيفاؤهم والتسوية بينهم والظاهر ان المراد بالانحصار هنا ان يتأق  
قبوله ويتأق استيفاؤه من غير مشقة وان كان أكثر مما جعله لمحصورا في غير هذا المحل حتى لو قال اوصيت  
لهؤلاء اي لاهل هذه البلدة وكانوا الفا لا بد من قبول كل ويجب استيفاؤهم والتسوية بينهم اه حل  
(قوله كان قال الخ) وهذا كما لا يخفى لا يشمله قوله في موصى له معين وقوله فانه يحتاج الى ذلك اي للقبول  
لاقتضاء الصيغة له لانه مخاطب بالوصية بخلاف الموصى بمتقه ليس مخاطبا بالوصية اه حل (قوله)  
ولا يشترط القبول في غير معين) كالفقراء لانه منهم ومن ثم لو قال الفقراء محل كذا واحصروا بان  
سهل عدم عادة معين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم يرتد بردهم كما افهمه قوله  
لزمتم بالمرت ودعوى ان عدم حصرهم يستلزم عدم تصور ردهم مردودة بان المراد بعدم الحصر  
كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور ردهم وعليه فالمراد بتعذر قبوله تعذره  
غالبا او باعتبار ما من شأنه اه شرح مر (قوله ولا تجب التسوية بينهم) ولا يجوز اعطاء شيء للفقراء  
الذين هم من ورثة الموصى وعبارة شرح مر ولو اوصى للفقراء بشي ما منع على الوصى اعطاء شيء منه  
لورثة الميت ولو فقراء كائن عليه في الام وعبارة ع ش على مر قوله ولا تجب التسوية بينهم منه  
ما وقع السؤال عنه في الوصية لجأوري الجامع الازهر فيجب التسوية بينهم لا حصارهم لسهولة عدم  
لان اسماء مكتوبة مضبوطة فيما يظهر ويحتمل خلافا على ما يفهم من قوله بحيث يشق عادة  
استيعابهم وهو الاقرب عملا بما تقتضي التعليل المذكور انتهت (قوله كان قال اعتقوا عني فلانا)  
اي فيلزمهم اعتاقه والفوائد الحاصلة من حين المات الى الاعتاق للرقيق على الصحيح اه ع ش  
(قوله فانه يحتاج الى ذلك) اي للقبول لاقتضاء الصيغة له اي للقبول لانه مخاطب بالوصية بخلاف  
الموصى بمتقه ليس مخاطبا بالوصية اه حل (قوله والرد للوصية) اي كلا او بعضا ولا يفيد الرد  
بعد القبول وعكسه اه حل (قوله فالقابل والراد) هو الامام فان رد لفي وان قبل لزمت الوصية  
وظاهره وان كانت الوصية بجميع المال وليس مرادا لان الامام تتعذر اجازته فيما زاد على الثلث



لان الحق المسلمين مـر عند قول المصنف السابق ان اجاز باقي الورثة اهـ عـش (قوله ومالك الموصى له موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشيء اهـ شرح مر (قوله الذى ليس باعتاق) لا حاجة لاستثناء هذا لانهم تدخل في قوله ومالك الموصى له لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتاق اللهم الا ان يقال ان الرقيق موصى له ضمنا فكانه اوصى له برقبته او يقال الاستثناء منقطع (قوله الذى ليس باعتاق) دخل في ذلك رقبته اذا اوصى له بها اهـ حل (قوله والمؤنة) في تصحيح ابن عجلون والمتجه مطالبة الورثة والموصى له بمؤنة الموصى به في مدة التوقف ثم تستقر على من يستقر له وأشار ابن الرفعة الى ذلك وقرر مـر انهما ان تراضيا ولا افتراض الحاكم ويرجع على من استقر له فليراجع اهـ سم (قوله وبطالب موصى له) قال في الروض والوارث مطالبة الموصى له بالقبول او الردة قال في شرحه اذ لم يفعل واحدا منهما فاني امتنع حكم عليه بالرد كما صرح به الاصل ومجمله في المتصرف لنفسه اما لو امتنع الولي من القبول المحجور وكان الحظ له فالمتجه كما قال الزركشي ان الحاكم يقبل ولا يحكم بالرد اهـ سم (قوله ان توقفت في قبول ورد) بان امتنع حكم عليه بالرد ولو امتنع الولي من قبول ما فيه حظ المولى قبل له الحاكم ولا يرداه سبط طب (قوله فالملك فيه للوارث) فلو قتل كانت قيمته للوارث اهـ شيخنا (قوله فالمؤنة عليه) ومن ثم كان له كسبه وقيل للعتيق لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجه اهـ حل

(فصل) في الوصية بزائد على الثلث اى وما يتبعه من قوله ويعتبر المال وقت الموت الى قوله كوقف وهبة وقوله وفي حكم اجتماع الخ اى وما يتبعه من قوله ولو قال ان اعطيت غائما الى اخر الفصل وقوله مخصوصة المراد بخصوصها كونها معلقة بالموت او منجزة في مرضه (قوله ينبغي ان لا يوصى بزائد على ثلث) اى يطلب على سبيل النذب على المعتمد من كراهة الوصية بالزائد وعلى سبيل الوجوب على مقابله (تنبيه) ما ذكر من التفصيل في حق غير الوارث اما الوارث فتكره له مطلقا اهـ قل على الجلال (قوله والاحسن ان ينقص عنه شيئا) ظاهره وان كانت ورثته اغنياء وهو كذلك وفي الام اذا ترك ورثته اغنياء اخذت ان يستوعب الثلث واذا لم يدعهم اغنياء كرهت له ان يستوعب الثلث اهـ حل وفي المصباح ان نقص يتعدى الى مفعولين بنفسه فيقال نقصت زيدا حقه وكقوله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا وبه تعلم ما في قول الناصر اللقاني انه لم يرد ذلك في شيء من كتب اللغة اهـ شوبرى (قوله ايضا والاحسن ان ينقص عنه شيئا) اى لان الوصية بالثلث خلاف الاولى اهـ عـش على مـر (قوله ان ينقص) فالمعنى يكره او يحرم ان يزيد على الثلث لان نفس الزيادة مكروهة او محرمة فهو كصلاة الخائف مثلا فسقط ما قيل ان في ذلك صحة الوصية بالمحرم او بالمكروه وقدم رانها باطلة وانما كان النقص احسن لانه في الحديث قد استكره اهـ قل على الجلال وفي شرح شيخنا حجج الارشاد وبنسب كافى الروضة ان ينقص في وصيته من الثلث شيئا وقيل ان كانت ورثته اغنياء استوفاه والاحسن النقص وجزم به في شرح مسلم ونقله عن الاصحاب ونص عليه في الام وصوبه الزركشى اهـ واعتمد مـر الاول اهـ سم (قوله الخبر الصحيحين الخ) عبارة الجلال لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال لسعد الثلث والثلث كثير رواه الشيخان انتهت وقوله قال لسعد هو ابن ابي وقاص حين عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وساله عن الوصية بما له كله فلم يرضه فقال بثلثيه فلم يرضه فقال بنصفه فلم يرضه فقال بثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجعهم من محله اهـ قل عليه (قوله الثلث والثلث كثير) قال النووي في شرح مسلم وقع في الروايات بالشاء المثلثة وفي بعض الروايات بالباء الموحدة وكلاهما صحيح ثم قال ويجوز نصب الثلث الاول ورفعها فاما نصبه فعلى الاغراء او تقدير فعل اى اعط الثلث واما رفعه فعلى انه فاعل اى يكفيك الثلث او على انه مبتدأ خبره محذوف او خبر محذوف المبتدأ اى الثلث كافيك او كافيك الثلث وتماهه كافى البخارى انك ان تذر ذريتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة

(ومالك الموصى له) المعين للموصى به الذى ليس باعتاق بعدموت الموصى وقبل القبول (موقوف ان قبل بان انه مالك بالموت) وان رد بان انه للوارث (وتبعه) فى الوقف (الفوائد) الحاصلة من الموصى به كشمرة وكسب (والمؤنة) ولو فطرة (ويطالب موصى له) اى يطالبه الوارث او الرقيق الموصى به او القائم مقامها من ولي ووصى (بها) اى بالمؤنة (ان توقف في قول ورد) فان اراد الخلاص رد اما لو اوصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث الى اعتاقه فالمؤنة عليه وتعبيرى بالفوائد والمؤنة اعم من تعبيره بما ذكره (فصل) في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (ينبغي ان لا يوصى بزائد على ثلث) والاحسن ان ينقص منه شيئا لخبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه



يتكففون الناس قال الكرمانى وان تذر بفتح الهمزة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكففون أى يمدون  
الى الناس اكففهم للسؤال وقال الزركشى ان تذر بمعنى لان تذر اه ع ش على مر (قوله مكروهة) اى  
وان قصد حرمان الورثة وهذا هو المعتمد اشرح مر على انه لا حرمان اصلا اما الثلث فان الشارع وسع له  
فيه ليستدرك به ما فرط منه فلم يغير قصده ذلك واما الزائد عليه فانما ينفذ ان اجازوه ومع اجازتهم لا ينسب  
اليه حرمان فهو لا يؤثر فيه قصده اه س ل (قوله لانه حق) يؤخذ منه انه لو كان عليه ديون مستغرة كان  
المعتبر اصحابها لان الحق الآن لهم فتقدم اجازتهم على رد الوارث كما قاله الزركشى وفيه بحث ظاهر فراجع  
اه ق ل على الجلال (قوله بطلت في الزائد) اى ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين اه شرح مر (قوله  
الظاهر انه ان توقفت اهلية الخ) عبارة شرح مر بل توقف الى تاهله كما مر لكن يظهر ان محله عند رجاء  
زواله والا كيجنون مستحكم ايس من برئه فتبطل حيث غلب على الظن ذلك بان شهد به خير ان والا فلا  
لان تصرف الموصى وقع صحيحا فلا يبطله الا مانع قوى وعلى كل فتى يرى مو اجاز بان نفوذها اه (قوله وان  
اجاز) اى لفظا بنحو اجزت وامضيت ولا يكتفى بالفعل فتصح من المفلس على الاوجه اه سبط طب (قوله  
وان اجاز) اى بنحو اجزت الوصية وامضيتها اورضيتها بما فعله الموصى اه ع ش على مر (قوله فاجازته  
تنفيذ) اى على المعتمد وعبارة اصله مع شرح مر وان اجاز فاجازته تنفيذ وفي قول دطية مبتدأة فالوصية  
على الثاني بالزيادة لغو وعلى الاول لا تحتاج للفظ هبة وتجديد قبول وقبض ولا رجوع للمجهز قبيل القبض  
وتنفذ من المفلس وعليهما لا بد من معرفة قدر ما يجيزه من التركة ان كانت بمشاع لا بمعين ومن ثم لو اجاز  
ثم قال ظننت قلة المال او كثرت لم اعلم كمينه وهى بمشاع حلف انه لا يعلم ونفذت فيما ظنه فقط او بمعين لم  
يقبل انتهت (قوله ويعتبر المال الخ) لم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبقى لهم وحاصله ان  
الا اعتبار في المنجز بوقت التقويت ثم ان وفي بجميعها ثلثه عند الموت فذاك والا فقيما بقى به وفي المضاف  
لموت بوقته وفيما بقى لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص  
عن يوم القبض لم يدخل في ايديهم فلا يحسب عليهم اه حل اه سبط طب ومثله مر (قوله ويعتبر المال)  
اى ليعلم قدر الثلث منه حتى لو قتل الموصى فوجبت دينته ضمت لماله حتى لو اوصى بثلثه اخذ ثلثها اه شرح مر  
وقوله فوجبت دينته اى بنفس القتل بان كان خطا او شبه عمدا او كان عمدا يوجب القصاص فعفى عنه  
على مال لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش عليه (قوله ويعتبر من الثلث الخ) فان خرج  
التبرع المذكور منه فذاك والا وقف على اجازة الورثة فان اجازوا نفذ والا فلا كما في شرح الخطيب  
(قوله الذى يوصى به) وهو الثلث الفاضل عن الدين اه حل (قوله عتق علق بالموت) في العباب والعتق  
ان علق في مرض الموت من الثلث او في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول او بغير اختياره  
كالضطر فمن الاصل اه س ل ولو اوصى بعتق عن كفارته الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول  
البرائة بدونه حتى لو لم يقب الثلث بتمام قيمته لم تصح الوصية ويعدل الى الاطعام او الكسوة اه شرح مر  
وقوله اعتبر جميع قيمة العبد لاقبل يعتبر من الثلث ما زاد على اقل خصال الكفارة لوجوبه عليه ثم رايت  
في حج ان هذا ما قاله الشيخان والا الاصح وعبارة ته ولو اوصى بعتق عن كفارته الخيرة اعتبرت اى القيمة  
على ما قاله انه لا قيس عند الائمة بعد ما قالوا عن مقابلة الاصح الزيادة على الاقل من الطعام والكسوة من  
الثلث اه ع ش عليه (قوله ولو مع غيره) عبارة شرح مر في كتاب التدبير ويجوز اى التدبير مقيدا  
كادامت في هذا الشهر او من هذا المرض فانت حر فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق  
والا فلا ومعلقا على شرط كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى لانه اما وصية او تعليق  
عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا بان لم توجد فلا  
يعتق ويشترط الدخول قبل موت السيد كسائر الصفات المعلق عليها وان مات السيد قبل الدخول

قال المتولى وغيره مكروهة  
والقاضى وغيره محرمة  
(فتبطل) الوصية بالزائد  
(فيه ان رده وارث)  
خاص مطلق التصرف  
لان حقه فان لم يكن  
وارث خاص بطلت في  
الزائد لان الحق للمسلمين  
ولا يجزأ وكان وهو غير  
مطلق التصرف فالظاهر انه  
ان توقفت أهليته وقف  
الامر اليها والا بطلت  
وعليه حمل ما أفتى به السبكي  
من البطلان (ولان اجازة)  
اجازته (تنفيذ) للوصية  
بالزائد (يعتبر المال)  
الموصى بثلثه مثلا (وقت  
الموت) لا وقت الوصية  
لان الوصية تملك بعد  
الموت فلو اوصى برقيق  
ولا رقيق له ثم ملك عند  
الموت رقيقا تعلق الوصية  
به ولو زاد ماله تعلق  
الوصية به والمعتبر ثلث  
المال الفاضل عن الدين  
(يعتبر من الثلث) الذى  
يوصى به (عتق علق بالموت)  
ولو مع غيره (وتبرع)



فلا تدبر ويلغو التعليق وقد علم انه لا يصير مدبر لا بعد الدخول فان قال ان او اذامت ثم دخلت الدار فانت  
 حر كان تعليق عتق على صفة ويشترط دخوله بعد الموت عملاً بمقتضى ثم ولو اتي بالو او او كان مت ودخلت  
 فانت حر فكذلك الا ان يريد الدخول قبله فيتبع وهذا ما نقله في الروضة عن البيهقي قال الاسنوي ونقل  
 عنه ايضا قبيل الخلع ما يوافقه وهو المعتمد وان خالف في الطلاق لجزم فيما لو قال ان دخلت الدار وكلمت زيدا  
 فانت طالق بانه لا فرق بين تقدم الاول وتاخره ثم قال و اشار في التتمة الى وجه في اشتراط تقدم الاول بناء  
 على ان الو او تقتضي الترتيب وقول الزركشي ان الصواب عدم الاشتراط هنا كما هناك ولا فارق يرد  
 بان الفرق ان الصفتين المعاق عليهما الطلاق من فعله بخير فيهما تقدم او تاخير او اما الصفة الاولى في مسئلتنا  
 فليست من فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتاخيرها عنه انتهت (قوله ولو مع غيره) اي وان انضم الى  
 الموت في التعليق غيره كان قال ان مت ودخلت الدار احل (فرع) في العباب والعتق ان دلق في مرض  
 الموت من الثلث او في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالمضطر من الاصل اه سبط طب (قوله  
 كوقف وهبة) اي وعارية عين سنة مثلاً وتاجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه اجرة الاولى وثمن الثانية وان  
 باعها باضعاف ثمن مثلاً لان تفويت يدهم كتفويت ملكهم اه شرح مر (قوله لان العين في يده) قضيته انه  
 لو كانت بيد الوارث وادعى انه ردها اليه او مورثه وديعة او عارية صدق الوارث او بيد المتهب وقال  
 الوارث اخذتها غصباً او نحو وديعة صدق المتهب وهو محتمل ولو قيل بمجى ما مر في تنازع الراهن  
 والواهب مع المرتين والمتهب في القبض من التفصيل لم يبعد ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه  
 والمتبرع عليه شفاء وموته من مرض آخر وفجأة فان كان مخوفاً صدق الوارث والا فالآخر لان غير المخوف  
 بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في صدور التصرف فيها او في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام  
 الصحة فان اقاما بينتين قدمت بينة المرض لكونها باقاة ولو ملك في مرض موته من يعتق عليه مجانا فعتقه من  
 الاصل اي رأس المال فان اشتراه بثمان مثله صح ثم ان كان مدوناً بيع للدين ولا فعتقه من الثلث او بدن  
 ثمن المثل فقد راحة المحابة يعتق من الاصل ولا يتعلق به الدين واذا عتق من الثلث لم يرث او من الاصل ورث  
 اه شرح مر (قوله وكذا ام الولد) اي وان كان الاستيلاء في مرض الموت اهم رأي لان ذلك من قبيل  
 الاتلاف لا التبرعات اه ع ش (قوله متعلقة بالموت) اي ولو تقدير اكان عبر بلفظ الوصية بدليل الامثلة  
 الآتية في ولا اسم (قوله فان تمحضت عتقا الخ) الحاصل ان التبرعات اما ان تمحض عتقا او تتمحض غيره  
 او يكون البعض عتقا والبعض الاخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما ان تكون كلها مرتبة او غير مرتبة  
 او البعض مرتبط والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل حال اما ان تكون متعلقة او منجزة او البعض  
 متعلق والبعض منجز فالجملية سبعة وعشرون وحكمها انه ان كان البعض متعلقا والبعض منجز اقدم المنجز  
 مطلقا اي تقدم او تاخر عتقا كان او غيره لا فاداه الملك حالا وان كانت مرتبة قدم اول فاول الى تمام الثلث  
 مطلقا سواء المتعلق والمنجز وان كانت غير مرتبة فان تمحضت عتقا اقرع والاقسط الثلث على الجميع (قوله  
 اقرع بينهم) وكذا اقرع بينهم اذار تب بنفسه بان قال اذامت فسالم حر ثم بكر ثم غانم كما يفيد كلام شيخنا  
 كج وهو خلاف ظاهر كلام الشارح اه ح لوعبارة شرح مر اقرع سواء وقع ذلك معا او مرتباً ثم قال اما  
 لو اعتبر الموصي وقوعها مرتبة كاعتقوا اسالمهم غانما او فغانما وكاعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة وكاعتقوا  
 سالما ثم اعطوا عمر مائة فلا بد من تقديم ما قدمه اه فيحمل ما ذكره او لا من التعميم على ما اذا كان الاعتاق  
 من الموصي وما ذكره آخر اعلى ما اذا اعتبر الموصي وقوع العتق من غيره فحينئذ لا يخالف صنيعة صانع شيخ  
 الاسلام اه وفي قل على المحلى قوله واذا اجتمع تبرعات أي غير مرتبة والا قدم الاول فالاول على المعتمد  
 سواء كانت منه كاذامت فسالم حر ثم غانم وهكذا او بامر كاعتقوا بعد موتى سالما ثم غانما وهكذا او اعطوا اسالم

نجز في مرضه كوقف وهبة)  
 ولو اختلف الوارث  
 والمتهب أهل الهبة في الصحة  
 أو المرض صدق المتهب  
 يمينه لان العين في يده ولو  
 وهب في الصحة وأقبض  
 في المرض اعتبر من الثلث  
 أيضا أما المنجز في صحته  
 فيحسب من رأس المال  
 وكذا أم ولد ونجز عتقها في  
 مرض موته (واذا اجتمع  
 تبرعات متعلقة بالموت  
 وعجز الثلث) عنها (فان  
 تمحضت عتقا) كان قال اذا  
 مت فانتم احرار او فسالم  
 وبكر وغانم احرار (اقرع)  
 بينهم فمن خرجت قرعته  
 عتق منه ما بقي بالثلث ولا  
 يعتق من كل شقص (والا)  
 بان تمحضت غير عتق كان  
 أوصى لزيد بمائة ولعمر و  
 بخمسين ولبكر بخمسين  
 ولم يرتب



أو اجتماع العتق وغيره كأن أوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزید بمائة ولم يرتب وثلث ماله فيهما مائة (قسط الثالث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبار ما فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زید خمسين وكل من بكر وعمر وخمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعتق من سالم نصفه ولزید (٥٢) خمسون نعم لو دبر عبده وقيمته مائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتق

المدير على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فانه تمحض العتق كعتق عبيد أقرع حذرا من التشقيص في الجميع أو تمحض غيره كبراء جمع أو اجتماعا كان تصدق واحد من وكلاء ووقف آخر وأعتق آخر قسط الثالث مثل ما مر هذا إذا لم ترتب المعلقة والمنجزة (فان ترتبها) كان قال اعتقوا بعد موتى سالم ثم غانما أو اعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة أو اعتقوا سالم ثم اعطوا زيدا مائة أو أعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم أول) منها (فأول إلى) تمام (الثالث) ويوقف ما بقى على اجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لانه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في المعلقة بالموت من زيادتي (ولو قال ان اعتقت غانما فسالم حرقا عتق غانما في مرض موته تعين) للعتق بقيد زده بقولي (ان خرج وحده من الثالث

ثم اعطوا زيدا كذا أو دبر عبده ثم أوصى له بمال فيقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو دبر عبدا أو أوصى بعتق آخر فهما سواء وإن احتاج الثاني إلى إنشاء عتق كذا قالوه والوجه تقديم المدير لسبق عتقه على نظير ما بعده وما قبله فنام له وراجع له ولو قال سالم حر وغانم حر بعد موتى فهما سواء فان كان عتق سالم منجزا فهو ترتيباه (قوله) اجتماع العتق وغيره) اشار الى انه مراد الاصل وعبارته فان تمحض العتق أقرع او هو وغيره اه فقوله أو هو عطف على تمحض لكن لا يمكن تقدير تمحض فيه لما لا يخفى فيقدر اجتماع كما فعله الشارح فهو من باب علقها بتبنا وما باردا والذين تبوءوا الدار والايمان لكانهم شكل لان ذلك من خصائص الوأو كما قاله الشيخ أي كما قاله في الالفية وهي انفرت بعطف عامل مزال قد بقي معموله إلا ان يجعل أو مجازا عن الوأو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث يشمل ما نحن فيه قاله الشيخ في محل آخر اه شوبري (قوله باعتبار القيمة) أي باعتبار الوصية بعد كالموصية لزید بثوب وقوله أو المقدار أي في التبرع بمقدار كالموصية لزید بمائة دينار وقوله باعتبار ما فقط أي ان كان غير العتق اعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العتق مقدرا أو فيه مقدار اه سم (قوله باعتبار القيمة) كان أوصى لزید بثوب قيمته مائة وعمر وبثوب يساوي خمسين وبكر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل الثياب وقوله أو مع المقدار كان أوصى بعتق سالم وقيمته مائة وأوصى لزید بثوب تساوي مائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زید نصف الثوب اه (قوله باعتبار القيمة) لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لانا نقول الشارح مثل بقوله كان أوصى الخ فشمع ما لو أوصى لزید بعين وكذا البقية اه برماوى فكان الأولى ان يمثل الشارح أولا بالمتقوم باعتبار ما فقط أي ان كان غير العتق اعيانا فقط وقوله أو مع المقدار أي ان كان غير العتق مقدرا أو فيه مقدار اه برماوى (قوله نعم لو دبر عبده الخ) استدراك على قوله فسقط الثالث وكان مقتضى التقييط في هذه الصورة انه لا يعتق إلا نصفه ويستحق نصف المائة (قوله واحد من وكلاء) اشار به الى عدم تصور منه وصورة الاسنوى وغيره بان يقال له اعتقت فلانا ووقفت كذا وتصدقت بكذا وابات من كذا فيقول نعم فراجع اه قل على الجلال (قوله) ويتوقف ما بقى الخ) عاذته ان يعبر بوقوف فانظر ما وجه المخالفة اه شوبري (قوله قدم المنجز) هكذا ذكره في الاصل الروضة وظاهره ان المنجز يقدم على المعلق وان لم يكن مرتبا وهو كذلك فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى مائة قدمت المائة اه سبط طب (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه لحرف او نحوه وإلا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب ومن تصرف فيما منع منه وبان له صح اعتبار ايماني نفس الامر ولو اطلق الورثة له التصرف في الثلث صح كافي الا لتصاب ويذهب كما قال الزركشي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فان كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي اه شرح مر وقوله تخصيص منع الوارث يتامل وجهه فان علة المنع من التصرف لاحتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كماله وبفرض ذلك لا حق للورثة فيما يوجد فكيف ساع تصرفهم فيها بالاستخدام او غيره اه وقوله فلا منع منه أي ويفوز بالاجرة ان تبين استحقاها لما آجره ولا بان حضر الغائب ففضية قوله صح اعتسارا ايماني نفس الامر انها للموصى له لتبين انه ملك العين يموت الموصى اه ع ش عليه

ولا أقرع) لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارفاق غانم فيفوت شرط عتق سالم فان لم يخرج من الثالث فصل عتق بقسطه او خرج مع سالم او بعضه منه عتق في الاول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على شيء الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (قرع) لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكلما نص من الدين شيء دفع له ثلثه



فصل في بيان المرض الخوف (والله اعلم) والملاحق به المقتضى كل منهما الحجر في التبرع الزائد على (٣ و) الثالث (ولو تبرع في مرض خوف) أي يخاف

منه الموت (ومات) فيه ولو  
بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ)  
منه (ما زاد على ثلث) لأنه  
عجزور عليه في الزائد بخلاف  
ما إذا برأ منه فإنه ينفذ لتبين  
عدم الحجر (أو) في مرض  
(غير خوف فمات ولم يحمل)  
موته (على فجأة) كسهال  
يوم أو يومين (فكذا) أي لم  
ينفذ ما زاد على الثلث لأنه  
حينئذ مخوف لا اتصال  
الموت به فإن حمل عليها كان  
مات وبه جرب أو رجوع  
ضرر أو عين نفذ (وإن شك  
فيه) أي في أنه مخوف (لم  
يثبت إلا بطيبين مقبولي  
الشهادة) لأنه يتعلق به حق  
آدمي ولا يثبت بنسوة ولا  
برجل وامرأتين إلا أن  
يكون المرض علة باطنة  
بأمرأة لا يطلع عليها  
الرجال غالبا فيثبت بمن  
ذكر (ومن الخوف  
قولنج) بضم القاف وفتح  
اللام وكسر هاء وهو أن تعقد  
اختلاط الطعام في بعض  
الأمعاء فلا ينزل ويصعد  
بسببه البخار إلى الدماغ  
فيؤدي إلى الهلاك (وذات  
جنب) وسماها الشافعي  
ذات الخاصرة وهي قروح  
تحدث في داخل الجنب  
بوجع شديد ثم تنفتح في  
الجنب ويسكن الوجع  
وذلك وقت الهلاك ومن  
علاماتها ضيق النفس  
والسعال والحى اللازمة

(فصل) في بيان المرض الخوف (قوله المقتضى كل منهما الخ) أشار به إلى مناسبة التعرض للأمراض  
في هذا الباب (قوله لو تبرع في مرض خوف) قيل هو كل ما يستعد بسببه الموت بالاقبال على العمل الصالح  
وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعاه كل ما لا يتناول بصاحبه معه الحياة وترك المصنف  
رحمه الله تعالى حده لهذا الاختلاف ونقل عن الإمام وأقره أن لا يشترط في كونه مخوفا غلبة حصول الموت  
بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره إلى الدماغ وهو المعتمد  
وإن نازع فيه ابن الرقعة فعلم أنه ما يكثر فيه الموت عاجلا وإن خالف المخوف عند الأطباء اه شرح مر  
(قوله ولو بنحو غرق أو هدم) هذا هو الفارق بين الخوف وغيره في الحكم أي أن موات في المخوف  
مطلقا حسب تبرعه من الثلث وإن مات بغيره فإن كان به فكذلك وإلا لم يحسب من الثلث وفي قول  
على الجلال فعلم أنه متى وقع الموت به فهو مخوف مطلقا ومحل التفصيل به إذا لم يمت به ومات بغيره اه (قوله  
بخلاف ما إذا برأ منه) في المختار يرى منه ومن الدين والعيب من باب سلم وبرى من المرض بالكسر برأ  
بالضم وعند أهل الحجاز برأ من المرض من باب قطع وبرأ الله الخالق من باب قطع اه (قوله ولم يحمل موته  
على فجأة) أي ولا على سبب آخر كغرق أو هدم ولو كان ما به غير مخوف فتبرع ثم طرأ عليه مخوف فإن  
قال أهل الخبرة أن الثاني من الأول كان كالموت تصرف في المخوف وإلا فلا اه حل (قوله على فجأة هو  
بضم القاف والمدو بفتح فسكون اه شرح مر وفي الحديث أنه راحة المؤمن وحمل الخبر الآخر بأنه اخذ  
أسف على غير المستعد اه قل على الجلال (قوله وإن شك فيه) أي فيما لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير  
مخوف وإلا فلا يلتفت لقول غيرهم فيه بما يخالف قولهم اه حل (قوله لم يثبت الا بطيبين) أي لم يثبت  
كونه مخوفا أو غير مخوف اه حل وقضية الإطلاق صحة الشهادة هنا على النفي كان يقول ليس بمخوف وقد  
منع من ذلك المتولى كذا بخط شيخنا (فرع) في الروض وشرحه والقول في كونه غير مخوف بعدم موت  
المتبرع كان قال الوارث كان المرض مخوفا والمتبرع عليه كان غير مخوف قول المتبرع عليه يمينه لأن الأصل  
عدم المخوف وعلى الوارث اليقينة ويعتبر فيها طيبان نعم أن اختلاف في عين المرض كان قال الوارث كان  
المرض حى مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر كفي غير طيبين نبه عليه المصنف في شرح الارشاد اه سم  
(قوله ولا يثبت بنسوة) أي أربعة ولو اختلف الأطباء قبل قول الأعم فالأكثر من يخبر بأنه مخوف  
اه حل (قوله فيثبت بمن ذكر) أي بأربع نسوة أو رجل وامرأتين اه حلي (قوله قولنج) وهو  
أقسام عند الأطباء ولا فرق بين معتاده وغيره وقول الأذرع يظهر أن يقال محله أن اصاب من لم  
يعتده فإن كان بمن يصيبه كثيرا ويعاني منه كما هو مشاهد فلا رده لو الد رحمه الله تعالى يمنع كونه من  
القولنج المذكور وإن سماه العوام به وبتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلا وإن  
تكرر له اه شرح مر (قوله قولنج) وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب ويضره  
حبس الريح والماء البارد وأشار بمن إلى عدم حصر الأمراض المخوفة فيما ذكر وإنما ذكره منها  
ما يغلب وقوعه اه قل على الجلال قال بعضهم وجملة ما يعتري الإنسان خمسة وثلاثون ألف مرض  
اه برماوى (قوله وذات جنب) وهى المعروفة بالقصة وينفعها شراب البنفسج ودهنها به  
واستعمال القرقة على الريق وهو من الجربات اه قل على الجلال (قوله ورعاف دائم) هو  
والاسهال من الخوف دواما لا ابتداء ولا بدون مضى زمن يفضى مثله فيه عادة كثيرا إلى الموت  
ولا يضبط بما ياتي في الاسهال لأن الدم قوام البدن اه حل (قوله ورعاف) وينفعه أن يكتب بدمه  
اسم صاحبه على جبهته ودهن الانف بالعص متلونا بالزيت والحاصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم  
مخوف ابتداء ودواما كالقولنج وقسم مخوف دواما لا ابتداء كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواما  
كالعلاج اه برماوى (قوله واسهال متتابع) بأن زاد على يومين اخذا بما بعده وكان بحيث لا يقدر

ورعاف دائم) بثلاث الرأ لأنه لا يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متتابع) لأنه ينشف رطوبات البدن (أو)  
غير متتابع كاسهال يوم أو يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مستحيل) بأن يتخرق البطن فلا يمكنه الامساك (أو) خرج (بوجع)



ويسمى الزحير (أو) خرج بدم من عضو شريف (٥٤) ككبد بخلاف دم الواسير واعتبار الاسهال في الثلاثة من زيادتي (ودق) بكسر

معه على اتيان الحلاء اه حل (قوله واسهال متتابع) وينفعه أكل السكر برة المحمصة على الريق وأكل  
السفرجل والسكر الشامي وقوله فلا يمكنه الامساك وينفعه كل قراميط السمك اه برماوى (قوله  
ويسمى الزحير) بفتح الزاى وينفعه كل الرمان الحامض اه برماوى وفي المختار الزحير استطلاق البطن  
وكذا الزحار بالضم والزحير ايضا التنفس بشدة يقال زحرت المرأة عند الولادة وبابه قطع وضرب (قوله  
ودق) خرج به السل وهو داء يصيب الرئة فليس يخوف ويعظم جعله من انواع القصبة وليس كذلك كما  
يعلم من محله واعلم ان الدق من انواع الحيات وينفعه جلب اللبون وكل حلو رطب كماء القرع والسكر معا اه  
قل على الجلال (قوله وابتداء فالج) ضابطه ان يمتد الى سبعة أيام وبعد ما يكون غير مخوف لانه في الدوام  
اه وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلفل اه قل على الجلال (قوله وهى التى تاتى كل يوم) اى ولا  
تستغرقه ولا تنقيد بقدر زمن اه قل على الجلال (قوله وهى التى تاتى يوما) اى وان استغرقت وقوله  
وتقطع يوماى فلا تاتى في جزء من أجزائه ويقال مثل ذلك فيما بعده اه قل على الجلال (قوله إلا الرابع)  
وجه تسميتها بذلك ان مجيئها ثانيا بالنسبة للاول في الرابع او من ربع الابل وهو ورود الماء في اليوم الثالث  
وتسميتها العامة بالثلثة اه شرح مر (قوله فليست بخوفة) محله ان لم يتصل بها الموت ولا فقد مر فيها  
تفصيل بين ان يكون التصرف قبل العرق او بعده اه مر اى فان كان التصرف قبل العرق فلا ينفذ ما زاد  
وان كان بعد العرق نفذ ما زاد لانه صحيح كما صرح به فيما مر (قوله والحنى اليسيرة الخ) كحنى يوم أو يومين  
وهى التى تسمى العوام بالهواء اه عزيزى (قوله ومنه) اى من الخوف حكما هذا هو الملتحق بالخوف اه  
حل (قوله ومنه اسر من اعتاد الخ) فصله بمن مع انه معطوف على قولنج ليدل على ان هذه الجملة ملحقة بالخوف  
لكن كلام المصنف يقتضى انها من الخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للخوف وعبرة  
المنهاج والمذهب انه يلحق بالخوف اسر كفار الخ (قوله ومنه اسر من اعتاد الخ) ويلحق بالخوف اشياء  
كالوباء والطاعون اى زمنها فتصرف الناس فيه كلهم بحسب من الثلث لكن قيده بالكافي بما اذ وقع في  
أمثاله وهو حسن كما قاله الاذرى اه شرح مر (قوله واسر من اعتاد الخ) مصدر مضاف لفاعله والمفعول  
مخوف والتقدير و اسر الاسير من اعتاد الخ والمعنى و وقوع الاسير في يد من يعتاد قتل الاسرى سواء كان  
الاسر مسلما او الاسير كافرا أو بالعكس فقوله مسلما كان أو كافرا تعميم فى من التى هى عبارة عن فاعل  
المصدر وهو الاسر (قوله والتحام قتال) قال فى شرح الروض بخلاف قتال بغير التحام وان تراميا بالمشاب  
أو الحراب أو بالتحام وكان أحدهما يغلب الآخر لكن هذا محله فى حق الغالب فقط اه سم (قوله وتقديم  
القتل) خرج به الحبس له وإنما جعل مثله فى وجوب الايضام بالوديعة ونحوها احتياطا لحفظ مال الادمى  
عن الضياع و ظاهر تغييرهم بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده  
السبب حيثئذ انه بعد التقديم لو مات بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم بحسب ما من الثلث كالموت ايام  
الطعن بغير الطاعون اه شرح مر (قوله واضطراب ريج) بخلاف هيجان نحو البحر بالريج اه حل  
(قوله او نهر عظيم) وان احسن السباحة وقرب من البر حيث لم يغلب على ظنه السلامة والنجاة من ذلك  
اه حل (قوله وطلق بسبب ولادة) بخلاف نحو الولادة كالفاء العالقة والمضغة وخص مسألة الطلق  
المأوردى واستحسنه الزركشى بغير كبار النساء اى من تكررت منها الولادة أما كبارهن فلا والحمل  
نفسه منه غير مخوف وموته فى البطن مخوف اه حل وعبرة شرح مر وطلق بسبب ولادة اى وان  
تكررت ولادتها لعظم خطر ها ولهذا كان موتهامته شهادة وخرج به نفس الحمل فليس بمخوف ولا اثر  
لتولد الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال اهل الخبرة ان هذا المرض غير مخوف لكنه  
يتولد منه مخوف كان كالمخوف انتهت (قوله وهى التى تسمى النساء الخالص) فى المصباح والمشيمة

الدال وهو داء يصيب القلب  
ولا تمتد معه الحياة غالبا  
(و ابتداء فالج) وهو استرخاء  
أحد شتى البدن طر لا وسببه  
غلبة الرطوبة والبلغم فاذا  
هاج رجا اطفأ الحرارة  
الغريزية واهلك بخلاف  
دوامه و يطلق الفالج ايضا  
على استرخاء أى عضو كان  
وهو المراد هنا (وحى مطبقة)  
بكسر الباء اشهر من فتحها  
اى لازمة (او غيرها)  
كالورد وهى التى تاتى كل  
يوم والغب وهى التى تاتى  
يوما وتقطع يوما والثلث  
وهى التى تاتى يومين وتقطع  
يوما وحى الاخوين وهى  
التي تاتى يومين وتقطع يومين  
(إلا الرابع) وهى التى تاتى  
يوما وتقطع يومين فليست  
مخرقة لان المحموم بها يأخذ  
قوة فى يومى الافلاج والحنى  
اليسيرة ليست مخرقة بحال  
الرابع والورد والغب والثلث  
بكسر اولها (و) منه (أسر  
من اعتاد القتل) للاسرى  
مسلميا كان او كافرا فتعبرى  
بذلك اولى من تعبيره بأسر  
كفار (والتحام قتال بين  
متكافئين) أو قريبي التكافى  
سواءا كانا مسلمين ام كافرين  
ام مسلما وكافرا (وتقديم  
القتل) هو اعم من قوله  
لفصاص او رجم  
(واضطراب ريج فى)  
حق (راكب سفينة) فى

بحر أو نهر عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء مشيمة) وهى التى تسمى النساء  
الخالص لان هذه الاحوال تستعقب الهلاك غالبا فان انفصلت المشيمة فلا خوف ان لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرر بان شديد



(فصل) في احكام لفظية للموصى به و للموصى له (يتناول شاة وبعير) من جنسهما (٥٥) (غير سائلة) في الاولى (و) غير (اصيل)

وزان كريمة واصلها مفعلة بسكون الفاء وكسر العين لكن نقلت الكسرة على الياء فانقلبت الى الشين وهي غشاة ولد الانسان وقال ابن الاعرابي يقال لما يكون فيه الولد المشيمة والكيس والغلاف والجمع مشيم يحذف الهاء ومشام مثل معيشة ومعاش اه

(فصل) في احكام لفظية للموصى به و ذكر منها سبعة عشر حكما وقوله و للموصى له و ذكر منها ثلاثة عشر حكما و اول القسم الثاني قوله و لهما فلين انفصل حيا (قوله في احكام لفظية الخ) ومدارها على ان اللفظ يحمل على معناه اللغوي ثم العرفي العام ثم الخاص ببلد الموصى ثم باجتهاد الوصى ثم الحاكم فلو وصى بطعام حمل على عرف الموصى لا عرف الشرع الذي في الربا اه قل على الجلال (قوله يتناول شاة الخ) هي اسم جنس كالانسان وتأوها الوحدة كحمام وحمامة ويدل له قولهم لفظ الشاة يذكر ويؤنث اه شوبري (قوله من جنسهما) الا ان قال شاة من شياهي وليس له الا طباء فانه يعطى طبية لان الطباء يقال لها شياهي اه حل (قوله والمعيب والسليم) وكون الاطلاق يقتضي السلامة محله في غير ما انيط بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى اله شاة او عبداتعين السليم لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيه كما في التوكيل به وقوله ضانا ومعزا الخ اي وان كان عرف الموصى اختصاصا بالضان لانه عرف خاص فلا يعارض اللغة والاعرف العام اه شرح مر (قوله وبخاتي) واحدها بختي وبختية اه شرح مر (قوله و الهاء في الشاة لواحده) كان الاولى التفرع بالفاء لان ذلك علم من صدق للشاة بالذكر والانثى اه حل (قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها) اي ولم يبلغ سنة والاسمي ابن مخاض او بنتها اه ع ش على مر (قوله اذا فصل عنها) وفي المصباح وفصلت المرأة فطمتها وهذا زمن فصاله كما يقال زمن قطامه ومنه الفصيل لو لد الناقة لانه يفصل عن امه فهو فصيل بمعنى مفعول اه والجمع فصلان بضم الفاء وكسرها وقد يجمع على فصل بالسكر كما توهموا فيه الصفة مثل كرم وكرام (قوله فلو وصف الشاة والبعير الخ) فاذا قال شاة يزيها او بعير يزيه تعين الذكر الصالح لذلك اولدتها تعين الانثى الصالحة لذلك او اوصفها تعين الضأن او لشعرها تعين المعز اه حل (قوله اولى من تعبيره يتناول الناقة) اما الايام تعبيره دخول الفصل واما الايام اختصاص البعير بالكبير وعبرة ع ش قوله يتناول الناقة لعل وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحققة وبنت اللبون وفي المصباح اجل من الابل بمنزلة الرجل يختص بالذكر قالوا ولا يسمى بذلك الا اذا بذل وجهه جمال واجمال واجمل وجمالة بالهاء وجمع الجمل جمالات والناقة الانثى من الابل قال ابو عبيدة ولا تسمى ناقة حتى تجذع والجمع انيق ونوق ونياق انتهت (قوله وجملة وناقة) والمراد بهما هنا المعنى المتعارف وهو لما بلغ منهما سنة فاكثر ومادونها يسمى فصيلا وهو لا يدخل واما معناهما لغة فهو ما بلغ سبع سنين وهو ما يقال له رباعيا اه قل على الجلال (قوله وعرايا) صغيرا وكبيرا اسما ومعينا ظاهرا ولو فصيلا والراحلة والمطية يتناول الذكر والانثى اه حل (قوله ولا تتناول بقرة ثورا) ولا عجلة وهي ما لم تبلغ سنة ولا بقرة وحشية الا ان قال من بقري ولا بقر اه الا وحشي اه حل (قوله وعكسه) اي لا يتناول ثور بقرة ولا عجلا اه حل (قوله وعكسه) اي لا يتناول ثور بقرة ولا عجلا اه حل (قوله لان البقرة الانثى) اي اذا بلغت سنة ودونها العجلة والثور للذكر اي من العرايا والجواميس اذا بلغ سنة ودونه عجل اه برماوى ويتناول البقرة جاموسا وعكسه كما بحثناه بدليل تكميل نصاب احدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا بخلاف بقر الوحش فلا يتناوله البقر نعم ان قال من بقري ولا بقر له سراها دخلت كما بحثه الزركشي وانما حنث من من حلف لا ياكل لحم بقر ياكل لحم بقر وحشي لان ما هنا مبنى على اللغة حيث لا عرف عام يخالفها اه شرح مر (قوله لم يشتهر عرفا) هذا يفيد ان العرف يقدم على اللغة وفي كلام شيخنا ما يخالفه فليحرر ولا يتناول البقرة جاموسا وعكسه ولا ينافي ما تقدم في الربا من انهما جنس واحد ومن ثم كمل نصاب احدهما بالآخر الا ان قال من بقري وليس له الاجواميس او عكسه هذا والذي في شرح شيخنا

في الثانية فيتناول كل منهما صغير الجثة وكبيرها والمعيب والسليم والذكر والانثى والخنثى ضانا ومعزا في الاولى وبخاتي وعرايا في الثانية لصدق اسمهما بذلك والهاء في الشاة لواحده اما السائلة وهي الذكر والانثى من الضان والمعز ما لم تبلغ سنة والفصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عنها فلا يتناولها الشاة والبعير لصغر سنهما فلو وصف الشاة والبعير بما يعين الكبيرة والانثى او غيرها اعتبر وتعبيرى بما ذكر في البعير اولى من تعبيره يتناول الناقة (و) يتناول (جمل وناقة بخاتي) بتشديد الياء وتخفيفها (وعرايا) لما مر (لا احدهما الاخر) اي لا يتناول الجمل الناقة ولا العكس لان الجمل للذكر والناقة للانثى (ولا) يتناول (بقرة ثورا وعكسه) لان البقرة للانثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووي في تحريره ان البقرة تقع على الذكر والانثى باتفاق اهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتهر عرفا وان وقعها عليه الاصحاب في الزكاة (ويتناول دابة) في العرف (فرسا وبغلا



وحمارا) لاشتهارها فيها عرفا فلو قال دابة للسكر والفر أو للقتال اختصت بالفرس أو للحمل فبالبغل أو الحمار فان اعتيد المحل على البراذين دخلت قال المتولى فان اعتيد المحل على الجمال أو البقر أعطى منها وقراه النوى وضعفه الرافعي وإن اعتيد القتال على الغيلة وقد قال في دابة للقتال دخلت فيما يظهر (و) يتناول (رقيق صغيرا أو أنثى ومعيبا وكافرا وعكوسها) أي كبير أو ذكر أو خنثى وسليما ومسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لغت) وصيته إذ لا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (اشترى له) شاة ولو معيبة فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير غنمه (تنبية) لو قال اشترى له شاة مثلام يشترى له معيبة كما لو قال لو كيله اشترى (٥٦) شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتلفوا) حسا أو شرعا بقتل أو غيره (قبل موته بطلت)

وصيته وإن كان القتل مضمنا إذ لا رقيق له (وإن بقي واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن يمسكه ويدفع قيمة ثالث وإن تلفوا بعد موته بمضمون ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم وصورتها أن يوصى بأحد أرقائه الموجودين فلو أوصى بأحد أرقائه فتلفوا إلا واحد لم يتعين حتى لو ملك غيره فلو وارث أن يعطى من الحادث رقبتي فتلفوا أعم من قوله ذوات أو قتلوا (أو باعثاق رقاب ثلاث) منها يعتقن لأنه أقل عدد يقع عليه اسم الجمع (فإن عجز ثلثه عنهم لم يشتر شقص) لأنه ليس برقبة بل يشترى نفيسة أو نفستان (فإن قتل عن) شراء (نفيسة أو نفستان شيئا فلورثته) وتبطل الوصية فيه كالمو لم يرجد إلا ما يشترى به شقص

تناول أحدهما الآخر وهو ما بحثه الزركشي وهو واضح لما علمت فالمعتمد التناول أم حل (قوله وحمارا) أي أهليا إلا أن لم يكن له عند الموت إلا وحشي أم حل (قوله فان اعتيد المحل على البراذين) أي في بلد الموصل أم حل (قوله فان اعتيد القتال الخ) أي في بلد الموصل أم حل (قوله فان اعتيد المحل الخ) أي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله أم ع ش على مر (قوله وقد قال دابة) أي هذا اللفظ في وصيته سواء قال فيها أعطوه دابة أو وصيت له بدابة أو غير ذلك وهذا أولى من نصبه بمقدر نحو أعطوه دابة لا يهامه التخصيص بذلك العامل أم ع ش (قوله لصدق اسمه بذلك) فان خصص بشي أتبع فلو قال لتخدمه في السفر تعين الذكر التسليم بما ينافي الخدمة كالعمى والزمانة أو قال يحضن ولده تعين الأنثى السليمة بما يثبت خيار النكاح أم حل (قوله لغت وصيته) وإن كان له ظي لأنها تسمى أشياء البر لا غنم البر أم حل (قوله فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها) وليس للوارث أن يعطيه من غيرها وإن رضيا لأنه صالح على مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي أن خرجت من الثلث أم شرح مر (قوله تنبيه الخ) لا يخالف ما تقدم للفرق الظاهر بين كون الأمر بالشراء صريحا وكونه لازما أم شو برى (قوله لم يشتر له معيبة) بخلاف ما لو قال أعطوه شاة لا يتعين شراء سليمة أم حل (قوله وإن بقي واحد تعين) ولا تدخل ثيا به جز ما وبعضهم أجرى فيه بخلاف البيع أي والراجح عدم دخولها أم حل (قوله وإن تلفوا بعد موته) يحترز القبيلة في المتن وقوله وصورتها الخ أي صورة القبيلة وقوله فتلفوا الخ أي بعد الموت (قوله وصورتها أن يوصى بأحد أرقائه الموجودين) بان صرح بذلك أم حل (قوله فلو أوصى بأحد أرقائه) أي ولم يصرح بالموجودين أم حل (قوله أو باعثاق رقاب ثلاث) أي فلا يجوز أنقص منها أم حل (قوله ثلاث منها يعتقن) ولا يجوز النقص عنها وتجوز الزيادة عليها بل هي فضل كما قال الشافعي رضي الله عنه فلا يستكثر مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الأضحية ولو صرفه إلى اثنين مع إمكان الثالثة ضمنها بأقل ما يجده رقبته أم شرح مر (قوله لم يشتر شقص) أي وإن كان باقيه حراما أم حل (قوله بل يشترى نفيسة أو نفستان) والعبرة في النفاسة ببلد الموصل عند إرادة الشراء أم قل على الجلال (قوله كالمو لم يوجد إلا ما يشترى به شقص) ظاهره وإن كان ذلك الشقص باقيه حراما أم حل (قوله سواء أقدر على التكميل أم لا) المعتمد أنه لا يجوز شراء ذلك إلا عند العجز عن التكميل أي وعمما باقيه حراما أم حل (قوله فان ولدت في الأولى) وهي أن كان حملك ذكرا وقوله في الثانية وهي أن كان حملك أنثى وانظر لو ولدت في الحالين خنثيين هل يوقف الحال الظاهر نعم أم حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال إن كان حملك ابنا أو بنتا فانت بانتين أو بنتين فانها تلفوا لأن كلاما من الذكر والأنثى اسم جنس بخلاف الابن والبنت (قوله

وقولي نفيسة من زيادتي) (أو) أوصى (بصرف ثلثه للعق اشترى شقص) أي يجوز شراءه بلا خلاف سواء أقدر على التكميل أم لا لكن دفع التكميل أولى وفاقا للسبكي (أو) أوصى (لحمها) بكذا (ف) هو (لأن الفضل) منها (حيا) فلو أنت بحين فلهما ذلك بالسوية ولا يغفل الذكر على الأنثى لإطلاق حملها عليهما أو أنت بحى وميت فلهما ذلك كله لأن الميت كالعدم (ولو قال إن كان حملك ذكرا أو قال) إن كان (أنثى فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (لغت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى فان ولدت في الأولى ذكرين وفي الثانية أنثيين قسم بينهما (أو) قال إن كان (بطنك ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (فلذا ذكر) لأنه وجد بطنها وزيادة الأنثى لا تنص (أو) ولدت (ذكرين وأعطاه) أي الموصل به (الوارث من شاء منهما) كالمو أبهم الموصل به يرجع فيه إلى بيانه ولو قال إن ولدت ذكر فله ما ثلثان أو أنثى فلهما مائة فولدت خنثى



دفع اليه الاقل) ويوقف له ما زاد كما نقله الزركشي عن صاحب الذخائر اه حل (قوله او اوصى لجيرانه) في المحكم الجار المجاور وعينه وار وجمعه اجوار وجيرة وجيران اه شوبري (قوله لجيرانه) بكسر الجيم وفتحها الحن وليس منهم من يساكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث الموصى وباقى هذا في الوصية للعلماء وغيرهم من ياتى فلا يدخل الموصى ولا وارثه وان كان فيهما الوصف المستحق به الوصية اه قل على الجلال (قوله فلا ربعين دارا) منها المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه ولولم تلاصق الدور الا جانيا من الدار فهل يصرف لاربعين منها فقط او لمائة وستين لتعذر استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقرب شيخنا الاول اه حل (قوله من جوانبه الاربعة) اى فهمى مائة وستون دارا غالبا ولا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيساكنها من كل جهة اكثر من دار اصغر المساكن لها ولورد بعض الجيران رد على بقيتهم اه شرح مر فلو نقص جانب عن الاربعين وزاد الجانب الاخر فلا يكمل كما جزم به الزيادى اه والاوجه الربع بعد دار او واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة ثم تقسم على بيوتته وان كان في نفسه دورا متعددة اه رشيدى وعمل هذا اذا كان الموصى ساكنا خارجا اما اذا كان فيه فيعد كل بيت من بيوتته دارا فان كان ما فيه من البيوت يوفى بالعدة المذكورة فذاك والاتم على عدد بيوتته من خارجها ومثل الربع فيما ذكر الوكالة اه ع ش على م وفي سم على حج ما نصه قوله من جوانب داره الاربعة هذا اذا كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت مخمسة او سدسة او مثمنة اعتبر من كل جانب اربعون وصورة المسئلة ان يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور وهكذا فلو تعددت الدور من كل جانب واتصلت بها الدور اعتبر ويوزع العدد حتى يبلغ الوفا والمسجد كغيره على المعتمد حتى يصرف لاربعين دارا من كل جانب والربع كالدار الواحدة الكبيرة ويضاف اليه تسعة وثلاثون دارا وحاصله ان الربع بعد دار او واحدة من الاربعين ويصرف له حصة دار واحدة وتقسيم على بيوتته وان كان في نفسه دورا متعددة انتهت (قوله من جوانب داره الاربعة) او الخمسة او الستة او غير ذلك والمسجد كغيره ولا ينافيه قول امامنا جار المسجد من يسمع النداء لان ذلك في حكم الصلاة اه حل (قوله لخبر في ذلك) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار اربعون دار هكذا وهكذا وهكذا واشار قد اما وخلفا ويمينا وشمالا رواه ابو داود وغيره مراسلا وله طرق تقويه انتهت (قوله ويقسم الموصى به على عدد الدور) فلو كان باحد الدور مسافرا هل يحفظ له ما يخصه الى عوده من السفر ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تنافى قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالمات انسان عن تركة قليلة وورثته كثيرة اه ع ش على م وقال في التحفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل اقل متمول والا قدم الا قرب اه (قوله على عدد سكانها) معتمد اه ع ش ولو كانوا في مؤنة رجل واحد اى الساكنين بحق واما الساكن تعديا فليس بجار والعبرة بالساكن حال موت الموصى ولو كان كافرا او قنابا وصيا اه حل (قوله اكثرهما سكنى ولو كان له دار ولا ساكن بها) فظاهر انه لا شئ لما سكنها لان العبرة في الجار بالانسان دون العقار الا المسجد فانه يملك فيعطى حصة دار تصرف في مصالحه انتهى شوبري (قوله فان استويا فالى جيرانهما) ولا نظرا لموته في احدهما وعبارة ع ش قوله فان استويا اى فلو جهل الاستواء او علم التفاوت وشك ولم يرج البيان فينبغى انه كما لو علم الاستواء اما لو علم التفاوت وزجى البيان فينبغى التوقف فيما يصرف الى ظهور الحال انتهت (قوله فيصرف لاصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه) اى عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصاية فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر منه الا احده ولا وتكتفى ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو اوصى لاعلم الناس اختص بالفقهاء لتعاق الفقهاء باكثر العلوم اه م (قوله وهو معرفة كتاب الله تعالى) نقلا في التوفيقى اى فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباط في غيره اى ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة

دفع اليه الاقل كافي الروضة  
كاصلها (او) اوصى بشئ  
(لجيرانه) فيصرف ذلك  
الشئ (لاربعين دارا من  
كل جانب) من جوانب  
داره الاربعة لخبر في ذلك  
رواه البيهقي وغيره ويقسم  
الموصى به على عدد الدور  
لا على عدد سكانها قال  
السبكي وينبغي أن يقسم  
حصة كل داره على عدد  
سكانها ولو كان للموصى  
داران صرف الى جيران  
اكثرهما سكنى فان استويا  
فالى جيرانهما (او) اوصى  
(للعلماء) فيصرف (لاصحاب  
علوم الشرع من تفسير)  
وهو معرفة معاني كتاب  
الله تعالى



علوم آخر اه حل (قوله وما أريد به) أي وان لم يكن مدلولاً للفظ بان صرف عن إرادة المعنى الحقيقي صارف اه ع ش (قوله وصحيحة وسقيمة) لعلمه من تطف الخاص على العام إذ معرفة حالة المروى اعم من ذلك إلا أن يكون المروى معطوفاً على حال ويكون قوله وصحيحة الخيانا لحاله فليتأمل اه شوبري (قوله على مجرد السماع) أي أو على مجرد الحفظ اه قل على الجلال (قوله وفقه) وهو معرفة الاحكام الشرعية الخ وتقدم ان المراد بذلك النهي لكن ذكر الشيخان هنا ان المراد بالفقيه هنا من حصل من كل باب طرفاً بحيث يتأهل به لا ذراك باقية ولو مبتدئاً فيه وفي كلام بعضهم وحصل منه شيئاً له وقع وحيث لا يكون فرق بين العلماء والفقهاء فالعالم من عرف الفقه بالمعنى المتقدم اول الكتاب وحيث لا يكون المراد به المجتهد والفقيه هنا ما تقدم عن الشيخين لا المجتهد كما هو مصطلح أهل أصول الفقه ولو أوصى لمفسر والمحدث والفقيه فوجدت الثلاثة في واحد اخذ باحدها اه حل (قوله وفقه) بان يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يهدي به إلى باقية مدركا أو استنباطاً وان لم يكن مجتهداً اه شرح مر (قوله كقريء) وهو من يعرف علم القراءات اه قل على الجلال (قوله ومتكلم) واستدرك السبكي عليه بان اريد العلم بالله وصفاته وما يستحيل عليه ليرد على المبتدعة ولتتميز بين الاعتقاد الصحيح والفساد فذاك من أجل العلوم الشرعية وقد جعلوه في كتاب السير من فروع الكفايات وان اريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولله مراد الشافعي ولذلك قال لان يلقي العبد به بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من ان يلقاه بعلم الكلام اه شرح الروض (قوله ومعب) الاصح عابر لان ماضيه عبر بتخفيف الباء كضرب قال تعالى ان كنتم المرؤيات تعبرون وفي الخنار وعبر الرؤيا فسرهما وباه كتب وعبرها ايضا تعبيراً اه ومن باب قعد ايضاً كما في المصباح اه (قوله كالنحو والصرف الخ) وعدا الزخشي علوم الادب اثني عشر علماً اه قل على المحل (قوله اول الفقراء) دخل المساكين والمراد بهما ما يأتي في قسم الصدقات ويجوز النقل هنا إلى غير فقراء لمد المال لان الاطاع اليها لا تمتد كما تمتد اهل الزكاة اه شرح مر (قوله لوقوع اسم كل منهما على الآخر الخ) قال الجلال السيوطي ونظير ذلك في العربية للظرف والجور اه شوبري (قوله فما أوصى به لاحدهما الخ) ظاهره انه لو أوصى للفقراء جاز حرمانهم والصرف للمساكين وعكسه ويوجه بان الشارع أقام اسم كل مقام اسم الآخر فكان التعبير به كالتعبير بالآخر فيجوز أن يحرم من نص عليه لما تقرر ان النص عليه ليس معيناً بخلاف زيد والفقراء ولو فقير الا نه رب عليه حكمه فلم يجز الغاؤه فتأمل اه حج اه شوبري (قوله فانه يقسم على عددهم ولا ينصف) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال اوصيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما نصفين ان بني زيد وبني عمرو لم يقصد بذلك فيهما لا مجرد التمييز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهما لما اتصفا بوصفين متباينين دل على استقلال كل منهما بحكم قسم بينهما مناصفة اه ع ش على مر (قوله او اوصى لجمع معين الخ) لو اوصى لعلم الناس اختص بالفقهاء والمنفقة من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل منه شيء له وقع ولو أوصى لسيد الناس صرف للخليفة ولو قال لا عقل الناس صرف لازهدهم في الدنيا ولو قال لا بخل الناس يحتمل ان يعطى لمن لا يؤدي الزكاة وان يعطى لمن لا يقري الضيف ولو اوصى للحجاج صرف لفقرائهم أو لليتامى أو للعميان أو الزمنى فاشبه الوجهين انه لا يصرف لا غنياهم أو للارامل دخل كل امرأة بانبت عن زوجها بموت أو غيره لارجعية أو أوصى للأيامى دخل كل خلية عن زوجها وكذا ان لم تخرج على الصحيح أو للشيوخ صرف لمن جاوز الاربعين أو للصبيان أو للغلمان صرف لمن لم يبلغ ولا يشترط الفقر في الشيوخ والصبيان اه زى وهو بغير خطه اه شوبري وعبرة القليوبي على الجلال مانصه (فروع) القراء جمع قارئ وهو من يحفظ جميع القران عن ظهر قلب واعلم الناس الفقهاء وأكيس الناس واعلمهم الزهاد وهم من يترك من الحلال ما فوق حاجته

وما أريد به (وحدیث)  
وهو علم يعرف به حال  
الراوى والمروى وصحيحة  
وسقيمة وعليه وليس  
من علمائه من اقتصر على  
مجرد السماع (وفقه) وتقدم  
تعريفه أول الكتاب  
وخرج بما ذكر العالم بغير  
ذلك كقريء ومتكلم  
ومعب وطبيب وأديب  
وهو المشتغل بعلم الادب  
كالنحو والصرف والعروض  
(أو) اوصى (للفقراء)  
دخل المساكين وعكسه  
لوقوع اسم كل منهما على  
الآخر عند الانفراد فما  
أوصى به لاحدهما يجوز  
دفعه للآخر (أو) اوصى  
(للمشرك) بينهما (نصفين)  
كما في الزكاة بخلاف مالو  
أوصى لبني زيد وبني عمرو  
فانه يقسم على عددهم ولا  
ينصف (أو) اوصى  
(لجمع معين)



حاجته وأبخل الناس مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتشايث وسيد  
الناس الخليفة وسادة الناس الأشراف والسيد الشريف المنسوبون لأحد السبطين لأنه المتعارف عند  
أهل مصر والشريف أصالة لقب لكل من تحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما ياتي والورع تارك الشبهات  
وأجهل الناس عبدة الأوثان فإن قيد بالمسلمين فساد الصحابة وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذه لأنها  
جهة معصية فلهذا المراد بيان حقيقة حقهم وجميع المذكورين يعطون مع الفقر والغنى ويشترط الفقر في اليتيم  
ومن لا أب له ولو أتي وفي الأيتم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأعزب وهو غير المتزوج وفي الوصية  
للحجاج والغارمين والزمنى والمسجونين وتكفين الموتى وحفر قبورهم ونحو ذلك انتهت (قوله غير  
منحصر) أي يشق استيعابهم مشقة شديدة عرفاه حل (قوله وهم المنسوبون لعلي رضي الله تعالى عنه)  
ظاهره وإن لم يكونوا من أولاد الحسن والحسين اه حل وهذا مبني على أن المراد بعلي رابع الخلفاء وليس  
كذلك بل المراد به علي القريب الذي هو من ذرية الحسين كما يلم ذلك من مراجعة كتب مناقب أهل  
البيت اه وفي قول علي الجلال مانعه قال السيوطي رضي الله عنه جملة أولاد علي رضي الله عنه من الذكور  
أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومحمد بن  
الحنفية نسبة لبني حنيفة والعباس بن الكلاية وعمرو بن النخيلية نسبة لقبيلة يقال لها تغلب بالمشاة والغين  
المعجمة ومن الإناث ثمان عشرة والتي أعقبت منهن واحدة فقط وهي زينب أخت السبطين  
من فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها علي وعون الأكبر وعباس  
ومحمد وأم كلثوم ثم قال لجميع أولاد علي يقال لهم من اله صلى الله عليه وسلم لأنهم من بني هاشم  
وتحرم عليهم الصدقة ويستحقون سهم ذوى القربى ويقال لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص  
العرف الشرف بأولاد السبطين كما مر أنفا ويستحقون من وقف بركة الحبشية لأن وقفها في سنة  
أربعين وستمائة وقف نصفها على ذرية الحسن والحسين ونصفها على ذرية بقية أولاد علي وكل  
أولاد فاطمة وذريتها يقال لهم أولاده صلى الله عليه وسلم وذريته لسكن لا ينسب اليه منهم إلا أولاد  
السبطين خاصة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد علي لا يمنعون من لبس العمامة الخضراء  
بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبعائة بامر  
الملك الأشرف شعبان بن حسين انتهت وقوله بل ولا غيرهم من سائر الناس هذا خلاف ما في فتاوى الرملي  
ونصها سئل هل يقال لمن هو في ذرية العباس رضي الله عنه أنه سيد شريف وهل له تعليق علامة الشرف  
أم لا فأجاب بانه ليس الأمر المذكور لأحد من أولاد العباس ولا لأحد من أقاربه وأولاد بناته  
صلى الله عليه وسلم إلا لأولاد سيدتنا فاطمة رضي الله عنها فالشرف مختص بأولادها الذكور والحسن  
والحسين ومحسن فاما محسن فمات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والعقب للحسن والحسين رضي  
الله عنهما وإنما اختصا بالشرف هما وذريتهما لأمر كثيرة منها انتسابهما إليه صلى الله عليه وسلم دون  
أولاد أقاربه وكون أمهم أفضل بناته وكونها سيدة نساء العالم وسيدة نساء أهل الجنة وقال صلى الله  
عليه وسلم انها بضعة مني يربني ما يربينا ويؤذني ما أذاها وكونها أشبه بناته به في الخلق والخلق  
حتى في الخشية ومنها إكرامه لها حتى في انها كانت إذا جاءت إليه قام لها واجلها في مجلسه لما أودعه  
الله فيها من السر وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لعلي أبشر يا أبا الحسن فان الله عز وجل قد  
زوجك بها في السماء قبل ان أزوجه في الأرض ولقد هبط على ملك من السماء قبل ان تأتيني  
فقال لي السلام عليك يا رسول الله ابشر باجتماع الشمس وطهارة النسل فما استتم كلامه حتى  
هبط جبريل فقال السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ثم وضع في يدي حريرة بيضاء  
فيها سطران مكتوبان بالنور فقلت ما هذه الخطوط فقال ان الله عز وجل قد أطلع إلى الأرض اطلاعة  
فاختارك من خلقه وبعثك برسالة ثم أطلع إليها ثانيا فاختر منك أخا ووزيرا وجيوبا وصاحباً

غير منحصر كالعلوية) وهم  
المنسوبون لعلي رضي الله  
عنه (صحت)



ويكفي ثلاثة من كل من العلماء والفقراء والمساكين والجمع المذكور لأنها أقل الجمع (وله التفضيل) بين آحاد الثلاثة فأكثروا عين فقراء بلدة ولا فقير بهالم تصح الوصية وذكر الاكتفاء بثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل فيها وفي مسألة الجمع من زيادتي (أو) أوصى (لزيد والفقراء) هو (كأحدهم) في جواز إعطائه أقل متمول لأنه الحق بهم في الإضافة (لكن لا يحرم) كما يحرم أحدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه وإن كان غنيا (أو) أوصى بشيء (لأقارب زيدا) هو (لكل قريب) مسلما كان أو كافرا فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جد ينسب زيدا وأمه له ويعد) أي الجد (قبيلة) فلا يدخل أولاد جد فوقه ولا أولاد من في درجته فلو أوصى لأقارب حسنى لم يدخل أولاد من فرقه ولا أولاد حسنى بالتصغير وإن كان كل منهما أولاد على (لأبوين وولدا) فلا يدخلون في الأقارب لأنهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الأجداد والأحفاد كما صححاه في الشرحين والروضة فتعبري بما ذكر

فوجه ابنتك فاطمة فقلت من هذا الرجل فقال أخوك في الدين وابن عمك في النسب على بن أبي طالب وقد أملك بتزويجها بعلي في الأرض وأنا أبشرهما بسلامين زكيين محبين فاضلين طاهرين خيرين في الدنيا والآخرة اه (قوله وتكفي ثلاثة الخ) فإن دفع لاثنتين غرم للثالث أقل متمول لأنه الذي فرط فيه لا الثالث ولا بصرف أقل متمول للثالث بل يسلبه للقاضي ليصرف له بنفسه أو يرده القاضي إليه ليدفعه هو قال في شرح الروض قال الأذرعى ويشبهه أن محل ذلك ما إذا دفع لاثنتين عالما بأنه يجب الدفع إلى ثلاثة أما إذا ظن جوازهم لجهل أو اعتقاد أن أقل الجمع اثنان فالمتجه أنه يجوز له الاستقلال بالدفع لثالث لأنه باق على أمانته وإن أخطأه وضناه قال ولم يذكر كروا الاسترداد من المدفوع إليهما إذا أمكن وهو ظاهر بل يتعين إذا كان معسرا وليس كالمالك في دفع زكاته لأنه ثم متبرع بماله والوصى هنا متصرف على غيره اه سم (قوله ولو عين فقراء بلدة الخ) عبارة شرح م ر ولو عين علماء بلدة أو فقراء هاهنا مثلا ولا عالم أو لا فقير فيها وقت الموت بطلت الوصية ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء لتعلق الفقه بأكثر العلوم انتهت وقوله بطلت الوصية فديتجه أن محله مالم يوجد في البلد علماء بغير العلوم الثلاثة ولا حمل عليهم كالأوصى بشاوة ولا شاة له وعنده ظباء حيث تحمل الوصية عليها فليتأمل اه سم على حج وأما لو لم يعين للوصية أهل محل صرف لهم في أي محل اتفق وجودهم فيه وإن بعد (فرع) وقع السؤال عما لو أوصى للأولياء هل تصح وصيته وتدفع للأصالح أو تلغو فيه نظر والجواب أن الظاهر أن يقال فيه أنه إن وجد من يطلق عليه تعريف الولي بأنه الم لازم للطاعة التارك للمعصية الغير المنهمك على الشهوات أعطى الموصى به ولا اغت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي في أي محل وإن بعد عن بلد الموصى أعطية لما ياتي من أنه يجوز النقل هنا إلى غير بلد المال اه ع ش على م ر (قوله في جواز إعطائه فيه الخ) أي كما يجوز إعطاؤه النصف فأكثر لجواز التفضيل بينهم ولو وصفه بغير صفاتهم كزيد الكاتب والفقراء أو قرنه بمحصور كالأولاد قلان كان له النصف وكذلك قال لزيد والله يصرف النصف الثاني في وجوه القرب ولو قرنه بمالا يملك وهو مفرد كزيد والريح أو زيد وجبريل استحق النصف الثاني وبطلت الوصية في النصف الآخر فلو كان جمعا كالرياح والملائكة والبهائم والجدران كما لو قال زيد والفقراء فيعطى أقل متمول وتبطل الوصية فيما عدا ما حل (قوله في الإضافة) أي في ضمهم إليهم فالمراد الإضافة للغة اه ع ش (قوله أو أوصى بشيء) وجه ذكر هذا دون سابقه لاجل قوله فلكل قريب اه شوبري (قوله فهو لكل قريب الخ) فإن كان عبدا كان لسيده وإن كان له أقارب غيره ولو كان سيده مما يدخل في الوصية خلافا لما نقل عن الناصري فلم يوجد إلا واحد أخذ الكل اه حل (قوله فهو لكل قريب الخ) ويجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا يعارضه قولهم لم ينحصروا فكأن العلوية لأن محله عند تعذر حصصهم وذلك لأن هذا اللفظ يذكروا عرفا شائعا لإرادة جهة القرية فعموم ومن ثم لم يكن له الأقارب صرف الكل ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الأبعد مع غيره مع كون الأقارب وهو أفعلى تفضيل اه شرح م ر (قوله ويعد قبيلة) عبارة المنهاج وتعد أولاده أي ذلك الجد قبيلة اه وأما الجد فأبو القبيلة ويمكن أن يجاب بتقدير مضاف أي وبعد الجد بأب قبيلة تأمل (قوله أولاد من فوقه) أي من فوق الحسنى كأولاد عقيل وأولاد محمد بن الحنفية اه ع ش (قوله لأنهم لا يسمون أقارب عرفا) أي بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهم أقارب في غير ذلك اه شرح م ر (تنبيه) آل الرجل أقارب وأهله من تلزمه نفقتهم وأهل بيته أقاربه وزوجته وآبؤه أصوله الذكور ولو من الأم وأمهاته أصوله الإناث كذلك والاحياء أمهات الزوج والأصهار والاحياء والاختان والمحرم من لا ينقض لمسه الوضوء والمولى ما في الوقت (فائدة) الناس غلمان وصبيان وأطفال وذراي إلى البلوغ ثم شبان وفتيان إلى الثلاثين ثم كهول إلى الأربعين ثم شيوخ كذا



أولى من تعبيره بالأصل والفرع ويدخل في وصية العرب قريب الام كما في وصية العجم وقد شمله المستثنى منه وهو ما صححه في الروضة  
كأصلها وقيل لا يدخل لأن العرب لا يفتخرون بقرابة الام وصححه الأصل (أو) أوصى (لا قرب) (٦١) أقاربه (أو) (لذرية) وإن نزلت

ولو من أولاد البنات (قربى  
قربى) فيقدم ولد الولد على  
ولد ولد الولد (قربى)  
فاخوة) ولو من أم (فبنوتها)  
من زيادتي أي بنوة الاخوة  
(فجدودة) من قبل الاب  
أو الام القربى فالقربى  
نظر في الذرية إلى قوة  
وغصوبتها في الجملة وفي  
الاخوة إلى قوة البنوة فيها  
في الجملة وتقدم اخوة  
الابوين على اخوة الاب  
ثم بعد من ذكر العمومة  
والخولة ثم بنوتها لكن  
قال في الكفاية يقدم العم  
والعمة على ابى الجد والخال

والخالة على جد الام  
وجدها انتهى وكالعم في  
ذلك ابنه كما في الولاء  
والتمريض بتقديم الابوة  
على الاخوة من زيادتي  
وتعبرى باخوة وجدودة  
اعم من تعبيره باخ وجد  
( ولا يرجح بذكورة  
وراثته ) فيستوى اب وام  
وابن وبنت واخ واخت  
لاستوائهم في القرب  
ويقدم ولد بنت على ابن  
ابن ابن لان الاول اقرب  
(أو) أوصى ( لا قرب  
نفسه ) أو لا قرب اقرب  
نفسه ( لم تدخل ورثته )  
اذ لا يوصى لهم عادة  
فيختص بالوصية الباؤون

في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك اه قل على الجلال (قوله) أولى من تعبيره  
بالأصل والفرع) أي لان الأصل يشمل الاب والجد والفرع يشمل الولد وولده وليس هذا الشمول  
مراداً كما عرف من كلامه اه شوبري (قوله في وصية العرب) مصدر مضاف للفاعل هذا هو المتعين كما يعلم  
من الأصل باعتبار حكاية القول بالمنع لكن يشك على هذا قول الشارح كما شمله المستثنى منه فانه يقتضى ان  
يكون مضافاً لمفعوله أي الموصى لهم كما هو الفرض في المتن فليتأمل اه شوبري (قوله في وصية العرب) أي  
فيما لو أوصى عربى لا قرب زيد مثلاً اه حل فقوله في وصية العرب مصدر مضاف لفاعله ونبه على هذا  
لما فيه من الخلاف (قوله) وقد شمله المستثنى منه) وهو قوله فلا كل قريب الخ اه (قوله) أو لا قرب اقرب به  
ويدخل في اقرب اقاربه الأصل والفرع رعاية لوصف الاقربىة المقتضى لزيادة القرب أو قوة الجهة اه  
شرح مر (قوله) إلى قوة البنوة فيها) انظر تلك فان كان من حيث انهم عصبية في الجملة فهذا في آباءهم فلا معنى  
لاضافة القوة للبنوة وعلى كل حال فهذا موجود في الجدودة ففيها التعصيب في الجملة فليحذر المقام اه  
شوبري (قوله) وتقدم اخوة الابوين) على اخوة الاب والاخ مع الاخ للام مستويان اه شرح  
مر (قوله) لكن قال في الكفاية الخ استدراك على قوله ثم بعد من ذكر العمومة والخولة اه عناني (قوله)  
اذ لا يوصى لهم عادة) وقيل يدخلون لوقوع الاسم عليهم ثم يبطل نصيبهم لتعذر اجازتهم لانفسهم  
ويصح الباقي غيرهم ويؤخذ من التعاليل انه لا يبطل جميع نصيب كل وارث وانما يبطل منه ما يحتاج الى  
اجازة نفسه خاصة وقضيته انه يعتز في صحة الوصية للوارث اجازة نفسه وهو ممنوع ولو قيل يدخل  
ويعطى نصيبه كان اوجه وانسب بما لو اوصى لاهله فانه يحمل على من تلزمه نفقته على الاصح الا ان يقال  
في تلك لا يدخل ويبطل نصيبه اه شرح الروض

### (فصل في احكام معنوية للموصى به الخ)

(قوله) تصح الوصية بمنافع الخ) قال حج في شرح هذا المحل بعد كلام قرر ما نصه ومن هذا يعلم انه لا يصح  
الا يصاء بدرهم يتجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة  
للعين الموصى بها لانه لا يحصل الا بزوالمها وهذا واضح خلافاً لمن وهم فيه اه ع ش على مر ولو انهدمت  
الدار الموصى بمنفعتها واعادها الوارث بالتمتع اذ حق الموصى له بمنافعها اه شرح مر وقوله واعادها  
الوارث بالتمتع اي ولو بمنفعة في اعادتها ومفهومه انه لو اعادها بغير آلتها عدم عود حق الموصى له بالمنفعة  
وانه لو اعادها بالتمتع او غيرها لا تكون المنفعة للموصى له وهو كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينهما  
بالخاصة في هذه اه ع ش عليه (قوله) ومؤقتة) اي بزمان معين فخرج ما لو اوصى له مدة حياته أو حياة زيد  
فهو اباحة لا تملك وما لو لم يعين المدة كما وصيت له به مدة فيرجع لتعيين الوارث قاله شيخنا اه قل على  
الجلال (قوله) والاطلاق يقتضى التأييد) وحيت ابدى ولو ضمنا كان تملكاً فتورث عنه وكذا ان  
اقتها بنحو سنة وامالوا اقتها بنحو حياته فهي اباحة لا تورث عنه وكذا تكون اباحة اذا اوصى له بان يسكنها  
بخلاف ما لو اوصى له بسكنها فانه تملك للمنفعة بخلاف الموقوف عليه فانه لا يملك منفعة العين الموقوفة  
ومن ثم لم يحل الموصى له بوطئه الامة الموصى بها ويجوز الموقوف عليه بوطئه الامة الموقوفة اه حل ولو اولد  
الامة الوارث فالولد حر نسيب وعليه قيمته ويشترى بها مثله لتسكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى  
له كما لو ولدته رقيقاً وتصير امه ام ولد للوارث تعتق بموته مسلوقة بالمنفعة ويلزمه المهر  
للموصى له ولا حد عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن  
لا تحبل والفرق بينها وبين المهرونة حيث حرم وطؤها مطلقاً ان الراهن قد حجر على نفسه  
مع تمكنه من رفع العلقه باداء الدين بخلاف الوارث فيهما ولو احبب الموصى له لم يثبت استيلاؤه  
لانه لا يملكها وعليه قيمة الولد لانه قاده حر الاشبهه والاوجه ان ارش البكارة للورثة لانه بدل جزء من

(فصل) في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه (تصح) الوصية (بمنافع) كما نصح بالاعيان مؤبد ومؤقتة  
مطلقاً والاطلاق يقتضى التأييد (فيدخل) فيها (كسب معتاد) كاحتطاب واحتشاش واصطياد واجرة حرفة بخلاف النادر كمهبة ولقطة



البدن الذي هو ملك لهم ولو عينت المنفعة كخدمة قن أو كسبه أو غلة دار أو سكنها ما يستحق غيرها كما مر  
فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والنصارى إلا أن دللت قرينة على أن الموصي أراد ذلك فيما يظهر ويجوز  
توزيع الموصي بمنفعته والمزوج له ذكر أو أنثى الوارث باذن الموصي له أفتى به الوالد رحمه الله تعالى  
لأن مالك الرقبة يتضرر بتعلق مؤن النكاح باكتساب الزوج النادرة وهي لما لك رقبة على الأصح فما في  
الوسيط من استقلال الموصي له بتوزيع العبد مفرع على مرجوح وهو أن مؤن النكاح لا تتعلق باكتسابه  
النادرة أو على رأي من أن اكتسابه المذكورة للموصي له بالمنفعة اه شرح مر وقوله ويلزمه المهر للموصي  
له ولعل وجهه أن منفعتها لما كانت للموصي له وكان المهر الحاصل من نكاح أو غيره له نزل الوارث منزلة  
الاجنبي وكان ملكه للرقبة شبهة فوجب عليه المهر اه وقوله كخدمة قن ويذبح أن يحمل على الخدمة المعتادة  
للموصي له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدام فيه اه وقوله ذكر أو أنثى هو ظاهر في الأنثى  
بأن يجبرها عليه فيتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الاذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقال ولا يصح  
توزيع العبد للموصي بمنفعته إلا باذن الوارث والموصي له اه ع ش عليه (تنبيه) العبد الموقوف لا يصح  
توزيعه وإن انحصر المستحقون وأذنوا بخلاف الأمانة الموقوفة فيزوجها الحاكم باذن الموقوف عليهم أن  
انحصروا أو لا فباذن الناظر كما سيأتي في باب النكاح مع زيادة جليلة اه قل على الجلال ولو قتل الموصي  
بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله رعاية لغرض الموصي فان لم ينف بكامل فشقص والمشتري الوارث  
ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الورث هنا مالك الأصل فكذلك بدله والموقوف عليه  
ليس مال كاله فلم يكن له نظر في البدل فتعين الحاكم ويبيع الموصي بمنفعته في الجناية إذا جنى وحينئذ يبطل حق  
الموصي له بخلاف ما إذا فدى شرح مر وقال في موضع آخر ولو قتل الموصي بمنفعته قتلًا يوجب القصاص  
فاقتص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالمومات أو انهدمت الدار وبطلت منفعتها فان وجب مال بعفو  
أو بجناية أو جبه اشترى به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجناية من الوارث أو الموصي له ولو قطع طرفه  
فالارش للوارث لأن الموصي به باق منتفع به ومقادير المنفعة لا تنضب ولو كان الارش بدل بعض العين  
وإن جنى عمدا اقتص منه أو خطأ أو شبه عمدا وعنى على ما في تعلق برقبته ويبيع في الجناية إذا لم يفدياه فان زاد  
الثلث على الارش اشترى بالزائد مثله فان فدياه أو أحدهما أو غيرهما عاد كما كان وان فدى أحدهما نصيبه  
فقط يبيع في الجناية نصيب الآخر (قوله) لأنه من ثمن الرقبة من ذلك لبن الأمانة فهو للموصي له فله منع الأمانة  
من سقى ولدها الموصي به لاخر بغير اللبا ما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولدها ع ش على مر (قوله  
وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وإن كان ضعيفا من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بان المعنى وهو  
لا يوصي بها أي الاستقلال وهي هنا تابعة تامل (قوله) وكانت حاملا به الخ) فان حملت به بين الوصية والموت  
سواء وضعت قبل الموت أو لا فرقبته ومنفعته للوارث اه شيخنا وفي سم خرج ما إذا حملت به بين الوصية  
وموت ويقرب أنه ليس كما به بل هو للوارث لأنه لم يكن عند الوصية ليندرج فيها ولا حدث في وقت ملك  
الموصي به فليتأمل (فرع) لو وصى بما تحمله الأمانة فاعتقها الوارث وتزوجت بحر أو رقيق وعتق  
كان أولادها أرقاء لم يجز للحر تزويجها إلا بشرط نكاح الأمانة (فرع) الموصي بمنفعته أبدا هل  
يجوز وقفه أولا لأن شرط الموقوف الانتفاع به توقف فيهم والفضلاء اه ولو وصى بأمانة لرجل  
وبحماهم الاخر فاعتقها ما لم يكن يعتق الحمل لأنه لما انفرد بالملك صار كالمستقل أو بما تحمله فاعتقها الوارث  
وتزوجت ولو بحر فأولادها أرقاء كما نقله الزركشي عن بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن تعلق حق  
الموصي له بالحمل يمنع سريان العتق اليه فيبقى على ملكه وإن ادعى الزركشي أن الصواب اعتقادهم أحرارا  
وينرم الوارث قيمتهم لأنه بالاعتاق فوتهم على الموصي له إذ مداهم عجيب مع قولهم الاتي في العتق أنه لو كان  
الحمل لغير المعتق بوصية أو غير ما لم يعتق الام اه شرح مر (قوله) كما به اما ولد العبد الموصي به فليس

لأنه لا يقصد بالوصية  
(ومهر) بنكاح أو غيره  
لأنه من ثمن الرقبة كالكسب  
وهذا ما صححه الأصل  
ونقله في الروضة كاصلها  
عن العراقيين والبخاري قال  
الاسنوي وهو الزاجح  
أما وقيل أنه ملك للورثة  
لأنه يدل منفعة البضع  
وهي لا يوصي بها فلا يستحق  
بذلها بالوصية قال في الروضة  
كاصلها وهو الاشبه  
(والولد) الذي أتت به  
الموصي بمنفعته أمانة كانت  
أو غيرها وكانت حاملا به  
عند الوصية أو حملت به  
بعد موت الموصي (كأه)  
في أن منفعته للموصي له



كمويل هو كما هو حرة اه حج اه سم ومنافعة لما السك ان كان رقيقا وله نفسه ان كان حرا (قوله ورقبته للمالك) اي والحال انه من زوج اوزنا بخلافه من الموصى له او الوارث فانه حرو وكذا لو كان من اجنبي بشبهة كان اشتبهت عليه بامته اوزوجته الحرة فانه يكون حرا وتلزمه القيمة يوم الولاية يشترى بها مثله على قياس ما مر فيما اولدها الوارث اه غش على مر (قوله وعلى مالك الرقبة مؤنة موصى بمنفعته) واما سقى البستان الموصى بشمره فان تراصيا عليه او تبرع به احدهما فظاهر وليس للاخر منعه وان تنازع عالم يجبر واحد منهما بخلاف النفقة لحرة الروح اه شرح مر (قوله لكن لا يعتقه عن الكفارة) اي فان فعل ذلك عتق مجانا فيما تظهر اه غش على مر (قوله لعجزه عن السكسب) يؤخذ منه انها لو اوقعت بز من قريب لا يحتاج فيه لنفعه أو بقي من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وكتابتها لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما بحثه الاذرعى فتأملوه وكالكفارة النذر على الاوجه لانه تسلك به مسلك واجب الشرع اه تحفة (قوله وإذا اعتقه تبقى الوصية بحالها) قال في البيان وينسحب عليه حكم الارقاء لاستغراق منافعه على الابد بخلاف المستاجر لانتهاء ملك منافعه واعتمده الا يصحى وخالفهما ابو شيكيل والبستي فقالا له حكم الاحرار ورحج بعض المتأخرين الثاني بانه اوفق لاطلاق الائمة لاذلم بعد احدم من موانع الارث والشهادة استغراق المنافع اه شرح مر والثاني هو المعتمد اه غش عليه (قوله وإذا اعتقه تبقى الوصية بحالها) بخلاف ما لو ملك الموصى له بالمنافع رقبته ثم اعتقه فلا تبقى الوصية بالمنافع له كالمستاجر ثم اعتقه فان منافعه له لكن في فتاوى شيخنا ان منافعه تبقى للموصى له فليحرر وكتب ايضا قوله تبقى الوصية بحالها اي فتبقى منافع الائمة للموصى له بها وكذا منافع اولادها الحادثين بعد عتقها فليحرر اه شوبرى (قوله تبقى الوصية بحالها) ومؤنته حينئذ في بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير المسلمين اه شرح مر (قوله وله يبيع الموصى له الخ) لصاحب المنفعة يبيع الوارث الموصى ولغيره مطلقا كبيع حق الممر اه قل على المحلى وفي شرح مر ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحته من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعاليمهم خلافا للدارمي ومن تبعه اه (قوله للموصى له مطلقا) شمل ماله كانت المدة مجزولة وطريق الصحة حينئذ ما ذكره وفي اختلاط حمام البرجين مع الجمل اه شرح مر اي من انها يبيعانه لثالث اه رشيدى (قوله أو ضمنا) اي بان اطلاق الوصية فهي مؤبدة ضمنا لان الاطلاق يقتضى التأييد اه (قوله لاذلا فائدة له فيه ظاهرة) قضية هذا التعليل انه لو خصص المنفعة الموصى بها كان اوصى بكسبه دون غيره صح يبيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فيتبع الرقبة في البيع وهو ظاهر وقوله ظاهرة اي ولا فيه الا كساب النادرة وهي فائدة في الجملة اه غش على مر (قوله لاذلا فائدة له فيه ظاهرة) زادها على الجلال المحلى لثلاث يزد عليه ان فيه فائدة الا كساب النادرة وفارق ما هنا صحة بيع الزمن لغرض العتق بانه لا منفعة في الزمن غير العتق حيل بين المشتري وبينها بخلاف ما هنا اه سبط طب (قوله فالقياس الصحة) اي القياس على حمام البرجين ويوزع الثمن بالنسبة على تيمتى الرقبة والمنفعة فاذا كانت قيمته بمنافعه مائة وبدونها عشرين فللمالك الرقبة خمس الثمن وللمالك المنفعة اربعة اخماسه اه غش على مر ولا يشكل على ما تقر من صحة بيعهما لثالث ما مر من انهما لو باعا عبديهما لثالث لم يصح وان تراصيا لوضوح الفرق بينهما وهو ان كلام القنين مثلا مقصود لذاته فقد يقع النزاع بينهما في التقويم لال غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فانه تابع فسومح فيه اه شرح مر (قوله ان ابد) وكذا اذا كانت المدة مجزولة اه شوبرى (قوله اعتبر من الثلث مائة) فان وفيها فواضح والا كان لم يوف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والاوجه في كيفية استيفائها انهما يتبايانها اه شرح مر وقرر شيخنا فقال قوله اعتبر من الثلث مائة فان خرجت فذاك وان خرج بعضها صححت الوصية في بعض المنفعة فتقع المهايأة بين مالك الرقبة والموصى له بالمنفعة وكذا يقال في قوله فالوصية بعشرين اه (قوله اعتبر من الثلث مائة) لانه حال بينه

ورقبته للمالك لانه جزء منها (وعلى مالك) للرقبة (مؤنة موصى بمنفعته) ولو فطرة أو كانت الوصية مؤبدة لانه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه باعتاق أو غيره وتعيرى بالمالك اعم من تعبيره بالوارث اشموله ماله اوصى بمنفعته لشخص ورقبته لآخر فان مؤنته على الآخر وتعيرى بالمؤنة اعم من تعبيره بالنفقة (وله اغتاقه) لانه مالك لرقبته لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يسكت به لعجزه عن السكسب وإذا اعتقه تبقى الوصية بحالها (و) له (يبيعه الموصى له) مطلقا (وكذا لغيره ان اقت) الموصى بالمنفعة (ب) مدة (معلومة) كما قيد بها ابن الرفعة وغيره بخلاف ما اذا ابداه صريحا أو ضمنا أو قيدا بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغير الموصى له لاذلا فائدة له فيه ظاهرة نعم ان اجتماعا على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقولى بمعلومة من زيادتي (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث ان ابد) المنفعة لانه حال بين الوارث وبينها فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة



و بين العشرة دأبوا بأبداهم ل (قوله بان اقتها بمدة معلومة) وتقيد بما عينه وان لم يتصل بالموت نعم لو قال  
له ستة مثلاً تعين اقصاها بالموت فلا يجوز تاخيرها عنه فلو مضت ثم قبل رجوع بمقابلة علي من استوفاهما  
ورجعت المنفعة للوارث عقبها اه قل على الجلال (قوله فالوصية بعشرين) فان وفي بها الثلث فظاهر والا  
كان وفي بنصفها فكما في المؤبد اهمر وكيف ذلك مع قوله انه مالك لرقبة الرقيق وهي تساوي ثمانين بون  
المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعاً ويجاب بانه يصور كلامه بما اذا كان عليه دين فانه مقدم على  
الوصية (قوله ولو نفلاً) هذه الغاية للرد وعبرة اصله مع شرح مرو تصح الوصية بحج تطوع او عمرته  
او هما في الاظهر ويحسب من الثلث والثاني المنع لان النيابة لما دخلت في الفرض للضرورة ولا ضرورة الى  
التطوع ويجوز كون أجير التطوع لا الفرض ولو نذر اقناو يميز او نازع فيه الا ذرعى فقال لا ينبغي ان يستاجر  
لتطوع او وصى به الا كامل انتهت (قوله ويحج عنه من ميقاته) اي ان اوسع الثلث فان عجز الثلث عن الميقات  
بطالت وعاد المال للوارث كذا قاله شيخنا واعتراض بان هذا لا يصح في حجة الاسلام التي الحقها بالتطوع  
هنا كما سيأتي عنه وبانه يمكن استئجار من هو دون الميقات بما يفي به وبانه قد يقال لا اساءة للجوارزة في هذه  
للعذر وبان الاساءة لا تبطل الحج ثم رايته حج ذكر البطلان في شرحه وتبعه شيخنا في شرحه او لا ثم ضرب  
عليه بالقلم حينئذ الذي يتجه عدم البطلان إلا إذا كان القدر لا يفي باجرة من يحج مطلقاً تامل اه قل على  
الجلال (قوله وحمل على المعهود شرعاً) اطلق هذا رد على الضعيف القائل بانه في صورة الاطلاق يحج من  
بلده والله بان الغالب التجهيز للحج منه عورض بانه ليس الغالب الاحرام منه اه من شرح المحلى (قوله هو  
أولى من تعبيره) ببلده وجه الاول بان تعبیر الأصل يوم انه لو عين ما هو بين بلده والميقات لغاوي يحرم  
من الميقات اه ع ش (قوله فيحج عنه عملاً بتقييده) أي فان خالف ولم يجاوز الميقات فلا دم اه قل على  
الجلال (قوله ومحل) أي محل قوله الا ان قيد بابعداً وخ وقوله والا فمن حيث امكن أي من الميقات أو محل  
أبعد منه ودون الذي عينه وعبرة حج هذا ان وفي ثلثه بالحج بما عينه قبل الميقات والا فمن حيث يفي نعم لو لم  
لم يفي بما يمكن الحج به من الميقات أي ميقات الميت كما علم مما مر في الحج بطالت الوصية وعادت للورثة  
قطعاً لان الحج لا يتبع بعض بخلاف ما مر في العتق انتهت ويأتي فيه ما تقدم عن قل ومحصله ان يحج عنه ولو  
من فوق الميقات او من مكة ولا يبطل الوصية وفي سب ما نصه قوله ومحل إذا رسه الثلث لو لم يسع الثلث  
إلا الحج من دون الميقات هل يبطل الا يصاح في حج النفل فيه نظر يظهر الصحة فتأمل ثم رايته في شرح شيخنا  
كحج بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لان الحج لا يتبع بعض وفيه فقه لان الاحرام من الميقات ليس  
بعضاً من الحج إذ غايته أنه واجب فيه فلا يثنى هذا التعليل ثم رايته شيخنا رجوع عنه ومشى على الصحة  
خلاف الحج اه (قوله ومحل إذا رسه الثلث) محل ما نقرر إذا قال حجوا عني من ثلثي فان قال بثلثي فعل ما يمكن  
به ذلك من حجتين فاكثر فان فضل ما لا يمكن الحج به فهو للوارث ولو عين شيئاً يحج به عنه حجة الاسلام  
لم يكف اذن الورثة أي ولا اذن الموصى لمن يحج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لا محض  
وصية ذكره البلقيني وظاهره ان الجعالة كالاجارة ولو قال حجوا عني زيداً بكذا لم يجوز نقضه عنه  
حيث خرج من الثلث وان استاجر الوصى بدونه او وجد من يحج بدونه ومحل كما لا يخفى ان كان المعين  
اكثر من اجرة المثل لظهور ارادة الوصية له والتبرع عليه حينئذ وإلا جاز نقضه عنه ولو كان المعين  
وارثاً فالزيادة على اجرة المثل وصية لوارث في الجواهر لو قال حجوا عني زيداً بالف يصرف اليه  
الالف وإن زاد على اجرة المثل حيث وسعها الثلث إن كان اجنبياً وإلا توقف الزائد على اجرة المثل  
على الاجازة ولو حج غير المعين واستاجر الوصى المعين بماله نفسه او بغير جنس الموصى به او صفته  
رجع القدر الذي عينه الموصى لورثته وعليه في الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدره فقط  
فوجد من يرضى بدونه جاز احجاجه والباقي للورثة قاله ابن عبد السلام وخالفه الا ذرعى فقال الصريح

(والا) بان اقتها بمدة معلومة  
(حسب منه) أي من الثلث  
(ما نقص) منها في تقويمه  
مسلوب المنفعة تلك المدة  
فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة  
ويدونها تلك المدة ثمانين  
فالوصية بعشرين (وتصح)  
الوصية (بحج) ولو نفلاً بناء  
على دخول النيابة فيه  
(ويحج) عنه (من ميقاته)  
عملاً بتقييده ان قيد وحمل  
على المعهود شرعاً ان اطلق  
(الا ان قيد بابعاد) منه هو  
أولى من تعبيره ببلده  
(ف) يحج (منه) عملاً بتقييده  
ومحل إذا رسه الثلث  
والا فمن حيث امكن



وجوب صرف الجميع له ويجمع بينهما ما ذكر سابقا من حل الاول على ما لو كان المدين قد راجرة المثل عادة  
والثاني على ما لو زاد عليهم اولوعين الاجير فقط أحج عنه باجرة المثل فاقل ان رضى ذلك المدين فيما يظهر  
او شخصا في سنة فاراد التاخير الى قابل ففيه تردد والوجه كما يحتمل الاذرعى انه ان مات الموصى عاصيا  
لتاخير مته ونا حتى مات انيب غير مرفعا لمصان الميت ولو جرب الفورية في الزاينة عنه والاخرت الى  
اليأس من حجه لانها كالنطوع ولو امتنع اصلا وقد عين له قدرا احج غيره باقل ما يوجد ولو في النطوع وفيما  
اذا عين قدرا ان خرج من الثلث فواضح والا فمقدار اقل ما يوجد من اجرة مثل حجة من الميقات من  
رأس المال والزائد من الثلث رحيث استاجر وصى او وارث او اجنبي من يحج عن الميت امتنعت الاقالة  
لان العقد وقع للميت فلم يملك احدا بطلالة وحمله كثير على ما اذا انتفت المصلحة في الاقالة والا كان عجز  
الاجير او خفيف حبسه او فلسه او قلة ديانه جازت قال الزبيلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة  
بالبصرة مثلا وقال حججت او اعتمرت اه شرح مر (قوله وهذا من زيادتي في حج الفرض) اى قوله  
وتصح بحج الخ وذلك لان الاصل بما ذكر حج التطوع فقط واقتصر عليه للخلاف فيه اه (قوله وحجة الاسلام  
من رأس المال) اى سواء أوصى بها اولا اه شرح مر ولو لم يف المال بالحج من الميقات  
وجب من حيث امكن من دون الميقات كما اعتمده شيخنا هنا وبذلك علم صحة اللاحق  
السابق عنه والحاصل ان يقال ان حجة الاسلام وان لم تجب قبل موته تكون من رأس المال  
ويجب الاحرام بها من الميقات وأن وسعه المال والا فمن حيث امكن مما دونه وانه اذا اوصى بها من  
الثلث صح وإذا لم يف ما يخصها منه بالميقات كمل من رأس المال ما بقى بها منه فان عجز مع ذلك عنه فمن دونه  
كما مر والله الموفق اه قل على الجلال (قوله وفائده) اى فائدة التقييد بالثلث مع انه ان لم يف كمل من  
رأس المال مزاحمة الحج للوصايا وقوله ما يخصه اى ما يخص الحج من الثلث اه (قوله مزاحمة  
الوصايا) اى والرفق بالورثة فان لم تكن وصايا اخر فلا فائدة في نصه على الثلث اه شرح مر (قوله  
كمل من رأس المال) وقد يلزم الدور وهو توقف كل من شيئين على الاخر وهنا يتوقف معرفة ما تتم  
الحجة به على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصة الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ما تتم  
به ولا استخراج طرق منها طريق الجبر والمقابلة مثاله اوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لها  
مائة واوصى لزيد بمائة والتركه ثلاثمائة فافرض ما يتم به اجرة الحج شيئا يبقى ثلاثمائة الاشياء  
اخرج منها ثلثها وهو مائة الا ثلث شيء اقسمه بين الحج وزيد متناصفة فيخص الحج خمسون والا سدس  
شيء يضم اليها الشيء المخرج خمسون وخمسة اسداس شيء تعدل مائة الاجرة فخمسة الشيء وستون من  
رأس المال ونصف ثبت الباقي اربعون فهى مائة قدر الاجرة كذا في عبارة بعضهم فراجعوه والوجه  
في كيفية الدور ان يقال ان معرفة القدر الذى تتم به الحجة متوقف على معرفة المقدار الذى يخصها من  
الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقف على اخراج القدر الذى تتم به من رأس المال وما ذكره بقوله خمسون وخمسة  
اسداس شيء الخ صوابه ان يقال فخمسون وشيء وسدس شيء بعدل مائة وسدس شيء وي طرح المشترك  
وهو خمسون وسدس شيء وما ذكره بقوله فخمسة الشيء ستون صوابه ان يقال فالشيء وستون لان الخمسين  
الاسدس شيء اذا ازيل الاستثناء منها يجبرها سدس من الشيء المنضم لها على كلامه صارت خمسين وخمسة  
اسداس شيء تعادل المائة فيطرح من المائة خمسون لمساواتها الخمسين المعلومة فيبقى منها خمسون تنال  
خمسة اسداس الشيء الباقية فسدس الشيء عشرة فالشيء الكامل ستون فتأمل ذلك وحرره اه قل على الجلال  
(قوله ان يحج عنه فرضا) اى ولو حجة الاسلام وان لم يستطع الميت ان يحيا ته على المعتمد لانها لا تقع عنه  
الا واجبة فالحقت بالواجب اه شرح مر (قوله ان يحج عنه فرضا) وهل الاجنبي ان يحج التطوع الذى  
افسده الميت أم لا فيه نظروا غنية لإطلافة الفرض صحة حجه عنه لانه حيث افسده وجب القضاء وليس  
الاجنبي أن يبني على فعل الوارث اه ع ش على مر والحاصل ان الفرض ولو بحسب الاصل كحجة

وهذا من زيادتي في حج  
الفرض (وحجة الاسلام  
من رأس المال) كغيرها من  
الديون (الا ان قيد بالثلث  
ففيه) عملا بتقييده وفائده  
مزاحمة الوصايا فان لم يف  
بالحج من الميقات ما يخصه  
كمل من رأس المال وكحجة  
الاسلام بل واجب باصل  
الشرع كعمرة وزكاة فان  
كان نذرا فان وقع في الصحة  
فكذلك او في المرض فن  
الثلث (ولغيره) من وارث  
وغيره (ان يحج عنه فرضا)  
من غير التركة (بغير اذنه)  
كقضاء الدين بخلاف حج  
النفل لا يفعله عنه بغير اذنه  
لعدم وجوبه وقيل للوارث  
فعله بغير اذنه ولغيره  
فعله باذن



الاسلام عن مات قبل الاستطاعة صحيح منهما مع عدم الوصية وان النفل غير صحيح منهما مع عدم الوصية كما علم والمراد بالاجنبي غير الوارث قاله شيخنا ويدل له كلام الشيخ وقياس الصوم ان يراد به غير القريب بالاولى من الصوم لان الصوم عبادة بدنية محضة ولذلك لم يصح من غير القريب ولو فرض اواوضى به فنامل اه قل على الجلال وعبارة شرح مر والاجنبي فضلاء عن الوارث الذي باصله ومن ثم اختص الخلاف بالاجنبي الشامل هنا القريب غير وارث ان يحج الواجب كحججه الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب بغير اذنه يعني الوارث في الاصح كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث او اجنبي الا باصاته وان اوهمت عبارة الشارح خلافه والثاني لا بد من اذنه للاقتدار الى النية وصحة المصنف رحمه الله في نظيره من الصوم وفرق الاول بان للصوم بدلا وهو الامداد ولم نلاحظ الضمير للوارث على خلاف القياس وان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح وان لم يوص الميت قطعا ويصح بقاء السياق بحاله من غرده اى الضمير للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذن وارثه او الوصى او الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه انتهت (قوله وكحج الفرض فيما ذكر الخ) أى في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذنه اه ع ش على مر (قوله وكحج الفرض فيما ذكر الخ) عبارة فيما سبق وكحجة الاسلام كل واجب باصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى ان ذلك في كونه محسوبا من رأس المال وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير اذنه كما هو واضح اه حل (قوله واداء الزكاة والدين) فللغير ان يفعل العمرة من غير التركة بغير اذنه وان يؤدي الزكاة والدين كذلك اه حل وقول الشارح والدين مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين اه حل وفي الشويزي ما نصه لا يقال اداء الدين علم من قوله او لا كقضاء الدين فلا حاجة الى ذكره بل هو مكرر لانا نقول ذكره او لا ليقاس عليه الحج وثانيا تسمية الملاحق بالحج المذكور في المتن فاختلف الغرض من ذكره ومثله لا يعد تكرارا اه (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية اذا كانت صوما اه حل ونص عبارة الشارح في الصوم متنا وشرحا فصل من فاته صوم واجب فمات قبل نمكته من قضائه الى ان قال او مات بعده اى بعد التمكن من القضاء اخرج من تركته لكل يوم مدم من جنس فطرة او صام عنه قريبا وان لم يكن عاصبا ولا وارثا مطلقا عن التقييد باذن او اجنبي باذن منه بان اوصى به او من قربه باجرة او دونها كالحج والخبر الصحيحين من مات وعليه صيام صام عنه وليه والخبر مسلم انه عليه السلام قال لامرأة قالت له اى نائت وعليها صوم نذر فاصوم عنها صومى عن امك بخلافه بلا اذن لانه ليس في معنى ما ورد به الخبر وظاهر انه لو مات مرتد لم يصح عنه انتهت (قوله باعتاق وغيره) والولاء للميت مطلقا اى سواء كان من التركة او من ماله كما يؤخذ من قوله الاتى وبعد الولاء للميت حرره اه (قوله وكذا يؤديها) اى الكفارة المالية مرتبة وخيرة اه حل (قوله من ماله بغير اعتاق) افهم انه لا يؤديها من التركة وان كان ثم تركته وهو ظاهر اذ لا ولاية له على التركة حرره اه سم (قوله بخلاف الاعتاق) اى فلا يفعله غير الوارث وقوله ولا ينافى ذلك اى قوله بخلاف الاعتاق وقوله من تصحيح الوقوع عنه اى وقوع الاعتاق عن الميت اذا فعله غير الوارث اى قال في الايمان يصح ان يعتق عنه غير الوارث في المرتبة دون المخيرة وهذا بخلاف ما هنا من ان غير الوارث لا يعتق عنه مطلقا فقوله على تعليل المنع اى منع الاعتاق من الاجنبي في المخيرة اى قالوا لا يصح ان يعتق عنه في المخيرة لسهولة التكفير بغير الاعتاق من الاطعام والكسوة فافهم هذا التعليل انه يصح ان يعتق عنه في المرتبة لا تنفاه سهولة التكفير بغير الاعتاق لانه الواجب اولانا مل (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى ان هذا موجود في اعتاق الوارث فيما اذا اعتق من ماله لا من التركة فينبغي ان يراد من انه ليس نائب شرعا اه حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة) اى وقوع اعتاق الغير عنه في المرتبة وقوله لانها ببناء الخ اى وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتاق الوارث في المخيرة مع انه صحيح اه حل (قوله على تعليل المنع الخ) وهو تعليل مرجوح

الوارث وكحج الفرض فيما ذكر عمرة الفرض واداء الزكاة والدين وقولي ولغيره اعم من قوله ولاجنبي وقولي فرضا من ثيادتي (ويؤدي وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جوازا وان كان ثم تركته (كفارة مالية) مرتبة وخيرة باعتاق وبغيره وان سهل التكفير بغير الاعتاق في المخيرة لانه نائبه شرعا (وكذا) يؤديها (غيره) اى غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافى ذلك ما في الروضة كاصلا في الايمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانها ببناء على تعليل المنع في المخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق



فالمبنى عليه كذلك اهـ قل على الجلال (قوله على تعليل المنع في الخيرة) أما في المرتبة فإنه لا يسهل التكفير  
 بغير اعتاق لانه الواجب اولا اهـ شيخنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف لمصنف وغيره وحفر بشر  
 وغرس شجرة منه في حياته او من غيره عنه بعد موته ودعاء له من وارث واجنبي اجماعا وقد صح في خبر ان  
 الله يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده له وهو مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الا  
 ما سعى ان اريد ظاهره ولا فقدأكثر العلماء في تأويله ومنه انه محمول على الكافروان معناه لاحق له إلا  
 فيما سعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه ظاهر مما تقر في عمله ان المراد بالحق هنا نوع تعاق  
 ونسبة إذ لا يستحق احد على الله تعالى ثوابا بخلاف المعتزلة ومعنى نفعه بالصدقة تنزيلة منزلة المتصدق  
 واستبعاد الامام له بانه لم يامر به ثم تأويله بانه يقع عن المتصدق وينال الميت بركة ردة ابن عبد السلام بان  
 ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر السنة قال الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه وواسع فضله تعالى ان يثبت المتصدق ايضا ومن ثم قال الاصحاب يسن له ان ينوي الصدقة عن ابويه مثلا  
 فإنه تعالى يشيهم ما ولا ينقص اجره وقول الزركشي ما ذكره في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتمليك  
 الغير ولا نظير له رد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا وانما ينظر له لان جعله كالمصدق محض فضل فلا يضر  
 خروجه عن القواعد لو احتيج لذلك التقدير مع انه غير محتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل  
 ثواب البر والميت ثواب الصدقة المترتبة عليه ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له إذا استجيب  
 واستجابته محض فضل منه تعالى ولا تسمى في العرف ثوابا اما نفس الدعاء وثوابه فللداعي لانه شفاعته لجرها  
 للشافع ومقصودها الشفوع له وبه فارق ما مر في الصدقة نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان  
 عمل ولده لتسببه في وجوده من جملة عمله كما صرح به في خبر يقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم  
 قال او ولد صالح يدعو له جعل دعاءه من جملة عمل الوالد وانما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل  
 ان اريد نفس الدعاء لا المدعو به ويشغى الجزم بنفع اللهم اوصل ثواب ما قرأناه اي مثله فهو المراد وان  
 لم يصرح به لفلان لانه إذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فيما له اولى ويجري هذا اي الدعاء بقوله اللهم اوصل  
 ثوابه الخ في سائر الاعمال اهـ شرح مر (فائدة) قيل يحرم الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة وفارقت الصلاة  
 وإن كانت بمعناها بان لفظ الصلاة اشعارا بالتعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالذنب (فرع) ثواب  
 القراءة للقارىء ويحصل مثله ايضا للميت لكن إن كانت بحضوره او بغيته او يجعل ثوابها له بعد فراغها  
 على المعتمد في ذلك وقول الداعي اجعل ثواب ذلك لفلان على معنى المثلية وما ادعاه بعضهم من منع اهداء  
 القرب للنبي ﷺ ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم بما مر ان الصدقة اولى من الدعاء وهو اولى من القراءة  
 واما قول الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فمنسوخ او عام مخصوص بل قال بعض الائمة ان ثواب  
 جميع العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وان كان مرجوحا عندنا اهـ قل على الجلال  
 (قوله بالاجماع وغيره) من الكتاب والسنة وقوله فعام مخصوص بذلك اي بالاجماع وغيره اي  
 الكتاب والسنة ولينظر ما يدل على ذلك من الكتاب اهـ حل (قوله اما القراءة الخ) قال مر ويصل  
 ثواب القراءة اذا وجد واحد من ثلاثة اور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها ونيتة حصول  
 الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافا في  
 الاخير أي حيث قال أو نواه ولم يدع اهـ سمع شافعه يفتي انه لا بد من الجمع بين النية والدعاء ويحصل  
 للقارىء ايضا لو سقط ثواب القارىء لم سقط كان غالب الباعث الدنيوى بقراءته باجرة فينبغي ان  
 لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت ولم ينو به او لا دعاه بعدها ولا قرأه عند قبره  
 لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية القراءة في اولها وان تخلل فيها سكوت فينبغي نعم إذا دعا بعد الاول  
 من توابه اهـ سمع على حج ونقله المحشى في حاشيته على مرآة نقله الرشيدى واقره (قوله ثواب جميع  
 العبادات) ضعيف اهـ ع وش وقول على الجلال كان صلى انسان مثلا او صام وقال اللهم اوصل ثواب

(وينفعه) اي الميت من  
 وارث وغيره ( صدقة  
 ودعاء) بالاجماع وغيره  
 واما قوله تعالى وان ليس  
 للانسان الا ما سعى فعام  
 مخصوص بذلك وقيل  
 منسوخ وكما ينتفع الميت  
 بذلك ينتفع به المتصدق  
 والداعي اما القراءة فقال  
 النووي في شرح مسلم  
 المشهور من مذهب الشافعي  
 انه لا يصل ثوابه الى الميت  
 وقال بعض اصحابنا يصل  
 وذهب جماعات من العلماء  
 الى انه يصل اليه ثواب جميع  
 العبادات



ثواب قراءته له أو نواه  
ولم يدع بل قال السبكي  
الذي دل عليه الخبر  
بالاستنباط أن بعض القرآن  
إذا قصد به نفع الميت نفعه  
وبين ذلك وقد ذكرته في  
شرح الروض

(فصل في الرجوع عن الوصية) (له) أي الموصي (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو نقضها) كإبطالها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (و) بنحو قوله (هذا لو ارثي) مشيرا إلى الموصى به لانه لا يكون لو ارثه إلا إذا انقطع تعلق الموصى له عنه (و) بنحو (بيع ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعيرى بنحو إلى آخره أعم مما عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لان كلا منها توسل إلى ما يحصل به الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخطأه برامعينا) وصى به بر مثله أو أجود وأردأ منه لانه أخرجه بذلك عن إمكان التسليم (و) خطأه (صبرة وصى بصاع منها باجود) منه لانه أحدث

هذا فلان فانه يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم على هذا القول (قوله من صلاة الخ) بان يجعل ثوابها للميت لا انه يصلى عنه مثلا اه (قوله أو نواه ولم يدع) هذا يفيد انه لا بد من الجمع بين النية والدعاء والمعتد أن أحد الثلاثة كاف اه حل (قوله وقد ذكرته في شرح الروض) عبارة هناك بل قال السبكي تبعه الابن الرفعة بعد حمل كلامهم على ما إذا نوى القارئ ان يكون ثواب قراءته للميت بتغير دعاء على ان الذي دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت نفعه إذ قد ثبت ان القارئ لما قصد بقراءته الممدوخ نفعتة وافر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله وما يدريك انها رقية وإذا نفعت الحى بالقصد كان نفع الميت بها اولى لانه يقع عنه من العبادات بتغير اذنه ما لا يقع عن الحى انتهت

(فصل في الرجوع عن الوصية أى في بيان جوازه وما يحصل به)

(قوله له رجوع عن وصيته) عبارة الروض وشرحه يصح في التبرع المغلق ولو في الصحة بالموت كقوله إذا مت فاعطوا أفلانا كذا أو فاعطوا عبدي لا المنجز ولو في المرض الرجوع ثم قال في شرحه ولا نعلم يرجع في المنجز وان كان معتبرا من الثالث حيث جرى في المرض كالمعاق بالموت لان مقتضى الرجوع في الوصية كون التملك لم يتم لتوقفه على القبول بعد الموت والتبرع المنجز عدة تام بايجاب وقبول فاشبهه البيع من وجه اه سم (قوله له رجوع الخ) وينبغي ان يأتي فيه ما تقدم في حكم الوصية وهو انه ان غلب على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا كانت مطلوبة حين فعلها إذا عرض الموصى له ما يقتضى انه يصرفه في محرم وجب الرجوع او في مكروه ونوب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على مر (قوله بنحو نقضها) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجوع عن وصاياهم وهذا ما بعده من الرجوع بالقول وسيدكر الرجوع بالفعل بقوله وخطأه حنطة الخ اه قل على الجلال (قوله وبنحو قوله هذا الوارثي) كهذا موروث عنى اه شوبرى وفرق بينه وبين ما سياتي في آخر الفصل من انه لو اوصى لزيد بعين ثم وصى به لعمرو حيث يكون شريكا لا احتمال نسيانه الوصية الاولى مع اتيان ذلك هنا بان الموصى له الثاني ثم مساو الاول في الاستحقاق الطارىء فلم يكن ضمه اليه صريحا في رفعه فائز فيه احتمال النسيان وشركتنا بينهما إذ لا مرجع بخلاف الوارث فانه مغاير له لان استحقاقه اصلي فكان ضمه اليه صريحا في رفعه فائز فيه احتمال النسيان لقوته اه حل (قوله وبنحو بيع) اي وان حصل بعده فسخ ولو بخيار المجلس اه شرح مر (قوله وبنحو بيع) كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به فلو كان في بعضه فقال شيخنا فمكذلك فيكون رجوعا في الجميع ايضار اجمعه اه قل على الجلال (قوله وكتابة) اي ولو فاسدة واعتاق ولو معلقا واستيلا دلاوطه ونظروا استمتاع واستخدام ونحوها كالأجارة والاعارة وتزويج العبد والامة والتعليم والركوب وليس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو اذنه نعم لو اوصى له بامة يتسرى بها ثم زوجها كان رجوعا قاله الاذرعى اه قل على الجلال (قوله ولو بلا قبول) كبعث هذا مع انها لا تسمى بذلك إلا إذا وجد القبول وبجواب بانها تطلق على الفاسد ايضا وهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك (قوله وبوصية بذلك) اي بنحو ما ذكر اى بالبيع والرهن والكتابة اه حل لكن تسمية توصيته بالبيع وصية مساعة إذ الوصية تبرع بحق اه شيخنا فالمراد انه اوصى بان يباع الموصى به بعده موته أو يكتب او يرهن (قوله وخطأه برامعينا) والفرق بين هذه حيث لم بشرط فيها كون الخطأ باجود وما بعدها حيث شرط فيه ذلك ان الخطأ في هذه اخرجهما عن التعيين بمجردده بخلافه في الثانية فان الصاع لم يتجدد له خطأ فاشترط خطأه باجود ليشعر برجوع الموصى اه ع ش (قوله باجود منها) ظاهر المتن ان هذا قيد في المسئلتين قبله مع انه قيد في الثانية فقط كما أشار اليه الشارح فكان عليه ان يعيد العامل في الثانية ليفيد ما ذكر تامل (قوله لانه كالتعيب) هذا يقتضى ان التعيب ليس رجوعا وفي شرح



له (وعجنه دقيقا) وصى به  
 (وغزله قطنيا) وصى به  
 (ونسجه ذولا) وصى به  
 (وقطعه ثوبا) وصى به  
 (قميصا وبنائه وغرسه)  
 بارض وصى بها الظهور لكل  
 منها في الصرف عن جهة  
 الوصية بخلاف زرعها  
 وخرج باضافتي ما ذكر إلى  
 ضمير الموصي مالم يحصل  
 ذلك بغير اذنه ليس رجوعا  
 \* (فروع) \* انكار الموصي  
 الوصية ليس رجوعا ان  
 كان لغرض كما يؤخذ من  
 كلام الراعي وعليه يحمل  
 اطلاقه في باب التدبير انه  
 ليس رجوعا ولو وصى  
 بثلاث ماله ثم تصرف في  
 جميعه بما يزيل الملك لم يكن  
 رجوعا لان المعتبر ثلث  
 ماله عند الموت لا عند  
 الوصية ولو وصى لزيد  
 بمعين ثم وصى به لعمرو  
 فليس رجوعا بل يكون  
 بينهما نصفين ولو وصى به  
 لثالث كان بينهم اثلاثا  
 وهكذا

\* (فصل في الايصاء) \*

وهو اثبات تصرف  
 مضاف لما بعد الموت يقال  
 أوصيت لفلان بكذا  
 وأوصيت إليه ووصيته  
 إذا جعلته وصيا وقد أوصى  
 ابن مسعود رضي الله عنه  
 فكتب وصيتي إلى الله  
 تعالى وإلى الزبير وابنه  
 عبد الله رواه البيهقي باسناد

شيخنا ما يخالفه لانه جعل بل الخطة من الرجوع ولو لم يبق من الصبرة الا اصاع فهل يتعين كالمبيع راجعه بما  
 قبله اه قال على الجلال (قوله وطحنه برا) أي وبه بالماء وقصر ثوب وصبغة وذبح شاة واحصان بيض  
 ليتفرخ وذبج جلد اه حل (قوله وطحنه برا) أي بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به  
 الملك أو زال به الاسم أو كان بفعله أو اشعر بالأعراض اشعارا قويًا يكون رجوعا ولا فلا اه قل على  
 الخطيب (قوله وعجنه دقيقا) وخبره أي لعجين وصى به لا تخفيف رطب وتقديد لحم قد يفسد بدون ذلك  
 والفرق ان في الخبر مع صونه عن الفساد تهية الاكل بخلاف الرطب واللحم فان تقديد اللحم ليس فيه  
 تهية للاكل والرطب كان ما كولا قبل التخفيف اه حل (قوله وقطعه ثوبا الخ) بخلاف خياطته منفصلا  
 اه قل (قوله وغرسه بارض وصى بها) فلو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع به اه  
 شرح م ر (قوله لظهور كل منها في الصرف الخ) وخرج بما ذكر تزويج القن وختانه وتعليمه واستخدامه  
 وخياطة الثوب قميصا ووطء الأمانة وانزل فيها وقصد الاستيلاد فان حصل الاستيلاد كان رجوعا اه  
 حل (قوله بخلاف زرعها الخ) لانه ليس للدوام اه حل (قوله مالم يحصل ذلك بغير اذنه) شمل مالم  
 أوصى بخطة وطحنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعا وعبارة شرح م - واعلم ان الحاصل ان ما أضر  
 بالأعراض اشعارا قويًا يكون رجوعا وان لم يزل به الاسم حيث كان من الموصي أو من مأذونه وما يزيل  
 به الاسم يحصل معه الرجوع وإن كان بفعل اجنبي من غير اذن بناء على انهما عاتان مستقلتان وهو المعتمد اه  
 بحروقه وهو مخالف لما ذكر واعلم أنهم أطلقوا الغير هنا وهو مناف لقولهم في الغصب لو صدر خاوط ولو  
 من الغاصب لمغصوب مثلي او متقوم بما لا يتميز من جنسه او غيره اجود او اردأ او مماثلا كان اهلاكا  
 فيما كاه الغاصب بخلاف خاوطه مماثلين بغير تعدد فانه يصير هما مشتركين اه وحديثهما مفروض في خاوط  
 لا يقتضي ملك الخلوط للخالط وفرع الشيخ على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة  
 فتدخل في الوصية ويوجه بان الخاوط ثم حيث لم يملك به الخاوط يصير الخلوطين مشتركين كما علم من كلامهم  
 المذكور وحديثه في ضمير الموصي له شريك لما لك الخاوط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء  
 استويا في الجودة أم لا اه شرح م ر (قوله فليس رجوعا) ظاهره وان زال اسمه كالطحن وليس كذلك  
 بل هو رجوع ولو بفعل غير مأذونه ومحل التفصيل في كلامه اذا لم يزل الاسم فتي زال الاسم بطاقت الوصية  
 ولو كان بفعل غير مأذونه أو بنفسه اه حل (قوله انكار الموصي الوصية الخ) ظاهره وان لم يكن الانكار  
 جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيده م ر وحج في  
 شرحيهما بذلك ولم يذكر مفهومه اه ع ش (قوله بل يكون بينهما نصفين) أي إذا كان عالما بالوصية  
 الاولى أو قال أوصيت لزيد بما أوصيت به لعمرو فيكون رجوعا اه ع نافي (قوله بل يكون بينهما نصفين)  
 فلوردا أحدهما كان الجميع للآخر بخلاف مالم أوصى به لهما ابتداء وردا أحدهما فليس للآخر الا النصف  
 فقط والنصف الثاني للوارث اه حل

\* (فصل في الايصاء) \* أي وما يتبع ذلك كتصديق الولي اه غ ش على م ر (قوله وهو اثبات تصرف  
 الخ) عبارة قل على الجلال وهو لغة كالوصية وشرعا اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت اه (قوله  
 ووصيته اذا جعلته الخ) وفي شرح الروض ان القياس ان يقال أوصيته أيضا حلبي (قوله وصيتي  
 إلى الله) ذكره للتبرك فالوصي هو الزبير وابنه فقط (قوله رد ودية) في شرح الارشاد  
 لشيخنا وقول الامام كجمع ان الايصاء لا يجري في رد المغصوب والعواري والودائع والوصية  
 بغير المعين لانها مستحقة باغيانها فتأخذها أربابها وانما يوصى فيما يحتاج لنظر واجتهاد كالوصية  
 للفقراء رده الراعي نقلا ومعنى أما النقل فتصريحهم بالوصايا في رد الودائع وغيرها من  
 الاعيان واما المعنى فلانه قد يخاف خيانة وارثه فيحتاج للاستعانة بأمين قال ابن الرفعة وتظهر  
 فائدة صحة الوصية انه في تنفيذ الوصية بالاعيان عند غيبة الموصي لهم وفي حال تعذر القبول من



الموصى لهم تكون الاعيان تحت يد الوصى ولو لا الايصاء لكانت تحت يد الخاكم اه وتظهر فائدة ذلك  
ايضا كما في الخادم في مطالبة الوصى بها لتصل ليدار بابها وتبرأ ذمة الميت عنها اه سم (قوله ومظلمة) في المختار  
والظلامة والظلمة بفتح اللام ما تطالبه عند الظالم وهو اسم لما أخذ منك اه وفي المصباح الظلم اسم من ظلمته  
ظلمنا من باب ضرب ومظلمة بفتح الميم وكسر اللام وتجعل المظلمة بكسر اللام اسما لما تطالب عند الظالم كالظلامة  
بالضم اه (قوله وبامر نحو طفل) في شرح الروض قال يعني الاذرعى ويقع الايصاء على الحمل كما اقتضاه  
كلام الروياني وغيره والمراد الحمل الموجد حالة الايصاء اه (اقول) وكذا الممدوم حالة الايصاء تبعها  
كجملته وصيا في قضاء ديونى وعلى ما يوجدلى من الحمل اه سم (قوله ابتداء من الشرع) من جملة ما خرج بهذا  
الاب والجدي من طراسفه فان وليه الخاكم قال الزركشى وكذا الاب الفاسق لا يصح أن يقيم وصيا على  
طفله فيما يظهر لعدم ولايته عليه كذا بخط شيخنا وذكروه مر وسم وذلك لانه ينزل بالفسق وعبرة  
شرح مر في باب الحجر فصل ولي الصبي أبوه ثم جده وتكفي عدالتهم الظاهرة لو فور شفتهم فان فسقا نزع  
الخاكم المال منهما كما ذكر اه في باب الوصية وينزل بالفسق في اوجه الوجوه انتمت (قوله ووصى لم  
يؤذن له فيه) قال في شرح الروض فان اذن له في الايصاء عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقا صح لكنه في الثالثة  
انما يوصى عن الموصى كما اقتضاه كلام ابى الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه فانظر الوصى اذا الوصى بالاذن  
هل يصدق عليه الشرط وهو الولاية عليه ابتداء من الشرع والظاهر عدم الصدق اه سم (قوله وصى لم يؤذن  
له فيه) بان أوصى عن نفسه أو أطلق بخلاف ما لو اذن له الولي ان يوصى عنه وبهذا التصوير اندفع ما يقال  
مفهوم قوله لم يؤذن له صحتها مع الاذن بان يوصى عن نفسه وهو مخالف لمفهوم قول المتن ابتداء اه ع ش (قوله  
عند الموت) وكذا عند القبول على الاوجه اخذ من التعليل الآتى ولان الفسق والعجز واختلال النظر  
ينعزل به دواما فابتداء أولى اه برماوى (أقول) وهل يعتبر في الفاسق إذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل  
الموت أو يسكنى كونه عدلا عنده وان لم تمض المدة المذكورة فيه نظروا الثاني هو الاقرب قياسا على عدم  
اشتراط ذلك في حق الولي إذا اراد ان يزوجه بعد التوبة اه ع ش على مر (قوله عدالة) قضية الاكتفاء  
بالعدالة انه لا يشترط فيه سلامته من خاتم المروءة والظاهر خلافه وان المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل  
شهادته فليراجع اه ع ش على مر وقوله ولو ظاهرة تبع فيه الهوى والمعتمد انه لا بد من العدالة الباطنة  
مطلقا كما هو مذكور قبيل كتاب الصلح اه زى وقوله مطلقا أى وقع نزاع في عدالته او لا والعدالة الباطنة  
هى التى تثبت عند القاضى بقول المازكين اه ع ش على مر (قوله وحرية) أى كاملة ولو ما لا كدبر  
ومستولدة اه شرح مر (قوله وعدم عداوة) أى دنيوية ظاهرة اما الدينية فلا تضر كاليهودى  
لنصرانى وعكسه اه سل قال مر فاخذ الاسنوى منه عدم وصاية نصرانى ليهودى وعكسه  
مردود ويتصور وقوع العداوة بينه وبين الطفل والمجنون بكون الموصى عدوا للوصى أو للعلم  
بكرهاته لهما من غير سبب اه شرح مر (قوله فلا يصح الايصاء الى من فقد شيئا من ذلك) يصح الايصاء  
الى الاخرس اذا كان له اشارة مفهومة والى الاجير اجارة عين كما اعتمده مر وان كانت منافعه مستحقة  
للغير لانه يمكنه التصرف بغيره بخلاف الرقيق اه سم (قوله وفاسق) قال حجب وهل يحرم الايصاء  
لنحو فاسق عنده لان الظاهر استمرار فسقه الى الموت فيكون متعاطيا لفساد باعتبار المآل ظاهر أو  
لا يحرم لانه لم يتحقق فساد احتمال عدالته عند الموت ولا ائتم مع الشك كل محتمل وبما يرجح الثاني ان  
الموصى قد يرجى صلاحه لو ثوق به فكانه قال جعلته وصيا ان كان عدلا عند الموت وواضح انه لو قال  
ذلك لا ائتم عليه فكذا هانا لان هذا مراد وان لم يذكر ويأتى ذلك في نصيب غير الجد مع وجوده  
بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون لمن عينه الاب لو ثوق به اه (أقول) وقد يقال فرق

وعارية ومظلمة (مامر) في  
الموصى بمال أول الباب  
وقدم ربيا نه وهذا أولى من  
قوله ويصح الايصاء في  
قضاء الدين وتنفيذ الوصية  
من كل خرم مكاف (و) شرط  
في الموصى (بامر نحو طفل)  
كمجنون ومجنون سفيه  
(معه) أى مع مامر (ولاية  
له عليه ابتداء) من الشرع  
لا بتفويض فلا يصح  
الايصاء ممن فقد شيئا من  
ذلك كصبي ومجنون ومكره  
ومن بهرق وأم وعم ووصى  
لم يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء  
من زيادى (و) شرط (في  
الوصى عند الموت عدالة)  
ولو ظاهرة (وكفاية) في  
التصرف الموصى به  
(وحرية واسلام في مسلم  
وعدم عداوة) منه للولي  
عليه (و) عدم (جهرالة) فلا  
يصح الايصاء الى من فقد  
شيئا من ذلك كصبي ومجنون  
وفاسق



ومجهول ومن بهرق أو عداوة كافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف السفيه أو هرم (٧١) أو غيره آدم الأهلية في بعضهم وللهمة في

الباقى ويصح الإيصال  
الى كافر معصوم عدل في  
دينه على كافر وقولى عند  
الموت مع ذكر عدم العداوة  
والجهالة من زيادتي  
واعتبرت الشروط عند  
الموت لا عند الإيصاء ولا  
بينهما لانه وقت التساط  
على القبول حتى لو اوصى  
الى من خلا عن الشرط  
او بعضها كصبي ورقيق  
ثم استكملها عند الموت صح  
(ولا يضر عي) لان  
الاعمى متمكن من التوكيل  
فيما لا يمكن منه (و) لا  
(أنوثة) لما في سنن أبي دارد  
ان عمر اوصى الى حفصة  
(والام أولى) من غيرها  
اذا حصلت الشروط فيها  
عند الموت لو فور شفقتها  
وخروجا من خلاف  
الاصطخري فانه يرى انها  
تلى بعد الاب والجد  
(وينعزل ولى) من اب  
وجد ووصى وقاض وقيمة  
(بفسق لا امام) لتعاق  
المصالح الكلية بولايته  
وتعيرى بالولى اعم  
بما عبر به (و) شرط (في  
الموصى فيه كونه تصرفا  
ماليا) بقيد زده بقولى  
(مباحا فلا يصح)  
الا يصاء (في تزويج) لان  
غير الاب والجد لا يزوج  
الصغير والصغيرة (و)  
لا في (معصية) كبناء

بين ما لو قال اوصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا أسقطه واقتصر على قوله اوصيت لزيد بانه اذا صرح  
بقوله ان كان عدلا وقت الموت اشعر ذلك بتردده في خاله فيحمل القاضي على البحث في حاله وقت الموت  
بخلاف ما اذا سككت فانه يظن من ايصائه له حسن حاله ووربما خفيت حاله عند الموت على القاضي فيغتر  
بتفويض الموصى له فيسلمه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت حمل له على المنازعة بعد الموت فربما  
ادى الى فساد التركة اه ع ش على م (قوله ومجهول) معناه ان يكون مجهول الحال لم تعرف حرية ولا  
رقه ولا عدالته ولا فسقه لانه يوصى لاحد رجاء ان اه ع ش (قوله ويصح الايصاء الى كافر معصوم)  
قضيته امتناع ايصاء الحربى الى حربى اه س ل (قوله عدل في دينه) وتعرف عدالته بتواتر ذلك من العارفين  
بدينه او باسلام عارفين وشهادتهما بذلك اهمر اه ع ش (قوله على كافر) اى ولو اختلفت ملتهما ولو  
جعل الذى مسلمه وصيا على اولاده الذميين وجعل له ان يوصى لم يوص الا الى مسلم لانه ارجح في نظر  
الشرع وكتب ايضا قوله على كافر بخلاف ما لو كان على مسلم بان كان له ولد بلغ سفيها واذن له ان يقيم  
عليه وصيا كافرا فانه يمتنع عليه ذلك ولا يصح الايصاء من الاخرس لانه لا تقبل شهادته وظاهره  
وان كان له اشارة مفهمة اه ح ل (قوله لانه وقت التساط على القبول) اى فلا بد من استمرار ذلك من  
الموت الى القبول ح ل (قوله ان عمر اوصى الى حفصة) هي بذهن وزوجة النبي ﷺ (قوله احصلت الشروط  
فيها عند الموت) هذا بالنظر الى الصحة اما بالنظر الى اولوية فتعتبر الشروط فيها عند الايصاء اه ع ش  
وعبارة أصله مع شرح م ر و ام الاطفال المستجمة للشروط حال الوصية لا حال الموت وإن جرى عليه جمع  
لان الاولوية إنما تخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما يكون حال الموت اتعين ان يكون المراد به انها  
ان جمعت الشروط فيها حال الوصية فالاولى ان يوصى اليها والا فلا ودعوى انه لا فائدة لذلك لانها  
قد تصالح عند الوصية لا عند الموت مردودة لان الاصل ابقاء ما هي عليه اولى باسناد الوصية اليها  
من غيرها لانها اشفق عليهم وانما يظهر كونها اولى كما يخشاه الاذرعى ان سارت الرجل في استباح ونحوه  
من المصالح العامة وللحاجم تفويض امر الاطفال الى امرأة حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت أم الاطفال  
فهي اولى كما قاله الغزالي في بسيطه انتهت (قوله من خلاف الاصطخري) ربما تعين العمل بمذهبه في هذا  
الزمان (قوله من اب وجد) نعم تعود ولاية الاب والجد بعد العدالة لان ولايتهما شرعية بخلاف  
غيرهما لتوقفها على التفويض فاذا زالت احتاجت التفويض جديد اه شرح م (قوله بفسق) ومنه  
تاخير الصلاة عن وقتها بلا عذر نعم ان فسق بما لو عرض على مولاه رضى به لم ينعزل وكذا يقال فيما بعده  
اه ق ل على الجلال (قوله بفسق) وبالنوبة منه تعود ولاية الاب والجد كما لحاظه الناظر بشرط الواقف  
وولى النكاح اه ش وبرى وسواء كان الفسق بتعدى المال أو غيره اه ح ل (قوله لان غير الاب والجد الخ)  
يرد عليه السفيه فالاحسن التعليل بان الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن البنت لكن انظر اذا اوصى الى  
قريب يعتنى بدفع العار فان ظاهر كلامهم انه لا يصح ايضا اه ش وبرى (قوله كبناء الكنيسة) اى للتعبد  
ولو مع نزول المارة (قوله كاوصيت اليك الخ) ويظهر ان وكنك بعد موتى في امر اطفالى كناية  
اه س ل (قوله كاوصيت اليك الخ) وقياس ما مر اشتراط بعد موتى فيما عدا اوصيت اه شرح م  
(قوله ولو مؤقتا ومعلقا) وقع السؤال في الدرس عما لو قال وصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن  
قدم قبل مضي السنة هل ينعزل الوصى أو لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الاول لان المعنى اوصيت  
اليك سنة ما لم يقدم ابني قبلها فان قدم قبلها فهو الوصى فينعزل بحضور الابن ويصير الحق له فان  
مضت السنة ولم يحضر الابن فيذبحى ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للحاكم لان السنة  
التي قدرها الوصيته لا تشمل ما زاد اه ع ش على م (قوله الى بلوغ ابني او قدوم زيد) هذا تاقيت  
وقوله فاذا بلغ هذا تعاق فقد اجتمع في هذا المثال التاقيت والتعليق لكنهما ضمنيان

كنيسة لمناقاتها له لكونه قرابة (و) شرط (في الصيغة ايجاب بلا في يشمر به) اى بالايصاء م ر في ضمان (كاوصيت اليك  
(أو فوضت اليك أو جعلتك وصيا ولو) كان الايجاب (مؤقتا ومعلقا) كاوصيت اليك الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم



ومثال التوقيت الصريح أو صيت اليك سنة ومثال التعليق الصريح اذامات أو اذامات وصي فقد أو صيت اليك اه من شرح م ر وعبارة حج ويجوز فيه التوقيت كأوصيت اليك سنة سواء قال وبعدها وصي فلان أو لا أو الى بلوغ ابني والتعليق كاذامات أو اذامات وصي فقد أو صيت اليك كما مر انتهت (قوله فهو) أي الابن أو زيد وأفراد الضمير لان العطف ولو بلغ الابن أو قدم زيد غير أهل فالأقرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغاية بذلك اه شرح م ر (قوله والاختار) جمع خطر وهو الخوف اه شيخنا وفي المصباح الخطر الاشراف على الهلاك وخوف التلف والخطر السبق الذي يتراهن عليه جمعه اخطار مثل سبب واسباب وأخطرت المال اخطارا جعلته خطرا بين المتراهنين وبادية مخطورة لانها اخطرت المسافر أي جعلته خطرا بين السلامة والتلف وخاطرته على مال مثل راعيته عليه وزنا ومعنى وخاطر بنفسه فعل ما يكون الخوف عليه اغلب اه (قوله وقبول) ويندب ان علم امانة نفسه ويحرم ان علم خيانتها اه قل على الجلال (قوله بعد الموت متى شاء) أي مالم يتعين تنفيذ الوصايا قاله الماوردي أو يكون هناك ما يجنب المبادرة اليه كما قاله الاذرعى أو يعرضها الحاكم عليه بعد ثبوتها عنده اه شرح م ر (قوله مع بيان ما يوصى فيه) كأوصيت اليك في امر اطفالى وحيث أنه حفظ المال والتصرف فيه اه حل (قوله مع بيان ما يوصى فيه) متعلق بيشعر أو بأوصيت وما بعده والظاهر الثاني فكان الاولى تقديمه على قوله وقبول لانه من متعلقات الايجاب (قوله لغا) أي لعدم عرف يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بان العرف يقتضى انه اثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشى يؤيده قول البيهقيين ان حذف المعمول يؤذن بالعموم اه شرح باختصار (قوله وبقضاء حق) وانما صحت في نحو ردعين وفي دفعها والوصية به المعين وان كان المستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو أخذها أجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردي وذلك لان الوارث قد يخفيها أو يتلفها ويطالب الوصى الوارث بنحو ردها ليبرأ الميت ولتبقى تحت يد الوصى لا الحاكم لو غاب مستحقها ولو أخرج الوصى الوصية من ماله ليرجع في التركة رجع ان كان وارثا والا فلا أي إلا إذا أذن له حاكم أو جام وقت الصرف الذي عينه الحاكم وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بيئته الرجوع كما هو قياس نظائره وسيأتي ما يؤيده ولو أوصى ببيع التركة وأخرج كنفه من ثمنه فاقترض الوصى دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاء الدين من ماله ويظهر ان محله عند عدم اضطراره إلى الصرف من ماله والا كان لم يجد مشترى رجع ان أذن له حاكم أو فقده واشهد بيئته الرجوع تظير مامر آنفا اه شرح م ر (قوله ان لم يعجز عنه) انما احتاج الى تقدير ان لان جملة لم يعجز ليست صفة لحق بحسب المعنى لانها باعتبارها صفة للموصى وان كانت بحسب اللفظ صفة لحق تأمل اه شوبرى وفي المصباح عجز عن الشيء عجزا من باب ضرب ضعف عنه وعجز عجزا من باب تعب لغلبة بعض قيس غيلان ذكرها ابن ابي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم اه وفي المختار العجز الضعف وبابه ضرب وعجزت المرأة وصارت عجزا بابه دخل وعجزت من باب طرب عظمت عجزتها (قوله أو عجز وبه شهود) أي ولو واحد اظهر العدالة كما هو القياس والوجه الاكتفاء بخطه ان كان في البلد من يشبهه ولا مانع منه لانهم كما اكتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب نظر المايراه حجة فكذلك الخط نظرا لذلك نعم من باقليم يتعذر فيه من يشهد بالخط أو يقبل الشاهد واليمين فالأقرب عدم الاكتفاء بهما اه شرح م ر (قوله استباقا للخيرات) أي استعجالا لها وفي بعض النسخ استبقاء وما هنا أولى لموافقة قوله تعالى فاستبقوا الخيرات اه برماوى (قوله منزل على هذا التفصيل) وبحث الاذرعى وجوب الايصاء بامر الاطفال لثقة وجهه كاف اذا لم يكن لهم جد أهل للوصاية وغلب على ظنه ان ترك الايصاء استولى على مال الطفل ظالم من قاض أو غيره لانه يجب عليه حفظ مال طفله عن الضياع اه حل (قوله نصب القاضى) أي ندبا ولا يبعد الوجوب اه

فهو الوصى لانه يحتمل الجاهلات والاختار (وقبول كوكالة) فيكتفى بالعمل وقولى كوكالة من زيادنى ويكون النبول (بعد الموت) متى شاء كفى الوصية بمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلو اقتصرت على اوصيت اليك مثلا لغا (وسن ايصاء بأمر نحو طفل) كمجنون (وبقضاء حق) ان (لم يعجز عنه حالا أو عجزو به) (شهود) استباقا للخيرات فان عجز عنه حالا ولا شهود به وجب الايصاء مسارعة ابراء ذمته واطلاق الاعل سن الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فان لم يوص بها نصب القاضى من يقرم بها ونحو من زيادنى وتعبرى بحق (اعم بما عر به ولا يصح) أي الايصاء من اب (على نحو طفل



برماوى (قوله والجذب بصفة الولاية) أى عند الموت وان لم يكن بصفتها عند الأيصال ولو كان غائبا لان الحاكم  
ينوب عنه اه حل (قوله والجذب بصفة الولاية) أى حال الموت أى لا يعتد بمنصوبه إذا وجدت ولاية الجذب  
حينئذ لان ولايته ثابتة حينئذ بالشرع كولاية التزويج أمالو وجدت حال الأيصال ثم زالت عند الموت فيعتد  
بمنصوبه كما بحثه الملقيني لما مر من أن العبرة بالشروط عند الموت اه شرح مر (قوله والجذب بصفة الولاية)  
لو أوصى الأب وكان الجذب فاسقا ثم صار عدلا وقت الموت تبين بطلان الوصية فان استمر على فسقه مدة بعد  
موت الأب والوصى يتصرف ثم تاب وصار عدلا تثبت له الولاية فيما يظهر والظاهر نفوذ ما سلف من  
التصرف بعد موت الموصى والله اعلم اه واعتماد ما بحثه مر وقول المصنف والجذب بصفة الولاية ظاهره  
ولو كان غائبا كذا بخط شيخنا على المحلى وفى شرح الروض قال الزركشى فلو كان الجذب غائبا وأراد الأب  
الأيصال بالتصرف عليهم إلى حضوره فقياس ما قالوه فى تعليق الوصية على البلوغ الجواز ويحتمل المنع لان  
الغيبه لا تمنع حق الولاية اه سم (قوله ولو أوصى اثنين الخ) جرى فيه على ما قال فى شرح الروض أنه القياس  
كما تقدم فى الهامش أول الفصل اه حل (قوله ولو أوصى اثنين) كقوله أوصيت اليك أو فلان وصى وفلان  
وصى وقوله لم ينفردوا أحدهما الخ أى فان انفرد ضمن ولو فيما انفقه على الأطفال فان عدم أحدهما بموت  
أو عدم أهلية أو عدم قبول نصب الحاكم بدله اه قل على الجلال وفى سم قوله ولو أوصى اثنين الخ فلو  
حصل موت أو عدم أهلية أو لا أحدهما نصب الحاكم غيره وفيه بسط فى المطولات قال فى الروض وان جعل  
المالك أحدهما مشرفا لم يتصرف الآخر إلا بأذنه اه سم (قوله ولو مرتبا) وظاهر كلامهم هنا عدم الفرق  
بين علمه بالاول وعدمه وعليه فيفرق بين هذا ونظيره السابق قبيل الفصل بان الاجتماع هنا مكن مقصود  
للموصى لان فيه مصلحة له وشم اجتماع المالكين على الموصى به وهو متعذر والتشريك خلاف مدلول  
اللفظ فتعين النظر للقرينة وهى وجود علمه وعدمه اه شيخنا اه شوبرى (قوله لم ينفردوا أحدهما الخ)  
أى ان شرط اجتماعهما أو اطلاق فان فعل ضمن حتى ما انفقه على الاولاد عملا بالشرط فى الاول واحتياطا  
فى الثانى بل لا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رأيهما وان لم يباشرا فيؤكلان ثالثا وياذن أحدهما الآخر  
فيه واخذ العراقي من أن معنى وجوب الاجتماع صدوره عن رأيهما ما ائق به فى وصيين على يمينين شرط  
عليهما الاجتماع على التصرف فى صحة بيع عقار أحد الطفلين للطفل الآخر بشرط مباشرة أحد الوصيين  
الإيجاب والآخر القبول فان ذلك صادر عن رأيهما اه شرح الارشاد شيخنا اه سم (قوله لم ينفرد  
واحد منهما الخ) أى فلا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رأيهما أو ياذن الثالث فيه وحل ذلك فيما يتعاق  
بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة بقضاء دين ليس فى التركة جنسه بخلاف رد ودية وعارية ومغصوب  
وقضاء دين فى التركة جنسه فلكل الأبقراد به لان لصاحبه الا تقال باخذه وقضية الاعتداد به ووقوعه  
موقعه ابا حة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بحثا خلافه اه شرح مر (قوله نعم له الا نفرد الخ) بحث ابن  
الرفعة ان محل الجواز إذا اذن صاحب الحق له فى وضع يده عليه ولم يتضمن ذلك تصرفا فى ملك الموصى بنحو  
فتح باب وحل وكاموالا حرم وهو متجه اه شرح الارشاد لشيخنا ولعله اراد بالحق العين والافالدين الذى  
من جنس التركة لا وجه لا اعتبار اذنه فيه اذ لا يملكه إلا بالقبض تأمل اه سم (قوله برد الحقوق) أى فيما  
إذا أوصى لهما فى رد الحقوق التى عليه اه حل (قوله وان لم ياذن له) أى الموصى وقوله ولكن نازع  
الخ الرجح الجواز وظاهره ولو مع شرط الاجتماع اه حل (قوله الا ان يتعين) الوصى فى شرح الارشاد  
لشيخنا نعم ان يتعين على الوصى الوصية او غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم يحزله عزل نفسه ويجب  
عليه القبول على الاوجه ان كان إلى الآن لم يقبل ولو غلب على ظن الموصى ان عزله لو صيه مضى لما عليه من  
الحقوق أو لاموال اولاده حرم عليه عزله كما بحثه الاذرعى وعليه فهل ينزل فيه نظروالذى يتجه عدم  
انزاله وكذا يقال فيما قبله اه وقرر مر مثله غير مرة فقال يتعين القبول فى الاولى ويمتنع

والجذب بصفة الولاية) عليه  
لان ولايته ثابتة شرعا  
وخرج بزيادتي على نحو  
طفل نصب وصى فى قضاء  
الحقوق فصحيح (ولو  
أوصى اثنين) ولو مرتبا  
وقبلا (لم ينفردوا أحد) منهما  
بالتصرف (إلا بأذنه) له فى  
الانفراد له الا نفرد عملا  
بالاذن نعم له الا نفرد برد  
الحقوق وتنفيذ وصية  
معينة وقضاء دين فى التركة  
جنسه وان لم ياذن له لكن  
نازع الشيخان فى جواز  
الاقدام عليه (ولكل) من  
الموصى والوصى (رجوع)  
عن الأيصال متى شاء لانه  
عقد جائز كالوكالة قال فى  
الروضة الا ان يتعين الوصى  
أو يغلب على ظنه تلف المال  
باستيلاء ظالم من قاض  
وغيره فليس له الرجوع  
(وصدق يمينه)



العزل في الثانية ولو عزل نفسه فيهما لم يعزل وعبارة التصحيح وليس للوصي عزل نفسه إذا تعين عليه أو غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم كافي زوائد قاله ابن الصلاح أيضا وكذا ابن عبد السلام وقال ينبغي أن لا ينفذ عزل له ويستثنى من المنهاج اسم (قوله وصيا كان أو قيميا أو غيره) أي ولو أب أو جدا كما صرح به في شرح الروض وأما الحاكم فقال القمولى أنه كالوصى وتناقض فيه كلام السبكي واستقرر رأيي على أنه يقبل قوله بلايين وأن لم يبق على ولايته والحق به في ذلك أمينة قال في شرح الروض فعنده يقبل قولهما بلايين والأوجه أن لا يقبل بدونها كالأب والجد وكذا قال شيخنا في الارشاد أن الأوجه خلاف ما قاله قال على أنه يتعين تقيد ذلك بحاكم أمين مرضى السيرة إما غيره كما هو الأغلب فيتعين اعتماد قول القمولى أنه كالوصى فيهما وما ذكره أعني السبكي من تصديقه ولو بعد العزل حكمت بذلك اهـ واعتمد م رأيي أيضا قول القمولى فلا بد من يمينه قبل العزل وبعده اسم (قوله لا تقي بالحال) إما غير اللاتق فيصدق الولد فيه قطعا يمينه لتعدى الوصى بفرض صدقه اهـ شرح م رأيي قوله لا في دفع المال إليه) أي ولا في بيعه لمصلحة أو غبطة إلا الأب والجد والام لو فور شفعتهم اهـ حل وعبارة المؤلف في آخر الحجر ولو ادعى بعد كماله بيعا بلا مصلحة على وصى أو أمين حلف أو على أب أو أبيه حلفا انتهت (قوله لا في دفع المال إليه) أي ولا في دفع الزكاة أو في وقت موت الأب أو في وقت ملك المال (تنبيه) لو تنازع في التصرف هل وقع بالمصلحة صدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به إلا أن كان باذن حاكم أو شهادة لا بنية الرجوع إلا في الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والأشهاد وليس لولي شراء مال الولد لنفسه بل يبيعه له الحاكم كالوكيل كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر في البيع من توليه للطرفين في بيع ماله لطفله وعكسه إلا أن يحمل الولي هنا على غير الأب والجد فراجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال الطفل لظالم أدفعه عن مال الطفل لا في دفعه لحاكم بسهولة البينة فيه ويصدق في عدم الحيانة (فرع) لا يطالب أمين من وصى وقيم ووكيل ومقارض وشريك بحساب وفي شرح شيخنا الرجوع إلى نظر الحاكم والله اعلم اهـ قل على الجلال وعبارة شرح م ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والهروى في ائمان القاضي ومثلهم بقية الائمان وافهم كلام القاضي أن الأمر في ذلك كله راجع إلى رأي الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر انتهت

(كتاب الوديعة)

ولي) وصيا كان أو قيميا أو غيره (في اتفاق على مولي) بقيد زدته بقولي (لا تقي) بالحال (لا في دفع المال) إليه بعد كماله فلا يصدق بل المصدق مولي يمينه إذ لا تعسر إقامة البينة عليه بخلاف الاتفاق وقولي يمينه من زيادتي وتعبيري بالولي ومولي له اعم من تعبير بالوصى والطفل

(كتاب الوديعة)

تقال على الأيداع وعلى العين المودعة من ودع الشيء يدع إذا سكن لأنها ساكنة عند الوديع وقيل من قولهم فلان في دعة أي راحة لأنها في راحة الوديع

ذكرها عقب الإيصاء لأنها من جملة ما يوصى به ند بالووجوب لأن مال الميت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت المال للمسلمين ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولاخذها مودع بفتحها ووديع الأحكام الآتية متعلقة بجانب القبول غالبا هو قل على الجلال (قوله يقال على الأيداع) عبارة شرح م وهي لغة ما وضع عنده غير مال له لحفظه من ودع إذا سكن لأنها ساكنة عند الوديع وقيل من الدعة أي الراحة لأنها تحت راحته ومراعاته وشرعا العقد المقتضى للاستحفاظ والعين المستحفظة به حقيقة فيهما وتصح ارادتهما وأراد كل منهما في الترجمة اهـ فيعلم منها أن قول الشارح يقال على الأيداع الخ مراده به أن هذا الإطلاق وهذا القول شرعي أي أن كونها مشتركة بين العقد والعين شرعي وأما لغة فهي العين فقط (قوله من ودع الشيء الخ) في المختار الدعة الخفض تقول منه ودع الرجل يضم الدال فهو ووديع أي ساكن وودع أيضا مثل حمض فهو حامض اهـ وقوله وقيل من قولهم الخ في المصباح الوديعة فعيلة بمعنى مفعولة وأودعت زيدا ماله دفعت إليه ليكون عنده وديعة وجمعها ودائع واشتقاقها من الدعة وهي الراحة وقد ودع زيد يضم الدال وفتحها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة والخفض (قوله وقيل من قولهم فلان الخ) مادة ودع تدور على ثلاثة معان استقر وترك وترفه



ومراعاته والاصل فيها قوله تعالى ان يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وخبر اء (٧٥) الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك

رواه الترمذى وقال حسن  
غريب والحاكم وقال على  
شرط مسلم ولان بالناس  
حاجة بل ضرورة اليها  
(أركانها) أى الوديعة بمعنى  
الايداع اربعة (وديعة)  
بمعنى العين المودعة (وصيغة  
ومودع ووديع وشرط  
فيهما) أى فى المودع  
والوديع (ما) مر (فى موكل  
ووكيل) لان الايداع  
استنابة فى الحفظ (فلو  
أودعه نحو صبي) كمنحون  
ومحجور عنه (ضمن) ما  
أخذه منه لانه وضع يده  
عليه بغير اذن معتبر ولا  
يزول الضمان إلا بالرد الى  
ولى امره نعم إن أخذه منه  
حسبة خوفا على تلفه فى يده  
أو تلفه مودعه لم يضمنه  
(وفى عكسه) بأن أودع  
شخص نحو صبي (لأنما  
يضمن بالتلف) منه لانه  
لم يسلطه على إتلافه فلا  
يضمنه بتلفه عنده إذ لا  
يلزمه الحفظ وظاهر ان  
ضمان المتلف انما يكون فى  
متمول (و) شرط (فى  
الوديعة كونها محترمة)  
ولونجسا ككلب ينفع ونحو  
حبة بر بخلاف غير المحترمة  
ككلب لا ينفع وآلة لهو  
وهذا من زيادتي (و) شرط  
(فى الصيغة ما) مر (فى وكالة)

والكل موجود هنا لاستقرارها عند المودع وتركها عنده وعدم استعمالها اه شوبرى (قوله ومراعاته)  
قال فى فتح الجواد لانها فى راحة الوديع أى مراعاته اه وأشار الى العطف فيه من العطف التفسيري  
وفيه ما لا يخفى اه شوبرى (قوله إن الله يامركم الخ) قال الواحدى اجمعوا على انها نزلت بسبب مفتاح  
السكينة ولم ينزل فى جوف السكينة آية سواها اه شرح مر (قوله ما مر فى موكل ووكيل) وهو أن يكون كل  
منهما محررا مكلفا مطلق التصرف وعبارته هناك وشرط فى الموكل صحة مباشرته الموكل فيه غالبا فيصح توكيل  
ولى وفى الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه غالبا وتعيينه انتهت فلا بدودع كافر مصحفا ولا مسلما ولا  
محرم صيد ولا عصى عينا وقال شيخنا مر بصحة الايداع فى الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت  
يد الاولين ويوكل الاعمى من يقبض له اه قل على الجلال (قوله لان الايداع استنابة فى الحفظ) فن  
صحته وكأنه صح إيداعه من صح توكله صح دفع الوديعة له فخرج استيداع محرم صيد او كافر مصحفا  
كذا قالوا هنا وفى متن البهجة صحة إيداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس بتسليط ويحمل ما هنا على وضع اليد  
وما هناك على العقد اه زى اه ع ش (قوله فلو أودعه نحو صبي) أى أودع شخصا ناقصا او كاملا نحو  
صبي من كل ناقص ولا يمكن تعليقه بقوله لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر بقضى ان نحو الصبي إذا كان  
وديعة يضمن بمجرد وضع اليد وليس كذلك بل لا يضمن الا بالتلف الكامل يضمن بمجرد وضع اليد  
فقول المتن ضمن أى بمجرد وضع اليد فى الكامل وبالتلف فى غيره اه شيخنا وفى قل على الجلال ولو  
أودع ناقص ناقصا فمضمون مطابقا تلف او اتلف فرط او لم يفرط هكذا تحرر مع شيخنا فى الدرس  
واعتمده (قوله نحو صبي) أى ولو مراعاة قوله ضمن أى كالتغاصب بأقصى القيم مع حرمة القبول من الناقص  
لان فعله كالأدم لا انتفاء اهلية اه شرح مر (قوله بغير اذن معتبر) وبهذا يندفع ما يقال فاسد  
الوديعة كصحيحها اه شرح مر (قوله نعم إن أخذه منه حسبة الخ) محل عدم الضمان فى هذه حيث لم  
يردها اليه فان ردها اليه ضمن اه ع ش على مر (قوله أو تلفه مودعه لم يضمنه) ولو بتسليطه وهو لا يعتد  
وجوب الطاعة وعليه يحمل قول شيخنا بلا تسليط من الوديع ثم رايت شيخنا كتب على شرح الروض  
لا يقال قياس نظائره ان تسليط المميز غير الاعجمى لا اثر له وحديثه فالمدار على إتلافه مال نفسه ولا  
ضمان على المودع بخال لانا نقول قد سبق ضمان المودع بوضع يده وكان القياس ضمانا فى سائر أحواله  
غير انه سقط عنه الضمان فى حالة مباشرة المالك من غير تسليط واما فى حالة تسليطه فضعفت المباشرة  
مع ضم اليد اليه اه حل (قوله بان أودع شخص) أى كامل نحو صبي الخ ومن نحو الصبي الرقيق فلو  
أودعه جر وديعة فلا يضمن إلا بالتلفها بخلاف ما لو تلفت فى يده ولو بتفريطه فانه لا يضمنها اه  
ع ش على مر فى باب معاملة الرقيق اه (قوله انما يضمن بالتلف) قال الشيخ جلال الدين البلقينى  
ولو أودع صبي ما لا يضمن ان الصبي رد عليه عين ذلك فى صباه كان ذلك مبرا للصبي ولو انكر المالك لا يحلف  
الصبي فى حال صباه بل ينتظر بلوغه ولو ادعى بعد بلوغه الرد عليه أو التلف عنده على حكم الامانة فالقول  
قوله مع يمينه وكذلك لو ادعى تلفه عنده قبل بلوغه لا يحلف بل ينتظر كما تقدم كذا فى حاشية الجلال  
السكرى على الروضة اه شوبرى (قوله كونها محترمة) أى غير مهذرة (قوله ما مر فى وكالة) يؤخذ  
منه أنه لا يصح تعليقها وهو الراجح ريسقط المسمى ان كان يرجع لاجرة المثل ويصح الحفظ بعد  
وجود المعلق عليه كما يصح التصرف ثم اه سبط طب (قوله ولا يكتفى الوضع بين يديه الخ) الذى اعتمده  
شيخنا مر اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترخيا كما فى الوكالة  
والايضاء ولا يكتفى بالسكوت منه خلافا لخطيب فان حمل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال احفظ متاعى  
هذا فسكت لم يكن وديعا ويغنى عن القبول أخذ لاجرة ولم يرتض هذا شيخنا زى اه قل على الجلال  
وعبارة شرح مر ويكتفى مع اللفظ القبض المار فى البيع لا غيره ولا تعتبر فيه الفورية كما فى الوكالة

فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكتفى قبضه ولا يكتفى الوضع بين يديه



فالشرط عدم الرد وقضية كلامه عدم اشتراط فعل مع القبول فلو قال هذا وديعة او احفظه فقال قبلت أو وضعه فوضعه كان ايداعا وهو كذلك كما قاله البغوي سواء المسجد وغيره لان اللفظ اقوى من مجرد الفعل وقد رجح ذلك الرافي في الشرح الصغير واعتمده الاذرعى وجزم به في الانوار ولو وجد لفظ من الوديع واعطاء من المودع كان ايداعا أيضا فيما يظهر وقال الاذرعى والزركشى فالشرط لفظ احدهما وفعل الآخر لحصول المقصود به اه وقوله فالشرط لفظ احدهما الخ من هذا يعلم جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهي ان رجلا حمل دابته حطبا وطلب من اهل بلده ان ياخذوها معهم إلى مصر ويبيعون الحطب له فامتنعوا من ذلك ولم يقبلوها منه فتخلف عنهم على نية انه ياتي باثواب السفر ويحققهم في الطريق فلم يفعل ثم انهم حضروا بها إلى مصر وتصرفوا في الحطب لغية صاحبه ووضعوا الدابة عند دوابهم فصاعت بلا تقصير وهو عدم الضمان اه ع ش عليه (قوله مع السكوت) اى منهما اخذ امانا سياني فلا ضمان على صاحب الحمام إذا وضع انسان ثيابه في الحمام ولم يستحفظه عليها كما هو الواقع الان اه حل اى وان فرط في حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه او اعطاه اجرة لحفظها فانه يضمنها ان فرط كان نام او غاب ولم يستحفظ من هو مثله كما لا يخفى وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا اذا قبل الاستحفاظ او الاجرة وليس من التفريط من الحمامي والخاني ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد فالظاهر انه يقبل قوله فيه يمينه لان الاصل عدم التقصير اه شرح م وقوله بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه اى فانه يضمن جميع الخوايج ظاهرها وباطنها اذا كان مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كيس نقد مثلا ما لم يعينه له بشخصه فان عينه له كذلك ضمن ومحل ما لم ينتهز السارق الفرصة فان انتهزها لا ضمان وقولنا يضمن جميع الخوايج اى سواء فسدت الاجارة كان لم تجر صيغة اجارة ام لا كان استاجر حظه مدة معينة وقوله او اعطاه اجرة اى وإن لم يقبل الوديع باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وقوله كان نام أو غاب لعل المراد انه طرأ له ما يقتضى غيبته ولم يتمكن من ردها للمالك لما ياتي فيما لو اراد السفر او كانت العادة جارية باستحفاظ غيره لمن عرض له عند وقوله إلا ان قبل الاستحفاظ ومنه اذهب وخلم او يدل له قوله الا تى او وضعه فوضعه الخ قال في العباب ومن ربط دابته في خان واستحفظه صاحبه فخرجت في بعض غفلاته أو لم يستحفظه بل قال اين اربطها فقال هنا ثم فقد ما لم يضمن اه اقول ويقال مثله في الحمامي فلو وجد المكان من حوماء مثلا وقال اين اضع حوائجى فقال له ضعها هنا فصاعت لم يضمن اه ع ش عليه (قوله كالعارية) و فرق بعضهم بين البابين بان اصل وضع اليد على مال الغير هو الضمان والضمان لا يرد إلا بلفظ من المالك بخلاف العارية فانها مضمونة على وفق الاصل فاكتفى فيها بلفظ من احد الطرفين وايضا فالوديعة مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعرف إلا بلفظ من جهةه والعارية بعكس ذلك فاحتجج إلى لفظ المستعير او فعله اه شو برى (قوله كادعتك هذا) ولو قال خذ يوما وديعة ويوما عارية او عكسه عمل بما قاله في البومين الاولين وبعدهما امانة ابداء غير وديعة وقال م ر في الاولى مضمون ابداء ولو ادعاه ثوبا واذنه بلبسه فحقدان فاسدان وهو قبل لبسه غير مضمون وبعد مضمون اذ فاسد كل عقد كصحيحة اه قل على الجلال (قوله حرم عليه اخذها) فيه اشعار بان مجرد العقد لا يحرم وقد يقال انه وسيلة فيحرم ايضا اه قل على الجلال (قوله ولم يثق بامانة نفسه فيها) اى بان خاف الخيانة فيها في المستقبل اه حل (قوله فلا يحرم ولا يكره) قال بعضهم وتكون مباحة في هذه اه سم ونوزع فيه اه زى فتعريضها الاحكام الخمسة وكلها في الشارح على كلام سم وقال ع ش وتصور الاباحة هنا بان شك في امانة نفسه (قوله والايديع صحيح والوديعة امانة) اى ان كان المودع ماله كافا كان وليا أو وكلا حيث يجوز لها الايداع ضمنها آخذها بمجرد اخذ اه حل (قوله واثر التحريم) اى حيث قلنا به مقصور على الاثم اى فلا يتعداه إلى الضمان اه ع ش على م ر وهذا

مع السكون نعم لو قال الوديع أو دعيه مثلا فدفعه له ساكتا فيشبه ان يكتفى بذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من احدهما نية عليه الزركشى والايديع اما صريح (كاودعتك هذا أو استحفظتك أو) كتابه مع النية (كنذه فان عجز) من يراد الايداع عنده (عن حفظها) اى الوديعة (حرم) عليه (اخذها) لانه يعرضها للتلقي (أو) قدر عليه و (لم يثق بامانة) فيها (كره) له اخذها خشية الخيانة فيها قال ابن الرفعة الا ان يعلم بحالة المالك فلا يحرم ولا يكره والايديع صحيح والوديعة امانة وان قلنا بالتحريم واثر التحريم



مقصود على الاثم (والا)  
 بان قدر على حفظها ووثق  
 بامانتها فيها (سن) له أخذها  
 بقيد زدتة بقولي ( ان  
 لم يتعين ) لاخذها لخبر مسلم  
 والله في عون العبد مادام  
 العبد في عون اخيه فان تعين  
 بان لم يكن ثم غيره وجب  
 عليه اخذها لكن لا يجبر  
 على اتلاف منفعة ومنفعة  
 حرزه بجانا ( وترفع )  
 الوديعة اي ينتهي حكمها  
 بموت احدهما وجنون  
 واغمائه ) وحجر سفته عليه  
 ( واسترداد ) من المودع  
 ( ورد ) من الوديع كالوكالة  
 ( واصلاها امانة ) بمعنى ان  
 الامانة متصلة فيها لا تبع  
 كالرهن سواء كانت بجعل  
 ام لا لقوله تعالى ما على  
 المحسنين من سبيل والوديع  
 محسن في الجملة ( و ) قد تضمن  
 بعوارض كان ينقلها من  
 محلها ودار لاخرى دونها  
 حرزا ) وان لم ينه المودع  
 عن نقلها لانه عرضها للتلف  
 نعم ان نقلها يظن انها ملكه  
 ولم ينتفع به الم يضمن وخرج  
 بما ذكرنا لو نقلها الى مثل  
 ذلك حرزا او الى حرز  
 او نقلها من بيت الى آخر  
 في دار واحدة او خان  
 واحد ولم ينه المودع فانه  
 لا ضمان وإن كان البيت  
 لاول احرز

إذا كان التحريم من حيث العجز عن حفظها كما هو السياق اما إذا كان من حيث نية الخيانة فيها فالتحريم  
 يتعدى إلى جعله ضامنا باخذها فلا تكون امانة تحت يده وسياتي للشارح التنبيه على هذا عند قول المتن  
 وكان ياخذها لينتفع بها اي حيث قال الشارح بخلاف ما لو نواه ابتداء فانه يضمن ( قوله مقصود على الاثم )  
 قال في شرح الروض لكن لو كان المودع وكيل أو ولي يتيم حيث يجوز له الايداع فهي مضمونة بمجرد  
 الاخذ قطعاً ( قوله والله في عون العبد الخ ) صدره كافي متن الاربعين من نفس على مؤمن كربة من كرب  
 الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والاخرة ومن ستر  
 مسلما ستره الله في الدنيا والاخرة والله في عون العبد مادام العبد الخ ع ش ( قوله بان لم يكن ثم غيره ) أي ولم  
 يخش على نفسه او ماله او ولده ضررا بسببها فيما يظهر اه شرح الارشاد لشيخنا اه سم ( قوله لكن  
 لا يجبر الخ ) فله اخذ الاجرة لذلك لان الواجب العيني تؤخذ عليه الاجرة كسقي اللبا ولو تعدد من يجب  
 عليه اخذها وجب على كل من عرضت عليه اخذها لان الامتناع يؤدي إلى التواكل اه حل ( قوله لكن  
 لا يجبر الخ ) أي فله طلب اجرته واجرة حرزه فان دفعها المالك فلا كلام والا فإذ يظن انه لا يجب عليه  
 قبولها حينئذ لانه يقبل ويجبره الحاكم على ادائها لما لا يخفى تامل اه شوبري ( قوله وترفع الوديعة  
 الخ ) قال في الروض وشرحه ولو عزل الوديع نفسه أو عزله المالك انفسخت وبقي المال في يده امانة  
 شرعية ولزمه الرد وان لم يطلب منه فان اخره بلا عذر ضمن اه وفي شرح الارشاد لشيخنا والمراد بالرد  
 اعلام المالك بها والتخلية بينهما اي سم ( قوله وترفع الوديعة الخ ) وفائدة ارتفاعها انها تصير امانة  
 شرعية فعليه الرد لما لكها أو وليه ان عرفه اي علامتها او بمحلها فوراً عند تسليمه وان لم يطلبها كضالة  
 وجدها وعرف مالكة فان غاب ردها الحاكم الامين والا ضمن اه شرح م روي يقوم وارث كل وولي  
 مقامه ( قوله واغمائه ) كان زف بمسك رقبتة حتى اغمى عليه وقد ذكر الشهاب عميرة ان من  
 اعصى يصير ضامنا للوديعة فليحرر ثم ظهر ان معنى ذلك اذا اخر ولم يرد على المالك وتلفت يكون  
 ضامنا اه حل ( قوله وحجر سفته عليه ) اي وحجر فلس على الوديع اه حل ( قوله ورد من  
 الوديع ) اي وبعزله نفسه وبيع مالكة لها وبقارره بها غيره اه حل ( قوله واصلاها امانة ) اي  
 وضعها والمناسب فيها والغالب عليها الامانة وان حرمت او كرهت اه قل على الجلال ( قوله كالرهن )  
 اي فان الغرض الاصلى منه التوثيق والامانة تبع ويترتب على كونها فيه تبعا ان المرتهن لو خان  
 فيه لا يرتفع الرهن بخلاف الوديعة اذا خان فيها فانها ترتفع كما سيأتي في قوله ومتى خان لم يبرأ الا بالايداع  
 وتقدم هذا الفرق في الرهن في قوله ويبرئه عن ضمان يدايداعه لا ارتهانه اه ( قوله في الجملة ) أي فيما اذا لم  
 ياخذ جعلاً وقال سل اي فيما اذا سن له القبول او وجب وعبارة الشيخ عبد البر قوله في الجملة اي في بعض  
 احواله وهي ما اذا كانت بغير جعل ولم تكن محرسة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعدد هذا ما ظهر ( قوله وقد  
 تضمن بعوارض ) أي عشرة وقد نظمها بعضهم بقوله

عوارض التضمن عشر ودعها \* وسفر ونقلها وجدها  
 وترك ايصال ودفع مهلك \* ومنع ردها وتضييع حكي  
 والانتفاع وكذا المخالفة \* في حفظها ان لم يزدها من خالفه

( قوله كان ينقلها ) اي وقد عين له المودع مكانا للحرز وان لم ينه عن غيره كافي شرح الروض ( قوله دونها )  
 اي المحلة او الدار حرزا او لو حرز مثلها كذا في شرح الروض والمعتمد عند شيخنا انه لا ضمان اذا كان حرز  
 مثلها وان القول بالضمن محمول على ما اذا عين المالك حرزا فنقلها منه لدونه حرز الكنه حرز مثلها اه حل  
 ( قوله دونها حرزا ) والمعتمد فيما اذا نقلها من احرز الى حرز مثلها ولم يعين المالك الموضع لا ضمان كما ياتي في قوله  
 او نقلها من بيت الى اخر في دار الخ اه ع ش ( قوله وان كان البيت الاول احرز ) اي والثاني حرز مثلها لـ



كما يرشد اليه كونهما في دار واحدة أو خان واحد اه حل (قوله وكان يودعها الخ) ظاهر مدخولها في ضمانه  
بمجرد الايداع وان لم يسلمها وفي تجديد الزبد في باب الشركة لو باع الشريك شيئا من مال الشركة بغير  
فاحش فالبيع في نصيب شريكه باطل ثم قال ولا يضمن بمجرّد البيع بل بتسليمه بخلاف المودع في الوديعة  
كذا قاله أبو اسحق وقال أبو حامد عندي انه يضمن بمجرّد البيع أيضا اه ويمكن الفرق بين الايداع والبيع  
فليجوز اه شورى (قوله لان المودع لم يرض بذلك) عبارة مر لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده  
اي فيكون طريقا في ضمانها القرار على من تلفت عنده والمالك تضمن من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع  
بما غرمه على الاول ان كان جاهلا اما العالم فلا لانه غاصب او الاول يرجع على الثاني ان علم لان جهل اه  
(قوله وله استعانة بمن يحملها الحرز) اي اذ لم تزل يده عنها بان يعد حافظا لها عرفا اه شرح مر وعش عليه  
(قوله ايضا وله استعانة بمن يحملها الحرز) اي وان سهل عليه حملها ولا يقبل به اه قل على الجلال اي ولو كانت  
خفيفة أمكنه حملها بلا مشقة فيما يظهر اه مر (قوله المفهوم ذلك بالاولى) اذ الحاجة للعطف والسقي مما يتكرر  
بخلاف الحمل فاذا جوز تاما لا يتكرر فلان يجوز ما يتكرر بالاولى وايضا الحمل فيه استيلاء تام بخلافهما  
فاذا جوز تاما فيه استيلاء تام فلان يجوز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى اه شرح مر (قوله كرامة سفر) اي  
مباح وان قصر ان ردها لغير مالكم او نائبه والا فلا يتقيد السفر بالمباح اي ردها لغير مالكم او نائبه لا يجوز  
الا في السفر المباح وردها لها يجوز ولو في غير السفر المباح بل لا يتقيد بالسفر لجواز العقد من الجانبين واذا  
رجع من سفره لزمه اخذها من دفعها وان علم به المالك وأقر اه قل على الجلال (قوله ومرض مخوف)  
قال في شرح الروض و ظاهر كما قال الاذرعى ان كل حالة تعتبر فيها الوصية من الثالث كوقوع الطاعون بالبلد  
حكم احكم المرض المخوف فيما ذكر اه نعم الحبس للقتل في حكم المرض هنا لانه لا يمتنع لان هذا حق آدمي ناجز  
فاحتيط له اكثر بجعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض اه شورى (قوله او وكيله) اي في قبض  
الودائع اما بخصوصها او بتوكيله في أمر عام يشملها اه ع ش (قوله فان فقدها) اي فوق مسافة القصر اه  
حل (قوله فان فقدها) اي لنحو غيبة وحبس وتوار ردها بصيغة الماضي لوقوعه جواب الشرط الذي  
قدومه مع عدم اقترانه بالفاء وقوله لقاض متعلق به وحيث تغير اعراب المتن فان قوله لقاض كان متعلقا  
بقوله ردها الواقع مبتدأ الخبر عنه بقوله عليه وياتي ما ذكر فيما بعده تامل اه شورى (قوله وعليه اخذها)  
اي يجب على القاضى اخذها من الوديع حفظا لها بخلاف دين غائب واخذ مغصوب لا يلزمه قبولها لان  
بقاءها احرز للمالك اه قل على الجلال (قوله فللقاض فلا مین) ومتى ترك هذا الترتيب ضمن حيث قدر  
عليه قال الفارقى الا في زمننا فلا يضمن بالايدي مع وجود القاضى قطع الماظهر من فساد الحسكام اه  
شرح مر (قوله وصية بها اليهما) المعتمد اختصاص هذا بالاشراف على الموت دون السفر فلا تغنى  
الوصية اليهما فيه عن ردها اليهما اه حل وسم وعش (قوله والمراد بالوصية الخ) عبارة شرح  
مر والمراد بالوصية الاعلام بها ووصفها بما يميزها او يشير لعينها من غير ان يخرجها من يده  
وياسر بالردان مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد كما في الرافعى عن الغزالي انتهت (قوله مع وصفها  
بما تتميز به) فان لم يفعل ذلك ضمن الا اذا كان قاضيا أميناً فلا يضمن وان لم توجد الوديعة بعده في تركه  
لانه أمين الشرع وحل الضمان في سائر الامناء اذا تلفت بعد الموت لا قبله ولو لم يوجد في تركه  
الوديعة ما عينه او اشار اليه فلا ضمان او وجد وانكره الوارث لم يقبل ولو قصر الوارث في ردها ضمن  
ويصدق في عدم تقصيره وفي ان مورثه ردها وفي عدم تقصيره ايضا وفي تلفها عنده وفي عدم علمه بحاله ولو  
وجد بعده متغذما ووصفه ولم يرد الوارث ضمن (تفسيه) لا اثر لكتابتها على شيء هذا وديعة فلان مثلا  
او في جريدته عندي لفلان كذا الا اذا اقر به او قامت به بيته او اقر به الوارث اه قل على الجلال (قوله  
ومع ذلك يجب الاشهاد) معتمد كما في شرح مر وعش عليه فتضعيف الحلبي له هو الضعيف (قوله  
او سافر بها) ولو حدث له في الطريق خوف اقام بها وان هجم عليه القطاع فطرحها بمضيعة ليحفظها

أودعها غيره لعذر كمرض  
وسفر (وله استعانة بمن  
يحملها الحرز) أو يعطفها  
أو يسقيها المفهوم  
ذلك بالاولى لان العادة  
جرت بذلك (وعليه لعذر  
كإرادة سفر) ومرض  
مخوف وحريق في البقعة  
واشراف الحرز على  
الخراب ولم يجد غيره  
(ردها لملكها أو وكيله  
ف) ان فقدها ردها (لقاض)  
وعليه اخذها (ف) ان فقد  
ردها (لامين) ولا يكف  
تأخير السفر وتعيرى  
بالعذر اعم مما عبر به وعطفي  
الامين في المرض المخوف  
بالفاء اولى من عطفه له بار  
(ويغنى عن الاخيرين  
وصية بها اليهما) فهو مخير  
عند فقد الاولين بين ردها  
للقاضى والوصية بها اليه  
عند فقد القاضى بين ردها  
للأمين والوصية بها اليه  
والمراد بالوصية بها الاعلام  
بها والامر بردها مع وصفها  
بما تتميز به أو الإشارة  
لعينها ومع ذلك يجب  
الاشهاد كما في الرافعى عن  
الغزالي فان لم يفعل (أي  
لم يردّها ولم يوص بها لمن  
ذكر كما ذكر) ضمن ان تمكن  
من ردها أو الا لا يصاه بها  
سافر بها أم لا لانه عرضها  
للقوات اذ الوارث يعتمد  
ظاهر اليد ويدعيها لنفسه



فضاعت ضمن وكذا لو دفنها خوفا منهم عند اقبالهم ثم أضل ووضعها إذا كان من حقها أن يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على آخذها اه شرح مر (قوله لعجزه عن ذلك) أي وكان الطريق آمنا فيضمن في الخوف ما لم يكن احتمال الهلاك في الحضر اقرب منه في السفر كما بحثه شيخنا اه سبط طب (قوله ومحل ذلك في غير القاضى اما القاضى إذا مات الخ) انظر اذا تمكن القاضى من الرد على المالك ولم يفعل هل يصير كما في ترك الايصال حرره واخذ بعض الفضلاء من التعليل بانه أمين الشرع ان هذا خاص بمال اليتيم وانه يضمن بترك الايصال بالوديعة كغيره لانه حينئذ أمين المالك لا الشرع و أقول الظاهر انه لا فرق بين مال اليتيم والوديعة ولا نسلم انه عند ايداع المالك اياه لا يكون أمين الشرع بل فيه جهتان كونه أمين الشرع وكونه أمين المالك والمغلب في حقها امانة الشرع ثم رايتم مر وافق على ذلك وان الوديعة كمال اليتيم فيما ذكرناه وانه أمين الشرع مطلقا وانذكر ما تقدم عن بعض الفضلاء اه سم (قوله بخلاف سائر الامناء) فان الواحد منهم يضمن بالسفر او الموت اذا لم يوص بها وفي كلام حج ان احد الامناء اذا ترك الواجب عليه يصير ضامنا بمجرد نحو المرض حتى لو تلفت بافة في مرضه او بعد صحته ضمنها اه حل وهذا بخلاف ما في شرح مر ونص عبارته ومحل الضمان بغير ايصال وايداع اذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله كما شرح به الامام ومال اليه السبكي لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الا به وهذا هو المعتمد وان ذهب الاسنوى الى كونه ضامنا بمجرد المرض حتى لو تلفت بافة في مرضه او بعد صحته ضمنها كسائر اسباب التتبع صير انتهت (قوله وقد اوضحته في شرح الروض) لم يزد فيه على عبارته هنا الا قوله و ظاهر ان الكلام في القاضى الامين ونقل التصريح به عن الماوردى اه فتأمل وراجع ان شئت (قوله وكان يدفنها الخ) يقال دفنت الشيء دفنا من باب ضرب اخفيته تحت اطباق التراب فهو دفين ومدفون فاندفن اه شوبرى (قوله بخلاف ما اذا اعلم بها امينا) أي في نفس الامر فظان الامانة لا يكفي لو تبين خلافه اه حل (قوله فشرطه فقد القاضى) أي وقدم من قبله من المالك او وكيله اه سبط طب (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تحتل عادة فلو وقع حريق في محلها وفيه متاع له معها فقدم متاعه لم يضمن الا ان سهل نقلها معه ولو كان فيه ودائع فنقل بعضها وتلف بعضها لم يضمن الا ما قصر في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم التمكن في هذه الا بيينة اه قل على الجلال وعبارة سئل قوله وكان لا يدفع متلفاتها الخ يستثنى من ذلك ما لو وقع في خزائنه الوديعة حريق فبادر لنقل امتهته فاحترقت الوديعة لم يضمن الا ان امكنه اخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تحتل عادة لمثله او كانت فوق فتحملها واخرج ماله الذي تحتها وتلفت بسبب التنحية كما استوجهه حج كما لو لم يكن فيها الا ودائع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تاخر نقله انتهت (قوله ثياب صوف) أي ونحوه من شعرو وبر وغيرهما اه شرح مر (قوله أو ترك لبسها عند حاجتها) عبارة مر وكذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجتها بان تعين طريقا لدفع الدود بسبب عبق ريح الأدمى ما نعم ان لم يبق به لبسها البسها من يلبق به هذا القصد قدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله الاذرعى فان ترك ذلك ضمن ما لم ينه نعم لو كان ممن لا يجوز لبسها كثوب حرير ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه او وجده ولم يرض الا بالاجرة فالوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضى زمن يقابل باجرة فالاقرب ان له رفع الامر للحاكم ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها اذا لا يلزمه ان يبذل منفعة مجانا كالحرز وقوله بان تعين طريقا لدفع الخ قال حج ولا بد من نية نحو اللبس لاجل ذلك والاضمن به وبوجه في حال الاطلاق بان الاصل الضمان حتى يوجد صارف اه ع ش ( فرع ) قال مر اذا اودعه خاتما فلبسه فان لبسه على الوجه المعتاد في لبسه او قصد بلبسه استعماله والانتفاع به ضمن والا بان لبسه لا على الوجه المعتاد في لبسه لم يقصد بلبسه ما ذكر لم يضمن ويختلف اللبس المعتاد بالذكورة والانوثة هذا حاصل امره والاحتياط في الخنثى جعله كالرجل فلا ضمان بلبسه في غير الخنصر لان الاصل بقاء امانته وعدم

لعجزه عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضى اما القاضى إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وان لم يوص به لانه أمين الشرع بخلاف سائر الامناء والعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وإنما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا تصريح منه بان عدم ايصاله ليس تفريطا وان مات عن مرض وهو الوجه وقد اوضحته في شرح الروض ( وكان يدفنها بموضع ويسافر ولم يعلم بها امينا يراقبها ) لانه عرضها للضياع بخلاف ما اذا اعلم بها امينا يراقبها وان لم يسكن الموضع لان اعلامه بمنزلة ايداعه فشرطه فقد القاضى وكلام الاصل يقتضى اشتراط السكنى وليس مرادا ( وكان لا يدفع متلفاتها ) كترك ثوبه وثياب صوف او ترك ( لبسها عند حاجتها ) لذلك



الاستعمال المضمن لعدم تحقق أنوثته حتى يكون به في غير الخنصر استعمالا لانه لا استعمال بلبسه في غير الخنصر الامن الاثنى بخلاف الرجل فان لبسه في غير الخنصر انما يقصد به الحفظ قاله مر واعتمده وهو احد احتمالين نقلهما في شرح الروض عن الاسنوي ثانيهما الحاقه بالمرأة اه سم (قوله وقد علمها) فان لم يعلمها بان كانت في صندوق او كيس مشدود فلا ضمان اه محلي وقوله بان كانت في صندوق أى ولم يعلم بها كما ذكره أو علم بها ولم يعطه مفتاحه والاوجب فتحه لها فان لم يفعل ضمن اه قل عليه (قوله لان الدود) جمع دودة ويجمع على ديدان بالكسراه ع ش (قوله أو ترك علف دابة) أى مدة يموت مثلها فيها غالبا وان ماتت بغير ذلك لدخولها بذلك في ضمانه ولو كان بها جوع سابق ضمنها وقيل ضمن القسط ومثل ذلك اذا ترك تسيرها قدر اتدفع به ذماتها اه حل قال في الكافي لو اودعه بهيمة واذن له في ركبها أو ثوبا واذن له في لبسه فهو ايداع فاسد لانه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعده ضمن لانها عارية فاسدة اه دميري فهما عقدان فاسدان وعبارة شرح مر فلو اودعه دابة فترك علفها أو سقيها مدة يموت مثلها فيها جوعا او عطشا ولم ينهه ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت فان ماتت قبل مضي تلك المدة لم يضمنها ما لم يكن بها جوع او عطش سابق وعليه فيضمن حيثئذ جميعا كما اقتضاه كلام الروضة واصحابها وهو المعتمد وان جزم به ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويجب ركوب الدابة أو تسيرها خوفا عليها من الزمانة لطول وقوفها كما قاله الاذرعى وجعله الزركشى مثالا وان الضابط خوف الفساد ولو ترك الوديع شيئا مما الزمانة لجهله بوجوبه عليه وعذر له نحو بعده عن العلماء ففي تضمينه وقفة لكنه مقتضى اطلاقهم انتهت (قوله أو ترك علف دابة) أى مدة يموت مثلها فيها وان لم تمت بذلك كان ماتت بانهدام حائط او غيره كما في الجواهر لانه التزم حفظها فعليه القيام بما يصونها عن التلف والعيب بخلاف موتها قبل تلك المدة نعم ان كان بها جوع سابق وعليه ضمن الكل كما اقتضاه كلام الشيخين تشبيها بما لو اكرت بهيمة فحملها اكثر مما شرط فانه يضمن الجميع اذا لم يكن مالها معها ورجحه الزركشى وغيره ويؤيده ما ياتي فيمالوجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالحال ومات فانه يضمن الجميع وجزم في الروض كالانوار بانه يضمن القسط اه شرح الارشاد لشيخنا واعتمد مر فيما لو كان بالحيوان جوع سابق وجوعه الوديع جوعا قدر ايموت به مع انضمامه للجوع السابق وعلم به انه يضمن الجميع لا القسط وانه اذا ترك سقى النخل المودعة حتى تلفت ضمن كالحيو ان لكنه لا ياتم فلا فرق بينها وبين الحيوان في الضمان ويبنهما فرق من جهة الاثم لحرمة الروح اه (واقول) ويؤيده الضمان بترك نشر الصوف ولبسه لدفع افساد الدود فليتأمل ولا يبعد ان ياتم من جهة ترك الواجب عليه وهو السقى (فرع) قال في الروض وشرحه وهل يضمن تخيلا استودعها لم يامر به بسقيه فتركه كالحيو ان أو لا وجهان صحيح منهما الاذرعى الثاني وفرق بحرمة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيما لا تشرب بعروقها وفيه اذا لم ينهه عن سقيها اه واعتمد من الضمان وانظر على ما صححه الاذرعى ما الفرق بين ذلك وترك تهوية الثياب اللهم الا ان يقال تلف الثياب بترك التهوية اقرب من تلف الشجر بترك السقى اه سم (قوله لا ان نهاه) ويجب عليه ان ياتى الحاكم ليحجر مالها ان حضر أو لياذن له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب اه شرح مر (قوله لا ان نهاه) أى المالك المطلق التصرف فان لم يكن كذلك كولى محجور وعلم به ضمن والا فلا اه قل على الجلال (قوله لا ان نهاه) قال في شرح الروض وان منعه لعلة فاطعمه والعلة موجودة ضمن قال شيخنا في شرح الارشاد وقياس ما قبله ان يحله ان علم تلك العلة اه واراد بما قبله اذا اودع حيوان محجوره ونهى المودع عن اطعامه فليتأمل وفي شرح الروض نعم ان كان اى الحيوان ملكا لغيره كان اودع الولي حيوان محجوره قال الزركشى فيشبهه ان نهيه كالعدم وسبقه الاذرعى وقيد به علم الوديع بالحال ومشى مر على خلاف بحث شيخنا السابق فقال انه يضمن مطلقا لان التلف حصل

وقد علمها لان الدود يفسدها وكل من الهواه وعبوق رائحة الآدى بها يدفعه (او) ترك (علف دابة) بسكون اللام لانه واجب عليه لانه من الحفظ (لا ان نهاه) عن التهوية واللبس



والعطف فلا يضمن كمالو قال ائلف الشيا وبالدابة ففعل لشكته يعنى في مسئلة الدابة الحرمه (٨١) الروح والتصریح بقولى لان

نهامن زيارتى فى الاولين  
(فان اعطاه) المالك (علما)  
بفتح اللام (علما منه والا  
راجعه او وكيله) ليعلمها  
او يستردها (ف) ان فقدهما  
راجع (القاضى) ليعترض  
على المالك او يؤجرها  
وبصرف الاجرة فى  
موتها او يبيع جزءا منها  
كما فى علم اللقطة (وكان  
تلفت بمخالفة) حفظ  
(مامور به كقوله لا ترقد  
على الصندوق) الذى فيه  
الوديعة (فرقد وانكسر  
به) اى بثقله (وتلف ما فيه  
به) اى بانكساره لمخالفته  
المؤدية للتلف (لا) ان  
تلف (بغيره) كسرفة فلا  
يضمن لان رقاده عليه  
زيادة فى الحفظ والاحتياط  
نعم ان كان الصندوق  
فى صحراء فسرق من  
جانبه ضمن ان سرق من  
جانب لو لم يرقد على  
الصندوق لرقد فيه (ولا  
انهام عن قفلين) كان قال  
له لا تقفل عليه الا قفلا  
واحدا (فاقفلها) او نهاه  
عن قفل قافل فلا يضمن  
لذلك (ولو اعطاه دراهم  
بسوق وقال احفظها فى  
البيت فاخر بلا عذر او)  
قال (اربطها) بكسر الباء  
أشهر من ضمها (فى كك او  
اولم يبين كيفية حفظ  
فامسكها) بيده (بلا ربط  
فيه) اى فى كفه (فصاعرت

بفعله وهو العطف بعد نهى المالك والتلف بالفعل مضمن سواء كان مع العلم او مع الجهل بخلاف ما اذا  
كان به جوع سابق وجوعه قدر الوانضم الى الاول اتلفه فانه يفرق بين العلم والجهل لعدم الفعل اه سم  
(قوله والعطف) بسكون اللام اى ولا ان نهاه عن العطف الذى هو تقديم العطف بفتح اللام وان كان قد  
دفع له ما يعلفها به اه قل على الجلال (قوله فى مسئلة الدابة) اى بخلاف مسئلة النعوية واللبس وان كان  
فيه ضياع مال لشكته بسبب فعل بل بسبب ترك تأمل سم (قوله راجع القاضى) فان فقد الخاك انفق  
بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد ان امكن والا نوى الرجوع كما فاه بعضهم والمعتد انه لا يكتفى نية الرجوع  
وان تعذر الاشهاد لانه عذر نادر اه شوبرى (قوله ليعترض على المالك) والذى يفهمه على المالك هو  
الذى يحفظها من النعيب لا الذى يسمونها ولو كانت سمينة عند الايداع والا وجه انه يجب عليه علمها بما يحفظ  
نفسها عن عيب بنقص قيمتها ولو فقد الخاك انفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك فان لم يفعل ولا  
رجوع فى الاوجه نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب تسريحها مع ثمة فلو انفق عليها لم يرجع اى ان لم يتعذر  
عليه من يسرحها معه والا فيرجع وعن ابى اسحق انه يجوز له بحر البيع او الايجار او الاقراض كالحاكم  
وينبغي ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقا الا بذلك اه شرح مر (قوله على الصندوق) بضم الصاد  
الا فصح ويجوز الفتح اه قل على الجلال وتقدم فى باب الاحداث عن البرماوى مانصه والصندوق  
بفتح الصاد وضمها ويقال بالسين والزراى قال ابن العربى يقال لما يجعل فيه الشيا صرنا فان كان مجلدا  
وفيه مسامير فهو للصندوق فان كان صغيرا يجعل فيه الطيب فهو الربة اه (قوله وتلف ما فيه به) مفهومه  
عدم ضمانه اذ لم يتلف فليحذر اه سم (قوله فى صحراء) المراد بها غير الحرز اه برماوى (قوله فسرفت  
من جانبه ضمن) بخلاف ما لو سرفت من غير مرقده او فى بيت محرز او لا معنى سوى وان سرفت من محل  
مرقده لانه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله حج اه وبرى (قوله عن قفلين) بضم القاف اه شرح  
مر (قوله فاقفلها) فلو لم يقفل عليه اصلا هل يضمن لا لمقتضى اللفظ اى يكون الفعل مامورا به ام  
لا فيه نظروا الا قرب عدم الضمان اه برماوى (قوله فلا يضمن لك) اى لانه زيادة فى الحفظ قال مر  
ولا نظرتوهم كونه اغراما للسارق الذى علم به العائل بالضمان (قوله ولو اعطاه دراهم بسوق) خرج  
بالسوق ما لو اعطاه دراهم فى البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فورا فان اخر بلا عذر ضمن وان  
لم يحفظها فيه وربطها فى كفه او شدها فى عضده لا بما يلى أضلاعه وخرج بها او لم يخرجها وامن احرارها فى  
البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها فى عضده بما يلى أضلاعه لانه احرز من البيت  
وقيده الا ذرعى بما حصل التلف فى زمن الخروج لا من جهة المخالعة والا فيضمن اه شرح مر وقوله وقال  
احفظها فيه اى فى البيت مفهومه انه لو اقتصر على قوله احفظها لم يضمن بالخروج بها من البيت والواجب  
عليه الآن حفظها باى وجه اتفق من وجوه الحفظ اه ع ش عليه (قوله فاخر بلا عذر) المراد بالعذر هنا  
ما كان ضروريا او مقارباله اذ ليس منه ما لو جرت عادته انه لا يذهب من حانوته مثلا الا آخر التمار  
وان كان حانوته حرزا لها اه برماوى وعبارة مر لو قال له وهو فى حانوته احملها الى يتك لزمه ان  
يقوم فى الحال ويحملها اليه فلو تركها فى حانوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الاوجه ولا  
اعتبار بعادته لانه ورط نفسه بقبولها سواء كانت حسبة او لا (قوله بكسر الباء أشهر من ضمها) فى  
المصباح ربط ربطا من باب ضرب ومن باب قتل لغة والرباط ما يربط به القربة وغيرها والجمع ربط  
مثل كتاب وكتب ويقال للمصاب ربط الله على قلبه بالصبر كما ية الافرغ عليه الصبر اى الهمم والرباط  
اسم من رباط مرابطة من باب قاتل اذ لازم نعر العدو والرباط الذى يبنى للفقرام ولدو يجمع فى القياس  
على ربط بضمين ورباطات (قوله بنحو غفلة) كنوم ولو نام ومعه الوديعة فضاعت فان كانت  
بحضرة من يحفظها او فى محل حرز لها لم يضمن والا ضمن كادل عليه صريح كلامهم اه شرح مر  
(قوله ولا يجعلها بجيبه) لا فرق فى الجيب بين الذى فى فتحة القميص والذى بجانبه اى ان غطى

(١١ - جل منهج - بع) بنحو غفلة كنوم (ضمن) لتفريطه (لا باخذ غاصب) لان اليد احرز بالنسبة اليه (ولا يجعلها بجيبه) بدلا  
عن الربط فى كفه لانه احرز من الكم الا ان كان الجيب واسعا غير مزور فيضمن



ثوب فوقه كما استظهر به مضمهم (فرع) قال في شرح الروض وإن أودعه إياها أي الدراهم فوضعهافي  
 الكم بل الربط فسقطت وهي خفية لا يشعر بها ضمن لتهريطه في الاحراز أو هي ثقيلة يشعر بها فلا يضمنها أو  
 وضعها في كور عمامته بل الربط فضاعت ضمن اه ومثلهافي ذلك التكة اه شوبري وكان إطلاق الجيب على  
 مثل هذا الذي هو كالخریطة في طوق القميص أو في جانبه من تحت امر اصطلاحى للفقهاء وإلا فمقتضى  
 ما في اللغة أن الجيب هو نفس طوق القميص ففي المصباح جيب القميص ما يفتح على النظر والجمع أجياب  
 وجيوب وجابه يحوبه قورجيه وجيبه بالتشديد جعل له جيبا انتهى (قوله لسهولة تناولها باليد منه)  
 قد يقال هو واضح حيث أخذت بالتناول منه وأما إذا أخذت بشقه من أسفل فينبغي عدم الضمان إلا أن يقال  
 الجيب بهذه الصفة غير حرز مطلقا اه حل (قوله فان جعل الخيط خارجا) هذا إن كان له ثوب فقط او جعلها  
 في الأعلى أعالى كانت في الثوب الأسفل فلا فرق في المسئلتين اه بش (قوله باخذطرار) أي قطاع وهو  
 الشرطي اه شيخنا وفي المصباح طررت من باب قتل شقته ومنه الطرار وهو الذي يقطع النفقات وياخذها  
 على غملة من أهلها اه (قوله أو باسترسال فلا) أي حيث كانت ثقيلة يحس بها إذا وقعت وإلا ضمن  
 لأن وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقل اه حل (قوله وإلا فليحرزها فيه) فان خرج  
 بها في كمه أو جيبه أو يده ضمن قاله الماوردي لكن سياقي في كلام الأصل ما يؤخذ منه أنه يرجع في ذلك إلى  
 العادة شرح الروض اه سم (قوله وراعى من قوله بان) أي لأن أنواع الضياع كثيرة منها أن تقع دابة في  
 مسكة وهي مع راع أو وديع فيترك بخليصها مع تمسكه منه بلا كبير مشقة أو يترك ذبحها بعد تعذر تخليصها  
 فتموت فيضمنها على ماض ولا يصدق في ذبحها كذلك إلا ببينة كما في دعواه خوفا ألجأه إلى إيداع غيره  
 ومنها أن ينام عنها إلا أن كانت برحله ورفقته حوله أي مستيقظون كما هو ظاهر إذ لا تقصير بالنوم  
 حينئذ ومنها ضياعها بنسيان أو نحوه كان قعد في طريق ثم قام ونسيها أو دفنها بحرزم نسيها اه شرح م ر (قوله  
 كان يضمنها في غير حرز مثلها) ولو دفع له مفتاح نحو بيته فدفعه لآخر ففتح وأخذ المتاع لم يضمنه لأنه إنما  
 التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه اه شرح م ر قوله ومن ثم لو التزمه أي حفظ الامتعة  
 كان استحقاقه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالزم ذلك وظاهره وإن لم يرم إلا امتعة ولم يسلمها له وقد  
 يشك عليه ما قاله الشارح في الخفراء إذا استحقظوا على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم  
 وعدم رؤيتهم إياها اه ع ش عليه وأعقبه الرشيدى بقوله قلت لا إشكال لأن الصورة أنه تسلم المفتاح كما  
 يدل عليه قوله أيضا وإذا تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم المتاع معنى بل حسا التمسكه من  
 الدخول إلى محله وأيضا فالاستحقاق على المتاع وهناك على السكة وأيضا فالامتعة هنا معينة نوع تعيين إذ  
 هي محصورة في المحل المستحقظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانها يزيدون وينقصون  
 وأيضا فالمستحقظ هنا مالك المتاع وشم المستحقظ هو الحاكم فتدبر (قوله أو يدل عليها) أي وحده أو مع  
 غيره فالضمان عليه دون الغير ومقتضى كلام المصنف أنها تدخل في ضمانه بمجرد الدلالة والمعتمد عدم  
 دخولها في ضمانه بمجرد الدلالة كما قاله اه شوبري أي فلا يضمنها إلا أن أخذها الظالم اه حل (قوله  
 معينا علها) كقوله هي في مكان كذا بخلاف ما إذا لم يعينه كقوله هي فلا يضمن بهذه الدلالة وهذا  
 كاه مالم ينه المالك عن الدلالة عليها فان نهاه بخالف ودل ضمن مطلقا أي سواء عين علها أو لا اه  
 من الحلبي بتصرف (قوله ولو مكرها) إذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة اه شرح م ر وقال شيخنا  
 العزيزي لأن ذلك من باب خطأ الوضع وهذا التعميم يمكن رجوعه للوضع والدلالة والتسليم اه حل  
 (قوله وركوبه الجراح) أي وهر به من ظالم يأخذها اه حل (قوله أو بدله ضمنه فقط) فان رد ذلك البعض  
 بعينه ضمنه فقط مطلقا وإن رد بدله فان تميز ذلك البديل ضمنه وإلا فقط وإلا ضمن الكل اه شيخنا وفي قل

قال (اجعلها بجيبك ضمن  
 بربطها) في كمه لتركه إلا  
 حرز أما إذا أمسكها مع  
 الربط في الكم فلا يضمن  
 لأنه بالغ في الحفظ أو  
 امثل قوله اربطها في كمك  
 فان جعل الخيط خارجا  
 فضاعت باخذطرار ضمن  
 أو باسترسال فلا وإن  
 جعله داخلا انعكس الحكم  
 وهذا كله إذا لم يرجع إلى  
 بيته وإلا فليحرزها فيه  
 (وكان يضمنها كائن) هو  
 أولى من قوله بان (يضمنها  
 في غير حرز مثلها) أو يندبها  
 (أو يدل عليها) معينا علها  
 (ظالما) هو اعم من قوله  
 سارقا ومن يصادر المالك  
 (أو يسلمها له) أي لظالم ولو  
 (مكرها ويرجع) هو إذا  
 قهرم (عليه) أي على الظالم  
 لأن قرار الضمان عليه لأنه  
 المستولى على المال عدوانا  
 ولو أخذها الظالم قهرا فلا  
 ضمان على الوديع (ركان  
 ينتفع بها كلبس وركوب  
 لا لعذر) بخلاف ما إذا  
 كان لعذر كلبسه لدفع دود  
 وركوبه الجراح (وكان  
 يأخذها) من محلها (لينتفع  
 بها) وإن لم ينتفع لتعديه  
 بذلك نعم إن أخذها لذلك  
 ظانها ملكه ولم ينتفع بها  
 لم يضمنها للعذر مع عدم  
 الانتفاع ولو أخذ بعضها

لينتفع به ثم يرده أو بدله ضمنه فقط (لأن نوى الأخذ) لذلك ولم يأخذ لأنه لم



على الجلال ولو اخذ بعضاهن الدراهم لينتفع به ضمنها كلها ان فض نحو ختم والا ضمن ما اخذه فقط فان رده فكذلك ان تميز او تلفت كلها فان تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه ان تلف نصفها كذا قالوه وقالوا ايضا انه لو رد بدله ضمن الكل ان لم يميز ولا ضمنه وحده (فرع) دفع له ثوبا ليحرقه فانتفع به ضمنه واجرتة وان احرقه بعد فان اكرهه على احراقه عيناه يضمنه وقرأة الكتاب كلبس الثوب في جميع ما تقدم اه (قوله ابتداء) أي عند تسليمها من مالكم أي نوى عنده ان يأخذها منه لينتفع بها فانه يكون ضامنا لانه خان في الابتداء فلا يغتفر وما هنا خيانة في الدوام فاغفرت اه (قوله وكان يخطأها) أي عمدا بما لا يلهو لغيره والمراد بالضمان هنا الغرم لما قالوه في الغصب ان خلط الشيء بما لا يميزه ماله ويدخل في ملكه بذلك ويلزمه المالك المثل او القيمة فلا مخالفة حيثئذ (فرع) قال في الروض ولو قطع الوديع بدعا او احرق بعض الثوب خطأ ضمنه دون الباقي او عمدا ضمنها قال الشارح ولا يخالف ذلك تسويتهم الخطأ بالعمد في الضمان لان محلهما في الضمان الاتلاف كما في بعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها إذ لا تعدى فيه شوبرى (قوله وكان يجدها) بان يقول لم تودعني فانه يضمن بخلاف لا وديعة لك عندى فيقبل عنده في دعوى الرد والتلف وبعذر في دعوى النسيان قبل التلف لا بعده (تنبيه) اذا ردت العين على المالك في التلف حلف على نفي العلم به (فروع) أودعه ورقة مكتوبة باقرار أو نحوه فتلفت بتقصير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجرة مثل الكتابة بخلاف مالو أودعه ثوبا مطرزا فتلف كذلك فانه يضمن قيمته مطرزا فقط و فرق بان الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز في الثوب ولو ادعى اثنان على وديعة فان صدقهما فالخصوصية بينهما وان صدق احدهما فالآخر تحليف الوديع فان نكل حلف الآخر وغرمه قيمته ولو قال هي لاحدكما وأنسيته وكذبا به في النسيان ضمن والا مرفى للغة بعد تعريفها وفي ثوب القاء الريح في داره وليس من معرفة مالكم ما لبيت المال إن لم يكن جائرا ويجوز لمن هو في يده في هذه الحالة ان يصرفها في مصارفها او في بناء نحو مسجد كرباط كمالو كان الامام جائرا اه قل على الجلال (فائدة) قال البندنجي لو قال المودع اودعني الف درهم وتلفت وقال المالك بل غصبته صدق المودع على ما تقتضيه قواعد المذهب بخلاف مالو قال اخذتها منك وديعة وقال المالك بل غصبته لانه في الثانية اعترف بالقبض ثم حارل المسقط بخلاف الاولى اه وفي شرح الهجة للشارح ما نصه (خاتمة) قال ابن القاضى وغيره كل مال تلف في يد امين من غير تعدل لاضمان عليه الا فيما اذا تسلف السلطان لحاجة المساكين زكاة قبل حرقها فتلفت في يده فيضمنها لهم أي في بعض صورها المقررة في محلهما قال الزركشى ويلتحق بها مالو اشترى عينا وحبسها البائع على الثمن ثم اودعها عند المشتري فتلفت فانها من ضمانه فيقرر عليه الثمن اه واعتمد مر خلاف ما قاله الزركشى والاقتصار على ما قاله ابن القاضى وغيره وفي شرح الارشاد لشيخنا حجاج في باب البيع في بحث القبض وتلفه في يد المشتري بعد الايداع كتلفه بيد البائع اه سم (قوله بعد طلب مالكم) أي المطلق التصرف ولم يتعلق بالوديعة حق والا كسفيه ومفلس فالرد إلى الولي أو نحوه قال حجاج ولو حجر على الوديع بالفلس نزعت منه الوديعة ولم يرتضه شيخنا ولو طلب احدش يمين او دعاه حصته دفعها له باذن حاكم يقسمها اه قل على الجلال (قوله بلا طلب من مالكم) أي وكان هناك طالب من اجني لا جل قوله آخر لانه لا يقال آخر الا اذا كان هناك طالب (قوله وبخلاف مالو جردها بعذر من دفع ظالم الخ) فانه يجب عليه انكار ما عن الظالم وله ان يحلف بالله مؤرياً وله ان يحلف بالطلاق وتطلق زوجته أي حيث لم يور وبجب الحلف اذا كانت الوديعة مملوكة كايدي الظالم قتله او الفجور به اه حل (قوله من دفع ظالم عن مالكم) قال في شرح الروض كان امر الظالم مالكم بطليها من الوديع فطلبها منه وهو يجب جردها لحفظها فلا ضمان كما قاله الاذرى اه سم (قوله بعذر كصلاة) عبارة شرح مر بخلافه لنحو طهر وصلاة وكل دخل وقتها وهي بغير مجلسه وملازمة

يحدث فعلا بخلاف مالو نواه ابتداء فانه يضمن (وكان يخطأها بما لم تميز) بسموله عنه بنحو سكة (ولو) يخطأها بما (المودع) بخلاف ما اذا تميزت بسموله ولم تنقص بالخلط (وكان يجدها او يؤخر تخليتها) أي التخلية بينها وبين مالكم (بلا عذر بعد طلب مالكم) لها بخلاف مالو جردها او اخر تخليتها بلا طلب من مالكم وان كان الجحد وتاخير التخلية بحضرة لان إخفاءها ابغ في حفظها وبخلاف مالو جردها بعذر من دفع ظالم عن مالكم ومالو اخر التخلية بعذر كصلاة وخرج بتخليتها حملها اليه



غيره ولو طال زمن العذر كذا اعتكاف شهر متتابع واحرام بطول زمنه فلا وجه انه يلزمه توكيل امين  
يردها ان وجدوا لا بحث للحاكم ليردها فان ترك احدهما مع القدرة عليه ضمن (قوله فلا يلزمه) علم من  
ذلك ان من اعطى غيره خاتما مثالا امانة لقضاء حاجة وامره برده اذا قضيت فتركه بعد قضائها في حوزة لم  
يضمن لما تقرر انه انما يلزمه التخلية لا غير كذا في التحفة وفيه ما لا يخفى اهـ شوبري وفي قل على الجلال قوله  
فلا يلزمه نعم يلزمه ذلك في ردها بعد جردها اهـ (قوله الا بايداع نان من المالك) خرج بالمالك غيره  
كوصى ووكيل وخرج بالايداع مالوا ابراهم فاعله من ايداع اهـ قل على الجلال وفي سم (فائدة)  
لو اراه من الضمان كان كاحداث الاستئمان ولو قال اذنت لك في حفظها فهو كقوله استامنتك عليها اهـ  
وعبارة العباب لا بايداع الولي فيما يظهر انتهى وعبارة اصله مع شرح مومتى صارت مضمونة بانتفاع  
او غيره ثم ترك الخيانة ليرأى كالموجدها ثم اقر بها ويلزمه ردها فور بخلاف مرتين او وكيل تعدى وكان  
الفرق ما مر من ارتفاع اصل الوديعة بالخيانة بخلاف غير ما فان احدث له المالك الرشيد قبل ان يردها له  
استئمانا واذا في حفظها او ابراهم ايداعا براء الوديعة من ضمانها في الاصح لانه اسقط حقه والثاني  
لا يبرأ حتى يردها اليه او الى وكيله لخبر على اليد ما اخذ حتى تؤديه وخرج باحدث قوله قبل الخيانة ان  
خنت ثم تركت عدت امينا فلا يبرأ به قطعا كما نقله عن المنزلي واقره لانه اسقاط مالم يجب وتعلق  
للوديعة وكذا لو ابراهم نحو ولي ووكيل كما قاله الاذرعى لو تلفها فاحداث له استئمانا ونحوه في البديل لم  
يرأى انتهى (قوله فيصدق في دعوى ردها) قال الجلال البلقيني قدبوهم انه لو ادعى التخلية انه لا يقبل  
وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة فلو قال خليت بينها وبين المالك فاخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين  
ان يقول رددتها على المالك بنفسى او يوكلنى وصلت اليه او خليت بينها وبين المالك فاخذها الكل سواء  
في قبول قوله ولم ار من تعرض لذلك كذا في حواشي الجلال البكرى على الروضة انتهى شوبري (قوله  
او ادعى واره الرد على المودع) اى رده هو اى ادعى انه هو رد على المودع اما لو ادعى ان مورثه ردها على  
المودع قبل موته فيصدق بيمينه اهـ حل وفي قل على الجلال وشمل ما ذكر اى التصديق باليمين مالوا ادعى بعد  
موت المودع الرد عليه قبله ومالوا ادعى رثة الوديعة رد مورثهم قبل موته اهـ (قوله مطلقا) اى من غير ذكر  
سبب (قوله كسرقة) اى وغصب نعم يظهر حمله كما قاله الاذرعى على ما اذا ادعى وقوعه في خلوة والاطول  
بيته عليه اشرح مر (قوله فان عرف عمومه) اى انه عم البقرة (ولم يتهم) المراد بالاثام هنا احتمال سلامتها  
من ذلك السبب فقوله ولم يتهم اى لم يحتمل سلامتها منه وقوله مالوا اتهم اى احتمل سلامتها منه اهـ شيخنا  
اقوله عملا باصل في البابين) اى لان الاصل هنا بقاء العين وفي الزكاة عدم شغل الذمة اهـ حل لكن صنيع  
الشارح يقتضى انه لا فرق بين الوديعة والزكاة الا في هذه الصورة وهى قوله وخرج بزيادة الخ مع ان اليمين  
في الصور التى قبلها واجبة ايضا وفي نظيرها من الزكاة مندوبة وعبارته هناك فان ادعى المالك تلف المال  
الزكوى فكوديع لكن اليمين هنا سنة انتهت وقوله فكوديع اى في التفصيل المذكور هنا بقوله وفي تلفها  
مطلقا الخ تأمل اهـ (قوله وان جهل السبب الظاهر) كانهب اهـ ح (قوله فان نكل عن اليمين) لعلة متعلق  
بجميع ما تقدم (فرع) قال في الروض فرع وان قامت بيته على الجاحد او اقر او ادعى التلف او الرد قبله  
نظر فان قال في جحوده لا شئ لك عندى صدق ولم تودعنى لم يصدق في الرد لكن لو سال التحليف او اقام  
بيته على التلف او الرد قبل منه وان ادعى التلف بعده صدق بيمينه وضمن كالغاصب اهـ قال  
في شرحه سواء قال في جحوده ولا شئ لك أم قال لم تودعنى واذا ادعى الرد بعده لم يقبل  
الا بيته اهـ وقوله فيما مر لم يصدق في الرد خرج به التلف والظاهر انه غير مراد وانه لا يصدق  
في التلف ايضا بالنسبة لسقوط الضمان كما ياتى في دعوى التلف بعد فراجع اهـ سم (قوله  
والتصديق المذكور) اى في قوله وحلف في ردها لمؤتمنه وفي تلفها مطلقا الخ اى فكل امين ادعى

فلا يلزمه والتقييد بعدم  
العذر في الجحود من زيادتي  
(ومتى خان لم يبرأ) وان  
رجع (الا بايداع) ثان من  
المالك كان يقول استامنتك  
عليها فبرأ لرضا المالك  
بسقوط الضمان (وحلف)  
الوديعة فيصدق (في) دعوى  
(ردها على مؤتمنه) وان  
اشهد عليه بها عند الدفع  
لانه ائتمنه وخرج بدعواه  
الرد على مؤتمنه مالوا ادعى  
ردها على وارث مؤتمنه  
او ادعى واره الرد على  
المودع او اودع عند سفره  
امينا فادعى الامين الرد  
على المالك فلا يصدق في  
ذلك بل عليه البيته (و)  
حلف (في) دعوى (تلفها  
مطلقا) او بسبب خفي  
كسرقة او بسبب ظاهر  
كحريق (وبرد ونهب  
(عرف دون عمومه)  
لا احتمال ما ادعاه (فان  
عرف عمومه ايضا ولم يتهم  
فلا) يحلف بل يصدق بلا  
يمين لا احتمال ما ادعاه مع  
قرينة العموم وخرج  
بزيادتي ولم يتهم مالوا اتهم  
فيحلف وجوبا بخلاف  
نظيره من الزكاة فانه يحلف  
ندبا كما مر ثم عملا بالاصل  
في البابين (وان جهل)  
السبب الظاهر (طوب  
بيته) بوجوده (ثم يحلف  
انها تلفت به) لا احتمال انهم لم يتلف به فان نكل عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجري في كل ادعى



ادعى الرد أو التلف بصورة المذكرة يصدق بيمينه وقوله فيصدقان في التلف أي بصورة المذكرة هنا وقوله بل التصديق في التلف أي بصورة المذكرة هنا أيضا وفي عرش على م رأي فالضابط أن يقال كل من ادعى التلف يصدق ولو غاصب أو من ادعى الرد فإن كانت يده يضمنان كالمستأجر لا يقبل قوله إلا بينة وإن كان أميناً فإن ادعى الرد على غير من اتهمه فكذلك أو على من اتهمه يصدق بيمينه إلا المكثري والمرتين اه عرش على م (قوله كوكيل وشريك) أي واجاب في رده ما جابه على من استأجره لذلك حل (قوله والمستأجر) أي بخلاف الاجير فيصدق بيمينه على القاعدة كالحياط اذا ادعى رد الثوب على مالكه اه شيخنا

### (كتاب قسم النفي والغنيمة)

ذكر هذا الباب كما صنع المصنف هنا السبب من ذكره بعد السير لانه قد علم ان ما تحت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديع تحت يده مال لغيره سبيله رده اليه ولهذا ذكره عقب الوديعه لمناسبتها لها لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانتساب ذكره عقب الغصب لان التسمية بالغاصب وان صح من وجه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التسمية بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم فيه مستحق الرد اه شرح م (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين واما مع فتحها فاليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة اه قل على الجلال (قوله ثم استعمل في المال الراجع اليها) عبارة م رشم سمي به المال الاذي لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للذين آمنوا للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من بطيعه انتهت وقوله وسمى بذلك الخ هذا الذي ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية وانما هو بيان وجه الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية اي لان وجه التسمية تقدم في قوله ثم سمي به المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله والغنيمة فعيلة) والناء فيها واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث لانا نقول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مرت بجريح بنى فلان وجريحة بنى فلان (قلت) وهذا باعتبار الاصل ولا فالغنيمة الان اسم للدالي فهي بهذا الوضع يجب ذكر البناء لان اللفظ وضع هكذا تأمل اه شوبرى (قوله وقيل النفي يطاق على الغنيمة) عبارة شرح م وقيل اسم النفي يشمل اراجعة اليها وعكس فهي اخص انتهت (قوله دون العكس) وقيل عكس هذا أي تطلق الغنيمة على النفي ودون عكسه كما في قولهم لم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المزايا به ما يعم النفي ما قل على الجلال (قوله ولم تحل الغنائم الخ) يجوز فيه كالتوافع في الحديث ضم النام وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها على البناء للفاعل وهو اكثر اه حل (قوله فتاتي نار من السماء تاخذه) أي تحرقه واستثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار الغنيمة السبي وفيه بعد لان مقتضاء اهلاك الذرية ومن لم يقتل من النساء ويمكن ان يستثنى من ذلك ويلزم من استثنائهم عدم تحريم الغنائم عليهم ويؤيده انه كان لهم عبيد واما فلولهم يجوز لهم السبي لما كان لهم ارقام ولم أر من صرح بذلك اه وقد يقال بمنع الحصر لجواز ان يكون للرق سبب آخر أو أسباب آخر غير السبي بدليل استرقاق السارق في قصة يوسف المصريح بها في القرآن العزيز بقوله تعالى قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه والله اعلم وفي شرح المشارق للاكل وابن مالك ان من قبلنا اذا اغتصموا الحيوانات تكون ملكا للغانمين دون انبيائهم وإذا اغتصموا غير الحيوانات جمعوها فتاتي نار فتحرقها انتهى ثم رأيت في عين الحياة حديثا قال نبى من أنبياء بنى اسرائيل تحت شجرة فلدغته نملة فامر بها فاحرقت بالنار الحديث قيل كان في شرع هذا النبى ان تقاب الحيوان بالتحريق جائز اه عرش على م رأيت في حاشية العلامة العلقمى على الجامع الصغير ما يصرح باستثناء الحيوان من الحرق لكن ينظر ما اذا كان يفعل به وقد يقال يجوز حرقه

كوكيل وشريك الا المرتين والمستأجر فيصدقان في التلف لا في الرد بل التصديق بالتلف يجري في غير الامين لكنه يغرم البذل (كتاب قسم النفي والغنيمة) القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة والنفي مصدر فام اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار اليها والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو ارجع والمشهور تغايرهما كما يؤخذ من العطف وقيل كل منهما يطاق على الآخر اذا افرد فان جمع بينهما افتراقا كالفقير والمسكين وقيل النفي يطاق على الغنيمة دون العكس والاصل في الباب آية ما آفاه الله على رسوله وآية واعلموا انما غنمتم من شئ ولم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا مالا جمعوه فتاتي نار من السماء تاخذه ثم احلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام له خاصة



لانه كالمقاتلين كلهم نصرة  
وشجاعة بل أعظم ثم نسخ  
ذلك واستقر الامر على  
ما باتى ( الفى نحو مال )  
ككذب ينفع فهو اعم من  
قوله مال (حاصل) لنا (من  
كفار) بما هو لهم (بلا ايجاب)  
اى اسراع خيل او ابل او  
بنال او سفن او رجالة او  
نحوها فهو اولى من قوله  
ايجاب خيل وركاب لما  
عرف ولدفع ايراد ان الماخوذ  
من دارهم سرقة او لقطة  
غنيمة لافى مع ان كلامه  
يقضى انه فى قتال لكن  
قد يرد ما اهداه الكافر لنا  
فى غير الحرب فانه ليس بغيره  
كما انه ليس بغنيمة مع صدق  
تعريف الفى عليه (كجزية  
وعشر تجارة وما جلاوا) اى  
تفرقوا (عنه) ولو لغير  
خوف كضراصاتهم وان  
اوم كلام الاصل خلافة  
(وتركة مرتدوكافر معصوم)  
هو اعم من قوله وذى (لا  
وارث له) وكذا الفاضل  
عن وارث له غير جائز  
(فيخمس) خمسة أخماس  
للأية السابقة وان لم يكن  
فيها تخميس فانه مذكور  
فى آية الغنيمة فحمل المطلق  
على المقيد

فى شرائعهم اذ لا يلزم ان يكون شرع من قبلنا كشرعنا مع انه فى شرعنا قد يجوز خرق الحيوان كما فى النمل أو  
القمل اذ اتعد دفعه الا بالحرف على ان هذا الاشكال ساقط من اصله لان الحرق هذا ليس من فعل البشر  
ولله ان يفعل فى خلقه ما يشاء فتأمل اهـ قل على الجلال وقال الخطابي كان من قبله على ضربين منهم من لم يؤذن  
له فى الجهاد فلم يكن له مغانم ومنهم من أذن لهم فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم اكله وجاءت نار  
فاحرقت اهـ شوبرى (قوله لانه كالمقاتلين كلهم) هذا حكمة لاعلة والا لا تقتضت المشاركة بينهما وبينهم لا  
اختصاصها بها <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اهـ وعبرة شرح مر لان النصرة ليست الا به وحده (قوله الفى نحو مال الخ)  
القيود أربعة اثنان فى المتن والشارح زاد الآخرين اهـ شيخنا (قوله حصل لنا) خرج الحاصل الذى  
فيستقل به ولا يخمس اهـ (قوله من كمار) خرج ما اخذ من دراهم ولم يستولوا عليه كصيد دراهم وحشيشة  
فانه كباح دارنا وكالكفار هنا وفى الغنيمة من لم تبلغه الدعوة اهـ شوبرى (قوله او رجالة) فى المصباح  
يطلق الرجل على الراجل وهو خلاف الفارس وجمع الراجل رجل مثل صاحب وصاحب ورجالة ورجال  
ايضا اهـ (قوله فهو اولى من قوله ايجاب خيل وركاب) يجاب عن الاصل بانه تبرك بذكر القران لها فى سورة  
الحشر وهذه اولوية عموم وايهام فاشار لاول بقوله بما عرف وللثاني بقوله ولدفع ايراد ان الماخوذ الخ  
(قوله وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف أى الابل كما نسر به فى قوله تعالى من خيل ولا ركاب اى  
مركوب من الابل وفى المختار الركاب اصحاب الابل فى السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها والركبان  
الجماعة منهم والركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والركاب جمع ركاب  
مثل كافر وكفار اهـ (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لان هذا الايراد يرد على المصنف ايضا لان قوله بلا ايجاب  
شامل للماخوذ سرقة او لقطة مع انها غنيمة وكلام المصنف ايضا يقتضى انه فى الا ان يقال هذا الماخوذ فيه  
ايجاب حكما بتزيل مخاطرة بنفسه ودخوله دراهم للسرقة او مشيه بدراهم اللقطة منزلة الايجاب الحقيقى  
فيكون غنيمة اهـ شيخنا ومثله مر فالخاصل ان خروجه من كلام المصنف يحتاج الى تاويل الايجاب المنفى  
بالحقيقى او الحكيم وهذا فيه ايجاب حكما لتزيل دخوله دراهم للسرقة او اللقطة منزلة الايجاب (قوله  
لكن قد يرد الخ) فى تعبيره بقداشارة الى امكان عدم ايراده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد  
بالحصول لنا الحصول قهر او مافى حكمه والمهدى المذكور بالا اختيار منهم حقيقة وحكما فليتأمل اهـ شوبرى  
واجيب ايضا بان المراد ما حصل لنا بلا صورة عقد فلا يصدق تعريف الفى عليه فلا تكون فيا ولا غنيمة  
كافى شرح مر (قوله فانه ليس بغيره) اى بل هو لمن اهدى له انتهى (قوله وعشر تجارة) اى الماخوذ منها سواء  
كان عشرة أو أكثر أو أقل هذا هو المراد بان شرط عليهم انهم لا يدخلوا دار الاسلام للتجارة الا  
بجزء منها وقد كان كذلك خصوصا فى مصر فان هذا سبب المسكوس ثم طردوها فى المسلمين اهـ شيخنا (قوله  
ولو لغير خوف الخ) ظاهره وان كان بعد محاصرتهم وان حصل منهم مقاتلة عند محاصرتهم اهـ حل (قوله  
وان اوم كلام الاصل خلافة) لم يقل أنهم لان تقييد الاصل بذلك يجوز ان يكون خرج غرض الغالب  
فلا مفهوم له حل (قوله وكذا الفاضل عن وارث الخ) اى حيث انتظم بيت المال والابان لم ينتظم بيت  
المال رد عليه فقد قال الشيخ فى شرح الفصول واطلاق الاصحاب القول بالرد وتوريث ذوى الارحام  
يقضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اهـ حل (قوله غير جائز) بان كان الوارث لا يرد عليه  
كاحد الزوجين فان كان ممن يرد عليه رد عليه الفاضل على الاوجه كالمسلم اهـ شرح الفصول لكن  
اعتمد س ل عدم الرد وقال انه خاص بالمسلمين اهـ تقرير (قوله فيخمس) اى خلافا للائمة الثلاثة فى  
قولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين لنا القياس على الغنيمة الخمسة بالنص بجامع ان كل راجع اليها من  
الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اهـ شرح مر (قوله وان لم يكن فيها تخميس) اى ذكر  
التخميس وبيان ان الاقسام أخماس وقوله فانه مذكور اى بقوله فان لله خمسة اقسام وقوله فحمل المطلق وهو



وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين (٨٧) معه في الآية خمس خمس وأما

بعده فيصرف ما كان له  
من خمس الخمس لمصالحنا  
ومن الأخماس الأربعة  
للمرتبة كما تضمنه قولي  
(وخمس) أي التي الخمسة  
(لمصالحنا) دون مصالحهم  
(كشغور) أي سداها  
(وقضاء وعلماء) بعلوم  
تتعلق بمصالحنا كتفسير  
وقراءة والمراد بالقضاء  
غير قضاء العسكر أما قضاءه  
وهم الذين يمكنون لاهل  
التي في مقرهم فيرزقون  
من الأخماس الأربعة لأن  
خمس الخمس كقوله الماوردي  
وغيره (يقدم) وجوبا  
(الاهم) فالاهم (ولبنى هاشم  
(و) بنى (المطلب) وهم  
المرادون بذى القرنى في  
الآية لاقتصاره <sup>عليه السلام</sup>  
في القسم عليهم مع سؤال  
غيرهم من بنى عمهم نوح  
وعبد شمس له وقوله أما  
بنو هاشم وبنو المطلب فشيء  
واحد وشبهك بين أصابعه  
رواهما البخاري فيمطون  
(ولو أغنياء) للخبزين  
السابقين لأنه <sup>عليه السلام</sup> أعطى  
العباس وكان غنيا (وبفضل  
الذكر) على الأنثى  
(كالارث) فله سهمان  
ولها سهم لأنها عطية من الله  
تعالى تستحق بقرابة الاب  
كالارث سواء الصغير  
والكبير والعبرة بالانتساب

آية التي على المقيد وهو آية الغنينة ومعنى حمل المطلق على المقيد تقييده بقيد فيقال في آية التي خمس خمسة لله  
والرسول الخ (قوله يقسم له أربعة أخماسه) لكن يجعلها للمصالح تفضلا منه وقوله وخمس خمسة وكان ينفق  
هذا الخمس على نفسه وعياله ويدخر منه قوت سنة وما فضل يصرفه في المصالح كالأخماس الأربعة اه شيخنا  
(قوله وخمس خمسة) أي فالقسمة من خمسة وعشرين اه (قوله وخمس خمسة لمصالحنا) ولو منع السلطان المستحقين  
حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الزالى في الاحياء جواز اخذ ما يعطاه لان المال ليس مشتركا بين  
المسلمين ومن ثم مات وله فيه حق لم يستحقه وارثه وخالفه في ذلك ابن عبد السلام فنحن الظفر في الاموال  
العامة لاهل الاسلام كمال المجانين والايام ولا ينافى الاول ما ائق به المصنف رحمه الله تعالى من ان من  
غصب اموال الاشخاص وخطم اثم فرقه عليهم قدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه او على بعضهم لزم  
من وصل اليه شيء منه عليه وعلى الباقي بنسبة اموالهم لان اعيان الاموال يحتاط لها مالا يحتاط لمجرد  
تعلق الحقوق اه شرح مر وفي قل على الجلال (فرع) قال ابن عبد السلام لو منع السلطان حق  
المستحقين لم يجز لهم الظفر لانه لا يسكن في الاموال العامة وهذا أحد أقوال ذكرها الغزالي ثانيها له ان  
ياخذ كل يوم قدر قوته ثالثها ان ياخذ كفاية سنة رابعها ان ياخذ قدر ما كان يعطيه الامام قال وهذا هو  
القياس وأقره في المجموع قال الخطيب وهو الظاهر اه (قوله كشغور) بالمتلثة والمعجمة المضمومتين جمع  
نغر بفتح فسكون وهو محل الخوف من اطراف بلاد الاسلام واصله محل الفتح اه قل على الجلال وفي  
المصباح النغر من البلاد الذي يخاف منه هجوم العدو فهو كالثلثة في الحائط يخاف هجوم السارق منه والجمع  
نغور مثل فلس والوس اه (قوله وعلماء) المراد بهم المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين اه حل فالمراد  
بالعلماء في هذا الباب الاعم من العلماء في باب الوصية اه عزيزي (قوله وعبد شمس) قال الزركشي يقرأ  
عبد شمس بفتح اخره فانه لا ينصرف للعلمية والتأنيث حكاه في الغاب عن العارسي ويتحصل من جهة العربية  
في ضبطه ثلاثة اوجه فتح الدال من عبد وسين شمس والثاني كسر الدال وفتح السين والثالث كسر الدال  
وصرف شمس اه الشهاب الرملي بهاء شرح الروض اه ع ش (قوله شيء واحد) بالسين المعجمة  
وبالهمزة المستمل وحده بكسر المهملة وتشديد النحوية اه شوبزي (قوله ولو أغنياء) يصح رجوعه  
بجميع ما قبله كما في الزكاة وغيرها اه سم على حج وينبغي ان يقال مثله في الائمة والمؤذنين وسائر من  
يشغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ومن ذلك ايضا ما يكتسب من الجامعة للمشتغلين بالعلم من  
المدرسين والمهتدين والطلبة ولو مبتدئين كما ذكره الشارح فيستحقون ما عين لهم بما يوازي قيامهم بذلك  
وانقطاعهم عن اكسابهم ولكن ينبغي ان يتصرف في ذلك مراعاة المصلحة فيقدم الاحوج فالاحوج  
ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ومحل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم في مقابلة ذلك ان لا  
يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من الواقف  
للمسجد مثلا فان كان لم يوازي نفقتهم في الوظائف التي قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة  
على ما شرط من جهة الاوقاف اه ع ش على مر (قوله وبفضل الذكر كالارث) أي في التفضيل وكذا  
في عدم صحة اعراضهم عنه لافي غير ذلك فيجوز اعطاء الاخ مع الاب وابن الابن مع الابن ويستوى ذو  
الجهةين كالشقيق مع ذي الجهة كالاخ الاب قال الأذري ويعطى الخنثى نصيب انثى بلا وقف واعتمده  
شيخنا وفي شرح شيخنا بوقف له تمام نصيب ذكر ولعله ان رضى اقتضاه لتعذر الصالح فاجعه اه قل على  
الجلال (قوله كالارث) يؤخذ منه انهم لو اعرضوا عن سهمهم لم يسهط رسياتي في السير اه شرح مر (قوله  
لانه عطية) أي من هذه الحثية لامن سائر الحثيات ولا فنها ياخذ الجدمع الاب وابن الابن مع الابن  
اه حل (قوله فلا يعطى اولاد البنات الخ) وفيه ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد  
بناته ينسبون اليه وفي فتاوى السيوطي وقد فرق الفقهاء بين من يسمى ولدا للرجل وبين من ينسب

الى الآباء فلا يعطى اولاد البنات من بنى هاشم والمطلب



اليه ولهذا قال وقفت على أولادى دح ولدا بنت ولو قال وقفت على من ينسب إلى لم يدخل ولد البنت وقد ذكر الفقهاء أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه ينسب إليه أولاد بناته ولم يذكروا مثل ذلك في أولاد بنات بناته فالخصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الأربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون إليه وأولاد الحسن والحسين ينسبون إليهما فينسبون إليه وأولاد زينب وأم كلثوم ينسبون إلى أبيهم ولا ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بنت بنته لا أولاد بنته فجرى الأمر فيهم على قاعدة الشافعي في أن الولد يتبع أباه في النسب لأنه وإنما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي وردها الحديث به وهو مقصود على ذرية الحسن والحسين والحديث الدال على ذلك ما رواه الحاكم في المستدرک عن جابر رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل بنى أم عصبه إلا ابني فاطمة أنا وليهما وعصبتهما أه فليتأمل ما فيه أه حل (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الخ) هذا يقتضى أن أولاد بناته عليه الصلاة والسلام لا يحرم عليهم أخذ الزكاة ويرد بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن أولاد بناته الذكور والإناث ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وبناته فاطمة وزينب ورقية وأم كلثوم كلهن من خديجة وكلهن أذن كن الإسلام واسلمن وهاجرن فلا خصوصية لفاطمة كما قد يتوهم ثم لا يخفى أن أولاد بناته ينسبون إليه دون أولاد بنات بناته لأن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم الذين هم أولاد البنات وأولاد البنات الذين هم آبائهم ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم بخلاف أولاد بنات البنات كأولاد أمامة بنت بنته زينب وأولاد زينب بنت بنته فاطمة وهم المعروفون بالزيبين فانهم لا ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وإن انتسب إليه بنات البنات اللاتي من أمهاتهن ومن هذا يعلم أن سيدنا الحسن والحسين رضى الله عنهما لم ينفردا عن بقية أولاد بناته صلى الله عليه وسلم بهذا الوصف أعني نسبة أولادهم له صلى الله عليه وسلم إلا لكونه لم تعقب بناته أولاد إلا أن أم كلثوم لم تلد ورقية ولدت ولدا ومات بعدها وعمره ست سنوات وزينب ولدت عليا الذي أرفه صلى الله عليه وسلم خلفه يوم الفتح مات مرأقا وهذا يعلم ما في كلام السيوطي في الفتاوى فراجع وتأمل أه حل (قوله كانت هاشمية) أي أما الزبير فأمه صفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في مر واما عثمان فأمه كما في جامع الأصول أروى بنت كزب بضم الكاف وفتح الراء وسكون الياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت أه وفي تهذيب الاسماء واللغات بعد مثل ما ذكره أم أروى أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أه وعليه فمى قوله كمر وحج أمها تجوز بالنسبة لأم عثمان فان أم حكيم أم أمه أه ع ش (قوله ولليتامى) فائدة ذكرهم ههنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وإفرادهم بخمس كامل أه شرح مر ولا بد من ثبوت كل من الإسلام واليتم والفقر وكونه هاشميا أو مطلبيا بالبينة واعتبر جمع في الأخيرين الاستفاضة في نسبة معهم أي وجه بان هذا النسب أشرف الانساب ويغلب ظهوره في أهله لتوفر الدواعي على إظهار أجدادهم فاحتيط لهم دون غيره بذلك ولسهولة وجرد الاستفاضة به غالبا والأقرب إلحاق أهل الخس الأول بمن يليهم في اشتراط البيئة لسهولة الإطلاع على حالهم غالبا أه شرح مر وانظر كيف جمع اليتيم على يتامى واليتيم فعيل والفعل يجمع على فعلى كمر يض ومرضى قال الكشاف فيه وجهان أحدهما أن يقال جمع اليتيم على يتمى ثم جمع فعلى على فعلى كاسير وأسرى وأسارى والثاني أن تقول جمع يتيم على يتائم لأن يتيم جارى مجرى الاسم نحو صاحب وفارس ثم قلب يتائم يتامى قال القفال ويجوز يتيم ويتامى كنديم وندامى ويجوز أيضا يتيم وإيتام كشريف وأشراف كذا في المنتخب من تفسير الرازى للآية مع ما مره شربرى (قوله لا أب له) أي وجوده شامل لولد الزنا واللقيط والمنقبي يعان لكن اللقيط في نفقته في بيت المال بشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبارة بعضهم هو أى اليتيم ولدمات أبوه والأول أولى عند شيخنا أه حل (قوله وإن كان له أم وجد) هذه الآية في تسميته يتيم ليس إلا ومعلوم أنه لا يعطى إذا كان الجد غنيا أه رشيدى وبه صرح زى (قوله من فقدا أباه وأمّه) لعله بالنسبة لنحو

شيئا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان مع أن أم كل منهما كانت هاشمية (ولليتامى) للآية (الفقراء) لأن لهظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لأنه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كسهم المصالح واليتيم صغير ولو أنى لخبر لا يتم بعد احتلام رواه أبو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره (لا أب له) وإن كان له أم وجد اليتيم في اليتم من فقدا أه وفي الطيور من فقدا أباه وأمّه من فقدا أه فقط من الأدمين يقال له منقطع (وللمساكين) الصادقين بالفقر أه (ولابن السبيل) أى الطريق (الفقير) مناذ كورا كانوا أو أنا لآية



مع ما مر آنفا وسيأتي بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفارة وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم يثم ومسكنه اعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة للامام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويعم الامام) ولو بنائبة الاصناف (الاربعة الاخيرة) بالاعطاء وجوب العموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع حصول النفي ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل (٨٩) لا يسد مسدا بالتعميم قدم الاحوج

ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والاخماس الاربعة المرتزقة) وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين به بخلاف المتطوعة فلا يهاتون من النفي بل من الزكاة عكس المرتزقة كما سيأتي ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم كما مر وأتمتهم ومؤذونهم وعملهم (فيعطى) الامام وجوبا (كلا) من المرتزقة وهؤلاء (بقدر حاجة مؤنه) من نفسه وغيرها كزوجاته ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والملاءمة عادة الشخص مرواة وضدها ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد او حدوث زوجة فاكثر ومن لا عبد له يعطى من العبيد ما يحتاجه للقتال معه او لخدمته ان كان ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقا تل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا

الجمام بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان فرخهما لا يفتقر الى الام اه رشيدى (قوله مع ما مر آنفا) اى من قوله لانه مال او نحوه اخذ من الكفار الخ (قوله وان اجتمع في واحد الخ) عبارة شرح مر ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما لا الغزوة مع نحو العرا بة نعم من اجتمع فيه يثم ومسكنه اعطى باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردى وجزم به غيره فانه لا ذرعى وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر او مسكنة وبتسليمه فارق اخذ غازها شى مثلا بهما بان الاخذ بالغزو والحاجة بالمسكنة الحاجة صاحبها ويحجب عنه بان المراد انه يعطى من سهم اليتامى لا من سهم المساكين (قوله والمسكنة زائلة) اى لانها في رقتها لا يستحيل انفكا كها وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكا كة وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الطلبة فقال اليتيم يزول أيضا بالبلوغ اه سم على حج وقوله فانه في وقته وهو قبل البلوغ اه ع ش على مر (قوله الاربعة الاخيرة) هم قوله ولبنى هاشم بنى المطلب وقوله ولليتامى وقوله وللمساكين وقوله ولا بن السبيل اه ع ش (قوله فلا يخص الحاضرين الخ) بل الغائب كذلك حيث كان من اهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه النفي فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما في كل اقليم الى الاقاليم اه حل (قوله ولا من في كل ناحية الخ) عبارة العباب كالروض بعد ذكر بنى هاشم والمطلب وقبل ذكر بقية الاربعة ولا يجب نقل ما في اقليم الى كل الاقاليم بل يقسم ما في كل اقليم على سكانه منهم فان فقدوا فى اقليم ولم يف ما فيه بهم نقل اليهم قدر الحاجة فان لم يسد مسدا اذ اوزع على الكل قدم الاحوج فالاحوج اه وفسر في شرح الروض قول الاصل قدر الحاجة الذى عبر عنه في العباب دون الروض بقوله اى بقدر ما يحتاج اليه الامام فى التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم اه سم (قوله وهم المرصدون الخ) سموا بذلك لانهم ارصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلب الرزق من ماله تعالى اه شرح مر وفي المختار ارصده ليكذا اى اعدده (قوله فيعطى كلا بقدر حاجة مؤنه) اى ولو غنيا ومن ذلك الامراء الموجودون بمصرنا فيعطون ما يحتاجون اليه لهم ولعيا لهم وان كانوا اغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبشيم للجهاد ونصب انفسهم له اه ع ش على مر (قوله كزوجته) اى ولو كانت الزوجة ذمية على المعتمد اه شوبرى (قوله ان كان ممن يخدم) لعل المراد الا ان لا في بيت ابيه لو طرح الفرق بين ما هنا وما ياتي في النفقات اه شوبرى (قوله لا نخصارهن في اربع) يؤخذ من هذا ما يحتمل ان الرفعة انه لو كانت عنده امهات او لادم يعطى سوى الواحدة قلت وينبغي ان يعطى على قدر حاجته منهم اه سم (قوله وقيل يملكه هو) اعتمده حج كشيخنا اه حل وفائدة الخلاف ان له ان يتصرف فيه على دون الاول وأيضا اذا قلنا الملك لهما من جهته تسقط عنه النفقة وان قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة اه عبد البر (قوله فان مات اعطى الامام الخ) ليس مثله العالم اذا مات فلا يعطى الامام اصوله وزوجاته الخ خلافا للسبكي لان العلم مرغوب فيه للاحتياج للترغيب فيه بخلاف الجهاد اه مر اه سم (قوله اصوله) اى المسلمين وقوله وزوجاته اى المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض اه شوبرى ففرق بين اعطائهم في حياتهم واعطائهم بعد موته وقوله وبناته حيث كن مسلمات ولو كان له امهات اولاد اعطى لمن يحتاجه منهم وقيل يعطى لواحدة اه حل (قوله وسن ان يضع ديوانا)

(١٣ - جل منهج - بع) لانخصارهن في اربع ثم ما يدفع فيه لزوجه وولده الملك فيه لهما حاصل من الفى وقيل يملكه هو ويصير اليهما من جهته (فان اعطى) الامام (اصوله وزوجاته وبناته الى ان يستغنوا) بنحو نكاح اوارث (وبنيه الى ان يستقلوا) بكسب او قدرة على الغزو فن احب اثبات اسمه فى الديوان اثبت والاقطع وذكر حكم الاصول من زيادتي وتعيينى بزوجات وبالا ستغناء فيهن وفى البنات اولى من تعبيره بالزوجة وبالنكاح فيها وبالا استقلال فى البنات كالبنين (وسن ان يضع ديوانا) بكسر الدال اشهر من فتحها



وهو الذي ثبت فيه أسماء المرتزة ( ٩٠ ) وأول من وضعه عمر رضي الله عنه ( و ) ان ( ينصب لكل جمع منهم ) عريفا

هذا هو المعتمد خلافا لما قال بالوجوب اه حل ويمكن الجمع بينهما بحمل الذنب على ما لو أمكن الضبط بدونه والوجوب على ما إذا لم يمكن إلا به ويشعر بهذا الجمع قوله بان القصد الخ اه ع ش على مر ( قوله ديوان ) هو فارسي معرب وقيل عربي اه شرح مر ( قوله الذي ثبت فيه أسماء المرتزة ) وفي المصباح ما نصه الديوان جريدة الحساب ثم اطلق على موضع الحساب وهو معرب والاصل ديوان فابدل من احد المضعفين ياء للتخفيف ولذا يرد في الجمع إلى أصله فيقال دواوين وفي التصغير دويون لان التصغير وجمع التكسير يردان الاشياء إلى أصولها ودونت الديوان وصفته وجمعه ( قوله عريفا ) روى ابو داود وغيره خبر العرافة حق ولا بد للناس منها ولكن العراف في النار لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه اه شرح مر اه ع ش ( قوله بلاغا ) اي بصيغة بلغني اه قل على الجلال ( قوله لتقرشهم ) اخذ من القرش الذي هو الحيوان البحري لانه لقوته يا كل حيتان البحر او من التقريش اي وهو التفتيش لانه كان يفتش على ذوي الحاجات فيكشفهم اه حل ( قوله وهم ولد النضر اخ ) فقرش اسم اولقب للنضر الذي هو جد فهر أبو أييه والمحدثون على ان قرشاهو فهر الذي هو ولد النضر ومن ثم قال الزين العراقي في نظم السيرة اما قرش فلاصح فهر ه جماعها والا كثرون النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضي توصل به الرافض الى ان كلاما في بكر وعمر رضي الله عنهما ليس قرشيا لانهما إنما يجتمعان معه عليه السلام بعد قصي فتكون إمامتهما باطلة اه حل ( قوله وهم ولد النضر بن كنانة ) والنضر هذا هو الثاني عشر من اجداده عليه السلام فكل من ينتهي نسبه للنضر من العرب فهو قرشي وأما من ينسب لمن فوقه من الاجداد فليس قرشيا وإن كان من أقارب عليه السلام فليس كل قريب له قرشيا اه ( قوله جده الثاني ) بدل من هاشم وقيل عبد المطلب وقوله مناف جده الثالث وهو ابو الاربعة المذكورين وقوله ابن قصي بضم القاف وفتح المهملة وتشديد النحوية هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة ابن كعب بن اوى بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر المتقدم وإذا ضم هذا الماسبق انتظم له عشرون جدا متفق عليهم وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن اوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه قل على الجلال ( قوله وبني المطلب ) ما ذكره بعضهم من انه اشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظر اذا لوجه خلافه لان كلامهم في الاولوية ومعلوم ان تقديم بني هاشم اولى اه شرح مر ( قوله شقيق هاشم ايضا ) وكانوا توامين وكانت رجل هاشم ملتصقة بجبهة عبد شمس ولم يمكن نزعا الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان كذلك اه حل ( قوله فبني عبد العزى ) بضم العين المهملة وتشديد الزاي المعجمة وهو اخو عبد مناف و اشار الى علة تقديمهم بقوله لانهم اصهاره عليه السلام لان زوجته خديجة بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه قل على الجلال ( قوله ثم بني زهرة ) لانهم اخوال النبي عليه السلام وقوله ثم بني تيم لان ابا بكر وعائشة منهم اه برماوى ( قوله وهكذا ) اي ثم بعد بني تيم بن مخزوم ثم بني عدي ثم بني جح ثم بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث اه برماوى ( قوله فلا نصار ) القلة جمع ناصر كاصحاب وصاحب أو جمع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قلة واستشكل بان جمع لا يكون لما فوق العشرة وهم الوف واجيب بان القلة والكثرة انما يعتبران في نسكرات الجموع أما في المعارف فلا فرق بينهما اه برماوى ( قوله الاوس والخزرج ) ويقدم الاوس لانهم اخواله عليه السلام وفي المستدرک افتخر الاوس على الخزرج فقال الاوس منا الذي اهتزله عرش الرحمن سعد ابن معاذ ومنا حامى الدبر وعاصم بن ابي الفتح ومنا غسيل الملائكة حنظلة بن الراهب ومنا من اعتبرت شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت فقال الخزرج منا اربعة جمعوا القرآن ابي بن كعب ومعاذ بن جبل

يجمعهم عند الحاجة اليهم والعريف فعيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم ( و ) ان ( يقدم ) منهم ( اثباتا ) للاسم ( واعطاء ) للبال أو نحوه ( قرشا ) لشرفهم بالنبي عليه السلام والخبر قدموا قرشا ورواه الشافعي بلا غرابين أي شبيهة باسناد صحيح وسموا قرشا لتقرشهم وهو تجمعهم وقيل لشدتهم وهم ولد النضر بن كنانة احد اجداده عليه السلام ( و ) ان ( يقدم منهم بني هاشم ) جده الثاني ( و ) بني ( المطلب ) شقيق هاشم لتسويته عليه السلام بينهما في القسم كما مر ( ف ) بني ( عبد شمس ) شقيق هاشم ايضا ( ف ) بني ( نوفل ) أخى هاشم لاييه عبد مناف بن قصي ( ف ) بني ( عبد العزى ) ابن قصي لانهم اصهاره عليه السلام فان زوجته خديجة بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى ( فمناثر البطون ) اي باقيها الاقرب فالاقرب ( الى النبي عليه السلام ) فيقدم منهم بعد بني عبد العزى بني عبد الدار بن قصي ثم بني زهرة بن كلاب ثم بني تيم وهكذا ( ف ) بعد قرش ( الانصاري ) الاوس والخزرج لا تأثرهم



وزيد بن ثابت وابو زيداه حل (قوله فسائر العرب) معطوف على بني هاشم وقوله فالانصار معطوف على قريشا (قوله كذا رتبوه) اي فجعلوا سائر العرب مؤخر ا عن الانصار وجعلوه مرتبة واحدة فاشار الى خلاف الاول بقوله وحمله الخ الى خلاف الثاني بقوله وفي الحاوي اه وعبارة شرح مر وظاهر تقديم الانصار على من عدا قريشا وان كان اقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف السرخسي في الاول والماوردي في الثاني انتهت (قوله السرخسي) نسبة الى سرخس بفتح السين والراء المهملتين ثم خاء معجمة ساكنة بعدها سين وقيل باسكان الراء وفتح الخاء اه طبقات الاسنوي (قوله على من هم ابعد) اي على عرب هم ابعد من الانصار في القرب منه صلى الله عليه وسلم وقوله اما من هو اي بدوي او عربي هو اقرب منهم اي من الانصار الى النبي مثلا اذا كان من العرب من ينسب الى كنانة وليس من الانصار ومن الانصار من ينسب الى خزيمه الذي هو فوق كنانة فان المنسوب الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الانصار فكلام المتن الذي بظاهره تأخير سائر العرب يعني الذي ليسوا من قريش عن الانصار محمول على العرب المؤخرين في القرب منه عن الانصار واما من هم اقرب اليه من الانصار فيقدمون عليهم كافي عبارة الحاوي التي نقلها الشارح فاما نصت على ان مضر مقدم على عدنان لان مضر اقرب اليه من عدنان كما يعلم بالاطلاع على سلسلة نسبه صلى الله عليه وسلم (قوله اما من هو اقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم) معتمد وقوله وفي الحاوي الخ معتمداه حل (قوله لان العرب اقرب منهم الخ) هذا يدل على ان في العجم قرب بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بني اسرائيل وهم العجم من يعقوب ابن اسحاق بن ابراهيم والعرب من اسماعيل والنبي من نسله فالعرب اولاد عم العجم اه شيخنا (قوله وفيهما زيادة تطلب من شرح الروض) عبارة متناوשה وشرحا يقدم بنو تيم على اخيه غزوم لمكان تائشة وابيها اي بكر رضى الله تعالى عنها وعنه منه صلى الله عليه وسلم ثم يقدم بنو غزوم ثم بنو عدى لمكان عمر رضى الله عنه ثم بنو جهم وبنو سهم التسوية بين هذين من زيادته وعليها جرى جماعة لكن كلام الاصل لا يقتضيها بل قد يقتضي عند التأمل تقديم بنو جهم على بنو سهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث ثم يقدم بعد قريش الانصار لا تارهم الحميدة في الاسلام وينبغي تقديم الاوس منهم لان منهم احوال النبي صلى الله عليه وسلم والانصار كلهم من الاوس والخزرج وهما ابناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشي ثم سائر العرب منهم المهاجرون الذين لا قرابة لهم وقضية كلامه كغيره التسوية بين سائر العرب وصرح الماوردي بخلافه فقال بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش فان استويا اي اثنان في القرب اليه صلى الله عليه وسلم فبالسبق الى الاسلام يقدم فان استويا فيه قدم بالدين ثم ان استويا فيه قدم بالسن ثم ان استويا فيه قدم بالهجرة كما افاده كلام الاصل عند التأمل الصادق ثم بالشجاعة ثم راي اي ثم ان استويا فيه قدم برأي ولي الامر فيستخير بين ان يقرع وان يقدم برأيه واجتهاده ثم يقدم بعد العرب العجم والتقديم فيهم ان لم يجتمعوا على نسب بالا جناس كالترك والهند وبالبلدان فان كانت لهم سابقة الاسلام ترتبوا عليها والا فبالقرب الى ولي الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قرب به وبعده كالعرب وينبغي اعتبار السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم راي ولي الامر كما في العرب اه بحروفه (قوله ولا يثبت في الديوان) ومحل في المرتزق اما عياله فيثبتون تبعاً له وان قام بهم نقص كما بحثه الجلال البلقيني اه شرح مر (قوله ولا يثبت في الديوان) اي ندبا وقيل وجوباً اه شرح مر والذي اعتمده زى تبعاً للروضة وجوب ذلك (قوله لئلا يرغب الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء اولاد العالم وظائفه بعدم تله رغبة النفس في العلم لاعنه وهذا في الاوقاف واما اموال المصالح فالاولاد العالم بعده يعطون كما هنا اه قل على الجلال (قوله ويمحي من لم يرج) قال شيخنا اي ندبا وفي حج وجوبه وفي قل على الجلال وفي حل ندبه وفي الشوبري

الحميدة في الاسلام (فسائر العرب) اي باقيهم قال الرافعي كذا رتبوه وحمله السرخسي على من هم ابعد من الانصار اما من هو اقرب منهم الى النبي ﷺ فيقدم وفي الحاوي يقدم بعد الانصار مضر فربيعة فولد عدنان فقطحان (فالعجم) لان العرب اقرب منهم الى النبي ﷺ وفيهما زيادة تطلب من شرح الروض وذكر السن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للغزو) كاعصى وزمن وفاقد يد انما يثبت الرجل المسلم المكاف الحر البصير الصالح للغزو فيجوز اثبات الاخرس والاصم والا عرج ان كان فارسا (ومن مرض) منهم يحنون او غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة بمونه حيا وميتا بتفصيله السابق (وان لم يرج برؤه) لئلا يرغب الناس عن الجهاد ويشغلوا بالكسب وقولي فكصحيح اعم وأولى بما ذكره (ويمحي اسم) (من لم يرج) برؤه ان اعطى لئلا فائدة في ابقائه وهذا من



زيادتي (وما فصل عنهم) أي عن المرتزقة (٩٢) أي عن حاجتهم (وزع عليهم بقدر مؤنتهم) لأنه لم يكن لو أحد منهم نصف ولا آخر

وجوبه (قوله وما فصل عنهم وزع عليهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم أي المرصدين للجهاد رده  
الامام عليهم بقدر مؤنتهم ويختص بالرجال المقاتلة فلا يعطى منه الذراري الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج  
اليه المرتزقة كالقاضي والوالي وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزقة لعام قابل او صرف بعض الزائد الى  
الخيل والسلاح والحصون ولا يدخر منه لئلا تزداد تحث فان حدثت والعياذ بالله تعالى وافتقر بيت المال فهي  
على اغنياء المسلمين اه وقوله او صرف بعض الزائد الخ اشارة الى منع صرف جميع الزائد كذلك وان صرفه  
لا يختص بالرجال المقاتلة لكن صرح الامام بخلافه فقال الذي فهمته من كلام الاصحاب انه يختص برجالهم  
حتى لا يصرف منه للذراري أي الذين لا رجل لهم اه فعلم ان قوله صرح الامام بخلافه أي بالنسبة لعدم  
الاختصاص بالرجال دون ما قبله اه سم (قوله وزع عليهم) أي على المرتزقة أي الرجال دون غيرهم من  
الذراري ومن يحتاجون اليه من نحو القضاة اه حل (فرع) قال في الروضة من عجز بيت المال عن اعطائه  
بقي ما كان ياخذ من ديناه عليه لا على ناظره اه قل على الجلال (قوله صرف بعضه) أي لا كله اه شرح مر  
(قوله وقسم غلته) مبتدأ وقوله كذلك خبره فهي جملة مستأنفة (قوله كما شمله الكلام السابق) أي قوله ما حصل  
لنا من كفار فيخمس الخ فانه شامل للبقار (قوله لكن خمس الخمس) استدراك على الحالة الثالثة التي هي  
قسمته وقوله لا سبيل الخ أي لعدم احصار المصالح وتفاوت مراتبها بل يقفه أو يبيعه ويقسم غلته أو ثمنه على  
المصالح اه (قوله لا سبيل الى قسمته) أي فوقفه وصرف غلته اولى من بيعه وصرف ثمنه اه بر ماوى وعبرة  
شرح مر بل يباع أو يوقر وهو اولى ويقسم ثمنه أو غلته انتهى

### (فصل في الغنيمة)

(قوله وما يتبعها) كالنفل الذي يشترط من الحاصل عند الامام اه ع ش (قوله حصل لنا) محترزه ما ذكره  
حج في كتاب الجهاد بقوله اما ما اخذه ذميون او ذمي فانه يملك كله لا خذاه وفي الشوري قوله حصل لنا  
خرج ما حصل لاهل الذمة بقتال فانه لهم ولا يخمس وفيما غنمه مسلم وذمي وجهان احدهما يخمس الجميع  
واصحه ما يخمس نصيب المسلم فقط اه (قوله او اهداه الكافر لنا والحرب قائمة) أي لان القتال لما قرب  
وصار كالمحقق الوجود صار كأنه موجود بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل اه شرح مر (قوله بخلاف  
المترك الخ) أي فانه ليس غنيمة وكان شيخنا زى يقرر انه في مو هو واضح لانهم جلا عنه اه حل وعبرة  
شرح مر بخلاف ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه في لاهلنا لم يقع تلاق لم تقو شائبة القتال فيه  
اه (قوله وضرب معسكرنا فيهم) مفعول المصدر محذوف أي خيامه وقوله فيهم أي في دارهم وفي المصباح  
ضربت الخيمة نصبتها والموضع مضرب مثل مسجد اه والمراد بالمعسكر المعسكر نفسه من اطلاق اسم المحل  
على الحال فيه ففي المختار المعسكر الجيش وعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أي هيا المعسكر وهو وضع  
المعسكر معسكر بفتح الكاف اه (قوله فيقدم منها السلب) أي ان استحققه القاتل ولا بان لم يستحقه أو  
بعضه فيخمس كيفية الغنيمة اه قل على الجلال وفي المصباح السلب ما يسلب واجمع اسلاب مثل سلب  
واسباب قاله في البارع وكل شيء على الانسان من لباس فهو سلب اه ومن هذا تعلم ان المعنى الشرعي أعم  
من اللغوي لان المعنى الشرعي يشمل المركوب وآلته (قوله فيقدم منها السلب لمن ركب غررا الخ) انظر  
المجنون وفي شرح الروض قال القاضي ولو أغرى به كلبا عقره اذ قتله استحق سلبه لانه خاطر بروحه حيث  
صبر في مقابله حتى عقره الكلب قاله الزركشي وقياسه ان الحكم كذلك لو أغرى به مجنون أو عبدا اعجميا  
اه قال مر والمعتمد خلاف هذا القياس بل السلب للمجنون والفرق أن الكلب لا يتصور ملكه فكان  
مجرد آلة بخلاف المجنون ثم سئل عن العبد الأعجمي فقال أن المعتمد خلاف القياس فيه أيضا  
اه فيكون السلب لسيدته فليحرر وعلى هذا فالمجنون كغيره يستحق السلب فليتأمل اه سم (قوله

ثلث اعطاهم من الفاضل بهذه  
النسبة (وله) أي للامام  
(صرف بعضه) أي الفاضل  
(في ثغور وسلاح وخيل  
ونحوها) لانه معونة لهم  
والغرض من هذا ان  
الامام لا يبقى في بيت المال  
شيئا من الفى وما وجد له  
مصرفا فان لم يجد ابتداء بناء  
رباطات ومساجد على  
حسب رأيه (وله) وقف  
عقار فيء أو بيعه وقسم غلته  
في الوقف (أو ثمنه) في البيع  
بحسب ما يراه (كذلك)  
أي كقسم المنقول اربعة  
اخماسه للمرتزقة وخمسه  
للمصالح والاصناف  
الاربعة سواء وله أيضا  
قسمه كالممنقول كما شمله الكلام  
السابق أو ائل الباب لكن  
خمس الخمس الذي للمصالح  
لا سبيل الى قسمته وما  
ذكرته من التخيير هو مافي  
الروضة كاصليها واقتصر  
الاصل على الوقف (فصل)  
في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة  
نحو مال) هو اعم من قوله  
مال (حصل) لنا (من  
(الحربيين) مما هو لهم  
(باب جاف) أي اسراع لشيء  
عما مر حتى ما حصل بسرقة  
أو التناط كما مر وكذا ما  
انهزموا عنه عند التقاء  
الصفين ولو قبل شهر السلاح  
أو اهداه الكافر لنا

لمن

والحرب قائمة بخلاف المتروك بسبب حصولنا في دارهم

وضرب معسكرنا فيهم وتعييرى بالحربيين هنا وفيما ياتي اولى من تعبيره بالكفار (فيقدم) منها (السلب لمن ركب غررا) بقيد زدته



بقولى (منا) حرا كان أو  
عبد اصبيا أو بالغا ذكرا أو  
أنثى أو خنثى (بازالة منعة  
حربى) بفتح النون أشهر  
من إسكانها أى قوته (فى  
الحرب) كان يقتله أو يعميه  
أو يقطع يديه أو رجله  
أو يده ورجله أو يأسره  
وان من عليه الامام أو  
ارقه أو فداه بخلاف مالو  
رماه من حسن أو صف  
أو قتله غافلا أو اسيرا  
لغيره أو بعد انهما  
الحريين فلا سلب له لا انتفاء  
ركوب الفرر المذكور  
والاصل فى ذلك خبر من  
قتل قتيلاً فله سلبه رواه  
الشيخان (وهو) أى السلب  
(مأمله) أى الحربى الذى  
ازيلت منعته (من ثياب  
كخف) وطيلسان (وران)  
براء ونون وهو خف بلا  
قدم (ومن سوار) وطوق  
(ومنطقة) وهى ما يشدها  
الوسط (وخاتم ونفقة)  
معه بكيسه لا المخلفه فى  
رجله (وجنبيه) تقاد (معه)  
ولوبين يديه لأنها إنما تقاد  
معه ليركبها عند الحاجة  
بخلاف التى يحمل عليها  
اثقاله فلو تعددت الجنائب  
اختار واحدة منها لأن  
كلا منها جنبيه من أزال  
منعته

لمن يركب غرر) شامل لمن يرضخ له من باقى فاستحق من الرضخ له السلب وهو المعتمد خلافاً لمن الرقة اه  
مر أقول فقول الروض آخر الباب ومن استحق السهم استحق السلب مع تمام سهمه اه لم يقصده إخراج  
من استحق الرضخ أو أراد بالسهم ما يشمل الرضخ اه سم (قوله غرر) هو ما انطوت عنا عاقبته والمراد  
هنا الوقوع فى امر عظيم اه قل على التحرير وفى المصباح الفرر الخطر (قوله أو يعميه) بضم الياء وكسر  
الميم وفتح الياء الثانية كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى وهذه العبارة أحسن من قول المنهاج أو يفتق عيذه  
لصدقها بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلو قطع واحدة فى مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل  
انقضاء الحرب فالقياس أن السلب يكون للثانى لأنه الذى أزال المنفعة فلو قطعاً معاً اشتركا ولو اشترك  
جمع فى قتل أو اثنان فالسلب لهم ولو أثنى واحد فقتله آخر فالسلب الاول اه برماوى (قوله وإن من عليه  
الامام) عبارة أصله مع شرح مروق كذا لو أسره فقتله الامام أو من عليه أو أرقه أو أفداه نعم لاحق للقاتل  
فى رقبته وفدائه لأن اسم السلب لا يقع عليهم انتهت (قوله من قتل قتيلاً) عبارة المحلى قال صلى الله عليه وسلم  
من قتل قتيلاً فله سلبه رواه الشيخان انتهت وفى قل عليه قوله قال صلى الله عليه وسلم فيه رد على من قال انه  
من كلام أبى بكر قاله بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليه اه والقتيل مستعمل فى حقيقة ومجاز  
فيشمل من ازيلت قوته وفى قوله قتيلاً مجاز الاول اه والمراد قتيلاً يحل قتله تخرج النساء والصبيان اه  
برماوى (قوله وطيلسان) بفتح الطاء واللام على الافصح واجاز بعضهم كسر اللام وجمعه طيلالس وهو  
من لباس العجم اه من المصباح (قوله وهو خف بلا قدم) عبارة شرح مروق وهو خف طويل لا قدم له  
يلبس للساق انتهت (قوله ومن سوار) هو شىء يلبس فى البلد لازينة وسنلبسه فى الجنة كما قال الله تعالى يحلون  
فيها من أساور من ذهب اه شيخنا وفى المختار جمع السوار أسورة وجمع أسورة وقرىء فلولاً التى عليه  
أسورة من ذهب وقد يكون جمع أساور قال الله تعالى يحلون فيها من أساور من ذهب وقال ابو عمر  
واحدها أسوار وسورة تسويرا ألبيه السوار فتسوراه وفى المصباح وسوار المرأة جمعه أسورة  
مثل سلاح واسلحة واسورة أيضاً وربما قيل سور والاصل بضمين مثل كتاب وكتب لكن سكن  
للتخفيف والسوار بالضم لغة فيه اه (قوله ومنطقة) بكسر الميم قاله فى للتحفة فى باب زكاة الفقد وكذا  
المحلى فى كفارة اليمين وزكاة النقد أيضاً وفى المصباح المنطقة ما يسميه الناس بالحياصة اه شوبرى (قوله  
لا المخلفه فى رحله) فى المصباح رحل الشخص ماواه فى الحضر ثم أطلق على أمتعة المسافر لأنها هناك ماواه  
اه (قوله وجنبيه) أى فرس غير مركوب وفى المصباح والجنبيه الفرس تقاد ولا تركب فعيلة بمعنى مفعولة  
ويقال جنبته أجنبه من باب قتل إذا فدت به إلى جنبك اه (قوله ولو بين يديه) عبارة شرح مروق تقاد معه أمامه  
أو جنبه أو بجنبه فقولهما فى الزوضة كاصلها بين يديه مثال لا فداه فانت تراه رد بالتعميم الذى ذكره على  
القصور التى فى عبارة الشيخين فكان على الشارح أن يبنى بما لم يذكره الشيخان بان يقول ولو خلفه أو  
بجنبه (قوله اختار واحدة منها) بخلاف مالو كان معه أسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لأنها كلها كالقاتل  
بها اه بش ولأن الحاجة إلى السلاح أتم لأنه قد يحتاج للواحد بعد الواحد لضياح الاول أو  
انكساره وايضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس اه سم نقلا عن مروق ولكن عبارته فى  
الشارح ولو زاد سلاحه على العادة كأن كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيف وبندقية  
وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فانما يعطى واحدا  
منهما وفى سم على حج قال فى المنهاج وآلة حرب قال فى العباب يحتاجها اه رشيدى وهو شامل  
للمتعدد من نوع كسيفين أو رمحين أو أنواع كسيف ورمح وقوس وقضيته إخراج ما لا يحتاج  
اليه وينبغى الاكتفاء بالحاجة بالتوقع فكلمنا توقع الاحتياج اليه كان من السلب اه وعلى  
هذا فيمكن حمل قول الشارح ولو زاد سلاحه على العادة أى بحيث لا يحتاج له اه عش على



(والله حرب كدرع و مر كوب والله) كسر جرحا ومقود مهباز وقول والله اعلم من قوله وسرج ولجام (لاحتمية) مشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لانها ليست من لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي انه ياخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المؤمن) اي مؤن نحو الحفظ ونقل المال (٩٤) ان لم وجد متطوع به للحاجة اليه (ثم يخمس الباقي) من الغنيمة بعد السلب والمؤن (وخمسه

كخمس النية) فيقسم بين اهله كما في النية و اعلموا انما غنمتم من شيء فيجعل ذلك خمسة اقسام متساوية ويؤخذ خمس رقاع ويكتب على واحدة لله او للمصالح وعلى اربع للغانمين ثم تدرج في بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فما خرج لله او المصالح جعل بين اهل الخمس على خمسة وهي التي تقدمت في النية ويقسم ما للغانمين قبل قسمة هذا الخمس اسكن بعد افراده بقرعة كما عرف (والنفل) بفتح الفاء شهر من اسكانها (وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل لها (لمن ظهر منه) في الحرب (امر محرد) كبرارز هو حسن اقدام (او يشرطها) باجتهاده (لمن يفعل ما ينسكى الحريين) كهمجوم على قلعة ودلالة عليهم وحفظ مكن وتجنس حال يكون (من مال المصالح الذي سيغنم في هذا القتال او الحاصل عنده) في بيت المال فان كان مما سيغنم فيذكر في النوع الثاني جزأ كربع وثلاث وتحتل فيه الجاهالة للحاجة وان كان من الحاصل

مر (قوله كدرع) بدال مهملة وهو المسمى بالزردية اه شرح مر (قوله و مر كوب) أي ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنايه بيده مثلا او بيد غلامه على الاوجه اه مر (قوله ولجام) هو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الراكب (قوله ومهباز) قال في المختار المهباز حديدة تكرر في مؤخر خف الراتض اه ع ش على مر والراتض مروض الدابة اي معلميها وفي المصباح وهمز الفرس حثه بالمهباز ليعدو المهباز معروف والمهبز لغة مثل مفتاح ومفتح اه (قوله لاحتمية) هي كيس يجعله المسافر خلف ظهره يعلقه في مؤخر الرحل يضع فيه الامتعة التي يكثر الاحتياج اليها كالشط والمسكحلة وبعض الزاد وفي قل على الجلال سميت بذلك لكونها تكون على حقو البعير (قوله ويكتب على واحد لله الخ) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم في النية لان الغانمين حاضرون فهم كالشركاء حقيقة بخلاف النية لان اهله غائبون اه برماوى (قوله ويقسم ما للغانمين الخ) عبارة شرح مر وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تاخيرها بدار نابل يحرم ان طلبوا انه يجلبها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرعى والمتولى لذلك الامام او نائبه او امير الجيش ولو غزت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا اهلاصحت والافلا حكاها المصنف عن الشيخ ابى حامدا انتهت (قوله والنفل) مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجملة باعتبارها معترضة بين المدطوف وهو قوله والانخاس الاربعة للغانمين والمدطوف عليه وهو قوله وخمسة كخمس النية (قوله ما ينسكى الحريين) بفتح الياء وسكون النون وكسر الكاف كذا ضبطه بالقلم اه شوبرى وفي المصباح نسكيت فيه انكى من باب رى والاسم النسكية بالكسر اذا انخست وقتلت ونكأت في العدو نكا من باب نفع لغة في نسكيت اه (قوله من مال المصالح) وقيل من اصل الغنيمة وقيل من الانخاس الاربعة اه شرح مر (قوله كربع) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله شرط كونه معلوما) هذا واضح في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه الزيادة قبل الدفع (قوله والنوع الاول) هو قوله وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده والثاني هو قوله او يشرطها الخ اه ع ش (قوله عقارها ومنقولها) (فان قلت) ما الفرق بين الغنيمة والفيء حيث جعلتم العقار في الغنيمة كالمنقول وفي النية يتخير فيه الامام بين قسمته ووقفه او بيعه وقسم ثمنه (قلت) اجيب وفاقا لم بان الغنيمة حصلت بكسبهم وقتالهم فلما كوها بشرطه بخلاف النية فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الخيرة فيه الى راي الامام اه سم وانخصا (قوله وهم من حضر) أي ولو مكرها على الحضور اه شرح مر (قوله وهم من حضر القتال الخ) قيده بعض المتأخرين بمن يهمل له ولا حاجة اليه لان من يرضخ له من جملة الغانمين كما يعلم بما ياتي وقد صرح بذلك السبكي اه شرح مر (قوله كاجير) أي اذا قاتل وكذا ما بعده وعبارة المنهاج والظاهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف يسهم لهم اذا قاتلوا انتهت والمراد اجير العين اما اجير الذمة فيعطى وان لم يقاتل لا مكانا كثرائه من يعمل عنه ويتفرغ للجهاد واما المسلم اذا استوجر للجهاد فلا اجرة له لفساد اجارته لانه بحضوره الصف تعين عليه ولا رضى له وان قاتل لا عراضه اه زى والاقرب انه يعطى السلب لعموم حديثه اه برماوى ومثل اجارة الذمة الاجارة الواردة على عمل كخياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كما في شرح مر لانه يمكنه ان يكثرى من يعمل عنه ويحضر (قوله وكين) في المصباح كمن كونا من باب قعدت وارى واستخفى ومنه الكمين في الحرب حيلة وهو

عنده شرط كونه معلوما والنوع الاول من النفل من زيادتي (والانخاس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغانمين) ان اخذا من الاية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في اثنائه) او كان بمن لا يسهم له (بنيتة) أي القتال (وان لم يقاتل او) حضر (لابنيتة) وقاتل كاجير لحفظ امتعة وتاجر ومحترف) لشهوده القتال في الاولى ولقتاله في الثانية والحق بهما جاسوس وكمين ومن اخر منهم ليحرس العسكر من هجوم العدو ولا شيء لمن حضر بعد انقضاءه ولو قبل حيازة المال وللمن حضره



وانهم غير متحرف لقتال او متحيز الى فئة ولم يغد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحوز بعد (٩٥) عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء

ولو لم يخلد ولم يجرى وان  
حضر ابلية القتال (ولو  
بعد انقضائه ولو قبل  
الحيازة) الدال (لحقه  
لوارثه) لان الغنيمة  
تستحق بالانقضاء وان لم  
تكن حيازة بخلاف من  
مات قبل انقضائه لاشي  
له لما مر وفارق موت  
فرسه بان الفارس متبوع  
والفرس تابع (ولرأجل  
سهمه ولفارس ثلاثة)  
سهمان للفرس وسهم له  
للاتباع رواه الشيخان  
(ولا يعطى) وان كان معه  
فرسان (الا لفرس واحد  
فيه نفع) لما روى الشافعي  
وغیره ان النبي ﷺ لم  
يعط الزبير الا لفرس  
واحد وكان معه يوم حنين  
افراس عربيا كان أو غيره  
كبرزون وهو من ابواه  
اعجميان وهجين وهو من  
ابوه عربي وامه عجمية  
ومقر ف بضم الميم  
وسكون القاف وكسر  
الراء وهو من ابوه  
عجمي وامه عربية فلا يعطى  
لغير فرس كبير وقيل  
ويغل وحمار لانها لا تصلح  
للحرب صلاحية الخيل له  
بالسكر والفر الذين يحصل  
بهما النصر نعم يرضخ لها  
ورضخ الفيل اكثر من  
رضخ البغل ورضخ البغل  
اكثر من رضخ الحمار ولا  
يعطى لفرس لا نفع فيه

أن يستخفوا فيمكن بفتح الميم بحيث لا يفتن بهم ثم ينهضون على العدو على غفلة منهم والجمع مكان وكن  
الغيط في الصدر واكتنه اخفيته (قوله غير متحرف لقتال) ويصدق بيمينه إذا ادعى التحرف او التحيز  
(قوله ولا يخلد ولم يجرى) المتخذ من بحث على ترك القتال والمراجع من يكثرا لارجيف أى الاخاوي  
وفي ع ش على م ان العطف لنفسه وفي المصباح خذله وخذلت عنه من باب قتل والاسم الخذلان  
إذا تركت نصرته وإعانتته وتأخرت عنه وخذلته تخذيلاً حملته على الفشل وترك القتال أه فيه أيضاً وأرجف  
القوم في الشيء وبه أراجفاً كثروا من الاخبار السيئة واختلاف الاقوال الكاذبة حتى يضرب الناس عنها  
(قوله لحقه لوارثه) أى حق تملكه أى لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الأمر مفوض لرايه  
أى الوارث إن شاء تملكه وإن شاء أعرضه ع ش على م (قوله بخلاف من مات قبل انقضائه) أى وقبل  
حيازة المال اما بعدها لحقه بما حيز باق لوارثه م وسلمان خلافاً للحنلى حيث قال لاشي له ولو بعد حيازة  
المال له (قوله لما مر) أى من أن الغنيمة إنما تستحق بالانقضاء يعنى وهذا مات قبله فلا شى له اه ع ش (قوله  
وفارق موت فرسه الخ) عبارة شرح م وفارق استحقاقه سهمه فرسه الذى مات أو خرج عن ملكه فى الاثناء  
ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه المتبوع ومريضه وجرحه فى الاثناء غير مانع له من  
الاستحقاق وإن لم يكن مرجوا والجنون والاعماء كالموت اه (قوله وفارق موت فرسه) أى قبل انقضاء  
الحرب فانه يعطى لها واما لو مات الفرس قبل القتال فانه لا حق له اه خضر فلو ما ناعا احتمل ان لا يستحق  
واحد منها واحتمل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيغفر فيه ولا يقال إذا سقط استحقاق  
المتبوع سقط استحقاق التابع كفى الروض (قوله ولما مر ثلاثة) أى وإن غصب الفرس لىكن من غير  
حاضرو ولا لربه كالموضع فرسه فى الحرب فوجده آخر فقاتل عليه فيسهم لما لك اه شرح م (قوله  
سهمان للفرس) أى وان لم يقاتل عليه او بان كان معه او بقر به متهيئاً لذلك ولسكنه قاتل راجلاً او فى سفينة  
بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها اه شرح م (قوله عربيا كان الخ) قال فى  
شرح الروض نعم يعتبر كون كل منها جذعاً او ثنيا كما سياتى فى المسابقة اه (فرغ) لو استعار فرساً  
أو استأجره أو غصبه ولم يحضر المالك الواقعة فالسهم له لا للمالك لانه الذى أحضره وشهده الواقعة وان  
ضاع فرسه الذى يريد القتال عليه أو غصب منه وقال عليه غيره وحضر المالك الواقعة فالسهم الذى للفرس  
له أى لما لك لانه شهد الواقعة ولم يوجد منه اختيار ازاله يد فصار كما لو كان معه ولم يقاتل عليه اه روض  
وشرحه مفرقا اه سم وفي قول على الجلال فى كتاب السلم الثنى ما دخل فى السنة السادسة والرابعة ما دخل  
فى السابعة اه وفى المصباح والثنى الذى ياتى ثنيته يكون من ذوات الظلف والحافر فى السنة الثالثة ومن ذوات  
الخف فى السنة السادسة اه ثم قال والرابع فى الغنم ما دخل فى السنة الرابعة وفى البقر وذى الحافر  
ما دخل فى الخامسة وفى ذى الخف ما دخل فى السابعة اه (قوله بالسكر والفر) السكر القدوم عليهم والفر  
الهروب وفى المصباح كره الفرس كره من باب قتل اذا فر للجولان ثم عاد للقتال والجواد يصلح للسكر اه  
وفيه جال الفرس فى الميدان يجول جولة وجولا نا قطع جوانبه والجول الناحية والجمع أجوال مثل قفل  
واقفال وكان المعنى قطع الاحوال وهى النواحي وجالوا فى الحرب جولة حال بعضهم على بعض اه وفيه  
أيضاً فر من عدو فيفر من باب ضرب أو سع الجولان للانعطاف وفر الى الشىء أى ذهب اليه اه (قوله ورضخ  
البغل) قال فى شرح الروض والظاهر أنه يفضل البعير على البغل بل نقل عن الحسن البصرى أنه يسهم له لقوله  
تعالى فما او جفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رأيت فى التعليقة على الحاوى والانوار تفضيل البغل على البعير ولم  
أره فى غيرهما وفيه نظر اه قال م والكلام فى غير بعير يكره ويكره اما ذلك كالبخاقى فهو مقدم على الفيل اه سم اه  
ع ش (ويرضخ منها) فى المصباح رضخت له رضخاً من باب نفع ورضخته اعطيته شيئاً ليس بالكثير والمال

كهمزول وكسير وهرم وفارق الشيخ الهرم بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه نعم يرضخ له (ويرضخ منها) أى من الاخماس الاربعة



هو أهم من قوله ولذي  
(حضر بلا أجرة وباذن  
الامام) للاتباع في غير  
المجنون والخنثى وقياسا  
فيهما فإن حضر الكافر  
بغير اذن الامام لم يرضخ له  
لانه منهم بموا لا اهل دينه  
بل يعززه ان رأى ذلك أو  
بأذنه بأجرة فله الأجرة  
فقط والتصریح بحكم  
المجنون والخنثى من زيادتي  
ويرضخ ايضا لأعمى وزمن  
وفاقه اطراف وتاجر  
ومحترف حضر اولم يقاتلا  
(والراضخ دون سهم) وان  
كانوا فرسانا يجتهد الامام  
في قدره (بقدر ما يرى  
ويفاوت بين اهله بقدر  
نعمهم في رجح المقاتل ومن  
قتاله أكثر والفارس على  
الراجل والمرأة التي تدوى  
الجرحى وتسقى العطاش  
على التي تحفظ الرجال وانما  
كان الرضخ من الانخاس  
الاربعة لانه سهم من  
الغنيمة مستحق بالحضور  
الا انه ناقص فمكان من  
الانخاس الاربعة المختصة  
بالغنائم الذين حضروا  
الوقعة

(كتاب قسم الزكاة)  
مع بيان حكم صدقة التطوع  
والاصل في الاولى آية إنما  
الصدقات للفقراء وأضاف  
فيها الصدقات إلى الاصناف

رضخ تسمية بالمصدر أو فعل بمعنى مفعول مثل ضرب الامير وعنده رضخ من خير أي شيء منه اه وهو  
بالضاد والحاء المعجمتين وجوز بعضهم في الحاء الاهمال اه قل على الجلال (قوله لعبد وصبي الخ) أي  
يرضخ لهم ولخياهم ان قاتلوا عليها اه قل على الجلال ولو غزاها ولا قسم بينهم ما سوى الخمس بحسب ما  
يقتضيه الرأي من تساوي تفضيل ما لم يحضر كامل ولا فلهم الرضخ وله الباقي ومن كل منهم في الحرب اسهم  
له فيما يظهر اه شرح مر (قوله ولكافر معصوم) أي ان لم يكرهه الامام على الخروج فان اكرهه استحق  
أجرة مثل فقط قاله الماوردي اه سم (قوله هو اعم) أي لشمول المعاهد والمستامن قال عميرة (خاتمة)  
حسنة قال الزركشي قد عمت البلوى بالغنائم التي تغنم أي يغنمها المسلمون الا تراك من النصاري بشغور الشام  
وغيرها وشراء الاماء منها والتسري بهن وفد ذك القفال والجويني وغيرهما انه لا يحل من ذلك لعدم  
التخميس قال أعني الزركشي وهذا في المأخوذ قهرا فاما المسروق والمختلس فيخرج جوازه على أنه لاخذ  
خاصة وهو ما ادعى الامام اجماع الاصحاب عليه لكن الذي يوافق كلامه الاكثرين كما قال الرافعي انه  
غنيمة وكان بعض المتورعين بعد شراء الجارية من مثل ذلك يحتاط ويشترى خمسها من كيل بيت المال قال  
الزركشي وهو لا يخلص بالكلية فالاولى شراء جميعها من متولى بيت المال بعد شرائها من سيدها وله شرائها  
من القاضي فان له على بيت المال ولا يبقى بعده هذا الاحتمال الا بقاء الثمن أو بعضه في الذمة وهو سهل وأما  
ما سباه الكفار من بعضهم ثم باعوه من المسلمون فلا اشكال فيه لعدم وجوب الخمس اه قلت فلو شككنا  
هل اصلها سبي كافر او مسلم او هل اخرج الخمس من تلك الغنيمة ام لا فالظاهر التحريم احتياطا للابضاع  
ويحتمل خلافه والله اعلم وقال مر المعتمد الحل لانه الاصل في اليد مع احتمال ان يكون مما اخذه ذميون  
فانه لا يخمس والله اعلم اه سم (قوله وزمن) ولا يشكل الزمن بالشيخ الهرم حيث يسهم له لان من  
شان الزمن نقص رايه بخلاف الهرم الكامل العقل اه شرح مر (قوله والرضخ دون سهم) أي  
شرعا اما لغة فهو العطاء القليل اه شرح مر (قوله وتاجر ومحترف حضرا) أي لا بنية القتال  
والاسهم لها اخذ امام (قوله وان كانوا فرسانا) لعل الاولى تقديم هذه الغاية بعد قوله لعبد وصبي  
ومجنون الخ اه (كتاب قسم الزكاة)

ذكره أكثر الاصحاب كالمختصر هنا لانه كسابقه مال بجمعه الامام ويفرقه وأقلهم كالام آخر الزكاة  
لتعلقها بها ومن ثم كان انسب وجري عليه في الروضة اه شرح مر والقسم بفتح فسكون بمعنى تقدير  
الانصباها والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذنها وهي شاملة للندوبة وتخصيصها  
بالزكوات لانه المراد هنا ذكرت هنا لما فيها من قسم الامام وتعلقها بسبب الكمال كما يأتي اه قل على  
الجلال (قوله وإلى الاربعة الاخيرة بني الظرفية) فان قلت ما الحكمة في ذكر بعض الافراد دون بعض  
قلت الحكمة في ذكرها في الاول ظاهرة لان المأخوذ يصرف في تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه  
بدونها المشار كنه له في الاخذ ليدفع لغيره ما عليه فانه ما نوع واحد ولما كان سبيل الله نوحا آخر الاخذ  
له مخالف للاخذ لما قبله اعادها فيه إشارة لذلك وعطف عليه ما بعده لما شاركته له في الاخذ لا صرف لحاجته  
لأول فاه ما عليه فكان معه كالنوع الواحد فلم يحتاج لاعادة في معه اه شوبري (قوله حتى إذا لم يحصل  
الصرف الخ) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو برى الغارم أو دفع من غير ما أخذه أو تخلف الغازي عن  
الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله ما يأتي أي في الفصل الآتي متناوشرحا في قوله فان تخلف استرد الخ  
اه (قوله استرجع) أي ان كان باقيا فان اتلفه في طعام أو نحوه وصرف من كسبه ما عتق به لا يسترد  
منه شيء اه ع ش وهذا بالنسبة للمكاتب واما غيره من بقية الاربعة فيؤخذ منه بدل التالف على ما يأتي  
(قوله هي ثمانية) أي إذا فرق الامام فان فرق المالك فلسبعة كما يأتي في قول الشارح وما ذكر  
اولا الخ اه وانواع ما يجب فيه ثمانية ايضا ابل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعنب

الاربعة الاولى بلام الملك وإلى الاربعة الاخيرة بني الظرفية للاشعار باطلاق الملك في الاربعة  
الاولى وتقييده في الاخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الاولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة ثمانية



وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة اهـ قل على الجلال وقد جمع بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي \* فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقر ومساكين وغاز وعامل \* ورق سيل غارم ومؤلف

(قوله ايضا هي ثمانية الخ) وعطفها بالواو دون اولافادة التشريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف الموجودين بها وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى شخص واحد ومال اليه الفخر الرازي وبسطوا الكلام في الاستدلال بما رردته عليهم في شرح المشكاة اهـ شو برى قال ابن عجيل اليمنى ثلاث مسائل في الزكاة نفق فيهما على خلاف المذهب اى نفق في نقل الزكاة ودفعها الى صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اهـ قل على التحرير (قوله هي لفقر الخ) وهل يشترط كونهم من اولاد ادم او لا حتى لو علم استحقاق جماعة في البلد من الجن يجوز دفعها اليهم فيه نظر والا فرب انه لا يجوز الدفع للجن لقوله في الحديث صدقة يؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرهم اذ الظاهر منه ان الاضافة للمعهود فقراء بنى آدم اهـ ع ش على مر (قوله وهو من لا مال له ولا كسب) قضية الحد ان السكوب غير فقير وان لم يكسب وهو كذلك هنا ان وجد من يستعمله وقد ر عليه اى من غير مشقة لا تحتل عادة فيما يظروا حل له تعاطيه ولا ق به والا اعطى فالشروط اربعة ولو كان عنده ما يكفيه ومو نه لسكن عليه ديون قدر ما عنده ولو حاله على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها اهـ شرح مر بتصرف (قوله من لا مال له) اى ولم يكسب بنفقة من تزمه نفقته اخذ ما بعده فاندفع ما يقال ان التعريف هنا شامل للمكسب بنفقة من تزمه نفقته فلا يكون ما نعا تامل (قوله يقع موقعا) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون المنفى وقوع كل بانفراده وذلك النفى صادق بوقوع المجموع وليس مراد اقلنا بين الشارح المراد بقوله جميعهما او مجموعهما اهـ شو برى (قوله جميعهما) اى كل واحد منهما على حدته بان لم يوجد الا ذلك او مجموعهما اى بان وجدا فمن له كسب يكلف الكسب حيث حل وكان لا تقا به ولا مشقة فلو كان من ذوى البيوت الذين لم تجز عاداتهم بالكسب لم يكلفه اهـ حل (قوله وحال امره) اى الذى تزمه مؤنته لا غيره وان اقتضت العادة انفاقه خلافا للسبكي ومن تبعه من غير اسراف ولا تقتير اهـ شرح مر نعم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومالك رحيوانات فهل نعتبرهم بالعمر الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه او بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال يلوغهم والى الارقاء بما بقى من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك تجال وكلامهم يومى الى الاولى لكن الثانى اقوى مدركا فان تعذر العمل به تعين الاول اهـ حج شو برى (قوله او ثلاثة) اى او اربعة فقط فضا بط الذى لا يقع موقعا ان يكون دون النصف وضابط ما يقع ان يكون نصفافا فوق اهـ شيخنا (قوله وسواء ما كان ما يملكه) نصا بالخ وقد لا يملك الا فأسا وحبالا وهو غنى اهـ شرح مر (قوله ولو غير زمن ومتعفف) رد على القديم بعبارة اصله مع شرح مر ولا يشترط فيه اى الفقير الزمانة ولا التعفف على الجديد القديم يشترطان (قوله والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب) فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير او نحو سنة فمسكين او عشرة فتغنى (قوله ايضا والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب) اى بالنسبة للاخذ نفسه امام مو نه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودابة مثلا بتقدير بقائها او بدلها لو عذمت بقية عمره الغالب اهـ ع ش على مر (قوله ويمنع فقر الشخص ومسكنته الخ) اى لا غيرهما فلا تمنعه الكفاية المذكورة بل للمكفى بنفقة الغير ان ياخذ بوصف اخر غير الفقر والمسكنة من زكاة المنفق وغيره اهـ من شرح مر (قوله كفايته بنفقة قريب او زوج) افهم تعبيره بالكفاية ان الكلام في زوج وسرا ما معسر لا يكفي فتاخذ تمام كفايتها بالفقر ويفهم ايضا ان من لم يكفها وجب لها على الموسر لسكونها اكرلة تاخذ تمام كفايتها بالفقر

(لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لائق) به (يقع) جميعهما او بمجرعهما (موقعا من كفايته) مطمعا وملبسا ومسكنا وغيرهما بما لا بد له منه على ما يليق بحاله وبحال مو نه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك او لا يكسب الا درهمين او ثلاثة وسواء اكان ما يملكه نصا بام اقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم اى غير السائل والظاهر الاخبار (ولمسكين) وهو (من له ذلك) اى مال أو كسب لائق به يقع موقعا من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب وقيل سنة وخرج بلائق كسب لا يليق به فم وكن لا كسب له (ويمنع فقر الشخص ومسكنته) والتصريح بها من زيادق (كفايته بنفقة قريب أو زوج) لانه غير محتاج كمسكسب كل يوم قدر



ولو منه فيما يظن وأنه لو غاب زوجها ولا مال له ولم تقدر على التوصل إليه وعجزت عن الافتراض أخذت وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام الغزالي وفتاوى المصنف من أن الزوج أو البعض لو أعسر أو غاب ولم يترك منفقا ولا ما يمكن الوصول إليه أعطيت إلى الزوجة أو القريب بالفقر أو المسكنة ويسن لها أن تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان انفقها عليها كما قاله الماوردي خلافا للقاضي اه شرح م ر وقوله أو من الزوج أو البعض لو أعسر الخ صريح في أن من أعسر زوجها بنفقة تأخذ من الزكاة وإن كانت متمكنة من الفسخ ولعل وجهه أن الفسخ لا يلزم منه استغناؤها وقضية ذلك أنه لو ترتب له عليه الاستغناء بأن كان لها قريب مؤسر تلزمه نفقتها ولو فسخت أنها لا تعطى فليراجع الحكم اه رشيدى (قوله بنفقة قريب) أى واجبة وهي نفقة الأصل والفرع تخرج بها النفقة المتبرع بها على غير الأصل والفقر فلا تمنع الفقر والمسكنة اه من شرح م ر (قوله بنفقة قريب) فلو امتنع من دفعها له وكان لا يليق رفعه للحاكم عادة كان له الأخذ من الزكاة اه حل (قوله أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعى أو بائن وهي حامل كما قاله الماوردي ولو سقطت نفقتها بنشوز لم تعط لقدرتها على النفقة حالا بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء والمساكين حيث لا تدرك على العود حالا لعذرهما وإلا فن سهم ابن السبيل إذا عجزت على الرجوع لا انتفاء المعصية اه شرح م ر (قوله واشتغاله بنو افل) فلو نذرها كالصوم كان له الأخذ وهل ولو نذر إتمامها وقد نقل الأذرعى عن فتاوى ابن البرزوى أنه لو نذر تمام صوم الدهر وكان لا يمكنه أنه يكتب مع الصوم كما يتنه كان له الأخذ حلي (قوله ولا مسكنه) أى الاتق به وإن اعتاد السكنى بالاجرة لكان خالف شيخنا في ذلك ومثل المملوك موقوف يستحق السكنى فيه كالحلوة في المدرسة فإذا وجد مع المملوك موقوف لم يبق له المملوك قال بعضهم وهو في غاية البعد وإن قرر لاسمى في خلوة المدرسة في زماننا الذي لم يبق إلا ناسان بما في يده من نحو وظائف وإن جهل مقامه اه حل (قوله وثياب وكتب) انظر ما وجه قطع الثياب والكتب عن الإضافة دون ما قبلها وما حلا قطع الجميع رعاية للاختصار تأمل اه (قوله وثياب) أى ولو للتجمل ولو مرة في العام إن لاقت به ومثلها حلي المرأة التي تتجمل به في بعض الاوقات حيث كان لا ثيابها اه حل ومثله في شرح م ر (قوله وكتب له) أى وإن تعددت أنواعها ولو كان عنده من كتاب نسختان بقي له الأصح لا الأحسن فإن كانت إحداهما صغيرة الحجم والأخرى كبيرة يقينا للدرس وتبقى له كتب الوعظ التي يعظ منها وإن كان في البلد اعظم غيره بخلاف كتب الطب فانها تباع إذا كان هناك طبيب غيره والفرق أن الإنسان يتعظ بنفسه ولا يحتاج إلى واعظ لا يطب نفسه فيحتاج إلى طبيب اه حل (قوله يحتاجها) خال عما قبلها فإن قلت هذا ظاهر بالنسبة للأوليين لانهم معروفون بالآخرين لانهم ما فكريتان قلت بل هو ظاهر فيهما أيضا لوجود المسوغ وهو العطف على ما يصح بحجى الحال منه بقى أنه هل يجوز أن يكون صفة للبعض وحالا من البعض بحرر ونظيره قول المنهاج في باب الأصول والابنية ودور يحيط بها السور ثم عرضته على شيخنا الشهاب الغنيمي فقال لا مانع منه ونظيره الجملة التي لها محل باعتبار ولا محل لها باعتبار آخر اه شوبرى (قوله ولا مال له غائب) أى أو حاضر وقد حيل بينه وبينه اه شرح م ر وبعضهم أدخله في الغائب لأنه غائب حكما اه (قوله فيعطى ما يمكنه) أى إلا أن يجد مقرضا فلا يعطى على المعتمد اه شوبرى (قوله إلى أن يصل إلى ماله) صوابه إلى أن يصل إليه ماله أو إسقاط لفظ إلى لأن ما ذكره إنما يناسب بعض أفراد ابن السبيل اه بر ماري (قوله أو محل الاجل) في المصباح وحل الدين محل بالكسر حلولا انتهى أجله فهو حال (قوله ولعامل) قال في شرح الروض وإن كان غنيا اه سم (قوله كساع) أى فيستحق إن أذن له الامام في العمل وإن لم يشترط له شيئا بل وإن شرط أن لا يأخذ شيئا لأنه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من الخلق كما يستحق الغنime بالجهاد وإن لم يقصد إلا إعلام كلمة الله تعالى اه شرح م ر (قوله أولى من قوله ساع الخ) عبارة اصله والعامل ساع وكاتب

كفايته (واشتغاله بنو افل) والكتب بمنعها (لا) اشتغاله (بعلم شرعى) يتاقي منه تحصيله (والكتب بمنعها) منه لانه فرض كفاية وقولى شرعى من زيادتي (ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب) له (يحتاجها) وذكر الخادم والكتب مع التقييد بالاحتياج من زيادتي (و) لا (مال له) غائب بحر حلين أو مؤجل فيعطى ما يمكنه الى أن يصل الى ماله أو محل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين (ولعامل) على الزكاة (كساع) يحجبها (وكتب) يكتب ما أعطاه أرباب الاموال (وقاسم وحاشر) يجمعهم أو يجمع ذوى السهمان والأصل اقتصر على أولهما وقولى كساع أولى من قوله ساع الى آخره لأن العامل لا ينحصر



فيما ذكره اذ منه العريف والحاسب وأما جرة الحافظ للاموال والراعي بعد قبض الامام (٩٩) ففي جملة السهمان لافي سهم العامل

والكيال والوزان  
والعداد ان ميزوا الزكاة  
من المال فاجرتهم على  
المالك لا من سهم العامل  
أو ميزوا بين انصباة  
المستحقين فهي من سهم  
العامل وما ذكر أولا محله  
اذا فرق الامام الزكاة ولم  
يجعل للعامل جعلاً من بيت  
المال فان فرقها المالك أو  
جعل الامام للعامل ذلك  
سقط سهم العامل كما سيأتي  
(لا قاض ووال) فلا حق  
لها في الزكاة بل رزقها في  
خمس الخمس المرصد  
للمصالح العامة ان لم يتطوعا  
بالعمل لان عملها عام  
(ولمؤلفة) ان قسم الامام  
واحتيج لهم وهم اربعة  
(ضعيف اسلام أو شريف)  
في قومه (يتوقع) باعطائه  
(اسلام غيره او كاف) لنا  
(شر من بليه من كفار أو  
مانعي زكاة) وهذا في مؤلفة  
المسلمين كما يعلم بما يأتي وفي  
كلامى هنا اشارة اليه اما  
مؤلفة الكفار وهم من  
يرجى اسلامه أو يضاف  
شره فلا يعطون من زكاة  
ولا غيرهما لان الله تعالى  
اعز الاسلام وأهله واغنى  
عن التاليف وقولي او كاف  
الى آخره من زيادتي  
(ولرقاب) وهم (مكاتبون)

الحاه (قوله اذ منه العريف) وهو الذي يعرف أرباب الاستحقاق كالنقيب والمشدها قل على الجلال  
(قوله ففي جملة السهمان) جمع سهم وعبارة من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل انتهى  
وفي المصباح السهم النصيب والجمع اسهم وسهمان بالضم واسهمت له بالالف اعطيته سهمها (قوله وما  
ذكر أولاً) اي من قوله هي لثانية اه شوبري (قوله سقط سهم العامل كما سيأتي) اي في قوله فصل يجب  
تعميم الاصناف ان أمكن والا فمن وجداه (قوله لا قاض ووال) اي اذا قاما بما عمله العامل بما ذكر اه  
قل على الجلال وفي شرح مروقضية كلامه دخول قبض الزكاة وصره في عموم ولاية القاضي وهو كذلك  
كما نقله الرافعي عن الهروي واقره ما لم ينصب له متكلم خاص اه (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه انهما  
ان تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما من خمس الخمس لم يذكر مر هذا القيد وتقدم في قسم التي مائة تضي ان  
هذا الشرط لا يشترط بل يؤخذ ان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولمؤلفة) جمع مؤلف  
من التاليف وهو جمع القلوب وظاهره انهم يعطون ولو اغنياء اه شرح مروقوله وهو جمع القلوب اي  
دناوا لافهم وجمع الاشياء على وجه مخصوص اه ع ش عليه (قوله ان قسم الامام الخ) مفهومه انه لو قسم المالك  
لا يعطى المؤلفة وليس كذلك وعبارة الشارح في الفصل الذي يلي هذا والمؤلفة يعطيها الامام او المالك اه  
حل نعم قسم الامام والاحتياج شرطان للاخيرين من المؤلفة فقط فان حمل كلامه على انهما راجعان  
للاخيرين فقط فلا ضعف في كلامه اه زى بايضاح (قوله واحتيج لهم الخ) صريح هذا الكلام ككلامه في  
شرح الروض اعتبار احتياجنا في الاقسام الاربعة فيه نظر في القسمين الاولين لان المعنى الذي علل  
اعطاؤهما بسببه موجود مع عدم احتياجنا اليهما فليتامل ثم رايت في شرح الارشاد لشيخنا حجج مانصه  
ويعتبر في اعطاء المؤلف باقسامه احتياجنا اليهم على ما قاله الماوردي وغيره ونقله في الكفاية عن المختصر  
وفيه نظر بالنسبة الاولين اذ علة اعطاء الاول تقوى اسلامه والثاني رجاء اسلام نظرائه وكفى بهذين  
حاجة ويؤيده قولهم لو لم يؤثر العطاء في الاول منع أو اثر قليل لا يزيد الى ان يحسن اعتقاده اه وفي التايد نظر  
لا يخفى فتأمل وقال مر هذا التقييد اعني قولهم واحتيج لهم الخ مبنى على ضعف وهو ان المؤلفة لا يعطون  
الا ان كان المرفق الامام والصحيح ان المالك اذا فرق اعطاهم فالمعتمد انه لا يشترط الاحتياج نعم  
الاحتياج الى القسمين الآخرين بمعنى ان يكون اعطاؤهما اسهل من تجهيز جيش لا بد منه اه (فرع)  
قال م ويشترط المذكورة في القسمين الآخرين دون الاولين اه سم (قوله ضعيف اسلام) اي ضعيف  
اليقين بناء على ان الايمان يزيد وينقص فيعطى تاليفه ليقوى يقينه او كان قريب عهد بالاسلام بان  
كان عنده وحشة في اهله اه حل وعبارة شرح مروه من اسلم ونيته ضعيفة في اهل الاسلام او في  
الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا كما كثر العلماء ان الايمان اي التصديق نفسه يزيد وينقص كشرته  
فيعطى ولو امرأة ليقوى ايمانها اه (قوله او شريف في قومه) اي او قوى اسلام شريف في قومه فيستفاد  
من العطف باو كونه مسلماً وقد صرح بالاسلام فيما قبله فقوله فيما بعد اشارة مراده بالاشارة ما يشمل  
الصريح لانه صرح بالاسلام البعض و اشار بأول اسلام بعض آخر اه شيخنا وعبارة شرح مروه من  
نيته قوية لكن له شرف الخ (قوله او كاف لنا) عبارة شرح مروه من المؤلفة ايضا من يقاتل او  
يخوف مانعي الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من بليه من الكفار أو البغاة فيعطيان ان  
كان اعطاؤهما اسهل من بعث جيش (قوله وفي كلامى هنا) اشارة اليه حيث عطف الشريف  
والسكافي بأوفاقتضى ان كلام من الشريف والسكافي قوى اسلام اه حل (قوله فلا يعطون من زكاة  
ولا غيرهما) الا ان نزلت بالمسلمين نازلة اقتضت اعطائهم فانهم يعطون اه حل (قوله ولرقاب) جمع رقبة عبر  
بها عن الشخص لان الرق كالخيل في عنقه ثم غلب استعماله في المكاتبين وقال الامام احمد ومالك هم  
ارقاء يشتركون ويعتقون وقوله كتابة صحيحة اي لعله او بعضه وباقيه حر ولو لكافر ونحو

كتابة صحيحة بقيد زده بقولي (لغير مذك) فيعطون ولو بغير اذن ساداتهم او قبل

حلول النجوم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجومهم اما مكاتب المذكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود الفائدة



هاشبي اه برماوى وعبارة شرح مر وإذا صححنا كتابة بعض قن كان اوصى بكتابة عبد فجز الثلث  
 عن كاهل يعطاه ولا ينافى كلام البرماوى لانه قال وباقيه حراه (قوله مع كونه ملكا) بهذا فارق صاحب  
 الدين فانه يجوز له أن يعطى غريمه من زكاته مع عود الفائدة اليه كفى شرح مر اه (قوله ولغارم)  
 ومنه مكاتب استدان للنجوم وعق كاهم وكذا من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى ضيف وفك اسير  
 فانه يعطى عند العجز عن النقل عن غيره كالعقار كذا جرى عليه ابن المقرئ تبع الداوردى والرويانى  
 وغيرهما وقال السرخسى حكمه حكم مالو استدان لمصلحة نفسه وجزم به الحجازى وصاحب الانوار  
 وقال الاذرى انه الذى يقتضيه كلام الاكثرين واعتمده الوالد على انه لو قيل لا أثر لغناه بالنقد أيضا حلا  
 على هذه المسكرمة العام نفعها لم يكن بعيدا اه شرح مر (قوله من تدان لنفسه الخ) تعبيره بالاستدانة جرى  
 على الغالب فلو اتلف مال غيره عمدا أو أسرف في النفقة كان الحكم كذلك وأما قولهم إن صرف المال في  
 الملاذ المباحة ليس بسرف محله فيمن يصرف من ماله بالاستدانة من غير رجاء وفائه أى حالاً فيما يظهر  
 من سبب ظاهر لا يقال لو أريد هذا لم يتقيد بالاسراف لانه قال المراد بالاسراف هنا الزائد على الضرورة  
 اما الاقتراض للضرورة فلا حرمه فيه كما هو ظاهر كلامهم في وجوب البيع للمضطر المعسر ولا يعطى غارم  
 مات ولا وفاء معه لانه ان عصى به فواضح والافغير محتاج لانه لا يطالب به اه شرح مر (قوله وقد عرف  
 قصد الاباحه) أى ولو بالقرينة اه برماوى وعبارة مر لسكن لا نصده فيه إلا بيئته ويعلم ذلك بقرائن تفيد  
 ما ذكر (قوله أو في غيره) أى المباح كخمر وصرفه في ذلك وتاب فلو عاد لتلك المعصية هل يعطى لان تلك  
 معصية اخرى او لا يعطى لان عوده لتلك المعصية يدل على عدم صدقه في توبته منها حررهم راي عن حج  
 ان عاد قبل الاعطاء لم يعط ولا يخفى أنه لا يأتى على المرجوح وهو أنه بالعود يتبين أن توبته غير صحيحة وأما  
 على انها معصية اخرى وإن التوبة صحيحة فلا وجه لإلّا اعطاؤه وإن كان عوده للمعصية قبل الاعطاء تأمل اه  
 حل (قوله بان يحل الدين ولا يقدر الخ) عبارة شرح مر بأن يكون بحيث لو قضى دينه بما معه تمكن كما  
 رجحاه في الروضة واصلا والمجموع فيترك له بما معه ما يكفيه أى الكفاية السابقة للعمر الغالب فيما يظهر ثم  
 ان فضل منه شيء صرفه في دينه وتم له باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكلف كسب الكسب هنا لانه لا يقدر  
 على قضاء دينه منه غالباً لا بتدريج وفيه حرج شديد (قوله مالو تدان لمعصية) ويظهر ان العبرة في المعصية  
 بعقيدة المدين لا غيره كالشاهد بل أولى اه تحفة أقول وكفى تضيق المال في محرم كما أسلفه في باب حجر السفه  
 اه شوبرى (قوله او تدان لاصلاح الخ) خرج مالو دفع من ماله او ادى منه ما استدان به فلا يعطى اه حل (قوله  
 أى الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير للدين اه زياى (قوله فى فتيل) أى ولو غير آدمى ككلب اه  
 قل على التحريم (قوله لم يظهر قاتله) وكذا إن ظهر على المعتمد اه شوبرى ومثل القتل لإتلاف المال  
 وعبارة الروض وشرحه وإن ضمن دية قتل عن قاتل يعرف لم يعط مع الغنى بشرط زاده بقوله إن كان هناك  
 حاكم يسكن الفتنة ولا اعطى مع الغنى لحاجتنا اليه وينبغي انه إذا كان هناك كبير يصلح بين الناس يغنى عن  
 الحاكم عند فقده وخرج بقوله يعرف ما إذا لم يعرف فيعطى من ضمن عنه مع الغنى كما مر هذا  
 والتفصيل بين معرفته وعدمها قال في الروضة فيه نظرو في المجموع انه ضعيف لانه لا اثر لمعرفته  
 وعدمها أى فيعطى مع الغنى مطلقا اه سم (قوله فتحمل الدية تسكيناً الخ) عبارة شرح مر  
 فيستدين ما يسكن به الفتنة ولو كان ثم من يسكنها غيره فتحمل الدية أى واقترض ودفع فيها اما إذا  
 لم يقترض فلا يعطى ليدفع فيها اه شيخنا عن الشيخ خضر وانظر ما وجه هذا الشرط وهل يأتى نظيره في  
 الضمان (قوله إن اعسر مع الاصيل) أى فيعطى ما يقضى به دينه قال في شرح الروض وإذا قضى به دينه لم  
 يرجع على الاصيل وإن ضمن باذنه وإنما يرجع إذا غرم من عنده اه وخرج باعسر ما إذا كانا موسرين او  
 الضامن فقط فلا يعطى كفى الروض وغيره او بغير الاذن فى الاولى على احد وجهين قال فى شرح الروض

اليه مع كونه ملكا (ولغارم)  
 وهو ثلاثة (من تدان  
 لنفسه في مباح) طاعة كان  
 أو لا وإن صرفه في معصية  
 وقد عرف قصد الاباحه  
 (أو في غيره) أى المباح  
 كخمر (وتاب) وظن صدقه  
 في توبته وان قصرت المدة  
 (أو صرفه في مباح) فيعطى  
 (من الحاجة) بان يحل الدين  
 ولا يقدر على وفائه بخلاف  
 مالو تدان لمعصية وصرفه  
 فيها ولم يتب ومالو لم يحتج  
 فلا يعطى وقولى أو صرفه  
 في مباح من زيادتي (أو)  
 تدان (لا صلاح ذات  
 البين) أى الحال بين القوم  
 كان خاف فتنة بين قبياتين  
 تنازعتا في قتل لم يظهر قاتله  
 فتحمل الدية تسكيناً للفتنة  
 فيعطى (ولو غنيا) اذا  
 اعتبر الفقر لقلت الرغبة في  
 هذه المسكرمة (أو) تدان  
 (الضمان) فيعطى (ان اعسر  
 مع الاصيل) وان لم يكن  
 متبرعا بالضمان (أو) اعسر  
 (وحده وكان متبرعا)  
 بالضمان بخلاف ما اذا  
 ضمن بالاذن والثالث من  
 زيادتي



انه الاوجه وعبارة العباب فان كان الضامن والاصيل معسر من أعطى الضامن وقاه ويجوز صرفه إلى الاصيل بل هو أولى او موسر فلا والاصيل موسر دون الضامن اعطى ان ضمن بلا إذن او عكسه اعطى الاصيل لا الضامن وإذا وفي من سهم الغارم لم يرجع الاصيل وان ضمن باذنه اه وعبارة التصحيح ويعطى من استدان للضمان ان أعسر هو والاصيل او وحده وكان متبرعا فان أسرو وكان متبرعا فوجهان اطلاقهما في الصغير والروضة ومقتضى كلام العزيز ترجيح منعه وقال في المجموع ان قلنا لا يرجع وهو الاصح اعطى قال الاذرعى وفيما قاله نظر اه سم (قوله وسبيل الله) سبيل الله وضعا الطريق الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة إلى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا لا في مقابل فكانوا أفضل من غيرهم اه شرح مر (قوله ودلى اغنياء المسلمين الخ) ويدخل في الاغنياء الصبي والمجنون وفي كون الولي يلزم الاعانة من مالهما مع الاغنياء بغيرهما نظر اه ايعاب اه شوبرى (قوله ولا بن السبيل) سمي بذلك لملازمته السبيل وهو الطريق وأفرد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد اه شرح مر (فائدة) ابن السبيل اسم جنس يطلق لغة على المسافر رجلا كان او امرأة قليلا أو كثيرا ولم يأت في القرآن العظيم إلا مفردا لان محل السفر محل الوحدة والانفراد اه شوبرى (قوله من بلد الزكاة) أى وان لم تكن وطنه اه شرح مر (قوله ان احتاج) بان لا يجد ما يقوم بحوائج سفره وان كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعتمد ويفرق بينه وبين مامر من اشترط القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة فيه اغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقيق حاجته مع قدرته هناك دون مامر اه شرح مر (قوله سواء كان طاعة دخل في الطاعة الواجب والمندوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة في أكلان الموتى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح او معه لكان أولى اه قل على الجلال (قوله ونزعة) لعل المراد ان النزعة غير حاملة له على السفر ليوافق ما سيأتى له آخر الفصل الاقنى اه رشيدى (قوله ولو بوجدان مقرض) لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كعب وأقره لمن وجد مقرضا وهو المعتمد وفي قل على الجلال خرج ما لو كان كسوبا أو وجد من يقرضه فلا يمنعان من اعطائه على المعتمد خلافا لما في المنهج وفارق عدم الاعطاء لمن ماله غائب اذا وجد من يقرضه بان السفر أبقى والحاجة فيه أشد اه (قوله ولو بوجدان مقرض) عبارة التصحيح ولو وجد ابن السبيل مقرضا وله مال في مكان آخر لم يعط على ما جزم به جمع متأخرون ونقله الزركشى تبعا للاذرعى عن نص البويطى وهذا النص انما هو في مسألة النفي ويوافقه كلام القفال في مسألة الزكاة لكن نقل في المجموع الاعطاء من الزكاة عن ابن كعب وأقره والظاهر انه المعتمد وان مال الاذرعى إلى الأول اه فانظر على الأول هل مثله في التقيد بعدم وجدان المقرض ما تقدم فيمن غاب ماله او كان مؤجلا اه سم (قوله لو كان سفره معصية لم يعط) أى لان القصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره اه شرح مر وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا ماله مع ان له ما ببلده فيحرم لانه مع غناؤه جعل نفسه كالا على غيره اه ايعاب اه شوبرى (قوله كسفر الهائم) أى لان آتاعاب النفس والذابة بلا غرض صحيح حرام اه شرح مر (قوله يجوز كونهم كفارا) أى وأرقاء ومن ذوى القربى أخذ من العلة اه حل (قوله مستأجرين من سهم العامل) هذا محمول على ما إذا كان ذلك بعد القبض من المالك وقبل قبض الامام لما يكون اجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافى ما تقدم ان اجرة الحافظ من جملة السهمان لا في سهم العامل كذا قررره شيخنا بهاءش نسخته اه من خط الشيخ خضر (قوله وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) أى منتسبا اليهما او لاحدهما فخرج اولاد بناتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس اه قل على الجلال ومحل عدم جواز الدفع لهما ان كان استقلا لا فان كان تبعا جاز كما سيأتى في الفصل الآتى انه يجوز اعطاء الزوجة الهاشمية

(ولسبيل الله) وهو (غاز متطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) اعانة له على الغزو وبخلاف المرتزق الذى له حق فى النية فلا يعطى من الزكاة وان لم يوجد ما يصرف له من النية وعلى اغنياء المسلمين اعانته حيثئذ (ولا بن سبيل) وهو (ملشى سفر) من بلد مال الزكاة (أو محتار) به فى سفره (ان احتاج ولا معصية) بسفره سواء كان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق ونزعة فان كان معه ما يحتاجه فى سفر ولو بوجدان مقرض او كان سفره معصية لم يعط والحق به سفر لا لغرض صحيح كسفر الهائم (وشرط أخذ) للزكاة من هذه الثمانية (حرية) هو من زيادتي فلا حق فيها لمن به رقى غير مكاتب (واسلام) فلا حق فيها للكافر لحبر الصحيحين صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والجمال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك اجرة لا زكاة (وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا)



تبع الزوجها اه (قوله وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) أى وان لا يكون محجورا عليه ومن ثم ائق المصنف  
 فى بالغ تارك للصلاة كسلا انه لا يقبضها له الا ليه اى كهي ومجنون فلا تعلق له وان غاب وليه خلا فالمرزعه  
 بخلاف مالو طر اتركه او تبذره ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها الفاسق إلا ان علم انه يستعين بها على  
 معصية فيحرم أى وان اجزا كما علم بما تقرر ولا عى كاخذهامنه وقيل يوكلان وجوبا ويرده قو لهم يجوز  
 دفعها مربة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم الاولى تو كياها ماخروجا من الخلاف وائق ابن العماد  
 وابن يونس يمنع دفعها لالب قوى صحيح فقير واخرون بجوازها ه حج ومثله فى شرح م ر وقوله ومن ثم ائق  
 المصنف الخ عبارته أى المصنف النووي فى الفتاوى (مسئلة) هل يجوز دفع الزكاة الى مسلم بالغ عاقل لا يصلى  
 ويعتقد وجوب الصلاة ويتركها كسلا الجواب ان بالغ تارك للصلاة واستمر على ذلك الى حين دفع الزكاة  
 لم يحجز دفعها اليه لانه محجور عليه بالسفه فلا يصح قبضه ولكن يجوز دفعها الى وليه فيقبضها لهذا السفه وان  
 كان بالغ مصليا رشيدا ثم طر اترك الصلاة ولم يحجر عليه القاضى جاز دفعها اليه وصح قبضه بنفسه كما يصح  
 جميع تصرفاته والله اعلم انتهت (قوله فلا تحل لها) اى وان منعها حقها من الخمس وكان زكاة كل واجب كذا  
 وكفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على اوجه احتمالين كما يؤخذ ترجيح ذلك من افتاء  
 الوالد رحمه الله تعالى بانه تحرم عليه الاضحية الواجبة والجزء الواجب من اضحية التطوع وحرم عليه  
<sup>عليه السلام</sup> الكل لان مقامه اشرف وحلت له صلى الله عليه وسلم الهدية لانها شان الملوك بخلاف الصدقة اه شرح  
 م ر وخرج بالواجب صدقة التطوع فتحل لهم كاسياتى الشارح فى فصلها وعبارة الشيخ عبد الباقي الزرقاني  
 على الشيخ خليل نصها ثم المعتمد عدم حرمة صدقة التطوع على آله واختصاص الحرمة بالفرض ان أعطوا  
 من بيت المال ما يستحقونه والا اعطوا منها ان اضربهم الفقر كافي المواق او ابيحت لهم الصدقة كافي الباجي  
 بل الاعطاء لهم حيثما افضل من غيرهم الباجي ظاهر لانه لا ينتقل من حرمة الى حل الا عند الضرورة اه  
 (قوله ولا غسالة الايدى) يحتمل نصبه مطلقا على شيئا عطف خاص على عام أو على مقدر أى لا كثير أو لا  
 غسالة الايدى اى لا كثير أو لا قليلا أو على محل الصدقات ويحتمل جره عطفًا على الصدقات عطف تفسير  
 وهذا الأخير أولى لان الصدقات مطهرة فهي كالغسالة اه ويحتمل ان المراد بها الزكاة وسماها غسالة  
 تنفير عنها اى لا أحل لكم من الصدقات لها غسالة الايدى ويحتمل ان المراد بها غسالة الايدى حقيقة  
 فيكون المعنى لا أحل لكم من الصدقات شيئا ولا غسالة قدر الايدى ويكون المقصود المبالغة فى القلة كذا  
 بخط الشيخ ابى بكر الشنوائى اه ع ش (قوله ان لكم فى خمس الخمس الخ) فان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم  
 خمس الخمس بتمامه وهو خلاف صريح كلامهم (قلت) يمكن ان تكون الظرفية باعتبار كل واحد اى لكل  
 واحد منكم فى خمس الخمس ما ذكر فلا ينافى استحقاق جماعتهم تمام خمس الخمس وان يراد بخمس الخمس  
 المفهوم العام الصادق بكل خمس من اخماس الخمس وحينئذ تصدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس  
 لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد فى الجملة اه سم اه شوبرى (قوله اى بل يغنيكم) اقول لا يتعين ذلك  
 بل يمكن حمل أو على الترديد اشارة الى أن الخمس لا يخرج عن الأمرين وان فى كل منهما كفاية اه  
 حج (قوله فلا تحل له) عبارة اصله مع شرح المحلى وكذا مولاهاى مولى بنى هاشم وبنى عبد المطلب  
 فلا تحل له فى الاصح لحديث مولى القوم منهم صححه الترمذى وغيره والثانى قال المنع فيهم لاستغنائهم  
 بخمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولاهاى فيه فتحل له انتهت ويفرق بينهم وبين بنى اخواتهم مع صحة حديث  
 ابن اخوت القوم منهم بان اولئك لما لم يكن لهم اباء وقبائل وينسبون اليهم غالبا تمحضت نسبتهم لساداتهم  
 فحرم عليهم وما حرم عليهم تحقيقا لشرف موالاتهم ولم يعطوا من الخمس لئلا يساؤوهم فى جميع شرفهم  
 فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخمس والزكاة قلت ممنوع لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا كافي حق الغازى  
 فلا يتحقق حينئذ انحطاط شرفهم وامانو الاخت فلم آباء وقبائل لا ينسبون الا اليها فلم يلحقوا بغيرهم

فلا تحل لها قال <sup>عليه السلام</sup> إن  
 هذه الصدقات إنما هي  
 أوساخ الناس وإنما لا  
 تحل لمحمد ولا لآل محمد  
 رواه مسلم وقال لا أحل  
 لكم أهل البيت من الصدقات  
 شيئا ولا غسالة الايدى  
 ان لكم فى خمس الخمس  
 ما يكفيكم اريغنيكم اى بل  
 يغنيكم رواه الطبرانى  
 (ولا مولى لها) فلا تحل له  
 لخبر مولى القوم منهم  
 صححه الترمذى وغيره.



في شيء من ذلك اه شرح حجر

(فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها) كعلم المالك ويمن الآخذ ويمنته وهو من أول الفصل إلى قوله ويعطى فقير الخ وقوله وما يأخذه منها وهو من قوله ويعطى فقير إلى آخر الفصل اه شيخنا (قوله عمل بعلمه) أي ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمن بهادون علمه لان معناه زيادة علم اه ع ش على مر وعبرة الحامي قوله عمل بعلمه أي وان قامت بينة بخلافه انتهت ولا يخرج هذا على خلاف القضاء بالعلم لان أمر الزكاة مبناه على المساهلة وليس فيها اضرار بالغير اه شرح مر (قوله فيصرف لمن علم استحقاؤه الخ) أي يجوز له الصرف له وقوله دون غيره أي فلا يجوز له الصرف له وقوله وان لم يطلبها غاية للتعميم في قوله فيصرف الخ وقوله اشتراط طلبها أي اشتراطه في جواز الصرف بحيث فيد بقوله من طلب زكاة وعلم الامام الخ اه ولا يصح الصرف إلى السفية بل يقبض له وليه إلا السفية المهملة افق بذلك النووي اه مر اه سم (قوله عيال) العيال اهل البيت ومن يموه الا انسان الواحد عيل مثل جيا دو جيد اه مصباح وفي القاموس أيضا والعيال ككتتاب جمع عيل اه ع ش (قوله إلا ان ادعى عيالا) أي وان كسبه لا يني بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه نفقتهم لا غيرهم من تقضى المروءة بالاتفاق عليهم خلافا للسبكي اه زى اما هؤلاء فيستلون لانفسهم اه شرح مر وعبرة سم ويعطى لعياله وان لم يكونوا بصفة الاستحقاق كزوجة هاشمية تبعا كما قال الفمولى انه مفهوم كلام الاصحاب وايداه مر بان الغازي يعطى من النية لزوجته ولو كافرة تبعاله ولو مات لم تعط زوجته الكافرة فان أسلمت اعطيت اه (قوله او تلف مال) أي يغنيه اما لو كان المال قدرا لا يغنيه لم يطالب ببينة إلا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا بينة ولا يمين والاوجه كما قاله المحب الطبري بجى مما فى الودعة هنا من دعواه التلف بسبب ظاهر أو خفي وان فرق ابن الرفعة بينهما بان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وجزم به الزركشى وغيره اه شرح مر وقوله من دعواه التلف بسبب ظاهر الخ أي او بلا تعرض لبيان سبب فعلى هذا قول المتن فيكلف بينة يعنى فيما إذا ادعى تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا عمومته وتقدم في الودعة ان هذه الصورة يحتاج فيها مع البينة إلى يمين (قوله كعامل) قال الزركشى صورة ذلك في العامل ان يدعى انه عمل اما لو ادعى انه عامل فلا يحتاج إلى البينة إلا مع رب المال دون الامام لانه نصبه فليتور بما يشعر بان العامل إذا عمل من غير نصب الامام له استحقاق وفيه نظر ثم انظر هذا مع قولهم لو فرق المالك سقط سهم العامل كما سيأتي في الفصل الا ترى اه وقول الزركشى دون الامام لان نصبه الخ فيه نظر بل يتصور فيما إذا مات الامام وتولى اخرو نازعه في انه عامل او نازعه المستحقون فليتامل ويتصور ايضا بان ينصبه نائب الامام ثم يموت ويدعى عند الامام او نائب آخر انه عامل تامل اه سم (قوله وغارم) أي ولو لا صلاح ذات البين اه حل (قوله فان تخلفا عما اخذ الا جله) عبارة مر فان لم يخرجها بان مضت ثلاثة أيام تقر يبا ولم يترصد للخروج ولا انتظارا اهبة ولا رفقة استرد منها ما اخذاه وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردي لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعده العدو لم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجدوا خرج برجع موته في اثناء الطريق او المقصد فلا يسترد منه إلا ما بقي فالحاق الراعى الامتناع من الغزو بالموت رده ابن الرفعة بانه مخالف لما تقرر (قوله استرد) قال الرويانى هذا إذا انقضى عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطالب بالرد عينا بل يخير بينه وبين الغزو ولورجع الغازي قبل لقاء العدو فان كان قبل دخوله دار الحرب استرد وكذا بعد دخوله اذا قاتل غيره دونه فان لم يقع قتال لبعده العدو فرجعوا استحق اه سم (قوله استرد منها ما اخذاه) أي ان كان باقيا والا فبدله فلو اشتريا به سلاحا او فرسا لم يسترد اه حل (قوله او كان يسيرا) وهو ما لا يقع موقعا من صاحبه لوضاع فيما يظهر اه ايعاب اه شوبرى (قوله والا استرد) أي ان كان باقيا والا فبدله ان تلف قياسا على ما سبق ويحتمل الفرق اه حل

(فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذ منها) (من علم الدافع) لها من امام وعليه اقتصر الاصل او غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فتصرف لمن علم استحقاؤه دون غيره وان لم يطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فان ادعى ضعف اسلام صدق) بلا يمين ولا بينة وان اتهم لعسر اقامتها (او) ادعى (فقرا او مسكينة فسكنا) يصدق بلا يمين ولا بينة وان اتهم لذلك (الا ان ادعى عيالا او) ادعى (تلف مال عرف) انه (له فيكلف بينة) لسهولة ثبوتها (كعامل ومكانب وغارم وبقية المؤلفة) فانهم يكفون بينة بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية الشرف لذلك وذكر المؤلفة باقسامها من زيادتي (و صدق غاز وابن سبيل) بلا يمين ولا بينة لما مر (فان تخلفا) عما اخذ الا جله (استرد) منهما ما اخذاه لا تنفاه صفة استحقاقهما فان خرجا ورجعا وفضل شيء لم يسترد من الغازي ان قتر على نفسه أو كان يسيرا وإلا استرد



ويسترد من ابن السبيل مطلقا ومثله المكاتب إذا عتق بغير ما أخذه والغارم إذا برى أو استغنى بذلك (والبينة هنا) (أخبار عدلين أو عدل وامرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وإنكار واستشهاد وذكر العدل والمرأتين من زيادة (ويغنى عنها) أي البينة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصديق دائن) في الغارم (وسيد) في المكاتب (ويعطى فقير ومسكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة كفاية عمر غالب فيشترى به (أي بما أعطياه) عقارا (يستغلا نه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله يستغنى به عن الزكاة وظاهر أن للامام أن يشتري له ذلك كافي الغازي ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلاتها أو تجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يفي ربحه بكفايته غالبا فالقبلي يكتفي بخمسة دراهم والباقلي بعشرة والعاشق بعشرين والخباز بخمسين والبقال بمائة والطار بالف والبراز بالفين والصيرفي بخمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والباقلي بموحدة من بيع البقول

(قوله ويسترد من ابن السبيل مطلقا) ويفرق بينه وبين الغازي بأن ما دفعناه للغازي لحاجتنا وقد حصلت بالغزو وابن السبيل إنما تدفع إليه لحاجته وقد زالت أه خضر وإضا لما خرج الغازي لمصلحة عامة توسع فيه أه (قوله والغارم إذا برى) أي بغير ما أخذه فهذا هو الذي أشار إليه أوائل كتاب قسم الزكاة بقوله حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها إلى أن قال على ما يأتي أه حل (قوله والغارم إذا برى) انظر لو أخذ الغارم من سهم الغارمين وصرفه في نفقته وترك الكسب لاهل يضمن ذلك أو لا ويعطى ثانيا يحرر أه شوبري (قوله أو استغنى بذلك) أي بغير ما أخذه أخذته من نصيبه أه شوبري (قوله والبينة هنا) قيد بهذا الظرف لاجل قوله أخبارا ما في غير هذا الموضع فلا بد فيها من لفظ الشهادة (قوله أو عدل وامرأتين) أي أو عدل واحد على الراجح وفي الأعياب ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا الذمة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بوكالة أو ولاية أه شوبري (قوله فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض) تفريع على تعبير المتن بالأخبار المفيد أنها ليست شهادة حقيقة إذ هي إنشاء لا أخبار وعبارة شرح مر وهي أخبار عدلين وإن عرأ عن لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند حاكم (قوله استفاضة بين الناس) ممن يؤمن تواطؤهم على الكذب قال الرافعي وقد يحصل ذلك بثلاثة أه حل (قوله ويعطى فقير ومسكين) ليس المراد أنهما يعطيان نقدا يكفيهما تلك المدة لتغذره بل ثمن ما يكفيهما دخله كما في شرح مر فلذلك قال فيشترى به عقارا انتهى (قوله كفاية عمر غالب وهو ستون سنة) أي ما بقي منه ولو دون سنة فإن جاوزها أعطى كفاية سنة بسنة كما في شرح مر (قوله كفاية عمر غالب) بيان لاكثر ما يعطى فلا ينافي جواز إعطائه أقل متمول كما هو مصرح به فيما يأتي أه شوبري وقال زى هذا بالنسبة للامام أما بالنسبة للمالك فيجزئ له أن يعطى أقل شيء أه (قوله كفاية عمر غالب) أي وأما الزوجة إذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب يجب نفقته عليه فيبغى أن يعطوا كفاية يوم بيوم لأنهم يتوقعون كل وقت ما يدفع حاجاتهم من توسعة زوج المرأة عليها أما بتيسر مال أو غيره ومن كفاية قريب أه ع ش على مر (قوله فيشترى به عقارا) فإن اشترى به عقارا لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شرح شيخنا كابن حجر حل وقوله كذا نقل عن شرح شيخنا الخ هذا الحكم ليس في الشرحين المذكورين وإنما الذي فيهما حكم آخر وهو أن الفقير إذا اشترى العقار لا يحل له ولا يصح إخراجه عن ملكه وعبارة شيخنا ومثله حج والأقرب أن للامام أن يلزمه بالشراء وعدم إخراجه عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من أخبار الرشيدى وحينئذ ليس له إخراجه فلا يحل ولا يصح فيما يظهر أه وقوله وحينئذ ليس له إخراجه مفهومه أنه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكرر ذلك منه أه مر أه سم على حج وصريحه أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضى المنع من الإخراج وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الإلزام أه ع ش عليه (قوله عقارا يستغله) أي وأنحو ماشية أن كان من أهلها أه حج أه ع ش على مر (قوله وظاهر أن للامام أن يشتري له ذلك كافي الغازي) ظاهره ولو قبل أن يقبضه الزكاة وجهه أن الامام نائبه في قبضها ويبرأ المالك بقبض الامام بخلاف المالك فالظاهر أنه ليس له أن يشتري له قبل قبضه ثم رأيت كلاما لشيخنا في شرح المنهاج فراجعه وتامله أه سم (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) ولو أحسن أكثر من حرفة والكل تكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى وإن كفاء بعضهم فقط أعطى له وإن لم تكفه الواحدة منها أعطى الواحدة وزيد له بشراء عقار يتم دخله ببقية كفايته فيما يظهر أه شرح مر (قوله ما يشتري به) ما مفعول ثان ليعطى والاول مستتر فيه عائد على من وقوله ما يفي مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان له قدم عليه أه شيخنا (قوله فالقبلي الخ) وظاهر كما قال شيخنا أن ذلك على التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد على ما يليق بالحال أه سل وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالبا أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف



والباقلائي من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الغامى بالفاء وهو من يبيع الحبوب قبل او الزيت قال الزركشي ومن جعله بالنون فقد صحفه فا  
ذلك يسمى النقلي لا النقال (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغير اصلاح ذات البين بقريئة مامر (ما عجز عنه) من وقام دينهما (و) يعطى (ابن سبيل  
ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (او ماله) ان كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة اياه ان لم (١٠٥) يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة اقامته

الزائدة على مدة المسافر  
(و) يعطى (غاز حاجته) في  
غزوه نفقة وكسوة له  
ولعياله وقيمة سلاح وقيمة  
فرس ان كان يقاتل فارسا  
(دها باو ايا باو اقامة) وان  
طالت لان اسمه لا يزول  
بذلك بخلاف ابن السبيل  
(وعلمك) فلا يسترد منه  
الا ما فضل على مامر  
والامام ان يكثر له السلاح  
والفرس وان يعيرهما له بما  
اشتراه ووقفه فان له ان  
يشتريهما من هذا السهم  
ويقفهما في سبيل الله  
(ويهيأ له مركوب) غير  
الذي يقاتل عليه (ان لم يطلق  
المشى ار طال سفره)  
بخلاف ما لو قصر وهو  
قوى (وما يحمل زاده  
ومتاعه ان لم يعتد مثله  
حاملها) بنفسه بخلاف ما لو  
اعتاد مثله حاملها ويسترد  
ما هي له اذ ارجع كما يشير  
اليه التعبير بيها (كان  
سبيل) فانه يهيأ له مامر في  
الغازى بشرطه ويسترد  
منه اذ ارجع والمؤلفة  
يعطى الامام او المالك  
ما يراه والعامل يعطى  
أجرة مثله فان زاد سهمه  
عليها رد الفاضل على بقية  
الاصناف وان نقص كل

الاشخاص والا ما كن والا زمنة فإعنى ذلك على الاوجه وما ذكره الاثمة هنا بما هو بالنظر للغالب في  
زمانهم وانما على التقريب (قوله والباقلاني) بتخفيف اللام او تشديدها وهو من يبيع الباقلا وهو الفول  
ولو غسلا وقوله من يبيع البقول وهي خضر وات الارض وقوله يسمى النقلي بالنون المضمومة وهو من  
يبيع نحو الجوز واللوز اه قل على الجلال وفي المصباح ساقط الشاة ساقا من باب قتل تحت شعرها بالماء  
الحميم وصقلت البقل طبخته بالماء محتا قال الازهرى وهكذا البيض يطبخ في قشره بالماء اه وفيه النقل ما ينتقل  
به بضم النون وفتحها اه (قوله واليزاز) بموحدة ثم بمجمعتين بينهما الف من يبيع البراي الاقشة واصل  
اليزاز لمنازع البيت اه قل على الجلال (قوله من يبيع الباقلا) بالفصر مع التشديد والمد مع التخفيف  
وهو الفول اه شيخنا وفي المصباح الباقلا بوزن فاعلا يشد فيقص ويخفف فيمد الواحدة باقلا بالوجهين  
اه (قوله الغامى) في المصباح الفوم الثوم ويقال الحنطة وفسر قوله تعالى وفومها بالفولين اه ويقال  
الحمص اه مختار (قوله بقريئة مامر) اى في قوله في الفصل السابق او تدان لاصلاح ذات البين ولو غنيا اه  
عش (قوله ويعطى ابن السبيل) قال في العباب واذا اخذ المسافة فترك السفر اثباتها وقد انفق السكل فان  
كان لغلام السفر لم يغرم ولا غرم قسط باقى المسافة اه سم (قوله ولا مؤنة اقامته الزائدة على مدة لمسافر)  
هو شامل لما لو اقام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد كما افى به الوالد اه شرح  
مر (قوله واياها) اى ان لم يقصد عدم الاياب اه حل (قوله واقامة وان طالت) ويبنى ان يعطى او لا  
نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد زيد له ويغفر النقل هنا للحاجة اه شرح مر وفيه ان للامام  
ان ينقلها فلا حاجة لقوله ويغفر الخ اه (قوله ويملكك) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شيء الا ان  
يقال لا يملك الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه يتبين عدم ملكه ويكفى في كونه ملكه انه لو فتر وكان يسيرا  
لا يسترد ذلك منه اه حل (قوله على مامر) اى في قوله فان خرجا ورجعا الخ بأمر لم يفتر وكان ما بقى له وقع  
والا فلا اه عش (قوله وان يعيرهما) تسمية ذلك عارية مجازا اذا الامام لا يملكه والاخذ لا يضمه وان  
تلف بل القول قوله فيه يمينه كالوديع لكن لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منهما اشبه العارية اه  
شرح مر بحروفيه (قوله فان له ان يشتريهما الخ) لعله برضا الغزاة ويكون وكلا عنهم اه حل (قوله  
ويهيأ له مركوب) اى ليتوفر فرسه للحرب اذ ركوبه في الطريق يضعه اه شرح مر (قوله او طال سفره)  
اى بحيث تناله منه مشقة شديدة تبيح التيمم على ما بحثه في الايعاب ولعل الاوجه الا اكتفاء بما لا يحتمل  
في العادة وان لم تبح التيمم اه شوبرى (قوله وما يحمل زاده) اى باجارة او اطرة او تملك كذا  
شرح الروض في ابن السبيل ثم قال وما زدت من التملك فيما ذكر اخذته من اطلاق الاصل اه سم (قوله  
ويسترد ما هي له) عبارة شرح مر وافهم التعبير بيها استرداد المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع  
اذا رجعا وهو كذلك ومحل في الغازى ان لم يملك له الامام اذ اراده لانه لا احتياجا لهما اليه اقوى استحقا فان ابن  
السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه اه (قوله في الغازى بشرطه) وهو عدم اطاقته المشى او طول السفر  
اه عش (قوله ويسترد منه اذ ارجع) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذ ارجع  
فينقص الملك فلو حصل منه زوائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها شوبرى (قوله ياخذ باحدهما) اى مالم  
تسكن احدى الصفتين الفقرو الاخرى اليتيم فانه لا يخير في هذه بل ياخذ بصفة اليتيم لا بصفة الفقر والمعنى انه  
يعطى من سهم اليتامى لا من سهم الفقراء كما مر في كلام مر اه عش (قوله ياخذ باحدهما) اى من

(١٤ - جل منهج - بيع) من مال الزكاة او من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق للزكاة) كفقير غارم (ياخذ باحدهما)  
لا بالآخرى ايضا لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضى التباين وتعبيرى ياخذ اولى من تعبيره يعطى لان الخيار  
في ذلك للاخذ للامام او المالك كما جزم به في الروضة واصلاها اما من فيه صفتا استحقاق النية اى واحداهما الغزو كغاز هاشمى



زكاة واحدة ما من زكاتين فيجوز اخذه من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغازها شيئا ياخذ  
بهما من التي ما شرح مرر وحج (فرع) فاز في الروض وشرحه فان اخذ فقير غارم مع الغارمين نصيبه  
من سهمهم فاطاه لغريمه اعطى مع الفقراء نصيبه من سهمهم لانه الان يحتاج نقله في الروضة عن الشيخ  
نصروا قوله قال الزركشي والمراد امتناع اخذه بهما دفعة قلت بل أمر تباولم يتصرف فيما اخذه أولا  
وانظر اذا لم يف ما اخذه ولا بالحمة التي اخذ بالجهة الاخرى قبل الصرف وهل ياخذ من زكاة اخرى  
بالجهة الاخرى قبل الصرف حرره وقد يؤخذ حكم هذا الاخير مما تقدم اول الباب فيمن ملك قدر دينه  
حرره اهسم وانظر هل يعد من كل صنف بالجهة التي اخذها او لا حرره

### (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ)

(قوله وما يتبعهما) اي بذكر بطريق التبعية لمباح (قوله وما يتبعهما) اي يتبع الاولى بخصوصها وهو استيعاب  
الاحاد ويتبع الثانية بخصوصها وهو التسوية بين الاحاد وما يتبع بمجردهما وهو قوله وهو يجوز للمالك  
الى آخر الفصل (قوله سواء في ذلك زكاة الفطر) اي وان احتيارا جمع جواز دفعها الثلاثة فقراء او مساكين  
واخرون جواز له لو احذر اطال بعضهم في الاتصا له بل نقل الروياني عن الائمة الثلاثة وآخرين جواز  
دفع زكاة المال ايضا الى ثلاثة من اهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبننا ولو كان الشافعي  
رحمه الله حيا لافى به ما شرح مرر وعن الاصطخري صرف الفطرة الى ثلاثة من الفقراء واختار السبكي  
وحكي الرافي عن اختيار صاحب التنبيه جواز الصرف الى واحدة قال في البحر وانا افق به واختاره  
الاذرعي قال وعليه العمل والقول بخلافه بعيد لان الصاع اذا فرق على الثمانية يكون قليل الجدوى اه سم  
قال ابن عجيل النيني ثلاث مسائل في الزكاة نفق فيها على خلاف المذهب اي نقل الزكاة ودفعها الى  
صنف واحد ودفع زكاة واحد الى شخص واحد اه قل على التخيير (قوله وعلى الامام تعميم الاحاد)  
اي في بلد الزكاة وغير ما اخذ من مسألة النقل الالية لانه يمتنع على الامام خل (قوله اي احاد كل صنف)  
محل وجوب الاستيعاب كما قاله الزركشي اذا لم يقل المال فان قل بان كان قدر الووز عه عليهم لم يسد لم يلزمه  
الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج اخذ من نظيره في التي ما شرح مرر (قوله ووفى)  
بالتشديد والتخفيف اه شيخنا بهم أي بحاجاتهم الناجزة فيما يظهر اه شرح وانظر ما المراد بالناجزة  
اه سم على حج ويحتمل ان المراد بها مؤنة يوم وليلة ركسوة فصل اخذ اماما سياتي في صدقة التطوع اه ع ش  
عليه والحاصل انه يجب على الامام أربعة أمور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد والتسوية  
بينهم عند تساوي الحاجات ويجب على المالك ايضا أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية  
بينهم واستيعاب الاحاد ان يحصر او بالبلد وفيهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان يحصر او في  
هم المال ايضا اما اذا لم يحصر او ان يحصر او لم يوفهم المال فالواجب عليه شيان استيعاب الاصناف  
والتسوية بينهم اه زى (قوله فان اخل أحدهما) أي الامام والمالك بصنف الخ كان الاولى ذكر هذه  
المسئلة قبل قوله وعلى الامام الخ لانها من تعلقات تعميم الاصناف كما يعلم من قوله بصنف تامل وأما لو  
أخل احدهما بواحد من الاحاد فانه يضمن ايضا لكل اقل متمول في كل من المالك والامام كما سياتي عن  
هم (قوله فان اخل أحدهما بصنف ضمن) أقول الوجه ان قدر ما يضمنه كل منهما ما كان يجب دفعه  
لذلك الصنف فتأمل وعبرة العباب لو اخل الامام بصنف ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه  
من تلك الصدقة وان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه اه ثم رأيت مرر قال أن الامام وان وجبت  
عليه التسوية بين الاحاد اذا أمكن وتساوت حاجاتهم إلا انه لو خالف وفارت اجزا وعلى  
هذا فالذي يضمنه الامام اقل متمول مطلقا وفي الروض وشرحه ولواعطى المالك اثنين من صنف

فيه على بهما

(فصل في حكم استيعاب  
الاصناف والتسوية بينهم  
وما يتبعهما) (يجب تعميم  
الاصناف) الثانية في القسم  
(ان أمكن) بان قسم الام  
ولو بنائيه ووجدوا الظاهر  
الاية سواء في ذلك زكاة  
الفطر وزكاة المال (ولا)  
اي وان لم يمكن بان قسم  
المالك ادلا عاملا والامام  
ووجد بعضهم كان جعل  
عاملا باجرة من بيت المال  
(ة) تعميم (من وجد) منهم  
لان المعدوم لا سهم له فان  
لم يوجد احد منهم حفظت  
الزكاة حتى يوجدوا أو  
بعضهم (وعلى الامام تعميم  
الاحاد) اي احاد كل صنف  
من الزكوات الحاصلة عنده  
اذلا يتعذر عليه ذلك  
(وكذا المالك) عليه التعميم  
(ان انحصروا) اي الاحاد  
(بالبلد) بان سهل عادة  
مخطوهم ومعرفة عددهم  
(ووفى) بهم (المال) فان  
اخل احدهما بصنف  
ضمن لكن الامام



والثالث موجود غرم له اقل متمول لانه لو اعطاه له ابتداء خرج عن العهدة فهو القدر الذي فرط فيه سواء كان الثلاثة متعينين ام لا لما سياتي انه لا يجب عليه التسوية في الاحاد او فيه امر ان احدهما ان ما افاده من اعطاء اقل متمول يخرج عن العهدة لو اعطاه ابتداء يخالف ما تقدم من انه يعطى الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب فلا بد من التوفيق بينهما فيحتمل ان يوفق بينهما بحمل ما تقدم على ما اذا احتملت الزكاة ان يعطى كل من المستحقين كفاية العمر الغالب فان لم تحتمل ذلك جاز اعطاء الاول وعلى هذا فيحتمل ان يقال ذلك في الامام والمالك ويحتمل انه في الامام فقط ويحتمل ان يحمل على ان المراد بيان الاكثر فلا ينافي جواز اعطاء الاقل والقلب إلى الاول اميل فليحرر وفي الناشري بعد ذكر الخلاف في انه يعطى كفاية سنة او كفاية العمر الغالب ما نصه و اشار في التتمة إلى تنزيل هذا الخلاف على حالين ان امكن اعطاء ما يحصل منه كفايته يعنى العمر الغالب اعطاه والا فكفاية سنة وردة الرافعي بانه لو لم يقدر على ان يعطيه كفاية سنة فلا بد ان يعطيه لما دونها فلا معنى للضبط بها واختيار السبكي التنزيل بان الغالب ان زكاة السنة لا تنقص عن كفايتها فان نقصت اعطينا المقدور كما قال الرافعي قال والقول بالسنة وادخار الفاضل الى القابلة بعيد لا وجه له ولا اعتقاد احد يقول به والقول بكفاية العمر لا يمكن رب المال ولا الامام عموما غالباً فان امكنه ذلك فهو ما ينبغي ان لا يتردد في وجوبه لانه ما لهم انتهى ومثله في الخادم وغيره وقد يؤخذ من كلام السبكي المذکور حمل الاول على ما اذا امكن كفاية العمر الغالب والسنة والثاني على ما اذا لم يمكن ذلك فليحرر وفي شرح المنهاج للزركشي بعد تقريره الخلاف في العمر الغالب والسنة الثالث اى من التنبهات سكتوا عن اقل ما يدفع من الزكاة وفي الودائع لان سريج اقله نصف درهم واكثره ما يخرج من حال الفقر الى حال الغنى اه وهو قد يدل على الاحتمال الثاني نعم قول الروض السابق غرم له اقل متمول يردان الاقل نصف درهم والامر الثاني ان قوله لما سياتي انه لا يجب عليه التسوية قد يدل على ان الامام لا يغرم اقل متمول فقط بناء على انه يجب التسوية عليه لكن قال مريغرم الاقل ايضا لانه وان وجبت التسوية الا انه اذا خالف اجزاء اه اى والكلام حيث لا تكفى الزكاة على ما تقدم اه سم (قوله انما يضمن من مال الصدقات) قال الشافعي ينبغي ان يضمن ماله اذا نفدت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء انتهى (فرع) لو انحصر المستحقون ثم تلف المال بحيث يضمن المالك فهل يجوز الابرأ من الزكاة فتسقط عن ذمة المالك وتسقط النية هنا للضرورة ظهر عن الفوراني الجواز ووافقه مري قاترا جمع المسئلة اه سم (قوله او انحصروا ولم يفهم المال) انظر ما المراد بوفاء المال بهم ولعله الوفاء بحاجاتهم ثم رايت الزركشي في شرح المنهاج فسر ما بذلك والله اعلم اه سم (قوله وجب اعطاء ثلاثة) لم يجوزوا هنا وجهها بالاكتفاء باثنين على القول بانهم ما اقل الجمع كما فعلوا مثل ذلك في الاقرار بدراهم قال الزركشي نظر الاحتياط (تنبيه) الظاهر ان الثلاثة المذكورة لا تجب التسوية بينهما ولو استوت حاجاتهم ثم رايت مثل ذلك صرحا به في الارشاد وشرحه اه (فرع) قال في العباب فان اعطى اقل اى من ثلاثة غرم لكل اقل متمول اه والحاصل انه اذا اخل المالك بواحد من الثلاثة الذين يجب دفعه اليهم من كل صنف غرم له اقل متمول لانه لو دفعه له ابتداء جازوا ولو اخل الامام بواحد يجب الدفع اليه غرم له اقل متمول وان وجب عليه التسوية لانه وان وجب عليه التسوية الا انه لو اخل بها اجزا وان حرم فاقل المتمول يجزى منه وان حرم الاقتصار عليه في بعض الصور اه سم (قوله بقى سبيل الله وابن السبيل) قال مري على ان اضافته للمعرفة او جبت عمومه فسكان في معنى الجمع اه (قوله ولا عامل في قسم المالك الخ) بين بهذا ان مراد المتن بقوله من كل صنف من الاصناف السبعة اى ما عدا العامل لان الكلام في قسم المالك ولا عامل فيه وقوله ويجوز حيث كان الخ (اى فيما اذا قسم الامام وبين بهذا ان المراد من قول المتن وعلى الامام تعميم الاحاد اى ما عدا العامل اذا لا يلزم ان يكون له احاد لجواز كونه واحدا (قوله وتجب التسوية بين الاصناف) اى لان الله تعالى جمع

انما يضمن من مال الصدقات  
لا من ماله والتصريح  
بوجوب تعميم الاحاد  
من زيادتي (ولما)  
بان لم ينحصروا او  
انحصروا ولم يفهم المال  
(وجب اعطاء ثلاثة) فاكثروا  
من كل صنف لذكره في الآية  
بصيغة الجمع وهو المراد بقى  
سبيل الله وابن السبيل الذي  
هو لاجنس ولا عامل في قسم  
المالك الذي الكلام فيه  
ويجوز حيث كان ان يكون  
واحدا ان حصلت به الكفاية  
كما يستغنى عنه فيما مر  
(وتجب التسوية بين  
الاصناف)



بينهم بواو التثنية فافضى ان يكونوا سواء اه برماوى (قوله غير العامل) عبارة المحلى لا العامل فلا  
يزاد على اجرة مثل عمله كما سبق اه سم (قوله ولم يفضل شىء الخ) جملة حالية اى والحال انه لم يفضل شىء اما  
اذا فضل شىء فلا تجب التسوية اه سل وقوله فلا تجب التسوية اى بل برده ما فضل عن هذا الصنف على  
الصنف الذى لم يف نصيبه به فيصير اخذ الثمن وزيادة فلم تحصل التسوية اه وعبارة شرح مر ولو نقص  
سهم صنف آخر عن كفايتهم وزاد صنف آخر دفاضل هذا على اولئك كما يعلم بما يأتى ووقع فى تصحيح  
التنبيه تصحيح نقله لا ذلك الصنف والمعتمد خلافه (قوله بخلاف المالك اذا لم ينحصروا) اى فلا يجب  
يجب عليه التعميم فلا تجب عليه التسوية اه (قوله اذا لم ينحصروا ولم يف بهم المال) فان انحصروا او وفى  
بهم المال فكالامام كما هو قضية هذا النقيض وقد كتبه شيخنا البرلسى بخطه بهامش المحلى كما مر ولم اره مسطورا  
وتقريرهم يقتضى خلافه وانه لا يجب على المالك التسوية بين الاحاد وان انحصروا او وفى بهم المال وتساوت  
حاجاتهم بل مشى عليه شيخنا فى شرح الارشاد حيث قال مع المتن وللمالك الا كتفاء ايضا باقل متمول لاحد  
يعنى الثلاثة سواء اكان الثلاثة متعنيين ام لا لانه لا يجب عليه التسوية فى الاحاد الا ان يريد اذا لم تتساو  
الحاجات فليحرر اه سم (قوله ولا يجوز للمالك نقل زكاة) اى على الاظهر وعبارة اصله مع شرح مر  
والاظهر منع نقل الزكاة والثانى الجواز لا طلاق الآية ونقل عن اكثر العلماء انتهت وفى قل على الجلال  
قوله والثانى الجواز اى وتجزى واختاره جماعة من اصحاب الشافعى كابن الصلاح وابن الفركاح وغيرهم  
قال شيخنا تبعنا للرملى ويجوز للشخص العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل فى جميع الاحكام بقول من  
يشق به من الائمة كالاذرعى والسبكى والاسنوى على المعتمد اه (قاعدة) المقتضى به من مذهب المالكية  
كما علم من مراجعة النقات منهم ان النقل يجوز لدون مسافة القصر مطلقا اى سواء كان المنقول اليه احوج من  
اهل بلد الزكاة او لا وسواء زكاة الفطر والنقد والماشية والنابت واما نقلها الى ما فوق مسافة القصر فلا يجوز  
الا اذا كان المنقول اليه احوج من اهل بلد الزكاة ولا فلا يجوز اه وهذا كله اذا اخذها المالك بنفسه  
او نائبه ودفعها لمن هو فى غير محله او اما اذا جاء من ليس من اهل محله واخذها فى محله فلا يقال فيه نقل بل  
الذى حضر فى محله صار من اهله سواء حضر قبل الحول او بعده وسواء حضر لغرض غير اخذها او لغرض  
اخذها فقط فيجوز له دفعها له مطلقا اى سواء جاء من دون مسافة القصر ام من فوقها وسواء كان احوج  
من اهل البلاد ام لا (فرع) ما حد المسافة التى يمتنع نقل الزكاة اليها فيه تردد والمتجه منه ان ضابطها فى  
البلد ونحوه ما يجوز الترخيص ببلوغه ثم رابت حج مشى على ذلك فى فتاويه لخالصه انه يمتنع نقلها الى مكان  
يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اه سم على حج وعبارة حل قوله الى بلد آخر الى محل  
تقصر فيه الصلاة وليس البلد الاخر بقيد لان المدار على نقلها الى محل تقصر فيه الصلاة فاذا خرج مصرى الى  
خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغرت عليه الشمس هناك ثم دخل وجب  
اخراج فطرته لفقره خارج باب النصر اه مع زيادة (قوله من بلد وجوبها) اى محل المال المعين اما  
لو كان المال دينافى بلد من اهله الدين او لا فى المسئلة خلاف قيل يعتبر لانه وان لم يكن مالا حقيقه  
فهو منزل منزلة المال والمعتمد انه يتخير بين الاماكن كلها اه زى اى لان ما فى الذمة لا يوصف بان له  
محلا مخصوصا لانه امر تقديرى لا حسمى فاستوت الاماكن كلها اليه اه شرح مر وفى فتاوى السيوطى  
فى كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب بنية تقطع  
الترخيص ام لا فاجاب بقوله المراد بفقير البلد من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره  
اه سم على حج وعبارة على المنهج (فرع) هل يشارك القادم بعد الحول الموجودين عنده  
نعم يشاركهم ان كانوا غير محصورين ولا فلا وهو هكذا مذكور وافق به حج اه عش على مر  
(قوله لما فى خبر الصحيحين الخ) قال النووى فى شرح مسلم كذلك استدل به اصحابنا وليس بظاهر

غير العامل ولو زادت  
حاجة بعضهم ولم يفضل  
شىء عن كفاية بعض آخر  
كما يعلم بما يأتى سواء اقسام  
الامام او المالك (لا بين  
احاد الصنف) فيجوز  
تفضيل بعضهم على بعض  
الا ان يقسم الامام  
وتساوى الحاجات  
فتجب التسوية لان عليه  
التعميم فعليه التسوية بخلاف  
المالك اذا لم ينحصروا  
او لم يف بهم المال وبهذا  
جزم الاصل ونقله فى  
الروضة كما صلبها على التمه  
لكن تعقبه فيها بانه خلاف  
مقتضى اطلاق الجمهور  
استحباب التسوية (ولا  
يجوز للمالك) اى يحرم  
عليه ولا يجزى به (نقل  
زكاة) من بلد وجوبها مع  
وجرد المستحقين فيه الى  
بلد آخر فيه المستحقون  
ليصرفها اليهم لما فى خبر  
الصحيحين صدقة تؤخذ  
من اغنيائهم فتد على  
فقرائهم



نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة ببلد وعشرين بأخر فله اخراج شاة باحدهما مع الكراهة ولو حال الحول والمال ببادية فرقت الزكاة باقرب البلاد اليه ( فان عدت ) في بلد وجوبها ( الاصناف أو فضل عنهم ) ( ١٠٩ ) شيء وجب نقل ) لها أو الفاضل إلى

مثلم باقرب بلد اليه ( وان  
عدم بعضهم أو فضل عنه  
شيء ) بان وجدوا كلهم  
وفضل عن كفاية بعضهم  
شيء وكذا ان وجد بعضهم  
وفضل عن كفاية بعضهم  
شيء ( رد ) نصيب البعض  
أو الفاضل عنه أو عن بعضهم  
( على الباقي ان نقص  
نصيبهم ) عن كفايتهم فلا  
ينقل إلى غيرهم لانهما  
الاستحقاق فيهم فان لم  
ينقص نصيبهم نقل ذلك  
إلى ذلك الصنف باقرب  
بلد ومثلنا الفضل مع تقييد  
الباقي بنقص نصيبهم من  
زيادة وخرج بزيادة  
للمالك الامام فله ولو بنائه  
نقلها مطلقا ولو امتنع  
المستحقون من اخذها  
قولوا ( وشرط العامل أهلية  
الشهادات ) أي مسلم  
مكلف عدل ذكر إلى غير  
ذلك مما ذكر في بابها ( وفقه  
زكاة ) بان يعرف ما يؤخذ  
ومن يأخذ لان ذلك ولاية  
شرعية فافتقرت لهذه  
الامور كالقضاء هذا ( ان لم  
يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ )  
والا فلا يشترط فقه ولا  
حرية وكذا ذكورة  
فيما يظهر وقولي أهلية  
الشهادات أولى من اقتضائه

لان الضمير في فقراتهم محتمل عوده لفقرهم المسلمين ولفقراء أهل تلك البلدة والناحية وهذا الاحتمال أظهر  
( قلت ) ومنع ابن القفال في التقريب الاحتمال الاول فقال ولا يجوز ان يعود الضمير إلى فقراء المسلمين لان  
معاذا لم يكن مبعوثا إلى جميع المسلمين وإنما كان مبعوثا إلى الذين خاصة وإنما أمر باخذ الصدقة منهم ردها  
عليهم وهو نظير تفريق لحم الهدى بمكة لان الهدى إنما وجب بها فكان ساكنوها أولى من غيرهم اه بخط  
الشيخ خضر الشوبري ( قوله لما في خبر الصحيحين الخ ) أي ولا امتداد أطباع اصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها  
من المال والنقل بوحشهم وبه فارقت الزكاة الكفارة والنذور والوصية للفقراء والمساكين إذا لم ينص  
الموصي ونحوه على نقل أو غيره اه شرح مر ( قوله نعم لو وقع تشقيص الخ ) انظر ما طرقة في الخروج من  
الكراهة وقد يقال طريقه ان يدفعها للامام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة  
وقياس ما تقدم في بعير الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتي التجزئة اه ع ش على مر ويتعين على  
المتجمعين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو لبعض صنف كمن بسفينة في اللجة فيما يظهر  
فان قدروا فلن باقرب محل اليهم عند تمام الحول والحلل المتأخرة بنحو مرعى وماء كل حلة كبلد فيحرم  
النقل إليها بخلاف غير المتميزة فله النقل إليها كمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب اه شرح مر  
( قوله فله اخراج شاة الخ ) وإذا جاز النقل فثبوته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها  
ما بقي بذلك اه شرح مر ( قوله والمال ببادية ) وكالبادية البحر لمسافر فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلد  
إلى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي  
اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه بضمن مثله ومحل إذا لم يكن في السفينة من يصرف له كما يأتي اه ع ش  
على مر ( قوله وان عدم بعضهم ) أي سواء استغنى الموجردون أم لا وقوله أو فضل عنه أي عن بعضهم  
فقط لا الصادق بكمهم أي سواء استغنى الباقون أم لا وقوله أو فضل عن كفاية بعضهم أي بعض البعض أي  
سواء استغنى البعض الآخر أم لا وهذا يظهر التقييد بعده اه شيخنا ( قوله وكذا ان وجد بعضهم ) فصل  
هذه بكذا لعدم دخولها في المتن اه شيخنا ( قوله نقل ذلك ) أي الفاضل وقوله إلى ذلك الصنف أي المقدم  
أو الفاضل عنه اه شيخنا ( قوله فله ولو بنائه نقلها مطلقا ) أي سواء وجد المستحقون أم لا وسواء  
مال غيره وماله لان ولايته عامة اه ع ش على مر ولان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وفقراء  
الإسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة اه عزيزي ( قوله قولوا ) أي لأن قبول ذلك فرض كفاية  
( قوله إلى غير ذلك ) أي مما ذكر في بابها قال شيخنا ومقتضاء اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم  
التهمة ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد اه قل على الجلال ( قوله وكذا ذكورة الخ ) معتمدا وما  
الإسلام فلا بد منه اه حل ( قوله وتقدم ما يؤخذ منه الخ ) أي وتقدم كلام عام وضابط عام متعلق  
بجميع الاصناف يؤخذ منه خصوص ان لا يكون العامل هاشميا اه فان عبارة السابقة وشرط أخذ حرية  
والسلام الخ وهذا يؤخذ منه الشرط المتعلق بخصوص العامل فظاهر تعبيره يؤخذ منه دون ان يقول وتقدم  
شرط ان لا يكون هاشميا الخ اه وفي الروض وشرحه ولو استعمل الامام هاشميا أو مطليبا أو مرتقا اعطاه  
من مال المصالح لا من مال الزكاة لما مر أنها تحرم عليهم اه سم ( قوله ولا مرتقا ) أي غير متطوع بالغزو  
وهذا علم بما تقدم في قوله ولسبيل الله غاز متطوع وقد قال الشارح في مفهومه هناك بخلاف المرتزق  
الذي له حق في النية فلا يعطى من الزكاة وإن لم يوجد ما يصرف له من النية وعلى اغنياء المسلمين إعانتته  
حينئذ اه كذا قيل ولم يظهر إذا الكلام هنا في شرط العامل والمذكور سابقا إنما هو في الغازي فحينئذ لم  
يظهر قول الشارح ولا مرتقا إذ لم يتقدم في كلامه متنا ولا شرعا ما يؤخذ إليه هذا الشرط في العامل  
( قوله وسن ان يكون المحرم ) أي في حق من يتم حوله عنده وإلا فعند تمام حوله وعبارة شرح

على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط ان لا يكون هاشميا ولا مطليبا ولا مولى له ما ولا مرتقا ( وسن ) للامام ( ان يعلم شهر الاخذ )  
أي الزكاة ليتبها ارباب الاموال لدفعها والمستحقون لاخذها وسن ان يكون المحرم لانه اول السنة الشريعة وذلك فيما يعبر فيه الحول



المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه (١١٠) كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في المثاليين

اشتداد الحب وادراك  
الثمار وذلك لا يختلف في  
الناحية الواحدة كثير  
اختلاف ثم يبعث العامل  
لاخذ الزكوات واجب  
على الامام والتصريح  
بالسن من زيادتي (و)  
ان (يسم نعم زكاة وفيه)  
الاتباع في بعضها رواه  
الشيخان وقياس في بعضها  
رواه الشيخان وقياس  
الباقى عليه وفيه فائدة  
تمييزها عن غيرها وان  
يردها واجدها ان شردت  
أوصلت (في محل) بقيد  
زدهما بقولي (صلب  
ظاهر) للناس (لا يكثر  
شعره) ليكون اظهر  
للرائى واهون على النعم  
والاولى في الغنم اذ انها وفي  
الابل والبقر افخاذها  
ويكون وسم الغنم اظف  
وفوقه البقر وفوق الابل  
اما نعم غير الزكاة والفي  
فوسمه مباح لا مندوب ولا  
مكروه فانه في المجموع  
والخيل والبعال والحير  
والفيلة كالنعم في الوسم  
وكالابل والبقر في محله  
ويبقى النظر في أيها الطف  
وسما (وحرم) الوسم (في  
الوجه) للنهي عنه ولانه  
صلى الله عليه وسلم  
عليه حارة وسم في وجهه  
فقال لعن الله الذي وسمه  
رواهما مسلم والوسم في نعم  
الزكاة او صدقة او  
ظهرة او لله وهو ابرك

مر ومعلوم بما مروا من تم حوله ووجد المستحق ولا عذر له يلزمه الاداء فورا ولا يجوز التأخير  
للمحرم ولا لغيره (قوله واجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة او محله ما لم يعلم او يشك تردد  
فيه سم (اقول) والاقرب الثاني بشقيه لانه مع علمه بالاخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدته نقلها  
للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو الاصلح اه ع ش على مر (قوله وان يسم نعم زكاة) واما  
الكي الاذى وغيره فجاز الحاجة بقول اهل الخبرة اه حل وقال مر واما وسم الاذى فحرام بالاجماع  
وكذا ضرب وجهه كما ياتي في الاشربة اه وقوله وكذا ضرب وجهه اي الاذى ولو كان خفيفا ولو  
بقصد المزاح والتعريض لذكر الاجماع فيه واما وجهه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجح منه التحريم اه  
ع ش على مر واما الخصاء فحرام الا في ما كول صغير عرفا لطيب له كما مر في البيع واما الانزاع لجائز  
فيما لا يضر نحو مثله او مقاربه كخيل بمثلها او بحمير والافحرام كخيل البقر او غنم وما ورد من النهي بين  
الخيل والحير براد به السكر اه خشية قلة الخيل اه قل على الجلال (قوله وان يسم الخ) من الوسم بالمهملة  
الساكنة وقيل بالمعجمة ايضا وهو لغة التأثير بالكي بالثار وقيل الاول لما في الوجه خاصة والثاني اعم  
اه قل على الجلال (قوله وفيه فائدة تمييزها الخ) هذا دليل آخر وعبارة شرح مر الاتباع في بعضها  
وقياسا في الباقي ولتتميز ليردها واجدها ولتلايم ملكها المتصدق فانه يكره لمن تصدق بشيء ان يتملكه من  
دفعه له بغير نحو ارث (قوله ان شردت) يقال شرد البعير نفروا به دخل وشراد ايضا بالسكسر فهو شاردا  
وشرود اه مختار (قوله بقيد زدهما) القيدان اللذان زاداهما الاول والثاني واما الثالث ففي كلام  
الاصل (قوله صلب) قال في شرح الارشاد بضم الصاد واسكان اللام اه ع ش (قوله ويكون وسم الغنم  
الطف) اي ندبا كما هو ظاهر قاله في الايعاب اه شورى (قوله فوسمه مباح) هذا اذا كان الحاجة  
بقول عارف والاحرم اه شورى ومنه ما جرت به العادة في زمنا هذامن وسم الملتزمين اموالهم  
بكتابة اسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت اسمائهم على اسم معظم كعبدا لله ومحمدا واحدا لكن ينبغي ان  
لا يزيدوا في الوسم على قدر الحاجة فاذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لما فيه من  
التعذيب للحيوان بلا حاجة فان انتقل الملك في الموسوم من مالك الى آخر جاز للثاني ان يسم بما يعلم به  
انتقالها اليه وظاهر كلام الشارح ان الوسم لما ذكر جائز وان تميز بغير الوسم اه ع ش على مر (قوله  
ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فتدقأل فيه والظاهر ان ميسم الخمار الطف من ميسم  
الخيل وميسم الخيل الطف من ميسم البغال والبقر وميسم البغال الطف من ميسم الفيلة حل والميسم بكسر الميم  
المكواة واصل الياء فيه واو وجمعه ميسم على اللفظ ومواسم على الاصل كلاهما جائز اه مختار (قوله  
فقال لعن الله الخ) وارجاز لعنه لانه غير معين وانما يحرم لمعين ولو غير حيوان كالحماد نعم يجوز لعن كافر  
معين بعدموته (فائدة) من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم او لعنه جعل  
الله له قربة اه شرح مر من اول كتاب النكاح وقوله او لعنه اي بان قال لعن الله فلانا اه ع ش  
على مر وفي الروض وشرحه ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم ان من شتمه او لعنه جعل الله له ذلك قربة  
بدعائه صلى الله عليه وسلم لخبر الصحيحين اللهم اني اتخذت عنك عهدا ان تخلفه فاني المؤمنين آذيتة او  
شتمته او لعنته فاجعلها له زكاة وقربة تقربه اليك يوم القيامة ثم رأيت في الجامع الصغير ما نصه  
اللهم اني اتخذت عندك عهدا ان تخلفه فانما انا بشر فاني مؤمن آذيتة او شتمته او جلدته او لعنته  
فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقدسه بها يوم القيامة رواه الشيخان عن ابي هريرة اه (قوله  
والوسم في نعم الزكاة الخ) عبارة شرح مر ويكتب على نعم الزكاة ما يميزها عن غيرها من  
زكاة او صدقة او طهرة او لله وهو ابرك واولى اقتداء بالسلف ولانه اقل ضرر القلة حروفه  
قال الماوردي والزوياني وحكام في المجموع عن ابن الصباغ وافرده على نعم الجزية جزية او صغار  
بفتح الصاد اي ذل وهو اولى وانما جاز لله مع انها قد تضرغ في النجاسة لان الغرض التمييز لا الذكر

و اولى وفي نعم الجزية من التي جزية او صغار وفي نعم بقية التي فيه



وقد مر ان قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج من حرمة مقتضية لحرمة مسه بلا طهر وبه يرد ما للاستوى ومن تبعه هنا والحرف الكبير ككاف الزكاة او صاد الصدقة او جيم الجزية او فاء الفى كاف كما قاله الاذرعى اه  
**(فصل في صدقة التطوع)** استشكل اضافة الصدقة للتطوع المرادف للسنة والاخبار عنها بسنة بانه يصير التقدير صدقة السنة سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة واجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوى وبالسنة معناه الشرعى اه زى والمعنى اللغوى هنا ما زاد على الواجب فكانه قال صدقة غير الواجب سنة وعبرة البر ماوى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة اه **(قوله عند الاطلاق)** غالبا وقد تطلق على الواجبة كالزكاة كما في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء وهل تطلق على النذر والكفارة ودماء الحج او لافيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على مر **(قوله)** وقد يعرض لها ما يحرمها ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كما في بيع العنب لعاصر الخمر اه ع ش على مر **(قوله)** كان يعلم من أخذها الخ **(الح)** وكما يأتي في قول المانن وتحرم بما يحتاجه الخ اه **(قوله)** وتحل لغنى ويثاب عليها ادفعها اليه والمراد بالغنى غنى الزكاة وجزم في الباب بانه الغنى عرفا اه شو برى **(قوله)** لا للنبى ﷺ اى لما فهم من الذل ومن الصدقة الوقف هو شامل لما وقف عليه بخصوصه فلا يصح وما وقف على عامة المسلمين فلا يحل له اخذ شيء منه وان جرت العادة بالمساحة فيه كالشرب من السقايات والوضوء من الماء المسبل اه ع ش على مر ومثله بقية الانبياء اه قل على الجلال **(قوله)** فى الصحيحين الخ تعليل لقوله وتحل لغنى وعبرة شرح مر وتحل لغنى ولو من ذوى القربى لخبر تصدق الليلة على غنى فاعله ان يعتبر فينفق بما اتاه الله اه **(قوله)** ويكره له التعرض الخ اى وان لم يكفه ماله أو كسبه لا يومه وليلة والاوجه اخذها مر آ نفا عدم الاعتبار بكسب حرام او غير لائق به اه شرح مر **(قوله)** بل يحرم عليه اخذها ومع حرمة الاخذ حينئذ يملك المدفوع اليه كما افتى به الشهاب الرملى اه سم على حج وقوله يملك المدفوع اليه اى فيما لو سال اما لو اظهر الفاقة وظنه الدافع متصفا بها لم يملك ما أخذه لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسمع له الاعلى ظن الفاقة اه ع ش على مر ومن اعطى لو وصف يظن به كفقير او صلاح او نسب او علم وهو في الباطن بخلافه او كان به وصف باطن بحيث لو علم به لم يعطه حرم عليه الاخذ مطلقا ويجرى ذلك في الهدايا ايضا فيما يظهر بل الاوجه الحاق سائر عقود التبرع بها كوصية وهبة ونذر ووقف وبحث الاذرعى ندب التنزه عن قبول صدقة التطوع الا ان حصل للمعطى تاذا وقطع رحم وهو محمول على ما اذا كان في الاخذ شك في الحل او هتك في المروءة او دناءة في تناول لثلا يعارضه خبر ما آ تاك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل نخذه وفي شرح مسلم وغيره متى اذل نفسه أو ألخ في السؤال أو آذى المسؤول حرم انفاقا وان كان محتاجا كما افتى به ابن الصلاح وفى الاحياء متى اخذ من جوزنا له المسئلة عالما بان باعث المعطى الحياء منه او من الحاضرين ولو لا ما اعطاه فهو حرام اجماعا ويلزمه رده اه وحيث اعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما أخذه كبه الماء في الوقت كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر وما ذهب اليه الجليل من حرمة السؤال بالله تعالى إن ادى إلى تضجر ولم يامن ان يردده ومن ان رد السائل صغيرة مالم ينهره ولا في الكبيرة يتعين حل اوله على ما اذا اذى بذلك المسؤول لئذاء لا يحتمل عادة وثانيه على مضطر مع العلم بحاله ولا لعدم ما قاله غريب اه شرح مر وقوله متى اذل نفسه ومنه بل اقبحه ما اعتيد من سؤال المسلم اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما أخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه وقوله أو ألخ في السؤال ظاهره وإن لم يؤد المسؤول اه سم على حج وقوله وإن كان محتاجا أى الا أن يضطر كما هو ظاهر اه ع ش عليه **(تنبيه)** متى حل له الاخذ واعطاه لاجل صفة معينة لم يجوز له صرف ما أخذه في غيرها فلو اعطاه ردها لياخذ به وغيف لم يجوز له صرفه في ادام مثلا أو اعطاه رغبة لياكله لم يجوز له بيعه ولا التصديق به وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكر الصفة

**(فصل في صدقة التطوع)**

وهي المرادة عند الاطلاق غالبا كما في قرلى (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كان يعلم من أخذها انه يصرفها في معصية (وتحل لغنى) بمال أو كسب ولو لذى قربي لا للنبى ﷺ فى الصحيحين تصدق الليلة على غنى ويكره له التعرض لاخذها ويستحب له التنزه عنها بل يحرم عليه اخذها



لنحو تجمل كقوله لنشرب به قهوة مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء (فرع) يندب التزود عن قبول صدقة لنحو شك في حل أو هتك مروءة أو دناءة أو ظنه أنها الغرض ولو أخروا أو علم بما ذكر أنه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وإن كثرت خلافاً للغزالي إلا أن علم حرمة المأخوذ بعينه ولم يقصد رد ماله لكان عرفة ولا يخفى الورع اهـ قل على الجلال (قوله بل يحرم عليه أخذها) ولا يملكها كما نقل عن شرح شيخنا فيما لو أظهر الفاقة ويكره السؤال بوجه الله وكذا التشفع به ويكره منع من سأل أو تشفع به وللمعير أن يستل ما يحتاج إليه سنة وظاهر كلامهم ولو باطلاق السؤال ولم ينص على أن حاجته للمستقبل وقرر شيخنا حرمة السؤال عليه أن أظهر احتياجه في الحال أو أطلق حيث لم يكن المتصدق عالماً بحاله اهـ حل (قوله أن أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندى شيء اتقوت به أو لم آكل الليلة شيئاً لعدم وجود شيء عنده اهـ حل (قوله يحرم سؤاله أيضاً) واستثنى في الأحياء من تحریم سؤال القادر على الكسب مالمو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغنى حرام أن وجد ما يكفيه هو وموونه يومهم وليلتهم وسترتهم وآنية يحتاجون إليها والأوجه جواز سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة أن كان السؤال عند نفاذ ذلك غير متيسر والأما امتنع وقيد بعضهم غاية ذلك بسنة ونازع الأذرعى في التحديد بها ولا يحرم على من علم غنى سائل أو مظهر للفاقة الدفع له خلافاً للأذرعى كما صرح بعدمها في شرح مسلم لأن الحرمة انما هي لتعزيره من لا يعطيه لو علم غناه فمن علم واعطاه لم يحصل له تعزير اهـ ومعلوم أن ما اعتيد سؤاله بين الأصداق ونحوهم مما لا يشك في رضا باذله وإن علم غنى أخذه لا حرمة فيه ولو على الغنى لا اعتياد المسألة به اهـ شرح مر (فرع) قال سمع على حجج في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرينة يشاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول الذي دللت عليه الأحاديث ثم اطال في بيان ذلك اهـ وقول سمع السؤال في المسجد مثله التعرض ومنه ما جرت به العادة من القراءة في أوقات الصلوات ليتصدق عليه وشمل ذلك ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره ذلك هذا كله حيث لم تدع له ضرورة والانتفت الكراهة اهـ ع ش على مر (قوله في كل كبد رطبة) أي حية أي ولو حريراً خلافاً لبعضهم خج وعبارة مر وشمل كلامه الحربى وبه صرح في البيان عن الصيمري لكن الأوجه كما قاله الأذرعى أن ذلك ليمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو يرجي إسلامه أو كان بايدينا بأسرو ونحوه فإن لم يكن فيه شيء من ذلك فلا اهـ ع ش (قوله ودفعها سر الخ) قال في شرح الروض وليس المراد أن من قصد التصديق في غير الأوراق والأما كن المذكورة يستحب تأخيرها إليها بل المراد أن التصديق فيها أعظم أجراً منه في غيرها قاله الأذرعى ثم قال وفي كلام الحلبي ما يخالفه فإنه قال وإذا تصدق في وقت دون وقت تحرى بصدقة من الأيام يوم الجمعة ومن الشهور رمضان اهـ سم (قوله ودفعها سر الخ) ليس المراد بالسرف فيما يظهر ما قابل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع لشخص ديناراً مثلاً وأرهم من حضره أنه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سر الخ يقال هذا ربما امتنع لما فيه من الكذب لانا نقول هذا فيه مصلحة وهي البعد عن الرياء ونحوه والكذب قد يطلب الحاجة أو مصلحة بل قد يجب للضرورة اقتضته اهـ زى (قوله ولنحو قريب) عبارة شرح مر ولقريب تلزمه نفقة أو لا الأقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهر ثم المولى من الأعلى ثم من أسفل الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة أيضاً إذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الأقارب أولى بالخبر فيه والحق به العدو من غيرهم اهـ ومنه يعلم أن قول الشارح أقرب فأقرب راجع لكل من القريب والجار اهـ (قوله أفضل من دفعها جهر الخ) إلا إذا كان الدافع عن مقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذ الآخذ أظهر ذلك والاحرم كما يحرم المن بها ولا أجراه حل (قوله ليفيد أن الصدقة على نحو القريب الخ) عبارة حج فعلم أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار الأجنبي وفي غيرهما الجار أولى منه بناء على منع نقل الزكاة

أن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً (وكافر) فني الصحيحين في كل كبد رطبة أجر (ودفعها سرا وفي رمضان ولنحو قريب) كزوجة وصديق (فجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهر أو في غير رمضان وغير نحو قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زيادى وتعيرى في الجار بالفاء أولى من تعيره فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بعدت داره أي بعد إلا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء في الجار القريب ألزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فإظهارها أفضل بالاجماع في المجموع



وخصه الماوردي بالمال الظاهر اما الباطن فاخفاء ذكره افضل ويسن الاكثر من (١١٣) الصدقة في رمضان وامام الحاجات وعند

كسوف ومرض وسفر  
وحج وجهاد وفي ازمة  
وامكنة فاضلة كعشر ذي  
الحجة وايام العيد ومكة  
والمدينة (وتجزم) الصدقة  
(بما يحتاجه) من نفقة وغيرها  
(لموته) من نفسه وغيره  
هو اعم من قوله لنفقة من  
تلمه نفقته (او لدين لا  
يظن له وفاء) لو تصدق به  
لان الواجب مقدم على  
المسنون فان ظن وفاءه  
من جهة اخرى فلا بأس  
بالتصدق به قال في المجموع  
وقد يستحب وخرج  
بالصدقة الضيافة فلا يشترط  
في جوازها كونها فاضلة  
عن مؤنة ماله كافي المجموع  
خلافا لما في شرح مسلم وما  
ذكرته من تحريم الصدقة  
بما يحتاجه لنفسه هو ما  
صححه في المجموع ونقله  
في الروضة عن كثير من محله  
فيمن لم يصبر اخذ من  
جواب المجموع عن حديث  
الانصاري وامرأته  
الذين نزل فيهما قوله تعالى  
ويؤثرون على أنفسهم  
الآية فما صححه في الروضة  
من انها لا تحرم محله فيمن  
صبر وعلى الاول يحمل ما في  
التيمم من حرمة ايثار  
عطشان عطشان آخر  
بالماء وعلى الثاني يحمل  
ما في الاطعمة من ان  
للضطر ان يؤثر على

انتهت (قوله وخصه الماوردي الخ) منعمد وقوله واما الباطن الخ اي في حق المالك دون الامام اما هو  
فيسن له اظهار ما مطلقا اهل (قوله ومكة والمدينة) اي ويبيت المقدس والتصدق بما تشد اليه الحاجة اولي  
من التصديق بغيره اهل حل (قوله وتحرم الصدقة بما يحتاجه) ومع حرمة التصديق بملكه الاخذ كما اتي به  
الوالد اشرح مروي ومنها ابراء مدين له موسر فيما يظهر مقر اوله به بنية اشرح مروي (فرع) ابراه لظن  
اعساره فتبين غناه نفدت البراءة او بشرط الاعسار فتبين غناه بطلت ابراه سم على حج اهل ع ش على  
مروي (قوله بما يحتاجه) اي يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء دينه اخذ من كلام الشارح الآتي (قوله وغيره)  
اي مالم ياذن الغير في ذلك وهو اهل للتبرع وصبر على الاضافة اهل حل (قوله اولدين) اي ولو مؤجلا وسواء  
كان لله او لادمي اشرح مروي (قوله اولدين) اي سواء طلب منه ام لا كما هو ظاهر حج قال ومحله فيما يدخر  
للدين عادة اما نحو لقمة وحزمة بقل وكسرة فيجوز التصديق بها مع احتياجه لو فاء الدين اهل سم (قوله لا  
في المجموع وقد يستحب) نعم ان وجب اداؤه فور الطلب صاحبه له او لعصيانه بسببه مع عدم رضا صاحبه  
بالتاخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري اهل شرح مروي (قوله  
وخرج بالصدقة الخ) المعتمد ان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور ابراه مروي (قوله كافي المجموع)  
ظاهره وان لم يصبر هو ولا من يعوله عن الاضافة وفي كلام حج محله مالم يتضرر عياله ضررا لا يطاق عادة  
اهل حل (قوله لما في شرح مسلم) اشار الى تصحيحه وكتب ايضا قوله لما في شرح مسلم قال في الايعاب وهو  
الذي يتجه ترجيحه وان مشى جمع متأخرون على الاول نعم ينبغي ان الممرون ان كان بحيث لو اخذ طعامه  
غدا او عشاء لا يحصل له منه ضرر البتة وكان الضيف محتاجا فيئذ يتجه ترجيح الاول وهو تقديم الضيف  
على الممرون وبهذا ظهر لك انه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يحمل  
على ما اذا تضرروا بايثاره عليهم وعدم اشتراطه يحمل على ما اذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اشرح مروي  
(قوله بما يحتاجه لنفسه) سكت عن غيره من تلمه مؤنته لانه لا بد من اذنه زيادة على صبره على الاضافة  
وقوله محله الخ معتمد وفيه ان اولاد الانصار لم ياذنوا مع صبرهم على الاضافة اهل حل (قوله اخذ من  
جواب المجموع عن حديث الخ) اي حيث يصدق بما يحتاجه لوجوبه انهما صابرا على الاضافة (قوله  
عن حديث الانصاري اي الذي رواه مسلم وغيره عن ابى هريرة وهو ان رجلا من الانصار نزل به ضيف  
ولم يكن عنده الا قوته وقوت صديقه فقال لامرأته نومي الصبية واطفي السراج وقرني للضيف ما عندك  
فزلت الآية ابراه مروي (قوله وتسبى ما فضل عن حاجته) ويكره كافي الجواهر امسك غير المحتاج اليه  
والمراد به ما زاد على كفاية ستة اخذ من قولها ايضا اذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت  
عياله ستة فان ابي اجبره السلطان ويؤيده قول الروضة عي الامام يلزم الموسر المواساة بما زاد على كفاية  
سنة ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بدينار او نصفه ويسن لمن لبس ثوبا  
جديد التصديق بالتقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج افضل من قبول صدقة التطوع او لا وجهان رجح الاول  
جماعة منهم ابن المقرئ لانه اعانة على واجب ولان الزكاة لانه فيه رجح الثاني آخرون ولم يرجح في  
الروضة واحدها منهم اشم قال عقب ذلك قال الغزالي والصواب انه يختلف بالاشخاص فان عرض له شبهة  
في استحقاقه لم ياخذ الزكاة وان قطع به فان كان المنتدق ان لم ياخذها منه لا يتصدق فليأخذها فان اخرج  
الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراجها ولم يضق بالزكاة تخير واخذ ما اشتد في كسر النفس اهل اي  
فهو حيث نذا فضل اهل شرح مروي (قوله وفصل كسوته) بالصاد المهمة ووفاء دينه هما بالجرجاني  
على نفسه اي تسبى بما فضل عن حاجته لنفسه وموته وفصل كسوته ولو فاء دينه اهل شوبوي  
وعبارة شرح مروي وكسوة فصلهم ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضافة) ينبغي اعتبار صبر ماله ايضا بل هو

(١٥ - جل منهج - بع) نفسه مضطرا آخر مسلما (وتسبى بما فضل عن حاجته) لنفسه وموته يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء  
دينه (ان صبر) على الاضافة (والا كره) كافي المذهب وغيره والتصريح بالكره من زيادتي



أولى منه باعتباره وانظر لم اعتبر صبر نفسه في سن التصديق مع الفضل عن حاجة مؤونه ولم ينظر للمؤمن أيضا فليتامل اه سم (قوله اما الصدقة ببعض الخ) اي التصديق اه شوبرى

### (كتاب النكاح)

قد افتتحه كثير من الاصحاب بذكر شيء من خصائصه صلى الله عليه وسلم لذكرها مستحب لئلا يراها جاهل فيعمل بها ولا يذكر طرفا منها على وجه التبرك فيقول هي انواع احدها الواجبات كالضحى والوتر والاضحية والسواكل لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر راءه وإن خاف او علم اني فاعلم ان يذنيه عناد اخلافا للغزالي ومصابة العدو وإن كثرو قضاء دين مسلم مات معسرا ولا يجب على الامام قضاؤه من المصالح وتخيير نسائه ولا يشترط الجواب فوراً فلو اختارته واحدة لم يحرم طلاقها او كراهته توقفت الفرقة على الطلاق وقولها اخترت نفسي ليس طلاقاً في اوجه الوجهين والوجه جواز تزوجه بها بعد فراقها ونسخ وجوب التمسك به الا الوتر الثاني المحرمات عليه صلى الله عليه وسلم كصدقة وتعلم خط وشعر لا اكلة نحو اوم او متكتشا ويحرم نزع لامته قبل قتال عدو ودعت له حاجة ومد العين إلى متاع الناس وخائفة الاعين وهي الايمان بما يظهر خلافه من مباح دون الخديعة في الحرب وامساك من كرهت نكاحه ونكاح كتابية لا التسرى بها ونكاح الامة ولو مسلمة والمن ليستكثر الثالث التخفيفات والمباحات له وهي نكاح تسع وحرم الزيادة عليهم ثم نسخ وينعقد نكاحه محرماً وعلى محرمة ولو بلا ولي وشهود وبلفظ الهبة ايجاباً لا قبولاً ولا مهر للواهبة له وان دخل بها وتجب اجابته على امرأة رغب فيها وعلى زوجها طلاقاً وله تزويج من شاء بان شاء ولو لنفسه من غير اذن متوليها الطرفين ويؤجره الله تعالى وايحله الوصال اي في الصوم وصفي المغنم وخمس الخمس واربعة اخماس النية ويقضى بعلمه ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه وعلى عدوه ويحرم لنفسه وإن لم يقع له وتجوز له الشهادة بما ادعاه وتقبل شهادة من شهد له وله اخذ طعام غيره ان احتاجه ويجب اعطاؤه له وبذل النفس دونه ولا ينتقض وضوءه بالنوم ومن شتمه صلى الله عليه وسلم اولعنه جعل الله له ذلك قرينة ومعظم هذه المباحات لم يفعله الرابع الفضائل والاكرام وهي تحريم زوجاته على غيره ولو مطلقات ومختارات فراقه ولو قبل الدخول وسراريه وتفضيل نسائه على سائر النساء وثوابهن وعقابين مضاعف وهن امهات المؤمنين اكراما فقط كم في الابوة الرجال والنساء وتحريم سواهن إلا من وراء حجاب وفضل نساء العالم مريم بنت عمران ثم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فصلها على ابنتها فمن حيث الامومة ثم عائشة كما اتي بذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو خاتم النبيين وسيد ولد آدم واول من تشق عنه الارض واول من يقرع باب الجنة واول شافع واول مشفع وامته خير الامم معصومة لا تجتمع على ضلالة وصفوفهم كصفوف الملائكة وشريعتهم مؤبدة ناسخة لغيرها ومعجزته باقية وهي القرآن ونصر بالرعب مسيرة شهر وجعلت له الارض مسجداً وترابها طهوراً واحلت له الغنائم ولم يورث وتركت صدقة على المسلمين واكرم بالشفاعات الخمس وخص بالعظمى ودخول خاق من امته الجنة بغير حساب وارسل إلى الانس والجن والملائكة كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى وهو اكثر الانبياء اتباعاً وكان لا ينام قلبه ويرى من خلفه وتطوعه قاعداً كقائم ولا تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته ونداؤه من وراءه الحجرات وباسمه والتكني بكنيته مطلقاً على المذهب وتجب اجابته في الصلاة ولا تبطل بها ولو فعلاً كثيراً كما يحثه الاسنوى وشمله كلامها كان يتبرك ويستشفى به وله ودمه ومن زنا بحضرتها واستخف به كفر وان نظر المصنف رحمه الله في الزنا واولاد بناته ينسبون اليه وتحل له الهدية مطلقاً واعطى جوامع الكلم وكان يؤخذ عن الدنيا عند الوحي مع بقاء التكليف ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الاغنياء ولا الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعمل بها في الاحكام لعدم ضبط النائم ولا تاكل الارض لحوم الانبياء والكذب عليه عمداً كبيرة ونبيع الماء الطهور من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم بانبياء ليلة الاسراء وكان ابيض الا بطول لا يجوز عليه الخطا ويبلغه سلام الناس بعد موته

وعلى هذا التفصيل حملت الاخبار المختلفة الظاهر كخبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود صححه الحاكم وخبر ان أبا بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض ما فضل عن حاجته فسنون مطلقاً إلا أن يكون قدرا يقارب الجميع فالأوجه جريان التفصيل السابق فيه والله أعلم

### (كتاب النكاح)



ويشهد لجميع الانبياء بالاداء يوم القيامة وكان اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه ايلاء ولا ظهار ولا يتصور منه لعان ونقل الفخر الرازي انه كان لا يقع عليه الذباب ولا يمتص دمه البعوض وكل موضع صلى فيه وضبط موقفه امتنع الاجتماع فيه يمنة ويسرة وجوب الصلاة عليه في التشهد الاخير وعرض عليه جميع الخلق من آدم الى من بعده كما قاله في الدخائر وكان لا يتشاءب ولا يظهر ما يخرج منه من الغائط بل تلبسه الارض كما قاله الحافظ عبد الغني ومن كان في قلبه خرج عن حكمه فلا يكفر به قاله الاصطخري ولم يصل عليه جماعة بل صلى الناس افرادا عليه السلام وزاده فضلا وشرقا لديه اه شرح مر وهو منقول من متن الروض بالحرف فان شئت توضيحه فارجع لشرحه فقد وضع غاية التوضيح (قوله هو لغة الضم) ومنه تناسلت كحمت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض اه حل وقوله والوطء اي فهو مشترك بينهما لغة اه شيخنا (قوله باللفظ انكاح) يتعاقب بعقد لا يتضمن ولا باباحة وهو على تقدير مضاف اي مشتق انكاح لان المصدر كناية والنكاح لا يتعقد بها واخرج به بيع الامة فانه يتضمن اباحة الوطء لكن بلفظ البيع وقوله او نحوه وهو التزويج فقط اه شيخنا (قوله وهو حقيقة في العقد) اتى به مع عليه بما قبله لقوله مجاز في الوطء وكان اخصر من هذا ان يقول وقد يقال للوطء مجازا لانه لم يرد في القرآن الا كذلك اي غالبا وقيل عكس ذلك وقيل حقيقة فيهما فهو مشترك ونظير فائدة الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحمل على العقد لا الوطء الا اذا نواه على الاول ويحمل على الوطء لا العقد الا اذا نواه على الثاني ويحمل على كل منهما على الثالث اه حل وفي المصباح ما يقتضي ان فيه قولاً رابعاً وهو انه مجاز فيهما وعبارته ويقال ماخوذ من نكحه الدراهم اذا خامر وغلبه او من تناسلت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض او من نكح الطير الارض اذا اختلط بثرها او على هذا يكون النكاح مجازا في العقد والوطء جميعا لانه ماخوذ من غيره اه ومذهب الحنفية انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبنوا عليه ان من زنا بامرأة حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آبائه وأبنائه وأصله الاباحة فلا يصح نذره وان ندب نظرا لاصله خلافا لحج وقال الخطيب وغيره اصله الذنب وتعبير بعضهم بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله حج والمراد نذر القبول لانه الذي يستقل به الناذر وفائدة حفظ النسل وتفرغ ما يضر حبسه من المنى وحصول اللذة وهي التي في الجنة اه قل على الجلال (فرع) المعقود عليه في النكاح حل الاستمتاع اللازم المؤقت بموت احد الزوجين ويجوز رفعه بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع اه جواهر الجواهر اه شوبري (قوله مجاز في الوطء) الظاهر انه مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب لان الوطء مسبب عن النكاح (قوله وانما حمل على الوطء الخ) ليس هذا الحمل متعينا بل يصح ان يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء ماخوذا من الحديث كما سيأتي له في التحليل اه شيخنا (قوله فانكحوا ما طاب لكم) استعمال ما في العاقل قليل لانها الغيرة وقال بعضهم انها مستعملة في صفات من يعقل (قوله وأخبار كخبرتنا كخوالح) ومنها حديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان ثلاث حق على الله ان يغنيهم النكاح ويريد ان يستعفف الحديث وجاء في حديث حبيب الى من دنيا كم ثلاث النساء والطيب الخ فلما قال عليه السلام حبيب الى من دنيا كم النكاح قال ابو بكر وانا يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الجلوس بين يديك والنظر اليك وانفاق جميع مالي عليك وقال عمر وانا يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ الحدود وقال عثمان وانا يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث افشاء السلام واطعام الطعام والصلاة بالليل والناس نيام وقال علي وانا يا رسول الله حبيب الى من الدنيا ثلاث اقراء الضيف والصوم في الصيف والضرب بين يديك بالسيف قال فنزل جبريل وقال وانا يا رسول الله حبيب الى من دنيا كم ثلاث حب المساكين وتبليغ الرسالة للرسامين وأداء الامانة واذا النداء من قبل الله سبحانه وتعالى وهو ان يقول ان الله يحب من دنيا كم ثلاثا بدنا

هو لغة الضم والوطء  
وشرعا عقد يتضمن اباحة  
وطء باللفظ انكاح أو نحوه  
وهو حقيقة في العقد مجاز في  
الوطء على الصحيح وإنما  
حمل على الوطء في قوله تعالى  
حتى تنكح زوجا غيره  
لخبر حتى تذوق عسيلته  
والاصل فيه قبل الاجماع  
آيات كقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء واخبار كخبرتنا كخوالح



صابر أو لسانا ذا كرا أو قلبا شاكرا أو من حاشية التلذسان على الشفاء أو من خط الشيخ الحنفى وفى كتاب  
 الزهد لا حمد زيادة لطيفة أصبر على الطعام والشراب ولا أصبر عنهن أو قال الأئمة وكثرة الزوجات فى حقه  
 صلى الله عليه وسلم للتوسع فى تبليغ الأحكام عنه الواقعة سرا (فائدة) النكاح لازم من جهة الزوجين ولا  
 ينأ فيه ملك الطلاق للزوج لا به كملك المشتري للتصرف فى المبيع أو سم (قوله كخبرتنا كحوا الخ) قيل أى  
 قاله الدميرى والصارف لهذا الأمر عن الوجوب أى قوله تنا كحوا الآية قبله لأنه عاق على الاستطابة وفيه  
 أن الاستطابة لما ينكح لا للنكاح وهذا أولى من الاستناد إلى تفسير ما طاب بالحلال والأولى فى الجواب  
 أن ما اقتضاه ظاهر الأمر من أنه فرض على الأعيان لم يذهب إليه أحد لأن غاية ما ذهب إليه أنه فرض كفاية  
 لبقاء النفس أو حل (قوله بمعنى الزوج) الذى هو قبول التزويج لأن المستحب من الزوج إنما هو ذلك وهذا  
 غير معناه الحقيقى الذى هو العقد المركب من الإيجاب والقبول ولا ينعقد نذره لأنه مباح بحسب الأصل  
 والاستحباب فيه عارض كالأوقاف به حصول ولد أو غرض البصر كما أنه قد يعرض له الوجوب وذلك إذا  
 تعين طريقا لدفع العنت وكذا أن تعين طريقا لدفع علة توجب هلاكا لم يطالب بقول طبييين عدلين وكذا  
 إذا طلق من استحدثت عليه القسم وتعين ذلك فى الخلاص من حقها التوقف التوبة على ذلك تداركا للطلاق  
 البدعى أو حل (قوله أيضا بمعنى الزوج) فى كلامه استخدام حيث اطلاق النكاح فى الترجمة بمعنى العقد وفى  
 قوله يسن وقوله له بمعنى القبول أو شيخنا (قوله لنا فى له) وحيث كان مطلوبا وقدمه على الخج ومات قبل  
 الخج لم يعص أن كان خائف العنت والأعصى كذا قاله شيخنا ويتجه أن يقال أن خرج بما يصرفه فى النكاح  
 عن الاستطاعة فى أول سنى الامكان فلا ائتم مطلقا وبعد ما فيا ائتم مطلقا على نظير ما فى الصلاة فتأمل أو قل  
 على الجلال (قوله من مهر) أى الحال منه (فرع) يجرى فى التسرى مثل ما فى النكاح أو قل على الجلال  
 (قوله وكسر) أى الرجل وأما المرأة فلا ينكسر توقانها بالصوم وقوله ارشاد أى تعليم لا أمر دنيوى ومع  
 ذلك يثاب لأن الارشاد الراجع إلى تكميل شرعى كالعفة هنا كالشرعى خلافا لمن أخذ باطلاق أن الارشاد  
 نحووا وشهدوا إذا تابيعتم لا ثواب فيه أو حج وهو يفيد أنه حيث رجع لتكميل شرعى لا يحتاج لقصد الامتثال  
 وعبرة الشارح فى باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس ما نصه قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد  
 لمجرد غرضه لا يثاب ولمجرد الامتثال يثاب ولها يثاب ثوابا نقص من ثواب من محض قصد الامتثال أو  
 ع ش على مر (قوله وكسر ارشاد توقانه بالصوم) أى بدو أو كونه بالصوم يثير الحرارة والشهوة إنما  
 هو فى ابتدائه أو شرح مر (قوله يا معشر الشباب) خصهم بالذكور لأنهم الذين تغلب عليهم الشهوة والأما  
 فتلهم غيرهم أو ع ش على مر والمعشر الطائفة الذين يشملهم وصف واحد فالشباب معشر والشيوخ  
 معشر والشباب جمع شباب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة أو شوبرى (قوله فعليه بالصوم) هذا اغراء  
 وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وهنا فيه اغراء الغائب على ما فيه أو يقال قوله فعليه أى على من  
 فراعى لفظه وإن كان مخاطبا إذ التقدير ومن لم يستطع منهم والباء زائدة فى المعقول أو شيخنا (قوله فانه له  
 وجاء) أى لمن المفسرة بشخص وهو على تقدير مضاف أى قاطع لتوقاته كما صنفه الشارح أو شيخنا وجاء  
 بكسر الواو ومدود أصله رضى الاثنى اطلق على الصوم لمشايمته له فى قمع الشهوة أو شوبرى وفى المختار  
 تقول منه وجاءه مجؤه مثل وضعه يضعه وفى المصباح وجاءه أو جؤه مهموز وربما حذف الواو فى  
 المضارع فقول اجؤه كما قيل يسع ويطاويهب وذلك إذا ضربته بسكين ونحوه فى أى موضع كان والاسم  
 وجاء مثل كتاب ويطلق وجاء أيضا على رص غروق اليصبتين حتى ينفضح من غير إخراج فيكون شديها  
 بالخصاء لأنه يكسر الشهوة والكبش مجؤه على مفعول وبرئت إليك من وجاء والخصاء أو (قوله  
 والباء بالمد) أى على الألفصح وقوله مؤن النكاح هذا على أحد قولين وثانيهما الجماع وهو المراد هنا

تكميل شرارى أو الشافعى  
 بلاغا (سن) أى النكاح بمعنى  
 الزوج (لنا فى له) توقانه  
 للوطء (أن وجداهيته) من  
 مهر وكسوة فصل التمكن  
 ونفقة يومه تحصينا لدينه  
 سواء كان مشغلا بالعبادة  
 أم لا (والا) بان فقداهيته  
 (فتركه أولى وكسر) ارشادا  
 (توقانه بصوم) الخبر يامعشر  
 الشباب من استطاع منكم  
 الباءة فليتزوج فانه اغض  
 للبصر وأحسن للفرج ومن  
 لم يستطع فعليه بالصوم فانه  
 له وجاء أى قاطع لتوقانه  
 والباء بالمد مؤن النكاح



ورجح الاول بأنه لو كان المراد الوطء لم يقل ومن لم يستطع فعله بالصوم وعبارة شرح الروض والباء بالمدة لغة الجماع والمراد بها هنا ذلك وقيل مؤن النكاح والقائل بالاول رده إلى معنى الثاني الخ وفي حاشيته قال الزركشي الباء بالمدة القدرة على المؤن ثم قال وأما الباء بالقصر فهو الوطء اه شوبري (قوله لا يكسر بالكافور) أي يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالسكينة ويكره ان يضعفها اه حل (فرع) قطع الحبل من المرأة على التفصيل اه قل على الجلال (قوله بل يتزوج) وعليه فان لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر على المهر يكلفه بالافتراض ونحوه اه ع ش على مر (قوله لعلة أو غيرها) بان كان لا يشتبه خلقه اه حل (قوله وتعين) أي دائم بخلاف من يعن وقتا دون وقت اه حل (قوله وخطر القيام بواجبه) قيل واجبه الوطء وفيه ان هذا التعليل لا ياتي إلا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والراجح عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وما يدل على ان واجب النكاح الوطء قول شيخنا كحج لعدم حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا إلى فسادها اه ولان التحصين بالوطء فالاولى ان يراد بواجبه نحو النفقة لانها بمنعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال فليتأمل اه حل (قوله بان وجدها) أي غير التائق خلقه وهو المراد بقوله ولا علة به اه حل (قوله فتخل لعبادة افضل) وعبارة الاصل فالعبادة افضل وفيها مشه لشيخنا البرلسي قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وإنما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل محتم من الكافر اه سم وفي معنى التخلي للعبادة الاشتغال بالعلم اه شوبري (قوله ان كان متعبدا) اشار به إلى ان قول الماتن فان لم يتعبد مقابل المحذوف وهو ما قدره الشارح اه (قوله فالنكاح افضل) أي فافضل إذا تركه لا فضل فيه لكن فيه ان محل كونه ليس على بابه إذ لم يقترن بمن إلا أن يقال أنه على بابه بفرض كون تركه فيه فضل اه شيخنا (قوله إلى الفواحش) أي الزنا أي الوطء لان غير التائق لا لعلة ربما حصل له التوقان بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير التائق لعلة لا يحصل له ذلك إذ لو اريد بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن التقييد بقوله لغير علة لان هذا ممتنع من به علة تأمل اه حل (قوله إذ من المعلوم الخ) تعليل المحذوف تقديره وعبارة الاصل لا تصلح إذ من المعلوم الخ اه شيخنا (قوله إذ من المعلوم أن العبادة افضل من النكاح قطعا) فيه تصريح بان النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو بمن يسن له ولا يصح نذره من الكافر خلافا لحج حيث قال بصحة نذره وان صحة نذره من الكافر لا تنافي كونه عبادة اه حل (قوله فرع نص في الام الخ) عبارة شرح مر ومثله حج وما اقتضاه سياق كلام المصنف رحمه الله تعالى من عدم مجيئك الاحكام في المرأة غير مراد في الام وغيره انده للثائفة والحق بها محتاجة للنفقة وخائفة من اقتحام الفجرة وفي التنبيه من جازها النكاح ان احتاجته ندب لها والا كره ونقله الاذرعى عن الاصحاب ثم نقل وجوبه عليها إذ لم تندفع عن الفجرة ولا دخل للصوم فيها وبما ذكر علم ضعف قول الزنجاني يسن لها مطلقا إذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بامرها وستره وقول غيره لا يسن لها مطلقا لان عليها حقوقا خطيرة للزوج لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد الشديد في ذلك ولو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتج اليه حرم عليها اه وما ذكره اخرا ظاهرا اه (قوله يسن لها النكاح) أي طلبه من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب حق الزوج اه حل وورد لولا ان الله ارخى عليهم الحياء لبركن تحت الرجال في الأسواق اه شيخنا عزيزي (قوله والخائفة من اقتحام الفجرة) بل قد يجب ان علمت انهم لا يندفعون إلا به اه حل (قوله ان كانت محتاجة اليه) أي لسبب من الاسباب الثلاثة المذكورة انتهى (قوله ولا كره) هل يجري هنا نظير ما تقدم في الزوج من الكراهة عند خطر القيام بحق الزوج والا فالتخلي للعبادة افضل فان لم تتعبد فالزوج افضل لما تقدم فيه نظر اه سم (قوله فما قيل الخ) قائله الزنجاني كما في التحفة اه شوبري (قوله وسن بكر) وفي معناها من زالت بكارتها بنحو حيض وفي معنى الثيب من لم تزل بكارتها مع وجود دخول

فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أي غير التائق له لعلة أو غيرها (ان فقدتها) أي أهبتها (أو) وجدتها (وكان به علة كهرم) وتعين لا انتقام حاجته مع التزام فاقد الامة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداها (والا) بان وجدتها ولا علة به (فتخل لعبادة افضل) من النكاح ان كان متعبدا اهتماما بها (فان لم يتعبد فالنكاح افضل) من تركه لثلاثة قضي به البطالة إلى الفواحش وتعبيري نالتخلي للعبادة أولى من تعبيره بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولانها التي تصلح للخلافة بيننا وبين الخنفية إذ من المعلوم أن العبادة افضل من النكاح قطعا افضل من النكاح قطعا (فرع) نص في الام وغيرها على أن المرأة التائقة يسن لها النكاح وفي معناها المحتاجة إلى النفقة والخائفة من اقتحام الفجرة ويوافقها في التنبيه من أن من جازها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح وإلا كره فاقيل أنه يستحب لها ذلك مطلقا مردود (وسن بكر) لخبر الصحيحين



عن جابر هـ لا بكراتلاعيا  
وتلاعبك (إلا لعذر) من  
زيادتي كضعف آله عن  
الافضاض أو احتياجه  
لمن يقوم على عياله ومنه  
ما اتفق لجابر فإنه لما قال له  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ما تقدم اعتذر له فقال  
إن أبي قتل يوم أحد وترك  
تسع بنات فكرهت أن  
أجمع اليهن جارية خرفاء  
مثلن ولكن امرأة تمسطن  
وتقوم عليهن فقال صلى  
الله عليه وسلم أصبت (دينة)  
لا فاسقة (جميلة ولود)  
من زيادتي وذلك لخبر  
الصحيحين تنكح المرأة  
لأربع لما لها وجمالها  
ولحسبها ولدينها فاظفر  
بذات الدين تربت يدك  
أي افتقرنا إن لم تفعل  
وخبر تزوجوا الولود  
الودود فاني مكأثر بكم  
الأمم يوم القيامة رواه  
أبو داود والحاكم وصححه  
إسناده ويعرف كون البكر  
ولودا باقاربها (نسبية)  
أي طيبة الأصل لخبر  
تخيروا لنطفكم رواه  
الحاكم وصححه بل تنكره  
بنت الزنا وبنت الفاسق  
قال الأذري ويشبه أن  
يلحق بهما اللقيطة ومن  
لا يعرف لها أب

الزوج بها وينبغي حيث زادت المدة على سبع ليال حر ويسن للمرأة أن تزوج بكر إلا لعذر جميل ولود إلى  
آخر الصفات المعتبرة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته إلا من بكر اهـ حل ولو تعارضت تلك الصفات  
فالأوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم  
ما المصلحة فيه أظهر باجتهاده اشرح مر (قوله هـ لا بكر) هـ لا حلف تقديم أي إيقاعه في الندم إذا دخلت  
على الماضي وللتنحيز إذا دخلت على المضارع اهـ شيخنا (قوله خرقاء مثلن) هي التي لا تحسن صنعة اهـ  
شوبري وفي المصباح وخرق بالشئ من باب قرب إذ لم يعرف عمله بيده فهو خرق والآن خرقاء اهـ (قوله  
تمسطن) بفتح التاء الفوقية وسكون الميم وضم الشين المعجمة كذا ضبطه بالقلم اهـ شوبري وفي المصباح  
مشطت الشعر مشطا من باب ضرب وقل سرحته. والمشط الذي يمشط به بضم الميم وبكسر هاو هو القياس  
لأنه آلة والجمع أمشاط والمشاطاة بالضم ما يسقط من الشعر عند مشطه اهـ وفي القاموس والمشط مثلث  
الميم مع سكون الشين وككتف وعنق وعتل ومنبر الة يمشطها الشعر والمشاطة بضم الميم ما يمشط من  
الشعر ويخرج منه في المشط اهـ من شرح المواهب (قوله دينة) أي بحيث توجد فيها صفة العدالة لا العفة  
عن الزنا فقط اهـ شرح مر وورد إياكم وخضراء الدمن المرأة الحسنة في المنبت السوء اهـ شبه المرأة التي  
أصلها ردىء بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها التي منبتها موضع رؤث البهائم وفي المصباح الدمن وزان  
حمل ما يتلبد من السرجين والدمنة موضعه والدمنة أثار الناس وما سودوه والدمنة الحقد والجمع في الكل  
دمن مثل سدره وسدر وأدمن فلان كذا دما ناواظبه ولازمه اهـ (قوله لا فاسقة) أي باي نوع من أنواع  
الفسق لا خصوص الزنا والسحاق ولا يخفى أن الديانة مقولة بالتشكيك فاولاها من اتصفت العدالة في  
الشهادة اهـ حل (قوله جميلة) المراد بالجمال كما فتي به الوالد الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوي  
الطباع السليمة نعم تذكره ذات الجمال المفرط لأنها تزهر به وتتطاع اليها عين الفجرة ومن ثم قال أحد  
ماسلت ذات قط اهـ شرح مر (قوله تنكح لأربع) أي الداعي لنكاحها أمور أربعة أي عرض الناس في  
نكاحها منحصر في أربعة بحسب العادة وإن كان بعضها مدوحا وبعضها مذموم ما وقد بين القسمين بقوله  
فاظفر بذات الدين الخ وقوله ولحسبها بالباء الموحدة ونقل ضبطه بالنون فليحرر فهاذ دليل على استحباب  
نكاح الدينة لا الجميلة أيضا وبعضهم استدلل بهذا الحديث على استحباب كونها جميلة واعترضه الزركشي بأن  
الاستدلال بذلك على كونها جميلة عجيب لأن هذا بيان لما هو عادة الناس ولا أمر فيه بنكاح الجميلة وهو  
اعتراض واضح كما لا أمر فيه بنكاح ذات المال والجمال والحسب والاعتراض عليه ليس في محله وسكت  
المصنف عن كونها ودودا أي تود الزوج مع ذكرها في الخبر ويسن كونها بالغة عافلة حسن الخلق وأن  
لا تنكرن ذات ولد من غيره وان لا يكون لها مطلق يرغب فيها أو ترغب فيه وأن لا تكون شقراء في وجهها  
نقط سود اهـ حل (قوله تنكح المرأة لأربع) قال النووي الصحيح في معناه أنه صلى الله عليه وسلم أخبر  
بما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون هذه الخصال الأربع واخرها عندهم ذات الدين فاظفر أنت أيها  
المسترشدات بذات الدين لأنه أمر بذلك اهـ شوبري (قوله ولحسبها) هو ما يعده الإنسان من مفاخر  
أبائهم وقيل التخلق بالاخلاق العظيمة ومكارم الاخلاق اهـ شوبري (قوله فاظفر) جواب شرط محذوف  
أي إذا تحققت أمرها وفضيلتها فاظفر بها ترشد فانك تكسب منافع الدارين اهـ شوبري (قوله ترتب  
يدك) معناه في الأصل التصبغا بالتراب ومن لازمه الفقر ففسره باللازم (قوله أي افتقرنا) هذا صورة  
دعاء فقطر إلا فالقصد منه اللوم لا الدعاء الحقيقي اهـ ع ش وفي المصباح ترب الرجل يترب من باب تعب  
افتقر كأنه لصق بالتراب فهو ترب وارتب بالالف لغة وقوله عليه الصلاة والسلام تربت يدك هذه من  
الكلمات التي جاءت عن العرب صورتها دعاء ولا يرامها الدعاء بل المراد بها الخ والتجريض وارتب  
بالالف استغنى (قوله تخيروا النطفكم) ولا تضعوها في غير الا كفاه اهـ شرح مر (قوله بل تنكره بنت الزنا



(الح) اضراب ابطال لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى اه شيخنا (قوله بل تكره بنت الزنا وبنت الفاسق) اي وذلك لانه يعبر بها الدماء واصنام اوربما اكتسب من طباع ابيها اه ع ش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) المراد بالقرابة من هي في اول درجات الخوالة او العمومة فلا يرد تزويج على رضى الله تعالى عنه لفاطمة لانها بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها اولى من الاجنبية لا انتفاء ذلك المعنى مع حنوا الدم وتزوجه صلى الله عليه وسلم لانها بنت بنت جدها بنت عمته لمصلحة هي حل نكاح زوجة المتبني وتزويجه زينب بنته لابي العاص مع انها بنت خالته بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعلية اه شرح مر بتصرف (قوله والبعيدة اولى من الاجنبية) قالوا الان مقصود النكاح اتصال القبائل لاجل اجتماع الكلمة وهذا مفقود في نكاح القريبة لان الاتصال فيها موجود والاجنبية ليست من قبائله حتى يطلب اتصالها اه حل (قوله الحق) في المصباح الحق فساد في العقل قاله الازهرى وغيره وحق يحق من باب تعب وحق بالضم فهو أحق والاثني حمقاء والحق اسم منه والجمع حق مثل احمر واحمر واحمر اه (قوله الادنين) هو جمع الادنى على حد قوله تعالى لمن المصطفين الاخيار اه شيخنا (قوله وسن نظر كل للاخر الخ) خرج بالآخر نحو ولدها الامرد فلا يجوز له نظره وان بلغه استواء وهما في الحسن خلافا لمن وهم فيه اه حج اه ع ش على مر (قوله وهما) اي في مبحث نظر المخطوبة وعبارة شرح مر في مبحث نظر الامرد نصها وشرط الحرمة ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعيت كما لو كان المخطوبة نحو ولد امرء وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها اجاز له نظره ان بلغه استواء وهما في الحسن ولا فلا كما يحسنه الاذرعى وظاهر ان عمله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة انتهت وكتب عاها ع ش قوله نحو ولد امرء لعل التقييد به لان المشابهة في الغالب لما تقع بين نحو الامم وولدها ولا فلو بلغه استواء المرأة وشخص اجنبى وتعدرت رؤيتها فينبغى جواز النظر اليه وفي سيم على حج وينبغى انه يجوز نظرها نحو أختها السكن ان كانت متزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها أو ظن رضاه وكذا بغير رضاها ان كانت عزباء لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب اه وينبغى تقييد ذلك بامن الفتنة وعدم الشهوة وإن لم يمتد ذلك في المخطوبة نفسها اه وقوله وسماع وصفها قضيته انه لو امكنه إرسال امرأة تنظرها له وتصفها له لا يجوز له النظر وقد يتوقف فيه فان الخبر ليس كالمعينة فقد يدرك الناظر من نفسه عند المعاينة ما تقصر العبارة عنه اه وقوله اجاز له نظره قضية اطلاقه انه لا يشترط لجواز رؤية الامرد رضاه ولا رضاه عليه وفيمكن الفرق بينه وبين نظر أخت الزوجة بانه يتسامح في نظر الامرد مالا يتسامح به في أنظر المرأة ومن ثم كان المعتمد جواز نظر الامرد الجميل عند أمن الفتنة اه وقوله وعدم خوف الفتنة ولا يقال أن ذلك منزل منزلة النظر اليها لان المخطوبة محل التمتع في الجملة اه خطيب (قوله وسن نظرا الخ) خرج به المس فيحرم اه حل (قوله بعد قصده نكاحه الخ) اي وقد رجا الاجابة رجا ظاهرا كما قاله ابن عبد السلام لان النظر لا يجوز إلا عند غلبة الظن المجوز ويشترط أيضا أن يسكن عالما بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض ولا لا فغاية النظر مع علمها به كونه كالتعريض اه شرح مر (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على ما هو ظاهر كلامهم لكن الاوجه كما قال شيخنا استحبابه فالتقييد بالقبلية الاولوية على المعتمد (تنبيه) لورأى امرأتين معاً ممن يحرم جمعهما في النكاح لتعجبه واحدة منهما يتزوجها جاز ولا وجه لما نقل من بعض اهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه ما قالوه فيما لو خطب نكاحا حيث تحرم الخطبة حتى يختار شيئا كذب بخط شيخنا مر ومنه نقلت اه شوبرى (قوله وهما ينظرانه منته) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهو المعتمد اه مر سيم (قوله اولى من تعبيره باليد والكفين) اي لاقتضاء تعبيره انه لا ينظر من الامة إلا للوجه والكفين فقط وليس كذلك كما علمت اه (قوله واحتج لذلك الخ) لم يقل واستدل لاحتمال الخصوصية أو لعدم صراحته فيما ينظره منها اه شيخنا (قوله أن يؤدم بينكما) قال الزركشى ومعنى يؤدم

(غير ذات قرابة قريبة) بان تكون أجنبية أو ذات رابة بعيدة لضعف الشهوة في القرينة فيجى والولد نجيفا والبعيدة اولى من الاجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعى نص على انه يسن له ان لا يتزوج من عشيرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فيحمل نصه على عشيرته (الادنين) (و) سن (نظر كل) من المرأة والرجل (الاخر) بعد قصده نكاحه قيل خطبته غير عورة في الصلاة وان لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة للحاجة اليه فينظر الرجل من الحرة الوجه والكفين ومن بهارق ما عدا ما بين سرة وركبة كما صرح به ابن الرفعة في الامة وقال انه مفهوم كلامهم وهما ينظرانه منه فتعبرى بما ذكر اخذا من كلام الرافعى وغيره اولى من تعبير الاصل كغيره بالوجه والكفين واحتج لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة وقد خطب امرأة انظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما اي ان تدوم بينكما المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه وقيس بما فيه عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد القصد لانه لا حاجة اليه قبله



بينكما يدوم فقد تمت الواو على الدال وقيل من الادام ما خوذ من ادام الطعام لانه يطيب به حكى الماوردي  
 الاول عن العراقيين والثاني عن اهل اللغة اه سم فهو بالهمز من الادام وتركه من الدوام فدخله القلب  
 المكاني اه شيخنا (قوله ومراده) اي مراد الراوي او مراد الخبر اي المراد منه اه شيخنا (قوله عزم على  
 خطبتها) اي وان كان خطبتها حينئذ غير جائزة بان كانت معتدة فيجوز له الآن نظر المعتدة لخطبتها بعد  
 العدة وان كان باذنها او علمها بانه لو غتبه في نكاحها ثم رأت في شرح الارشاد الصغير ولا بد في حل النظر من  
 تيقن خلوها من نكاح وعدة وخطبة ومن ان يغلب على ظنه انه يحجب ومن ان يرغب في نكاحها اه ومثله في  
 شرح شيخنا لكن العدة بكونها تحرم التعريض اه شوبري (قوله واما اعتباره الخ) اي فهو بعد الخطبة  
 غير مستحب بل هو جائز وقيل بحرمة وفي شرح شيخنا وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وان خطب وهو  
 الاوجه اه حل (قوله واما اعتباره) اي اعتبار استحبابه قبل الخطبة الخ فهو بعد الخطبة غير مستحب بل هو  
 جائز وقيل بحرمة لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة وورده حج بان الخبر مصرح بجوازه بعدها  
 فبطل حصره وانما اولوه بالنسبة للاولوية للجواز كما هو واضح اذا علم به النظر في الخبر موجود في كل  
 من الحالين اه وفي شرح شيخنا القول الاصل سن نظره اليها قبل الخطبة لا بعدها ثم قال وظاهر كلامهم  
 بقاء ندب النظر وان خطب وهو الاوجه ودوى الا باحة بعدها فقط لانها الاصل الا ما اذن فيه الشارع  
 وهو لم ياذن الا قبل الخطبة بمنع ذلك الحصر بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين اذنه قبلها وبعدها  
 وان كان الاول اولي اه فليحرم اه حل (قوله مع التسوية بينهما الخ) اي في نظر الفحل اي حيث يحرم  
 نظره لشيء من جسدها ولو وجهها وكفيها وان كانت رقيقة اه حل وقوله على قول النووي اي بخلاف  
 الرافعي فانه يقول بجواز النظر لما عدما بين سرقة وركبة الامة ان امن الفتنة وقال ايضا بجواز نظره الى  
 وجه الحرة لا كفيها عندا من الفتنة فسوى بين الحرة والامة في المحلين وبهذا يعلم ان قول الشارع الانى  
 ولو امة للرد على الرافعي اه عشاوي (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كما لا يخفى (قوله وله تكرير  
 الخ) اي ولو فوق ثلاث مرات واذا تعذر عليه النظر ارسل من يحل له نظرها من امرأة او محرم ولا  
 يجوز ارسال اجنبي ولم يجعلوا ذلك من الاعذار المجوزة للنظر واذا تعذر عليهم النظر ارسلت من يحل نظره  
 له من رجل او امرأة محرم له ويصفه لها ويصفها له ولو ما لا يحل نظره وظاهره وان كان ما يصفه مما يحرم  
 على ذلك المرسل النظر اليه كالفرج مثلا بان ارتكسب ذلك المرسل الحرمة ونظر لذلك ويحتمل تقييد  
 ذلك بما اذا كان المنظور مما يحل نظره للمرسل خاصة ولا حرم وصفه له حرر اه حل وفي حاشية ع ش  
 على م استقراب عدم التقييد بما ذكر اه شيخنا ح ف (قوله لتبين هيئة منظوره) ومن ثم لو اكتفى  
 بنظرة حرم ما زاد عليها لانه نظر ايج ضرورة فليتقيد بها واذا لم تعجبه يسكت ولا يقول لا اريدها  
 اه شرح م (قوله وحرم نظر نحو فل الخ) ذكر للمسئلة خمسة قيود كون الناظر خفا او نحوه وكونه  
 كبير او اختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها اجنبية وذكر مفهوم الاول بقوله فيما بعد ونظر  
 بمسوح الخ وترك مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذكر مفهوم الثالث بقوله ورجل  
 لرجل وامرأة لامرأة الخ وذكر مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذكر مفهوم الخامس بقوله  
 ومحرمه الخ اه (قوله نحو لحل كبير) اي غير صغيرة لا يشتهى قياسا على تفسير الصغيرة في الشارح  
 اه شيخنا (قوله كمحبوب وخصي) الكاف استقصائية اه حل وفي الشوبري مانصه قال في  
 التصحيح وفي الشرحين والروضة عن الاكثرين إلحاق المحبوب والخصي والعين والمختص وأهمهم في  
 النظر بالفحل اه وعلى هذا فالكاف للتشليل اه (قوله وخصي) الخصي بفتح الخاء قاله في شرح الروض في  
 باب خيار العيب اه شوبري (قوله ولو مراهما) هذه الغاية للرد على من قال انه مع الاجنبية كالحرم كافي  
 شرح م (قوله ولو مراهما) بكسر الهاء من قارب الاحتلام اي باعتبار غالب سنه وهو قرب خمس عشرة

ومراده بخطب في الخبر  
 عزم على خطبتها الخبر أي  
 داود وغيره إذا التقى في قلب  
 امرئ خطبة امرأة فلا  
 بأس أن ينظر إليها وأما  
 اعتباره قبل الخطبة فلا نه  
 لو كان بعدها الر بما عرض  
 عن منظوره فيؤديه وإنما  
 لم يشترط الاذن في النظر  
 اكتفاء باذن الشارع وإنما  
 يترين المنظر ر اليه فيفوت  
 غرض الناظر فان قلت  
 لم فرقة بين الحرة والامة  
 هنا مع التسوية بينهما في  
 نظر الفحل الاجنبية على  
 قول النووي قلت لان  
 النظر هنا مأموره وإن  
 خيف الفتنة فأنيط بغير  
 العورة وهناك منهي عنه  
 لحرف الفتنة فيعدي منه  
 إلى ما يخاف منه الفتنة ومن  
 لم يكن عورة بدليل حرمة  
 النظر إلى وجه الحرة ويديها  
 على ما يأتي (وله) أي لكل  
 منهما (تكريره) أي النظر  
 عند حاجته اليه لتبين هيئة  
 منظوره فلا يندم بعد  
 نكاحه عليه وذكر حكم  
 نظرها اليه من زيادتي  
 (وحرم نظر نحو فل  
 كبير) كمحبوب وخصي  
 (ولو مراهما)



سنة فيما يظهر ومثله المجبوب فيلزمها الاحتجاب منه وعلى وليه منعه منه اه شرح مر (قوله شيئا وان ابين) والذى يظهر ان نحو الرقيق والد م لا يحرم نظره لانه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند احد اه امداد اه شوبرى وعبارة مر وخرج مثاله فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما اُفتي به جمع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا لو التذبه كما يحثه الزركشى ومثلهما في ذلك الامر د اه بحروفه وقال ع ش قوله وكذا لو التذبه اى فيجوز لان اللذة ليست باختيار منه اه ففهم ان التمثيل في قول وكذا راجع للنفي فادعى الجواز والصواب انه راجع للنفي فتقتضى العبارة حينئذ الحرمة وذلك لان مر استند البحث في هذه المسئلة للزركشى وهو مصرح بالحرمة كما في شرح الروض وهذا هو الذى اعتمدته الجماعة كالحنفى والعزبى وعبارة شرح الروض اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة اى الداعى الى جماع او خلوة او نحوهما فحرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزركشى ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة التذبه وان لم يخفها اه بحروفه فانت ترى عبارة الزركشى صريحة في الحرمة اه (قوله وان ابين) قال في الخادم الرابع ان الخلاف فيما اذا علم الناظر انه اى المبان من امرأة اجنبية فان جهل ماله جاز وجها واحدا الاصل عدم التحريم ذكره ان أبى الدم اه سم (قوله وان ابين كشعر) والنظر ماله انفصل منها شعر قبل نكاحها هل يحل لزوجه انظره الآن اعتبارا بوقت النظر لانه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر او يحرم اعتبارا بوقت انفصاله وكذا لو انفصل منها حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال او لا اعتبارا بوقت النظر ويأتى مثل ذلك في شعر الزوج بالنسبة لنظرها ولا يبعد ان العبرة في ذلك كله بوقت النظر ونقل في الدرر عن شيخنا الحلبي ما يوافق ما قلناه وعن شرح الروض خلافا وفيه وقفة فليست امل وليراجع ثم ما تقرر من التردد فيما انفصل منها بعد بلوغ حد الشهوة ماله انفصل من صغيرة لا تشتمى فالظاهر انه لا تردد في حل نظره وان بلغت حد الشهوة اه ع ش على مر (قوله كشعر) اى من سائر البدن وظفر من يداور جل ودم الفصد والحجامة دون البول ونجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما تجب مواراة شعر عانة الرجل قال حجج والمنازعة في ذلك بان الاجماع الفعلى بالقائما في الحمامات والنظر اليها يرد ذلك قدمت في مبحث الانتفاع بالشارع في احياء الموات ما يردده فراجع اه ولا يخفى ان شعر جميع بدنه كذلك لان وجوب ستر شعر المرأة وشعر عانة الرجل لثلايراه من يحرم نظره له فليحرم اه حل (قوله ولو أمة) الرد على الرافعى وقيد انه خالف في الحرية أيضا فكان عليه الرد فيها ايضا انتهى شيخنا ويمكن ان يقال انما تعرض للرد على الخلاف في الامة دون الحرية لقوة الخلاف في الامة اكثر من الحرية بدليل ان الامة فيها اقوال ثلاثة كما في شرح مر هذا والمذكور هنا الذى هو المعتمد والثانى انه يحل منها ما يبدو عند المهنة والثالث انه يحل منها ما عدا ما بين السرة والركبة وان الحرية فيها قولان هذا المذكور هنا والثانى حل الوجه والكفين والاقوال في الامة والحرية مشروطة بانتفاء الشهوة وبدليل ان مقابل المعتمد صحيح لضعيف لانه عبر في المنهاج عن المعتمد بالاصح وان مقابل المعتمد في الحرية ضعيف لانه عبر عن المعتمد فيها بالاصح (قوله ولو أمة) خرج بها المبيعة فكما لحرمة قطعا اه شرح مر (قوله وأمن فتنة) اى بحسب ما يظهر له من حال نفسه والا فامن الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه حل (قوله لظهوره على العورات) المراد بالظهور القدرة على حكاية ما يراه من النساء اه قل على الجلال (قوله بخلاف طفل لم يظهر عليها) عبارة شرح مر وخرج بالمراهق غيره فان كان بحيث يحسن حكاية ما يراه على وجهه من غير شهوة فكالمحرم او بشهوة فكالبالغ اولى يحسن ذلك فكعدم كما قاله الامام انتهى (قوله وله بلا شهوة) اى للعبد غير المشترك والمبعض مطلقا ولا نظر للهاية اه شوبرى وقوله ولو بلا شهوة اى ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهى مسلمة لان الكافر يتصف بالعدالة بل بكونه ثقة وقوله ولو مكاتب اى كتابة صحيحة والمعتمد عند شيخنا كحج ان المكاتب مع سيدته كالاجنبى وان

شيئا) وان ابين ككشعر (من) امرأة (كبيرة اجنبية ولو أمة) وامن الفتنة لان النظر مظنة للفتنة وعحرك للشهوة فالائق بمحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بها ومعنى حرمة في المراهق انه يحرم على وليه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تنكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال الله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لا تشتمى (وله بلا شهوة) ولو مكاتب على النص



لم يكن معه وفاء وظاهره وإن كانت الكتابة فاسدة بخلاف مكاتبة والفرق أن نظر الرجل إلى أمته أقوى من نظر المرأة إلى عبد لها لأن منظورها أكثر أه حل (قوله بلا شهوة) أي للفحل المذكور ويلزمه أن يكون ساكتا عن المسح إذا كان مملوكا فالأولى إرجاع الضمير للعبد المعلوم من المقام إلا أن يقال هو معلوم بالأولى أه حل (قوله وله بلا شهوة نظر لسيدته) ومثل النظر الخلوة والسفر أه والنظر بشهوة حرام قطعاً من كل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأمه أه شرح مر قال ع ش عليه وعمومه يشمل الجمادات فيحرم النظر إليها بشهوة أه وشيخ الإسلام قد تعرض لأشراط انتفاء الشهوة في جميع مسائل الجائز بعضها بالتصريح وبعضها بالإشارة فصرح به في هذه وأشار له بقوله ومحرمه فإن القيد وهو قوله بلا شهوة معتبر في المعطوف أيضاً وصرح به في قوله وحل بلا شهوة نظر الصغيرة الخ وأشار له في الأربعة التي هي قوله ونظر بمسح لأجنبية الخ فإن قوله كنظر لمحرم أي في أنه يجوز بلا شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة وصرح به في قوله ونظر امرئ جميل أو بشهوة فقد استفيد من مجموع كلامه اشتراط انتفاء الشهوة في كل الصور حتى في نظر الرجل الرجل والمرأة للركبة والمحرمة المحرمة ولما يقع في المنهاج تخصيص التنبيه على هذا الشرط ببعض المسائل مع أنه لا يختص بذلك البعض أشار مر في شرحه إلى إبداء حكمه للتخصيص المذكور ونص عبارته والتعرض له أي لا اشتراط عدم الشهوة هنا بعض المسائل ليس للاختصاص بل للحكمة تظهر بالتأمل قاله الشارح والبعض الذي تعرض له المصنف هو مسألة الأمة والصغيرة والامرء والحكمة أن الأمة لما كانت في مظنة الإمتنان والابتذال والخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل بما توهم جواز النظر إليها ولو بشهوة للحاجة وإن الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها بما توهم جواز النظر إليها ولو بشهوة وإن الامرء لما كان من جنس الرجال فكانت الحاجة داعية إلى مخالطتهم في أغلب الأحوال بما توهم جواز النظر إليه ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور (قوله وهما عفيفان) أي عن الزنا لكان اعتماد شيخنا كحج أنه لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالعفة المدالة أه حل (قوله ومحرمه) أي بالنسب أو رضاع أو مصاهرة أه شرح مر قال في شرح الروض ولا فرق في المحرم بين الكافر وغيره نعم إن كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته نبيه عليه الزر كشي أه سم (قوله خلا ما بين سرة وركبة) وأما السرة والركبة فلا يحرم من عند شيخنا وفي كلام حج ما يفيد جرمة نظرهما أه حل (قوله والزينة مفسرة بما عدا ذلك) هذا تفسير مراد ضرورة عطف الآباء عليه فهم في كل موضع تفسر بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن كافي زينة الصلاة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أه قل على الجلال (قوله ولو مراعاة وقوله ولو عبداً) الظاهر أن كلامه هاتين الغائتين لمشكلة نظيرهما في المعكوس لا لرد كما هو في المعكوس فإنه لم يحكم في المنهج خلافاً في المراعاة الناظرة ولا في نظر الأجنبية للعبد تأمل (قوله نظر شيء من نحو فحل) أي وإن أبين من نحو شعر أو ظفر من يد أو رجل فإذا علم الفحل أن هذه المرأة تنظر إليه حرم عليه تمكينها من ذلك فيجب عليه أن يحجب ما تنظر إليه عنها أه حل (قوله ولها بلا شهوة أن تنظر من عبدها) ولو المسكاتب على طريقة الشارح ودون المسكاتب على المعتمد الذي قدمناه أنه معها كالأجنبي أه حل (قوله وهما عفيفان) استفيد من كلامه اشتراط العفة فيهما عند النظر أحدهما للآخر لا فيمن ينظر منهما خاصة كما لا يخفى أه حل (قوله لماعرف) أي من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ فإنها دللت على أن للمرأة أن تبدن زينتهن المملوكات ومحرمات في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانن وقوله أو آبائهن أي فيحل لهما أن ينظر إليهما ويقاس عليه أن لها أن تنظر إليهما ما عدا العورة شيخنا (قوله إلى وجه المرأة وكفيها) أي الحرة وأما الأمة فللرافعي فيها خلاف آخر أذ يقول

(نظر سيدته وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين السرة والركبة) قال تعالى ولا يبدن زينتهن إلا لبعوثهن أو آبائهن الآية والزينة مفسرة بما عدا ذلك (كعكسه) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة الكبيرة ولو مراعاة نظر شيء من نحو فحل أجنبي كبير ولو عبداً قال تعالى وقل للؤمنات يخفضن من أبصارهن ولها بلا شهوة أو تنظر من عبدها وهما عفيفان ومن محرمها خلا ما بين سرة وركبة لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع التقيد بالعفة وذكر حكم نظر سيدة العبد له من زيادتي وما ذكرته من تحريم نظر الفحل إلى وجه المرأة وكفيها وعكسه عند



بحر از النظر إلى ما عدا ما بين سرتها وركبتها عند اتقاء الشهوة وخوف الفتنة اه شيخنا (قوله إلى وجه المرأة وكيفية) أي الحرية إذ هي التي قيل فيها بحر از النظر إلى الوجه والكفين فقط وأما الأمة فتقيل فيها بحر از ما يبدو عند المهنة وقيل بحر از ما عدا ما بين السرة والركبة وقوله وعكسه أي نظرها لوجه الرجل وكيفية وقوله عند أمن الفتنة أي وعند عدم الشهوة وقوله والذي في الروضة الخ يقتضي أن الضعيف في صورة العكس يجوز للمرأة أن تنظر لوجه الرجل وكيفية فقط مع أن المنقول في المنهاج أنه يجوز لها أن تنظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها وعبارته والأصح جواز نظر المرأة البالغة الأجنبية إلى بدن رجل أجنبي سوى ما بين سرتها وركبتها أن لم تخف فتنة ولا نظرت بشهوة قلت الأصح التحريم كمو أي كنظره إليها والله أعلم (قوله هو ما صححه الأصل) وأيد باتفاق المسلمين على أن لولا الامور منع النساء من الخروج سافرات الوجوه ورد بان منع من ذلك لا لاجل وجوب الستر عليهن لذاته بل لأن فيه مصلحة عامة وفي تركه إخلال بالمرورة ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء أنه لا يجب على المرأة سترو وجهها وعلى الرجال غش البصر عنهن أي فان علمن نظر أجنبي لهن وجب عليهن الستر وهذا ما قاله حج وضعف شيخنا ما نقله القاضي عياض ومنع كون ولالة الامور إنما منعوا ما ذكر للمصلحة العامة لا لكون الستر واجبا لذاته وقال وإنما ذلك لكون الستر واجبا لذاته وفيه أن مقتضى ذلك وجوب الستر على الرجل لوجهه لأنه كما يجب على المرأة سترو وجهها لئلا ينظر اليه من يحرم نظره له فكذلك يكون للرجل ولا ينبغي القول به فالحق ما قاله حج اه حل (قوله نظر لصغيرة خلا فرج) أي سواء كانت الصغيرة محرما للنظر أو أجنبية منه وعبارة شرح مر قوله لصغيرة لا تشتمى أي عند أهل الطباع السليمة فان لم تشتم لهم لتشوه بها قدر فيما يظهر زوال تشوها فان كانت مشتبهة لهم حينئذ حرم نظرها وإلا فلا وفارقت العجوز بسبب اشتهاها ولو تقديرا فاستصحب ولا كذلك الصغيرة اه (قوله أما الفرع) أي القبل والدير والظاهر أنه لا يختص في القبل بالناقض بل حتى ما ينبت عليه الشعر غالبا اه حل (قوله استثنى ابن القطان الام) أي ونحوها كمرضعة أمربية لها كما بحثه شيخنا كحج في الأولى وينبغي أن تكون مثلها الثانية وقوله للضرورة أي فيجوز لها نظره وينبغي أن مسه للحاجة كغسله ومسحه كذلك اه حل (قوله أما فرج الصغير فيحل النظر اليه) أي لأنه لا يستتبع استقباح فرج الصغيرة والمعتمد أن فرج الصغير كفرج الصغيرة في حرسه النظر اليه لغير المرضعة ونحوها اه حل (قوله ونظر لمسوح) في هامش المحلى بخط شيخنا البرلسي محل الخلاف في المسح في النظر خاصة كما فرضها المؤلف وأما الدخول عليهن فجائز قطعا نقله الزركشي عن القاضي الحسين ولو كان كافرا اتجه التحريم قطعا بناء على تحريم نظر الذمية إلى المسلمة اه وفي شرح الروض قال الزركشي وينبغي تقييد الجواز في المسح بان يكون مسلما في حق المسلمة فان كان كافرا منع على الأصح لأن أقل أحواله أن يكون كالمرأة الكافرة اه مم (قوله ونظر لمسوح لأجنبية الخ) أي بشرط عدالتها وبشرط أن لا يبقى فيه ميل للنساء أصلا وبشرط إسلامه فمالو كانت مسلمة ويلحق بالنظر أيضا الخلوة والسفر اه شرح مر (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الخ حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة فالمرأة مع المرأة عرفت من منطوق الآية في قوله أو نسائهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لأنها فيما إذا اختلف الجنس اه حل (قوله وحرم نظر كافر لمسلمة) أي حرم على المسلمة تمكين الكافرة من نظرها والتكشيف لها وقوله فلا تدخل أي الكافرة معها أي المسلمة فتضع المسلمة الكافرة ولا تمكنها من الدخول معها وقوله نعم أن ترى منها أي يجوز للمسلمة أن تمكشيف للكافرة من بدنها ما يبدو عند المهنة وقوله فيجوز لها النظر أي فيجوز لها تمكينها من نظر عدا ما بين سرتها وركبتها اه ثم رايت في شرح مر ما نصه والأصح تحريم نظر كافرة إلى مسلمة فيلزم المسلمة الاحتجاب عنها وظاهر صنيع المصنف يقتضي التحريم على الكافرة وهو صحيح أن قلنا بتكليف الكافر

أمن الفتنة هو ما صححه الأصل والذي في الروضة كاصل ما عن أكثر الأصحاب حله (وحل بلا شهوة نظر لصغيرة) لا تشتمى (خلا فرج) لأنها ليست في مظنة شهوة أما الفرع فيحرم نظره وقطع القاضي بحله عملا بالعرف وعلى الأول استثنى ابن القطان الام زمن الرضاع والتربية للضرورة أما فرج الصغير فيحل النظر اليه ما لم يميز كما صححه المتولي وجزم به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب (ونظر لمسوح) وهو ذاهب الذكر والأنثيين بحيث لم يبق له شهوة (لأجنبية وعكسه) أي ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل و) نظر (امرأة لامرأة كنظر المحرم) فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سرة وركبة لما عرف (وحرم نظر كافرة لمسلمة)



بفروع الشريعة وهو الاصح واذا كان حراما على الكافرة حرم على المسلمة التمكن منه لانها تعينها به على محرمها وسكتوا عن المرتدة والمتجه تحريم تمكينها من النظر لانها أسوأ حالا من الذمية والفاسقة (فرع) قال ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة ونازعه البلقيني قاله في شرح الروض واعتمد رخصا ما قاله ابن عبد السلام اه سم (قوله وحرم نظر كافرة) هي شاملة للمرتدة وقوله المسلمة أجنبية عنها أي ليست محرما ولا سيدة لها كما نبه عليه بعد أي شيء من بدنها حتى وجهها وكفيها هذا ظاهر اطلاقه وسياتي ان الشارح يعتمدوه والمعتمد خلافه وهو ما ذكره في الاستدراك بانه يجوز نظر ما يبدو عند المهنة اه حل (قوله ولا ينهار بما تحكيها للكافر) وبهذا يراد قول بعضهم لا بد ان يعلم ترتيب فتنة على نظر الكافرة ويؤيد قول ابن عبد السلام والفاسقة أي بزنا وقيادة أو مساحقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة أي لا ينهار بما تحكيها لمن يفتن بها لكن اعتمد شيخنا خلافاً وفاقاً في ذلك للبلقيني وعبارة حج ومثل الكافرة الفاسقة بسحاق أو غيره كزنا أو قيادة اه حل (قوله نعم يجوز ان ترى منها الخ) معتمد والمهنة بتثليث الميم وأنكر الأصمعي الكسر وحج اقتصر على الضم والكسر والدميرى اقتصر على الفتح والكسر والذي في الدميرى كالذي في الصحاح حل (قوله ما يبدو عند المهنة) أي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين اه شرح مر (قوله كما وضحت في شرح الروض) عبارته بعد ذكر الاشبه المذكور قال الأذري وهو غريب لم أره نصاً بل صرح القاضي والمتولي والبعثي وغيرهم بانها معها كالأجنبية وكذا وجهه البلقيني وهو ظاهر فقد أفتى النووي بانه يحرم على المسلمة كشف وجهها لها وهو انما يأتي على القول بذلك الموافق لما في المنهاج كاصله في مسألة الأجنبية لا على ما رجحه هو كالرافعي اه سم (قوله من عموم مامر) من قوله ومحرمة خلا ما الخ اه ع ش وفي حل الذي مره قوله ونظر امرأة لامرأة اه (قوله وفيه توقف) وجهه انها ليست من نساء المؤمنات اه حل (قوله وحرم نظر امرء جميل الخ) عبارة أصله مع شرح مروى من نظر امرء وهو من لم يبلغ أو ان طلوع اللحية غالباً وينبغي ضبط ابتداءه بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال مع خوف فتنة بان لم يندر وقوعها كما قاله ابن الصلاح أو بشهوة أجماعاً وكذا كل منظور إليه فقائدة ذكر ما فيه تمييز طريقة الرافعي وضبط في الأحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقاً بين الملتحي وبينه وقريب منه قول السبكي هي ان ينظر فيلتمد وان لم يشبهه زيادة وقاع أو مقدمة له فذاك زيادة في الفسق وكثير يقتصرون على مجرد النظر والمحبة طائنين سلامتهم من الاثم وايسوا مسلمين منه قلت وكذا يحرم نظره بغيرها أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة في الاصح المنصوص لانه مظنة الفتنة فهو كالمرأة اذا الكلام في الجميل الوجه النقي البدن كما قيد به المصنف رحمه الله تعالى في التبيان وغيره بل هو أشد أثماً من الأجنبية لعدم حله بحال وقد حكى عن أبي عبد الله الجلاء قال كنت أمشي مع استاذي يوماً فمرأيت حديثاً جميلاً فقلت يا استاذي ترى يعذب الله هذه الصورة فقال سترى غيباً فنسى القرآن بعد عشرين سنة والثاني لا يحرم والا لأمراً لا مردباً لا احتجاب كالنساء واجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتجاب كالنساء للمشقة الصعبة عليهم وترك الأسباب اللازمة لهم وعلى غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة لا سيما مع مخالطة الناس لهم من عصر الصحابة إلى الآن مع العلم بانهم لم يؤمروا بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء عند توقع الفتنة إلى ان قال فعلم بما تقرران ما قاله المصنف من اختياراته لا من حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعي كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وشرط الحرمة على كلام المصنف رحمه الله تعالى ان لا يكون الناظر محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولا سيداً وان لا تدعو إلى نظره حاجة فان دعت كما لو كان للمخطوبة نحو ولد امرء وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواء وهما في الحسن والا فلا كما بحثه الأذري وظاهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة والوجه حل نظر مملوكه ومسوح بشرطهما المأذون به بالانظر المس في محرم وان حل

لقوله تعالى أو نساكن  
والكافرة ليست من نساء  
المؤمنات ولا ينهار بما تحكيها  
للكافر فلا تدخل الحرام  
معهما نعم يجوز ان ترى منها  
ما يبدو عند المهنة على الاشبه  
في الروضة كأصلها لكن  
الأوجه ما صرح به القاضي  
وغيره انها معها كالأجنبية  
كما أوضحت في شرح  
الروض وتعبرى بكافرة  
اعم من تعبيره بذمية وهذا  
كله في كافرة غير مملوكة  
للمسلمة ولا محرم لها اما هما  
فيجوز لها النظر اليها كما  
علم من عموم مامر واما  
نظر المسلمة للكافرة فمقتضى  
كلامهم جوازه قال  
الزركشي وفيه توقف (و)  
حرم (نظر امرء جميل)



النظر كما هو ظاهر لانه افحش وغير محتاج له والخلو به فحرم لكن ان حرم النظر فيما يظهر وان كان معه امر آخر ارا أكثر كما ياتي والفرق بينهما وبين المس ظاهر انتهت بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلو المحرم بها واختلافهم في حل مسها اخرج وقوله وخرج بالنظر المس اي ولو بحائل على ما ياتي في قوله وحينئذ فيلحق بها الامر في ذلك وفي سم على حج تقييد الحائل بالرقيق لكن عبارة الشارح في كتاب السير بعد قول المصنف ويسن ابتداء ما في السلام مانصه ويحرم تقييد امرد حسن لا محرمية بينه وبينه أو نحوها ومس شيء من بدنه بلا حائل كما مر اه فان كان مراده بما ذكره هنا غير صحيح لان ما هنا سوى فيه بين الحائل وغيره وان اراد غيره فلي نظر اه ع ش عليه (قوله وحرم نظر امرد الخ) اي ولو كان الناظر امرد مثله حج والظاهر ان شعر الامرد كباقي بدنه فيحرم النظر الى شعره المنفصل كالمتمصل اه سم على منهج اه ع ش على م ر وفي قل على الجلال والمراد نظر شيء من بدنه ولو ظفرا وشعرا وان ابين كما مر وهو ما بين بلوغ حد الشهوة الى أو ان طلوع اللحية وبعده أجرد أو انط بالمثلثة المفتوحة قبل الطاء المهمة الثقيلة (قوله ولا محرمية ولا ملك) هذان بالنظر للغاية فقط أعني قوله ولو بلا شهوة على كلام الشارح والافانظر بشهوة حرام حتى للجملات فضلا عن المملوك والمحرم لا الزوجة اه شيخنا اما اذا كان ملكه فيجوز لكن مع العفة عن كل مفسق من كل منهما كما هو قياس المرأة مع مملوكها اه حل (قوله يبيع او غيره) قال في شرح الروض وله ان ينظر جميع وجهها كما نقله الروياني عن جمهور العلماء وقال الماوردي ان امكن معرفتها ببعضه وجب الاقتصار عليه اه قال م ر ووجه الاول انه قد يحتاج الى الدعوى عليها فيحتاج لمعرفةا ومعرفة الجميع ابقى لمعرفةا أمكن اه سم (قوله وتعليم) ويتجه اشتراط العدالة في الامرد ومعه كالمملوك بل أولى اه شرح م ر (قوله وتعليم) اي لا مرد مطلقا ولا جنسية فقد فيها الحسن والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلو محرم وفي كلام حج ظاهر انها اي هذه الشروط لا تعتبر الا في المرأة كما عليه الاجماع الفعلي ويتجه العدالة اي لا يرتكب مفسقا فيهما كالمملوك اه حل (قوله وفي الشهادة الخ) قال حج كشبخنا وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون على الاوجه لانهم توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف اه حل وقوله من وجه وغيره كالفرج للشهادة بزنا او ولادة أو عبالة أو التحام افشاء والشدى للرضاع ويكرر النظر ان احتاج اليه اه حل (قوله وفي اراد شرار رقيق الخ) هذا داخل تحت الحاجة في المتن وان لم يدخل في الامثلة التي ذكرها فان كان الانسب للشارح ان ياتي بمثال ويفرغ عليه هذا كما فرغ على امثله المتن اه شيخنا وكان الانسب تقديمه على التفريع الذي قبله لانه من فروع المعاملة وقوله كما مر في محله اي في كتاب البيع عند قول المتن وتعتبر رؤية تليق تامل (قوله هذا كله) اي المذكور من المعاملة والشهادة والتعليم وشراء الرقيق ويحتاج الى الفرق بينه وبين من يريد خطبتها اه حل وقوله ان لم يتعين ذلك اي الشخص الخائف (قوله ولا انظر وضبط نفسه) قال السبكي ومع ذلك ياثم بالشهوة وان اثبت على التحمل لانه فعل ذى وجهين لكن خالفه غيرد فبحث الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤاخذ بها كما لا يؤاخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحاكم بميل قلبه لبعض الخصوم والاوجه حمل الاول على ما هو اختياره والثاني على خلافه اه شرح م ر (قوله والخلو في جميع ذلك كالنظر) اي فيما قبل الاستثناء من عند قوله وحرم نظر نحو فل كبير الخ اي متى حرم النظر حرمت الخلو ومتى جاز جازت واما الاستثناء وهو قوله لا انظر الخ فلا تجوز فيه الخلو الا في تعليم الامرد لا المرأة فلا تجوز الخلو بها للحاجة ولهذا لم يرجع اليه والا لاقتضى خلاف هذا التفصيل اه ع ش ماوى وضابط الخلو اجتماع لا تؤمن معه الزينة عادة بخلاف ما لو قطع بانتقامها عادة فلا يعد خلو اه ع ش على م ر من كتاب العدد (قوله أولى من قوله ومتى) اي كما استحسنته السبكي قال لان القصد ان كل مكان جرم نظره اي بما تقدم

ولا محرمية ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بان ينظر اليه فيلنذبه وتعيرى بذلك أولى بما عبر به (لا انظر لحاجة كعامله) يبيع أو غيره (وشهادة) تحملا واداء (وتعليم) لما يجب أو بسن فينظر في المعاملة الى الوجه فقط وفي الشهادة الى ما يحتاج اليه من وجه وغيره وفي ارادة شراء رقيق ما عدا ما بين السرة والركبة كما مر في محله هذا كله ان لم يخف فتنة والا فان لم يتعين ذلك لم ينظر والا انظر وضبط نفسه والخلو في جميع ذلك كله كالنظر (وحيث) أولى من قوله ومتى



حرم مسه لا ان كل زمان حرم فيه النظر فيه المس لان الزمان ليس مقصودا هنا حل (قوله حرم مس)  
 اي بلا حائل وكذا معه ان خاف فتنة بل وان امنها على ما مر اه حرج اه سل (قوله لانه ابلغ الخ) تعليل  
 للترتيب الملهوم من هذه القضية او لمخدوف تقديره بالاولى اه شيخنا (قوله لانه ابلغ الخ) هذا يفيد انه يلتزم  
 بنظر الشعر كسبه غاية ان المس ابلغ في اللذة وأورد عليه انهم عللوا عدم الانتقاض للوضوء بمس الشعر  
 والظفر والسن بانه لا لذة فيه وهو مخالف لما هنا وقد يجاب بان المنفى ثم اللذة القوية التي من شأنها تحريك  
 الشهوة المثبت هنا طاق اللذة وهي كافية في التحريم احتياطا اه ع ش على م ر (قوله فيحرم على الرجل ذلك  
 فخذرجل الخ) عبارة شرح م ر ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل وامن فتنة واخذ منه حل مصالحة  
 الاجنبية مع ذنك اي الحائل وامن الفتنة وافهم تخصيصه الحل معهما بالمصالحة حرمة مس غير وجهها وكفها  
 من وراء حائل ولو مع امن الفتنة وعدم الشهوة ووجهه انه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الامر  
 في ذلك ويؤيده اطلاقهم حرمة معا نقتنه الشاملة لكونها من وراء حائل اه وقوله من وراء حائل ظاهره ولو  
 كشف لكن قال سم على حرج ما نصه لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ اه ع ش عليه وفي متن  
 الروض وشرحه (فرع) يستحب تصافح الرجلين والمرأتين لخبر ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان  
 الاغفر لهما قبل أن يتفرقا رواه ابو داود وغيره نعم يستثنى الامر بالجميل الوجه فتحرّم مصافحته ومن به  
 عاهة كالابرص والاجذم فتكره مصافحته كما قاله العبادي وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس والوجه ولو  
 كان المقبل او المقبل صا لحال قال رجل يارسول الله الرجل منايقي اخاه او صديقه اني حنى له قال لا قال افيلزمه  
 ويقبله قال لا قال افياخذ بيده ويصافحه قال نعم رواه الترمذي وحسنه وهما القادم من سفر أو تباعد لقاء  
 سنة لا تباع رواه الترمذي وحسنه نعم الامر بالجميل الوجه يحرم تقبيله مطلقا ذكره النووي في اذكاره  
 ثم قال والظاهر ان معا نقتنه كتقبيله او قرينة منه وكذا تقبيل الطفل ولو ولد غير شفقة سنة لانه صلى الله عليه وسلم قبل  
 ابنه ابراهيم وشبهه وقبل الحسن بن علي وعنده الاقرع بن حابس التميمي فقال الاقرع ان لي عسرة من الولد  
 ما قبلت منهم احدا فنظر اليه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال من لا يرحم لا يرحم وقالت عائشة قدم اناس من الاعراب  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انقبولون صبيا نكم فقال نعم قالوا الكنا والله ما نقبل فقال او املك ان  
 كان الله تعالى نزع منكم الرحمة رواه البخاري اه (قوله ذلك فخذرجل) الدلك ليس قيد ابل المدار على مطلق  
 المس والرجل ليس قيد ابل المدار على كون المحل المسوس يحرم نظره وانما قيد بالرجل لانه بما قد يتوهم  
 جواز ذلك الرجل فخذاه اي فخذرجل آخر لكثرة المخالطة بين الرجال وبعد تحريك الشهوة بين الرجل  
 والرجل (قوله وقد يحرم المس الخ) استثناء من مفهوم الضابط المذكور وقوله كغمز الخ الغمز التكبيس أو  
 المس بمبالغة والمراد هنا الاغم وفي المصباح غمز ته غمز امن باب ضرب اشرت اليه بعين او حاجب وغمز ته  
 يبدى من قو لم غمزت السكبش يبدى اذا جسته لتعرف سمته وغمزت الدابة في مشيتها غمزا وهو شبهه  
 بالعرج اه والكل من باب ضرب اه مختار وقوله ساق محرمه اورجلها ليس بقيد بل المدار على ما يجوز نظره  
 وهو ما عدا ما بين السرة والركبة فيحرم غمزه والمعتمد أن الغمز لا يحرم الا بشهوة خلافا لاطلاق الشارح  
 اه شيخنا وعبارة شرح م ر وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلا بلا حائل لغير حاجة  
 ولا شفقة وكيدها على مقتضى عبارة الروضة وفي مسلم يحل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعورة بحائل  
 وبدونه اجماعا اي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجهه سواء امس الحاجة ام شفقة ومقتضى ذلك عدم  
 جوازه عند عدم القصد مع انتفاء ما ويحتمل جوازه حينئذ لانه صلى الله عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق  
 الصديقة انتهت ر قوله وقد يحرم مس ما حل نظره الخ هذا هو المعتمد وقوله ويحتمل جوازه حينئذ أي  
 مع ذلك فالمعتمد ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق  
 محمول على الشفقة اه ع ش عليه وظاهر صنيعهما أي م ر وع ش كصنيع الشارح في أن

(حرم نظر حرم مس) لانه  
 ابلغ منه في اللذة بدليل انه  
 لو مس فانزل بطل صومه  
 ولو نظر فانزل لم يبطل  
 فيحرم على الرجل ذلك فخذ  
 رجل بلا حائل وقد يحرم  
 المس دون النظر كغمز  
 الرجل ساق محرمه أو  
 رجلها وعكسه بلا حاجة  
 فيحرم مع جواز النظر الى  
 ذلك



مس المحرم في غير العورة حرام على التفصيل المذكورة ولو من غير شهوة وفي قل على الجلال واعتمد شيخنا م ر انه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة الا مع شهوة او خوف فتنة (قوله وقد يحرم المس الخ) عبارة شرح م ر وما افهمه كلام المصنف من انه حيث حل النظر حل المس أغلبي فلا يحل لرجل مس وجه اجنبية وان حل نظره لنحو خطبة او شهادة او تعليم ولا لاسيدة مس شيء من بدن عيها وعكسه وان حل النظر وكذا المسسوح (قوله ويباحان لعلاج الخ) ويعتبر في الوجه والكف اذني حاجة وفيما عداهما مباح تيمم الا الفرج وقربه فيعتبر زيادة على ذلك وهي اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هتكا للمروءة اه شرح م ر (قوله بشرطه) حاصل ما ذكره شرطان اولهما مردود والثاني غير مردود وفرع على الثلاثة فعلى الاول قوله فلا تعالج الخ وعلى الثاني قوله ولا لرجل امرأة الخ وعلى الثالث قوله ولا كافر او كافرة اه شيخنا (قوله او فقده مع حضور الخ) لعل في العبارة قلبا لان الشرط حضور المحرم عند فقد الجنس اه شيخنا (قوله ولا كافر او كافرة الخ) ومن هذا اخذ ان المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المرأة المسلمة وظاهره لو كان الرجل المسلم محرما قال حجج كشيخنا وفيه نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقا اي مسلما كان او كافرا على كافرة لنظره ما لا تنظر هي قال شيخنا وجود من لا يرضى الا باكثر من اجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها ومسلم لا يرضى الا بها احتمل ان المسلم كالعدم ايضا اخذنا من مسألة الحضائنة ويحتل الفرق اه حل (قوله او فقده مع حضور المحرم) من زوج او امرأة ثقة لحل خلوة رجل بامرأتين ثقتين وليس الامر دان كالمرأتين على إطلاق المصنف وإن بحثه بعضهم لان ما عملوا به فبهما من استحياء كل بحضرة الاخرى غير متات في الامردين كما صرحوا به في الرجلين اه شرح م ر (قوله او فقده مع حضور الخ) واللائق بالترتيب ان يقال ان كانت العلة في الوجه سوامح بذلك كما في المعاملة وان كانت في غيره وان كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة فان تعذرت فصبي مسلم غير مراق فان تعذر فمراهق وان تعذر فصبي غير مراق كافر فان تعذر فمراهق فان تعذر فمراهق فان تعذر فامرأة كافرة فان تعذرت فاجنبي مسلم فان تعذر فاجنبي كافر اه شوبري (قوله مع وجود مسلم) أي في الذكر او مسلم في الانثى اه شوبري (قوله نظر كل بدن) وقوله كعكسه محل هذا في الحياة اما بعد الموت فالخليل كالمحرم اه حل وهذا هو المعتمد (قوله لئلا يكره نظر الفرج) اي ظهرا وباطنا والباطن اشد كراهة للرجل والمرأة وورد توجيه النبي في فرج المرأة دون فرج الرجل اه حل (قوله فلما النظر الى كل بدنه) اي مالم يمنعها فان منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر بعد التوقف اه زى واما اذا منعه هي فلا يحرم عليه شيء من بدن لها لان تسلطه عليها اقوى من تسلطها عليه (قوله وخرج بعدم المانع الخ) اي لها اوله فالمانع الذي ذكره مانع لها ومانع له فقوله فيحرم نظرها بين سرته وركبته اي يحرم على كل منهما نظرها ذكر من الاخر اه حل وهذا هو المعتمد في المعتدة شهوة وان كان ياتى له في العدد خلافة لان من جملة المراجعات ذكر الشيء في بابها اه شيخنا (قوله من يحرم التمتع بها) كما ما شتركة والمبعضة والمحرم بنسب او رضاع او مصاهرة وخرج به المحرمة بحيض لحل التمتع بها وكذا المرهونة على ما جزم به الشيخ ابو حامد وجماعة وقال الرويان وغيره بحرمة خوف الوطء قال الشيخ وقد يجمع بينهما بحل الثاني على ما اذا خاف الوطء والاول على ما اذا امنه قاله الشهاب م ر وهو ظاهر اه شوبري (قوله فيجعل مع النساء رجلا الخ) اي فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم عليهم النظر لهم ومع مشكل مثله الحرمة من كل للآخر بتقديره مخالفا له احتياطا وانما غسلاه بعد الموت لانقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى اه حل (تمة) يحرم مضاجعة رجلين او امرأتين عاريتين في ثوب واحد وان لم يتماسا ولو ابوا او اما اذا بلغ الصبي أو الصبية عشرين سنين خلافا لبعض المتأخرين لعموم خبر وفرقوا بينهم في المضاجع اي عند العرى كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لان ذلك

(ويباحان لعلاج كفصد)  
وحجم (بشروطه) وهو  
اتحاد الجنس او فقده مع  
حضور نحو محرم وقد  
مسلم في حق مسلم والمعالج  
كافر فلا تعالج امرأة رجلا  
مع وجود رجل يعالج ولا  
عكسه ولا لرجل امرأة ولا  
عكسه عند الفقد الا بحضرة  
نحو محرم ولا كافر او كافرة  
مسلم او مسلمة مع وجود  
مسلم او مسلمة يعالجان  
وقولي بشرطه من زيادتي  
(ولخليل امرأة) من زوج  
وسيد (نظر كل بدن) حتى  
دبرها خلافا للدارمي في  
الدبر (بلا مانع له) اي للنظر  
لسكل بدن لها لانه محل تمتعه  
لكن يكره نظر الفرج  
(كعكسه) فلما النظر الى  
كل بدنه بلا مانع لكن يكره  
نظر الفرج وقولي بلا الى  
آخره من زيادتي وخرج  
بعدم المانع مالم يعتد  
عن شبهة او زوجت الامة  
او كوثبت او كانت وثنية  
او نحوها من يحرم التمتع  
بها فيحرم نظرها بين سرته  
وركبته وتعيرى بالخليل  
اعم من تعيره بالزوج  
(فرع) المشكل يحتاط  
في نظره والنظر اليه فيجعل  
مع النساء رجلا ومع  
الرجال امرأة كما صححه في  
الروضة وأصلها



معتبر في الاجانب فما بالك بالمحارم لاسيما الآباء والامهات ووجه التحريم ان ضعف عقل الصغير مع امكان احتلامه قد يؤدي الى محذور ولو بالام ويجوز نومه في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد ان تباعدوا يكره للانسان نظر فرجه عشا اه شرح مر وقوله يحرم مضاجعة رجلين الخ وكالمضاجعة ما يقع كثيرا في مصر فان دخول اثنين فاكثر مغطس الحرام فيحرم ان خيف النظر والمس من احدهما العورة الاخر اه ع ش عليه

(فصل في الخطبة) اي وما يتبعها من نحو وجوب ذكر عيوب من اريد الاجتماع عليه اه ع ش (قوله بكسر الخاء) من الخطب وهو البيان وكسرت الخاء لتدل على الهيئة اه دميري اه حل وفي المصباح مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسماع ومنه اشتقاق الخطبة بضم الخاء وكسرها باختلاف المعنيين ويقال خطب القوم خطبة من باب قتل (قوله وهي التماس الخطب) اي لغة وشرعا اه ع ش (قوله من جهة المخطوبة) اي سواء كان منها او من وليها او غير ذلك اه (قوله تحل خطبة الخ) والراجح استحبابها لمن يستحب له النكاح وكرهتها لمن يكره له النكاح وكذلك يحرم عليه فيكره للحلال خطبة المحرمة وحيث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان رجب وجبت وان حرم حرمت اه حل وعبارة شرح مروقدي قال اذا اريد بها مجرد الالتماس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من فذب وغيره او السكينة المخصوصة من الاتيان لا وليا ثم امع الخطبة فهي سنة مطلقة فادعاء انها وسيلة للنكاح وان للوسائل حكم المقاصد ممنوع باطلا فله عدم صدق حد الوسيطة عليها اذ النكاح لا يتوقف عليها باطلا لان كثيرا ما يقع بدونها (قوله تحل خطبة خلية عن نكاح) قال الزركشي قضيته جواز خطبة السرية وأم الولد المستفردة وان لم يعرض السيد عنهما والظاهر المنع لما فيه من ايدائه بل هي في معنى المنكوحه نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التسري جاز التعريض كالباثن الا ان خيف افسادها على مال كها اه شوبري (قوله خلية عن نكاح وعدة) اورد عليه المعتدة من رطم الشبهة فان الاصح جواز خطبتها تعريضها مع عدم الخلو من العدة ليس له عليها حق النكاح (اقول) ايرادها غفلة لان الكلام في الخلية واما المعتدة فذكره بعد تامل اه شوبري (قوله خلية عن نكاح وعدة) اي وخلية أيضا عن بقية موانع النكاح الالية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة اه زى (قوله وتحرم خطبة المنكوحه) محترز القيد الاول وترك محترز الثاني لتكفل المتن به اه شيخنا (قوله وبحل تعريض المعتدة) واما المستبرأة فان استبرأها لاجل شرائها فيلغى حرمة التعريض وان استبرأها لاجل ارادة بيعها فيلغى جواز التعريض دون التصريح وان كانت مستبرأة لاجل وفاة سيدها بان كانت ام ولد فيجوز التعريض دون التصريح حرر ولما معه العدد الشرعي ان يخطب زائدة عليه اذا عزم على انها اذا اجابته لابان واحدة منه ويجوز للشخص ان يخطب من يحرم جمعه مع من تحته كاجت زوجه اذا عزم على انها اذا اجابته ابان من هي تحته كما يحثه البلقيني واستوجهه حج خلافا لما وردى اه حل (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) اي مع ضعف التعريض اه زى (قوله وقال تعالى الخ) اخر الالية لقصوره كما ذكره وقدم الدليل العقلي لعمومه وكان يمكنه ان يستدل بالالية ويقيس ما ليس فيها على ما فيها ويجعل هذا العقلي جامعا للقياس اه شيخنا (قوله اما التصريح لها فحرام اجماعا) لانها قد ترغب فيه فتكذب في انقضاء العدة قال شيخنا كحج وظاهر ان هذه حكمه فلا ترد العدة بالاشهر وان امكن كذبها اذا علم وقت فراقها اه حل (قوله فلا يحل التعريض لها) وهل ولو اذن فيه الزوج ومقتضى كون المنع لسكونها في سلطنته المفهوم بما سبق جواز ذلك عند اذنه وقد يمنع ذلك ومقتضى التعليل بقوله لانها في حكم الزوجة عدم جواز ذلك حل (قوله نحو من يحد مثلك) وان ارغب فيك واما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد تفيد ما يفيد التصريح فتحرم نحو اريد ان اتفق عليك نفقة الزوجات

(فصل في الخطبة بكسر الخاء وفي الشماس الخطب النكاح من جهة المخطوبة) تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة تعريضها وتصريحها وتحرم خطبة المنكوحه كذلك اجماعا فيهما (و) يحل (تعريض المعتدة غير رجعية) بان تكون معتدة عن وفاة او شبهة او انفساخ لعدم سلطنة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة اما التصريح لها فحرام اجماعا واما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لانها في حكم الزوجية والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كاري دان انكحك او اذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يحد مثلك او اذا حملت فاذنني (كجواب) من زيادتي اي كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة او من يلي نكاحها اجواب الخطبة كالخطبة حلا وحرما وهذا كله في غير صاحب العدة اما هو فيحل له التصريح والتعريض



والتذنب فان حذف والتذنب لم يكن صريحا ولا تعريضا له حل (قوله ان حل له نكاحها) هذا يخرج  
الطائفة ثلاثا لانه لا يحل له الآن نكاحها التوقفه على التحليل اى حتى تنكح زوجها غيره وتعتد منه اه حل فلا  
تحل له خطبتها ومنها ان يتوافق معها على ان تنكح غيره لتحل له فيتزوجها بعده فيحرم عليها هذا التوافق  
اه ع ش على م و الظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقدا فليس يلزم بل جائز من  
الجانبيين قطعا اه سيوطى اه شوبرى (قوله وتحرم الخ) هذا تخصيص لقوله خلية عن نكاح وعدة اى  
وعن بقية المواع التي من جملتها سبق خطبة الغير اه شيخنا (قوله على عالم) حذف متعلقه ليعم ما ذكره  
في الشرح فهو متضمن لاربعة قيود و أشار الى الخامس بقوله على خطبة والى السادس بقوله جائز والى السابع  
والثامن بقوله صرح باجابهته الى التاسع بقوله الا باعراض وذكر المفاهيم تسعة ايضا لكنه لم يرتب في  
اخذها اه شيخنا (قوله جائزة) اى وان كرهت بان كان فاقد الالهة أو به علة اه ع ش على م و يشير له قول  
الشارح في المفهوم أو كانت الخطبة محرمة حيث فسر غير الجائزة بالمحرمة (قوله من صرح باجابهته) اى وان  
كان التماسه بالتعريض وكتب أيضا وقضية كلامهم استواء الحقيقة والحجاز والسكنانية هنا فما تقرر من  
ان ما يفيد القطع بالرغبة في النكاح تصرف وما يحتملها تعريض فقوله اريد أن انفق عليك نفقة الزوجات  
والتذنب كناية لانه لا ينهاه على النكاح بذكر لا زمة من اتفاق والتذنب كذا فى الامداد قال الشيخ يفهم ان  
الانتقال هنا من اللازم الى المألوم وهو طريق صاحب المفتاح فى السكنانية وطريق صاحب التلخيص فيها  
انه الانتقال من المألوم الى اللازم ويمكن ان يجعل هذا على مذهبه لان هذا اللازم مساويا لانتقال منه من  
حيث كونه مألوما فقامل اه شوبرى (قوله باذن) اى من غير خوف ولا حياء وقوله او غيره كأن يطول  
الزمن باعراضه بعد اجابته حتى تشهد قرأتين الاحوال بالاعراض ومنه ان يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين  
الخطوبة او تطارده لان الردة قبل الوطء تفسخ العقد فالخطبة اولى او بعدة على اربع من خمس خطبين  
مما امر بها اه حل (فرع) سئل عن خطب امرأة ثم انفق عليها نفقة ليتزوجها فمهل له الرجوع بما انفقه  
اولا فاجاب بان له الرجوع بما انفقه على من دفعه له سواء اكان ما كلا أم مشربا أم ملبسا أم حلوى أم  
حلبا سواء رجع هو أم بجيبه أم مات احدهما لانه انما انفقه لاجل تزوجها فيرجع به ان بقى ويبدله او تلف  
وظاهر انه لا حاجة الى التعرض لعدم قصده الهدية لاجل تزوجه بها لانه صورة المسئلة اذ لو قصد ذلك لم  
يختلف فى عدم الرجوع اه فتاوى مر الكبير وفى قل على الجلال (فرع) دفع الخاطب بنفسه او  
وكيله أو وليه شيئا من مأكل أو مشروب أو نقدا أو ملبوس للخطوبة أو وليها ثم حصل اعراض من الجانبين  
او من احدهما او موت لها أو لاحدهما رجع الدافع او وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقا  
وكذا بعده ان طلق قبل الدخول او مات الا ان ماتت هى ولا رجوع بعد الدخول مطلقا اه (قوله  
لا يخطب الرجل) يجوز ان تكون لانه نافية فعلى الاول يخطب بكسر الباء وعلى الثانى بضمها فلترجع  
الرواية اه ع ش (قوله والمعنى فيه) اى فى النهى وقوله ما فيه اى الفعل المعبر عنه بالخطبة وقوله من الايذاء  
بيان لما (قوله سواء اكان الاول مسلما) اى ولو زانيا محصنا وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلا لا يجوز  
اذاؤه وان كان مهدر الدم اه حل (قوله ام كافرا محترما) بان كان غير حربى او مرتداه لو قال الكافر المحترم  
لولى مسلمة ان اجبتنى اسلمت وتزوجتها فاجابه الولى على هذا الشرط حرمت الخطبة على هذه الخطبة ترغيبا  
له فى الاسلام اه حل (قوله وسكوت البكر الخ) المعتمد عند شيخنا انه لا بد من تصريح بها لان جواب الخطبة  
دون جواب النكاح لان الحياء فيه اشد وجرى حج على ما قاله الشارح قال والتعليل بانها لا تستحى منه غير  
صحيح حكما وتعليل كاهروا وضحا واجابتهما اذن لوليها فى التزويج من الخاطب ولا تنكح الاجابة من غير اذن  
بان تقول رضيت بذلك مثلا وفى التصحيح ان احدهما كاف اه حل (قوله وقولى على عالم) قال المحلى فى شرح

ان حل له نكاحها والا فلا  
(ويحرم على عالم خطبة غلى  
خطبة جائزة من صرح  
باجابته الا باعراض) باذن  
او غيره من الخاطب أو  
المجيب لخبر الشيخين واللفظ  
للبخارى لا يخطب الرجل  
على خطبة أخيه حتى يترك  
الخاطب قبله أو ياذن له  
الخاطب والمعنى فيه ما فيه  
من الايذاء سواء أكان  
الاول مسلما أم كافرا  
محترما وذكر الاخ فى الخبر  
جرى على الغالب ولانه  
أسرع امتثالا وسكوت  
البكر غير المجبرة ملحق  
بالصريح وقولى على عالم  
اى بالخطبة وبالاجابة  
وبصراحتهما وبحرمة خطبة  
على خطبة من ذكر وخروج  
بما ذكر ما اذالم تكن خطبة  
اولم يجب الخاطب الاول  
او اجيب تعريضا مطلقا  
او تصرىحا ولم يعلم الثانى  
بالخطبة أو علم بها ولم يعلم  
بالاجابة أو علم بها ولم يعلم  
كونها بالصريح أو علم كونها  
بالصريح ولم يعلم بالحرمه  
او علم بها وحصل اعراض  
من ذكر



او كانت الخطبة محرمة كان  
خطب في عدة غيره فلا تحرم  
خطبته اذ لاحق الاول في  
الاخيرة واسقط حقه في  
التي قبلها والاصل الاباحة  
في البقية ريعه في التحريم  
ان تكون الاجابة من المرأة  
ان كانت غير مجبرة ومن  
وليها المجران كانت مجبرة  
ومنها مع الولي ان كان  
الخاطب غير كفء ومن  
السيد ان كانت امة غير مكاتب  
ومنه مع الامة ان كانت  
مكاتب ومع المبعضة ان كانت  
غير مجبرة والافع وليها  
ومن الساطان ان كانت  
مجنونة بالغة ولا اب ولا جد  
وقولي على عالم مع جائزة من  
زيادتي وتعميري باعراض  
اعظم من تعبيره باذن  
(ويجب) كما عير به في الاذكار  
وغيره (ذكر عيوب من  
اريد اجتماع عليه) لما حكمة  
او نحوها كما ملة واخذ علم  
(باريده) ليحذر بذلك  
للصحة سواء استشير  
الذاكر فيه ام لا فتعبري  
بما ذكر اولي واعظم من قوله  
ومن استشير في مخاطب  
ذكر مساويه بصدق (فان  
اندفع بدونه) بان لم يحتج  
الى ذكرها او احتيج الى  
ذكر بعضها (حرم)  
ذكر شيء منها في الاول  
وشيء من البعض الاخر  
في الثاني

جمع الجوامع فقوله هنا ومن ثم أي من هنا لا حكم الله قال العلامة اللقاني (أقول) قوله فقوله مبتدأ وهو  
بمعنى مقوله وقوله أي ومن هنا خبر عن قوله فقوله لقيام أي مقام معناه وألا فمدخوله في الاصل عطف بيان  
على ما قبله اه قال الشيخ والوجه انه متعلق الجبر لا نفسه والتقدير مثلا يقال في بيانه وتفسير معناه أي  
ومن هنا وهذا اللفظ أو نفس الخبر على حذف مضاف اليه والى المبتدأ أو التقدير فمخني قوله هنا ومن ثم معنى  
قولنا أي ومن هنا أي معنى هذا اللفظ اه شربري (قوله او كانت الخطبة محرمة) أي ولو جواها بان كان  
الالتماس بالتعريض الجائز والجواب بالنصريح المحرم فليتأمل اه شربري (قوله والاصل الاباحة  
في البقية الخ) فيه نظر بالنظر الى الاولى لتقدم ان دليلها الاجماع ولا يستدل بالاباحة الاصلية الا عند فقد  
الدليل غيرها اه (قوله من المرأة) قالوا ومعنى اجابتها كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه الاذن لوليها  
في تكاثرها منه ولا يكفي اجابتها له من غير إذن وهي مسألة حسنة قد يغفل عنها هذا ما في الزركشي وشرح  
الارشاد وغيرهما السكت في تصحيح ابن عجلون نقلا عن الروضة وأصلها ان المعتبر اجابتها او الاذن لوليها  
وسياق عبارة الشيخين ناطقة بذلك اه (فرع) قال حجج وفي المهمات نصوا على استحباب خطبة أهل  
الفضل من الرجال فيأتي في التحريم ما ذكر في المرأة اه وصورته ان تكون المجابة يكمل بها العدد الشرعي او  
يكون لا يريد الا تزوج واحدة وفي خطبة الثانية له اذا اجابها افساد لما تقر بينه وبين الاولى بمقتضى ما يريد  
ان يفعله وان لم يكن ممنوعا من تزوجها شرعا اه واعتمد مضمون ذلك مر وحاصله انه اذا خطبت امرأة  
واجابها وكمل بها العدد الشرعي او اراد الاقتصار على واحدة فيحرم على غير تلك المرأة خطبة لان فيه  
ايداء لها وافساد لما تقر بينها وبين الزوج وهذا نظير السوم على السوم اه سم (قوله ومنها مع الولي)  
أي مجبر او غيره اما الاوليان فلا بد من كون الخاطب كفاحق تنفرد به بالاجابة او الولي بها اما ان كان  
غير كفء فلا بد من اجتماعهما عليها اه (قوله ان كانت مكاتب) أي كتابة صحيحة اه شربري (قوله)  
ويجب ذكر عيوب الخ) ولو استشير في نفسه وفيه مساو فالاوجه من ترده فيه وافتضاه اطلاقه ما وجوب  
نحو لا اصلح لكم ان لم يسمح بالاعراض فان رضوا به مع ذلك فذاك والا لزمه الترك او الاخبار بما فيه من  
كل مذموم شرعا او عرفا فيما يظهر نظير ما مر اه شرح مر وروى الحاكم ان ابا بلال خطب امرأة  
فقالوا ان يحضر بلال زوجناك فحضر فقال انا بلال وهذا اخي وهو امرؤ سيء الخلق والدين قال  
الحاكم صحيح الاسناد اه (فرع) قال البارزي ولو استشير في امر نفسه في النكاح فان كان فيه ما يثبت  
الخيار فيه وجب ذكره للزوجة وان كان فيه ما يقل الرغبة فيه ولا يثبت الخيار كسوء الخلق والشح  
استحب وان كان فيه شيء من المعاصي وجب عليه التوبة في الحال وستر نفسه وان استشير في ولاية فان  
علم من نفسه عدم الكفاية او الحيانة ان نفسه لا تطاوعه على تركها وجب عليه ان يبين ذلك او يقول ليست  
اهلا للولاية اه وجوب التفصيل بعيد والوجه دفع ذلك بنحو قوله انا لا اصلح لكم اه شرح  
الروض اه سم (قوله اولي واعظم) وجه الاولوية ان قوله ذكر يحتمل الوجوب والجواز وليس مرادا  
وجه العموم ان الاشارة ليست بقيد وكذا الخاطب اه شيخنا (قوله ذكر مساويه بصدق الخ)  
في المصباح الاسماء تقيض المسرة اصلها مسواة على مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا ترد الواو في الجمع فيقال  
هي المساوي لكن استعمال الجمع مخففا وبدت مساويه أي معايبه ونقائصه والسواة العورة اشار بقوله  
بصدق الى انه لا بد من قصد النصيحة لا الوقيعة اه حل ولا بد من سلامة العاقبة بان يامن على نفسه وماله عرضه  
ونحو ذلك واذا ذكر العيوب اقتصر على المتعلقة بما لا جله لاجتماع فيذكر لمن اراد النكاح العيب المتعلقة  
بالنكاح دون البيع مثلا وهكذا العقل (قوله واحتيج الى ذكر بعضها) أي ولو ما فيه حرج كزنا والظاهر انه  
لا يبعد قاذفا فلا يحسدوا اما اذا خبر بذلك عن نفسه فالظاهر انه يحسد لان له عنه مندوحة هي الترك اه حل (قوله)  
واحتيج الى ذكر بعضها) يؤخذ منه وجوب ذكر الاخف فالأخف من العيوب وهذا احد انواع القبيحة الجائزة



وهي ذكر الغير بما فيه اوفى نحو ولده او زوجته او ماله بما يكره اى عرفا او شرعا لا بنحو صلاح وان  
كرهه فيما يظهر ولو باشارة او بالقلب بان اصر فيه على استحضار ذلك ومن انواعها المياحة ايضا النظم  
لدى قدرة على انصافه او الاستمانة به على تغيير منكر ودفع معصية والاستفتاء بان يذكر حاله وحال  
خصمه مع تعيينه للفتى وان اغنى اجماله لانه قد يكون في التعيين فائدة ومجاهرة بفسق او بدعة بان لم يبال بما  
يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جلا باب الحياء فسقطت حرمة لسان لا يذكره بغير ما تجاهر به والاوجه  
ان يجاهر به بصغيرة كذلك فيذكرها فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه  
بغيره لا على وجه التنقيص والاوجه عدم الحرمة في حالة الاطلاق اه شرح مر وقد نظمها بعضهم فقال

القدح ليس بغيبة في ستة  
ولما ظهر فسقا ومستهفت ومن

اه ع ش عليه (قوله وسن خطبة الخ) عبارة اصله مع شرح م ر ويستحب للخاطب ان جازت الخطبة بالنصريح لا بالتعريض كما بحثه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سلمت فيما فيه تعريض صارت تصريحاً تقديم خطبة الخ اه (قوله قبل خطبة) اي قبل تمامها ولو من حيث جواها فيصدق هذا بخطبتين خطبة الزوج وخطبة الولي و اشار الى ثالثة بقوله وقبل عقد والى رابعة بقوله ولو اوجب الخ وان كانت الاخيرة لا تسن (قوله واخرى قبل عقد) قال في اذكار وسن كون هذه اطول من التي قبل الخطبة اه شرح م ر (قوله واخرى قبل عقد) اي عند ارادة التلفظ به سواء الولي او نائبه والزوج او نائبه او اجنبي اه شرح م ر (قوله وفي رواية كل كلام) هذه الرواية هي المعول عليها في طلب الحمد اذ لا يطلب البداءة به الا في الامر ذي البال الذي هو كلام بخلاف البسملة تطالب في الكلام وغيره (قوله عن اي البركة) ان قلت هلا قال كما سبق له في الخطبة اي مقطوع البركة قلت السابق في تلك الرواية فهو اجزم وفيه خفاء فاحتاج الى تاويله بما هو اوضح منه بخلاف ما هنا فابقاء على اصله فتأمل اه شوبزي (قوله فيحمد الله الخاطب) اي من زوج او ولي وكتب ايضا اي الزوج او نائبه او اجنبي وقوله خاطباً كريمتكم اي الى اولاد بني اولاد اه ح ل وفي القليوبي على الجلال وسكت الشارح عن قراءة الايتور الدعاء للمؤمنين مغندينها ايضا قاله الماوردي مع انها لا تسمى خطبة الا بذلك اما لانه المذكور في كلام الامام الشافعي او لغير ذلك اه قال في شرح البهجة الكبير تترك الائمة بما روى عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً قال اذا اراد احدكم ان يخطب الحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه بايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون بايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى قوله وقيماً بايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً الى قوله عظيماً اه وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وقال القفال يقول بعدها (اما بعد) فان الامر وكلها بيد الله يقضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم لما اخر ولا يجتمع اثنان ولا يفرقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وانما قضى الله وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلانة على صداق كذا اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم اجمعين اه ع ش على م ر وفي قل على الجلال (فائدة) في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوج بنته فاطمة لعلي ابن عمه ابن ابي طالب ولفظها الحمد لله المحمود بنعمته المعبود بقدرته المطاع سلطانه المرهوب من عذابه وسطوته النافذ امره في ارضه وسمائه الذي خلق بقدرته وسيرهم باحكامه ومشيتته وجعل المصاهرة سبباً لاحقا واسراً مفترضاً او شمع اي شبك به الانام واكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشراً الآية

وهذا من زيادتي (وسن  
خطبة) بضم الخاء (قبل  
خطبة) بكسر ها (و) أخرى  
(قبل عقد) لخبر أبي داود  
وغيره كل أمر ذي بال وفي  
رواية كل كلام لا يبدأ  
فيه بحمد الله فهو إقطع  
أي عن البركة فيحمد الله  
الخطاب ويصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويوصي  
بتهنئتي الله تعالى



ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب يحو الله الآية اه (قوله ثم يقول جئتكم الخ) وان كان وكلا قال جاءكم  
موكل خاطبا كريمتكم او فتاتكم اه شرح مر وينبغي ان مثله جئتكم خاطبا كريمتكم موكل في الخطبة  
اه ع ش عليه (قوله او فتاتكم) الفتاة الشابة والفتى الشاب والفتى أيضا السخى الكريم اه مختار اه  
ع ش على مر (قوله ويخطب الولي كذلك) هو ظاهر ان كانت الخطوبة بحجة اما غير هافتتوقف الاجابة  
من الولي على اذنه اله فيها فلو لم تأذن له في الاجابة لم يخطب وعليه فلو خطب من المرأة نفسها وأجابت فهل  
تخطب لاجابته او لا لان الخطبة لا تليق بالنساء فيه نظر ولا يبعد الاول لان المقصود منها مجرد الذكر بل  
هذا ظاهر اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله قبل العقد) أي عند ارادة التلفظ به اه حل (قوله أو الزوج)  
وهذه الخطبة اكدم من الاولى كما ذكره بعض شراح الاصل واقره شيخنا كحج قال في الاذكار ويسن  
كون التي امام العقد أطول من خطبة الخطبة أي كما تحصل السنة بذلك قبل الخطبة وإنما به على ذلك بقوله ولو  
أوجب ولي الخ والزواج ليس بقيد بل مثله الاجنبي إذا لم يكن احدا العاقلين فيختفر توسط خطبة الاجنبي بين  
الايجاب والقبول حيث لم يطل الفصل بما أتى به لان المدار على طول الفصل بسكوت أو بما ذكر اه حل  
(قوله يخطب زوج الخ) هو ظاهر في انه يضر الفصل بخطبة اجنبي ويشعر به ايضا التعميم فيما قبله مع التقيد  
ليكن صنيعة في شرح الروض ظاهر في خلافه اه شو برى وعبارة الروض وشرحه فلو حمد الله الولي وصلى  
على النبي ﷺ وأوصى بتقوى الله ثم قال زوجتكم فلانة ففعل الزوج مثله بأن حمد وصلى وأوصى ثم قبل  
النكاح صح النكاح والخطبة من الاجنبي كهي بمن ذكر فيحصل بها الاستيجاب ويصح معها العقد اه (قوله)  
ليكن النوى في الروضة الخ) واطال الأذرعى وغيره في تصويبه نقلا ومعنى واستبعد الاول بان عدم  
الندب مع عدم البطلان خارج عن كلامهم اه حل (قوله اما إذا طالت الخطبة الخ) ضبط القفال الطول  
بأن يكون زمنه لو سكتا فيه لخروج الجواب عن كونه جوابا والاولى ضبطه بالعرف اه شرح مر والظاهر  
انه يضر الفصل بقوله قل قبلت قياسا على البيع بالاولى لان النكاح يحتاج له اه شيخنا (قوله أو فصل كلام  
اجنبي) يحترز الفاء في الموضعين (قوله ولو يسيرا) ومنه قول الموجب استوص بها اه حل (تتمة)  
يسن ان يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يعقد في المسجد وان يكون مع جمع وأول النهار ويستحب  
قول الولي قبل العقد زوجتك على ما أمر الله به من امساك بمعروف أو تسريح بإحسان بأن يقول ذلك  
اولا ثم يذكر الايجاب ثانيا بالصفة المعتبرة من ذكر الخطوبة والمهر مع صفة من حلول وتأجيل وغير  
ذلك فلو قبل الزوج قبل اعادة الجواب لم يصح ويسن لمن حضر العقد من ولي وغيره الدعاء للزوج عقبه  
بقوله بارك الله لك أو بارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به ولكل منهما بارك الله لكل واحد منكما في  
صاحبه وجمع بينكما في خير ويسن للزوج الاخذ بناصيتهما أول لقائهما وأن يقول بارك الله لكل منا في  
صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بثوب وقدم ما قبله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوه بما يشط الامر به  
ويسن أن يقول كل منهما وأريس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان  
مارزقنا وليتحرر استحضار ذلك بصدق من قبله عند الانزال فان له اثرا بينا في صلاح الولد وغيره  
وما قيل من أنه يحسن ترك الوطء ليلة أول الشهر ووسطه وآخره لما قيل أن الشيطان يحضر فيها يرد بعدم  
ثبوت شيء من ذلك وبفرض الثبوت المذكور الوارد بمنعه ويندب له إذا سبق انزاله امهالها حتى تنزل  
وأن يتخفى به وقت السحر لانتفاء الشيع والجوع المفرطين حيثئذ لذهو مع أحدهما مضر غالبا كما  
ان الافراط فيه مضر مع التكليف وضبط بعض الاطباء النافع من الوطء بان يجد من نفسه داعية لا  
بواسطة كتنفكر ويندب فعله ليلة الجمعة ويومها قبل الذهاب اليها ويسن أن لا يتركه عند قدوم من  
سفر بان يفعله في الليلة التي تعقب يوم قدومه بل في يوم القدوم ان اتفقت خلوة ويندب التقوى له  
بأدوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية ومع قصد صالح كعفة ونسل لانه وسيلة لمحبوب فيكون محبوبا

ثم يقول جئتكم خاطبا  
كريمتكم أو فتاتكم ويخطب  
الولي كذلك ثم يقول لست  
بمرغوب عنك أو نحو ذلك  
وتحصل السنة بالخطبة قبل  
العقد من الولي أو الزوج  
أو اجنبي (ولو أوجب  
ولي العقد) يخطب زوج  
خطبة قصيرة عرفا (فقل  
صح) العقد مع الخطبة  
الفاصلة بين الايجاب  
والقبول لانها مقدمة  
القبول فلا تقطع الولاء  
كالاقامة وطلب الماء  
والتييم بين صلتي الجمع  
(ليكنها لا تسن) بل يسن  
تركها كما صرح به ابن يونس  
ليكن النوى في الروضة  
تابع الرافعي في انها تسن  
وجعلا في النكاح أربع  
خطب خطبة من الخاطب  
وأخرى من الجيب للخطبة  
وخطبتان للعقد واحدة  
قبل الايجاب وأخرى قبل  
القبول أما إذا طالت  
الخطبة التي قبل القبول أو  
فصل كلام اجنبي عن العقد  
بان لم يتعلق به ولو يسيرا  
فلا يصح العقد لا شعاره  
بالاعراض



أو كثير من الناس يترك ذلك أي التقوى المذكور فيتولد من الوطء أمور ضارة جدا ووطء الحامل والمرضع  
مكروه للنهي عنه أن خشى منه ضرر الولد بل أن غلب على ظنه حرم واما ووطء حليته وهو يتفكر في محاسن  
أجنبية أو أمر حتى يخيل إليه أنه يطؤها أو يوطئ فيه فقد اختلف فيه جمع متأخرون والذي ذهب إليه جمع  
محققون كابن الفركاح وابن البرزى والكمال الرداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم حل ذلك  
واقترضاه كلام النقي السبكي وهو المعتمد اه شرح مر مع بعض زيادة لعش عليه

### (فصل في أركان النكاح)

(فصل في أركان النكاح  
وغيرها) (أركانه) خمسة  
(زوج وزوجة وولي  
وشاهدان وصيغة وشرط  
فيها) أي في صيغته (ما)  
شرط (في) صيغة (البيع)  
وقد مر بيانه ومنه عدم  
التعليق والتأقيت فلو بشر  
بولد ولم يتيقن صدق المبشر  
فقال إن كان أنثى فقد  
زوجتكما فقبل أو نكح  
إلى شهر لم يضح كالبيع بل  
أولى لاختصاصه بمزيد  
احتياط وللنهي عن نكاح  
المتعة في خبر الصحيحين  
سعى بذلك لأن الغرض  
منه مجرد التمتع دون التوالد  
وغيره وتعبير بما ذكر  
أولى من اقتصاره على  
عدم التعليق والتأقيت

أي بيانها ما يشترط فيها اه حل (قوله وغيرها) وهو قوله ويتبين بطلانه إلى آخر الفصل اه (قوله  
وشاهدان) قد مال بعضهم إلى أنها شرط في النكاح وهو أنسب لخروجها عن ماهية العقد لثبوتها بدونها  
اه شيخنا (قوله وصيغة) أي إيجاب وقبول ولو كانا واحدا من هاتين اه شرح مر (قوله وشرط فيها  
ما في البيع) عبارة شرح مر في فصل الخطبة ووطء ما قدمناه في البيع اشتراط وقوع الجواب عن خطوب  
دون نحو وكيله وإن يسمعه من بقر به وإن يقبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للمهر وإن يتم المبتدئ كلامه  
حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما يتأتى بحجته هنا نعم في اشتراط فراغه من ذكر المهر وصفاته نظر وإنما  
اشترط هذا ائتم بالنسبة للثمن لأن ذكره من المبتدئ شرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشتراط الفراغ  
منه ولا كذلك المهر فالأوجه صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته  
اه (قوله وشرط فيها ما في البيع) وينعقد نكاح الآخرس بإشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا  
بكتابتها على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعذر توكيله لا يضطراره حينئذ  
ويلحق بكتابتها في ذلك إشارته التي يختص بفهمها الفطن اه شرح مر (قوله ومنه عدم التعليق الخ) إنما  
لارض لهذا الإشارة إلى أنه وفي بكلام الأصل وزيادة وتوطئة لقوله فلو بشر الخ اه (قوله ومنه عدم التعليق الخ)  
فلو قال زوجتك إن شاء الله وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وإن قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئته تعالى صح  
كما مر نظيره في الوضوء قال البلقيني ومحل كون التعليق مانعا إذا كان ليس مقتضى الإطلاق وإلا فينعقد  
فلو قال الولي زوجتك ابنتي إن كانت حية وكانت غائبة تحدث بمرضاها أو ذكر موتها أو قتلها ولم يثبت ذلك  
فإن هذا التعليق يصح معه القعد وفيه نظر لأن أن هنا ليست بمعنى إذكاه وظاهر وللنظر لأصل الحياة  
لا يلحقه بتيقن الصدق فيما مر وبحث غيره الصحة في أن كانت فلا تمولق فقد زوجتكما وفي زوجتك  
أن شئت كالبيع إذ لا تعليق في الحقيقة اه ويحمل الأول على ما إذا علم أنها موليته والثاني على ما إذا لم  
يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر اه شرح مر (قوله فلو بشر بولد) هو يطلق على الذكور والأنثى  
وقوله ولم يتيقن ليس بقيد بل ولو تيقن بل ولو تيقن في صورة الولد وإنما التفصيل فيما  
لو بشر بأنثى فإن لم يتيقن صدق المبشر لم يصح وإن يتيقن صدقه صح وكانت أن معني إذا ه شيخنا ومثله  
في شرح مر (قوله ولم يتيقن صدق المبشر) هذا ليس في خط الشارح بل ملحق لا بخطه ولا بخط ولده وهو  
مضر لأن مفهومه أنه إذا تيقن صدق المبشر بالولد يصح وليس كذلك وإنما هو إذا بشر ببنت وكتب  
أيضا قوله ولم يتيقن صدق المبشر هذا الخاق ابن المؤلف رحمه الله والصواب حذفه لأن مفهومه ما فيه نظر اه  
عش (قوله أو نكح إلى شهر) وكذا إلى ما يبقى كل منهما إليه كالف سنة خلافا للبلقيني حيث قال إذا  
أقت بمدة عمره أو عمرها صح لأنه تصريح بمقتضى الواقع ورد بان التأقيت بذلك يقتضي رفع آثار النكاح  
بالموت وهي لا ترتفع به بخلاف مقتضاه اه حل ومحل ذلك حيث وقع ذلك في صلب العقد أمالو اتفاقا عليه  
ولم يتعرضا له في العقد لم يضر لكن ينبغي كراهته اخذ من نظيره في الحمل اه عش على مر (قوله كالبيع)  
قدمه لأنه يشمل صورتين وقوله وللنهي دليل على الثانية بخصوصها اه (قوله لاختصاصه بمزيد  
احتياط الخ) أي بدليل اشتراط الأشهاد فيه اه حل (قوله وللنهي الخ) معطوف على القياس



وجاز اولاً رخصة للبضطر ثم حرم عام خير ثم جاز عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبداً بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله بخالفا كافة العلماء اهـ زى وهو احد امور اربعة تكرر النسخ لها نظمها السيوطي في قوله

وأربع تكرر النسخ لها \* جاءت بها النصوص والآثار  
فقبلة ومنعة وخمرة \* كذا الوضوء مما تمس النار

والنسخ في القبلة تكرر مرتين بالنسبة للسكبة فكان في صدر الاسلام يجب استقبالها الى اى جهة منها ثم نسخ استقبالها وجب استقبال بيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنين وفي تلك المدة قيل كان يجعل السكبة بينه وبين المقدس وقيل كان يجعلها خلف ظهره واستمر يستقبل بيت المقدس الى ما بعد الهجرة ستة عشر شهراً فنسخت هذه القبلة وجب استقبال السكبة فقد وجب استقبال السكبة او لا ثم رفع ثم وجب ثانياً وأما بيت المقدس فلم يتكرر نسخه وانما نسخ مرة واحدة (قوله ولفظ ما يشق) من جملة المشتق المضارع ولا بد ان لا يقصد به وعدا واشترطا الاشتقاق منهما لانما هو في الايجاب واما القبول فسياق في الشارح وقوعهما فيه ان كانا مع مشتق من غيرهما كقوله قبلت نكاحها او تزويجها اهـ شيخنا (قوله من تزويج أو انكاح) ولذلك قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه إلا ثلاثة النكاح والسلم والكتابة كما مر في السلم اهـ قل على الجلال (قوله من تزويج أو انكاح) كزواجك او انكحتك واطاق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعهما ثم بحث الصحة اذا نسخ عن معنى الوعد بان قال الآن وكانا زوجك وإن لم يقل الآن خلافاً للبلقيني في هذا الآن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يؤم الوعد حتى يحترز عنه بخلاف المضارع (فرع) لو قال جوزتك بالجم بدل الزاى او انكحتك بالهمزة بدل الكاف صح وإن لم تكن لغته على المعتمد اهـ شورى وياى مثل ذلك فيما لو قال الزوج في المراجعة راجعت جوزتى لعقد نكاحي فلا يضر أو قال زوزتك أو زوزنى اهـ ع ش وفي قل على الجلال وكذا يصح زوجت لك أو اليك أو زوجتك بتذكير الضمير ولا يضر إبدال الجيم زاي أو عكسه ولا إبدال الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك ولا نقصها في انكحتك ولا فتح تاء المتكلم وضم تاء المخاطب ولا غير ذلك بما هو لحن سواء كان عامياً أو لا وسواء كانت لغته أم لا على المعتمد عند شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى نعم إن عرف لفظاً منها مخالفاً للبراد وقصده لم يصح وعلى هذا يحمل كلام حج وغيره ممن خالف في بعض ما ذكر اهـ ولا يشترط توافق الايجاب والقبول في إحدى المادتين حتى لو صدر الايجاب باحداها والقبول بالآخرى فإنه يصح كما يستفاد من حج (قوله ولو بعجمية) وهى ما عدا العربية من سائر اللغات كافي المحرر وهذه الغاية للرد على من يقول لا يصح بها اعتباراً باللفظ الوارد وقوله وإن احسن العاقدان العربية الرد على من قال ان عجز عن العربية صح وإلا فلا اهـ من شرح م (قوله يفهم معناها الخ) أى ولو بأخبار ثقة عارف اهـ حل لكن في شرح م ما نصه فان فهمها ثقة دونها فاخبرهما بمعناها فوجهان رجح البلقيني المنع كافي الدجى الذى ذكر لفظ الطلاق واراد معناه وهو لا يعرفه قال وصورته ان لا يعرفها إلا بعد إتيانها فلاو اخبره بمعناها قبل صح إن لم يطل الفصل (قوله بامانة الله) أى بجعلها تحت أيديكم كالامانات الشرعية وقوله بكلمة الله هى ما ورد في كتابه من نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها اهـ ع ش على م ولم يرد فيه غير اللفظين المذكورين والقياس بمنع لأن في النكاح ضرباً من التعبد اهـ حل (قوله وصح بتقديم قبول) كان يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها أو رضيت نكاح فلانة أو أحببته أو أردته لأن هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتى لافعلت ولا يضر من عامى فتح التاء وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الاعراب والتذكير والتأنيث اهـ حل وفي شرح م

(ولفظ) ما يشق من  
(تزوج أو انكاح ولو  
بعجمية) يفهم معناها  
العاقدان والشاهدان وإن  
أحسن العاقدان العربية  
اعتباراً بالمعنى فلا يصح  
بغير ذلك كلفظ بيع  
وتملك وهبة لخبر مسلم  
اتقوا الله في النساء فانكم  
أخذتموهن بأمانة الله  
واستحلتم فروجهن بكلمة  
الله (وصح) النكاح (بتقدم  
قبول) على إيجاب حصول  
المقصود



مانصه ولا يضرب فتح تاء متكلم ولو من عارف كما في به ابن المقرئ ولا ينافي ذلك عدم كماله في انعمت ضم  
 التاء وكسرها محيلا للمعنى لان المدار في الصيغة على المنعاز في محاورات الناس ولا كذلك القراءة (قوله  
 وبزوجني) هذا استيجاب قائم مقام القبول وقوله وبزوجها هذا استقبال قائم مقام الايجاب اه شيخنا  
 (قوله وبزوجني من قبل الزوج) ولو قال زوجت نفسي او ابني من بئذ لم يصح لان الزوج ليس معقودا  
 عليه وان اعطى حكمه في انما منك طالق مع النية اه شوبري (قوله او تزوجتها في الثاني) اشار بتقدير الضمير  
 الى انه لا بد من الاثبات بدال عليهما من نحو اسم او اشارة او ضمير ولا يشترط في الصيغة مخاطبة فلو قيل  
 للولي زوجته ابنتك فقال زوجت على ما اقتضاه كلامهما لكن جزم غير واحد بانه لا بد من زوجته او  
 زوجتها ثم قال للزوج قبلت نكاحها فقال قبلته على ما مر او تزوجتها فقال تزوجت صح ولا يكفي هنا نعم اه  
 شرح م ر واعلم ان الزوج اذا قصر على هذا اللفظ فانما يفيد صحة النكاح فقط واما المسمى فلا يلزم الا اذا  
 صرح به الزوج في لفظه كقوله قبلت نكاحها على هذا الصداق او نحوه فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كذا  
 صرح به الماوردي والرويان قال الزركشي ينبغي حمله على ما اذا نوى القبول بغير المسمى فان نوى القبول  
 به او اطلق صح به ولو لم يصرح به في البيع اه شرح الروض اه سلطان لكن عبارة شرح م ر وسيعلم بما يأتي صحته مع نفي  
 الصداق فيعتبر الزوم ههنا ذكره في كل من شق العقد مع توافقه ما فيه كتزويجها به والاوجب مهر المثل  
 صرح به الماوردي والرويان اه (قوله لوجود الاستدعاء) اي الدعاء اي الطلب فالسين والتاء زائدتان  
 (قوله لا بكناية) اي لانها لا تنافي في لفظ التزويج والانكاح لصراحتهمما والنكاح لا ينعقد الا بهما ومن  
 الكناية زوجك الله بنتي كما نقله النووي عن الغزالي اه (قوله لا بكناية في صيغة) يستثنى من عدم الصحة بها  
 كناية الاخرس وكذا اشارته التي اختص بفهمها اللفظ فانهما كنايةتان وينعقد بهما النكاح منه تزويجا وتزوجا  
 اه من شرح م ر وعش عليه من مواعظ ولاية النكاح اه (قوله لا بكناية في صيغة) ومنها الكتابة فلا يصح  
 العقد بها اه قل على الجلال (قوله كالحملك بنتي) فيه ان هذا ليس من الفاظ النكاح اه حل (قوله فلا يصح  
 بها النكاح) اي وان توفرت القرائن على ارادة النكاح ولو قال نويت بها النكاح ولا يخفى ان جوزتك يخل  
 بالمعنى حررا اه حل ومع ذلك يصح كما تقدم اه (قوله اما الكناية في المعقود عليه) اي من زوج او زوجة كما  
 لو قال زوجتك بنتي او زوج بئذك ابني وهذه يشملها المتن ولا يشملها قوله في المعقود عليه بناء على ان الزوج  
 غير معقود عليه بل في حكمه الا ان يقال هذه أولى بالحكم حرر فم ومثل قوله زوجتك احدي ابنتي ثم رأيت  
 حج قال ولو قال ابوبنات زوجتك احدها او ابنتي او فاطمة ونو يا معينة ولو غير المسماة فانه يصح ولا  
 يكفي زوجت بنتي احدا ولا يخفى ان مثل ابن البنات ابني البين فاذا قال زوج ابني بئذك ونو يا معينة ولو غير  
 المسمى صح اه حل (قوله ونو يا معينة) يؤخذ منه انها مالو اختلاف في النية بطل العقد وهو ظاهر وبقي مالو  
 زوجها الولي ثم مات ثم اختلفت الزوجة مع الزوج في انها المسماة بان قالت لست المسماة وقالت الشهود بل  
 انت المسماة فهل العبرة بقولها او بقول الشهود وفيه نظر والا قرب الاول وبقي ايضا مالو قالت لست المسماة  
 في العقد وقالت الشهود بل انت المقصودة في التسمية وانما الولي سمى غيرك في العقد غلطا ووافقهما الزوج  
 على ذلك فهل العبرة بقولها لان الاصل عدم النكاح او العبرة بقول الشهود وفيه نظر والا قرب الاول لان  
 الاصل عدم الغلط اه ع ش على م ر (قوله او النكاح او التزويج) ولا نظر لاهما نكاح سابق حتى يجب أن  
 يقول هذا او المذكور خلافا لمن زعمه اه حل (قوله ولا يصح نكاح شغار) بمعجمتين او لاهما مكسورة  
 اه شرح م ر وسمى شغارا من قولهم شجر البلد عن الساطان اذا خلا عنه لخلوه عن بعض شرائطه او من  
 قولهم شجر الكلب اذا رفع رجله ليبول فكان كلامهما يقول للآخر لا ترفع رجل ابنتي حتى ارفع  
 رجل ابنتك اه شرح الروض وفي المصباح شجر البلد شغورا من باب قد خلا من حافظ يمنع وشجر

(وبزوجني) من قبل الزوج  
 (وبزوجها) من قبل الولي  
 (مع) قول الاخر عقبه  
 (زوجتك) في الاول (او)  
 تزوجتها في الثاني لوجود  
 الاستدعاء الجازم الدال  
 على الرضا (لا بكناية) بقيد  
 زدته بقولي (في صيغة)  
 كالحملك بنتي فلا يصح بها  
 النكاح بخلاف البيع اذا لا بد  
 فيها من النية والشهود ركن  
 في النكاح كالمرو ولا اطلاع  
 لهم على النية اما الكناية في  
 المعقود عليه كما لو قال  
 زوجتك بنتي فقبل ونو يا  
 معينة فيصح النكاح بها (ولا  
 قبلت) في قبول لا تنقضاء  
 التصريح فيه باحد اللفظين  
 ونيت لا تفيد فلا بد ان يقول  
 قبلت نكاحها او تزويجها او  
 النكاح او التزويج او رضيت  
 نكاحها على ما حكاه ابن  
 هبيرة عن اجماع الاثمة  
 الاربعون ابده الزركشي  
 بنص في البويطي (ولا)  
 يصح (نكاح شغار) للنهي  
 عنه في خبر الصحيحين  
 (كزوجتكها) هو اعلم من  
 قوله وهو تزويجكها اي بنتي  
 (على أن تزوجني بئذك  
 وبضع كل) منهما (صداق



الكلب شغرا من باب قتل رفع إحدى رجله ليبول وشغرت المرأة رفعت رجلها لليضاع وشغرتها فعلت بها ذلك ويتعدى ولا يتعدى وقد يتعدى بالهمزة فيقال اشغرتها وشاغرا الرجل شغرا من باب قال زوج كل منهما صاحبه حريمته على أن يضع كل واحد صدق الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغا في الجاهلية قيل ما خوذ من شغرا البلد وقيل من شغرا برجله إذا رفعها والشغار وزان سلام الفارغ اهـ (قوله فيقبل ذلك) بأن يقول قبلت نكاحا وزوجتك ابنتي ولا يحتاج الأول إلى القبول لقيام الشرط الصادر منه مقامه اهـ شيخنا (قوله المحتمل لأن يكون وصفا لاخر) وقوله لأن يكون أي الأخر وقوله من تفسير النبي أي فيكون قطعة من الحديث وقوله من تفسير ابن عمر أي فيكون مدرجا من ابن عمر وقوله أو من تفسير نافع أي فهو من سلسلة الذهب وقوله فيرجع إليه أي إلى التفسير لأن الراوي أدري بمواقع الحديث من غير اهـ قل على الجلال (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير الخبر من غير اهـ شرح التحرير اهـ زيادي (قوله والمعنى في البطلان به) أي في بطلانه فالباء زائدة (قوله حيث جعل مورد النكاح امرأة) وهي صاحبه فقد جعل معقودا عليه فيستحقه الزوج وقوله وصدقا لاخرى أي فتستحقه الأخرى لأن صدق المرأة فبنت المتكلم في المثال المذكور صارت مشتركة بين المخاطب باعتبار كونها زوجته وبين بنته باعتبار كونها صدقا لها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر قوله فاشبه تزويج واحدة من اثنين اهـ شيخنا حـ (قوله وقيل غير ذلك) أي قيل في بيان المعنى في البطلان وضعف ذلك الامام وقال الممول عليه الخبر حـ (قوله وقيل غير ذلك) أي وقيل التعليق وقيل الخلو من المهر اهـ سل (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع صدقا مع تسمية المال لقوله الاتي امسدا المسمى اهـ زي كان يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وصدقا كل واحدة ألف وإنما فسد المسمى الذي هو الألف بالنسبة للعقد الأول لأنه جعل الألف ورق العقد الثاني صدقا والرفق غير معلوم فيكون الصدق كله مجهولا فيرجع إلى مهر المثل وإنما فسد بالنسبة للعقد الثاني لأنه مبني على الأول والمبني على الفاسد فاسد فلو علمنا فساد الأول فالظاهر الصحة اهـ تقرير شيخنا عشماوي وبعضه في حـ لوقال حج بان قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ولم يزد فيقبل كما ذكر اهـ وفيه أن وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لافساد المسمى اهـ حـ ل (قوله بان سكت عن ذلك) أي عن ذكر البضع سواء ذكر مالا أم لا ولا يعكر عليه قوله لفساد المسمى لقصور العلة أو يقال مراده المسمى ولو بالقوة لأن قوله على أن تزوجني كأنه قائم مقام المسمى وإنما فسد المسمى الصريح لاشتماله على شرط اهـ شيخنا (قوله لا تنفاه التشريك) فلو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وبضع ابنتك صدقا لا بنتي صحح الأول وبطل الثاني لجعل بضع الثاني صدقا لبنت الأول ولو قال وبضع ابنتي صدقا لا بنتك بطل الأول وصحح الثاني لما عرف اهـ سل (قوله ولأنه ليس فيه الخ) إن قلت شرط في عقد آخر مبطل في نظيره من البيع ونحوه فلماذا لم يبطل هنا (قلت) النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لأنه معاوضة غير محض اهـ سل (قوله لفساد المسمى) أي إن ذكر مال وكذا إن لم يذكر لأنضمام الرفق للمال ولأنفراد الرفق في الثانية ولا بعد في تسميته مسمى اهـ سل (قوله وفي الزوج حل واختيار) ويشترط فيه ايضام معرفته للزوجة إما بعينها أو باسمها ونسبها فزوجتك هذه وهي منتقبة أو ورأسترة والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لنعذر تحمل الشهادة عليها اهـ قال الأذرعى وهذا منه تقييد لقول الاصحاب أي وجري عليه الرافعي وغيره ولو أشار لحاضرة قال زوجتك هذه صحح الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غير اهـ وقال الزركشي كلام الرافعي في الشهادة عن القفال يوافق ما قاله المتولي قال لا أعني الزركشي والأذرعى وكلام كثيرين قال الزركشي منهم الرافعي يشعر بفرض المسئلة أي في كلام الاصحاب فيما إذا كان الزوج عن علم نسبها أي أو عينها فلم يخالف كلام الاصحاب المطلعين في زوجتك هذه كلام المتولي وتردد الأذرعى في أن الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوج

الأخرى فيقبل ذلك وهذا التفسير ما خوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير نافع الراوي عنه وهو ما صرح به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطلان به التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصدقا لاخرى فاشبهه تزويج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لو سميا معه) أي مع البضع (مالا) كان قال وضع كل واحدة ألف صدقا لاخرى (فان لم يجعل البضع صدقا) بان سكت عن ذلك (صح) نكاح كل منهما لا تنفاه التشريك المذكور ولأنه ليس فيه إلا شرط عقد في عقد وهو لا يفسد النكاح ولكل واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (في الزوج حل واختيار



والذي أفهمه قول المتولي لتعذر تحمل الشهادة عليهم لكنه رجع ابن العمد انه لا يشترط معرفتهم  
لهالان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا للاداء لم يشدوا الا بصورة العقد التي  
سمعوها كما قاله القاضي في فتاويه ويفرق بينهم وبينه بان جهله المطلق بها يصير العقد لغوا لا فائدة فيه بوجه  
بخلاف جهلهم لبقاء فائدته بمعرفته لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر الاداء في نحو ابنيهما  
على ان لك ان تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا خفاء كما علم بمماز انما ان المدار على ما في نفس  
الامر انه لو علم في مجلس العقد عينيها او اسمها ونسبها بانتهى صحته وكذا بعد مجلسه كان امرهما الزوج والشهود  
الى حضور الخاكم بان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حمل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن أيس  
من العلم بها ابداه هذا الوجه بل اصوب مما رعى والذرعى والزركشى فالخاضع انه متى علم انها المشار اليها  
عند العقد بانتهى صحته ولا فلا فتقطن لذلك واعرض عما سوا ما قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب  
والجد يشترط أى في الغائبة رفع نسبها حتى يتقن الاشتراك ويكفي ذكر الاب وحده إذا لم يكن في البلد  
مشارك له اه حجب وكتب عليه سم قوله لكنه رجع ابن العمد الخ اعتمده مر انتهى وعبارته على الشارح  
في باب الشهادات وشرط في انعقاد النكاح على المراه المنتقبة ان يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها  
وهي منتقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لان استماع الشاهدين العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال الزركشى  
مسئلة للنكاح شرطها ان تكون مجهولة النسب والا فيصح ونبه على ان ما ذكره ابن الرفعة فيها منقول عن  
المتولي واعلم انها مسئلة نفيسة والقضاة الان لا يعلمون بها فانهم يزجون المنتقبة الحاضرة من غير روية  
الشهود لها اكتفاء بحضورها واخبارها وقد تعرض للمسئلة في الخادم في باب النكاح باسطة من هذا فراجع  
اه عميرة وقوله ان يراها الشاهدان قبل العقد اي واما إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد فانه يصح  
وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بما حكم بالنكاح ولا شاهد وهو كالمزوج والى النسب وليته التي لم يرها  
قط اهرم وعبارة شرح م ر هناك قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا وصورة  
انتهى ومثله حجب وكتب عليه سم مانصه قوله وقال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهدان  
الخ اذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضي العاقد لانه ليس بما حكم بالنكاح ولا شاهد  
كما زوج والى النسب وليته التي لم يرها فطبل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال  
اليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور انتهى وفي قل على الجلال مانصه  
ولا يشترط معرفة الشاهدين الزوج ولا الزوجة لانهما انما يشهدان على جريان العقد (قوله وتعيين)  
أى ولو باعتبار نيتهما كما تقدم لكنه يتعين في كلامه أن المراد التعيين بغير النية لقوله وغير معين كالبيع  
لان التعيين بالنية في البيع لا يكفي اه حل (فرع) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن قول الذرعى في  
قوته وغيره ان الاصل في عقود العوام الفساد والعلم بشروط عقد النكاح حال العقد شرط كما قاله فاذا  
طلق شخص زوجته ثلاثا وسأل عن العاقد فاذا هو جاهل بحيث لو سئل عن الشروط لا يعرفها الآن ولا  
يعلمها عند العقد هل يحتاج الى محال ام يجوز التجديد بدونه وما تعريف العامى فاجاب بان معنى قوله  
المذكور ان الاصل عدم اجتماع معتبراتها وان كان الاصح فيها الحكم بصحتها لانها الظاهر من العقود  
الجارية بين المسلمين وحينئذ فذكره العوام مثال أو غيرهم كذلك أو ان الغالب في عقود العوام فسادها  
لعدم معرفتهم معتبراتها بخلاف غيرهم واما ما قاله وغيرهما من ان العلم بشروط حال عقد شرط فمحمول  
على انه شرط لجواز مباشرته لا لصحته حتى اذا كانت الشروط متحققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا  
وان كان المباشر مخطئا في مباشرته وياثم اذا قدم عليه عالما بامتناعه ففى البحر لو تزوج امرأة يعتقد انها اخته  
من الرضاخ ثم تبين خطؤه صح النكاح على المذهب وحكى ابو اسحق الاسفرائنى عن بعض اصحابنا انه لا  
يصح وعندى هذا ليس بشيء اه او على انه مخصوص بشرط صرحوا باعتبار تحققة كل المنكوحة وعليه

وتعيين وعلم بحمل المرأة له



قالوا في مسألة البحر عدم الصحة لانه عام لجميع الشروط بدليل أنهم صرحوا بانه لو زوج أمة مورثه ظانا  
حياته فياثر ميتا صح والشك هنا في ولاية العاقد بالملك وهو من اركان النكاح وبابه لو عقد النكاح بحضور  
خشين فياثر ارجلين صح والشك هنا في الشاهدين وهما من اركانه أيضا ونظائرهما كثيرة في كلامه فعلم أن  
المطلقة ثلاثا على الوجه المذكور لا تحل لمطلقها إلا بعد التحليل بشروطه والمراد بالعامي هنا من لم يحصل  
من الفقه شيئا مهتدى به إلى الباقي وليس مشتغلا بالفقه اشرح م وفي قول على الجلال (فرع) رايته بخط  
زي مانصه سألت شيخنا م ر عن الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والغالب  
فسادها هل يحتاجون فيها إلى تحليل إذا وقع منهم الطلاق ثلاثا فاجاب بانه سال والده عن ذلك فقال قد  
سئلت عن ذلك وأفتيت بانه لا بد فيها من التحليل ولا يجوز بغيره اه (قوله أيضا وتعيين) أي أثره إذ هو  
الذي يقوم بالزوج اه حل (قوله فلا يصح نكاح محرم) بخلاف المصلي إذا نكح ناسيا أو عقد وكيله لان عبارة  
المحرم في النكاح غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه شوبري (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) السكاف مكسورة  
ايهم او الياء من الاول مفتوحة ومن الثاني مضمومة من نكح وانكح اه شوبري (قوله ولا من مكره) أي  
بغير حق أما إذا كان بحق كان اكره على نكاح المظلومة في القسم فيصح اه حل بان ظلمها هو فيتعين عليه  
نكاحها اليدين عندها ما فاهاه (قوله ولا من جهل حملها احتياطا لعقد النكاح) يشكل عليه صحة نكاح  
امرأة مفقود بان ميتا وصحة نكاح من ظنم اخته برضاع فتبين خلافه وصحة نكاح من ظنم اه معتدة فاذا عدها  
منقضية وصحة نكاح امة زوجها ابن سيدهما مع ظن حياة أياه فبان ميتا واجيب بان هذا الشرط وهو ان لا  
يجعل الحل شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر أو فيها تقدم المراد بالصحة فيه تبين الصحة والمباشر  
للعقد آثم والعقد محكوم عليه بعدم الصحة ظاهر الكن يشكل فيما لو تزوج الخنثى فبان جلا وما للزوج  
فبان اني حيث لا يصح مع أنه شك في المعقود عليه وهذا تصريح بان الزوج معقود عليه ومخالفته فيما  
علموا به عدم صحة زوجت نفسى من بترك لانه يصير نفسه معقودا عليه والزوج غير معقود عليه الا ان  
يقال المراد غير معقود عليه حقيقة وهو في حكم المعقود عليه حرر وقوله وصحة نكاح امة الخ كتب عليه  
هذه لا تشكل لان هذا شك في ثبوت الولاية وشك الزوج في حملها من حيث ولايته هذا لا في حملها من حيث  
ذاته اه حل (قوله وفي الزوجة حل الخ) لم يقل واختيار لانها قد تكون مجبرة ولم يقل وعلمها بحل الزوج لانه  
ليس بشرط فيها وانظر ما للفرق بينهما وبين الزوج اه شيخنا والفرق يظهر مما تقدم ان الشرط المذكور  
شرط لحل مباشرة العقد لا للصحة والمرأة لا تبشر العقد اه (قوله وخلو بماسر) (فرع) لو قالت امرأة للقاضي  
ولي غائب وانا خلية عن النكاح والعدة فله تزويجها والاحوط لإثبات ذلك أو لا ولو قالت طالق زوجي  
او مات لم زوجها حتى يثبت ذلك كذا في العباب كغيره وحاصله ان القول قولها الا ان تدعى الخلو من زوج  
معين بموته أو فراقه فلا بد حينئذ من البينة على ذلك لتعلق الحق بمعين اهم ر وهذا بخلاف الولي الخاص  
فانه إذا أخبرته بالخلو ولو من زوج معين بموته أو فراقه فانه يجوز له تزويجها ولو بدون اثبات والفرق ان  
القاضي نائب الغائبين ونحوهم فينوب عن المعين ويحتاج إلى الاثبات لئلا يفوت حقه اه سم وعبارة زي  
ولو ادعت المرأة انها خلية عن النكاح أو العدة قبل قولها وجاز للولي اعتماد قولها سواء كان خاصا أو عاما  
بخلاف ما لو قالت كنت زوجة لفلان وطلقتى او مات عني فانه لا يقبل قولها بالنسبة للولي العام بخلاف  
الخاص فانه يقبل قولها بالنسبة اليه رملى (قوله وغيرهما مما ياتي في موانع النكاح) الغير الذي ياتي غير  
ما ذكره من خمسة الجنون والفسق وحجر السفه واختلال النظر واختلاف الدين وقوله وغيرهم ممن ياتي  
الذي ياتي غير هؤلاء الستة خمسة الرقيق والفساق ومجور السفه ومختل النظر ومختلف الدين وقوله مع بعضها  
متعلق بياتي والبعض الذي ياتي من هذه الستة هو الثلاثة الاخيرة منهم وهم المحرم والصبي والجنون واما

فلا يصح نكاح محرم ولو  
بوكيله لخبر مسلم لا ينكح  
المحرم ولا ينكح ولا مكره  
وغير معين كالبيع ولا من  
جهل حملها احتياطا لعقد  
النكاح (وفي الزوجة حل  
وتعيين وخلو بماسر) أي من  
نكاح وعدة فلا يصح نكاح  
محرمه للخبر السابق ولا  
احدى امرأتين للإبهام  
ولا منكوحة ولا معتدة من  
غيره لتعلق حق الغير بها  
واشتراط غير الحل فيها  
وفي الزوج من زيادتي  
(وفي الولي اختيار) وهو  
من زيادتي (وفقد مانع)  
من عدم ذكورة ومن احرام  
ورق وصبا وغيرهما ياتي  
في موانع الولاية



الثلاثة الاول فلم نات في كلامه فاحترز عنها بقوله مع بعضها لجعل الاتي بعض السنة لا كلها (قوله فلا يصح النكاح من مكره) اي بغير حق والابان دعت لتزويجهم من كف وامتنع فاجبره الحاكم صح لانه لا يفسق الا ان تكرره منه الامتناع ولا يضر في الاكراه كون الحاكم له ان يزوج الان اي حيث امتنع الولي كما انه اذا اكره من توجه عليه وفاء دين وامتنع من وفائه يكون اكرها وان كان له ان يوفيه من مال الممتنع اه حل (قوله وفي الشاهدين ما في الشهادات) عبارته هناك الشاهد حر مكلف ذو مروءة يقظ ناطق غير محجور عليه بسفه وغيرتهم عدل بان لم يات كبيرة ولم يصر على صغيرة او اصر عليها وغلبت طاعته على معاصيه فبارتسكاب كبيرة او اصرار على صغيرة تنفي العدالة الا ان تغلب طاعات المضر على ما اصر عليه فلا تنفي العدالة عنه والمروءة تنفي الادناس عرفا فيسقطها الكل وشرب وكشف راس ولبس فقيه قباء او قلنسوة بمكان لا يعتاد لفا عليها فاعلم فيه كان فعل الثلاثة الاول غير سوقي في سوق وكان فعل الرابع فقيه في بلد لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه ويسقطها ايضا بقلة حليلة بحضرة الناس واكثر ما يضحك واكثر لعب شطرنج واكثر غناء واكثر استماعه واكثر رقص بخلاف قليل الخمسة ويسقطها ايضا حرقة دنيئة كحجم وكنس ودبغ من لا تليق به والتهمة جر نفع او دفع ضرر فتدشهادته لرفيقه وغيرهم له مات او حجر عليه بفلس وترد ايضا شهادته لبعضه من اصل او فرع لاشهادته عليه ولا شهادته لزوجيه او اخيه او صديقه ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه عداوة دنيوية والعدو من يحزن لفرجه او يفرح لحزنه وتقبل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ولا تقبل شهادة مبادر وهو من يشهد قبل ان يستشهد لانه منهم الا في شهادة حسبة بان يشهد في حق الله تعالى او فيماله فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاعدة وانقضائها بان يشهد بذلك لينع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها ان تقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدوا فقالوا فلان زنا فمهم قد فده وانما تقبل الشهادة من الفاسق ومن مرتكب الحرام المروءة بعد توبة وهي ندم بشرط اقلع وعزم وخروج عن ظلامة ادمى ويشترط الاستبراء وهو مضى سنة بعد التوبة من المعصية ومن حارم المروءة وشرط الشهادة بفعل كزنا وغصب وولادة ابصار للفعل مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير فيقبل الاصم في الشهادة على الفعل وشرط للشهادة بقوله كعقد وفسخ وقرار ابصار للقائل حال صدوره منه وسمع فلا يقبل فيه اصم ولا اعنى لجواز اشتباه الاصوات وقديما كي الانسان صوت غيره فيشتبه به اه لم يخصص في عش على مرفى هذا الفصل ما نضه (فرع) استطرادى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج ياخذ حصر المسجد للجلوس عليهم ما في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسقا فلا يصح العقد ام لا فيه نظروا الجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما يتسامح به ويتقد بر العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقا ووقع السؤال ايضا عما عمت به البلوى من لبس القواويق القطيفة للشهود والولي هل هو مفسق يفسد العقد ام لا والجواب عنه ان الظاهر اننا لنحكم بمجرد ذلك بفساد العقد اما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجميع لا بسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد يشاداتهما وان كان حضورهما اتفاقا واما في الولي فان اتفق لبسه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير (قوله وفي الشاهدين ما ياتي في الشهادات) ومنه ابصار الشاهدين للعاقدين حالة العقد كما ذكره مر وحج هناك وقال مر هنا ومثل العقد بحضرة الاعمى في البطلان العقد بظلمة شديدة اه وكتب عليه عش ما نضه وتقدم في البيع ان البصير يصح بيعه للبعين وان كان بظلمة شديدة حالة العقد بحيث لا يزي احدهما الاخر ولعل الفرق بين ما هنا وشم ان القصد من ثبوت النكاح اثبات العقد بهما عند النزاع وهو متنف مع الظلمة وكتب عليه ايضا

فلا يصح النكاح من مكره  
وامرأة وخشي ومحرم  
وصبي ومجنون وغيرهم من  
يأتي مع بعضها ثم (وفي  
الشاهدين ما) ياتي (في  
الشهادات) هو اعم مما ذكر



قوله ومثل العقد الخ أي لعدم علمها بالموجب والقابل والاعتماد على الصوت لا نظر له فلو سمعها الايجاب والقبول من غير روية للمجيب والقابل ولو كان جز ما في انفسهما بان المرجب والقابل فلان وفلان لم يكف لليلة المذكورة قوله فلو سمعها الايجاب الخ بنا فيه ما ذكره من وجوب في باب الشهادات ونصه واللفظ الاول وكذا لو علم اثنين بييت لاثالث معهم او سمعها يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعلمه بمالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اهـ وعليه فيلنظر ما الفرق بين هذه وبين العقد في ظلمة التي ذكر انه لا تصح الشهادة فيها فليتا مل (قوله ما يأتي في الشهادات) ومنه ان لا يتصف بما يخل بالمروءة والمراد ان ما ذكر يعتبر حال التحمل اي حال العقد بخلاف الشاهد في غير النكاح فالمعتبر فيه الاهلية حالة الاداء لاحالة التحمل واشترط ابن العباد في الشاهدين ان يكونا من الانس واجاز حج كونهما جنين وان قلنا بعدم جواز منا كحتمهم واعتمد شيخنا كلام ابن العباد وكتب والده على شرح الروض ولو عقد بشهادة رجلين من مؤمنين الجن فينبغي ان لا يصح العقد لانه قد لا يجدهما عند اداء الشهادة لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وكذا لو عقد بشهادة رجلين من الملائكة في قوله تعالى منكم اخراج لثلاثة اشياء الكفر والجن والملائكة اهـ حل وعبرة حج وكذا لا يصح بحضرة جني لان علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما مر من صحة بحو امامته وحسبانه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مر في نقض الوضوء بلمسه بناؤه على صحة ان كحتمهم فهل هو كذلك هنا (قلت) الظاهر لا ويفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متاهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك انتهت (قوله وعدم تعيين لهما الخ) وصورته ان يكونا سيدين شريكين أو أخوين قالت لهما زوجاني اهـ شيخنا (قوله او فاسقين) لو تابا لم ينقض بهما في الحال بل لا بد من الاستبراء سنة بخلاف الولي اذا تاب بزواج في الحال اهـ سم (قوله او عميين) ولو كانا ينظران في وقت دون آخر اعتبر حالهما وقت العقد ولا بد ان يكونا ممن يفهم لغة العاقدين بان يفهم اللغة الموجب حيث يتلفظ ولغة القابل كذلك خلاف ما تقدم في العاقد حيث يكتفي في القابل ان يعلم معنى ما أتى به الموجب قبل ان يجيب ولو بين الايجاب والقبول ولو بقول ثقة لان الشرط هنا ان يعرف ما يتحمله حالة التحمل وهناك ان يقبل ما يعرفه اهـ حل (قوله نعم ان بانا ذكرين) اي كالمولى بان الولي ذكر بخلاف المعقود عليه اوله والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين فاحتيط لهما ومن ثم لو عقد على من شك في كونها محرمة فبانت غير محرم لم يصح كما قاله خلافا للروايات ومرآنا ما فيه اهـ شرح مر ويقاس على الخنثيين غيرهما اذا تبين وجود الاهلية في نفس الامر وتشترط هذه الشروط حالة التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر في حال الاداء اهـ شوبري (قوله نعم ان بانا ذكرين صح) وكذا كل من بانته أهليته في نفس الامر وسيصرح بصحة مالو زوج الخنثي اخته ثم بان ذكر اي بخلاف المعقود عليه فلو تزوج خنثى فبان رجلا او عقد على الخنثى فبان انثى لم يصح النكاح لانه يحتاط للمعقود عليه ما لا يحتاط لغيره وفي هذا تصریح بان الزوج معقود عليه وقد علموا عدم صحة زوجت نفسى من بئتك بانه يصير نفسه معقودا عليه والزوج ليس معقودا عليه وتقدم ذلك على الهامش وعلى شهود النكاح ضبط النار بنح بالساعات لحق النسب فيكون عقد يوم الجمعة بعد الشمس او قبل العصر بالحظمة مثلا لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة اشهر ولحظتين من حين العقد اهـ حل (قوله فلو وكل الاب الخ) وقد يتصور شهادته لاختلاف دين او رقبها اهـ شرح مر (قوله او الاخ المنفرد) في مفهومه تفصيل وهو انه اذا اذنت للجميع لم يصح او لاحدهم صح حضور غير المأذون له وشهادته اهـ شيخنا قال سم على حج وعبرة الروض وشرحه ولو شهد وليات كاخوين من ثلاثة اخوة والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لا بوكالة أي لان كان العقد بوكالة منهما أو من أحدهما جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة عما ذكر اهـ والمتبادر من قوله لا بوكالة بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما بقوله

(وعدم تعيين) لهما أو لاحدهما (لولاية) وهو من زيادة فلا يصح النكاح بحضرة من اتفق فيه شرط من ذلك كان عقد بحضرة عيدين أو امرأتين أو فاسقين أو أصمين أو أعميين أو خنثيين نعم ان بانا ذكرين صح ولا بحضرة متعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وان اجتمع فيه شروط الشهادة



من بقية الاولياء تقييد عدم الصحة بما اذا حضر اثنان من الثلاثة عقدنا لهما بوكالة وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصره المقدم عن الوكالة اه اقول الصحة واضحة ان كانت له في تزويجها اما ان خصت الاذن بالاخوين الآخرين واذنت لهما في توكيل من شاء فوكلا الثالث ففي الصحة نظر لانه بصره العقد عن كونه وكيلًا يصير مزوجًا بلا اذن وهو باطل فليتأمل اه ع ش على مر (قوله لانه ولي عاقد) ان قلت العاقد وكيله لاهو قلت لما كان الوكيل سفيرًا محضًا كان الموكل كانه العاقد اه شيخنا (قوله كالزوج) أي كالمشهد الزوج والحال ان وكيله نائبه في العقد أي كالوكل في العقد وحضر هو ليس شهد لا يصح وقوله ووكيله نائبه وهو سفير محض في النكاح فكان الموكل هو العاقد اه وعبارة شرح م ز لاذ الوكيل في النكاح سفير محض فكاننا أي الموكل ووكيله بمنزلة رجل واحد (قوله بابي الزوجين) أل في الزوجين جنسية فتصدق بالواحد وفرد المثنى اثنان لا واحد كما قد يتوهم وحينئذ لا تصدق عبارة المثنى بابي أحدهما فقط لكن حكمه كذلك اه شيخنا (قوله في الجملة) أي في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا يثبت لهما عند الحاكم لو وقع نزاع بعدم صحة العقد وكان القياس ان لا يصح بهما لان فائدة الشهود اثبات النكاح عند التنازع وفي هذه الصورة لا يثبت بهما وعبارة حل قوله في الجملة وإلا فالقياس ان لا يصح النكاح إلا بمن يثبت به ذلك النكاح فاكثفوا بكون الشاهد يثبت به النكاح في الجملة أي في بعض الصور وكتب ايضا في بعض الاحوال أي في غير نكاحهما وأما في خصوص نكاحهما فلا يثبت النكاح بمن ذكر فلو ادعت عليه زوجية وأنكر وأقامت ابنيهما أو عدو بهما فشهدا عليه لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابنين لا مهمما وشهادة أحدهما لو ادعى عليها زوجية وأنكرت وأقام من ذكر ليشهدا عليها بذلك لم يقبل أيضا لوجود المانع وهو العداوة وشهادة الابنين لا بهما أو شهادة أحدهما له وفي كلام حج قديتصور قبول شهادة الابن أو العدو في هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حسبة مثلاً انتهى (قوله بمستورى عدالة) ويبطل الستر بتفسير عدل في الرواية نلو أخبر بفسق المستور عدل لم يصح به النكاح وقول صاحب الذخائر الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين ولم يوجد ابرد بانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه شرح الروض (قوله وهما المعروفان بها ظاهر الا باطنا) بان عرفت بالخاطفة دون التزكية عند الحاكم اه شرح الروض ووجد بهما شبهة مانعة هذا ما قال النووي انه الحق وقيل من عرف اسلامه وحرية ولم يعلم فسقه وقال الاسنوى انه الصواب كما حكاه صاحب البحر وقال السبكي انه الذي يظن من كلام الاكثرين ترجيحه وصاحب الميدان انه الذي يتحصل من كلام الراعي وقيل هو من عرفت عدالته باطنا فيما مضى وشك فيها وقت العقد فيستصحب اه س ل وفي سم على حج قوله وهما المعروفان بها ظاهرا كان معناه انه شوهدهما أسباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف قوله وقيل من عرف اسلامه الخ فانه صادق بمجهولين لم يعرف اسلامهما ولا شوهدهما أسباب العدالة اه والذي في حج وشرح م ر التصدير بالثاني وهو قوله وقيل من عرف اسلامه وحرية الخ وكتب ع ش على م ر انه هو المعتمد وينبئ على هذا الخلاف ما يقع ان الزوجين والوياتون لنحو الجامع الازهر ويقفون عند جماعة ويعقدون بحضورهم مع عدم معرفتهم بحالهم فيصح العقد على القول الثاني دون الاول والثالث اه شيخنا (قوله لانه) أي النكاح يجري بين أوساط الناس الخ يؤخذ منه انه لو أراد ان يعقده الحاكم اعتبرت العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزيكين وقال المتولي لا فرق لان طريقة المعاملة يستوى فيها الحاكم وغيره واعتمده شيخنا اه حل (قوله لا اسلام وحرية) أي لا يصح ظاهرا بمستورى اسلام وحرية فالمتنفي إنما هو الصحة الظاهرية لاذ الباطنة ثابتة بدليل عبارته في شرح الروض ونضمه فلو عقد بمجهول الاسلام والحرية

لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر احضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كما شئنا اطلاق المتن ودليل اعتبارهما مع الولي خبر ابن حبان لانكاح الابولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطها الاحتياط للابضام وصيانة الانسكحة عن الجحود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (بابي الزوجين) أي ابني كل منهما او ابن أحدهما وابن الآخر (وعدو بهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (وصح) ظاهرا) التقييد به تبعاً للسبكي وغيره من زيادتي (بمستورى عدالة) وهما المعروفان بها ظاهرا لا باطنا لانه يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا إلى معرفتها ليحضروا من هو متصف بها فيطول الامر عليهم ويشق (لا) بمستورى (اسلام وحرية) وهما من لا يعرف اسلامهما وخريتهما ولو مع ظهورهما بالدار



فبأننا مسلمين حربين فظاهر انهما كالخنيثين وسيأتي انه يصح بهما اذا بانا ذكراين اه ومثله في شرح م  
وعبارة الشورى فان بان الاسلام او الحرية أو البلوغ صح (قوله وذلك بان يكونا الخ) تصوير لما قبل  
الغاية وقوله او يكونا ظاهري الخ تصوير للغاية فهو لف ونشر مرتب اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله  
ولا غالب قيد لكونه يسمى مستورا فان غلب المسلمون او الاحرار سمي ظاهرا ولا يصح به أيضا (قوله  
بحجة فيه) متعلق بقوله يتبين وقوله فيه اي مقبولة فيه وهي رجلان أو على الحاكم فلمذا كان أعم من قول  
الاصل وهو ظاهر واولى لانه لم يقيد بهذا القيد اي فيه فهو يخرج الرجل والمرأتين لانها ليست حجة فيه  
وان كانت بيينة اه شيخنا (قوله بحجة فيه) أي مقبولة فيه وخارج بها الرجل والمرأتان فلا يقبلان فيه لان  
النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم ولذلك كتب ع ش فقال قوله أعم واولى وجه الاولوية ان  
التعبير بالبيينة يشمل الرجل مع المرأتين وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم  
(قوله أو باقرار الزوجين) اي مالم يقر قبل عند حاكم انه بعداين ويحكم بصحته والا لم يلتفت لاتفاقهما  
اي بالنسبة لحقوق الزوجية لا لتقدير النكاح اه شرح م وقوله مالم يقر قبل عند حاكم الخ هذا ما خوذ  
من القول للاذرعى لكنه ذكره بالنسبة لا تعلق الزوجين وبالنسبة لا اعتراف الزوج الا في المتن وظاهر  
ان قوله اي بالنسبة لحقوق الزوجية انما يتأتى في الشق الثاني خلافا لما صنعه الشارح كحج من تاتيه في الشق  
الاول بل قصره عليه ومن ثم استشكله المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية  
فكيف تثبت لها وعبارة القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما انه لا فرق في الحكم ببطلانه بتصادقهما  
على فسق الشاهدين او باقرار الزوج بين ان يسبق منهما اقرار بعد التمهات عند العقد ام لاحكم بصحة  
النكاح ام لا ثم ساق كلاما للوردى صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعني الماوردى  
انه اذا قرأ ولا بصحته ثم ادعى سفه الولي وفسق الشاهدين انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو  
أرادوه ويلغو اعترافه الا لاحق لاجل اقراره السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق  
من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما لا انا نقررهما الى آخر ما ذكره المصنف فالضمائر في قوله انه  
يلزم بصحة النكاح بل يقر عليه الخ انما هي للزوج كما لا يخفى اه رشيدى (قوله في حقهما) متعلق بكل  
من المستثنين اي الحجة والافرار كما يؤخذ من ع ش على م ر عن حج ونص عبارة وعلم ان اقرارهما  
ويثبتهما انما يعتد بهما فيما يتعلق بهما لا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها ثم اقيمت بيينة بفساد النكاح ثم اعادها  
عادت اليه بطاقتين فقط لان اسقاط الطلقة حق لله تعالى فلا تقيده البيينة ايضا ويحتمل خلافاه اه حج وكما  
يؤخذ من قول الشارح ولو اقاما عليه اي على عدم الشرط بيينة لم تسمع الخ فهذا كله يفيد ان قوله في  
حقهما قيد في كل من المستثنين اه (فرع) وقع السؤال عن طلاق زوجته ثلاثا عامدا هل يجوز له ان  
يدعى بفساد العقد الاول ككون الولي كان فاسقا او الشهود كذلك بعد مدة من السنين وهل له  
الاقدام على هذا العقد من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه الثاني على حكم حاكم  
بصحته وهل الاصل في عقود المسلمين الصحة او الفساد واجبت عنه بما صورته الحمد لله لا يجوز له ان يدعى  
عند القاضي بذلك ولا تسمع دعواه بذلك وإن وافقته الزوجة عليه حيث أراد به اسقاط التحليل نعم  
ان علم ذلك جازله بينه وبين الله تعالى العمر به فيصح نكاحه لاه من غير محلل ان وافقته الزوجة  
على ذلك ومن غير وفاء عدة منه لانه يجوز الانسان ان يعقد في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة  
او طلاق ولا يتوقف رطؤه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم بل المدار على علمه  
بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة المختلفة كلها او بعضها في العقد الاول  
ولا يجوز لغير القاضي التعرض له فيما فعل واما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما والاصل  
في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد مالم يثبت فساده  
بطريقه وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح الاول من يرى صحته مع فسق الولي أو الشهود اما اذا حكم

وذلك بان يكونا بموضع  
يختلط فيه المسلمون بالكفار  
والاحرار بالارقاء ولا  
غالب ان يكونا ظاهري  
الاسلام والحرية بالدار  
بل لا بد من معرفة حالهما  
فيهما باطنا لسهولة الوقوف  
على ذلك بخلاف العدالة  
والفسق | وكما ستورى  
الاسلام مستورا البلوغ  
(ويتبين بطلانه) اي النكاح  
من بيئته او علم حاكم فهو  
أعم واولى من قوله بيينة (أو  
باقرار الزوجين في حقهما)  
بما يمنع صحته كفسق الشاهد  
ووقوعه في الردة لوجود  
المانع وخروج بزبادى في  
حقهما حق الله تعالى كان  
طالما ثلاثا ثم اتفقا على  
عدم شرط فلا يقبل اقرارهما  
للنهمة فلا تحلل الا بمحلل  
كافي الكاف للخوارزمي



السبكي وهو صحيح إذا أراد  
نكاحا جديدا كما فرضه فلو  
أراد التخلص من المهر أو  
أرادت بعد الدخول مهر  
المثل أي وكان أكثر من  
المسمى فينبغي قبولها نالت  
وهو داخل في قول في حقهما  
(لا) بإقرار (الشاهدين بما  
يمنع صحته) أي النكاح فلا  
يؤثر في إبطاله كما لا يؤثر  
فيه بعد الحكم بشهادتهما  
ولأن الحق ليس لهما فلا  
يقبل قولهما على الزوجين  
(فإن أقر الزوج) دون  
الزوجة (به فسخ) النكاح  
لأعترافه بما يتبين له بطلان  
نكاحه (وعليه المهران  
دخل) بها (والألفسقة) إذ  
لا يقبل قوله عليها في المهر  
وقولي فسخ هو المراد بقوله  
فرق بينهما فهي فرقة فسخ  
لا طلاق فلا تنقص عدد  
الطلاق كما لو أقر بالرضاع  
وتعبري بما يمنع صحته أعم  
من تعبيره بالفسق (أو)  
أقرت (الزوجة) دون  
الزوج (بخلال في ولي أو  
شاهد) كفسق (حالف)  
فيصدق لأن العصمة بيده  
وهي تريد رفعها والاصل  
بقاؤها وهذه من زيادتي فإن  
طأقت قبل دخول فلا مهر  
لأنكارها أو بعده فلها أقل  
الأميرين من المسمى ومهر  
المثل وخرج بالخلال فيمن  
ذكر غيره كالواقلة الزوجة  
وقع العقد بغير ولي ولا

به فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهر أو لا باطنا ما هو مقرر أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين  
أن يسبق من الزوج تقليد لغيره أم لا الشافعي يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي أم لا اه ع ش غلى  
مر (قوله ولو أقام عليه بينة الخ) وأما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها لان شهادتها بفسق الشاهد  
موافقة لدعواهما وقد يصور ذلك بما إذا عاشرام الزوجة أو بنتها معاشرة المحرم فشهدت بينة الحسبة أن هذا  
الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه لاهما أو بنتها كان فاسدا لان شهره والعقد فسقه وحينئذ يلزم  
عدم صحة النكاح ويسقط التحليل تبعها اه حل ووجد بهاءش شرح الروض مانصه قال مر في حاشية  
شرح الروض وصورة سماعها ان تشهد بعد ان يتزوجها الزوج بلا عمل وكيفية الدعوى ان تحضر البينة بين  
يدى الحاكم الشرعى وتقول تشهد حسبة على فلان هذا ان كان حاضر انه طلق زوجته ثلاثا وعقد عليها بلا  
تحلل لموجب وهو ان عقده الاول كان فيه خلل فيقول الحاكم حكمت ببطلان الاول واثبت الثاني بشهادتكما  
وعلى هذا التصوير يسقط التحليل تبع الشهادة الحسبة لفساد العقد الاول وهل يشترط حضور الزوج أو لا  
الظاهر لا فانها وان كانت دعوى لكن لا عليه بل له وهذا ما تيسر فهمه في هذا الحكم وقول مر بان تشهد الخ  
فيل كان الصواب ان توجد الشهادة للحسبة قبل الزوج بلا محل لانه رقت الاحتياج فلنا ليس الامر كذلك  
بل الصواب انها لا تسمع الا وقت الاحتياج ووقت الاحتياج انما هو عند الزوج بلا محل لانه المحوج  
لشهادتهما حسبة أما قبله فلا محوج لسماعهم لعدم المعاشرة فلا يسقط التحليل لعدم وجود مقتضيه اه من  
حاشية ع ش غلى مر للنهاج قال سمع على حج ومن الحاجة ايضا ان يريد معاشرتها قال العلقمى ومن  
الحاجة هنا ان يعقد عليها ويريد الدخول بها ومنها ان يلبس امها أو بنتها ويصلى من غير وضوء (قوله فلو  
أراد التخلص من المهر) أي من تصفه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كان طلقها ثلاثا قبل  
الدخول ثم أقام بينة على ما يمنع صحة العقد فاراد بذلك التخلص من نصف المهر فانها تقبل ويسقط التحليل  
حينئذ لو قوعه تبعها اه شيخنا (قوله فينبغي قبولها) وإذا سمعت البينة حينئذ تعين بطلان النكاح ويكون  
ذلك حيلة في رفع المحلل اه خطيب وفي حج وعليه لو اقيمت لذلك وحكم بفساده لم يرتفع ما وجب من  
التحليل لما علم من تبعيض الاحكام وان اقرارهما أو بينهما ما يمتنع فيهما فبما يتعاقبهما لا غير اه س ل  
(قوله فلا يقبل قولهما على الزوجين) اما في حقهما فيقبل وعبارة شرح مر نعم له اثر في حقهما فلو حضرا  
عقدأختهما مثلا ثم ماتت ورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل أي ان كان  
دون المسمى او مثله لا أكثر كما بحثه بعض المتأخرين وهو واضح لانه يلزم اهمها واجبا باقرارهما حقا لهما  
على غيرهما اه شرح مر (قوله فان أقر الزوج الخ) هذا مفهوم الزوجين أي اما الزوج فقط او الزوجة  
فقط فكذا اه (قوله فسخ النكاح) أي يتبين بطلانه لانه بفسخ فاسخ اه (قوله هو المراد بقوله  
فرق بينهما) اوله السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله فرقت  
بينكما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضى انه لا بد من فسخ وان العقد الاول صحيح وليس كذلك اه  
حل بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلو قال انفسخ النكاح لكان اولى انتهى برماوى  
(قوله كما لو أقر بالرضاع) التشبيه في الفسخ لاني عدم نقض الطلاق لانه لا يتناق في الرضاع لانها لا تحل له  
بعد ذلك اه شيخنا اشبولى (قوله وتعبري بما يمنع صحته) أي الذي اعاد عليه الضمير في قوله فان  
أقر الزوج به وقوله بالفسق أي الذي أعاد عليه الضمير المذكور (قوله أو الزوجة بخلال الخ) لم يقل به  
أي بما يمنع الصحة لان الخلل في الزوج الشاهد اخص بما يمنع الصحة وهذا على طريقته والمعتمد انه  
يصدق هو سواء ادعت الخلل المذكور او عدم الشهود بالكلية اه (قوله وهي تريد رفعها) والاصل  
بقاؤها ولكن لو ماتت لم ترثه وان ماتت او طلقها قبل وطفه فلا مهر أو بعده فلها أقل الأميرين من المسمى  
ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما مروى ببحث الاسنوى



شهود وقال الزوج بل بهما  
فتمخلف هي كما نقله ابن  
الرفعة عن الزخائر  
والزركشي عن النص  
لان ذلك انكار لاصل  
العقد (وسن اشهاد على  
رضا من يعتبر رضاها  
بالنكاح) بان كانت غير  
مجردة احتياطا ليؤمن  
انكارها وانما لم يشترط  
لان رضاها ليس من نفس  
النكاح المعتبر فيه الاشهاد  
وانما هو شرط فيه ورضاها  
الكافي في العقد يحصل  
باذنها او ببينة او باخبار  
وليها مع تصديق الزوج  
او عكسه وقضية التقييد  
من يعتبر رضاها انه لا يسن  
الاشهاد على رضا المجبرة  
وقال الاذرعى ينبغي انه  
يسن ايضا خروجها من  
خلاف من يعتبر رضاها  
(فصل في عاقد النكاح  
وما يذكر معه) (لا تعقد  
امراة نكاحا) ولو باذن  
ايجابا كان او قبلها لانفسها

أن محل سقوطه قبل الوطء ما لا ذلم تقبضه ولا لم يسترده اخذ من قول الرافعي لو قال طلقها بعد الوطء  
فلى الرجعة فقالت بل قبله صدقت وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم ترجع به ولا لم تطالبه إلا بنصفه  
والنصف الذي تنكره هناك بمثابة لكل هنا وما اجيب به عن ذلك بان الزوجين في تلك اتفاقا على حصول  
الموجب للمهر وهو العقد واختلاف في المقر له وهو الوطء وهنا تدعى نفي السبب الموجب له فلو ملكناها  
شيئا منه للمسكته بغير سبب تدعيه رده الوالد رحمه الله تعالى بان الجواب المذكور لا يجدى شيئا والمعتمد  
التسوية بين المسئولين إذا الجامع المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره  
فيقر المال في يده فيهما اه شرح مر (قوله فتمخلف هي) هذا ضعيف مبنى على أن القول قول مدعى الفساد  
والراجح أنه قول مدعى الصحة فيحلف الزوج أفاده شيخنا لكن قال حجج موجهها الكلام المصنف ونظير  
ذلك بامر في اختلاف المتبايعين أن شرط تصديق مدعى الصحة أن يتفقا على وقوع عقدى وهنالم يتفقا  
على وقوع عقد فصدقنا مدعى الفساد وفيه انهما اتفقا على عقد واختلاف اهل وقع مع ولى أو شهود أو لا  
وحيث أنه يصدق مدعى الصحة الذي هو الزوج وهو ما قاله شيخنا فهاهنا مبنى على أن القول قول مدعى  
الفساد والراجح خلافه كما علمت تأمل اهل حل (قوله الكافي في العقد) اى في جواز الاقدام عليه اه شيخنا  
(قوله يحصل باذنها) اى فى اصل التزويج ولا يشترط اسنادها الاذن للولى بل لو قالت انا رضيت  
يكفى وزوجها وإن لم تقل له زوجنى او يزوجنى فلان اه شيخنا (قوله او ببينة) ينبغي أو اخبار من  
يثق به ولو فاستأوصيا وبيضا اه حل (قوله خروجها من خلاف من يعتبر رضاها) اى ولثلاث رفعه  
لمن يعتبر اذنها وتجده فيبطله اه شرح مر

(فصل في عاقد النكاح) اى نفي او اثباتا زيادة على ما مر في قوله وفقد مانع من عدم ذكورة الى آخر ما مر  
وقوله وما يذكر معه اى من مسئلتى الاقرار ومن كون سكوت البكر اذنا اه شيخنا لكن قوله زيادة على  
ما مر فيه شيء اذ قوله هنالا تعقد امراة نكاحا مر عين قوله سابقا من عدم ذكورة كذا قول المتن فيما ياتى او  
احرم هو عين قوله سابقا ومن احرم تأمل (قوله لا تعقد امراة نكاحا) اى لا يكون لها دخل فيه والمراد  
بالنكاح هنا أحد شقيه اى الايجاب او القبول نعم لو لم يكن لها ولى قال بعضهم اصلا وقال بعضهم يمكن التوجه  
له جاز لها ان تفوض مع خاطبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها منه لانه محكم وهو كالحاكم وكذا لو اتت هي  
والخاطب عدلا صح على المختار وان لم يكن مجتهد الشدة الحاجة الى ذلك كما جرى عليه ابن المقرئ تبعالا صله  
قال فى المهمات ولا يختص ذلك بعقد الحاكم بل يجوز مع وجوده سفر او حضر ابنا على الصحيح فى جواز  
النكاح كما ذكر فى كتاب الفضاء قال العراقي ومراد الاستوى ما اذا كان المحكم صالحا للقضاء واما الذى اختاره  
النووى رحمه الله تعالى انه تكفى العدالة ولا يشترط كونه صالحا للقضاء فشرطه السفر وفقد القاضى اى ولو  
قاضى ضرورة وايدى الاذرعى وحاصله ان المدار على وجود القاضى وفقده لا على السفر والحضر نعم لو كان  
الحاكم لا يزوج الا بدراهم لواقع بالنسبة للزوجين لا تختمل فى مثله عادة كفى كثير من البلاد فى زمننا انجه  
جواب تولية امرهما عدل مع وجوده وان سلمنا انه لا يعزل بذلك بان علم موليه بذلك حال التولية ولو  
ابتلينا بولاية امرأة الامامة نفذ حكمه بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقياسه وتصحيح تزويجها وكذا  
لو زوجت كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما فلو خالفت المرأة وزوجت نفسها  
موا كان بحضرة شاهدين أو بدونه او وكلت من يزوجه او ليس من اولياتها كجارها فيجب على الزوج مهر المثل  
بالوطء ولو فى الدبر ومحلها اذا كان رشيدا ولا يجب المسمى لفساد النكاح ويجب ايضا ارش البكارة لو كانت بكرا  
ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلدا ام لا لشبهة اختلاف العلماء فى صحة النكاح ولكنه يعززان  
اعتقد التحريم ومحل هذا كله ما لم يحكم حاكم بصحته فان حكمه فيجب المسمى ولا تقدير ومحل ايضا ما لم يحكم  
حاكم ببطلانه فان حكم به وجب الحداه من شرح مرو خواشيه وقوله نعم لو لم يكن لها ولى الخ فيه



فلاقة وتطويل موهم لغير المراد وعبارة ابن حجر أصرح ونصها نعم لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع إليه أي يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها ولو لمع وجود الحاكم المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو لمع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير أهل كما حررت في شرح الارشاد إلى آخر ما قاله من هنا اهـ (قوله ولا لغيرها) قال الزركشي لا يعتبر اذنها في نكاح غيرها إلا في ما كرها أو في سفهه أو مجنون هي وصية عليه اهـ شوبري (قوله وعدم ذكره أصلا) عطف مسبب على سبب هذه علة عقلية فتشمل الثلاث المدعاة في المتن أي إيجابها لنفسها وغيرها وقبولها لغيرها ولهذا قدمها على الحديثين لأنه ليس فيهما نفي القبول للغير اهـ شيخنا (قوله لا نكاح لا بولي) أي وعند تزويج المرأة نفسها لا ولي اهـ حل (قوله وروى ابن ماجه) هذا يعني عما قبله وتمامه فان الزانية التي تزوج نفسها وبطل هذا الثاني قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ولا ما نكح آبائكم فإن كان الزوج غيركم لم يفرق أحد بين أن يكون العضل لمن كان زوجها أو غيره اهـ حل (قوله وروى ابن ماجه الخ) إنما ذكر هذا مع ما قبله وأن كان مفادهما واحدا وهو نفي إيجابها لنفسها وغيرها لان الثاني أصرح في المراد ولا نه على شرط الشيخين عند الدارقطني اهـ شيخنا (قوله أو أطلق) أي لم يقيد بمعنى وخرج بذلك ما لو قال عنك أو عني وعنك فان التوكيل لا يصح وقوله فوكت راجع للصورتين وعمله في الثانية أن وكت عنه فقط بخلاف ما لو وكت عنها وعنه فانه لا يصح اهـ من سم والشوبري وحل (قوله ويقبل اقرار مكافئة الخ) دخل في هذا السفهية والبكر وهذا مستثنى من قاعدة من لا يملك إلا إنشاء لا يملك الاقرار وقوله لصدقة مثل الزوج في ذلك وليه المجر له حالة التصديق وبحت الزركشي استثناء الرقيقة لما في قبول اقرارها من تفويت حق السيد من الوطء قال ولم يذكره اهـ (قلت) وهو واضح لان اقرار الشخص لا يقبل في ابطال حق غيره وسيأتي قريبا تعرض الشارح له بقوله ولو كان أحدهما رقيقا الخ ولو أقرت المرأة لغير كف فنفق الرافعي عن فتاوى البغوي أنه لا اعتراض للولي لأنه ليس بإنشاء بل اقرار كما لو أقرت بالنكاح وانكر الولي اهـ لكن في فتاوى الغزالي خلافة قال الزركشي وهو أقرب اهـ ومال إليه من سم (قوله ويقبل اقرار مكافئة) أي ولو رقيقة وسفهية وقوله لمصدقها أي كذلك غاية الأمر أنه يشترط تصديق الولي والسيد في الرقيقة والسفهية كما سيأتي اهـ شيخنا (قوله اقرار مكافئة) وكذلك عكسه أي اقراره به مع تصديقها اهـ شيخنا وفي قول علي الجلال ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة إن صدقه كعكسه وخرج بالتصديق ما لو كذبها أو عكسه فلا يثبت ولا ارث لأحدهما من الآخر ولومات لكن لها الرجوع عن التكذيب ولو بعد موته وحينئذ ترث منه ولا مهر لها عليه اهـ (قوله لمصدقها) وإذا لم يصدقها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الزركشي ومن تبعه أن لها أن تزوج حالا وهو أحد وجهين حكاهما الامام وقال الغفال لا ونقله الرافعي عنه آخر الطلاق اعتبارا بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها الخ وهذا هو القياس فمزمع المعتمد اهـ حج وهل رجوعها عن الاقرار كالطلاق اهـ سم عليه (أقول) وينبغي أن يكون كالطلاق فتزوج حالا اهـ ع ش علي من (قوله وان كذبها وليها المجر) ظاهره ولو كان الزوج غير كف وبه افتى البغوي لأنه ليس بإنشاء عندك افتى الغزالي بخلافه ومال إليه شيخنا لكن في شرحه ولو كان غير كف وهو موافق لذلك في ذلك لحج ولا يضر كون الكفاءة فيها حق للولي لان هذا وقع تابعا لأصل النكاح المقبول قوله فيه دونه اهـ حل (قوله وان كذبها وليها المجر) وكذا ان كذبها شهود عينتهم أو انكر الولي الرضا بدون الكفاءة لا حتمال لسيانهم اهـ شرح من (قوله فيثبت بتصادقها) أي فلم يؤثر انكار الغير له وإذا كذبها الزوج ليس لها أن تزوج حالا بل لا بد من تطليق الزوج لها وليس له أن يعقد عليها فاذا كذب نفسه في التكذيب لم ينفذ اليه وظاهره وان ادعى أنه كان ناسيا عند التكذيب فلو كذبتة وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها اهـ حل (قوله ولا بد من

ولا لغيرها إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وتقدم خبر لا نكاح إلا بولي وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة نفسها وأخرج الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين ومنها الخثي لكن لو زوج أخته مثلا فبان رجلا صح ذكره ابن المسلم وخرج بلا تعقد ما لو وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال وليها وكل عني من يزوجك أو أطلق فوكت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل اقرار مكافئة به لمصدقها) وان كذبها وليها لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقها كالبيع وغيره ولا بد من



تفصيلها الاقرار اي أو الشاهدين المعينين اي ومحل قبول اقرارها بالم يسبق باقرار وليها المجرر والا فيقدم  
كاسياقي (قوله من انه يكتفى اقرارها المطلق) أي لانه يستغنى عن تفصيله بالتفصيل الواقع في الدعوى ويأتى  
ما ذكر في اقرار الرجل المبتدأ والواقع في جواب الدعوى فلا بد من التفصيل في الاول ويكتفى بالاطلاق في  
الثاني خلافا لمن فرق بين الرجل وغيره اه زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه في النكاح  
او في الاذن لانه الذي يملك انشاءه يراجع وكذا يقال في ولي السفينة اه رشيدى على م ر وقد يدعى ارادة  
الاول بالنسبة للرقبة لتوقف عقد النكاح على مباشرته له وارادة الثاني في الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع  
عنه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال في السفينة تامل فالمراد تصديق السيد في النكاح ان كان  
المصدق امته وفي الاذن ان كان عبدا اه (قوله عمل بالاسبق) اي الى مجلس الحكم وان تاخر اقراره خارجا  
وقوله فان اقرامعاى جاء امعا الى مجلس الحكم والمعتمد في هذه قبول اقرارها فمدار السبق والمعية على  
الوصول الى المجلس لا على تاريخ الاقرار اه شيخنا وكان الانسب تاخير قوله ولو اقرت الخ عن قوله  
ويجبر به لان ما صنعته هو التي على ما لم يعلم (قوله فان اقرامعاى) اي او علم السبق دون عين السابق ولو جهل  
الحال وقف ان رجى معرفته والابطال وفي كلام حجب ان ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها  
في المعية وكالمعية ما لو علم السبق ثم نسي اه حل ولو قال رجل هذه زوجتى فسكتت أو امرأة هذا زوجى  
فسكتت ومات المقرور نه الساكت دون عكسه وفي الاولى لو انكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها  
ولو بعد موته كما يأتى آخر الرجعة لانهم اقرت بحق عليها وقدمات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو اقرت  
بالنكاح وانكر سقط حكم الاقرار في حقه حتى لو عاد بعد ذلك وادعى نكاحا لم يسمع ما لم يدع نكاحا جديدا  
وبما اقرر علم ما اقر به بعض المتأخرين فيمن مات عن زوجة في منزله فشهدت بيته بانه كان اقر بطلاقها اثلاثا  
قبل موته بسبعة اشهر فاقامت بيته بانه اقر قبل موته انها في عقد نكاحه من انه لا تسمع دعواها وبينتها الا ان  
ادعت نكاحا مفصلا ومنه ان تذكر انها تحللت تحليلا بشروطه ثم تقيم بيته بذلك بخلاف دعواها مجرد  
اقراره لان دعواها مجرد اقراره مجردة عن نفس الحق اي النكاح فلا تسمع على الاصح بخلاف دعواها  
النكاح وانه اقر بانها في عصمته وعقد نكاحه ولم تفصل بذلك مضى زمن يمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك  
لانهم لم تدع اقراره بما يبيح له نكاحها وادعوا اقراره بانها في عصمة نكاحه لا يقتضى ارشها منه لاحتمال امرين  
على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البيته باقراره بالثلاث ونكاح آخر احدثه بعد امكن التحليل  
والارث لا يثبت بالشك اه والحاصل انها حيث ادعت بانه اقر بانها في نكاحه بعد مضى امكن التحليل  
من طلاقها الاول واقامت بيته بذلك قبلت وورثت والا فلا وعلى هذا يحمل قول المزجد البني وهو صاحب  
العباب تسمع دعواها وبينتها وترثه ولا منافاة بين البيتين لانه كان زوال المانع الذي أثبتته الاولى بالتحليل  
بشرطه اه ملخصا من شرح م ر (قوله فلا نكاح) ضعيف والمعتمد انه يعمل باقرارها دون اقرار وليها  
اه زى وعبارة شرح م ر فان وقعامعا قدم اقرارها كارجحه البلقيني في تدريجه لعل ذلك يدينها وحققها  
وصوبه الزركشى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله ويجبر به) اي ما لم يسبق باقرارها فكل من  
المستلزمين تقيد الاخرى اه شيخنا والعبرة في كونه مجبرا بحالة الاقرار فلو لم يكن مجبرا حاله كان ادعى  
وهي ثيب انه زوجها حين كانت بكر افلا يقبل اقراره لعجزه عن الانشاء حينئذ اه شرح م ر (قوله ويجبر  
به) انظر لم لم يقيد في هذه كالتى قبلها بان يقول لمصدقه ولم أر من الخواشي من تعرض لهذا التقيد نفيا ولا اثباتا  
ومثل المتن في هذا الاطلاق شرح م ر وحجج وحواشيهما وشرح الروض فليحرر المقام (قوله على موليته)  
أي سواء صدقته فيما لو كانت بالغة او لم تصدقه اه شرح م ر (قوله لقد رته على انشاءه) يؤخذ منه  
انه اقر بنكاحها الكف وهو سر ليس بينهما وبينه عداوة مطلقا ولا بينهما وبين الولي المقر عداوة ظاهرة  
وانه لو لم يكن كذلك لم يقبل وهو كذلك فقوله بخلاف غيره يصدق الغير بغير الاب والجد وبهما اذا اختلف



فيمما شرطه من شروط الاجبار كأن اقر بنكاحها الغير كفء فلا يقبل اقراره عايبا اه شيخنا (قوله بخلاف غيره لتوقفه الخ) يدخل فيه ما اذا اقر الغير كفء وبه صرح الزركشي بخلاف ما تقدم في اقرار المرأة على ما فيه وقال مري بنبغي ان لا يقبل اقرار كل من المرأة والولي بغير الكفاءة اه سم (قوله ولاب تزويج بكر) أي سواء كان له على ما لها ولاية كان كانت صغيرة او بلغت سفينة او لم يكن له عليه ولاية كان بلغت رشيدة واستمر رشد ما أو لم يستمر بل بمرت فان ولي ما لها والقاضي في هذه الحالة وبعضهم زعم ان ولاية تزويجها تابعة لولاية ما لها شرح مري بنوع تصرف (قوله تزويج بكر) ويراد فيها العذراء لغة وعرفا وقديفرق بينهما فيطلقون البكر على من اذنها السكوت وان زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصر تطلق على مقاربة الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أول الولادة وحسبت في البيت ساعة وحاضت أو قاربت عشر بن سنة فالمعصر مشترك بين هذه المعاني لا يعلم المراد منها الا بقراءة اه من شرح مري وعش عليه (قوله بان يزوجهما وليس بينهما عداوة الخ) لم يبين الشارح شروط الصحة من شروط جواز الاقدام ولم يستوف الشروط فان الذي في كلامه خمسة وهي في الواقع سبعة أربعة للصحة وثلاثة لجواز المباشرة وعبارة شرح مري ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج وبساره بحال صداقها كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى فلوزوجهما من معسر به لم يصح لانه بخسها حقها وليس مفرعا على ان اليسار معتبر في الكفاءة خلافا لبعض المتأخرين وعدم عداوة مطلقا بينهما وبين الزوج كما بحثه العراقي وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين الولي والا فلا يزوجهما الا باذنها بخلاف غير الظاهرة لان الولي يحتاط لميلته لخوف العار وغيره وعليه يحمل اطلاق الماوردي والرويانى الجواز واعتبر الظهور هنا دون مامر في الزوج لظهور الفرق بين الولي المجبر والزوج لان انتفاء العداوة بينهما وبين وليها يقتضي ان لا يزوجهما الا بان يحصل لهامنه حظ ومصاحبة اشفقته عليها اما مجرد كراهته له من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره له تزويجها منه كما نص عليه في الام لا يقال يلزم من اشتراط عدالة انتفاء عداوته لثنا فيهما الا نأمنع ذلك لما سيعلم في مبحثها انها قد لا تكون مفسدة والحق الخفاف بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهورها لوضوح الفرق بينهما ويشترط لجواز مباشرته دون صحته كونه بمهر مثلهما حال من نقد البلد وسيأتي في مهر المثل ما يعلم منه ان محل ذلك في من لم يعتد الاجل او غير نقد البلد والاجاز بالماثل وبغير نقد البلد واشترط ان لا تنضرر به لنحو هرم او عصى والافسخ وان لا يلزمها الحج والاشترط اذنها قاله ابن العماد لئلا يمنعها الزوج منه ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع اذنها انتهت وقوله ويساره بحال صداقها بقى ما لو قال ولي المرأة لولي الزوج زوجت ابنتك بمائة قرش في ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه له وهل استحقاق الجهات كالا مائة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق ام لا فيه نظروا الا قرب الاول اخذ اعما قالوه في باب التفليس من انه يكاف النزول عنها ومثل ذلك مالو تجمد له في جهة الوقف او الديون ما بقى بذلك وان لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجاهلية وكتب ايضا حفظه الله قوله بحال صداقها اي بان يكون ذلك في ملكه نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بعوض أو بغيره فالمدار على كونه في ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيرا من ان غير الزوج كايه يدفع عنه لولي المرأة قبل العقد الصداق فهو وان لم يدخل في ملك الزوج بمجرد ذلك ولا هو دين عليه يحصل به قضاؤه لكن العادة جارية بعدم زده اليه وعدم مطالبة الزوج به وتصرف المرأة فيه فينزل منزلة ملكه وخرج بقولنا بان يكون في ملكه ما يقع من ان الزوج يستعير من بعض اقاربها مثلا مصاغا او نحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصديق ويسترد ما دفعه لها ليرده على مال كة فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع بلا اذن معتبر منها اه عش عليه وفي قل على الجلال ويشترط لصحة العقد حينئذ عدم عداوة ظاهرة من الولي لها بان يطالع عايبها اهل محلها وكون الزوج كفؤا او موسرا اي قادرا على حال الصداق ليس

بخلاف غيره لتوقفه على رضاها (ولاب) وان علا (تزويج بكر بلا اذن) منها (بشرطه) بان يزوجهما وليس بينهما عداوة ظاهرة بمهر مثلهما من نقد البلد من



عدوا لها ولو باطنا حتى لو تبين شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه ويشترط الجواز الاقدام على العقد كونه  
بمهر المثل من نقد البلد حال كونه والمراد بنقد البلد ما جرت به العادة فيها ولو عروضا وكذا يقال في الحلول  
والمراد بقدرته ان يكون ما لا قدره مما يباع في الدين قال شيخنا وإذا حرم الاقدام فسد عقد الصداق فقط  
والنكاح صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر إذا كان غير نقد البلد أكثر منه قال وإذا فقد شرط من شروط  
الصحة بطل النكاح كما مر وفيه نظر ايضا في نحو ما لو عقد من مهرها مائة بمائتين حالتين وهو قادر على مائة  
فقط فراجع وخارج بالعداوة الكراهة لنحو بخل أو عى أو تشوه خلقة فيكره التزويج فقط قال في  
شرح الروض ولا حاجة لاشتراط عدم عداوة الزوج لان شفقة الولي تدعوه الى انه لا يزوجه من  
عدوها اه وفيه نظر ووكيل الولي مثله فيما ذكر (تنبية) مقتضى اعتبار تلك الشروط عدم صحة العقد  
مع جهل الولي بها فراجع مع ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا مروى محل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن  
في التزويج كما يأتي في الخيار اه (قوله وليس بينهما) اي بينهما وبين الولي والمراد بالظاهرة ان يعرفها اهل  
محلها والباطنة خلافها اه شيخنا (قوله وسر به) خرج المعسر ومنه ما لو زوج الولي محجوره المعسر بينت  
باجبار وليها لهما ثم يدفع ابو الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسرا فالطريق ان  
يهب الاب ابنه قبل العقد مقدار الصداق ويقبضه له ثم يزوجه وينبغي ان يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثيرا  
من ان الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة الا انه ينزل منزلتها بل قد يدعى انه  
هبة ضمنية للولد فان دفعه لولي الزوجة في قوة ان يقول ملكت هذا الابن ودفعته لك عن صداق بنتك الذي  
قدر لها اه عش على مر في باب الكفاءة (قوله الشيب احق بنفسها) اي في اختيارها للزوج او في الاذن  
وليس المراد انها احق بنفسها في العقد كما يقوله المخالف وهم الحنفية اه عزيزي (قوله وسن له استئذانها  
مكافة) اما الصغيرة فلا اذن لها وبحث بعضهم ندبه في المميزة لا طلاق الخبر لان بعض الائمة اوجبه  
ويستحب حينئذ عدم تزويجها الا الحاجة او مصلحة ويندب ان يرسل لموليتها ثقة لا يحتملها وامها اولى  
لتعلم ما في نفسها اه شرح مر (قوله وقولي مكافة من زيادتي) خرج به الصغير فلا يسن استئذانها لانه  
لا اذن لها ولو لميزة وبحث بعضهم ندبه في المميزة لا طلاق الخبر ولان بعض الائمة اوجبه وفي العباب  
يستحب استئذان المراهقة وامها ايضا اه حل (قوله وسكوتها بعده اذن) اما اذالم تستاذن ولانما زوج  
غير المجبر بحضرتها فلا يكفي سكوتها وافق البغوي بانها لو اقرت بحجة يلوغها فزوجت ثم قالت لم اكن  
بالغة حين اقررت صدقت بيمينها وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها نقيضه لا سيما  
مع عدم ابدائها عذرا في ذلك اه شرح مر (قوله للاب وغيره) اي من بقية الاولياء كالاخ والعم (قوله  
كصياح وضرب خد) الواو بمعنى أو فيكفي أحدهما اه حل (قوله واذنها سكوتها) اذنها خبر مقدم  
وسكوتها مبتدأ مؤخر والتقدير وسكوتها كاذنها ثم حذفت الكاف مبالغة في التشبيه وقدم المشبه  
به كذلك هكذا يتعين والا فاسكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وإنما هو كالاذن اه شيخنا (قوله  
لا قدر المهر) اي ولا لا تنفاه شروط الصحة كتزويجها من غير كفء او من غير مو سر او من عدو لها فلا  
بد من اذنها الصريح في هذا كله سواء كان المزوج المجبر او غيره كما انه لا بد من تصريح الشيب بهذا كله فان  
لم تصرح هي ولا البكر بما ذكر بطل العقد عند اختلال شرط من شروط الصحة وبطل عقد الصداق فقط  
دون النكاح فيما إذا اختل شرط من شروط الجواز وهذا في تزويج المجبر وغيره اه شيخنا  
كتزويجها من غير كفء يقتضى انه لا بد في تزويجها من غير الكفاءة من الاذن الصريح وهو  
خلاف ما في شرح مر هنا وفي باب الكفاءة وعبارته هنا ويكفي في البكر سكوتها الذي لم يقتصر  
بنحو بكاء مع صياح او ضرب خد للمجبر قطعا ولغيره بالنسبة للنكاح ولو لغير نحو كفء وان ظنته  
كفوا كما شمله كلامه لا بد من مهر المثل او كونه من غير نقد البلد اه ونص عبارته في باب الكفاءة لو  
زوجها الى المجبر او غيره غير كفء برضا ولو سقيمة وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه صح

كفء لها مو سر به كبيرة  
كانت أو صغيرة عاقلة أو  
مجنونة لكمال شفقتة والخبر  
الدار قطنى الشيب احق  
بنفسها من وليها والبكر  
يزوجه ابوها وقولي  
بشرطه من زيادتي (وسن  
له استئذانها مكافة) تطيبا  
لخاطرهما وعليه حمل خبر  
مسلم والبكر يستأمرها  
ابوها بخلاف غيره فانه  
يعتبر في تزويجها استئذانها  
كما سيأتي وقولي مكافة من  
زيادتي ومثلها السكرانة  
(وسكوتها) بقيد زده  
بقولي (بعده) أى بعد  
استئذانها (اذن) للاب  
وغيره ما لم تكن قرينة  
ظاهرة في المنع كصياح  
وضرب خد لخبر مسلم  
واذنها سكوتها وهذا  
بالنسبة للتزويج لا لقدر  
المهر وكونه من غير



التزويج مع الكراهة اه وعبارة الزيادة قوله وهذا بالنسبة للتزويج أى ولو بغير كفاء انتهت ويؤيد  
 تقرير شيخنا ما نقل عن السجيني وهو ان المعتمد اشتراط النطق الصريح خلافا لمرو حج (قوله لا قدر  
 المهر) أى إذا كان دون مهر المثل فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لهذا فلو سكنت انعقد بمهر المثل اه شيخنا  
 (قوله ولا يزوج ولى من اب او غيره) لا يشمل الولى السيد لان السيد ليس وليا لكن كلامه فى ترجمة الفصل  
 الذى يلى هذا تفيد أنه أراد بالولى ما يشمل السيد ثم ذكر فيه ما يفيد أن الولاية تارة تطاق على ما يقابل الملك  
 وتارة تطاق على ما يشمل تامل اه حل وقوله عاقلة ثيبا وقوله بكر عاقلة خرج به المجنونة ثيبا كانت او  
 بكر او حكمهما مذكوره فى الفصل الاقنى بقوله ولا ب تزويج مجنونة ولو صغيرة وثيبا لمصلحة فى تزويجها  
 ولو بلا حاجة اليه فان فقد الاب زوجها الحاكم ان بلغت واحتاجت للنكاح فعلم ان الحاكم لا يزوجها فى  
 صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها لمصلحة الى آخر ما سياتى (قوله بكر عاقلة) هو شامل للغوراء إذا  
 وطئت ولم تنزل البكارة وهو نظير قوله فى التحليل وان كان يشك على التعليل بعدم الممارسة لكن جزم  
 المقدسى بعدم الاجبار كزائلة البكارة لسقطه ونحوها إذا وطئت (فائدة) او ادعت البكارة والثبوت  
 فالقول قولها وإن كانت فاسقة ولا يكشف حالها ولا تسئل عن الوطء قال بعضهم وهذه حيلة فى منع الاب  
 من الاجبار اه قلت قضية هذا ان مجرد قولها انائيب وان لم تقبل من وطء يكون مانعا من الاجبار وهو ظاهر  
 لان معنى الثبوت فى الشرع من زالت بكارتها بالوطء نعم لو اراد الولى المجبر ان يقيم بينة على البكارة كي  
 يجبرها من كفاء عينه فلا يبعد اجابته لذلك اه وما ذكره من جزم المقدسى بعدم الاجبار اختاره شيخنا  
 طب واعتمدهم ثم اعتمد ان حكمها حكم البكر اه سمع فى شرحه ما نصه وتصدق المكلفة فى دعوى البكارة  
 ولو فاسقة بلا يمين أى فيسكتفى بسكوتهما فى الاذن وتزوج بالاجبار كما قاله ابن المقرئ وييمينها فيما يظهر فى  
 دعوى الثبوت قبل العقد وان لم تتزوج ولا تسئل عن الوطء فان ادعت الثبوت بعد العقد وقد تزوجا ولها  
 من غير إذنها نطقا فهو المصدق بيمينه لما فى تصديقها من إبطال النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بثبوتها  
 عند العقد لم يبطل لجواز إزالتهما بنحو اصبع او انها خلقت بدونها كما ذكره الماوردى والرويانى وان اقضى  
 القاضى بخلافه اه (قوله إلا باذنها) أى صريحا فى الثيب وصرىحا أو سكوتا فى البكر اه شيخنا  
 وقوله بالغتين أى ولو سفيهتين لكن بالنسبة للتزويج واما بالنسبة لقدر المهر وكونه من غير  
 نقد البلد فلا بد من الرشد والا انعقد بمهر المثل اه (قوله ولو بلفظ الوكالة) أى للاب او غيره  
 او بقولها اذنت له فى ان يعقدلى وان لم تذكر نكاحا كما يحسنه بعضهم ويؤيده قولهم يكفى قولها رضيت  
 بمن رضاه أى أو أمى أو بما يفعله أى وهم فى ذكر النكاح أى وهم يتفوضون عندها فى ذكر  
 النكاح لا قولها رضيت ان رضيت أى او بما تفعله مطلقا ولا ان رضى أبى الا ان تريد به بما  
 يفعله فلا يكفى سكوتها وسيعلم مما يأتى آخر الفصل الاقنى ان قولها رضيت ان أزوج اورضيت فلانا  
 زوجا متضمن الاذن للولى فله ان يزوجه بلا تجديد استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل  
 كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه إلا بينة قال الاسنوى وغيره ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم ينحل  
 كما اقتضاه كلامهم لان ولايته بالنص فلم يؤثر فيها عزله لنفسه وتقييد بعضهم له بما إذا كان قبل الاذن  
 والا كان رده او عضله ابطالا له فلا يزوجه إلا باذن جديد فيه نظر لما ذكرناه اه شرح مر  
 (قوله حتى تستأمر وهن) ومن المعلوم أنه لا بد من دخول وقت استئمارهن وذلك بعد البلوغ  
 وفيه أنه لا يقال لهن حينئذ يتأى إلا بحسب ما كان اه حل (قوله فهى ذلك كالبكر) انظر  
 مرجع اسم الإشارة فان ظاهره رجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار واما بالنسبة للوطء وجوب  
 مهر بكر فالظاهر منه خلافه وأنه يجب مهر ثيب ولعله وجه التقييد باسم الإشارة وكذا لو شرط  
 بكارتها فانه يثبت الخيار اه شوبرى (قوله لانها لم تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب ولا فنحو  
 القرد كالادمى فى جعلها ثيبا بزوال البكارة بوطئه اه شوبرى (قوله لانها لا تمارس الرجال)

نقد البلد (ولا يزوج ولى)  
 من أب أو غير عاقلة (ثيبا)  
 وهى من زالت بكارتها  
 (بوطء) بقيد زده بقولى  
 (فى قبلها) ولو حراما أو  
 نائمة (ولا غير أب) وسيد  
 من ذى ولاء وسلمان  
 ومن بحاشية نسب كاخ  
 وعم (بكر) عاقلة (إلا  
 باذنها) ولو بلفظ الوكالة  
 (بالغتين) لخبير الدار طنى  
 السابق وخبر ولا تنكحوا  
 الايامى حتى تستأمر وهن  
 رواء الترمذى وقال حسن  
 صحيح أما من خلقت بلا  
 بكارة أو زالت بكارتها  
 بغير ما ذكر كسقطه  
 واصبغ وحيدة حيض  
 ووطء فى دبرها فهى فى  
 ذلك كالبكر لانها لم  
 تمارس الرجال بالوطء  
 فى محل البكارة وهى  
 على غباوتها



مقتضاه أنهما لو مارسا الرجل بالوطء في قباهما ولم تنزل بكارتهما لا تكون كالبيكر وبه قال حنبل وفرق بينهما وبين التحليل حيث أوجبوا فيه زوال البكارة فلم تنزل بكارتهما لا يحصل تحليلها وخالف في ذلك شيخنا فاعتمدناهما على حد سواء لسكنهما ذكر في التحليل أن الذكر ولو كان زرقا جدا وأمكن دخوله من غير زوال البكارة محل للتحليل وعلى قياس ذلك تكون من لم تنزل بكارتهما بذلك أيضا حرروا كتب أيضا بممارسة الرجال بالوطء في محل البكارة موجود في الوطء طمئت في قباهما وتكرر ذلك ولم تنزل البكارة ثم رابت حنبل قال إن الغوراء إذا وطئت في فرجها أثيب وإن بقيت بكارتهما وافرقت بينهما وجعلها بكر في التحليل بالمباغلة في التنفير مما شرع التحليل لأجله وهو الطلاق الثلاث والمدار هنا على الحياء وقد زال بالوطء في قباهما ثم رابت شيخنا في شرحه ذكر أن هذه كسائر الأباكر كنظيره في التحليل وإن فرق بعضهم بينهما أم حل (قوله وحياتها) عطف تفسير وإن فرق بعضهم أم حنبل أم حنبل (قوله وبما تقرر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة) أي حررة وأما المجنونة فتزوج كما سيأتي والقنة يزوجه سيدها أم حنبل وقوله فتزوج أي يزوجه الأب الصالحة وقوله كما سيأتي أي في فصل تزويج المحجور عليه وقول الشارح بحال أي عاقلة كانت أو مجنونة بكر أو ثيبا وغير الأب في كلامه شامل للسلطان (قوله وبما تقرر علم الخ) أي فلم يحل بهما من كلام الأصل لعلهما من كلامه أم حنبل (قوله وأحق الأولياء التزويج) أي في الجملة من حيث هو لا خصوص هذا العقد لأنه لا مشاركة لغير الأب معه فاعمل التفضيل على باب هذا الاعتبار أو يقال أنه ليس على باب لأنه يقتضي أن للجد ولاية التزويج مع وجود الأب وأسباب الولاية أربعة الأبوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب أم حل (قوله ويقدم الأقرب منهم) الضمير راجع لقوله قابوه لأنه متعد معنى ولا يرجع لقوله أب قابوه لئلا يتكرر بالنسبة لتقديم الأب على من فوقه أم حنبل (قوله فسائر العصبة) قال الإمام وهل يتصف الأخ والعم ونحوهما بالولاية في حال صغر المولية وجهان أحدهما المنع لأنه لا يملك تزويجها والثاني نعم ولكن تزويجها مشروط بالبلوغ إذ يستحيل أن يصير وليا بالبلوغ يؤثر في قطع الولايات فلا يكون سببا لثبوتها قال وكان شيخنا يميل إليه قال الزركشي وهو خلاف قليل الفائدة أم حنبل (قوله المجمع على أم حنبل) ليس ذلك في خط المصنف وإنما هي مزيدة على الهامش بخط ولده ولا حاجة لزيادتها ومن ثم لم ينبه على أن ذلك من زيادته في نسخة ما من النسخ التي وقفنا عليها وهو غير محتاج إليه لأنه لا يحتزله إذ ليس لنا عصبة غير مجمع على أم حنبل لا يقال السلطان عصبة ليس مجمعا على أنه لا نقول قيده الشارح بقوله من نسب وولاءوا أيضا قال بعد ذلك فالسلطان أم حل (قوله نعم لو كان أحد العصبة الخ) استدراك على قول المتن كأم حنبل فمقتضاه أن أولاد العم الذين أحدهم أخ لام أو معتق مشتوون فيحتاجون إلى القرعة مع أنه ليس كذلك بل الذي فيه أخوة اللام أو الاعتاق مقدم على غيره هنا وإن كان في الإرث لا يقدم كما تقدم بيانه هناك تأمل وقوله قدم محله في الأخ للام ما لم يكن الآخر ابنا فإن كان لها ابنان أحدهما ابنا والآخر أخوها لا ما في قدم الأول على الثاني لأن البنوة عصوبة فاجتمع فيه عصوبة ابنا بخلاف الأخوة للام ليست عصوبة أم حل (قوله من في محل ولايته) أي وإن لم تكن من أهلها أي وكان السلطان بذلك المحل وأما الزوج من في محل ولايته وهو في غير ذلك المحل فلا يصح وأما الأذن له فصحيح وإن كان في غير محل ولايته أم حل (قوله من في محل ولايته) أي من شباتها ولايته عمومها أو خصوصا كالأقاضي وإن لم يكن الزوج في ولايته أم قل على الجلال وفي شرح م ما نصه وهو أي السلطان هنا وفيما يأتي يشمل العام والخاص كالأقاضي والمتولي لعقود الانكحة أو هذا النكاح بخصوصه فتزوج من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مختارة أو أذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزوجه بعد عودها له كما يأتي لأقبل وصولها له بل لا يجوز له أن يكتب بتزويجها ولا ينسأ فيه أنه يجوز للحاكم أن يكتب بما حكم به في غير محل ولايته لأن الولاية عليها لا تتعلق بالخطاب فلم يؤثر حضوره

وحياتها وما تقرر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب إذا أذن لها وإن غير الأب لا يزوج صغيرة فحال لأنه إنما يزوج بالأذن ولا أذن للصغيرة (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب قابوه) وإن علا لأن لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم إلا عصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (فسائر العصبة المجمع على أم حنبل) من نسب وولاء (كأم حنبل) أي كترتيب أم حنبل فيقدم أخ لابوين ثم لاب ثم ابن أخ لابوين ثم لاب وإن سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصبة أخا لام أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبته بخق الولاء كترتيب أم حنبل وتقدم بيانه في باب (فالسلطان) فتزوج من في محل ولايته بالولاية وإن علت (ببنوة) لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه بل يزوجهما بنحو بنوة



بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فكفى حضوره وولاية القاضي تشمل بلادنا حيثه وقراما وما بينهما  
 من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى ولا يزوج ابن بنته اى خلافا  
 للزنى مع الائمة الثلاثة حل (قوله كولا وقضاء) اى وملك كان كان مكاتباً وملك امه فله ان يزوجهما  
 باذن سيده امه حل (قوله لانها غير مقتضية لامانة) اى فهو من باب اجتماع المقتضى وغير المقتضى  
 فيقدم المقتضى وليس من باب اجتماع المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدمنا المانع فلا يزوج الابن امه  
 شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله لانها غير مقتضية دفع به ما قد يترحم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها  
 سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثانى وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها  
 مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معرف نقيض الحكم وغايته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية  
 للنكاح اذ الاسباب المقتضية له هي مشاركتها فى النسب بحيث يعتنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك  
 النسب وليست مقتضية لدفع ما تعير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها (قوله عتيقة امرأة حية) دخل فيه  
 مالو جنت المعتقة وليس لها اب ولا جد فزوج عتيقتها السلطان لانه الولي للمجنونة الان دون عصبة المعتق  
 من النسب كاخيه وابن عمه اذ لا ولاية لهم على المعتقة الان امه ع ش على م ر وامة المرأة كعتيقها فيما ذكر  
 لكن يشترط اذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكر اذ لا تستحي فان كانت صغيرة ثيباً امتنع على الاب تزويج  
 امها الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبار امة البكر البالغة والمبغضة بزوجهما مالك بعضهم قريبتها  
 ولا يقع معتق بعضها ولا يقع السلطان وزوج الحاكم امة كافر اسلمت باذنه وكذا الموقوفة لكن باذن  
 الموقوف عليهم اى ان يحصر واو الا فباذن الناظر فيما يظهر كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اذ  
 اقتضت المصلحة تزويجها اما العبد فلا يزوج بحال اذ الحاكم وولي الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه  
 لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا بمصلحة في تزويجها لما فيه من نعلق المهر والنفقة والكسوة با كسابه ام  
 شرح م ر وفي قال على الجلال (فرع) لا تزوج مدبرة المفلس ولو باذن الغرماء ولا امة المريد والمرتب  
 ولا الولي امة صغيرة ثيب الا ان كانت الصغيرة مجنونة وزوج الولي امة محجورة للمصلحة وزوج السيد  
 امته المأذون لها فى التجارة وامة عبده كذلك لكن باذن الغرماء فيهما ان كان عليهما دين وليس للسيد بيع  
 امة عبده بعد الحجر ان كان عليه دين ولا هبتها ولا وطؤها ويلزمه المهر برطتها وينفذ ايلاده او كان  
 موسراً او افلاً وزوج المعضوبة سيدها ولو لم اجز عن انتزاعها وزوج الجانية والمرهونة سيدهما باذن  
 المستحق وزوج المرفقة كلها الحاكم باذن الموقوف عليه ولو كافر او باذن وليه او باذن ناظره فى نحو  
 منسجداً او جهة توفى مرفقة البعض رليها او سيدها مع ذكر وبنت المرفقة مثلها ان حدثت بعد الوقف  
 واختار الباقي انها وقف ايضاً وزوج الموصى بمنفعته الوارث باذن الموصى له او وليه وزوج المشتركة  
 ساداتها واحدهم باذن الباقيين ان وافقهما فى الدين وزوج امة الكافر المسلمة الحاكم باذنه وجوبا وفيه بحث  
 وزوج امة الفراض لما لك باذن العامل وزوج امة الخثى وعتيقته من زوجها لو كان اثنى باذنه وجوبا  
 وزوج المبيعة من له الخيار فان شرط لها او لاجنبي اعتبر اذنها وجوبا وزوج المبعضة الموقوفة وليها  
 باذن السيد والموقوف عليه كما تقدم وزوج امها من زوجها لكن باذن السيدة صريحاً وزوج  
 المكاتب امة ومكاتبته باذن سيده وزوج المكاتبه سيدها وزوج امة بيت المال الامام كالفطية باذنها  
 وكنت الرقيق من الحرية الاصلية ولا يعتبر اذن ايها وكنت الحر الاصل من العتقة بعد موته لا موالى امها  
 وزوج بنت العتيق من الحرية الاصلية معتق ايها خلافاً للزركشى ولا يصح تزويج العبد الموقوف وان  
 انحصر المستحقون واذنوا امه (قوله) وزوج السلطان اذا غاب الولي الاقرب مرحلتين) والاولى ان  
 ياذن الا بعد اذن خروجا من الخلاف ولو بان كونه بدون مسافة القصر بيينة او بخلافه لم يصح تزويج  
 السلطان كما قاله البغرى ولو قدم وقال كنت زوجتها لم يقبل الا بيينة لان الحاكم هنا ولي والولى الحاضر او

عم كولا وقضاء ولا تضره  
 البنوة لانها غير مقتضية  
 لامانة ( ويزوج عتيقة  
 امرأة حية ) فقد ولي عتيقتها  
 نسباً ( من يزوجهما ) بالولاية  
 عليها تبعاً لولايته على  
 معتقها فزوجها ابو المعتقة  
 ثم جدها بترتيب الاولياء  
 ولا يزوجهما ابن المعتقة وما  
 استثنى من طرد ذلك وهو  
 مالو كانت المعتقة ووليها  
 كافرين والعتيقة مسلمة  
 حيث لا يزوجهما ومن  
 عكسه وهو مالو كانت  
 المعتقة مسلمة ووليها  
 والعتيقة كافرين حيث  
 يزوجهما معلوم من اختلاف  
 الدين الآتى فى الفصل بعده  
 ( وان لم ترض ) المعتقة اذ  
 لا ولاية لها ( فاذا ماتت  
 زوج ) العتيقة ( من له  
 الولاء ) من عصباتها فيقدم  
 ابنها على ايها ( ويزوج  
 السلطان ) زيادة على مامس  
 ( اذا غاب ) الولي ( الاقرب )  
 نسباً او ولاء ( مرحلتين )



زوج فقدم آخر غائب وقال كنت زوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحاكم وكيل الغائب والوكيل لو باع فقدم موكله وقال كنت بعته مثلاً يقبل قوله يمينه وتصديق المرأة في غيبة وليها وخلوها من الموانع ويستحب طالب بينة منها بذلك ولا في حلفها فان الحث في الطالب وراى القاضي التاخير فالوجه ان له ذلك احتياطاً لانكحة وله تخليفها انهم تاذن للغائب ان كان من لا يزوج إلا بالاذن وعلى انه لم يزوجها في الغيبة والاوجه في هذه اليمين وشبهها الوجوب احتياطاً للابضاع لكن صحح في الانوار استحبابها ومحل ما تقرر ما لم يعرف لها زوج معين والا اشترط في صحة تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار واتفق به والدرجته الله تعالى اثباتها لفرأها سواء احضر ام غاب كادل عليه كلام المصنف كالرافعي وان كان القياس قبول قولها في المدين ايضاً حتى عند القاضي لان العبرة في العقود بقول اربابها ومن ثم لو قال اشتريت هذه الامنة من فلان واراد بيعها جاز شراؤها منه وان لم يثبت شراؤه لها ممن عينه لكن الجواب ان النكاح يحتاط له اكثر ولو عدم السلطان لازم اهل الشوكة الذين هم اهل العقد والحل نصب قاض وتنفيذ احكامه للضرورة الملجئة لذلك وقد صرح بنظير ذلك الامام في الغياثي فيما اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام ونوابه في بلد او قطر واطال الكلام فيه ونقله عن الاشعري وغيره انه من شرح مرفى في فصل موانع ولاية النكاح (قوله) ولذا غاب الاولى الاقرب (اي) ولم يوكل وكيلا يزوج في غيبته والاقدام على السلطان اهل اي لان الولاية المنصوصة اولى من الشرعية اه سم (قوله) لو احرم (اي) وان قصر مناه شوبرى (اي) او كان الاحرام فاسداً اه شرح مرفى (قوله) او عضل مكلفه (اي) ولو لنقص المهر او قال لا ازوج الا بمن هو اكفأ منه او هو اخوها من الرضاع او حلف بالطلاق اني لا ازوجها او مذهبي لا يرى حلها لهذا الزوج لو جوب اجابته حينئذ كاطعام المضطر ولا نظر لا قراره حينئذ بالرضاع ولا لحلفه ولا لمذهبه لانه اذا زوج باجبار الحاكم لم ياثم ولم يحنث ولو امتنع من التحليل للخروج من الخلاف او لقوة دليل التحريم عنده لم ياثم به بل يثاب على قصده قاله بعض المتأخرين قال الاذرعى وفي تزويج الحاكم حينئذ نظر لمقد العضل اه وهو صغير وافتاء المصنف رحمه الله تعالى بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه في حكمها لتصريحه هو وغيره بانه صغيرة اه شرح مرفى (قوله) او عضل مكلفه (الخ) وهو صغيره واتفق النووي بانه كبيرة باجماع المسلمين قال حجج ولا ياثم باطناً بعضل لما منع يحل بالكفاءة عليه منه باطناً ولم يمكنه اثباته اه حل وقوله مكلفه مفعول عضل وقوله من تزويجها متعلق بعضل وقوله نيابة عنه متعلق بقوله ويزوج السلطان الخ فقوله عنه اي عن الولي باقسامه الثلاثة وقوله ويؤخذ من التعليل هو قوله بان له حقاً في الكفاءة (قوله) او عضل مكلفه دعته الى كفاء (اي) ولو كان عضله بطالبه اكفأ منه فيتناول الصورة الآتية (قوله) دعته الى كفاء (اي) امرت اه شوبرى (قوله) نيابة عنه (قوله) السلطان يزوج بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالبينة فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل فهل تزويج السلطان كان انعزال الوكيل لان ولايته لا تستمر الا حيث دام الولي على العضل فان رجع عنه كان التزويج للولي اه حل (قوله) وكذا لو دعته (الخ) معطوف على قوله كان عاضلاً ومحل هذه الصورة اذا كان غير مجبر مطلقاً او مجبراً ولم يوجد الا الذي دعت اليه وما ان وجد كفاء غيره وكان الولي مجبراً فلا يكون عاضلاً لقوله ولو عينت الخ اه وفي سم قوله لا لمن هو اكفأ ولعل المراد انه ليس هناك اكفأ يريد التزويج منه بل امتنع الى ان يوجد اكفأ يعينه اما لو كان هناك اكفأ يريد التزويج منه قدم عليها كما يفيد بالاولى قوله الاتي ولو عينت كفو الخ اذ هو من افراده تامل اه سم (قوله) ولا بد من ثبوت العضل (الخ) اي لجواز تزويجه وكذا يقال بالنسبة للابعد فثبوت العضل إنما هو شرط للاقدام على التزويج وللحكم بصحته ظاهراً فعند عدم ثبوت العضل يحكم بعدم صحة النكاح وبعدم جواز الاقدام فان تبين ثبوته تبينت صحة العقد اه حل (قوله) من غاب دونهما (اي) ولو كان في ولاية السلطان اه حل (قوله) اما لو عضل ثلاث مرات فاكثر (اي) ولم تغلب

او احرم او عضل (اي) منع دون ثلاث مرات (مكلمة) دعته الى كفاء (ولو بدون مهر مثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولان التزويج في الاخيرة حق عليه فاذا امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف ما اذا دعته الى غير كفاء لان له حقاً في الكفاءة ويؤخذ من التعليل انها لو دعته الى مجبوب او عنين فامتنع الولي كان عاضلاً وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع وكذا لو دعته الى كفاء فقال لا ازوجك الا لمن هو اكفأ منه ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج كما في سائر الحقوق ومن خطبة الكفاء لها ومن تعيينها له ولو بالنوع بان خطبها اكفاء ودعت الى احدهم وخرج بالمرحلتين من غاب دونهما فلا يزوج السلطان الا باذنه نعم ان تعذر الوصول اليه لحرف نكاحه ان يزوج بغير اذنه قاله الرويانى اما لو عضل ثلاث مرات فاكثر فقد فسق فزوج الا بعد لا السلطان كما سيأتى (ولو عينت كفو



طاعانه على معاصيه أى التى هى العضلات لان اولى بشرط فيه العدالة ومتى كان فاسقا بغير العضل لا يزوج ثم ان فسقه بالعضل هل يمنع شهادته او لا نقل عن شيخ والدى ناصر الملة الطيلاوى انه فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقا وفيه نظر وعلى منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بثبوته ولا يجب اخياره فلو غابت طاعاته على معاصيه كان المزوج السلطان اهـ ( قوله فله جبر تعيين آخر ) أى وان كان معينها ينزل اكثر من مهر المثل كما صرح به الامام فى كتاب الطلاق وحكامه عنه فى الكفاية اهـ شرح مر ( تمة ) حاكم ما ذكره المصنف هنا من الصور التى يزوج فيها الحاكم اربعة وقد نظم بعضهم جملة الصور ونقله القليوبى على الجلال فقال

او يزوج الحاكم فى صور ائت \* منظومة تحكى عقود جواهر  
عدم الولى وقده ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذلك اغما وحبس مانع \* امة لمجور توارى القادر  
احرامه وتعزز مع عضله \* اسلام ام الفرع وهى لكافر اهـ

وقد وقفت على رسالة للجلال السيوطى نفعنا الله به تشتمل على الصور جميعها فاجبت ان انقلها برمتها لصغر حجمها وكثرة فوائد ما فقلت قال نفعنا الله به مانعه بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام العالم العلامة فريد دهرى وحيد عصره ابو الفضل جلال الدين السيوطى رحمه الله ورضي عنه آمين اما بعد حمد الله على توفيقه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وصديقه فقد وقفت على نظم قصيدة طريفة لشيخ الاسلام سراج الدين البلقينى رضى الله عنه وارضاه جمع فيها الصور التى يزوج فيها الحاكم واوصلها الى عشرين صورة فنظمته فى خمسة ابيات ورايت ان اوردناها مشروجة ليعم الانتفاع بها والله التوفيق قلت عشرون زوج حاكم عدم الولى به والفضل والاحرام والعقد السفر

الصورة الاولى بما يزوج فيها الحاكم عدم الولى اما حسا او شرعا بان يكون فيه مانع من صفراو جنون او فسق او سفه ولاولى ابعد منه قال البلقينى لو كان الولى خنثى لم يزوج الحاكم لانه ان كان ذكرا احتيج الى اذنه وان كان انثى انتقلت الابه بعد قال ولم ار من تعرض لذلك وبقي عليه ما اذا لم يكن ابعد فان هذه الصورة اولى بتزويج الحاكم من التى قبلها لانه بتقدير انوثته تكون الولاية له والحكم انه يزوج باذنه فيكون وليا او وكيل او قد ذكر فى الروضة مسألة فيما اذا كان الخنثى المعتقد انه يزوج باذنه والصورة التى ذكرها البلقينى حيث ابعد بزوج فيها الابه اذنه قلت ربما ينبغي التنبيه عليه وقد يغفل عنه ما اذا كان للمرأة المستولدة ابن من سيدها فانه حينئذ يوليها بالولاء الذى ورثه من ابيه وربما يتوهم المتوهم خصوصا قضاء هذا الزمان الذين اظهروا الجهل وغلب عليهم انه لا ولاية له لسكونه ابنا وليس ابن ابن عم ولا معتقا ولم يفتنوا الى ارثه بالولاء ولم ار من تلبه هذه الصورة فاستثنواوها وحكمها واضح اهـ الثانية فقد الولى حيث لا يعلم موته ولا حياته فان لحاكم يزوج مالم يفتنه الى مدة يحكم فيها بموته فيزوج حينئذ الا بعد الثالثة احرامه بالحج او العمرة صحيحا كان او فاسدا ولو فاته الحج قبل التحلل بعمل عمرة الرابعة العضل بان تدعو البالغة العاقلة الى كف وممتنع الولى من تزويجها ولا بد من ثبوته عند الحاكم يدينة لتواريه او تعززه او امتناعه من التزويج وقد امر به الحاكم عند حضوره وحل ذلك ما اذا لم يتكرر منه فان عضل مرات اقلها فيما حكى بعضهم ثلاث فسق وتنفق الولاية للابعد ثم هل يزوج الحاكم عند العضل بالولاية او النيابة خلاف حكاه الامام وينبى عليه مسائل منها او اذنت حينئذ الحاكم ببلد الولى وهى فى بلد الولى وهى بلد ليست فى حكمه ان قلنا بالنيابة زوجها او بالولاية ومنها اذا زوج ثم قامت بينة انه رجع عن العضل قبل التزويج ان قلنا بالنيابة خرج عن عزل الوكيل او بالولاية خرج على عزل القاضى ومنها اذا زوجها الحاكم والولى الغائب باخر فى وقت واحد يقدم الولى ان

فله جبر تعيين ( كف  
( آخر ) لانه اكمل نظرا  
منها اما غير المجبور لو ابا او  
جدا بان كانت ثيبا فليس  
له تزويجها من غير من غيبته  
فتعبرى بالمجبر اولى من  
تعبيره بالاب



قلنا بالنياحة والابطال كوكيلين او قدم الحاكم بقوة ولا يتوهمها كالمو قال الولي كذت وجهتها في الغيبة فان نكاح الحاكم بدم الخامسة سفر الولي الى مسافة الفصر بخلاف ما اذا كان درهما فلا بد من اذنه ومن ادعت غيبة وليها فلا بد من شاهدين على غيبته ندبا وقيل وجوبا

حبس توار عزة ونكاحه او طفله او حاندا اذا ما قهر

السادسة حبس الولي حيث لا يصل اليه احد الا السجان السابعة والثامنة قرار به وتعززه التاسعة اذا اراد الولي نكاحها كابن عم فانه يقبل ويزوجها الحاكم العاشرة اذا اراد نكاحها الطء له العاقل فانه يقبل له ولا يتولى الطرفين ولا يوجب لان الحاكم لا يقبل للطفل ولم أفيد في النظم بالعاقل للعلوم من ان الصغير غيره لا يزوج الحادية عشرة اذا اراد الجدة نكاحها الحفيدة وهو غير مجرب وهو معنى قولي اذا ما قهر فان شرط تولى الطرفين ان يكون بحبر السكرن البنت بكرا او مجنونة وكون الحفيد صغيرا او مجنونا وفقد الابوين او قيام مانع بهما وفتاة محجورة من جنت ولا أب وجد لا يحتاج قد ظهر الثانية عشرة امة المحجور اذا لم يكن له أب وجد يزوجها الحاكم فان كان المحجور سفيها فبأذنه الثالثة عشرة المجنونة البالغة حيث لا أب لها ولا جد فان الحاكم يزوجها للحاجة لا لمصلحة وهل يرجع اقاربها وجوبا او استحبابا وجهان صحح البغوي الاول والامام الثاني ر لا أب وجد في النظم راجع الى الصورتين وهذه الصورة الثانية لم يذكرها البلقيني وذكر بدلها الاغماو تركناه لان القول بتزويج الحاكم حينئذ ضعيف والارجح انتظار افاقة ولو طالت مدته

واما الرشيدة الاولى لها بيت المال مع موقوفة اذا ضرر

لاربعة عشرة امة للبرأة الرشيدة التي لا ولي لها يزوجها الحاكم باذنها الخامسة عشرة امة بيت المال يزوجها الحاكم السادسة عشرة امة الموقوفة يزوجها الحاكم باذن الموقوف عليه

مسلمات نكحت او دبرت او كوتبت كالتى اولد من كفر

الرابعة عشرة مستولدة الكافر اذا اسلمت فانه لا يمكن من بيعها بل يحال بينه وبينها ويزوجها الحاكم الثامنة عشرة والتاسعة عشرة مكاتبته ومديرته اذا اسلمت العشرون التي علق عتقها بصفة يقطع بوجودها واسلمت فلا تباع لمصلحة انتظار الحق فان كانت قد توجد وقد لا توجد بيعت انتهى ذلك والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ووارثيه رحمة امين آمين

(فصل في موانع ولاية النكاح) اي وغير ذلك من قوله ولجبر توكيل الى آخر الفصل (قوله يمنع الولاية) اي الشاملة للسيدة بدليل قوله نعم لو ملك الخ اي الولاية الخاصة لما اقرر انه لو تخطب على الولاية العظمى رقيق او محجور عليه بالسفه او صبي يميز لا كافر كان له ان يزوجها كالمراة وحيث اريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الامام الاعظم من الفسق وكان يتعين اسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيجوز ان يكون الرقيق وكيفا في القبول دون الايجاب اه خ ل ومثله في شرح م وفيه ايضا ان السفه كالرقيق في هذا التفصيل وعبارة سم قوله يمنع الولاية رقى الاقتصار على منع الولاية يفهم جواز الوكالة اعنى ان يكون وكيفا وهو كذلك في القبول دون الايجاب على الاصح فيهما فان اذن السيد جاز القبول قطعا ومثل العبد المحجور عليه بسفه فيصح توكله في القبول دون الايجاب انتهت ولوزالت الموانع عادت الولاية حالا فلو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا كما قاله البغوي وهو المعتمد لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ومنها خاتم المرومة ولد الزوج المستور الظاهر العدالة والصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم تحصل منهما ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى واصحاب الحرف الدينية التي لا تليق بهم يلون كما رجح في الزوضة القطع به اه شرح م وقوله زوج حالا اي لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان عزم عزمها

(فصل في موانع ولاية النكاح) (يمنع الولاية رقى) واو في بعض النسخه فتعبرى بذلك اعم من قوله ولا ولاية



مصمما على رد المظالم اه ع ش عليه (قوله نعم لو ملك المبعوض الخ) ومثله المكاتب بل أولى تمام ملكه  
 لكن باذن سيده اه شرح مر وقوله لكن باذن سيده اي لو خالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو وطئ  
 الزوج مع ظنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب به المثل وهو الحكم كذلك مع علمه الفساد أولا فيه نظر  
 والا قرب انه كذلك إذ قيل بجواز عده عند بعض الائمة اه ع ش عليه (قوله من انه يزوج بالملك) فينثذ  
 بكون الاستثناء صوريا ولا يقال مراده بالولاية ما يشمل السيادة لانه قول يمنع هذا قوله واختلاف دين  
 لان هذا لا يمنع السيادة بل الولاية المقابلة لها اه (قوله من انه يزوج بالملك) الضمير للسيد من حيث  
 هو لا بقيد كونه مبعوضا وعبارة أصله مع شرح مر في تزويج المحجور ما نصه وإذا زوجها أي الامة سيدها  
 فلا يصح انه بالملك لا بالولاية لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله إلى الغير إنما يكون بحكم الملك  
 كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الحظ ولهذا لا يزوجه من معيب كما مر  
 وقضية كلامهم عدم مجيئه أي الخلاف في تزويج العبد وهو كذلك قاله الرافعي إلا إذا قلنا للسيد اجباره قال  
 السبكي وهو صحيح اه (قوله لا بالولاية) فالولاية تطاق في مقابلة الملك والسيدة كما هنا وتطلق على ما يشمل  
 السيدة كما في الترجمة اه فلا استدراك في الجملة كما قدمناه اه حل (قوله خلافا لما أفتى به البغوي) من انه  
 لا يجوز ان يزوج لان المبعوض أولى من المكاتب لانه تام الملك وفيه ان المكاتب لا يزوج الا باذن سيده  
 بخلاف المبعوض اه حل (قوله لسلبه العبارة) أي صحتها والمراد بها قوله في عقودده وحلوله اه شيخنا  
 (قوله فيزوج الابعد في زمن جنون الاقرب) هذا يغني عنه قوله في المتن الآتي وينقلها كل لا بعد وإنما  
 نبه عليه هنا وفي الفاسق وتوطئه المقابل الذي حكاه فيهما تامل اه (قوله فيزوج الابعد الخ) لم يقل مثل ذلك  
 في الصبي مع أنه كذلك لقوله فيما يأتي وينقلها كل لا بعد اه (قوله دون افاقته) أي فلا يزوج فيها وإن قلت  
 جدا فلو وكل الاقرب في زمن افاقته اشترطان يوقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينعزل  
 الوكيل اه حل (قوله لا يزول الولاية) أي فلا يزوج الابعد في زمن جنون الاقرب على هذا لانه يغلب  
 زمن الافاقة على زمن الجنون فيحل زمن الجنون كالأدم فينتظر الافاقة ولا يزوج الابعد في زمن الجنون اه  
 شيخنا عز بن زى (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) أشار به إلى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما لم  
 يقصر زمن الافاقة كيوم في سنة والام ينتظر قطعا فيزوج الابعد في زمن الجنون قولوا واحدا باتفاق الشرح  
 الصغير وغيره اه شيخنا وعبارة الشوبري قال في شرح الروض وإذا قصر زمن الجنون كيوم في سنة فظاهر  
 انها لا تنتقل الولاية بل ينتظر كتنظيره في الحضانة انتهت (قوله واورقصر زمن الافاقة الخ) هذا تحرير لمحل  
 الخلاف أي محله في غير هذه الصورة وأما في هذه فلا ينتظر جز ما وعكسها أي إذا قصر زمن الجنون جدا  
 تنتظر الافاقة قطعا كما نقل عن الشوبري فيحل الخلاف في الانتظار وعدمه مقيد بما إذا لم يتضرر من أحدهما  
 جدا اه شيخنا (قوله فهو كالأدم) أي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع  
 ويشترط بعد افاقته صفاؤه من اثر خبل يحمل على حدة الخاق اه شرح مر (قوله لانه نقص بقدر في  
 الشهادة) أي ولقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل بناء على تفسير الرشيد  
 بالعدالة الحديث رواه الشافعي في سننه وقال الامام احمد هو اصح شيء في الباب واعلم ان لنا طريقا اخر  
 بان الفاسق بلى قال الولي الطبري لم يبين الشافعي الرشدا فاختلاف اصحابه فيه فمنهم من قال الرشدا العدالة وقال  
 المذهب ان الفاسق لا يلى وقال شيخنا القفال الكافر بلى الكافرة فالفاسق اولى ومعنى الرشدا العقل اه لكن  
 نقل ابن دادان الشافعي في البريطي قال المراد بالمرشد في الحديث العدل اه وقضية هذا ان المستور وبلى  
 لكن نقل الغزالي الاتفاق على المستور اه سم (قوله لانه نقص بقدر في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضى  
 ان كل ما يقدح في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لانه يكتفى هنا بالعدالة الظاهرة ولا كذلك الشهادة  
 ولم يعمل مر ولا حجب بهذا التعليل (قوله وقيل لا يمنعها) حتى لو كان سلبناه الولاية لا تنتقل إلى خاكم

لرفيق نعم لو ملك المبعوض  
 أمة زوجها كما قاله البلقينى  
 بناء على الاصح من أنه  
 يزوج بالملك لا بالولاية  
 خلافا لما أفتى به البغوي  
 (وصبا) لسلبه العبارة  
 (وجنون) ولو متقطعا  
 لذلك وتغليب الزمان الجنون  
 المتقطع فيزوج الابعد في  
 زمن جنون الاقرب دون  
 افاقته وخالف في الشرح  
 الصغير فقال الاشبه أن  
 المتقطع لا يزول الولاية  
 كالأغواء ولو قصر زمن  
 الافاقة جدا فهو كالأدم كما  
 قاله الامام (وفسق غير  
 الامام) الأعظم ولو بفضل  
 ثلاث مرات أو أسره لانه  
 نقص يقدح في الشهادة  
 فيمنع الولاية كالرق  
 فيزوج الابعد وقيل  
 لا يمنعها وعليه جماعات  
 لان الفسقة لم يمنعوا من  
 التزويج في عصر الاولين



فاسق أبة يناه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل إلى الفتوى بغيره قال الامام الزوي وهو حسن  
وينبغي العمل به والمعتمداتة المأله الى الحكم الفاسق اه حل وزى وعبارة شرح مر وافق الغزالي بانه  
ان كان لو سلم بناء الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ولو لا فلا قال ولا سبيل إلى الفتوى بغيره اذ الفسق عم  
العباد والبلاد قال المصنف وهذا الذي قاله حسن وينبغي العمل به واخبره ابن اله لاح في فتاويه اه شرح  
مر (قوله الامام) أى ومثله نوابه كالفضاة اه شيخنا (قوله فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة)  
هذا يقتضى انه لا يكون مجبر افلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذنها ونقل عن شيخنا انه مال  
الى انه يكون مجبر او كتب أيضا أى حيث لاولى غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على  
العامة ومع ذلك لو كانت بناته ابكارا لا يحتاج إلى إذن لانه اب وعليه فليس بالولاية العامة المحضة والظاهر  
ان الام لو تولت الامامة العظمى لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون مجبرة اه حل وعبارة ع ش  
على مرقوله فيزوج بناته الخ ولو كن ابكارا هل يجبرهن لانه اب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان  
لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر وما لمر الاول سم على حج لكن مقتضى قوله ان لم  
يكن له نولى خاص الثانى وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها اخ او نحوه  
فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهى لا تقتضى الاجبار بل عدمه (قوله بان بلغ غير رشيد) أى فى ماله  
والمراد ببلوغه رشيدا ان يمضى له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافى الرشد بحيث تقتضى العادة برشد  
منه منى عليه ذلك من غير تعاطى ما يحصل به لا مجرد كونه لم يتعاطى ما ينافى وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش  
على مرقوله (قوله ثم حجر عليه) فان لم يحجر عليه صح تزويجه كبقية تصرفاته اه حل (قوله ثم حجر عليه) راجع  
لثانية واما الاولى فيكفى فيها حجر الصبي لانه يدوم عليه (قوله انه لا يعتبر الحجر) أى لا يتقيد من بلغ  
رشيدا ثم بذر يحجر القاضى عليه بل لا يزوج وإن لم يحجر عليه القاضى وهذا ضعيف والمعتمدان السفه  
المعمل يزوج اه (قوله كخبل) فى المصباح الخبل مثل فليس الجنون وشبهة كالهو وجو البلة وخبله الحزن من  
باب ضرب اذهب فواده فهو مخبول ومخبل والخبل بفتح الحين الجنون ايضا وخبلته خبلا من باب ضرب  
ايضا افسدت عضوا من أعضائه أو ذهبت عقله والخبال بفتح الخاء يطلق على الفساد والجنون اه (قوله  
وكثرة اسقام) استشكل الرافعى عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا يبعد ان يقال سكون الام ليس  
بابعد من افاقة المعنى عليه فاذا انتظرنا الافاقة فى الاغماء وجب ان ننتظر السكون هنا وب تقدير عدم  
الانتظار يجوز ان يقال يزوج السلطان لا الا بعد كفى الغائب وأجاب ابن الرفعة عن الاول بان الاغماء  
له امد ينتظر يعبر فيه الاطباء لجعل مراد بخلاف سكون الام وعن الثانى يمنع بقاء الاهلية مع الام اذ الاهلية  
مع دوام الام بخلاف الاغماء اه حل (قوله كما مر) أى فى الاستثناء من منطوق القاعدة التى هو قوله يزوج  
عتيقة امرأة حية من زوجها (قوله نعم لولى السيد الخ) سواء كان السيد الذكرا مسلما أو كافرا لان السيد  
ولو كان كافرا يزوج أمته المسلمة فقام وليه مقامه او كان السيد انثى مسلمة بخلاف الكافرة فليس لوليها المسلم  
ان يزوجها لانه لا يزوج امة الكافرة اه حل (قوله كما علم مما مر) أى من قوله فالسلطان لانه شامل  
لتزويج المسلمة والكافرة (قوله ويلى كافر لم يرتكب الخ) اما المرتد فلا يلى بحال ولا يزوج امة يملك  
كالا يزوج اه شرح مر وقوله فلا يلى بحال أى حتى لو زوج أمته أو موليته فى الردة ثم أسلم لم يتبين صحته  
بل هو محكوم بطلانه لان النكاح مما لا يقبل الراقف وإن قلنا السيد يزوج أمته بالملك لان ملك المرتد  
موقوف اه ع ش عليه (قوله كما مر) أى فى الاستثناء من مفهوم القاعدة السابق ذكرها (قوله فيلى اليهودى  
النصرانى الخ) وصورة المسئلة أن يزوج نصرانى يهودية أو عكسه فتلده بنتا فتخير إذا بلغت بين دين  
أيها أو أمها فتختارها أو تختارها اه حل (قوله كالارث) ومنه يؤخذ أنه لا يزوج الحربى ذمية ولا عكسه  
ومثل الذى المعاهد اه حل (قوله وينقلها كل لا بعد) أى يشبهها فاستعمل النقل فى لازمه فيكون مجازا أو

الادظم فلا يمنع فسقه  
ولايته بناء على الصحيح  
من أنه لا يعزل بالفسق  
فتزوج بناته وبنات غيره  
بالولاية العامة فتخبرها  
لشانه (وحجر سقه) بان بلغ  
غير رشيد او بذر بعد رشده  
ثم حجر عليه لانه لنقصه  
لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر  
غيره وقضية كلام الشيخ  
ابى حامد وغيره انه لا يعتبر  
الحجر وجزم به ابن ابى  
هريرة ورجحه القاضى  
بجلى وابن الرفعة واختاره  
السبكي اما حجر الفاس فلا  
يمنع الولاية اكمال نظره  
والحجر عليه لحق الغرماء  
لالتقص فيه (واختلال نظر)  
بهرم او غيره كخبل وكثرة  
اسقام لعجزه عن البحث  
عن احوال الأزواج  
ومعرفة الكفء منهم  
واقصارى على ذكر أولى  
من تقيده بهرم او خبل  
(واختلاف دين) لا تنفاه  
الموالات فلا يلى كافر مسلمة  
ولو كانت عتيقة كافرة كما  
مر ولا مسلم كافرة نعم لولى  
السيد تزويج أمته الكافرة  
كالسيد الا ترى بيان حكمه  
وللقاضى تزويج الكافرة  
عند تعذر الولى الخاص كما  
مر ويلى كافر لم يرتكب  
محظورا فى دينه كافرة ولو  
كانت عتيقة مسلمة كما مر  
او اختلف اعتقادها فيلى  
اليهودى النصرانية والنصرانى  
اليهودية كالارث وقوله



استعمله فيما يعم النفي والاثبات فيكون حقيقة ومجازا فلا يقال ان بعض الصور كالصبا لا تثبت معه الولاية  
 للاقرب لان النقل فرع الشبوت اه شيخنا (قوله حتى لو اعتق شخص امة الخ) عبارة شرحه وفلوا اعتق امة  
 ومات عن ابن صغير واب او اخ كبير زوج الاب او الاخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وان نقل عن نص  
 وجمع متقدمين ان الحاكم هو الزوج وانتصر له الاذوى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر  
 والاحتياط ان الحاكم هو الذي يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على ان الا بعد هو الذي يزوج  
 وهو الصواب اه وذلك لان الاقرب حينئذ كالعديم انتهت (قوله لاعمي) معطوف على كل كما اشار له الشارح  
 بالنفريع وكان الاولى ان يجعله معطوفا على رقي اي يمنع الولاية رقي لاعمي الا ان يقال هما اي المنع والنقل  
 متلازمان ولا يجوز للقاضي ان يفوض اليه اي للاعمي ولاية عقد من العدة ودبان يقول له وليتك امر هذا  
 العقد بخلاف توكيله بان يقول له وكذلك امر هذا العقد فانه صحيح كما سيذكره وينقلها الخرس حيث لا اشارة  
 مفهومة ولا كتابة ليوكل بها ولا فلا اهل حل (قوله لاعمي فلا ينقلها) اي فيصح تزويجه وتزوجه واماما يتعلق  
 بالمر فان عقد على معين فسد المسمى ووجب مهر المثل سواء كان زوجا او وليا وان عقد على مافي الذمة صح  
 المسمى ويوكل من يقبضه عنه ان كان زوجا وامانا ان كان وليا فيوكل من يقبضه له ان كان له ولاية المال على  
 موليته والا وكلت هي في قبضه اه شرح مروع ش عليه بتوع تصرف وانظر قول ع ش والا وكلت  
 هي في قبضه فان فيه قصورا بل كان يقول والا قبضته بنفسها او وكلت في قبضه اه وافتى اوزرعة بانه لا يجوز  
 تولية العقود لاعمي لان ذلك من وظائف القضاة وهي للبصراء امواله احتمال بالجواز لعدم المناقاة بين عقد  
 النكاح والاعمي بدليل الولي الخاص ولعل احتماله هذا اقرب اه حج (فائدة) قال الزركشي ان قلنا يلي معنى  
 الاعمي والصدوق عين لم يثبت المسمى ان منعنا شرأه الغائب كذا قالاه في البيوع على الكلام في بيع الغائب  
 اه وقضية كلامهم ان تعين المرأة غير قاذح وان قلنا انها معقود عليها فليحررها سم (قوله بل ينتظر زواله)  
 قال في شرح الروض نعم ان ادعت حاجتها الى النكاح قال المتولي وغيره زوجها السلطان وظاهر كلام المصنف  
 كاصله يخالفه اه واعتمد رخصته اه سم وقوله خلافه اي خلاف مافي شرح الروض وذلك الخلاف  
 هو عدم التزويج اه وستاتي عبارة اه م ر قريبا (قوله ولا اغما) اي ولا سكر بلا تعداه حل وجعلوا الاغما  
 في الوكالة من السوابب من غير فرق بين طول المدة وقصرها وهما ينتظروا اور بما يفرق بينهما بان الوكيل  
 يتصرف لغيره والولي يتعاطى حق نفسه فاحتيط في حق الولي ما يحتط في حق الوكيل اذ الموكل اما ان يفعل  
 بنفسه واما ان يوكل غيره فلا ضرر عليه بان عزل الوكيل بخلاف الولي قد لا يجد من يعتنى بدفع العار عن  
 النسب فهو كما قاله شيخنا بهامش الروض اه شوبري (قوله وان دام اياما) اي ثلاثة اقل فان دعت حاجتها  
 الى النكاح في ذلك زوج السلطان فان زاد على ثلاث زوج الا بعد حينئذ ولو اخبر اهل الخبرة بان مدته تزيد  
 على ثلاثة زوج الا بعد من اول المدة اه حل ومثله سم على حج قال ع ش على م ر ثم لو زوج الا بعد اعتمادا  
 على قول اهل الخبرة فن ال مانع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على مال الزوج الحاكم لغيبه الاقرب فبان  
 عدمها والظاهر ان المراد باهل الخبرة واحد منهم اه وقول الحلبي فان ادعت حاجتها الى النكاح في ذلك  
 زوج السلطان هذا يخالف لما في شرح م ر ونص عبارة اه فان دعت حاجتها الى النكاح في زمن الاغما او  
 السكر فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافا للمتولي اه (قوله فلا يزوج الا بعد بل  
 السلطان الخ) شمل كلامه طول مدة الاحرام وقصرها وهو كذلك وان قال المتولي والامام وغيرهما ان  
 محل ذلك في طولها كما في الغيبة اه شرح م ر (قوله ولا يعقد وكيل محرم) اي لا يعقد حال الاحرام ولو  
 وكل قبله اه وافاد هذا ان توكيله في النكاح صحيح فلو وكله في حال الاحرام ليعقد بعد التحلل او اطلق وعقد  
 بعد التحلل جاز وهذا بخلاف اذنه لقنه الحلال على المنقول المعتمد او لموليه السفية كما بحثه جمع والفرق

حتى لو اعتق شخص امة  
 ومات عن ابن صغير واخ  
 كبير كانت الولاية للاخ  
 خلافا لمن قال انها للحاكم  
 وذكر انتقالها بالفسق  
 واختلاف الدين من زيادتي  
 (لاعمي) فلا ينقلها الحصول  
 المقصود معه من البحث  
 عن الا كفاء ومعرفة  
 بالسمع (و) لا (اغما) بل  
 ينتظر زواله وان دام اياما  
 لقرب مدته (ولا احرام)  
 ينسك لكنه يمنع الصحة كما  
 مر فلا يزوج الا بعد بل  
 السلطان كما مر (ولا يعقد  
 وكيل محرم) من ولي او  
 زوج (ولن) كان الوكيل  
 (حلالا)



فلخلافه ان يعقدوا  
الانكحة كما جزم به  
الخفاف وصححه الرويانى  
وغيره لان تصرفهم  
بالولاية لا بالوكالة (ولم يجز  
توكيل بتزويج موليته وان  
لم تأذن ولم يعين) في  
التوكيل (زوج) او اختلاف  
الاغراض باختلاف  
الازواج لان شفقة الولي  
تدعوه الى ان لا يوكل الامن  
يثق بحسن نظره واختباره  
(وعلى الوكيل) حيث لم  
يعين له زوج (احتياط) فلا  
يصح تزويجه غير كفء  
ولا كفؤا مع طلب اكفا  
منه (كغيره) اى غير المجبر  
بان لم يكن ابوا لاجدا أو  
كانت موليته ثيبا فله ان يوكل  
بتزويجها وان لم تأذن في  
التوكيل ولم يعين زوج  
وعلى الوكيل الاحتياط  
(ان لم تنه عن توكيل  
واذنت) له (في تزويج  
وعين من عينته) أن عينت  
والقيد الاخير من زيادتي  
فان نهته عن التوكيل أولم  
تأذن له في التزويج أولم  
يعين في التوكيل من عينته  
لم يصح التوكيل اما في  
الاولى فلانها انما تزوج  
بالاذن ولم تأذن في تزويج  
الوكيل بل نهته عنه واما في  
الثانية فلانه لا يملك التزويج

بين عدم صحة الاذن وبين صحة التوكيل ان الاذن منشؤه الولاية والمحرم ليس أهلا لها بخلاف الوكالة لانها مجرد  
اذن ويحتاج الى الولاية مالا يحتاج لغيرها اه شرح مر (قوله وكيلا محرم) اى بخلاف وكيل المصلى لان  
الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسيا صح كما قاله في شرح المذهب زر كشي اه سم اه ع ش (قوله لانه سائر  
محض) اى رسول اى واسطة محض اى لم يعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له العقد  
في بعض الصور كما هو مذكور في الوكالة اه شيخنا (قوله والوكيل لا ينزل باحرامه وكله) هذه الجملة تعليل  
لقوله في عقد بعد التحال وعبارة شرح مر بل يعقد بعد التحالين لانه لا ينزل به (قوله ولم يجز توكيل الخ)  
ظاهره وان نهته عنه وقد يفهمه تخصيصه الفساد فيها لونهته الآتى عن التوكيل بغير المجبر اه ع ش على مر نعم  
يندب للوكيل استئذانها اى حيث وكله المجبر بغير اذنها ويكفى سكوتها اه شرح مر ولو زال اجباره بعد  
الوكالة بان زالت البكارة بوطئها في قبلها هل تبطل الوكالة او تبقى ولا يزوج الا باذن الولي الاوجه  
الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي واما لو اذنت له فيستصحب حرراه حل (قوله وان لم تأذن له)  
اى في التوكيل وهو شامل لما اذا نهته عنه وصنيعه يقتضيه اه حل ويؤخذ من عبارة ع ش على مر (قوله  
ولم يعين في التوكيل زوج الخ) ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوجة لمن وكله ان يتزوج له على المعتمد من  
تناقض فيه لانه لا ضابط له هنا يرجع اليه وهم يتقيد بالكفء ويكفى تزويج لى من شئت او احدى هؤلاء  
لان عمومهم الشامل لكل فرد مطابقة ينفي الفرد بخلاف امرأة لانه مطابق ولا دلالة له على فردا ه شوبرى  
(قوله واختباره) عطف مغاير لان النظر التامل في الاحوال والاختبار الامتحان اه ع ش (قوله فلا  
يصح تزويجه غير كفء) هذا ليس من صور الاحتياط بل هو شرط للصحة واما قوله ولا كفؤا الخ فهو  
من صور الاحتياط وان كان ليس مثل الولي في هذه لانه يحتاج ازيد من الولي اه (قوله فلا يصح تزويجه  
غير كفء) اى ولا يزوج به المثل وهم من يبذل أكثر منه اى فيحرم ذلك عليه وان صح العقد كما هو  
ظاهر بخلاف البيع فانه يتاثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح شرح مر (قوله ولا كفؤا مع طلب اكفا منه)  
فلو خطبها اكفاء متفاوتون لم يجز تزويجها ولم يصح بغير الاكفاء لان تصرفه بالمصاحبة وهى منحصرة في  
ذلك وانما يلزم الولي الاكفاء لان نظر اوسع من نظر الوكيل ففوض الامر الى ما يراه ا صلاح ولو  
استوى كهمان واحدهما متوسط والاخره وسر تعين الثاني فيما يظن اه شرح مر وقوله تعين الثاني محله ان  
سلم كما قال بغضهم مالم يكن الاول ا صلاح لحق الثاني وشدة بخله مثلا وقوله ايضا تعين الثاني اى فان زوج من  
الاول لم يصح وقد يشكك على ما مر من انه لو تزوجها به المثل وهم من يبذل أكثر منه صح مع الحرمة ولعل  
الفرق ان الفرر هنا بفوات الايسر اشد من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح اه ع ش عليه (قوله  
ولا كفؤا مع طلب اكفا منه الخ) قضيته عدم الصحة وان كان غير الاكفاء ا صلاح من حيث اليسار وحسن  
الخلق ونحوها ولو قيل بالصحة لم يكن بعيدا اه ع ش على مر (قوله مع طلب اكفا) اى مع كون شخص  
اكفا منه طالبا لها فهو مصدر مضاف لفاعل مع حذف المفعول اى مع طلب الاكفاء اياها اه شيخنا (قوله  
كغيره متعلق بقوله ولم يجز الخ) اى للمجبر التوكيل كما لغيره التوكيل اه شيخنا ودخل فيه القاضي فله  
التوكيل ولو لا عنى اه حل (قوله واذنت في تزويج) اى وان لم يعلم به الولي حال التوكيل اعتبارا بما في نفس  
الامر ويصح اذنها لوليها ان يزوجه اذا طلقها وزوجه وانقضت عدتها لا توكيل الولي لمن يزوج موليته كذلك  
لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجمالية وظاهر ان الاولى اقوى من الثانية فيكتفى  
فيها بما لا يكتفى به في الجمالية ولان باب الاذن اوسع من باب الوكالة كذا أفق به والد رحمه الله تعالى وما جمع به  
بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح  
التصرف مردودا بانه خطأ صريح مخالف للمنقول اه شرح مر (قوله اولم يعين في التوكيل من عينته)



المطلوب معين فاسد فعلم من الاولى انه انما يوكل فيما اذا قالت له زوجي ووكل بتزويجي أو زوجي أو وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بنفسه اذا يبعد منه بماله التوكيل فيه فان نهته عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولى وردت التزويج الى الوكيل الاجنبي فاشبه الاذن له ابتداء (وليقل وكيـل ولى ) (زوجك بنت فلان) فيقبل (و) ليقـل (ولى لو كـل زوج زوجت بنتى فلانا فيقول ) وكيـله ( قبلت نكاحـه ) فان ترك لفظـه لم يصح النكاح وان نوى موكله لان الشهود لا اطلاع لهم على النية ومحل الاكتفاء بما ذكر في الاولى اذا علم الشهود والزوج الوكالة وفي الثانية اذا علمها الشهود والولى والا فيحتاج الوكيل الى التصريح فيهما بها (وعلى أب) وان علا (تزوج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أنثى (بكبر الحاجة) اليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء عند اشارة عدلين من الاطباء أو باحتياجه للخدمة وليس في محارمه من يقوم بها ومؤنة النكاح

أى بأن عين خلافه أو أطاق (قوله فلان الاذن المطلق) أى اذن الولى للوكيل في التزويج المطلق أى عن تعيين من عينه وهذا الاذن المطلق هو التوكيل وقوله مع ان المطلوب أى مطلوبها معين وأولى من هذه بالفساد ما لو عين غير من عينه (قوله فلان الاذن المطلق) أى الاذن من الولى وقوله مع ان المطلوب أى منها وقوله فعلم من الاولى مراده بهذا القيد الاول من القيود الثلاثة وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهى صادق بهذه الصور الثلاثة اه شيخنا (قوله لم يصح الاذن لانها منعت الخ) نعم ان دللت قرينة ظاهرة على انها لما قصدت اجلاله صح كباختصاصه الاذرى اه شوبرى (قوله وليقل وكيـل ولى) ولو كانا وكيلين قال وكيل الولى زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر اه شرح مر (قوله فيقول قبلت نكاحـه ) المراد به هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذى يقبله الزوج لان الانكاح المركب من الايجاب والقبول يستحيل قبوله كما تقدم عن شرح مر (قوله اذا علم الشهود) أى ولو باخبار الوكيل في هذه والنهى بعدها انتهى شيخنا (قوله اذا علم الشهود الزوج الوكالة) أى ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتف باخبار الرقيق ان سيده اذن له في التجارة لانه متهم باثبات الولى لنفسه لا يقال هذا بعينه جار فى التوكيل لانا نقول الوكيل لم تثبت وكالته بقوله بل هى ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق اه حل ومثله فى شرح مر وكتب عليه الرشيدى (قوله لان الوكيل لم تثبت وكالته بقوله الخ) أى لان لم يقع منه إلا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال الرقيق قد اذن لى سيدى (قوله والا فيحتاج الوكيل الخ) أى لجواز المباشرة والا فيصح العقد مع الجمل بالوكالة ويحرم وقوله فيهما أى الصورتين اه سـل وعبرة حج (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة فى العقود حتى فى النكاح بما فى نفس الامر فالذى يتجه أنه شرط لحل التصرف لا غير اه (قوله وعلى أب الخ) ومثله السلطان عند فقدده أو تعذر الوصول له أو امتناعه دون غيره من الأقارب ولو وصيا (قوله تزويج ذى جنون) أى واحدة فقط وتعيـنهم على الحاجة يقتضى اعتبار العدد وبه قال الاسنوى ورد بان الاحتياج إلى ما زاد على الواحدة نادر فلم يلتفت اليه وسيأتى عن شيخنا ان هذا بالنسبة للوطم واما بالنسبة للخدمة فيزاد له بقدرها اه حل (قوله وعلى أب الخ) اقتصر فى لزوم على الأب وفى الروض فى الطرف السادس فيما يلزم الولى يلزم الولى تزويج المجنونة والمجنون وقال وبوجه الأب ثم الجد ثم السلطان اه وعبرة الارشاد وشرحه لشيخنا فان فقد الأصل فى صورة المجنون والمجنونة المذكورين فعلى أى فيجب على قاض تزويج كل منهما ولا يجوز ان يتعاطاه غيره من الأقارب وغيرهم حتى الوصى كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وعنده البلقي بنص الام لكنه نقل عن الشامل ما يقتضى انه تزوجه والسفيه عند حاجتهما وماله اليه وتبعه الزركشى اه سم (قوله من ذكر أو أنثى) أى بكر أو ثيبا لكان الذكر لا يزوجه إلا واحدة فقط لحاجة الوطم وواحدة أو أكثر لحاجة الخدمة اه شيخنا ومؤن النكاح فى تزويج الذكر من ماله لان مال الأب اه عـش على مر (قوله بكبر) الباء بمعنى مع والمراد به البلوغ (قوله بظهور أمارات التوقان) الباء سببية وقوله أو بتوقع يحتمل أن تكون للتصوير وان تكون سببية وقوله أو باحتياجه للخدمة هى فيه للتصوير والا ولتان تجريان فى الذكر والأنثى والثالثة خاصة بالذكر وقوله وليس فى محارمه أى ذى الجنون قيد فى الثالثة وقوله ومؤنة النكاح جملة حالة قيد فى المسائل الثلاثة بالنسبة للذكر اه شيخنا (قوله عند اشارة عدلين) أى أو عدل وعبرة شيخنا عدل والظاهر ان المراد عدل الرواية اه حل (قوله أو باحتياجه) أى ذى الجنون للخدمة لان من وجد زوجة ولو معسرا مريضة يخدمها ولا يتقيد بمن يجب اخداها تأمل وكتب أيضا لان الزوجة وان لم يلزمها خدمة الزوج وأنها لو وعدت بذلك قد لا تفي به الا ان داعية طبعها تقتضى ذلك فاكتفى بذلك اه حل (قوله ومؤنة النكاح اخف) أى والحال ان مؤنة النكاح الخ وهذا راجع إلى جميع الصور أى التوقان والشفاء وساجة الخدمة فان كانت زائدة أو



نفقة فان تقطع جنونهما ما لم  
يزوجا حتى يفيقا وياذنا  
ومعلوم ان ذلك في غير البكر  
ويشترط وقوع العقد حال  
الافاق والخروج بما ذكر العاقل  
والصغير وان احتاج لخدمة  
وذو جنون لا حاجة له الى  
نكاح فلا يلزم تزويجهم وان  
جاز في بعض ذلك كما سيأتي  
في الفصل الاخير وتعبير  
بالاب اولى من تعبيره  
بالمجبر لان الحكم منوط به  
وان لم يكن مجبرا وقولي  
مطبق مع التصريح بالحاجة  
في الاثنى وعدم التقييد  
بظهوره في الذكر من زيادتي  
(و) على (ولي) اصلا كان  
او غيره تعين اولى يتعين  
كاخوة (اجابة من سألته  
تزوجا) تحصيلها لثلاث  
يتواكلوا فيما اذا لم يتعين  
فلا يعفونها (واذا اجتمع  
اوليا في درجة اذنت لكل  
منهم) (سن) ان يزوجها  
(افقهم) ياب النكاح لانه  
اعلم بشرائطه (فاورعهم)  
لانه اشفق واحرص على  
طلب الحظ (فاستهم)  
لزيادة تجربته (برضاهم)  
اي برضا باقيهم لتجتمع  
الاراء ولا يتشوش بعضهم  
باستئثار البعض ومعلوم  
ان المعتقين هم غصبتهم  
يجب اجتماعهم في العقد  
ولو بوكالة

مساوية سقط الوجوب وخير في المساراة اهل (قوله فان تقطع الخ) كان الانسب ضم هذه لقوله وخارج  
الخ ابرجعه لقوله فلا يلزم الخ الذي هو المقصود بالمنع (قوله حتى يفيقا) مفهوما انه لا يزوجان ماداما  
بجنونين وان اضرهما عدم التزويج ولعله غير مراد بل المدار على التضرر وعدمه كما في حج افعش باختصار  
(قوله حتى يفيقا) ظاهره وان قل زمن الافاقة جدا الى حيث كان يسع الايجاب والتبرل اهل (قوله يياذنا)  
المراد بالاذن في الذكر عقده بنفسه ولا بد في الاثنى من وقوع العقد عليها حالة الافاقة التي اذنت فيها وبعضهم  
تردد في هذا الشرط اهل شيخنا (قوله بمعلوم ان ذلك) اي المذكور من كونهم الميزوجا حتى يفيقا وياذنا اهل  
شيخنا (قوله ويشترط وقوع العقد الخ) هذا راجع لكل من الذكر والاثنى وعبرة شرحه ولا بد ان  
تستمر افاقتهما الى تمام العقد اهل (قوله ويشترط وقوع العقد حال الافاقة) اي التي اذنت فيها لان طرو  
الجنون يبطل الاذن وهذا في الذكر واضح واما في الاثنى فقد يتوقف فيه ولو اذنت الولي فجن ثم افاق هل  
يبطل الاذن او تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الاذن حررا اهل وقوله وهذا في الذكر واضح الخ  
امل في العبارة تحريفا وحقا ان يقول وهذا في الاثنى واضح واما في الذكر الخ (قوله وان احتاج لخدمة) اي  
ان وجد من يقوم به غير الزوجة والا وجب تزويجه اهل شيخنا خ (قوله فلا يلزم تزويجهم) اي بل لا يجوز  
في المجنون الصغير ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج لها الاب او الجد كما يأتي افعش على م  
(قوله وان جاز في بعض ذلك) وهو العاقل الصغير والمجنونة الصغيرة ولو ثبنا بقيد المصلحة فيهما وبمتنع في  
الصغير المجنون والكبير المجنون لغير حاجة والكبير العاقل وكذلك في المجنونة ان فقدت الحاجة والمصلحة  
اهل من خط شيخنا خ (قوله في الفصل الاخير) اي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اهل  
شيخنا اولها من الكتاب الى فصل الخطبة والثاني فصل الخطبة والثالث فصل الاركان والرابع فصل عاقد  
النكاح والخامس فصل مواعيد الولاية والسادس فصل الكفاءة والسابع فصل تزويج المحجور عليه (قوله  
وان لم يكن مجبرا) فيه تصريح بان الاب في حق البنت المجنونة غير مجبر اصطلاحا وحيث لا يكون المجبر اصطلاحا  
من يزوج البكر بغير اذنها لا من يزوج بغير الاذن مطلقا اهل (قوله وعدم التقييد الخ) هذه الزيادة في  
بعض النسخ وفي بعضها اسقاطها وهو اولى لان عدم التقييد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم او عدم زيادة اهل  
شربري (قوله وعلى ولي اجابة الخ) اي فيحرم عليه الامتناع فان امتنع ففاضل وزوج من يساويه لا الحاكم  
الا اذا عضوا كلهم كما في الروضة اه قل على الجلال (قوله ولثلاث يتواكلوا) قال في المصباح وتوكل على الله  
اعتمد ووثق واتكل عليه في امره كذلك والاسم النكلا بضم الناء وتواكل القوم تواكلا اكل بعضهم  
على بعض (قوله ياذنت اكل منهم الخ) وكذلك قالت رضية فلا نازوجا واذا نكحت لا اكلهم ولو عينت بعد  
ذلك واحد منهم للتزويج لم ينزل الباقون اهل (قوله سن افقهم) قال المحلى بالنظر الى غيره وكذا يقال في  
قوله واستهم راورعهم قال شيخنا البرلسي قوله بالنظر الى غيره وان لم يكن فقيها في عرف الشرع وقس على  
ذلك الاورع والاسن هذا مراده فيما يظهر اهل (قوله برضاهم) اي ندبا ان كان الزوج كفوا ووجوبا ان  
لم يكن اهل شيخنا (قوله ولا يتشوش بعضهم) اي ولا يتشوش فله بالنصب (قوله ومعلوم) اي من كلام  
الاصحاب وهذا تقييد لقوله سن افقهم الخ وقوله نعم يكفي الخ استدراك على هذا التقييد اهل شيخنا (قوله ولو  
بوكالة) قضية ما قبل الغاية جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلامهم لا يستقل بتزويج حصة فلا يمكن  
الاعتد عليها وليس له ان يضم اليها حصة غيره لانه فيم افضولي لان يكون المراد بما قبل للغاية ان يزوجها  
احدهم باذن الباقيين وبما بعد ما توكلهم اجنبا فليتأمل اهل شربري والظاهر ان محل ترقفه فيما اذا قال كل منهم  
زوجتك كما يؤخذ من تعليقه اما لو قال كل منهم زوجتك فالظاهر الصحة لعدم تأني تعليقه فيه اهل  
ولشيخنا الحنفى ما نصه قوله يجب اجتماعهم في العقد اي بان يوجبوا معا والظاهر انه يشترط فراغهم من



نعم يكفي واحد من عصبة من

تعددت عصبته مع عصبة  
الباقى وخرج باذن الكل  
مالو اذنت لاحد من فلا  
يزوجها غيره ومالو قالت  
لهم زوجوني فيشترط  
اجتماعهم وذكر الاورع  
والترتيب من زيادتي (فان  
تشاحوا) بان قال كل منهم  
انا الذى ازوج (واتحد  
خاطب اقرع) بينهم وجوبا  
قطعا للنزاع فمن خرجت  
قرعته زوج ولا تنقل  
الولاية للسلطان واما خبر  
فان تشاحوا قالوا ان ولى  
من لا ولى له فمحمول على  
العزل بان قال كل لا ازوج  
(فلو زوجها) (مفضول)  
صفة او قرعة فهو اعم من  
قول الاصل غير من خرجت  
قرعته (صح) تزويجه الاذن  
فيه وقاعدة القرعة قطع النزاع  
بينهم لاننى ولاية من لم  
تخرج له وخرج زيادتي  
وانحد مخاطب ما اذا تعدد  
فانما انما تزوج بمن ترضاه  
فان رضيت بها امر الحاكم  
بتزويج اصلحهما كما فى  
الروضة واصلاح عن البغوى  
وغيره وجرم به فى الشرح  
الصغير (او) زوجها  
(احد من زياد او اخر عمرا)  
وكانا كفاين او اسقطوا  
الكفاءة (وعرف سابق ولم  
ينس فهو الصحيح) وان  
دخل بها المسبوق) او نسي  
وجب توقف حتى يتبين  
الحال فلا يحل لواحد منهما  
وطؤها ولا لثالث نكاحها

الحرف الاخير معا وحيث نزلوا وجبوا امر تبا لا يصح وان لم يطل الفصل لان كل صيغة أتى بها أحدهم باطلة لعدم تمام ولايته على المراجعة فتأمل اه (قوله نعم يكفي واحد من عصبة من تعددت عصبته) كان اعتقها اثنان ولا أحدهم اخوة الاخر أخ فقط فيكفى حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله نعم يكفي واحد الخ) يريدان عصبة المعتق الواحد كالأقارب بخلاف المعتقين وعصبات المعتقين اه سم (قوله فلا يزوجها غيره) لكن باذن الباقيين وجوبا ان كان الزوج غير كفء وندبا ان كان كفوا اه شيخنا (قوله فيشترط اجتماعهم) اى بوكالة الى اجنبى او لاحد من او باجتماعهم على العقد بان يقول كل زوجتك لانه يملك التزويج بنفسه فى هذه بخلاف صورة المعتقين اه شيخنا وفى عش على مر قوله فيشترط اجتماعهم اى ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقيهم او باجتماعهم على الايجاب وكتب سم على حج قال الاستاذ فى السكندر فان تشاحوا فطالب الاقارب اعاضل اه فانظر هل يزوج الحاكم حيث نزلوا انما اذنت للجموع وقد عضل المجموع لعضل بعضه وتزويج البقية مشكل لانهم تاذن للبقية وحدها (أقول) الاقرب انه لا يزوج الحاكم بل تراجع لتقصر الاذن على غير الممتنع فيزوجها دون الحاكم اه (قوله اقرع بينهم) اى اقرع السلطان او غيره لكن الاول اولى اه جل وقوله قطعا للنزاع اى لا لصحة العقد بدليل قوله فلوزوج مفضول الخ (قوله فان تشاحوا فالسلطان) لهفظ رواية ابى دارد فان تشاحوا ولفظ جامع الاصول وتخرج احاديث الراعى والاعلام اشتجروا وكلاهما من التشاح بالجم والراء قال ابن رسلان اى تنازعوا واختلفوا قال الله تعالى حتى يحكموك فيما شجر بينهم وفى غالب النسخ تشاحوا بالحاء المهملة من التشاح وقد علمت ما فيه ولهظ تخريج احاديث الراعى حديث عائذ اى امرأة نسكت نفسا بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له الشافعى واحمد وابوداود والترمذى اه عش (قوله فمحمول على العزل) ان كان مراده بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية لابعدان كان ولا لزوجها السلطان بطريق الولاية العامة اه غريزى (قوله بان قال كل لا ازوج) اى أزوج انت كذا صوبه الزركشى قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلاشم معنى الحديث اه حل (قوله فلوزوجها مفضول الخ) تفريع على قوله سن أفقههم الخ وعلى قوله فان تشاحوا الخ اى فلوسبق المفضول قبل تزويج الفاضل فى التراضى اى أو سبق من لم تخرج له القرعة فزوج قبل تزويج صاحبها صح اه شيخنا (قوله مفضول صفة او قرعة) وكذا لو باء احدهم قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعا من غير كراهة اه شرح مر (قوله فانها انما تزوج بمن ترضاه) والمزوج طامنه من اوليائها والذى خطبها منه هذا الذى رضيته فهو مقدم على غيره من اوليائها لتعينه بتوجيه خطبة الذى رضيته اليه وقوله بتزويج اصلحهما والذى يزوجها له من اوليائها هو الذى خطبها منه هذا الاصلح وبقى مالو كان الخطاب المتعددون خطبوا منها هى او خطب كل واحد منهم من كل واحد من الاولياء فلينظر من الذى يزوجها بمن رضيته او من الاصلح تأمل وهذا كله انما قيل من قبل الفهم ولم ار نقلا يرافقه او يخالفه فذسال الله ان يطلعنا على الصواب (قوله امر الحاكم بتزويج اصلحهما) قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من أحد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه عش على مر (قوله او زوجها احدهم زياد الخ) اى واتحد مخاطب أو لم يكن مخاطب أصلا وأما إذا تعدد فالذى يصح نكاحه من رضيته او عينه الحاكم دون غيره وان سبق كما تقدم فى قوله فانها انما تزوج الخ (قوله وكانا كفاين الخ) فان كان احدهما غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل (قوله او اسقطوا الكفاءة) اى اسقطها الزوجة والاولياء (قوله فلا يحل لواحد منهما الخ) قال فى الوسيط ولا يبالي بضررها طول العمر قال

قبل ان يطلقها أو يموتا أو يطلق



الزركشي هو مشكل فالتشكيل ان محله اذ ارجى زوال الاشكال ولا فيجب الفسخ أى إذا طلبته دفعا للضرر لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر والنفقة عليهما نصفين بحسب حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان نوى الرجوع وانفق باذن الحاكم ان وجدنا وباشهاد ان فقد الحاكم ونقل شيخنا عن والده ما يفيد ان من الزمة الحاكم بالانفاق لا يرجع بما انفقه لان اللازم للشخص لا يرجع به على غيره أى حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به فيرجع اه حل وقوله بحسب حالهما ثم إذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظر ولا يبعد الرجوع فيما ذكر فيهما اه ع ش على مر (قوله وتنقض عدتها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لأعدة ففهما لأهما قبل الدخول (قوله لعدم تعين السابق) علة للعللة وقوله في السابق المحقق أى في الصورة الثانية وقوله او المحتمل أى في الأخيرة وقوله ولتدافعهما أى في المعية المحققة أى في الصورة الأولى وقوله او المحتملة أى في الأخيرة اه شيخنا (قوله إذا ليس أحدهما أولى من الآخر الخ) والبطالان فيها وفي الثانية إنما هو في الظاهر وأما في الباطن فيتوقف على فسخ الحاكم ويندب له أن يقول ان سبق أحد المقدين فقد حكمت بطلانه اه حل (قوله فلو ادعى الخ) تفريع على ما قبل لا وهى صورة التوقف وعلى ما بعدها لكن في غير المعية المحققة فالخاصل ان الفرع عليه ثلاث صور واحدة قبل الاوائتان بعدها اه شيخنا (قوله وتسمع ايضا على الولي المجبر) كان وكل اثنين ليعقدا فزوجها أحدهما زيدا والآخر عمرا ثم ادعى أحدهما انه يعلم سبق نكاحه وهذا نظير لمسئلتنا لان مسئلتنا ان الولي تعدده ما إذا كان واحدا وتعدد وكيله كما في مر (قوله بخلاف دعوى أحد الزوجين) لان الزوجة من حيث هى زوجة ولوامة لا تدخل تحت اليد وحينئذ فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة السماع عدم الدخول تحت اليد لم تسمع دعوى كل عليهما ولا على الولي لعدم دخول نفسها تحت يدها تأمل ولو نظر لتعليل الشارح السماع بقبول الاقرار في الاولين لسمعت في هذه أيضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كاقرارها كما تقدم تأمل العلة الصحيحة اه (قوله فان انكرت حلفت) أى حيث كانت أهلا والا بان كانت خرساء او معتومة ففسخ العقد اه حل (قوله حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم اوله اه شرح مر (قوله حلفت لكل منهما يمينا) ولا يكفيها يمين واحدة لهما وان رضياها وإذا حلفت بطل النكاحان وقيل ببق التداعى والتحالف بينهما فن حلف فالتكاح له وان تحالفا بطل النكاحان بحلفهما وجرى على هذا القيل الشيخ في شرح البهجة اه حل (قوله انها لم تعلم سبق نكاحه) وأما الولي المجبر فيحلف على البت وان كانت رشيدة اه حل (قوله بناء على انه الخ) كان الانسب ذكر هذا بعد قوله فيغرمها مهر المثل لان المبني على مسألة الاقرار إنما هو التبريم لا التحليف وكان الاخصر ان يقول والآخر تحليفها ارجاء اه شيخنا (قوله وله تحليفها ارجاء الخ) أتى به مع التصريح به في المتن توطئة لقوله ارجاء الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان اخصر اه وقوله فيغرمها مهر المثل أى لانها احوال بينهما وبين بعضها باقرارها للاول اه حل (قوله فيغرمها مهر المثل) وهو للحيولة كما يأتى لانه إذا مات الاول مثلا عادت زوجة لهذا بعد عدتها للاول وترجع عليه بما أخذه منها (تفسيه) شمل ما ذكره ماله ادعى معا او أحدهما بعد الآخر سواء كان حاضرا او غائبا ولو أقرت لها معا او نكحت وحلفا لم تسقط المطالبة عنها لالغاء اقرارها وتعارض حلفهما وتؤمر بما أمر ولو حلف أحدهما فقط ثبتت له ولو حلفت لهما قال شيخنا ببق الاشكال في صورة النسيان وبطل النكاحان في غيرها وفيه نظر ظاهر اه قل على الجلال (قوله وان لم تحصل له الزوجية) أى مادام الاول حيا ولا اصارت زوجة للثاني واعتدت الاول عدة وفاة ان لم يطاها والاعتدت باكثر الاسمين منها ومن ثلاثة اقراء

أحدهما ويموت الآخر وتنقض عدتها (ولا) أن وقعامعا أو عرف سبق ولم يتعين سابق أو جهل السابق والمعية (بطلا) لتعذر امضاء واحد منهما لعدم تعين السابق في السابق المحقق أو المحتمل ولتدافعهما في المعية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما ومحل في الثانية إذ لم ترج معرفته وإلا ففي الدخاثر يجب التوقف (فلو ادعى كل) من الزوجين عليهما (عليهما بسبق نكاحه سمعت) دعواه بناء على الجديد وهو قبول اقرارها بالنكاح وتسمع أيضا على الولي المجبر لصحة اقراره به بخلاف دعوى أحد الزوجين على الآخر ذلك لا تسمع (فان انكرت حلفت) لكل منهما يمينا انها لم تعلم سبق نكاحه (أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه والآخر تحليفها) بناء على أنه لو قال هذا الزيد بل لعمرى يقرم لعمرى فتسمع دعواه عليها وله تحليفها رجاء أن تقر فيغرمها مهر المثل وإن لم تحصل له الزوجية



عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وحيث لم يمنع ان يجمع معها اختها أو أربعا غيرها أو أحل وقوله وإلا صارت زوجة للثاني أي من غير عقد أو قل وفي كونها تصير زوجة للثاني من غير عقد وقفة لأنه يحتمل ان يكون مسبوقا ولم يوجد منها اقرار له لاسيما وقد وجد منها اقرار الاول بسبق نكاحه تأمل واقول لا وقفة أصلا إذ قول المحشي وإلا صارت زوجة للثاني بلا عقده من تب على اقرارها للثاني عند ارادة تحليفها كما هو ظاهر من كلام الشارح اهـ (قوله ولجد) أي مجبر بان تكون البنت بكر الرجنونة والابن صغيرا أو مجنونا ولو وكل الجد شخصاً في تولى الطرفين لم يجز على المعتمد بخلاف ما لو وكل وكيلين في الطرفين أو واحداً في احد الطرفين (تنبيه) يشترط ان يقول وقبلت نكاحها له فلو قال قبلت النكاح لم يصح جز ما ولو اسقط الوأو من قبلت صح خلافاً لجمع وزعم ان الجمل المتناسبة من متكلم واحد لا بد لها من عاطف يدل على كمال اتصالها وإلا لكان الكلام معها مقلتا غير ملتئم مردود بان هذا الاولوية لا للصحة اهـ شو برى وقوله تولى طرفي الخ في خمس اضافات متواليه وليس محلاً بالفصاحة على الأرجح اهـ شيخنا (قوله بنت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكر أو مجنونة فان كانت ثيباً بالغاً امتنع ولو بالاذن لانه الآن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير بمثابة الوكيل وتسمية من يزوج الشيب المجنونة بالغاً مجبر اخلاف ما تقدم عن الشارح انه لا يقال له مجبر وان المجبر خاص بمن يزوج البكر اهـ جـ ل (قوله ابن ابنه الآخر) أي المحجور عليه بسفه أو جنون أو صغرها اهـ ل (قوله ولا يزوج نحو ابن عم الخ) أي لا يزوج واحداً من الاولياء موليته لنفسه بتولية الطرفين بل يزوجه بها نظيره في درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولاية له حينئذ فان لم يوجد من في درجته زوجها له القاضي اهـ قل على الجلال (قوله إذ ليس له قوة الجدودة) بخلاف الجد فان له ذلك وليس له ان يوكل وكيل في تولى الطرفين فتولى الطرفين من خصائص الجد حتى لو زوج السلطان مجنونا محتاجاً للمجنونة لم يتول الطرفين ولهم تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين ولا بن العم تزويج ابنة عمه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احدهما بابنه الطفل لم يصح إذ ليس فيه قوة الجدودة وعليه فالأقرب كما قاله الباقلاني عدم تعيين الصبر إلى بلوغ الصبي فيقبل بل يقبل له أبوه والحاكم يزوجهما منه كالولي إذا اراد تزويج موليته وليس له تولى الطرفين في تزويج عبده بامته بناء على عدم اجباره له وهو الأصح اهـ شرح مر (قوله فيزوجه مساويه) خرج غيره فلا يزوج ابن لابن العم تزويج ابنة عمه قاض آخر) هذه من جملة ايراد ما رأى ان اراد القاضي أن يتزوج من هو ولي لها لفقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر (فرع) لو قالت لابن عمها زوجني من نفسك جاز ان يزوجهما له القاضي ولو قالت زوجني من شئت لم يصح ان يزوجهما مطلقاً لان المفهوم من ذلك تزويجها بغيره اهـ قل على الجلال (قوله جاز للقاضي تزويجها منه) بخلاف ما لو قالت زوجني من شئت لا يزوجهما له القاضي بهذا الاذن لان المفهوم منه التزويج باجنبي وهذا واضح حيث لم تقم القرينة على انه المراد بان خطبها فقالت له هذا اللفظ اهـ ل

(فصل في الكفاءة) بالمندوهى لغة المساواة والمعادلة واصطلاحاً أمر يوجب فقد عارا واعتبارها في النكاح لا لصحته غالباً بل لكونها حتماً للولي والمرأة فلم اسقاطها اهـ قل على الجلال فقوله لا لصحته أي دائماً وإلا فقد تعتبر للصحة كما في التزويج بالاجبار اهـ شيخنا (قوله بل لانها حق للبراة الخ) استفيد منه ان المراعى فيها جانب الزوجة لا الزوج فضايط الكفاءة ان يكون الزوج مثلاً في خمسة أو كمال أو أرفع منها إلا في الخصلة الاولى من الخمسة فلا يصح أن يكون مثلاً لو كانت معيبة اهـ (قوله فلم اسقاطها) أي ولو كانت شرطاً للصحة لما صح العقد حينئذ اهـ ل (قوله برضاها) أي ولو سقيفة كما صرح به في الوسيط وإن سكنت البكر بعد استئذنها فيه معيناً أو بوصف كونه غير كفء اهـ شرح مروقرر شيخنا فقال وقوله برضاها أي نطقاً إن كانت ثيباً في المسائل الثلاث ونطقاً أو سكوتاً إن كانت بكر في المسائل الثلاث اهـ ل لكن محل الاكتفاء

(ولجد تولى طرفي) عقد في  
(تزويج بنت ابنه ابن ابنه  
الآخر) لقوة ولايته (ولا  
يزوج نحو ابن عم) كعتق  
وعصيته (نفسه ولو بوكالة)  
بان يتولى هو أو وكيله  
الطرفين أو هو احدهما  
وكيله الآخر إذ ليس له قوة  
الجدودة حتى يتولى الطرفين  
(فيزوجه مساويه) ان  
فقد من في درجته زوجته  
(قاض) بولايته العامة  
(و) يزوج (قاضيا قاض  
آخر) ولو خليفته لان  
خليفته يزوج بالولاية  
بخلاف الوكيل ولو قالت  
لابن عمها زوجني من  
نفسك جاز للقاضي تزويجها  
منه وتعييرى بما ذكر اعم  
من قوله من فوقه من الولاية  
أو خليفته لشموله من بماله  
(فصل في الكفاءة المعهنة  
في النكاح لا لصحته بل  
لانها حق للبراة والولي فلها  
اسقاطها) (زوجها غير  
كفء برضاها) ولي منفرد أو



بالسكوت في الثلاثة علم من عبارة مر اذا استؤذنت فيه معينا أو ير صف كونه غير كفء ولا فلا بد من التصريح اه (قوله كاب واخ) جعلهم ام ومثالين المنفرد لسكون المنهاج لم يندكر الاقرب هنا ويصح جعلهما مثالين لكل من المنفرد والا قرب وهو الظاهر (قوله رضى باقوهم) اى صريحا ما لم يكن خالعا او فسخ نكاحها أو طلقها رجعيائهم انقضت العدة أو طلقها قبل الدخول واراد أن يعقد عليها وهو غير كفء فلا يشترط رضا باقهم حينئذ لثبوت رضاهم ولا خلافا لالحج حيث قال لا بد من ذلك لانها عصمة جديدة وهو ظاهر حيث بقى على صفته التي رضوا بها أولا ولا بان زاد فسقه فلا بد من رضاهم وكذا لو حدثت الولاية لمن يكن موجودا أولا لا بد من رضاهم هل إذا رجعوا عن ذلك الاذن هل يؤثر أو لا يؤثر فان قلنا بان الرجوع قبل العقد يؤثر في فرق بين الرضا الذي اتصل بالعقد وبين الذي لم يتصل به وكتب ايضا لو رجعوا عن الرضا قبل العقد هل يؤثر وفيه انه لا وجه لهذا التردد لان الاعتبار الاذن حال العقد فاذا وجد الرجوع قبل العقد فلا إذن وقته تأمل أما الولي المزوج فلا يشترط قصر بجه بالاذن بل يكفي تزويجه اه حل (قوله باقوهم) جمع باق فلذلك جمع ضميره في قوله بخلاف ما إذا لم يرضوا لكن في عبارة ته قصور إذ لا تصدق بما إذا كان المستوى اثنين فقط اه (قوله صح) اى التزويج مع السكرانة وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق إلا لريبة تنشأ من عدم تزويجها له كان خيف زناه لم ينسكحها أو يسلط فاجرا عليها اه شرح مروع ش عليه وسياتي في باب الخيار ما يهلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وان كان غير كفء ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفءا ته فلا خيار لها إلا ان بان معينا أو رقيقا هذا يحمل قول البغوى لو أطلقت الاذن لوليها أى في معين فبان الزوج غير كفء تخيرت ولو زوجها المجبر غير كفء ثم ادعى صغرها الممكنا صدق بيمينته وبان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة لان الاصل استصحاب الصغر حتى يثبت خلافه ولا نه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا يؤثر مباشرة الولي لا العقد الفاسد في تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لانه صغيره وكذا تصدق الزوجة اذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجبر عليها بغير الكفء اه شرح مر (قوله وخرج بالا قرب والمستوى بعد الخ) ولو زوج الا بعد بالرضا الصغر الا قرب أورقه أو فسقه مثلا صح نعم ان كان الا قرب أبافاسقا فحل نظرو الظاهر عدم اعتبار رضاه أيضا اه مم فقول الشارح فلا يصح تزويجه مقيد بما اذا كان الا قرب اصلا وهو ظاهر اه (قوله ولا حاكم) اى ولو برضاها فلا يزوجه في جميع صورته التي يزوجه فيها غير كفء وهذا عند وجود الكفء وخطبته لها فان فقد ورغب عنها زوجه من غير برضاها اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله لاحاكم فلا يصح الخ اى الاحيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من الا كفء والا جاز له ان يزوجه حينئذ حيث خافت العنت ولم يوجد حاكم يرى تزويجها من غير كفء ولم تجد عدلا تحكمه في تزويجها من غير الكفء والا قدما على الحاكم المذكور انتهت (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو جاءت امرأة بمجولة النسب الى الحاكم وطلبت منه ان يزوجه من دنى النسب ونحوه فهل يجيبها ام لا والجواب عنه ان الظاهر الثانى للاحتياط لامر النكاح فاعلم ان نسب الى ذى حرقة شريفة وبقرض ذلك فتزويجها من ذى الحرقة الدنيئة باطل والنكاح يحتاط له اه ع ش على مر (قوله المعتبرة فيها) اى في المرافة وقوله ليعتبر مثلها في الزوج ظاهر في غير الخصلة الاولى واما فيها فموجرى على الغالب والا فيعتبر سلامة الزوج من عيوب النكاح مطلقا سواء كانت سليمة او معيبة او ما بها اكثر كما سيذكر اه شيخنا (قوله المعتبرة فيها) اى في الكفاءة ليعتبر مثلها اى تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته او من حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الاق فاعلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن برده عليه ان مقتضى ذلك ان عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع

أقرب (كأب واخ) أو  
بعض (أولياء) (مستوين)  
كأخوة وأعمام (رضى  
باقوهم صح) لتركهم حقهم  
بخلاف ما اذا لم يرضوا  
وخرج بالا قرب والمستوين  
الا بعد فلا يصح تزويجه  
ولا يمنع عدم رضاه صحة  
تزويج من ذكر فلا يعتبر  
رضاه اذ لاحق له الآن في  
التزويج (لا) ان زوجها  
له (حاكم) فلا يصح لما فيه  
من ترك الاحتياط من هو  
كالنائب (وخصال الكفاءة)  
أى الصفات المعتبرة فيها  
ليعتبر مثلها في الزوج



الضمير للزوجة ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المشترطة ويراد بقوله ليحترق أى ليشترط وفيه ما لا يخفى اه  
حل والعبرة بحالة العقد نعم لو ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا ان مضت سنة كما أطلقه جمع وهو واضح  
أن تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليه أصلا ولا فلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث  
صار لا يعبر بها وقد بحث ابن العماد والزركشى ان الفاسق اذا تاب لا يكفى العفيفة وصرح ابن العماد في  
موضع آخر بان الزانى المحصن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفا كما لا تعود عففته واقفى به الوالدرجه  
الله تعالى وان المحجور عليه بسفه ليس بكف للرشيدة وبما تقر من ان العبرة بحالة العقد علم ان طرو الحرفة  
الدينية لا يثبت الخيار وهو الاوجه لان الخيار في النكاح بعد صحته لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية في  
بابه وبالعتق تحت رقيق وليس طرو ذلك واحدا من هذه ولا في معناها واما قول الاسنوى ينبغي اخيار اذا  
تجدد الفسق فردد كما قاله الاذرعى وابن العماد وغيرهما نعم طرو الرق يبطل النكاح وقال الاسنوى تتخير  
به وهم اه شرح مر وقوله ان الفاسق اذا تاب الخ ولو كان الفسق بغير الزنا كما اقضى به والد الشارح خلافا  
لحجوان تبعه زى اهر شيدى (قوله خمسة) أى اتفاقا وفي السادس وهو اليسار خلاف والاصح عدم اعتباره  
ونظمها بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حررت \* يفنيك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية \* فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها أن كلام الدين المبر عنه بالعفة والحرفة فقد العيوب يعتبر في الشخص وآبائه وأمهاته  
وان الحرية والنسب يعتبران فيهما وفي الآباء فقط اه قل على الجلال (قوله سلامة من عيب نكاح)  
هذه الخصلة معتبرة في الزوجين وفي ابائهما وامهاتهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي ابائهما دون امهاتهما  
حل (قوله لان النفس تعاف الخ) وتعتبر بمن ابوه وامه فيه شئ من ذلك اه حل وفي المختار عاف الرجل  
الطعام والشراب يعافه عيافا كرهه فلم يشتهيه فهو عائف اه (قوله وان اتفاق الخ) أى سواء اتفاقا في  
ذلك ام لا وهذه لا يشملها كلامه بل يقتضى خلاف ذلك اه حل لانه قال أى الصفات المعتبرة فيهما الخ  
فاقتضى ان الخصال لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذا قدمت فيها لا تعتبر فيه وليس كذلك  
ويمكن ان يقال قوله المعتبرة فيها أى غالبا اه شيخنا (قوله والكلام على عمومته) أى من حيث الاضافة أى  
قوله من عيب النكاح فهى مستعملة في الاستغراق بالنظر اليها وفي الجنس بالنظر الى الولي والمراد من  
الجنس الثلاثة التى ذكرها (قوله لا الجب والعنة) أى فاذا زوجها بعض الاولياء من تصف باحدهما  
برضاها دون رضا الباقيين صح اه زى وهذا هو المعتمد (قوله لا الجب والعنة) هذا هو المعتمد الذى  
عليه الزيادة ومرفى شرحه في النسخ المرجوع اليها وفي بعض نسخه المرجوع عنها خلافة حيث قال فيها  
والمعتمد اعتبارهما في حق الولي ايضا اه هكذا حرره سم خلافا لحج في شرحه اه شوبرى (قوله  
وحرية) أى في الزوج ان كانت هى حرية (قوله أو أباء اقرب) أى من آباءها أى فالفضل عليه محذوف فاذا  
كان هو قد مس الرق أباه الثالث ومس أباه الرابع فليس كفالها لانها اقدم حرية منه اه وفي الحلبي قوله  
او مس أباه اقرب أى من ابها وقوله ليس كفء سليمة من ذلك أى بان لم يمس احدا بابائهما رقا او  
مس أباه الخامس ومس أباه السادس مثلاً رقا اه (قوله ليس كفء سليمة من ذلك) أى هى واباؤها  
لان مس الرق يعتبر فيها وابائهما وفيه وفى آباءه اه شيخنا وفي شرح مر في كتاب المسابقة الكفء  
بتثليث اوله المساوى اه (قوله ولا مبعضة) وكذلك المبعضة لا يكافئها أى اذا نقصت حرية  
بخلاف ما اذا ساوت او زادت كما قاله الرويانى في البحر كذا يبيع بعض الهوامش وهو قريب ثم  
رايته في الخطيب وحواشي الروض اه ع ش على مر (قوله وهو المفهوم من كلام الاصحاب)  
اعتمده مر فقال لا ينظر في الحرية والرق الى الامهات لان من اكابر الناس واجلائهم من  
امه ورققه ولا يعبر بذلك بخلاف الحرفة الدينية تعتبر في الامهات أى كاسياتى حتى لا يكفى ابن المغنية

خمس (سلامة من عيب  
نكاح) كجنون وجذام  
وبرص وسياق في بابه فغير  
السليم منه ليس كفوا  
للسايمة منه لان النفس  
تعاف صحبة من به ذلك  
ولو كان بها عيب ايضا فلا  
كفاءة وان اتفقا وما بها  
اكثر لان الانسان يعاف  
من غيره ما لا يعاف من  
نفسه والكلام على عمومته  
بالنسبة للبرأة أما بالنسبة  
للولى فيعتبر في حقه الجنون  
والجذام والبرص لا الجب  
والعنة (وحرية فمن مسه  
أو) مس (أبا) له (أقرب  
رق ليس كفء سليمة) من  
ذلك لانها تعتبر به وتضرر  
فيها اذا كان به رق بانه  
لا ينفق عليها الا نفقة  
المعسرين فالرقيق ليس  
كفء عتيقة ولا مبعضة  
وخرج بالآباء الامهات  
فلا يؤثر فيهن مس الرق  
قال في الروضة وهو المفهوم  
من كلام الاصحاب وبه  
صرح صاحب البيان فقال



ومن ولدته رقيقة كفف لمن ولدته غريبة لانه (١٦٦) يتبع الاب في النسب وقولي أو بأقرب من زيادتي (ونسب ولوفي العجم) لانه

من المفساخر كان ينسب  
الشخص إلى من يشرف به  
بالنظر إلى مقام بل من تنسب  
المرأة إليه كالعرب فان الله  
فضلهم على غيرهم (فمعجمي)  
أبا وان كانت أمة غريبة  
(ليس كفف عريية) ابا وان  
كانت أمم اعجمية (ولا غير  
قرشي) من العرب كفوا  
(لقرشية) لخبر قدموا  
قرشيا ولا تقدموا رواه  
الشافعي بلاغا (ولا غير  
هاشمي ومطالي) كفوا (لها)  
لخبر مسلم ان الله اصطفى  
كنانة من ولد اسمعيل  
واصطفى قريشا من كنانة  
واصطفى من قريش بنى  
هاشم واصطفاني من بنى  
هاشم وبنو هاشم وبنو  
المطلب شيء واحد نعم لو  
تزوج هاشمي او مطالي  
رقيقة بالشروط فالولدها  
بنات هاشمية او مطلبية  
رقيقة لما لك أمه اوله تزوجها  
من رقيق ودنى النسب كما  
يقضيه قول الشيخين  
للسيد تزويج أمته برقيق  
ودنى النسب واستشكاه  
الاسنوي وصوب عدم  
تزوجها لهما مستندا في ذلك  
إلى ما صححناه من أن بعض  
الحصا لا يقابل ببعض  
وغير قريش من العرب  
بعضهم اكفا بعض كما ذكره  
جماعة قال في الروض وهو  
مقتضى كلام الاكثرين  
(وعفة) بدن وصلاح  
(فليس فاسق كفف غفيفة)

أو الماشطة مثلا بذت غير هالانها تعير به كما انه يعير بكونه ابن مغنية أو ماشطة مثلا اه سم (قوله ومن ولدته  
رقيقة) من عبارة عن رجل وقوله من ولدته عريية من عبارة عن امرأة والمراد بالعريية الحرة اه شيخنا  
(قوله ونسب) أي في الزوج إن كانت هي نسبية (قوله ولوفي العجم) أي لأنهم قبائل كالعرب فالفرس اشرف  
من النبط وبنو إسرائيل اشرف من القبط (قوله) كان ينسب الشخص إلى من يشرف به بالنظر إلى مقابل من  
تشرف به كالعرب) هكذا في نسخة وفي نسخة كان ينسب الشخص إلى من يشرف به بالنظر إلى من تنسب  
المرأة إليه كالعرب والاولى هي الاصح (قوله إلى من تنسب إليه) على تقدير مضاف أي مقابل من كافي ببعض  
النسخ ليصدق بما إذا كانت هي عريية وهو عربي وبدون هذا التقدير لا يصدق إلا بالعربي مع العجمية وقوله  
كالعرب مثال لمن في الموضعين اه شيخنا وقوله وبدون هذا التقدير الخ منوع إذ لو كان هو هاشميا وهي  
كنانية انطبقت عليه العبارة لانه ينسب إلى قريش وقريش اشرف من كنانة مع انهما عربيان وكذلك إذا  
كان هو قريشيا وهي خزرجية فيقال في هذا أنه ينسب إلى من أي إلى قريش الذين يشرف بهم بالنظر إلى  
الخزرج الذين تنسب هي اليهم تامل (قوله وإن كانت أمه عريية) فالنسب معتبر بالآباء لا بالبنات <sup>والتبني</sup> <sup>والتبني</sup>  
فانهم ينسبون إليه فلا يكافهم غيرهم اه حل (قوله ولا تقدموها) بحذف إحدى التامين أو من قدم اللازم  
بمعنى تقدم اه قل على الجلال (قوله لخبر مسلم إن الله اصطفى الخ) استدلال به بعضهم على كونه <sup>والتبني</sup> <sup>والتبني</sup>  
أشرف القبائل على الاطلاق واستشكل بانه لا يدل على شرف قبيلته من القبائل الا ابراهيمية فقط وأجيب  
بان المستدل بنى الامر على اشتهار اشرفية القبائل ابراهيمية على غيرها قال الفهرى نعم يردان الحديث  
لا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام اشرف من ابراهيم نفسه مع أنه من المدعى ويمكن أن يقال الكلام في شرف  
النسب وابن الشريف اشرف منه نسباً لانه ابن الشريف والشريف ليس ابن نفسه وبمثل هذا التوجيه ثبتت  
اشرفيته عليه الصلاة والسلام من اسمعيل واسحق عليهما السلام لان ابن الشريفين ليس كابن أحد ذينك  
الشريفين في شرف النسب فتأمل حواشي مواقف شو برى (قوله من كنانة) أي من ابنه وهو النضر قل على  
الجلال (قوله) كما استفيد من المتن) أي من قوله ولا غير هاشمي الخ وانظر وجه استفادة هذا من المتن اه  
(أقول) وجهها انه لما في الكفاءة لهما عن غيرهما اقتضى مفهومه ثبوتها لهما لانه غير صفة ومفهوم الصفة  
معتبر اه شيخنا وبعبارة أخرى وجه الاستفادة انه مفهوم صفة أي غير فاذا كان غيرهما ليس كفا لهما  
تكون إحداهما كفاً للآخرى بمفهوم المخالفة اه شيخنا (قوله وله) أي لما لك أمهات تزويجها من رقيق  
ودنى النسب هذا هو المعتمد أي دون المعيب ودنى الحرفة والفاسق كما سيد كره الشارح في قوله  
وله اجبار أمته اه شيخنا (قوله واستشكله الاسنوي الخ) ويجاب عن اشكال الاسنوي بان ما ذكره  
من أن بعض الحصا لا يقابل ببعض مجله في تزويج الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد لا أمته اه ع ش  
ويجاب ايضا بان الرق غاية النقص فتضمحل معه الفضائل كلها فلا مقابلة على المعتمد لذهاب النسب اه  
شيخنا (قوله) من أن بعض الحصا لا يقابل ببعض) أي وتزويج من ذكر بحر دنى في النسب فيه مقابلة  
الخيرية بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنسكاحها من الرقيق أولى واجاب حج بان الرق  
غاية النقص فتضمحل الفضائل معه فكأنها معدومة فلا مقابلة حينئذ اه حلي (قوله وغير قريش  
من العرب الخ) المعتمدان غير قريش من العرب بعضهم اشرف من بعض فقد لا يتسكافون (قوله وعفة)  
أي في الزوج إن كانت هي عفيفة أي ولو في غير المسلمين من الكفار اه قل على الجلال (قوله وصلاح)  
عطف تفسير اه ع ش (قوله فليس فاسق الخ) أي ولو بغير الزنا وان تاب ومضت عليه مدة الاستبراء على  
المعتمد أي بالنسبة لانا ما غيره فيكفي فيه بعد التوبة انقطاع تلك النسبة ولا يشترط مضي سنة تامل اه شو برى  
(قوله ليس كفف سنية) وهو كفف مبتدعة ان اتحاداً في البدعة ولا يغني عنه الفاسق لان البدعة قد لا تقضي  
الفسق (قوله ويعتبر) أي في العفة وما يغني عنه قوله وعفة بدني وصلاح ويحتمل ان يكون مراده يعتبر



زيادة على الخصال اه شيخنا (قوله ويعتبر اسلام الاباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الاتي ويعتبر في العفة والخرفة الاباء ايضا وكذا تعتبر الخرفة في الزوجين والاباء والامهات وسكت عن اعتبار الصلاح في الاباء والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن السكتانية اليهودية او النصرانية كفؤا لبنت المسلمة والظاهر ان من اسلم تبعا كفء لمن اسلم بنفسه اه حل (قوله فن اسلم بنفسه ليس كفؤا الخ) يلزم من هذا ان يكون الصحابي ليس كفءا لبنت النابعي والتزم وهو المعتمد خلافا للاذرعى حيث قال ان القول بان الصحابي ليس كفءا لبنت النابعي زلل اى لان الشرف لم يحصل للنابعي الا بواسطة اه حل ومثله شرح مرقا لان بعض الخصال لا تقابل ببعض (قوله وخرفة) اى للزوج ان كانت هي محترقة (قوله يرتزق منها) يؤخذ من هذا ان من باشر صنعة دينية لا على جهة الخرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما ياتي ان من باشر نحو ذلك اقتداء بالسلف لا تنخرم به مروءته اه شرح مرقا (قوله لانه ينحرف اليها) في المصباح وحرفت الشيء عن وجهه حرفا من باب قتل والتشديد مبالغة غير ته وحرف لعماله نحرف ايضا كسب واحترف مثله الاسم منه الخرفة بالسكسراه (قوله فليس ذو خرفة دينية) بالمد والهمز وهي ما دلت ملا يستعمل على انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالناء وقال الرويانى تراعى فيها عادة البلد فان الزراعة قد تفضل التجارة في بلد اخرى بالعكس وظاهر كلام غيره ان الاعتبار في ذلك بالعرف العام والمعتبر فيه بلد الزوجة لا بلد العقد لان المدار على عارها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها اى التى هي حالة العقد وذكر في الانوار تفاضلا بين كثير من الحرف راعاه باعتبار عرف بلده اه شرح مرقا (قوله فنحو كناس) اى ولو للمسجد اه ع ش (قوله وراع) لا ينافى عده ههنا من الخرفة الدينية ما ورد ما من نبي الاورعى الغنى لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعاة بعد تلك الازمنة من التساهل في الدين وقلة المروءة اه شرح مرقا والوجه ان كل ذى خرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة على الاصح ليس كفؤا الذى خرفة لا مباشرة فيها لهما وان بقية الحرف التى لم يذكرها فيها تفاضلا متساوية لا لان اطراد العرف بتفاوتها كما مر ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب ليس كفءا لبنت السماك خلافا للقمرى (قوله وقيم حمام) وهو البلان بالنون من يكيس الناس فيه (قوله ليس كفء لبنت خياط) المناسب ان يقول لخياطة لان خرفة الاباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين في الخرفة اه حل قال شيخنا العزيز لم يقل ليس كفء خياطة مع انه الملائم لما قبله لانه على ان الخرفة معتبرة في الاصول كما تعتبر في الزوجين (قوله ليس كفء لبنت خياط) ظاهره ولو كان أبوه خياط او كانت هي كناسة او راعية او حجامة او حارسة او قيمة حمام وفيه نظر لانه لا نظر للاباء الا ان اتحاد الزوجين ونقل عن شيخنا انه متى كان أبوه خياط او هي كناسة فهما متكافئان ولو كان له حرفتان دينية ورفيعة نظر للدينية ولو ترك الخرفة الدينية لا بد ان تنقطع نسبتها عنه اه حل (قوله ولا هو الخ) فيه وفيما بعده العطف على معمولي عاملين مختلفين كما لا يخفى وفيهما ايضا العطف على الضمير المتصل لكن مع المسوخ (قوله بنت عالم وقاض) وظاهر كلامهم ان المراد ببنت العالم والقاضى من في آباءها المنسوبة اليهم احدهما وان علا لانهم مع ذلك تفتخر به الجاهل لا يكون كفءا للعالمه كما في الانوار وان اوههم كلام الروضة خلافا لان العلم اذا اعتبر في آباءه فلان يعتبر فيها بالاولى اذ اقل مراتب العلم ان يكون كالخرفة وصاحب الدينية لا يكافى صاحب الشريفة وبحث الاذرعى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا يخفى له حيث في العرف فضلا عن الشرع وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضى اهلا فعالم وزيادة او غير اهل كما هو الغالب في قضاة زمننا تجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى وفيه ما سبق في الظلمة المستولى على الرقاب بل هو اولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف الملوك ونحوهم اهوا الا قرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الخرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيثية والوجه كما بحثه ايضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى ان فتق امه

فن اسلم بنفسه ليس كفؤا  
لمن لها أب أو أكثر  
في الاسلام ومن له ابوان  
فيه ليس كفؤا لمن له ثلاثة  
آباء فيه (وخرفة) وهي  
صناعة يرتزق منها بسميت  
بذلك لانه ينحرف اليها  
(فليس ذو خرفة دينية  
كفء ارفع منه فنحو  
كناس وراع) كحجام  
وحارس وقيم وحمام  
(ليس كفء لبنت خياط ولا  
هو) اى خياط (بنت تاجر  
وبنت (بزاولها) اى  
تاجر وبزاز (بنت عالم و)  
بنت (قاض) نظر للعرف  
في ذلك



وحرقتهم الدنيئة تؤثر هنا ايضا لان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وان كان ظاهر كلامهم خلافا  
 وافق الوالد رحمه الله تعالى بان حافظ القرآن عن ظاهر قلب مع عدم معرفة معناها لا يكافي ما ينته من لا يحفظه  
 اه شرح مر (تنبيه) مراده بالعالم هنا من يسمى عالما في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير اخذا  
 بما مر في الوصية اه ع ش عليه ر قوله فعلم اي من الاقتصار على الخمسة في مقام البيان فيفيد الحصر اه شيخنا  
 (قوله لان المالك غاد) هو بالغين المعجمة بمعنى ذاهب ورائع عكسه ومنه حديث من راح إلى الجمعة أي أتى  
 اليها اه قل على الجلال (قوله اهل المروات) جمع مروءة وهي صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الخصال  
 الرذيلة اه قل على الجلال (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الامور والاخلاق الحميدة  
 بخلاف البصراء قل على الجلال وفي المصباح وبصرت بالشئ بالضم والكسر لغة بصرا بفتحين علمت  
 فانا بصير به يتعدى بالباء في اللغة الفصحى وقد يتعدى بنفسه وهو ذو بصرو بصيرة أي علم وخبرة ويتعدى  
 بالتضعيف إلى ثان فيقال بصرت به تبصيرا والاستبصار بمعنى البصيرة اه (قوله وان اعتبرها الروياني) أي  
 اعتبر السلامة من العيوب الاخرى مع كون هذا ضعيفا ينبغي مراعاته وقيل تعتبر رعاية البلد لا يكافي جبلي  
 بلدية ولا ينبغي مراعاة هذا القول لانه ليس بشئ يكافي الروضة اه شرح مر (قوله ويعتبر في الحرفة والعفة  
 الآباء ايضا) أي كما اعتبرت في الزوجين وفيه أن هذا واضح في العفة دون الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين  
 وكتب ايضا قوله أي كما اعتبرت في الزوج نفسه ولا يخفى أنا في العفة قابلنا بين الزوجة والزوج وبين أبي  
 الزوج وأبي الزوجة وفي الحرفة قابلنا بين الزوج وابن الزوجة اه ح ل (قوله ولا يقابل بعضهم ببعض) أي  
 وجودا وعدمه ومعنى المقابلة انه إذا كان فيه كمال ونقص يضمحل كماله في جانب نقصه كالنسب المعيب يضمحل  
 نسبه في جانب عيبه ويقال كذلك فيما كماله على ذلك كلام الشارح وليس المراد بهام مقابلة كماله بنقصه او نقصه  
 بكماله او يدل الاول ايضا قول المحلى ومقابل الاصح إن دناءة نسبة تنجبر بعفته الظاهرة (قوله او غيرهما)  
 وهو العيب والحريّة والعفة اه ح ل لكن فيه ان قوله وهو العيب والحريّة لا يصح مع قول المتن لا معيبة ولا  
 امة فالحق ان الغير هو العفة فقط أي عدمها وهو الفسق فكان الشارح قال بنسب او حرفة او عفة هذه الثلاثة  
 يجوز للولي ان يزوجه بدونها وبق من الخمسة الاثنان المذكوران في قوله لا معيبة ولا امة وفي الروض وشرحه  
 ما نصه (فرع) متى زوج ابنه الصغير او المجنون وبذات عيب مثبت للخيار في النكاح لم يصح تزويج  
 لا انتفاء الغبطة او زوجه بسايمه لان كفايته بجهة اخرى صح التزويج لان الرجل لا يتغير باستفراشه من لا  
 تكافئه بخلاف المرأة الا لامة في حق الصغير فلا يصح تزويجه بها فقد خوف العنت بخلاف المجنون يجوز  
 تزويجه لها بشرطه وان زوج المجنون او الصغير بعجز عيائه او قطعاء الاطراف او بعضها او الصغيرة  
 بهرم او اعمى او قطع فوجهان صحيح منهما البلقيني وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن  
 نص الام لانه انما يزوجهما المصلحة لهما في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة  
 تصحيح الصحة في صور الصغيرة لان وليها انما يزوجهما بالاجبار من الكفاءة وكل من هؤلاء كفاء  
 فالأخذ في هذه وما قبلها مختلف والخصى والخنى غير المشكل كالأعمى فيما ذكر فيصح تزويج الصغيرة  
 منهما على ما اقتضاه كلام الجمهور والمشار اليه آنفا لأمثل المجنون بالنون ليوافق ما في الاصل وتصح  
 قراءته بالباء الموحدة وكل صحيح وإن لم يحتج اليه فلا يصح تزويج الصغيرة بواحد منهما لا انتفاء الكفاية  
 مع عدم الرضا كما علم بما مر وكالصغيرة فيما ذكر الكبيرة ان اذنت لوليها مطلقا اه (قوله نعم ثبت له  
 الخيار) أي لانه قد يضررهما لما خفي على الولي من حقوق الضرر له فاشبهه بالزوج البالغ بمعيبة يجهل  
 عيبها اه ع ش على مر (قوله نعم ثبت له الخيار إذا بلغ) وهو المعتمد (تنبيه) كلما ذكر في  
 الصغير يجري في المجنون إلا انه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما مر وسياتي حكمه على  
 الاثر اه قل على الجلال (قوله لانه خلاف الغبطة) فلا يصح لو زوجه عجوزا شوها

فعلم انه لا يعتز في خصال  
 الكفاءة يسار لان المال  
 غادورائح ولا يفتخر به  
 اهل المروات والبصائر  
 ولا سلامة من عيوب  
 أخرى منفرة كعمى وقطع  
 وتشوه صورة وان اعتبرها  
 الروياني ويعتبر في الحرفة  
 والعفة الآباء أيضا كما في  
 فتاوى البغوى خلافا لما نقله  
 الزركشى عنها (ولا يقابل  
 بعضها) أي خصال الكفاءة  
 (بعض) فلا تزوج سليمة  
 من العيب دنيئة معيبة نسيبا  
 ولا حرة فاسقة رقية عاقفا  
 ولا عربية فاسقة عجميا  
 عاقفا لما بالزوج في ذلك  
 النقص المانع من الكفاءة  
 ولا ينجبر بما فيه من الفضيلة  
 الزائدة عليها (وله) أي  
 اللاب (تزويج ابنه الصغير  
 من تكافئه) ينسب أو  
 حرفة أو غيرهما لان  
 الزوج لا يعير باستفراش  
 من لا تكافئه نعم ثبت له  
 الخيار إذا بلغ (لا معيبة)  
 لانه خلاف الغبطة فلا  
 يصح (ولا امة) لا انتفاء  
 خوف الزنا المعتبر في  
 جواز نكاحها



او عياده او قطعاه لما ذكر وان لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل

(فصل في تزويج المحجور عليه) اي بجنون او صبي او فليس او سفه او ورق اه حل اي وما يتبع ذلك كزوم مهر المثل اذ انكح بلا اذن ووطيء غير رشيدة اه ع ش (قوله لا يزوج بجنون الخ) حاصل المقام ان في تزويج الذكور خمس صور لانه اما صغير او كبير وعلى كل اما عاقل او مجنون والمجنون الكبير محتاج وغير محتاج فيجوز للاب والجد فقط لا الحاكم تزويجه ان كان صغيرا عاقلا ويجب على الاب وان علا ثم الحاكم ان كان كبيرا مجنونا مطلقا جنونه محتاجا ما تان صور تان او غير ذلك الصغير المجنون لا يزوج اصلا وكذا الكبير الغير المحتاج واما الكبير العاقل ففيه تفاصيل اخر لانه اما رشيد او سفه او رقيق الى غير ذلك وان في تزويج الانثى عشر صور لانها اما صغيرة او كبيرة وعلى كل اما بكر او ثيب وعلى كل عاقلة او مجنونة والكبيرة المجنونة بقسميها محتاجة وغير محتاجة فالصغيرة يزوجها الاب وان علا جواز الا الحاكم في ثلاث صور من الاربعة المجنونة مطلقا والعاقلة البكر واما الصورة الرابعة وهي العاقلة الثيب فلا تزوج بحال والكبيرة يزوجها الاب وان علا جواز في اربع صور عاقلة مطلقا ومجنونة غير محتاجة مطلقا اي بكرا او ثيبا واما المجنونة المحتاجة المطبق جنونها فتزوجها الاب وجوبا مطلقا اي بكرا او ثيبا وكذا الحاكم يزوجها وجوبا فيهما ولا يزوجها في غير هاتين الصورتين الا ان كانت عاقلة آذنة فتعلم من هذا ان الحاكم لا يزوج بغير الاذن الا الكبيرة المجنونة المحتاجة المطبق جنونها والا الذكور البالغ المجنون المطبق جنونه المحتاج واما بقية صور الانثى العشرة فهو فيها كغير الاب لا يزوج الا باذن من العاقلة الرشيدة اه (قوله لا يزوج بجنون) اي لا يصح ولا يجوز (قوله الا كبير الحاجة) ولا بد ان يكون الجنون مطبقا اي فلا بد من اجتماع الشروط الاربعة السابقة في قوله وعلى اب تزويج ذى جنون مطبق بكبر الحاجة وقد ذكر هنا ثلاثة منها ولا بد من الرابع فهذه هي المسئلة السابقة بعينها وانما ذكرها هنا مع تقديمها استيفاء لاقسام المحجور عليه ولا يقال ذكرها هنا للجزاز وفيما سر للوجوب لانا نقول المراد بالجواز هنا الوجوب لا غيره ولا اعم كما اشار اليه الشارح بقوله وتقدم الخ فراده به شرح قوله فواحدة اي فالمراد انه يزوجها وجوبا ولا يقال فراده به دفع التكرار لانا نقول هذا يقرر ولا يدفعه لما علمت اه شيخنا (قوله او يتوقع الشفاء به) معطوف على تظهر وبقي للكافر حاجة الخدمة لان جهة الحاجة ثلاثة كما تقدم في الفصل السابق اه شيخنا (قوله بقول عدلين من الاطباء) اي وواحد على المعتمد (قوله فيزوج واحدة) اي ولو امة بشرط اه سم (قوله وفي التقييد بالواحدة بحث للاسنوي وهو مردود بان فرض احتياجه الى الزيادة على الواحدة نادر فلم ينظروا اليه وهذا واضح في حاجة الوطء واما حاجة الخدمة ففيه نظر ظاهر ثم رايت حرج قال قد نظروا لذلك في المختل اي الذي لا يقدر على الوطء غالبا وبه يتايد بحث ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته اليها ولو خدمت موطوءته اي مرضت او جنت بحيث يخشى عليه منها كان له ان يزوجه غيرها وتباع سريته ان لم تكن أم ولده اه حل (قوله ثم حاكم) ظاهره خروج الوصى واعتمده م قال برويات في مراجعة الاقارب ما سياتي في تزويج المجنونة اه سم اي فيندب للحاكم مراجعة اقارب المجنون كما يندب لمراجعة اقارب المجنونة (قوله كولاية المال) فيه ان الوصى ولى المال فهذا يفيد ان الوصى ان يزوج وليس كذلك الا ان يقال المراد الولاية الشرعية وولاية الوصى جمالية اه حل (قوله وتقدم انه يلزم الخ) اي فلا يقال ان هذا مكرر مع ما تقدم وقوله الاب اي وان علا وتقدم ان مثله السلطان دون بقية الاولياء وعبارة شيخنا كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقهن بهن او توقع شفاؤه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج الى من يخدمه ويتعمده ولا يوجد في محارمه من يحصل بذلك وتكون مؤنة النكاح اخف من ثمن امة فيزوجه ان اطبق جنونه كما مر الاب ثم الجد ثم السلطان اه ولو كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا بد ان يقع العقد حال الافاقة اه حلي (قوله فلم انه لا يزوج بجنون الخ) اي علم من قوله لا يزوج

(فصل في تزويج المحجور عليه) لا يزوج بجنون (الا كبير الحاجة) كان تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك او يتوقع الشفاء به بقول عدلين من الاطباء (في) يزوج (واحدة) لا تدفع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة بحث للاسنوي ويزوجه اب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصبات كولاية المال وتقدم انه يلزم الاب تزويج بجنون محتاج للنكاح فعلم انه لا يزوج بجنون كبير غير محتاج ولا صغير لا نه غير محتاج اليه في الحال وبعد الباغ لا يدري كيف يكون الامر



بخلاف الصغير العاقل اذ  
الظاهر حاجته اليه بعد  
البلوغ ولا مجال لحاجة  
تعمده وخدمته فان الاجنبيات  
ان يقمن بهما وقضية هذا  
ان ذلك في صغير لم يظهر على  
عورات النساء اما غيره  
فيلحق بالبالغ في جواز  
تزويجه لحاجة الخدمة قاله  
الزركشي (ولاب) وان علا  
لا غيره لكمال شفقتة (تزوج  
صغير عاقل اكثر) منها ولو  
اربعا لمصلحة اذ قد يكون  
في ذلك مصلحة وغبطة  
تظهر للولي فلا يزوج بمسوح  
(و) تزويج (مجنونة) ولو  
صغيرة وثيبا (لمصلحة) في  
تزوجها ولو بلا حاجة اليه  
بخلاف المجنون كما مر لان  
التزويج يفيد المهر والنفقة  
ويغرم المجنون وتقدم انه  
يلزم الاب تزويج مجنونة  
محتاجة التقييد بالاب في  
الاولى مع التصريح فيها  
بالمصلحة من زيادى (فان  
فقد) اى الاب (زوجها  
حاكم) كما يلي ما لها لكن  
بمراجعة اقاربها نذبات طبيبا  
لقلوبهم ولانهم اعرف  
بمصلحتها (ان بلغت  
واحتاجت) للنكاح كان  
تظهر علامات غلبة شهوتها  
او يترقع الشفاء بقول  
عدلين من الاطباء فعلم انه  
لا يزوجهما في صغيرها لعدم  
حاجتها ولا بعد بلوغها

لمصلحة من كفاية نفقة وغيرها

مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ اى لا يجوز ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى اب الخ ويعلم منه انه  
اذا اتى شرط من ذلك لا يجب واذ قلنا لا يجب هل يجوز او لا وصرح به هنا ناصوا ومن ثم قال فعلم الخ وقال  
في الشرح فيما سبق كما سأتى في الفصل الا آخر الذي هو هذا الفصل اه حل (قوله بخلاف الصغير العاقل) قد  
يقال ياتى فيه ما قاله في المجنون الصغير من التعليق اه شيخنا (قوله اذ الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوجه  
حيث كانت مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون فتوقف فيه اه  
حل (قوله ولا مجال لحاجة تعمده وخدمته) اى المجنون الصغير اى لا دخل لها اى لا تكون مقتضية لتزويجه  
لان للاجنبيات القيام بها اه حل (قوله فان للاجنبيات الخ) اى فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك فهل يزوج  
للضرورة او لا لندرة فقد من فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني اه شرح على م  
(قوله وقضية هذا) اى التعليل وقوله لان ذلك اى قوله لا مجال وقوله لم يظهر على عورات النساء اى بفرض  
كونه عاقلا وقوله اما غيره اى غير من لم يظهر وهو من يظهر بفرض كونه عاقلا والمعتد انه لا يزوج اه  
شيخنا (قوله وقضية هذا ان ذلك في صغير) اى وان لم يكن مرافقا بان بلغ سنالو كان عاقلا فيه لم يكن عورات  
النساء وقوله اما غيره اى فانه ليس للاجنبيات ان يقمن بها لانه يجب على وليه ان يمنعه من رؤيتهن ويحرم  
عليهن ان يتكشفن له اه حل (قوله لحاجة الخدمة) يقتضى ان العطف تفسرى في قوله تعمده وخدمته اه  
(قوله تزويج صغير عاقل اكثر منها ولو اربعا لمصلحة) ظاهر عبارته ان هذا الشرط اى قوله لمصلحة  
خاص بالاكثر وليس كذلك بل هو شرط في تزويجه الواحدة ايضا كما صرح به في العباب والمراد  
المصلحة بحسب ما يظهر للولي وان لم تظهر لغيره والى ذلك اشارة قوله اذ قد تكون الخ اه حل (قوله اذ قد  
تكون في ذلك مصلحة وغبطة الخ) بل بعضهم ذلك بان له من الشفقة ما يحمله على ان يفعل ذلك الا لعرض  
صحيح واخذ منه انه لو كان بينه وبين الابن عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حج على ان  
لاب ان يفعل ذلك مطلقا فرق بين هذا وبين الولي المجبر حيث اشترطوا فيه ان لا يكون بينه وبين وليته  
عداوة ظاهرة بانه يمكنه المفارقة بالطلاق اذا بلغ اه حل (قوله فلا يزوج بمسوح) اى ولو واحدة  
لا يحتمل احتياجه اليه وان كان له ذلك مصلحة كالخدمة لانه لا ينظر للمصلحة الا لمن يحتاج الى النكاح  
نأمل اه حل (قوله فلا يزوج بمسوح) اما المجبوب والخصى فزوجان اه شيخنا (قوله وتزويج  
مجنونة) اى اطبق جنونها ولو بلا حاجة اليه لانها شرط لوجوب التزويج كما مر وهذا بما يفارق فيه  
هذا المحل ما سبق في قوله ولا صغير الخ وقوله بخلاف المجنون اى حيث لا يزوج الا لحاجة وقوله  
لان التزويج يفيد الخ اى وان لم تكن محتاجة الى ذلك بان كان لها منفق اه حل (قوله ولو صغيرة  
ثيبا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب متقطعة المجنون توقف تزويجها على بلوغها واذن من الافاق اه  
شيخنا عزبى (قوله بخلاف المجنون) مقابل لقوله ولو بلا حاجة اى فانه لا بد فيه من الحاجة اه شيخنا  
(قوله وتقدم انه يلزم الاب الخ) مراده بهذا ان الجواز المستفاد من اللام بالنسبة للمجنونة مستعمل  
فيما نعم الوجوب بالنسبة لهذه الصورة والجواز بالنسبة لغيرها اه شيخنا (قوله انه يلزم الاب تزويج  
مجنونة) اى كبيرة محتاجة للنكاح او المهر والنفقة فالوجوب مقيد بالحاجة والجواز يكفي فيه المصلحة اه  
حل اى فلا تكرار في كلامه (قوله فان فقد الاب زوجها) اى المجنونة حاكم وهل المراد فقده حسا او  
شرعا فيشمل ما لو غاب فوق مسافة القصر ومن عضل اه حلى (قوله كما يلي ما لها) مقتضاه ان الوصى  
يزوج وليس كذلك كما علمت اه حل (قوله لكن بمراجعة اقاربها نذبات) وكذا تندب مراجعة اقارب  
المجنون فيما مر وقوله تطيبا لقلوبهم ولهذا يرجع الجميع حتى الاخ والعم والخال اه شرح م (قوله  
من كفاية نفقة وغيرها) ظاهره وان لم يكن لها منفق لكن في كلام حج كشيخنا خلافا حيث قال  
الغرض فيمن لها منفق او مال يغنيها عن الزوج وإلا كان الاتفاق حاجة اى حاجة وقوله وغيرها اى



كالخدمة اه حل (قوله وقد يقال قد تحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان تظهر الخ ففي هذا التعبير تسميح إذ مقتضاه أنها غير داخلة فيما سبق اه (قوله ومؤنه أي مؤن نكاحه) أي الذي حدث بعد الحجر كما هو سياق ما هنا وأما نكاحه السابق عليه فمؤنه في أعيان ماله كما قال في بابه ويمون مؤنه من نفسه وزوجاته اللاتي نكحن قبل الحجر وقوله في كسبه يقال عليه أن الحجر يتعدى لكسبه كما قال في بابه ويتعدى الحجر لما حدث بعده بكسب الخ الآن يقال هو مستثنى عام أي فيتعدى الحجر لكسبه إلا بالنسبة لمؤن النكاح اه شيخنا وأصله لسم (قوله فان لم يكن له كسب ففي ذمته) ولها الفسخ باعساره بشرطه وهو بالنسبة للهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي اه شرح مر وعش عليه (قوله او حجر عليه لسه) أي حجر اشريعيا كان بلغ سفيها او جعليا كمن بلغ رشيدا ثم يذر وحجر عليه الحاكم كما يشير لهذا الضابط قول الشارح الآتي أما من يذر بعد شدده الخ (قوله وهي تندفع بواحدة) كما مر في المجنون ويأتي هنا ما مر ثم ومنه انه إذا لم تعفه يزداد عليها بحسب الحاجة وبه صرح الاذرعى اه حج اه سم (قوله باذن وليه) فان امتنع نائب السلطان عنه في الاذن اه قال في شرح البهجة فان تعذرت مراجعته لم ينكح وقيل ينكح للضرورة قال ابن الرفعة هذا إذا لم يقفه الى خوف العنت والا فالاصح صحة نكاحه اه ومال مر الى خلافه اه سم (قوله باذن وليه) صور الاذن أربعة لأنه إما أن يعين له قدرا أو امرأة أو أحدهما أو يطلق وكما إذا دخل في قوله باذن وليه ثم فصلها بقوله فلوز ادخل فمذه عين فيها المرأة لا القدر بقرينة قوله ولو نكح غير من عينها له وقوله وان عين قدرا الخ وقوله او اطلق الخ فمذه ثلاثة والرابعة ذكرها الشارح بقوله ولو قال انكح فلانة الخ فنقله فلوز ادخل هذه صورة تعيين المرأة فقط وفيها ثلاث صور وسيأتي في صورة الاطلاق ثلاثة أيضا وفي صورة تعيين القدر فقط ثلاثة عشر وفي تعيينهما معا ثلاثة عشر فجملة الصور ثلثان وثلاثون اه شيخنا وقوله فمذه ثلاثة اجمع لقول المتن فلوز ادخل وقوله وان عين قدرا الخ ولقوله او اطلق الخ فمذه من الثلاثة وأما قوله بقرينة قوله ولو نكح غير من عينها فليس من الثلاثة في كلامه وانما هو من متعلقات الاولى أي قول المتن فلوز ادخل أي محل الصحة في صورة تعيين المرأة وحدها بمهر المثل تارة وبالمسمى أخرى إن امتثل الاذن فان خالف ونكح غيرها بطل النكاح من أصله وقرر صور المقام شيخنا الشبر اوى بعبارة أخرى فقال والحاصل انه إما أن يعين له القدرة فقط او المرأة فقط او القدرة والمرأة أو يطلق فتعيينه القدر كان يقول انكح بالف وفيه ثلاث عشرة صورة لأنه إن نكح بالالف فاما ان يكون الالف مهر مثلها او اقل او اكثر هذه ثلاث وإن نكحها باكثر منه كالفين فاما ان يكون الالف مهر مثلها أو أقل أو أكثر منه وعلى كونه أكثر منه فاما أن يكون مساويا لما وقع تزوج به وهو الالفان او أكثر منه او أقل منه ووق الالف كالف والخمسة هذه خمس صور فان نكحها بأقل من الالف كخمسة فاما أن يكون الالف مهر مثلها أو مهر مثلها أكثر منه أو أقل منه كسبع مائة أو على كونه أقل منه إما أي يكون مساويا لما وقع التزوج به وهو الخمسة مائة أو أقل منه او أكثر منه ودون الالف هذه خمس فالجملة ثلاث عشرة ومثلها يأتي فيما إذا عين له القدر والمرأة فتكون ستا وعشرين وإن عين له المرأة فقط فاما أن يتزوجها بمهر مثلها او أقل منه او أكثر هذه ثلاث ومثلها يأتي فيما إذا لم يعين له شيئا فالصور ثلثان وثلاثون وكما في المتن والشارح تفصيلا وضابط الصحيح أن لا يخالف وليه فيما يضر به بنفسه انتهت فذكر المتن الثلاثة التي في تعيين المرأة فقط منظرها بقوله بمهر مثل فاقبل فلوز ادخل وذكر الشارح الثلاثة التي في صورة الاطلاق بقوله فان نكحها بمهر مثلها أو أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر فقط بقوله فان نكح امرأة بالالف وهو مهر مثلها او أقل الخ وذكر الثلاثة عشر التي في صورة تعيين القدر والمرأة بقوله ولو قال انكح فلانة بالف الخ (قوله أو قبل له وليه باذنه) أي إذا لم ينفذ في القبول لكن بعد اذن الولي له في النكاح اه ح ا (قوله صحيح العبارة والاذن) على التوزيع أي صح ان يتزوج باذن وليه لانه

وقد يقال قد تحتاج الى الخدمة ولم تندفع حاجتها بخير الزوج فيزوجها لذلك (ومن حجر عليه لفس صحت نكاحه) لانه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنه) أي مؤن نكاحه (في كسبه) لا فيما معه لتعلق حق الغرماء بما في يده فان لم يكن له كسب مال ففي ذمته (أو) حجر عليه (لسفه) نكح واحدة لحاجة) إلى النكاح لانه إنما يزوج لها وهي تندفع بواحدة (باذن وليه أو قبل له وليه باذنه بمهر مثل فاقبل) فيها لانه حر مكلف صحيح العبارة والاذن وقولي واحدة لحاجة من زبادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد إتلاف ماله



صحيح العبارة وصح قبول وليه باذنه لانه صحيح الاذن تامل اهل (قوله) والمراد بوليها (احترز به عن  
ولي المال فانه الاب ثم الجد ثم الموصى ثم الحاكم او قيمه اه تقرير شيخنا لكن الاحتراز انما يحتاج له في  
الشق الاول فقط وهو قوله ان بلغ سفيها واما الشق الثاني وهو قوله والا فالسلطان فقط فهو هنا كالمال سواء  
بسواء كما في باب الحجر اه (قوله والا) اي والا يبلغ سفيها بان بلغ رشيدا ثم بذر فالسلطان اي فولي السلطان  
لا غيره كما في ولاية المال (قوله فلوزاد) اي السفية فهذا راجع للشق الاول اي قوله نكح واحدة لحاجة  
بإذن وليه بخلاف الشق الثاني وهو نكاح الولي له باذنه فان الولي اذا زاد بطل المسمى بتمامه ويجب مهر  
المثل كما سيأتي (قوله وصح بمهر المثل من المسمى) وصورة المسئلة ان الولي اعطى له نقدا وقال له امهر من  
هذا فنكح بالالف منه من مهر مثلها قدر خمسمائة فعلى القول الاول ينقد النكاح بخمسمائة من هذا الالف  
وعلى الثاني تلغو تسمية الالف ويجب لها خمسمائة في ذمتها ولا تستحق شيئا من المسمى اه تقرير (قوله نكاح  
الولي له) اي بازيد من مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل ويلغو المسمى اهل (قوله نكاح الولي له)  
وهو المذكور هنا بقوله او قبل له وليه باذنه لكن لم يتعرض المان لحكم المهر في هذا فوله وقد ذكره الاصل  
هنا اي من حيث حكم المهر اذا زاد الولي على مهر المثل وقوله وسياتي في الصداق اي من هذه الحثية (قوله  
وسياتي في الصداق) عبارة هناك متناوشرحا ولو نكح لموليه بفوق مهر مثل من ماله اي من مال موليه  
ومهر مثلها يليق به الى ان قال صح النكاح لانه لا يتاثر بفساد العوض بمهر المثل لفساد المسمى بانتفاء الحظ  
والمصلحة وخرج بزيادتي من ماله ما لو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى على احد احتمالي الامام وجزم  
به الحاروي الصغير تبعا لجماعة رصحه البلقيني واختاره الاذرعى حذرا من اضرار موليه بلزوم مهر المثل  
في ماله ويفسد على احتماله الاخر لانه يتضمن دخوله في ملك موليه انتهت (قوله) ويفرق بينهما بان  
السفيه الخ) عبارة شرح مر وفرق الغزي بما حاصله ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفا للشروع  
والمصلحة فبطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في  
الزائد كشريك باع مشتركا بغير اذن شريكه ومرفى في تفريق الصفة مسائل يبطل فيها العقد من اصله  
بتوجيهها بما يوافق ذلك ويوضحه ويأتي في الصداق انه لو نكح لطفله بفوق مهر المثل من مال الطفل  
او انكح موليته القاصرة او التي لم تاذن بدونه فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل اي في الذمة من نقد  
البلد فيوافق ما هنا في ولي السفيه انتهت (قوله ولو نكح غير من عينها له لم يصح) هذا تقييد لقوله فلو  
زاد الخ اي محل الصحة على التفصيل السابق ما لم يعدل عن المعينة فلو عدل عنها الى غير ما بطل النكاح من  
غير تفصيل وهذا التقييد يحتاج له ايضا في صورة تعيين القدر والمرأة الالية في قول الشارح ولو قال  
انكح فلانة بالالف الخ اي محل الصحة في هذه الصورة بالتفصيل المذكور فيها اذ لم يعدل عنها الى غيرها  
والابطال النكاح من اصله من غير تفصيل اه (قوله ومخالفته الاذن) قال ابن أبي الدم كما نقله الزركشي  
ينبغي حمله على ما اذا لحقه مغارم فيها اموال كانت خيرا من المعينة نسبيا وجمالا ودينارا ودونها مهورا او نفقة  
فينبغي الصحة قطعا وهذا هو المعتمد اه مر اه زى وقوله ودونها مهورا ونفقة قضيتها انها لو ساءت  
المعينة في ذلك او كانت خيرا منها نسبيا وجمالا ومثلها نفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الاول  
لانه لم يظهر فيه للمخالفة وجه دون الثاني لانه يكفي في مسوغ العدول مزية من وجهه ويأتي مثله فيما  
لوساوتها في صفة او صفتين من ذلك وزادت المعدول اليها عن المعدول عنها بصفة اه ع ش على مر  
(قوله نكح بالاقل منه ومن مهر المثل) اي لا تمتنع الزيادة على اذن الولي وعلى مهر المنكوحة وقوله  
بطل النكاح ان كان الالف اقل اي لتعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من  
المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل اي لانه اقل من المأذون فيه او مساو له وقوله فبالمسمى  
اي لانه اقل من مهر المثل وقوله صح النكاح بالمسمى اي لانه لم يخالف الاذن بما يضره وقوله لغا  
الزائد في الاول اي لزيادته على مهر المثل فانه قد به لموافقه للمأذون فيه وقوله وبطل النكاح في الثانية

والمراد بوليها هنا الاب  
وان علا ثم السلطان ان  
بلغ سفيها ولا فالسلطان  
فقط (فلو زاد) على مهر  
المثل (صح) النكاح (بمهر  
مثل) اي بقدره (من  
المسمى) ولغا الزائد وقال  
ابن الصباغ القياس الغاء  
المسمى وثبت مهر المثل  
اي في الذمة وأراد بالمقيس  
عليه نكاح الولي له وقد  
ذكره الاصل هنا وسياتي  
في الصداق ويفرق بينهما  
بان السفيه تصرف في ماله  
فقصر الالغاء على الزائد  
بخلاف الولي (ولو نكح  
غير من عينها له) وليه (لم  
يصح) النكاح لمخالفته  
الاذن (وان عين له قدرا)  
كالف (لا امرأة نكح  
بالاقل منه ومن مهر  
المثل) فان نكح امرأة  
بالف وهو مهر مثلها  
او اقل منه صح النكاح  
بالمسمى او أكثر منه



أى لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لأن كلا منهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه من حج (قوله صح بمهر المثل) لعل المراد من المسمى على ما تقدم وكذا يقال في قوله الاتى او باكثر لغا الزائد اه سم (قوله ان كان الالف اقل من مهر مثلها) فيه ثلاث صور لأن المسمى اما قدر مهر المثل أو أزيد أو أنقص وقوله والاصح بمهر المثل فيه صورتان (قوله ايضا ان كان الالف اقل من مهر مثلها) أى لتعذر صحته بالمسمى ومهر المثل لأن كلا منهما أزيد من المأذون فيه وقوله والاصح بمهر المثل أى لأنه أقل من المأذون فيه أو مساو له اه شرح مر (قوله او اكثر فبمهر المثل) أى ان نكح باكثر منه فيه صورة وقوله والاف بالمسمى فيه صورتان (قوله ولو قال انكح فلانة الخ) محترز قوله لا امرأة (قوله صح النكاح بالمسمى) فيه أربع صور وقوله فى الاولى وهى قوله ومهر مثلها وقوله وبطل النكاح فى الثانية وهى قوله او اقل منه وفيها ثلاث صور لأن المسمى اما مساو لمهر المثل أو أكثر أو أقل (قوله ايضا صح النكاح بالمسمى) أى لأنه يخالف الاذن بما يضره وقوله لغا الزائد فى الاولى أى لزيادة على مهر المثل فانه قد به لو افقته للمأذون فيه وقوله وبطل النكاح فى الثانية أى لتعذره بالمسمى وبمهر المثل لأن كلا منهما أزيد من المأذون فيه نظير ما مر اه شرح مر (قوله لغا الزائد فى الاولى) أى والضابط لا لعاء الزائد ولا لغاء العقد انه يلغو الزائد ان لم يزد المهر على المعين والا فالتعذر اه حلى وقوله او هو أكثر منه فيه خمس صور (قوله فان الاذن باطل) أى من أصله وقول الزركشى كالأذرعى القياس صحته بمهر المثل كالوقيل له الولي بزيادة عليه يرد بان قول الولي وقع مشتملا على أمرين مختلفين الحكم لا ارتباطا لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه وهو صحة النكاح إذ لا مانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل واما قبول السفيه فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من أصله ولا يقال بصحته فى قدر مهر المثل لما مر آتينا فى رد كلام ابن الصباغ ولما ياتى بما شئت اه حج (قوله يستغرق) أى أو يقرب من الاستغراق اه شرح مر وقوله مهر مثلها لو قال مهرها لكان اعم وأولى ليشمل المسمى لأنه كذلك كفى الروض اه وقوله لم يصح النكاح ينبغى أن يحل ذلك حيث كان له مال يزد على مهر اللائقة عرفا اما لو كان له مال قدر مهر اللائقة او دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضرورى فى تحصيل النكاح إذ الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه اه ع ش على مر (قوله لا انتفاء المصلحة فيه) أى لأنه الغالب فى هذه الصورة ولا نظر لكونه قد يكون كسوبا او المهر مؤجلا بعد خروج ما فى يده لكنه فى شرح الروض نقل عن الزركشى أن الاستغراق لا ينافى المصلحة فانه قد يكون كسوبا او المهر مؤجلا اه وهذا يفيد ان المدار فى ذلك على المصلحة وعدمها الا انها فى ذلك متتفية فيه دائما وأبدا كما يفيد كلامه هنا فليتأمل ثم رأيت حج فيه على ذلك فليراجع اه حل (قوله والاذن للسفيه الخ) كلام مستقل غير متعلق بالمتم هنا والمناسب ان يؤخره عن قوله ولو قال الخ او هو راجع لقوله سابقا باذن وليه وهذه المسئلة دخيلة فى المقام وهى من جملة المستثنى من قاعدة من جاز ان يباشر بنفسه صح ان يؤكل وقوله ولا يفيد جواز التوكيل أى لغير الولي فلا يرد قوله سابقا او قبل وليه باذنه وهذا توكيل كالا يخفى اه (قوله ولو كان مطلقا) أى كثير الطلاق والوجه كما فى شرح الروض الاكتفاء بثلاث مرات ولوم من زوجة ثم قال ظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداء وينبغى كما فى المهمات جواز الامرين كما فى الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة قال وقد يقال إذا طلب التزويج بخصوصه تعين اه سم (قوله ولو كان مطلقا) بان يطلق ثلاث مرات ولوم من زوجتين او زوجة واحدة لغير عذر ولو قبل الحجر عليه اه مر أى فلا يكتفى فى كونه مطلقا بحصول الثلاث فى مرة واحدة اه عزيزى (قوله فان تبرم بها) أى تضجر وقوله ابدلت أى حيث امكن فان تعذر ذلك اما لعدم من يرغب فيها لامر قام بها او لصيرورتها مستولدة فقياس ما مر فيمن سمعت ان يضم معها غيرها من زوجة أو أمة اه ع ش على مر وفى المصباح وبرم بالشىء برما فهو برم مثل ضجر ضجرا وزنا ومعنى ويتعدى

صح بمهر المثل ولغا الزائد  
أو نكحها بأكثر من ألف  
بطل ان كان الالف أقل  
من مهر مثلها والاصح بمهر  
المثل أو بأقل من ألف  
والالف مهر مثلها أو أقل  
فبالمسمى أو أكثر فبمهر  
المثل ان نكح بأكثر منه  
والا فبالمسمى ولو قال  
انكح فلانة بالف وهو  
مهر مثلها أو أقل منه  
فنكحها به أو أقل منه صح  
النكاح بالمسمى أو بأكثر  
منه لغا الزائد فى الاولى  
وبطل النكاح فى الثانية أو  
وهو أكثر فالاذن باطل  
(واطلاق) فقال تزوج  
(نكح) بمهر المثل (لائقة)  
به فان نكحها بمهر مثلها أو  
أقل صح النكاح بالمسمى أو  
بأكثر لغا الزائد وان نكح  
شريعة يستغرق مهر مثلها  
ماله لم يصح النكاح كما  
اختاره الامام وقطع به  
الغزالي لا انتفاء المصلحة  
فيه والاذن للسفيه لا يفيد  
جواز التوكيل ولو قال له  
انكح من شئت بما شئت لم  
يصح لانه رفع للحجر  
بالكلية ولو كان مطلقا  
شري أمة فان تبرم بها ابدلت



بالهزمة فيقال ابرمته بهو تبرم مثل برم اه (قوله ولو نكح بلا اذن لم يصح) نعم لو تعذرت مراجعة الولي  
والحاكم وخشى العنت جازله الاستقلال بالنكاح حينئذ على ما بحثه ابن الرفعة كأمراة لا ولي لها بل أولى  
لكن ائقي الوالد بخلافه اه شرح م ر وبقى ما لو لم يكن ثم ولي ولا حاكم هل يتزوج ام لا فيه نظر والا قرب  
الاول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه ع ش عليه وقوله كأمراة الاولى لها الخ اي فانها تحكم له كما قاله سم  
وينبغي ان الكلام كله مع عدم امكان التحكيم امامه فينبغي ان يجوز وهو حينئذ كمشكلة المرأة المذكورة اه  
رشيدى وقوله لكن ائقي الوالد بخلافه هو المعتمد اه ع ش على م ر (قوله فلا شيء عليه) عبارة شرح م ر  
لم يلزمه شيء اي حد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر أنى ولو بعد فك الحجر عنه كما نص عليه في الام  
سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزومه ذمته في الباطن ضعيف اه شرح م ر وقوله الشبهة  
هو ظاهر حيث لم يعلم بفساد النكاح لها اما إذا علمه فينبغي انه ان يجب عليه الحد. لكن اطلاق قوله لم يلزمه  
شيء الخ فيفيد في الحد ولو مع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الاثمة كالا مام مالك يقول بصحة نكاح السفية  
ويثبت لوليها الخيار وهذا واجب لا سقاط الحد على ان في كلامهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة  
نكاحه اه ع ش عليه (قوله فلا شيء عليه ظاهر) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر ومضى الباطن انه يلزم  
ذمته ويطلب به بعد فك الحجر عنه اه شيخنا عزيزي (قوله مختارة) أى وان زوجت بالا جبار بان  
عينته لوليها اه حل (قوله كما نص عليه الشافعي في الاولى) ضعيف والمعتمد انه لا فرق بين الظاهر والباطن  
اه حل (قوله في السفية) أى حالة الوطء ولا نظر لكون السفية في الاتلاف البدني معتدا به ومن ثم لو قال  
لاخر اقطع يدي فتطعمهم افر هدر لان البضع متقوم فهو من الاذن في الاتلاف المالى اه حل (قوله والمجنونة)  
وكذا المكروهة والنائمة اه حل وقوله وكذا المكروهة هذا محترز قول الشارح مختارة فانه لم يذكر محترزه  
وقد علمت ان محترزه كمحترز قوله رشيدة (قوله اما من بذر بعد رشده) هذا محترز قوله او حجر عليه  
بسفه اه شيخنا (قوله ما مر في سلب ولايته) أى في موانع النكاح عند قول المتن وحجر سفه حيث قال الشارح  
وقضية كلام الشيخ ابى حامد وغيره انه لا يعتبر الحجر الخ وغرض الشارح هذا اجراء القول الضعيف  
فيما سبق هنا أى فيقال متى بذر بعد رشده لا ينفذ تصرفه سواء حجر عليه الخ كما لا ومن التصرف الزوج  
اه (قوله والعبد ينكح الخ) أى ولا يصح بغير الاذن لقوله عليه السلام اما عبد ينكح بغير اذن مولاه فهو  
عاهر حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولا يبي داود فهو باطل اه قال الزركشى قضيةه يعنى قول المنهاج  
ونكاح عبد بلا اذن سيده باطل انه لو وطى لم يلزمه شيء كالفقيه نعم لو كانت المنة كوحدة امة ففي لزومه خلاف  
لان الحق لغيرها وجزم القاضي حسين في فتاويه بنى الحد فيه اه سم (قوله والعبد) أى ولو مدبرا او مكاتب  
او مبعضا وقوله باذن سيده أى نطقا وقوله ولو أنثى ولو بكر اه حل مع زيادة (قوله ولو أنثى) أى ولو  
كان السيد أنثى اه ع ش أى والحال ان العبد ذكر بدليل قوله ولا يجبره عليه اه شيخنا (قوله فان عدل  
عنه لم يصح النكاح) أى ولو كان مهر المعدول اليها اقل من مهر المعينة اه حل بل ولو كانت المعدول  
اليها اجمل وادين وانسب واخف مؤنة بمن عينها له السيد ويفرق بين العبد والسفيه على ما تقدم عن ابن ابى  
الدم بأن الحجر على العبد أقوى بدليل ان السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر على  
الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولي السفية إذا امتنع من الاذن له وقد خاف السفية الزنا فان  
وليه يجبر على الاذن له في النكاح اه ع ش على م ر (قوله نعم لو قدر له مهرا الخ) استدراك على  
قوله لم يصح فالمراد بقوله فالزائد الخ أى صح النكاح والزائد اه شيخنا (قوله لو قدر له مهرا) أى  
ولم ينه عن الزيادة ولا بطل النكاح اه حل (قوله فالزائدة في ذمته) لم يقولوا بمثل ذلك في السفية  
وكان الفرق كون الرقيق صالحا للتصرف في نفسه لا يتوقف نفوذه الا على اذن السيد ولا كذلك  
السفيه اه برلى اه سم (قوله يطالب به اذا عتق) أى لان له ذمة صحيحة ومنه يعلم ان الكلام

(ولو نكح بلا اذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطى فلا شيء عليه ظاهر الرشيدة) مختارة وان لم تعلم سفه للتفريط بترك البحث عنه وخرج بالظاهر الباطن وبالرشيدة غيرها فيلزم فيهما مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الاولى وائقي به النروى في الثانية في السفية ومثلها الصغيرة والمجنونة والقيدان من زيادى اما من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فتصرفه نافذ وقد يقال ياتي فيه حينئذ ما مر في سلب ولايته (وللعبد ينكح باذن سيده) ولو أنثى لانه محجور مطلقا كان الاذن أو مفيدا بامرأة أو قبيلة أو بلدا ونحو ذلك (بحسبه) أى بحسب اذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهرا فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به اذا عتق



في عبد رشيد هذا إذا كانت المرأة كبيرة فإن كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حل (قوله كاسياتي) أي في نكاح الرقيق وعبارته هناك لا يضمن سيد باذنه في نكاح عبده مهر أو لا مؤنة وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم إن لم يكن مكتسبا ولا ماذونا له فيهما في ذمته فقط كزائد على مقدوله ومهر وجب بوطئه منه برضا مالكة امرها في نكاح فاسد لم ياذن فيه سيده فانها يكونان في ذمته فقط كالعرض للزوم ذلك برضا مستحقة انتهت (قوله لم ينكح ثانيا) أي ولو تلك المرأة المطلقة أمالو نكح فاسدا فله أن ينكح صحيحا بلا انشاء اذن لأن الفاسد لم يتناول الأذن الأول ورجوعه عن الأذن كرجوع الموكل اه حل (قوله ولا يجبره عليه) وإنما أجبر الاب الابن الصغير عليه لأنه قد يرى تعيين المصلحة له فيه والواجب عليه رعايتها اه حل (قوله لأنه لا يملك الخ) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل وهو صحيح كما تقدم وقرق القفال بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بان ولاية الاب التي يزوج بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد البلوغ مع بقائها فكذا قبله كالنائب العاقل اه سم (قوله وله اجبار أمته) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق لازم كالمرهونة والجانية المتعلقة برقبته مال وهو معسر والاصح وكان اختيارا للفداء وفي قل على الجلال قوله وله اجبار أمته أي مالم يتعلق بها حق لازم فلا تزوج أمة مرهونة إلا بالبرتن أو باذنه ولا أمة مفلس بغير اذن الغرماء ولا أمة قراض بغير اذن العامل وإن لم يظهر ربح ولا جانية تعلق برقبته مال بغير اذن المجني عليه نعم إن كان السيد وسراصح التزويج وكان مختارا للفداء وفارق عدم صحة البيع قبل اختيار الفداء بان فيه فوات الرقبة ولا يزوج السيد أمة ما ذون له عليه دين بل لو وطئها السيد لزمه المهر مطلقا لحق الغرماء اه (قوله بعيب أو غيره) المراد بالغير الفسق والخرفة بدليل قول الشارح وله تزويجها برقيق الخ (قوله بخلاف البيع لأنه لا يقصد به التمتع) بخلاف النكاح فالقصد منه التمتع فاذا بيعت لغير كفء بعيب لزمها تمكينه حيث أمنت ضررا يلحقها في بدنها اه حل (قوله وله تزويجها برقيق الخ) أي ولو كانت هاشمة أو مطلية كما تقدم (قوله لأنها لا نسب لها) أي يعتبر لان الرق تضحمل معه الخصال اه قل على الجلال (قوله لا اجبار مكاتبة) الظاهر أن الذي يزوج المكاتبة سيدها باذنها وهو مفهوم من قولهم أنه لا يجبرها فراجع اه سم (قوله ومبعضة) الذي يزوج المبعضة الولي ومالك البعض بخلاف أمة المبعضة فزوجها الولي باذنها ولا حق للمالك اه سم (قوله وإن حرمت عليه) أي وإن كانت محرمة عليه كان كانت محرمة له أو بجوسية (قوله لا بولاية لأنه الخ) أي خلافا للضعيف القائل بأنه يزوجها بعبارة أصله مع شرح مر وإذا زوجها فالاصح أنه بالمالك لا بالولاية لأن التصرف فيما يملك استيفاء ونقله إلى الغير إنما يكون بحكم المالك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة والثاني بالولاية لأن عليه مراعاة الحظ ولهذا لا يزوجه من معيب كما مرو قضية كلامه عدم مجيء الخلاف في تزويج العبد وهو كذلك انتهت (قوله في الجملة) أحترز به عما لو كانت محرمة عليه كما تقدم (قوله فيزوج مسلم أمته الكافرة ولو غير كتابية) أي لغير مسلم فانها لا تحل له حرا كان أو عبدا فان قلت غير الكتابية لا تحل فكيف يجوز له تزويجها قلت تحل للكافر قال في شرح الروض في البحث الثالث قال في الروضة ونكاح المجوسى أو الوثنى الأمة المجوسية أو الوثنية كالكتابية الأمة الكتابية اه وعبروا هناك بان الأمة الكتابية تحل للكتابي فان قلت هذا يشكل بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة قلت ما المانع من أن يحكم الشريعة هنا الحل لهم فلا إشكال لأن مخاطبتهم بذلك لا تقتضى مساواتهم لنا في كل حكم فليتأمل لكن اعتمد شيخنا مرقول السبكي ينبغي حرمة الوثنية على الوثنى أن قلنا مخاطبون بالفروع ورد منازعة شيخ الاسلام في ذلك فانظر ما كتبناه بهامش شرح الارشاد في الباب الآتى اه سم (قوله ولو غير كتابية) كجوسية ووثنية لمجوسى ووثنى وهذا تصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرىك تصريح بالحرمة والصحة وقد يدعى أن كلام

كاسياتي ولو نكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا باذن جديد (ولا يجبره عليه) سيده ولو صغير لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا يملك إثباته (كعكسه) أي كما لا يجبر العبد سيده على تزويجه فلا يلزمه ما فيه من تشويش مقاصد الملك وفوائده (وله اجبار أمته) على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارقت العبد لكن لا يزوجه بغير كفء بعيب أو غيره إلا برضاها بخلاف البيع لأنه لا يقصد به التمتع وله تزويجها برقيق وذنى النسب لأنها لا نسب لها (لا) اجبار (مكاتبة ومبعضة) لأنهما في حقه كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا) اجبار (أمة سيدها) وإن حرمت عليه فلو طالبت منه تزويجها لم يلزمه لأنه ينقص قيمتها ويفوت التمتع عليه فيمنحل له (وتزويجه) لها كائن (بملك) لا بولاية لأنه يملك التمتع بها في الجملة (فيزوج مسلم أمته الكافرة) ولو غير كتابية



المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله ويزوج أى يصح تزويجه ولا يحل حرره اهـ حل ( قوله ولو غير كتابية ) هذا هو المعتمد في المجوسية والوثنية وجهان في الشرحين والروضة بلا ترجيح قال الزركشى ويشبهه ترجيح المنع والتقييد بالكتابية لانه محل وفاق اهـ زى ( قوله فلا يزوج أمته المسلمة ) فرق الزركشى بين هذا وبين عكسه بان ملك المسلم أتم وأقوى لان الكافر ممنوع من سائر التصرفات سوى ما يزيل الملك بخلاف المسلم وقوله وفاسق قال الزركشى ينبغى على قول الولاية استثناء الامام الاعظم اهـ سم اى على القول بان للسيد ان يزوج أمته بالولاية كما تقدم نقله لا يزوج الفاسق أمته الا اذا كان اماما أعظم اهـ ( قوله ولولى نكاح ومال ) أى ولاية شرعية فيخرج الوصى فلا يزوج أمة موليه فلهذا قال من أب و سلطان اهـ شيخنا اى الوصى ولايته جمالية أى من الموصى أو يقال خروجه بقول المتن ولى نكاح ومال اى الذى له الولاية ان وهو الاب وال سلطان واما الوصى فليس له الا وصاية المال ( قوله أمة موليه ) لو كان الصغير كافرا وله أمة مسلمة قال الزركشى فليس لوليه المسلم تزويجها على المذهب قال والضابط أن يكون الصبي يصح تزويجه له لو كان بالغاه سم ( قوله فلا ياب تزويجها الخ ) هذا مفرع على قوله ولولى نكاح ومال الخ وغرضه به تقييد ما قبله بقول المتن ولولى نكاح الخ محله ان كان الولي يزوج المولى والا فلا يزوج أمته ومن هذا ما ذكره بقوله لا ان كان موليه صغيرة الخ وبقوله لا ان كان صغيرا أو صغيرة ( قوله وللسلطان تزويجها الخ ) عبارة شرح الارشاد لشيخنا نعم للسلطان تزويج أمة السفية والمجنون لانه يلى مال مالهما ونكاحه بخلاف أمة الصغير والصغيرة لانه لا يلى نكاحهما اهـ سم ( قوله وليس لغيرهما ذلك ) أى التزويج مطلقا أى صغيرة كان المولى أو كبيرة عاقلة أو مجنونة اهـ شيخنا

### (باب ما يحرم من النكاح)

بيان لما اى المحرم لذاته لا لغرض كالاحرام وحيث قد فهذه الترجمة مساوية لترجمة الروضة وأصلها بباب موافق النكاح والمحرم قسمان مؤبد وغيره والاول اسبابه ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وفي ضبط ذلك عبارتان احدهما يحرم على الرجل اصوله وفصوله اول اصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات والفصول البنات وفصول اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخوات واول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول العمات والخالات وهذه للاستاذ اى اسحق الاسفراينى ثانيتهما التلميذ اى منصور البغدادى ورجحها الرافعى وهى أنص على الاناث وأخصر انه يحرم جميع من شملته القرابة غير ولد العمومة وولد الخولة اهـ شرح مروى سكنت عن القسم الثانى اى التحريم غير المؤبد واسبابه سبعة الاحرام ووطء الشبهة والاختلاط بالمحصورات والجمع والطلاق ثلاثا والرق والكفر وقد ذكر المصنف الاول فى فصل الاركان بقوله له وشرط فى الزوجة حل وذكر ستة فى هذا الباب ذكر الاول منها بقوله له ومن وطئ امرأة بملك الخ والثانى بقوله ولو اختلطت محرمة الخ والثالث بقوله له وحرم جمع امرأتين الخ والرابع بقوله له واذا ظلق حر ثلاثا الخ والخامس بقوله لا ينكح من يملكه او بعضه وبقوله له ولا حر من بهارق لغيره الخ والسادس بقوله له فصل لا يحل نكاح كافرة الخ تأمل ( قوله ما يحرم من النكاح ) ما واقع على النكحة التى تحرم وان كان المذكور ذوات لان المراد تحريم نكاحها لذواتها اهـ واعلم ان المحرمات فى النكاح اما على سبيل التأييد او غيرها والمحرمات على التأييد اما من نسب او رضاع أو مصاهرة اهـ زى ( قوله من النكاح ) قيل ان من بيانية لما أو ورد عليه انه لم يستوف فى الباب جميع أفراد النكاح المحرمة فيلزم انه لم يوف بجميع الترجمة ( ويحجب ) عنه بان مراده المحرم لذاته وقد استوفى جميعه فى الباب وأسهل من هذا جعلها تبعية مشوبة ببيان والمعنى باب الافراد المحرمة حالة كونها بعض أفراد النكاح اهـ شيخنا لكن قوله وورد عليه انه لم يستوف فى الباب الخ ممنوع لما عرفت بما تقدم ان جمع المحرمات المؤبد وغيره المذكورة فى هذا الباب غاية ما خرج منها المحرمة لتقدمها فى موافق الولاية تأمل ( قوله

كما هو ظاهر نص الشافعى وصححه الشيخ أبو على وجزم به شراح الحاوى لان له بيعها واجارتها وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كفاى أمته المحرم كاخته اما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع بوضع مسلمة أصلا ( و ) يزوج ( فاسق ) أمته ( ومكاتب ) أمته باذن سيده ( ولولى نكاح ومال ) من اب وان علا و سلطان ( تزويج أمة موليه ) من ذى صغير وجنون وسفه ولو انى باذن ذى السفه اكتسبا للمهر والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع اكسابه عنه فلا ياب تزويجها لان كان موليه صغيرة ثيبا عاقلة وللسلطان تزويجها لان كان صغيرا أو صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقا وتعبيرى بموليه اعم من تعبيره بصبي والتقييد بولى النكاح والمال من زبادى ( باب ما يحرم من النكاح ) عبر عنه فى الروضة كاصحابا بباب موافق النكاح ومنها وان لم يذكره الشيخان اختلاف الجلس



فلا يجوز للآدمي (الخ) دليله إن الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا ليتم السكون اليها والناس بها وذلك يستلزم ما ذكره والافات الامتنان وفي حديث حسن نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن (فائدة) الجن أجسام هوائية ونارية أى يغلب عليهم ذلك فهم مركبون من العناصر الأربعة كاللائكة على قول وقيل أرواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن أبدانها وعلى كل فالهم عقول وفهم ويقدر على التشكل بأشكال مختلفة وعلى الأعمال الشاقة فى أسرع زمن وصح خبر أنهم ثلاثة أصناف ذو أجنحة يطيرون بها وحياة وآخرون يحلون ويظمنون قال الشافعى رضى الله عنه ومن زعم أنه رآهم ردت شهادته وعزر لمخالفته القرآن وحمل بعضهم كلام الشافعى على زاعم رؤية صورهم التى خلفوا عليها والجمهور على أن مؤمنهم مثابون ويدخلون الجنة وقول أبى حنيفة لا يدخلونها وثوابهم النجاة من النار بالغوا فى رده أم حجج باختصار (قوله) لكن جوزة القمولى (أى لجوزة نكاح آدمى لجنينة وعكسه واعتمده شيخنا) وانباؤه وعليه فتثبت الأحكام للانسانى فقط قاله شيخنا زى فللآدمية تمسكين زوجها الجنى ولو على صورة نحو كلب حيث ظلت زوجته وللآدمى وطء زوجته الجنينة ولو على صورة نحو كلبه حيث ظن زوجته ولا ينفقض الوضوء بمس أحدهما الآخر فى غير صورة الآدمى لانه حيث نكح البهيمة ولا يصير أحدهما بوطه فى هذه الحالة محصنا وتثبت هذه الأحكام إن كانا على صورة الآدمى وقال بعض مشايخنا تثبت الأحكام فى الحالة الأولى أيضا وتقدم ما فيه فى باب الحدث وتردد شيخنا فى منه ما من أكل نحو عظم وفى امرها بما لا يمسك فى ذلك فلا يرجع أم قل على الجلال (قوله) آية حرمت عليكم أمهاتكم (قال المساورى الذى عليه الاكثر) ان التحريم يرجع إلى العقد وإلى الوطء وقيل إلى العقد فقط لان الوطء محرم بالعقداه قال صاحب الوافى أظن فائدة الخلاف تظهر فى الوطء بالملك فى غير الآم إن قلنا يرجع اليهما وجب الحد لان النص المقطوع به يمنع الشبهة وإلا فلا أم سم (قوله) وهى من ولدك (الخ) وحرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم لسكونهن أمهات المؤمنين فى الاحترام فهى أمومة غير ما نحن فيه أم شرح مر (قوله) ذكر أكان أو أنى) تعميم فى من الثانية وقوله بواسطه أو بغيرها تعميم فى صلتها وهى الولادة أم شيخنا (قوله) بواسطه أو بغيرها) وهى الجدة من قبل الأب أو الأم فهى أم حقيقة حيث لا واسطه بينك وبينها وبجاز حيث توجد الواسطه أم حلى (قوله) كل أنى ينتهى) أى يصل والمراد النسب اللغوى وإلا فلا تناسب شرعا إلا بأماه شيخنا (قوله) وبنت) أى ولو احتمالا كالمنفية بالللعان لأنهم لم تنف عنه قطا ولهذا لو كذب نفسه لحقته ومع النفي هل يثبت لها من أحكام النسب شىء سوى تحريم نكاحها حيث لم يدخل بأماه كقبول شهادته لها وجوب الفصاص عليه بقتلها والحد بقذفه لها والقطع بسرقة ما لها أم لا وجهان قال الأذرى أشبههم ما نعم وأصحهما كما أفاده والد رحمه الله تعالى ثانيهما كما اقتضى كلام الروضة تصحيحه وإن قيل إنما وقع ذلك فى النسخ السقيمة قال البلقينى وهل يأتى الوجهان فى انتقاض الوضوء بلبسها وجواز النظر اليها والخلوة بها ولا إذ لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كفى الملاءمة وأم الموطوء بشبهة وبنتها أو الأقرب عنده عدم ثبوت المحرمة أم والأوجه حرمة النظر والخلوة بها احتياطاً وعدم نقض الوضوء بلبسها للشك كما يؤخذ مما مر فى أسباب الحدث أم شرح مر (قوله) من ماء زناه) المراد من ماء الزنا ما كان حال خروج وجهه فقط على وجه محرم فى ظنهم والواقع معاً ومنه ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليته فى دبرها أو من اللواط ولو لنفسه أو من أتيان البهائم ولو فى فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليته ولو بيده وإن خاف العنت وقلنا بحله حيث نكح الأصله وليس من المحرم الاستمناء بيد حليته ولا الخارج فى نحو نوم ولو باستدخال اجنبية ذكره وشمل ما ذكره ما لو استدخلته زوجته وحملت منه لم يكن قال الزركشى فى هذه ينبغى أنها نسيبة لأنها لاحقة له بالفراش وما لى به شيخنا والمرطقة بلبن زناه تحل له أيضا (تنبيه) لم يتعرض لذكر المنفية بالللعان وظاهر كلامه أنها ليست كبنات الزنا لانه لم يذكرها معها فتحرر

فلا يجوز للآدمى نكاح جنينة كما أفتى به ابن يونس وابن عبد السلام لكن جوزة القمولى والأصل فى التحريم مع ما يأتى آية حرمت عليكم أمهاتكم (تحريم أم) أى نكاحها وكذا الباقى (وهى من ولدك أو) ولدت (من ولدك) ذكر أكان أو أنى بواسطه أو بغيرها وإن شئت قلت كل أنى ينتهى اليها نسبك بالولادة بواسطه أو بغيرها (وبنت وهى من ولدتها أو) ولدت (من ولدها) ذكر أكان أو أنى بواسطه أو بغيرها وإن شئت قلت كل أنى ينتهى اليك نسباً بالولادة بواسطه أو بغيرها (لا مخلوقة من) ماء (زناه) فلا تحرم عليه إذ لا حرمة لماء الزنا نعم يكره خروجها من خلاف من حررها



عليه كالحنفية بخلاف ولدها  
من زناها يحرم عليها الثبوت  
النسب والارث بينهما كما  
صرح به الاصل (واخت)  
وهي من ولدها ابراك او  
أحدهما (وبنت أخو)  
بنت (أخت) بواسطة او  
بغيرها (وعمة وهي أخت  
ذكر ولدك) بواسطة او  
بغيرها (وخالة وهي أخت  
انثى ولدك) بواسطة او  
بغيرها (ويحرم من) أي  
هؤلاء السبع (بالرضاع)  
ايضا الآية والخبر الصحيحين  
يحرم من الرضاع ما يحرم  
من الولادة وفي رواية من  
النسب وفي أخرى حرما  
من الرضاعة ما يحرم من  
النسب (فرضعتك ومن  
ارضعتها او ولدتها او  
ولدت (ابا من رضاع)  
وهو الفحل (او ارضعته)  
وهو من زيادتي (او)  
ارضعت (من وادك)  
بواسطة او بغيرها (ام  
رضاع وقس) بذلك  
(الباقى) من السبع المحرمة  
بالرضاع فالمرتضعة بلبنك  
او لبن فروعك نسبا او  
رضاعا وبنتها كذلك وان  
سفلت بنت رضاع  
والمرتضعة بلبن احد ابويك  
نسبا او رضاعا أخت  
رضاع وكذا مولود واحد  
ابويك رضاعا وبنت ولد  
المرتضعة او الفحل نسبا  
او رضاعا وان سفلت ومن  
ارضعتها اختك او

كما يأتي واعتمد شيخنا فيما قاله شيخنا من انها لا يثبت لها المحرمية ولا يحل له نكاحها ولا يحل نظر حاله  
ولا نظر ملها ولا الخلوة بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع بقطعها ولا يسرقته ما لها ولا يحد بحدفها ولا ينقض  
الوضوء بلبسها ومثلها المرتضعة بلبنه فحرره اه قل على الجلال (قوله من ماء زناه) قال في شرح الروض  
سواء طوعته على الزنا ام لا اه سم (قوله كالحنفية) اي والحنابلة وادعى ابن القاسم انه مذهب الشافعي  
اه سم (قوله بخلاف ولدها من زناها) هذا محترز قوله لا مخلوقة من زناه اي وأما عكسه فليس مستثنى  
اه شيخنا (قوله بخلاف ولدها من زناها يحرم عاها) اي وعلى سائر محارمها الا انه بعضها وانفصل منها  
انسانا ولا كذلك المنى اه حل (قوله وأخت) نعم لو تزوجها الحالك بمجهولة النسب ثم استلحقها ابوه بشرطه  
ولم يصدقه هو ثبتت اخوتها له وبقي نكاحه كمنص عليه ويجرى عليه العبادى والقاضى غير مرة قالوا وليس لما  
من يطأ اخته في الاسلام غير هذا ولو مات الزوج فينبغي أن ترث منه زوجته بالزوجية الا بالاختية لان  
الزوجية لا تحجب بخلاف الاختية فهو أقوى السببين فان صدق الزوج والزوجة انفسخ النكاح ثم ان  
كان قبل الدخول فلا شيء لها او بعده فلها مهر المثل وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب  
فاستلحقه ابوها ثبت نسبه ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدقه الزوج وان أقام الاب بينة في الصورة الاولى  
ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر مام وان لم تكن بينة وصدقه الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح  
لحق الزوج امكن لو اباها لم يحزله بعد ذلك تجديد نكاحها لان اذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم واما المهر  
فلازم للزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكونها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى او بعده فكله  
وحكمها في قبضه كمن اقر لشخص بشئ وهو ينكره ومركمه في الافرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج  
لم يحز للابن نكاحها اه شرح مر (قوله وهي من ولدها ابراك) او احدهما لم يقل بواسطة او بغيرها  
لعدم تأني ذلك هنا اه حل (قوله بواسطة او بغيرها) تعميم في بنت الاخ وبنت الاخت فشملت بنت  
ابن الاخ وان نزل وبنت بنت الاخ كذلك وكذا يقال في بنت الاخت وسواء كان الاخ والاخت  
لابوين او لاب او لام وقوله في العمة بواسطة او بغيرها تعميم في قوله ولدك فشملت أخت الاب وان علا  
واخت الجدة من جهة الام وسواء كانت الاخت المذكورة أخت الذكر المذكور لا بويه أو لايه أو لأمه  
وقوله في الخالة بواسطة او بغيرها تعميم في قوله ولدك فشملت أخت الجدة من قبل الام واخت الجدة  
من جهة الاب وسواء كانت الاخت شقيقة او لابوين او لاب (قوله الآية) اي فانه قال فيها وامها تم  
اللاتى ارضعنكم واخرا تم من الرضاعة (فان قلت) من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع (قلت) قيل ان  
الله تعالى نبه على تحريمهن كهن بالمدكودتين حكاه البيهقي في المعرفة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما  
حرمن لمعنى الولادة والاخرة فالام والبنت بالولادة والباقي بالاخرة اما له اولاب او لام وتحريم  
بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة اه شوبرى (قوله يحرم من الرضاع) من هذه وما بعدها تعاليمية  
وهذه الرواية فيها فصور فلها اتي بالتي يمددا وانظر ما حكاه الثالثة وما قيل من انه اتي بها لاشتغالها على  
الامر بالتحريم أي اعتقاده ليس بظاهر لاهما حينئذ مفادها امر اعتقادي لا عملي ومحل كتيب الكلام (قوله)  
وفي رواية من النسب) اتي بها لان النسب أعم من الولادة التي في الرواية الاولى وأتى بزواية حرما  
لانها بصيغة الامر والامر بالشئ منى عن ضده والنهى في مثل هذا يقتضى الفساد فافادت الرواية الثالثة  
ان التحريم مصحوب بفساد العقد وهو غير مستفاد مما قبله اه عزبى (قوله فرضعتك الخ) اشتملت  
عبارة هذه على تسعة أفراد للام أخبر عنها بقوله ام رضاع وذلك لان قوله فرضعتك ومن ارضعتها  
صورتان وقوله او ولدتها او ابا من رضاع صورتان يرجع لهما قوله بواسطة او بغيرها باريح تضم للثنتين  
المتقدمتين وقوله او ارضعته صورة تضم للسبعة السابقة فالجملة تسع صور وقوله فالمرتضعة بلبن الخ اشتملت  
او غيرها فهاتان الصورتان يضمنان للسبعة السابقة فالجملة تسع صور وقوله فرضعتك بلبن الخ اشتملت  
هذه العبارة على عشرة أفراد للبت أخبر عنها بقوله بنت رضاع وذلك لان قوله فالمرتضعة



ببنتك صورة وقوله اول بن فروعك فيه اربع صور لان الفروع ذكروا انك ويرجع لها التعميم بقوله نسبها اورضاعا وثلثان في ثنتين بربع تضم للواحدة المتقدمة وقوله وبنتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بنتها يرجع للبرأضة ببنتك وللبرأضة بابن فروعك وتقدم ان في الاولى واحدة وفي الثانية اربعة فتضم الخمسة للخصبة وقوله والمرأضة بابن احد ابوك الخ اشتملت هذه العبارة على ستة افراد للاخت اخبر عن اربعة منها بقوله الست رضاع لان قوله بلبن احد ابوك يصدق الاب والام وقوله نسبها او رضاعا يرجع لكل منهما وثلثان في ثنتين بربع وذكري ثنتين بقوله وكذا مولودة احد ابوك رضاعا وهو ظاهر وقوله وبنت ولد المرأضة الخ اشتملت هذه العبارة على احد وعشرين من افراد بنت الاخ واحد وعشرين من افراد الاخت جملة ذلك اثنان واربعون اخبر عنها بقوله بنت اخ واخت رضاع وذلك لان قوله وبنت ولد المرأضة في ثمان صور لان ولد المرأضة صادق بالذكور والانثى وقوله الا في نسبها او رضاعا تعميم في كل من بنت وولد فالبنات هما صورتان في صورتى الولد اى من حيث كونه نسبها او رضاعا بربعة في صورتيه ايضا من حيث كونه ذكرا او انثى بثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان صور ايضا تعلم بالبيان السابق فتضم الثمانية للثمانية بستة عشر نصفها لبنت الاخ ونصفها لبنت الاخت كما علمت من كون الولد صادقا بالذكر والانثى وقوله ومن ارضعها اختك اى نسبها فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت اما لابوين او لاب اولام وقوله او ارضعت بلبن اخيك اى نسبها فيه ثلاث صور لبنت الاخ تضم كلاما من الثلاثين لكل من الثمانيتين يتحصل لكل قبيل احد عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثلثا عشرة صورة وذلك لان قوله وبنتها يرجع لمن ارضعها اختك باقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسبها اورضاعا بستة كالم لبنت الاخت ويرجع لمن ارضعت بلبن اخيك بصورة الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم المذكور بستة كلها لبنت الاخ فتضم الستة الاولى للاحدى عشرة التى لبنت الاخت والستة الثانية للثى لبنت الاخ بصير اكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد ارضعته امك الخ اى نسبها اشتمل على ثمان صور وذلك لان قوله وبنت ولد ارضعته امك اى نسبها فيه اربع صور لان البنت قد عمم فيها بقوله نسبها اورضاعا والولد يصدق بالذكور والانثى فثنتان في ثنتين بربعة ولان قوله او ارضعت بلبن ابيك اى نسبها فيه اربع صور ايضا كالتى قبلها وهذه الثمانية نصفها لبنت الاخت ونصفها لبنت الاخ فتضم كل اربعة لكل سبعة عشر يتحصل لكل قبيل احد وعشرون وقوله واخت الفحل الخ اشتملت هذه على عشرة افراد للعممة اخبر عنها بقوله عممة رضاع وذلك لان قوله واخت الفحل يرجع اليه قوله الا في نسبها اورضاعا ففيه صورتان وقوله او ابيه او ابى المرأضة صورتان يرجع اليهما قوله بواسطة او غيرها بربعة يرجع لها قوله نسبها اورضاعا بثمانية تضم للثنتين المتقدمتين بعشرة وقوله واخت المرأضة الخ فيه عشر صور ايضا للخالة اخبر عنها بقوله اخت الفحل يعلم بيانها من بيان صور العممة فجملة ما ذكر لمحارم الرضاع سبعة وثمانون (قوله ولا تحرم مرضعة اخيك الخ) علم من كلامه عدم تحريم بنت زوج الام او البنت او امه وعدم تحريم ام زوجة الاب او الابن او بنتها او زوجة الربيب او الراب لخروجهن عن المذكورات اشرح مر (قوله او مرضعة نافلتك) اى ولا مرضعة نافلتك فلو بمعنى الموأكل يدل عليه قوله ولا ام مرضعة وذلك وانظر لم اعاد النفي في هذا دون ما قبله (قوله لانهم انما حرمن الخ) عبارة الزركشى لان ام الاخ الخ تحرم لكونها ام احم وانما حرمت لكونها اما او حليلة اب ولم يوجد ذلك في الصورة الاولى وكذا القول في باقيين اسم وقوله لم يوجد في الرضاع اى وهو الامومة والبنية والاختية اى ان سبب انتفاء التحريم عنهن رضاعا انتفاء جهة المحرمية نسبيا اى لانهم تكن اما ولا بنتا ولا اختا ولا خالة وقوله كما قررته اى في قوله ولو كانت الخ احم ل (قوله ولا ام مرضعة ولدك) اى واما مرضعة الولد نفسها فلا اشكال في عدم تحريمها اسم (قوله وزيد عليها الخ) قال الزركشى وينبغي استثناء صورة اخرى وهو انه يجوز للفحل اذا كان لابنه من الرضاع ام نسب او اخت كذلك ان يتزوجها ام العم والعممة وام الخال

بلبن ابيك نسبك اورضاعا  
وان سفلت بنت اخ او  
اخت رضاع واخت  
الفحل او ابيه او ابى  
المرأضة بواسطة او غيرها  
نسبها اورضاعا عممة رضاع  
واخت المرأضة او امها او  
ام الفحل بواسطة او غيرها  
نسبها اورضاعا خالة رضاع  
(ولا تحرم) عليك (مرضعة  
اخيك او اختك ولو كانت)  
ام نسب حرمت عليك  
لانها امك او موطأة ابيك  
وقولى او اختك من زيادتي  
(او) مرضعة (نافلتك)  
وهو ولد الولد ولو كانت  
ام نسب حرمت عليك  
لانها بنتك او موطأة  
ابنك (ولا ام مرضعة  
ولدك) (لا) بنتها اى بنت  
المرأضة ولو كانت المرأضة  
ام نسب كانت موطأة لك  
فتحرم عليك امها وبنتها  
فهذه الاربع يحرم من في  
النسب لافى الرضاع فاستثناهما  
بعضهم من قاعدة يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب  
والحقه قون كافي الروضة على  
انها لا تستثنى لعدم دخولها  
في القاعدة لانهم انما حرمن  
في النسب لمعنى لم يوجد فيهن  
في الرضاع كما قررته ولهذا لم  
استثنى كالاصل وزيد عليها  
ام العم والعممة وام الخال



صرح به في المذهب وغيره اه وسيأتي في الرضاع ان الحرمة تنتشر من الفحل الى آبائه وأمهاته ولا تنتشر من الرضيع الى آبائه وأمهاته فالابن من الرضاع لا يتزوج ام ابيه منه بخلاف الاب يتزوج ام ابنه من الرضاع وبكل حال هي حلال فلعل استثناء هذه الصورة بالنظر لمجموع الام والاخت فليحذر اه سم (قوله أيضا وزيد عليهم أم العم والعمة الخ) أي فانهن يحرم من بالنسب بخلاف الرضاع اه سم أي وفرض المسئلة ان العم من النسب وكذا العمة والخال والخالة والكلام في امهم من الرضاع فلا تحرم ولو كانت ام نسب لكانت في الاولين جدة لاب او موطوءة جد لاب وفي الاخيرتين جدة لام او موطوءة جد لام وكل منهن يحرم اه عزيزي وجمع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن \* وحفيد وخالة ثم خال  
جدة ابن وأخته أم أخ \* في رضاع أحبا ذوالجلال

(قوله وأخ الابن) أي وأم أخ الابن كافي بعض النسخ والمتبادر من العبارة ان الناكح أبو الابن وليس مراد ابل هو الابن كما قال اه شيخنا والظاهر في التعبير ان يقول وام الاخ من الرضاع أي فاهم الا تحرم على اخيه منه ولو كانت ام نسب لكانت امه او موطوءة ابيه اه (قوله وأخ الابن) أي وام اخي الابن ولا يخفى ان المتبادر من الابن الناكح وليس كذلك لان الناكح هنا لما هو الابن وفيه ان هذه حيلة في صورة المتن لاهم الاخ وفيه ان المتن لم يعبر بام الاخ بل بمرضة الاخ والمراد بالمرضة المقابلة لاهم من النسب فتلك أم الاخ من الرضاع وهذه امه من النسب وفي قول على الجلال بعد ما ذكر التصوير الذي في الشارح ما نصه كذا قالوه وفيه نظر لانه لما تزوج بام اخيه لاهم من الرضاع لا بام اخي ابنه كما هو ظاهر الا ان تجعل الاضافة في الاخ والابن بيانية والمراد باخ الابن نفس الاخ أي لا يحرم على الابن ام اخ هو ابنها ولا يحرم على ابن امرأة أم أخى ذلك الابن وان العبارة مقلوبة والمراد أنه لا يحرم على المرأة اخواتها وحيث أن هذه مساوية لقول المصنف ولا تحرم عليك من ارضعت اخاك غير ان هذه ام نسب وفي كلام المصنف أم رضاع ولذلك قال بعضهم الاولى ان يصور برجل له ابن ارتضع على امرأة لها ابن فللرجل ان يتزوج بها وهي ام اخي ابنه فتأمل وافهم اه (قوله فلاخيه لاييه نسكا حها) وإذا وجد بينهما ولد فزيد عمه وخاله لانه اخوا بيه واخوامه وعليه اللغز المشهور (قوله فلاخيه لاييه نسكا حها) لعل التقيد بالاب لمشاكلة ما قبله وكان الاحسن اسقاطه ليشمل الاخ الشقيق ولاب ولأم على ان في التقيد به مع قوله بعد وسواء الخ ما لا يخفى فليتنامل اه شوبر (قوله اخت اخيك لاييك) الخطاب لايي زيد وهو عمر ولا يزيد لان الاخت في التصوير أخت زيد لا عمرو اه (قوله بلين أي أخيك) أي ليه الحاصل له من زوجة اخرى غير امك كما هو ظاهر اه شوبري (قوله بالمصاهرة) المصاهرة وصف شبيهة بالقرابة فزوجة ابن الشخص أشبهت بنته وزوجة الاب أشبهت الام وأم الزوجة أشبهت الام أيضا وبنت الزوجة أشبهت بنته أيضا اه عزيزي وفي عش على المواهب المصاهرة المناكحة ويقال صاهرت اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار اهل بيت المرأة واما اهل بيت الرجل فاحباء ومن العرب من يجعل الاحباء والاختان جميعا اصهاره أي يطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة اه (قوله في الحياة) قال الزركشي فلولا يطاها الا بعد موتها في تحريم البنت وجهان للرواية وقضية ما سبق عن الشيخ أبي حامد من ان الزوجة تنزل بعد موتها منزلة المحرم ترجيح عدم التحريم وسيأتي ما يؤيده اه ثم قال بعد قول المنهاج ومن وطئ امرأة بملك حرم عليها امهاتها وبناتها وحرمات على آبائه وابنائهم وكذا الموطوءة بشبهة في حقه هذا إذا كانت الموطوءة حية فاما الميتة فلا يثبت بوطئها حرمة المصاهرة قاله البغوي في فتاويه وجزم به الرافي في كتاب الرضاع ولو كان الواطئ مخنث فلا تثبت حرمة المصاهرة أيضا لاحتمال كون العضو زائدا قاله ابو الفتوح اه سم (قوله بنسب او رضاع) تعميم في الاربعة وكذا قوله بواسطة او بغيرها

والخالة وأخ الابن وصورة  
الاخيرة امرأة لها ابن  
ارتضع على امرأة اجنبية  
لها ابن فان الثانية اخوان  
الاولى ولا يحرم عليه  
نسكا حها (ولا) يحرم عليك  
(اخت اخيك) سواء  
أكانت من نسب كأن كان  
لزيد اخ لاب وأخت لام  
فلاخيه لاييه نسكا حها أم  
من رضاع كان ترضع امرأة  
زيد او صغيرة اجنبية منه  
فلاخيه لاييه نسكا حها وسواء  
كانت الاخت اخت اخيك  
لايك لاهم كما مثلنا واخت  
أخيك لامك لاييه مثاله في  
النسب ان يكون لابي  
أخيك بنت من غير امك  
فلك نسكا حها وفي الرضاع  
ان ترضع صغيرة بلين ابني  
أخيك لامك فلك نسكا حها  
(ويحرم) عليك بالمصاهرة  
(زوجة ابنك او أهلك وام  
زوجتك) ولو قبل الدخول  
من (وبنت مدخولتك) في  
الحياة ولو في الدبر بنسب  
او رضاع بواسطة او  
بغيرها قال تعالى وحلائل



والأربعة هي الابن والاب وأم الزوجة وبنت المدخلة اه (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي فليس احتراماً  
عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع اه سم (قوله اللاتي دخلتم بهن) لم يعد اللاتي دخلتم لأمهات نسائكم  
أيضا وان اقتضت قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لسائر ما تقدمه لأن محله ان اتحد  
العامل وهو هنا مختلف إذ عامل نسائكم الأولى بالإضافة والثانية حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملها  
خلافا للزركشي لأن اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم ومجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك  
كما لا يخفى اه شرح مر (قوله وذكرا الحجور) جمع حجر بفتح الحاء وكسر هاء مقدم الثوب والمراد بها لازم  
السكران فيها وهو كونهن في تربيتكم اه شيخنا (قوله فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها) وان ماتت الزوجة  
فلم ينزل الموت هنا منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقدر المهر وسر ذلك من حيث المعنى بينه حجج اه حل  
وعبارته (تنبيه) لم ينزل الموت هنا منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر ويوجه بان التنزيل هنا  
يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقدير  
وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتوابعه فلم يحرمه إلا ما هو من جنسه من الام  
لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مروا المقصود فيها المال ولا جنس له فادير الامر فيه على مقرر  
لموجبه الذي هو العقد وهو الموت أو الوطء المؤكد لذلك الموجب اه (قوله إلا ان تكون منفية بلعانه)  
أي فانها تحرم لكن لا من حيث كونها بنت الزوجة كما يرويه سيباقه بل من حيث كونها بنته احتمالا كما تقدم  
عن مر ان البنت تحرم عليه ولو كانت بنته احتمالا ومثل لها بالمنفية باللعان وصورتها ان يعقد على امرأة  
ثم يختل من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن كونها منه فينفقها باللعان لانه واجب حينئذ لعله  
انها ليست منه وإنما لحقت به للفراش مع امكان كونه ولذلك حرمت على نافيها لان المنفية باللعان لها  
حكم النسب بدليل انه لو استلحقها لحقته ولا نقض بمسها لاننا لا نقض بالشك على المعتمد ويحرم  
نظرها والخلو بها احتياطا ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادتها ولا يقطع بسرقة ما لها اه ومن استلحق  
زوجة ابنه أو زوج بنته صار ابنه ولا يفسخ النكاح ان كذبه الزوج وإذامات ورثت منه وبالزوجة  
لأنها أقوى من الاختية وإذا طلق بائنا امتنع التجديد اه مر اه زى (قوله والفرق) أي بين البنت  
حيث لا تحرم إلا بالدخول على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على البنت قال الروياني لان في الامهات  
من الشفقة والرقعة على بناتهن ما ليس في البنات لاهماتهن فاذا كانت أكثر رقة لم تنفس على بنتها بعدول  
الزوج اليها قبل الدخول وبعده ومرضيت به والبنت لما كانت أقل حبا تنفس على امها قبل الدخول  
وبعد فيفضى إلى القطيعة اه فان قيل قوله تعالى اللاتي دخلتم بهن صفة متأخرة فهلا عادت إلى النساء في  
تحریم امهاتهن ايضا قيل لأنها مجرورة بالإضافة وما بعدها مجرور بالحرف فلما اختلفت العامل قطعت  
وفيه نظر اه سم (قوله ان يكون العقد صحيحا) لأن الفاسد لا حرمة له ما لم ينشأ عنه وطء أو استدخال  
لان كلامهما يشبهه وهو محرم ولو ادعت امته انها اخته من الرضاع فان كان بعد تمكينها المعتبر  
بان كانت بالغة عاقلة ولم تدع غلطا أو نسيانا لم تحرم عليه وان كان قبل ذلك بان كان قبل ان يملكها أو  
بعده وقبل تمكينها أو بعده وهي نحو صغيرة أو ادعت نسيانا أو غلطا حرمت عليه ويقبل قول الزوجة  
ذلك أي انها اخته من الرضاع لكن بالنسبة لتحليفه على نفيه حتى إذا نكل حلفت وانفسخ النكاح بخلاف  
ما إذا ادعت انها اخته نسباً لان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذا التحريم ولو ادعت  
امه انه ووطئها نحو ابيه قبل قولها بيمينها ان لم تكن مكنته اه حل (قوله ومن وطئ امرأة) أي ولو في الدبر  
او القبل ولم يزل البكارة واستدخل ماء أي السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبى بشبهة اه حل (قوله  
وهو واضح) بخلاف الخنثى فانه لا اثر لوطئه لاحتمال زيادة ما ولج فيه أو به اه حل (قوله أو بشبهة منه  
كان ظنها زوجته أو امته) أو وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره أو امه فرعه وكذا لو وطئ بجهة  
قال بها عالم يعتد بخلافه بحيث يصح تقليده والقسم الاول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة

أبنائكم وقوله الذين من  
أصلا بكم لبيان ان زوجة  
من تبناه لا تحرم عليه  
وقال تعالى ولا تنكحوا  
ما نكح آبؤكم من النساء  
وقال وأمهات نسائكم  
وربائبكم اللاتي في  
حجوركم من نسائكم اللاتي  
دخلتم بهن وذكرا الحجور  
حري على الغالب فان لم يدخل  
بالزوجة لم تحرم بنتها إلا ان  
تكون منفية بلعانه بخلاف  
أمها والفرق ان الرجل  
يبتلى عادة بمسكالة أمها  
عقب العقد لترتيب  
أموره فحرمت بالعقد  
ليسهل ذلك بخلاف بنتها  
واعلم انه يعتبر في زوجتي  
الابن والاب وفي أم الزوجة  
عند عدم الدخول بهن  
ان يكون العقد صحيحا  
(ومزوطىء) في الحياة وهو  
واضح (امرأة بملك أو  
شبهة منه) كان ظنها زوجته  
أو امته



(حرم عليه امها وبناتها  
وحرمت على ابيه وابنه)  
لان الوطء بملك اليمين  
نازل منزلة عقد النكاح  
وبشبهة يثبت النسب والعدة  
فيثبت التحريم سواء اوجد  
منها شبهة ايضا لا يخرج  
بما ذكر من وطئها بزنا او  
بأشهرها بلاوطء فلا تحرم  
عليه امها ولا بنتها ولا تحرم  
هي على ابيه وابنه لان ذلك  
لا يثبت نسبا ولا عدة (ولو  
اختلفت) امرأة (عمره)  
عليه (ب) نسوة (غير  
محصورات) بان يعسر  
عدهن على الاحاد كالف  
امرأة (نكح منهن) جوازا  
والا لانسد عليه باب النكاح  
فانه وان سافر الى محل  
آخر لم يامن مسافرتها الى  
ذلك المحل ايضا فعلم انه  
لا ينكح الجميع وهل ينكح الى  
ان تبقى واحدة او الى ان  
يبقى عدد محصور حتى  
الرواي عن والده فيه  
احتمالين وقال الانيس  
عندى الثانى اكن رجح في  
الروضة الاولى في نظيره  
من الاواني ويفرق بان  
ذلك يكفي فيه الظن بدليل  
صحة الظاهر والصلاة مظهر  
الطهارة وحل تناوله مع  
القدرة على متيقنها بخلاف  
النكاح وخارج بما ذكره  
اختلطت بمحصورات  
كعشرين فلا ينكح منهن شيئا  
تغليبا للتحريم ولو اختلطت

الفاعل وهو لا يتصف بمحل ولا حر ولا زفاعة غافل وهو غير مكلف واذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله  
بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا يتصف بمحل ولا بحرمة والقسم الثانى شبهة المحل وهو حرام  
والقسم الثالث شبهة الطريق فان قلنا القائل بالحل والحرمة والاحرام اه حل والحاصل ان شبهته وحده  
توجب ماعد المهر اذ لا مهر لبغى وشبهتها وحدها توجب المهر فوطء وشبهتهما توجب الجميع ولا يثبت بها  
محرمية مطلقا فلا يحل نحو ونظر ولا مس ولا خلوة اه زى (قوله او وطء بفساد نسكاح) هل من فساد النكاح  
العقد على خامسة او لان هذا معلوم لا يكاد احدي يحمله فلا يعد شبهة حررا حل (قوله حرم عليها امها وبناتها)  
اى وثبت المحرمية فى صورة المعلوم كذا لا تثبت فى صورة وطء الشبهة اه شرح مرو ويشير اليه صنيع  
الشارح فى التعليل بقوله لان الوطء بملك اليمين نازل منزلة عقد النكاح ومن جملة آثار عقد النكاح  
ثبوت المحرمية لام الزوجة وبناتها وقوله وبشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم اى دون المحرمية  
فيحرم عليه نظر ام الموطوءة بشبهة وبناتها وينتقض وضوءه بلمسها وهكذا بقية احكام الاجنبية اه  
(قوله نازل منزلة عقد النكاح) اى منزلة الوطء فى عقد النكاح فلا يرد ان التشبيه بالمعقد يقتضى حل  
بناتها لان البنت لا تحرم بالعقد على الام اه حل (قوله) ونوطئها بزنا اى حقيقى بخلاف ما على صورته  
كوطء المكره والمجنون واسقط شيخنا المكره لان والده يرى ان وطء المكره لا يثبت النسب وليس  
من وطء الشبهة كوطء المجنون اه حل (قوله) ولو اختلطت محرمه الخ) فيه اشارة الى انه ليس ثم  
علامة يحصل بها تمييز كنسب ونحوه وأشاروا بهذه المسئلة الى ان الحل والحرمة يوجدان مع  
غير التعيين فيهما اه قل على الجلال وقوله كنسب لعله تحريف وعبارة سل نعم لو تيقن صفة المحرمية  
كسواد نسكح غير ذات السواد مطلقا انتهت (قوله بان يعسر الخ) اى فى بادىء النظر والفكر بمعنى  
ان الفكر يحكم بعسر العد وقوله كلف امرأة اى او سبع مائة فما فوق وأما المحصور فمائتان فما دون واما  
الثمائة والاربعمائة والخسمائة والستمائة فيستغنى فيها القلب اه شيخنا وفى زى ان غير المحصور  
خسمائة فما فوق وان المحصور مائتان فما دون واما الثمائة والاربعمائة فيستغنى فيها القلب قال  
والقلب الى التحريم اميل اه (قوله فانه وان سافر الخ) فيه ان مقتضى ذلك انه لو انتفى هذا الاحتمال  
بان جمع ذلك المختلط به بمحل واحد لا يجوز ان ينكح منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا فى ذلك الى  
ما من شأنه اه حل وعبارة شرح مرو حكمة ذلك انه لو لم يبح له ذلك بما انسده عليه باب النكاح انتهت  
(قوله ايضا) اى كسفره هو وقوله فعلم اى من مفهوم من التبعية شبهة اه شيخنا (قوله) وهل ينكح الى ان  
يبقى الخ) عبارة شرح مرو ينكح الى ان يبقى محصور كما رجحه الرويانى ولا يخالفه ترجيحهم فى الاوانى الاخذ  
الى ان تبقى واحدة اذ النكاح يختلطه فرق غيره وما فرق به من ان ذلك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع  
القدرة على المتيقن بخلافه هنا مردود بما تقر من حل المشكوك فيها مع وجوده متيقنة الحل اه (قوله) وقال  
الانيس) اى على ما لو اختلطت بمحصورات ابتداء فيقيس الدوام على الابتداء وان كان الفرق الذى ذكره  
لا يظهر لان المسئلتين يجوز فيهما العدول الى المظنون مع وجود المتيقن فالاولى الفرق بان الابضاع يختلط  
لها ازيد من غيرها اه شيخنا (قوله) ويفرق بان ذلك يكفي فيه) اى فى حله وجواز الاقدام عليه ويفرق ايضا  
بالاحتياط للابضاع لانها لو اختلطت بالعدد المذكور لا يجوز له ان ينكح منه وقوله بخلاف النكاح فيه  
ان النكاح كذلك كما تقدم ولان له ان ينكح من ارتضع معها وشك هل ارتضع خنسا ام لا والاولى  
ان يفرق بان النكاح يختلطه نعم ان اريد بالظن المثبت ثم والمنفى هنا الناشئ عن الاجتهاد قربت صحة ذلك  
الفرق ويرد هذا بان ما هنا وجوز رخصة ومسئلة الرضاع ضعف فيها الشك فثبت استحباب الحل  
فاعدا ذلك يحرم الاقدام عليه ويحكم عليه بعدم الصحة ظاهرا ومنه يعلم ان الرد على الاذرعى فى قوله ان  
الشك فى المنكوحه محرم لها ليس فى محله تامل اه حل (قوله) ولان الوطء الخ) عطف على معلوم  
اه شيخنا (قوله) اذ لا دخل للاجتهاد فى ذلك) اى لان من شرط المجتهد فيه ان يكون للعلامة فيه مجال



إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد وتعبيري بمحرمة أعم من تعبيره كغيره بمجرم لشمولة (١٨٣) المحرمة بنسب ورضاع ومصاهرة

ولعان ونفي وتوتن وغيرها  
(ويقطع النكاح تحريم مؤبد  
كوطء زوجة ابنه) ووطء  
الزوج أم زوجته أو بنتها  
(بشبهة) فيفسخ به نكاحها  
كما يمنع انعقادها ابتداء سواء  
أكانت الموطوءة محرما  
للواطىء قبل العقد عليها  
كبنات أخيه أم لا ولا يغير  
بما نقل عن بعضهم من تقييد  
ذلك بالشق الثاني (وحرم)  
ابتداء ودواما (جمع  
امراتين بينهما نسب أو  
رضاع لو فرضت إحداهما  
ذكرًا حرم تناكحهما  
كأمرأة وأختها أو خالتها)  
بواسطة أو بغيرها قال  
تعالى وأن تجمعوا بين  
الاختين وقال ﷺ لا  
تنكح المرأة على عمتها ولا  
العمة على بنت أخيها  
ولا المرأة على خالتها ولا  
الخالة على بنت أختها ولا  
الكبرى على الصغرى ولا  
الصغرى على الكبرى رواه  
أبو داود وغيره وقال  
الترمذي حسن صحيح  
وذكر الضابط المذكور مع  
جمل ما بعده مثالا له أولى  
بما عبر به وخرج بالنسب  
والرضاع المرأة وأمتها  
فيجوز جمعها وإن حرم  
تناكحهما لو فرضت  
إحداهما ذكرًا أو المصاهرة

أى مدخله حل (قوله ونفي) أى فى ولد الأمة بالخالف إله شيخنا (قوله وغيرها) كالمعتدة والمحرمة  
والخائض أه حل وتمثله بالخائض غير صحيح (قوله ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أى على الزوج لا يقال  
كيف مذايع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نأقول المراد بالفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وإنما ينشأ  
عند التحريم وخرج بالنكاح ما لو طار ذلك على ملك ليمين كان وطىء الأب جارية ابنه لأنها وإن حرمت  
بذلك على الابن أبدا لا ينقطع به ملكه حيث لا إقبال عليه ولا شىء عليه بمجرده تحريمها لبقاء المألية ومجرد  
الحل غير متقوم أه حل أما لو كان إقبال من الأصل فإن ملك الفرع ينقطع كما سيأتى تفصيله فى الأعقاب أه  
(قوله تحريم مؤبد) أى على الزوج بدليل التمثيل وقوله أو بنتها الظاهر ولو كانت منه أيضا كان وطء بنته  
بشبهة فتحرم عليها أمها أه شيخنا (قوله كوطء زوجة ابنه) ويجب على الواطىء مهر من الزوجة وأخر  
للزوج إن كان بعد الدخول لتفريته البضع عليه فإن كان قبله فمهر للزوجة ونصف للزوج أه سلطان (قوله  
زوجة ابنه) بالنون أو الياء كما ضبطه بخطه أه شرح حج فكأنه قال فوطىء زوجة ابنه أو أياه (قوله قبل  
العقد عليها) هذا الفيد لا مفهوم له (قوله كبنات أخيه) أى التى هى زوجة ابنه مثلاً فتحرم على الابن بوطء  
الأب لها (قوله ولا يغير بما نقل عن بعضهم) وهو ابن الحداد وتبعه ابن الصباغ من تقييد ذلك أى انقطاع  
النكاح بطر وما ذكر بالشق الثانى وهو قوله أم لا فقد قال بعضهم فيه هو خيال باطل أه حل (قوله وحرم  
جمع امرأتين) أى فى الدنيا لا فى الآخرة لأن الحكم بدور مع العلة وجودا وعدمه لأن العلة التباغض وقطعية  
الرحم وهذا المسمى منتف فى الجنة وأما نكاح المحارم فى الجنة فذكر القرطبي أنه لا مانع منه إلا فى الام والبنات  
أه برماوى (قوله أو حالته الخ) بخلاف امرأته وبنت خالها أو بنت عمها وقول الشارح بواسطة أو بغيرها  
تعميم فى الحالة أه حل (قوله لا الكبرى على الصغرى الخ) هو تأكيدهما قبله على اللف والنشر غير المرتب  
وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هى الكبرى كما هو الغالب فتأمل أه قل على الجلال (قوله  
وإن حرم تناكحهما الخ) لأن العبد لا ينكح سيده والسيد لا ينكح أخته أه حل (قوله والمصاهرة) معطوف  
على قوله المرأة وأمتها (قوله فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها) لأن حرمة الجمع بينهما وإن حصلت بفرض  
أم الزوج ذكر فى الأولى وبفرض بنته ذكر فى الثانية لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع بل هو مصاهرة  
وليس فيها رجم يحذر قطعهم قال الرافعى وقد يستغنى عن قيد القرابة والرضاع بأن يقال يحرم الجمع بين كل  
امراتين أيتما قدرت ذكر التحريم عليه الأخرى فنخرجها تان الصورتان لأن أم الزوج مثلاً وإن حرم عليها  
زوجة الابن لو قدرت ذكر السكن زوجة الابن لو قدرت ذكر التحريم عليها الأخرى بل تكون اجنبية  
عنها وقد يقال يرد على ما قاله السيدة وأمتها الصديق الضابط بهما مع جواز الجمع بينهما بخلاف ما قالوه لعدم  
القرابة والرضاع ويحاجبان بالمتبادر بقرينة المقام من التحريم المؤبد المقتضى لمنع النكاح فتخرج هذه  
لأن التحريم فيها فيزول وبأن السيدة لو فرضت ذكرًا حل له وطء أخته بالملك وإن لم يحل له نكاحها أه  
شرح الروض (قوله بين امرأة وأم زوجها) بأن مات عنها زوجها أو طلقت وجمعها شخص  
مع أم زوجها القديم أو بنته أه (قوله أو بنت زوجها) أى وبين الرجل وريشته  
وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه أه حل (قوله لو فرضت إحداهما ذكرًا) وهى أم  
الزوج فى المسئلة الأولى وبنت الزوج فى المسئلة الثانية بخلاف المرأة إذا فرضت ذكرًا فإن أم الزوج اجنبية  
منه تأمل أه حل وعبارة الشورى إذ لو فرضت الأم ذكرًا لسكانت منكوبة ابنها ولو فرضت البنت فى  
الثانية ذكرًا كانت المرأة منكوبة ابنها فيحرم والظاهر أن العكس لا يأتى فليتأمل أه (قوله فكأن زوج  
للرأة من اثنين) أى من زوجين اثنين فقوله من اثنين صفة للزوج متعلق بمحذوف أى كزوج حاصل  
من زوجين اثنين لكن بزواج أحدهما لغيره وهذا وأخر لذلك كما تقدم فى قوله أو زوجها أحدهم أى  
الأولياء يزيدوا الآخر عمر أو عرف سابق الخ أه (قوله بطل الثانى) أى إن صح الأول فإن فسد الثانى هو

فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداهما ذكرًا (فإن جمع بينهما) بعقد بطل فيهما  
إذ لا أولوية لأحداهما على الأخرى (أو بعقدين فكأن زوج) للرأة (من اثنين) فإن عرفت السابقة ولم تنس بطل الثانى أو نسيت



الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا للداوردي اه سل (قوله: يجب التوقف حتى يتبين) اي ان وجبت معرفة السابق اه شرح مر مفهومه انه لو لم ترجح معرفتها لا توقف بل يبطلان فليراجع اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله بطلا) والا قرب عدم الاحتياج في ذلك اي فيما اذا لم يعلم عين السابقة الفسخ الحاكم وانه لو اراد العقد على احدهما امتنع حتى لا يطلن الاخرى ثانيا لا حتمالي كونها الزوجة فتحل الاخرى يقينا بدون مشقة عليه في ذلك بوجه اه شرح مر (قوله: بذلك علم الخ) اي بالنفصيل المذكور بقوله فان عرفت السابقة الخ وقوله ان تعبيرى بذلك اي قوله او بعقدين فمكتنوزج من اثنين الشامل للصورة الخمسة المذكورة وقوله اولى من قوله او مرتبا فالثاني والاصل قال هذه العبارة بدل عبارة المن التي سمعتها الصادقة بالصورة الخمسة وفي ع ش ووجه الاولوية ان من صدر الترتيب ان يعلم السابق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها اذ ليس ثم ثابن بخصوصه حتى يحكم عليه بالبطلان اه (قوله فان وطىء احدهما) اي حالة كونها واضحة فلا عبرة بوطء الخثي الا ان اتضح بالاثبته اه برماری (قوله حرمت الاخرى) اي استمر التحريم وعبارة العباب من ملك امة نحو اخنها ووطىء احدهما حرم ووطء الاخرى اه وكتب اي متاقوله حرمت عليه الاخرى اي ووطىءها كفا في الروضة والعباب وقد يقتضي اباحة الاستمتاع بغيره كما ان قضية فوطءهم فان رطىء واحدة حرمت الاخرى لانه لا اثر للاستمتاع بغيره فله الاستمتاع بكل منهما قبل ووطء احدهما وله الاستمتاع بغيرها ايضا بغير الوطء وعبارة الانوار وكل امرأتين حرم الجمع بينهما بالنكاح حرم الجمع في الوطء بملك المدين اه فافهم ان غير الوطء لا نظر اليه بل هو على اباحته فيهما فليتأمل لا يقال قياس الحائض حرمة المباشرة لا نافع قول يمكن الفرق بامكان حل المحرمة هنا حالا فيتمكن من اباحتها وبهذا فارقت الحائض اه شوبري وقوله في صدر القولة اي استمر التحريم لعله تحريف لان التحريم قبل ووطء احدهما لم يكن ثابتا حتى يستمر في غير الوطء اذ بل كانت كل منهما حلالا على انفرادها كما يدل عليه بقية عبارة تامل (قوله بازالة ملك) كبيع ولولبعضا ان لازم او شرط الخيار فيه للشترى وحده ربه ولولبعضا مع قبضه باذنه اه شرح مر (قوله كحيض) المناسب لهذا ان يقرأ المتن تحرم بالتام ليكون اعم وان كان اكبر النسخ بالياء اه شيخنا (قوله ويشترط ان تكون الخ) اي يشترط في صحة قول المتن حرمت الاخرى الخ وقوله ثم الخ استدراك على قول المتن حتى يحرم الاولى الخ (قوله كحرم) كأن كان له اخت من ابيه ولها اخت من غيره (قوله فوطئها) اي ولوبشبهة جازله ووطء الاخرى اي لان هذا الوطء كلا ووطء لم يحمله كلا ووطء فيما لو وطىء الاب زوجة ابنته وهي محرم له وكان قياس ذلك ان يقتضى تحريم ووطء الاخرى الا ان يقال لا معنى لتحريم المحرمة عليه وايضا ذلك التحريم على الزوج الذي هو الابن والتحريم هنا على الواطىء فلا جامع بينهما وحيث يحتاج الى الفرق بين هذا وبين طرق ووطء زوجة ابنته بشبهة حيث تحرمها وان كانت محرما له كذات اخيه اي وكان قياس ذلك ان وطء بشبهة لمن يحرم عليه ان يؤثر التحريم في الاخرى مع اثر التحريم ثم وقد يقال التحريم على الغير وهنا على نفسه وايضا لا معنى لتحريم المحرمة بما ذكر تامل اه حل (قوله جازله ووطء الاخرى) وهو يشكل على ما مر من قوله سواء كانت الموطوءة محرما للواطىء قبل العقد الخ زى قال شيخنا لا اشكال لان وطءاه فيما تقدم لزوجة ابنته بشبهة اذا كانت بنت اخيه ووطءه الشبهة محترمة فحرمها على زوجها وان كانت محرما له بخلافه هنا اي في الملك لان وطءاه محرمة المملوكة له غير محترمة فلا يحرم عليه الاخرى (قوله فهو اعم من قوله ولولملكها الخ) اي لشموله غير الاخت وحالة المعية بخلاف كلام الاصل فيهما لان العطف ثم في الثانية لا يفيد ما بل يفيد خلافا هذا وقد يجاب عن الاصل بان حالة المعية معلومة منه بمفهوم الاولوية فليتأمل اه شوبري (قوله لان الاباحة بالنكاح الخ) اي بخلاف نفس الملك فانه افرى من النكاح ومن ثم بطل النكاح بشراء امة كما ياتي في الفصل الذي يلي هذا اه حل اي فما هناك ليكون الملك اقوى من النكاح وما هنا

وجب للتوقف حتى يتبين وان وقعا معا وعرف سبق ولم تتعين سابقة ولم يرج معرفتهما او جهل السابق والمعية بطلا وبذلك علم ان تعبيرى بذلك اولى من قوله او مرتبا فالثاني (وله تملكهما) اي من حرم جمعهما (فان وطىء احدهما) ولو في دبرها (حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بازالة ملك) ولولبعضا (او نكاح او كتابة) اذ لا جمع حيث لا يختلف غيرها كحيض ورمه واحرام وردة لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق فلو عادت الاولى كان ردت بعيب قبل ووطء الاخرى فله ووطء ايتما شاء بعد استبراء العائدة او بعد وطئها حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى ويشترط ان تكون كل منهما مباحة على انفرادها فلو كانت احدهما مجرسية او نحوها كحرم فوطئها جازله ووطء الاخرى نعم لو ملك اما وبنتها فوطىء احدهما حرمت الاخرى مؤبدا كما علم مر (ولو ملكها ونكح الاخرى) معا او مرتبا فهو اعم من قوله ولو ملكها ثم نكح اختها او عكس (حات الاخرى دونها) اي دون المملوكة ولو



اذ يتعلق به الطلاق والظهار والايلاء وغيرها فلا يندفع بالاضعف بل يدفعه (و) يحل (١٨٥) (لحراربع) فقط لاية فانكحوا ما طاب

لكون فراش النكاح أقوى من فراش الملك فلا تنافي اه مر (قوله اذ يتعلق به الخ) وجه دلالة هذا على القوة انه يقتضي زيادة اعتناء الشارع بفراش النكاح واعتناؤه الزائد يدل على قوته اه (قوله وغيرها) من جملة ذلك لحوق الولد فيه بالا مكان ولا يجامعه الحل للغير بخلاف ملك اليمين اه حل (قوله فلا يندفع) أي النكاح بمعنى اباحتها بالاضعف وهو اباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النكاح أي اباحتها بالاضعف وهو الاباحة بالملك لما علمت انه أقوى (قوله ويحل لحراربع) قد تعين الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف على الحاجة كالسفيه والمجنون والحر النكاح لا يندفع الا بالاحوال الثلاثة (قاعدة) قال الشيخ عن الدين كان في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام يجوز للرجل أن يتزوج من غير حصر تغليبا لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام لا يتزوج غير واحدة تغليبا لمصلحة النساء فرأيت هذه الشريعة أي شريعة نبينا ﷺ مصلحة النوعين بالعدد المخصوص أي في الجملة والله اعلم فان قيل ما الحكمة في رعاية شريعة سيدنا موسى للرجال وشريعة عيسى للنساء قلت بحتم والله اعلم أن فرعون لما ذبح الانبياء واستضعف الرجال ناسب ان يعاملهم سيدنا موسى بالرعاية على خلاف فعل ذلك الجبارهم ولما لم يكن سيدنا عيسى في الرجال اب وكان اصله امرأة ناسب ان يراعى جنس اصله رعاية له فليتامل اه شوبرى وفي قول علي الجلال مانعه وقد اعتدلت شريعة محمد ﷺ برعاية مصلحة الفريقين وحكمة تخصيص الاربع كما قيل ان غالب امور هذه الشريعة مبنى على التثنية وترك الزيادة عليه كافي الطهارات وامهال مدة الشرع ونحو ذلك فلوزيد هنا على الاربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود الا بعد اكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة لما مر وقيل الحكمة مراعاة الاخلال الاربعة في الانسان المتولد عنها انواع الشهوة ورد بعضهم هذه بعدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الاخلال فيه اه (قوله لاية فانكحوا الخ) قوله فيها مشى أي اثنين وثلاث أي ثلاثة ورابع أي اربعة والمعنى ان المباح واحد من هذه لا يجزى عن الذي هو تسعة ولا اثنان منها وليس المراد بمثنى اثنين اثنين مكررا وهكذا البقية كما استدل به بعض الملاحدة بخبر ثمانية عشر امرأة فان ذلك كله مدفوع بالحديث المذكور بقوله امسك الخ فان منع الزيادة على الاربع في الدوام ففي الابتداء اولى وتقدم ما يتعلق به اه قل علي الجلال (قوله امسك اربعا وفارق سائرهن) واذا امتنع ذلك في الدوام فلان يمتنع في الابتداء بالاولى وهذا الحديث معين للبراد من الاية وهو ان ينكح اثنين او ثلاثة او اربعة ولا يجمع وقد انعقد الاجماع على عدم جواز الزيادة على الاربع اه حل (قوله وتقدم انه قد تعين الخ) مراده به تقييد قول المتن ولحر اربع أي ان كان رشيدا عاقلا اه شيخنا وقوله للحر كان عليه ان يقول وللعبد ليكون تقييدا أيضا لقوله ولغيره ثنتان وذلك لانها قد تعين له فيما اذا قصر السيد اذنه على واحدة انتهت (قوله وذلك في سفيه ونحوه) كالمجنون وعبارة شرح مر وقد تعين الواحدة كما مر في نكاح السفيه والمجنون (قوله اختص البطلان بهما) لوجود المرجح لانهما اولى بالبطلان لعدم جواز جمعهما (قوله أو في عقدين) كان عقد على قدر الجائز اه في عقد آخر اه سم (قوله فتعبري بذلك) أي بقوله او عقدين فكما مر وقوله اولى من قوله الخ أي اولوية عموم بالنسبة لقوله فان نكح خمسا لانه لا يشمل زيادة الرقيق على اثنين ولا زيادة الحر على خمسة وأولوية ايهام بالنسبة لقوله او مرتبا فالخامسة وذلك لان الترتيب يصدق بما اذا علم سبق دون عين السابق وفي هذه الصورة يبطل الجميع أي فكلام الاصل يوم ان الذي يبطل الخامسة فقط على انه في هذه الصورة لا خامسة تعلم حتى يقال بطلت الخامسة (قوله في عدة بائن) أي بينونة صغرى او كبرى (قوله واذا طاق حر ثلاثا) أي ولو لزوجته الامة فلو اشتراها بعد ذلك لم تحل له الا بمحل اه حل (قوله حتى تقييد) كذا في الاصل قيل ينبغي قوله فتح ليشمل ما لو تزلت عليه أو اتفق قصدهما واحترز بذلك صما لرضم وبني للفاعل فانه ان كان بتحتية أو هم اشتراط فعله أو فوته أو هم اشتراط فعلها اه تحفة اه

لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولقوله ﷺ لغيلان وقد اسلم وتحتة عشر نسوة امسك اربعا وفارق سائرهن رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصححه (ولغيره) عبدا كان او مبعضا فهو اعم من قوله وللعبد (ثنتان) فقط لاجماع الصحابة على ان العبد لا ينكح اكثر منهما ومثله المبعوض ولانه على النصف من الحر وتقدم انه قد تعين الواحدة للحر وذلك في سفيه ونحوه بما يتوقف نكاحه على الحاجة (فلو زاد) من ذكر بان زاد حر على اربع وغيره على ثنتين (في عقد) واحد (بطل) العقد في الجميع اذ لا يمكن الجمع ولا اولوية لاحداهن على الباقيات اعم ان كان فيهن من يحرم جمعه كاختين وهن خمس أو ست في حر او ثلاث او اربع في غيره اختص البطلان بهما (او) في (عقدين فكما مر) في الجمع بين اختين ونحوهما فتعبري بذلك ويزاد اولى من قوله فان نكح خمسا ماعدا بطلن او مرتبا فالخامسة (وتحل نحو اخت) كخالة (وزائدة) هي اعم من قوله وخامسة والتصريح به من زيادتي (في عدة بائن) لانها اجنبية لا في عدة رجعية لانها في حكم الزوجة (واذا طاق حر ثلاثا او غيره)

مر اولى من قوله أو العبد (ثنتين لم تحل له حتى تغيب بقبليها مع انقضاء) ليكر



شوبرى (قوله حتى تغيب) أى بفعلها كان نزلت عليه أو بفعله أو من غير قصد منها أه حل كان كانا نائمين وحاصل ما ذكره سبعة شروط وسياتي في الشرح التنبيه على شرطين في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح وقوله وسياتي في الصداق الخ (قوله حتى تغيب بقبولها الخ) أى وتعتبر بذلك وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعترف باصابتها لعدمها واذنت في تزويجها من الأول ثم ادعت عدم اصابتها الثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زواجها الأول أو بعده ولا يشكل عليه ما يأتى عن القمولى من التفرقة بين كون الانكار قبل العقد أو بعده لأنه مفروض فيمن أخبرت أو لا بالتحليل ثم انكرته وما هنا فيما إذا لم يسبق اقرارها واذنها في التزويج من الأول يجوز أنها بنته على ظنها ان العقد بمجرد بيع حلها للأول وان كانت مما لا يخفى عليه ذلك لأنه مفروض عليها يحتمل نسيانها أه ع ش على م ر وقوله ما يأتى عن القمولى أى في شرح م ر ونص عبارته في آخر هذا الفصل وفي الجواهر لو أخبرت بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل الدخول يعنى قبل العقد لم تحل أو بعده لم يرتفع (قوله حشفة ممكن وطؤه) أى ولو كان صبيها حرا عاقلا أو كان مجنونا بالنون أو خصيا أو زميا في ذمته لكان أن رطلى في نكاح لو ترافعوا إلينا اقرارناهم عليه وكالذى نحو المجوسى كما في الروضة وما نوزع فيه من أن الكتابى لا يحل له نحو مجوسية ومقتضاه أن نحو المجوسى لا يحل له كسائية رد بان كلام الروضة صريح في حل ذلك فمقابلها لا يرد عليه أه شرح م ر وقوله ولو كان صبيها أى بان طلق عنه وليه أو طلق هو وحكم بصحة ذلك كما كبراه فيهما وإلا فالصبي عندنا لا يصح طلاقه أه ع ش عليه وقوله عبدا بالغا عاقلا الخ وأما الصغير القن فلا يحل لأنه لا يتزوج إلا بالاذن ولا اذن للصغير ولا يصح أن يجبره سيده على النكاح كما مر في قوله ولا يجبره عليه سيده ولو صغيرا لأنه لا يملك الخ أه شيخنا الحنفى (قوله ممكن وطؤه) أى يتصور منه ذوق اللذة بان يشتهى طبعيا بحيث ينفذ لمسها فيما يظهر أه فتح الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكن وطؤها عادة وهو الراجح أه شوبرى (قوله مع انتشار للذكر) أى بالفعل فلو أدخل السليم ذكره غير منتشر بحيث لا يقوى على الدخول إلا باصبعه لم يكتفى به أه حل وليس لنا من مسائل النكاح ما يعتبر فيه الا انتشار إلا هذه أه شيخنا (قوله وان ضعف انتشاره) أى بان يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو اصبع وليس لنا وطء يتوفق تأثيره على الانتشار سوى هذا أه حل وسببه اشتراط ذوق العسيلة في الحديث ولا يحصل إلا مع الانتشار (قوله أو نحوه) كصوم وعدة شبهة عرضت بعد نكاحها راكتفى بالحشفة لاناظة أكثر الأحكام بها لانها الآلة الحساسة وليس الا لتأذنا إلا بها أه شرح م ر (قوله أو نحوه) في الروض أو كان الواطى مجنونا أو محرما بنفسك أو خصيا أو صائما أو كانت مظاهرا منها أو صغيرة لا تشتهى أه سم (قوله أى الثالثة) تفسير للفعول المطلق المحذوف لا للضمير لعوده للزوجة أه أى فان طلقها الطلقة الثالثة (قوله ابن الزبير) بفتح الزاى وكسر الباء بلا خلاف أه شوبرى (قوله وإنما معه مثل هدية الثوب) أى لا ينتشر كانتشار رفاعه وبهذا يدفع ما يقال الذى لا انتشار له كيف تذوق عسيلته ويندوق عسيلتها أو ان المراد ان يطلقها وتزوج من تذوق عسيلته أه حل فيكون الضمير عائدا على الزوج من حيث هو أه وموادها بهذا الكلام اثبات كونه عنيئا وهى إنما تثبت باقراره أو رد الدين عليها أه عزيزى (قوله مثل هدية الثوب) بضم الأول وسكون الثانى ويجوز اتباع الثانى للأول أه شيخنا وفي المصباح وهدية الثوب طرته مثل عرفة وضم الدال لا اتباع لغة وفي حديث المطلقة ثلاثا قالت إنما معه مثل هدية الثوب شبهت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الافضاء بهدية الثوب والجمع هذب مثل غرفة وغرف أه (قوله تشبيها له بالعسل) فان قيل فهلا ذكر فقال حتى تذوق عسيلته قلت أفنت لأن العسل فيه لغتان التذكير والتانيث أو باعتبار أنه على النطفة أه شوبرى (قوله تشبيها له بالعسل) أى فهو استعارة مصرحة أه (قوله وخرج بقبائها) دبرها هذا أحد المواضع التى فرقوا فيها بينهما وقد نظمها بعضهم بقوله

(حشفة ممكن وطؤه أو قدرها) من فاقدتها (فى نكاح صحيح مع انتشار) للذكر وان ضعف انتشاره أو لم ينزل أو كان الوطء بحائل أو فى حيض أو احرام أو نحوه لقوله تعالى فان طلقها أى الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مع خبر الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها جاءت امرأة رفاعا القرظى إلى النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعا فطلى فبت طلاقى فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية الثوب فقال تريد أن ترجع إلى رفاعا لا حتى تذوق عسيلته ويندوق عسيلتك والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعى وجمهور الفقهاء الوطء نفسه اكتفاء بالمظنة سمي بها ذلك تشبيها له بالعسل بجامع اللذة وقيس بالحر غيره بجامع استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج بقبائها دبرها وبالافتضاء وهو من زيادته عدمه



والدبر مثل القبل في الاتيان \* لا الحل والتحليل والاحصان  
وفية الايلا ونفى عنه \* والاذن نطقا وافتراش القنه

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من محلها ولم يجعلوا الوطء بملك اليمين كالوطء في العقد  
وقوام حقيقة لفظ النكاح والزواج في الآية الشريفة ولم يجعلوا استدخال المني كالوطء وقوامع مجاز  
لفظ النكاح في الآية المتعين بقرينة ذوق العسيلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن ايقاع الطلاق  
الثلاث والخلف به فتأمل اهـ قل على الجلال وقوله وقد نظمها بعضهم الخ وهو ابن الوردي في بهجته  
كما في عرش على مر (قوله وان غابت الحشفة الخ) خلافا لما في شرح البهجة للدولف من الاكتفاء بذلك  
وهذا ربما يفيد انه لو دخل الذكري في غير الغوراء ولم تزل البسكرة لرقته جدا لا يحصل التحليل وجرى  
ابن كجب على حصوله بذلك تبعا لما في شرح الروض اى بخلاف تقرير المهر في الغوراء وان لم تزل  
البسكرة اهـ حل (قوله الطفل) اى الذى لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره اهـ شرح مر (قوله ولانه  
تعالى علق الحل بالنكاح) فيه ان هذا مخالف لما قدمه في اول باب النكاح من ان النكاح في هذه الآية محمول  
على الوطء وبجواب بان حمله على الوطء فيما مر بطريق المجاز وحمله على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان  
جرى في كل محل على قول منهما اهـ عزبى (قوله وهو انما يتناول الصحيح) سياتى في الايمان ولا يبحث بفاسد  
من بيع او غيره لان ذلك غالبا في الخلف منزل على الصحيح اهـ فليتأمل وتقدم قبيل مبحث الاستثناء من  
كتاب الاقرار ان اسم نحو البيع عند الاطلاق يحمل على الصحيح اهـ شوبرى (قوله ما اذا لم ينتشر) اى  
اصلا وان ادخله باصبعه اهـ حل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بان طلقها المحال رجعيًا ثم وطئها قبل انقضاء  
العدة او ارتد اخذها ثم وطئ في العدة فلا يكفي اهـ شيخنا (قوله وذلك بان استدخلت ماءه) اى الثانى  
وهو تصوير اسكون الزوج الثانى طلق رجعيًا قبل الوطء ثم وطئ بعده او ارتد ثم وطئ بعدهما مع  
ان الردة قبل الدخول تنجز الفرقة اهـ عرش على مر (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وايضاح  
ذلك ما ذكره القفال وهو ان الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذى يملك فيه الرجعة فنقطع  
النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقا للعقوبة وهو نكاح الثانى الذى فيه عضاضة عليه ولهذا المعنى  
حرمت ازواجه <sup>عليه السلام</sup> على غيره اهـ حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله  
المحلل والمحلل له اهـ حل وتصديق يمينها في وطء المحلل وان كذبها لعن اثباتها له ولو ادعى الثانى  
الوطء فانكرته فلا تحل الاول كما لو كذبها الثانى والولى والشهود في العقد خلافا للبلقينى اهـ  
زبادى (قوله ولو نكح بلا شرط وفي عزمه الخ) ولو نكحها على ان لا يطأها الا مرة فان شرطته  
الرجعة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا اهـ قال الزركشى ولو تزوجها على ان يحللها للاول  
ففي الاستدراك للدارمى فيه وجهان وجزم الماوردى بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى  
العقد اهـ شرح الروض اهـ سم على حج اهـ عرش على مر (قوله وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ) اهـ  
اى او تراضيا على ذلك قبل العقد وقوله كره اى لان كلما صرح به ابطال يكره اضماره ما لم يكن  
قصده بذلك ان يحللها لزوجها وقد رأى له بها شغفا والا فلا يكره بل قال داود لا يبعد ان يكون  
ما جورا لانه قصد اوافق اخيه المسلم وادخال السرور عليه حكاه في التمهيد اهـ حابى (خاتمة) قال  
شيخنا الحنفى عليه سحائب الرحمة والرضوان في رسالة الفها في شان المسئلة الملققة فقال (اما بعد) فيقول  
المرتضى غفر المسامى محمد الحفناوى قد شاغ وذاع بين الانام ما يحبه اهل العرفان من الاعلام من  
الافتاء بالمسئلة الملققة مع عدم استيفاء شروطها المحققة وسيظهر لك ذلك وان الملقى بها مالك لسلكه  
مسلك التهمة والضياع ومخالفة من امر بحفظ الانسان بصون الابضاع فاحببت ان ابين بطلان ذلك مستعينا  
بعون المامنين المالك فائق السمع ايها الموفق لما اقول تعلم ضلالة الملقى بها المخالفته المنقول اما المسئلة الملققة  
فصورتها كما نقله البرماوى في حاشيته على الغزى في فصل الرجعة. نقلا عن العلامة الشيخ على الاجمورى

وان غابت الحشفة كما في  
الغوراء وبالحشفة مادونها  
ولادخال المني وبممكن  
وطؤه الطفل وبالنكاح  
الصحيح النكاح الفاسد  
والوطء بملك اليمين وبالشبهة  
الزنا فلا يكفي ذلك كالا  
يحصل به التحصين ولانه  
تعالى علق الحل بالنكاح  
وهو انما يتناول الصحيح  
وبانتشار الذكرا ما اذا لم  
ينتشر لشمل او غيره لا تنفاه  
حصول ذوق العسيلة المذكورة  
في الخبر ويشترط عدم  
اختلال النكاح فلا يكفي  
وطء رجعية ولا وطء في  
حال ردة احدهما وان  
راجعها او رجع الى الاسلام  
وذلك بان استدخلت  
ماءه او وطئها في الدبر  
قبل الطلاق او الردة  
والحكمة في اشتراط التحليل  
التنفير من استيفاء ما يملكه  
من الطلاق وسياتى في  
الصدائق انه لو نكح بشرط  
انه اذا وطئ طلق او  
بانت منه او فلا نكاح  
بينهما بطل النكاح ولو  
نكح بلا شرط وفي عزمه ان  
يطلق اذا وطئ كره  
وصح العقد وحلت بوطنه



ان يزوج الصغير المطلقة ثلاثا لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح لا بموجب حكارافعا للخلاف بان  
يتقدمه دعوى صحيحة كان ينصب الحاكم من يدعى على ولي الصبي انه يقصر في شأنه حيث لم يزوجه مع  
ان في زواجه مصلحة له ويجب عليه بالاقرار فيزوجه ويدخل بها ثم بعد دخول الصبي بها يطلق عنه  
وليه لمصلحة تعود على الصبي ويحكم الحاكم المالكى او الحنبلى بصحة ذلك وبعدم وجوب العدة بوطئه  
حكما كذلك ويشترط عند الحنبلى ان لا يبلغ الصبي عشر سنين والا وجبت العدة بوطئه ثم يزوجه الزوج  
الاول لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح وبحملها بوطئه الصبي حكما كذلك وليس هذا من التناقض  
المستبعد لوجود الحكم وحكم المالكى بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز  
لان المعتمد ان حكم المالكى يحل الحرام عند الغير اى كذهبتا فان حكم الحاكم في المسائل الاجتهادية  
يرفع الخلاف ويصير المسئلة مجمعا عليها كما افق به الناصر اللقاني وكلام القرافى وابن عرفة عن المدونة  
يفيده وما يخالف ذلك لا يعول عليه اه ما نقله البرماوى مع زيادة وبعض تصرف والحق امتناع ذلك  
في زماننا وانه لا يجوز ولا يصح العمل بهذه المسئلة لانه يشترط عندنا الصحة تزويج الصبي ان  
يكون المزوج له ابا او جد من قبله وان يكون عدلا وان يكون في تزويجه مصلحة للصبي وان يكون  
المزوج للراة وليها العدل بحضرة عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يصح التحليل لفساد النكاح قال ع  
على مر عقب تلك الشروط ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من تعاطى ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان  
الغالب والمحقق ان الذين يزوجون اولادهم بارادة ذلك امام السفلة المواطون على ترك الصلوات  
وارتكاب المحرمات وتزويجهم اولادهم لذلك الغرض اعنى التحليل لا مصلحة فيه للصغير بل هو مفسدة  
اى مفسدة وكثيرا ما يقع فيه ان المزوج للراة من غير اوليائها بان توكل اجنبيا في عقد نكاحها اه وابن  
العدالة في ولى كل من الصبي والمرأة والشهود والمصلحة لنكاح الصبي حتى يترتب عليه صحة ما بعده من حكم  
الحاكم المالكى او الحنبلى وابن الحكم الرافع للخلاف المشترط في صحته تقدم دعوى صحيحة وقد  
سبرنا فوجدنا القاضى المالكى او الحنبلى لم يوجد منه حكم مرتب على دعوى صحيحة وقد نقل بعض  
مشايخنا عن شيخنا الشيخ منصور الطوخى وشيخه الشيخ احمد البشيشى انهما لم يرضيا المسئلة  
المعلقة وبعضهم يتحيل بجعل دراهم للصبي مدعيا ان ذلك مصلحة له مع انه لا ينتفع بها بل ياخذها  
وليه لنفسه ولا ينفقها على الصغير فإى مصلحة حصلت له على ان شرط نكاح المحلل عند المالكية ان  
لا يعلم انه محلل والا فلا يصح وقد اطلعنا على بعض من يعمل بها انه يذكر للصبي ووليه ان القصد  
التحليل فكيف حكم القاضى المالكى بصحته حيث لا بد من وجوب العدة بوطئه ولا يخفاك انه لا بد من  
إدخال الحشفة بعد الانتصاب وهيئات ذلك من الصبي الذى لم تركب فيه شهوة فان وجدت فيه  
يغلب عليه الحياء غالبا فلا يحصل له انتصاب اول اجتماعه بحيلته فإى بالك بالصبي الذى لاشهوة له  
اصلا وقد يقع في عبارة المفتى بها ان يقول تصبح بشروطها زاعما ان ذلك ينجيه من وبال  
فتواه مع عليه بانتفاء الشروط او بعضها والداعى له محبة اخذ الدراهم في مقابلة ضيعه ولا  
يخفى على الله خافية فليست له جوابا بين يدي مولاه وبالجملة فالافتاء بصحتها من الضلالات لما  
علمت اه كلامه رضى الله عنه

(فصل فيما يمنع النكاح  
من الرق (لا ينكح) أى  
الشخص رجلا كان أو  
امراة (من يملكه أو بعضه  
اذلا يجتمع ملك ونكاح

(فصل فيما يمنع النكاح) اى فى الابتداء والدوام وقوله من الرق بيان لما اى فهو مانع مطلقا ان كان  
الرقيق ملكا للناكح وبقيده عدم الشروط ان كان ملكا لغيره وقوله فيما يمنع الخاى وفيما يتبع ذلك كقوله وطرق  
يسار الخاه شيخنا (قوله لا ينكح) اى لا ابتداء ولا دواما فصيح تفريع قوله فلو طرأ الخ تفريعا لجزئى القاعدة  
عليها وقوله او بعضه معطوف على الضمير البارز فهو بالنصب وقوله من يملكه جار على غير من هو له في مقام اللبس  
كما لا يخفى فكان عليه الا راز على المذهبين اه شيخنا (قوله لا ينكح من يملكه او بعضه) اى ملكا تاما فلو  
اشترى امه بشرط الخيار له او اشترت عبدا بشرط الخيار لها جاز له نكاح الامه وجاز لها نكاح العبد وبعد ذلك



ان تم البيع انفسخ النكاح وان فسخ البيع دام النكاح اه شيخنا وفي عش على مر قوله من يملكه  
او بعضه اى ملكا تاما ومفهومه انها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشترته بشرط الخيار لها وحدها  
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فلا يرجع اه سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد  
وعليه فيفرق بين طر والمالك على النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للبشرى لكونه  
دواما بخلاف طر والنكاح على المالك فيحتاج له فيبطل النكاح لوجود المالك في الجملة وان كان مزا لا اه  
(قوله من يملكه او بعضه) علم من ذلك ان لها نكاحا عبدانها او ابنتها وان للابن نكاحا امه ايه على  
المعتمد وفارق عكسه بسببه الاعفاف على الولد وقيد حج المنع في العكس بالولد المورس لانه الذي يجب  
عليه الاعفاف وسياتي عن شرح شيخنا موافقته والمتجه المنع مطلقا بدليل سقوط الحد عنه مطلقا فراجع  
اه قل على الجلال وحاصل ما في هذا المقام مع ما سياتي في فصل الاعفاف ان الرجل يتمتع عليه نكاح من  
يملكها هو او يملك بعضها وكذا من وقفت عليه او وصى له بمنفعتها ابدافه ولا اربع وكذا من يملكها فرعه  
او يملك بعضها او وصى له بمنفعتها او وقفت عليه وهو لا اربع ايضا وكذا من يملكها مكاتبه او وصى له  
بمنفعتها او وقفت عليه وهو لا اربعة ايضا فجملة المسائل احدى عشرة وفي المرأة اربع مسائل ايضا لانه  
يتمتع عليها نكاح من تملكه او يملك بعضها او وصى لها بمنفعتها او وقف عليها فالجملة خمس عشرة مسألة وعلى  
كل اما ان توجد ابتداء او طر او اثنان في خمس عشرة بثلاثين وكلها باطلة الا اذا طر أملاك الفرع او وصى  
له بها او وقفت عليه فهي صحيحة وبهذا علم ان هناك ملكا يمنع النكاح ابتداء ودواما وملكها يمنع ابتداء فقط  
اه تقرير العزبي (قوله لما ياتي) اى من قوله لان احكامهما متناقضة (قوله فلو طر أملاك تام على نكاح  
انفسخ النكاح) وكما يقطع النكاح طر والمالك يقطعها ايضا طر والرق كما سياتي له في كتاب الجهاد ونص عبارته  
هناك وبذلك علم ان نكاحهما يقطع فيما لو سبوا وكانا حريين وفيما لو كان احدهما حرا والاخر رقيقا  
ورق الحر سواء سبيا ام اجداهما وكان المسي حروا انه لا يقطع فيما لو كانا رقيقين سواء سبيا ام احدهما اذا  
لم يحدث رق وانما انتقل المالك من شخص الى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة انتهت (قوله فيهما)  
اى فيما اذا كان المالك الزوج او الزوجة الذي شمله قول المصنف اه عش (قوله فلان نفقة الزوجة)  
الاولى ان يقال فلان الزوجة تقتضى التملك اى لان المقتضى للتملك انما هو الزوجية لا النفقة كما في مر (قوله  
ولو ملكها الخ) جواب عما يقال من طرف الضعيف القائل بان الرقيق يملك بالتملك اى فقوله لانها لا تملك  
ر بما يقال عليه انها تملك بالتملك على الضعيف فاجاب بقوله ولو ملكها اى فحل هذا القول الضعيف ما لم تعد  
الفائدة على المالك فان عادت له كما هنا لا يملك بالتملك اه وقرر شيخنا ان هذا من عطف العلة على المعلول  
اه (قوله الى الشرق الخ) في نسخة المشرق والمغرب (قوله واذا تعذوا الخ) راجع للصورتين (قوله بطل  
الاضعف الخ) وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستاجر مع بقاء الاجارة بان ملك الرقة هنا يغلب  
ملك المنفعة اذ السيد لا يجب عليه تسليم امته المزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس اه حج اه  
سم (قوله الا ضرب من المنفعة) هذا هو ظاهر فيما لو كان المالك الزوج او ما عكسه فلا يظهر لانها لا تملك  
الانتفاع به الا انها معلومة بالاولى لانه اذا ظهر التناقض مع ملكه ضربا من المنفعة فعنده اولى اه شيخنا  
(قوله بشرط الخيار له) وحيث نذله ان يطأها ووطؤه بالمالك لان يلزم البيع لانه اجارة وتقدم في باب  
الخيار انه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لهما امتنع الوطء لانه لا يدري الجهة المقتضية للوطء وان  
كان ووطؤه اجارة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده او للبشرى كذلك انه الوطء الاول بالزوجية  
والثاني بالمالك اه حل وقواه وكذا لو ابتاعته كذلك اى بشرط الخيار ولها وهل يحل الوطء له ام لا  
فيه نظر والا قرب الاول فيما لو كان الخيار للبائع لبقاء الزوجية اما لو كان الخيار لهما او لهما فيمتنع عليه  
الوطء لانه فيما اذا كان الخيار لهما قدم ملكته وهو ممتنع عليه ووطء سيدته وفيما اذا كان لهما يكون

لما ياتي (فلو طر أملاك تام)  
فيهما (على نكاح انفسخ)  
النكاح لان احكامهما  
متناقضة اما في الاولى فلان  
نفقة الزوجة تقتضى  
التملك وكونها ملكة يقتضى  
عدمه لانها لا تملك ولو  
ملكها لملك نفسه واما في  
الثانية وهي مع تام من  
زيادتي فلانها تطالبه  
بالسفر الى الشرق لانه  
عندها هو يطالبها بالسفر  
معه الى الغرب لانها زوجته  
واذا دعاها الى الفراش  
بحق النكاح بعثته في اشغالها  
بحق الملك واذا تعذر الجمع  
بينهما بطل الاضعف  
وثبت الاقوى وهو الملك  
لانه يملك به الرقة والمنفعة  
النكاح لا يملك به الا ضرب  
من المنفعة وخرج بتام ما  
او ابتاعها بشرط الخيار  
له ثم فسخ لم يفسخ نكاحه  
كما نقله في المجموع عن قول  
الرويانى انه ظاهر المذهب



موقوف فلا يدري هل الزوجية باقية بتقدير عدم تمام العقد أو منفية بتقدير تمامه اه ع ش على مر (قوله) وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لها وحينئذ ليس له أن يطأ لضعف الملك بالتمكن من إزالته بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لها امتنع الوطء لأنه لا يدري الجهة التي تبيع له الوطء وإن كان وطؤها اجازة بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع وحده أو للشترى كذلك فله الوطء الأول بالزوجية والثاني بالملك وأما إذا كان الخيار لها وحدها فليس له أن يطأها وقد يقال يجوز أن يفرق بينهما وبين ما إذا كان الخيار لها بأن ذلك لا يدري فيه الجهة التي يطأها بخلاف هذا فإنه يطأ بالزوجية اه حل وقوله وقد يقال يجوز أن يخالفه من عبارة ع ش السابقة (قوله) أيضا وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لها وإنما قد يكون الخيار للشترى في صورتين ليسكون مثالا لطر والمالك غير التام وأما إذا شرط الخيار للبائع أو لها فلم يطرأ فيها ملك وإن كان الحكم عدم انفساخ النكاح بالاولى تأمل اه شيخنا (قوله ولا حر) أي كامل الحرية وقوله ومن بهارق ومثلها الامة الموصى بأولادها إذا اعتقها الوارث فلا ينكحها الحر إلا بالشروط التي في الامة ويلغز بها فيقال لنا حرة لا تنكح إلا بشروط الامة ويقال في أولادها أرقاء حرين بين كما قاله الزيادي (قوله) إلا بثلاثة شروط) ولا يعتبر من هذه الثلاثة في الرقيق إلا إسلامها إن كان هو مسلما اه (قوله واختص بالمسلم) وأما الأول ولأنه فكس ذلك فيخصان الحر ويعمان المسلم وغيره اه (قوله بعجزه) أي مصور بعجزه الخ فاحدها هو العجز نفسه فالبراء للتصوير اه شيخنا وانظر هذا مع كونها في المتن وحده للسببية أو بمعنى مع اه (قوله) عن تصالح لمتنع هل المراد صلاحيتها باعتبار ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرجح اه شرح مر وهو المعتمد اه ع ش عليه (قوله) ولو كتابية) أي زوجة كتابية وقوله أو أمة أي زوجة أو مملوكة اه شيخنا (قوله) ولو قادر عليه) فيه شيء يدرك بالتأمل اه سم ولعل وجهه أن القدرة تصدق مع قدرته على الاقتراض للمهر وعلى مالو وجوده من رضيت بمؤجل مع أن شيئا من ذلك لا يمنع الامة اه ع ش (قوله) أو مجنونة) أي أوزانية أو غائبة على ماسياتي في كلامه وكما لا تحيرة لأنها الآن غير صالحة وتوقع شفائها لا ينظر إليه أي معتدة عن غيره وأما المعتدة منه فإن كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وإن كانت بائنا فلا يشترط انقضاءها اه حل (قوله) ولاية ومن لم يستطع الخ) معطوف على الملقبلة أي وهذا في غير المستطيع فصح الاستدلال وقوله ولمفهوم الآية أي فدللت بمنطوقها على المنطوق وبمفهومها على المفهوم (قوله) أو قادر عليها) بأن وجودها ووجود صداقها فضلا عما يحتاجه في الفطرة عنده أو عند فرعه الذي يلزمه اعفائه لا بنحوه بل يلزمه قبول هبة أو مهر أو أمة لما فيه من المنفعة اه حل فالمراد قادر حقيقة أو حكما بأن يكون له ابن مؤسر فيجب عليه اعفائه اه سل وعبارة الشوبري قوله أو قادر عليها بأن وجد صداقها فضلا عن نحو مسكن وخادم ولباس ومركوب وكذا غيرها مما مر في الفطرة فيما يظهر اه حجج انتهت (قوله) كان ظهرت عليه مشقة في سفره) أي مع قدرته على منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه في تلك المدة فالفرض أنه خائف الزنا فخائف الزنا له حالتان تارة يقدر على منع نفسه منه مدة سفره وتارة لا يقدر على منعها منه مدة سفره وكتب أيضا أولم تظهر عليه مشقة لكن لم يمكن انتقالها معه إلى وطنه لما في تكليفه المقام معها هناك من التغرب الذي لا تحمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقالها معه فيجب عليه حينئذ السفر اه حل وقوله فالفرض الخ غرضه من هذا صحة عطف قوله أو خاف زنا الخ على ما قبله لأنه يقتضي أن المعطوف ليس معه خوف الزنا مع أن خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الامة وحاصل الجواب أن المعطوف عليه فيه خوف الزنا أيضا إلا أنه قادر على منع نفسه تأمل وفيه أنه لا فائدة لقوله أو خاف زنا لأنه مذكور فيما بعده في قوله وبخوفه زنا إلا أن يقال ذكره هنا لكونه من أفراد العجز وذكره فيما بعد لكونه شرطا من الثلاثة فيكون عطف خوف الزنا على العجز من عطف الخاص على العام اه (قوله) كان ظهرت عليه مشقة في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته) والامتحل له الامة ولزومه السفر للحره أن أمكن انتقالها معه لبلده كما

وكذا لو ابتاعته كذلك (ولا) ينكح (حرم من بهارق) لغيره ولو بمبعضه (إلا) بثلاثة شروط وإن عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم أحدها (بعجزه) عن تصالح لمتنع) ولو كتابية أو أمة بأن لا يكون تحتته شيء من ذلك ولا قادر عليه كان يكون تحتته من لا تصالح للتمتع كصغيرة لا تحتمل الوطء أو رقاء أو برصاء أو هرمة أو مجنونة لأنها لا تغنيه فهي كالمعدومة ولاية ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات بخلاف ما إذا كان تحتته من تصالح للتمتع أو قادرا عليها لاستغنائه حينئذ عن أرقاق الولد أو بعضه ولمفهوم الآية والمراد بالمحصنات الحرات وقوله المؤمنات جرى على الغالب من أن المؤمن إنما يرغب في المؤمنة وتعبيرى بمن تصالح أعم من تعبيره بحره وسواء كان العجز حسيا وهو ظاهر أو شرعيا (كان ظهرت عليه مشقة في سفره)



قاله الزركشي وإلا فكذا لعدم لأن تكليفه التغرب أعظم مشقة اه شرح مر (قوله لغائبة) أي غير متزوج بها ويريد تزوجها اه ع ش على مر وبها ش شرح الروض وكذا لو كان له زوجة غائبة ووجد شي مما ذكر اه وعبرة حل قوله لغائبة أي يريد أن ينكحها أو زوجة له وسافرت لكن في كلام شيخنا كحج ما يدل على أن كلامهم هنا مفروض فيمن يريد أن يستجد نكاحا بدون زوجته وأن زوجته غائبة مطلقا تبيح الامة وفي عمومها نظر انتهت وشرح حج مانصه (انبيه) اطلقوا ان غيبة الزوجة أو المال تبيح نكاح الامة والاول مشكل بما تقر فيمن قدر على من يتزوجها بالسفر اليها فيبغي ان ياتي فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وبما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونها وقد يفرق بان الطمع في حصول حرة لم يالفها يخفف العنت وبان ما هنا محتاط لها أكثر خشية من الزنا اه ومثله شرح مر بالحرف وفي ع ش عليه قوله والاول مشكل هو اطلقوا ان غيبة الزوجة لا قوله ان ياتي فيها تفصيلها إذ تاتي التفصيل في الاولى متجه جدا فلا ينبغي العدول عنه وكذا في الثانية وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات اه سم على حج وهو وجهه جدا وقوله والثاني هو قوله أو المال اه (قوله بان ينسب متحملها الخ) أي وان لم يكن في ذلك غرم مال والمراد من الاسراف وبجائزة الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصد ما اه قل على الجلال (قوله لانه قد يعجز عنه عند حله) اما اذا علم قدرته عليه عند الحمل فلا تحل له الامة أخذ ما قالوه في التيمم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل وكان قادر عليه عند حله لزمه الشراء والمعتمد عدم تحريم الامة في هذه الحالة ايضا لان في الزوجية كلفة أخرى وهي النفقة والمكسوة والفرص انه معسر في الحال بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله أو باكثر من مهر المثل) قيده الامام والغزالي وبما اذا كان الزائد قدر ايمد بذله اسرافا والاحرم من الامة ويفرق بينه وبين ماء الطهر بان الحاجة الى الماء تتكرر وجرى عليه النووي في تنقيحه وهو المعتمد اه حل وفي شرح مر مانصه لو وجد حرة وأمة لم يرص سيدها بنكاحها إلا باكثر من مهر مثل الحرة الموجودة ولم ترص الحرة إلا بما سأل السيد الامة لم تحل الامة في هذه الحالة لقدرته على ان ينكح بصدقة حرة وان كان أكثر من مهر مثل الحرة قاله الاذرعى اه (قوله لا بدونه) إنما تعرض لهذا مع ظهور الرد على الخلاف فيه كما تعرض لمسئلة المؤجل لذلك وعبرة شرح مر ولو وجد حرة بمؤجل أو بدون مهر مثل فالاصح حل الامة في الاول لانه قد لا يجد وفاء فتصير ذمته مشغولة والثاني لا للقدرة على نكاح حرة دون الثانية لان العادة جرت بالمساحة في المهور فلا منة والثاني لا لما فيه من المنة ورد بما سأل انتهت (قوله وبخوفه زنا) أي بتوقعه لا على ندور والوجه انها لا تحل للمجبور الذكر مطلقا إذ لا يخشى الزنا ومثله العين وتحل للمسوح مطلقا إذ لا يخشى ريق الولد لانه لا يلحقه اه شو برى وعبرة شرح مر ولاستحالة زنا المجبور دون مقدماته منه لم تحل له الامة مطلقا كما قاله جمع متقدمون نظر الاول خلافا للرويان ومن تبعه ومثله في ذلك العين وقول ابن عبد السلام ينبغي جوازه للمسوح مطلقا لا فتفاء محذور ريق الولد خطأ فاحش لخالفته لنص الآية وهذا آمن من العنت ولا يفتقض ما ذكره بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامة قطعا ولا نظر إلى طرق البلوغ وترقع الحمل في المستقبل كما لا نظر إلى طرو اليسار في حق نكاح الامة ونكاح الامة الصغيرة والآيسه وبما اذا كان الولد يعتق عقب الولادة ويمتنع على من توفرت فيه شروط نكاح الامة ان ينكح امة غير صالحة كصغيرة لا توطأ ورتقاء وقرناء لانه لا يامن به العنت انتهت (قوله بان تغلب شهوته الخ) أي وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا اه شو برى (قوله أو قوى تقواه) أي أو قوى تقواه (قوله واصله المشقة) في المصباح العنت الخطا وهو مصدر من باب تعب والعنت في قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم الزنا قال الازهرى نزلات فيمن لا يستطيع طولا أي فضل ما ينكح به حرة فله ان ينكح الامة وتعتقه أدخل عليه الاذى واعتقه او وقع في العنت وفتما يشق عليه تحمله اه (قوله لانه سبها) فهو من اطلاق المسبب وهو العنت واردة السبب وهو الزنا (قوله

لغائبة أو خاف زنا مدته) أي مدة سفره اليها وضبط الامام المشقة بان ينسب متحملها في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد (أو وجد حرة بمؤجل) وهو فاقد للمهر لا به قد يعجز عنه عند حله (أو بلا مهر كذلك لو جوب مهرها عليه بالوطء (أو باكثر من مهر مثل) وان قدر عليه كما لا يجب شراء ماء الطهر باكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من زيادتي (لا) ان وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واجده فلا تحل له من ذكرت لقدرته على نكاح حرة (و) ثانيها (بخوفه زنا) بان تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا واصله المشقة سبى به الزنا لانه سبها بالحد



والمراد بالعنت عمومها لا  
مخصوصه حتى لو خاف  
العنت من أمة بعينها لقوة  
ميله اليها لم ينكحها إذا كان  
واجدا أطول كذا في  
بئر الروباني والوجه ترك  
التي يدب وجودها بل لانه  
يقع غنى جواز نكاحها عند  
فقد أطول فيفوت اعتبار  
عموم الناس مع ان وجود  
الطول كاف في المنع من  
نكاحها وهذا انما طعلم  
ان الحر لا ينكح أمتين  
علم من الاول أيضا (و)  
ثالثا (باسلامها للمسلم) حر  
أو غيره كما مر فلا تحل له  
أمة كناية أما الحر فلقوله  
تعالى فمما ملكت أيمانكم  
من فتياتكم المؤمنات وأما  
غير الحر فلان المانع من  
نكاحها كفرها فساوى  
الحر كالمتردة والجوسية وفي  
جواز نكاح أمة مع تيسر  
بعضة تردد الامام لان  
أرقاق بعض الولد أهون  
من أرقاق كله وعلى تعليل  
المنع اقتصر الشيخان قال  
الزركشي وهو الراجح  
أما غير المسلم من حر  
وغيره كتابيين فتحل له  
أمة كناية لاستوائهما في  
الدين ولا بد في حل نكاح  
الحر الكتابي الأمة الكتابية  
من أن يخاف زنا ويفقد  
الحرية كإفهمة السبكي من  
كلامهم واعلم انه لا يحل  
لحر مطلقا نكاح أمة ولده ولا أمة مكاتبه كما سيأتي في الأعفاف

بالحد في الدنيا) أي ان خدو قوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يجد أحل قالوا أو بمعنى أو اهتقرير شيخنا وقال  
الشويزي أي عقوبة الاقدام حينئذ قالوا وبما لها (قوله لقوة ميله اليها) أي وتعشقه لها والعشق داء  
يهيج البطالة وإطالة الفكر وكمن ابتلى به وزال عنه أه حل والله در القائل  
ليس الشجاع الذي يحصى فريسته \* يوم القتال ونار الحرب تشتعل  
لكن من عض طرفا أو ثني قدما \* عن الحرام فذاك الفارس البطل  
(قوله علم ان الحر لا ينكح أمتين) أي صالحتين فيما يظهر خلافا للحلبي حيث قال ولو كانت احداها غير  
صالحة أهوية تصور ان ينكح الحر اربع اماء كما لو نكح أمة بشرطه ثم سافر لمكان بعيد وخاف الزنا ولحقه  
مشقة في الذهاب الى زوجته الأمة وعجز عن الحرية فله نكاح أمة ثم سافر عنها الى مكان بعيد الى آخر ما تقدم  
وهكذا الى ان استكمل اربع اماء ومع ذلك لا يفسخ نكاح واحدة منهن وان امن الزنا وقدر على الحرية  
أه طب ومر وهو واضح اه سم (قوله كما علم من الاول أيضا) أي حيث قال ولو كانت أمة أو أمة (قوله)  
فلا تحل له أمة كناية) أي ويجوز له أن يرى بها كما صرح به مر وحج في الفصل الاخير ويفرق بين النكاح  
والتسري بان الولد رقيق في النكاح وحر في التسري لكونها تصير ام ولد تأمل (قوله فلان المانع) أي في  
الحر أي تمة في مدح المستفاد من الآية الكفر أي وقد وجدت فقيس عليه بالمساواة فساوى الحر  
وقوله كالمتردة تنظير لقوله فلا تحل له أي للحر وغيره أمة كناية أي ونظيرها في عدم الحل لها المتردة  
والجوسية اه \* بخنا (قوله وفي جواز نكاح أمة الخ) عبارة اصله مع شرح مر ومن بعضها رقيق كرقبة  
فلا ينكحها الحر إلا بالشروط السابقة لان أرقاق بعض الولد محذور أيضا ومن ثم لو قدر على بعضه  
وأمة لم تحل له الام \* كارجحه الزركشي وغيره بناء على ان ولد المبعضة ينعدم بمعضاؤه والراجح انتهت  
(قوله لان أرقاق بعض الولد الخ) تعليل لمحذوف تقديره الارجح المنع لان الخ (قوله اقتصر الشيخان)  
أي عن ذكر الترجيح ان اقتصرنا على تعليل المنع (قوله أما غير المسلم الخ) وهل تحرم الوثنية على  
الوثني قال السبكي نعم ان قنا بانهم مخاطبون بفروع الشريعة اه حل (قوله ولا بد في حل نكاح الحر  
الخ) الفرض من هذا عزوه لا سبكي والرد على البلقيني صريحنا والافق قد تقدم ذلك في كلامه في قوله وان عم  
لثالث الحر الخ أي لانه فهم من ان الشرطين الاولين يجريان في الكافر أيضا خلافا للبلقيني حيث ذهب  
إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل وأصله في شرح مر (قوله واعلم انه الخ)  
مراده بهذا شروط زائدة على ما مر أي فيشترط أن لا تكون واحدة من هذه الاربعة وقوله مطلقا  
أي سواء وجدت الشروط ام لا اه شيخنا (قوله نكاح أمة ولده) أي ابتداء لا دواما وقوله ولا مكاتبه  
أي ابتداء لا دواما كما سيأتي هذا التفصيل في المتن في الأعفاف وأما الموقوفة والموصى بمنفعتها أي  
على التأييد فهل هما كأمة الفرع أو كأمة المكاتب توقف شيخنا هنا نقلا عن الحوائثي ثم قرر في باب الأعفاف  
انهما كأمة المكاتب أي فيحرمان ابتداء ودواما ونقل ذلك عن الحوائثي هناك وعبارة المؤلف هناك  
متناوشر حاو جرم عليه أي الاصل نكاحها أي أمة فرعه بغير ذده بقولي ان كان حرا لانها الماله في مال  
فرعه من شبهة الأعفاف والنفقة وغيرهما والمشتراك بخلاف غير الحر لكونه لو ملك فرع زوجته أصله لم يفسخ  
نكاحه وإن لم تحل له الأمة حين الملك لانه يفتقر في الدوام لقوته ما لا يغتفر في الابتداء وحرم على الشخص  
نكاح أمة مكاتبه لانه في ماله ورقيقته من شبهة الملك بتعجز نفسه فان ملك مكاتب زوجته سيده انفسخ النكاح  
كالملك سيده بخلاف نظيره في الفرع فان ملك الهنيد بمالك مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه وبخلاف  
ماله ملك مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والملك  
لا يجتمعان انتهت وقوله أمة مكاتبه وكذا الأمة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها اه سم اه ع ش  
(قوله أمة ولده) أي ذكر اكان أو اثني من النسب دون الرضاع كما لا يفيد تغييره تغيير الارشاد  
بالفرع على ما ادعاه مؤلفه دون تعبير الحاوة بالولده اه شويري (قوله ولا موصى له بخدمتها) قال حج

لحر مطلقا نكاح أمة ولده ولا أمة مكاتبه كما سيأتي في الأعفاف ولا أمة موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها (وطرويسار أو نكاحا وما



وما ذكره في الموصى بمنفعتي يتعين حمله على ما لو أوصى له بخدمة أم أو منفعتها على التأييد لأن هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجه بها لجرى ان قول بانه ملكها بخلاف غير ما فان غايتها انها كالمستأجرة له فالوجه حل تزوجه بها اذا رضى الوارث لانها ملكه ولا شبهة للموصى له في ملك رقبته اه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال اي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اه ولو وقفت عليه زوجته أو أوصى له بمنفعتي فهل يفسخ نكاحها كالمالك مكاتب زوجة سيده أو لافيه نظر والا قرب الاول لانها كالمملوكة خصوصاً والوقف لا يتم الا بقبوله والوصية لا تملك الابن اه ع ش على م وبهذا يتايد ما نقله شيخنا عن الحواشي في باب الاعفاف من ان الموقوفة والموصى بمنفعتي كامة المكاتب (قوله زوجته بنتي وأمتي) وكذا لو عكس الصيغة كان قال أمتي وبقي على المعتمد اه ع ش وعبارة حل قوله كان يقول الخ مقتضاه انه لو قدم الامة لا يصح فيه ما وعبارة شيخنا كحج وقدم الحرية اي على الامة ثم رايت في شرح شيخنا على هامش النسخة وبعده صح اما لو لم يقدم الحرية فانه على الخلاف وبه يعلم ان تقديم الحرية انما هو لبطالان نكاح الامة قطعا واما اذا قدم الامة فيكون بطلانه غير مقطوع به بل على الخلاف انتهت (قوله صح في الحرية) اي وان كانت غير صالحة للتمتع وان كان التعليل الاتي ينافيه س ل و سم عن م ر وفي ع ش على م ر قوله دون الامة ظاهر وان لم تكن الحرية صالحة وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث كانت الحرية غير صالحة فلا يرجع ويؤيده ما ياتي في الشارح في نكاح المشرک من انه لو اسلم على حرية غير صالحة وامة حيث لا تندفع الامة لان الحرية غير الصالحة كعدم اه (قوله لا تنفاه شروط الخ) وقوله لانها الخ كل منهما قاصر وخاص بقوله أم لا فلا يفيد جميع المدعى بتامه اه شيخنا وعبارة حل قوله ولانها كما تدخل الخ تعليل قاصر لا يناسب تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخوله على الامة اذا كانت الحرية صالحة اه (قوله كما علم) اي من صدر المبحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرية فتحل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها على نكاح الامة اه شيخنا

### (فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ)

(قوله وما يذکر معه) أي من قوله وهي كسلسلة الخ ومن قوله ومن انتقل من دين الخ اه شيخنا (قوله لا يحل لمسلم نكاح كافرة) أي ولا يصح اما للكافر فلا تحل له ايضا لسكنه يصح بمعنى انهم لو تراءفوا اليها نقرهم عليه والكلام مفروض في غير الكتابية اما هي فتحل للمسلم وللکافر الكتابي وغيره اه شيخنا (قوله لا يحل لمسلم نكاح الخ) أي وكذا الوطء بملك اليمين فان حل النكاح حل هو والا فلا اه شيخنا وفي س م قوله لا يحل لمسلم الخ افهم الجواز للکافر ولكن في حل نحو الوثنية لکتابي وجهان ويجريان في الكتابية للوثني فقوله ولو بجوسية دليلة قوله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير آكل ذبائحهم ولا ناکح نسائهم وهو وان كان مرسل لكن يؤيده كما قال البيهقي اجماع الجمهور اه وقوله وجهان قال في الوافي والمذهب الحل اه (قوله لا يحل للمسلم) اي ولا كافر بانواعه نكاح كافرة وكذا التسرى الذي هو الوطء بملك اليمين وكتب ايضا وكذا كافر فيائم بذلك ويعاقب عليه في الاخرة وان كنا نقرهم اذا تراءفوا اليها وقيل نقرهم على التسرى لا النكاح وفي حفظي ان في ملة اليهود حرمة التسرى اه حل (قوله نكاح كافرة) وكذا وطؤها بملك اليمين لا يحل الا بالشروط المذكورة اه م ر اه سم (قوله ولو بجوسية) غاية للتعميم وقوله ان كان لها الوال للرجال لما قيل من انه كان لهم نبي وأنزل عليه كتاب فقتلوه ورفع الكتاب فمضى شبهة الكتاب ان لهم كتابا باقيا بدعواهم وفي الواقع ليس كذلك لرفعه اه شيخنا وفي حل ما نصه فقد قيل ان للجوس كتابا منسوباً الى زارادشت فلما بدلو موقع اه وفي ع ش على م ر قوله الى زارادشت قال ابن اقبس في حاشية الشفاء وزارادشت هو الذي تدعى المجوس نبوته وكذلك المؤرخون ضبطه الساطان في عماد الدين في تاريخه

حرية لا يفسخ الامة) أي  
نكاحها القوة الدوام (ولو  
جمعهما حر) حلت له الامة  
أم لا (بعقد) كان يقول لمن  
قال له زوجته بنتي وأمتي  
قبلت نكاحها (صح في الحرية)  
تفريقها للصيغة دون الامة  
لا تنفاه شروط نكاحها ولانها  
كما لا تدخل على الحرية  
لا تفارنها وليس هذا  
كنكاح الاختين لان نكاح  
الحرية أقوى من نكاح  
الامة كما علم والاختان  
ليس في نكاحهما أقوى  
فبطل نكاحهما معاً ما لو  
جمعهما من به رق في عقد  
فيصح فيهما الا ان تكون  
الامة كتابية وهو مسلم  
فكالحل

(فصل في نكاح من تحل  
ومن لا تحل من الكافرات  
ما يذکر معه) (لا يحل)  
لمسلم (نكاح كافرة) ولو  
بجوسية وإن كان لها شبهة  
كتاب



زرادشت بفتح الزاى المنقوطة وبالراء المهملة بعدها الف ثم دال مهملة مضمونة وسكون الشين المعجمة  
 ثم تاء مثناة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه وفي القسطلاني على البخارى وروى الشافعى وعند الرزاق  
 وغيرهما باسناد حسن عن علي كان المجوس اهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرب اميرهم الخمر فوقع على  
 أخته فلما أصبح دعا اهل الطمع فاعطاهم وقال ان آدم كان ينسكح أولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالفه  
 فاسرى على كتابهم وعلى ما فى قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء اه (قوله ولو بجوسية) هي عابدة النار اه ع  
 على مر (قوله لا كتابية خالصة) فالكتابية تحل للمسلم وغيره اذا كان كتابيا فمن تحل للمسلم تحل للكافر  
 أى غير المسلمة كما هو واضح وهذا يفيد حل الكتابية للمجوسى وبه قال شيخنا كحج ومن لا تحل للمسلم لا  
 تحل للكافر لكن يقر على نكاحها ومن خصائصه عليه السلام انه لا يجوز له نكاح الكتابية ويجوز له وطؤها  
 بملك اليمين وتمسكوا بانه عليه السلام كان يطأ صفية ويحاذى قبل اسلامها قال الزركشى وكلام اهل السير  
 يخالف ذلك اه حل (قوله وقال المحصنات الخ) أى فهمي مخصصة ان جعلت الكتابيات من المشركات  
 لقوله اتخذوا اخبارهم وربانهم اربابا من دون الله او غير مخصصة لم نقل بذلك وتكون الآية الاولى  
 دليل التحريم والثانية دليل الجل اه حل (قوله بكرة) أى ما لم يخش العنت ولم يجد مسلبة تصالح اه حل  
 والاوجه كما بحثه الزركشى ندب نكاحها اذا رضى اسلامها كما وقع لعثمان رضى الله تعالى عنه انه نسكح  
 نصرانية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها اه شرح مر (قوله لانها ليست تحت قمرنا) أى فيحتاج الزوج  
 الى ان يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته هناك تسكثير سراد الكفار ومن ثم كرهت مسلبة مقبلة ثم  
 كما صرح به فى الام اه شرح مر (قوله وللخوف من ارقاق الولد) هذه العلة الثانية تقتضى كراهة نكاح  
 المسلمة المقيمة فى دار الحرب اه حل (قوله حيث لم يعلم انه ولد مسلم) أى لانها لا تصدق فى انها زوجة مسلم  
 فلا ينافى هذا ما تقر فى السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاقها اه حل (قوله وخرج بخالصة الخ) وببحث  
 الاسنوى ان مرتولت بين آدمى وغيره على صورة الآدى لا يحل نكاحها المسلم كالمولدة بين كتابى وغيره  
 ولا لكافر لانها مسلمة وله احتمال بالحل مطلقا خشية للضرر واحتمال بحلها للمشاهير اجراء ذلك فى الذكر المتولد  
 مما سر فلا تحل له الآدمية تغلبا لغير الآدى تغليظا حج واعتمد مر عدم الحل اه سم (قوله ونحو وثنية)  
 أى عابدة وثن أى صنم وقيل الوثن غير المصور والمصور الصنم اه شرح مر (قوله فتحرم كعكسه)  
 أى كما حرم بذلك نكاح المتولدة ونكاح المتولد بين آدمى وغيره وهى وهى على صورة الآدمية والآدى  
 ولم يغلبوا التحريم فى المتولد بين مسلم وكافر لان الاسلام يعلم ويغلب وقوله تغلبا للتحريم ظاهر وان  
 بلغت واحترت دين الكتابى وهو كذلك خلافا لحج فهمى كتابية لا تحل وفيه انها كتابية وان لم تختل دين  
 الكتابى لانها تتبع اشرف ابويها فى الدين إذ بعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح اه حل (قوله فتحرم  
 كعكسه) فان بلغت واختارت دين الكتابى منهما ألحقته به فيحل نكاحها قاله الشافعى كذا فى متن الروض  
 وصححه الشهاب الرملى لانها حينئذ كتابية خالصة وحينئذ فى قول الشارح تغلبا لإشارة الى هذا القيل فليتأمل  
 لكن فى شرح شيخنا ان الرافعى جزم بتحريمها وانها لا وجه اه شوبرى (قوله لا متمسكة بزبور داود)  
 الأولى اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى فهم على شريعة موسى لان شريعتهم مقررة لها فتحل منا كحتمهم  
 كما قال الحلبي ويحجب عنه بانه محمول على ما اذا تمسكت بما فى الزبور ورفضت ما فى التوراة بما ليس فى الزبور  
 أى جحدته فتكون كافرة بموسى فلا يحل نكاحها فلا اعتراض اه ع ش بالمعنى (قوله كصحف شيث) وهى  
 خمسون صحيفة وادريس وهى ثلاثون صحيفة وابراهيم وهى عشرة صحائف على الاصح والعشرة الباقية من  
 المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقيل أنزلت على آدم اه قل على الجلال وفى شرح الدلائل ما نه وشيث  
 بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية ثم تاء مثناة او تاء مثناة والاكثر صرفه فيه وجه بعدم الصرف ومعناه

(إلا كتابية خالصة) ذمية  
 كانت أو حربية فيحل  
 نكاحها قال تعالى ولا تنكحوا  
 المشركات حتى يؤمن وقال  
 والمحصنات من الذين  
 أوتوا الكتاب من قبلكم  
 أى حل لكم (يكفره لانه  
 يخاف من الميل اليها الفتنة فى  
 الدين والحربية أشد كراهة  
 لانها ليست تحت قمرنا  
 وللخوف من ارقاق الولد  
 حيث لم يعلم انه ولد مسلم  
 وخرج بخالصة المتولدة من  
 كتابى ونحو وثنية فتحرم  
 كعكسه تغلبا للتحريم  
 (والكتابية يهودية أو  
 نصرانية) لا متمسكة بزبور  
 داود ونحوه كصحف  
 شيث وادريس وابراهيم  
 عليهم الصلاة والسلام



هبة الله ويقال عطية الله وهو خليفة آدم ووصيه وجمع ما تناسل منه اه (قوله لصحف شيت) الصحف كماها  
مائة صحيفة انزلت قبل الكتب الاربعة عشر على ابراهيم وثلاثون على ادريس وخمسون على شيت وعشرة  
على موسى انزلت قبل غرق فرعون وبعد غرقه انزلت التوراة وذكر في الكشف يدل هذه عشرة انزلت  
على ادم وعلى هذا فليس لموسى صحف فلينظر مع قوله تعالى صحف ابراهيم وموسى الا ان يراد بها ما يشمل  
الكتب كالنوراة اه شوبري (قوله فلا تحل لمسلم) أى لا نكحوا ولا تسربوا وان اقرؤا بالجزية ويكفي في  
اقرارهم بالجزية اخبارهم بذلك اه حل (قوله قيل لان ذلك) اى المذكور من الزبور وما بعده اه شيخنا  
وقضية هذا انها ليست كلام الله تعالى وانه يصح نفي كونها من كتبه وبذلك صرح في المذهب فقال قيل ان  
ما معهم ليس من كلام الله تعالى وانما هو شىء ينزل به جبريل عليه الصلاة والسلام كالحكام التي نزل بها على  
النبي ﷺ اه شوبري وفي قل على الجلال قوله وانما اوحى اليهم معانيه اى فعبروا عنها بالفاظ من تلقائهم  
وبذلك سقطت حرمة فهو كالحديث المروية عندنا كذا قالوه ولا يخفى على ذى مسكة عدم صحته لان مثل  
ذلك لا يسمى انزالا فيبطل قولهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولانه يلزم عليه ان جميع ما يقوله النبي  
معدود من كتابه لانه لا ينطق عن الوحي ولا قائل به فالوجه ان يقال ان جبريل نزل عليهم بالفاظ من عند  
الله لما بالعربية كما هو الاصح من قولين وهم يعرفونها لانهم كوزة في طباعهم أو ان الله قد ألهمهم معانيها  
لانهم لا يعرفونها فعبروا عنها بالفاظ توافق فيها قومهم واما بالفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتعب  
بها فعبروا عنها بما يوافق طباع قومهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز العدول عنه والله الموفق اه (قوله لانه  
حكم) جمع حكمة والمراد بها هنا كل كلام وافق الحق من غير الاحكام والمواظع جمع موعظة وهى تذكير  
العواقب فهو غطف خاص على عام اه شيخنا (قوله وفرق القفال الخ) بمعنى أنهم تمسكوا بما لم ينزل بنظم  
يدرس وكان بمثابة الدين الفاسدة فالتعبير فيه مسامحة اه حل وفي قل على الجلال واستشكل القول بالفساد  
لانه يبعد ان يقال فاسدا وإن اريد الان وردان التوراة ونحوها كذلك والجواب بان تمسكهم به فاسد  
لانهم لم يؤمروا باتباعه فيه نظر ولا يستقيم فراجع اه (قوله وشرطه في اسرائيلية) اى يقينا فان شك  
في كونها اسرائيلية فهي داخله في قوله وفي غيرها اه ومعنى اسرا بالعربية عبد وايل الله اه شرح مر  
وفي قل على الجلال معناه عبد الله وكذا كل ما اضيف إلى ايل الذى هو اسم الله بالعبرانية نحو جبرائيل  
وميكائيل واسرافيل (فائدة) مهمة اسم الله بالعربية وبالعبرانية ايل واميل وبالسريانية ايللا  
او عيلا وبالفارسية خدای وبالخرزجية تندك وبالرومية شمششا وبالهندية مشطيشا وبالتركية بيات  
وبالحنفاجية أغان بغين معجمة بعد همزة مضمومة وبالبلغارية تسكرى وبالتعزية بمجمعتين ومهملتين  
بعد الفوقية الهمزة ولا مضمومتين والله اعلم (قوله وشرطه في اسرائيلية الخ) هذا الشرط في حال  
نكاح الحرة الاسرائيلية وغيرها لا بد منه في وظائف الامة الكتابية بملك اليمين لانه لا منزلة لها على الحرة  
كما اعتمد مر اه سم (قوله وشرطه في اسرائيلية ان لا يعلم دخول اول ابائها) ولا عبرة بغيره من  
آبائها الذين دخلوا في الدين بعد نسخه وحينئذ يكون هذا مقيدا لما تقدم من أن المتولدة بين من  
تحل ومن لا تحل اه وصور هذا القسم خمس عشرة تحل في اثنتي عشرة منها وتحرم في ثلاث  
فصور الحل ذكرها منطوقا وصور التحريم ذكرها مفهوما بيانها ان قوله وذلك بان علم دخوله  
فيه قبلها او شك صورتان وان قوله وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه فيه ثلاث صور اى سواء  
تجنبوا المحرف او لا والمطوى تحمت الغاية ما إذا علم دخوله قبل التحريف تضرب الثلاث في  
الثنتين ب ستة وان قوله او بعد بعثة لاتنسخه أى أو قبلها ففي هذه الغاية صورتان تضربان في  
الستة ب ثنتي عشرة وأشار إلى صور عدم الحل الثلاثة في المفهوم بقوله بخلاف ما إذا علم دخوله  
فيه بعدها اى سواء كان قبل التحريف او بعده تجنبوا المحرف او لا وقوله وفي غيرها الخ صور هذا القسم  
خمس عشرة ايضا لكن صور الحل منها اربع فقط وصور التحريم احدى عشرة فذكر صور الحل منطوقا

فلا تحل لمسلم قيل لان ذلك  
لم ينزل بنظم يدرس ويتلى  
وانما اوحى اليهم معانيه  
وقيل لانه حكم ومواظع  
لا احكام وشرائع وفرق  
القفال بين الكتابية وغيرها  
بان فيها نقصا واحدا وهو  
كفرها وغيرها فيها نقصان  
الكفر وفساد الدين  
(وشرطه) أى حل نكاح  
الكتابية الخالصة (في  
اسرائيلية) نسبة إلى  
اسرائيل وهو يعقوب بن  
اسحق بن ابراهيم عليهم  
الصلاة والسلام ما زده  
بقولى (أن لا يعلم دخول  
اول آبائها في ذلك الدين  
بعد بعثة تنسخه)



بقوله ان يعلم ذلك قبلها وقوله ولو بعد تحريفه أى قبله أو بعده وعلى كل سواء كان الدخول قبل بعثة غير ناسخة  
 أو بعدها واثنتان في ثنتين باربعة وذكر صور عدم الحل في المفهوم بقوله بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها  
 وبعد تحريفه أى سواء اجتنبوا المحرف أو لاها تان صورتان وبقوله أو بعدها وقبل تحريفه هذه صورة  
 واحدة وبقوله أو عكسه ولم يجتنبوا المحرف أى سواء كان الدخول قبل بعثة لا تنسخ أو بعدها فهاتان  
 صورتان تضمان للثلاثة قباهما بخمسة وبقوله أو شك أى في القبلية والبعديّة سواء كان الدخول قبل التحريف  
 أو بعده تجنبوا المحرف أو لا وعلى كل الثلاثة أما ان يكون الدخول قبل بعثة غير ناسخة أو بعدها واثنتان في  
 ثلاثة بستة تهم للخمسة المتقدمة فالجملة إحدى عشرة صورة تأمل وهذا على سبيل التقريب بحسب ما يسر الله  
 (قوله أول آياتها) أى الذى تنسب اليه ولو من جهة الام وفى شرح الارشاد لابن ابي شريف ان المراد مطلق  
 الاصول ولو جده وهو قريب حيث تنسب اليها وعرفت قبلتها بما حل وعبارة ثمرو المراد بأول آياتها  
 أول جد يمكن انتسابها اليه ولا نظر لمن بعده وظاهر انه يكفى هنا بعض آياتها من جهة الام اه (قوله أول  
 آياتها) وهو أول جد ولو من جهة الام تنسب له ويعد قبيلة لها وتشتهر به اه شيخنا (قوله) وهى بعثة عيسى  
 أو نبيا عليهم الصلاة والسلام الذى فى صريح الروضة اختصاص ذلك بما بعد شريعة نبينا عليه الصلاة  
 والسلام (قلت) ويدل له ان الامام الجرجاني علل كون الاسرائيلية تحل إذا جهل حالها فى الدخول قبل  
 التحريف أو بعده بقوله لانه إذا جاز نكاحهم بعد نسخ كتابهم جاز مع التبديل لان التبديل اخف من النسخ  
 اه عميرة (تفنيه) محصل ما فى الزركشى ان اخبار اهل الكتاب تقبل من حيث التقرير بالجزية قال والقياس  
 اعتماده من حيث المناكحة ولكن الذى اقتضاه كلام الشافعى والاصحاب عدم ذلك احتياطاً للابضاع قال  
 فلا بد ان يسلم منهم اثنان ويشهدا بما يوافق صحة دعواهم اه (اقول) قوله فى صريح الروضة الخ عبارتها بل  
 لا يحرم من الاسرائيليات الا من علم دخوله أول آياتها بعد النسخ ببعثة نبينا ﷺ اه واخذ منها فى شرح  
 الروض فقال لا بل لا يحرم منهم الا من دخل اباؤه فى ذلك الدين بعد دين الاسلام أى بعد بعثة نبينا ﷺ كما  
 عبر به الاصل وقضيته انهم لو دخلوا فى دين اليهودية بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا حلت منا كحتم لشرف  
 نسبهم بخلاف نظيره فى غير الاسرائيليات اه واقول قد ذكرنا خلاف ذلك فى نظير من عقد الجزية فانظر  
 لكن اعتمد رأى اعتبار بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام قال وان لو هم كلام النوى خلافاً له سم (قوله) وهى  
 بعثة عيسى) أى بالنظر للمتبع لموسى وقوله أو نبينا أى بالنظر للمتبع لعيسى لان الاسرائيلية تكون يهودية  
 ونصراية هذا هو الحق فى فهم العبارة خلافاً لما فى بعض الحواشى اه شيخنا وفى قل على الجلال قوله بعد  
 بعثة نبينا الخ لانها ناسخة للشريعتين المذكورتين كسائر الشرائع قبلها وقوله بعد بعثة عيسى لانها ناسخة  
 لشريعة موسى عليهم الصلاة والسلام وخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بينهم وما قبلها فليس ناسخة لغيره فلا  
 يعتبر تمسكه به ولا عدمه فلا يضر انتقاله من التوراة اليه وبذلك علم انه لا يخالف ما قبله ان المتمسك  
 بزبور داود وهو بين موسى وعيسى لا تحل المنسوبة اليه اتفاقاً لانه فيمت تمسك به ابتداء اه (قوله) وذلك  
 بان علم) أى بالتواتر ولو من كفار أو بشهادة عدلين اسلموا أى عند القاضى وامافى عقد الجزية فيكفى  
 اخبارهم ولم يكتف به ولا باخبار القليل هنا احتياطاً للابضاع لكن باخبار العدل يحل النكاح باطنا لانه  
 ظن اقامة الشارع مقام اليقين ومن ثم لو اخبرت زوجة المفقود بان زوجها مات حل لها الزوج باطنا اه  
 حل (قوله) أو بعد بعثة لا تنسخه) معطوف على الغاية قبله وكلاهما راجع لصورتي القبلية والشك اه (قوله)  
 لشرف نسبهم) تعليل لما فى المتن وللضمير فى نسبهم راجع للآباء اه (قوله) وفى غيرها ان يعلم ذلك) أى  
 دخول أول آياتها فى ذلك الدين قبلها وإن دخل غيره من آياتها فى ذلك الدين بعد نسخه وذلك مقيد لما  
 تقدم من أن المتولدة بين من تحل ومن لا تحل منا كحتم لا تحل كما تقدم نظيره فى الاسرائيلية اه  
 حل (قوله) لتمسكهم بذلك الدين الخ) المناسب ان يقول لتمسك أى أول الآباء أو يقول

وهى بعثة عيسى أو نبينا  
 وذلك بان علم دخوله فيه  
 قبلها أو شك وان علم دخوله  
 فيه بعد تحريفه أو بعثة لا  
 تنسخه كبعثة من بين عيسى  
 وموسى لشرف نسبهم  
 بخلاف ما إذا علم دخوله  
 فيه بعدها اسقوط فضيلته  
 بها (و) فى (غيرها) أى غير  
 الاسرائيلية (ان يعلم ذلك)  
 أى دخول أول آياتها فى  
 ذلك الدين (قبلها) أى قبل  
 بعثة تنسخه (ولو بعد تحريفه  
 ان تجنبوا المحرف) وان  
 افهم كلام الاصل المنع بعد  
 التحريف مطلقاً لتمسكهم  
 بذلك الدين حين كان حقاً  
 بخلاف ما إذا علم دخوله  
 فيه بعدها أو بعد تحريفه أو  
 بعدها وقبل تحريفه أو  
 عكسه ولم يجنبوا المحرف



لتمسكهم أى المرأة أو يمكن أن يكون الضمير راجعاً لآباءه أو فيه أن المدعى دخول أول الآباء لا الآباء فانظر ما مرجه وكذا يقال فى قوله لشرف نسبهم اه شيخنا (قوله أو شك) وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال وإلا فإما من كتابي اليوم لا يعلم أنه إسرائيلى إلا ويحتمل فيه ذلك فيؤدى إلى عدم حل ذبائح أحد منهم اليوم ولا منا كحتمهم بل ولا فى زمن الصحابة كبنى قريظة والنضير وقينقاع وطلب منى بالشام منعهم من الذبائح فأبى أن يدهم على ذبيحتهم دليل شرعى ومنعهم قبلى محسب لفتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فجعل واشتباه على من أفتى به اه ضعيف مردود اه شرح مردود اه ضعيف مردود وخبر قوله وقول السبكي الخ وهو وإن كان ضعيفاً عند مر فليس ضعيفاً بالكلية بل يجوز الافتاء به لأن السبكي لم ينفرد به فقد أفتى به غيره من أئمة المذهب كالحافظ العسقلانى وعبارته فى شرحه على البخارى نصها وقد استنبط شيخنا شيخ الإسلام البلقينى منه أى من حديث هرقل أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان فى حكمهم فى المناكحة والذبائح لأن هرقل هو وقوه ليسوا من بنى إسرائيل بل من دخل فى النصرانية بعد التبديل وقد قال لهم النبي ﷺ يا أهل الكتاب فدل على أن لهم حكمهم خلافاً لمن خص ذلك بالأسرائيليين أو بمن علم أن سلفه دخل اليهودية أو النصرانية قبل التبديل اه (قوله أو شك) وإنما أثر الشك فى هذه ولم يؤثر فى التى قبلها لما أشار إليه الشارح فى تلك بقوله لشرف نسبهم اه شيخنا (قوله لسقوط فضيلته بالنسخ) قال فى شرح البهجة فى غير الأسرائيلية وحيث حرمت حرمت ذبيحتهم السكينة تقرر بالجزية كما سيأتى فى محله اه (فان قلت) يأتى فى الجزية أنه لا جزية على المرأة فكيف يصح قوله لكونها تقرر بالجزية (قلت) سيأتى هناك أن المرأة تدخل فى عقد الجزية تبعاً وعبارة الروض وشرحه هناك (فرع) يدخل فى عقد الزمة للكافر المال حتى العبد وكذا ذؤوبة وطفل ومجنون له وكذا يدخل فيه من اشترط دخوله معه فيه من نساء وصبيان ومجانين وخنائى وأرقاء لهم منه قرابة وعلاقة ولو مصاهرة اه وإن المرأة قد تعقد لها الزمة لاتباعاً وعبارة العباب هناك ولو حضر نامة قلا وفيه نساء وطالبن العقد بالجزية عقد لهن لصياتهن من الرق واشترط عليهن أحكام الإسلام ولا جزية عليهن اه سم (قوله بالنسخ) أى فى صورتى البعديّة وقوله أو بالتحريف فى صورة العكس وقوله المذكور أى الذى لم يجنبوه فقوله فى غير الأخيرة على هذا التوزيع اه شيخنا (قوله فى نحو نفقته) أى لافى التوارث والحد بقذفها اه حل (قوله وقسم) ويجب أن يسوى طافى القسم وإن كان معه شريفة اه برماوى (قوله فله إجبارها على غسل الخ) أى ولو معتدة أو رتقاء أو قرناء أو متحيرة أو الزوج ممسوحاً وكذا جميع ما يأتى اه قل على الجلال (قوله كالمسلة) أى كاله إجبار المسلة على ما ذكر (قوله ويغتفر عدم النية منها) أى بخلافها منه فلا بد منها بأن يقول نويت استباحة التمتع وهذا فيما إذا امتنعت من النية فلنوت كنى وهذه النية للتمتع وقوله كفى المسلة المجنونة أى حيث يغتفر عدم النية منها وإن كان لا بد منها من الزوج ولا يقال فى هذه أنها ممتنعة أو غير ممتنعة لأن نيتها لا تصح أصلاً فهو الذى ينوى عنها اه شيخنا (قوله وعلى تنظف بغسل وسخ) أى لأن دوام نحو الجنابة يورث قذراً فى البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر (تنبيه) سئل العلامة ابن حجر عما إذا استنقرت الزوجة من تمكين الزوج لشعته وكثرة أو ساخه هل تكون ناشزة بذلك أم لا فأجاب بقوله لا تكون ناشزة بذلك ومثله كلمة تجبر المرأة عليه يجبر هو على إزالته أخذاً بما يأتى فى البيان أن كل ما يتأذى به الإنسان يجب على الزوج إزالته اه أى حيث تأذت بذلك تأذياً لا يحتمل عادة ويعلم ذلك بقرائن الأحوال من أهل جيران الرجل المذكور أو من هو معاشر له ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن رجلاً ظهر بيده المبارك المعروف وهو أنه إذا أخبر طبيباً بأن ما يعدى أو لم يخبر بذلك لكن تأذت به تأذياً لا يحتمل عادة بملازمة مع ذلك على عدم تعاطى ما ينظف به بدنه فلا يصير ناشزة بامتناعها وإن لم يخبر الطبيب المذكور أن بما ذكر وكان ملازماً على النظافة

أو شك لسقوط فضيلته  
بالنسخ أو بالتحريف  
المذكور فى غير الأخيرة  
وأخذاً بالاغلاظ فيها  
(وهى) أى السكتانية  
الحالصة (كسلة فى نحو  
نفقة) ككسوة وقسم  
وطلاق بجامع الزوجية  
المقتضية لذلك (فله إجبارها)  
كالمسلة (على غسل من حدث  
أكبر) كحيض وجنابة  
ويغتفر عدم النية منها  
للضرورة كما فى المسلة  
المجنونة (و) على (تنظيف)  
بغسل وسخ



من نجس ونحوه وباستعداد ونحوه (و) على (ترك تناول خبيث) كخنزير وبصل ومسكر ونحوه لتوقف التمتع أو كاله على ذلك  
وتعبيرى بنحو نفقة وتنظيف (١٩٨) وتناول خبيث أعم من تعبيره بنفقة وقسم وطلاق وبغسل ما نجس من أعضائها وبأكل

بحيث لم يبق يده من العفونات ما تآذى به ولا عبرة بمجرد نفرتها وجب عليها تمكينه ومثل ذلك في هذا  
التفصيل القروح السيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقوله في ذلك بل بشهادة من يعرف  
حاله لكثرة عشرته أه ع ش على مر (قوله من نجس) أى ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للشوب  
والبدن وإن لم يكن لذلك رائحة كريهة وهو واضح لأن ذلك يفترا الشهوة ويقلل الرغبة أه حل (قوله  
ما نجس من أعضائها) قال في شرح الروض بخلاف ما تنجس من ثيابها ولم يظهر فيه لون أو ريح كريهة أه  
قال الزركشى تخصيصه بالأعضاء يخرج الثوب قال الماوردى له منعها من لبس ما كان نجسا قطعاً وفي منعه لها  
من لبس من ثياب الرائحة قولاً لأن وجزم الإمام فيه بالمنع وحكاية في البحر عن نص الام فقال في الام ليس له منعها  
من لبس شيء إلا لجلد الميتة أو جلد له رائحة كريهة أه سم (قوله وتحرم سامرية) نسبة إلى سامر الذي صاغ  
الحلي عجلاً وقوله وصاوية الخ نسبة إلى صابي مع نوح عليه السلام وقيل بمعنى المنتقل من دين إلى آخر من صبا  
بمعنى رجوع وقال بعضهم أن المنسوبين لعن نوح هم الفرقة الذين يعبدون الكواكب الاتى ذكرهم أه قل  
على الجلال (قوله في أصل دينهم) أصل دين اليهود الإيمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الإيمان  
بعيسى والإنجيل أه حل وأصل ديننا الإيمان بالنبي ﷺ والقرآن قال قل على التحرير أصل دين كل  
أمة كتابها ونبيها أه وفسر الماوردى المخالفة بأن تكذب الصائبة بعيسى والإنجيل ولسامرة بموسى  
والتوراة أه برماوى (قوله نعم أن كفرتها اليهود الخ) لا وجه لهذا لأنها حينئذ ما فى المتن لا من المخالفة  
في الفروع فقط فلا يصح استدراكه عليه ولهذا قال بعضهم أنه مضروب عليه في خط المصنف (قوله أقدم  
من النصارى) وكانوا في زمن إبراهيم ﷺ منسوبون لصابي مع نوح أه زى (قوله يعبدون الكواكب  
السبعة) وهى المجموعة في قوله

زحل شرى مريخه من شمسه ۞ فتزاهرت لمطارد الأقمار

مرتبة على هذا النظم من السماء العليا إلى السفلى أه برماوى (قوله وينفون الصانع المختار) أى ويرحمون  
أن الفلك حتى ناطق أه زى (قوله وهؤلاء لا تحل منا كحمتهم) أى وكذلك الصائبة التى من النصارى  
المخالفة لهم فى الأصول مع موافقتهم فى الفروع لا تحل منا كحمتهم أه شيخنا (قوله ولا ينافى ذلك) أى  
قولنا أنها أقدم من النصارى قول الرافعى أنها من النصارى لجواز الخ وبالجمله هذا إطلاق ثالث للصائبة التى  
لا يحل نكاحها تطاق على من هم أقدم من النصارى وعلى طائفة موافقة للنصارى فى الفروع فقط تعبد الكواكب  
وعلى طائفة منهم كذلك ولا تعبدها وأما التى يحل نكاحها فهى الموافقة فى الأصول وافقت فى الفروع أو لا  
(قوله أنها تعبد الكواكب السبعة) أى فكلام الرافعى يقتضى أنها من النصارى وما تقدم فى قوله وتطابق  
الخ يقتضى أنها قوم أقدم من النصارى لأنها منهم وحاصل منع الثنائى أن الذين يعبدون الكواكب السبع  
فرقتان فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى فى الفروع ووافقت  
تلك الفرقة التى هى أقدم فى كونها تعبد الكواكب فهى ملفقة وهذه مراد الرافعى وبالجمله فقول الرافعى  
إطلاق ثالث للصائبة أه شيخنا (قوله فافق الاصطخري بقتلهم) وبذلوا للقاهر مالا كثيراً فلم يقتلهم  
وهذا من عدم فطائته لأنه كان يقتلهم ويأخذ جميع أموالهم أه شيخنا الاصطخري سنة أربع وأربعين  
وماقتين وتوفى ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة زاد ابن خلكان أنه توفى يوم الجمعة ثمانى عشر جمادى  
الآخرة وقيل رابع عشرة ودفن بباب حرب أه طبقات الاسنوى أه ش (قوله وكان مقررا بطلان ما انتقل  
إليه) أى مع فساده فلا ينافى أن من أسلم يقر مع وجود هذا التعليل فيه لأن ما انتقل إليه صحيح لا فاسد أه  
شيخنا (قوله وكان مقررا الخ) قضيته أن من انتقل عقب بلوغه إلى ما يقر عليه يقر وليس مراداً كما هو ظاهر

خنزير (وتحرم سامرية  
خالفت اليهود وصاوية  
خالفت النصارى فى أصل  
دينهم أو شك) فى مخالفتها  
لهم فيه وإن وافقتهم فى  
الفروع بخلاف ما إذا  
خالفتهم فى الفروع فقط  
لأنها مبتدعة فهى كبتدعة  
أهل الاسلام نعم أن كفرتها  
اليهود والنصارى حرمت  
كما نقله فى الروضة كأصلها  
عن الإمام والسامرة  
طائفة من اليهود والصائبة  
طائفة من النصارى وقول  
أوشك من زيادى وإطلاق  
الصائبة على من قلنا هو  
المراد وتطابق أيضاً على  
قوم هم أقدم من النصارى  
يعبدون الكواكب  
السبعة ويضيفون الآثار  
إليها وينفون الصانع المختار  
وهؤلاء لا تحل منا كحمتهم  
ولا ذبيحتهم ولا يقرون  
بالجزية ولا ينافى ذلك  
قول الرافعى فى صائبة  
النصارى المخالفة لهم فى  
الأصول أنها تعبد الكواكب  
السبعة إلى آخر ما مر لجواز  
موافقتهم فى ذلك للأقدمين  
مع موافقتهم فى الفروع  
لنصارى وهم مع الموجود  
فى زمنهم من الأقدمين  
سبب استفتاء القاهر  
الفقهاء على عبادة الكواكب

فاقى الاصطخري بقتلهم (ومن انتقل من دين لاخر تعين) عليه (اسلام) وإن كان كل منهما يقرأه عليه لأنه أقر  
بطلان ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان ما انتقل إليه فإن أى الاسلام الحق بمأمنه أن كان له أمان ثم هو جربى أن ظفرنا به



قتلناه (فلو كان) المنتقل (امراة) كان تنصريه يودية (لم تحل لمسلم) كالمتردة (فان كانت) (١٩٩) اى المنتقلة (منسكوحة فمكرتدة)

تحتة فيما ياتي وخرج بالمسلم  
الكافر فانه ان كان يرى  
نكاح المنتقلة حلت له والا  
فكالمسلم (ولا تحل  
مرتدة) لاحد لا من  
المسلمين لانها كافرة لا تقر  
ولا من الكفار لبقاء علاقة  
الاسلام فيها (وردة) من  
الزوجين واحدهما (قبل  
دخول) وما في معناه من  
استدخال مني (تنجز فرقة)  
بينهما لعدم تأكيد النكاح  
بالدخول او ما في معناه  
(وبعده) توقفها (فان جمعها  
اسلام في العدة دام نكاح)  
بينهما لئلا كده بما ذكر (ولا  
فالفرقة) بينهما حاصلة (من)

حين (الردة) منها او من  
احدهما (وحرمة وطء)  
في مدة التوقف لئلا يزل ملك  
النكاح بالردة (ولا احد)  
فيه شبهة بقاء النكاح بل فيه  
تعزير وتجب العدة منه كما  
لو طلق زوجته رجعيها ثم  
وطئها في العدة

(باب نكاح المشرک)  
وهو الكافر على اى ملة  
كان وقد يطلق على مقابل  
الكتابي كما في قوله تعالى  
لم يكن الذين كفروا من  
اهل الكتاب والمشرکين  
منفسكين لو (اسلم) اى  
المشرک ولو غير كتابي كوثني  
وجوسي (على) حرة  
(كتابية) بقيد رده  
بقولي (تحل) له ابتداء  
(دام نكاحه) لجواز

لانا لا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور لانما هو للغالب فلا مفهوم له اه  
شوبري وشرح مر (قوله قتلناه) اى يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن عليه كذا قيل وفيه  
نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربا عليه الرق او مننا اه حل (قوله فلو كان امراة  
الخ) هذا محل مناسبة هذه المسئلة هنا وقوله فيما ياتي اى فيقال ان كان هذا الانتقال قبل الدخول تنجزت  
الفرقة وان كان بعده فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح والا فالفرقة من حين الانتقال (قوله حلت  
له) اى ونقرهما عليه لو اسلمها اه حل (قوله ولا تحل مرتدة لاحد) اى ولو مرتدا مثلها لانها لا دام  
لها (قوله وردة من الزوجين) اى ومن ردة الزوج ما لو قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر لان  
اراد الشتم او اطلق اه برماوى (قوله قبل دخول) سواء كانت الردة منهما معا او مرتبا كما يدلم من  
كلامه الا انى اه فالخاصل ان صورة المعية كالترتيب في انه ان كان قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده  
فان جمعها الاسلام فيها دام والا فلا اه شيخنا (قوله وبعده توقفها) اى ولا نفقة لها وان اسلمت في العدة  
وقوله فان جمعها الاسلام اى ولو بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال اسلمت قبل انقضائها ولم  
تسكذبه فان كذبته قبل قولها وقوله وحرمة وطء اى ويجب مهر اه برماوى وليس له في زمن التوقف  
نكاح نحو اختها اه شرح مر ويوقف ظاهره اى لا وطء وطلاقه فيها اه برماوى (قوله فاجمعها اسلام  
الخ) اى بان اتفق عدم قتلها ما حتى اسلمها وليس المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قتلها لينظر هل يعود الى  
الاسلام قبل انقضاء العدة او لا اه ع ش على مر (قوله وتجب العدة منه) اى من هذا الوطء لانه وطء  
شبهة اه (قوله كما لو طلق زوجته رجعيها) اى فانها يجب العدة للشبهة اه حل

### (باب نكاح المشرک)

اى الحكم بصحته أو فساده أو دوامه أو رفعه وما يتعلق بذلك وهو ما خوذ من أشرك أو من التشريك  
لادعائه شريكاً لله تعالى اه قل على الجلال وقوله وما يتعلق بذلك كحكم من زاد على العدد الشرعى من  
زوجات الكافر بعد اسلامه المذكور في الفصل الاينى (قوله على اى ملة كان) هذا بحسب المراد هنا ولا  
فهو في الاصل من جعل لله شريكاً فيكون استعماله فيما هو اعم حقيقة شرعية وإنما كان ما هنا اعم لان من  
الكفار من لم يجعل لله شريكاً اه شيخنا وقال السعد التفتازانى في شرح المقاصد ان الكافر اسلم لمن  
لا ايمان له فاذا اظهر الاسلام خص باسم المنافق وان اظهر الكفر بعد الاسلام خص باسم المرتد وان قال  
باطلين أو أكثر خص باسم المشرک وان كان متديناً ببعض الاديان والكتب المنسوخة خص باسم الكتباني  
كاليمودى والنصراني وان يقول بقدوم الدهر واسناد الخواص الى خص باسم الدهرى وان كان لا يثبت  
البارى خص باسم المعطل اه بحروفه (قوله وقد يطلق على مقابل الكتباني) اى ان اريد به من جعل لله  
شريكاً لقوله اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله وعبارة حجج وقد يستعمل اى المشرک معه  
اى الكتباني كالفقير والمسكين حل (قوله على حرة) ومثلها الامة اذا اعتقت في العدة أو اسلمت وكان  
يحل له نكاح الامة اه شرح مر وعبارة الشارح في الفصل الاينى او اسلم على امة اسلمت معه قبل الدخول  
او بعده او اسلمت بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامها فيما أفر النكاح ان حلت له حينئذ اى حين اجتماع  
الاسلامين كأن كان عبداً او معسراً خائف العنت لانه اذا حل له نكاح الامة اقر على  
نكاحها فان تخلفت عن اسلامه او هو عن اسلامها فيما ذكر او لم تحل له اندفعت انتهت (قوله  
تحل له ابتداء) اى قبل الاسلام وهذا يفيد ما تقدم ان الراجع عند شيخنا كحجج حل الكتبانية للهجوسى  
والوثنى وفاقا للروضة وخلافاً للسبكي حيث كانت تحل للمسلم اه حل (قوله تحل له ابتداء) خرج محرمه  
ومطلقة ثلاثاً قبل التجليل وكتابية غير اسرايلية لم يعلم دخول اول ابائهما في ذلك الدين قبل نسخته اه سم  
اه ع ش (قوله وكتابية لا تحل له ابتداء) بان تخلف فيها الشرط المذكور بقوله انفا وشرطه في اسرايلية

نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية وكتابية لا تحل له ابتداء



الح أو كانت محرمة أو مطلقة ثلاثا (قوله أو أسلمت زوجته وتخلت) غيرها بالزوجة ولم يقيدها بالكتابية  
فيشمل الكتابية وغيرها إذ هذا الحكم لا فرق فيه بين الكتابية وغيرها كما أنه لا فرق بين الكتابية وغيرها  
شيخنا (قوله أو أقالفرقة من الإسلام) وكذا لو أسلم مع انقضاء العدة تغليباً للمانع اهـ حل (قوله فرقة  
فسخ) أي فلا تنقص عدة الطلاق اهـ ع ش (قوله لأنهما مغلوبان عليهما) إن قلت الفرقة باختيار من أسلم  
منهما لأن الزوج أن أسلم فقد وجدت الفرقة باختياره وكذا إن وجد الإسلام منها قلت هما مغلوبان عليهما  
باعتبار أن الشرع طلب منهما الإسلام وقهرهما عليه فهما مغلوبان بهذا الاعتبار اهـ شيخنا أي وفرقة  
الطلاق شأنها أن تكون بالاختيار هذا بقية التعليل (قوله أو أسلمت) أي يقينا فلا يكفي الشك في المعية  
تغليباً للمانع اهـ برماوى وعبارة حل ولو شك في المعية فمقتضى تنزيلهم الإسلام منزلة الابتداء بالحكم  
بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح انتهت (قوله ولتساويهما) الأولى أن يقول ولتقاربهما  
لأن المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر إلا أن يقال المعنى ولتساويهما في زمن النطق بكلمة  
الإسلام اهـ شيخنا (قوله لأن يحصل الإسلام) اسم أن في مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما  
قاله اليوسى على الكبرى وفيه أنه لم يعهد حذف ضمير الشأن إلا إذا خففت ثم إن أراد أنه يحصل به وحده  
ولا مدخل لما قبله فهو منوع كما هو ظاهر والالزم حصول الإسلام إذا أتى بأخراها دون أولها وإن أراد  
التوقف عليه مع مدخلة ما قبله فظاهر اهـ شوبرى وعبارة حل قوله لأن به يحصل الإسلام أي يتحقق  
ووجوده فلا يقال إن بالتمام يتبين دخوله في الإسلام من حين النطق بالهمزة كما أنه لو مات مورثه بعد شروعه  
في الهمزة وقبل تمام كتمتي الشهادة لا يثبت بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله فيها بالهمزة ويفرق بين ذلك وبين  
الصلاة بأن كلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبيين فيها بل لا يصح بخلاف التكبير فإنه  
ركن من الصلاة فهو جزء من اجزائها انتهت (قوله وسواء فيما ذكر الخ) عبارة شرح مر والإسلام بالتبعية  
كمواستقلا فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغاة عاقلة مع أبي الطفل أو المجنون أو عقب إسلامه قبل نحو الوطء  
تنجزت الفرقة كما قاله جمع منهم البغوى خلافاً لآخرين ووجهه البلقينى ومن تبعه بعد مقارنة إسلامه  
لاسلامها أما المعية فلأن إسلامه إنما يقع عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامها ولا نظر إلى أن العلة الشرعية  
مع معلولها لأن الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم للولد بالإسلام حتى يصير الأب مسلماً وأما في  
الترتيب فلأن إسلامها قولى وإسلامه حكمى وهو أسرع فيكون إسلامه متقدماً على إسلامها ويأتى ذلك  
في إسلام أبيهما اهـ (قوله وسواء فيما ذكر) كان الإسلام استقلالاً أي منهما وقوله أم تبعية أي منهما  
بدليل قوله لكن لو أسلمت المرأة الخ اهـ (قوله عقب إسلام أبيه) أي عقبه حقيقة لا من حيث الحكم كما  
قيل وذلك لأن هذه المسئلة خلافية قيل يبطل النكاح وقيل لا يبطل كما هو قول حجب وهذا الخلاف مبنى على  
خلاف في الأصول وهو أن المعلول هل يقارن علمته زماناً أو يعقبها فيه وعبارة ابن السبكي والمعلول قال  
الأكثر يقارن علمته زماناً والمختار وقال للشيخ الإمام يعقبها مطلقاً فمن قال هنا بعدم البطلان بنى على الأول  
هناك ومن قال بالبطلان كالشارح بنى على الثانى هناك إذا علمت ذلك علمت أن تأويل بعضهم في كلام  
الشارح حيث قال عقب إسلام أبيه أي من حيث الحكم به وإلا فهو مقارن له زماناً خلط لأحدى الطريقتين  
بالأخرى نشأ من قطع النظر عن المدرك اهـ (قوله وحيث دام النكاح الخ) هو موافق لقول الروض  
وشرحه فصل وإنما نثرهما بعد إسلامهما على نكاح لم يقارنه مفسد عندنا وإن اعتقدوا فساداً أو قارنه  
مفسد عندنا واعتقدوه صحيحاً مستمراً ولم يقارن الإسلام ما يمنع ابتداءه أي النكاح بخلاف  
ما إذا قارنه مفسداً واعتقدوا فساداً أو قارن الإسلام ما يمنع ابتداء النكاح فلا نقرهما عليه فإن  
نسكح في الكفر بالأولى ولا شهوداً أيضاً أو ثيباً باجبار أو بكرى باجبار غير الأب والجد أو راجع الرجعية  
في القرء الرابع وجوزوه بأن اعتقدوا امتداد الرجعة إليه أقر عليه أي النكاح لا انتفاء المفسد  
عند الإسلام اهـ فعلم أن المفسد إذا قارن العقد زال عند الإسلام لكن اعتقدوا فساداً لا يقر عليه

(وتخلت) عنه بأن لم تسلم  
معه وتعبيرى غيرها أعم  
من تعبيره بوثنية أو مجوسية  
(أو أسلمت) زوجته  
(وتخلت فكردة) وتقدم  
حكمها قبيل الباب أى فإن  
كان ذلك قبل الدخول وما  
في معناه تنجزت الفرقة أو  
بعده وأسلم الآخر في العدة  
دام نكاحه وأقالفرقة من  
الإسلام والفرقة فيما ذكر  
فرقة فسخ لا فرقة طلاق  
لأنهما مغلوبان عليهما (أو  
أسلمت) قبل الدخول أو  
بعده (دام) نكاحهما الخبر  
صحیح فيه ولتساويهما في  
الإسلام المناسب للتقرير  
بخلاف ما لو ارتد معا كما  
مر (والمعية) في الإسلام  
(بآخر لفظ) لأن به يحصل  
الإسلام لا بأوله ولا  
بأثنائه وسواء فيما ذكر  
أكان الإسلام استغلا لا  
أم تبعية لكن لو أسلمت  
المرأة مع أب الطفل أو  
عقبه قبل الدخول بطل  
النكاح كما قاله البغوى  
لتقدم إسلامها في الأولى  
لأن إسلام الطفل عقب  
إسلام أبيه وإسلامها في  
الثانية متأخر فإن قولى  
وإسلام الطفل حكمى  
(وحيث دام) النكاح



فمجرد الزوال عند الاسلام لا يكفي في التقرير وعلى هذا يحتاج لتقييد الاقرار على نكاح بلاولى ونكاح  
 الثيب بالاجبار بما اذا اعتقدوا صحة ذلك وكان يمكن جعل قول الروض وجوزوه عائد لذلك أيضا لكن  
 حيث كان المراد بعندنا قول احد من علماء الاسلام لا يحتاج للتقييد فيما اختلف فيه من تلك الامثلة وانما  
 يحتاج له فيما اتفق على منعه في الاسلام فليتامل اسم (قوله) وحيث دام النكاح الخ) عبارة أصله مع شرح  
 المحلى وحيث ادمنا النكاح لا تضر مقارنة العقد اي عقد النكاح الخ انتهت وقوله العقد المراد به ما يعتقدون  
 به وجود النكاح ولو فعلا كوطء لا نحو غصب ذمي لذمية اهـ قل عليه (قوله) لمفسد المراد بالمفسد ما أجمع  
 عليه أئمتنا اي على كونه مفسدا كما يدل عليه قوله فيقر الخ اهـ شيخنا وعبارة ابن عبد الحق قوله لمفسد اي عندنا  
 فقط فان كان مفسدا عندنا وعندهم ضرر مطلقا وعندهم فقط لم يضر مطلقا والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه  
 علماءنا كما قاله الجرجاني فيفيد ان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام وهو ظاهر ان ترافعا والمن يراه مفسدا  
 (قوله) مالو نكح حرة) اي صالحة للتمتع وقوله وأمة سواء نكحها معا أو مرتبا أيا مع المعينة أو تقدم نكاح  
 الحرة فلا إشكال في اندفاع الامة لان المفسد قارن العقد والاسلام واما عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد  
 فيه ذلك وإنما افسدوا فيه نكاح الامة ناظرين في ذلك إلى انه كالا ابتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة  
 الطارئة بعد العقد قال الزايعي لان نكاح الامة بدل يعدل اليه عند تعذر الحرة والابدال أضيـق حكما من  
 الاصول فلها غالب هنا شائبة الابتداء اهـ زى (قوله) مالو نكح حرة وامة) اي فانه تتعين الحرة وتندفع  
 الامة وقوله واسلموا اي الثلاثة معا ولو قبل الوطء واسلمت الحرة قبله او بعده في العدة ولو اسلمت الحرة  
 فقط مع الزوج تعينت أيضا واندفعت الامة وانما لم يفرقوا بين تقدم نكاحها أو تأخره لما مر آنفا في الاختين  
 وكذا تندفع الامة بيسار أو اعفاف طارىء قارن اسلامها معا وان فقد ابتداء أو افلا وان وجد ابتداء  
 لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة اذ لو سبق اسلامه حرمت عليه الامة لكفرها أو  
 اسلامها حرمت عليه لاسلامها وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء لان المفسد خوف ارقاق الولد وهو دائم  
 فاشبه المحرمية بخلاف العدة والاحرام لزوالهما عن قرب اهـ شرح من وقوله أو اعفاف لعل المراد به  
 امن الغنت كما عبر به سم بعد ذلك (قوله) اذا لمفسدوه وعدم الحاجة الخ) هذا لا يصح فيما لو نكح الامة  
 قبل الحرة اذ لا مفسد حال العقد مع ان الحكم هنا كمالو نكحها معا في ان الامة تندفع لانها بدل لا يصار  
 اليه الا عند الضرورة فيضيـقوا فيها واعتبروا الطارىء ومثل ذلك اليسار وامن الغنت لطارئان قال الزركشي  
 وفاق ذلك الاحرام وغدة الشبهة لطارئان بان المدرك هنا الخوف من ارقاق الولد وهو دائم فاشبه المحرمية  
 اهـ و فرق الرافعي بما ذكرناه اهـ وقوله اذ لا مفسد حال العقد يمكن ان يحجب بانه لم يبق هذا ثم المراد اندفاع  
 نكاح الامة كما قال في المنهاج ولو نكح حرة وامة واسلموا تعينت الحرة واندفعت الامة على المذهب اهـ  
 سم (قوله) كما يعلم بما ياتي) أي في الفصل الاتي حيث قال هناك أو اسلم على حرة وامة واسلمن كما مر تعينت  
 أي الحرة للنكاح لانه يمتنع نكاح الامة لمن تحته حرة تصالح فيمتنع اختيارها (قوله) فلا حاجة إلى الاحتراز عنه  
 الخ) تفريع على قوله ومن الأول الخ وقوله عنه أي عن هذا المثال أي لخروجه بقوله زائل عند اسلام فلا حاجة  
 إلى زيادة هذا القيد لاخر اجه اهـ شيخنا (قوله) فيقر على نكاح الخ) رية قر على غصب حربي أو ذمي لحربية  
 اعتقدوه نكاحا لا على ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحا فلا يقر ون عليه وهو مقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما  
 اذالم يتوطن الذي دار الحرب والافنو كالخربي إذ لا يجب الدفع عنه اهـ شرح من (قوله) وفي عدة للغير الخ)  
 لو انقضت مع الاسلام بانطبق آخرها مع آخر كلمتي الشهادتين فالقياس الانفساخ لانه وإن لم يحكم  
 باسلامه الا بتمام السكنتين الا انهما سبب الاسلام وهما المدخلتان فيه وقد وجد المانع وهو العدة مقارنا لها  
 فيتقدم عليهما وقد صدق ان العدة غير منقضية عند الاسلام وفاقا في ذلك ما رافيتامل اسم (قوله) تنقضي  
 عند اسلام) اي انقضت وكان التعبير به اظهر ولا بد ان لا يعتقدوا افساده واما لو اعتقدوا افساده فيها فلا يقر

( لا تضر مقارنة لمفسد  
 زائل عند الاسلام ) بشرط  
 زده بقولي ( ولم يعتقدوا  
 فساد ) تخفيفا بسبب  
 الاسلام بخلاف ما لم اذا يزل  
 المفسد عند الاسلام أو زال  
 عنده واعتقدوا فساد  
 ومن الأول مالو نكح حرة  
 وامة واسلموا اذ المفسد  
 وهو عدم الحاجة لنكاح  
 الامة لم يزل عند الاسلام  
 المنزل منزلة الا ابتداء كما يعلم  
 بما ياتي فلا حاجة للاحتراز  
 عنه بقوله وكانت بحيث تحل  
 له الان ( فيقر على نكاح  
 بلاولى وشهود وفي عدة )  
 للغير ( تنقضي عند اسلام )



فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم اهشوبري (قوله لا انتفاء  
 المفسد عنده) لانه في الاولى لا مفسد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم يجمع ائمتنا على بطلانه بدليل ان داود  
 الظاهري يرى صحة النكاح بغير الولى والشهود وفي الثانية المقدر زائل ولم يعتقدوا فساداه حل بايضاح  
 اى لان قول الماتن لا تضر مقارنته الخ سالبه والسالبة لا تصدق بنفى الموضوع فشمعل ما اذا انتفى المفسد  
 بالكافية لكن يعكس عليه قوله مقارنته لمفسد لعدم المفسد اذا المقارنة لا بد فيها من المفسد والنفي انما هو منصب  
 على تضرر لا المقارنة فكونها تصدق بنفى الموضوع فيه شىء وعنى هذا فيكون قوله فيقر الخ مفرعا على مفهوم  
 الماتن تأمل ولو جعل موضوع السالبة نفس المقارنة لم يرد شىء عما ذكر اذ يصح أن يقال لا تضر مقارنته لمفسد  
 لعدم وجود المقارنة فهذه الظاهر لان المقارنة هي الموضوع اهشبخنا (قوله لا انتفاء المفسد عنده) اى  
 فهذا مثال للمفسد الزائل عند الاسلام ولك أن تقول الخلو عن الولى والشهود متحقق عند الاسلام فان  
 الانتفاء ولعل الجواب ان يقال المفسد خلو العقد عما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام  
 والمتحقق عنده هو كون العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد اهشوبري وفي سم  
 (تفنيه) انما اعتبروا زوال المفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لما لم تعتبر في حال الكفر فلا اقل من  
 اعتبارها حال الاسلام لا يخلو العقد عن شرطه في الحالين جميعا والحاصل أنهم نزولوا حالة الاسلام منزلة  
 ابتداء العقد لا منزلة الدوام نعم نزولهم منزلة الدوام في الاحرام وعدم الشبهة الطارئين اه (قوله ويقر على  
 نكاح مؤقت) فيه أن هذا نكاح المتعة وقد قال بحله ابن عباس رضى الله عنه واستمر عليه وإن كان مخالفا فيه  
 لكافة العلماء من الصحابة والتابعين اه حل أى سواء بقى من الوقت شىء عند الاسلام اولا (قوله إن  
 اعتقدوه مؤبدا) أى فهو غير مفسد أى فيصح سواء اعتقدوه مؤبدا أم لا لأن يقال لم يعتد بخلاف ابن  
 عباس للاجماع على خلافه فيمكن مفسدا تأمل والعبرة باعتقاد أهل ملة الزوج اه قل على الجلال (قوله  
 وقد بقى من الوقت شىء) أى فان لم يبق فيقر ان لم يعتدوا فساداه اه (قوله ويكون ذلك الوقت لنوا) أى  
 فلا يضر ولو بقى من الوقت شىء لان ذكر الوقت كعدم ذكره اهشبخنا (قوله كنكاح طرات عليه عدة شبهة)  
 واستشكل القفال عروض الشبهة بين الاسلامين بان أحد الزوجين إذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح  
 وهي مقدمة على عدة الشبهة كما سيأتى قريبا في كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لا في عدم  
 الشبهة وأجيب بأجوبة منها ما قاله الامام وغيره أنا لا نقطع بكونها عدة نكاح لجواز أن يسلم المتخلف  
 فيتبين ان الماضى منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة اهزى لكن قوله عروض الشبهة بين الاسلامين الخ  
 ليس هذا التصوير منطبقا على الماتن اذ صورة الماتن أن عدد الشبهة سابقة على إسلاميهما كما صرح به حل  
 وكما يدل له صريح عبارة الماتن فكان الاولى تنزيل هذا الايراد على قول الماتن واسلمها فيها لاذمة مقتضى  
 الايراد أن الاسلاميين لم يقع فيها لان الثانى واقع في عدة الفراق اه (قوله طرات عليه شبهة) كان أسلم  
 فوطئت بشبهة ثم اسلمت او عكسه او وطئت بشبهة ثم اسلمت في عدتها على المذهب وإن كان لا يجوز نكاح  
 المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فهنا أولى لسكونه يحتمل في أنسكة الكفار ما لا يحتمل  
 في أنسكة المسلمين فغلبنا عليه حكم الاستدامة هنا دون نظائره اه مر اهش (قوله لانها ترفع  
 النكاح) فلورفعته بان حرما وطء ذى الشبهة عليه لسكونه أباه وابنه فلا تقرير أخذ من تعليله لان  
 هذه الشبهة لرفع النكاح اه حل (قوله لان الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح) فلم ينزلوا الاسلام  
 منزلة الابتداء دائما وأبدا اه حل (قوله لا على نكاح محرم) معطوف على قوله على نكاح بلاولى وشهود  
 وهذا تفريع على مفهوم قوله زائل عند اسلام كما ان قوله وفي عدم تنقضى عند اسلام ومؤقت اعتقدوه  
 مؤبدا مفرعان على منطوقه وأما قوله على نكاح بلاولى ولا شهود فقد علمت أنه مفرع على مفهوم المفسد  
 اه (قوله ونكاح الكفار) اى الذى لم يستوف شروطنا بشرط ان يكون بما يقرن عليه أو أسلموا ابتداء على

لا انتفاء المفسد عنده بخلاف  
 غير المنتضية فلا يقر على  
 النكاح فيها لبقاء المفسد  
 (و) ويقر على نكاح  
 (مؤقت) ان (اعتقدوه  
 مؤبدا) كصحيح اعتقدوا  
 فساداه ويكون ذكر الوقت  
 لغوا بخلاف ما اذا  
 اعتقدوه مؤقتا فانه اذا  
 وجد الاسلام وقدي من  
 الوقت شىء لا يقر على  
 نكاحه (كنكاح طرات  
 عليه عدة شبهة وأسلمها  
 فيها) فيقر عليه لا ترفع  
 النكاح (أو) نكاح (أسلم  
 فيه أحدهما ثم أحرم) بلسك  
 (ثم أسلم الآخر) في العدة  
 (والاول محرم) فيقر عليه  
 لان الاحرام لا يؤثر في  
 دوام النكاح فلا يختص  
 الحكم بما اقتصر عليه  
 الاصل من التصوير بما  
 اذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم  
 أسلمت الزوجة (لا) على  
 (نكاح محرم) كبنته وامه  
 وزوجة ابيه أو ابنة لازوم  
 المفسد له (ونكاح الكفار  
 صحيح)



ما نقلناه عن الام من القطع بان من نكح محرمة لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرها من نحو المسمى  
تارة وهو مهر المثل اخرى لان النكاح لم ينعقد ورجحه الاذرعى وايداه بالنص وغيره ونقلهما عن جماعة  
ليكنهما نقلنا عن القفال انها كغيرها وهو المعتمد وكلامهما يميل اليه فنحكم بصحة نكاحها واستثناؤها  
انما هو بما يقررون عليه لامن الحكم بصحة انكحتهم امالوا استوفى شروطها فهو صحيح جز ما اشرح مر ومثاله  
مالو زوجها قاضى المسلمين بحضرة عدلين او وليها الكافر حيث لم يكن فاسقا عندهم بحضرة مسلمين عدلين اه  
عش عليه والاوجه انه ليس لنا البحث عن اشتغال انكحتهم على مفسد او لا لان الاصل في انكحتهم الصحة  
كانكحتنا اه شرح مر وقوله والاوجه انه ليس لنا البحث الخ أى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد انا  
لا نبحث عن اشتغالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فتتقضى العقد او زائل فتبقى فامر من انا نقض  
عقدهم المشتغل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث ولا فالبحث بمنع علمنا ونحكم بالصحة  
مطلقة هكذا ظهر فليتامل امر شيدى عليه (قوله أى محكوم بصحته) لان الفاسد لا ينقلب صحيحا وتاويل  
الصحيح بذلك لان الصحة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل مالو علمنا منهم فساد  
ولا نسألهم عن فساد لو ترافعو اليها وشمل نكاح المحارم ايضا فيجب به المسمى او نصفه كما ياتى اه قول على  
الجلال (قوله أى محكوم بصحته) اذا الصحة تستدعى تحقق الشروط بخلاف الحكم بها رخصة وتخفيفا قال الشيخ  
ولعل المراد انه يعطى حكم الصحيح ولا يفجر دانه محكوم بصحته لا يختص فتأمل اه شوبرى (قوله ولا نهم  
لو ترافعو اليها الخ) فيه تعليل الشئ بنفسه لان معنى قوله لم يطله اى نحكم بصحته فيكون المعنى ونكاح الكفار  
محكوم بصحته لانهم لو ترافعو اليها نحكم بصحته تأمل واجاب شيخنا عن ذلك فقال قوله أى محكوم بصحته  
اى يترتب عليه ما يترتب على الصحيح كما اشار اليه بالنزيع فلا يقال ان قوله ولا نهم لو ترافعو اليها لم يطله  
بمعنى نحكم به فيكون تعليلا للشئ بنفسه وذلك لان الحكم المعلن بمعنى انه يترتب عليه ما على الصحيح والحكم  
في العلة بمعنى حكم القاضي اه (قوله ولا نهم لو ترافعو اليها الخ) مقتضى هذه العلة ان لا يحكم بصحته الا ما  
نصحه لو اسلم عليه فنكاح المجوسى اى للمحرمة غير محكوم بصحته وكذا النكاح فى العدة لكن اعتمد  
شيخنا اننا نحكم بصحة نكاح المجوسى للمحرمة حيث لم ترافعو اليها ولا فلا نقرهم وفيه ان هذا محكوم بصحته  
ولا نقرهم عليه لو ترافعو اليها اه حل (قوله لم يطله) اى لا نحكم بطلانه بل نقرهم عليه أى وذلك غير نكاح  
المجوسى للاخت او العمة لا نالا نقرهم عليه لو ترافعو اليها فيه لانهم لو اسلموا عليه فرقنا بينهم ولذا نقرهم  
على نكاح نحو اختين الا ان ترافعو اليها ورضوا بحكمنا فلا نقرهم ونامر الزوج باختيار واحدة منهما  
وكان القياس بطلان ذلك فيهما فى تزوجهما معا او مرتبا ولا يختص البطلان بالمتاخرة اخذنا ما ياتى من أن  
له ان يختار المتأخر نكاحه عن العدد الشرعى ولعل وجهه وهى متخيرة وان له ان يختار واحدة لانه لو اسلم  
حينئذ أى كان معه واحدة لا يقر على ذلك فليست واردة كالتى قبلها تأمل اه حل (قوله ثم اسلم) أى أو اسلم  
هو ولم يتحلل فى الكفر وما ذكرناه فى الصورة الثانية ظاهر وان اوهما اطبا فاهم على التعبير هنا بتم اسلم  
خلافه امالو تحللت فى الكفر كفى فى الحل ولو طلقها فى الشرك ثلاثا ثم نكحها فيه بلا محل ثم اسلما فرق  
بينهما كما نص عليه فى الام ولو طاق الكافر اختين او حرة وامة ثلاثا ثلاثا ثم اسلموا لم ينكح واحدة  
منهما الا بمحل وان اسلموا معا أو سبق اسلامه اسلامهما بعد الدخول ثم طاق ثلاثا ثلاثا لم ينكح  
مختارة الاختين او الحرة الا بمحل اه شرح مر (قوله ولمقرر الخ) تفريع ثان على قوله ونكاح  
الكفار صحيح اه (قوله ان قبضته) أى الرشيدة أى أو قبضه ولى غيرهما ولو باجبار من قاضيهما كما يحته  
الزركشى فان لم يقبضه احد من ذكر رجع الى اعتقادهم فيما يظهر اه شرح مر (قوله عبده ومكاتبه)  
أى ولو كانوا كفارا بدليل الحقايقهم بالمسلم لانهم لو قيدوا بالاسلام كانوا داخلين فى المسلم اه (قوله  
والكفار المعصوم) عبارة شرح مر والاوجه أن الحر الذى بدارنا وما يختص به كذلك لانه يلزمنا

أى محكوم بصحته وان لم  
يسلموا رخصة وقوله تعالى  
وامراته حمالة الحطب وقوله  
تعالى وقالت امرأت فرعون  
ولانهم لو ترافعو اليها لم  
ينطأ قطعا (فلو طاق ثلاثا ثم  
اسلموا لم تحل) له (الا بمحل)  
كافى انكحتنا (ولمقرر)  
على نكاح (مسمى صحيح و)  
المسمى (الفاسد) كخمر  
(ان قبضته كله قبل اسلام  
فلا شئ) لها لا انفصال الامر  
بينهما وما انفصل حاله  
الكفر لا يتبع نعم لها مهر  
المثل ان كان المسمى مسلما  
اسره لان الفساد فيه لحق  
المسلم وفى نحو الخرق الله  
تعالى ولانا نقرهم حال  
الكفر على نحو الخرق دون  
المسلم وألحق بالمسلم فى ذلك  
عبده ومكاتبه وأم ولده بل  
يلحق به سائر ما يختص به  
المسلم والكافر المعصوم  
(أو) قبضت قبل الاسلام  
(بعضه)



فأما قسط ما بقى من مهر المثل) وليس لها قبض (٣٠٤) ما بقى من المسمى (والا) أى وان لم تقبض منه شيئا قبل الاسلام (ف) لها (مهر مثل)

الدفع عنهم اه (قوله فلما قسط ما بقى الخ) والتقسيط يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان متقوما أو مثليا مع متقوم أو مثلى اختلفت قيمته ولو بسبب وصف كخمر عنب أكثر قيمة من خمر غيره والافالتقسيط بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخمر قاله شيخنا مر وفارق ما هنا ما لو قبض من مكاتبه بعض ما كاتبه عليه من الماسد حيث يلزمه بقية ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يتبع بعض حكمها وفيها نوع تعليق اه قل على الجلال (قوله أى وان لم تقبض منه شيئا الخ) أى بان لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أم اسلام أحدهما كما نص عليه في الام اه شرح مر (قوله ومحل استحقاقها الخ) محله أيضا في غير التفويض أمالو نكح مفوضة فلا شيء لها وان وطئها بعد الاسلام أى فلا مهر لها لانه استحق وطأها بلا مهر ولا ينافيه ما في الصداق انه لو نكح ذمى ذمية نفويضا وترافعا اليها حكمنا لها بالمهر لان ما هنا في الحريين وفيما اذا اعتقدوا ان لا مهر بحال بخلافه ثم فيهما اهمر (قوله فيما لو كانت حربية) أى والزوج مسلم أو حربى كما هو ظاهر وهذا ظاهر اذا كان مهر المثل أو المسمى معينا أمالو كان في الذمة فهل يأتى ذلك فيه أيضا بان يقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره اه عنائى والظاهر انه باقى فيه أيضا بدليل قول الشارح والاسقاط لان السقوط لا يكون الا عما في الذمة اه شيخنا (قوله ومنفعة باسلام) مبتدأ خبره قوله كقررة (قوله أو قبله منه) أى ولو معها وقوله أو منها أى وحدها اه شيخنا لكن قوله ولو معها لا يصح اذا فرض انه قبل الدخول وفي المعينة يدوم النكاح ولا يندفع فان صورنا للمعينة بمالو كانت محرمة فلا يصح أيضا لانهم صرحوا بان المحرم لا تستحق النصف كما قرره هو اه (قوله ولو ترافع اليها الخ) مراده رفع الامر اليها ولو من احدهما فقط بدليل بقية الكلام اه شوبرى (قوله ولو ترافع اليها ذميان الخ) الضابط انه اذا كان في المسئلة مسلم وجب الحكم فيها حتما قطعا وكذا اذا كانا ذميين اختلفت ما بينهما متى كان فيهما ذمى ومعهما او كانا ذميين متوافقي الملة وجب الحكم على الاظهر واما اذا كانا معا هدين أو مؤمنين أو معا هدم مؤمن أو حربى أو كانا حريين جازا الحكم بينهما اه من شرح مر بالمعنى (قوله وهذا ناسخ الخ) والاولى حمل الاية الثانية على المعاهدين والاولى على الذميين كما قال بعضهم وهو اولى من دعوى النسخ لانه لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك ازوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعى الى المنع ويحاجب باب النسخ في الحقيقة القياس اهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الاية ولما كانت الاية اصل القياس جعلت الاية الاخرى ناسخة من حيث المنع من صحة القياس فليتأمل اه عميرة اه زى وعبارة شرح مر أو تحمل الاية الاولى على اهل الذمة والثانية على المعاهدين اذ لا يجب الحكم بينهما على المذهب لعدم التزامهم احكامنا ولم نلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو اولى من النسخ والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الذمة لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهما انتهت (قوله لانهم لا يعتقدون تحريمه) أى ولا نأقرهم على شربه حيث لم يتجأه وابه ولانه اسهل من الزنا لان الخرة احدث وان اسكرت في ابتداء ملتنا وذلك لم يحل في ملة قط قال حج فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذاك انما هو بالنظر لمقاييم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون الاختلاف فيها اذ لا عقاب فيها الا على معتقد التحريم اه حل (قوله قال الرافعى) ويشكل عليه حد الحنفى بشرب النبيذ واجيب بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بالحكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة فضعف رأيه فيه ولا كذلك الكفار فكان من حق الحنفى ان يمتنع عن ذلك احتياطا ولئلا يرفع أمره الى من يرى حده بخلاف الكافر فانه يرى اننا نقره على ذلك حيث لم يتجأه به اه حل (قوله ونقرهم على ما نقر) أى ان ذكرنا وما يقتضى التقرير أو عدمه والا فلا

لأنها لم ترض الا بالمهر والمطالبة في الاسلام بالمسمى الفاسد متمتعة فرجع الى مهر المثل كما لو نكح المسلم بفاسد ومحل استحقاقها له بل والمسمى الصحيح فيما لو كانت حربية اذ الم يمنعها من ذلك زوجها قاصدا تملكه والغلبة عليه والاسقط حكمه الفورانى وغيره عن النص وجرى عليه الاذرى وغيره (ومنفعة باسلام) منها أو منه (بعد دخول) بان أسلم أحدهما ولم يسلم الاخرى العدة (كقررة) فيما ذكر فهو أعم من اقتصاره على ان لها المسمى الصحيح (أر) باسلام (قبله) فان كان (منه) لها (نصف) أى نصف المسمى في المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لها لان الفراق من جهتها (ولو ترافع اليها) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذمى أو معا هدا هو) أى معا هدا (وذمى وجب) علينا (الحكم) بينهم بلا خلاف في غير الاولى والاخيرة واما فيهما فلقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وهذا ناسخ لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضى الله عنهما نعم أو ترافعوا اليها في شرب خمر لم تحدهم وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه

قاله الرافعى في باب الزنا والاخيرتان من زيادتى (ونقرهم) أى الكفار فيما ترافعوا فيه اليها (على ما نقر) هم عليه (لو) نستلهم



لستأثم عنه ولا نتعرض لهم بالبحث عنه اهـ قل على الجلال (قوله ونقرهم على ما نقرهم) ختم هذا مع تقدم كثير من صورته لانه ضابط صحيح بجمعهما وغيرهما فنقرهم على نحو نكاح عري عن ولي وشهود لاعلى نحو نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه فيهم ولم يترافعوا اليئافيه فلا نتعرض لهم ولو جاءنا من تحته أختان لطلب فرض النفقة مثلاً أعرضنا عنه ما لم يرخص بحكمنا فنامره باختيار احدهما ويحببهم حاكمنا في تزويج كتابية لاولى لها بشهوده منا ولو تحاكموا اليئافيه بعد القبض في بيع فاسداً وقبله وقد حكم حاكم بما مضاه لم نتعرض له والانتقضاء كذا اطلاقه ويشكل عليه ما مر في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو الخيار من النظر لاعتقادهم وان لم يحكم به حاكمهم فالأقرب ان المراد بحكم حاكمهم هنا اعتقادهم فان اعتقدوه صحيحاً لم نتعرض له والانتقضاء وفسد حاصل كما يعلم من هذا مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم متى نكحوا نكاحاً او عقدوا عقداً مختلاً عندنا لم نتعرض لهم ثم ان ترافعوا اليئافيه او في شيء من آثاره وعلمنا اشتماله على المفسد نظرنا فان كان سبب الفساد منقضي اثره عند الترافع كالتلوع عن الولي والشهود وكمقارنته لعدة انتقضت وغير ذلك من كل مفسد انتقضى وكانت بحيث تحل له عند الترافع اقرروناهم وان كانت بحيث لا تحل له عنده فان قوى المانع كنكاح امة بلا شروطها ومطلقة ثلاثة قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم وفرقنا بينهما احتياطاً لرق الولد وللضع ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة دفعا للعار وان ضعف كوثق ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مفسوخة نظرنا لاعتقادهم فيه اهـ شرح مر (قوله وبخلاف نكاح محرم) وكذا نكاح الاختين فنبطلها معا وله العقد في ايتهما شاء الا ان علمنا سبق احدهما فنبطل الثانية فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكلف بعضهم الجواب عنه فراجع اهـ قل على الجلال

«(فصل) في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ الاول ان يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زاد من الزوجات لانه ذكر حكم كل منهما وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لانه من اولى ما هي في عصمته اهـ حل وحكم ذلك انه يلزمه اختيار مباحه ويندفع نكاح الزائد (قوله في حكم من زاد الخ) اي وما يذكر معه من قوله او على ام وبنتها كتابيتين ومن قوله او على امة اسلمت معه الخ ومن قوله والاختيار كاخترت نكاحك الى آخر الفصل وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بحكم اهـ شيخنا وفي قل على الجلال فصل في حكم من اسلم على نساء كل منهن مباح له على انفراد وجعلتها اكثر من مباحه من اربع في الحر الكامل واثنتين في غيره اهـ وحاصل ما ذكره في الماتن خمس مسائل الاولى الاسلام على اكثر من العدد الشرعي وينقض الكلام عليها بقوله او في عدة مباح تعين والثانية قوله او على ام وبنتها الخ والثالثة قوله او على امة الخ والرابعة قوله او على اماء الخ والخامسة قوله او على حرة واماء الخ اهـ (قوله اسلم على اكثر من مباح الخ) ولو اسلمت على اكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الاصح اسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترتب النكاحان فهي للاول وكذا لو اسلموا دونها والاول وحده وهي كتابية فان مات ثم اسلمت مع الثاني اقرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع ما علم نقر مع واحد منهما مطلقاً اهـ شرح مر (قوله من مباح له) قد صرح هنا بالحرف و اضاف في قوله مباحه وقطع عنهما في البقية وذلك لانه لما صرح بالحرف هنا علم ان الاضافة بعده على معنى هذا الحرف وقطع فيما بعد العلم المضاف اليه ولم يقطع في الثاني لعدم اضافة يحال عليها المعنى شيخنا (قوله كان اسلم حر) بقي للكاف ما ياتي في قوله او اسلم على اماء فليست الكاف استقصائية احكامي (قوله او اسلم بعد اسلامه) معطوف على ما قدره وصح كونه صفة لاجل العائد وهو ضمير النسوة وقوله فيها متعلق باسلام لا باسلام من هذا وقد جعل الشارح هذه الصورة زائدة على الماتن هنا وفيما ياتي في اربعة مواضع واعتراض عليه بعضهم في خمسة بان الماتن يشتملها وقد جعلها زائدة عليه وهذا الاعتراض نشأ من عدم التامل وفهم قوله او في عدة لانه عند تقدم اسلامه لا يقال انه في العدة اذ لعدة الان اي وقت

اسلموا وتبطل ما لا نقرهم عليه لو اسلموا فلو ترافعوا اليئافيه نكاح بلا ولي وشهودا وفي عدة هي منقضية عند الترافع اقرروناهم بخلاف ما اذا كانت باقية وبخلاف نكاح محرم (فصل) في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكافر بعد اسلامه لو (اسلم) كافر (على اكثر من مباح له) كان اسلم حر على اكثر من اربع حرائر او غيره على اكثر من اثنتين (اسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (او) اسلمن بعد اسلامه (في عدة) وهي من حين اسلامه او اسلم بعد اسلامه فيها (أو كن كتابيات



اسلامه واستشهاده بعبارة مر لا يناسب في هذا الامر العقلي تأمل منصفاً اه (قوله) لزمه أهلاً اختيار  
مباحه) اي وان لم يطلب منه ذلك وليس له ان يختار ما دون مباحه اي ياتم بذلك وكلامه الآتي في ان له ان  
يحصر اختياره في أكثر من مباح الخ يدل على ان الاختيار ليس على الفور لانه إذا استعمل أهل ثلاثة أيام  
وحينئذ يكون المراد بقولهم السكوت يلزم عليه إمساك أكثر من اربع في الاسلام اي السكوت دائماً  
أكثر من ثلاثة أيام اه جل وفي قل على الجلال قوله لزمه أي فوراً ان كان أهلاً بلوغ وعقل والا فعند  
تأهله ولا يجوز اختياره وقيل يجوز في الجنون كماله تزويجه ابتداء فراجع اه (قوله) اختيار مباحه) اي  
ولو على التدرج ولا يجوز الاقتصار على ما دون ذلك ولو في محجور عليه ولو اختار دفع من زاد على الاربع  
مثلاً لغير النكاح تعين الاربع او اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا اه قل  
على الجلال (قوله) اختيار مباحه) هذا كالصريح في انه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح  
فيستمر بعد الاسلام في أربعة فليس الاقتصار على واحدة خلافاً لمن زعم على شيخنا مر خلافه اه سم  
على حج ولا يشترط في الاختيار الاشهاد بخلاف ابتداء النكاح فان الشهود شرط فيه اه ع ش على مر  
(قوله) وان دفع نكاح من زاد) أي من حين اسلامهم ان أسلموا معا والا فمن اسلام السابق من الزوج  
والمنفعة فتحسب العدة من حينئذ لانه السبب في الفرقة لا من حين الاختيار وفرقتين فرقة فسخ لا فرقة  
طلاق اه شرح مر (قوله) ان غيلان) بفتح الغين المعجمة اسم رجل من قبيلة ثقيف وهو واحد من ستة رجال  
من تلك القبيلة اسلم كل منهم على عشر نسوة وباقيهم مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمر  
وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله وخص غيلان بالذكور لانه الذي وقع منه الخطاب مع النبي ﷺ اه  
قل على الجلال وفي الشورى قوله ان غيلان أي ابن سلمة الثقفي ذكر ابن حبيب في المحبر اسماء من جاء  
الاسلام وعنده عشر نسوة وكلهم من ثقيف غيلان هذا ومسعود بن مصعب ومسعود بن عمر واو ابن عمر  
وعروة ابن مسعود وسفيان بن عبد الله وأبو عقيلة فنزل غيلان وسفيان وأبو عقيلة للاسلام عن ست ست  
انتهى (قوله) امسك اربعا) اختار الاذرعى ان امسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده مر واختار  
السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب احدهما اذ بوجوده يتعين الآخر وفي  
جميع ذلك نظر إذ لا معنى لتعين لفظ احدهما معينا أو مبهما وإباحة الا آخر كذلك فالوجه ان الواجب هو  
القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن ايهما وجدوه هو تمييز مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد تأمل اه  
برماوى والحاصل انه متى أتى بصيغة إمساك لم يحتج لصيغة فراق للمفارقات وان أتى بصيغة فراق في  
المفارقات لم يحتج لصيغة إمساك في المسككات وهذا حاصل ما ذكره الشاوش بعد قول المتن او  
كاخترتك امسكتك اه شيخنا وفي قل على الجلال ما نصه قوله امسك هو وفارق فعلا امر اختار  
الاذرعى ان امسك الوجوب وفارق للإباحة واعتمده شيخنا مر واختار السبكي عكسه واعتمده  
غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب احدهما اذ بوجوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر إذ  
لا معنى لتعين لفظ احدهما معينا أو مبهما وإباحة الا آخر كذلك ولا لتعين معنى احدهما من الابقاء  
والدفع كذلك فالوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن ايهما وجدوه هو تمييز  
مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد تأمل اه (قوله) اذ انكح من مرتباً) هلا قال في الثانية مع  
انه اخضر وما وجه العدول ولعل وجهه انه ربما يتوهم ان المراد الثانية في المتن وهي قوله او في  
عدة تأمل (قوله) وإذا مات بعضهم الخ) اي بعد اسلام ذلك البعض فان مات قبل الاسلام نزل  
موته قبل الاسلام منزلة تاخر اسلامه عن العدة فيندفع ولا يختار منه عبارة سل قوله وإذا مات بعضهم  
اي بعد اسلامه اموال مات البعض قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عده قبل اسلامه فيختار من الباقيات  
اربعا اه بحروقه (قوله) وذلك) اي التعميم بقوله وسواء الخ لترك الاستفصال القاغة ان ترك

لزمه) حالة كونه (أهلاً)  
للاختيار ولو سكران  
(اختيار مباحه وان دفع)  
نكاح (من زاد) منهن عليه  
والاصل في ذلك ان غيلان  
اسلم وتحتة عشر نسوة فقال  
النبي ﷺ له امسك  
اربعا وفارق سائرهن  
صححه ابن حبان والحاكم  
وسواء انكح من معام  
مرتباً وله إمساك الاخيرات  
إذا نكح من مرتباً وإذا  
مات بعضهم فله اختيار  
الميتات ويرث منهن وذلك  
لترك الاستفصال في الخبر  
وتعيرى بما ذكر



الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهي معاوضة لقاعدة أخرى وهي وقائع الاحوال إذا طرق اليها الاحتمال كسماها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال وخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال اه حل وعبرة قل على الجلال قوله لترك الاستفصال الخ هو اشارة الى قاعدة ذكرها الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الوقائع القولية بدليل اخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الاحوال إذا طرق اليها الاحتمال كسماها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما في وضع يد عائشة رضي الله عنها على عقيبه عليه السلام في صلاته واستمر فيها فانه يحتمل انه مر فوق حائل فلا دليل فيه لاني حنيفة على عدم نقض الوضوء باللبس اه (قوله شامل لغير الحر) فلا حر بل يجب عليه ان يختار اربعة ولغيره ان يختار اثنين وظاهر كلامه ولو سفيها ونحوه من كل من ينسكح للحاجة فيجب عليه ان يختار اربعا لا واحدة كما قرره شيخنا زى أي لانه يغتفر في انسكحة السكفار وفي الدوام لا يغتفر في انسكحة المسلمين اصاله وفي الابداء حقيقة اه حل (قوله بل ولا يصح منه ذلك) أي لان الاختيار امر يتعاق بالطبع فلا يقوم في ذلك في غير مقامه اه حل ونفقتن في ماله وان كن ارقاء لانهم محبوسات لحقه اه شرح مر (قوله او اسلم معه قبل دخول الخ) انظر لم قيد المعية هنا بالقبولية ولم يطابقها كما تقدم فان قيل قيد بها لاجل التفصيل الذي ذكره في الشرح في محترضا بقوله اما لو اسلم المباح الخ فلان هذا التفصيل يمكن ان ياتي في صورة المنطوق الثانية وهي قوله او في عدة وايضا الفرض في المسئلة ان الذي اسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكر الشارح للتفصيل المذكور في المفهوم خلاف فرض المسئلة هذا ولم يذكر الشارح محترضا القيد الثاني الذي قيد به وهو قوله ولم يكن تحته كتابية والظاهر ان يقال في محترضا على قياس ما تقدم انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختاره او يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالسكتاية وقوله وان اسلم بعد العدة اي او لم يسلم اصلا وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه ان يذكر تعميمها آخر يناسب الاولى بان يقول وان اسلم اي من زاد بعد الزوج في الاولى او بعد العدة في الثانية ليطلق هذا التعميم ما ذكره بقوله لنا اخر اسلامه الخ وكذا لو اسلم الخ فنظير في التفصيل الذي ذكره قبل فيقال ان اسلم من زاد او بعضه في العدة او كانت كتابية لم يتعين المباح ولا تعين (قول المتن او اسلم معه قبل دخول الخ) معطوف على قوله اسلمن معه الخ الذي هو صفة لقوله أكثر من مباح فيكون المعطوف صفة ثانية وقد رشح الشارح العائد في المعطوف بقوله منهن فالقسم انه اسلم على ازيد من العدد الشرعي وقد اسلم الجميع كما ذكره بقوله اسلمن معه الخ او بعضه وهو العدد الشرعي فقط وقد ذكره بقوله او اسلم معه الخ اه شيخنا (قوله لنا اخر اسلامه الخ) صادق بان لم يسلم اصلا او اسلم متأخرا عن المباح اه (قوله اما لو اسلم المباح الخ) محترضا قوله قبل دخول الخ اه (قوله ثم اسلم الزوج في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله او على أم وبنتها الخ) الظاهر ان الحكم الذي رتبته على هذا من قوله حرمتا الخ لا يتقيد بكونهما كتابيتين ولا باسلامهما بل انما يتقيد به انفساخ النكاح وعدمه مع انه كان من حقه ان يتكلم على هذا الحكم اذ السياق في الانفساخ وعدمه لاني التحريم وعدمه لانه معلوم مما سبق من قوله ومن وطئ امرأة بملك او شبهة منه ومن التكلم على المحرمات بالمصاهرة اه (قوله فان دخل بهما او بالام الخ) عبارة شرح مر فان دخل بهما أو شك في عين المدخول بها حرمتا ابدوا ولو فلنا بفساد انسكحتهم لان وطئ كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى ان صحح ولما فهر المثل أو لا أي أو لم يدخل بواحدة منهما أو شك هل دخل بواحدة منهما أو لا تعينت البنت وان دفعت الام فحرمتها ابدأ بالعقد على البنت بناء على صحة انسكحتهم وفي قول يتخير بناء على فسادها او دخل بالبنت فقط تعينت البنت أيضا لحرمة الام ابدأ بالعقد على البنت او بوطئها او دخل بالام حرة ابدأ بالام بالعقد على البنت بناء على صحة انسكحتهم والبنت بوطئ الام وللأم مهر المثل بالدخول على ما نقله الرافعي

شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف عبارته وخرج بزيادتي أهلا غيره كان أسلم تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منه بذلك (أو أسلم) منهن (معا قبل دخول أو) بعد اسلامه (في عدة مباح) فقط ولم يكن تحته كتابية (تعين) للنكاح وان دفع من زاد وان أسلم بعد العدة لتأخر اسلامه عن اسلام الزوج قبل الدخول أو عن العدة أما لو أسلم المباح معه بعد الدخول فلا يتعين ان اسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كان كتابية وإلا تعين وكذا لو أسلم المباح ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم (على أم وبنتها) حالة كونهما (كتابيتين أو) غير كتابيتين و(اسلمتا) فان دخل بهما أو بالام فقط (حرمتا ابدأ) البنت بالدخول على الام والام بالعقد على البنت بناء على صحة انسكحتهم



(والا) بان لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالأم) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على مامر (أو) أسلم على (أمة) أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) (٢٠٨) أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (إن حلت له

حينئذ) أي حين اجتماع  
الاسلامين كان كان عبدا  
و معسرا خائف العنت  
لأنه إذا حل له نكاح الأمة  
أقر على نكاحها فإن  
تخلفت عن إسلامه أو هو  
عن إسلامها فيها ذكر أو  
لم تحل له اندفعت (أو)  
أسلم حر على (اماء أسلمين  
كأمر) أي معه قبل دخول  
أو بعده أو أسلمين بعد إسلامه  
في عدة أو أسلم بعد إسلامه  
فيها (اختار) منهن (أمة)  
إن (حلت له حين اجتماع  
اسلامهما) لأنه إذا حل له  
نكاح الأمة حل له اختيارها  
فإن لم تحل له حينئذ اندفعت  
فلو أسلم على ثلاث اماء  
فأسلمت واحدة وهي تحل  
له ثم الثانية وهي لا تحل له  
ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت  
الثانية وتخير بين الاولى  
والثالثة فتعير بما ذكر  
اولى من قوله عند اجتماع  
اسلامه واسلامه و ظاهر  
انه لو لم يوجد الحل الا في  
واحدة تعينت اما غير الحر  
فله اختيار ثنتين (أو) أسلم  
حر على (حرة) تصالح  
للمتعة (واماء أسلمين) أي  
الحرة والاماء (كأمر) أي  
معه قبل الدخول أو بعده أو  
أسلمين بعد إسلامه في عدة أو

عن البغوى وجزم به في الروضة وهو محمول على ما إذا كان المسمى فاسدا وإلا فالواجب المسمى انتهت (قوله)  
والا بان لم يدخل بواحدة منهما الخ) مثله ما لو شك هل دخل باحدهما أو لا ولو علم انه دخل باحدهما أو شك  
في عينها حرمتا وبطل نكاحهما اه حل (قوله دون البنت) أي فانها تعين ولا يفسخ نكاحها اه حل (قوله)  
أو أسلم بعد إسلامها فيها) هذه الصورة زائدة على المتن (قوله أو أسلم بعد إسلامها فيها) هذا تسميح منه  
في هذا ما بعده لما علمت من ان المتن لا يصدق بهذه فكيف يحتملها لقوله كأمر اه والجواب انه لم يحتملها  
للمتن بل هي زائدة عليه كما زادها فيما قبله وقرينة ذلك ذكر المتعلق لما قبلها وهو قوله في عدة اذ لو كان غرضه  
تحصيلها للدين لآخر المتعلق عنهما ايضا (قوله حين اجتماع إسلامهما) أي اسلام الزوج والتي يختارها حينئذ  
لا يقتضى جواز الاختيار في الثانية في المثال الا في بخلاف عبارة الاصل لان الثانية يصدق عليها انها تحل له  
حين اجتماع اسلامه واسلامه وهو باسلام الثالثة اه شيخنا (قوله حين اجتماع إسلامهما) أي ولا  
يقدر في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر اه برلسى اه سم قوله أولى من قوله عند  
اجتماع إسلامه واسلامه) أي لان كلام الاصل يقتضى حل الثانية لانها حال إسلام الثالثة تحل له تأمل اه  
حل أي فيصدق عليه ان الثانية تحل له عند اجتماع إسلامه واسلامه لان الفرض انه حال اسلام الثالثة كان  
معسرا مثلا وفي قل على الجلال قوله عند اجتماع إسلامه واسلامه الصواب واسلامها الا انه لو أسلم معه  
ثلاث من أربع فعتقت احدها ثم أسلم الاخرى ان اندفعت هذه الحرة على المعتمد ولو أسلمت واحدة وهي  
تحل له ثم أخرى وهي لا تحل له ثم ثالثة وهي تحل له لم يجوز له اختيار الثانية وله اختيار احدى الاخرين الا  
إن كان اختار الاولى عقب إسلامها فيمتنع عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجعوه و ظاهر كلامهم  
تعين الواحدة وان لم تعرفه وهو محتمل وقد يوجه بانه مقصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار ثانية كالأولى  
كانت تحته وهذا أوجه فقدم انه لو كان تحته حرة وأسلبوا أقرت الأمة ان كانت الحرة غير صالحة وما  
هنا مثله ثم في تعين الواحدة فيما ذكره ونظر بناء على صحة انكحاتهم وجعلهم التقرير كالدوام فكان يتعين عليه  
اختيار أربع لا يقال الحر لا يزيد على واحدة ابتداء ودواما لا نه مردود بما مر من جوار التعدد لمن لا تعرفه  
ولمن يحصل له مشقة في الغائبة بالوصول اليها (تلييه) الاختيار هنا وفيما ياتي لا يتعين عليه إلا بعد اسلام  
جميع من تحته أو بعد انقضاء العدة بمن لا نسلم اه (قوله تصالح للمتنع) كذا في شرح الروض ايضا  
ومفهومه انه لو لم تصالح لم تتعين له ولا يقال قرر روا في مبحث نكاح الأمة ان الأمة لا تقارن الحرة طلقا  
حتى لو نسكح الأمة وحرة غير صالحة معا بطل النكاح في الأمة بخلاف ما لو كان تحته حرة غير صالحة يجوز له  
نكاح الأمة بشرطه وقد نزلوا هنا الاسلام منزلة الا ابتداء وقضيته تعين الحرة وان كانت غير صالحة ويحجب  
بانهم وان نزلوه منزلة الا ابتداء لا يلزم ان يعطى حكم الا ابتداء من كل وجه فانه دوام سكنه كالا ابتداء في بعض  
الوجوه اه سم (قوله حرة تصالح للمتنع) فلو لم تصالح للمتنع اختار واحدة من الاماء كما بحثه الاذرعى وهو  
ظاهر اه شرح الرملى (قوله اختار أمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها نقض اختياره قبلها بل لو أسلمت  
الحرة فيها بعد اختيار غيرها بطل اختياره قمر اعليه وتعينت الحرة وليس له اختيار أمة حيث تعينت الحرة وان  
ماتت أو ارتدت وقبل اسلام الاماء وانما لم يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبله أو بعده كأمر لانه وسيلة لتحصيل  
الحرة والوسائل تغتفر اقل على الجلال (قوله ولو أسلمت الخ) هذا تقييد لقوله تعينت وضابط كونهن  
كالحر اثران يطرا عتقهن قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج ولا نظر لإسلام الحرة تقدم أو تاخر أو توسط  
فيصدق هذا الضابط بما لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم الزوج فقول الشارح اما لو تاخر عتقهن عن اسلامهن أي وعن  
اسلام الزوج وعبارة زى ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل

أسلم بعد اسلامهن فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لانه يمتنع نكاح الأمة لمن تحته حرة تصالح فيمتنع اختيارها (وان أصرت) لها  
أي الحرة حتى انقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كما لو لم تكن حرة لتبين انها بانيت باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن) أي الاماء



(ثم أسلمن في عدة فكحراثر)  
 اصليات فيختار من ذكر  
 اربعا ما اذا تآخر عتقهن  
 عن اسلامهن لحكم الاماء  
 باق فتعين الحرة ان صلحت  
 والاختار واحدة منهن  
 بشرطه والظاهر ان مقارنة  
 العتق لاسلامهن كتقدمه  
 عليه (والاختيار) اي  
 الفاظه الدالة عليه صريحا  
 (كاخترت نكاحك) او  
 (ثبته او) كناية (كاخترتك)  
 او (امسكتك) او ثبتك بلا  
 تعرض للنكاح وذكر  
 الكاف من زيادتي وكررت  
 اشارة الى الفرق بين  
 الصريح والكناية ولو  
 اختار الفسخ فيما زاد على  
 المباح تعين المباح للنكاح  
 وإن لم يات فيه بصيغة  
 اختيار (كطلاق) صريح  
 او كناية ولو معلقا فانه  
 اختيار للبطلة لانه إنما  
 يخاطب به المنكوحه فاذا  
 طلق الحر اربعا انقطع  
 نكاحهن بالطلاق وان دفعت  
 الباقيات بالشرع (لا فراق)  
 بغير نية طلاق لانه اختيار  
 للفسخ فلا يكون اختيارا  
 للنكاح (و) لا (وطء) لان  
 الاختيار اما كابتداء النكاح  
 او كاستدامته وكل منهما  
 لا يحصل الا بالقول وذكر  
 هذين من زيادتي (و) لا  
 (ظهار و ايلام) فليسا باختيار

لها ولغيرها ان يطرا العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما إذا أسلم ثم عتقن ثم  
 أسلمن او عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وفي قول على الجلال قوله وعتقن ثم أسلمن الخ  
 المعتبر في كون كل واحدة كالحره ان يجتمع اسلامها مع اسلام الزوج وهي حرة سواء تقدم اسلام الزوج  
 عليها او تأخر سواء ترتب اسلامهن او لا وسواء تقدم عتقهن على اسلامهن او لا ومقارنة العتق  
 لاجتماع الاسلامين كتقدم العتق اه (قوله ثم أسلمن في عدة الخ) اي سواء تأخر اسلام الزوج عن اسلامهن  
 او تقدم عليه فقط او على العتق (قوله اي الفاظه الدالة عليه) اي ولو ضمنا ولو ما فن الضمني لفظ  
 الطلاق ومن اللزومي فسخ ما زاد على المباح اه حل (قوله صريحا او كناية) اي او لزوما كما اشار اليه  
 بقوله ولو اختار الفسخ الخ اي فيلزم من اختيار الفسخ اختيار النكاح اي او ضمنا كما اشار اليه بقوله  
 كطلاق فهو قسم رابع لا صريح ولا كناية وقال لا فراق بقيد الذي ذكره لانه حينئذ يكون من  
 القسم الثالث اي ما يحصل الاختيار فيه لزوما كما اشار اليه بقوله لانه اختيار للفسخ اي فتلزمه اختيار  
 النكاح فقوله فلا يكون الخ اي صريحا ويحترز قوله بغير نية طلاق انه لو نوى الطلاق حصل الاختيار  
 لكن ضمنا فالفراق يحصل به الاختيار ولا بد لكنه إن لم ينو الطلاق حصل لزوما وان نوى حصل ضمنا  
 فالفراق بينه وبين بقية اقسام الطلاق ان البقية صريحا يحصل فيه الاختيار ضمنا ولا بد وكنايته ان  
 نوى به الطلاق حصل به الاختيار ضمنا وإن لم ينو فلا يحصل بها شيء اصل بخلاف الفراق عند عدم النية  
 يكون فسخا ويحصل به الاختيار لزوما كل ذلك يعلم من كلام الشارح اه (قوله او ثبتك) ومثله اردتك  
 وهذا عند الاطلاق فان قاله اخترتك للفسخ او اردتك له واخترت فسخ نكاحك او اردته او صرفتك عن  
 النكاح او دفعتك عنه او صرفت نكاحك او دفعته كانت كلها للفسخ اه قل على الجلال (قوله وكررت اشارة  
 الخ) فيه انه غاية ما يستفاد من تكرير الكاف ان الثاني غير الاول (قوله ولو اختار الفسخ فيما زاد الخ)  
 الظاهر ان الفسخ صريحا وكناية في الاختيار قياسا على الطلاق كما في حل اه (قوله كطلاق) اي وسراح  
 اه شرح مر (قوله كطلاق) اي فانه من الفاظ الاختيار فهو معطوف على كاخترتك بحذف  
 العاطف وهل هو صريح في الاختيار او كناية فيه او صريحا صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني  
 لانه لا يفيد الاختيار الا ضمنا اه حل (قوله فانه اختيار للبطلة) اي ضمنا كانه قال اخترتك للنكاح  
 وطلقتك اه حل (قوله لا فراق) في قوة الاستثناء من الطلاق اذ الطلاق من قسم الضمني والفراق من  
 قسم اللزومي اه والفرق بين اللزومي والضمني ان الضمني اختيار لنفس المطلقة واللزومي اختيار لغير  
 المفارقة والمفسوخ منها كما يؤخذ من كلام الشارح اه (قوله بغير نية طلاق) اي فالفراق هنا كناية طلاق  
 لاحتماله هنا غير معنى الطلاق وإن كان صريحا في الزوجة المحقة اه سبط طب (قوله بغير نية طلاق) شرط  
 لاخر اجه من الطلاق حتى يكون في الاختيار به لزوما فتكون المختارة غير المفارقة اما لو كان بنيتها فيكون  
 من قسم الضمني فتكون المختارة هي المفارقة (قوله لانه اختيار للفسخ) اي فسخ المفارقة وقوله فلا  
 يكون اختيار للنكاح اي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفسخ وقد تقدم في الشارح ان  
 الفسخ كذلك فان قلت ما الفرق بين الفراق والطلاق من حيث ان الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار  
 للمطلقة مع اشتراكهما في حل عصمة الزوجة قلت الفرق ان الفراق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ فلا بد  
 لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق اه شيخنا وفيه ما فيه (قوله لانه اختيار للفسخ)  
 فيه ان الفسخ لما زاد يلزمه الاختيار للنكاح في الباقي الا ان يفرق بينه وبين الطلاق بان الطلاق يتضمن اختيار  
 المخاطبة به للنكاح والفسخ إنما يلزمه الاختيار لانه متضمن له اه حل (قوله فلا يكون اختيارا للنكاح)  
 اي نكاح المفارقة بل هو اختيار لغيرها اذ هو من قسم الفسخ وقد تقدم في الشارح ان الفسخ كذلك (قوله  
 فليسا) اي الظهار والايلاء باختيار ويوقفان فاذا اختارها للنكاح حسبما من وقت الاختيار فيصير عاتدا



بعده والوطء ليس اختيارا وعليه المهر إن لم يخترنكاحها اه قل على الجلال (قوله لان الظهار محرم) أى للحلال وقوله من الوطء أى الحلال وقوله وكل منهما أى من التحريم المستفاد من محرم الامتناع لكن الضمير راجع لهما بقيد ما مر فيكون فيه شبه استخدام ويصح رجوعه للظهار والا يلاء اه شيخنا (قوله وكل منهما) أى التحريم والامتناع وعبارة شرح مر صريحة فى كون الضمير راجعا للظهار والا يلاء وعبارته لان كل من الظهار الخ وعليه فعنى كونهما اليق بالاجنبية ان المقصود منهما التباعد عن الوطء وهو فيها اليق اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله وكل منهما بالاجنبية الخ الذى هو اليق بالاجنبية إنما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسبت مدة الايلاء والظهار من الاختيار فيصير عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالا انتهت وقوله إنما هو مطلق التحريم أى الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أى الغير الناشئ عن الايلاء وهذا ليس مرادنا لان المقصود التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والا يلاء إلا ان يقال المراد التحريم والامتناع المجردان عما ذكر وعلى عبارة مر لا يرد شئ من ذلك تأمل (قوله لان الاختيارية ضمنى) فيه ان الفسخ إذا لم يربط بالطلاق اختياراى يلزمه الاختيار لمساعد ما زاد فهو غير مستقل فى الاختيار وهو لا يصح تعليقه اه حل (قوله فان نوى بالفسخ الطلاق صح) قال حج واستشكل كون الفسخ كناية فى الطلاق بان ما كان صريحا فى بابه ووجد نفاذا فى موضوعه لا يكون كناية فى غيره ويجاب بان القاعدة أكثرية ووجه خروج هذا عنها انه استثنى رعاية غرض من رغب فى الاسلام اه سم (قوله لانه حينئذ طلاق) أى ويحصل به الاختيار أى فهو كناية طلاق وفيه أن هذا صريح فى بابه أى فى الزوجة المحققة إذا وجد بها عيب ووجد نفاذا فى موضوعه فكيف يكون كناية فى غيره واجيب بانه مستثنى بما ذكر ترغيبا فى الاسلام ووجه شيخنا بانه لما لم تعلم الزوجية احتمل غير معنى الطلاق اه حل (قوله وله حصر اختيار الخ) وصورته أن يقول اخترت أربعا من هؤلاء الستة أو العشرة ولو كان الذى تجتبه هو الستة أو العشرة اه شيخنا وقال هذا التصوير هو المناق من المشايخ ولم يرض بان يصور ايضا بان يقول اخترت خمسة أو ستة من العشرة وانظر ما المانع من ذلك مع انه هو اللائق بتعليل الشارح وهو قوله اذ يخف به الابهام بقوله ويندفع نكاح من زاد كما هو ظاهر اذ هو على تصوير الشيخ لا يندفع نكاح شئ من العدد بل قوله اخترت أربعا من العشرة لا يزيد على ما هو ثابت له قبل الاختيار اذ الثابت له قبله نكاح أربع مبهومات من العشرة بل ولا يظهر ايضا مع قول المتن وله حصر اختيار فى أكثر من مباح لانه على التصوير المذكور انما اختار المباح فقط تأمل (قوله وعليه تعيين الخ) هذا راجع لقوله لزمه اهلا اختيار مباحه وقوله وله حصر اختيار الخ ولا يقال انه مكرر مع الاول لانا نقول قوله اختار مباحه يصدق بالتعيين وعدمه كما لو قال اخترت أربعة من العشرة فقد اتى بالاختيار وبقي عليه واجب آخر وهو التعيين اه شيخنا (قوله وعليه تعيين الخ) قال شارح التعجيز فى التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مر سابق لانشاء ازالة ويدل له ان العدة تسكون من اسلامهما ان اسلما معا او من اسلام السابق منهما ان اسلما مرتبا اه زى (قوله وعليه تعيين لمباح) أى لان بالاسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مر سابق لانشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من اسلامهما ان اسلما معا او من اسلام السابق منهما ان اسلما مرتبا اه حل (قوله وعليه تعيين الخ) كذا فى المنهاج قال الزركشى يجوز فى هذا أن يكون من تمام الذى قبله أى تعيين أربع من الخمس ويؤيده قول المحرر فيندفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فيهن ولأن وجوب اصل التعيين قدمه فى اول الفصل وان يكون كلاما مبتدأ يشمل هذه وغيرها ويؤيده ان حكم النفقة وما بعده لم يسبق له ذكر ثم ذكر الزركشى ما حاصله ان شارح التعجيز قال فى التعبير بالتعيين سر وهو الاشارة الى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح من زاد فان الاختيار تعيين لا مر سابق لانشاء ازالة قال الزركشى فلا يرد قول القائل ان الزيادة قارنت الاسلام

لان الظهار محرم والا يلاء  
حلف على الامتناع من  
الوطء وكل منهما بالاجنبية  
اليق منه بالمنكوحه (ولا  
يعلق اختيارا) لا (فسخ)  
كقوله إن دخلت الدار فقد  
اخترت نكاحك أو فسخت  
نكاحك لانه ما مور بالتعيين  
والمعلق من ذلك ليس  
بتعيين بخلاف تعليق  
الطلاق وان كان اختيارا  
كامر لان الاختيار به ضمنى  
والضمنى يغتفر فيه ما لا يغتفر  
فى المستقبل فان نوى بالفسخ  
الطلاق صح تعليقه لانه  
حينئذ طلاق والطلاق  
يصح تعليقه كما مر (وله)  
أى للزوج حرا كان أو غيره  
(حصر اختيار فى أكثر من  
مباح) له اذ يخف به الابهام  
ويندفع نكاح من زاد  
وتعبرى بذلك اعم من  
قوله فى خمس (وعليه  
تعيين) لمباح منهن



(و) عليه (مؤنة) للوقوفات (حتى يختار) منهن مباحه لانهن محبوسات بسبب النكاح وتعبيري بالمؤنة اعم من تعبيره بالنفقة (فان تركه) اي الاختيار أو التعيين (حبس) إلى أن يأتي به (فان أصر عزراً) بضرب أو غيره بما يراه (٣١١) الامام وهذا من زيادتي (فان مات قبله)

أي قبل الاتيان به (اعتدت حامل بوضع) وإن كانت ذات إقراء (وغيرها بأربعة أشهر وعشر) لإحتياطاً (إلا موطوءة ذات إقراء فبالاكثر منهما) أي من أربعة أشهر وعشر ومن الإقراء لان كلامهن يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعتد عدة الوفاة وإن لا تكون زوجة بان تفارق فلا تعتد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فان مضت الإقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمتها وابتدأوها من الموت وإن مضت الأربعة والعشر قبل تمام الإقراء أتمت الإقراء وابتدأوها من إسلامها إن أسلمت أمراً وإلا فن إسلام السابق منهما فقولى وغيرها شامل لذات أشهر ولذات إقراء غير موطوءة (ووقف) لمن (إرث زوجات) من ربع أو ثمن يعول أو دونه يقيد زده بقولى (علم) أي لمرثن (اصلح) لعدم العلم بعين مستحقة فيقسم الموقوف بينهما بحسب إصطلاحهن من تساوى أو تفاوت لان الحق لمن إلا ان يكون فيهن محجور عليها الصغر أو جنون أو سفه فيمتنع بدون حصتها من عددهن لانه خلاف الحظ

فليندفع الجميع كالو نسكح في العدة وأسلم فيها اه سم (قوله وعليه مؤنة للوقوفات) أي ولو كان صغيراً وسفياً وغيرهما كما مر اه قل على الجلال (قوله فان تركه) اي الاختيار هذا راجع ايضاً لقوله لزمه اهلا اختيار مباحه وقوله وعليه تعيين فقوله اي الاختيار اي الكائن فيما مر اه شيخنا (قوله فان تركه اي الاختيار) اي امتنع منه اصلاً او بعد اختياره اكثر من مباح فان استعمل اهل ثلاثة أيام لانها مدة التروى شرعاً وهذا يدل على أن الاختيار لا يجب فوراً إلا أن يقال هو واجب فوراً إلا أنه يغتفر له أن يحصر اختياره في أكثر من مباح وحينئذ يطالب بالتعيين فوراً او يغتفر له إذا طلب الامهال ان يمل ثلاثة أيام حرر اه حل (قوله فان تركه حبس إلى ان يأتي به) اي لا امتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استعمل اهل ثلاثة أيام كما قاله صاحب الذخائر انه ينبغي القطع به لانها مدة التروى شرعاً فان لم يقد فيه الحبس عزره بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الالم الاول اعاده وهكذا إلى ان يختار ومعلوم ان الحبس تعزير وإن كان ظاهر كلامهما مخالفاً فهو غير مراد وأنه لا يجوز تعزيره ابتداءً بنحو ضرب لان المقام مقام تروى فلا يبادر بما يشوش الفكر ويعطله عن الاختيار بل بما يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس ويترك نحو مجنون إلى إفاقة ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه خيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتى وما يحته السبكي من توقف حبسه على طلب ولو من بعضهن لانه حقهم كالدين بناء على رايه ان امسك اربعا في الخبر لا باحة والمعتمد انه للوجوب وإن وافقه الاذرعى وهو وجوب لحقه تعالى لما يلزم على حل تركه من إمساك أكثر من أربع في الاسلام وهو ممتنع فن ثم كان الاوجه وجوب عدم توقفه على طلب أخذها باطلاقهم اه شرح مر (قوله اي من أربعة أشهر وعشر) ذكر العشر تغليبا لليالى كافي الآية فجرت على القاعدة ومن ثم قال الزمخشري ولو قيل وعشرة كان خارجا عن كلام العرب تحفة اه شوبرى (قوله ومن الإقراء) اي ان لم تسكن شرعت فيها ومن بقيتها ان شرعت فيها لانها تحسب من الاسلام كما قال فان انقضت قبل الموت اعتدت بالأربعة والعشرة فقط (قوله ومن الإقراء) اي ومن الباقي من الإقراء ان كان بقى منها شيء لان ابتداء الإقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذى ابتدأت الاشهر منه فان لم يبق من الإقراء شيء كان حاضت ثلاث حيضات بعد الاسلام وقبل الموت فانها تعتد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من مر (قوله ووقف ارث زوجات) المراد بالارث الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع او ثمن الخ وعبرة المنهاج ووقف نصيب زوجات الخ ولا يجوز الصلح على مال آخره من غير التركة ليفوز باذله بها لانه بيع لها من غير ان يتحقق الملك اه سم (قوله تصح) اي اتفاق وتسميته صالحة مجازية والافقد مر له في الصلح أنه أربعة أنواع وهذا ليس منها الا يقال انه لن قسم المعاملة والدين لانا نقول في هذه المسئلة لا معاملة بينهما ولا دن لاحداهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت ان قول بعضهم لا يشترط تقدم الإقرار ويكون هذا من المواقف التي يصح فيها الصلح من غير اقرار له تساهل لما علمت اه (قوله تصح) بان نقول كل منهن لصاحبتها انها هي الزوجة ليكون الصلح على اقرار كذا قال الصميرى والراجح عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التي يجوز فيها الصلح مع الانكار اه حل وتقدم ما فيه (قوله من عددهن) اي الموجود الشرعى (قوله لجواز الخ) أي فلم يتحقق السبب بالارث لانه على فرض اختياره الكتابيات لا يرثن ولا تورث المسلمات لهذا الاحتمال اذ شرط الارث تحقق السبب اه شيخنا (قوله دفع اليهن ربع الموقوف) وما بقى منه يوقف الى صلح الخمسة مع الباقيات وكذا يقال فيما بعده وقوله ينقطع به تمام حقهن اي من الموقوف بل يصطلحن مع الباقيات اللائق لم ياخذن في بقية الموقوف بتساوى أو تفاوت (قوله ايضا دفع اليهن ربع الموقوف) اي وبقي لمن منه ثلاثة اثمانه اذ حق مجموع الخمس من

أما إذا لم يعلم المرثن كأن أسلم على ثمان كتابيات وأسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكتابيات بل تقسم التركة على باقى الورثة واما قبل الاصطلاح فلا يعطين شيئاً إلا أن يطلب منهن من يعلم إرثه فلو كن خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع اليهن ربع الموقوف لان فيهن زوجة أو ست فنصفه لان فيهن زوجتين أو سبع فتلاثة أرباعه و لمن قسمة ما أخذته والتصرف



فيه ولا ينقطع به تمام حق من  
 (فصل) في حكم مؤنة  
 الزوجة ان اسلمت او  
 ارتدت مع زوجها او تخلف  
 احدهما عن الآخر ولو  
 (اسلما معا) قبل دخول  
 او بعده (او) اسلمت (هي  
 بعد دخول قبله او دونه  
 استمرت المؤنة) لا استمرار  
 النكاح في الاولين ولا تيان  
 الزوجة في الثالثة بالواجب  
 عليها فلا تسقط به مؤنة  
 وان حدث منها مانع التمتع  
 كالو فلت الواجب عليها  
 من صلاة او صوم بخلاف  
 مالو اسلم قبلها او دونها  
 وكانت غير كتابية لنشوزها  
 بالتخلف (كان ارتد  
 دونها) فان مؤنتها مستمرة  
 لانها لم تحدث الردة  
 بخلاف مالو ارتدت دونه  
 او ارتد امعا وان اسلمت  
 في العدة فلا مؤنة لها لنشوزها  
 بالردة وتعبيرى بالمؤنة  
 اعم من تعبيره بالنفقة  
 (باب الخيار)  
 في النكاح (والاعفاف  
 ونكاح الرقيق) وما يذكر  
 معها (يثبت خيار لكل)  
 من الزوجين بما وحده  
 بالآخر

الموقوف خمسة اثمانه لانه شركة بين الثمانية وقد أخذت الخمسة ربعة ثمنين يبقى لمن من تمام حق من ثلاثة اثمانه  
 وقوله فنصفه اي ويبقى لمن من تمام حق من الموقوف ثمان لانهم أخذوا نصف الموقوف باربعة اثمان  
 وللسنة من جملة الموقوف ستة اثمانه وقوله او سبع فثلاثة ارباعه اي ويبقى لمن من تمام حق من الموقوف  
 ثمن لان السبعة من الموقوف سبعة اثمان وقد أخذوا ثلاثة ارباعه بسبعة اثمان وقوله ولا ينقطع به اي بما  
 اخذته تمام حق من الموقوف وهو ثلاثة اثمانه في الاولى وثمانه في الثانية وثمانه في الثالثة تامل  
 (فصل) في حكم مؤنة الزوجة الخ ويشتمل هذا الفصل على اثني عشر صورة ستة في الاسلام وستة في  
 الردة وكلها في كلامه منظوم وقاوم مفهوم ما (قوله او تخلف احدهما عن الآخر) تامل هذا العموم اه تاملناه  
 فوجدنا وجهه انه يبين حكم اسلام احدهما وهو انه ان كان الزوج هو الذي اسلم وتخلفت فلا نفقة لها وهي  
 التي اسلمت وتخلف هو استحققت النفقة مدة تخلفه اه ع ش (قوله استمرت المؤنة) اي الى ما لانهاية له في  
 الاولين وإلى انقضاء العدة في الثالثة اه شيخنا (قوله في الاولين) اي قوله معا وقوله او هي بعد دخول قبله  
 وان كان تحت المعية صور تان اه (قوله بخلاف مالو اسلم قبلها) هذا محترز قوله او هي في الصورتين ومراده  
 بعد الوجوب في قوله قبلها انها لا تجب مادامت لم تسلم اما بعد اسلامها فتجب كما هو ظاهر ومراده بعدم  
 الوجوب في قوله او دونها انها لا تجب اصلا لزال النكاح تامل (قوله بخلاف مالو اسلم قبلها الخ) اي فلا  
 نفقة لها مدة التخلف وينبغي استثناء ما اذا كان التخلف لعذر من صغر ونحوه اه ي ر وفي شرح الروض  
 بخلاف مالو اسلم قبلها وان كان تخلفها الصغر أو جنون أو اغماء ثم زال واسلمت في العدة الخ اه ع ش ولو ادعى  
 الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لانه يريد اسقاط المؤنة الواجبة عليه ولو ادعى الزوج تاخر اسلامها وهي  
 تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبراءة ذمته من مؤنتها اه ح ل ولو ارتدت فغاب ثم اسلمت  
 وهو غائب استحققتها من حين اسلامها وفارقت النشوز بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقوطها  
 بالنشوز للمنع من الاستمتاع والخروج من قبضته وذلك لا يزول مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه اه  
 شرح مر (قوله لنشوزها بالتخلف) اي فلا نفقة لها لكن في الاولى مادامت لم تسلم وفي الثانية دائما اه  
 (قوله كان ارتد دونها) اي او ارتد قبلها لسكنها في الاولى تستمر الى انقضاء العدة وفي الثانية تستمر الى  
 ارتدادها وقوله بخلاف محترز قوله ارتد دونها وقوله وان اسلمت غاية في الصورتين قبله اه (قوله بخلاف  
 مالو ارتدت دونه) اي او ارتدت قبله وقوله او ارتد امعا اي قبل الدخول او بعده فهذه صور اربعة  
 لا مؤنة فيها وتقدم ثنتان فيها المؤنة فقد تمت صور الردة الستة (قوله وان اسلمت في العدة) اي اولم تسلم  
 وقوله فلا مؤنة لها اي اصلا ان لم تسلم ومادامت مرتدة ان رجعت واسلمت وما يحشه الزركشي وغيره من  
 انها لو تخلفت لصغر أو جنون أو اغماء ثم اسلمت عقب زوال المانع استحققت كما أرشد اليه تعليلهم مردود  
 لانها تسقط بعدم التمكن ولو لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحبسها ظلما والتخلف هنا  
 بمنزلة النشوز وهو مسقط للنفقة ولو من نحو صغيرة اه شرح مر

### (باب الخيار) في النكاح

اسبابه خمسة الاول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عبد  
 الخامس خلف الظن وصورة مالوظته حر افان عبدا وهي حرة على المعتمد الا في اه شيخنا وعبرة  
 حل وللخيار اسباب منها العيب ومنها التغرير بخلاف شرط او بخلاف ظن على ما ياتي عند شيخنا خلافا  
 للشارح ومنها العتق والعيب اما مشترك واما مختص بالزوج او بها والاول الجنون والجذام والبرص  
 والثاني الحب والعنة والثالث الرق والقرن (قوله وما يذكر معها) اي مع الثلاثة اي مجموعها لان الثالث لم يذكر  
 له شيئا يتبعه بل جميع ما ذكره في فصل نكاح الرقيق من متعلقاته كما سيأتي اه وما يذكر مع الاول قوله فان فسخ  
 قبل وطء فلا مهر الخ وما يذكر مع الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه الخ اه (قوله بما وجدته بالآخر) يشعر



بانه كان جاهلا به فلو علمه احدهم فلا خيار له الا في العنة فيثبت بها الخيار ولو مع علمها كان تزوجها وثبتت  
عنته ثم فارقه ثم عقد عليها ثانيا فهي عالة بها ومع ذلك لها الفسخ اه شيخنا (قوله بما وجدته بالآخر)  
استشكل تصوير فسخها بالعيب بانها ان علمت به فلا خيار ولا بطل النكاح لا انتفاء الكفاءة واجاب  
ابن الرفعة بان صورته ان تاذن في معين او من غير كفء ويزوجها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب  
صحة النكاح كما صرح به الامام ويثبت الخيار اه زى وعبارة شرح مر واستشكل تصوير فسخ المرأة  
بالعيب لانها ان علمت به فلا خيار والا فالتنقي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفائها والخيار فرع الصحة  
غفلة عن قسم آخر وهو انها لو اذنت له في التزويج من معين او غير كفء وزوجها وليها منه بناء على سلامته  
فتبين كونه معيبا صحح النكاح في هذه الحالة كما صرح به الامام في التولية والمراجعة ويثبت الخيار بذلك انتهت  
وقوله او غير كفء قال سم على حج هذا مشكل لان الفرض انها اذنت في غير كفء وهو شامل لغير  
الكفء باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تتخير وليس هذا كما لو اذنت فيمن  
ظنته كفوا فبان معيافاتها تتخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن ظنته كفوا فبان معيافاتها لا يتضمن الرضا  
بالعيب وبين اذنها في غير الكفء لتضمنه الرضا بالعيب وقد اوردته على مر فوافق على الاشكال اه  
(اقول) ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن في التزويج من  
غير الكفء على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب او نحوها حملا على الغالب اه ع ش  
عليه (قوله وان حدث بعد العقد والدخول) اي او بينهما وهذه الغاية للرد بالنسبة لما اذا حدث بعدها  
وعبارة اصله مع شرح مر او حدث بها عيب قبل الدخول او بعده تتخير في الجديد والقديم لا تفسكه من  
الخلاص بالطلاق بخلافه اورد بتضرره بنصف الصداق او كله اه (قوله بجنون) ومثله الخيل كما الحقه  
به الشافعي وهو بالتحريك كذا قيل والذي في القاموس انه الجنون ولعل الاول ملح ان الجنون فيه  
كالاستغراق بخلاف الخيل ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرا في بعض الايمان  
واما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومجمله كما قاله الزركشي فيما تحصل منه الافاقة كما  
هو الغالب اما المايوس من زواله فساكنون كما ذكره المتولي ويثبت ايضا بالاغماء بعد المرض  
كالجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء اه شرح مر (قوله ولو متقطعا) اي او غير مستحكم  
وفارق غيره بافضائه الى البطش بالآخر غالبا نعم ان قل كيرم في سنة فلا خيار به اه قل على  
الجلال (قوله ومستحكم جذام برص) اي لان كلا منهما تعاقه النفس ويعدى في الزوج او الزوجة  
او الولد اه قل على الجلال والمعتدانه لا يشترط استحكامهما بل يكفي قول اهل الخبرة ان هذا جذام  
او برص اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ومستحكم جذام و برص هذا هو المعتد لكن المراد  
به في البرص ان لا يقبل العلاج وان يزمن او يتزايد وفي الجذام الاسود ادمع قول اهل الخبرة  
باستحكامه كما سيذكره لا التقطع وما في حاشية شيخنا عن شيخه مر من عدم اشتراط الاستحكام  
فيه القنى على ان الاستحكام هو التقطع وان الاسود المذكور لا يسمى استحكاما فلا خلاف ولا  
اعتراض اه (قوله ومستحكم جذام و برص) جزم المصنف تبعا لابن الرفعة باعتبار الاستحكام  
في الجذام والبرص حيث قال ومستحكم وهو بكسر الكاف اسم فاعل من استحكم الشيء اي  
صار محكما قاله الجوهرى فاستفعل بمعنى افعل وكانها لما بلغا مبلغا لا يقبل العلاج او تعسر لزما  
محلمها فصيح وصفها لذلك بانها مستحكان مثبتان للخيار وكتب ايضا ومستحكم جذام هو بكسر الكاف  
بمعنى المحكم يقال احكمه فاستحكم اي صار محكما لكن اشتهر بين الناس فتح كافه وهو خطأ اذ هو لازم  
اه شوبري (قوله ومستحكم برص) الاستحكام فيه ان يصل الى العظم بحيث اذا فرك فركا شديدا لا  
يحمروا لما كان الجنون يفضى للجناية والبطش لم يشترط استحكامه اه زى (قوله مبقع) عبارة شرح  
مر بياض شديد يقع الجلد ويذهب دمويته اه (قوله وذلك) اي ثبوت الخيار بالثلاثة افوات

وان حدث بعد العقد  
والدخول عما ذكرته  
بقولي (بجنون) ولو  
متقطعا وهو مرض يزول  
الشعور من القلب مع بقاء  
القوة والحركة في الاعضاء  
(ومستحكم جذام) وهو  
علة يحمر منها العضو ثم  
يسود ثم يتقطع ويذناثر  
(و) مستحكم (برص) وهو  
بياض شديد مبقع وذلك  
لفوات كمال التمتع (وان  
تمائلا) اي الزوجان في  
العيب لان الانسان يعاف  
من نفسه نعم المجنونان



الخ (قوله يتعذر الخيار لهما) مقتضاه انه لا يتعذر الخيار لوليها وقد نقل عن مر وهو مشكل لان وليها لا يفسخ الا بالمقارن وعند المقارنة لا يصح النكاح لفوات الكفاءة التي هي شرط في الصحة وفي قل على الجلال قوله يتعذر الخيار لهما اي لانه ان كان بانفسهما فغير ممكن في حالة الجنون المطبق اما في غيره فالكل الخيار في حالة افاقته او بوليها فلا يتصور لانه ان كان الجنون مقارنا للعقد والولي جاهل به فالحق باطل لعدم الكفاءة وان كان عالما به فلا خيار ان قلنا بصحة العقد وان حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كما سيأتي وما ذكره شيخنا مر من ثبوت الخيار لوليها وتصويره بما اذا اذنت في معين ثم جنت وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم تبين انه مجنون فيه مع التكلف الزائد نظر ظاهر اه (قوله ويثبت الخيار لوليها) اي من النسب دون السيد كذا قاله حجج اي بناء على ان الولي يشمل السيد وقد تقدم الكلام فيه والمعتد بثبوت السيد وان تعدد وتعليمهم بانه يعير بذلك يدل على ان المراد ولي النسب وكتب ايضا يشمل الحاكم اه حل وعبرة الشو برى قوله ويثبت الخيار لوليها اي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتد اما العام فلا يثبت له اخذ من التعليل انتهت (قوله ويثبت خيار لوليها) اي ولو كانت المراقبة بالغرض شديدة كما يدل عليه قوله وان رضيت به اذن نحو الصغيرة والمجنونة لا اثر لرضاها اه ع ش على مر ولم ينصوا هنا على حكم وليه والظاهر انه لا خيار له كما يؤخذ مما تقدم في الكفاءة من قوله وله تزويج ابنته الصغيرة من لا تكافئه لا معيبة ولا أمة اه فتزويجه من المعيبة غير صحيح من اصله واما اذا طر العيب عليها بعد العقد فيكون حاد ثا والولي من حيث هو لا يفسخ بالحدث اه شيخنا لکن هذا التقرير انما يظهر في ولي الصبي واما ولي المجنون فلم يظهر فيه ما ذكر (فرع) لا نفقة للفسوخ نكاحا بعد الدخول في العدة سواء كانت حائلا او حاملا لا نقطاع اثر النكاح ولها السكنى لانها معتدة عن نكاح صحيح تحصينا للماء اه خ ط اه سل وسيتعرض الشارح لهذا المبحث عند قول المتن وحكم مهر ور جوع به كعيب حيث قال وكالمهر هنا وشم النفقة والكسوة والسكنى في العدة اه وسياق ايضا حه هناك (قوله ان قارن عقدا) اي بان كان موجودا قبل العقد واستمر اه ع ش (قوله وان رضيت) اي بعد العقد واما لور رضيت قبل العقد وهي غير مجبرة لم يثبت له الخيار حرر (قوله ولزوج برتقها الخ) ولا تجبر على شق الموضع فان فعلته وامكن الوطء فلا خيار وليس للامة فعل ذلك قطعا الا باذن سيدها اه شرح مر وقوله لا تجبر على شق الموضع اي حيث كانت بالغت ولو سفيهة اما الصغيرة فينبغي ان لوليها ذلك حيث راي فيه المصلحة والاضرار اخذا بما ياتي في قطع الساعة اه ع ش عليه (قوله ولزوج برتقها) اي ولو كان مجبورا وعيننا عند شيخنا خلافا لحج اه حل وقوله لها بحبه وبعنته اي ولو كانت رتقاء او قرناء كما يؤخذ من شرح مر وع ش عليه (قوله وقيل باحم) وعليه فهو والرتق متساويان اه حل (قوله بحيث لم يبق منه قدر حشفة) في قل على الجلال وتعتبر حشفته باقرانه في غير مقطرعها ويعتبر فيه قدر حشفته وان جاوزت العادة في الكبر او الصغر ويصدق هو في بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به الخصى وهو مقطوع الا نثنين فلا خيار لها به لقدرته على الوطء بل قيل انه اقدر من غيره عليه اه (قوله بحيث لم يبق منه الخ) فان بقي قدرها وعجز عن الوطء به ضربت له المدة الالية كالعينين اه شرح مر (قوله وبعنته) مثل العينين الزمن الذي لا يجامع والمقطوع الذي لا قدر الحشفة بحيث عجز عن الوطء وكتب ايضا قوله وبعنته أعاد العامل فيه لاختصاص القيد بعده به ولو تركه لتوفهم عوده لما قبله لکن يبقى وجه اعادته في الذي قبلها وقد يقال هو دفع توهم الا كفاءة باحد هاتين قلنا بامكان اجتماعهما كالانسداد بلحم وعظم معا او الاشارة الى امتناع الاجتماع بناء على عدم امكانه فليتامل اه شو برى (قوله ويعنته) الا اذا تزوج الحرامه بشرطه فلا تخير فلا تسمع دعواها الزوم الدور لان سماعها يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى ان هذا مبني على ان العين لا يخاف العنت وتقدم خلافاه وشيخنا نقل هذا الاستثناء عن الجرجاني ولم ينبه

يتعذر الخيار لهما لا انتفاء الاختيار وذكر الاستحكام من زيادتي (و) يثبت خيار (لوليها) اي الزوجة (بكل منها) اي من الثلاثة (ان قارن عقدا) وان رضيت لانه يعير بذلك بخلاف ما اذا حدث بعد العقد لانه لا يعير به وبخلاف الجب والعنة الاتيين لذلك ولا اختصاص الضرر بها (ولزوج برتقها وبقرتها) بفتح راءه ارجح من اسكانها وهما انسداد محل الجماع منها في الاول بلحم وفي الثاني بعظم وقيل بلحم وذلك لفوات التمتع المقصود من النكاح (ولها بحبه) اي قطع ذكره او بعضه بحيث لم يبق منه قدر حشفته ولو بغيرها او بمد وطء (وبعنته) اي عجزه عن الوطء في القبل



على ذلك ونبه عليه حجج اه حل ولو عن عن امرأة دون امرأة أخرى له أو عن البكر دون الثيب تخيرت لفوات التمتع وقد يتفق الاول لانحباس شهوته عن امرأة معينة لفترة أو حياء ويقدر على غيرها المليل أو انس اما العجز المحقق لضعف فلا يختلف بالنسبة قال ابن الرفعة وما قالوه من تخيير البكر يدل على انه لا يجوز ازالة بكارها بنحو أصبعه اذ لو جاز لم يكن عجزه عن ازالتهامشبتا للخيار اى للقدرة على الوطء بعد ازالة البكارة بذلك وما ذكره متجه بل كلامهم في الجنائيات كالصريح فيه اه شرح حجج للارشاد اه ع ش (قوله وهو غير صبي ومجنون) لانه لا يتصور ثبوتها في حقهما لانه لا إقرار لها ولا نكول وكذا ينبغي وان اخبر بذلك المعصوم فلا تخير زوجة كل منهما حررا اه حل (قوله قبل وطء) اى دخول حشفة وان لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة اه حلمي (قوله بخلاف المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض) اى ولو كان الحياء للبايع وحده انتهى حلمي (قوله لانه قابض لحقه) فيه نظر لانه لا يكون قابضا الا بالاتلاف لا بالتعيب وان حمل التعيب على الاتلاف لم يناسب مسألة الاجارة لانه لو أتلف الدار المكتراة أنفسخت لانه يثبت له الخيار كما قال (قوله اما بعد الوطء) اى في ذلك النكاح واما وطؤه في نكاح سابق فلا يمنع خيارها انتهى حلمي (قوله عرفت قدرته على الوطء ووصلت الخ) ان قلت هذا التعليل ياتي في المجبوبات إذا كان الجب بعد الوطء لانها حينئذ عرفت قدرته على الوطء ووصلت الى حقها منه فمتضاها لانه لا يثبت لها الخيار في المجبوبات إلا إذا جب قبل الوطء مع ان لها الخيار به مطلقا والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها اى العلة في العتبات بخلاف المجبوبات فلا ترجوز زوال علتها اه شيخنا (قوله ووصلت الى حقها منه) قال شيخنا وهو تقرير المهر والتحصيل مع انه ليس واجبا عليه وفيه نظر لمطالبتها بالعنة في الايلاء ولو دخل قولهم بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المرة الاولى لم يكن بعيدا و مال اليه شيخنا وبعض مشايخنا قالوا ويجب عليه عقد النكاح عليها اذا طلقها قبله وفيه نظر فراجع اه قل على الجلال (قوله بخلاف الجب) اى لانها لا ترجوز زواله ثم رأيت شيخنا كحجج قالا ولا ينافي ذلك اى ثبوت حق الفسخ لها بالجب والعنة قولهم الوطء حق للزوج فله تركه ابدأ ولا اثم عليه ولا خيار لها بذلك لانها متوقعة للوطء فاذا ايسست منه ثبت لها الخيار لتضررها اه حل (قوله بغير ذلك) اى من انواع العيوب والافهام الخيار بخلاف الشرط وغيره اه شيخنا (قوله واستحاضة) اى ولو مع تحير وان استحكمت وتغوط عند الجماع وانزال قبله وبق وبخر مستحكما واما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد ايس من زواله فهو من طرق العنة وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء او بعده اه حل اى فليس قسما مستقلا خارجا عنها اه مر وقوله واما المرض الدائم اى القائم بالزوج ومنه ما لو حصل له كبر في الاثنيين بحيث تغطي الذكر منهما وصار البول يخرج من بين الاثنيين ولا يمكنه الجماع بشئ منه فيثبت لزوجه الخيار ان لم يسبق له وطء لان هذا هو مقتضى التشبيه بالعنة وذلك حيث ايس من زواله بقبول طبيبين بل ينبغي الاكتفاء بواحد عدل ولو قيل في هذه انه ملحق بالجب فيثبت به الخيار مطلقا لكان محتملا لان هذا المرض يمنع من احتمال الوطء الا ان يقال لما كان البرء يمكنه في نفسه التحق بالعنة بخلاف الجب فانه لا يمكن في العادة عودا لذكر اصلا واما لو اصابها مرض يمنع من الجماع و ايس من زواله فهل يثبت له الخيار الحاقا لمرضها بالرتق او لا فيه نظر والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه كلامه الآتى اه ع ش عليه (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكمة فلا خيار بذلك اه ع ش على مر (قوله على كلام ذكرته فيه الخ) وهو انه ان كان بحيث يفضيها كل احد فله الخيار كما ان لها الخيار اذا كان بحيث يفضي كل واحدة من النساء كذا عبروا بالا فضاء وفي كلام حجج كشيخنا انه ليس شرط بل الشرط ان يتعذر دخول ذكر من بدنه كبدها نخافة وضدها فرجها زاد حجج سواء أدى لافضاءها او لا فليحرر ذلك ولينظر ما معنى التعذر اه حل (قوله نعم نقل الشيخان الخ) ضعيف والمعتمد عدم ثبوتها ولا نفقة لها وكذا لو كان مجنونا وهي رتقاء او قرناء اه

وهو غير صبي ومجنون  
(قبل وطء) لحصول الضرر  
بهما وقياسا فيما اذا جبت  
ذكره على المكترى اذا  
خرب الدار المكتراة  
بخلاف المشتري اذا عيب  
المبيع قبل القبض لانه قابض  
لحقه اما بعد الوطء فلا  
خيار لها بالعنة لانها مع  
رجاء زوالها عرفت قدرته  
على الوطء ووصلت الى  
حقها منه بخلاف الجب  
(ولا خيار) لهم (بغير ذلك)  
كنخوته واضحة واستحاضة  
وقروح سيالة وضيق منفذ  
على كلام ذكرته فيه في شرح  
البيهجة وغيره لانها ليست  
في معنى ما ذكر نعم نقل  
الشيخان عن الماوردي  
ثبوتة فيما اذا وجدها  
مستأجرة العين واقراره  
وتعيرى بما ذكر اولى من  
اقتصاره على نفى الخيار  
بالخنوثة الواضحة اما  
الخنوثة المشككة فلا يصح  
معها نكاح كما مر ولو علم  
العيب بعد زواله أو بعد  
الموت فلا خيار



حل (قوله فان فسخ قبل وطء) أى دخول حشفة وإن لم تزل البكارة لانه لا يشترط في تقرر المهر زوال  
البكارة اهـ حل ولا عبرة باستدخال المني في تقرر المهر اهـ شيخنا والحاصل أن الصور تسعة يسقط المهر في  
صورتين ويحب المسمى في صورة ومهر المثل في ستة اهـ (قوله فلامهر) أى ولا متعة اهـ شرح مر (قوله  
لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة شرح مر لانها إن كانت فاسخة فظاهر او هو فسيها وكانها الفاسخة (قوله او  
فسخ بعده بحادث بعده) قيل عليه ان الظرف الاول لا حاجة اليه لان العطف باو يغنى عنه إذ لو قال او بحادث  
بعده لفهم معنى الظرف الاول والجواب نعم ولكن يحتاج اليه لاجل المقابل وهو قوله والا إذ لو حذف  
الظرف الاول لاحتمل أن المراد والا يكن بحادث بعده والفرض ان الفسخ بعده وليس مراد الان المراد  
أعم من ذلك فذكره لتسكون الا في مقابلته ومقابلة ما بعده على وجه اظهر (قوله ولا فمهر مثل) جعل الشارح  
إلا محتملة لصور خمس وبقي سادسة زادها مرفى في شرحه وهى ما لو وقع الفسخ مع الوطء بعيب حدث معه  
لجعل الواجب أيضا في هذه مهر المثل وعبارته أو فسخ معه أو بعده بحادث معه اهـ وقوله وذكر حكم المعيتين  
الخ اعلم أن الذى في كلام المنهاج صورتان من هذه الخمس وهما ما لو فسخ بعد الوطء بمقارن للعقد أو بحادث  
بين العقد والوطء جملة الواطء اهـ فنعلم من هذا أن الصور الثلاثة الباقية من الخمسة كلها من زيادته ويمكن  
إدخالها في قوله وذكر حكم المعيتين من زيادتي بان يراد بالمعيتين معية الفسخ أى كون الفسخ مع الوطء ومعية  
الوطء أى كون الفسخ بعد الوطء بعيب حدث معه وفى المعية الاولى صورتان لان الفسخ فيها بعيب مقارن  
للعقد أو حادث بين العقد والوطء (قوله أو معه بمقارن الخ) انظره مع ما يأتى من انه لا بد للفسخ من الثبوت  
عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضى حاضرا عنده وقت الوطء مع ما فيه من البعد تأمل اهـ شوبرى  
والاولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا محكم فانه في هذه الحالة لا يفتقر الفسخ للرفع للقاضى بل لكل منهما  
الاستقلال بالفسخ في هذه الحالة كما في شرح مر (قوله لانه تمتع بمعية) هو وقاصر على ما إذا كان العيب بها  
اهـ رشيدى ولذلك احتاج الشارح للتعليل الثانى بقوله ولان قضية الفسخ الخ ليشمل ما لو كان العيب به تأمل  
(قوله ولان قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يقتضى وجوب مهر المثل حتى في الصورة السابقة التى وجب فيها  
المسمى لان البضع فيها قد تلف اهـ رشيدى على مرفوقه يقال عارض هذا ما مر من تقرير المسمى بالوطء  
قبل وجود المقتضى للفسخ والواقع لا يرتفع اهـ شيخنا (قوله ولو انفسخ برودة الخ) هذه الصورة دخيلة  
للمناسبة وكان الانسب تأخيرها عما بعدها لانه من تعلقات ما قبلها اهـ شيخنا (قوله ولو انفسخ برودة) أى منها  
أو منه أو منهما وقوله بعده ما لو انفسخ برودة قبله فيفصل فيه وحاصله انه إن كانت الرودة منها وحدها سقط  
المهر أو منه أو منهما وجب لها النصف كما يعلم من كلام المتن والشارح في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع  
زوج الخ) يؤخذ من هذا جواب حادث توقع السؤال عنها وهى أن رجلا عنده جملة من العسل وقعت  
فيه سحلية فاستفتى مفتيا فافتاه المفتى بالنجاسة فأراقه هل يضمه المفتى أولا وهو انه لا ضمان على المفتى  
المذكور اخذ اعماذ كرويعذر فقط إن تعدد ذلك اهـ ش على مرفوقه (قوله ولا يرجع زوج بغيره) أى مغرومه  
فهو مصدر بمعنى اسم المفعول اهـ شوبرى (قوله من مسمى) هذا وقع للمحلى فترى على الضعيف القائل  
بان صور لا يجب فيها المسمى فمرى الى الشارح ورتبه على المعتمد ولا يصح رجوعه لما فى المتن قبل  
الا لان ذلك بعد الوطء والتقرير لا يكون الا بمقارن للعقد اهـ شيخنا وعلى هذا كان عليه ان يقتصر على  
قوله من مسمى نظرا للضعيف او على قوله ومهر مثل نظرا للمعتمد الا ان يقال الواو بمعنى أو أى من  
مسمى على قول او مهر مثل على الراجح اهـ عبارة سم قوله من مسمى الاولى بل الصور اب اسقاطه لانه  
لا يجب الا بالمعيب الحادث بعد الوطء ولا تقرير اذ ذاك وانما ذكره المحلى بناء على القول بوجوبه مطلقا  
والشيخ لا يفرع على مرجوح ولكنه لما وجد ذلك المذكور فى كتاب المحلى ظن انه مفرع على الراجح فقلده فى  
إذ كره غافلا عن تفريع ذلك على المرجوح وعن قول الجلال المحلى عقب ذلك اما الحادث بعده أى العقد اذا

(فان فسخ) بمعينه او عيبها  
(قبل وطء فلامهر) لا ارتفاع  
النكاح الخالى عن الوطء  
بالفسخ سواء قارن العيب  
العقد ام حدث بعده (او)  
فسخ (بعده بحادث بعده  
فسمى يجب لتقرر به بالوطء  
(والا) بان فسخ بعده او  
معه بمقارن للعقد او حادث  
بين العقد والوطء او فسخ  
بعده بحادث معه (فمهر مثل)  
يجب لانه تمتع بمعية على  
خلاف ما ظن من السلامة  
فكان العقد جرى بلا تسمية  
ولان قضية الفسخ رجوع  
كل منهما الى عين حقه او  
الى بدله ان تلف فيرجع  
الزوج الى عين حقه وهو  
المسمى والزوجة الى بدل  
حقها وهو مهر مثلها الفوات  
حقها بالدخول وذكر حكم  
المعيتين من زيادتي (واو)  
انفسخ برودة بعده (اى بعد  
وطء بان لم يجمعها اسلام  
فى العدة (فسمى) لتقرر  
بالوطء (ولا يرجع زوج)  
بغيره من مسمى ومهر  
مثل (على من غره)



من ولي وزوجه بان سكت  
عن العيب وكانت اظهرت  
له ان الزوج عرفه او عقدت  
بنفسها وحكم بصحته حاكم  
لشلا يجمع بين العوض  
والم عوض (و شرط ) في  
الفسخ بعنة وغيرها بما  
(رفع لقاض) لانه مجتهد فيه  
كالفسخ بالاعسار (وتثبت  
عقته) اي الزوج (باقراره)  
عند القاضى او عند شاهدين  
وشهدا به عنده (ويبين  
ردت عليها ) لا مسكان  
اطلاعا عليها بالقرائن ولا  
يتصور ثبوتها بالبينة لانه  
لا اطلاع للشهود عليها (ثم)  
بعد ثبوتها (ضرب له قاض  
سنة) كما فعله عمر رضى الله  
تعالى عنه رواه الشافعى  
 وغيره وتابعه العلماء عليه  
 وقالوا تعذر الجماع قد يكون  
لعارض حرارة فتزول في  
الشتاء أو برودة فتزول في  
الصيف أو يبوسة فتزول في  
الربيع أو رطوبة فتزول في  
الخريف فاذا مضت السنة  
ولم يطأ علنا انه عجز خلق  
حرا كان الزوج او عبدا  
مسلم او كافرا (بطلبها) اي  
الزوجة لان الحق لها ولو  
سكتت لجل أو دهشة فلا  
باس بتبنيها او يكفى في طلبها  
قولها انى طالبة حتى على  
موجب الشرع وان جملت  
الحكم على التفصيل (وبعدها)  
اي السنة (ترفعه له) اي  
للقاضى (فان قال وطئت)  
في السنة أو بعدها (وهي

فسخ به فلا يرجع بالمهر به قطعا لا انتفاء التدليس انتهت (قوله من ولي وزوجه) عبارة غيره وعلم من كلامه ان  
التعريض في عيب النكاح إنما يتصور من الولي او وكيله او منها بان سكتت عن العيب وقد اظهرت له ان الزوج  
قد عرفه او عقدت بنفسها وحكم بصحته حاكم (قوله بان سكتت عن العيب وكانت اظهرت له ان  
الزوج عرفه) وكذا الولي حينئذ غار لانه قصر بعدم التثبت في خبرها فالتعريض من الولي والزوجة لا يكون  
إلا بالمقارن وهو لا يجب معه المسعى اه حل وفي قل على الجلال قوله بان سكت الخ هو تصوير  
لوجود التعريض منها وقد يكون منها حقيقة بان عقدت بنفسها وحكم بصحته حاكم براءه اه (قوله و شرط  
رفع لقاض) ويفنى عنه المحكم بشرطه حيث تعذر حكمه كما شمله كلامهم اه شرح مر وقوله بشرطه اي  
بان يكون مجتهدا ولا قاض ولو قاضى ضرورة اه ع ش عليه واقضى كلامه انهما لو تراضيا بالفسخ  
بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر نعم ياتي في الفسخ بالاعسار انها لو لم تجد حاكما ولا محكما  
نفذ فسخها للضرورة والقياس بجيبه هنا اه شرح مر وقوله انها لو لم تجد حاكما كما منه ما لتوقف فسخ الحاكم  
لها على دراهم وينبغي أن يكون لها وقع بالنسبة لحالة المرأة اه ع ش دليه (قوله رفع لقاض) أي أو محكم  
بشرطه مع وجود القاضى وهو على الفور حتى في العنة فيجب عليها ان ترفع امرها للقاضى فورا فتى  
أخرت بطل حقه او بعد دفعها للقاضى إذا رضيت بعينه قبل فراغ المدة لا عبرة برضاها فلو تراضيا بالفسخ  
بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ قال شيخنا كج نعم باقى في الفسخ بالاعسار انها إذا لم تجد حاكما ولا محكما  
نفذ فسخها للضرورة بقياسه هنا كذلك أى وسقط الخيار بتأخير الرفع للمحاكم اه حل (قوله رفع  
لقاض) اي واقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب اه شرح مر (قوله ضرب له قاض سنة) وابتدأوها  
من وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص عليها وتعتبر بالاهلة فان وقع في  
اثنا عشر شهرا من الثالث عشر ثلاثين يوما اه شرح مر (قوله وقالوا تعذر الجماع الخ) لما تبرا منه لانه قول  
الحكام ولا منه منقوض لانه لا يلزم من مضي السنة زوال المرض (قوله قد يكون لعارض حرارة) فيه اكتفاء  
بأحدى صفتي كل فصل عن الثانية فيه إذ في الصيف مع الحرارة اليبوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي  
الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة واليبوسة واقتصارهم على الصفات المذكورة فيه نظر  
لانه إن كان لمضادتها البعض فاليبوسة في الصيف والرطوبة في الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في  
الخريف ضدان وإن كان لشهرتها فالحرارة في الربيع والبرودة في الخريف أشهر فلو ذكروا في كل فصل  
صفته لكان أولى واشهر فتأمل وافهم اه قل على الجلال (قوله حرا كان الخ) هذا تميم في ضرب السنة اه  
شيخنا وقال مالك يضرب للعبد نصف سنة فقط ورد بان ما يتعلق بالطبع لا يختلف فيه الحرو وغيره قل على  
الجلال (قوله يطلبها) اي لا طلب وائها ولو بحجورة بصغر او جنون او رق اه قل على الجلال (قوله  
فلو سكتت لجل الخ) عبارة مرفقة فان سكتت لم تضرب نعم ان علم القاضى أن سكوتها لنحو جهل أو دهشة  
فلا باس بتبنيها (قوله أو دهشة) اي تحير يقال دهش الرجل تحير اه غ ش على مر وفي المصباح  
دهش دهشا فهو دهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفا ويتعدى بالهمز فيقال ادهشه غيره  
وهذه في اللغة الفصحى وفي لغة يتعدى بالحركة فيقال دهشة خطب دهش من باب نفع فهو مدهوش ومنهم  
من منع الثلاثي اه (قوله قولها انى طالبة حتى) أي وهو ضرب المدة على موجب الشرع وهذا لا ياتي  
إلا على وجوب تحصينها عليه وتقرير المهر لها وفيه ان قولها المذكور لا يتعين ان يكون المراد به ضرب  
المدة اي أمان تصرح بطلب ضرب المدة او تقول بدل التصريح بها هذه العبارة اه حل (قوله على  
موجب الشرع) اي على الامر الذي اوجبه الشرع وهو ثبوت الخيار اه شيخنا (قوله وبعدها ترفعها)  
أي فورا وظاهر كلامه أن الرفع على التراخي وكلامه في شرح الروض يفيد أنه على الفور وهو  
المعتمد ولو ادعت جهل الفورية عذرت لانه بما يخفى اه حل (قوله وبعدها ترفعها) قضية كلامهم بل



صريحه ان الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد كما افاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا  
 للماوردي والرويات ولو رضيت بعدها اي السنة بالمقام مع الزوج بطل حقها من الفسخ لرضاها  
 بالعيب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الايلاء والاعسار وانهدام الدار في  
 الاجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيتها لانه إسقاط للحق قبل ثبوته ولو طلقها رجعا بعد رضاها به  
 بان استدخلت ماله او طلقها في دبرها ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لان اتحاد النكاح بخلاف ماله وجدد  
 نكاحها بعد يذونتها فانه لا يسقط طلقها لكونه نكاحا غير الاول اه شرح مر (قوله ولم تصدقه) الاولى  
 ان يقول وكذبت به بل هو الصواب ليخرج ماله وصدقته او سكنت فانه يسقط حقها من الفسخ وإن لم تزل  
 البكارة لرقعة ذكره مثلافه وطء معتبر الا في التحليل اه قل على الجلال (قوله حلف انه وطئ) هذا  
 مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء كما استثنى منها أيضا تصديقه في الايلاء وفيها لو أعسر بالمهر حتى يمتنع  
 فسخها وتصديقه فيها في الوطء اختلاف في كون الطلاق قبله او بعده وانت بولد يلحقه ولو شرطت بكارتها  
 فوجدت ثيبا فتصدق بيمينها الدفع الفسخ او ادعت المطلقة ثلاثا ان الحمل وطئها وفارقها وانقضت عدتها  
 وانكر الحمل الوطء اي وصدق على الفراق فتصدق بيمينها لحمل الاول لا لتقرير مهرها لانها مؤتمنة  
 في انقضاء عدتها وبينه الوطء متعذرة ولو قال لها وهي طاهرة أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا  
 الظاهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكر تصديق يمينه لان الاصل بقاء النكاح وظاهر افتاء القاضي  
 فيما اذا لم اتفق عليك اليوم فانت طالق وادعى الانفاق فيصدق لدفع الطلاق وهي لبقاء النفقة عليه عملا  
 باصل بقاء العصمة وبقاء النفقة وان قال ابن الصلاح في فتاويه الظاهر الوقوع اه شرح مر (قوله وخرج  
 بزيادتي وهي ثيب ماله وكانت بكرا الخ) عبارة شرح مر واما بكر غير غوراء شهد ببكارتها اربع نسوة  
 فصدق هي لان الظاهر معها (قوله حلفت كغيرها) فان نكحت حلف فان نكل فسخت بلا يمين اه قل على  
 الجلال (قوله فسخت) قال في شرح الروض فاذا فسخت بالعنت فلا مهر لها لانها فسخت قبل  
 الدخول اه سم (قوله بعد قول القاضي ثبتت عنته) اي وبعد هذا القول ونحوه تستقل بالفسخ ولا  
 تحتاج إلى اذن للقاضي لها فيه كما قيل به وان كان الفسخ بالاعسار لا تستقل به بل لا بد من اذن القاضي  
 لها فيه والفرق ان العنة خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب القاضي المدة وعدم الوطء لم يبق حاجة  
 إلى الاجتهاد بخلاف الاعسار فانه يصدد الزوال كل وقت فاحتاج للنظر والاجتهاد فلم يتمكن من  
 الفسخ استقلالاً اه شرح مر (قوله بعد قول القاضي ثبتت عنته) اي قوله ثانيا بعد مضي السنة  
 فذاك لاجل ضرب المدة وهذا لاجل الفسخ اه حل (قوله ولو اعتزلته) اي او لم يتمكن ويصدق  
 هو اذا ادعاه على المعتمد اه قل على الجلال (قوله ولو بعدد) شامل للحيض والنفاس مع ان زمنهما  
 محسوب لكنهم عللوا الحيض بان السنة لا تخلو عنه وهو متخلف في النفاس اه حل (قوله كحبس)  
 أي لها ولو ظلمها او من جهته اه قل على الجلال وقوله المدة راجع للمسئلتين (قوله ولو وقع  
 لها ذلك الخ) مثلا إذا كان اول السنة التي فرضها لها القاضي المحرم واعتزلته الفضل الاول منها  
 وهو المحرم وصفر وربيع فعلى قول الاستئناف تستأنف سنة اخرى او طار ربيع الثاني وآخرها ربيع  
 الاول من السنة القابلة ويمتنع عليها اعتزاله في جميعها وعلى قول الانتظار تكمل السنة التي اعتزلت  
 فيها وتتمها بثلاثة اشهر من السنة القابلة وهي المحرم وصفر وربيع ويمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة  
 الاولى وفيما كملت به من السنة القابلة فاذا تأملت هذا ظهر لك صحة ما اشار له ابن الرفعة بقوله وفيه  
 نظر الخ لانه على كل من القولين لا يفسخ حتى يتم ربيع الاول من السنة القابلة لكن الجواب عنه بقوله فلعل  
 المراد الخ لا يظهر على هذا التصوير لما علمت انه يمتنع عليها الاعتزال في بقية السنة الاولى  
 وفي الفصل الذي كملت به من الثانية على كل من القولين فينبذ يحتاج لتصوير آخر يلاقي جوابه وهو

ثيب ( ولم تصدقه ) حلف )  
 انه وطئ كما ذكره ولا  
 يطالب بوطء وخرج  
 بزيادتي وهي ثيب ماله  
 كانت بكرا فتحلف انه لم  
 يطأ ( فان نكل ) عن اليمين  
 ( حلفت ) كغيرها ( فان  
 حلفت ) انه ما وطئ ( او  
 أقر ) هو بذلك ( فسخت )  
 بقبضه بقلبي ( بعد قول  
 القاضي ثبتت عنته ) أو ثبت  
 حق الفسخ كما فهم بالاولى  
 ( ولو اعتزلته ) ولو بعدد  
 كحبس ( أو مرضت المدة )  
 كلها ( لم تحسب ) لان عدم  
 الوطء حينئذ يضاف اليها  
 فتستأنف سنة اخرى  
 بخلاف ماله لو وقع مثل ذلك  
 للزوج فيها فانها تحسب  
 عليه ولو وقع لها ذلك في  
 بعض السنة وزال



ما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة أو في آخرها كان اعتزلته في هذا المثال في رجب وشعبان ورمضان فعلى  
 قول الاستئناف تستأنف سنة جديدة اولها من شوال و آخرها رمضان السنة القابلة وعلى قول الانتظار  
 تكمل السنة الاولى إلى محرم و اذا جاء رجب وشعبان ورمضان من السنة القابلة تحسبها بدل التي اعتزلتها  
 في السنة الاولى فلا تفسخ حتى يتم رمضان السنة القابلة فظهر على هذا التصوير قوله وفيه نظر الخ وظهر  
 جوابه بقوله فاعل المراد الخ فعلى قول الاستئناف يمتنع عليها الانعزال في جميع السنة التي اولها شوال الذي  
 هو من جملة السنة الاولى و آخرها رمضان من السنة الثانية وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال ستة اشهر  
 من الثانية من محرم إلى رجب و يمتنع عليها الانعزال في رجب وشعبان ورمضان ويقال مثل هذا فيما لو وقع  
 الانعزال في آخر السنة كشوال والقعدة والحجة تأمل فعلمت من هذا ان المناسب لكلام ابن الرفعة  
 في النظر والجواب التصوير بما اذا وقع الانعزال في اثناء السنة و آخرها و اما التصوير بما اذا وقع اولها  
 فيظهر عليه تنظيره دون جوابه كما علمت فقوله في غير ذلك الفصل المراد بذلك الفصل هو الذي تنظره من  
 السنة الاخرى والمراد بغيره هو نظيره ما مضى محسور بامن السنة الاولى في التصوير السابق المراد بذلك  
 الفصل رجب والشهر ان بعده والمراد بغيره السنة قبله من المحرم اليه فمذه السنة لا يمتنع انعزالها فيما لانها  
 قدم مضت في السنة الاولى صحيحة محسوبة تأمل (قوله فالقياس استئناف سنة اخرى) أي سنة وثانية  
 وذلك إذا كان في الفصل الاخير وقوله او ينتظر مضى الخ أي إذا كان في غير الفصل الاخير ارجح حل ولعل  
 المقيس عليه وقوعه في كل السنة فقيس البعض على الكل اه شيخنا والمراد بالمقيس عليه كل ما يشترط فيه  
 اتصال المدة بعضهم ببعض كتغريب الزاني وصوم الشهرين في الكفارة اه عبد ربه (قوله وفيه نظر  
 لاستلزامه الاستئناف الخ) أي قد يلزم في بعض الصور وذلك اعتزلها في الفصل الرابع وقد لا يلزم بان  
 اعتزلها في الفصل الاول اه حل (قوله لاستلزامه الاستئناف) الاستلزام جار في جميع الصور أي  
 سواء كان الفصل الذي اغتزلت فيه أول السنة أو آخرها وفي اثباتها والجواب الذي ذكره لا يظهر  
 الا فيما إذا كان في اثباتها و آخرها و اما إذا كان في اولها فلا يظهر فرق بين القولين لما لا يخفى اه (قوله  
 فاعل المراد انه لا يمتنع الخ) أي من حيث قطع المدة لا من حيث الزوجية اذ هو يمتنع لنشوزها به اه حل  
 (قوله بخلاف الاستئناف) أي فانه يمتنع انعزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال عنه يوما معيناً من فصل  
 قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا جميعه ولا أي يوم كان اه حلبي (قوله ولو شرط في أحدهما  
 الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار الشرط وهو شامل لما إذا كان الشرط الزوجية او الولي ولما  
 إذا كانت الزوجة مجبرة أي وقد أذنت في معين و شرطت ما ذكر فان اذنها في النكاح للمعين بمثابة  
 اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من عيوب النكاح المشتركة  
 كان لها الخيار مطلقاً وقد تقدم وإن كان من غيرها من بقية خصال الكفاءة كالحرية والنسب  
 والحرقة فان شرطتها كان لها الخيار مطلقاً والا فلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليتامر وليحذر  
 اه حل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) أي سواء صرح بلفظ الشرط وهو ظاهر او لا كقوله  
 زوجتك الحرة او على انها حرة اه شيخنا (قوله لا يمتنع صحة النكاح) منه عدم عيب بما تقدم فكلامه  
 شامل لاشتراط عدم عيب من عيوب النكاح ومن ثم قال فيما سياتي في غير العيب ولا يخفى ان الخيار  
 بالعيب ثابت وان لم يشترط بخلاف غيره من بقية خصال الكفاءة لا تنخير به إلا ان شرط اه حل وخرج  
 بهذا القيد ما لو شرط وصف يمنع صحته كان شرطاً املاً ما هو ككتابي أو رقها وهو حر لا تخل له الامة فان  
 العقد فاسد (قوله وبكارة) أي في الزوجة أو الزوج ومعنى كون الزوج بكراً أنه لم يتزوج إلى الآن اه  
 حل (قوله أو لا ولا كيباض وسمرة) هل مثلها الكحل والدعج والسمن وغيرها ما ذكر في السلم أو لا يفرق  
 بان هذه الامور تقصد في النكاح لان المراد منه التمتع ولا كذلك الرقيق لما مر في السلم ان المقصود منه الخدمة

قال الشيخان فالقياس  
 استئناف سنة أخرى أو  
 ينتظر مضى مثل ذلك  
 الفصل من السنة الاخرى  
 قال ابن الرفعة وفيه نظر  
 لاستلزامه الاستئناف  
 أيضاً لأن ذلك الفصل إنما  
 ياتي من سنة أخرى قال  
 فاعل المراد انه لا يمتنع  
 انعزالها عنه في غير ذلك  
 الفصل من قابل بخلاف  
 الاستئناف (ولو شرط في  
 أحدهما وصف) لا يمنع صحة  
 النكاح كما لا كان كجمال  
 وبكارة وحرية أو نقصا  
 كضدها أو لا ولا كيباض  
 وسمرة (فأخلف) بينائه  
 للمفعول أي المشروط  
 (صح النكاح)



وهي لا تختلف بهذه الامور فيه نظرو الظاهر الثاني لما ذكر فيه اه ع ش على م ر (قوله لان تبدل الصفة)  
 غرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة شرح م ر والثاني يبطل لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها كتبدل  
 العين انتهت وقوله لبس كتبدل العين أى فيما لو قالت له زوجتي من زيد فزوجها من عمر وحيث يبطل اه حل  
 (قوله فان البيع الخ) الاولى ان يعطفه على ما قبله ليكون علة اخرى كما صنع قل وعبارته قوله لان المعقود  
 عليه الخ وقياسا بالاولى على البيع الذي لا يتاثر بالشروط الفاسدة مع انه معاوضة محضة فتأمل وقوله بخلاف  
 الشروط أى الغير الفاسدة وقوله بالشروط الفاسدة أى جميعها واما النكاح فلا يفسد بخلاف جميع الفاسد بل  
 يبعضه ويصح مع البعض كالموشرط فيه ما بخلاف مقتضاه ولم يخل بمقصوده الاصلى كان لا يتزوج عليها  
 فيصح مع هذا الشرط الفاسد بخلاف البيع يتاثر بكل فاسد اه شيخنا وعبارة حل قوله مع تأثره بالشروط  
 الفاسدة أى بكل واحد منها بخلاف النكاح فانه لا يتاثر بكل فاسد بل بما يخل بمقصوده الاصلى كما سيأتى اه  
 أى كشرط محتملة وطء عدمه او انه اذا وطئ مطلقا او بانته منه او فلا نكاح بينهما فان هذه كلها تخل  
 بمقصوده الاصلى بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يخل بمقصوده الاصلى كان نكح بالف على ان لا يبيها الفا  
 او على ان يعطيه الفا او شرط في مهر خيار فان النكاح يصح بمهر المثل كما سيأتى اه شيخنا (قوله ولكل من  
 الزوجين خيار ان بان الخ) فان رضيت الزوجة فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب لفوات الكفاءة  
 وقضية إطلاق ثبوت الخيار لها في النسب مطلقا وهو ما رجحه السبكي وقال البلقيني ان الشافعي رجحه في خلاف  
 شرط نسب الزوج ومثله شرط نسبها السكن الاظهر في الروضة كاصلاها والشرح الصغير وقضية ما في الكبير  
 وهو المعتمد انه ان ساواها في نسبها وزاد عليها لا خيار لها وان كان دون المشروط وجرى عليه في الانوار  
 وجعل العفة كالنسب أى والحرفة كذلك اه شرح م ر (قوله ان بان دون مباشرط) أى ودون الشارط  
 لقوله بعد لان بان مثله أى مثل الشارط والفرض انه دون مباشرط اه شيخنا (قوله وهى حرة) بل ولو  
 كانت رقيقة كما اعتمده شيخنا وحيثئذ يخير سيدها لاهى وهلا قيل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم  
 الكفاءة فخر بصورة المسئلة واجيب بان صورتها انها اذا اذنت في معين واذنتا في معين مقتضى لصحة النكاح  
 لا سقوط الكفاءة منها ومن وليها اه حل (قوله لان بان) أى الذى هو دون مباشرط اه حل وهذا مستثنى  
 من قوله ان بان دون مباشرط (قوله لان بان) أى الموصوف الذى بان دون مباشرط وقوله او ظنه عطف  
 على بان واعتراض بانه لم يدخل في اصل المسئلة لانها مفروضة فيما اذا شرط فالاولى ان يكون معطوفا على شرط  
 الذى هو مدخول لو وفيه انه يبعده انه لم يذكرها المتن جوا بافها كان الاولى ان يذكروها ويمكن ان يقال انها  
 مستثناة استثناء لغويا منقطعاً تكون معطوفة على بان اه (قوله بقرينة مامر) أى قوله وان تماثلا اه (قوله  
 بقرينة مامر) أى من ان لكل الخيار وان ساواه في ذلك او زاد عليه وانما احتاج لذلك لان كلامه هنا شامل  
 لما اذا كان المشروط انتفاء العيب وقد علمت ما فيه تأمل وغير العيب من خصال الكفاءة العفة والنسب  
 والحرية واما بقية ما ذكر التى هى نحو الجمال فيثبت فيها الخيار وان كان مثله او اعلى والتى هى نحو البياض فلو  
 شرط كونها بيضاء فاذا هى سوداء وهو اسود ثبت له الخيار وكلام المصنف يقتضى عدم ثبوته اه حل  
 (قوله وهذا من زيادتي) أى الاستثناء المذكور بقوله لان بان مثله وقوله خلافاً أى خلاف الاستثناء  
 المذكور أى اقتضى ان الخيار يثبت في صور الماثلة مع انه ليس كذلك (قوله وهو حسن) إلا فيما اذا  
 شرطت حرته وهى رقيقة فانها تتخير أى يتخير سيدها وإلا فيما اذا بان رقيقة وهو رقيق عند شيخنا اه  
 حل وعبارة شرح م ر وقضية كلامه انه لو كان الزوج عبداً ثبت الخيار له والذي صححه البغوى  
 وجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد عدمه لتكافئهما مع تمكينه من طلاقها وان لو كانت الزوجة أمة ثبت  
 الخيار لها وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد للتغير ولو لحق السيد وان جرى في الانوار على مقابله

لان تبدل الصفة ليس  
 كتبدل العين فان البيع لا  
 يفسد بخلاف الشرط مع  
 تأثره بالشروط الفاسدة  
 فالنكاح أولى (و لكل) من  
 الزوجين (خيار) فله فسخ  
 ولو بلا قاض (ان بان) أى  
 الموصوف (دون مباشرط)  
 كان شرط انها حرة فبانت  
 أمة وهو حر يحل له نكاح  
 الامة وقد اذن سيدها في  
 نكاحها أو انه حر فبان  
 عبدا وهى حرة وقد اذن له  
 سيده في نكاحه لخلاف  
 الشرط وللتغير (لا إن  
 بان) في ذير العيب بقرينة  
 مامر (مثله) أى مثل  
 الواصف أو فوقه المفهوم  
 بالاولى لتكافئهما في الاولى  
 ولا فضيلته في الثانية وهذا  
 من زيادتي وهو حسن  
 وان اقتضى كلام الاصل  
 خلافاً وكلام الروضة  
 خلاف بعضه



كنظيره فيما قبله وقال الزركشي انه المرجح وعلى الاول فالخيار لسيد هادونها بخلاف سائر العيوب لانه يجبرها على نكاح عبد لا معيب انتهت ولو اختلفا في زوال البكارة المشترطة بان قال الزوج وجدتها ثيبا وقالت زالها الزوج صدق الزوج بالنسبة لعدم لزوم جميع المهر حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشطر وصدقت بالنسبة لرفع الفسخ هذا اذا لم يطأ فان وطئ وقال وطئها وجدتها ثيبا وقالت زالها بوطئها صدقت الزوجة فيجب جميع المهر لانه كان يمكنه معرفة كونها بغير الوطء فوطئها رضاه منه كذا نقل عن تقرير شيخنا اهـ حل (قوله اما اذا بان الخ) هذا محترز قوله دون ما شرط وقوله فلا خيار اي مطلقا اي سواء كان مثل الشرط أو فوقه أو دونه والحاصل انه لا تفصيل فيما اذا بان فوق ما شرط وانما التفصيل في اذا بان دون ما شرط اي فان كان دون الشرط ايضا ثبت الخيار والافلا اهـ شيخنا (قوله فاذا ثبت فيه) اي بخصوصه بان قالت لو لبها زوجني من هذا ففي هذه الحالة يصح النكاح فاندفع ما يقال ان الاخلال بالكفاءة مبطل للنكاح (قوله للتقصير بترك البحث والشرط) ولا يقال مقتضاه انه لو بحث ثم تبين ذلك لا خيار هذا والذي في زوائد الروضة ثبوت الخيار وجزم به في الانوار وابن المقرئ بما هنا وقوله والشرط في كلام شيخنا كحج التعبير باو اهـ حل (قوله لان الغالب ثم) اي في العيب اي في مسائله السلامة اي منه اي فاذا ظنته سليما من العيوب فظننا بمنزل على الغالب فتقرى به فاذا اختلف ثبت الخيار وقوله وليس الغالب هنا اي في خصال الكفاءة الاربعة المذكورة الكفاءة اي فلم يتقو الظن فيها بمستند فلا يثبت الخيار اذا اختلف (قوله فيما لو بان عبدا) اي وهي حرة كما قيد به شيخنا كحج بخلاف مسألة الشرط السابقة حيث تخير اي يخير سيدها وان كانت رقيقة لان الشرط أقوى وانما لم تثبت له الخيار فيما لو ظننا حرة فبانت أمة لانه قادر على الخلاص منها بالطلاق اهـ حل (قوله فمهر مثل ولا يتصور هنا) اي في خلف الشرط لإيجاب المسمى لانه لا يكون إلا بالحادث بعد الوطء وهو لا يعقل هنا ولا يتصور هنا بقية الصور الستة الكائنة لمهر المثل لانه لا يتصور الفسخ بحادث بعد العقد وإنما يتصور بالمقارن بصوريته اهـ شيخنا وعبارة الشوري قوله فمهر مثل ولم يذكروا وجوب المسمى لعدم تصور ههنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا للعقد والالم يتصور خلف الشرط اهـ سم (قوله وكالمهر هنا الخ) اي كمو في الوجوب وعدم الرجوع وقوله النفقة والكسوة والسكنى أي قبل الفراق في الثلاثة أي وبعده في السكنى فقط فقوله في العدة راجع للسكنى اهـ شيخنا وعبارة حل قوله وكالمهر الخ اي في الرجوع والوجوب وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصريح بوجوب النفقة للمفسوخ نكاحها في العدة والمذكور في باب النفقة انه لا نفقة للمفسوخ نكاحها في العدة ولو حاملا وما في باب النفقات هو المعتمد وفيه انه يجوز ان يكون المراد بقوله وكالمهر اي في الرجوع لا في الوجوب ايضا وان لم تكن النفقة واجبة فالمراد انه لا يرجع في حال العقد أو بعد فسخه ويكون قوله في العدة راجعا للسكنى ويختص ذلك بالحامل وحينئذ لا اعتراض عليه فليحذر وعبارة حج وحكم مؤنة الزوجة في العدة انها لا تجب هنا وشم لكل مفسوخ نكاحها انتهت وعبارة شرح مر وحكم مؤن الزوجة في مدة العدة انها لا تجب هنا وشم لكل مفسوخ نكاحها بمقارن للعقد كعيب أو غرور ولو حاملا على تناقض لما في سكتناهما كما سبق والاصح وجوب السكنى انتهت أي سواء كانت حاملا أو حائلا اهـ عش عليه وفي قل على الجلال وحكم المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة الا سكنى المعتدة الحامل كذا قال شيخنا مر وقال شيخنا الزيادة بوجوبها في الفسخ بغير المقارن ثم قال والكلام في الرجوع على الفار واما هي فلا رجوع عليها مطلقا اهـ (قوله فيمكن في تقديمه) اي لان تعاق الضمان اوسع بابا واما اذا كان بعد العقد وقبل الوطء فذكر شيخنا انه وجد بخطه من قراءته على والده انه مثل تقدمه على العقد لانه كان بسبيل من ان لا يطأها ولم يقل هي حرة وهو واضح لانه فوت الرق وان كان العقد ثم اهـ حل ومثله سم وعبارة حج

أما اذا بان فوق ما شرط فلا خيار (أو ظنه) أي كل منهما الآخر (بوصف) غير السلامة من العيب (فلم يكن) كان ظنها مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة تحل له أو ظنته كفؤا فاذا ثبت فيه بان فسقه أو رقه أو دناءة نسبه أو حرفته للتقصير بترك البحث والشرط بخلاف ما لو بان عيبه لان الغالب ثم السلامة وليس الغالب هنا الكفاءة وتعبير بما ذكر اعم من تعبيره بما ذكره وما ذكره من ان لها خيارا فيما لو بان عبدا تبع فيه المأوردى والمنصوص في الام وغيرهما خلافا قال البلقيني وهو المعتمد والصواب (وحكم مهر ورجوع به) على غار بعد الفسخ بخلاف الشرط (كعيب) أي حكمهما فيما مر في الفسخ بالعيب فان كان الفسخ بعد الوطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل ولا يرجع بغرمه على الغار وكالمهر هنا وشم النفقة والكسوة والسكنى في العدة (و) (التغريب) (المؤثر) في الفسخ بخلاف الشرط (تغريب) واقع (في عقد) كقوله زواجك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا سبق العقد اما المؤثر في

الرجوع بقيمة الولد فيمكن في تقديمه



أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا يشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بأن الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقتضى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فسومح فيها واكتفى فيها بتقديم التغير على العقد مطلقا على ما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام انتهت (قوله مطلقا) أي اتصل بالعقد أم لا مع قصد الترغيب أم لا أم لا (قوله اخذ من كلام الغزالي) يؤخذ من كلام مر اعتماد كلام الغزالي وكلام الامام مفهوم منه بالاولى وفائدة ذكره تحقيق الخلاف بينه وبين الغزالي فراجعه وتامل اه شيخنا الخليلي (قوله أو متصلا به) معطوف على قبله مطلقا فهو قول آخر للامام مقابل للاطلاق اه شيخنا عزيزي وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره ان الغزالي قال ان التغير المتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه شرطين ان يتصل بالعقد عرفا وان يذكر على وجه الترغيب في النكاح فلوانتفى شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم ينفه على كونهما مقالتين لذكر الثاني بعد الاول موقع في كلامه اه رشيدى (قوله في ذلك) أي في الرجوع بالمهر وهذا القولان في الرجوع بالمهر ضعيفان والمعتمد لارجوع مطلقا كما مر واما القولان المبنيان عليهما الكائنان في الرجوع بالقيمة فالمعتمد منهما الاول اعني الاطلاق اه شيخنا وهذا الفهم مبني على ان اسم الاشارة راجع بالمهر والذي يفهم من شرحي مر وحج وشرح الروض انه راجع للرجوع بقيمة الولد فعلى هذا لا تفيد العبارة ان في الرجوع بالمهر قولين ضعيفين كما فهمه شيخنا تامل (قوله وتوهم بعضهم) يعني المحلى قال الفهامة وفي كونه توهمان المحلى نظر بل تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التغير من المرأة يثبت هذه الاحكام فاقضى ان التغير لا يراعى ذكره في العقد ولما صحح التغير لامن عاقد اه شوبرى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) وعبارته هناك متناو شرجا فصل التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط هو المشروط في العقد لان الشرط إنما يؤثر في العقد إذ ذكر فيه لا قبله اما التغير المؤثر في الرجوع بالمهر على القول به وفي الرجوع بقيمة الولد فيما ياتي فلا يختص بالمقارن للعقد بل السابق عليه وإن طال الفصل مثله كما اطلقه الغزالي وقال الامام انما يؤثر ان اتصل بالعقد وقاله العاقد في معرض الترغيب في النكاح فلم يقصد به تحريض سامع وزوجها بعد ايام لمن سمعه فليس بتغير يراد ذكره لاني معرض التعريض ووصله بالعقد او في معرضه وزوجها بعد ايام ففيه تردد قال في الاصل بعد ذكر ذلك ويشبهه ان لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما اطلقه الغزالي لان تعلق الضمان أوسع بابا انتهت (قوله اتحاد التغيرين) أي التغير المؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتغير المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فجعل التغير الاول كالثاني في انه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلا به مع قصد الترغيب أم لا مع ان المؤثر في الاول انما هو التغير في العقد فقط اه شيخنا (قوله ولو غر بحرية امة) أي سواء وقع التغير في العقد او قبله اتصل ام لا او بعده وقبل الوطء اه شيخنا (قوله قبل علمه) ويعلم كونه قبله او بعده بالولادة فان وضعته قبل ستة أشهر ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي اه قل على الجلال (قوله حرا كان او عبدا) ومن ثم لو وطئ عبدا امة يظن ان زوجته الحرة كان الولد حرا بخلاف ما لو وطئ زوجته الحرة يظن انها زوجته الامة فان الولد حرا ولا أثر لظنه لان الحرية التابعة لحرية الام أقوى فلم يؤثر فيها الظن اه حل (قوله إذ اثبت الخيار) أي بأن كان التغير في العقد اه شوبرى (قوله وعليه قيمته لسيدها) ويطالب الحر حالا وكذا المكاتب والمبعض ويطالب غيرهم بعد العتق ولو لمبعضه اخذ من مطالبة المبعض كما تقدم لكن بعد اليسار ولو قال المصنف لما لك بدل سيدها كان أولى لانه قد يكون غير سيدها ومعلوم انه لو كان المغرور عبدا لما لك الولد لم يلزمه شيء اه قل على الجلال (قوله وعليه قيمته لسيدها) أي او عشر قيمة الام ان انفصل ميتا بجناية مضمنة كما سيأتي

على العقد مطلقا اخذ من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على قول أو متصلا به مع قصد الترغيب في النكاح اخذ من كلام الامام في ذلك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وتوهم بعضهم اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالمقدّم كالمذكور فيه في انه مؤثر في الفسخ فاحذره (ولو غر بحرية) لامة (ان عقد ولده) منها (قبل علمه) بانها امة (حرا) لظنه حرين حين علقها به حرا كان أو عبدا فسخ العقد او اجازة إذ اثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لانه فوت عليه رقه التابع لرقها بظنه حريتها فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة لانه اول اوقات امكان تقويمه وخرج بقبل



عليه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المغرور لو كان عبد السيد فلا شيء عليه لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لأن غرر) سيدها كان  
كان اسم حرة أو كان رهنها أو هو معسر واذن له المهرن في تزويجها أو محجور عليه بفلس (٢٢٣) واذن له الغرماء فلا شيء له لأنه المتلف

لحقه وهذا من زيادتي بقوله  
أنه لا يتصور منه تغير رأي  
لأنه إذا قال زوجتك هذه  
الحررة أو نحوه عتقت بمنوع  
(أو انفصل) الولد (ميتا بلا  
حياته) فلا شيء فيه لأن  
حياته غير متيقنة بخلاف  
مالو انفصل ميتا بجناية ففيه  
لأن عقده حرة لو أرتبه  
على عاقلة الجاني اجنيا كان  
أو سيد الأمة أو المغرور  
فإن كان عبدا تعلقت الغرة  
برقبته ويضمنه المغرور لسيد  
الأمة لنفويته رقة بعشر  
قيمتها لأنه الذي يضمن به  
الجنين الرقيق وليس السيد  
إلا ما يضمن به الرقيق والغرة  
عبد أو أمة ولا يتصور أن  
يرث من الغرة في مسئلتنا مع  
الاب الحر غير الجاني الأم  
الأم الحرة (ورجع) بقيمتها  
(على غار) له (أن غرمها)  
لأنه الموقع له في غرامتها  
وهو يدخل في العقد على أن  
يغرمها بخلاف المهر وخرج  
بزيادتي أن غرمها مالوم  
يغرمها فلا رجوع له  
كالضامن (فإن كان) أي  
التغير (من وكيل سيدها  
في التزويج والفوات فيه  
بخلاف الشرط تارة والظن  
أخرى (أو منها) والفوات

(قوله الولد الحادث بعده فهو رقيق) قد تعارض مفهوم الماتن والشرح في المقارن اهـ حل وقال شيخنا إن المعية  
كالقابلة اهـ (قوله لا شيء عليه) وإذا لم يكن عليه شيء فلا يرجع على غارها إذا كان وكيل السيد فمات سيادتي مقيد  
بما إذا لم يكن المغرور عبد السيد اهـ حل (قوله بفلس) أو سفه أو كان مكاتبا أو مريضا وعليه دين مستغرق  
اهـ حل (قوله بلا جناية) أي مضمنة بالزم تسكن أو كانت غير مضمنة فقوله بخلاف مالو انفصل بجناية أي  
مضمنة (قوله أو المغرور) وهو الزوج اهـ حل (قوله ويضمنه المغرور لسيد الأمة) أي سواء كان هو الجاني  
أم لا وقوله بعشر قيمتها ويرجع به على الغار فقد توجه على المغرور إذا كان جانيا ضمان على عاقلة لورثة  
الجنين وضمن عليه لسيد الأمة شيخنا (قوله في مسئلتنا) هي مالو انفصل ميتا بجناية (قوله إلا أم الأم الحرة) أي  
لأن الجنين لا ولد له وأصوله وحواشيته محجوبون بالاب حل وأمه رقيقة فإن كان الاب رقيقا ولا غاصب  
أخذت أم الأم الجميع فردا اهـ (قوله ويرجع على غار) وهو الزوج أو وكيل السيد ومعنى الرجوع أنه  
يطالبه في الحال أو بعد العتق على التفصيل المشار إليه بقوله فإن كان من وكيل سيدها اهـ (قوله ويرجع على  
غار) معطوف على قوله وعليه قيمته لسيدها وقوله أن غره أي في صورة عدم الموت أي أو غرم عشر القيمة  
في صورة الموت بالجناية المضمنة (قوله فإن كان من وكيل سيدها اهـ) وهذا شرح لقوله ويرجع على غار إذا الغار  
المرجوع عنه لا يكون إلا أحد هذين ومعنى الرجوع المطالبة كما أشار إليه الشارح بقوله فيطالب الخ ففي  
الماتن تصور لأن قوله تعالى بئذ لم يفد شيئا بالنظر لأنه بل بما في الشارح تأمل فمكانه قال إن كان وكيل لا يرجع  
عليه في الحال وبعد العتق إن كان نفس الأمة وأما السيد فلا يرجع عليه اهـ (قوله والفوات فيه بخلاف الشرط)  
كان يشترط أن الحرة في صلب العقد فيتبين أنها أمة فإن الفوات في هذه بخلاف الشرط وبخلاف الظن أيضا  
وقوله والظن أخرى كان أخبر الوكيل الزوج قبل العقد بأنها حرة بأن قال له عندي حرة أزوجهالك ثم عقد  
من غير شرط فهو ظان أنها حرة (قوله بخلاف الشرط) أي أركان التغير في صلب العقد وقوله والظن  
أخرى أي إن كان قبل العقد أو بعده لأن هذا لا يسمى شرطا لأنه لا شرط إلا الذي في العقد ولذا قال بالنسبة  
إليها بخلاف الظن فقط لأنها لا تدخل في العقد حتى يسمى تغيرها شرطاً اهـ شيخنا (قوله والفوات فيه بخلاف  
الظن فقط) ظاهره أنه لا يكون بخلاف الشرط بأن تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما مر نظيره في الحرة وأما  
لأن المخالف لا يجوز ذلك وإن أذن سيدها فلا يرجع مذهبه فإن صح جاء نظيره ما مر فليتأمل اهـ شوبري (قوله  
غير المكاتبة) أما المكاتبة فيتعاق بكسبها إن كان ولا يفد منها تطالب به إذا عتقت اهـ حل (قوله بعد عتقها)  
أي كلا أو بمضائق (قوله وإن كان التغير منها اهـ) عبارة حجج ولو استند تغير الوكيل لقولها رجوع عليها  
بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها الزوج أيضا رجوع الزوج عليها ابتداءً ودونه لأنها لما شافته خرج الوكيل عن  
البين فصورة الرجوع عليها إن يذكر حريتها الزوج معها إن لا يستند تغيرها ولو استند تغيرها لا تغير  
الوكيل كان أخبرها أن سيدها اعتقها فقياس ما تقرر أنه يرجع عليها ثم ترجع هي عليه ما لم يشافه الزوج  
أيضا فيرجع عليه وحده انتمت (قوله ومن عتقت) أي ولو بكل حال حريتها في بيعه أو بوجرد صفة في معلقة  
أو بآداء نجوم في مكاتبة وكذا بتصدق زوجها له في دعواها الحرية لكن يصدق السيد إن أنكرها ولا يسقط  
من المهر شيء لو فسخ قبل الدخول لأنه حقه وليس لزوجه الوعتق إن يتزوجها لأن أولادها أرقام  
برغم السيد وهل السيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه اهـ قل على الجلال (قوله ومن عتقت  
تحت من بهرق) القيود ثلاثة والمحترزات ست صور أربعة خرجت بالقيود الأول وهو قوله عتقت  
وواحدة بالثاني وهو قوله تحت وواحدة بالثالث وهو قوله من بهرق اهـ (قوله إن بريرة) بموحدة

بخلاف الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أو لها فيطالب الوكيل به حالا والأمة غير المكاتبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا  
برقبته وإن كان التغير منها فعلى كل منهما نصف الغرم والتصريح بتعلقه بذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من بهرق)  
ولو مبعضا (تخيرت) هي لا سيدها في الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء وبعده لأنها تعبر بمن فيه رقة والأصل في ذلك أن بريرة



عنتت فخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاختارت نفسها رواء مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كوتبت أو عاق عتقها بصفته أو عتقت معه أو تحت حر أو من عتق وتحت من بهارق فلا خيار لها ولا له لان معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللتساوي (٢٢٤) في أوليها ولا نه اذا عتق لا يعير باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في

الأخيرة (لان عتق) قبل فسخها أو معه (أو لم دور) كمن اعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلاث إلا بالصداق فلا تنخير فيها أو هاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) كخيار العيب في المبيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لأنها انما يتحقق بعد المدة في آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم ان كان أحدهما صديقا أو مجنونا أو خياره إلى كاله أو طلقها زوجها رجعيًا أو تخلف إسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية ان الزوجة لو رضيت بعنته أو اجلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذا عسر بها الزوج ورضيت به فإن لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتيقة فتصدق بيمينها إذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها ان (امكن) لنحو غيبة معتقها عنها والا حلف الزوج

مفتوحة فمملة مكسورة فتحتية ساكنة فمملة مفتوحة وهي أمة عائشة وقوله عبدا واسمه مغيث اه قل على الجلال (قوله في غير الثلاث الأخيرة) وغيرها ثلاثة ولو قال في الثلاث الأولى لكان أظهر وأما فعل ذلك ليتاقي له الاختصار في قوله في أوليها وهما عتقها معه وتحت حر (قوله قبل الوطء) قيد به ليسقط مهرها بالفسخ فيأتي الدور فصورة المسألة ان المريض كان قد زوج أمته ثم اعتقها قبل ان يطأها الزوج فان دامت على النكاح كان مهرها من جملة التركة فيملكه الوارث وان فسخت سقط المهر فيضيع على الوارث ويملكه الزوج وصورة الدور ان يخاف عشرة وقيمتها عشرة وصدقاها عشرة فالمجمرع ثلاثون وهي ثلاثة فلو فسخت سقط الصداق فيصير المال عشرين وقيمتها لا تخرج كلها من الثلث بل بعضها فيعتق البعض ويرق البعض فلا يثبت الخيار فيلزم من ثبوت الخيار عدمه وهذا حقيقة الدور (قوله وهي لا تخرج من الثلاث إلا بالصداق) سواء كان عينا أو دينيا بيد الزوج أو بيد السيد باقيا أو تالفا وبيان الدور انها لو فسخت سقط مهرها وهو من جملة المال فيضيئ الثلث عن الوفاء فلا تعتق كلها فلم يثبت لها الخيار ارحل (قوله ولا ينافيه ضرب المدة في العنة إلى قوله فن آخر بعد ثبوت حقه الخ) هذه العبارة تفيدان الفورية في العنة لانما هو الرفع للحاكم بعد مضي السنة لاجل الفسخ وإن الرفع ابتداء لاجل ضربها ليس فوريا لانها لم تثبت حينئذ وفي مراما يقتضي خلاف ذلك رعبارة فيما سبق في العيوب عند قوله وشرط رفع افاض نصها والخيار المقتضى للفسخ بعيب مامر بعد تحققه وهو في العنة بمضي السنة الآتية وفي غيرها بثبوتها عند الحاكم على الفور كما في البيع بجامع انه خيار عيب فيبادر بالرفع إلى الحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده والاسقط خياره (قوله ولا ينافيه) أي كون الخيار على الفور ضرب المدة في العنة لأنه كان القياس انها حيث ثبت باقراره مثلا ان تفسخ حالان حل (قوله أو طلقها زوجها رجعيًا) أي قبل عتقه أو بعده فلما التأخير انتظار البينونة فتسريح من تعب الفسخ ارحل فان فسخت حينئذ وقف إلى تبين الحال ارحل على الجلال (قوله لو تخلف إسلام) أي من أحد الزوجين الرقيقين فيما إذا كانا كافرين وأسلم أحدهما بعد الدخول وتأخير إسلام الآخر وحينئذ فيحسن تقييد الشارح بقوله فلما التأخير ولا يخفى ان في هذا قصورا بل ينبغي ان يكون المراد الأعم ليشمل العيب ارحل وعبارة زى قوله أو تخلف إسلام أي إسلام أحد الزوجين فيما إذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد ثبوت عتق وتأخير إسلام الآخر فلما التأخير إلى الإسلام لانها بصدد البينونة وقد لا يسلم المتخلف فيحصل الفراق من غير أن يظن من جهتها رغبة فيه فتأمل هذا التصوير ارحل (قوله وكذا في الإيلاء) أي إذا أخرجت الزوجة طالب القيثه أو الطلاق بلا عذر بعد مضي مدته ثم عادت لطلب ذلك فانها تمكن منه تأمل (قوله ان امكن) الاحسن عبارة المحرر إذا لم يكذبها ظاهر الحال ووجه الاحسنية ان دائرة الامكان واسعة اهم (قوله أو جهل فور) عبارته قاصرة على دعوى الزوجة أحد هذين الجهلين ولم تشمل مالو ادعى الزوج الجهل بشيرت الخيار بشي مامر أو ادعى جهل فورية الخيار وعبارة شرح مر فيما تقدم في العيوب شاملة ونصها تقبل دعواه أي من ثبت له الخيار الجهل باصل ثبوت الخيار أو فوريته ان أمكن بان لا تكون مخالطة للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفا معرفة ذلك فيما يظهر فالوجه ان المراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كما يقال في نظائره انتهت (قوله بما أشكل على العلماء) المراد بأشكاله عليهم انهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عش على

(أو) جهل (خيار به) أي بعثها (أو) جهل (فور) لان ثبوت الخيار به وكونه فوريا خفيان لا يعرفهما م  
إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب ان من علم اصل ثبوت الخيار علم انه على الفور وقيل تصدق بيمينها ان كانت قرية عهد بالإسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء والا فلا ورد ذلك بان كون الخيار على الفور بما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ



فيما مر في الفسخ بالعيب  
فان فسخت قبل الوطء فلا  
مهر لان الفسخ من جمعتها  
وليس لسيدها منعها منه  
لتضررها بتركها وفسخت  
بعده بعثت بعده فالمسمى  
لتقرره بالوطء او بعثت  
قبله او معه كأن لم تعلم به  
الا بعد الوطء وفسخت  
معه بعثت قبله فمهر المثل لا  
المسمى لتقدم سبب الفسخ  
على الوطء او مقارنته له  
وذكر حكم المعيتين من  
زيادتي (فصل) في الاعفاف  
(لزم) فرعا (موسرا) ولو  
انثى (اقرب) اتحدوا تعدد  
(فوارثا) ان استووا اقربا  
(اعفاف اصل ذكر) ولو  
لام او كافرا (حر معصوم  
عاجز عنه اظهر حاجته له)  
وان لم يخف زنا او كان  
تحتة نحو صغيرة او عجوز  
شوها و ذلك لانه من حاجاته  
المهمة كالنفقة والسكوة  
ولان تركه المعرض للزنا  
ليس من المصاحبة بالمعروف  
المأمور بها فلا يلزم معسرا  
اعفاف اصل ولا موسرا  
اعفاف غير اصل ولا  
اصل غير ذكر ولا غير  
حر ولا غير معصوم ولا  
قادر على اعفاف نفسه ولو  
بسرية ومن كسبه ولا من  
لم يظهر حاجته وذكر  
الموسر والترتيب بين  
الاقرب والوارث مع قولي

مرو عبارته قوله بما اشكل على العلماء اي حيث اختلفوا فيه (قوله وحكم موسرا) قال المحلى وما وجب  
من مهر المثل او المسمى فالمسند اه اه سم  
(فصل في الاعفاف) من اعف متعديا اي اوصل العفة الى اصله فمصدره في الاصل العفة وهي هنا ترك  
نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس واما اعف فهو لازم ومصدره العفاف وليس مرادها هنا  
اه قل على الجلال وفي المصباح اعف عن الشيء يعف من باب ضرب عفة بالكسر وعفا فبالفتح امتنع عنه  
فهو عفيف ويتعدى بالالف فيقال اعفه الله عفا فاه (قوله في الاعفاف) اي وما يتبعه من قوله وحرم  
وطء امه فرعه الى آخر الفصل (قوله لزم موسرا) اي بما ياتي في النفقات بان ملك مهر او ثمننا زائدا  
على كفاية يوم وليلة او قدر على ذلك ولو بالكسب وعبارته في النفقات لزم موسرا ولو بكسب يليق به بما  
يفضل عن مؤنة مؤنه يومه وليلته كفاية اصل وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب المؤن انتهت وقوله  
ولو انثى اي ولو مبعضا ولو كافرا او غير وارث اشيخنا وفي قل على الجلال قوله ذكر اكان او انثى مسلما كان  
او كافرا كامل الحرية او مبعضا صغيرا او كبيرا ابواسطة او بغيرها وارثا او غير وارث مفردا او متعددا  
اه ويقدم الاقرب ولو غير وارث ثم الوارث اذا استروا اقربا فان تساوا اقربا وارثا او عدمه وزع في غير  
الوارث بحسب الرأس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المحجور الاقل من الامور الخمسة الائمة  
الا ان يلزمه حاكم بغيره اه وقوله من الامور الخمسة اي المذكورة في قول الشارح كان يعطيه امة الخ اه  
(قوله اتحدوا تعدد) كان بنت مع بنت بنت فان استووا اقربا وارثا وزع عليهم بحسب ارثهم على المعتمد  
خلافا للحج حيث استوجه انه عليهم بالسوية احل (قوله ان استووا قريبا) هلا قدره بين العاه والواو  
في قوله فوارثا كما عاده بان يقول فان استووا قريبا فوارثا اه شيخنا (قوله اعفاف اصل) اي وان  
تعدد ان قدر الفرع على اعفاف الكل اخذا من قوله بعد ومن له اصلان (قوله اصل ذكر) وانما لم يجب  
اعفاف الام ولو لم ترض بتزوجها الا بذلك لان الزام الفرع بالاتفاق على زوجها معها فيه غاية  
العسر فلم يكاف به احل وفي سجع بعد ما ذكر تعليل الشارح بقوله وذلك لانه من حاجاته المهمة الخ ما  
نصه وبه فارق الام لان الحق لها عليهم والزامه بالاتفاق على زوجها معها عسر جدا على النفوس فلم يكلف  
به اه (قوله حر) اي كاه بخلاف المبعوض لا يجب اعافه وان وجبت نفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية  
والفرق ان الاعفاف لا يتبع بعض بقدر الحرية بخلافهما اشيخنا (قوله اظهر حاجته الخ) اي مع قدرته  
على الوطء ولا بان كان عتيقا واحتاج الى استمتاع بغير وطء لم يلزم الفرع ذلك و ظاهره ان خاف  
الزنا وهو بعيد اه ح (قوله او كان تحتة نحو صغيرة) اي وان كان فاعنى الوارث يجوز ان تبقى على  
معناها ويقدر المعطوف عليه وهو لم يكن تحتة نحو صغيرة الخ وحينئذ لا يلزمه النفقة واحداة يدفعها  
للاصل وهو يوزعها عليهم وحينئذ لكل منهما ان تفسخ قال ابن الرفعة يظهر انها تعين للجديدة لئلا  
تفسخ بنقص ما يخصها من المدد ووجهه واضح لكن المعتمد الاول اه ح لاقوله او عجوز وشوها اي  
لا تعفه وهل مثل ذلك كل من لا تعفه كالمستحاضة وذات القروح السيالة الظاهر نعم اه ح لا يدل  
على هذا التعميم تعبير الشارح بلفظ نحو (قوله لانه من حاجاته المهمة) ليس هذا هو الدليل بل  
بيان لعل القياس الذي هو الدليل وهو ما ذكره بقوله كالنفقة والسكوة فقوله لان الخ معطوف على  
القياس في المعنى (قوله ولان تركها الخ) فيه ان هذا موجود في الرقيق والمبعوض مع انه لا يجب اعفافهما اه  
شيخنا (قوله ولا اصل غير ذكر) ظاهره وان خاف الزنا اه ع ش على مر (قوله ومن كسبه)  
عبارة شرح مر ولو بقدرته على الكسب كما قاله الشيخ ابو علي وجزم به في الشرح الصغير وان  
جعله في الشرح الكبير على الخلاف في النفقة أي فلا يكاف الكسب على الصحيح اذا الفرق بينها  
اي بين النفقة وبين ما هنا تكرر هاليشق على الاصل الكسب لها بخلاف المهر او ثمن المدة ولان البتة  
لا تقوم بدون النفقة ولانها آكد اذا خلاف فيها بخلافه نعم يظهر تقييد ذلك بما اذا قدر على تحصيله في



مدة قصيرة عرف بحيث لا يحصل له من التغرب فيه مشقة لا محتمل عادة غالباً انتهت (قوله أولى من تعبيره  
فما قدم) أى لا تعبيره يوم أنه لو قدر على التسرى أو الزوج من كسبه وجب اعفاه على الفرع وليس  
مراداً به ش (قوله وتعرف حاجته الخ) انظر وجه تدبير هذا الكلام فأننا في غنية عنه بتعلق الجار والمجور  
بقوله أظهره شيخنا وحينئذ يفيد أنه لا بد أن يكون الاظهار بالقول ولا يكتب بالقرائن الحالية وهو خلاف  
كلامهم فانهم قالوا في ترجيح عبارة المحرر على عبارة الاصل ان عبارة الاصل يقتضى أنه لا يكفي اظهارها  
إلا بالقول فكان حق المصنف ان يقول ولو بالقول أمحل لكن عبارة شرح مرقى تقتضى أنه لا يكفي ظهورها  
من غير قول ونصها مع المتن ويصدق الاصل إذا ظهرت منه الحاجة أى أظهرها ولو بمجرد قوله وان لم يختلف  
بقريضة إلا لا تعلم إلا منه اهـ (قوله قال الأذرعى) تفيد لقول المتن بلايين بالنظر للشق الثانى الذى هو المعتمد  
وهو قوله أو يقال يخالف هنا أى في هذه الحالة (قوله وتعبرى بأظهر حاجته الخ) لعل الفرق بين العبارتين ان  
ظهورها لئلا يتوقف على قرآن تظهر لها واظهارها يكفي فيه قوله وان لم يترجح لنا صدقه اهـ زى (قوله بان  
يها له مستمعا) وليس له ان يزوجه بامة لأنه مستغن بما له فرعه نعم لو لم يقدر الفرع الا على مهر امة أتجه تزويجه  
بها اهـ شرح مرقى وقوله أتجه بها قال حج ويتزوجها الاب للضرورة وهو مع قوله الا انى عقب  
قول المصنف محتاج الى نكاح وان أمن الزنا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزويج الامة فيكون  
مستثنى عام من تزويج الامة لكن في حواشى التحفة اسم أنه لا بد من توفر الشروط كما هو ظاهر فليحذر اهـ  
رشيدى (قوله مستمعا) بضم الميم الاولى وسكون الثانية وفتح التاءين اسم مفعول من استمتع بكذا تمتع به  
أى لذبه زمانا طويلا يقال متع الله بك مناعا وأمتع ادم بقاءك والانتفاع بك حكاية ابن القطاع اهـ شوبرى  
(قوله أو ثمنها) أى وان احتاج لاكثر من واحدة لأنه نادر والغالب كفاية الواحدة وإذا أعطاه الامة  
أو الثمن أو المهر ملكه إذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه كالمودع اليه النفقة فاستغنى عنها بضيافة ونحوها  
لا يزل ملكه عنها فلا يسترد ولا ينال في ذلك قوه لم أن نفقة القريب امتناع لأن المراد منه أنها تسقط بمضى  
الزمن إذا لم يقبضها فاده شيخنا اهـ حل (قوله أو يقولوا له انكح) أى أو يقول له اشترى واعطيك الثمن  
وقوله أو ينكحها له أى أو يشترىها له باذنه ويدفع عنه الثمن ولعل ما بين اللتان بقيتا للكاف في قوله كان  
يعطيه أمة الخ اهـ (قوله أو مهر حرة) ولا يلزمه من المهر والثمن إلا القدر اللائق به دون ما زاد فان زاد  
يكون الزائد في ذمة الاصل اهـ برماوى وما ذكره من التخيير هو في المطلق التصرف اما غيره فلا يبذل  
وليه إلا اقل ما تدفع به الحاجة إلا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل اهـ زى (قوله واعطيك) أى مهر مثل الحرة  
اللائقة به فلوزاد في ذمته أى الاب اهـ شرح مرقى (قوله وعليه مؤنتها) التى تلزم الفرع هى التى يفسخ  
النكاح بها عند الاعسار وهى اقل النفقة وهو المدفلا يكف مدا ونصفا ولا مدين ولو كان الفرع  
موسرا ولا يكلف الا دم ولا الخادم ولا نفقته لأن هذه لا يفسخ النكاح بالا عسار بها واقل الكسوة  
هو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمسكوب فانه لا يفسخ بذلك ولا يكلف أيضا أن يأتى له بالآوانى  
ولو للاكل والشرب ولا بالفرش ولو للجلوس والنوم وإن لزم ان تنام على التراب والبلاط اهـ حل  
من هنا وفي النفقات بعضها من الشارح هناك (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح بعدمها فلا يجب  
الادم ما لم تكن أم الفرع ولا واجب الا دم ولا تجب نفقة الخادم لأن فقد ما لا يثبت الفسخ ولا تسقط  
بمضى الزمن أى ولو كانت أم الفرع لأنه قائم مقام الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب اهـ حل  
(قوله والتعيين الخ) أى تعيين النكاح أى التسرى وتعيين المنكر حرة أو السرية بدليل قوله فليس  
الاصل الخ وقوله دون الآخر أى دون التسرى فيما إذا اختار النكاح ردون النكاح فيما إذا اختار  
التسرى وقوله بغير ذلك أى بغير النكاح وهو التسرى فيما إذا عين النكاح وغير التسرى وهو  
النكاح فيما إذا عين التسرى وغير الرفعة فيما إذا عينها (قوله من لا تعفه) بضم التاء من اعف

أولى من تعبيره بفاقد مهر  
وتعرف حاجته له (بقوله  
بلايين) لأن تحليفه في هذا  
المقام لا يليق بحرمته لكن  
لا يحل له طلب الاعفاف  
إلا إذا صدقت شهرته بان  
يضر به التغرب ويشق عليه  
الصبر قال الأذرعى وغيره  
فلو كان ظاهر حاله يكذبه  
كذى فالح شديد واسترخاء  
ففيه نظر ويشبهه أن لا  
تجب اجابته أو يقال  
يخالف هنا مخالفة حالة دعواه  
وتعبرى بأظهر حاجته  
موافق لعبارة المحرر  
والشرحين بخلاف تعبير  
الاصل والروضة بظهرت  
حاجته واعفاه (بأن يهيء  
له مستمعا) بفتح التاء كان  
يعطيه أمة أو ثمنها أو مهر  
حرة أو يقول له انكح  
واعطيك أو ينكحها له  
بأذنه ويهر عنه (وعليه  
مؤنتها) أى المستمتع بها  
لأنها من ثمة الاعفاف  
(والتعيين بغير اتفاق على  
مهر أو ثمن له) لا الاصل  
(لكن لا عين له) (من لا  
تعفه) كقبيحة فليس  
للاصل تعيين نكاح



بجمال أو شرف أو نحوه  
لأن الغرض دفع الحاجة  
وهي تندفع بغير ذلك فإن  
انفقا على مهر أو ثمن فالنعمين  
للأصل لأنه أعرف بفرضه  
في قضاء شهوته ولا ضرر  
فيه على الفرع وقولي أو ثمن  
إلى آخره من زيادتي  
(وعليه تجديد) لا عفاؤه  
(إن مانت) أي المستمع بها  
(أو انفسخ) النكاح ولو  
بفسخه هو أعم مما ذكره  
(أو طلق) زوجته (أو  
اعتق) أمته (بمذر)  
كنشوز وريية لبقاء حقه  
وعدم تقصيره كما لو دفع  
إليه نفقة فسرقت منه  
بخلاف ما لو طلق أو اعتق  
بلا عذر ولا يجب تجديد في  
رجعي إلا بعد انقضاء  
العدة وظاهر أن التجديد  
بالانفساخ بردة خاص  
بردتها فإن كان مطلقا سراه  
أمة وسأل القاضي الحجر  
عليه في الاعتاق وقولي أو  
اعتق من زيادتي (ومن له  
أصلان وضاق ماله) عن  
اعفاهما (قدم عصبه) وإن  
بعد فيقدم أبو أبي على  
أبي أم (ف) أن استويا عصبه  
أو عدمها قدم (أقرب)  
فيقدم أبو أبي على أبيه وأبو  
أم على أبيه (ف) أن استويا  
قربا بأن كانا من جهة الأم  
كأبي أبي أم وأبي أم أم  
أصل (وطء أمة فرعه)

قال في المصباح يقال عفا عن الشيء يعف عنه بالكسر وعفا فافا بالفتح امتنع عنه فهو عفيف ويتعدى بالآلاف  
فيقال اعف الله اعفا فافا ع ش على مر (قوله أو تسر) أصله تسرول لأنه مأخوذ من السرو وهو الوطاء لأنه  
يكون سراه قل على الجلال (قوله ولا ربيعة بجمال) ولو تعدد من يعفه لكان ميله لواحدة منهم أكثر  
بحيث أنه إن لم يزوج بها خشي العنت وكان مهرها زائدا على مهر مثل اللائقة به فهل يلزم الفرع اعفاه بها أو  
لا فيه نظر والأقرب الثاني لما فيه من الاجحاف بالفرع ع ش على مر (قوله وقولي أو ثمن الخ) أي إلى  
قوله من لا عفه ومن جملته لفظة له الواقعة خبرا عن المبتدأ في كلام المتن وهذا الصنيع من الشارح يقتضي  
أن المبتدأ الذي هو قوله والنعمين وقع في الأصل أي المنهاج بلا خبر وليس مراد أنهم رأيت عبارة الأصل  
مركبة بتركيب آخر لا مبتدأ فيهما ولا خبر وانصها وليس للأصل تعيين النكاح دون الشرعي ولا ربيعة اه  
فظهر أن لفظة له لم توجد في كلام الأصل فكانت من زيادته وإن كان مخالفا لتعديده (قوله أو انفسخ  
النكاح) لم يقل فيه بمذر كلاحقيه لأنه لا يكون إلا كذلك اه شيخنا (قوله أو اعتق أمة بمذر) فيه نظر  
مع إمكان بيعها والاستبدال نعم إن كانت أم ولد صح وفي الخادم نحوه وهذا هو المتمدن زيادة (قوله  
خاص برؤيتها) أي وحدها لأن ردتها ولو مع ردتها أولى من طلاقه بغير عذر اه حل (قوله فإن كان مطلقا)  
أي بان ثبت له هذا الوصف قبل لزوم اعفائه سري أمه ولا يزوجه لأن الإطلاق صار عادة له اه حل وأما  
طلاقه بعد الاعفاف فقد علمت أنه كان الوجوب بغير عذر فإن الوجوب يسقط ولو طلق مرة واحدة  
ولا يتوقف سقوط الوجوب على تحقق كونه مطلقا وإن كان بمذر لم يسقط الوجوب ولو مرات كثيرة  
لعذر اه بابي (قوله فسأل القاضي عليه في الاعتاق) وإذا حجر عليه لم ينفذ اعتاقه وينفك عنه الحجر إذا  
قدر على اعفاف نفسه من غير قاض قال شيخنا لکن قولهم في الفلمس أن الحجر متى توقف على ضرب الحاكم  
لا ينفك إلا بفك ينازع فيه اه حل (قوله ومن له أصلان وضاق ماله الخ) عبارة شرح مر ولو قدر على  
اعفاف أصوله لزمه فإن ضاق ماله قدم العصبه الخ (قوله قدم عصبه) بدائنه وما بعده للمفعول كما يدل عليه  
كلام الشارح والرابط في الأول مقدر تقديره له وفي الثاني يكفي فيه العطف بالفاء اه شيخنا (قوله قدم  
عصبه الخ) فلو أعف غير من وجب تقديمه بالرتبة أو القرعة أشم وضح العقد اه من ع ش على مر (قوله  
يقرع بينهما) أي ولو بلا حاكم (قوله وحرم وطء أمة فرعه الخ) الكلام عليها من ثمانية وجوه الحرمه  
والمهر والحد والعقود الولد حرا وصيرورتها أم ولد وقيمتها ربيعة ولدها ونكاحها وقد ذكر حكم كل  
على هذا الترتيب (قوله وحرم وطء أمة فرعه) ثم إن لم تكن موطوءة للفرع حرمت عليه أبدا لاها  
صارت موطوءة الأب وإن كانت موطوءة له حرمت عليهما لأنها صارت موطوءة لكل منهما ولا  
يغرم الأب بتحريرهما على الابن بوطئهما قيمتهما لأنه فوت عليه مجرد الحل وهو غير متقوم بخلاف ما لو  
وطئ زوجته أبيه أو ابنه بشبهة فإنه يلزم له مهرها لأنه فوت عليه الملك والحل جميعا وعلى ما ذكر لو  
تزوج رجل أمة أخيه فرطها أبوهما لزمه مهران مهر للمالكها ومهر لزوجها هذا يحصل ما في الروض  
وشرحه وقوله بخلاف ما لو وطئ زوجته أبيه أو ابنه بشبهة فإنه يلزم له مهرها شامل لما إذا كانت الزوجة  
أمة وعليه فلا ينافي كون المهر للزوج ما هو مقرر أن مهر الأمة الواجب بوطء غير الزوج لها بشبهة لسيدتها  
للازواج لأن محل ذلك إذا لم يكن الوطاء قاطعا لنكاح الزوج كما هنا كالا ينافيه في الحره لأن المهر  
الواجب بوطئها بشبهة لها لا للزوج لما ذكره فليحير فاني كتبت بحسب ما ظهر الآن ثم عرضته على مر  
فوافق عليه فليتنامل أو يقال يلزم مهران أحدهما للزوج والآخر لسيد الأمة في صورتها أخذنا من  
مسئلة تزوج الرجل أمة أخيه المذكورة وللحره في صورتها ولعل هذا أصوب فليحير ثم وافق عليه  
مر وعلى أن التصوير بالآخ في المسئلة المذكورة ليس قيدا ثم رايت الاسنوي صرح بذلك في  
الغازه في باب الصداق اه سم (قوله وحرم وطء أمة فرعه) وحينئذ تحرم على الأصل أبدا إن كانت

(بقرع) بينهما لتعذر التوزيع وقولي ومن إلى آخره من زيادتي (وحرم) على أصل (وطء أمة فرعه)



موطوعة الابن وتحرم على الفرع أبدا بوطء الاصل لما لا يجب عليه قيمتها اذ لم تصر أم ولد لان الفاتت  
على الفرع مجرد الحل وهو غير متقوم اه حل من محلين (قوله وثبت به مهر) اي ولو كان الواطى رقيقا  
ويتعلق المهر برقبته لانه من باب الجنابة اه شيخنا و به صرح م و حج في شرحيهما (قوله وثبت به مهر)  
وكذا ارش بكاره ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة وانظر لوظنها زوجته فوطئها ثم وطئها ثانيا  
عالم بانها امة فرعه فهل يتكرر لعدد ما في ظنه اولا لان الشبهة في الاولى في نفس الامر هي الشبهة في الثانية  
اه شوبري (قوله وان وطئ بطوعها) اي لوجود الشبهة فهي كالمشركة فوطئها لا عبرة بها لوجود  
الشبهة أي شبهة المحرم بخلاف شبهة الفاعل فيما لو اشبهت امته بامة غيره فوطئها أي أمة الغير يظنها أمة نفسه  
بطاوعتها حيث لا يجب المهر اه حل (قوله والا فلا يجب) اي المهر اي ولا ارش ولو ادعى الاصل  
ذلك أي تقدم الانزال على تغييب الحشفة وانكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الاصل وجوب  
المهر بالوطء مالم يوجد مسقطه والاصل عدمه ولان الغالب تاخر الانزال ثم رأيت حج قال ويظهر ان  
القول قول الاب بيمينه لان الاصل العام برامة ذمته اه حل (قوله والا فلا يجب) اي وان لا يتاخر  
الانزال عن التغييب با تقدم ارقارن بدليل قوله لتقدم الانزال على موجه أي موجب المهر وهو الوطء  
ملك الغير اي والانزال يستلزم انتقالها لملك الاصل قبيل العلوق فالتغييب الحاصل بعده لم يوجب المهر لانه  
ليس في ملك الغير بل في ملك الاصل نفسه (قوله لاحد) اي لا عليه ولا عليها وان كان التعليل قاصرا اه حل  
(قوله لاحد) اي ولو كان الوطء في الدبر اه شرح م (قوله لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه  
وجوب الحد على الرقيق وغير المعصوم لعدم وجوب الاعفاف لهما ثم رأيت الشيخ عميرة كتب على قوله  
لاحداي ولو كان الاب رقيقا وان كان التعليل قاصرا عن افادة ذلك اه حل ثم رأيت تقرير شيخنا  
الاجهوري مانصه قوله لان له في مال فرعه الخ اي ولو كان الاصل موسرا أو رقيقا لان الشبهة مدارها على  
الاصالة وقد وجدت فلا يقال التعليل منقوض بالرقيق والموسر لان المعترض كان له لم يلتفت لقوله شبهة  
الاعفاف (قوله فوجب عليه المهر) تفرعه على ما قبله غير ظاهري لان التعليل انما ينتج انتفاء الحد ولا ينتج  
وجوب المهر بل ربما ينتج عدم وجوبه (قوله وولده حر نسيب) اي ينعقد ولده كله حرا وان كان الاب  
رقيقا الا في أم مشتركة فقد رخصه الابن منه حرو يسرى لباقيه اه قل على الجلال (قوله مطلقا) أي سواء  
كان الاصل حرا أو رقيقا لان وطء الوالد لا يكون الا بشبهة وولد الشبهة حرو حينئذ فهو حري بين رقيقة  
وسواء كانت ام ولد فرعه او لا اه حل وهذا الاطلاق يمكن رجوعه للمبطل الخمس قبله من قوله حر موطء  
أمة فرعه الى آخره (قوله وتصير ام ولده) ظاهره وان كان كافرا وهي مسلمة فتدخل في ملكه وبذلك  
صرح في التكملة فقال بعد كلام أصله حتى لو كان الوالد كافرا والولد مسلما والجارية مسلمة كانت مستولدة  
للكافر ودخلت في ملكه فها كالأثر صرحوا به اه ثم عرضته على مرفوفاق عليه اه سم (قوله وتصير  
ام ولد) ومتى حكمنا بالانتقال رجب الاستبراء صرح به البغوي في فتاويه اه شرح م (قوله ولو معسرا)  
اي ولو كافرا وهي والابن مسلمين وتصير مستولدة كافر وتدخل في ملكه فها اه حل (قوله ان كان  
حرا) ومثله المبعوض على ما في الحاشية وفي شرح شيخنا خلافة اه شوبري وقر شيخنا فقال قوله ان كان  
حرا اي حر الكل واما الرقيق والمبعوض فلا يثبت ايلا دهما وان ثبت ايلا دالمبعوض لأمته هو ففرق بين أمته  
وأمة فرعه اه شيخنا (قوله لذلك) اي للشبهة يعني القوية بخلاف أمة الاجنبي اذا وطئت بشبهة لا تصير ام  
ولد الواطى لان الشبهة فيها شبهة فاعل وهي اضعف من شبهة المحل التي ما هنا من جعلتها اشار إلى هذا م في  
شرحه (قوله ويقدرا الخ) صريحه انها لا تنتقل بالفعل وهو خلاف ما في شرح م وعبارته ويحصل ملكها  
قبيل العلوق كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد اه بحرو فوه ويدل له قول الشارح فيما بعد لا تنتقل الملك الخ  
(قوله فان كان غير حر) لم يقل فان كان رقيقا ليشمل المفهوم المبعوض فلهذا (قوله لم تصر ام ولده) اي

لانها ليست زوجته ولا  
ملوكة وثبت به مهر (لفرعه  
وان وطئ بطوعها بقيد  
زده بقولي) ان لم تصوبه ام  
ولد او صارت (وتاخر  
انزال عن تغييب) للحشفة  
كما هو الغالب والا فلا يجب  
لتقدم الانزال على موجه  
واقترانه به (لاحد) لان له  
في مال فرعه شبهة الاعفاف  
الذي هو من جنس ما فعله  
فوجب عليه المهر وانتفى  
عنه الحد وان كانت ام ولد  
لفرعه يلزمه التعزير لا ارتكابه  
محرم ولا حد فيه ولا  
كفارة (وولده) منها  
(حر نسيب) مطلقا للشبهة  
(وتصير ام ولده) ولو  
معسرا (ان كان حرا ولم تكن  
ام ولد لفرعه) لذلك ويقدر  
انتقال الملك فيها اليه قبيل  
العلوق ليسقط ماؤه في  
ملكه صيانة لحرمة فان  
كان غير حرا وكانت ام ولد  
لفرعه لم تصر ام ولده لان  
غير الحر



الاصل وحينئذ تجب قيمة الولد لكن الرقيق غير المكاتب لا يطالب بها الا بعد عتقه فيتعلق بذمته لا برقبته  
والمكاتب يطالب بها حالا والمبعض بطالب حالا بقدر الحرية وبعد العتق بقدر الرق اه من شرح م  
والى هذا يشير تعليل الشارح الا في قوله لا تنتقل الملك في امة الخ اذ مقتضاه انه لو لم ينتقل بان كان  
الواطيء رقيقا او مكاتبا او مبعضا وكانت ام ولد للفرع فان قيمة الولد تجب وما افاده شرح م من  
ان قيمة الولد تتعلق بذمة الرقيق يحتاج الى الفرق فيها بين ما تقدم عنه في المهر حيث يتعلق بالرقبة فلي نظر  
ثم رأيت في الروض وشرحه ما نصه وتجب قيمة الولد على ابيه الرقيق فذمته اذ لا اختيار له في انعقاده حرا  
ولا يطالب بها الا بعد عتقه لانه لا ملك واما المهر اى مهر الموطوءة فان اكرهها الرقيق على الوطء ففي  
رقبته كسائر الجنائيات والا بان طأ عتقه فقولان في انه يتعلق برقبته او بذمته كالموطوءة الرقيق اجنبية بشبه  
قاله في الاصل وذكر فيه في تلك طريقين رجح المصنف منهما تعلقه برقبته وقضيته ترجيح ذلك هنا وبه  
جزم في الانوار وهو المعتمد فيستفاد منه الفرق بين القيمة والمهر وحاصله ان سبب القيمة ليس اختياريا  
لواطيء لانه انعقاد الولد حرا وان سبب المهر اختياري له وهو الوطء (قوله لا ملك) اى ان كان قننا وقوله  
او لا يثبت ايلاده ان كان مكاتبا فالتعليل قاصر عن المبعض لانه يثبت ايلاده لامته لا امة فرعه اه شيخنا  
(قوله او لا يثبت ايلاده) اى اذا ملك وهو المكاتب وكذا المبعض على وجهه وكتب ايضا اى فيما اذا  
كان مبعضا وهذا بناء على ان المبعض لا ينفذ ايلاده والمعتمد نفوذ ايلاده وصرح به المصنف في باب  
امهات الاولاد وكتب ايضا سياقي في امهات الاولاد التصريح من المصنف بان المبعض اذا وطئ وامته  
واحبلما صار ام ولد وقضيته انه لو كان الاصل مبعضا نفذ ايلاده لامته فرعه والمعتمد عدم النفوذ ويفرق  
بان الاصل المبعض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة لبعضه الرقيق اه حل (قوله وعليه قيمتها) اى يوم  
الاحبال سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام معه والقول في قدرها قول الاب لانه غارم ولو تكرروا طؤه لها  
مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علفت بالولد اعتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها فيه قال الفقهاء  
وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول  
القوابل بخلاف نفقة الحامل الميتة لانها كانت واجبة وهذا ظاهر حيث لم يستول عليها قبل زمن العلوق  
والا فظاهر انه يلزمه اقصى قيمتها من استيلائه عليها الى زمن العلوق اه شرح م (قوله مع المهر)  
اى ان وجب بان تاخر الانزال عن التغيب فان لم يجب بان تقدم الانزال على التغيب او قارنه  
فالواجب القيمة فقط (قوله لا تنتقل الملك الخ) عبارة م ر لانه التزم قيمة امه وهو جزء منها فاندرج فيها  
ولان قيمته انما تجب بعد انفصاله وذلك واقع في ملكه ام بحروقه (قوله لا تنتقل الملك الخ) هذا واضح  
في الحر لان الكلام فيه واما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم من انه ينعقد حرا وهو  
المعتمد فلو لم تصر ام ولده بان كانت مستولدة لابن وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه  
حل (قوله وحرم عليه نكاحها) اى لا يجوز ان يتزوج الاب الحرام ولده من النسب بخلاف عكسه فللولد  
ان يتزوج امه اصله التي لم يطأها اصله ولا يثبت به استيلا دول لا حرية ولولد الاب الرقيق ولو مبعضا  
ومكاتبا تزوج امه ولده ولا يثبت به ايضا استيلا دول لا حرية ولد وان ثبت استيلا دول المبعض لامة  
نفسه دون المكاتب وكذا الاب من الرضاع نكاح امه ولده منه ولا يثبت به ما ذكر اه قل على الجلال  
(قوله اى امة فرعه) اى ذكر اكان او انثى وان سفل اه شرح م (قوله بخلاف غير الحر) اى  
فان له نكاح امة فرعه وفيه انه كان قياس ما سبق من ان ولده ينعقد حرا نسبيا انه لا يصح تزوجه لها ولا  
يخفى انه اذا تزوجها كانت اولاده ارقاء لانه يطا بالزوجية لا بالملك فالزوجية عارضة الملك اه حل  
(قوله بخلاف غير اخر) فيه انه ايضا له شبهة الاعفاف بدليل انه لا يجد كما مر الا ان يقال الشبهة فيه  
ضعيفة فلم تقو على تحريم النكاح وعبارة الاقناع في امهات الاولاد او نكح حرة اجنبى ثم ملكها  
ابنه او تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو استولدها

لا ملك او لا يثبت ايلاده  
لامته فامة فرعه اولى وام  
الولد لا تقبل النقل وقولى  
ان كان حرا من زيادتي  
(وعليه) مع المهر (قيمتهما)  
لفرعه لصيرورتها ام ولد  
له (لا قيمة ولد) لا انتقال  
الملك في امه قبيل العلوق  
(و) حرم عليه (نكاحها)  
اى امة فرعه بقيد زده  
بقولى (ان كان حرا) لانها  
لما له في مال فرعه من شبهة  
الاعفاف والنفقة وغيرهما  
كالمشتركة بخلاف غير الحر  
(لكن لو ملك) فرع  
(زوجة اصله)



الاب بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلا دها لا نه رضى برق ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل محقق فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب النكاح (قوله لم يفسخ نكاحه) وينعقد ولده منها رقيقا ولا نظر للشبهة لانه يطؤها بجهة النكاح فلا تصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه مملوك لا خيه اهل اى ولا يعتق بملك الاخر ونحوه وعبارة سم قوله لم يفسخ نكاحه اى والولد الحاصل بعد ذلك ينعقد رقيقا لانه يطأ بجهة النكاح ولا نظر للشبهة اى فلا تصير مستولدة كما صرحوا به ولا يعتق الولد لانه مملوك لا خيه ولا يعتق بملك الاخر ونحوه اهمر انتمت (قوله وان لم تحل له الامة) بان كان الاصل حين ملك الفرع لزوجه مو سراً أو تحت حرة اه شيخنا عزى وغرضه بهذا الرد على القصور الذى في عبارة الاصل ونصها مع شرحها المرفلوم ملك زوجه والده الذى لا تحل له الامة حال ملك الولد وكان نكاحها قبل ذلك بشرطه لم يفسخ النكاح فى الاصح لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء ومن ثم يرتفع نكاح امة بطر و يسار وتزوج حرة اما اذا حلت له لسكونه فثأ ومبعضاً أو ولد معسر الا يلزمه اعفاؤه فلا يفسخ بطرق ملك الابن قطعا والثاني يفسخ كالمالكها الاب لما له فى مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاف وغيره (قوله امة مكاتبه) وكذا الامة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتهما اه سم اهرش وتقدم ان ما تين يحرم ان ابتداء ودوا ما حتى لو اوفقت عليه زوجته الامة او وصى له بمنفعتهما فان النكاح يفسخ وتقدم ان محله فى الموصى بمنفعتهما اذا كانت مؤبدة بخلاف ما لو كانت مؤقتة فانه يصح تزويجه بها ولو طرات الوصية على النكاح لا يفسخ (قوله قد يجتمع مع البعضية) اى فى المكاتب اذا ملك بعضه فانه لا يعتق عليه اه شيخنا

(فصل فى نكاح الرقيق) اى فى متعلقاته والاف نكاحه تقدم فى تزويج المحجور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا او انثى فهو من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله اه شيخنا وجميع ما فى الفصل من المتعلقات فقوله وما يذكر معها فيما سار اول الباب بالنسبة للجموع (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مال الملك الرقبة والمنفعة معا فان اخذت كمرضى بمنفعة اعتبر اذن مال الملك الرقبة فى الاكساب النادرة واذن الموصى له فى الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن احد ههما بالآخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن احد ههما فراجع وقوله باذنه الباء للسببية متعلق بضمن المنفى والنفى متوجه للقييد فقط على خلاف الغالب اى لا يكون اذنه فى النكاح سببا فى ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقا بالنفى كما قيل لانه لا يحسن ان يقال انتفى الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد فى عدم الاذن ان انكره اهل على الجلال (قوله لانه لم يلزم ههما) تعليل للطوى تحت الغاية وقوله وضمان ما لم يجب الخ تعليل لها اه (قوله وهما فى كسبه وفى مال تجارة الخ) هل ولو خصه باحد ههما ونفاه عنهما تامل هكذا هما مش والاقرب نعم لان الاذن فى النكاح اذن فيما يترتب عليه كالمال اذن له الضمان ونهاه عن الاداء فانه اذا غرم يرجع بما غرمه على الاصل اه ع ش على م ر لكن اذا نفاه عنهم ما يثبت لها الخيار ان جعلت حاله كما سياتى وكيفية تعلقهما بالكسب ان ينظر فى كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة لها انا جزء ثم ان فضل شئ صرف للهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يؤخر منه شئ للنفقة او الحول فى المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرف للهر أو لا ثم للنفقة حمله ابن الرفعة على ما لو امتنعت من تسليمها نفسها حتى تقبض جميع المهر ونازع الاذرعى فى المقالتين ثم بحث عدم تعيين كل منهما لانهم ادين فى كسبه فيصرفه عما شاء من المهر أو النفقة وهو القياس بل نقله فى وسيطه عن بعض محققى العصر اه شرح م ر وقوله وهو القياس معتمداه ع ش عليه (قوله لان هما من لوازم النكاح) علة المدعى فى الحقيقة المقدمة الاخيرة كما ستقصر عليها بقوله اما اصل اللزوم فلما مر الخ والاولى علة لها اى الاخيرة والمتوسطة علة لعالية الاولى للاخيرة فاصل مقدماته ان الاخيرة علة المدعى والاولى علة لها والمتوسطة علة لعالية الاولى للاخيرة وقوله بعد وجوب دفعهما هذا القيد انما هو فى العبد الغير المأذون له اما المأذون له فلا يتقيد كسبه بهذا القيد بل يتعلقان

لم يفسخ) نكاحه وان لم تحل له الامة حين الملك لانه يغتفر فى الدوام لقوته ما لا يغتفر فى الابتداء (وحرر) على الله خص (نكاح امة مكاتبه) لما له فى ماله ورقبته من شبهة الملك بتعجزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ) النكاح كالمالكها سيده بخلاف نظيره فى الفرع فان تعلق السيد بمال مكاتبه اشد من تعلق الاصل بمال فرعه بخلاف مالو ملك مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والمملك لا يجتمعان (فصل فى نكاح الرقيق) (لا يضمن سيد باذنه فى نكاح عبده مهر او) لا (مؤنة) وان شرط فى اذنه ضمانا لانه لم ياتزم مهر و ضمان مالم يجب باطل وتعبيرى هنا وفيما ياتى بالمؤنة اعم من تعبيره بالنفقة (وهما) مع انهما فى ذمة (فى كسبه) المعتاد كاحتطاب والنادر كية لان هما من لوازم النكاح وكسب العبد اقرب شئ يصرف اليهما والاذن له فى النكاح اذن له فى صرف مؤنه من كسبه



دفعهما) وهو في مهر المفوضة  
بوطء أو فرض صحيح وفي  
مهر غيرها الحال بالنكاح  
والمؤجل بالحلول وفي غير  
المهر بالممكن كما يأتي في محله  
بخلاف كسبه قبله لعدم  
الموجب مع ان الاذن لم  
يتناوله وفارق ضمانه حيث  
اعتبر فيه كسبه الحادث  
بعد الاذن فيه وان لم يوجد  
المأذون فيه وهو الضمان  
لان المضمون ثم ثابت  
حالة الاذن بخلافه هنا  
وتعبرى بذلك أولى من  
قوله بعد النكاح وفي مال  
تجارة اذن له فيها) ربحا  
ورأس مال لان ذلك دين  
لزمه بعقد مأذون فيه كدين  
التجارة سواء حصل قبل  
وجوب الدفع أم بعده (ثم)  
ان لم يكن مكتسبا ولا  
مأذونا له فهما (في ذمته)  
نقط (كزائد على مقدر) له  
(ومهر) وجب (بوطء)  
منه) برضا مالكة امرها  
في نكاح فاسد لم ياذن فيه)  
سيدة فانهما يكونان في  
ذمته فقط كالقرض للزوم  
ذلك برضا مستحقة وقولي  
كزائد على مقدر وبرضا  
مالك امرها ولم ياذن فيه  
من زيادتي وخرج بالقييد  
الثاني المسكوة والثائمة  
والصغير والمجنونة والامة

والمحجورة بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته

به مطابقا (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول في المتن والثاني في الشارح وحمله على ذلك الاختصار اه حل  
(قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) فلها ان تطالب به وان لم تمكن وهو الموافق لما يأتي في كلامه وهو خلاف  
ما في شرح الروض اه حل (قوله وفي مهر غيرها الحال بالنكاح) اي اذا كانت مطيقة للوطء فلو كانت  
صغيرة لا تطيقه كان زوج أمته لصغيرة ترقق فلا يجب الا بعد الاطاقة كما يأتي في الصداق اه ع ش على  
مر (قوله كما يأتي في محله) متعلق بقوله وهو في مهر المفوضة الخ ومحله هو كتاب الصداق بالنسبة لتفاصيل  
المهر وكتاب المفققات بالنسبة للمؤن (قوله بخلاف كسبه قبله) اي ولو بعد الاذن وكان الاظهر ان يعمم  
هذا الیظهر الاير الذي اجاب عنه وقوله لعدم الموجب اي حال حصول الكسب والا فالواجب حاصل  
كما هو الفرض وقوله مع ان الاذن اي الاذن في صرف المؤن من كسبه اللازم للاذن له في النكاح لانه تقدم  
ان الاذن له في النكاح اذن له في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتناول اي لم يتناول الكسب الحاصل قبل  
وجوب الدفع لانه في ذلك الوقت لم يكن هناك مؤن حتى يصرف كسبه اليها (قوله وفارق ضمانه الخ)  
عبارته هناك صح ضمان رقيق باذن سيده لانه فان عين الاداء جهة والا فمما يكسبه بعد اذنه وهما بيد مأذون  
انتهت والفرق الذي ذكره هنا قد ذكره في باب الضمان فهو مكرر لكن حمله على ذلك طول العهد (قوله  
اولى من قوله بعد النكاح) لانه يراد عليه المفوضة فانه لا يجب لها بالنكاح وانما يجب بالفرض او الوطء  
وايضا المؤن لا تجب الا بالممكن اه شيخنا (قوله وفي مال تجارة) فان لم يف احدهما كمل من الاخر اه  
حل (قوله سواء حصل) اي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع ام بعده لان للعبد في ذلك نوع استقلال  
حيث يجوز له فيه التصرف بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة اكسبه التي اكسبها بغير  
اموال التجارة كالاحتطاب والاحتشاش فيتعلق به المهر والمؤنه وان اكسبها قبل الاذن له في النكاح  
وحينئذ يكرن قوله فيما تقدم وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في  
التجارة اضعف جائزه وفوة جانب المأذون له اما هو فيكونان في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح  
كما علمت وصرح به في شرح انروض حيث قاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره اه  
حل وقوله اما هو فيكونان في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح في ع ش على مر ما هو صريح في  
تقييد كسبه بكونه حاصلا بعد الاذن في النكاح وفي شرح مر النعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في  
النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه ع ش على مر ان قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في  
شرح الروض انما هو في ان كلامهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا  
لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد ان  
يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح فما فهمه الحلبي من التسوية بينهما من كل وجه اخذا بظاهر القياس الذي  
في شرح الروض غير ظاهر (قوله سواء حصل قبل وجوب الدفع) اي ولو قبل الاذن في النكاح  
اه مر (قوله فهما في ذمته) ولها فسخ النكاح ان جهلت حاله اه برماوى (قوله للزوم ذلك برضا  
مستحقة) اي مع عدم الاذن فيه فالعلة ناقصة وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسبه ومال  
تجارته اشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة المتقدمة في باب معاملة الرقيق وعبارة حل هناك  
القاعدة ان مالزمه برضا مستحقة ولم ياذن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان اذن فيه السيد تغلق  
بذمته وكسبه وما ييده من المال اصلا وربحا فان لم يكن برضا مستحقة كغصب تغلق برقبته فقط اذن  
فيه السيد ام لا (قوله وخرج بالقييد الثاني) هو قوله برضا مالكة امرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث هو  
قوله لم ياذن فيه كذا اخذته من تضييحه اه شوبرى فجعل قوله في نكاح فاسد جزأ من القيد الثاني ولم يجعل  
قيدا مستقلا ويدل عليه عدم الاخراج به (قوله بالقييد الثاني) اما القيد الاول وهو قوله بوطء منه فلم يحترز  
عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزى وقرر مرة انه خرج اذا علمت عليه فليحذر (قوله



وبالثالث مالواذن له سيده في نكاح (٢٢٣) فاسد فيتعاق بكسبه ومال تجارته كمالو نكح باذنه نكاحا صحيحا يسمى فاسد وظاهر ان

رضا سيد الامة كرضا  
مالكه اسرها (وعليه تخليته)  
حضر او عليه اقتصر الاصل  
وسفرا (ليلا) من وقت  
العادة (اتبع) لانه محله  
(ويستخدمه نهارا ان  
تحملمها) أي المهر والمؤنة  
(والاخلاء لكسبهما او  
دفع الاقل منهما ومن اجرة  
مثل) لمدة عدم التخلية اما  
أصل اللزوم فلما مر من ان  
أذنه له في النكاح اذن له في  
صرف مؤنة من كسبه فاذا  
فوته طوب بها من سائر  
أمواله كما في بيع الجاني  
حيث صح حناه وأولى واما  
لزوم الاقل فيكفي فداء  
الجاني بأقل الامر من  
قيمتها وأرش الجنانية ولأن  
اجرته ان زادت كان له  
اخذ الزيادة او انقصت لم  
يلزمه الا تمام وقيل يلزمه  
وإن زاد على اجرة المثل  
بخلاف مالو استخدمه او  
حبسه أجني لا يلزمه إلا  
اجرة المثل اتفاقا إذ لم يوجد  
منه إلا تفويت المنفعة  
والسيد سبق منه الاذن  
المقتضى لالتزام ما وجب  
في الكسب وما ذكر من  
التخاية ليلا وللإستخدام  
نهارا جرى على الغالب فلو  
كان معاش السيد ليلا  
كحراسه كان الامر بالعكس  
قاله الماوردي وقولي  
أو دفع اعم عما ذكره  
لتقيده له بالإستخدام (وله سفر به

مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أي بخصوصه بخلاف مالواطلق لا نصرافه للصحيح اه شرح مرأى فلم  
يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا فاسدا كان غير ماذون فيه فيتعاق واجبه بالذمة وحدها (قوله) ويستخدمة  
نهارا) مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بان يكون منصوبا بتقدير ان  
على حده ولبس عبادة وتقر عيني لانه يقتضى ان استخدمه نهارا واجب على السيد (قوله ان تحملمها) أي  
وهو مرأى أو أداها ولو معسرا اه شرح مر (قوله والاخلاء لكسبهما) وحينئذ يوجب نفسه يوما  
فيوما فربما احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الاجارة اه قل على  
الجلال وعبارة حل قوله والاخلاء لكسبهما وحينئذ هل له أن يوجب نفسه بغير اذن سيده أو لا لانه  
قد يريد السفر به نقل شيخنا ان لذلك لكن يوما بيوم والمسئلة في متن الروض ان له ان يوجب نفسه  
وظاهره ولو مدة طويلة وجعلها في شرح الروض مقدسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر مطلقا  
قلت المدة او طالت انتهت (قوله والاخلاء لكسبهما) لم يعمل هذا الشق وعلما في شرح الروض بقوله  
لانه أحال حقوق النكاح على الكسب فوجبت التخلية له اه ومثله مر وحج في شرحه ما وقوله أو دفع  
الاقل منهما الخ فيه دعوتان اصل لزوم الدفع وكون المدفع هو الاقل وقد عمل الاولى بقوله اما اصل  
اللزوم أي لزوم الدفع والثانية بقوله وأما لزوم الاقل الخ اه وعبارة الروض وشرحه فلو استخدمه او  
حبسه بلا تحمل لزمه الاقل من اجرة مثل مدة الاستخدام او الحبس ومن نفقةهما مع المهر اما اصل اللزوم  
فانه لما أذن له إلى آخر ما في الشارح هنا انتهى قال بعضهم وجميع ما سبق في عبد كسوب أما العاجز عن الكسب  
فالظاهر ان للسيد السفر به واستخدمه حضرا من غير الزام شيء اه سم على منهج وقره الشهاب الرمي  
اه ع ش على مر (قوله أو دفع الاقل منهما الخ) فاذا استخدمه شهرا مثلا وكانت اجرة مثله ذلك  
الشهر عشرين قرشا وكان ذلك المهر عشرين ايضا وكانت نفقة كل يوم عشرة انصاف فمجموعهما اكثر  
فتلزمه اجرة المثل فان كان قد ادى المهر نظر إلى ما بين النفقة فقط واجرة المثل اه شيخنا (قوله الاقل منهما)  
أي من مجموعهما ومن الاجرة ويضم المهر كله في الاعتبار إلى النفقة بالنظر لكل يوم او ساعة او شهرا وغير  
ذلك فلو كان يكتب في يوم عشرة ومجموع المهر ونفقة اليوم عشرين دفع العشرة فقط وإن كان الامر  
بالعكس دفع العشرة فقط لانها هي التي وجبت هكذا اه شيخنا (قوله حيث صح حناه) أي حيث قلنا بصحته  
بدون اختيار الفداء وتقدم ان هذا ضعيف اه شيخنا (قوله وأولى وجه الاولوية) أنه في البيع على هذا  
القول يلزمه وجوب الجنانية مع انه لم ياذن فيها فلزوم موجب النكاح أولى لاذنه فيه (قوله فيكفي فداء  
الجاني) كان عليه ان يقول وأولى ايضا كما لا يخفى (قوله لم يلزمه الا تمام) هذا بعض المدعى كما لا يخفى ففيه  
مصادرة تأمل (قوله وقيل يلزمه) هذا مقابل لقول المتن أو دفع الاقل منهما ومن اجرة مثل وقوله بخلاف  
مالو استخدمه الخ راجع للقول الضعيف رد عليه مالو استخدمه او حبسه أجني فانه لا يلزمه  
الا الاجرة سواء كانت قدر المهر والمؤنة ام اقل منهما ام ازيد منهما فيحتاج للفرق بين استخدام السيد  
له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وإن زاد على اجرته وبين استخدام الاجني له حيث لا يلزمه الا  
الاجرة وان نقصت عن المهر والمؤنة وقد ابدى الفرق بقوله إذ لم يوجد منه إلا تفويت منفعة أي  
فلزمه قيمتها وهو الاجرة وإن كانت اقل من المهر والمؤنة وقوله والسيد سبق منه الاذن أي الاذن في  
النكاح المقتضى لالتزام ما وجب وهو المهر والمؤنة في الكسب متعلق بالالتزام أي فاذا نوت الكسب لزمه  
ما كان يدفع منه وهو المهر والمؤنة وإن زاد على الاجرة تأمل (قوله لتقيده له بالاستخدام) أي لان  
حبسه عن كسبهما بغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعة ولا يقدر على اكتساب كرم  
وحبسه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له فوتها السيد انتهت حل (قوله وله سفر به) أي ان تحمل عنه المهر  
والمؤنة والا فلا يسافر به وعبارة شرح الروض ولسيد اذا تحمل عنه ما مر ان يسافر به وان تضمن منه من



الاستمتاع اه وعبارة شرح مـ وله المسافرة به ان تكفل المهر والنفقة ولم يتعلق به حق للغير كرهن والا اشترط رضا اه وقوله ان تكفل المهر والنفقة ظاهر اطلاقه توقفا جواز السفر به على ذلك وانه لا فرق في ذلك بين طريق السفر وقصيره ولو قيل بجواز السفر به إذا التزم اقل الامرين بما يحصله من الكسب مدة سفر السيد واجرة مثله مدة السفر لم يبعد وكتب ايضا لطف الله به قوله ان تكفل المهر والنفقة اي سواء الحال والمؤجل على ما اقتضاه اطلاقه وقد يتوقف في المؤجل لعدم استحقاق المطالبة به اه عـ شـ عليه (قوله وبامته المزدوجة) اي وان لزم عليه الخلوة بها لان الخلوة بها لا تحرم عليه خلافا لما في شرح الروض اي لانها معه كالمحرم اه قل (قوله وبامته المزدوجة) بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها منفردا بغير إذن السيد لما فيه من الحيلولة القوية بينهما وبين سيدها اه شرح مـ (قوله لانه مالك الرقبة) الاولى ان يقول لان الزوج لا يملك المنفعة ليحل الفرق بينهما وبين المستاجر حيث يقدم على مالك العين اه حل كما اشار له الشارح بقوله نعم ان كان احدهما الخ (قوله لم يسافر به) اي بغير رضا المـ كـ نـ والمرتمن والمكاتبه قال الاذرعى والجانية المتعلقة برقبته مال كالمـ هـ ونـ الا ان يلتزم السيد الفداء اه شرح مـ (قوله لينفق عليها) ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة إذا سافر وليس كذلك اه سـ لـ وعبارة حج وللزوج تركها وصحبتها ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمسك التام وإتمام كلام الشارح وجوبها يحمل على ما إذا سلمت له تسليما تاما واختار السفر مع سيدها اه (قوله ولـ سيد غير مكاتبه) اي كتابة صحيحة أما المكاتبه كتابة صحيحة فليس له استخدامها لانها مالكة لا مـ رها قال الاذرعى وغيره والقياس في المبيعة انه إن كان ثمـ مـ آية فهي في نوبتها كالحررة وفي نوبة سيدها كالقنينة والا فكالقنينة اه شرح مـ مع تصرف وعبارة حل قوله ولـ سيد غير مكاتبه استخدامها يشمل المبيعة وهو واضح حيث لا مـ آية أو وكانت في نوبة السيد ولا فهي في نوبتها كالحررة فليس له ان يسافر بها ولا ان يستخدمها واما المكاتبه فلا يستخدمها ويسلمها للزوج ليلا ونهارا الا إذا فرت عليها تحصيل النجوم والا فللسيد منعها في النهار اي ومنعها من ذلك طريق لتحصيل النجوم الا يقال هي لا يجب عليها ان تحصيل النجوم حتى تمنعها من الزوج نهارا التكسب النجوم وحاصل الجواب انه لا يكلفها الا كتساب الا ان المنع ربما يؤدي إلى ذلك انتهت (قوله استخدامها نهارا) فللسيد ان يأخذها من عند الزوج وإن كان يمكنها أن تأتي بما يستخدمها فيه السيد عند الزوج وفرق بينهما وبين المـ هـ نـ حيث لا تؤخذ من عند المـ رتمن حيث قد بان المقصود التوثيق واخذها ينافيه اي من غير حاجة ولو كانت لا تستخدم ولا منفعة لها الزمانة او جنون او نحو ذلك وجب تسليمها للزوج ليلا ونهارا لانه لا وجه لحبسها عند السيد فلا فائدة اه حل (قوله ولو بنائيه) عبارة شرح مـ بنفسه أو بنائيه أما مـ هـ فلا نه يحل له نظر ماعدا ما بين السرة والركبة والخلوة بها واما نائيه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظرو ولا خلوة اه على انه لا يلزم ان يكون النائب ذكرا (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة واجرة مثلمها فليتأمل اه سم على منهج (اقول) القياس لزومها لاهما اسبيين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافقه اه عـ شـ على مـ (قوله ويسلمها للزوج ليلا الخ) قال في الروض فان قال السيد لا اسلمها الا نهارا لم يلزم الزوج اجابته قال في شرحه قال الاذرعى نعم ان كان الزوج عن لا ياتى إلى اهله ليلا كالحارس فقد يقال تلزمه الاجابة لان نهاره كليل غير فامتناعه عناد اه واعتمد مـ الاجابة ولو تعارض غرضاهما كان محل استخدام السيد لها هو الليل مثلا ومحل راحة الزوج واستمتاعه هو الليل فطالب السيد تسليمها نهارا ليلا وعكس الزوج فن المحاب احتمالا ان ارجحهما الزوج نقله مـ واعتمده وهو واضح ماخوذ من كلامهم وكذا لو كان محل راحة الزوج النهار لسكونه حارسا مثلا ومحل استخدام السيد النهار ايضا فطالب الزوج تسليمها نهارا وجب لان السيد ورط نفسه تزويجها ويفارق جواز السفر بها وان

وبامته المزدوجة) وان فوت التمتع لانه مالك الرقبة فيقدم حقه نعم إن كان احدهما مـ هـ نـ او مستاجرا او مكاتباً لم يسافر به (ولو زوجها صحبتها) في السفر ليستمتع بها ليلا وليس لسيدها منعه من السفر ولا الزامه به ليتفق عليها (ولـ سيد غير مكاتبه استخدامها) ولو بنائيه (نهارا ويسلمها للزوج ليلا) من وقت العادة لانه يملك منفعتي استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فيبقى له الاخرى ليستوفيها في النهار دون الليل لانه محل الاستراحة والتمتع



فوت استمتاع الزوج بانالو منعناه منه فأت حقها بالسكينة ولا كذلك مانحن فيه لا مكان استخدامها ليلا وأيضا  
 يمكن الزوج صحته في السفر اه فليراجع اه سم (قوله ويسلمها الزوج ليلا) مستأنف وليس معطوفا على  
 استخدامها لانه يقتضي ان التسليم جائز للسيد مع انه واجب عليه اه (قوله ولا مؤنة عليه إذا) فلو سلمها  
 ليلا ونهارا وجبت قطعا اه شرح مر (قوله أي حين استخدامها) قضيتها أنه إنما يسقط من السكينة  
 ما يقابل الزمن الذي استخدمها فيه فقط بقياس ما في النشوز ان تسقط كسوة الفصل باستخدام بعضه ولو  
 يوما والسقوط لا يتوقف على إثم بل يحصل بمجرد الامتناع من الزوج وان نفقة اليوم تسقط باستخدام  
 بعضه على ما يأتي في نشوز بعض اليوم اه ع ش على مر (قوله لا تنفاه التمكن التام) أي فرجوب  
 النفقة يتوقف على التسليم التام بان تكون مسلبة له ليلا ونهارا واما وجوب المهر فيتوقف على تسليمها في  
 وقت العادة لانه متمكن من الوطء كذا في شرح الروض وتقدم في كلامه هنا ان رقت دفع المهر بالعقد في غير  
 المفوضة اه حل (قوله ولا يلزمه أن يخلوها) فلو فعل ذلك الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة  
 عليه اه شرح مر أي حيث استخدمها السيد ليلا ونهارا ولا وجبت عليه اه ع ش عليه (قوله بدار  
 سيدها) أي أو بجوارحه وذكر حج ان ظاهر كلامهم انه لو عين له بيتا ولو بعيدا عنه لا يلزمه إجابته لما فيه من  
 المنفعة اه حل وفي ع ش على مر قوله لان الحياء والمروءة الخ قضيتها انه لو عين السيد بيتا بجوارحه مستقلا  
 وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفاه ما عل به من ان المروءة والحياء الخ سيما إذا كان الزوج إذا بعدها  
 سكن بالاجرة فكان المحل الذي عينه السيد ما جرت العادة بايجارها ايضا وطلب منه ان يسكن فيه ويدفع  
 الاجرة اصاحبه على العادة ولعله غير مراد اه (قوله لان الحياء والمروءة الخ) فلو كان الزوج ولدا للسيدة  
 وله ولاية اسكانه اسفه او مروءة مع الخوف عليه لو انفرد كان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المذكور اه حل  
 (قوله ولو قتل أمته) أي ولو مع مشاركة اجنبي أي عمدا او خطأ او شبه عمدا وتسبب في ذلك بان وقعت في بئر  
 حفرها عدونا اه حل ودخل في الامة المبيعة وهو الذي اعتمده شيخنا مر وقال زى كالخطيب يسقط  
 ما يقابل الرق فقط اه قل على الجلال (قوله ولو قتل أمته الخ) هاتان صورتان يسقط فيهما ويسقط ايضا  
 إذا قتلت الامة زوجها أو قتله سيدها أو قتلت الحرة زوجها قبل الوطء في الكل وذكرا عدم السقوط أربع  
 عشرة صورة تعلم من كلامه في المفهرم (قوله أو قتلت نفسها) أي ولو مع مشاركة اجنبي وكذا لو قتلت الزوج  
 أو قتله سيدها أو قتلت الحرة زوجها والحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره ولو كان قتلها له بحق اه حل (قوله  
 ولو قبل وطء) تعميم في كل من الصور السبع (قوله ولو باعها الخ) تقدم في الشارح في الاجارة ما نصه فاشبهه ما لو  
 زوج أمته واستقر مهرها بالدخول ثم اعتقها لا ترجع عليه شيء اه فان كان الاعتاق كالبيع هنا فوجه التقييد  
 بالاستقرار وإلا فالفرق يحرر اه شربري وعبرة شرح مر وإن عتقت أمته المزوجة فلها ما ذكر  
 ماله شتري ولعتهقها بالبائع ولا يحبسها البائع لله ولا المشتري انتهت وعبرة حجج ولو باع المزوجة  
 تزويجا صحيحا وهي غير مفوضة أو اعتقها قبل الدخول أو بعده فالمهر أي المسمى إن صح وإلا فمهر المثل للبائع  
 أو المعتق لو جوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها الخ زوجها عن ملكه ولا المشتري ولا تجبس العتيقة  
 نفسها لان كلامهم ما غير مستحق للهرا اما المزوجة تزويجا فاسدا او المفوضة فليس الاعتبار فيهما بالعقد لانه  
 غير موجب لشيء بل بالوطء فيهما والفرض أو الموت في المفوضة فن وقع أحدهما في ملكه فهو المستحق للهرا  
 انتهت ولر قال لامة اعتقتك على ان تنكحني أو نحوه فقبالت فوراً وقالت اعتقتني على ان انكحك أو نحوه  
 فاعتقها فوراً اعتقت واستحق عليها قيمتها وقت الاعتاق نعم لو كانت أمته مجنونة أو صغيرة فاعتقها على أن  
 يكون عتقها صداقها قال الدارمي عتقت وصارت اجنية فتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة والوفاء  
 بالنكاح منها غير لازم ولو مستولدة فان تزوجها معتقها أو اصدقها العتق فسد الصداق لانها قد عتقت أو القيمة  
 صح وبزئت ذمتها منها ان عليها الا ان جهلاها أو احدهما فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها بقيمة عبد له

(ولا مؤنة عليه) أي على  
 زوجها (إذا) أي حين  
 استخدامها لا تنفاه التمكن  
 التام (ولا يلزمه أن يخلوها)  
 بها (بيت بدار سيدها)  
 اختلاء لان الحياء والمروءة  
 يمنعانه من دخول داره فلا  
 مؤنة عليه والتقييد بغير  
 المكاتب من زيادتي (ولو  
 قتل أمته أو قتلت نفسها قبل  
 وطء) فيهما (سقط مهرها)  
 الواجب له لنفويته محله  
 قبل تسليمه وتفويتها  
 كنفويته بخلاف ما لو قتلها  
 زوجها أو اجنبي أو قتلت  
 الحرة نفسها أو قتلها زوجها  
 أو اجنبي أو ماتا ولو قبل  
 وطء فلا يسقط المهر وفارق  
 حكم قتلها نفسها حكم قتل  
 الامة نفسها قبل الوطء بانها  
 كالمسلبة للزوج بالعقد إذ لا  
 منعها من السفر بخلاف الامة  
 (ولو باعها) قبل وطء أو  
 بعده (فالمهر) المسمى أو  
 بدله إن كان فاسدا



اتلفته ولو قالت له امرأه اعتق عبدك على ان انكحك ابنتي  
ففعل اعتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح ووجبت قيمة العبد وان قال لامته اعتقتك على ان تسكني زيدا  
فقبلت وجبت القيمة عليها في اوجه الوجهين كما اقتضاه كلام الروياني واستظهره الاذرعى واعتمده الشيخ  
رحمه الله وان قالت لعبدها اعتقتك على ان تزوجني عتق مجانا ولم يقبل اه شرح مر (قوله بعد الوطء)  
انظر بماذا يتعلّق فان قلت يباع قلنا ليس بل لازم كما قدمه وان قلت بالمسمى قلنا وجوبه بالعقد لا يتوقف  
على الوطء وان قلت بالبدل اذا كان المسمى فاسدا قلنا ليس بل لازم لان البدل قد يجب بمجرد العقد وقوله او  
نصفه صورة وجوبه للمشتري ان يقع الفرض في المفوضة في ما كثر ثم يفارق قبل الوطء ويمكن ادخالها في  
قوله او الفرض بعد البيع لانه صادق بما اذا نورت بعد الفرض وقبل الوطء او لا (قوله ولو زوج امته  
عبده الخ) في الرّوض وشرحه هنا فان زوج عبده بامته انفق عليهم بحكم الملك فان اعتقها او ولدها نفقة لها  
في كسب العبد ونفقة اولادها عليها ثم ان اعسرت وجبت على بيت المال وان اعتق العبد دونها فنفقة لها عليه  
اى على العبد كزوجة امه ونفقة الاولاد على السيد لانهم ماله والحكم في الاخيرة بحري فيما لو اعتقها  
دونها ودون اولادها والظاهر ان المبعوض بالنسبة الى بعضه الحر كالحر فيجب بقسطه ولم ارفه نقلا اه  
قوت اه زى (قوله فلا مهر) اى لا واجب ولا مندوب كما سيصرح الشارح به قريبا في الصداق بعد قوله  
سنذكره في العقد ومعلوم ان المبعوض بالنسبة لبعضه الحر كالحر فيجب قسطه اه حل (قوله فلا مهر)  
اى وان دخل بها الزوج بعد بيع او عتق لها او لاجدها او قبله او لم يدخل بها اصلا اه شرح  
مر (قوله فلا حاجة الى تسميته) اى ولا يستحب ايضا اه بر اه سم

### (كتاب الصداق)

مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب فكانه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه  
بالتراضى على عدمه او من الصدق بالكسر كما اشار لهذا الشارح بقوله سمي بذلك لاشعاره بصدق رغبة باذنه  
في النكاح ويؤخذ من المختار ان الصداق لغة هو المسمى لانه قال واصديق المرأة سمي لها صداقا فعليه يكون  
المعنى اللغوي اخص من الشرعي الذي ذكره بقوله ما وجب بنكاح الخ عكس القاعدة المشهورة من ان المعنى  
اللغوي اعم من الشرعي فهي اغلبيه وما هنا من خلاف الغالب وفي المصباح وصداق المرأة في لغات  
اشهرها فتح الصاد الثانية كسرهما والجمع صدق بضمين والثالثة لغة الحجاز صدقة ويجمع على صدقات  
على لفظها وفي التنزيل وآتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة تميم صدقة والجمع صدقات مثل غرفة وغرفات  
وصدقة لغة خامسة وكانها مخففة من المضموم وجمعها صدق مثل قرينة وقرب واصدقتهما بالالف اعطيتها  
صداقها واصدقتهما تزوجتهما على صداق وشيء صدق وزان فلس اى صلب والصديق المصادق وهو  
من الصداقة واشتقاقها من الصدق في الود والنصح والجمع اصداق وامرأة صديق وصديقة ايضا ورجل  
صديق بالكسر والتثنية ملازم للصدق قل (قوله ما وجب بنكاح الخ) اى من مسمى او مهر مثل بالنسبة  
للنكاح فهو بوجوب المسمى تارة ومهر المثل اخرى وقوله او وطء او تفويت بضع ولا يكون الواجب  
في هذين الا مهر المثل والوطء يشمل الواقع في عقد صحيح كالمفوضة ووطء الشبهة وقوله كارضاع  
اى كان ترضع زوجته الكبرى زوجته الصغرى بغير اذنه فيجب على الكبيرة له نصف مهر مثل الصغيرة  
واما لو اذن في الارضاع فلا شيء عليها وقوله ورجوع شهوداى كان شهدوا بانه طلقها او فرق بينهما  
الحاكم ثم رجعوا عن الشهادة فيجب عليهم مهر مثلها ولا ترجع الزوج لان حكم الحاكم لا ينقض  
اه شيخنا وفي سم وقد يجب للرجل على الرجل كما في شهود الطلاق اذا رجعوا فانهم يفرمون  
المهر للزوج وقد يجب للمرأة على المرأة كالمهر للزوج عبد يملك لامرأة وارضعت زوجته الكبيرة  
زوجه الصغيرة فانه يجب المهر على المرضعة لانفساخ النكاح بارضاءها ويكون المهر لسيدته لانه  
لا يملك وقد يجب للرجل على المرأة كالمهر للزوج الصغيرة ورجلها الصغيرة وقد يجب للمرأة على

بعد الوطء (او نصفه)  
بفرقة قبله (له) كالمهر بيعها  
ولانه وجب بالعقد الواقع  
في ملكه (ان وجب في  
ملكه) من زيادتي فان وجب  
في ملك المشتري فهو له بان  
كان النكاح تفويضا او  
فاسدا ووقع الوطء فيهما  
او الفرض او الموت في  
الاول بعد البيع (ولو  
زوج امته عبده) بقيد  
زدته بقولي (ولا كتابة  
فلا مهر) لانه لا يثبت له  
على عبده دين فلا حاجة  
الى تسميته بخلاف ماله  
كان ثم كتابة فيهما او في  
احدهما اذ المكاتب  
كالاجنبي

### (كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز  
كسرهما ما وجب بنكاح  
او وطء او



الرجل وهو كثير اه (قوله قهرا) انظر هل له مفهوم حتى اذا امر المرضة بالارضاع لا يجب عاها المهر  
او المعنى حتى ان التقويت لا يكون الا قهرا فلا مفهوم له الظاهر الثاني ثم رايت الشارح في باب الرضاع  
ذكر انه اذا امر المرضة بالارضاع لا شيء له عاها وعبارته ثموله على المرضة بقيد زده بقوله ان لم  
ياذن في ارضاعها نصف مهر مثل اه حل (قوله سمي بذلك) اى سمي ماوجب باقسامه الثلاثة بالصداق  
وقوله ويقال له اى لماوجب باقسامه الثلاثة اى فهو مع الصداق مترادفان دلى ماوجب باقسامه فقهوله  
وقيل الخ مقابل لقوله ويقال الخ اه شيخنا (قوله) ويقال له ايضا مهر وذيره) ويقال فيه صدقة بفتح  
أوله وثالث ثانويه وبضم أوله أو فتحه مع له كان ثانويه فبهما وبضمهما ووجهه صدقات اه شوبرى  
(قوله كما بيته في شرح الروض) عبارته ويقال له ايضا مهر ونحلة بكسر النون وضمها وفريضة واجر  
وطول وعقرة وعاقبة وعطية وحباء ونكاح قال تعالى (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا) اه وفي  
القبول على الجلال وله اسماء اخر واوصل بعضهم اسماءه إلى احدى عشر ونظما بقوله

صداق ومهر ونحلة وفريضة حباء وأجر ثم دقة علائق

وطول نكاح ثم خرص تمامها فقرد وعشر عد ذاك موافق

وزاد بعضهم عطية أيضا وتقدم أنه يقال صدقة أيضا فجمع لها ثلاثة عشر اسماء وقد نظمها بقوله

اسماء مهر مع ثلاث عشر مهر صداق طول خرص اجر

عطية حبا علائق نحلة فريضة نكاح صدقة عقرة

انتهى (قوله وآتوا النساء) الضمير للازواج وقيل للاولياء لانهم كانوا يملكون الصداق في الجاهلية اه  
شوبرى (قوله لمريد التزويج) اى والحال انه اى الزوج لم يكن معه شيء الا ازاره فقال له صلى الله عليه وسلم التمس  
اى اطلب شيئا من الناس تجعله صداقا ولو كان ما تلتسمه اى تطلبه خاتما من حديد ثم انه تزوج بتعليم القرآن  
فظهر ان المراد بمريد التزويج هو الزوج فكان الاولى للشارح ان يقول لمريد التزويج لان مريد التزويج  
هو الولي ويمكن ان يقال المراد بمريد تزويج صلى الله عليه وسلم له كما تدل عليه القصة في البخارى اه شيخنا عطية ونصها  
كما في البخارى عن سهل قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى وهبت نفسك اليك فسكت  
فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا  
ازارى فقال ان اعطيتما اياه جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال لا اجد شيئا قال التمس ولو خاتما من  
حديد قال لا اجد قال فهل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد زوجناكم بما  
معكم من القرآن اه برماوى (قوله سن ذكره في العقد الخ) وسن ان لا يدخل بها حتى يدفع لها منه شيئا  
خروجها من خلاف من اوجبه اه شرح الروض اه ع ش على م ر ويسن ان لا ينقص في العقد عن عشرة  
دراهم خالصة لان اباحيفة رضى الله عنه لا يجوز اقل منها وترك المغالاة فيه وان لا يزيد على خمسين درهم  
فضة اصدقة ازواجه وبناته صلى الله عليه وسلم سوى أم حبيبة وان يكون من الفضة الاتباع وصح عن عمر رضى الله  
عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا وتوى عند الله كان اولي بهار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اه شرح م ر وقوله لا تغالوا بصداق النساء اى بان تشددوا على الازواج بطلب الزيادة على  
مهر امثالهن اه ع ش عليه (قوله سن ذكره الخ) اى فاذا ذكره كان هناك عقدان صداق تابع وعقد  
نكاح متبوع ويلزم من فساد المتبوع فساد التابع ولا عكس كما سيأتى وقوله لانه صلى الله عليه وسلم دليل السن  
وقوله ولثلا يشبه الخ دليل للكرامة اى وذلك ينأى الخصوصية اه حل لانه صلى الله عليه وسلم  
اختص بانه يجوز له النكاح بلفظ الهبة من جهة المرأة فاذا وهبت نفسها له بصيغة الهبة حلت له  
واختافوا هل يشترط من جانبه فوصيفة او يكفي في الحال مجرد إرادته لها وعلى الاول قيل يشترط

تقويت بضع قهرا كارضاع  
ورجوع شهود سمي بذلك  
لاشعاره بصدق رغبة  
باذلة في النكاح الذى هو  
الاصل في إيجابه ويقال له  
أيضا مهر وغيره كما بيته في  
شرح الروض وغيره وقيل  
الصداق ماوجب بتسميته  
في العقد والمهر ماوجب  
بغيره والاصل فيه قبل  
الاجماع قوله تعالى وآتوا  
النساء صدقاتهن نحلة  
وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج  
التمس ولو خاتما من حديد  
رواه الشيخان (سن ذكره  
في العقد وكره اخلاؤه  
عنه) اى عن ذكره لانه  
صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه  
ولثلا يشبه نكاح الواهبة  
نفسها له صلى الله عليه وسلم نعم لو  
زوج عبده أمته ولا كتابة  
لم يسن ذكره إذ لا فائدة فيه



لفظ من مادة الانكاح أو التزويج وقيل يكفي منه لفظ الهبة كقوله انتهت وهذا والمعتمد واختلفوا هل وقع ذلك بالفعل أولا وإنما الخاص به الجواز فقط ولم يقع وعلى القول بالوقوع اختلفوا في التي وقع منها الهبة له واتهموا وقبلها على اقوال أربعة فقيل هي مبيونة بنت الحارث وقيل زينب بنت خزيمة الانصارية وقيل أم شريك بنت جابر وقيل خولة بنت حكيم أم من المواهب وشرحها (قوله) وقد يجب لعارض الخ) عبارة شرح مر نعم لو كان محجورا وأعلى ورضيت رشيدة بأقل من مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكة لمحجور ورضى الزوج بأكثر من مهر مثل وجبت تسميته انتهت وفي قل على الجلال وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج إلى النكاح ولم يجد وليه إلا من أطاب زيادة على مهر المثل فسكوت الولي عنه يلزم فيه مهر المثل ولا بعده فيه وإن كان لو ذكره لفا كما تقدم أم (قوله) وقد يجب الخ) وإذا كان معينا وجب قبضه قبل الدخول لئلا يلزم المحذور الذي وجبت التسمية له أم ع ش وقوله وإذا كان معينا الخ أي وكان أكثر من مهر المثل بدليل قد لا يلزم المحذور الخ ويان لزومه أن المدين إذا تالف في يد الزوج قبل القبض فإن عقد الصداق يفسخ ويجب مهر المثل كما سيأتي (قوله) غير جائزة التفرغ أي وانفق الزوج والولي على أكثر من مهر المثل وإلا فلا تجب التسمية لأنه يجب لها مهر المثل بنفس العقد فلا يلحقها ضرر بترك التسمية أم ع ش (قوله) وما صح ثمننا الخ) هذه في المعنى قضية شرطية كلية ورتها وكل ما صح جعله ثمننا صح جعله صداقا وقوله لكونه أي الصداق عوضا أي من جملة الاعراض تعليل للأكاية التي في هذه الشرطية أو تعليل للغاية التي ذكرها بقوله وإن قل أي لكون القيل عوضا من جملة الاعراض ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره وانقص أو عز وجوده فإن فقد وله مثل وجب وإلا فقيمه ببلد العقد وقت المطالبة كما افق بذلك الوالد رحمه الله تعالى أم شرح مر وقوله وإلا فقيمه ببلد العقد ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لعقده إلا لثله والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تالف في يده وجب مهر مثل وإن كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذ التلف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل أم سم على حج أقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه ويجب معه قيمة الصنعة مثلا إذا كان المسمى فلوسا وفقدت يجب مثلها نحاسا وقيمة صنعتها أو باختيار الأول لكن بناء على أن الصداق مضمون ضمان يد أم ع ش عليه وعبرة الروض وشرحه عند قوله ولو اصدتها تعليمها الخ نصها فصل كل عمل يستاجر عليه كتعليم قرآن وخياطة وخدمة وبناء يجوز جعله صداقا كما يجوز جعله ثمننا انتهت (قوله) بما لا يتمول أي لا يعد في العرف مالا وإن كان مالا في نفسه فغاير ما بعده ومثل الأول بالاولين وللثاني بالآخرين أم وعبرة الشو برى قوله بما لا يتمول أي من المال كما أشار إليه بقوله كنواة خيئت فلا بد من قوله ولا يقابل يتمول لأخراج نحو ما يستحقه من القصاص وأشار إليه بقوله وترك شفعة وبه تعلم ما في الحاشية (قوله) وترك شفعة) بأن اشترت نصيب شريكه وقوله حد قذف بأن قذفته (قوله) وحد قذف) أي وجوهرة في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في الكتاب فعلى مقابل الأصح يجوز بشرطه السابقة أم شرح مر وأما الدين الذي عليها فإنه يجوز جعله صداقا لها أم ع ش عليه وعبرة حج بناء على ما مر في المتن بدل قول مر في الكتاب (قوله) ضمان عقد) وهو الذي إذا تلف يجب فيه المقابل لما وقع به العقد والمقابل هنا هو مهر المثل وضمن اليدين يضمن المثل بمثله والمتنقروم بقيمته أم شرح مر (قوله) وإن طالبت بالتسليم) غاية في قوله لا ضمان يد لدفع ما يتوهم أنها إن طالبت بالتسليم فامتنع يصير غاصبا فيضمن ضمان يد (قوله) كالمبيع بيد البائع) كان عليه أن يقول كالمعين بيد المشتري لأن الزوج بمنزلة المشتري والزوجة بمنزلة البائع كما سيأتي في كلامه عند قوله ولها حبس نفسها الخ

وقد يجب لعارض كأن  
كانت المرأة غير جائزة  
التصرف وذكر كراهة  
الاخلاء من زيادتي (وما  
صح) كونه (ثمننا صح)  
كونه (صداقا) وإن قل  
لكونه عوضا فإن عقد بما  
لا يتمول ولا يقابل يتمول  
كنواة وحصة وترك  
شفعة وحد قذف فسدت  
للتسمية لخروج وجه عن  
العوضية (ولو اصدق عينا  
فهي من ضمانه قبل قبضها  
ضمان عقد) لا ضمان يد  
وإن طالبت بالتسليم فامتنع  
كالمبيع بيد البائع



(فليس لزوجة) قبل قبضها (تصرف) (٢٣٨) فيها) بيع ولا غيره وتعبري بذلك اولى من قوله بيعه (ولو تلفت بيده)

بآفة سماوية (أو تلفها هو وجب مهر مثل) لا نفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) أتلفتها (هي) وهي رشيدة (فقابضة) لحقها (أو) تلفها (أجنبي) يضمن بالتلف (أو تعيب لا بها) أي لا بتعيبها كعبد عبي أو نسي حر فته (تخيرت) بين فسخ الصداق واجازته كافي البيع في جميع ذلك (فان فسخت) لها (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الاجنبي في صورته بالبدل (ولا) أي وان لم تفسخه (غرمت الاجنبي) في صورته البدل وليس لها مطالبة الزوج (ولا شيء) لها (في تعيبها) بقيد زنته بقولي (بغيره) أي بغير الاجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج بزيادتي لا بها مالو تعيبت بها فلا تخيرت في البيع (أو) اصدق (عينين) هر أعم من قوله عديين (فتلفت واحدة) منهما آفة أو بالتلف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لافي الباقية عملا بتفريق الصفقة (وتخيرت) فان فسخت) لها (مهر مثل) وإلا (ف) لها مع الباقية (حصصة التالفة منه) أي من مهر المثل (وان أتلفتها) الزوج فقابضة لنفسها

(قوله فليس لزوجة تصرف فيها) هذا تفريع أول على كون الضمان ضمان عقد وقوله ولو تلفت بيده الخ تفريع ثان حاصله ثمان صور أربعة في التلف وأربعة في التعيب وتجري الثانية أيضا في قوله أو عينين الخ وان لم يوف بها المثل ولا الشارح وحاصل الثانية ان عقد الصداق ينفسخ في ثنتين وتخير فيه في أربعة بلا بدل في ثنتين منها وبه في ثنتين أخرى ولا خيار لها في ثنتين وقوله ولا يضمن منافع الخ تفريع ثالث وقوله ولها حبس نفسها الخ تفريع رابع (قوله يبيع ولا بغيره) أي بما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة والاجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في البيع قبل قبضه كالوصية والتقال في الهبة والاياد والندية والتزويج والوقف والقسمة وإباحة الطعام للفقراء إذا كان اصدقا جزافا اه اشار لبعضه الحامي هنا وبعضه ما خذ من الشارح في باب المبيع قبل قبضه (قوله اولى من قوله بيعه) أي اولوية عموم الضمير راجع للمعنى كافي شرح م (قوله أو تلفها هو) أي ولو غير أهل أو بحق اه قل على الجلال (قوله لا نفساخ عقد الصداق بالتلف) ويقدر انتقال العين ودخولها في ملك الزوج قبيل التلف فيلزمه مؤنة تجهيزها اه حل (قوله وهي رشيدة) واما غيرها فلا تكون قابضة وينفسخ ويجب لها مهر المثل ويجب عليها بدل المتلف وقد يتقاصان وقوله في الاجنبي يضمن بالتلف أي اما غيره كبدائع صائل وقائل قودا وحرى فالتلف كتلفها بآفة سماوية فينفسخ عقد الصداق وان كان في نظيره من المبيع يتخير المشتري ولا بد لان عقد الصداق ضعيف لكونه تابعاً فانفسخ في هذه الصورة واما للبيع لا يفسخ اه شيخنا (قوله فقابضة لحقها) أي حيث لم يكن اتلافها لها ناشئا عن صيال ولا فلا تكون قابضة وبخلاف القتل خصا صافاه كالتلف بآفة اه حل (قوله في صورته بالبدل) أي بدل الكل في الاتلاف والبعض الذي هو الارش في التعيب فصورة الاجنبي فيها مسئلتان ومثل هذا يقال في قوله ولا اغرمت الاجنبي الخ وقوله ولا شيء معطوف على غرمت اه شيخنا (قوله أي بغير الاجنبي) اما بالاجنبي فلها عليه الارش شرح الروض (فرع) قال في الروض وإذا كان الصداق ديناً جاز الاعتياض عنه إلا إذا كان صنعة اه ومن الصنعة قراءة القران ونحوه كافي شروحه واعتمد مر ما في الروضة ووجه الاستثناء بعدم انضباط الصنعة واختلافها باختلاف حال المتعلم قبولاً وعدمه وتفاوت مراتب قبوله فامتنع الاعتياض عنه كالمسلم فيه ولا يلزم من الحاقه بالمسلم فيه في عدم الاعتياض لما ذكر الحاتمه به في وجوب تسليم الزوجة في مجاس العقد وهذا بخلاف غير الصنعة من الدين فانه لا تفاوت فلذا جاز الاعتياض عنه وبهذا يندفع ما أورده البلقيني فانظره اه سم (قوله وخرج بزيادتي لا بها) كان الاولى تقديمه عند قوله تخيرت (قوله وإلا لخصه التالفة منه) اعتبار القيمة واضح في العبدین ونحوهما اما المثل كقفيزي برتلف احدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة ويرجع في القيمة لأرباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما لفقدهم اول عدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه ع ش على م (قوله تخيرت كما علمنا بماسر) فان فسخت اخذت مهر المثل من الزوج وان اجازت غرمت الاجنبي بدل التالفة من مثل او قيمة اه شيخنا وسكت عن صور التعيب الأربعة وقياس ما تقدم ان يقال انها تتخير في ثلاثة تعيبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الاجنبي فان فسخته فذاك وان اجازت اخذت العينين من غير ارش في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع ارش الناقصة في صورة تعيب الاجنبي أي تأخذ الارش منه واما الصورة الرابعة وهي ما إذا كان التعيب من الزوجة نفسها فلا خيار لها ولا ارش تأمل (قوله ولا يضمن منافع الخ) اخرج بها الزوائد كالصوف واللبن فهي في يده امانة حتى لو طلبتها فلم يسلمها ولا عذر صار ضامنا لها والحاصل ان العين مضمونة ضمان عقد فلا يصير ضامنا بالتعدي فيها وان زوائدها امانة تضمن بالتعدي فيها وان منافعها غير مضمونة اصلا اه وعبرة حل ومن المنافع وطء الامة فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصير به ام ولد واما زوائد الصداق فهي في يده امانة فان استوفى منفعتها ضمن او طلبت منه فامتنع ضمانها انتهت (قوله ولا يضمن منافع الخ) شمل ذلك مالوا صدقها امة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوج

أو اجنبي تخيرت كما علمنا ماسر (ولا يضمن) الزوج (منافع فائتة بيده ولو لها



لها فانه لا يضمن مهر او لا ارش بكاره اه عزيزى (قوله كنظيره فى المبيع) يؤخذ منه ان البائع لا يضمن  
 منافع المبيع وهو كذلك اه شيخنا (قوله ولها حبس نفسها) اى وهى رشيدة واما غيرها فالحبس  
 لوليها كما سيد كره ويبنى على جواز الحبس انها فى مدته تستحق النفقة ان كان جائزا ولا تستحقها ان لم يكن  
 جائزا اه شيخنا وعبارة عزى واذا حبست نفسها او حبسها الولي بسبب عدم تسليم الصداق استحققت النفقة  
 وغيرها وجوب امداد الحبس فان التفسير منه انتهت (قوله ولها حبس نفسها) لم يجروا هنا القول باجبار  
 البائع اذا كان الثمن حالا لان البضع يتلب بالتسليم اه (فرع) لو سلم الولي الصغيرة قبل قبض المهر  
 لزعم انه راي المصلحة فلما اذا بلغت الامتاع وحبس نفسها القبض المهر لان ما فعله ليس بمصلحة  
 ويفارق ما لو ترك الاخذ لها بالشفعة للمصلحة حيث لا ناخذ بعد البلوغ لان ذلك من باب التحصيل وهذا  
 من باب النفوت مهر اه سم (قوله وان حل قبل تسليمها) هذه الغاية للرد على الضعيف الذى يقيس الحال  
 فى الدوام على الحال فى الابتداء كما فى شرح مهر (قوله ومال الزوج ام ولده الخ) هذا خرج بقوله ملكته وقوله  
 ومال الزوج امة هذا خرج بقوله بنكاح فان الفيرود ثلاثة اه شيخنا والمراد انه فى الصور الثلاث زوجها  
 بصداق لم يقبضه من الزوج فى الصورة الاولى انتقل الملك فيه للوارث وان صارت هى حرة وفى  
 الثانية الملك فيه باق لسيدها المزوج لها وكذلك فى الثالثة (قوله او باعها) اى الامة غير ام الولد لان  
 الغرض فى ام الولد انه زوجها فيصير قوله بعد ان زوجها مستدركا على فرض ان تكون من لا يجوز بيعها فى  
 بعض صورها المذكورة فى كلامهم او باعها نفسها وعبارة حج وخرج بملكته بالنكاح مال الزوج ام ولده  
 فعتقت بموته او اعتقها او باعها وصحتها فى بعض الصور الالية لان ملكة للوارث او المعتق او البائع لهما  
 اه حل وعبارة الشورى قوله او باعها اى ام الولد فى بعض صورها والامة لا يقيد كونها ام ولد انتهت  
 وقوله بعد ان زوجها ارجع للثلاثة قبله (قوله والحبس فى الصغيرة الخ) (فرع) فهم من الروضة ان لولى  
 الصغيرة ان يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهاق قياس بيع ما لها بمؤجل  
 الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهاق لم يجز الا ان لا يرغب الا زواج فيها لا ابدا ونهها اه سم على  
 حج اه ع ش على مهر (قوله لوليها) اى ما لم ير المصلحة فى التسليم ويفارق البيع بانه لا مصلحة تظهر ثم غالبا  
 اه شورى وكذا يقال فى ولي السفينة اه حل (قوله وفى الامة لسيدها) اى فى المالك للمهر قال بعضهم  
 وتردد الاذرع فى مكانة كتابة صحيحة والمتجه ان لسيدها منعه اى حبسها كسائر تبرعاتها ولا ينافى  
 ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حق له فيه اه وفيه نظرو الفرق بينه وبين التبرع ظاهر اه شورى (قوله ولو  
 تنازعا الخ) فيه تصريح بانه بمجرد العقد المطالبة بالمسمى وان لم تمكن اه حل ولو اصدقها تعليم نحو  
 قرآن وطلب كل التسليم فالذى افقئت به ولم ار فيه شيئا انهما ان اتفقا على شىء فذلك ولا فسخ الصداق  
 ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه شرح مهر وقوله ووجب مهر المثل وقد يقال تخير  
 هى لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل  
 الاجل وقد يجاب عن هذا بان انتهاء الاجل معلوم فيمكنها المطالبة بعده وضمن التعليم لا غاية له فهى  
 اذا مكنته قد يساهل فى التعليم فتطوع المدة عليها بل ربما فات التعليم بذلك ونقل فى الدرس عن شيخنا  
 زى الجزم بذلك اه ع ش عليه (قوله اجبرا) اى حيث كان العوض معين فان كان فى الذمة فلا ينبغي  
 ان يجبر ابل يجبر هى لرضاها فى الذمة على قياس ما تقدم فى البيع وقد يفرق ومن ثم لم يجبروا هنا القول  
 بان الزوجة تجبر وحدها كالبائع لفوات بضعها هنا دون البيع اه حل (قوله اجبرا) اى ولو كان دينها  
 حالا وان كان قياس البيع فى هذه اجبارها فقط فلم يجروا هنا القول باجبار البائع وهو الزوجة  
 لانه يلزم على التسليم تأنيب عرضها وقوله عند عدل اى ولو تلف حينئذ يكون من ضمان الزوج كفى  
 عدل الرهن اه شيخنا (قوله يؤمر بوضعه عند عدل) وليس نائبا عن واحد منهما اذ لو كان نائبا

باستيفائه) لها بر كرب او  
 غيره (او امتناعه من تسليم)  
 للصداق (بعد طلب) له  
 من له طلب كنظيره فى  
 المبيع (ولها حبس نفسها  
 لتقبض غير مؤجل) من  
 مهر معين او حال (ملكته  
 بنكاح) كفى البائع فخرج  
 مالو كان مؤجلا فلا حبس  
 لها وان حل قبل تسليمها  
 نفسها له لوجوب تسليمها  
 نفسها قبل الحلول لرضاها  
 بالنكاح كفى البيع ومالو  
 زوج ام ولده فعتقت  
 بموته او اعتقها او باعها  
 بعد ان زوجها لانه ملك  
 للوارث والمعتق او البائع  
 لهما وما لزوج امه ثم  
 اعتقها او وصى لها بمهرها لانها  
 انما ملكته بالوصية لا بالنكاح  
 وقولى ملكته بنكاح من  
 زيادتي والحبس فى الصغيرة  
 والمجونة لوليها وفى الامة  
 لسيدها او لوليها (ولو  
 تنازعا) اى الزوجان (فى  
 البداءة) بالتسليم بان قال  
 لا سلم المهر حتى تسلمى  
 نفسك وقالت لا اسلمها حتى  
 تسلمه (اجبرا) فيؤمر  
 بوضعه عند عدل



لكان هو المجبر وحده ولو كان نائبه الـ كانت هي المجبرة وحدها بل هو نائب الشرع لقطع الخصومة اهـ حل  
 (قوله وتؤمر بتمكين) اى فى محل يرضاه الزوج ولو غير محل العقد ولا عبرة بما يعينه السيد لو كانت الزوجة  
 أمة ولا بما يعينه الزوجة الحرة أو وليها حيث لم يرض الزوج بذلك ومؤنة بجيشها المنزل الذى يرضاه عليها  
 وقيد حجب بما اذا كان يبلد العقد كان ذلك المحل بتلك البلد اى واما اذا كان غير محل العقد فاجرة حملها الى  
 محل العقد عليها ولا مؤنة لها قبل وصولها لمحل العقد فلو اراد ان ينقلها الى محل آخر غير محل العقد كانت اجرة  
 الحمل عليه ولو لم يصلح محل العقد للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه قال حجب ولو عقد له وكيله ببلد ليس هو  
 بها فالعبرة ببلد الزوج لا ببلد العقد فيما يظهر لانها انما خوطبت بالاتيان للزوج فى محله وان لم تعلمه لا لمحل  
 العقد اهـ حل (قوله ولو بادرت فتمكنت الخ) ويظهر ان تمكين الرتقاء والقرناء ونحوهما للاستمتاع بغير  
 وطء كتمكين السليمة للوطء حتى لو لم يستمتع بها بما دون الوطء فى الفرج فلها الامتناع وان استمتع وهى  
 مختارة فلا وهذا هو المعتمد اهـ زى (قوله فان لم يطا امتنعت الخ) فيه حذف والمعنى فان لم يعطها المهر  
 امتنعت ان لم يطا والفرق بين هذه التى بعدها حيث لم يجز له الاسترداد ان فى تلك وجد منه تسليم ومنها  
 تسليم وفى هذه وجد منها تسليم فقط اذا الغرض انه لم يطا ام شيئا (قوله وان وطئها طائفة) اى غير الرتقاء  
 والقرناء ولو فى الدبر او استمتع بالرتقاء والقرناء فلو زال ذلك فالظاهر انها لا تحبس نفسها اهـ حل (قوله  
 أو صغيرة أو مجنونة) بان مكنته وهى عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنونها وينبغي ان يكون لوليها ان يمنعه  
 من الوطء ولو سلم الولي الصغيرة أو المجنونة لمصلحة كان كتسليم البالغة نفسها لكن لو كملت كان لها  
 الامتناع بعد السكاج ولو سلمت السفينة نفسها رأت الولي ان المصلحة فى عدم تسليمها كان له الامتناع  
 وان وطئها اهـ حل وعبرة الشورى قوله أو مجنونة وان مكنته عاقلة ثم جنت ووطئها حال جنونها على  
 الاقرب من احبها لان العبرة بالوطء وقد وقع حال جنونها انتهت (قوله لعدم الاعتداد بتسليمهن)  
 يؤخذ منه انها لو لم تمكتهن الا لظنهن سلامة ما قبضته فخرج معيها من غير تقصير منها فى قبضة فلها الامتناع  
 اهـ شرح مر (قوله فان امتنعت لم يسترد) لا يقال سكنت المصنف عن محل التسليم لانه معلوم من كلامه فى  
 النفقات الكلام منافيه من عقد عليها وهى ببلد العقد كالزوج فمؤنة وصولها للمنزل الذى يريد الزوج من  
 تلك البلد عليها اهـ حجب قال سم عليه ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا اجرة  
 لمدة سكنته وان كانت سفينة أو بالغة فسكنت ودخل عليها باذن امها وهى ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامته  
 معها لانه لا ينسب الى ساكت نول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابى المرأة  
 وهى ساكتة على جرى العادة تلزمه الاجرة اهـ كلام الخادم اهـ سم على حجب وبقي ما لو كان المنزل لاهل  
 الزوجة واذنوا له فى الدخول ولم يتعرضوا للاجرة ولا لعدمها وقياس ما مر فى الزوجة وجوب الاجرة  
 للعلة المذكورة اهـ ع ش على م ر ولو تزوج امرأة بالشام والعقد بغزة سلمت نفسها بغزة اعتبارا بمحل  
 العقد فان طلبها الى مصر فنفقته من الشام الى غزة عليها ثم من غزة الى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام  
 الى غزة عليها ام لا قال الحناطى فى فتاويه نعم وحكى الرويانى فيه وجوب احداهما نعم لانها خرجت بامر  
 والثانى لا لان تمكينهما انما يحصل بغزة قال وهذا اقيس وهذا هو المعتمد اهـ شرح م ر وقوله من الشام الى  
 غزة عليها ظاهر وان جهلت كونه بغزة كان قبل له وكيله ببلد المرأة وظنت الزوج بهاع ش عليه (قوله وتمهل  
 الخ) ونفقة مدة الامهال على الزوج لانها مدورة فى ذلك كذا فى حاشية الحلبي وفى ع ش على م ر ما يصرح  
 بانه لا نفقة لها وعبارته على قول الاصل ولا يسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع وطء قوله حتى  
 يزول الخاى ولا نفقة لها بعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استتمات لنحو تنظف وكل من عذرت فى  
 عدم التمكين انتهت (قوله وتمهل لنحو تنظف) قال شيخ شيخنا وكذا الزوج يمهل اهـ قل على  
 الجلال (قوله كاستجداد) قال فى شرح المذهب الاستجداد استعمال الحديد وصار كناية عن حلق العانة اهـ

تؤمر بتمكين ) لنفسها  
 (فاذا مكنت اعطاه ) اى  
 المعدل المهر (لها) وان لم  
 يانها الزوج قال الامام  
 فلوهم بالوطء بعد الاعطاء  
 فامتنعت فالوجه استرداده  
 (ولو بادرت فتمكنت  
 طالبت به) بالمهر (فان لم يطا  
 امتنعت) حتى يسلم المهر وان  
 وطئها طائفة فليس لها  
 الامتناع بخلاف ما اذا  
 وطئها مكرهة او صغيرة او  
 مجنونة لعدم الاعتداد  
 بتسليمهن (ولو بادرت فسلم  
 المهر) فتمكنت اى يلزمها  
 التمكين اذا طلبه (فان  
 امتنعت) ولو بلا عذر (لم  
 يسترد) لتبرعه بالمبادرة  
 (وتمهل) وجوبا (لنحو  
 تنظف) كاستجداد  
 (بطلب) منها او من وليها  
 (ما يراه قاض من ثلاثة  
 ايام فاقبل) لان الغرض  
 من ذلك يحصل فيها فلا  
 تجوز مجاوزتها او خرج  
 بنحو التنظف



الجهاز والسمن ونحوهما فلا تميل لها وكذا انقطاع حبض ونفاس لازمتهما قد (٢٤١) تطول وينتفي التمتع معهما بغير

الوطء كما في الرقعة (ولا  
طاقة وطء) في صغيرة  
ومريضة وذات هزال  
عارض لتضررهن به  
والنصر يحببها من زيادتي  
(وكره) للولي أو الزوجة  
(تسليم) أي تسليمها للزوج  
(قبلها) أي الاطاقة في الصور  
الثلاث لما مر وان قال  
الزوج لا اقربها حتى يزول  
المانع لانه قد لا يفي بذلك  
وذكر الكراهة في ذات  
الهزال مع التصريح بها  
في الاخرين من زيادتي  
وبها صرح في الروضة  
كاصلها في الصغير ومثلها  
الاخريان (وتقرر) المهر  
على الزوج (بوطء وان  
حرم) كوقوعه في حيض  
أو دبر لاستيفاء مقابله  
(وبموت) لاحدهما قبل  
وطء ولو بقتل في نكاح  
صحيح لانتهاء العقد به  
وتقدم ان قتل السيد أمته  
وقتلها نفسها يسقطان  
المهر ولو أعتق مريضة أمه  
لا يملك غيرها وتزوجها  
وأجازت الورثة العتق  
استمر النكاح ولا مهر  
والمراد بتقرر المهر الامن  
من سقوطه كله بالفسخ  
أو شطره بالطلاق وخرج  
بالوطء والموت غيرهما  
كاستدخال مائة وخلوه  
ومباشرة في غير الفرج حتى  
لو طلقها بعد ذلك فلا يجب  
إلا الشطر لاية وان

شوبري (قوله الجهاز) في المصباح جهاز السفر أهبطه وما يحتاج اليه في قطع المسافة بالفتح وبه قرأ السبعة في  
قوله تعالى ولما جهزهم بهمجهزهم والكسر لغة قليلة وجهاز العروس والميت باللغتين أيضا يقال جهزهما أهبطهما  
بالثقل وجهزت المسافر بالثقل هيأت له جهازه فالجهاز بالكسر اسم فاعل اه (قوله لان مدتها الخ) أي  
وان كانت عادتها لا تزيد على ثلاثة ايام ولم يبق منه بحسب عادتها الا درون ثلاثة ايام اه حل (قوله وذات  
هزال عارض) بخلاف الخلق فليس لها ان تمتنع لانه غير متوقع الزوال ولو ادعى الزوج بلوغها من مات تحتل  
فيه الوطء عرضت على اربع نسوة او على رجلين محرمين او بمسوحين وفي كلام البرلسي لو اختلفا في امكان  
الوطء فالقول قول الاب اه حل (قوله وكره تسليم قبلها) قال في الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة  
لا تو طالم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا ففي استرداده وجهان كالوجهين فيما لو  
امتنعت بلا عذر قد بادر الزوج إلى تسليمه ذكره في الاصل وقضيته ترجيح عدم استرداده اه سم على  
حج اه عش على م (قوله وان قال الزوج لا اقربها الخ) لكن المعتمد ان هذا خاص بالصغيرة واما  
المريضة ونحوها فيجب إلى ما قاله حيث كان ثقة وفي كلام حج لو قيل اردت قرينة حالة على قوة شبقه لم  
يجب ولا اجيب لم يبعد قال حج وله الامتناع من تسليم صغيرة لا مريضة اه حلي (قوله وتقرر بوطء)  
ولا يعتبر فيه ان يكون بما يحصل به التحليل خلافا للزركشي وقد يستقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة  
زوجها بعد وطئها وقبل قبضها للصدوق لان السيد لا يثبت له على قننه مال ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجه  
الاصح عدم سقوطه اذ الدوام أقوى من الابتداء فان كانت قبضته لم ترد شيئا منه اه شرح م (قوله  
وتقرر بوطء) أي بتغيب حشفة او قدرها وان لم تنزل البكارة بان لم ينتشر ولو بادخالها ذكره هل ولو صغيرا  
لا يمكن وطؤه المعتمد نعم خلافا للزركشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل كالصغير الذي  
لا يثنى جماعه اه حل والفرق بينه وبين التحليل ان مبنى التحليل على اللذة اه شوبري (قوله ولو بقتل)  
أي منه لها لا عكسه اه م ومثله الدميري قال وهي مسئلة عزيزة النقل لا توجد الا في بعض شروح المختصر  
وفي شرح م كذا في الباب المتقدم على هذا وعبارة حل قوله ولو بقتل مالم تقتل المرأة زوجها قبل الدخول  
ولا لا سقط مهرها انتهت (قوله في نكاح صحيح) ظاهره رجوعه للموت وصرح به بعض الحواشي فيخرج  
به الموت في الفاسد فانه لا يقرر شيئا والا حسن رجوعه للوطء ايضا ليخرج الوطء في الفاسد وان كان  
يوجب لانه لا يقرر لان التقرير فرع الوجوب ولم يجب في الفاسد لانه لا به اه شيخنا (قوله لانتهاء العقد  
به) أي وانتهاه بمنزلة استيفاء المعقود عليه كما كمل هذا التعليل بهذه الضميمة في شرح الروض اه شيخنا  
وعلى م بقوله لاجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره اه وفي سم قوله لانتهاء  
العقد به أي وانتهاه بمنزلة استيفاء المعقود عليه كما في الاجارة (قوله ولو أعتق مريضة الخ) هذه ايضا  
مستثناة ووجهه انه لو وجب المهر لكان منها فيرق بعضها فلا يصح نكاحها فلا يجب المهر فيلزم من ثبوت  
المهر عدم ثبوته اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله وأجازت الورثة أي بعد الموت وقوله ولا مهر إذ  
لو وجب لرق بعضها لانه دين عليه فيرق بعضها في مقابلته وإذا رق بعضها بطل نكاحها وإذا بطل نكاحها  
فلا مهر قيل وقد يستقط بعد استقراره وذلك فيما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصدوق  
لان السيد لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه وتفوز به حيث قبضته فان لم تقبضه رجعت  
عليه بعد عتقه لان الممتنع ان يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دوا ما اه حل (فصل) في الصدوق  
الفاسد وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفريق الصفقة والشرط الفاسد وتفريط الولي والمخالفة  
والدور كما في جعل امة صداقا لها كما مر اه قل على الجلال ومن اسباب الفساد كون الصدوق غير مقدور  
على تسليمه كآبق ومغصوب اه حل والظاهر ان هذا مخصوص بما إذا كانت الزوجة ورايها  
غير قادرين على انتزاعه وتحصيله فان كان احدهما قادرا على ذلك فيصح كما في البيع



(قوله وما يذكرك معه) أي من قوم وفي زوجتك بنى الى آخر هذه المسألة ومن قوله او اخل به الى قوله لم يؤثر من قوله ولو ذكر و امهر الى آخر الفصل (قوله نكحها بما لا يملكه) أي لكونه غير مال ومثل له بثلاثة او لكونه مملوكا لغيره ومثل له بواحد أي وسواء أ كان غير المال مقصودا ام لا وسواء كان المقصود تثبيت عليه اليد اختصاصا كالخمر او لا كالخمر فلذلك عدد الامثلة لاجل هذه التعميمات اه شيخنا (قوله سواء كان) أي الزوج جاهلا بذلك الخ ومثله الزوجة والولي فلا فرق بين كون الكل عالما بالحل او جاهلا به او البعض عالما والبعض جاهلا (قوله أي بما لا يملكه) أي وكان مقصودا اما غيره كدم ضمه للمملوك فيتعقد بالمملوك المسمى فقط ولا خيار لها اه شيخنا ومحل التخيير ايضا إذا كانت جاهلة بالحل وعبارة حجج وتخيير ان جهلت لان المسمى كله لم يسلم لها انتهت أي سواء علم وليها ام لا ولا ينظر حكم الولي هل يتخير او لا خصوصا فيما اذا كان مجبرا ولم يعلم بالحل (قوله بطل فيه فقط) أي سواء قدمه او اخره على المعتمد خلافا لحجج في قوله انه اذا قدمه بطل المسمى بتمامه ووجب مهر المثل اه ع ش على م (قوله وتخيير) هذا مشكل على ما تقرر من تنزيلها منزلة البائع على ما تقدم عند قول المتن ولها حبس نفسها لتقبض غيره وجل الخ حيث قال الشارح هناك كما في البائع ووجه الاشكال ان البائع لا خيار له في طريق الصفقة كما تقدم هناك متناوشرحا وكأنهم لم ينزلوها منزلة البائع دائما بل تارة وتارة فما هنا من تخييرها مبنى على تنزيلها منزلة المشتري لانه هو الذي يتخير في باب البيع تأمل وهذا كله غفلة اذا تقدم من عدم تخيير البائع إنما هو فيما إذا تفرقت الصفقة في المبيع كما تقدم في المتن في قوله فصل باع حلا وحراما الخ وتقدم هناك انها لو تفرقت في الثمن كأن كان حلا وحراما كان الخيار للبائع لا للمشتري وهنا الزوجة كالبايع وقد تفرقت عليها الصفقة فيما هو بمنزلة الثمن وهو الصديق فثبت الخيار لها لاوقفة فيه اصلا اه (قوله بحسب قيمتها) أي حيث كان غير المملوك مقصودا وإلا بان كان دما فالمر المملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد يتمسك باطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب ذكر المقابل ولا يفسد بفساده اه ح ل وفي ع ش على م زمانه ولكن مرفى في البيع ان شرط التوزيع ان يكون الحرام معلوما والا بطل قطعا وان يكون مقصودا وإلا فيتعقد البيع بالمملوك وحده ولا في شيء من مقابلة غير المقصود في أي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر مثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه وقوله ان يكون الحرام معلوما أي يمكن علمه ولو بعد العقد فيدخل فيه مالو اصدقها المشترك بينهما وبين شريكه بغير اذن شريكه وهو يحمل قيمة نصيب شريكه وقت العقد ويخرج بالو قال اصدقها عدى وحرا أو وعيدا من عبيد الناس فيبطل المسمى بتمامه ويجب مهر المثل كما قال لعدم امكان التوزيع اه شيخنا وفي شرح م ر ولو نكح بالف بعضه مؤجل مجهول كما يقع في زمننا من قولها يحمل بموت او فراق فسد ووجب مهر المثل لا ما قابل المجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه (قوله بحسب قيمتها) أي في المنقومات والمثلثات المختلفة القيمة اما متحدتها فيوزع عليها باعتبار الاجزاء ويقدر الخمر خلا والخمر عبدا اه شيخنا وفي قل على الجلال ويقدر الحر رقيا والمينة مدكا والخمر خلا كذا قيل هنا وقد مر في كلامه انه يقدر عصيرا وهو الوجه فلعل من قدر الخل هنا سرى اليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبرا هنا فهو سهو او سبق قلم فليتنبه له وكتب قبل هذه القولة مانعه قوله ويقدر الخمر عصيرا كذا قدروه هنا وقدروه في تفریق الصفقة خلا ولم يقدروه في نكاح المشترك شيئا بل اوجبوا قيمته عند من يراها وظاهر كلام الرافي اعتبار كل محل بما فيه فلينظر حكمة المخالفة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخمر فاسدا اعتبر له وقت صحته وهو كونه خلا او عصيرا واعتبر الخل في البيع لان لزومه مستقبل على العقد فربما بعده فتسقط المطالبة فاعتبر بما يؤول عليه حال الخمر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا واما نكاح المشترك فالعقد وقع صحيحا بالخمر عندهم ولما امتنع المطالبة به بعد الاسلام رجع الى قيمة

وما يذكرك معه لو نكحها بما لا يملكه كخمر وحر ودم ومغصوب (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا او مملوكا للزوج سواء كان جاهلا بذلك ام عالما به (او) نكحها (به) أي بما لا يملكه (وبغير بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي دون غيره عملا بتفريق الصفقة (وتخيير) هي بين فسخ الصداق وابقائه (فان فسخته فمهر مثل) يجب لها (والا) أي وان لم تفسخه (فالم) مع المملوك حصه غيره منه (أي من مهر مثل بحسب قيمتها) فاذا كانت مائة مثلا بالسوية بينهما فلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتعبير بما لا يملكه اعم مما ذكره



وقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى اعتبار الشيء في غير وقت صحته ورمي يقع اجماع لان قيمته عند من يراها اقل غالبا من قيمة الخل او العصير فتأمل ذلك فانه من عشرات الافهام المستخرج من دقائق نفائس الالهام اه (قوله وفي قوله زوجتك بنتي الخ) متعلق بصحة وقوله اذ بعض العبد تعليل لقوله صح كل وهو في قوة قوله لتيسر التوزيع وهذه المسئلة من جملة ما يذكر معه وقوله ثوبها اما لو قال ثوبى فيفسد المسمى ويجب مهر المثل اه شيخنا (قوله وفي زوجتك بنتي الخ) أى وكان ولي مالها أيضا أو وكيلها عنها فيه اه شرح م وخرج به مالوا انتفيا فالقياس صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش عليه وقوله وبعثك ثوبها خرج بثوبها ثوبى فان المهر يفسد كبيع عبدى اثنين بثمان واحد اه شرح م (قوله فثالث العبد عن الثوب) فان لم يسأو ثلث العبد ثمن مثل الثوب بطل البيع لان لم تسكن اذنت فيه بدونه وقوله وثلاثه صدق أى ان كان قدر مهر المثل ولا بطل ان لم تأذن فيه ورجع بمهر المثل اه برماوى وقوله يرجع الزوج في ذمته وهو ثلث العبد في هذا المثال وإذ ارد الثوب بغير استرداد الثمن الذى هو ثلث العبد ولا ترد المرأة باقية لتطالب مهر المثل وخرج بثوبها مالوا قال وبعثك ثوبى فانه لا يصح بالنسبة للبيع والصدوق اما النكاح فصحيح فلا بد ان يكون الصدوق والثمن للزوجة وخرج بالثوب مالوا كان نقدا أيضا كان قال زوجتك بنتى وملكتك هذه المائتين المائتين اللتين لك فان البيع والصدوق باطلان لانه من قاعدة مدعجزة اه حل مع زيادة وفي قل على الجلال قوله صح كل الخ أى ان كان الثوب لها كما افادته الاضافة وكان له جواز بيعه لولاية او وكالة ولم يكن من قاعدة مدعجزة ولا بطلا ورجع لمهر المثل وصورة الاخيرة ان يقول زوجتك بنتى وملكتك هذه المائتين درهم من مالها بائتين المائتين من الدراهم اه (قوله يرجع الزوج في نصفه الخ) وترجع هى في الثوب إذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور ولها بغير العبد رد حصة الثوب وحدها أو حصة الصدوق وحدها ان شاء اه قل على الجلال (قوله ولو نسكح لمولى الخ) جواب عن هذا الشرط وفيه تسع مسائل قوله فيما يأتى صح النكاح بمهر مثل وقوله بفوق مهر مثل أى بمهر مثل فافوق حالة كون المجموع من مال المولى أما لو كان من مال المولى او قدر المهر من مال المولى والزائد من مال المولى فانه يصح في هاتين بالمسمى كما سيأتى اه شيخنا (قوله ومهر مثلها يليق به) اما إذا كان لا يليق به كان نسكح له شريفة يستغرق مهرها ماله او يقرب من الاستغراق فالنكاح باطل كما مر في تزويج المحجور عليه اه شيخنا (قوله لا رشيدة) اعترض بانه تركيب فاسد لان لا إذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها نحو لا فارض ولا بكر لا شرقية ولا غربية واجيب بانها بمعنى غير ظهور اعرابها فيما بعدها لكونها على ضرورة الحرف ولا التى يجب تكرارها بخصوصة بما إذا كان ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير صرح به السعدى قوله تعالى لا ذلول اه حل (قوله بلا إذن) أى فى الدون سواء اذنت فى النكاح ام لا وقوله بكر ليس بقيد وقوله بدونه متعلق بانكح فى المستأين وقوله او عينت أى الرشيدة بكر او غيرها وهو معطوف على قوله بلا إذن وفى المعنى على مقدر تقديره ولم تعين قدرا ولم تطلق فعطف على هذا المقدر وقال او عينت او أطلقت اه شيخنا (قوله او عينت) أى الرشيدة بكر او غيرها اه ع ش وقوله أو أطلقت أى الرشيدة غير المجبرة أى سكتت عن قدره (قوله فنص عنه) ظاهره ولو كان الناقص زائدا على مهر المثل ولو كانت المعينة للقدرة سقيمة هنا على ان قوله او عينت من عطف الجمل لكن بحث البلقين انعقاده فى السفينة بالمسمى لتلايضع الزائد عليها وطرده فى الرشيدة قال حج وهو متجه فى السفينة لا لما ذكر بل لانه لا مدخل لاذنها فى الاموال فكانها لم تأذن فى شىء لا فى الرشيدة لان اذنها معتبر فى الاموال ولو زاد على ما سمته جاء فيه ما تقدم فى الوكيل اه حل وعبارة الشورى ومثل النقص فيهما الزيادة مع تعيين الزوج أو النهى عن الزيادة على الاوجه كالوكيل فى البيع انتهت (قوله أو على أن لا يباها) أى او غيره الفا أى من الصدوق او غيره وقوله أو على ان يعطيه أى او غيره الفا أى من الصدوق او من غيره اه شرح م والفا اسم ان ومفعول يعطى محذوف دل عليه هذا أى اياه وانما

(وفى) قوله (زوجتك بنتى  
وبعتك ثوباً بهذا العبد  
صح كل) من النكاح والمهر  
والبيع عملاً بجمع الصفة بين  
مختلفى الحكم اذ بعض العبد  
صدق وبعضه ثمن مبيع  
(ووزع العبد على) قيمة  
(الثوب ومهر مثل) فاذا كان  
مهر المثل ألفاً وقيمة الثوب  
خمسائة فثلث العبد عن  
الثوب وثلاثه صدق يرجع  
الزوج فى نصفه اذا طلق  
قبل الدخول (ولو نكح  
لمولى) هو أعم من قوله  
لطفل (بفوق مهر مثل من  
ماله) أى مال مولى ومهر  
مثلها يليق به (أو انكح  
بنتاً لا رشيدة) كصغيرة  
ومجنونة (أو رشيدة بكر  
بلاذن بدونه) أى بدون  
مهر المثل (أو عينت له  
قدراً فنقص عن مهر مثل  
أو نكح بألف على أن  
لا يباها أو) على (أن  
يعطيه ألفاً



أو شرط في مهر خيار أو في  
نكاح ما يخالف مقتضاه ولم  
يخل بمقصوده الأصلي كان  
لا يتزوج عليها) أو لا نفقة  
لها (صح النكاح) لأنه لا  
يتأثر بفساد العوض ولا  
بفساد شرط مثل ذلك (بمهر  
مثل) لفساد المسمى بالشرط  
في صورته وباتفاء الحظ  
والمصلحة في الثلاثة الأولى  
وبالمخالفة في صورتها نقص  
ووجهها في ثابتهما أن  
النكاح بالأذن المطلق محمول  
على مهر المثل وقد نقص عنه  
ووجه فساد في الأخيرة  
مخالفة الشرط لمقتضى  
النكاح وفي التي قبلها أن المهر  
لم يتمحض عوضاً بل فيه  
معنى النحلة فلا يليق به الخيار  
وفي السادسة والسابعة أن  
الألف إن لم يكن من المهر  
فمهر شرط عقد في عقد ولا  
قد جعل بعض ما التزمه في  
مقابلة البضع لغير الزوجة  
فيفسد كما في البيع ولا يسرى  
فساده إلى النكاح لاستقلاله  
وخرج بزيادتي في الأولى  
من ماله مالو كان ذلك من  
مال الولي فيصح بالمسمى  
على أحد احتمالي الإمام  
وجزم به الحاوي الصغير  
تبعاً لجماعة وصححه البلقيني  
واختاره الأذرعى حذراً  
من إضرار موليه بلزوم  
مهر المثل في ماله ويفسد  
على احتماله الآخر لأنه  
يتضمن دخوله في ملك موليه

لم يعكس لأن اسم ان عمدة فهو أولى بالذكر وقوله أن يعطيه بالياء ومثله أن تعطيه بالياء أي للاب فينقد بمهر  
المثل أيضاً ومفهوم ضمير الاب مالو شرط أن يعطيها الزوج ألفاً آخر فإنه يصح بالمسمى فالأصل أنه ينقد  
المثل في صورتين وبالمسمى في صورة أه شيخنا وفي قل على الجلال قوله أن يعطيه بالفوقية والتحتية كما في  
شرح شيخنا قال وهو في الفوقية وعدمها لا يبيها تماماً (قوله أو شرط في مهر خيار) كان قال زوجته كما بكذا  
على أن لك أولى الخيار في المهر فإن شئت أو شئت أبقيت العقد به والافسخت الصداق ورجعت بمهر المثل  
أي مالا أعش على مر (قوله أو شرط في مهر خيار) أي في العقد لا بعده ولو في مجلسه ففرق بينه وبين البيع  
حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد كالواقعه فيه بان البيع لما دخله الخيار أي خيار المجلس كان زمنه بمثابة صلب  
العقد بجماع عدم اللزوم ولا كذلك هنا محل (قوله كان يتزوج عليها) فيه أن هذا يقتضي أن هذا التزويج  
على المعقود عليها من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال تليذه سم قد يوجه بان  
العقد على امرأة يقتضي إباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فيما دون أربعة وإلا فمعلوم أنه ليس طال بالذلك حتى  
يقال أنه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضاً ثم رايته حجج قال قد يشكل كون  
التزويج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر منه أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويجاب عنه بمنع ذلك وإدعاء  
أن نكاح ما دون الأربعة مقتضى حلها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه أه حل وفيه ما فيه وكتب سم على حج  
ما نصه قد يوضح بان نكاح الواحد مثلاً كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها  
دفعاً للتوهم عزم تلك المظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وتابعها في الثبوت فليتامل فيه أه  
عش على مر (قوله أو لا نفقة لها) أي بالكلية بخلاف مالو شرط أن ينفق عليها غيره فمذاً ما يخل بمقصود  
النكاح الأصلي فيبطل العقد من أصله وإن صحح البلقيني الصحة وبطلان الشرط أه شرح مروفي حج كيف  
يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما ينقل من فرق بين ذلك خيال لا أثر  
له أه حل (قوله في الثلاثة الأولى) وهي مالو نكح لموليه إلى قوله بلا إذن بدونه وقوله في صورتين النقص وهما  
لو عينت له قدر أو أطلقت وقوله واثبتت ما هي مسألة الاطلاق وقوله المطابق أي عن ذكر المهر بالكلية وفارق  
عدم صحته من غير كفاً بان إيجاب مهر المثل هنا أي في غير الرشيدة والرشيدة بالأذن تدارك لما فات من  
المسمى وذلك لا يمكن تداركه قاله حج أه حل (قوله لفساد المسمى) أي في الصور التسع وقوله في صورة أي  
الشرط هي الأربعة الأخيرة وقوله ووجه فساد أي الشرط شروع في توجيه قوله لفساد المسمى بالشرط في صورته  
وقوله في الأخيرة وهي قوله أو في نكاح ما يخالف مقتضاه الخ وقوله في السادسة والسابعة وهما صورتا الألف  
وقوله إن لم يكن من المهر كان شرط عليه هبته أو قرضه وقوله في مقابلة البضع متعلق بالتزويج وقوله لغير الزوجة  
مفعول ثان للجعل (قوله في الأخيرة) وهي أن لا يتزوج عليها والتي قبلها هي مالو شرط في مهر خيار أه حل  
(قوله بل فيه معنى النحلة) أي لأنها تستمع به كما يستمع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وعطية  
أه شوبري (قوله فيفسد) أي الجعل وقوله كما في البيع أي حيث يفسد فيه الجعل الذي هو الشرط لكن في البيع  
يسرى فساد الشرط إلى فساد البيع وهنا لا يسرى فلذلك قال ولا يسرى وقوله لاستقلاله أي النكاح بمعنى أنه  
لا يتوقف صحته على ذكر عوض والبيع غير مستقل بمعنى أنه يتوقف أه (قوله مالو كان ذلك) أي جميع المال  
من مال الولي وماله مالو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا ياتي فيه تعليل الأصحاب الأول ويأتي فيه تعليل  
الاحتمال الثاني أه حل (قوله فيصح بالمسمى الخ) هو المعتمد لكن التعليل بقوله حذر الخ لا يظهر فيما لو  
جعل الزائد من ماله ومهر المثل من مال موليه مع أنه يعقد فيها أيضاً بالمسمى أه شيخنا (قوله حذراً من  
إضرار موليه) مقتضاه أنه لو انقضى الولي بما زاد من ماله أنه يبطل لا تنفاه ذلك فليحذر أه شوبري والأقرب  
الصحة أه عش (قوله حذراً من إضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله) هذا بناء على أن المهر يرجع للاب



(أو اخل به) أى بمقصوده  
الاصلى (كشرط محتملة  
وطه عدمه) أو انه إذا وطى  
طاق أو بانث منه أو فلا  
نكاح بينهما (أو شرط فيه  
خيار بطل النكاح) للاحلال  
بما ذكر ولمنافاة الخيار  
لزوم النكاح وخرج بتقييدى  
شرط عدم الوطى بكونه منها  
وباحتمالها الوطى مالو شرط  
الزوج ان لا يوطأ فلا يبطل  
النكاح لان الوطى حقه لله  
تركة بخلافه فيها كما رجحه  
فى الروضة كاصلها تبعاً  
للجمهور وقال فى البحر انه  
مذهب الشافعى وصححه  
النووى فى تصحيحه جزم  
به الحاوى وغيره وما لولم  
تحتمل الوطى أبداً أو حالاً  
إذا شرطت ان لا يوطأ أبداً  
أو حتى تحتل فانه يصح لانه  
قضية العقد صرخ به البغوى  
فى فتاويه (أو) شرط فيه (ما  
يوافق مقتضاه) كان ينفق  
عليها أو يقسم لها (أو مالا)  
بخالف مقتضاه (ولا)  
يوافقه بان يتعلق به غرض  
ان لا تاكل إلا كذا (لم  
يؤثر) فى نكاح ولا مهر  
لانتفاء فائدته (ولو نكح  
نسوة بمهر) واحد (فلكل)  
منهن (مهر مثل) لفساد المهر  
للجهل بما يخص كلا منهن فى  
الحال كمالو باع عبيد جمع  
بشمن واحد نعم لو زوج  
امته بمهر صبح المسمى لاتحاد  
مالكه (ولو ذكرها مهراً  
سراً أو أكثر) منه (جهرراً

لا الابن لو قلنا بالفساد لان صيغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الآتى فانه يرجع للولى  
عليه وأما لو عقد بمهر المثل لكفء ومهر راغب باز يد مساواة فى الكفاءة فالمدكور فى كلام الامام نقلاً عن ابى  
الحنافط الصحة أى حيث رأى الولى المصلحة فى ذلك كما اعتمده الاذرعى اه حل (قوله بلزوم مهر المثل  
فى ماله) ولظهور هذه المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله فى ملكه اه شرح مر (قوله أو اخل به) ومنه شرط  
ان لا يرثها أو ان لا يرثه لو كانت أمة أو كتابية فان أراد ما ذامت كذلك صح وإلا فلا اه شوبرى وفى  
كون نفي الارث بخل بمقصود النكاح نظر ظاهر اه حل (قوله ايضا أو اخل به) يحتز القيد الثانى فى  
المسئلة التاسعة وقوله أو بشرط فيه خيار يحتز قوله فى الثامنة أو بشرط فى مهر خيار وقوله أو ما يوافق  
مقتضاه الخ يحتز القيد الاول من القيدى فى التاسعة فذكر يحتزها على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله  
كشرط محتملة وطه) على تقدير مضاف أى ولى محتملة أى لانه الذى يدخل فى العقد لاهى لان المعول عليه  
الشرط الواقع فى العقد اه شيخنا وعبارة شرح مر كشرط ولى الزوجة على الزوج ان لا يوطأ الخ اه  
ويجوز ان يبقى الكلام على ظاهره من ان الشارط هو الزوجة ويحمل على ما اذا عقدت بنفسها على مذهب  
ابى حنيفة لكونه بعيداً لان الكلام فى مذهبنا نامل (قوله كشرط محتملة وطه عدمه) ويفرق بينه وبين  
شرط عدم النفقة بان المقصود من النكاح التناسل المتوقف على الوطى دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً  
وقصد غيره تابعا اه حل (قوله عدمه) أى مطلقاً والوقت كذا مع إباحته فيه فلو شرط فى المتحيرة  
فان أراد مطلقاً بطل العقد والاصح اه شوبرى (قوله أو انه إذا وطى طاق) بخلاف مالو شرط ان  
لا يوطأها أو لا يوطأها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الوافق لمقتضى العقد او من المخالف  
لغير الخل اه سم على خج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش على مر (قوله  
أو شرط فيه خيار بطل النكاح) شمل ذلك مالو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه  
خلافاً للزركشى اه شرح مر وفى ع ش عليه مانصه قال فى شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على  
تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الإيلاء  
أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه مر اه سم على حج والاقرب  
ما قاله سم وهو الحق الذى لا يحصى عنه (قوله وخرج بتقييدى الخ) ولم ينزلوا موافقته فى الاول منزلة  
شرطه حتى يصح ولا موافقتها فى الثانى منزلة شرطها للتعارض حتى يبطل تغليباً لجانب المبتدى فانيط  
الحكم به دون المساعدة على شرطه دفعا للتعارض اه حل وقوله فى الاول هو قول المتن كشرط محتملة  
وطه عدمه وقوله فى الثانى هو قول الشرح مالو شرط الزوج ان لا يوطأ الخ اه (قوله بخلافه فيها) أى  
منها أى بخلاف مالو شرطت عليه عدم الوطى فلا يصح وظاهره ولو كان الزوج غير متمنى للوطى لصغر  
أو نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متمنى للنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح اه شرح  
مر (قوله فانه يصح الخ) ولو اطلقت فى الصورة الاولى فالظاهر الصحة وكذا لو اطلق ولى المتحيرة اشتراط  
ان لا يوطأ لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب وقديفرق بين هذا وبين المتحيرة بان التحير علة من منة  
فالظاهر دواها بخلاف هذا اه حل (قوله ولو نكح نسوة الخ) بان زوجهن جدهن أو عمهن أو معتقهن ولو  
كان يخص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول ابن حجر انه لا بد ان يخص كل واحدة من المشتركين فى  
الامة متمول اه حل (قوله نعم أو زوج امته) أى من عبد ليصح النكاح ولا بد ان يكون واحداً ليخرج  
مالو زوجهم من عبيد فىفسد المسمى ولو مع اتحاد المالك فقوله لاتحاد مالكة أى مع اتحاد الزوج اه  
شيخنا (قوله ولو ذكرها) أى الزوج والولى والزوجة كما اشار اليه المحقق المحلى بقوله وقد يحتاج لمساعدة  
الزوجة وقوله لزم ما عقد به أى ما وقع به العقد الحقيقى فلا حاجة لما زاده بعضهم بقوله أو لا ليخرج  
مالو عقد سرا بالف واعد جهر بالفين لان الثانى لا يقال له عقد حقيقة بل هو صورة عقد فقوله



عقد به مخرج اه شيخنا وعبارة شرح م ر أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها وان كانت موافقة الولى حينئذ لا مدخل لها فى اللزوم او باعتبار من ينضم للفريقين غالبا انتهت (قوله) لزوم ما عقده) أى قل او كثر اتحدت شهود السر والعلائية ام لا اه شرح م ر قال فى شرح الروض ولو اتفقوا على التعبير بالآلفين عن الآلف وعقدوا بهما لما كما شملته عبارته أيضا لجريان اللفظ الصريح به او عقدوا بهما على ان لا يلزم إلا الف صح بمهر المثل لما مر اه سم

(فصل فى التفويض) تقدم ان الصداق تارة يجب بالعقد وهو ما تقدم الكلام عليه وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالألف أو فى التفويض ام لا كوطء الشبهة فظهرت مناسبة ذكر هذا الفصل فى كتاب الصداق (قوله مع ما يذكر معه) أى من قوله ومهر المثل ما يرغب إلى آخر الفصل (قوله رد أمر المهر) أى من حيث جنسه وقدره قلة وكثرة (قوله او البضع) أى رد أمر البضع والمراد بأمر البضع العقد عليه بلا مهر بالنسبة للرد إلى الولى فى صورة الحرية والمراد به بالنسبة لقوله او الزوج المهر المتعاق به فان السيد رده إلى الزوج أى جعل إيجابه مفوضا إليه بالفرض أو الوطء فقوله إلى الولى أى فى صورة الحرية وقوله أو الزوج أى فى صورة السيد كما يأتى اه شيخنا (قوله او البضع إلى الولى) أى لانها لما قالت لوليها زوجنى بلا مهر فقد ردت أمر البضع اه شيخنا عز بنى (قوله او شاء فلان) وهو المراد بالغير فى قوله او غيره (قوله وتفويض بضع) أى من المرأة أو من سيد الأمة بان قالت للولى زوجنى بلا مهر أو قال سيد الأمة زوجتك بلا مهر اه ح ل (قوله أيضا وتفويض بضع) وهو إخلاء النكاح عن المهر اه شرح م ر وقوله وهو إخلاء النكاح أى على الوجه الاتى اما لو قال الولى زوجتك بلا مهر ولم يسبق إذن منها لم يكن تفويضاً على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد اه ع ش عليه (قوله وهو المراد هنا) أى وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من أنها ان عينت مهراتى اتبع وإن لم تعين زوجها بمهر المثل ويفهم منه انها اذا قالت له زوجنى بما شئت جاز بمهر المثل وبما دونه ولا يجوز إخلاء النكاح منه فان إخلاءه منه وجب مهر المثل كما تقدم اه ع ش على م ر (قوله لتفويض امرها إلى الولى) كان المراد بأمرها نكاحها والعقد عليها بدليل قوله بلا مهر والمصدر مضاف للمفعول أى لتفويض امرها (قوله لأن الولى فرض أمرها) أى مهرها إلى الزوج أى جعل له دخلا فى إيجابه بفرضه وكان المناسب ان يزيد أو إلى الحاكم اه ح ل وقوله بفرضه أى او بالوطء ملائمتى انه يجب بالفرض تارة وبالوطء أخرى (قوله والفتح افصح) لعل الافصحية باعتبار كثرة استعماله فى كلام الفقهاء والا فمثل ذلك لا يظهر فيه معنى الافصحية فان اللغتين لم يتواردا على معنى واحد اه ع ش على م ر (قوله صح تفويض رشيدة الخ) حاصل مسألة التفويض ان المرأة التى يكون منها التفويض الصحيح اما بكر أو ثيب رشيدة أو سفينة مهملة أو مكاتبية كتابية صحيحة واستاذنها سيدها فى النكاح فهذه خمس صور وصيغة التفويض فى كل اما زوجنى بلا مهر او زوجنى على ان لا مهر او تزيد على ذلك ولا نفقة لى او واعطيه الفا او زوجنى بلا مهر لافى الحال ولا فى المآل فالصحيح ستة تضرب فى خمسة وهذا الخطاب للولى منها او من المكاتبية لسيدها والعبارة الواقعة من الولى للزوج نفى المهر او السكوت او الزوج بدون مهر المثل او بغير نقد البلد او بمؤجل وهى من قوم يتزوجون بحال واذا ضربت احوال الولى فى احوال الحرية كانت عشرين صورة ثم تضرب احوالها فى العشرين الحاصلة من ضرب صنيع الولى فى افراد الزوج تبلغ مائة وعشرين ثم ان الفرض اما بالتراضى او بضرب القاضى او بوجه الوطء او موت احدهما او هما فهذه ستة احوال تضرب فى مائة وعشرين تبلغ سبعة وعشرين والرجوع فى مهر المثل اما إلى مهر العصباء او المحارم ان فقدت العصباء او الاجانب عند فقد الفريقين فهذه ثلاثة احوال تضرب فى جملة المتقدم تبلغ الفين ومائة وستين وهذا كله فى الحرية وانما تركناه مسائل المكاتبية لتعطلها فى بعض الاحوال فتأمل اه من خط شيخنا الحنفى رضى الله عنه آمين (قوله تفويض رشيدة) ومثلها السفينة المهملة وهى من بلغت رشيدة ثم بذرت ولم

لزم ما عقده) اعتبارا بالعقد  
فلزم عقد سرا بالآلف ثم اعيد  
سجرا بالآلفين تجملا لزم  
الف او اتفقوا على الف  
سرا ثم عقدوا سجرا بالآلفين  
لزم الفان وعلى هاتين  
الحالتين حل نص الشافعى  
فى موضع على ان المهر مهر  
السر وفى آخر على انه مهر  
العلائية

(فصل فى التفويض مع  
ما يذكر معه وهو لغة رد  
الأمر إلى الغير وشرعا رد  
أمر المهر إلى الولى أو غيره  
أو البضع إلى الولى أو الزوج  
فهي قسمان تفويض مهر  
كقوله للولى زوجنى بما  
شئت او شاء فلان وتفويض  
بضع وهو المراد هنا وسميت  
المرأة مفوضة بكسر الواو  
لتفويض امرها إلى الولى  
بلا مهر وفتحها لان الولى  
فوض امرها إلى الزوج  
قال فى البحر والفتح افصح  
(صح تفويض رشيدة)



يحجر عليها القاضي اهـ شيخنا (قوله بقولها الوليها) الباء للتصوير وقوله فزوج الخ من جملة التصوير فالتفويض  
الشرعي اسم لجمع قو لها ما ذكر وتزوجها كما ذكر اهـ شيخنا (قوله بقولها الوليها زوجي بلا مهر) اي  
او على ان لا مهر لي وان زادت مع ذلك لا قبل الوطء ولا بعده لا حالا ولا مآلا فان سكنت عن ذكر المهر  
فليس تفويضاً وكذا لو ذكرته مقيداً بغير مهر المثل قدر أو وصفه ويزوجها بما ذكرته اقل على الجلال  
(قوله او زوج بدون مهر المثل الخ) لان تسميته ملغاة من اصلها لانها المالم توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال  
هذه تسمية فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على ان التسمية الفاسدة توجب مهر المثل اذ الم يؤذن في ترك المهر  
فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أي محل كون التسمية الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد ما لم يكن هناك  
تفويض من المرأة اهل (قوله او بغير نقد البلد) معطوف على لا بمهر المثل وان زاد على مهر المثل من نقد  
البلد وكتب ايضاً قوله او بغير نقد البلد معطوف على قوله لا بمهر مثل فنقد البلد ليس من مسمى مهر المثل حتى  
يخالف ما سياتي في قوله فرض قاض مهر مثل حالاً من نقد البلد المصريح بذلك بان نقد البلد ليس من مسمى مهر  
المثل وكذا تقدم في شروط الاجبار الا أن يقال مهر المثل له اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به  
ما يشمل الحلول وكونه من نقد البلد ومراعاة به هنا الاعم من ذلك وخيلني يصح ان يكون معطوفاً على دون  
اهل (قوله او بغير نقد البلد) اي او بمؤجل اشرح مر (قوله كسيد زوج بلا مهر) وظاهر انه لو اذن لآخر  
في تزويج امته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت لا يكون تفويضاً لان الوكيل يلزمه الحظ لموكله  
فينعقد بمهر المثل نظير ما مر في ولي اذنت له وسكت اشرح مرو في قل على الجلال (تنبيه) سكوت  
الموكل من ولي او سيد عن ذكر المهر للوكيل ليس تفويضاً على المعتمد وكذا سكوت الوكيل عن الولي او  
السيد حال عقده وان كان مفوضاً اليه (قوله غير المكتوبة) اما المكتوبة فهي مع سيدها كالحرة ومع وليها فيصح  
تفويضها لكن باذن السيد وليس المراد انه لا بد ان يقول لها اذنت لك ان تقول لي زوجي بلا مهر بل يكتفي  
ان يزوجه بعد قولها المذكور ورواها اذن لها اهل (فرع) قال سم على منيج وتفويض المريضة صحيح  
ان صحت فان ماتت واجاز الوارث صح والا فلا هكذا نقله م ر عن خط والده اقول وينبغي تصوير ذلك  
بما لو اذنت ان تزوج بدون مهر المثل ويكون من تفويض المهر والا فلا وجه للفرق بين اجازة الوارث  
وعدمها بل لا معنى له لانه بالموت يجب مهر المثل ولا تبرع فيه وسواء في ذلك اجاز الوارث ام رد اعرش  
على مر (قوله او سكت) لم يقل او زوج بدون مهر المثل وبغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون تفويضاً  
حينئذ فيصح بدون مهر المثل وبغير نقد البلد اذا عقدهما لان المهر حقه اهـ شيخنا (قوله وبخلاف مالو سكنت  
عنه الرشيدة) بان قالت زوجي فقط فلا يكون تفويضاً وان زوجها الولي لا بمهر مثل او سكنت او زوج  
بدون مهر المثل اهل اي فينعقد بمهر المثل (قوله وبه) اي بحكم السكوت صرح في الشرح الصغير معتمد  
وقيل تكون مفوضة وقد تقدمت المسئلة في كلامه قبيل هذا الفصل في قوله ولو اطلقت اي الرشيدة الخ كذا  
قال الشهاب عميرة اي فكان حقه ان يقول كما تقدم وفيه ان التي تقدمت زوجها الولي بدون مهر المثل وهنا  
سكت الولي عنه او نفاه وذكر بعضهم الذي ذكره الشرح الصغير مصوراً بما اذا زوج الولي وسكت عن  
المهر او نفاه فراجع عبارة الشرح الصغير ويرد ما قاله الشيخ عميرة بان ما هنا اعم مما هناك وان تلك من  
افراد ما في الشرح الصغير تأمل اهل (قوله فيجب المسمى فيهما) اي في الاخيرتين راما الاولتان فان  
سكت الولي وزوج بدون مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وان زوج باكثر من مهر المثل صح بالمسمى  
اهـ شيخنا عشاوى (قوله ووجب بوطء) اي ولو باختيارها اهل والظاهر انه يجري هنا  
ما ذكره في الوطء المقرر للمهر فيما تقدم وعبارة الشو برى هناك قوله وتقرر بوطء اي بتغيب حشفة  
او قدرها وان لم تزل البكارة فان لم يتشروا لو بادخالها ذكره هل ولو صغيراً لا يمكن وطؤه المعتمد نعم  
خلافاً للزركشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يتأتى جماعه والفرق  
بينه وبين التحليل ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا انتهت وقوله او موت نظير ما تقدم ان

(بقولها الوليها) (زوجي بلا  
مهر فزوج لا بمهر مثل) بان  
نفي المهر او سكت او زوج  
بدون مهر مثل او بغير نقد  
البلد كما في الحارثي (كسيد  
زوج) أمته غير المكتوبة (بلا  
مهر) بان نفي المهر او سكت  
بخلاف غير الرشيدة لان  
التفويض تبرع لكن  
يستفيد به الولي من النسيئة  
الاذن في تزويجها وبخلاف  
مالو سكنت عنه الرشيدة  
لان النكاح يعقد غالباً بمهر  
فيحمل الاذن على العادة  
فكانها قالت زوجي بمهر  
وبه صرح في الشرح الصغير  
وبخلاف مالو زوج بمهر  
المثل من نقد البلد وبخلاف  
مالو زوج السيد أمته  
المذكورة بمهر ولو دون  
مهر مثلها فيجب المسمى  
فيهما وتعيير بما ذكر اعم  
بما ذكره (ووجب بوطء  
او موت) لاحدهما (مهر  
مثل)



لأن الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه (٢٤٨) من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقادهم أن لامهر لمفوضة بحال

ثم وطئ فلا شيء لها لأنه  
استحق وطأ بلامهر فاشبه  
مالو زوج أمته عبده ثم  
أعتقهما أو أحدهما أو  
باعهما ثم وطئها الزوج  
والموت كالوطء في تقرير  
المسمى فكذا في إيجاب  
مهر المثل في التفويض وقد  
روى أبو داود وغيره أن  
زوج بنت واشق نكحت  
بلامهر فمات زوجها قبل  
أن يفرض لها ف قضى لها  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بمهر نسائها بالميراث  
وقال الترمذي حسن صحيح  
وبما ذكر علم أن المهر  
لا يجب بالعقد إذ لو وجب  
به لتشطر بالطلاق قبل  
الدخول كالمسمى وقد دل  
القرآن على أنه لا يجب إلا  
المتعة ويعتبر مهر المثل  
(حال عقد) لأنه المقتضى  
للوجوب بالوطء أو بالموت  
وهذا في مسألة الوطء  
ما صححه في الأصل والشرح  
الصغير ونقله الرافعي في  
سراية العتق عن اعتبار  
الاكثرين لكن صحح في  
أصل الروضة أن المعتز  
فيه أكثر مهر من العقد  
إلى الوطء لأن البضع دخل  
بالعقد في ضمانه واقرن به  
الاتلاف فوجب الأكثر  
كالمقبوض بشراء فاسد

يقال ولو بقتله لها لا عكسه اه (قوله لأن الوطء لا يباح بالاباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح  
وعبارة ابن الرفعة لأن البضع لا يتمحض حقاً للزنا بل فيه حق الله تعالى ألا ترى أنه لا يباح بالاباحة فيصان  
عن التصور بصورة المباحات اه حل فاندفع ما يقال أن الوطء في هذه الصورة وليس مستنداً للاباحة  
ولست هي التي أحلتها وإنما الذي أجله العقد وحاصل الدفع أن التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مصون  
عن التصور بصورة المباح اه شيخنا وقوله لما فيه أي الوطء من حق الله تعالى وهو أنه لا يجوز إيقاعه على  
صورة الزنا اه شيخنا وبعضهم فسر حق الله بقوله بمعنى أن اباحتها متوقفة على إذن الشارع وهو ظاهر اه  
وبعبارة أخرى قوله لا يباح بالاباحة أي على تقدير عدم الوجوب وفيه أن هنا عقداً فكيف يقول لا يباح  
بالاباحة إلا أن يقال لا يباح بالاباحة أي لا الحقيقية ولا الصورة وهنا على تقدير عدم الوجوب اباحة  
صورته لأن قولها المذكور مع تزويجها كما ذكر يشبه الاباحة اه شيخنا (قوله نعم لو نكح في الكفر  
مفوضة) شامل للحريرين والذميين وهذا بخلاف ما تقدم من نكاح المشر كفافهم ما لو ترافعا ليتنا قبل الإسلام  
نحكم بينهما بحكم الإسلام لأن ذلك مفروض فيما إذا لم يعتقدا أن لامهر لمفوضة بحال اه حل وفي شرح م  
ما يصرح بأن الكلام هنا في الحريرين وأما الذميين فيجب المهر بالوطء مطلقاً أي لا فرق بين أن يعتقدا أو أن  
لامهر لمفوضة أو لا لأنهم لما التزموا أحكامنا بعقد الذمة عوملوا بمعاملة من غير نظر اعتقادهم بخلاف  
الحريرين وقد نقل لنا بالدرس عن العلامة تين المزاحي والبايلي ما يوافق ذلك وهو المصدر به في حاشية  
الزيادى فهو المفعول عليه خلافاً للبحشى اه شيخنا ح ف (قوله ثم اعتقهما الخ) قيد بهذا لأنه محل التوهم  
لاختلاف المستحق أمالو بقاء في ملكه على الرق ثم وطئ الزوج فكذلك لا يجب شيء لكن لا من حيث  
التفويض بل من حيث أن السيد لا يجب له على عبده مال وقوله أو باعها أي أو أحدهما وقوله ثم وطئها  
الزوج أي فلا مهر لها ولا للبائع اه شرح م (قوله وقد روى أبو داود الخ) لا يقال قدم القياس على النص  
لأننا نقول على تسليم أن يكون ما تقدم من إفرا د القياس فهذا الحديث ليس نصاً لأنه على حد قضى بالشفعة فلا  
يعم بل يحتمل الخصوصية أيضاً ليس في الخبر أنه لم يطا قبل الموت تأمل اه (قوله أن يروع) بكسر الموحدة  
عند المحذنين وفتحتها عند أهل اللغة لأنه لم يسمع من كلامهم فعول بالكسر الآخر وعود اسمان لنبت  
وماء اه شيخنا الزيادى اه ع ش على م (قوله لا يجب بالعقد) أي وحده وإلا فهو له دخل في الوجوب  
كما اشار له بقوله لأنه المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وقوله وقد دل الخ في قوة قوله واللازم باطل اه  
شيخنا (قوله بالوطء) متعلق بالوجوب وللوجوب متعلق بالمقتضى كذا أخذته من تصديقه اه شوبرى  
(قوله لكن صحح في الروضة الخ) معتمد ومثله الموت على ما عتمده شيخنا خلافاً للحج حيث استوجه اعتبار  
يوم العقد لأنه لم يحصل منه إتلاف اه حل وعبارة شرح م لكن المرجع في الروضة كاصلها ونقل الرافعي  
عن المعتزتين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد وجوب الأكثر من العقد إلى الوطء لأن البضع لما دخل  
في ضمانه واقرن به إتلاف وجب الأقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد ويؤخذ منه أن الأوجه فيما لو مات قبل  
الوطء ترجيح اعتبار الأكثر أيضاً خلافاً لبعض المتأخرين إذ البضع قد دخل في ضمانه بالعقد واقرن  
به المقرر وهو الموت فكان كالوطء (قوله واقرن به) أي بالبضع أو بالضمان أو بالدخول في الضمان  
(قوله وطأ قبل وطء طلب فرض مهر) استشكله الامام بآنا إن قلنا يجب مهر المثل بالعقد فامعنى  
المفوضة وإن قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لم يجب لها قال ومن طمع أن يلحق ما وضع على  
الاشكال بما هو بين طلب مستحيلاً وأجيب بأن معنى المفوضة على الأول جواز إخلاء الولى العقد  
عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى وإنما طلبت ذلك على الثاني لأنه جرى سبب وجوبه بالعقد  
سبب الوجوب بنحو الفرض لأنه موجب للمهر وفرق ظاهر بينهما اه شرح م (قوله وهو ما رضيا  
به) نعم إن فرض لها الزوج مهر مثلاً باعتبارها حالاً من نقد بلد ما لم يعتبر رضاها كما نقله ابن داود

واعتبار حال العقد في الموت من زيادتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسها) أي للفرض لتكون  
على بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالمسمى ابتداء (وهو) أي المفروض (ما رضيا به)



عن الاصحاب وانتصر له الاذرعى لانها اذا رفعت لمحاكم لم يفرض غيره فامتنعوا تعذت وعناداه شرح  
 م (قوله او فوق مهر مثل) اي او انتص منه اسم (قوله او جاهلين بقدره) اي مهر المثل وقوله كالمسمى  
 ابتداء راجع للجميع وقوله ولان المهر ورض الخ راجع له وله او جاهلين بقدره فقط (قوله فلو امتنع منه)  
 راجع لقوله ولها قبل وطء الخ وقوله او تنازعا فيه راجع لقوله وهو ما رضى به اه شيخنا (قوله لرض  
 قاض) اي الذى تقع الدعوى بين يديه اذ لا بد من دعوى صحيحة سواء قاضى بلد الزوجة او غيره اه قل  
 على الجلال (قوله ان عليه) فان قلت ينبغى ان يكون هذا شرط الجواز تصرفه لانه قد ولو صادف فى نفس  
 الامر قلت لا بل الذى دل عليه كلامهم انه شرط لما لان قضاء القاضى مع الجهل لا يغدو ان صادف الحق  
 اه تحفة اشوبرى ومثله م (قوله ان كان مهر المثل مؤجلا) اي لا طر اعادة نسائها به كلا ر بعضا فلو  
 كان مهر مثلها مائة مؤجلة لسكها تعدل تسعين حالة فرض تسعين حالة اه زى وعبارة الاذرعى ثم ما ذكرناه  
 من عدم دخول الاجل فى مهر المثل فيما اذا كان قد وجب اما لو احتيج الى معرفته ليعتد به لمولى عليه من  
 ذكر او انثى فالظاهر جوازه كما يبيع ويشترى له كذلك حيث اقتضاه النظر قال الشارح يعنى السبكي لو  
 كانت عادة نساء العصبة ينكحن بمؤجل وغير نقد البلد فى الاثناء لا يمكن الا الحلول ونقد البلد وما فى الا ابتداء  
 اذا اراد ان يزوجه الصغير او الصغيرة فيجوز الجرى على عادة عشيرتها وان كان مؤجلا وعرضا وغير  
 نقد البلد فيما يظن اه رشيدى على م (قوله من نقد بلد لها) عبارة شرح م من نقد بلد الفرض فيما يظهر  
 ولا يعارضه التعيير ببلد المرأة لاستلزام الفرض حضورها وحضور وكيله والتعيير ببلد الفرض لدخول  
 هذه الصورة اولى واذا اعتبر بلد الفرض اربلدها فقد ذكرنا فى اعتبار قدره انه لا يعتبر قدرها  
 لان كان به نساء قرابات او بعضهن والا اعتبر بلدهن ان جعلن بلد ولا اعتبر اقربهن  
 لبلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبر اجنبيات بلدها كما ياتى والحاصل ان العبرة فى الصفة ببلدها او  
 بلد وكيلها فلا يكون الا من نقد تلك البلدة وفى قدره ببلد نساء قراباتها الى آخر ما مر انتهت (قوله ولا يصح  
 فرض اجنبى) يعنى انه لا يلزمها الرضا به ولا لو رضيا به صح اه شيخنا نعم ينبغى انه لو كان الاجنبى سيد  
 الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعالة يلزمه اعفائه وقد اذن له فى الكاح ليؤدى عنه اه  
 شرح م (قوله ايضا ولا يصح فرض اجنبى) وهو من ليس وكيله عن احدهما ولا وليا ولا مالكا  
 له ولا من يلزمه المهر كالولد فى الاعفاف اه قل على الجلال (قوله ايضار لا يصح فرض اجنبى من ماله)  
 محله عند عدم اذن الزوج له فان اذن له جاز مطلقا سواء كان من ماله ومن مال الزوج فار لم ياذن لم  
 يصح مطلقا ثم ان كان الاذن فى الفرض من مال الزوج كان وكيله عنه فيه وان كان الاذن فى الفرض  
 من ماله أى الاجنبى او مطلقا فهل يرجع عليه لتقدم الاذن على وجوب الماذون فيه لانه انما يجب  
 بالوطء اولا ومحل نظرو قد يقال الفرض مستندا الى العقد فينبغى الرجوع اه من محشى الخطيب  
 (قوله ما يرغب به) اي ما وقعت الرغبة به فيمن تماتها فالمراد بالمضارع الماضى فسقط ما لبعضهم  
 هنا اه قل على الجلال (قوله ما يرغب به فى مثلها عادة من نساء عصباتها) قال حجج علم من ضبط نساء  
 العصبة ونساء الارحام بما ذكر ان من عداهن من الاناث كبنت الاخت من الاب فى حكم  
 الاجنبيات والجدة ولو الاب كذا نقل عن شيخان ز وفيه نظرا حل أى لان الجدة لاب لم تدخل  
 فى ضابط العصبات لانها لا تنسب لمن نسبت اليه الزوجة ولا فى ضابط ذوى الارحام لانها ليست من  
 قربات الام فالظاهر انها من الاجنبيات كما سيأتى عن ع ش ولذا حمل أم الام فى كلام م على أم أبى  
 الام لتكون من ذوى الارحام كما سيأتى فكذا يحمل ما نقل عن زى فتدبر هذا والنظر لما يتوجه ان قال زى  
 بدخول ام الام فى ذوى الارحام والا فغاية ما يستفاد من عبارة الشارح خروجها من العصبات حيث  
 قال دون لام والجدة الخ فان كان زى لم يقل الاولو الاب فصح ولا نظر الى انها سواء كانت لاب او لام ليست  
 من العصبات بناء على تفسير الشارح كغيرة للعصبات بانهم قرابات الاب اما اذا فسرت بمن لو قدرت ذم كر

ولو مؤجلا او فوق مهر او  
 جاهلين بقدره كالمسمى  
 ابتداء ولان المفروض  
 ليس بدلا عن مهر المثل  
 ليشترط العلم به بل الواجب  
 احدهما (فلو امتنع) الزوج  
 (منه) اي من فرضه (او  
 تنازع فيه) اي فى قدر ما  
 يفرض (فرض قاض مهر  
 مثل) ان (عليه) حتى لا يزيد  
 عليه ولا ينقص عنه الا  
 الا بتفاوت يسير يحتمل  
 عادة او بتفاوت المؤجل  
 ان كان مهر المثل مؤجلا  
 (خلا من نقد بلد لها وان  
 رضيت بغيره كما فى قيم  
 لمنهات لان منصبه الا لزام  
 فلا يلقى به خلاف ذلك  
 ولا يتوقف لزوم ما  
 يفرضه على رضاها به  
 فانه حكم منه (ولا يصح  
 فرض اجنبى) ولو من ماله  
 لانه خلاف ما يقتضيه  
 العقد (ومفروض صحيح  
 كسمى) فيتشطر بطلاق  
 قبل وطء بخلاف ماله  
 طلق قبل فرض ووطء  
 فلا شطر وبخلاف المفروض  
 الفاسد كخمر فلا يؤثر فى  
 تشطير اذ طلق قبل الوطء  
 خلاف الفاسد المسمى فى العقد  
 (ومهر المثل ما يرغب به  
 فى مثلها) عادة (لمن)  
 نساء (عصباتها) وان من



ومن المنسوبات إلى من تنسب هي إليه (٢٥٠) كالأخت وبنت الأخ والعمة وبنت العم دون الأم والجدة والخالة وتعتبر (القربي

قالقربى) منهن (تقدم  
 أخت لأبوين فلااب  
 فبنت أخ) فبنت ابنه وان  
 سفل ( فعمة كذلك )  
 اى لايفرض فلااب  
 فبنت عم كذلك ( فان  
 تعذر معرفته) اى معرفة  
 مايرغب به فى مثلها من نساء  
 العصبات بان فقدان او لم ينكح  
 او جهل مهرهن (فرحم)  
 لها يعتبر مهرها من والمراد  
 من هنا قرابات الام لا  
 المدكورات فى الفرائض  
 لان أمهات الام يعتبرن  
 هنا ( كجدة وخالة) تقدم  
 الجهة القربى منهن على  
 غيرها وتقدم للقربى  
 من الجهة الواحدة كالجدة  
 على غيرها واعتبر الماوردى  
 الام فالأخت لها قبل الجدة  
 فان تعذر ناعتبرت بمثلها  
 من الاجنبيات وتعتبر  
 العربية بمرية مثلها والامة  
 بامة مثلها والعتيقة بعتيقة  
 مثلها وينظر الى شرف  
 سيدهما وخسته ولو كانت  
 نساء العصبية بلدين هى  
 فى احدهما اعتبر نساء  
 بلدها ويعتبر ماختلف  
 به غرض كسب وعقل)  
 ويسار وبكارة وثبوبة  
 وجمال وعفة وعلم  
 وفصاحة (فان اختصت)  
 عنهن (بفضل أو نقص)  
 بما ذكر (لرخص) مهر  
 (لائق) بالرجال (وتعتبر

ليكانت عصبة فالجدة للاب من العصابات وحينئذ يتوجه النظر بأهل اه شيخنا ح ف رضى الله عنه وما نقله  
عن حج في صدر العبارة فيه تجريف ونص عبارته ( تنبيه ) علم من ضبط نساء العصبة ونساء الارحام  
بما ذكر ان من عدا هذين من الاقارب كبنات الاخت من الاب في حكم الاجنبيات وكان وجهه أن العادة في  
المهر لم تعد إلا باعتبار الاولين دون الاخيرة اه ( قوله من نساء عصبانها ) اى ولو فرض ذكورا اه  
عزيزى ( قوله وهن المنسوبات الخ ) اى فتدخل فيهن العممة وتخرج الام واختها وبنات الاخت اه شيخنا  
( قوله فعممة كذلك ) هل ولو بواسطه فتقدم اخت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع  
بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الارث ذلك فتقدم العممة وان بعدت وبنات العم وان بعد اه ع ش على مر  
( قوله اوجه مهرهن ) اى أو كانت مفروضة ولم يفرض لها مهر مثل اه ح ل ( قوله والمراد بهن هنا قرابات  
الام الخ ) عبارة شرح مر فارحام اى قرابات الام من جهة الاب والام فهى اعم من ارحام الفرائض  
من حيث شموله للجدات لو ارثات واحص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما وقضية  
كلامهما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر امها ولذا قال الماوردى والرويانى تقدم  
الام فالاخت للام فالجدات فان اجتمع ام اب وام ام بوجوه اوجهها استواءهما ثم الخالة ثم  
بنات الاخوات اى للام ثم بنات الاخوات اه وقوله فان اجتمع ام اب اى للام لان الكلام في  
قرباتها امام ابى المسكوية فلا تدخل في الارحام بالصابط الذى ذكره ويلبغى انها من نساء العصابات  
فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبة هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل العصوبة  
وام الاب لو فرضت كذلك كانت ابا اب لكن فيه انه لا يشتملها قولهم وهن المنسوبات الى  
من تنسب هى اليها فانه قد تكون من غير قبيلاتها او اهل بلد هابل فضية ذلك انها ليست من نساء العصبة ولا من  
ذوات الارحام كبنات العمه ومقتضى ذلك ان تكون من الاجنبيات اه ع ش عليه ( قوله كجدة ) اى  
من قبل الام التى من قبل الاب فليست ههنا من الرحم ولا من العصابات لعدم دخولها في تعريف كل كما يعلم من  
عبارة ح ش على مر ( قوله تقدم الجدة القرى الخ ) فتقدم ام المنكوحه فاختها الامها فجرتا فخالتهما فبنات  
أختها لامها فبنات خالها وبذلك علم استواء ام الاب وام الام خلافا لبعضهم اه قل على الجلال ( قوله  
فالاخت لها اى للام اى منها اى فاحت المنكوحه من امها فقط اه شيخنا ( قوله فان تعذرت الخ ) عبارة  
شرح مر فان تعذر ارحامها فنساء بلد هائم اقرب بلد اليها ثم اقرب النساء بها شيها ( قوله ويعتبر ما يختلف به  
غرض اى اذا وقع في قاربها تفاوت بشرف او نقص نسبت هى الى من تشابهها في صفاتها من نقص او كمال  
هذه الصورة غير قوله فان اختصت بفضل او نقص ( قوله وفصاحة ) وفي الكافي اعتبار حال الزوج ايضا  
من اليسار والعلم والعفة والنسب اى بمعنى انهن لو خففن الذى يسار او علم او نحو ذلك اعتبروا بما لم يعتبروا  
المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات اه ح ل ( قوله  
لنقص نسب الخ ) في تصوير ذلك نظرو صورهم بعضهم بما اذا كان من تنسب اليه من عظام الدنيا ثم افترق  
فساحت لذلك ولا ف كيف يدخل النقص على النسب اه وقد يصور باعتبار المرأة بنساء محارمها كاخت  
الام واذا كانت اخت المفوضة لامها ناقصة النسب بان كان ابوها غير شريف وساحت لاجل ذلك فاعتبرت  
تلك المساحة بالنسبة للمفوضة فاذا كانت ناقصة النسب ايضا خففتا مهرها وان كانت كاملة النسب بان كان  
ابوها شريفا لم تخف لان مقتضى التخفيف في احتمالها لا مهرها من جود فيها فتأمل اه من خط شيخنا ح ف  
وصورها شيخنا العشماوى بثلاثة اخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالمين فزوج العالم بنته بمائة واحد  
الجاهلين بنته بتسعين فانازوج الاخر بنته تفويضا فاما تعتبر ببنت غير العالم فمهرها تسعون اه وصورها  
شيخنا العزيزى بان نفي رجل ابنه وادعى أنه من زنا ثم استلحقه فانه وان لحقه ينقص نسبه فاذا ولد لهذا الولد  
بنت حصل في نسبها ما يفرر رغبة بسبب نفي ابيها فاذا زوجناها تفويضا لم يعتبر في مهرها مهر عصبانها من لم يكن

مساحة من واحدة لثقة من نسب ينفر



في نسبهم نقص وعبارة الشيخ س ل قوله لنقص نسب الخ مثاله ان يتزوج واحد من ثلاثة أخوة بنت شريف والاخران بنتي خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريفة بالف وبنت احدى الخسيسيتين بمائة فاذا زوجت الاخرى تفويضا أو ووطئت وأردنا أن نفرض لها فتعتبر بالخسيسة دون الشريفة اه فلما راد بالنسب النسب اللغوي (قوله ومنهن لنحو عشيرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا بالريفة له بنات زوج بعضهم به بقدر غال جريا على عادتهن وبعضهن بمصر بدون ذلك لما رأى فيه من المصلحة لها من الراحة التي تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من المسامحة للزوج الذي هو من مصر وهو ان ذلك صحيح لا مانع منه لجريان المسامحة عادة لمثل ذلك رانه لو اريد تزويج واحدة من اقارب تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج اه و من مصر فيسأخ له أم من القرى فيشدد عليه ومثل الأب غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر اه ع ش على م (قوله كلهن أو غالبهن) انظر وجه اعتبار الكل أو الغالب هنا دون ما قبله وقد يوجه بان النقص لما دخل على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر إلى مهر من الاول وعلم بمسامة هذه أن هذا القدو هو غاية ما يرغب به فيها الان فعاد مهر مثلها اليه فكان حكما على مثلها الماعلم ولا كذلك هذا فامرهن على حالة لم تغير فلا نظر لمسامحة بعضهم لا لمتنض فانيط بالكل أو الغالب تأمل اه شوبري (قوله خففنا م هذه) اي وقد علمت ان هذا هو معنى قول بعضهم يعتبر حال الزوج يسار او علما ونحو ذلك اه حل ا قوله وفي وطء شبهة مهر مثل) أي لا إذا وطئ العبد أمة سيده أو سيده بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كما لا ضمان بالتلاف ما لها أو ماردة وماتت على ردتها اه حل (قوله ايضا وفي وطء شبهة) أي منها بان لا تكون زانية وكان ينبغي أن يقدم هذا على مهر المثل لأن هذا مما يوجب كاله وطء والفرض في المفوضة اه حل لكن قوله أي منها لا يحتاج له في شبهة الماعل اما في شبهة الطريق والمحل اللتين مثل بهما الشارح فلا يحتاج له بل الشبهة فيهما قائمة ولو عند العلم بالحال وأما شبهة الماعل فمدار الوجوب فيها على الشبهة منها سواء كان هو زانيا أو لا وهذا بالنظر لاصل وجوب المهر واما بالنظر لعددده بالوطء فمدار عدم تعدده على اتحادها منها معا فاذا فقدت الشبهة منه مع وجودها منها تعدد قول اتين ان اتحدت أي الشبهة منها بدليل قوله وخرج بالشبهة الخ فعلى هذا يكون في الكلام استخدام إذ قوله وفي وطء شبهة المراد به شبهتها هي وقوله ان اتحدت أي شبهتهما معا وهذا التفصيل كله كما علمت في شبهة الفاعل اه (قوله كنعكاح فاسد) هذا مثال لشبهة الطيق وقوله ووطء اب الخ هذه الثلاثة امثلة لشبهة المحل ولم يمثل لشبهة الفاعل (قوله أو شريك الأمة المشتركة) أي فيلزمه مهر مثل حصه شريكه فقط لكن لو استولدها لزمه ايضا نصف قيمتها كما نص عليه الشافعي اه عن (قوله أو سيد مكاتبته) في الناشري اما لو وطئ مكاتبته مرارا فلها مهر واحد الا أن تحمل منه فان حملت تخيرت بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين ان تعجز نفسها وتكون ام ولد ولا مهر لها لانفساخ الكتابة وإذا اختارت الصداق فوطئها ثانيا خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه في الام اه شوبري (قوله مهر مثل) أي مهر ثيب في الثيب ومهر بكر في البكر وقوله دون حدوارش بكارة أي سواء النكاح الفاسد وغيره على المعتمد فلا يجب إلا المهر ولذلك نظم الشيخ يوسف الملوي هذا المحل ونظائره تحرير المعتمد فقال في الغصب والديات مهر ثيب \* كذاك ارشا للبكارة اطلب في وطء مشتر بعقد فاسد \* مهر لبكر مع ارش ابدا ووطء زوج في نكاح فاسد \* مهر لبكر دون ارش زائد كذاك وطء أجنبي للامه \* قبيل قبض المشتري قد ختمه (قوله دون حدوارش بكارة) ما صرح به هنا من عدم وجوب ارش البكارة في النكاح الفاسد هو المعتمد خلافا

رغبة) هذا من زيادتي اما مسامحتها لذلك فلا يعتبر اعتبارا بالغالب وعليه يحمل قوله ولو ساجت واحدة لم تجب موافقتها (و) تعتبر مسامحة (منهن) كلهن أو غالبهن (لنحو عشيرة) كشریف فلو جرت عادتهن بمسامحة من ذكر دون غيره خففناه مهر هذه في حقه دون غيره ونحو من زيادتي (وفي وطء شبهة) كنعكاح فاسد ووطء أب أمة ولده أو شريك المشترك أو سيد مكاتبته (مهر مثل) دون حدوارش بكارة (وقته) أي وقت وطء الشبهة نظرا إلى وقت الاتلاف لا وقت العقد في النكاح الفاسد لانه لا حرمة للعقد الفاسد (ولا يتعدد) أي المهر



(بتعدده) أي الوطء (ان  
اتحدت) أي الشبهة (ولم يؤد)  
أي المهر (قتل تعدد وطء)  
كان تعدد في نكاح فاسد  
لشمول الشبهة لجميع الوطئات  
(بل يعتبر على أحوال)  
للوطء فيجب مهر تلك الحالة  
لأنه لو لم يقع إلا الوطء فيها  
لوجب ذلك المهر فالوطئات  
الزائدة إذا لم تقتض زيادة  
لا توجب نقصا وخرج  
بالشبهة تعدد الوطء بدونها  
كوطء مكره لامرأة ونحوه  
كوطء نائمة بلا شبهة  
وباتحادها تعدد ما في تعدد  
المهر بهما إذ الموجب له  
الاتلاف وقد تعدد بلا  
شبهة في الأول وبدون  
اتحادها في الثاني كان وطئ  
امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق  
بينهما ثم مرة أخرى بنكاح  
آخر فاسد أو وطئها بظنهما  
زوجة ثم علم الواقع ثم ظنهما  
مرة أخرى زوجة فوطئها  
وبزادتي ولم يؤد قبل تعدد  
وطء ما لو أدى قبل تعدده  
المهر في تعدد قاله الماوردي  
وبما تقرر علم أن العبرة  
عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة  
لا باتحاد جنسها المفهوم  
من كلام الأصل  
(فصل) فيما يسقط المهر  
وما ينصفه وما يذكر معهما  
(الفراق) في الحياة (قبل

لما يؤممه كلامه قيل باب المبيع قبل قبضه ولا ينافي هذا ما في آخر المبيع المنهي عنها في المبيعة ببيعها فاسدا  
من وجوب مهر وارث بكاره كافي النكاح الفاسد وانت ترى أنه صرح هنا بعدم وجوب ارش البكاره  
واقصر المصنف فيما تقدم في باب الاعفاف على وجوب المهر على الأب وسكت عن وجوب الارش  
للبيكاره وقد صرح هنا بنفيه والمعتمد عدم وجوبه كما تقدم ومثله الامة المشتركة أه حل وتقدم في شرح  
م في فصل الاعفاف الجزم وجوب ارش البكاره في وطء الأب امة ابنة مع المهر بشرط أن لا  
يحبها أو يحلها أو يتأخر الأثرال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والأفلامهر ولا ارش لأن وطء وقع  
بعد انتقالها إليه أو معه أه شيخنا ح ف رضي الله عنه (قوله وارث بكاره) محمول على الشبهة بغير النكاح  
الفاسد وهذا محل وفاق فلا تضعيف (قوله بتعدده) أي الوطء والمراد بتعدده كما قاله الدميري أن  
يحصل بكل مرة قضاء الوطء مع تعدد الأزمنة فلو كان ينزع ويعود والأفعال متواصلة ولم يقتض  
الوطء إلا آخراهم وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتتعدد الوطئات وإن لم  
يقتض وطء والحاصل أنه متى نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطء ثم عاد تعدد الوطء فلا أه شرح  
م (قوله ان اتحدت) أي الشبهة ومن ذلك أن يتكرر وطء الأب لجارية ابنة والشريك الامة المشتركة  
وسيد الامة المكانية لاتحاد شبهة الاعفاف وشبهة الملك ومحل في وطء الامة ما لم تحبل منه أه حل  
(قوله أعلى أحوال) التمييز بخلاف أي أعلاها مهر أه وعبارة حج ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك  
الوطئات فواضح والأمر كان كانت في بعض الوطئات سليمة سميئة مثلا وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها  
في أعلى الأحوال إذ لو لم يوجد الاتك الوطء وجب ذلك العالي فإن لم تقتض البقية زيادة لم تقتض  
نقصا أه (قوله وخرج بالشبهة) أي الكائنة في ضمير قوله ان اتحدت أي هي أي فان وطئها بدون شبهة  
منه مع وجودها منها تعدد أه شيخنا وقرله بدونها أي بدونها مع وجودها منها فالحاصل أن العبرة  
في إيجاب المهر بوجود الشبهة منها وفي تعدده بتعدده الشبهة منه أه حل بالمعنى وقوله وباتحادها تعدد  
الحل أي فقد خرج بقوله ان اتحد شيان ما إذا تعددت وما إذا لم توجد بالكلية لكن من الزوج مع وجودها  
منها وهذا لا يتأتى إلا في شبهة الفاعل وفي حج مانصه (تلييه) العبرة في الشبهة المرجعية للمهر بظنهما كما مر  
وحينئذ قبل العبرة في التعدد بظنهما أو بظنه أو بفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى  
أو منها فقط فيعتبر ظنهما كل محتمل والآخر وجه أه (قوله كوطء نائمة) أي لا شعور لها أو ظننه  
زوجها أه حل (قوله وبما تقرر) أي من التمثيل بقوله كان وطئ امرأة بنكاح فاسد الخ فان جنس الشبهة  
واحد وهي شبهة الطريق ومع ذلك يتعدد المهر لأن شخص الشبهة تعدد وكذا يقال في المثال الثاني فان  
جنس الشبهة واحد وهو شبهة الفاعل وأما شخصها فتعدد أه من خط شيخنا ح ف (قوله وبما تقرر) علم  
الخ) أي وعلم أيضا أن العبرة في الشبهة الموجهة للمهر بظنهما وكذا بغير ظنهما بالنسبة لتعدد ما حيث  
كان زانيا أو أقالمة بظنه أه حل (قوله اتحاد الشبهة) أي شخصها وقوله لا باتحاد جنسها والا  
لورد عليه المثالان المذكوران في الشارح فكان يقتضي عدم التعدد للمهر فيهما لا باتحاد الجنس بل  
كذلك بل بتعدد نظر التعدد للشخص أه شيخنا

### (فصل فيما يسقط المهر)

(قوله وما يذكر معهما) أي من قوله فلو زاد بعده فله إلى آخر الفصل أه ح على م (قوله الفراق قبل  
الوطء الخ) عبارة أصالة مع ش ح م ورواها في الحياة كما علم من كلامه السابق قبل وطء منها كفسخها بعينه  
أو باعساره أو بعثها وكرهها أو أسلمها ولو تبعها أو رضاعها له أو لزوجته أخرى له أو أراضاعها كان دبت  
ورضعت من أمه مثلا أو بسببها كفسخها بعينها يسقط المهر المسمى ابتداء والمفروض بعد ومهر المثل لأن  
فسخها اتلاف للمهر من قبل التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه الناشئ عنها  
كفسخها انتهت (قوله الفراق في الحياة الخ) أما الموت فيقرره كما مر وكذا الوطء كما مر أيضا ولو كان بسببه



لا بسببها نصفه كما سيأتي فلا يسقط الا باجماع القيرد الثلاثة اه شيخنا و قوله كما سيأتي اي في الجهاد بقوله  
 فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق (قوله الفراق في الحياة) ومنه المسخ حيوانا  
 ففسخه ولو بعد الدخول ينجز الفرة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجة يعودها آدمية ولو في العدة  
 كعكسه الا في وفارق الردة ببقاء الجنس فيه ومسوخة ينجز الفرة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول  
 لتعذر عود اليه لخروج وجهه عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء حياته وقال العلامة السنباطي تشطره قبل الدخول  
 والامر في النصف العائد اليه لرأي الامام كذا في أمواله واما المسخ حجر افسكالموت ولو بعد مسخه حيوانا  
 ولو بقي منه جزء آدمي لحكم الا دمي باق له مطلقا ولو مسح بعضه حيوانا وبعضه حجر افسكالموت للحكم للاعلى فان  
 كان طولا فهو حيوان وينفق عليه من ماله مادام حيوانا فان عاد آدميا عاد له ملكه وان مات أو انقلب  
 حجر اورث عنه ولو مسح الزوج امرأة وعكسه تجز الفرة ولا تعود وان عادا كذا امر نعم ان كان  
 انقلا بهما مجرد تخيل فلا فرقة (فائدة) قالوا ان المسوخ لا يعيش فرق ثلاثة ايام وانه لا عقب له وما وجد  
 من جنس المسوخ فمن نسل غيره كما في الحديث وقبل مولده المسوخ قبل موته في الايام الثلاثة قال  
 الجلال السيوطي وجملة المسوخات ثلاثة عشر لما اخرج الزبير بن بكار والديلمي مسند الفردوس عن  
 علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المسوخ فقال ثلاثة عشر الفيل وكان رجلا جبارا  
 الوطيا والدب وكان رجلا محتشا يدعو الناس الى نفسه والخنزير وكان من الذين كفروا بالمائدة والقرد  
 وكان من اليهود الذين اعتدوا في السبت والحريش وكان ديو ثايدعو الناس الى حليلته والضب وكان رجلا  
 يسرق الحاج بمحجنه والوطواط وكان رجلا يسرق الثمار من الشجر والعقرب وكان رجلا لا يسلم احده من  
 لسانه والدعموص وكان رجلا نما والعنكبوت وكانت امرأة مسجرت زوجها والارنب وكانت امرأة  
 لا تطهر من الحيض وسهيل وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من نبات الملوك فتنت مع هاروت  
 وماروت اه والحريش نوع من الحيات أو شبيه بها والدعموص بضم أوله نوع من السمك وغن على رضى  
 الله عنه ان المسوخين تسعة وعشرون انسانا فليراجع من محله اه قل على الجلال (قوله كفسخ بعيب)  
 اي او بخلف شرط أو عتقها تحت من بهرق وقوله وارضاها الخ اي او ارتضاها بنفسها وهي صغيرة من أم  
 الزوج او من زوجته الكبيرة (قوله كفسخ بعيب) قضية اطلاقهما كغيرهما عدم الفرق بين المقارن للعقد  
 والحادث في حالة فسخه بعيبها وهو كذلك وان قيده الماوردي بالمقارن وجعل الحادث كالطلاق اه شرح  
 مر (قوله بعيب منها او منه) فان قلت لم جعلتم عيبها كفسخها لكونه سبب الفسخ ولم تجعلوا عيبه كفسخه  
 قلنا الزوج بذل العوض في مقابلة منافعتها فاذا كانت معيبة فالفسخ من مقتضى العقد اذ لم يسلم له حقه  
 والزوجة لم تبدل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكته سليم فكان مقتضاه ان لا يفسخ لها  
 الا ان الشارع اثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا اختارته لم يرد البذل كما لو ارتدت اه شرح الروض  
 (قوله منها او منه) راجع لسكل من فسخ وعيب فيشمل مالم يفسخت هي او هو فاستعمل السبب  
 فيما يعم المباشرة وعبارة بعضهم الفرة منها او بسببها وهي اظهر كما ترى اه شيخنا (قوله وكاسلامها)  
 اعاد العامل لان النوع الاول لا يختص به ابل ولو كان فيه العيب كما عظم في الشارح بخلاف هذا  
 النوع فانه خاص بان يكون من جانبها اه شو برى (قوله ولو بتبعية احدا بويها) اي قياسا على  
 ماسياتي في المتعة ان اسلامها تبعها كاسلامها استقلالها فلا متعة وفرق بينهما حجج بان الشطرا قوي  
 لقولهم ان وجوبه أكد فلم يؤثر فيه الامناع قوي بخلاف المتعة اه حل (قوله ولو بتبعية الخ)  
 خلافا لحج قال لان المسئلة تبعها لا فعل منها بل هي بالتشطير اولى مما لو ارضعته امها لان اسلام  
 الام كارضاها فكالم ينظروا الارضاها لم ينظروا الاسلامها مع ان الحاصل منها فعل في ارضاع الام لها وهو  
 المص والازدرادوا ايضا قالوا بالتشطير في ردهما معا تغايبا لسببه فقياسه هنا كذلك اذ الفرة نشأت من  
 اسلامها وتخلفه فيغلب سببه ايضا اه ولا يلزم من اسلم من ابويها مهر لها وان كان فوق بدل منفعتها بخلاف

وطه بسببها كفسخ بعيب  
 منها او منه وكاسلامها ولو  
 بتبعية احدا بويها وزدتها



المرضعة فيلزمها المهر وان لزمها الارضاع بتعيينها لان لها اجرة تجبر ما تغرمه بخلاف من أسلم لاشئ له فلو غرم لنفرض عن الاسلام اه حل وعبرة الشورى قوله ولو بتبعية احدا بويها واستشكل بما ياتي من ارضاع أمهاله ويجاب بان الاسلام وصف قام بها فنزله الشارع من الاصل منزلة فعلم بخلاف ذلك فانه فعل الام وهو اجنبى عنها بالكلية حيث لم ينزله الشارع منزلة فعلم او يقال الاسلام في مسئلة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الاخوة في مسئلة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليس نسبتها اليها باولى من نسبتها اليه تأمل انتهت (قوله وارضاعها زوجة له صغيرة) اى فيفسخ نكاحهما لانه لا يجوز الجمع بين أم وبنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبيرة ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت فوتت عليه البضع بتمامه اعتبار المما يجب عليه شيخنا وتحرم الكبيرة عليه مؤبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بالكبيرة اه حل (قوله والمفروض بعد) اى بعد العقد ومن المعلوم ان الفرض لا يكون الا في التفويض سواء كان هذا المفروض من المثل ام اقل ام اكثر وقوله ومهر المثل اى في المسمى الفاسد او في السكوت عن ذكر المهر بدون تفويض وقول حل ومهر المثل اى في المفوضة والمسمى الفاسد غير ظاهر اذ مهر المثل الواجب في المفوضة دخل في قوله والمفروض بعد لان مهر المثل لا يجب في المفوضة قبل الوطء الذى الكلام هنا فيه الا بالفرض (قوله وما لا يكون بسببها) بان كان بسببه او بسببها او بلا سبب لاحد كان تطير لبن الكبيرة للصغيرة اه حل (قوله كطلاق بائن) الظاهر انه انما قيد بالبائن لكون الكلام فيما قبل الوطء والطلاق قبله بائن مطلقا اى ولو بدون عوض لكنه ليس بلازم لا يمكن كونه رجعيا بان كان بعد استدخال المنى فهو رجعى مع انه قبل الوطء ولهذا قال حل قوله كطلاق بائن ولو خلعا ومثله الرجعى بان استدخلت مائه لكن ينبغي ان لا تستحق الشطر الا ان انقضت العدة وفيه ان هذا بائن الآن ولا بان راجع فينبغى عدم التشطير فاذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر حرره اه وعبرة عش على مهر قوله بان استدخلت مائه اى ولو في الذبر وهو تصوير للرجعى قبل الوطء اى في تشطير بمجرد الطلاق ولا يتوقف على انقضاء العدة واذ راجعها لا يجب لها شئ زيادة على ما وجب بها أولا اه ح ف (قوله ولو باختيارها الخ) ومع كونه باختيارها هو من قبيل ما هو بسببه كما يصرح به الشارع في المتعة بالنسبة للمسئلة الثانية وهى قوله او علقه بفعلها الخ (قوله واسلافه) اى ولو تبعا ولا تخلف الى انقضاء العدة فيما اذا استدخلت مائه فتخلفها المذكور شرط التأثير بسبب الفرقة الذى هو الاسلام اه حل (قوله وارضاع امة لها) خرج ما لو دبت الصغيرة وارضعت فان المهر يسقط وهو كذلك اه شورى فالارضاع قيد في هذه المسئلة دون الثانية وهى قوله او امها له الخ (قوله) فعل أمها ليس قيد ابل مثله ما لو ارتضع هو بنفسه من أمها كان دب عليها وهى نائمة (قوله ومملكها) اى فيستقر النصف لسيدها الذى زوجها ويرجع الزوج عليه بالنصف اه شيخنا (قوله فبالقياس عليه) اى بجامع ان كلا فرقة لا منها ولا بسببها اه ع ش على مهر (قوله بعود نصفه اليه) هذا ظاهر في المعين ابتداء أرعما في الذمة واما اذا كان في الذمة فلا يظهر فيه العود فكان الاظهر فيه بعود فكان الاظهر ان يقول بعود نصفه او سقوطه اه شيخنا لا ان يقال المراد بعوده اليه في صورة الدين عودا مستحقة اه (قوله من اب او جد) اى من مال نفسه حيث قصد التبرع او اطلق فان ادعى قصد اقراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشى حيث قال في ذلك يرجع للجد ولا وجه له وقوله والا بان كان اجنبيا اى او ابا او جد غير ولى بان كان الولد غير مولى عليه لكاله اه حل وعبرة عش على مهر قوله ولا فيعود الى المؤدى ومنه مالو اذاه الوالد عن ولده البالغ فيرجع الوالد والفرق بين هذا وبين مالو اذاه عن ولده مولى حيث يرجع الى المولى ان المولى اذا دفع عن المولى عليه يقدر دخوله في ملك المولى عليه فيعود اليه والواد البالغ لا ولاية لايه عليه فاذا ادى عنه يكون متبرعا باسقاط الدين كفعل الاجنبى فاذا رجع كان للمؤدى وكتب ايضا لطف الله بنا وبه قوله ولا اعاد للمؤدى واما في البيع فيعود الثمن

وارضاعها زوجة له صغيرة ومالكه (يسقط المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعود مهر المثل لان الفراق من جهتها (ومالا) يكون بسببها (كطلاق) بائن ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها فطلقت نفسها او علقه بفعلها ففعلت (واسلامه وردته) وحده او معها (ولعانه) وارضاع أمها وهى صغيرة او امها له وهى صغير ومملكها (ينصفه) اى المهر اما في الطلاق فلكية وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن واما في الباقي فبالقياس عليه وتنصيفه (بعود نصفه اليه) اى الى الزوج ان كان المؤدى للهر الزوج او وليه من أب او جد ولا فيعود الى المؤدى (بذلك) الفراق الذى ليس



للمشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب بعد قول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل  
 الثمن انتهت وفي قول على الجلال (تنبية) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع الصداق يرجع إذ فسخ العقد  
 لمن دفعه على التفصيل المذكور على المعتمد عند شيخنا وقال شيخنا م ر يرجع للمشتري مطلقا اه (قوله  
 وان لم يختره) أي وان لم يوجد منه صيغة اختيار للعود وهذا هو المراد من العبارة والغاية للرد على من اشترط  
 في العود صيغة اختيار له اه شيخنا فيعود للملك فهر اعليه كما في شرح م ر وعبارته مع الاصل ثم قيل معنى  
 التشطير ان له خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه ادلا بملك فهر اغير الارث وهو على  
 التراخي كما اقتضاه كلام الرافعي لانه جعله كخيار الواهب والصحيح عوده أي النصف اليه بنفس الطلاق  
 أي الفراق وان لم يختره الآية السابقة ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى ان السالب يملك فهر ا وكذا من اخذ  
 صيدا ينظر اليه نعم لو سلم العبد من كسبه او مال نجارته ثم فسخ او سلق قبل وطء عاد النصف او الكل لسيدته  
 عند الفراق لا الا صداق ووقع لبعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فان عتق ولو مع الفراق  
 عادله انتهت (قوله لظاهر الآية السابقة) يعني قوله فنصف ما فرضتم أي لكم كقوله ولكم نصف  
 ما ترك اذ واجكم اه سم قوله فلوزاد المهر الخ) هذا شروع في احكام الصداق لانه اما ان يزيد او ينقص  
 أو يزيد وينقص أو يتلف وفي الزيادة ثمان صور لانها اما متصلة او منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض  
 أو بعده وقد استوفى الثمانية متناولا بقوله فلوزاد بعده فله وثانیا بقوله او بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله  
 فلوزاد بعده فله أربع لان الزيادة اما متصلة او منفصلة كما قال الشارح وعلى كل قبل القبض  
 أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور بانه مثل ما سبق في النقص ستة عشر لانه اما قبل  
 الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها او بفعله او بفعل اجنبي او لا بفعل احد  
 بدليل تفصيله بقوله ان نقصه اجنبي او الزوجة وقد استوفى فها شرحا ولا بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ  
 وثانیا متناولا بقوله او تعيبه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان  
 بعد قبضه الخ أي سواء كان بفعلها او بفعله او بفعل اجنبي او لا بفعل احد وثنان في قوله او قبل قبضه  
 فكذلك الخ وثنان في قوله والا فلا ارش وفي قول المتن او بعد تعيبه الخ ثمانية ايضا يعلم بيانها ما سبق  
 وفي التلف ستة عشر ايضا يعلم بيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متناو وشرحا قاصر عن شمولها  
 كلها فانه ظاهر في أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا  
 يجيء التعداد الا من حيث ان التلف شامل لما هو بفعلها او بفعله او بفعل اجنبي او لا بفعل احد وفي  
 اجتماع الزيادة والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص  
 ستة عشر وقد اشار اليها في المتن بقوله او بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيه يحمل كل الاجمال اه  
 شيخنا (قوله فلوزاد بعده فله) مفهوم الزيادة ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم  
 البعدية ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ  
 مفهوم البعدية فيه سياقي في المتن في اوله او تعيبه بعد قبضه الخ فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليقه  
 التعيب الآتي بقوله لانه نقص وهو ضمانه الخ (قوله ولو نقص بعد الفراق الخ) ولو كان النقص بفعل الزوج  
 كذا يقتضي صانعه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا تنقيص للملك في يده اه حل  
 وفي قول على الجلال لكن لا معنى لكون الارش له اذا كان هو الذي عيبه الا ان يقول بعدم مطالبته  
 غيره به فتأمل (قوله او قبل قبضه فكذلك الخ) لم يقل هنا ورضيت به كما قال في صورة المتن الآتية  
 وهي ما لو كان الفراق بعد النقص كانه اشار الى ان النقص اذا كان بعد الفراق لا يثبت له الخيار فتأمل  
 (قوله ولو فارق الخ) شروع في مسائل التلف الستة عشر وذكر منها أربعة وبقى ثلثا عشر ثمانية  
 مفهوم القيد الاول وأربعة مفهوم الثاني وانظر حكمها وربما وخذ بما تقدم اول كتاب الصداق  
 من قوله ولو صدق غينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد الخ ا قوله بعد قبضه متعلق بتلفه

بسببها (وان لم يختره) أي  
 عوده لظاهر الآية السابقة  
 (فلوزاد المهر) بعده) أي  
 بعد الفراق (فله) كل  
 الزيادة أو نصف الحدوث في  
 ملكه متصلة كانت أو منفصلة  
 ولو نقص بعد الفراق وكان  
 بعد قبضه كل الارش أو  
 نصفه أو قبل قبضه فكذلك  
 ان نقصه اجنبي أو الزوجة  
 والا فلا ارش وتعبير  
 فيما ذكره فيما يأتي بالفراق  
 اعم من تعبيره بالطلاق  
 (ولو فارق) لا بسببها (بعد  
 تلفه) أي المهر بعد قبضه  
 (فله) نصف بذله من مثل  
 في مثلي وقيمة في مثلي



وأخذه من الماتن الآتي في قوله أو تعييه بعد قبضه فهو متعلق بكل من التلف والتعيب وقوله فنصف بدله فيه قصور فكان الاظهر ان يقول بدله أو نصفه ولهذا القصور احتاج الشارح إلى ان يقول لا بسببها أم شيخنا ولهذا قال حل قوله لا بسببها الواسع قطعه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى وفي قل على الجلال (تنبيه) جميع ما ذكر إذا كانت الفرقة لا بسببها ولا حكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولو فارق بعد تلفه الخ) قيده الشارح بقوله بعد قبضه ومفهومه أنه إذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب الانقراض وهو ما إذا كان من الزوج أو باقة له نصف مهر المثل وأما إذا كان التلف منها فتقدم أنها قابضة لحقها فتمتضاء أنه يجب له نصف بدله وأما إذا كان من أجنبي فتقدم أنها يثبت لها الخيار فيقال ان فسخت عقد الصداق فالزوج نصف مهر المثل وان اجازته فللزوج نصف البدل الذي تغرمه هي الاجنبي تامل (قوله بعد تلفه) أي حسالة لا يتكرر مع قوله الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان وهبته له الخ (قوله والتعيب بنصف القيمة الخ) أي الذي اقتضاه الماتن (قوله وهي أقل من ذلك) أي بحسب العرف الاول ولا يقدّر بما يخالفه أم شيخنا أي طرا ان النصف يرغب فيه بقيمة نحو الثلثين لكن هذا في بعض الامور كبعض الدواب اما غيرها كالعقار فالعرف القديم فيه لم يتغير أم (قوله وقد تكلمت في شرح الروض على ذلك) عبارة هناك ولا مارجع بنصف القيمة لا بقيمة النصف لانه أكثر منها لان التشقيص عيب كذا قاله في الاصل هنا قبل القسم الثالث وقال ان الغزالي تساهل في تعييره بقيمة النصف أم والحق انه لم يتساهل في ذلك بل قصده كاماه بل قال امامه ان في التعيب بنصف القيمة تساهلا ومرادهم قيمة النصف ومال اليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما لان الواجب بالفرقة النصف أي نصف المهر قد تعذر اخذه فتؤخذ قيمته وهو قيمة النصف لا نصف القيمة وقد انكر في الروضة في الوصايا على الرافعي تعييره بنصف القيمة بنحو ما ذكر لكنه تبعه هنا وصوب قوله رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار طوا وقد نبه الاذرع على ان الشافعي والجمهور قد عبروا بكل من العبارتين وكذا الغزالي فانه عبر في وجيزه بما مروى في وسيطه بنصف القيمة وهذا منهم يدل إلى اخر ما في الشرح هنا (قوله يدل على ان مؤداهما عندهم واحد) أي بعد التأويل كما اشار اليه بقوله بان يراد الخ والتأويل الثاني هو المعتمد وقوله فيرجع بقيمة النصف مفرع على محذوف تقديره يرجع نصف القيمة إلى قيمة النصف ويقال مثل هذا فيما بعده فلا بد من هذا التأويل أم شيخنا (قوله على ان مؤداهما واحد) أي بالتأويل وردا أحدهما الاخرى لانها متحدثان بالذات والال لم يعتمدوا أحدهما دون الاخرى تامل (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مرادا بل المراد قيمة كل من النصفين أم حل أي فمكان الاول حذف نصف من قوله نصف قيمة كل الخ (قوله او بان يراد بقيمة النصف الخ) أي فكلامهم محتمل لارجاع قيمة النصف إلى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوبه في الروضة فتدردينا قيمة النصف إلى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة إلى قيمة النصف أم حل (قوله في ثبوت الخيار لهما فيما يأتي) أي في قوله او متصلة خيرت (قوله او بعد تعييه) معطوف على قوله بعد تلفه فيسكن قوله لا بسببها قيدافيه ايضا (قوله او بعد تعييه بعد قبضه) محترز الظرف الاول من هذين الظرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول الماتن او قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص اذ تقدم بعضها في الشرح فقوله او تعييه أي منها او منه او من أجنبي او بنفسه كما هو ظاهر الاطلاق وقوله اخذه بلا ارش محله ان كان التعييب من غير الاجنبي والا فيأخذ نصفه مع نصف الارش فتقول الماتن وينصفه راجع للمستثنين كما ذكره س ل أي قوله فان قنع به الخ وقوله او قبله الخ فهو معطوف على بلا ارش الكائن في الشرح بقوله اخذه بلا ارش وفي الماتن بقوله فله نصفه بلا ارش وقوله والا فنصف بدله سليما ظاهره وان كان

والتعيب بنصف القيمة في المقوم قال الامام فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك وقد تكلمت في شرح الروض على ذلك وذكرت ان الشافعي والجمهور عبروا بكل من العبارتين وان هذا منهم يدل على ان مؤداهما واحد عندهم بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمة منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتي (أو) بعد (تعبيه بعد قبضه فان قنع به) الزوج أخذه بلا ارش (والا فنصف بدله) هو أعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعييه (قبله) أي قبل قبضه



التعيب من الزوج وفيه توقف كما مرو قوله ورضيت به فان لم ترض به بل فسخت عقد الصداق أخذت منه نصف مهر المثل وأخذ هو العين بتمامها وتقدم أنها تحير في عقد الصداق بالتعيب قبل القبض إذا كان من الزوج أو أجنبي أو لا من أحد فان كان منها فلا خيار لها فقوله ورضيت أي فيما إذا لم يكن التعيب منها أه شيخنا (قوله ورضيت به) أي بالمهر المتعيب أي لم تفسخ عقد الصداق ومفهومه أنها لو لم ترض بل فسخت عقد الصداق فليس للزوج نصفه بل له نصف مهر المثل ومعلوم أنها ثبت لها الخيار في تعيب الصداق قبل القبض فيما إذا تعيب لا بتعيبها بان كان من الزوج أو أجنبي أو بآفة وأما لو كان بتعيبها فلا خيار لها فبالنسبة لهذه الصورة لا يحتاج لقوله ورضيت به لأنها لا خيار لها في هذه الصورة تأمل (قوله وبنصفه أي الارش وبأخذه من الزوج) وهي ترجع على الأجنبي إن أرادت ولا يتوقف تغريمه لها على تغريم الارش للأجنبي ولذا قال وإن لم تأخذ الزوجة الخ تأمل (قوله إن عيبه أجنبي) أي أو الزوجة أه ح ل وصرح به حج في فتح الجواد (قوله وإن أوهم كلام الأصل خلافه) وهو أنه لا يأخذ إلا إن أخذت (قوله كولد) أي حملت به بعد الا صداق فان كانت حاملا به عنده فان رضيت رجعت في نصفها وإلا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها إن لم يميز ولد الأمة هذا إذا لم تنقص بالولادة في يدها والتخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان النقص في يده رجع في نصفها وإنما نظروا المن النقص بالولادة في يده لان الولد ملكهم معا فلم ينظر لسببه إذ لا مرجع وبه يفرق بين هذا وبين ما لو حدث الولد بعد الا صداق في يده ثم ولدته في يدها فان الذي اقتضاه كلام الراعي أنه من ضمانه نظر إلى أن السبب وجد في يده وإن كان الولد لها ولو اصدقها حليا فكسرتة وانكسرت فاعادته كما كان ثم فارقها قبل الدخول لم يرجع فيه بدون رضاها لزيادة الصنعة عندها وكذا لو اصدقها نجو جارية هزلت ثم سميت عندها بخلاف ما لو اصدقها عبدا فعمى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاها كما لو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فان لم ترض الزوجة برجوعه في الحل المذكور رجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعيته وهي اجرة مثلها من نقد البلد وإن كانت من جنسه كما في الغصب فيما لو اتلف حليا وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وإن فرق بعض المتأخرين بين ما هنا والغصب بانه ثم اتلف ملك غيره فكلف رد مثله مع الاجرة وهنا إما تصرف في ملك نفسه فتدفع نصف قيمة الحل بهيئته التي كانت من نقد البلد وإن كان من جنسه أو اصدقها إناء نجو ذهب فكسرتة واعدته أو لم تعده لم يرجع مع نصفه بالاجرة إذ لا اجرة لصنعيته أو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمه لانه محرم أي عند خوف الفتنة وإن صح شراؤها بزيادة الغناء على قيمتها بلا غناء أه شرح مر (قوله أو فارق لا بسبب مقارن للعقد الخ) ظاهره ولو كان العيب حادثا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما أخذه كله بزيادته المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت بسقوط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تحيرو ينبغي أن تكون المتصلة كذلك أه ح ل فهذا القيد راجع لصورتى الزيادة ثم إن هذا التقييد وقع في مر واعترضه الرشيدى أنه لا حاجة إليه في وجوب النصف لانه إذا كان بالعيب المقارن فالفسخ امامها أو بسببها فلا نصف وإنما ذكرنا هذا القيد في الرجوع بالكل وكلام الشارح في صورة النصف فكان الاولى إسقاطه أه شيخنا وبعبارة الرشيدى قوله لا بسبب مقارن لم اره لغيره بالنسبة لما إذا كان الراجع النصف وإنما ذكرنا هذا التفصيل فيما إذا كان الراجع الكل وبعبارة الروضة وأما المتصلة كالسمن والصنعة فللزوجة الخيار بين تسلمه زائدا وقيمه غير زائدا إلى أن قال ولو عاد إليه الكل نظر فان كان بسبب عارض كردها فكذلك أي فكذلك في عود النصف بما حدث فيه زيادة أو مقارن كعيب أحدهما أخذه بزيادته أه وهو ظاهر لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لان الفسخ فيه أما منها أو بسببها فلا يتصور فيه إلا الرجوع في الكل فتأمل انتهت (قوله أو فارق لا بسبب مقارن) ولها الخيار في زيادة متصلة إن حدثت قبل ثبوت حق الفسخ

ورضيت به (فله نصفه)  
ناقصا (بلا ارش) لانه  
نقص وهو من ضمانه  
(وبنصفه) أي الارش  
(إن عيبه أجنبي) لانه بدل  
الفائت وإن لم تأخذ الزوجة  
بل عفت عنه وإن أوهم كلام  
الأصل خلافه (أو) فارق  
ولو بسببها بعد (زيادة  
منفصلة) كولد ولبن كسب  
(فهي لها) سواء حصلت في  
يدها أم في يده فيرجع في  
الأصل أو نصفه دونها  
وظاهره أنه إن كانت الزيادة  
ولادة لم يميز عدل عن الأمة  
أو نصفها إلى القيمة الحرمه  
التفريق (أو) فارق لا بسبب  
مفارق بعد زيادة (متصلة)  
كسمن وتعلم صنعة (خيرت)  
فيها (فان شئت) فيها  
وكان الفراق لا بسببها



بان تقوم بغيرها (وان سمحت) بها (لزمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص كسكبر عبدو) كبر (نخلة وحمل) من أمة أو بهيمة (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النماء ويعرف الغوائل ولا يقبل التأديب والرياضة وفي النخلة بان ثمرتها تقل وفي الامه والبهيمة بضعفهما حالا وخطر الولادة في الامه ورداءة اللحم في الماكولة والزيادة في العبد بانه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستحفظه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الامه البهيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذلك (والا فنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله للنقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوفي قوتها (وجرثها زيادة) لانه يهيئها للزرع المعدة له (وطلع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهرى فان رضيت الزوجة باخذ الزوج نصف النخل مع الطلع اجبر عليه (وان فارق وعليه ثم مؤبر) بان أشق طاعه (لم لزمه ما قطع) ايرجع هو إلى نصف النخل لانه حدث في ملكها إلا

له والا بان فسخ بمقارن للعقد أو بعده وقبل حدوثها فكلها له وانما لم تتبع الزيادة هنا الاصل بخلاف سائر الابواب لان هنا ابتداء ملك بلا فسخ اه قل على الجلال (قوله فنصف قيمة بلا زيادة) وامتناع الرجوع في المتصلة من خصوصية هذا المحل لان العود هنا ابتداء تملك لا فسخ من ثم لو امر العبد من كسبه او مال تجارته ثم عتق عادله ولو كان فسخا لعادله الكاهل وهو السيد اه شرح مر (قوله وان سمحت بها الخ) أى وليست محجورة ولا لها غرام اه قل على الجلال (قوله او فارق لا بسببها بعد زيادة ونقص) انما احوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله او فارق لا بسبب مقارن او اسقطه وقال او بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلها أو الا فنصف القيمة أو كلها كان أحسن اه عميرة اه حل (قوله أو بعد زيادة ونقص) فيه اربع وعشرون صورة لان في الزيادة ثمانية والبقية في النقص وظاهر كلامه التخيير في الكل حرر ولم يعلم من كلامه بيان محترز هذا الظرف وهو ما اذا فارق قبلهما بان حدثا بعد الفراق ولم يعلم من كلامه أيضا ان هذا الكلام هل هو شامل للمتصلة والمنفصلة أم هو خاص بالمتصلة وما حكم المنفصلة بل الظاهر من كلامه الثاني بدليل الامثلة وقوله وما حكم المنفصلة مقتضى ما تقدم ان حكمها انها لتفوز بها ولا خيار لها فيها (قوله وحمل من أمة أو بهيمة) أى وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق اه شرح مر (قوله الكبير قيمة) أى من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز اه شوبرى (قوله والرياضة) هى طهارة الباطن اه ع من وفى المصباح رضى الدابة ذلتها اه فالعطف تفسيرى (قوله بان ثمرتها تقل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا لم تقل يكون الكبير زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك فليحررها لكن هذا الكلام لا يظهر إلا فيما اذا كانت قد اثمرت بالفعل فان كانت لم تثمر لصغر ما فالظاهر ان كبرها زيادة محضة لا غير لانه يقربها من الاثمار وفيه زيادة الحطب وقوله بانه اقوى على الشدائد هذا لم يظهر إلا في العبد الذى لم يبلغ او ان الشينوخة اما هو فكبره يضعفه عن حمل الشدائد والاسفار فكيف يكون كبره نقصا فقط في ثم رأيت في شرح مر مانصه ككبر عبد كبر ايمع دخوله على الحرم وقبوله للرياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة اما مصير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (قوله فان رضيا بنصف العين) اشار به الى انهما ما ثبت لها الخيار في صورة اجتماع الزيادة والنقص لما تقدم ان النقص وحده يثبت الخيار له كما اشار له بقوله فان قنع به الخ وان الزيادة وحدها تثبت الخيار لها كما ذكره بقوله خيرت لكن تقدم انها انما تخير في الزيادة المتصلة دون المنفصلة فيخص قوله هنا او زيادة ونقص بزيادة المتصلة كما لا يخفى وأما اذا كانت منفصلة فلا يثبت لها الخيار بل تفوز بها كما تقدم (قوله وزرع أرض نقص) أى ولو بعد حرثها لا نعدام الزيادة الحاصلة بالحرث اه برماوى (قوله وزرع أرض نقص وحرثها زيادة) أى فان انفق على نصفها حرثا أو مزرعة وترك الزرع للحصاد فذاك ولا يرجع بنصف قيمتها مجردة عن حرث وزرع اه شرح مر (قوله وحرثها زيادة) أى ان اتخذت للزراعة وكان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتعليل المذكور وقوله زيادة أى متصلة وكتب ايضا قوله وحرثها زيادة لا يقال لو اسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع افادة الاختصار لا نأقول لكنه يؤم عطفه على ما قبله وانه من النقص فرفع بالزيادة ايهام النقص فله در اه شوبرى (قوله وطلع نخل) كان الانسب ذكر هذا قبل قوله او زيادة ونقص لان هذا من قبيل الزيادة فقط إلا ان يقال اخره توطئة لقوله ولو فارق الخ وفى المصباح الطلع بالفتح ما يطلع من النخل ثم يصير ثمرا ان كانت أنثى وان كانت النخلة ذكر الم يصير ثمرا بل يؤكل طريا ويترك على النخلة اياما معلومة حتى يصير فيه شىء ابيض مثل الدقيق وله رائحة ذكية فتلقح به الانثى واطلعت النخلة بالالف اخر جت طلعها فهى مطاع ورماعيل مطاعة اه وقوله لم يؤبر عند الفراق محترز قول المتن بعده ولو فارق وعليه ثم مؤبر الخ (فرع) لو استمر النخل في يدها حتى ابر الطلع فالظاهر انه ليس لها الاجبار اخذا من قولهم ان الصداق مستمر في ملك الزوجة حتى يختار ذو الاختيار اه شوبرى (قوله وعليه ثم مؤبر) أى حدث بعد



فتمسكن من إبقائه إلى  
 الجذاذ (فان قطع) ثم رآه  
 قالت له أرجع وأنا أنطعه  
 عن النخل (ف) له (نصف  
 للنخل) إن لم يمتد زمن  
 القطع ولم يحدث به نقص في  
 النخل بانكسار سعف أو  
 أغصان (ولورضى بنصفه  
 وتبقية الثمر إلى جذاذه  
 أجبرت) لأنه لا ضرر  
 عليها فيه (ويصير النخل  
 بيدهما) كسائر الأملاك  
 المشتركة (ولورضى به)  
 أي بما ذكر من أخذه  
 نصف النخل وتبقية الثمر  
 إلى جذاذه (فله امتناع)  
 منه (وقيمة) أي طلبها الآن  
 حقه ناجز في العين أو القيمة  
 فلا يؤخر إلا برضاه  
 (ومتى ثبت خيار) لاحدهما  
 لنقص أو زيادة أو لها  
 لاجتماع الأمرين (ملك)  
 الزوج (نصفه باختيار)  
 من الخبز منهما بأن يتفقا  
 أو من أحدهما وهذا  
 الخيار على التراخي كخيار  
 الرجوع في الهبة لكن إذا  
 طالبها الزوج كلفت  
 الاختيار ولا يعين الزوج  
 في طلبه عينا ولا قيمة لأن  
 التعيين يناقض تفويض  
 الأمر إليها بل يطالبها بحقه  
 عندها ذكره في الروضة  
 كاصلها (ومتى رجع بقيمة)  
 لزيادة أو نقص أو لها  
 أو زوال ملك

الاصداق اه شرح مر (قوله فتمسكن من إبقائه إلى الجذاذ) أي وإن اعتيد قطعه أخضر وتنظير الأذرع  
 مردود بانه لما كان نظره لجانبها أكثر جبرا لما حصل لها من كسر الفراق الغي النظر إلى هذا الاعتبار  
 وأوجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع اه شرح مر (قوله نصف النخل) عبارة اصله تعيين نصف  
 النخل وهي اظهر اه شيخنا (قوله إن لم يمتد زمن القطع) راجع للثمن وقوله ولم يحدث راجع له وقوله ار  
 قالت أي فان حدث نقص أو امتد زمن القطع أخذ نصف القيمة اه شيخنا لكن دعواه أن القيد الأول  
 راجع للثمن دون الشارح لا معنى له لأن القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك الصواب انه قيد في  
 صورة الشارح تأمل (قوله ولورضى) بنصفه وقوله ولورضى هذا راجع لقوله فان قطع فهو في قوة  
 قوله والا اه شيخنا (قوله أجبرت) أي ان قبض النصف شائعا بحيث تبرأ من ضمانه اما إذا لم يقبضه  
 كذلك كأن قال أرضى بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالا ولا أقبضه  
 إلا بعد الجذاذ أو اعيرها نصفي فلا يجاب لذلك قطعا وإن قال لها ابرائك من ضمانه لا ضرارها لأنها  
 لا تبرأ بذلك فان قال أقبضه ثم أودعها إياه ورضيت بذلك أجبرت إذ لا ضرر عليها حينئذ وإلا فلا  
 وعلى هذا يحمل اطلاق من اطاق ان قوله أودعها كقوله اعيرها اه شرح مر (قوله لأنه لا ضرر  
 عليها فيه) أي فيما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقية الثمر إلى الجذاذ اه شيخنا (قوله يدهما) بمعنى  
 انه لو تالف أو يعيب لا رجوع لاحدهما على الآخر بشيء (قوله أي طلبها) أي ولا يجبر على القبول لو  
 سمحت له بنصف الثمر لأنه الآن زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك فارق الطلع فيما تقدم قاله بعض  
 مشايخنا اه قل على الجلال (قوله لان حقه ناجز في العين الخ) تأمل هذا التعليل فاني لم أفهم له معنى لأنه  
 ليس هنا تأخير لاستحقاقه العين ولا القيمة لأنه ان رجع في العين أخذها حالا أو في القيمة فكذلك فأن  
 التأخير المتوقف على رضاه تأمل ولو علل بهذا التعليل لقوله أجبرت لكان اظهر (قوله ومتى ثبت خيار الخ)  
 إشارة إلى قاعدة تنفع في مسائل الباب وقوله ملك نصفه باختيار الخ يتأمل هل هذا يخالف ما سبق  
 أول المبحث حيث قال بعوده نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فمناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم  
 رأيت في بعض الهوامش ما محصله ان ما تقدم محمول على ما إذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا  
 محمول على ما إذا حصل فيه ذلك وإن الاختيار هنا معناه الرضا بالخيار كما أشار له الشارح بقوله بان يتفقا  
 فهذا تصوير لاختيارهما وقوله أو من احدهما معناه بان رضى بما اختاره فاذا حدث في الصداق نقص فلا  
 يملك نصف العين ولا نصف قيمتها إلا إذا رضى باحدهما وأما قبل الرضا فلا يحكم له بملك احدهما تأمل  
 (قوله لنقص) أي المشار له بقوله فان قنع به والا الخ وقوله أو زيادة أي في قوله أو متصلة خيرت الخ وقوله  
 أو لها أي في قوله فان رضيا بنصف العين والا الخ اه شيخنا (قوله كلفت الاختيار) فان امتنع لم تجب بل  
 تنزع منها وتمنع من التصرف فيها فان اصررت على الامتناع باع الحاكم منها بقدر الواجب من القيمة فان  
 تعذر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد مع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة ياخذ نصف العين إذ لا فائدة  
 في البيع ظاهرة أي لان الشقص لا يرغب فيه غالباً وظاهر كلامهما عدم ملكة أي في الصورة الأخيرة بالاعطاء  
 حتى يقضى له القاضي به ووجهه ان رعاية جانبها لما مر ترجح جانبها وتلغى النظر لامتناعها ومن ثم جرى  
 الحاوي وفروعه على ذلك اه شرح مر (قوله ومتى رجع الخ) هذا إشارة لقاعدة تنفع في مسائل  
 الباب (قوله لزيادة) أي قوله فان شئت فنصف قيمته وقوله أو نقص أي في قوله والا فنصف  
 بدله سلميا وقوله أو لها أي في قوله والا فنصف قيمتها وقوله أو زوال ملكة أي في قوله ولو  
 فارق بعد تلفه فنصف بدله اه شيخنا (قوله أو زوال ملك) أي بسبب التلف الحسى المتقدم والشرعى  
 الآتي (قوله أو زوال ملك) كان تالف وهو في التلف قبل الفراق ومثله التلف مع الفراق كما في شرح البهجة  
 بخلاف التلف بعده فانها تضمنه بقيمة يوم التالف كالمبيع التالف تحت يد المشتري بعد الفسخ ومحل  
 اعتبار يوم التلف لم يطالبها بالتسليم فتمتنع والاضمتة بأقصى قيمته من حين الامتناع إلى التلف



اه حل (قوله اعتبر الاقل من وقت اصدق الى وقت قبض) يستثنى من اطلاق المصنف ما لو تالف في يدها بعد الفراق فانه يجب قيمة يوم التلف لتلفه على ملكه تحت يد ضامنه له اه شرح مر (قوله فلا رجوع به عليها) أي لو رجع بالقيمة الزائدة لانه لو رجعها لكان النقص محسوباً عليها مع انه من ضمانه فلا يرجع الا بالقيمة الناقصة فيكون النقص محسوباً عليه تامل (قوله وهو الموافق للتعليل) هو قوله لان الزيادة الخ والفرق بين هذا وبين المقابل الذي أشار اليه الشارح بقوله والذي عبر به اعتبار ما بين اليومين على هذا دون المقابل اه شيخنا (قوله ولما مر في المبيع والتمن) أي اذا تلفا واحداً بعد فسخ البيع فانه يعتبر الاقل من وقت البيع الى وقت القبض وتقدم الكلام على هذا في باب الخيار بقوله ويعتبر اقل قيمتهما من بيع الى قبض (قوله ولو اصدق الخ) كل من اصدق وتعليم ينصب مفعولين وقد حذف المثنى الاول للاول ولم يذكره الشارح والثاني والثاني وذكره بقوله قرآنا وغيره وقاعلمها ضمير الزوج اه شيخنا (تعليمها) الاضافة الى ضميرها قيد وقوله قبله قيد وقول الشارح بنفسه قيد فالمسئلة مشروطة بثلاثة شروط وقوله قبله أي قبل التعليم سواء كان الفراق قبل الوطء أو بعده فهذا أعم مما تقدم اه شيخنا (قوله تعليمها قرآنا وغيره) عبارة شرح مر ولو اصدقها تعلم ما فيه كلفة عرفاً بحيث يقابل باجرة وان قلت من قرآن ولودون ثلاث آيات فيما يظهر او نحو شعر فيه كلمة او منفعة تقصد شرعاً لا شتماله على علم ومواعظ مثلاً صح ولو كان تعليم القرآن لكتابية ان رجي اسلامها انتهت (قوله قرآنا) أي قدر اتمته في تعليمه كلفة عرفاً ولا بد من تعيين قدره او يقدر بالزمان فلو جمع بين القدر والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة حيث غلب على اهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه واذا عين قدر الا بدان يكون قادر على تعليمه وقت العقد كذا قالوه أي ولو كانت كتابية حيث رجي اسلامها لان الكفار لا يجوز تعليمه شيئاً من القرآن الا ان رجي اسلامه ولا يمنع من قراءة ته أي تلاوته مطلقاً اه حل وقوله ولا يشترط تعيين نوع القراءة فان عين الزوج والولي نوعاً معين فلو علمها غيره كان متطوعاً به وعليه تعليم المعين وفاء بالشرط ولا بد من علم الزوج والولي بما شرط تعليمه من قرآن أو غيره فان لم يعلماه او احدهما وكل الجاهل من يعلمه ولا يسكنى التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف شرح مر وقوله وعليه تعليم المعين أي من الكلمات التي لم يشملها ما تعلمها فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلاً فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالف فيها نافع غيره ممن تعلمت قراءته وقوله ولا بد من علم الزوج والولي قضيته انه لا يشترط علم الزوج بما يجعل تعليمه صداقاً وفيه نظر لانه لا يزوج بغير نقد البلد الا اذا كانت رشيدة وأذنت فيه وقد يقال لما رخصت بجعل صداقها من غير نقد البلد وهو التعليم كانها ردت الامر الى وليها فيما يجعله صداقاً من ذلك كالأول وكل في شراء عبده مثلاً فانه لا يشترط تعيينه لا وكيل من كل وجه وكتب ايضاً لطف الله بنا وبه قوله ولا بد من علم الزوج والولي ويسكنى علمها له ممن يقرؤه عليها ولو مرة واحدة اه ش عليه (قوله او غيره) ولو الحديث (قوله تعذر تعليمها) وان وجب كالفاتحة اه شرح مر (قوله ولا يؤمن الوقوع في التهمة والخلو المحرمة) أي لاحتمال غيبة المحرم في بعض الاوقات وغرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بانه لا يتعذر بل يعلمها من وراء حجاب في غير خلو كما في شرح مر (قوله وليس سماع الحديث كذلك) أي فيما لو اصدقها سماع البخاري مثلاً فانا لو لم نجوزه من وراء حجاب مع عدم الخلو المحرمة لضاع فلخوف ضياع السند جوزه لنا السماع مع وجود المعنى المعمل به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصداق له بدل فلو اصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره اه حل وخصه بعضهم بما اذا كان منفرداً بالحديث لانه لا يضيع الاحتمال وبعضهم عمم وفرق بين الحديث والقرآن بان شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد من شأن القرآن كثرة من يتعلم منه فان فرض انفراد واحد به فنادر لا يلتفت اليه وعلى هذا التقرير كله يكون قوله وللتعليم بدل الخ معطوفاً على اسم ان في قوله لانها صارت محرمة الخ لكن ينظر ما حكمة تاخير اه شيخنا

(اعتبر الاقل من) وقت  
(اصدق الى) وقت  
(قبض) لان الزيادة على  
قيمة وقت الاصدق  
حادثة في ملكه لا تتعلق  
للزوج بها والنقص عنها  
قبل القبض من ضمانه فلا  
رجوع به عليها وما عبرت  
به هو ما في التنبيه وغيره وهو  
الموافق للتعليل ولما مر في  
المبيع والتمن والذي عبر به  
الاصل كالروضة واصحابها  
لاقل من يومى الاصدق  
والقبض (ولو اصدق  
تعليمها) قرآنا أو غيره  
بنفسه (وفارق قبله تعذر)  
تعليمها قال الرافعي وغيره  
لانها صارت محرمة عليه  
ولا يؤمن الوقوع في  
التهمة والخلو المحرمة لو  
جوزنا التعليم من وراء  
حجاب من غير خلو  
وليس سماع الحديث كذلك  
فانا لو لم نجوزه



اضاع وللتعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الاجنية بأن كلام الزوجين قد (٣٦١) تعلقت آماله بالآخر وحصل

بينهما نوع ود فقويت  
التهمة فامتنع التعليم لقرب  
الفتنة بخلاف الاجنية  
فان قوة الوحشة بينهما  
اقتضت جواز التعليم  
وحمل السبكي وغيره  
التعليم الذي يبيح النظر  
على التعليم الواجب كقراءة  
الفاصلة فما هنا محله في  
غير الواجب وانهم  
تعليمهم السابق أنها لو لم  
تحرم الخلوة كان بها كانت  
صغيرة لا تشتهى أو  
صارت محرما له برضاع  
أو نكحها ثانيا لم يتعذر  
التعليم وبه جزم الباقي  
ولو أصدقها تعليم آيات  
يسيرة يمكن تعليمها في  
مجلس بحضور محرم من  
وراء حجاب لم يتعذر  
التعليم كما نقله السبكي عن  
النهاية وصوبه وخرج  
بتعليمها تعليم عبدا وتعليم  
ولدها الواجب عليها  
تعليمه فلا يتعذر التعليم  
فتعبرى بذلك أولى من  
قوله تعليم قرآني ووجب  
بتعذر التعليم (مهر مثل)  
إن فارق بعد وطه (أو  
نصفه) إن فارق لا بسببها  
قبله ولو فارق بعد التعليم  
وقبل الوطء رجع عليها  
بنصف أجرة التعليم أما  
لو أصدق التعليم في ذمته  
وفارق قبله فلا يتعذر  
التعليم بل يستاجر

عشماوى (قوله وليس سماع الحديث) أى إسماعه كان يصدقها تسميعه من البخارى سواء أتعين هو أم لا  
بل ولو كان هناك أعلى منه وقوله لاضاع أى من هذا الطريق وقوله وللتعليم الخ من تمة تعليل المتن فهو معطوف  
على جملة اسم ان وخبرها فهو من مدخول لام العلة فكان الانسب تقديمه على قوله وليس الخ اه شيخنا  
(قوله كذلك) أى متعذرا ومثل سماع الحديث اسماع القرآن إياها وعلى هذا يكون الحاصل ان اصداد  
الاسماع فى القرآن والحديث على حد سواء فى عدم التعذر وان اصداد التعليم فيهما كذلك فى التعذر (قوله  
بدل يعدل اليه) وهو مهر المثل أو نصفه (قوله وفرق بينهما الخ) أى حيث جوز ثم نظر الاجنية غير  
المفارقة لتعليم الواجب وغيره ومنعتم نظر المفارقة لتعليم الواجب وغيره والفرق ما ذكره هذا والمعتد  
وقوله وحمل السبكي إشارة الى فرق آخر وحاصله ان يقول المتعذر هنا غير الواجب اما الواجب فلا يتعذر  
كما هناك وهو ضعيف والمعتد المنع هنا مطلقا والجواز هناك مطلقا اه شيخنا (قوله نوع ود) بتثليث  
الواو فيما نقل اه شوبرى وهو الحب وفى المختار الرد بضم الواو وفتحها وكسرها المودة والودود والحب  
اه (قوله فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم) أى فهذا مخصص لما تقدم من جواز النظر  
للاجنية للتعليم أى غير المفارقة بدليل كلامهم هنا والسبكي جمع بغير ذلك حيث حمل كلامهم السابق على  
التعليم الواجب وهذا على تعليم المستحب وقد ذكره الشارح وهو جمع ضعيف والراجح ما اقتضاه اطلاقهم  
من جواز النظر للاجنية لاجل التعليم ولو للمستحب أى لغير المفارقة اه حل (قوله وحمل السبكي الخ)  
محصل كلام السبكي انه لا فرق بين الاجنية والمفارقة فى ان التعليم الواجب يبيح النظر اليهما فلا تعذر  
فى مسألة الصداق وفى ان غيرا لواجب لا يبيح النظر فيتعذر التعليم المندوب فى مسألة الصداق  
(قوله كان كانت صغيرة لا تشتهى) بان كانت أمة وزوجها سيدها لان الجبر لا يزوج بما  
ذكر اه حل أى لانه لا يزوج الا بمهر المثل ويتصور ايضا بان تكون فى بلد يتزوجون  
بذلك اه شيخنا (قوله او صارت محرما له) كان ارضعتها امه أى وصارت تشتهى ليغار ما قبله (قوله  
أو نكحها ثانيا) أى أو طلقها قبل الدخول ثم تزوج بيها مثلا اه شوبرى (قوله ولو أصدقها تعليم  
آيات الخ) مفهوم قيد ملاحظ فى كلامه وهو تعليم قدر منه فيه كافة عرفا بان يحتاج لزمن كثير كما نبه  
عليه م ر وغيره اه ويمكن جعله معطوفا على لولم الخ فيكون هذا ايضا مفهوما من تعليمهم السابق كما يؤخذ  
من عبارته فى شرح الروض ونصها وعلم بما تقرر ان المراد بالتعذر ما يشمل التفسير والافالتعليم يمكن من  
وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة وعلى هذا لو تيسر فى هذه الحالة التعليم فى مجلس كسورة قصيرة  
فقد يقال لا تعذروه وما فى النهاية وصوبه السبكي (قوله فى مجلس) أى فى زمن يسير ولو فى مجلس وقوله  
لم يتعذر التعليم أى لانه يؤمن من الوقوع فى التهمة والخلوة المحرمة لبعديته المحرم مثلاً فى هذا الزمن  
اليسير اه حل (قوله بحضور محرم) أى ولو باجرة ان بذلتها فان لم تبذلها وامتنع من الحضور مجانا لم  
يجبر اه ع ش على م ر (قوله الواجب عليها تعليمه) قيد فى تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتف  
بمجرد العطف اما العبد فيجوز اصدادها تعليمه مطلقا نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها ولعل  
الفرق بينه وبين تعليمه عود نفعه غالباً عليها بخلاف الختان فان زيادة القيمة به غير مقصودة فليتامل اه  
شوبرى (قوله الواجب عليها تعليمه) أى لكونها وصية عليه أو لكون ابية معسرا (قوله بخلاف غيره)  
اما لكونه غنيا بمال أو كون نفقته على ابية أو كونه كبيرا قادرا على الكسب اه ع ش على م ر  
وعبارة قل على الجلال الواجب عليها نفقته اه (قوله الواجب عليها تعليمه) فان لم يجب فلا يصح  
الاصداد كفاى الروض وليس مفهومه انه يتعذر التعليم لفساده (قوله ولو فارق بعد التعليم الخ وقوله  
اما لو اصدق التعليم) هذا ان مفهومه ما تقيد المتن بقوله وفارق قوله والشارح بقوله بنفسه فكان الانسب  
ذكرهما مع ما ذكره بقوله وخرج الخ لتكون المفاهيم مجتمعة وايضا تغييره هتا بقوله اما الخ يوم  
ان هذا مستقل وليس مفهومه ما سبق (قوله رجع عليها بنصف اجرة التعليم) أى او بأكملها ان فارق بسببها



ولما لم يرجع بنصف المهر كعكسه لانه كعين قبضتها فتلقت فيرجع إلى بدله وهو هنا الأجرة اه قل على الجلال (قوله نحو امرأة أو محرم) أي أو رجل اجنبي لان تعليم الاجنبية والنظر لاجله جائز كما تقدم اه شيخنا عشاوي (قوله والنصف إن فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر حج النصف المتقارب عرفا بالآيات والحروف وان الخيرة اليه لايها كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه قال ويتجه ان لا يجاب النصف ملحق من آيات أو سور لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف عرفا ثم ذكر انه رأى بعضهم أي وهو والشيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذروا لإجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر فيما إذا تشرط أنهما إن اتفقا على شيء فذلك ولا تعين المصير إلى نصف مهر المثل كما اتفق به الوالداه حل وعبرة شرح مر ومتى لم يتعذروا وتشرط بان كان لنحو عبدها مطلقا أو لها في الذمة واختلفا فان اتفقا على شيء فذلك ولا تعين المصير إلى نصف مهر المثل كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى في الثانية اخذ من تعليل الاسنوي بان استحقاق نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الآيات وقصرها وسهوا وصعوبتها حتى في السورة الواحدة ومثلها الأولى ودغوى رده وان المجاب الزوج عند طلبه نصفها غير ملحق مردودة وقياسه على اجابة المدين فاسدا إذ ذاك مفروض فيما لو احضر له نظير حقه من كل وجه فاني رب الدين إلا غيره فكان متعنتا وما هنا بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل انتهت (قوله ولو فارق وقد زال ملكه عنه الخ) وليس له نقض تصرفها بخلاف الشفيع لو جود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج إنما حدث بعد ولو خالها قبل الدخول على غير الصداق استحققه وله معه نصف الصداق وإن خالها على جميع الصداق صح في نصيبها دون نصيبه ويثبت له الخيار إن جمل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل ولا لنصف الصداق وإن خالها على النصف الباقي لها بعد الفارقة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وإن أطلق النصف بان لم يقيد به بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما لا اطلاق اللفظ وكانه خال على نصف نصيبها ونصف نصيبه فيصح في نصف نصيبها فقط فلم اعليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالها على ان لا تبعة له عليها في المهر صح ومعناه على ما يبق لها منه اه شرح مر (قوله لا بسببها) فان كان بسببها رجع عليها ببده كاه اه شيخنا عشاوي (قوله وقد زال ملكه عنه) أي أو تعلق به حق لازم كرهن مقبرض وإجارة وتزويج ولم يصبر لزوال ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به فلو صبر لزواله وامتنع من تسليمه فبادرت بدفع البذل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانها له امالو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ولو دبرته أو علقته عتقه بصفة رجع إن كانت معسرة ويبقى النصف الاخر مدبرا او معلقا عتقه لا إن كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرة الزوجة على الوفاء حق الحرية والرجوع يفوته بالكلية ولما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل في هبته لفرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب يفوت الحق بالكلية بخلاف الصداق فيهما اه شرح مر (قوله ببده) بالرفع خبره محذوف أي يرجع اليه أو بالجر والتقدير فالرجوع إلى بدله اه شيخنا (قوله عن غير جهته) أي غير جهة الفراق فلا يمكن أن يعود اليه عن جهة الفراق وهذا سبب تعذر الرجوع فان كان الفراق بسببها رجع في المهر كله اه حل (قوله فان عاد الخ) هذا تقييد لقوله فنصف بدله وسواء كان العود قبل الفراق أو بعده وقبل اخذ البذل فقول الشارح قبل الفراق أي أو بعده وقبل اخذ البذل أما إن عاد بعد اخذ البذل فلا تعلق له بالعين اه شيخنا ولهذا قال حل قوله قبل الفراق أي أو بعده وقبل اخذ بدله قاله في شرح الروض (قوله لوجودها في ملك الزوجية) عبارة شرح مر ولا بد له من بدل فعين ماله أولى وبه فارق نظائره كما مر في الفلس اه ولعل المراد بالنظر هنا في الفلس والهبه للولد فانه لو خرج عن ملكهما وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الراجح فيهما وقد اشار إلى ذلك بعضهم بقوله

نحو امرأة أو محرم يعلمها  
الكل إن فارق بعد الوطء  
والنصف إن فارق قبله  
(ولو فارق) لا بسببها قبل  
وطء وبعد قبض صداق  
(وقد زال ملكه عنه كان  
وهبته) واقبضته (له فله  
نصف بدله) من مثل أو  
قيمة لانه اذا تعذر الرجوع  
إلى المستحق فبدله ولانه  
في المثال ملكه قبل الفراق  
عن غير جهته (فان عاد)  
قبل الفراق إلى ملكها  
(تعلق الزوج) بالعين  
لوجودها في ملك الزوجية  
وفارق عدم تعلق الوالد  
بها في نظيره من الهبة لولده  
بان حق الوالد انقطع بزوال  
ملك الولد وحق الزوج لم  
ينقطع بدليل رجوعه إلى  
البذل



وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة للولد  
في البيع والقرض والصداق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

اه ع ش على مر (قوله فله نصف الباقي) وهو الربع وربع بدله كله فيقومه كله وبأخذ ربع بدله وقوله  
فيشيع فيما أخرجه أي فيما وهبته وهذا قول الاشاعة ورجحوه على قول الحصر المبني عليه أنه يأخذ النصف  
الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه وقيل بخير بين بدل نصفه كله أو نصف الباقي  
وربع بدل كله لئلا يلحقه ضرر التشطير لأنه عيب قال الشيخ حج ما صححوه هنا من الاشاعة هو من جزئيات  
قاعدة الحصر والاشاعة إلى آخر ما أطال به فراجع اه حل وعبارته (تنبية) ما صححوه هنا من الاشاعة  
هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة مهمة تحتاج لمزيدة امل لدقة مداركهم التي حملتهم على  
ترجيح الحصر تارة والاشاعة أخرى ولم أر من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه ويتضح بذكر مثال لكل من  
جزئياتها مع توجيهه بما نتضح به نظائره فاقول هي اربعة اقسام ما نزلوه على الاشاعة قطعاً كأن يكون له في  
ذمته عشرة وزن فاعطى له عد اقتر يد واحد فيشيع في الكل ويضمنه لأنه قبضه لنفسه جزم به الرافعي وأخذ منه  
ان من طالب اقترض الف وخمس مائة فوزن له الف وثلاثمائة غلط اثم ادعى المقرض تلف الثلاثمائة بلا تقصير  
لكون يده يدا مائة لزمه منها مائتان وخمسون لأن جملة الزائد أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة  
اسداسها وسدسها مائة فالامانة من الزائد خمسون لا غير ويوجه القطع بالاشاعة هنا بان اليد المستولية  
على الزائد المفهم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح اذ لا مقتضى للضمان أو الامانة قبلها حتى يحال الامر  
عليه أو على الاصح كما هنا ويوجه بان التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح  
وكبيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها فينزل على الاشاعة كما مر لأن البعضية المنبثقة في الصبرة التي أفادتها من  
ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صب عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الاصاغات عين وكما إذا أقر  
بعض الورثة بدن فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كرن الاقرار اخبار اعمالزم الميت فلم  
يلزمه منه إلا بقدر أرثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كأعطوه عبداً من رقيق فمات وماتوا كلهم الا واحداً  
تعيذ الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصى من بقاء وصيته بحالها حيث لم يعارضها شيء كما راعوه في تعيين ما عينه  
لقضاء دينه منه وفي صحته إذا ترددت بين مفسد ومصحح كالطبل يحمل على المباح وعلى الاصح كالوكل  
شريك في قن عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لأنه الاقوى فاحتاج لصارف  
ولم يوجد من ثم لو ملك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبداً مشتركاً ينحصر في حصته كما مر  
قبيل فصل النسب انتهت (قوله وربع بدل كله) وفي قول له النصف الباقي لأنه استحق النصف  
بالطلاق وقد وجد فأنحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر اه شرح مر والذي ذكره المصنف  
قول الاشاعة (قوله فيشيع الخ) ان كان ضميره عائد المطلق النصف لم يظهر معناه كما لا يخفى على المتأمل  
وان كان عائد إلى حق الزوج فيتأمل هذا التفريع ويتأمل ايضا معنى المفرع تأمل هذا المحل بانصاف  
(قوله ولو كان للصداق ديناً الخ) شمل كلامه كغيره ما لو خالعتة على البراءة من الصداق كان اصدقها مائة  
ثم قال قبل الوطء ان أبرأتني منها فانت طالق فأبرأته فيقع بائناً ولا يرجع عليها بشيء لأنهم لم تأخذ منه شيئا كما  
تقرر كذا في شرح الارشاد لشيخنا ثم ردفتوى الحضرمي بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وان عجل  
بعدم وقوع الطلاق بالكلية فانظره (فرع) قال برو لو كان ديناً قبضته ثم وهبته فهو كالمعين ابتداء اه سم  
(قوله فأبرأته منه) أي من كله أم إذا أبرأته من النصف ثم طلقها قبل الدخول فهل يسقط عنه نصف  
الباقي أم يلزمها الباقي فلا يسقط عنه شيء منه فيكون ما أبرأته منه محسوباً عن حقه كأنها عجلته وجمان  
أرجحهما الثاني اه من شرح الروض (قوله ولو وهبته له) ولا يشترط قبول هذه الهبة لأنها ابراء اه شوبري  
(قوله لم يرجع عليها بشيء) أي لأنه لم يغرم شيئا كما لو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأته المحكوم له ثم

(ولو وهبته) واقبضته  
(النصف فله نصف الباقي  
وربع بدل كله) لأن الهبة  
وردت على مطلق النصف  
فيشيع فيما أخرجه وما  
أبقته (ولو كان) الصداق  
(ديناً برأته) منه ولو وهبته  
له ثم فارق قبل وطء (لم  
يرجع) عليها بشيء بخلاف  
هبة العين



رجع ما يعمر ما المحكوم عليه شيئا اه شوبري (قوله والفرق انها في الدين الخ) يؤخذ منه انها لو قضيت الدين ثم وهبته له كان كهبه العين ابتداء اه حل (قوله وليس لولي عفو عن مهر) اي على المذهب الجديد والقديم له ذلك وله شروط ان يكون الولي ابا او جدا وان يكون قبل الدخول وان تكون بكرا صغيرة عاقلة وان يكون بعد الطلاق وان يكون الصداق دينيا في ذمة الزوج لم يقبض اه شرح مر (قوله والذي بيده عقدة النكاح) مبتدا خبره هو الزوج وقصد بهذا الرد على من قال بجواز العفو واستشهد بالاية فغلطه الشارح وقاله اذا لم يبق الخ فيه ان الاية مفروضة فيما بعد الفراق وحيث ان يكون الزوج كالولي في ان كلامهما ليس بيده عقدة النكاح فلا يظهر ما قاله الشارح اه شيخنا وعبارة حل قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة فيه ان الزوج ايضا لم يبق بيده بعد الفراق عقدة (قوله والذي بيده عقدة النكاح) غرضه بهذا الجواب عن دليل القول الثاني القائل بان للولي العفو عن المهر واستدل بهذه الاية كما يؤخذ من شرح مر وعبارة الروض وشرحه فصل الولي لا يعفو عن صداق لموليته ولا عن شيء منه مطلقا اي مجبرا كان او غير مجبر قبل الفرقة او بعدها صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة بكرا او ثيبا دينيا كان الصداق او عينا كسائر ديونها وحقوقها انتهت (قوله الا ان يعفون) اي النساء قالوا ولام الكلمة والنون ضمير النسوة بنى الفعل معها على السكون ومن ثم نصب المعطوف وتجويز القاضى ان تكون الواو ضمير او النون علامة الرفع فيه نظر لانه لا يصح الا ان ثبت انه قرىء ولو شاذ او يعفو بالرفع والافكيف تكون ان مهمة بالنسبة للمعطوف عليه وغير مهمة بالنسبة للمعطوف وايضا تصير الاية محتملة للاولياء والازواج وهو خلاف مذهبه من ان الذي بيده عقدة النكاح الازواج لا الاولياء تامل اه حل (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وان تعفوا القرب للفقير فانه لو اراد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي اقرب للفقير من عفو الزوجة اذ العفو حيث من جهة واحدة بخلاف حمله على الزوج لكن قد يعترض هذا بان يجوز ان يكون قوله وان تعفوا ارجع للازواج ولا يقدح في ذلك تفسير الذي بيده عقدة النكاح بالولي وفيه بعد واما تعبير المتكلم في الاول بالغيبة اعنى قوله تعالى او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وان كان مرجحا للقديم بحسب الظاهر فيجيب بان الالتفات من انواع البلاغة ثم وجه التقديم ترغيب الا كفاه في المولية بحسب معاملة اوليائها بر قال ع ش (تنبيه) هل للقاضى صرف مال اليتيمة في جهازها مع انه يتلف بالاستعمال عن ابن الحداد كانت عند القاضى ابي عبيد بن حريز بويه فقال له محمد بن الربيع الجزى ايم القاضى في حجري يتيمة وقد اذنت في تزويجها وطلب اهلها الجواز فقامت امر فقال جهز بقدر صداقها قال ابن الحداد فقلت في نفسي اظنه يجارى في هذا قول مالك رحمه الله تعالى فقلت ايد الله تعالى القاضى اعلى غير المحجور عليها ان تجهز قال لا قلت فالحجور عليها اولى فالتفت الى ابن الربيع فقال لا تجهز ان ارادوا هكذا والا فليفعلوا ما ارادوا فسررت برجوعه عن قول مالك قال الزركشى فهذا ابن الحداد وان حريز بويه منعنا ذلك وهو ظاهر ثم قال رايت لابن الحداد الجزم بالجواز لما فيه من رغبة الازواج في الوصلة بها لكن مقتضى كلامه تخصيصه بالاب والجد والمعنى يقتضى التعميم قال ولعل مسئلة ابن الحداد والقاضى في الاجبار على ذلك ولهذا قال الباجي مذهب الشافعي رضى الله عنه عدم اجبار المرأة على الجواز خلافا لما لك اه سم

(فصل في المتعة) وهي بضم الميم وكسر هاء لغة التمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الحوائج وان يتزوج امرأة يتمتع بها من ثمنها ثم يتركها وان يضم لحجة عمره اه شرح مر فقوله الشارح وهي مال الخ يعنى شرعا ومثل الشارح في التعبير بالمال مروحج ومقتضاه انه لا يصح ان تكون غير مال كمنفعة مع ان المنفعة يصح كونها صداقا الا ان يقال ان المنفعة مال تامل لكن يبعد هذا قوله في شرح الروض هي اسم للمال الذي يجب على الزوج دفعه لامراته لمفارقته اياها اه وفي قول على الجلال وفي حاشية شيخنا عن النووي انه ينبغي تعليم النساء ويشاع امرها لينهن ليعرفن ما انظر هل معنى وجوبها الزومها الذمة الزوج موسعا او مضيقا فياثم بتأخيرها او بتوقف

والفرق انها في الدين لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولي عفو عن مهر) لموليته كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لتمكنه من دفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليسلم لها كل المهر لا الولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقده

(فصل في المتعة وهي مال يجب على الزوج دفعه



لزوجها على طلبها راجعه اهـ (قوله لامرأته) أي ان كانت حرة وكذا السيد هان كانت أمه وقوله بشروط المراد بها ما فوق الواحد لان المدكور شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مفارقة اهـ شيخنا وقد يقال قوله لا سببها الخ شروط آخر فالجمع على حقيقة (قوله) كما قلت يجب عليه الخ هذا فيه تغيير اعراب المثنى لان متعة مبتدأ وعلى هذا تكون فاعلا وقد يقال هو متعلق الجار والمجرور والواقع خبرا اهـ حل (قوله) لم يجب لها نصف مهر فقط (قوله) هذا النبي صادق بثلاث معرر ما اذا وجب لها الكل لكونها مدخولا بها او ما اذا لم يجب لها شيء أصلا لكونها فورقة قبل الدخول بسببها وكانت غير مفوضة واما اذا كانت مفوضة وفورقة قبل الوطء والفرض فقصر الشارح له على الاولى والثالثة انما هو لاجل كون الثانية خرجت بالنيء الآتي وهو قوله لا بسببها وقوله لا بسببها هذا القيد يحتاج اليه في الصور الثلاثة المذكورة ليخرج ما لو كان بسببها فلا متعة لها كما سيأتي فالمدخول بها اذا فورقة بسببها وغيرها اذا فورقة بسببها ولم تكن مفوضة والمفوضة اذا فورقة بسببها لا متعة لها اي الثالثة وقوله لا بسببها او ملكه لها هذان القيدان انما يحتاج اليهما في الصورة الاولى من الثلاثة وفي الثالثة واما الثانية فقد خرجت بالقيد الاول وقول الشارح فان كان بسببها الى آخر أمثله الخمسة أي سواء كانت مدخولا بها أولا فالنعميم الذي ذكره بقوله وطئها ام لا صحيح بالنسبة لهذه المحترقات أي الخارجة بالقيد الاول وأما قوله او بسببها او ملكه لها فلا يصح رجوع النعميم بقوله وطئها ام لا اليه لئلا يقع في التكرار لان هذين أي كونه بسببها او ملكه لها بالنسبة لما قبل الوطء قد خرجا بقوله لم يجب لها نصف مهر لانها في هاتين الصورتين يجب لها النصف فقط فلا متعة لها فالخامس ان القيد الثاني أي قوله او بسببها والثالث أي قوله او ملكه لها انما يحتاج لها بالنسبة للوطء أما غيرها فلا يحتاج للاحتراز عنه بما ذكر تامل (قوله) بان وجب لها جميع المهر (أي لكونها وطئت في القبل أو الدبر بخلاف استدخال المني فلا متعة فيه وان اوجب العدة اهـ قل على الجلال (قوله) ولم يفرض لها شيء صحيح) أي وان فرض لها شيء فاسد لان فرض الشيء الفاسد كلافرض اهـ حل (قوله) بفراق (كطلاق ولورجعيها وهذا شامل للمختلعة فيجب لها المتعة الا ان هذا مقيد بما لم يكن بسببها او بسببها والخلع قد يقال هو بسببها ان سالت فيه وبسببها ان لم تسأل فيه حرر ولوراجع قبل انقضاء العدة لا يستردها بخلاف ما لو مات فانها تستردها لانها لا تجمع بين المتعة والارث وتكرر بتكرار الطلاق والرجعة كما اتى به والد شيخنا خلافا للحج حيث ذكر انها لا تستحق إلا ان انقضت عنها قال لانها لا يحاش ولا يتحقق إلا بانقضاء العدة من غير رجعة قال ربهذا يعلم ان الاوجه أيضا ان المتعة لا تتكرر بتكرار الطلاق في العدة لان الايحاش لم يتكرر اهـ حل (قوله) فلمعوم قوله تعالى الخ (أي للدخول بهن وغيرهن والعموم ليس مرادا بل المراد احد قسميه وهو المدخول بهن بدليل قوله وخصوص الخ وعلى هذا لا يحتاج للتخصيص الآخر الذي سيذكره الخ في الآية الاخرى وهي قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن تامل وقوله متاع بالمعروف ولا ينافيه حتما على المحسنين لان فاعل الواجب مح من أيضا اهـ حل (قوله) وخصوص (أي وخصوص فتعالين لانه من المعلوم انه مدخول بهن فتخص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص اهـ حل فالنسخة بمفهومه لانه هو المخالف لحكم العام واما منطوقه فهو موافق له فلا تخصيص به على القاعدة من ان ذكر بعض أفراد العام يحكم العام لا يخصص العام اهـ شيخنا وفيه نظر لما علم من ان المفهوم والمنطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هنا يدل على ان غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع مدخولا بهن لا يفيد ذلك وما المانع من كون مراد الشارح الاستدلال بكل من الايتين العامة والخاصة وليس مراده التخصيص (قوله) ولان المهر الخ (علة محذوف أي ولا نظر لمهر لان المهر الخ اهـ حل وقد صرح بهذا المقدم في شرحه (قوله) لا جناح عليكم) أي لا تبعه بائنه ولا مهر كما قاله الجلال اهـ قل على الجلال (قوله) او تقرضوا هن فريضة

لامرأته لمفارقة اياها  
بشروطه كما قلت يجب عليه  
(لزوجته لم يجب لها نصف  
مهر فقط) بان وجب لها  
جميع المهر او كانت مفوضة  
لم توطأ ولم يفرض لها شيء  
صحيح (متاع بفراق) اما في  
الاولى فلمعوم والمطلقات  
متاع بالمعروف وخصوص  
فتعالين ام تعكن ولان المهر  
في مقابلة متعة بضعة او قد  
استوفاهما الزوج فتجب  
للايحاش متعة واما في  
الثانية فلقوله تعالى لا  
جناح عليكم ان طلقتن  
النساء ما لم تمسوهن او  
تقرضوا هن فريضة  
ومتعهن ولان المفوضة  
لم يحصل لها شيء فيجب  
لها متعة للايحاش بخلاف  
من وجب لها النصف فلا  
متعة لها لانه لم يستوف  
منفعة بضعة افيكني نصف  
مهرها للايحاش



ولانه تعالى لم يجعل لها سواه  
بقوله فنصف ما قرضتم هذا  
ان كان الفراق (لا بسببها  
أو بسببها أو ملكه) لها  
كردته واسلامه ولعانه  
وتعليقه طلاقها بفعلها  
فعلت ووطء أبيه أو ابنه  
لها بشبهة (أو موت) لهما  
أو لهما فان كان بسببها  
كملكها وردها واسلامها  
وفسخها بعيبه وفسخه بعيبها  
أو بسببها كردتها معا أو  
بملكها بشرأ أو غيره أو  
بموت فلا متعة لها ووطئها  
لا وكذا لو سببا معا  
والزوج صغير أو مجنون  
وذلك لا تنفاه الا يحاش  
ولانها في صورة موته  
وحده منفعة لا مستوحشة  
ولا فرق في وجوب المتعة  
بين المسلم والذمي والحر  
والعبد والمسلمة والذمية  
والحرقة والامة وهي لسيد  
الامة وفي كسب العبد  
وقولي أو سببها الى آخره  
من زيادتي والواجب فيها  
ما يترضى الزوجان عليه  
(وسن ان لا تنقص عن  
ثلاثين درهما) أو ما قيمته ذلك  
وان لا تبلغ نصف المهر  
وعبر جماعة بان لا تزاد على  
خادم فلا حد للواجب  
وقيل هو اقل ما يتمول وإذا  
تراضيا بشئ فذلك (فان  
تنازعا) في قدرها (قدرها  
قاض) باجتهاده (ب) قدر

دخول أو في حين النفي مفيد لا تنفاه الامر من جميعا كقوله تعالى ولا تطع منهم أثما وكفوراً فلا حاجة  
لجملها بمعنى كما قيل أو لجملها بمعنى إلى أن أو إلا ان يقال هذا ناظر إلى أصل اللغة وذلك إلى استعمالها اقل على  
الجلال (قوله) لانه تعالى لم يجعل لها سواه بقوله فنصف ما قرضتم) فانقص على النصف في مقام بيان ما يجب  
لها فدل على عدم وجوب غيره فهي خارجة من عموم قوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف فيقصرن على  
المدخول بهن بقريته هذه الآية أي قوله وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الخ بواسطة ما تقدم اه حل  
بالمعنى وفيه نظر لما علمت ان اية المطلقات قد قصر عمومها على المدخول بها بقريته الآية الثانية فالاولى جعل  
هذه الآية مخصصة لمفهوم الآية الثانية على تسليم أن التخصيص المتقدم لمفهومها فمنه يوم الثانية قائل غير  
المدخول بهن لا متعة لمن يقصر هذا العموم في المفهوم على غير المفوضة التي فورقت قبل الوطء والفرض  
لما هي فتجب لها المتعة بدليل هذه الآية الثالثة نامل (قوله لا بسببها الخ) هذه الاربعة منفية فكان الانسب  
تاخير المثل عن قوله أو موت لانها مثل لنفي الاربعة (قوله كردته واسلامه) أي وحده فيها ما اه قل على  
الجلال (قوله كردته) أي أو إرضاع أمه لها وصورتها مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض  
وكلاهما مستحيل في حق الطفلة ان يزوج أمه الطفلة لعبد الغير تفويضاً اه حل (قوله وتعليقه طلاقها) أي  
أو تفويضه اليها فطلقت نفسها (قوله كردتها معا) وهذا بخلاف التشطير كما سر لانه لا يجتمع معها وغلط  
جانبا ههنا لان المتعة لا يحاشها وفعالها ينافيه أو يعارضه ولا نهنا لم يسبق للمتعة سبب يغلب فيه جانبا ههنا  
ولو سببها معا فان كان الزوج صغيراً أو مجنوناً فالفرقة بسببها معا أو كاملاً فبسببها وحدها لانها ترق بنفس  
الاسر ولو ملكها بشرأ أو غيره فلا متعة لانها ولو وجبت كانت عليه لها وإلا ما لا يجب لها على سيدها مال ولو  
ماتاً أو أحدهما فلا متعة أيضاً لانه لا يحاش وفي موته وحده منفعة لا مستوحشة اه قل على الجلال وفي  
المختار الفجعة الرزية وقد لجعت المصيبة أي أوجعته وبأبه قطع اه وفي المصباح الوحشة الانقطاع وبعد  
القلوب عن المودة اه (قوله أو بملكها) إذ لو وجب لها ولو على سيدها اه حل (قوله والزوج صغير  
أو مجنون) أي فالفراق بسببها وبالأولى ما لو كان كاملاً لان الفراق حينئذ بسببها فقيده بما ذكر ليكون  
بسببها ما يفهم منه مقابلة بالأولى اه شيخنا وإنما كان بسببها وحدها فيما لو كان الزوج كاملاً وضرب عليه  
الرق لان رقها بنفس السبي فهو سابق على رقة فتحصل به الفرقة وفي قل غلى الجلال ولو سببها معا فان كان  
الزوج صغيراً أو مجنوناً فالفرقة بسببها معا أو كاملاً فبسببها وحدها لانها ترق بنفس الاسراء (قوله  
وفي كسب العبد) أي ما لم يزوج عبده امته وإلا فلا متعة لو فارق كما لا يجب عليه مهر الخ اه حل (قوله  
ما يترضى الزوجان عليه) أي ولو زاد على مهر المثل اه حل (قوله وأن لا تبلغ نصف المهر) أي فلو كان  
النصف ينقص عن ثلاثين درهما فينبغي اعتباره وان فانت السنة الاولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف  
مهر المثل اه ع ش على مر (قوله نصف المهر) أي مهر المثل اه قل على الجلال وعبارة شرح مر ويسن  
ان لا تبلغ نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ انتهت (قوله وعبر جماعة الخ) يقتضى انه اختلاف عبارة وفيه  
نظر لتفاوت الخادم جدا وقوله على خادم نظر ما ضابطه فانه يتفاوت جدا اه سم (قوله وإذا تراضيا بشئ  
فذلك) أي ولو زاد على مهر المثل (قوله قدرها قاض باجتهاده) أي وان زاد ما قدره على مهر  
المثل كذا قاله حج وفرق بينها وبين الحكومة وقال شيخنا لا تجوز له الزيادة على مهر المثل بل  
ولا ان يساويه اه حل (قوله وصفاتها) أي وجهازها اه حل وسم (قوله ومتعوهن) أي النساء  
المذكورات أي المطلقات من غير مسيس ولا فرض وذلك يفهم عدم إيجابها في حق غيرهن  
وهو معارض بعموم وللمطلقات فالاولى الاستدلال على إيجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة القياس  
على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضى تخصيص  
إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يفرض لها والحق بها الشافعي المسوسة قياساً اه حل



ووجه اقتضائها ذلك أن قوله تعالى ومتعهوهن معناه ومتعوا النساء المذكورات فيها أى المطلقات من غير مس ولا فرض فافهم عدم إيجابها في حق غيرهن اه سم

(فصل في التحالف) أى وما يذكركمعه من قوله ولو أثبتت أنه نكحها أمس بألف الخ (قوله في المهر المسمى) أى من حيث تسميته أو قدره أو صفته فطاق ما يأتى اه شيخنا (قوله اختلفا أو وارثاهما الخ) حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح صريحاً ثمانون صورة لأنه ذكر في المختلفين خمس صور لأن قوله أو وارث أحدهما والآخر تحتها صوراً وأما الخامسة هي قوله كزوج ادعى مهر مثل الخ وذكروا في المختلف فيه أربعة لأنه جعل في الصفة صورتين وأربعة في خمسة بعشرين وقال الشارح ولا بينة الخ هاتان صورتان في العشرين بأربعين وقوله سواء اختلفا قبل الوطء أو بعده هاتان صورتان في الأربعين بثمانين هذا وقرر بعضهم صوراً للمقام من حيث هي فقال الحاصل أن الاختلاف إما أن يقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر صورة وعلى كل إما أن يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفته أو حوله أو تأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه الستة تضرب في الستة عشر يحصل ستون وتسعون وعلى كل إما أن لا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا فيحل مائة واثنان وتسعون اه شيخنا وإذا اعتبرت أن الاختلاف إما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت الصور خمسمائة وستا وسبعين صورة (قوله في قدر مسمى) أى وكان ما يدعيه الزوج أقل من مدعاها فإن كان ما يدعيه أكثر من مدعاها فلا تحالف بل يعطيهما الزوج ما تدعيه ويبقى الزائد بيده لأنه مقر لها به وهي تنكره كمن أقر لشخص بشيء فكذب به اه برماوى وشرح مر وقد أشار الشارح لهذا التقييد بالتمثيل حيث قال كان قالت نكحتنى بألف فقال بل بخمسمائة (قوله في قدر مسمى) خرج بمسمى مالو وجب مهر المثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلفا فيه فيصدق بيمينته لأنه غارم والأصل براءة ذمته عما زاد اه شرح مر (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقدم في باب الحوالة أنه مفروم منها بالاولى فانظر أى الصيغتين اولى ولعله ما قدمه فليتامل وسيأتى قبيل الطلاق ما يؤيده اه شوبرى (قوله كان ادعت تسمية قدر فانكرها) أى ولم يدع تفويضاً فإن ادعاه فالأصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب فيحلف كل منهما على نفي مدعى الآخر متمسكاً بالأصل وكالواختلاف في عقدين فاذا خلفت وجب لها مهر المثل فلو كانت هي المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خلافاً لما استظهر عدم سماع دعواها إذ لم تدع على الزوج شيئاً في الحال غايته أن لها أن تطالب بالفرض ووجه رده امتناع مطالبتهما له حينئذ بفرض مهر مثلهما لدعواه مسمى دونه اه شرح مر (قوله والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى) أى لتظهر الفائدة وإلا فلا تحالف أو من غير نقد البلد أو معينا ولو انقص من مهر المثل لتعلق الفرض بالعين اه حل (قوله أو لكل منهما بينة وتعارضتا) بأن اطلقنا أو ارضنا بتأريخ واحد أو ارضنا أحدهما وأطلقت الأخرى كالأول في البيع فليحرر اه حل (قوله لكن يداها الخ) في تعبيره بالاستدراك نظر لأنه استدراك على قوله ومن يبدأ به وهو ليس بامر عام حتى يستدرك عليه لأن من عبارة عن الزوجة لأنها بمنزلة البائع الذى يبدأ به ثم بل الاستدراك ينأى المستدرك عليه فلعل الاولى والاخصر أن يقول كافي البيع فيما رفيه لكن يبدأ الخ كافي حجج وعبارة الرشيدى قوله ومن يبدأ به يلغى حذفه فيتأق الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة اه ومنشأ هذا حل من هنا على الزوجة فقط كما علمت وسببه النظر لكلام المتن في البيع ولو نظر إليه مع الشارح هناك لتبين أن من هنا واقعة على الزوج تارة والزوجة أخرى فيكون فيه عموم فيحسن الاستدراك وعبارة ثم يبدأ بنفى وبائع مثلاً لأن جانبه أقوى لأن المبيع يعود إليه بعد الفسخ المرتب على التحالف ولأن ملكه على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم إلا بالقبض فحل ذلك أن كان المبيع معيناً والثمن في الذمة ففى

(فصل في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر المسمى (لو اختلفا) أى الزوجان (أو وارثاهما أو وارث أحدهما والآخر في قدر مسمى) كان قالت نكحتنى بألف فقال بخمسمائة (أو) (في صفته) الشاملة لجنسه كان قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيفة فقال بألف مكسرة (أو) (في تسمية) كان ادعت تسمية قدر فانكرها الزوج ليسكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرتها والمسمى أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كما في البيع من كيفية اليمين ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف



لبقاء البضع له سواء اختلفا  
 قبل الوطء أم بعده  
 فيحلفان على البت إلا  
 الوارث في النفي فيحلف  
 على نفي العلم على القاعدة في  
 الحلف على فعل الغير  
 (كزوج ادعى مهر مثل  
 وولي صغيرة أو مجنونة)  
 ادعى (زيادة) عليه فأنهما  
 يتحلفان كما مر فلو كملت  
 الصغيرة أو المجنونة قبل  
 حلف الولي حلفت دونه  
 ولو اختلف الزوج وولي  
 البكر البالغة العاقلة  
 حلفت دون الولي (ثم)  
 بعد التحالف (يفسخ  
 المسمى) على ما مر في  
 البيع من انهما يفسخانه  
 أو أحدهما أو الحاكم ولا  
 يفسخ بالتحالف (ويجب  
 مهر مثل) وإن زاد على  
 ما ادعته الزوجة أما إذا  
 ادعى الزوج دون مهر المثل  
 أو فاقه فلا تحالف ويرجع  
 في الأولى إلى مهر المثل  
 لأن نكاح من ذكرت  
 بدون مهر المثل يقتضيه  
 وفي الثانية إلى قول الزوج  
 لأن التحالف فيها يقتضي  
 الرجوع إلى مهر المثل  
 وتعبرى باختلافهما في  
 التسمية أعم من قوله ولو  
 ادعت

العكس يبدأ بالمشترى وفيما إذا كانا معينين أو في الذمة يستويان فيخير الحاكم إن يجتهد في البداءة بإيهما  
 انتهت (قوله ببقاء البضع له) أي في الجملة ولا قال التحالف يأتي بعد انحلال العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أه  
 حل (قوله سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده) وسواء اختلفا قبل انقطاع الزوجية أم بعده أه شرح الروض  
 (قوله إلا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم) كلا علم أن دور ثي نكح بالف وإنما نكح بجمه سائة ولا  
 يلزم من القطع بالاثبات القطع بالنفي لاحتمال جريان عقدين لم أحدهما دون الآخر أه شرح مر (قوله  
 كزوج ادعى مهر مثل) أي قدر أيساوى مهر المثل وأزلم يات بعنوان مهر المثل وهذا التقيد لأصل التحالف  
 كما يعلم من كلامه في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد الحلف الولي لأصل التحالف كما يعلم  
 أيضا من كلامه في بيان المفهوم وقوله زيادة هذا القيد زاده على أصله كما قل ولم يذكر محترزه وحاصله أن  
 الولي لو ادعى أقل من مهر المثل مع كون الزوج مدعيًا مهر المثل فإن الزوج هو المصدق ويدفع الولي ما ادعاه  
 ويبقى الزائد بيده قياسا على ما نص عليه البرماوى ومرر فيما سبق في الاختلاف في القدرة أن الزوج لو ادعى  
 قدر أو ادعت الزوجة أقل منه فإنه يصدق ويدفع لها ما ادعته ويبقى الزائد بيده (قوله وولي صغيرة أو مجنونة  
 زيادة) فيه العطف على معمولي عامين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقا كقولك  
 في الدار زيدو الحجرة عمر (قوله وولي صغيرة أو مجنونة) أي أو زوجة وولي صغير أو مجنون وقد ذكرت  
 نقص الولي عن مهر المثل أي أو لياهما إذا كان الاصل ادعى زولي الزوج لأنه حينئذ تجوز الزيادة منه على  
 مهر المثل أه حل (قوله فأنهما يتحلفان) فيحلف الولي أن عقده وقع هكذا فم وحلف على فعل نفسه وثبت  
 المهر ضمنا فلا ينافي ما في الدعاوى أن الشخص لا يستحق شيئا يمين غير إذ ذاك في حلفه على استحقاقه وولي  
 كذا أه حل (قوله حلفت دونه) أي حلفت على البت ولا يجوز لها الحلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه  
 تحلف الزوجة على البت إذا كانت صغيرة لم تشهد الحال ولم تاذن فكان المناسب أن هذه تحلف على نفي العلم  
 بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج وإليه ذهب جمع متقدمون أه حل (قوله وولي البكر البالغة) أي  
 أو ولي الثيب أه شرح الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وإنما حلفت عليه مع أنه فعل  
 غيرها لأنه لما كان فعل الولي مقيدا بما تاذن له فيه فكانها الفاعلة أو لاته نفي محصور يسهل الاطلاع عليه  
 أه قل على الجلال (قوله ثم يفسخ المسمى) وينفذ الفسخ باطنا أيضا من المحقق فقط أه شرح مر  
 (قوله ويجب مهر مثل) أي لأن التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته وهي مهر  
 المثل أه من عش على مر (قوله ويجب مهر مثل) أي أو نصفه وقوله وإن زاد الخ أي في صورة  
 الاختلاف في القدر أه شيخنا أي وفيما لو أنكر الزوج التسمية وادعت هي تسمية معين انقض من  
 مهر المثل فأنهما يتحلفان في هذه الصورة أيضا ويرجع لمهر المثل كما تقدم عن الحلبي (قوله أو فاقه) أي  
 سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد ما ادعاه الولي فلا تحالف في صورتين بل يصدق  
 الزوج فيهما هكذا في شرح الروض فلا يلتفت لتقييد الحلبي بقوله أي ودون ما ادعاه الولي (قوله لأن نكاح  
 من ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه) وللولى تحليف الزوج على نفي الزيادة على مهر المثل لأنه ربما نكل  
 فيحلف الولي ويثبت مدعاه أه حل (قوله وفي الثانية إلى قول الزوج) قال البلقيني كذا قالوه والتحقيق  
 أن يحلف الزوج لعلة ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه وأن حلف الزوج ثبت ما قاله قال بعضهم وهذا  
 معلوم من كلامهم لأنهم إنما نفوا التحالف لا الحلف أه حل لكن هذا إنما يصح إذا كان مدعى  
 الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي أما لو كان فوق مدعى الولي أيضا فلا معنى لتحليفه بل يصدق  
 من غير يمين ويدفع للولى قدر ما ادعاه ويبقى الزائد بيده كما تقدم (قوله لأن التحالف فيها يقتضى إلى  
 مهر المثل) فيلزم فوات ما ادعاه ولم تاذن بما ادعاه الولي لأن الأصل برائة ذمة الزوج من  
 ذلك وظاهره ولو كان الزوج سفيها أو مفلسا ولم يرض الغرماء أه حل (قوله أعم من قوله ولو ادعت



تسمية الخ) أى لان تعبير الاصل لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فانكرتها (قوله ولو اذعت نكاحا ومهر مثل الخ) عبارة اصله مع شرح المحلى ولو اذعت تسمية لقدرة فانكرها او المسمى اكثر من مهر المثل تحالفا فى الاصح رجوع ذلك إلى الاختلاف فى القدر لانه يقول الواجب مهر المثل وهى تدعى زيادة عليه ولو اذعت نكاحا ومهر مثل الى آخر ما هنا انتهت وفى قول عليه ما نصه قوله ومهر مثل وهو مفهوم قوله اذعت تسمية واعلم أن هذه المسئلة كالتى قبلها الا ان كلامهم فى ذلك ادعى تسمية صحيحة وفى هذه اذعت الزوجة تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفى الواقع ان التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفهم بالبيان فقوله بان لم تجر تسمية صحيحة تصحيح لدعواها مهر المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو اصرحت بها وانكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذى تضمنته الدعوى او صرحت به او سكنت عنه فى جوابه معتمدا فيه على ان المهر الفاسد الذى ذكرته نفي فى العقد او لم يذكر فيه وانما الذى ذكر فيه تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها لذلك كلف ببيانها واما لو اذعت نفي المهر فى العقد او السكوت عنه فيه ووافقه على ذلك أو اذعت تسمية فاسدة واجاب بنفي المهر فى العقد او بالسكوت عنه فيه او وافقه عليها فلو اوجب فى جميع ذلك مهر المثل اتفاقا ولا حاجة إلى تكليف بيان ولا إلى تحالف ولا حاف ايضا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه بما اتسع فيه الكلام وتزاحمت فيه الافهام وزادت فيه الاقدام واللهولى التوفيق والالهام انتهى وفى ممانه قوله ولو اذعت نكاحا الخ قال الزركشى هذه المسئلة قريبة فى المعنى من التى قبلها حتى قوله فى المنهاج لو اذعت تسمية فانكرها تحالفا فى الاصح قال الزركشى فليتنامل الفرق بينهما ما اذ قال العراقي فالت هنا انكر التسمية ومقتضاه ازوم مهر المثل فان كان مدعاها زائدا عليه أو من غير جنسه فقد اختلفا فى المهر فيتحالفا وان امانا فانه انكر اصل المهر ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فلهذا كلف البيان فان ذكر قدر النقص بما ذكرت جاء التحالف وان اصرحت وحلفت وقضى لها مهر (قوله ومهر مثل) خرج ما لو اذعت نكاحا بمسمى قدر المهر او لا فقال لا ادري او سكنت فانه لا يكلف البيان على الراجح لان المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها مهر (قوله بان لم تجر تسمية صحيحة) هذا بيان لمستندها فى نفس الامر فى دعوى مهر المثل وان لم تصرح بهذا المستند فى الدعوى وقوله بان انكرهاى المهر من اصله كما يدل له قوله فيما بعد يقتضيه وليس المراد انه انكر مهر المثل فقط وقوله بان نفي فى التقديرات المستند فى الواقع فى الانكار وقوله او لم يذكر فيه بيان لمستندها فى نفس الامر فى السكوت وان لم يصرح بهذا المستند كذا وزع الشوبرى اهشينا وفيه انه لا يتعين التوزيع بل يمكن رجوع كل من قوله بان نفي لكل بما قبله وكذا قوله او لم يذكر فيه يصح رجوعه له ايضا اه (قوله بان نفي فى العقد) لعله بيان لمستند الزوج فى انكاره فى الواقع بحسب زعمه لانه استند اليه فى الظاهر حتى يقال قضية ذلك ترجب موافقته على مهر المثل ويحتمل ان يقال لما كان مجرد نفيه فى العقد لا يوجب مهر المثل لاحتمال ان يكون النفي على وجه التفويض الصحيح لم تكن دعوى نفيه فى العقد وجبة للاعتراف بمهر المثل وإن كان شرط المسئلة ان لا تدعى تفويضه لانه فرق بين دعوى التفويض ودعوى ما يحتمل التفويض فالتأمل وقوله او لم يذكر فيه بيان لمستند سكوتها فى الواقع فهو نشر مر تب اه سم (قوله بان نفي فى العقد) اعترض بانه مكرر مع قوله السابق بان لم تجر تسمية صحيحة لان هذا من افراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفي المهر او عدم ذكره فيه او تسمية فاسدة واجيب بان قوله بان لم تجر الخ بيان التسمية الصحيحة وجوب مهر المثل لها وقوله بان نفي الخ بيان لمستند انكاره او سكوتها اه رملى بايضاح (قوله وهو اختلاف فى قدر مهر المثل) محل تأمل لانها تدعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكره ويدعى تسمية قدر دونه فان اريد ان هذا ينشأ عنه الاختلاف فى قدر مهر المثل بان يدعى ان المسمى قدر مهر مثلهما فتدعى عدم التسمية وإن مهر مثلهما اكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فلهذه غير ما مر من ان القول قوله فى مهر المثل لانها تم اتفاقا على انه الواجب وان العقد

تسمية فانكرها تحالفا  
وتقييدى دعوى الزوج  
بمهر المثل والولى بزيادة من  
زيادتي (ولو اذعت نكاحا  
ومهر مثل) بان لم تجر تسمية  
صحيحة (فاقر بالنكاح فقط)  
اى دون المهر بان انكره أو  
سكنت عنه وذلك بان نفي فى  
العقد أو لم يذكر فيه (كلف  
بيانا) لمهر لان النكاح  
يقتضيه (فان ذكر قدرا  
وزادت) عليه (تحالفا) وهو  
اختلاف فى قدر مهر المثل  
(أو اصر) على انكاره  
(حلفت)



خلا عن التسمية بخلافه هنا مـ ر وحج وقوله غير ما مرأى في كلامهما لان هذه ليست في كلام الشارح اه  
 شيخنا والذي مر في كلامهما هو ما مر في بيان محترز قول الماتن في قدر مسمى حيث قال هناك وخرج بمسمى  
 مـ لو وجب مهر المثل الخ فايراجع الشارح وفي قل على الجلال قوله وهو اختلاف في قدر مهر المثل اى  
 اختلاف في تسمية وقعت حالة العقد مساوية لمهر المثل أو لا واما مهر المثل فلا تقع المخالفة فيه لان له مرجعا  
 معروفا يقربية أو أجنبية ولذلك لو حافظت رجعت اليه اتفاقا اه (قوله يمين الرد) فيه نظر لانه لم يحصل منه  
 نكول حتى يحصل رد الا ان يقال نزل اصراره على عدم البيان منزلة امتناعه من اليمين اه شيخنا (قوله  
 وطالبته) قيد به لتسكون الدعوى مازمة لانها اذا لم تطالب به يحتل انما ابراته فلم يصح (قوله لزما وقوله ولا  
 للوطء) اى للاحتراز عن التشطير وقوله في الدعوى متعلق بالتعرض اه شيخنا (خاتمة) لو أعطاهما مالا  
 وادعت انه هدية وقال بل صدق صدق يمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه أعرف بكيفية  
 ازالة ملكه فان أعطى من لادين عليه شيئا وقال الدافع به وضوانه كرا لاخذ صدق يمينه ويفارق ما قبله  
 بان الزوج مستقل باداء الدين وبقصده وبانه يريد برأه ذمته بخلاف معطى من لادين عليه فيهما وتسمع  
 دعوى دفع صداق لولى محجورة لا الى ولى رشيدة ولو بكره الا اذا ادعى اذنها نطقا ولو اختلفا في عين  
 المنكوحة صدق كل فيما نفاه يمينه ولو قال لامراتين تزوجتكما بالف فقالت احداهما بل انا فقط بالف  
 تحالفوا اما الاخرى فالقول قولها في نفى النكاح اه شرح مـ وقوله بخلاف معطى من لادين عليه كان  
 فيه تحريف وحق التعبير ان يقول بخلاف معطى لادين عليه وعبارة حج قال في الروضة لو بحث لغير دائته  
 شيئا وزعم انه بعوض وقال المدفوع اليه بل هدية صدق المدفوع اليه اه اى لانه لا قرينة هنا تصدق الدافع  
 بل المدفوع اليه لان الغالب في الدفع والارسال لغير الدائن من غير ذكر عوض انه تبرع انتهت (فرغ)  
 لو خطب امرأة ثم ارسل اليها أو دفع اليها ما لا قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الأعراس منها او منه  
 رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده الاذرعى ونقله الزركشى وغيره اه زى وكذا لو ماتت  
 فله الرجوع على من دفعه اليه بخلاف مـ الوعد وطاق قبل الدخول فلا رجع لان مداره على العقد وقد حصل  
 حرره اه سـ ل

يمين الردانها تستحق اعليه  
 مهر مثلها (وقضى لها) به  
 (ولو اثبتت) باقراره او  
 يمينها بعد نكوله (انه  
 نكحها) اهـ بالف واليوم  
 بالف (وطالبته بالفين  
 لزما) لا مكان صحة  
 العقد كان يتخللها خلع  
 ولا حاجة الى التعرض له  
 ولا للوطء في الدعوى (فان  
 قال لم اطأ) فيهما اوفى  
 احدهما (صدق يمينه)  
 لموافقة الاصل (وتشطر)  
 ما ذكر من الالفين او من  
 احدهما لان ذلك فائدة  
 تصديقه (او) قال (كان  
 الثانى تجديدا) الاول لا عقد  
 ثانيا (لم يصدق) لانه  
 خلاف الظاهر نعم له  
 تحليفها على ففى ذلك لا مكانه  
 (فصل) في الوليمة من  
 الولم وهو الاجتماع وهو  
 تقع على كل طعام

(فصل في الوليمة) اى وما يذكر معهم من قوله وحرم تصوير حيوان ومن قوله واضيف الى آخر الفصل  
 (قوله من الولم وهو الاجتماع) اى لغة وقوله وهى تقع اى شرعا اه عـ شـ على مـ ر مع ان عبارة المختار الوليمة  
 طعام العرس اه فهى تقتضى ان قول الشارح وهى تقع الخ لغوى ايضا (قوله من الولم) اى فهى لغة اسم  
 لكل شىء قام به الاجتماع طعاما او غيره فهى صفة مشبهة وقوله تقع اى تطلع شرعا هذا اخص من اللغوى  
 كما هو القاعدة وقوله على كل طعام اى لانه قام به اجتماع الناس عليه وقوله لسرور جرى على الغالب كما قال  
 في شرح الروض فالمتخذة للمصيبة تسمى وليمة ايضا وقوله من عرس يطلق على العقد والدخول والاملاك  
 اسم للعقد فهو عطف خاص على عام وكلامه يقتضى انها تطالب للعقد تارة وللدخول اخرى فهى متعددة  
 ويشير اليه ايضا فيما يأتى والمعتمد انها مرة واحدة يدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد  
 الدخول وقوله خلاف الاولى اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله وهى لغة اسم للاجتماع  
 يقال اولم الرجل اذا اجتمع عقله وخلقه او لاستدعاء الناس للطعام او لاصلاح الطعام كذلك  
 اولم الطعام المتخذ للعرس او لكل طعام يتخذ لسرور غالبا واذا اطلقت فهى للعرس وجملة الولائم  
 عشرة فللعقد النكاح املاك بكسر اوله ويقال له شندخى بشين معجمة مكسورة فتون سا كنة فدال  
 مهملة فخاء معجمة مكسورة تين فتحتية شديدة وللدخول فيه وليمة وللولاة خرس معجمة مضمومة فراء  
 مهملة نسا كنة فسين مهملة او صاد كذلك وللمولود عقيقة وللختان اعدار بهمزة مكسورة فعين مهملة سا كنة  
 فذال معجمة وآخره مهملة وتستحب في الذكر ولا باس بها للانثى للنساء فيما بينهن ولحفظ القرآن



حذاق بمهمة مكسورة فزال معجزة وآخرة قاف وللبناء وكيرة وللقدم من السفر فتبعتها سواء فعلها القادم أو غيره لاجله وقيدته الاذرعى بالسفر الطويل لايحوا أيام بسيرة وللمهمة وضيفة بفتح الهمزة وكسر الصاد المعجمة وبلا سبب مادبة بضم الدال المهمة وفتحها قبل موحدة وبعد همزة سا كننته ونظمها بعضهم بقوله

ان الولاثم في عشر بمهمة • املاك عقد راعدار لمن ختنا

عرس وخرس نفاس والعقيقة مع • حذاق ختم ومادبة المريدتنا

نقيقة عند عود السافر مع • وضيفة لمعاب مع وكير بنا

انتهى (قوله لسرور حادث) (تنبه) قال الراغب الفرق بين الفرح والسرور ان السرور انشراح الصدر بلذة فيها اطمانية الصدر عاجلا واجلا والفرح انشراح الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وذلك في اللذات البدنية الدنيوية وقد يسمى الفرح سرورا وعكسه لكن على نظر من لا يعتبر الحقائق ويتصور أحدهما بصورة الآخر اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة دارا يقال لها دار الفرح اه عش على مر (قوله أو غيرهما) كختان وقدرم من سفر قال الاذرعى ان محل ندب وليلة الختان في حق الذكور دون الاناث لانه يخفى والمستحي من اظهاره لكن الاوجه استحبابه فيها بين من خاصة وأطلقا نديها للقدوم من السفر وظاهر ان محله في السفر الطويل لقضاء العرف به اما من غاب يوما او اياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة فكالحاضر اه شرح مر (قوله لكن استعملها الخ) في الصحاح الوليمة طعام العرس وقال العرس طعام الوليمة ويدخل وقتها بالعقد فلا تجب الاجابة لما تقدمه وأن اتصل بها اه حل وعبرة شرح مر ولم يتعرض الوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي أن وقتها موسع من حين العقد ولا آخر لوقتها فيدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول اى عقيبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نساءه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل ولا تفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه وقوله ان وقتها موسع أى في حق الحرة اما ممة فوقتها ارادة اعدادها للوطء ونقل بالدرس عن سم ببعض الهوامش مثله وقوله من حين العقد قضيته ان ما يقع من الدعوة قبل العقد لفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فهي لفعل ما تحصل به السنة وعليه فالمراد بقوله فتجب الاجابة الخ ان الاجابة تجب لما حيث كانت تفعل بعد العقد اه عش عليه فيهما (قوله الوليمة سنة) صرح الجرجاني بنديب عدم كسر عظمها كالعقيقة ووجهه ما قالوه ثم ان فيه تفاؤلا بسلامة اخلاق الزوجات واعضاها كالولد يؤخذ منه انه يسر هنا في المذبح ما يسر في العقيقة وبحث الاذرعى انها واتحدت وتعددت الزوجات وعضدها عن كفت فان لم يتصد ذلك استحب التعدد كما يحبه بعض المناخرين خلافا للزركشى ومنازعة بعضهم فيه بان المنجها انها كالعقيقة فتعدد بتعدد من مطاق امر دودة لظهور الفرق بانها جعلت فداء للنفس بخلاف ما هنا ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلم الليلا لانهار الان في مقابلة نعمة ليلية اه شرح مر (قوله أولم على بعض نساءه) والا قرب كما قاله شيخنا حجة انها أم سلمة اه شرح الاعلام اه شوبرى (قوله وعلى صفية الخ) فيه ان صفية كانت سريته وفيه دليل على انها تشرع للتسرى وهو كذلك ولا تجب الاجابة وتعدد بتعدد من وان تسرى من في يوم وليلة هذا والذي في عيون الاراء انه صلى الله عليه وسلم اعتقها وتزوجها وجعل عتقها صدقاتها وان ذلك من خصائصه واشترها بتسعة أروش وفي رواية انه لما جمع سبي خيبر جاءه دحية الكلبي فقال اعطني جارية من السبي فقال اذهب فخذ جارية فاخذ صفية فقالوا يا رسول الله انها سيدة قريظة والنضير لا يصلح الا لك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ جارية من السبي غيرها وقال ابن شهاب كانت مما أفاء الله علينا فحجها وأولم عليها بتمر وسويق وقسم لها اه حل (قوله وعلى صفية بتمر الخ) عبارة الجلال وعلى صفية بحبس انتهت وقوله بحبس هو بفتح الحاء المهمة وسكون التحتية

يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك أو غيرهما لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر وفي غيره تقيد فيقال وليمة ختان أو غيره (الوليمة) لعرس وغيره (سنة) لشبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً فقد أولم على بعض نساءه بمدين من شعير وعلى صفية بتمر وسمين وأقط وقال لعبد الرحمن بن



عوف وقد تزوج اولم ولو  
 بشاة رواها البخارى  
 والامر في الاخير للندب  
 قياسا على الاضحية وسائر  
 الولائم واقلم الله تمكن شاة  
 ولغيره ما قدر عليه والمراد  
 اقل الكمال شاة لقول التنبيه  
 وبأى شيء اولم من الطعام  
 جاز (واجابة لعرس) بضم  
 العين مع ضم الراء اسكانها  
 والمراد الاجابة لولية  
 الدخول ( فرض عين  
 ولغيره سنة ) لخبر الصحيحين  
 إذا دعى احدكم إلى الوليمة  
 فليأتها وخبر مسلم شر الطعام  
 طعام الوليمة تدعى لها  
 الاغنياء وترك الفقراء  
 ومن لم يجب الدعوة فقد  
 عصى الله ورسوله قالوا  
 والمراد لولية العرس لانها  
 المعمودة عندهم وحمل خبر  
 ابي داود إذا دعا احدكم  
 اخاه فليجب عرسا كان او  
 غيره على الندب في وليمة غير  
 العرس واخذ جماعة  
 بظاهره وذكر حكم وليمة  
 غير العرس من زيادتي  
 وانما يجب الاجابة وتسن  
 (بشروط منها اسلام داع  
 ومدعو) فينتفى طلب  
 الاجابة مع الكافر لا تنفاه  
 المودة معه نعم تسن لمسلم

وآخره بين مهمة تمروسمن وأقط مخلوطا وقد يجعل بدل الاقط دقيق وبذلك علم أنها لا تتقيد بقدر مخصوص  
 فتحصل بكل طعام وفارقت الحقيقة بالنص فيها على شاتين او شاة لكن اقل الكمال هنا للتمكن بما في الفطرة  
 شاة اه قل على الجلال (قوله ولو بشاة) قال في الفتح ليست لهذه الامتناعية وإنما هي التي للتقليل اه  
 (تنبيه) بتجده تعدد ما بعد الزوجات او الاماء وان عقد عاين معا كما لو جاء له او لا ديندب له ان يعق عن  
 كل واحد وتسكني وليمة واحدة بعد تزوج الجميع بقصد من اه شوبري (قوله واقلم الله تمكن) وهو من  
 يملك زيادة على يوم وليلة ما بقي بها (قوله وبأى شيء اولم من الطعام جاز) من ما كول او مشروب ومنه  
 المشروب الذي يعمل في حال العقد من سكر أو غيره أى حيث فعل بعد تمام العقد لا قبله لأن وقت الوليمة  
 لا يدخل إلا بتمام العقد كما علم اه حل (قوله بضم العين الخ) واما بكسر العين فالمرادة نفسها في المختار  
 والعرس بالكسر امرأة الرجل والجمع أعراس وبما سمي الذكر والاثنى عرسين اه وفي المصباح العروس  
 وصنف يستوى فيه الذكر والاثنى مادام في أعراسهما وجمع الرجل عرس بضمهتين مثل رسول ورسول وجمع  
 المرأة عرائس وأعراس بامرأته بالالف دخل بها وأعرس عمل عرسا وعرس الرجل بالكسر امرأته  
 والجمع أعراس مثل حمل واحمال وقديقال للرجل عرس ايضاه (قوله والمراد الاجابة لولية الدخول) أى  
 وأما الاجابة لولية العقد فسنة وهذا بناء على أنها تعدد وكلام الشارح يقتضى الجريان عليه والمعتمدانها  
 واحدة يدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد الدخول ومع ذلك لو خالف الافضل وفعلت قبله أى وبعد  
 العقد وجبت الاجابة ايضا للعقد وقت الاجابة يدخل بالعقد ايضاه شيخنا (قوله فرض عين) وقيل فرض  
 كفاية وقيل سنة اه من اصله (قوله ولغيره سنة) ومنه لولية التبرى كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي  
 لاخبار فيه اه شرح مر (قوله تدعى لها الاغنياء) فيه ان هذا يقتضى ان التخصيص للاغنياء تجب الاجابة  
 معه وهو يخالف ما سيضرح به المصنف ثم رايت حج اجاب بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس  
 في طعام الوليمة وهو الرياء أى شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جبلوا عليه في اجابتها  
 وهو التواضع والنجاب وهو لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور من شأن التخصيص ذلك  
 اه حل وفي المصباح وغر صدره وغرامن باب تعب امتلا غيظا فهو واغر الصدر والاسم الوغر مثل  
 فأس ما خرد من رغبة الحروهي شدته اه (قوله ومن لم يجب الدعوة الخ) ليس هذا من الحديث وإنما هو  
 مدرج من كلام أبي هريرة اه ع ش على مر (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبرى واضح وهو ان هذا  
 التخصيص يحتاج إلى دليل مع مجي التعميم في الحديث الذى ساقه الشارح بعده اه حل (قوله بشروط)  
 المذكور منها في كلامه سبعة ويعلم من عبارة شرح المنقولة على الاثر اربعة ومن عبارة سم المنقولة بعدها  
 واحد تامل (قوله منها اسلام داع الخ) ومنها ان لا يكون الداعى فاسقا او شريرا طالبا للباهاق والفخر كما  
 في الاحياء وبه يعلم اتجاه قول الاذرعى كل من جاز به لا تجب اجابته وان يكون الداعى مطلق التصرف  
 فلا يجيب غيره وان اذن له وليه لمصيانته بذلك ثم ان اذن لمبده في ان يولم كان كالحركه لكن بشرط ان ياذن له  
 في الدعوة ايضا نظير ما مر فيما يظرو لو اتخذها الولي من مال نفسه وهو اب او جد وجب الحضور كما  
 بحقه الاذرعى وان يكون المدعو حرا ولو سفيها او عبدا باذن سيده ولو مكانا لم يؤذن له ان لم يضر  
 حضوره بكسبه والا فباذن فيما يظرو او مبعضا في نوبته وان لا يعتذر للداعى فيعذره أى عن طيب نفس  
 لا عن حياء بحسب القرائن كما هو ظاهر اه شرح مر ومن الشروط ايضا ان لا يترتب على المو اجابته  
 خلوة محرمة فالمرأة تجيب المرأة ان اذن زوجها او سيدها لا الرجل إلا ان كان هناك مانع خرة محرمة كحرم  
 لها اوله او مسوخ او امرأة امانا مع الخلوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمه ان كان الطعام خاسا به كان جلست  
 بيت وبعثت له الطعام إلى بيت آخر من دارها خوف الفتنة اه سم (قوله فينتفى طلب الاجابة) أى وجوب  
 ذلك او ندبه مع الكافر أى داعيا كان او مدعوا لكنه ان كان داعيا والمدعو مسلما كان انتفاء الطلب



عن المسلم ظاهر او ان كان بالعكس كان انتفاء الطلب عن الكافر غير ظاهر بناء على انه مخاطب بالفروع ولهذا  
قال حل قوله فينتفي طلب الاجابة مع الكافر هذا في الدنيا ولا قال الكافر مخاطب بالفروع اهل (قوله دعاه  
ذمي) أي وقدر جي اسلامه او كان رحما او جارا ولا لم تسن بل تكراه اهل حل (قوله بان لا يخص بها الاغنياء)  
أي من حيث انهم اغنياء فلو خصهم لكونهم جيرانه اهل حرفته او نحو ذلك وجبت الاجابة اه شوبري  
(قوله ولا غيرهم كالمقراء) أي وقد خصهم لاجل فقرهم مثلا فتى خص الاغنياء او الفقراء لا يجب ولا تسن  
للدعوة ولا غير هذا والمعتد انه ان خص الفقراء وجبت او سنت فالمضطر تخصيص الاغنياء فقط فتقييد  
الاصل باغنياء هو المعتد والمراد بالغنى هنا ما يقصده التجميل بهيته او جاهه ولو كان فقيرا اه شيخنا  
(قوله ولا غيرهم) فاذا خص بدعوتهم شخص لم يجب الاجابة لانه لو اظهره عن شيخنا في انه لو  
خص الفقراء وجبت عليهم الاجابة او سنت اهل حل (قوله او جيرانه) المراد بهم هنا اهل محله ومسجده  
دون اربعين دارا من كل جانب اه شرح مر (قوله فالشرط ان لا يظهر الخ) جواب شرط مقدر تقديره فان  
لم يتمكن من التعميم لفقره او قلة الطعام فالشرط الخ اي فيشترط لو جوب الاجابة احدا من التعميم لجيرانه  
او عشيرته مثلا عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره او قلة  
الطعام هكذا يؤخذ من عبارة شرح الروض اه عشاوي وعبارة شرح الروض وليس المراد ان يعم جميع  
الناس لعدم بل لو كثرت عشيرته او نحوها وخرجت عن الضبط او كان فقيرا لا يمكنه استيعابها فالوجه كما  
قال الاذرعى عدم اشتراط عموم الدعوة بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص انتهت (قوله بنفسه او  
نائبه) عبارة اصله مع شرح مر وشرط ان يخصه بدعوة ولو بكتابة او رسالة مع نفسه او بمن لم يجرب عليه  
الكذب جازمة لان فتح الباب وقال ليحضر من شاء او قال له احضر ان شئت ما لم تظهر قرينة على جريان  
ذلك على وجه التاديب والاستعطاف مع ظهور رغبة في حضوره ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان  
شئت ان تجعلني لزمته الاجابة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لو قال شخص ليحضر من شاء او نحوه) قال المحلى  
فلا تطالب الاجابة وظاهره لا جوابا ولا ندبا وهو صريح الشارح حيث قال انما يجب الاجابة وتسني اهل حل  
(قوله لم يجب الاجابة الا في اليوم الاول) ما لم يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس ولا كانت كوليته  
واحدة دعى الناس اليها افواجا فتجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني او الثالث وكتب  
ايضا الا على من لم يدع في اليوم الاول لعذر ثم دعى في الثاني اهل حل (قوله وتسني لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع  
ان الشخص يدع جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيء طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا يجب الاجابة اه ع  
على مر (قوله وتسني لهما في الثاني) وقيل يجب ان لم يدع في اليوم الاول او دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني  
واعتمده الاذرعى والوجه ان تعدد الاوقات كتعدد الايام اه شرح مر (قوله لكن دون سنه الخ)  
ايضا حه ان سنه في اليوم الثاني في العرس وغيره دون سنه في الاول في غير العرس اه شيخنا (قوله في ابى  
داود الخ) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى فانه لا دلالة فيه لاعلى وجوب ولا سنة ولا كراهة (قوله  
حق) اي مطلوبة شرعا وقوله وفي الثاني معروف اي احسان ومواساة انتهى عزيزي (قوله وان لا يدعوه  
لنحو خوف منه) بل للتقرب والتودد المطلوب اوله نحو عليه او صلاحه او ورعه او لا بقصد شيء  
كما هو ظاهر وينبغي كما قاله في الاحياء ان يقصد باجابه الاقتداء بالسنة حتى يثاب وزيارة اخيه  
واكرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين في الله او صيانة نفسه عن أن يظن به كبرا أو احتقار  
مسلم اه شرح مر (قوله كان لا يدعوه آخر) عبارة شرح مر وان لا يدعى قبله وتلزمه الاجابة اما عند  
عدم لزومه اظهر انها كعدم عند لزومها يجب السابق فان جاء معا أجاب الاقرب رحما فان  
استويا اقرع وظاهر قولهم اجاب الاقرب وقولهم اقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل  
بالندب فقط لتعارض المسقط للوجوب لم يبعد انتهت (قوله فان دعاه آخر قدم السابق) وجوبا اي

دعاه ذمي لكن سنه له دون  
سنه له في دعوة مسلم (وعوم)  
للدعوة بان لا يخص بها  
الاغنياء ولا غيرهم بل يعم  
عند تمكنه عشيرته أو  
جيرانه أو اهل حرفته وان  
كانوا كلهم اغنياء لخبر شر  
الطعام فالشرط أن لا يظهر  
منه قصد التخصيص (وان  
يدعوه معينا) بنفسه أو نائبه  
بخلاف ما لو قال ليحضر  
من شاء أو نحوه (و) ان  
يدعوه (لعرس في اليوم  
الاول) فلو اولى ثلاثة أيام  
فاكثر لم يجب الاجابة إلا  
في الاول (وتسن لهما) أي  
للعرس وغيره (في الثاني)  
لكن دون سنه في اليوم  
الاول في غير العرس (ثم  
تكره) فيما بعده في أي  
داود وغيره انه عليه السلام قال  
الوليمة في اليوم الاول حق  
وفي الثاني معروف وفي  
الثالث رياء وسمعة (وان  
لا يدعوه لنحو خوف) منه  
كطمع في جاهه فان دعاه لشيء  
من ذلك لم تلزمه الاجابة  
(و) ان (لا يعذر كان لا  
يدعوه آخر) فان دعاه آخر  
قدم السابق ثم الاقرب  
رحما ثم دارا ثم يقرع



فما يجب فيه الاجابة أو نسن ولو تقدم من تسن اجابته وتأخر من تجب اجابته هل يسبق الوجوب الآن  
يسبق غيره بالدعوى الظاهر نعم وحينئذ يجب تقديم السابق وقد يقال يسقط وجوب تقديمه وكتب ايضا  
قدم الأسبق أى من تجب اجابته أو تسن ولا فدعواه كالأدعوى (قوله ولا يكون ثم من يتأذى به) أى  
لعداوة أو زحمة ولم يجدسعة يأمن فيها على نحو عرضه أو هالك من يضحك الناس بالهش والسكر أو كان  
ثم نساء ينظرن للرجال وآلة طهو يسمعون أو يعلم أنها تضرب في ذلك الوقت ولم تكن بمحل حضوره بان  
كانت بيته من بيوت الدار بخلاف ما إذا كانت بجواره محال ومن العذر كونه امر دجى لا يخشى عليه من  
ريبة أو تهمة وإن أذن الولي كما يحشه الأذرعى اه شوبرى (قوله كالأراذل) لم يصلح مثالا لهما وقوله أو  
الغضاضة بالغين المعجمة التقيص والكرامة اه شيخنا وفي المختار غرض منه أى وضع ونقص من قدره وبابه  
رد ويقال ليس عليه في هذا الأمر غضاضة أى ذلة منقصة اه ع ش (قوله ولا ثم) أى بمحل الحضور منكر  
أى محرم ولو صغيرة كآنية نقد كافي شرح مسلم أى يباشر الآكل منها بلا حيلة تجوز به بخلاف مجرد حضورها  
بناء على ما يأتى في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول محلها وكسطر رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم ان اشراف  
النساء على الرجال عذرا ما محرم أو نحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما  
صرح به بعضهم ويوافقه قول الحاوى إذا لم يشاهد الملامه لم يضر سماعها كالتى بجواره ونقله الأذرعى عن  
قصة كلام كثيرين منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام الأولين الحل فمحمول على ما إذا كان ثم عذر يمنع  
من كونه مقرا على المعصية بلا ضرورة اه شرح مر وقوله بناء على ما يأتى الخ قال الشهاب سم انظر ما وجه  
البناء مع أن الآتى أنه يحرم حضور المحل الذى فيه المحرم بخلاف مجرد دخوله نعم الفرق لا شخ بين حضور  
الآنية فان المقصود منها الاستعمال وهو غير حاصل بمجرد حضورها اه رشيدى وقوله ان اشراف النساء  
على الرجال عذرا أى ولو أمكنه التحرز عن رؤيتهن له كستغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه  
لما فيه من المشقة اه ع ش عايه (قوله ولا ثم منكر) أى ولو عند المدعى فقط وعبارة شرح مر وظاهر  
كلامهم هنا أن العبرة فى الذى ينكر باعتقاد المدعى ولا ينافيه ما يأتى فى السير أن العبرة فى الذى ينكر  
باعتقاد الفاعل تجزئ لان ما هو فى وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم فى اعتقاده فيه مشقة عليه  
فسقط وجوب الحضور وأما الانكار ففيه إضرار بالفاعل ولا يجوز إضراره إلا أن اعتقد تحريره  
بخلاف ما إذا اعتقده المنكر فقط لان احدا لا يعامل بمقتضى اعتقاده غيره فتأمل وإذا سقط الوجوب  
وأراد الحضور اعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل فان ارتكب أحد محرما فى اعتقاده لزم هذا المتبرع بالحضور  
والانكار فان عجز لزمه الخروج إن أمكنه عملا بكلامهم فى السير حينئذ فقد قالوا المنقول انه لا يحرم  
الحضور إلا أن اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما تقرر وسواء فى ذلك النبيذ وغيره خلافا لمن فرق  
ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه فى شاربه الخنفي أحده وأقبل شهادته لان المعول عليه فى تعليقه ان  
الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وقول الشارح هنا ولو كان المنكر مختلفا فيه  
كشرب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريره محمول على ما إذا كان المتعاطى له  
يعتقد على تحريره ايضا وكفرش الحرير ستر الجدار به بل أولى لحرمة هذا حتى على النسب وفرش جلود  
نمور بقرها كما قال الحليمى وغيره وألحق به فى العباب جلد فهد فى حرمة استعماله وكذا مغصوب  
ومسروق وكل لا محل اقتناؤه ولو كان الداخل اعنى انتهت وقوله وألحق به صاحب العباب جلد فهد  
صريح هذا الصنيع أنه لا يحرم من جلود السباع إلا جلد النمر أى لما ورد فى النهى عنه كما قاله الحليمى وان  
الفهم ملحق به على ما قاله صاحب العباب ولعل وجهه انهما هما اللذان توجد فيهما العلة وهى ان استعمال  
ذلك شأن المتكبرين لظهور برهما وتمييزه اه رشيدى (قوله كفرش محرمة) أى وكألة طهو بحيث يسمعها  
ولو فى غير محل الحضور لكنها كانت فى دار الداعى لا بجواره قال بعضهم إلا ان كانت لاجل ضيق

(و) كان (لا يكون ثم من يتأذى به أو تقبح مجالسته) كالأراذل فان كان ثم شيء من ذلك انتفى عنه طلب الاجابة لما فيه من التأذى أو الغضاضة (ولا) ثم (منكر) ولو عند المدعى فقط (كفرش محرمة)



لكونها حريرا والولية  
للرجال او كونها منصوبة  
او نحو ذلك (وصور حيوان  
مرفوعة) كان كانت على  
سقف او جدار او ثياب  
ملبوسة او سادة منصوبة  
هذا (ان لم يزل) اي المنكر  
(به) اي بالمدعو والا  
وجبت او سنت اجابته  
اجابة للدعوة وازالة  
للمنكر وخرج بما ذكر صور  
حيوان ملبوسة كان  
كانت على بساط يداس او  
مخادبة كما عليها او مرفوعة  
لكن قطع رأسها وصور  
شجر وشمس وقر فلا تمنع  
طلب الاجابة فان ما يداس  
منها ويطرح مهان مبتذل  
وغيره لا يشبه حيوانا فيه  
روح بخلاف صور  
الحيوان المرفوعة فانها  
تشبه الاصنام وقولي منها  
مع ذكر الشرط الاول  
والثالث وسن الاجابة  
في اليوم الثاني من زيادتي  
وتعبري بعموم وبمحرمية  
أعم وأولى من تعبيره بان  
لا يخص الاغنياء وبحري  
وتعبري بان لا يعذر مع  
التشليل بما بعده أولى من  
اقتصاره على ما بعده إذ  
لا ينحصر الحكم فيه إذ  
مثله ان لا يكون المدعو  
قاضيا ولا معذورا بما  
يرخص في ترخص في ترك  
الجماعة او نحو ذلك كان  
يكون الداعي أكثر ماله  
حرام

محله فراجع اه قل على الجلال (قوله لكونها حريرا) والولية للرجال وان كان لا يحرم عليهم الجلوس  
عليها كالحنفية اه حل قال ابن العباد ومتى جلس شهود النكاح على الحرير فسقوا ولا يصح العقد بهم واما  
ستر الجدارية ونصبه وفرش جلود النمر فحرام على الرجال والنساء والمزركش بالنقد كذلك ومثله نحو  
المغصوب وخرج بالفرش وماء معه بسطه على الارض برأس ورفعه على عود او فوق حائط مثلا فلا  
حرمة (فرع) قال شيخنا وعلم بما ذكر ان ما يقع في مصر من الزينة بامر ولي الامر انه يحرم النفرج عليه  
والمرور عليه إلا الحاجة مع الانكار ويحرم فعله إلا القدر الذي يحصل الا كراه عليه ونازعه بعضهم في  
بعض ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله وصور حيوان) معطوف على فرش الواقع مثالا للمنكر  
المقيد بكونه ثم اى في محل حضوره وعبارة شرح م ر وصورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه  
دون غيرها وان لم يكن لها نظير كفرس باجنحة هذا ان كانت بمحل حضوره لانحو باب وعر كما قاله قدر  
على ازالته اام لا لزوم الاجابة مع القدرة معلوم فلا يرد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم  
ان قدر على ازالته لزمته وإلا فلا والحاصل ان المحرم ان كان بمحل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور  
او بنحو م ر وجبت اذ لا يكره الدخول إلى محل هي بممره اما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما  
اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافا لما فهمه  
الاسنوي انتهت (قوله او ثياب ملبوسة) اى ولو بالقوة فتدخل المرفوعة على الارض كما قاله  
الاذرعى اه شرح م ر (قوله والاوجب) اى في العرس او سنت اى في غيره ويتجه الوجوب من حيث  
ازالة المنكر اه شويرى اى فهم سنة من حيث كونها وليمة غير عرس واجبة من حيث ازالة المنكر اه  
سم وعبارة شرح م ر ولا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره لانه ليس لازالة فقط كما تقرر ولو  
لم يعلم به الا بعد حضوره نهاهم فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قعد كارها ولا يجلس معهم ان  
امكن انتهت (قوله او سنت) اى من حيث كونها اجابة للدعوى وان كانت تجب من حيث ازالة  
المنكر فقوله وازالة راجع للوجوب والسن لكنه تعليل لمقدراى ووجبت في صورتين ازالة للمنكر  
فالحاصل انها في العرس تجب من جهتين وفي غيرهما تسن وتجب منهما أيضا اه شيخنا (قوله لكن قطع  
رأسها) قال سم ويظهر ان خرق نحر بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا تبقى معه الحياة في الحيوان  
لان ذلك لا يخرج من المحاكاة اه ريدى على م ر (قوله أعم وأولى) رجوعهما للثاني ظاهر  
وبيان الاولوية فيه ان كلام الاصل يقتضى انه ان كان حريرا والولية للنساء لم تجب وليس كذلك  
واما الاول فلا يظهر فيه العموم وتظهر فيه الاولوية لانه يقتضى انه اذا خص الفقراء وجبت اى وليس  
كذلك وان كان مقتضى كلام الاصل هو المعتمد اه شيخنا (قوله اذ مثله ان لا يكون المدعو قاضيا)  
عبارة شرح م ر وان يكون المدعو غير قاضى اى في محل ولايته نعم تستحب ما لم يخص بها بعض الناس  
إلا من كان يخصهم قبل الولاية فلا باس باستمراره قال الماوردى والرويانى والاولى في زماننا ان  
لا يجب احدا لخبث النيات وألحق به الاذرعى كل ذى ولاية عامة في محل ولايته والاوجه استثناء  
ابعضه ونحوهم فنلزمه اجابتهم لعدم نفوذ حكمه لهم اه شرح م ر (قوله كان يكون الداعي أكثر  
ماله حرام) اى فيه شبهة قريبة بان يعلم ان فى ماله حراما ولا يعلم عينه ولو لم يكن أكثر ماله حراما فيما  
يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعض من التقييد لكن يؤيده كراهة معاملته والاكل منه إلا حينئذ  
ويرد بانه محتاط للوجوب ما لا محتاط للكراهة لانه لا يوجد الآن مال ينفك عن شبهة اه شرح م ر  
(قوله أكثر ماله حرام) قال الزركشى وهو يقتضى سقوط الاجابة في هذا الزمان لغلبة الشبهات اه  
واعلم ان هذه الحالة تكرر الاجابة فيها اه (فائدة) قال في شرح البهجة وقول الرويانى ولا يعذر  
بعداوة بينه وبين الداعي او غيره ممن حضر قال الفارح في تجريد الظاهر انه غير معتمد وكذا قول  
الرويانى لا يعذر بالزحام اه وحله م ر على ما اذا لم يتأذ بحضور العدو فان تأذى بذلك كان عدوا



هذه الصور ويستثنى لعب  
البنات لأن عائشة كانت  
تلعّب بها عنده صلوات الله  
رواه مسلم وحكمته تدريهن  
أمر التبرية (ولا تسقط  
اجابة صوم) لخبر مسلم اذا  
دعى احدكم الى طعام  
فليجب فان كان مفطرا  
فليطعم وان كان صائما  
فليصل أى فليدع بالبركة  
واذا دعى وهو صائم فلا  
يكراه ان يقول انى صائم  
(فان شق على داع صوم  
نفل) من المدعو (فالفطر  
أفضل) من اتمام الصوم  
والا فالأتمام أفضل اما  
صوم الفرض فلا يجوز  
الخروج منه ولو مر سعا  
كثير مطلقا ويسن للفطر  
الاكل وقيل يجب صحبه  
الزوى فى شرح مسلم  
وأقله لقمة (ولضيف أكل  
بما قدم له بلا لفظ) من  
مضيفه اكتفاء بالقرينة  
العرفية كما فى الشرب من  
السقايات فى الطرق (الا  
ان ينتظر) الداعى (غيره)  
فلا ياكل حتى يحضر أو  
ياذن المضيف لفظا وهذا  
من زيادتي وخرج بالاكل  
عاقدم له غيره فلا ياكل  
من غير ما قدم له ولا  
يتصرف فيما قدم له بغير  
أكل لأنه المأذون فيه  
عرفا فلا يطعم منه سائلا

وهو داخل الى قوتهم بشرط أن لا يتأذى اه (فرغ) قال حج وقضية كلامهم وجوب اجابة الفاسق  
حيث خلو محله عن منكر لكن شرط فى الاحياء للوجوب ان لا يكون ظالما ولا فاسقا ولا شريرا ولا متكفلا  
طالب اللبهاة والفخر ويؤيده عدم وجوب السلام على الفاسق ومارواه البيهقي من النهى عن الاجابة لطعام  
الفاسقين والحاصل ان الذى يتجه ان كل من جازمه جرمه انه لا تجب اجابته كما اشار اليه الاذرعى واعتمده  
مر ما فى الاحياء اه سم (قوله وحرّم تصوير حيوان) أى وإن لم يكن له نظير ففعل المعاليق حرام وهى  
صور حيوان تجعل من حلوى ونقل عن شيخنا انه لا يحرم استدامتها ولا النظر اليها اه حل (قوله اشد  
الناس عذابا) أى من أشدهم وفى رواية ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة والمراد ملائكة الرحمة  
وفى رواية زيادة نحو الجرس وما فيه بول منقوع اه قل على الجلال (قوله ويستثنى لعب البنات) أى  
التي تلعّب بها البنات من تصوير شكل يسمونه عروسة والظاهر أن لعب جمع لعبة كغرفة وغرفة اه شيخنا  
(قوله ولا تسقط اجابة بصوم الخ) اشار بهذا الى ان الصوم ليس من الاعذار واستثنى منه البلقينى ما لودعاه  
فى نهار رمضان والمدعون كلهم مكلفون صائمون فلا تجب الاجابة إذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام  
والجلوس من أول النهار الى آخره مشق اه شرح مر (قوله فليدع بالبركة) أى والمغفرة ونحو ذلك  
وقيل المراد الصلاة الشرعية بالكوع والسجود ليحصل له فضلها ويتبرك اهل المكان والحاضرون اه  
شوبرى (قوله فلا يكراه ان يقول انى صائم) وفائدة هذا القول رجاء ان يعذره الداعى فيتركه فتسقط عنه  
الاجابة اه (قوله صوم نفل) أى ولو مؤكدا اه شرح مر (قوله فالفطر أفضل) ويندب كما فى الاحياء  
ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه اما اذا لم يشق عليه فالامساك أفضل اه شرح مر (قوله وقيل يجب)  
ضعيف والمعتمد الأول اه قل على الجلال (قوله وأقله لقمة) أى على القولين (قوله وضيف) المراد به  
هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته القريب ومن ثم تاكدت ضيافته وكرامته من غير تكلف خروجا  
من خلاف من أوجبه (تنبيه) الراجع أنه يملك الطعام بمجرد وضعه فيه لکن ملك مراعاة وقياس ملكه  
بذلك انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من  
فيه قهر أو اختيار فهل يزول ملكه عنه فيه نظرو لا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به  
اكن لا تصرف فيه بغير الاكل وهل ماذكر من ملكه بوضعه فيه خاص بالحر أو شامل للزقيق ويخص  
قرطهم أنه لا يملك ولو بتمامك سيده بالملك غير المراعى بخلافه كما هنا اه شوبرى ونقله ع ش غلى مر عن سم  
وفى قل على الجلال والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعوتهم ولو عموما او بعلم رضاه واصل  
الضيف النازل بغيره لطلب الاكرام سمي باسم ملك ياتى برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه باربعين يوما وينادى فيهم  
هذا رزق فلان كما ورد فى الخبر ماخوذ من الضيافة وهى الاكرام وضده الطفيلى ماخوذ من التطفل وهو  
حضور طعام الغير بغير دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام فلو دعا عالما أو صريفا فحضر بجماعته حرم حضور  
من لم يعلم رضا المالك به اه (قوله بما قدم له) افهم قوله بما قدم حرمة اكل الجميع وبه صرح ابن الصباغ ونظر  
فيه اذا قل واقتضى العرف اكل جميعه والوجه النظر فى ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع حل  
والامتنع اه شرح مر (قوله بما قدم له) أى فلا ياكل الجميع الا ان جرت به عادة او علم رضا المالك  
به ويندب التبسط له ان لم يكن تكلف والاحرم مع العجز وكره مع القدرة ولا يحرم الغلوفى صنعة  
مطلقا ويمسكه ملكا تاما بوضعه فى الفم على المعتمد ويتم ملكه بالازدراء فلو عاد قبله رجع لملكه نعم  
ما يقع من تفرقه بحرقم على الاضياف يملكه ملكا تاما بوضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على  
اهل الذمة تملكها بوضعها بين يديه فله الارتحال بها والتصرف فيها بما شاء قاله شيخنا مر قال شيخنا وكذا  
لو فعل الضيف له فعلا يسرى الى التلف وفيه وقفة اه قل على الجلال (قوله فليس لمن خص بنوع  
الخ) عبارة شرح مر فيحرم على ذى النفيس تلقيم ذى الخسيس دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف



ذلك كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكرهة أى ان خشى منها حصول ضغينة كما هو ظاهر (قوله وله أخذ ما يعلم الخ) ظاهره رجوع الضمان للضيف والمضيف له ولا يختص هذا الحكم بهما الكل احدا ان يأخذ من مال غيره حاضر أو غائبا نقدا أو مطعوما أو غيرهما ما يظن رضاه به ولو بقربة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل مقابلته بالشك وقد يظن الرضا لشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فكل حكمه ويتقيد التصرف في الماخوذ بما يظن جواز فيه من مالكم من أكل أو غيره مما نقل عن بعضهم هنا بما يخالف شيئا من ذلك مؤول على هذا أو غير مراد فراجع وتامله ( فرع ) لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام واناؤه وحصيله يجلس عليه ونحوه سواء قبل الاكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه وبضمنه اثناء حمله بغير اذن ويبرأ بعوده مكانه اهـ قل على الجلال شملت ما الطعام والنقد وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده المصنف في شرح مسلم فتفطن له ولا تغتر بمن وهم فيه اهـ شرح مر ومثل العلم الظن بقربة قوية بحيث لا يتخالف الرضا عن إعادة كما هو ظاهر لان المدار على طيب نفس المالك فاذا اختفت القربة به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال اهـ شرح مر (قوله مراعاة النصفة مع الرفقة) الرفقة الجماعة تراقبهم في سفر ك بضم الراء وكسر ها اهـ مختار اهـ ع ش (قوله واما التطفل الخ) عبارة شرح مر وعلم بما تقر حرمه التطفل وهو الدخول لمحل غيره لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه او ظنه بغيرنية معتبرة بل يفسق به ان تسكر على ما ياتي في الشهادات للخبر المشهور انه يدخل سارقا ويخرج مغبرا وانما لم يفسق باول مرة للشبهة ومنه ان يدعى ولو عالما مدرسا او صوفيا فيستصحب جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واطلاق بعضهم ان دعوته تتضمن دعوة جماعة غير ظاهر والصواب ما ذكر من التفصيل اهـ (قوله حرام) أى وترد به الشهادة وكذا اذا دعاه عالما او صوفيا ليس له أن يستصحب الا من علم رضاه بالطعام به واطلاق ان دعاه تتضمن دعوى جماعة فيه نظر ولو دخل على اكلين واذنوا له في الاكل لم يحز له الاكل معهم الا ان علم او ظن ان اذنهم عن طيب نفس لا نحو حياء اهـ حل (قوله لانها مؤذية للزواج) أى وحيث تحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله او مال غيره ومقتضاه انه حيث لم يتأذلم تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضا المضيف ولا يبعد الضمان والحرمه حيث لم يعلم رضاه بذلك وانه يكره حيث علم رضاه لانه قد يؤذى اهـ حل (قوله وحل نثر نحو سكر) المشر هو الرمي مفرقا اهـ شرح مر (قوله في املاك على المرأة) في المختار الاملاك الزوج وقد املكنا فلانا فلانة أى زوجها واما جثمان املاكه ولا يقال من ملاكه في قل على الجلال الاملاك وليمة عقد النكاح (قوله وحل التقاطه) أى لانه <sup>عليه السلام</sup> لما نحر البدنة قال من شاء اقتطع رواءه ابو داود وانما كان الترك اولى لما قاله الشارح ولا نه يؤدى الى الخصام وحاول الزركشى كراهة الالتقاط ونسبها لنص الام وساق لمظ الشافعى وهو يزعم كثير انه مباح فاما انا فاكراه لمن اخذه من قبل انه لا يأخذه الا بغلبة لمن حضره اما بفضل قوة او بفضل قلة حياء والمالك لم يقصده وحده فاكراهه لا يخذه لانه لا يعرف حظه من حظ من قصد به وانه خسة وسخف اهـ قال وجرى عايه جمهور العراقيين وصاحب الانابة والتتمة واقتضاه كلام النهاية ( فائدة ) نقل في الخادم في آخر باب الصداق عن فتاوى البغوى ما حاصله ان ما يهديه الخاطب قبل العقد له الرجوع به اذا بداله في النكاح وفي آخر فتاوى البلقيني ان النقوط لا رجوع به اهـ والظاهر في النقوط الرجوع خلافا للابقنى اهـ اقول في العباب في آخر باب القرض مانصه خاتمة النقوط المعتاد في الافراح افتى البانى والازرق البنى انه كالقرض بطلبه متى شاء وافتى البلقيني بخلافه اهـ سم (قوله يشبه النهي) في المصباح وهذا زمان النهي اى الانتهاز وهو الغلبة على المال والقهر والتهبة وزان غرفة والتهبا بالالف اسم للنهوب اهـ فعلى هذا كان الانسب للشارح ان يقول يشبه النهب لانه هو المصدر وعبرة سم قوله يشبه النهي اى وقد نهينا عنها كما في مسلم وفي مسند احمد مرفوعا ان للنافقين علامات يعرفون

(وله أخذ ما يعلم رضاه به)  
لان شك قال الغزالي  
وإذا علم رضاه ينبغي له  
مراعاة النصفة مع الرفقة  
فلا يأخذ الا ما يخصه او  
يرضون به عن طوع لا عن  
حياء واما التطفل وهو  
حضور الدعوة بغير اذن  
فحرام الا ان يعلم رضاه  
بالعام لصداقة أو مودة  
وشرح جماعة منهم الماوردي  
بتحريم الزيادة على قدر  
الشبع ولا تضمن قال ابن  
عبد السلام وانما حرمت  
لانها مؤذية للزواج (وحل  
نثر نحو سكر) كدنانير  
ودراهم ولوز وجوز وتمر  
( في املاك ) على المرأة  
للكساح (و) في (ختان)  
وفي سائر الولائم فيما يظن  
عملا بالعرف وذكر الختان  
من زيادتي ( و ) حل  
(التقاطه) لذلك (و تركها)  
أى نثر ذلك والتقاطه  
(أولى) لان الثاني يشبه  
النهي والاول تسبب  
الى ما يشبهها



بما تحبهم لعنة وطعامهم نهيته اه (قوله نعم ان عرف أن النائر الخ) استدراك على قوله وتركهما أولى بالنسبة لالتهقاط فقط كما في شرحي مر وحج وشرح الروض فقوله لم يكن الترك أولى أي ترك الالتقاط (قوله أو بسط حجره له) أي لأجله كما عبر به مر وحج (قوله لأنه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل) ومنه ما لو عشب طائر في ملكه أو دخل سمك في حوضه أو وقع ثلج في أرضه ونحو ذلك فلا يملكه ولا غيره أخذه ويملكه الآخر فان قصد بذلك التملك لما يوجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كنحو حبل الأرض له ملكه وليس لغيره أخذه ولا يملكه الآخر ويجب رده كما يأتي في الصداق اه قل على الجلال (قوله نعم هو أولى به من غيره) وحيث كان أولى به وأخذه غيره ففي ملكه وجهان جاربان فيما لو عشب طائر في ملكه فأخذ فرخه غيره وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأخذ غيره وفيما إذا أحيى ما يحجره غيره لكن الأصح في الصور كلها الملك الآخر الثاني كالأحياء ما عدا صور النثار لقوة الاستيلاء فيها اه شرح مر ولهذا قال الشارح ولو أخذه غيره لم يملكه (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى من غيره فمن أخذه ملكه بخلاف اه قل على الجلال (قوله كما لو وقع على الأرض) أي فيبطل اختصاصه به وصنيعه فيه طول وليها خلاف المراد فلو عطف قوله ولو نفذه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه به عن الثلاثة لكان أوضح وأخصر وعبارته في شرح الروض لا إن سقط من ثوبه ولو لم ينفذه فليس أولى به اه شيخنا (خاتمة) قال في الروض وشرحه ما نصه فصل في آداب الأكل تستحب التسمية ولو من جنب وحائض قبل الأكل والشرب الأمر به في خبر الصحيحين في الأكل ويقاس به الشرب وأفلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية إذا أتى لسبها البعض سقطت عن الباقيين كدال السلام وتسميت العاطس ومع ذلك تستحب لكل منهم بناء على ما عليه الجمهور من أن سنة الكفاية كفرضها مطلوبة من الكل لا من البعض فقط فان تركها ولو عمدا أو له قال في اثني عشر بسم الله أوله وآخره كما مر في الوضوء أيضا ولو سمي مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الشره عن ذكر الله ويستحب الحمد بعد ذلك أي الفراغ من الأكل والشرب كما مر بيانه في آخر الأطعمة جهرا فيهما أي في البسملة والحمد له بحيث تسمعه رفقة ليقته فيهما قال في الأصل فيقول الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مكفور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا ويستحب غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدئ به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس إلى كرمه ويستحب الأكل بالثلاث من الأصابع للاتباع ورواه مسلم والدعاء للضيف بالمأثور وإن لم يأكل كان يقول أكل طعامكم الأبرار وافتروا عندكم الصائمون وصليت عليكم الملائكة ويستحب قراءة سورة فاتح الكتاب وقريش ذكره الغزالي وغيره ويكره الأكل عندمة كشأ خبر أنا لا آكل متكشا قال النووي قال الخطابي المتكشاهنا الجالس معتمدا على وطاء تحته كقعود من يريد ألا كثر من الطعام وأشار غيره إلى أنه المائل على جنبه ومثله المضطجع كما فهم بالاولى ويكره الأكل بما يلي غيره ومن الوسط والاعلى إلا نحو الفاكهة مما يتنقل به ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتمل على الأكل وما يكرهه قريب منه أي من الطعام بحيث يقع منه شيء مما مر في الأطعمة ويكرهه نفث يده في القصعة لا قوله لا أشبهه أما عدت أكله فلا يكره ويكره الزاق والمخاط حال أكلهم قال في الروضة إلا لضرورة وقرن تمرتين ونحوهما كعنبتين بغير إذن الرفقاء والأكل بالشيء والتنفس والنفخ في الأناء للنهي عن ذلك والشرب قاعدا أولى منه قائما أو مضطجعا فالشرب قائما بلا عذر خلاف الأولى كما اختاره في الروضة لكنه صوب في شرح مسلم كراهته وأما في شربه صلى الله عليه وسلم قائما فالبيان الجواز قال في شرح مسلم ويستحب لمن شرب قائما عالما أو ناسيا أن يتقيأ والشرب من فم القربة مكروه للنهي عن الشرب من في السقاء أي القربة ولأنه يقدره على غيره وينتنته قليل ولئلا يدخل في خوفه مؤذي يكون في القربة وهو لا يعلمه ورد بالشرب من الأبريق ونحوه ويكره أن يكرع أي يشرب بالقمم بلا عذر في اليد وتستحب الجماعة والحديث غير المحرم على

نعم إن عرف أن النائر لا يؤثر بعضهم على بعض لم يقدح الالتقاط في مرواة الملتقط لم يكن بالترك أولى وذكر أولوية ترك النثر من زيادتي ويكره أخذ النثار من الهواء بأزار أو غيره فان أخذه منه أو النقطة أو بسط حجره له فوقع فيه ملكه وإن لم يبسط حجره له لم يملكه لأنه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفذه فهو كما لو وقع على الأرض



الطعام ويستحب لعق الاناء والاصابع واكل الساقط من اللقم ونحوها لئلا يمتنحس او تنجس ولم يتعذر تطهيره وطهر للاخبار الصحيحة في ذلك بخلاف ما اذا تعذر تطهيره ويستحب مؤاكلة عبيده وزوجاته وصغارهم وان لا يخص نفسه بطعام الا لعذر كسواء بل يؤثرهم على نفسه بفاخر الطعام كقطعة لحم وخبز لين او طيب ولا يقوم عن الطعام وغيره باكل مادام يظن به حاجة الى الاكل وان يرحب بضيفه ويكرمه كما مر في الاطعمة وان يحمدا الله على حصوله ضيفا عنده ومن آداب الاكل ان يلتقط فئات الطعام وان يقول المالك لضيفه ولغيره كزوجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتخلل ولا يتلصق ما يخرج من اسنانه بالخلال بل يرميه ويتمضمض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يتلصقه وان ياكل قبل اكله اللحم لقمة او لقمتين او ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا ياكله حارا حتى يبرد وان يراعى اسفل الكوز حتى لا ينقط وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشأ فيه بل ينحيه عن فمه بالحد ويرد بالتسمية ويندب ان يشرب في ثلاثة انفاس بالتسمية في اوائها وبالحمد في اواخرها ويقول في آخر الاول الحمد لله ويزيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم ومن آداب الضيف ان يشيع الضيف عند خروجه الى باب الدار ومن آداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتين وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ويلبغى الاكل ان يقدم الفاكه ثم اللحم ثم الحلاوة وانما قدمت الفاكه لانها اسرع استحالة فيلبيغى ان تقع اسفل المعدة ويندب ان يكون على المائدة بقل وقد ذكرت زيادة على ذلك في شرح البيهجة انتهت وعبارته هناك بعد ذكر ما تقدم واذا دخل ضيف للبيت عرفه رب البيت عند الدخول القبلة وبيت الخلا وموضع الوضوء ويبدأ بالملح ويختم به ولا يكره الاكل على المائدة وان كان بدعة فلم يكن عليه السلام ياكل عليها وانما كان ياكل على السفرة ولا يقطع الخبز واللحم بالسكين فقد نهى عنه في اللحم وقال امشوه نهشا لكن حملوا النهي على من اتخذ ذلك عادة كما تفعله الاعاجم لما في الاعاجم لما في البخاري عن عمرو بن امية انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يحتر من كنف شاة بالسكين ولا يمسح يده ولا فيه بالخبز ويلبغى ان لا يكثر الشرب في اثناء الطعام الا اذا غص بلقمة او صدق عطشه وان يصغر اللقمة ويطيل مضغها ولا يمديه الى اخرى ما لم يبلغ التي قبلها ولا يجمع بين النمر والنوى في طبق ولا يترك ما استرذل من الطعام في القصعة بل يجعله مع التفل لئلا ياتبس على غيره فياكله ولا يقوم حتى ترفع المائدة الا ان يكون الاكل بالنوبة ولا يبتدىء بالطعام ومعه من يستحق التقديم لكبر سن او زيادة فضل الا ان يكون هو المتبوع والمقتدى به فحينئذ يلبيغى ان لا يطيل عليهم الانتظار ولا يشرب من ثلثة القدح ويندب ادارة المشروب عن يمين المبتدىء بالشرب وان يرحب بالضيف ويحمدا الله على حصوله عنده ضيفا ويظهر سروره به ويشي عليه لجمعه اهلا لتضيفه وان يقلل النظر الى وجه صاحبه وان يقول اذا قرب اليه الطعام اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار بسم الله وان يقول اذا اكل مع ذي عاهة بسم الله ثقة بالله وتوكلا عليه انتهت

(كتاب القسم)

ذكر القسم عقب الوليمة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وان كان الافضل تاخيرها عنه كما مر وعقبه بالنشوز لانه يقع بعده غالباً وجمعها لانه يلزم من نفي احدهما وجود الآخر وعكسه والصحيح انه لم ينسخ وجوب القسم في حقه صلى الله عليه وسلم فهو كغيره فيه وفي عدد الطلاق وفي منع تزوجه في عدة غيره وتجرىم جمعه بين نحو الاختين وفي منع الزيادة على الاربع بعد من كان معه اه قل على الجلال وقوله وفي منع الزيادة على اربع الخ تعبير فيه تساهل وان الذي كان ممنوعا عليه صلى الله عليه وسلم الزيادة على التسع اللاتي مات عنهن قال تعالى لا تحل لك النساء من بعد اي بعد التسع اللاتي اخترتك ولا ان تبدل بهن من ازواج بان تطلقهن او بعضهن وتنكح بدل من طلقن ولو اعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك من الاماء فتحل لك وقد ملك بعدهن مارية وولدت له ابراهيم



ومات في حياته اه جلال (قوله بفتح القاف) أى مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات او مطلقا ومع فتحها بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة واستغنى عن ضبط السين بذكره مع النشوز الذى هو شرعا الخروج عن طاعة الزوج او عكسه وهو لغة الخروج عن الطاعة مطلقا (فائدة) حقوق الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها واما المعاشرة بالمعروف فهي حق لكل منهما على الآخر اه قل على الجلال وعبارة شرح الروض كتاب عشرة النساء والقسم والشقاق انتهت وعلى هذا قيل كان ينبغي له ان يزيد في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الباب واجيب بان من لازم بيان احكام القسم والنشوز بيان بقية احكام عشرة النساء أى بعض تلك الاحكام لا كلها فيغنى القسم والنشوز عن عشرة النساء اه حل (قوله وهو الخروج) أى شرعا ومعناه لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن اداء الحق اه شيخنا وفي المختار النشوز وزن الفلاس المكان المرتفع من الارض وجمعه النشوز وكذا النشز بفتحين وجمعه انشاز وانشاز بالكسر كجبل وأجبال وجبال ونشز الرجل ارتفع في المكان بابه ضرب ونشز المرأة استعصت على بعلمها وابهضته وبابه دخل وجلس ونشز بعلمها عليها ضربها وجنأها وفي المصباح قسمة قسما من باب ضرب فرزه اه جزءا فانقسم والموضع مقسم مثل مسجد والفاعل قاسم وقسام مبانته والاسم القسم بالكسر ثم اطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي وجمع على اقسام مثل حمل واحمال اه (قوله يجب قسم) أى حتى على النبي على الراجح لانه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك اه شرح الروض (قوله لزوجات) أى حقيقة فلا تدخل الرجعية فيه اه حل (قوله ولو كن اماء) أى مسلمات بفتح اللام له ليلا ونهارا ولا فلا يجب كما يأتي اه شيخنا أى في الشرح عند قول المتن لكن لحرمة مثلا غيرها اه (قوله فيه) أى القسم كذا اخذته من تضيقه اه شو برى والاحسن رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم بوجه انه لا دخل لمن لا وجوبه ولا ندبامع انه يندب لمن كما سيأتي (قوله وان كن مستولدات) فلا يجب القسم بين الزوجة والسرية فيجوز أن يخص السرية بالمبيت ويعطل الزوجة هذه على كلامه اه حل (قوله ان لا تعدلوا) أى في الواجب فلا يتعارض مع آية وان تستطيروا ان تعدلوا لانه النذب والاعم والاية الاولى في القسم الحسن الاتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما املك . لا تأخذوا فيما تملك ولا املك اه على الجلال (قوله اشعر ذلك الخ) كان مراده بالاشعار عدم التصريح وإلا فالاية مفيدة لذلك بلانزع اه حجاج اه شو برى (قوله كي لا يتخذ الخ) الحقد والضغن والجمع احقاد وقد حقد عليه يحقد بالكسر حقداء بكسر الحاء وحقد من باب طرب لغة فيه اه مختار صحاح (قوله بات عند بعضهن) أى صار ليلا ونهارا فالتعابير يات لبيان ان شأن القسم الليل لا لخراج مكثه عند احداهن نهارا اذ الاقرب لزوم مكثه مثل ذلك الزمن عند الباقيات اه شرح م (قوله وسياتي وجوبها لذلك) أى للبيات عند احداهن ولو تزوج من له امراتان وكان يبيت عندهما وبات عند احدهما وقبل ان يبيت عند الاخرى تزوج كان الحق للجديدة ويقضى للقديمة وفي الزركشي ولو تزوج اثناء ليلة زوجة هل يجب ان يكمل ليلتها أو يبيت بقية الليلة عند الجديدة وجهان اه حل (قوله فيلزمه لمن بقى الخ) هذا علم من قوله يجب لكن اعادة توطئه للغاية اه شيخنا (قوله كرض) أى وكا يلاء وظهار وكل عذر شرعى او طبيعى اه شرح م ويدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذام لان هذا تسبب في تسلطها عليه بهذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش اه سم على حجو وقوله لان هذا تسبب في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتي فيما لو كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام ويأتي التعليل الثاني وعليه فهل يكتفى في دفع النشوز عنها بانفرادها في جانب من البيت فلا تكون ناشزة بذلك ولا بعدم تمكينها

بفتح القاف (والنشوز) وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم الزوجات) ولو كن اماء فلا دخل لاماء غير زوجات فيه وان كن مستولدات قال تعالى فان ختم ان لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم اشعر ذلك بانه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لسكنه يسن كي لا يحقد بعض الاماء على بعض هذا ان (بات عند بعضهن) بقرعة او غيرها وسياتي وجوبها لذلك (فيلزمه) قسم (لمن بقى) منهن (ولو قام بهن عذر كمرض وحيض) ورتق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء وذلك بان يبيت عند من بقى منهن تسوية بينهن ولا يجب التسوية بينهن في التمتع



وإن استحققت النفقة صرح به الماوردي (لا) إن قام بهن (نشوز) وإن لم يحصل به إثم كجنونة فمن خرجت عن طاعة زوجها كان خروجها من مسكنه بغير إذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لا تستحق قسما كان لا تستحق نفقة وإذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم كل زوج عاقل أو سكران ولو مرافقا أو سفيها فان جار المرافق فالإثم على وليه وفي معنى الناشئة المعتدة والصغيرة التي لا تطيق الوطء (وله أعراض عنهن) بأن لا يبيت عندهن لأن المبيت حقه فله تركه (وسن أن لا يعطلمن) بأن يبيت عندهن ويحصنن (كواحدة) ليس تحته غيرها فله الأعراض عنها ويسن أن لا يعطلمها وأدنى درجاتها أن لا يخليها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصريح بالسنة في الواحدة من زيادتي (والأولى له أن يدور عليهن) اقتداء به صلى الله عليه وسلم وصوناهن عن الخروج فعلم أن له أن يدعوهن لمسكنه إن انفرد بمسكن (وليس له أن

له من الجماع والتمتع بها على ما يريد منها أولا فيه نظر والظاهر الأول اه ع ش على م (قوله بو طء وغيره) أي من بقية الاستماع المتعلقة بالميل القهري اه م ومن التبرعات المالية اه قل على الجلال ومن الكسوة اه عزيزي (قوله كجنونة) أي وكذا صغيرة لأن هذا من باب خطاب الوضع فلا فرق بين الصغير وغيره اه شيخنا (قوله كان خرجت من مسكنه الخ) أي لانه وقاض لطلب حق اولفت حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أو لانه اكتساب النفقة إذا أعسر بها اه حل (قوله أولم تفتح له الباب) أي بان كان جماعها متوقفا على فتح الباب أو يقال المراد بقوله لم تفتح أي لم تمكنه من فتحه بان منعت الفتح وعبارة م بدل هذه أو أغلقت الباب في وجهه وهي واضحة اه شيخنا وخارج بذلك ضربها الهوشتمها فلا يعد نشوزا اه ع ش على م (قوله أولم تمكنه من نفسها) أي ولو بنحو قبله إن مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كأن كان به صنان مستحكم وناذت به تاذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشزة وتصدق في ذلك إن لم تدل قرينة على كذبها اه ع ش على م (قوله لا تستحق قسما) وهل له ان يبيت عندها أو لا الظاهر لا حيث لم على ذلك تاخير حق غيرها اه حل وقوله وإذا عادت للطاعة الخ ولو عادت في أثناء اليوم لا يستحق بقيته على الاوجه كالنفقة لا يعود وجوبه البقية اليوم اه شو برى لكن نقل سم عن م انها تستحق بقيته واعتمده ع ش اه (قوله كل زوج) وإن كان به عنة أو جب أو مرض وكذا محبوس صالح محله للسكنى وهو كالمفرد بالمسكن الا أن اه قل على الجلال (قوله ولو مرافقا) المراد به هنا من يقدر على الوطء وإن لم يقارب سنه سن البلوغ اه حل (قوله فالإثم على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزمه قضاء ولو بلغ كالجنون اه قل على الجلال (قوله فالإثم على وليه) أي إن علم به وقصر كما هو واضح على ان التعبير بالمراق جري على الغالب فالميز الممكن وطؤه كذلك والاقرب أن غيره لو نام عند بعضهم وطلب البافيات بيا نه عندهن لزوم وليه إجابتهن لذلك وقوله أو سفيها وإثمه على نفسه لتكليفه اما الجنون فان لم يؤمن ضرره أو أداه الوطء فلا قسم وإن أمن وعليه بقية دور وطلبته لزوم وليه الطواف به عليهن كمالو نفقه الوطء أو مال اليه هذا كله إن أطبق جنونه أو لم ينضب طرقت أفاقته والاراعى هو اوقات الافاقة أو وليه اوقات الجنون بشرطه لتكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لا ينضب طرقت قسم لو واحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى الاول ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد ممكن من النساء القسم اه شرح م (قوله المعتدة) أي عن شبهة لتحريم الخلوة بها وقوله والصغيرة الخ ومثلها المجنونة التي يخاف منها والمحبوسة ظلما أو لدين وإن اذن فيه الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس لها الزوج لا عن دين اه وفيه نظرا اه حل (قوله وله أعراض عنهن) لكن مكرهه وقد يمتنع لعارض كان ظلمها إثم بانته التي اخذت حق المظلومة فيلزمه القضاء على الراجح بطريقه الشرعي بان يعيد المطلقة لصمته ويقضى من نوبتها المظلومة وليس في هذا سبب تحصيل الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة كما بينه سم في حواشيه بل هذا من باب تحصيل محل اداء الحق الواجب فوجوب الاعادة لتحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا تحصيل اسباب الوجوب اه رشيدى على م (قوله بان لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لاني اثباته لفوات حق من بقي منهن حتى لو طلق واحدة بمن بقي وجب عليه تجديد نكاحها ليوفيا حقه اه حل (قوله ويحصنن) أي بالوطء لتلا يؤدي ذلك إلى فسادهن وإضرارهن قال في الجواهر وان ينما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا اه (قوله فعلم له ان يدعوهن لمسكنه) ولو بغير رضاهن والمراد انه يدعوهن لقضاء النوبة في مسكنه لا للسكنى فيه فلا يخالف ما يأتي من قوله ولا يجمعن بمسكن لا برضاهن إذ ذاك معناه انه يجمعن للسكنى والله دره حيث اشار إلى التغاير بين المقامين فعبهنا بالعدم وهناك بالجمع اه (قوله وليس له ان يدعوهن الخ) أي يحرم عليه ما ذكر في المسائل الثلاث اه من اصله وشرح م (قوله لمسكن احدها) وسواء كان ملكها أو ملكه وإن لم تكن هي فيه حال دعائهن كما بحثه حج وتبعه شيخنا اه



المشقة عليهم وتفصيلها عليهم ومن الجمع بين ضرات بمسكن واحد بغير رضا من (ولا) أن (يجمعون) ولا زوجة وسرية كافي البحر وغيره (بمسكن إلا برضا من) لأن جمعهم فيه مع تباغضهم (٢٨٢) بولد كثرة المخاصمة وتشويش العشرة فإن رضين به جاز لكن يكره وطء

أحدا من بحضرة البقية لانه بعيد عن المروعة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو كان في دار حجر أو سفلى وعلو جاز اسكانهم من غير رضا من ان تميزت المرافق ولا وقت المساكن بهم (ولا) ان (يدعو بعض المسكن) ويمضى لبعض (آخر لما فيه من التخصيص الموحش (إلا به) أي برضا من أو (بقرة) وهما من زيادتي (أو غرض) كقرب مسكن من مضي اليها دون الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كان تكن شابة والأخرى عجوز أفله ذلك للمشقة عليه في مضيه للبعيدة والخوفه على الشابة ويلزم من دعاها الاجابة فان ابت بطل حقها (والاصل) في القسم لمن عمله نهارا (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أولى (تبع) لانه وقت المباش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا وقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (و) الاصل في القسم (لمن عمله ليلا) كحارس (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه (ولمسافر وقت نزوله) ليلا كان أو نهارا لانه وقت خلوته

شوبري (قوله ولا ان يجمعون بمسكن) ويجوز بخيمة في السفر لمشقة الا نفراد وكذا بمحل واحد في سفينة قال حج حيث تعذر افراد كل بمحل لصغرهما مثلاً محل (قوله إلا برضا من) وفي صورة الزوجة والسرية العبرة برضا الزوج وأما السرية فلا يشترط رضاها لأن ان يسكنها حيث شاء اهـ شيخنا (قوله وتشويش العشرة) لعل المراد بتشويش العشرة عدم الالة بينهم ولا فم وعطف مسبب على سبب اهـ شيخنا (قوله لكن يكره وطء احدهم بحضرة البقية) المدار على علمه بعلم إحدى ضراتها بذلك من غير تجسس منها وإن لم يكن ذلك بحضورها أي حيث لم يقصد اذية غيرها ولا حرم ويمكن حمل كلام الاذرعى الآتى عليه وكتب ايضا أي حيث يعلمون ذلك وبحث الاذرعى حرمة اهـ محل (قوله ان تميزت المرافق) أي ما يرتفق به كالمطبخ والششمة والبلاعة والمستحم اهـ شيخنا (قوله الموحش) أي الموقع في الوحشة أي النفرة وفي المصباح الوحشة بين الناس وهي لا تقطاع وبعد القلوب عن المودات ويقال اذا قبل الليل استأنس كل وحشي واستوحش كل انسي وأوحش المسكن وتوحش خلا من الانيس (قوله ويلزم من دعاها الاجابة) راستنى الماوردي ما اذا كانت ذات قدر وفخر ولم تعقد البروز فلا يلزمها اجابته وعليه ان يقسم لها في بيتها قال الاذرعى وهو حسن وإن استغربه الماوردي فلو ركب باجرة فالاجرة عليها لا عليه لانها من تنمة التسليم الواجب عليها كما مر اهـ عن واصله في شرح مر وهذا ما لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اهـ قل على الجلال (قوله والاصل لمن عمله الخ) عبارة شرح مر وله ان يرتب القسم على ليلة ويوم وأولها يختلف باختلاف اهل الحرف فيعتبر في حق اهل كل حرفة عادتهم الغالبة كما قاله ابن الرفعة وأخبرها الفجر خلا للسرخسي حيث عدوها بغروب الشمس وطلوعها وقوله وأخبرها الفجر قضيتها ان الآخر لا يختلف باختلاف الحرف وفديتوقف فيه فانه كما يختلف احوال اهل الحرف في أولها كذلك تختلف في آخرها اهـ عـ عليه (قوله وهو أولى أي للخروج من خلاف من عينه لانه الذي عليه التواريخ الشرعية اهـ شرح مر) (قوله لانه رقت المعاش) فلو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا راعى ذلك اهـ محل (قوله وهو الذي جعل لكم الليل) التلاوة وهو اهـ عـ ش (قوله والنهار مبصرا) قال البيضاوي ولم يقل لتبصروا فيه كافي بجانب الليل تفرقة بين الظرف المجرد والظرف الذي هو سبب اهـ ومراده والله اعلم ان الليل ليس سببا للسكون بخلاف النهار فانه سبب للابصار قاله الشيخ عميرة اهـ شوبري (قوله ليلا كان أو نهارا) أي قل أو أكثر وان تفاوت وحصل لو واحدة نصف يوم ولاخرى ربع يوم فلو كانت خلوتها وقت السير دون النزول كان هو وقت القسم ولو قام فيه إقامة يمكن فيها القسم للمقيم وجب عليه القسم ليومين ولياليتين لمن معه زوجتان ولجنون وقت إفاقته أي وقت كان فاذا افاق في نوبة واحدة قضى للآخرى قدرها اهـ محل (قوله وله دخول في اصل) وتجب التسوية بينهم في الخروج لنحو جماعة كاجابة دعوة فان خص به واحدة حرم اهـ محل (قوله كمرضاها الخوف) ولو مرضت أو ولدت ولا متعهدها قال الرافعي أولها متعهد كحرم إذ لا يلزمه اسكانه فله ان يديم البيوتة عندها مادام الخوف موجودا ويلزمه القضاء نعم إن سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يبعد تعيينه عليه اهـ شرح مر (قوله ليتبين الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف اهـ رشيدى على مر (قوله لعذره) علة للعلة والمعلول (قوله وله تمتع بغير وطء فيه) وله تمتع بغير وطء في الاصل على المعتمد وان كان ذكرهم له في غير الاصل وسكوتهم عنه في الاصل بما يدل على امتناع ذلك اهـ محل وعـ ش على مر وقوله وان كان ذكرهم له الخ أي كما صنع الشارح حيث قال أي في دخوله في غير الاصل فلو جرى الشارح على المعتمد لفسر الضمير في الماتن بالدخول مطلقا أي في اصل أو تابع (قوله تمتع بغير وطء) أي

وهذا من زيادتي (وله) أي للزوج (دخول في اصل) لو واحدة (على) زوجة (أخرى) وان (لضرورة) لا لغيرها (كمرضاها الخوف) ولو ظنا قال الغزالي أو احتمالا فيجوز دخوله ليتبين الحال لعذره (و) له دخول (في غيره) أي غير الاصل وهو التبع (لحاجة) ولو غير ضرورية (كوضع) أو اخذ (متاع) وتسليم نفقة (ولو تمتع بغير وطء فيه)



أى فى دخوله فى غير الأصل اما بوطه فيحرم لقول عائشة كان النبى ﷺ يطوف علينا (٢٨٣) جميعا فيدنو من كل امرأة من غير

مسيى اى و طه وواه ابو  
داود و الحاكم و صحيح اسناده  
(ولا يطيل) حيث دخل  
(مكثه فان اطاله قضى) كما  
فى المذهب وغيره وقضية  
كلام الأصل كالروضة  
و اصلها خلافة فيما اذا دخل  
فى غير الأصل وقد يحمل  
الاول على ما اذا طال فوق  
الحاجة والثانى على خلافه  
فيهما فان لم يطل مكثه فلا  
قضاء وان وقع وطه لم يقضه  
وان طال المكث لتعلقه  
بالنشاط (كدخوله بلا  
سبب) أى تعدى فانه يقضى  
ان طال مكثه ويعصى بذلك  
وهذا الشرط من زبادتى  
(ولا تجب تسوية فى إقامة  
فى غير اصل) لتبعيته للأصل  
وتعيرى بالأصل وغيره  
اعم من تعيره بالليل والنهار  
(واقل) نوب (قسم)  
وافضله لمن عمله نهارا (ليلة)  
فلا يجوز بيع بعضها ولا بها  
وبيع بعض اخرى لما فى التبعض  
من تشويش العيش واما ان  
افضله ليلة فلقرب العهد به  
من كلين (ولا يجوز ثلاثا)  
بغير رضاهن لما فى الزيادة  
عليها من طول العهد بهن  
(وليقرع) وجوبا عند  
عدم اذنين (للابتداء)  
بواحدة منهن فاذا خرجت  
القرعة لواحدة بدأ بها  
وبعد تمام نوبتها يقرع بين

وان افضى افضاء قريبا الى الوطء خلافا لمن بحث الحرمة اهل (قوله فيدنو من كل امرأة من غير مسيى)  
تتمة حتى يبلغ الى التى هى نوبتها فيبيت عندها أى كان يدخل فى اليوم على نساءه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم  
والليلة بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على ان طوافه ﷺ كان فى التابع لافى الأصل اهل وفى البخارى  
ما هو صريح فى انه كان يجامع فى طوافه ودخوله عليهن ونصه عن ابى قتادة قال حدثنا انس بن مالك قال  
كان النبى ﷺ يدور على نساءه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار وهى احدى عشرة قال قلت لانس او  
كان يطيقه قال كنا نتحدث انه اعطى قرعة ثلاثين (قوله ولا يطيل مكثه) أى فان اطاله حرمت فى الأصل وكانت  
خلاف الاولى فى التابع اهل شيخنا (قوله ولا يطيل مكثه) أى لا يجوز له ان يطيل حيث دخل أى للضرورة أو  
للحاجة فان اطاله قضى أى الجميع ان دخل فى الأصل والزائد على الحاجة ان دخل فى التابع وظاهر كلامه انه  
يقضى الجميع مطلقا وهو المناسب للجمع الذى ذكره اهل (قوله فان اطاله قضى) ظاهره انه يقضى الجميع فى  
الأصل والتابع وقوله فان لم يطل مكثه فلا قضاء ظاهره وان طال فيهما وهو ضعيف فى الأصل اهل شيخنا  
وعبارة ترى قوله ولا يطيل مكثه الخ والحاصل انه اذا دخل فى الأصل لضرورة وطال زمن الضرورة او  
اطاله فانه يقضى الجميع وان دخل فى التابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وان اطاله قضى الزائد فقط  
خلافا لظاهر كلام الشارح وفى قل على الجلال (تنبيه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا من ان الوطء أو  
الاستمتاع لو وقع لا يقضى مطلقا وان عصى به وان دخوله اذ لم يطل لا يقضى مطلقا ولو متعديا به وان الزمن  
الذى من شأنه ان تمت الضرورة او الحاجة اليه لا يقضى ايضا مطلقا وانه يقضى ما زاد على ذلك مطلقا وقال  
شيخنا زى انه فى الأصل يقضى الكل سواء طال او طاله وفى التابع لا يقضى شيئا ان طال ويقضى الزائد ان  
اطاله وفسر الطول باشتغاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفى والاطالة بمكثه بعد فراغه منها والوجه ان  
كلامهما اطالة اهل (قوله على خلافه فيهما) كذا فى اكثر النسخ وعليه ينظر ما مر جمع قوله فيهما لانه لا يصح ان  
يرجع للأصل والتابع لان الكلام فى التابع وفى بعض النسخ وقد يحمل الاول على ما اذا طال أو على ما اذا  
اطال فوق الحاجة والثانى على خلافه فيهما وعلى هذه فرجع الضمير هو طال او اطال انتهى عنانى فلعسل  
الشارح نظر لهذه النسخة (قوله فانه يقضى ان طال) نسخة ان اطال وهى ان نسب بكلام المتن والاولى اولى  
من حيث الحكم فانه متى دخل بلا سبب وطال الزمن وجب قضاءه فى الأصل بل والتابع وبالأولى ما اذا اطاله  
وفى القايونى على الجلال قوله بلا سبب أى ان طال الزمن والا فلا كما مر فى الأصل اولى بعدم القضاء (قوله  
وهذا الشرط) أى قوله ان طال مكثه ووجه كونه من زيادته انه مفهوم من التشبيه اهل شيخنا (قوله فى غير  
اصل) اما الأصل فتجب التسوية فى قدر الإقامة فيه اهل شرح مر (قوله فلا يجوز بيع بعضها) أى بدون رضاهن  
اما به فيجوز وعبارة حج و اقل القسم ليلة ليلة ونهار نهار فى نحو الحارث كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضهما على  
الأوجه فى النهار لانه ينقض العيش ومن ثم جاز برضاهن وعليه حمل طوافه ﷺ على نساءه فى ليلة واحدة  
انتهت (قوله ولا بها وبيع بعض اخرى) هذا لا يخرج بعبارة المتن بل هذا من جملة منطوقه إلا ان يقال اشار  
بذلك إلى ان مفهوم قوله و اقل القسم ليلة الخ ان غير الاقل فيه تفصيل فان لم عليه تبعض لم يجوز والاجاز اهل  
حل بالمعنى (قوله واما افضل الخ) مقابل المحذوف تقديره واما ان أقل نوبه ليلة فلما تقدم واما ان افضل الخ  
اهل شيخنا (قوله ولا يجوز ثلاثا) أى وإن تفرق فى البلاد فان رضين جازت الزيادة ولو شهرا  
أو سنة وسنة اهل حل (قوله وليقرع للابتداء) أى سواء عقد عليهن معا او مرتبا ولا يقال  
الحق للسابقة فالسابقة اهل حل (قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلو اقرع قبل تمام  
النوبة بان والى الاقراع بعدد من تتم من اول الامر فلا مانع تأمل اهل شوبرى (قوله فلا  
يحتاج إلى إعادة القرعة) أى بل يجرى على ترتيب الدور الذى اخرجته القرعة اهل ع ش  
(قوله فاذا تمت اقرع للابتداء) وكذا للباقيات كما فى شرح الروض وعبارته فاذا تمت النوب اعد

الباقيات ثم بين الاخيرين فاذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج الى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة  
بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فاذا تمت اقرع للابتداء (وليسو) بينهن وجوبا فى قدر نوبهن حتى بين المسئلة







اجابها قضي الثلاث فقط اه وكان الفرق ان البكر هنالم تطالب مشروعا لغيرها اي في الزفاف بخلاف الثيب  
 الطالبة للسبع وكطلبها السبع طلبها اعني الثيب العشر لان طالب العشر طلب السبع في ضمنها اه مر اه سم  
 (قوله وسبع به) اي بقضاء هن عبارة شرح الارشاد فان سبع بطلبها قضي لكل قال في شرحه الصغير من  
 الباقيات سبعاه وهو صريح في انه يقضي لكل واحدة سبعاه سم على حج اقول وكيفية القضاء ان  
 يقرع بينهما ويدور فالليلة التي تخصها بيتها عند واحدة منهم بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني بيت ليلتها عند  
 واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث بيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار  
 الى ان تم السبع وتماها من أربع وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثنتي عشرة ليلة ليلة  
 فتحصل السبع بما ذكر اه ع ش على مر بحروفه (قوله وان شئت ثلث عندك) وقد اختارت التثايت اه  
 ع ش (قوله ولا قسم لمن سافرت الخ) اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على اثنين وسبعين صورة بيان ذلك  
 انها اما ان تسافر وحدها او معه او مع اجنبي وعلى كل اما ان ياذن لها او يسكت او ينهها هذه تسعة وعلى  
 كل اما ان يكون لغرضها او غرضه او غرض اجنبي او اثنين من الثلاثة والثلاثة او لا لغرض اصلا هذه  
 ثمانية في التسعة تمت العدة المذكورة والحكم انه لا قسم في ثمانية واربعين ويقضي في اربعة وعشرين بيان  
 ذلك ان قوله لا معه بلا اذن يشتمل على اثنين وثلاثين وقوله او به لا لغرضه يشتمل على ثمانية اذ المراد بالمتنفي  
 ان يكون لغرضه دخل فيصدق النفي باربعة تضرب في قوله لا معه اي وحدها او مع اجنبي بثمانية ويضم  
 لهذه الاربعين ثمانية من صور المفهوم اشار اليها بقوله ان لم ينهها اي في احوال الغرض الثمانية واشتمل  
 مفهوم قوله لا معه على اربعة وعشرين تخرج منها الثمانية السابقة كما اشار اليه في الشارح يبقى ستة عشر  
 تضم لثمانية هي مفهوم قوله لا لغرضه تأمل اه شيخنا (قوله ولا قسم لمن سافرت الخ) خرج بالسفر  
 ما لو خرجت لحاجتها في البلد باذنه كان تكون بلانة او ماشطة او مغنية او دابة تولد النساء فانه  
 لا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة اه زى (قوله ولو لغرضه) مالم تضطر للمسافرة كان جلا  
 جميع اهل البلد او بقي من لا تأمن معه او خرجت من البيت بغير اذنه لا شرافه على الانهدام فانها تستحق  
 القسم وهذا يخالف ما سبق انها اذا حبست ظلما لا تستحق القسم وهو واضح لان العذر غاية ما يفيد  
 سقوط حق القسم اه حل وفي المختار والجلال بالفتح والمد الخروج من البلد والخراج ايضا وقد  
 جلوا عن اوطانهم او جلاهم غيرهم بتعدي ويلزم ويقال ايضا جلوا عن البلدوا جلاهم غيرهم بتعدي ويلزم  
 اه (قوله او به) اي باذنه لا لغرضه لان الاذن انما يرفع الاثم اي ولو مع غيره وشم غرض الاجنبي  
 وينبغي حيث سألها ان يكون كغرضه هو فتستحق القسم بخلاف ما اذا لم يسألها وان اذن لها فيه  
 وكتب ايضا قوله لا لغرضه اي ولو مع غيره خلافا لحج او مع غرضها وغرض الاجنبي فان لها القسم  
 وكذا لو كان لغرض اجنبي لكن كان هو السائل فيه فانها تستحق القسم اه حل (قوله بخلاف سفرها  
 معه الخ) وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز مالم تكن معذورة بمرض او نحوه كما قاله الماوردي  
 اه شرح مر وقوله من السفر مع الزوج اي ولو كان السفر مغصبة وقوله مالم تكن معذورة  
 بمرض او نحوه كشدة حر او برد في الطريق لا تطبق السفر معه وليس منه مجرد مفارقة أهلها وعشيرتها  
 اه ع ش عليه (قوله ان لم ينهها) فان نهاها فلا قسم لها سواء قدر على ردها او لم يقدر وينبغي ان  
 محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه شرح مر وقوله  
 فان استمتع بها الخ ظاهره ان الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب نفقتها والقسم لها في جميعه فلا يرجع  
 وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضا بمصاحبتهه او بالوجوب فيما قبله ففيه نظر ظاهر  
 اه ع ش عليه (قوله لكن باذنه لغرضه) اي ولو مع غرض اجنبي او مع غرضها وغرض الاجنبي  
 فالمدار على ان يكون لغرضه مدخل وذهب حج الى ان غرضهما اي الزوج والزوجة كغرضها فقط

(وسبع به) اي بقضاء هن  
 كما فعل صلى الله عليه وسلم  
 بام سلمة رضي الله عنها حيث  
 قال ان شئت سبعت عندك  
 وسبعت عندهن وان شئت  
 ثلثت عندك ودرت اي  
 بالقسم الاول بلا قضاء  
 لقال وثلثت عندهن كما قال  
 وسبعت عندهن رواه  
 مالك وكذا مسلم بمعناه  
 (ولا قسم لمن سافرت لا معه  
 بلا اذن) منه ولو لغرضه  
 (او به) اي باذنه (لا لغرض)  
 هو اعم مما ذكره كحج  
 وعمرة وتجارة بخلاف  
 سفرها معه ولو بلا اذن ان  
 لم ينهها او لا معه لكن باذنه  
 لغرضه



قال تغلبيا للبايع اه حل (قوله فيقضى لها ما فاتها) هذا خاص بقوله او لامعه فقط واما ما قبله فالقسم فيه منات فلا معنى لذكر القضاء فيه وهذا ما خوذ من شرحي الروض والبهجة ومقتضى المقابلة ان يقول فيقسم لها الا انه لما كان الغرض انها سافرت لم يكن الا القضاء (قوله ومن سافر لنقلة الخ) ظاهره ولو كان البلد المنتقل اليه قريبا جدا قال الشيخ عميرة وهو محتمل لكن تعميم الشارح في سفر غير النقلة واطلاقه هنا بما يخالف ذلك لان السفر اذا اطلق مراد به الطويل سيما في مقابلة ما عي به اه حل (قوله حذرا من الاضرار) اي لا تقطع اطعامهم من الوقاع كالايلاء وظاهر ان محله خيث لم يرضين اه حل (قوله او ينقل بعضا ويطلق الباقي) وليس له ان يبعث بعضهم مع وكيل له محرم او نسوة ويستصحب الباقيات لما فيه من رفعة مقام من معه وقضى للباقيات سواء خرج بقرعة ام لا كذا في كلام شيخنا كحج وغيره وكلامهم في ذلك متدافع والوجه ان يقال انه ان نقلهم كلهم دفعة فلاحرمة ولا قضاء سواء كن معه او مع وكيله او بعضهم معه وبعضهم مع وكيله وان نقلهم مرتبا وجب القضاء للمتخلفات سواء كان هو مع السابقات ووكيله مع الباقيات او بالعكس او لا مع احد منهم ما فتأمل وراجع اه قل على الجلال (قوله ولو سافر اقصيرا) للرد على من قال لا يستصحب بعضهم في القصير فان فعل قضى لانه كالاقامة اه من شرح مر (قوله سفر اباها) المراد به ما قبل الحرام فيصدق بالواجب والمندوب اه شيخنا ويؤخذ منه انه لا قضاء مادام يترخص ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما شمله كلامهم بل جزم به في الانوار اه شرح مر (قوله لكن بقرعة في الاولى) اي وان خرجت القرعة لغير صاحبة النوبة فان استصحب واحدة بلا قرعة اثم وقضى للباقيات من نوبتها اذا عادت وان لم يبت عندها الا ان رضين فلا اثم ولا قضاء ولهن قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر بعيد قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذ ارجع وفاها اياها اه شرح مر (قوله مدة الاقامة) اي القاطعة للسفر كما سينبه عليه اه حل (قوله واياها) لو اقام بمقصده وانقطع ترخصه ثم رجع قال الامام ان قلنا يقضى ايام اياها فكذا هنا والا فان بدله هذا الرجوع ولم يكن نواه ولا قضى وان نواه فهو محتمل والوجه الوجوب اه وقال الشافعي لو دخل البلد المقصود مع التي خرجت قرعتها ثم عن له فيه سفر الى بلد آخر مضى ولا قضاء لان كل ذلك سفر واحد لا ترى انه يستبيح القصر والفطر في الزيادة حكاه في البحر (اقول) قوله يستبيح القصر في الزيادة فيه دلالة ظاهرة على انه لم ينقطع مرضه بوصوله وحيث فلا يرد ما قاله الامام وبالجملة فالظاهر ان ما حواه الامام مقالة المذهب خلافا كما يؤخذ من عموم كلامهم اه سم (قوله بخلاف ما اذا لم يساكنها) في هذا تصريح بان لا يجب عليه مساكنة المصحوبة لان القرعة مجوزة للسفر بها وليست موجبة لمساكنتها اه حلي (قوله وبخلاف مدة سفره) اي مدة لا تقطعه وساكنها فيها ولو اقام اثناء السفر الى مقصده اقامة طويلة ثم سافر لم يقض مدة السفر بعد تلك الاقامة لانه من بقية سفره المأذون له فيه ولا نظر لتخلل تلك الاقامة ولو اقام بمقصده ثم انشأ سفره منه امامه فان كان نوى ذلك او لا فلا قضاء اي لانه من بقية سفره المأذون فيه والا فان كان سفره بعد انقضاء ترخصه قضى والا فلا ذكره حج في شرح الارشاد اه حل (قوله اذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم الخ) لكن هل ورد انه قضى مدة اقامته بعد انتهاء السفر التي ساكن فيها من صحبته من نسائه اه حل (قوله عند وصوله مقصده) اي ولو قلت الاقامة ولو لحظ في هذه وقوله قضى الزائد على غل دون اربعة ايام والدون يتحقق بنقص جزء ما من الاربعة فانظر ماذا يقضى ان اقام الاربعة وهذا ان لم يتوقع اربعة فان توقعه قضى ما زاد على ثمانية عشر فالضابط انه ان ترخص لم يقض والا قضى اه شيخنا لكن التنظير ليس له اي للشيخ فقول المتن وقضى مدة الاقامة اي قلت او كثرت ان نواه قبل وصول المقصد والزائد على المدة التي لا تقطع السفر ان لم ينوفه ومنزل على هذا التفصيل تأمل (قوله عند وصوله مقصده) بكسر الصاد وضع المقصد وفتح الناس صاده خطأ اذ هو من باب ضرب واما المغسل وان كان من باب ضرب ايضا الا انه جاء فيه الفتح ايضا حكاه اهل اللغة

فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بعضهم) ولو بقرعة (ولا يخلفهن) حذرا من الاضرار بل ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق الباقي من سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للمتخلفات وقول ولا يخلفهن من زيادتي (او) سافر ولو سفر اقصيرا (لغيرها) اي لغير نقلة سفرها (مباحا حل) له (ذلك) اي ان يصحب وان يخلفهن لكن (بقرعة في الاولى) للاتباع رواه الشيخان (وقضى مدة الاقامة) بقيد زدته بقولي (ان ساكن) فيها (مصحوبته) بخلاف ما اذا لم يساكنها وهو ظاهر وبخلاف مدة سفره ذهابا واياها اذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم قضى بمدعوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولان المصحوبة معها وان فازت بصحبته فقد تعبت بالسفر ومشاقه وخرج بزيادتي مباحا غيره فلا يحل له ان يسافر بواحدة ممنه فيه مطلقا فان سافر بها الزمه القضاء للمتخلفات والمراد بالاقامة مامر في باب القصر فتحصل عند وصوله مقصده



في مقصده او غيره بلانية  
وزاد على مدة المسافرين  
قضى الزائد (ومن وهبت  
حقها) من القسم لمن يأتي  
(فلزوج رد) بأن لا يرضى  
بذلك لأن التمتع بها حقه فلا  
يلزمه تركه (فان رضى به  
ووهبته لمعينة) منهن (بات  
عندها) وإن لم ترض بذلك  
(ليلتيهما) كل ليلة في وقتها  
متصلتين كائنا أو منفصلتين  
كما فعل عليه السلام لما وهبت  
سودة نوبتها لعائشة كافي  
الصحيحين فلا يوالى  
المنفصلتين لتلايتها آخر حق  
التي بينهما ولأن الوهبة قد  
ترجع بين اللتين والولاء  
يفوت حق الرجوع عليها  
لكن قيدها ابن الرفعة أخذا  
من التعليل بما إذا تأخرت  
ليلة الواهبة فان تقدمت  
وأراد تأخيرها جاز قال  
ابن النقيب وكذا لو  
تأخرت فأخر ليلة الموهوب  
إياها برضاها تمسكا بهذا  
التعليل وهذه الهبة ليست  
على قواعد الهبات ولهذا  
لا يشترط رضا الموهوب  
لها بل يكفي رضا الزوج  
لأن الحق مشترك بينهما  
وبين الواهبة (أو) وهبته  
(لهن أو أسقطته) والثاني  
من زيادتي (سوى) بين  
البقيات فيه ولا يخصص  
به بعضهم

حيث قالوا المغسل بفتح السين وبكسر هاء غسل الموتى اه شوبري (قوله بنيتها عنده) هذه الصورة ذكرها  
الشارح فيما سبق بعد قول المتن وباقامته وان اراد به لا ينقض فيها وذكر ان شرطها ان يكون ما كثا مستقلا  
وقوله او قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله او موضع نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المسك فقوله  
بشرطه راجع للمستلزمين لسكرته في الاولى المسك والاستقلال وفي الثانية الاستقلال فقط وقوله فان اقام  
في مقصده الخ محرز قوله بنيتها عنده او قبله اه حل (قوله وزاد على مدة المسافرين) وهي دون أربعة أيام  
صحاح غير يومى الدخول والخروج وقوله قضى الزائد اى على دون الاربعة لانه هو الذى لا يقصر فيه  
واما ما دون الاربعة فلا يقضيه لانه قصر فيها لان الضابط هنا انه متى كان يجوز له القصر لا يقضى ومتى كان  
لا يجوز له القصر فانه يقضى هذا امر اده لكن تفصيله بين الزائد على دون الاربعة حيث يقضيه وبين ما دون  
الاربعة حيث لا يقضيه محله إذالم يكن له حاجة أما إذا كان له حاجة وعلم انها لا تقضى في الاربعة فينقطع  
سفره بمجرد الإقامة اى المسك والنزول في المقصد فلا يترخص بعد ذلك لا فيما دون الاربعة ولا فيما زاد  
عليه فحينئذ يقضى ما دون الاربعة ايضا في هذه الحالة كما يقضى الزائد عليه كما يعلم هذا التفصيل من عبارة  
شرح م مع اصله في باب القصر (قوله ومن وهبت حقها) اى وان لم يكن واجبا بان وهبت قبل ان يبيت  
عند بعضهم لان الحق ثابت في الجملة اه شوبري (قوله لمن يأتي) هو المعينة أو الكل أو الزوج (قوله بات  
عندها ليلتهما) ومحل بياتها عند الموهوب ليلتين مادامت الواهبة تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم  
يبث عند الموهوب لها إلا ليلتها اه س (قوله لما وهبت سودة نوبتها الخ) لارادته صلى الله عليه وسلم  
طلاقا لكبرها فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة اه من شرح م روعش عليه وذلك  
لما استشعرت منه صلى الله عليه وسلم رغبته عنها لكبرها خافت أن يطلقها فاسترضته صلى الله عليه وسلم  
فقاتله والله يارسول الله ليس غرضي فيك ما يرضى النساء في الرجال وإنما أريد أن أحشر في زوجاتك  
الطاهرات وانى وهبت حتى لعائشة اه من البخارى (قوله لتلايتها آخر الخ) صورة المسئلة زوج تحته  
اربعة نسوة عائشة ولها ليلة الجمعة وزينب ولها ليلة السبت وخديجة ولها ليلة الاحد وفاطمة ولها ليلة  
الاثنين فوهبت فاطمة ليلتها لعائشة فلا يبيت عند عائشة ليلة الجمعة وليلة السبت ويؤخر زينب إلى ليلة  
الاحد وخديجة إلى ليلة الاثنين لما يلزم عليه من تأخر حق زينب وخديجة ومن تضيق حق الرجوع على  
فاطمة لانها بعد ليلة السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو بات ليلة الواهبة في وقتها فيمكنها الرجوع  
في ليلة السبت وليلة الاحد لان ليلتها حينئذ لم تستوف اه شيخنا (قوله والولاء يفوت حق الرجوع  
عليها) اى لان لها الرجوع متى شاءت كما سيأتى لأن المستقبل منه لم يقبض وإذا رجعت وجب عليه أن  
يخرج من عند الموهوب لها حالا ولو ليللا حيث امكن اه حل (قوله لكن قيده) اى قيد عدم جواز  
الولاء اه وقوله اخذا من التعليل اوفى التعليل للجنس فيشمل التعليل الاول والثاني اه ع ش (قوله بما  
إذا تأخرت ليلة الواهبة) اى واراد تقديمها فان اراد تأخير ليلة الموهوب لها جاز وقد اشار إلى  
هذا التقييد بنقل كلام ابن النقيب تأمل وحرر اه (قوله وهذه الهبة الخ) اى لانه ليس لنا هبة  
يقبل فيها غير الموهوب له مع تأمله للقبول الا هذه اه شرح م (قوله او وهبته لهن الخ) ينبغي  
ان يكون مثل ذلك ما لو وهبته لواحدة منهن على الابهام بان قالت وهبت ليلتي لواحدة منهن  
قال الزركشى ليس لنا هبة يقبل فيها غير الموهوب له إلا هذه ولو وهبت له ولهن دائما اى  
في سائر الادوار كان كواحدة منهن فلو كن اربعا كان له الربع فاذا جاءت ليلة الواهبة كان له  
ان يبيت عند كل واحدة ربع ليلة بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص به من شاء منهن  
وان صبر حتى كرات له ليلة كان له ان يخص بتلك الليلة من شاء منهن ولو وهبت له ولو واحدة  
معينة ليلتها واحدة من احد الادوار كان له ان يبعث تلك الليلة بينهما وبين تلك المعينة فما خصه جمعه لمن  
شاء ولا يرد ما تقدم ان القسم لا يتبعض لان ذلك محمول على الابتداء اه حل وفي قل على الجلال



( تنبيه ) بقي من اطراف المسئلة مالو وهبته لميهمة او لاثنتين منهمن اوله ولو واحدة منهمن اوله ولا ثنتين منهمن او للجميع ففي الاولى الهبة باطله وما عداها يعلم من الاخرى وحكمها ان له في كل دور ليلة فيقرع بينه وبينهم في اول دور فان خرجت لواحدة اختصت بها اوله جعلها لمن اراد منهم ثم بعد دور آخر ليلة ايضا فيقرع لها بين من بقي لان من خص بليلة لا يدخل في القرعة بعده فمن خرجت له خص بها كما مر وهكذا حتى يتم اربع ليال بعد او أكثر وحينئذ تعينت كل ليلة لمن خص بها فلا حاجة الى قرعة بعد ذلك فقد انتظمت الادوار والليالي ووقوع تلك الليلة بعد تمام الادوار لا يخل بها فتأمل وافهم ما نقل عن شيخنا مما يخالف غير مستقيم ولم تصح نسبتها اليه هذا اذا وهبت ليلتها دائما فان وهبت ليلة فقط مثلا له ولهن خص كلا برجع ورابعه يخص به من شاء ويقرع للابتداء في الكل وهذا يجري في الاولى اذا جعل كل ليلة في دورها ولو ماتت الواهبة بطلت الهبة وكذا الوفاة ولو انكرت الهبة لم يقبل عليها الا برجلين ( فرع ) يعصى بطلاق من دخل وقت حقها قبل وفاته قال ابن الرفعة فان سألته فلا يعصى وبجب الوفاء لها بعد عودها ولو بعد جديد من نوبة المستوفية له ان كانت معه فان لم تكن معه فلا قضاء ولا يحسب مبيتته مع المظلومة بعد عودها عن القضاء فتأمل وسيأتي حكم النزول عن الوظائف في باب الخلع ان شاء الله تعالى اه ( قوله فتجعل الواهبة الخ ) تفريع على قوله سوى وتصوير له ولو قدمه على قوله ولا يخصص كان اظهر واقعد وهذا ظاهر في الاسقاط وفي الهبة ان كان المراهوب حقها على الاطلاق فان كان ليلة معينة فقرر شيخنا انه يقسمها عليهن اه ( قوله ولا يجوز للواهبة ان تأخذ بحقها عوضا فان اخذته لزمها رد واستحققت القضاء وللواهبة الرجوع متى شئت ومتى فات قبل علم الزوج به لا يقضى ) ( فصل ) في حكم الشقاق بالتعدي بين الزوجين وهو اما من احدهما او منهما

فتجعل الواهبة كالمعدومة ( او ) وهبته ( له ) فله تخصيص ( لواحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز للواهبة ان تأخذ بحقها عوضا فان اخذته لزمها رد واستحققت القضاء وللواهبة الرجوع متى شئت ومتى فات قبل علم الزوج به لا يقضى ) ( فصل ) في حكم الشقاق بالتعدي بين الزوجين وهو اما من احدهما او منهما

( فصل في حكم الشقاق ) هو التخاصم ويذكره في قوله او ادعى كل فكان الاظهر ان يقول وما يذكر



معه أى من قوله ظهر اماره نشوزها إلى قوله أو ادعى كل وقوله بالنعدى الباء سببية تتعلق بالشقاق وبين  
متعلق به ايضا وقوله وهو أى النعدى وقوله فلو الخ الماء للاستئناف وكان الاظهر اسقاطها كما هو عادته اه  
شيخنا وفي المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالنعدى أى بسبب النعدى وقوله وهو أى النعدى  
الخ فتعلم من هذا ان الترجمة مطابقة لما ذكر في الفصل وشاملة لما إذا كان النعدى منها او منه او منها غاية الامر  
ان قول المتن ظهر اماره نشوز وعظوة طئة لقوله أو علم الخ فان الثاني هو النعدى منها حقيقة وعبرة من  
فصل في بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احقه انتهت وهي اوضح لمطابقتها للترجمة السابقة وهي قوله  
كتاب القسم والنشوز (قوله اماره نشوزها الخ) قال في الروض (فرع) والنشوز نحر الخروج من المنزل  
لا إلى القاضي لطلب الحق منه كمنع الاستمتاع ولو غير الجماع لا بد لا ولا الشتم ولا الايذاء باللسان بل  
تاتم به ويتولى تاديبها على ذلك اه وقد يشكك بما صرحوا به من ان التعبيس نشوز وقد يرجع بان التعبيس  
يؤثر في الاستمتاع بخلاف مجرد السبب والشتم وقد يوضح ذلك بان مدار الاستمتاع على المطاوعة بالظاهر  
والباطن بان لا تمتنع وترضى به والتعبيس يؤثر في الثاني لأنه يدل على الكراهية وعدم الرضا بخلاف مجرد  
السبب والشتم بلا منع ولا تعبيس اه سم (قوله بعدان كان بلين) خرج بالبعدية في هذا وما بعده من هي  
دائما كذلك فليس نشوزا إلا ان زاد وقوله اعراضا وعبوسا لأنه لا يسكن إلا عن كراهية وبذلك فارق  
السبب والشتم لأنه قد يكون لسوء الخلق لسكن له تاديبها عليه ولو بلا حاكم اه قل على الجلال (قوله وعظما)  
أى ندبا أى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والآخرة بالعذاب وينبغي ان يذكر لها  
خبر الصحيحين إذا باتت المرأة هاجرة لفرأش زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح وقوله بلا هجر يفوت حقها  
من نحو قسم حرمة حيث بخلاف هجرها في المضطجع فلا يحرم لأنه حقه اه شرح مر (قوله اتق الله)  
يحذف الياء وقوله واحذرى باثباتها اه ابن شرف على التحرير والحقوق الواجبة للزوج على الزوجة أربعة  
طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسلم نفسها اليه وملازمة المسكن والحقوق الواجبة للزوجة على الزوج  
أربعة ايضا معاشرتها بالمعروف ومؤنتها والمهر والقسم اه قل (قوله أو علم وعظما الخ) هذه الثلاثة على  
الترتيب اه شيخنا فكان الاظهر العطف بالفاء في قل على الجلال واعتمد شيخنا زى وشيخنا مر  
كحج والخطيب انه لا يرتقى لمرتبة مع الاكتفاء بما دونها كما في الصائل ولا يبلغ به حدا كالعزيز بل هو منه  
ولذلك يضمن به اه (قوله أو علم وعظوة وجر الخ) أى وكما يجوز له تاديبها على النشوز يجوز له تاديبها على  
غيره إذا كان لحقه كضربها اياه وشتمه اه من شرح مر (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما  
أى الوطء والفرأش اه شرح مر وقوله بفتح الجيم يقال ضجع الرجل وضع جنبه بالارض وبابه  
خضع اه مختار وقوله أى الوطء والفرأش أى وان أدى إلى تفويت حقها من القسم كما هو معلوم ان  
النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في الرتبة الاولى اه رشيدى على مر (قوله وضربها)  
وليس له ان يبلغ ضرب حرة أربعين وغيرها عشرين ولم يجب الرفع هنا للحاكم لمشقته ولان القصد ردها  
للطاعة كما اقاده قوله تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهم سبيلا نعم خصص الزكشى ذلك بما إذا لم يكن  
بينها عداوة وإلا فيتعين الرفع إلى الحاكم اه شرح مر (قوله ان افاد) أى ان علم انه يفيد اه شرح  
مر (قوله جنفا) أى ميلا عن الحق خطأ او اثما بان تعتمد ذلك بالزيادة على الثلث او تخصيص غنى  
مثلا اه جلال وفي المختار الجنف الميل وقد جنف من باب ضرب (قوله كما لا يضرب ضربا مبرحا)  
وهو كما هو واضح ما يعظم الله عرفا وان لم تنجز إلا به اه شرح مر (قوله فالاولى العفو) أى  
بخلاف ولى الصبي فالاولى له عدم العفو لان ضربه للادب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصالحة  
لنفسه اه شرح الروض (قوله الهجر في الكلام الخ) عبارة شرح مر لافى الكلام لحرمة لكل  
احد فيما زاد على ثلاثة إلا ان قصد به ردها عن المعصية واصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الامرين

قوله (ظهر اماره نشوزها)  
قولا كان تجيبه بكلام  
خشن بعدان كان بلين أو  
فعلا كان يجدها اعراضا  
وعبوسا بعد لطف وطلاقة  
وجه (وعظما) بها بلا هجر  
وضرب فلما ابتدى عذرا  
أو تتوب عما وقع منها بغير  
عذر والوعظ كان يقول  
لها اتق الله في الحق الواجب  
لى عليك واحذرى العقوبة  
ريين لها ان النشوز يستلزم  
النفقة والقسم (أو علم)  
نشوزها (وعظما) بها  
(رهجر)ها (في مضجع  
وضرب)ها وان لم يتكرر  
النشوز (ان افاد) الضرب  
قال الله تعالى واللاتي  
تخافون نشوزهن فعظوهن  
واهجروهن في المضجع  
واضربوهن والخوف  
فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى  
فمن خاف من موص جنفا  
أو إثما وتقييد الضرب  
بالافادة من زيادتي فلا  
يضرب إذا لم يفد كما لا  
يضرب ضربا مبرحا ولا  
وجها ومهالك ومع ذلك  
فالاولى العفو وخرج  
بالمضجع الهجر في الكلام



فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها الخبر الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع نحو قول علي ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن المعصية وصلاح دينها فلا تحريم ولعل هذا امر ادهم إذ النشوز حيثئذ عذر شرعي والهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره عليه السلام كعب بن مالك (٢٩٠) وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى أنه بسبب نشوز وادعت عدمه

ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشرع جعله رايي ذلك (فلو منعها حقا كقسم) ونفقة الزمة قاض وفاء) كسائر المستحقين من اداء الحقوق (وأذاها) بستم أو نحوه (بلا سبب نهاء) عن ذلك ولم يالم يعززه لان اساءة الخلق تكثير بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهر لعل الحال يلتئم بينهما (ثم) ان عاد اليه (عززه) بما يراه ان طلبته (أو ادعى كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بخبر ثقة) تخير بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع احوال بينهما الى ان يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بان داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي وجوبا (لكل) منهما (حكما برضاها وسن) كونهما (من اهلها) لينظرا في أمرهما بعد اختلاء حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا ان عسر الاصلاح على ما يأتي لآية وان خفتم شقاق بينهما فان

فيما يظهر لجواز الهجر لعذر شرعي ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين الهاجر اه وقوله ككون المهجور نحو فاسق أي وان كان هجره ولا يفيد ترك الفسق نعم لو علم ان هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه اه ع ش عليه (قوله فلا يجوز فوق ثلاثة أيام) ويجوز فيها وهذا الحكم عام في الروجة وغيرها لكن في غير الابوين والانياء امامهم فلا يجوز ولا طرفه عين اه شيخنا (قوله وصاحبيه) وهما هلال بن أمية ومرارة بن الربيع حيث تخلفوا في غزوة تبوك ر على ذلك يحمل أيضا ما جاء من مهاجرة السقف أي والخلف في الاحياء ان سعد بن ابى وقاص هجر عمار بن ياسر الى ان مات وهجرت سيدتنا عائشة سيدتنا حفصة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى ان مات وهجر طارس وهب بن منبه الى ان مات وهجر الثوري ابن أبي ليلى وكان الثوري تعلم منه الى ان مات ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته اه حل وفي قول على الجلال ان الهجر ولو دأبما لغير الزوجين جائز لغرض شرعي كفسق وابتداع وايداع ووزجر واصلاح للهاجر أو المهجور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فانه عليه السلام هجرهم ونهى الصحابة عن كلامهم وهم سرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية ولذلك قيل أول اسمائهم مكة واواخر اسماء آبائهم عكة (تنبيه) قال العلماء ليس لنا موضع يضرب فيه المستحق من منع حقه الا هذا والسيد في عبده وذلك لمسيس الحاجة لهما وعدم الاطلاع لاحد عليه ولذلك لو ضرب وادعى انه بسبب النشوز وانكرت فهو المصدق على المعتمد من حيث جواز الضرب لاسقوط نحو النفقة نعم ان علمت جرائته عند الناس صدقت هي قاله حج اه (قوله ان القول قوله) معتمد (قوله فلو منعها حقا الخ) هذا شروع في بيان نشوز الزوج وتعديه وميله ولو عبر بالو أو لكان أوضح اذ ليس قبلة ما يتفرغ هو عليه اه (قوله الزمة قاض وفاء) أي ان كان اهلا فان لم يتاهل لكونه محجورا عليه الزم وليه بذلك اه شرح مر (قوله أو اذاها بلا سبب نهاء) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره صحبتها لسكبر أو مرض أو نحوه أو يعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعطافه بما يجب كان تسترضيه بترك بعض حقه كما انه يسن له إذا كرهت صحبتته لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها كما مر اه شرح مر (قوله بخبر ثقة) كلامه كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس بخبره لانه من باب الخبر لا الشهادة رايد غير بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم ويؤخذ من ذلك الا اكتشاف بعدل الرواية اه شرح مر (قوله خبر مر) أي بسبب مجاورته لهما فان لم يكن لهما جار ثقة اسكنهما بحجب ثقة وامره ان يتعرف حالهما وينهيهم اليه لعسر اقامة البينة على ذلك اه شرح مر (قوله فان لم يمتنع) أي الظالم منهما احوال القاضي بينهما أي في المسكن والظاهر ان الخيلولة لا يتأتى معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولذلك ذكر مر الخيلولة في تعدى الزوج فقط فلو جرى الشيخ على اسلوبه لقال بعد قوله سابقا ثم عززه فان لم يمتنع احوال بينهما الخ اه (قوله وهما وكيلان لهما) وحيثئذ فينزعزل لان بما ينزعزل به الوكيل اه زى (قوله لان الحال قد يؤدي الى الفراق) وقد يكون بالخلع واشتراط الرشد في حق الزوجة واضح ليتأتى بذلك الاوض واما الزوج فلا لما مر من صحة خلع السفية فيصبح توكيله اه حل (قوله فلا يولى عليهما الخ) أي لان الولاية لا تكون على الرشيدى اه شيخنا (قوله أو خلع) منه تعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب وايضا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شريرى (قوله وقبول) الواو بمعنى او في الموضعين

اختلف رأى الحكمين بعث القاضي آخر من ليجمعهما على شيء والتصريح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي واعتبر رضاها لان الحكمين وكيلان كما قلت (وهما وكيلان لهما) لا كما كان من جهة الحاكم لان الحال قد يؤدي الى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع وتوكل) هي (حكمها ببذل) للعوض (وقبول)



شورى وفيه انه ليس إلا الموضع الثاني بالواو كما ترى وأيضا على بابها فيه لا بمعنى أو اه شيخنا (قوله ولم يتفقا على شيء) الواو بمعنى أو ضمير التثنية يجوز جرعه لكل منهما اه مدابغى (قوله مع انهما وكيلان) والوكيل لا يشترط فيه شيء من ذلك (قوله لتعلق وكالتهما الخ) اى فليست وكالتهما محضة

### (كتاب الخلع)

وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لثبته غالباً على الشقاق اه برماوى وهو مكروه وقد يستحب كالطلاق اه شرح مر كأن كانت تسى عشرتها معه وقضية اقتضاه على هذين الحكمين انه لا تنافى فيه بقية الاحكام اه ع ش عليه وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا كما ذكره الباجى وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا زى تبعاً لشيخنا مر انه لا يخلص فى الاثبات المقيد نحو لا فعلن كذا فى هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره فراجع اه قل وقال السبكي الذى تحرران الصيغ ثلاث لا افعل وان لم افعل ولا فعلن فالاولان ينفع فيهما الخلع لانهما تعليق بالعدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفها الآخر باثنا فلم تطلق وايس لليمين هنا لاجبة حنث فقط لانها تعلقت بلب كلى هو العدم فى جميع الوقت وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم يحنث لعدم شرطه وكلام الشيخين اواخر الطلاق فى ان لم تخرجى الليلة من هذه الدار وإن لم ناكلى هذه التفاحة اليوم صريح فى انه ينفعه فى صورتنا لهما عين صورتهما اه بخلاف الثالث اعنى لا فعلن كذا فى هذا الشهر ومثله لا بد أن يفعل كذا فى هذا الشهر أو انها تعطيه دينه فى شهر كذا أو يقضيه دينه فى شهر كذا ثم خالف قبل انقضاء الشهر وبعد تمسكها من الفعل أو تمسكه بما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ووافقه الباجى وافتى به شيخنا مر ويتبين بطلاق الخلع كمالو حانف ليا كن ذا الطعام عدا فالف فى الغد بعد تمسكه من أكله أو تألفه وكالو حانف انها تصل الظاهر لحاضته فى وقته بعد تمسكها من فعله اى يشرب من ماء هذا السكر فانصب بعد إمكان شر به فانه يحنث لان الفعل مقصود منه فهو لإثبات جزئى ولليمين جهة بروهى فعله وجهة حنث بالسلب الكلى الذى هو تقتصيه والحنث متحقق بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وفوته بخلع من جهته حنث لتفويته البر باختياره اما لو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع يخلص فيه وصوب البلقينى وتبعه الزركشى التتخلص مطلقا اعنى لا فرق بين النفى والاثبات اه زى لكن فى صورة الاثبات المقيد لا بد ان يخالف وقد بقى من الزم من جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى ينفعه الخلع وإلا فلا ينفعه وعلى هذا يحمل كلام المحشى وفى جميع صور الخلع لا بد ان يكون العقد الثانى على مذهب الامام الشافعى إذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه فان عقدوا بالنزك كى كما يقع الان على مذهب الحنفية لا يصح بل بلحق الطلاق فى العصمة الثانية لان شرط صحة الخلع عند الحنفية الضبر إلى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه ثم يجدد فلا يحذر بما يقع الآن من الخلط تأمل اه شيخنا براوى وعبارة البرماوى وهو مخلص من الطلاق الثلاث فى الخلف على النفى مطلقا ومقيدا وعلى الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال مر لا يخلص فى الاثبات المقيد نحو قوله لا فعلن كذا فى هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره وتبعه العلامة زى وسيأتى لهذه المسئلة مزيد إيضاح عند قول الماتن فى كتاب الطلاق ولو علقه بصفة فبانت ثم تكحها ووجدت لم يقع اه (قوله من الخلع) بفتحها فهو اسم مصدر مشتق اه حل بالمعنى ونظر فيه بعضهم بانه بالضم لم يخالف فعله فى الحروف فالجق أنه مصدر سماعى ويحجب عنه بان المحشى جعله اسم مصدر بالنظر الخالع والماتن نظر الخلع فاعترض (قوله لباس الاخر) أى كاللباس فى مطلق الخالطة أو فى مطلق السترا وفيهما وقوله فكانه بمفارقة الاخر نزع لباسه أى الحشى لاجل كان ولا قد نزع المعنوى حقيقة (قوله من لباس لكم) أى كاللباس ووجه الشبه بين اللباس وبين الرجل والمرأة أن كلامهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل

للطلاق به ويفرقان بينهما  
إن رأيا صوابا فان لم يرضيا  
ببعضهما ولم يتفقا على شيء  
ادب الحاكم الظالم واستوفى  
للمظلوم حقه ولا يكفى حكم  
واحد ويشترط فيهما  
السلام وحرية وعدالة  
واهتمام إلى المقصود من  
بعضهما له وإنما اشترط فيهما  
ذلك مع انهما وكيلان  
لتعلق وكالتهما بنظر  
الحاكم كما فى أمينة ويسن  
كونهما ذكرا

### (كتاب الخلع)

بضم الخاء من الخلع  
بفتحها وهو للنزع لان كلا  
من الزوجين لباس الاخر  
قال تعالى من لباس لكم  
واتم لباس لمن فكانه بمقارنة



منها يستتر صاحبها عما يكره من الفواحش كما يستتر الثوب العورة اه ان يعقوب على المختصر (قوله نزع لباسه) هذا يتاقي في كل فرقة كالطلاق والفسخ فمقتضاه ان كل فرقة تسمى خلعا واجيب بان علة التسمية لا توجب التسمية اه شيخنا (قوله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اي لو في مقابلة فك العصمة وأصرح من هذا قوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به وسياتي في كلامه الاستدلال بها على ان لفظ المفاداة من صرائح الخلع اه حل (قوله في امرأة ثابت بن قيس) اي حيث طلبت منه ان يطلقها على حديقته التي اصدقها اياها ففعل وهو اول خلع وقع في الاسلام اه حل (قوله هو فرقة) اي لفظ محصل للفرقة وقوله بعوض الخ اما فرقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم او مقصود راجع لغير من ذكر فانه لا يكون خلعا بل يكون رجعيا اه شوبري (قوله ولو بلفظ مفاداة) غاية للنعميم اذ الخلاف فيها في الصراحة وعدمها وهو ليس بصدد الان وقوله بعوض اي وان لم يذكر لاجل ان يشمل قوله فيما ياتي فلو جرى بلا عوض الخ وايضا قوله بعوض اي ولو تقدير يشمل ما لو خالعه على ما في كفها أو على البراءة بما عليه ولم يكن فيه ولا عليه شيء فقول بعوض مؤول فيه من وجهين اه شيخنا ولو اراد التنبيه على الخلاف المناسب للمقام لقال ولو بلفظ خلع للرد على من قال ان لفظه ليس طلاقا وانما هو صيغة فسخ لا تنقص عدد الطلاق وعبارة أصله مع شرح المحلى في اول مبحث الصيغة الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد فاذا خالعه اثلاث مرات لم ينكحها الا بمحلال وفي قول فسخ لا ينقص عددا ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر انتهت وقوله وفي قول فسخ لا ينقص عددا وبه قال الاثمة الثلاثة وافتى به كثير من اصحابنا وافتى به الملقيني متكررا ومحل كونه لا ينقص عددا اذ لم ينو به الطلاق لانه كناية اه قل عليه وأما لفظ المعاداة فالخلاف فيه انما هو في الصراحة والكناية لا في كونه طلاقا او فسخا كما حقه المحلى في فهم عبارة الاصل والعلوي عليه خلافا لما فهمه من منها واغتر به بعض الخواشي (قوله راجع لجهة زوج) فلورجع لجهة الزوج كالموالات طلاقها على البراءة مما لها على غيره فانه رجعي والبراءة صحيحة فلو خالعه على ابرائه واهله فابرائهما براءة صحيحة بان كانت بالغة عاقلة رشيدة عالمة بالقدر المبرأ منه هل يقع باثنا نظر الرجوع بعوضه للزوج أو رجعيا نظرا لرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الاقرب الاول وعليه هل يبرأ كل من الاجنبي والزوج او لا حرر اه حل وقوله والاقرب الاول لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للبيونة او غير مقتض لها على الثاني البيونة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه اذا انفرد لان انضم اليه مقتض لها كذا في التحفة اه شوبري والمعتمد انه يبرأ كل منهما أي الاجنبي والزوج لان البراءة وجدت صحيحة اه شيخنا عشاوي وصرح به البرماوي (قوله ولسيده) اي ورجوع العوض لسيده وهذا يفيد انه اذا شرط ابتداء للسيد لم يكن عوضا لجهة الزوج فيقع رجعيا اه شوبري (قوله من قود او غيره) هل مما يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كحد القذف والتعزير لان الكلام في العوض الاعم ولو فاسدا سواء كان ذلك الفاسد مقصودا او غير مقصود ثم ان كان ذلك الفاسد مقصودا وقع بمهر المثل وان كان غير مقصود وقع رجعيا والظاهر ان حد القذف والتعزير من المقصود في الخلع عليهما مهر المثل لان الظاهر ان المقصود لا يختص بما يقابل بمال بدليل الخمر والميتة اه حل ثم رايت بخط بعض الفضلاء في هامش شرح الخطيب على غاية الاختصار مانصه قوله من قود كان قتل زوجها واباها عمدا فاستحقت عليه القصاص فخالعهما به كان قال خالعتك بالقود الذي لك على فقبلت ففى هذه الحالة تبين ويسقط عنه القود ولا شيء له عليها غيره لانه عوض صحيح لانه يقابل بمال وهو الدية وقوله أو غيره كحد وقذف أو تعزير كان قذفها أو سبها فاستحقت عليه الحد أو التعزير ثم قالت له طلقني بمائت لي عليك من الحد أو التعزير فطلقها عليها فتبين ويسقط عنه الحد أو التعزير من حيث العفو لان اختلاعهما بهما يتضمن العفو عنهما ومع ذلك يجب

الاخر نزع لباسه والاصل فيه قبل الجماع آية فان طبن لكم عن شيء منه نفسا والامر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الحديقة وطلقها تطليقة (هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة (بعوض) مقصود راجع (لجهة زوج) هذا القيد من زيادتي فيشمل ذلك رجوع العوض للزوج ولسيده ومالو خالعت بمائت لها عليه من قود او غيره



له عليها مهر المثل لان الحدومثله التعزير عوض فاسد لانه لا يقابل بمال والفساد يجب فيه مهر المثل ولا  
يقال ان الزوج في العوض الفاسد لا يستحق الامهر المثل وهنا قد استحققه واستحق سقوط الحد عنه  
لانا نقول سقوط الحد لم يستحقه من حيث المعاوضة بل من حيث العفو اللازم لها كما علت تأمل اهو المراد  
بالعوض ولو تقدير اليدخل مالو خالها على ما في كفها عالما بانه لا شيء فيه أو على البراءة من صداقتها أو  
بعضه مع عليه بانه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل اهل قال مر لان قوله في كفها صالحة او صفة لها  
غايته ان وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير مجهول لا كانه خالها على شيء مجهول وكذا على البراءة من صداقتها  
ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفاءهم في العوض بالتقدير صحة ما اقبى به جمع فيمن قال للزوجته قبل الدخول  
ان ابرائني من مهر ك فانت طالق انه يصح الا براء ويقع الطلاق لا بها ماله كالمهر حال الا براء وإذا  
صح لا يرتفع وإن ذهب آخرون إلى عدم الوقوع لان من لازم مد رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم  
يوجد المعلق به من الا براء من كله لانه ممنوع إذ لا ملازمة لما مر انه الوابراته ثم طلقها لم يرجع عليها  
بشيء اه اي مرفى قول المتن ولو كان ديننا فابراته لم يرجع (قوله فهو اعم من قول الروضة الخ) ان  
قلت كتاب المصنف إنما يتعلق بالمنهاج فلم تعرض للروضة هنا قلت لما اطلق المنهاج ولم يقيد كان اطلاقه  
مقيدا بما ذكره في كتابه الآخر فكان هذا القيد مذكور في المنهاج فتعرض لوجه اعمية ما ذكره من  
زوائده على ما هو كالمذكور في عبارة اصله ويحتمل انه تعرض لذلك للاشارة للجواب على شيخه المحقق  
المحلي في عدم تقييد كلام المنهاج بكلام الروضة كما هو عاده لان عبارتها مدخولة فلي تأمل اه شو برى (قوله  
فيصح من عبدي ومجور بسفه) أي سواء جرى الخلع بينهما مع الزوجة او مع اجنبي اه شرح مر فقول  
الشارح ليرأ الدافع منه أي سواء كان الزوجة او الاجنبي (قوله ولو بلا اذن) أي ولو باقل شيء لان لكل  
منهما أن يطلق مجانا فبعوض وان قل اولى اه شرح مر (قوله ويدفع عوض) أي سواء كان ذلك العوض  
عينا او ديناه شرح مر (قوله أو لها باذنه الخ) وحيث يصح قبض العبد لكل من العين والدين وقبض  
السفيه للعين ومتى لم يبادر الولي إلى اخذها منه فتلفت في يد السفيه ضمنها لانه المقصر بالاذن له في قبضها  
وأما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي وروح الخناطى الاعتداد به كذا قاله الشيخان  
فان دفع للسفيه بغير اذن وليه في العين ياخذها الولي ان علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على احد وجهين رجح  
ويوجه بان الخلع لما وقع بها دخلت في ملك السفيه فمرا عليه نظير ما تقر في السيد وحيث تفر كها في يده  
بعد علمه تقصير اي تقصير فضمنها فان لم يعلم بها وتلفت في يد السفيه رجح على المختلح بمهر المثل لا البديل اي  
لانه ضامنه ضمان عقد لا يدو في الدين يرجع الولي على المختلح من المسمى لقبائه في ذمته لعدم القبض  
الصحيح ويسترد المختلح من السفيه ما سلمه فان تلف في يده لم يطالب به ظاهرا كما مر في الحجر اه حج ومثله  
في شرح مر و متن الروض وشرحه وان دفع للعبد بغير اذن سيده فقد بينه في الروض وشرحه بقوله  
والسليم للعبد كاسفيه اي كالتسليم اليه فيما مر لكن المختلح يطالب به بعد العتق بما تلف تحت يده بخلاف  
ما تلف تحت يد السفيه لا يطالب به لافي الحال ولا بعد الرشد لان الحجر على العبد لحق السيد فيقتضى  
نفي الضمان ما بقي حق السيد والحجر على السفيه لحق نفسه بسبب نقصانه وذلك يقتضى نفي الضمان حالا  
وما لا و ظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم بها السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان  
لا يضمن لنفسه (قوله بالدفع له) اي او نحو اعطاء او قبض او اقباض اه شرح مر (قوله لم تطلق  
الا بالدفع اليه وتبرأ به) ويقع الطلاق بذلك العوض اي حيث قامت قرينة على ارادة التملك بان قال  
لا صرفه في حوائجي فان لم تقم القرينة المذكورة وقع رجعا ولا مال إذ لا مقابلة حيث لا وانما هو مجرد  
تعليق على صفة اه حل وفي قل على الجلال قوله وتبرأ به صريح في انه يملكه قال شيخنا وهو مقيد  
بما اذا اقترن بالدفع ما يدل على الملك نحو اتصرف فيه او اصرفه في حوائجي والا وقع رجعا  
ولزمه رد العوض اليها اه (قوله وتبرأ به) اي لانها مضطرة ليقع الطلاق كما نقله الاذرعى عن

فهو اعم من قول الروضة  
كاصلها ياخذ الزوج  
(واركانه) خمسة (ملتزم)  
لعوض (وبضع وعوض  
وصيغة وزوج وشرط فيه  
صحة طلاقه فيصح من عبدي  
ومجور) عليه (بسفه)  
ولو بلا اذن ومن سكران لا  
من صبي ومجنون ومكره كما  
سنياتي (وبدفع عوض  
لمالك امرهما) من سيد  
وولي أو لها باذنه ليبرأ  
الدافع منه نعم ان قيد احدهما  
الطلاق بالدفع له كان قال  
ان دفعت لي كذا لم تطلق  
الا بالدفع اليه وتبرأ به  
وخرج بملك امرهما  
لمكاتب في دفع العوض له  
ولو بلا اذن لانه مستقل  
ومثل المبعوض الممايا



الماوردى على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه له وإنما هو ملكهم ائتم يملكه بعد وعلى  
 الولي المبادرة لاخذ منه اه شرح م ر فان لم ياخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة نقله الاذرعى  
 عن الماوردى اه شرح الروض (قوله إذا خالغ في نوبته) أى لان العوض لمن وقع الخلع في نوبته  
 فيقبض جميع العوض وإن وقع القبض في نوبته السيد ولا يقبض منه شيئا ان وقع في نوبة السيد وإن  
 وقع القبض في نوبته هو وإلا فهو بينهما بالقسط وحيث يقبض ما يخصه لا جميع العوض اه حل  
 (قوله وشرط في الملتزم اطلاق تصرف الخ) عبارة شرح م ر وشرط في قابله او ملتزمه من زوجة  
 أو أجنبي ليصح خلاصه من أصله تكليف واختيار وليصح بالمسمى اطلاق تصرف في المال بان  
 يكون غير محجور عليه لسفه او رفق نعم سياتى وكيف السفيه لو اضاف المال اليها وقع الخلع بالمسمى  
 انتهت (قوله وشرط في الملتزم) أى ليصح التزام المال فتخرج السفينة وليجب دفعه حالا فتخرج الامة  
 فليس هذا شرط الصحة الخلع بل لما قلناه اه شيخنا هذا ويمكن ان يقال انه بالنسبة للسفينة شرط لصحته  
 لإفساده كما يتحقق بعدم الوقوع أصلا كذلك يتحقق بوقوعه رجعيًا كما فيها اه (قوله اطلاق تصرف)  
 أى ليصح التزام المال ويجب دفعه حالا وهذا مراد الجلال المحلى بقوله في شرح الاصل ليصح خلعها فخرجت  
 السفينة لانها لا يصح التزامها المال فيقع خلعها رجعيًا وخرجت الامة لانه لا يجب عليها دفع المال حالا  
 هذا مراده وإلا فقتضاه ان خلع الامة بغير اذن سيدها غير صحيح لانها ليست مطلقة التصرف المالى ولو  
 كان غير صحيح ما ترتبت عليه البيئونة مع لزوم العود في ذمتها غاية الامر ان لا تطالب به حالا واما الجواب  
 عن الامة بأنه يمكن ان يقال هى مطلقة التصرف المالى في ذمتها فخالف لكلامهم إذ مطلق التصرف من يصح  
 بيعه وشراؤه اه حل (قوله فلو اختلعت أمة) تفريع على مفهوم الشرط (قوله فلو اختلعت أمة) أى  
 رشيدة خلافا لما فى شرح البهجة من قوله ولو سفينة إذ لا فرق بين الحرية والامة اه زى وعبارة شرح  
 م ر وحله في رشيدة والافكا لسفينة الحرية كما يأتى اه وقوله وإلا فكا لسفينة قضيتها انه يقع رجعيًا ولا  
 مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فليراجع اه سم على حج أقول وينبغى  
 وقوعه في هذه بائنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد اه ع ش على م ر (قوله فلو اختلعت أمة الخ)  
 حاصل الصور اولا اربعة لانه إيمان لا ياذن او ياذن مطلقا او مقيدا بدين او بعين وهذا كله في المتن  
 ويتصور في كل واحدة سبعة لانه في كل واحدة من الاربعة امان تخالغ بعين وفيها اربعة كما في الشارح  
 او بدين قدر مهر المثل او زائد عليه او ناقص عنه وفي صورة تقدير الدين يقال امان يكون ما خالعت به زائدا  
 على المقدر أو ناقصا عنه أو بقدره فالصور ثمانية وعشرون وقد استوفى المتن صور عدم الاذن  
 السبعة واما صور الاذن المطلق فيستفاد من كلامه مع الشارح منها ثلاثة الدين واما اربعة العين فلم  
 تعلم وكذلك لم تعلم هى أيضا في تقدير الدين وإن علمت صورته هو واما تقدير العين فلم تعلم صور الدين  
 فيها ولا بقية صور العين الخارجة من كلامه ويمكن ادخال صور العين في الاذن المطلق والمقدر بدين في  
 قوله بلا اذن سيد بعين بان راد بلا اذنه بالسكية او في العوض وشرح لذلك تعليل الشارح بقوله لا تنفاه  
 الاذن فيه أى في العوض واما صور الدين في تعيين العين فيمكن ادخالها في قوله او بدين فيه بان يؤول في  
 عدم الاذن كما مر هذا وجميع الصور الثمانية والعشرين تجري في السفينة ومقتضاه انه رجعى في الكل تامل  
 (قوله ولو مكاتبه) هذا التعميم جار في جميع صور الامة الاتية لكنه ضعيف في الثانية وهى قوله او بدين  
 فيه وعبارة شرح م ر بعد ما ذكر صور الامة كلها انصها والمكاتبه كالقنة في جميع مامر فيها كما صححه  
 المصنف كالرافعى في باب الكتابة تبع للجمهور واقتضاه كلام الرافعى هنا نعم تخالفها فيما لو اختلعت بدين  
 بلا اذن فان الواجب عليها مهر مثلها في ذمتها بخلاف الرقيقة غير المكاتبه فانه يجب المسمى في ذمتها وما وقع  
 في اصل الروضة هنا من ان المذهب والمنصوص ان خلعها باذن كهو بلا اذن لا يطابق ما فى الرافعى بل قال في

إذا خالغ في نوبته (و) شرط  
 (في الملتزم) قابلا كان أو  
 ملتزمًا فهو أعم من تعبيره  
 بالقبول (اطلاق تصرف  
 مالى) بان يكون غير محجور  
 عليه لأن التصرف المالى  
 هو المقصود من الخلع (فلو  
 اختلعت أمة) ولو مكاتبه  
 (بلا اذن سيد) لها (بعين) من  
 مال أو غيره لسيد أو غيره  
 فهو أعم من قوله عين ماله  
 (بانت بمهر مثل في ذمتها)  
 لفساد



المهمات انه غلط اه شرح مر (قوله بانتفاء الاذن فيه) أى المتضمن له عدم الاذن لها في الخلع اه حل (قوله  
 او بدین فيه) هذا ضعيف من حيث عمومه للكتابة بل في هذه تبين بمهر المثل كالعين فالنعميم بقوله ولو  
 مكانة مسلم في صورة العين وغير مسلم في صورة الدين اه شيخنا (قوله ثم ما ثبت في ذمتها انما تطالب به  
 الخ) هذا شامل للمكاتبة وان كانت تملك الان اه سم على حج اه ع ش على مر اى لان ملكها  
 الآن ضعيف اه س ل (قوله انما تطالب به بعد العتق) اى ولو كانت مكانة لضعف ملكها قبل ذلك  
 اه شوبرى (قوله فان اطلقه) جراب الشرط محذوف وبعض الشرط ايضا محذوف والتقدير فان اطلقه  
 واختلعت بقدر صح الخلع به وتعلق قدر مهر المثل من ذلك القدر بنحو كسبها اه شيخنا (قوله فان اطلقه)  
 اى الاذن اى لم يقدر لها قدرا ولم يعين لها عينا والحال انها سميت قدر اى عقد الخلع سواء كان ذلك القدر  
 مساويا لمهر المثل او اكثر منه او اقل منه فان كان ذلك القدر الذى سمته مساويا لمهر المثل او اقل تعلق جميعه  
 بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان اكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل فى نحو كسبها والزائد عليه تتبع  
 به بعد عتقها كما يؤخذ من الزيادة (قوله فى نحو كسبها) اى الحادث بعد الخلع وقوله من مال تجارة  
 اى الذى لم يتعلق به دين اه شرح مر وبخط شيخنا الاشبولى ما نصه قوله فى نحو كسبها اى الحادث  
 بعد الخلع ان لم تكن ماذونا لها فى التجارة وقبل الخلع وبعد الاذن ان كانت ماذونا لها (قوله فان لم يكن لها  
 فيما ذكر) اى فى مسألة الاطلاق والتقدير وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفى صحة الخلع اذا كانت سفينة  
 ولم يكن لها كسب نذرا حل (قوله او عين عينا له) نعم ان اذن لها ان تخلع رقبته او هى تحت حر او مكاتب  
 لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لورثه بموت المورث لم تطلق  
 الا اذا قال المورث ان مت فانت حرة اه شوبرى (قوله فلوزادت على ما قدره الخ) هذا راجع للدين  
 لان المذكور فيه التقدير وقوله او عينه قال حج فى هذه انها تطالب بيد الزائد من مثل او قيمة لا بحصته  
 من مهر المثل وفارق اختلاعا بجميع العين بلا اذن بانه هنا وقع تابعا والوجه ان يقال ان زادت دينها تعلق  
 بذمتها او عينها فالوجه بدلها ان كانت قيمة العين الماذون فيها تساوى مهر المثل والا فبحصتها منه وكذا  
 يقال فيما لو زادت على مهر المثل اه قل على الجلال (قوله طولبت بالزائد) اى فى الدين وبدله من مثل  
 او قيمة فى العين قال حج فان قلت قياس اختلاعا بعين بلا اذن ان الواجب هنا فى العين الزائدة حصتها  
 من مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين الماذون لها فيها قلت القياس ظاهر الا ان يوجه اطلاقهم  
 هنا وجوب الزائد بانه وقع تابعا لما ذون فيه فلم يتمحض فساد فوجب بدله اه شوبرى (قوله او  
 محجورة بسفه طلقت رجعيا) اى ان لم يكن خلعا بالتعلق على ابرائها له من صداقها فلو قال لها ان  
 ابرأتى من مبرك فانت طالق فابراأتى لم يقع الطلاق لان المعاق عليه وهو الابراة لم يوجد لعدم صحته منها اه  
 شرح مر (قوله طلقت رجعيا واذا ذكر المال) وان كان الزوج جاهلا بالحال خلافا للزركشى ومحل  
 وقوع الطلاق ما لم يعلق الطلاق على ابرائها بان قال ان ابرأتى فانت طالق فابراأتى والا فلا براءة ولا طلاق  
 لعدم وجود الصفة وكذا لو قال ان اعطيتنى كذا لان الاعطاء للتملك كما سياتى وليست من أهله خلافا  
 للشارح حيث قال بوقوعه رجعيا اه حل (قوله طلقت رجعيا واذا ذكر المال) لو قال لها ان ابرأتى  
 فانت طالق فابراأتى فلا براءة ولا طلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها فليحتمل العبارة على غير هذا  
 ونحوه ثم ظاهر اطلاقهم فى مسألة الكتاب الوقوع وان جهل الزوج الحال خلافا للزركشى قال  
 بعضهم وكثيرا ما يقع ان الشخص يخلف بالطلاق الثلاث على شئ ثم يسئل فيفتى بان طريقه الخلع  
 والغالب على النساء بلوغهن سفهات وخلع السفينة رجعى لا يفيد شيئا فليفتن له اه اقول الغالب  
 وان الخلع المذكور انما يقع مع الاجنبى اه وكذا لا وقوع لو قال ان اعطيتنى كذا لان الاعطاء للتملك  
 كما ياتى وليست من اهل التملك خلافا للباقيين حيث ابدى السلاخ لاعطاء من معنى التملك اه مر اه

العوض بانتفاء الاذن فيه  
 (او بدین) فى ذمتها (فيه) اى  
 بالدين (تبين) ثم ما ثبت فى  
 ذمتها انما تطالب به بعد  
 العتق واليسار (او) اختلعت  
 (باذنه فان اطلقه) اى  
 الاذن (وجب مهر مثل فى  
 نحو كسبها) بما فى يدها من  
 مال تجارة ماذون لها فيها  
 (وان قدر) لها (دينا)  
 فى ذمتها كدينار (تعلق)  
 المقدر (بذلك) اى بما ذكر  
 من كسبها ونحوه فان لم يكن  
 لها فيما ذكر كسب ولا نحوه  
 ثبت المال فى ذمتها ونحوه من  
 زيادتي (او عين عينا له) اى  
 من ماله (تعينت) للعوض  
 فلوزادت على ما قدره  
 او عينه او على مهر المثل  
 فى صورة الاطلاق طولبت  
 بالزائد بعد العتق واليسار  
 (او) اختلعت (محجورة  
 بسفه طلقت رجعيا) ولغا  
 ذكر المال وان اذن



سم (قوله لانها ليست من اهل الالتزام الخ) راجع لقوله ولغاذا ذكر المال وقوله وليس لوليها الخ راجع لقوله وان اذن الولي اه شيخنا (قوله وليس لوليها صرف مالها الخ) اي وان تعينت المصلحة فيه كما اقتضاه اطلاقهم لكنه محمول على ما اذا لم يحش على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جوازه اعني صرف المال في الخلع اخذنا من انه يجب على الوصي دفع جائر على مال موليها اذ لم يندفع الا بشي ما ه شرح مر (قوله وظاهر ان ذلك بعد الدخول) اي او ما في معناه كاستدخال المني اه حل (قوله ولو خالها فلم تقبل الخ) هذا مما يتعلق بالصفة التي سيأتي الكلام عليها وقوله كما فهم مما ذكر اي من قوله اختلعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت وقوله الا ان ينويه اي الطلاق بالخلع وقوله فيقع رجعيها اي في المدخول بها ولو قال الرشيدة ومحجور عليها بسفه خالعت كما بالف فقبلت احدهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضي قبولها فان قبلنا بان الرشيدة لصحة التزامها بمهر المثل للرجل بما يلزمها من المسمى وطلعت السفينة رجعيها اه حل (قوله لم يقع طلاق) صادق بما اذا لم ينويه اي الطلاق سواء أضمن التماس قبولها أو لا وصادق بما اذا نواه وأضمن التماس قبولها ففي هذه الثلاثة لم يقع طلاق اه شيخنا (قوله لم يقع طلاق) اي سواء ذكر ما لا أو لا وليس لنا طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا اه برماوي (قوله كما فهم مما ذكر) اي من قوله اختلعت اذا الاختلاع لا يكون الا بقبول المأوقعه الزوج أو التماس منها اه ع ش (قوله الا ان ينويه) دخل في المستثنى منه ما اذا لم ينويه أضمن التماس قبولها ام لا أو نواه وأضمن التماس قبولها ولم تقبل فلا طلاق فالجملة سبع صور ثلثان يقع الطلاق فيهما رجعيان وثلثان يقع بائنا بلا مال وثلث لا يقع اه سلطان (قوله الا ان ينويه) ظاهر كلامهم انه لا بد من نية الطلاق ولو بلفظه حرراه برماوي (قوله ولم يضمن التماس قبولها) المراد بالاضمار النية والالتماس هو الطلب وفاعله يحتمل ان يكون هو أو هي وقبولها مضاف لفاعله والمعنى لا يتم الا بزيادة احد الامرين في العبارة اي الفعل وهو يضمن او المصدر وهو الالتماس (قوله فيقع رجعيها) اي في المدخول بها اه حل (قوله والافيقع بائنا بلا مال) تضم هذه لقوله فيما تقدم والافيقع بائنا ويضم قوله فيقع رجعيها بصورة الماتن فتكون صور المحجورة بسفه خمس اثنتان يقع فيهما الطلاق بائنا وثلثان يقع فيهما رجعيان وواحدة لا يقع فيها طلاق أصلا وتقدم ان هذه الواحدة ترجع لثلاثة فترجع الخمسة الى سبعة (قوله زائد على مهر مثل و اقل منه فن رأس المال لان النبرع انما هو بالزائد و) شرط (في البضع ملك زوج فيصح الخلع) (في رجعية) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لاني بائن اذ لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام احد الزوجين الوثنين او نحوهما موقوف

الولي فيه لانها ليست من اهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الى مثل ذلك وظاهر ان ذلك بعد الدخول والافيقع بائنا بلا مال رصريح به التوى في نسخته ولو خالعت فلم تقبل لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر وصرح به الاصل الا ان ينويه ولم يضمن التماس قبولها فيقع رجعيان كما سيأتي والتقييد بالحجر من زيادتي (او) اختلعت (مريضة مرض موت صح) لان لها التصرف في مالها (وحسب من الثلث زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل و اقل منه فن رأس المال لان النبرع انما هو بالزائد و) شرط (في البضع ملك زوج فيصح الخلع) (في رجعية) لانها كالزوجة في كثير من الاحكام لاني بائن اذ لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء أو ما في معناه في ردة أو اسلام احد الزوجين الوثنين او نحوهما موقوف



من حينه فتحسب العدة من وقته وإن لم يجمعهما الاسلام فهاتين فسادهما وإن البيئونة حصلت من حين الاسلام أو الردة فتحسب العدة من حينهما (قوله وشرطي العوض) أي ليقع به الخلع صحة اصدافه فلو خالعهما بما لا يصح اصدافه نظر أن خالعهما بفسادية صداق فهو قسمان ويذهب أن يكون منه حد القذف والتعزير كما تقدم ويرد عليه ما لو اصدقهما تعليم سورة بنفسها فإن اصداقها صحيح ولا يصح أن يخالفها على ذلك أي على أن تعلمه سورة بنفسها لتعذر التعليم فهذا تخلف لهذا التعذر اه حل وعبرة أصله مع شرح م ويصح عوضه أي الخلع قليلا وكثيرا دينيا وعينا ومنفعة كالصداق نعم لو خالعهما على أن تعلمه بنفسها سورة من القرآن امتنع كما مر لتعذره بالفراق وكذا على أنه يرى من سكنها ما يكفي البحر لحرمة إخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها فيهما مهر المثل وتحمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالص لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة أو الزائدة وإن غلب التعامل به إلا أن قال المعلق أردتها واعتيدت ولا يجب سؤالها انتهت (قوله وشرطي العوض) أي ليصح بالمسمى فلو تخلف هذا الشرط فسد تارة بكونه رجعي أو صح أخرى بمهر المثل اه شيخنا (قوله لوقوعه بعوض) أي مقصود وتبين بمهر المثل أيضا لو خالعهما على شيء معين يتلف قبل قبضه وبه يعلم أن العوض في الخلع في يدها مضمون ضمان عقد فهو كالفساد لتعذر معرفته اه حل (قوله بمهر مثل) حيث أطلق الأصحاب مهر المثل في هذا الباب بسبب فساد العوض فالمراد به كافي الصداق إلا في صورتين إحداهما مساححة العشرة في الصداق لا تأتي هنا لأن المساححة من جهة الزوجة وهو هنا المفارق الثانية أن هناك يجوز للولي النقص عن مهر المثل بما لا يتغابن به لأنه لم يجب في مقابلة الزوجة بخلافه هنا لا ينقص شيئا لأنه معاوضة والحاصل أن المراد به ما يقابل البضع كاملا كذا من خط شيخنا اه شورى (قوله وللجوارح) سيأتي في كتاب الصيد والذبايح أن الجوارح اسم لآلات الصيد من السباع والطيور سميت بذلك لأن الجرح في اللغة الكسب وهي تكسب ما تصيده وفي المصباح وجرح واجترح عمل بيده واكتسب ومنه قيل لكوا سب الطيور والسباع جوارح جمع جارحة لأنها تكسب بيدها وتطلق الجارحة على الذكر والأنثى كالزاجلة والرواية اه (قوله ولو خالع بمجهول ومجهول الخ) مراده بهذا بيان أن قوله بفساد يقصد أي ولو مع صحيح وقوله أو بصحيح وفساد استثناء من هذه الزيادة وقوله ولو خالع بما في كفه مراده أيضا أن قوله بفساد يقصد يشمل هذه وقوله ولم يكن فيها شيء أي ولو علم بأن لا شيء فيها اه شيخنا (قوله فسد ووجب مهر المثل) هلا بانت هنا بالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اه سم على حج أقول يجب أن شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما ليقا في التوزيع عليه إذا المجهول لا يمكن فرضه ليعلم ما يقابله اه ع ش على م (قوله صح في الصحيح ووجب في الفاسد الخ) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد محرمة مقصودة اه ع ش على م (قوله ولم يكن في كفه شيء) أي وإن كان عالما به وكذا إن كان في كفه شيء فاسد مقصود علم به أو لا وإن كان في كفه معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق في مقابله وإن كان في كفه غير مقصود وعلم به أو لا وقع الطلاق رجعي اه س ل (قوله بانت بمهر المثل أي ولو كان الزوج عالما بالحال لأنه طلقها على عوض ووصفه بصفة كاذبة فكانه خالعهما على شيء مجهول وعلم ذلك لا يضر اه حل (قوله إذا لم يعلق) أي كقوله خالعتك على دينار في ذمتك فانها تبين بمهر المثل وأما إذا علق بمجهول فإن كان يمكن إعطاء المعلق عليه مع الجهل كان أعطيتي دينار فانت طالق بانت بمهر المثل كالمثال فإنه يمكن أن تعطيه دينار مع الجهل بصفاته كما أشار إليه بقوله أو علق الخ وإن كان لا يمكن إعطاء المعلق عليه كان خالعهما بما في كفه ولم يكن فيه شيء لم تطلق اه شيخنا (قوله أو علق باعطائه) كان أعطيتي عبدا فانت طالق هكذا مثل شيخنا ولم أفهم وجه كون العبد يمكن إعطاؤه مع الجهل لأنها إن أتت به بعد صار معينا اه (قوله فلو قال إن أبرأتني من دينك) محترز قوله أو علق باعطائه فإن التعلق هنا ليس بالإعطاء بل بالإبراء ولم يذكر محترز القيد الثاني وهو قوله وأمكن مع الجهل ومحترز إن يقول لها أعطيتني ما في كفك فانت

(و) شرط (في العوض صحة اصدافه فلو خالعهما بفساد يقصد) كمجهول وخمر وميتة ومؤجل بمجهول (بانت) لوقوعه بعوض (بمهر مثل) لأنه المراد عند فساد العوض كما في فساد الصداق (أو) بفساد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعي) لأن مثل ذلك لا يقصد بحال فكانه لم يطمع في شيء بخلاف الميتة لأنها قد تقصد للضرورة وللجوارح وتعبير بفساد أعم من تعبيره بمجهول وخمر وقولي يقصد مع قولي أو لا إلى آخره من زيادتي ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل أو بصحيح وفساد بمعلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل ولو خالع بما في كفه لم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل وإنما تطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو علق باعطائه وأمكن مع الجهل فلو قال إن أبرأتني من دينك فانت طالق



طالق ولم يكن فيها شيء فلا تطلق في هذه أيضا (قوله فلو قال ان ابرأتني من دينك الخ) في قل على الجلال  
فلو قال ان ابرأتني من دينك او صداقك قال شيخنا او من متعتك وفيه نظر فانت طالق فان صححت البراءة منه  
بان علما به وقت الجواب وكانت غير محجورة ولم يتعلق به زكاة وقع بائنا ولا لم يقع طلاق فان قال بعد ذلك  
انت طالق فان ظن صحة براءتها وطالب الثاني الاول وقصد الاخبار عما مضى لم يقع ولا وقع رجعيان وان لم  
تصحح البراءة قال شيخنا مر وليس من التعليق قولها بذات لك صدقي على طلاق فقال بل أنت طالق بل يقع  
رجعيان ولا براءة لانه من تعليق الا براءة وهو باطل ومن ثم لو قال بذات لك صدقي على طلاق فقال انت طالق  
على ذلك وقع بمهر المثل لا به وقيد شيخنا في بمن جهل الفساد والواقع رجعيان ولا براءة ومثل ذلك ما لو قالت  
ن طلقنتي فانت بريء من صدقي او طلقنتي وانت بريء من صدقي فيقع رجعيان ولا براءة لهما فيه من تعليق الا براءة  
ولو قال طلقنتك فابريءني وقع رجعيان ولا يلزمها ابرأؤه ولو قال ان ابرأتني من مهر ك او من حقك على فانت طالق  
فابرائه منه وقد كانت احالت به عليه او ابرأته منه او اقرت به لغيره لم يقع طلاق وان علم بالحوالة  
او الاقرار مثلا على المعتمد ولو قال ان ابرأتني من مهر ك مثلا طلقنتك فقال انت طالق بريء والطلاق  
رجعي ان لم يقصد التعليق ويصدق في ارادته بيمينه ولا لم يقع طلاق ان لم يصحح الا براءة ولو قالت طلقني  
واحدة بالف فقال انت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة فان قصد بالعرض واحدة وقعت بائنا  
ويقع ما قبلها الا ما بعدها (تنبيه) لا يصح جوابها بقولها ابراك الله واذا دعت الجهل بالبراءة منه صداقها  
او غيره صدقت بيمينها ان امكن والا صدق هو بيمينه اه (فرع) لو قالت المرأة ان طلقنتي فانت بريء  
من صدقي فطلقها فسدت البراءة ووقع الطلاق رجعيان لان صدور الطلاق طمعا في صحة البراءة من غير لفظ  
صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا كذا قاله الشيخان وائل الباب الرابع من الخلع ثم بحثا وقوعه بائنا بمهر  
المثل قال لا لانه طالق طمعا في العوض ورغبت هي في الطلاق فيكون عوضا فاسدا كالخمر ثم نقل في آخر الباب  
الخامس من الخلع في الفروع المنشورة عن فتاوى القاضي عين المسئلة ما يوافق بحثهما واعتمد شيخنا البرلسي  
الاول وبين انه حقيق بالاعتماد واعتمد مر انه ان ظن صحة البراءة وقع الطلاق بائنا ولا فرجعيان ولو  
قالت ابرأتك من مهرى على الطلاق فطلق بانت وكذا لو قال قبلت الا براءة لان قبوله التزام للطلاق بالبراءة  
ذكره الخوارزمي في الكافي قاله في العباب وفي هذا نظر ويظهر ان بذات صدقي على طلاق كابرأتك على  
الطلاق اه ولو قال ان ابرأتني من مهر ك طلقنتك فابرائه وطلق بريء والطلاق رجعي وان قال طلقنتك  
فابريءني طلقنت ولا يلزمها ابرأؤه ذكر ذلك في العباب تبعا للانو او لو قال ان برئت من مهر ك فانت طالق  
فابرائه وقد اقرت به لشخص قال بعضهم يظهر وقوعه بمهر المثل كان اعطيتني هذا المنصوب فاعطته قال  
في العباب وفيه نظر اه ولو قال ان ابرأتني من حقك الذي على طلقنتك فقالت له ابرأتك فقال انت طالق  
والحال انها تجهل المبرأ منه فحصل ما افقي به شيخنا البرلسي واستدل له ان البراءة فاسدة راما الطلاق  
فان قصد بقوله انت طالق المسكافة والانتقام لاجل صدور البراءة الدالة على رغبتها في فراقه وقع الطلاق  
رجعيان ولا مال وان قال خاطبتها بالطلاق وارتدت ان كانت البراءة صحيحة لم يقع الطلاق لعدم  
وجود المعلق عليه وهو صحة البراءة حتى لو فرض صحتها وقع رجعيان وبريء من الحقوق المبرأ منها ويقبل  
قوله في هذه الارادة باطنا وكذا ظاهرا فيما يظهر للقرينة وان لم يرد شيئا من هذا وانما ظن نفوذ البراءة  
وصحتها فوقع الطلاق ونجزها لاجل ظنه المذكور وطمعه في صحة البراءة من غير ان يقصد تعليقا  
للطلاق على صحتها وقع الطلاق اي رجعيان ولا مال عليها اه ووافق على ذلك مر فقلت له قد اعتمدت فيما  
لو قالت له ان طلقنتي فانت طالق بريء فطلق انه ان ظن صحة البراءة وقع بائنا ولا فرجعيان وكان القياس  
الواقع هنا بائنا لوجود ظن صحة البراءة فتوقف يسيرا ثم قال الفرق انه في هذه اوقع الطلاق في مقابلة  
البراءة ولا كذلك في تلك حتى لو اوقعه في تلك في مقابلاتها كان بائنا فليحرر ثم اوردته عليه مرة اخرى  
فصمم على الفرق بانه في تلك لم يقع في مقابلة البراءة ومنه انه يتأق الا يقع في مقابلاتها ولو قال ان ابرأتني



فانت طالق فقالت ابرأتك فقال انت طالق ثم بان عدم صحة البراءة فالوجه انه يكون ذلك كما لو قال السيد لعبدك انت حر بعد اداء النجوم ثم خرجت زيوفا قاله شيخنا البرلسي وذكر مر ما يوافقه حيث قال ان قصد بقوله بعد البراءة فانت طالق الاخبار عن الطلاق السابق وطابقه ولم يعلم الحال اى فساد البراءة لم يقع والواقع بان قصد الانشاء او اطلاق لانه عند الاطلاق يتردد بين التاكيد لكونه اخبارا عما سبق والتأسيس لكونه انشاء والاصل التأسيس أو لم يطابق الطلاق السابق كأن كان السابق المعلق اصل الطلاق ثم بعد البراءة قال انت طالق ثلاثا او طابق مع علمه فساد البراءة اه فليراجع ما اذا قصد البراءة مع علم فساد البراءة ومع المطابقة فان الوقوع مشكل الا ان يراد الوقوع ظاهرا مؤخذا ثم راجعت مر فقال يحكم بالوقوع مؤخذا لانه مقرر بالاثبات به مع العلم بفساد البراءة وقال يقبل دعواه الاخبار فيما مر باطنا وظاهرا للقريئة اه سم (قوله فابراة منه وهو مجهول لم تطلق) فلو قال بعد ذلك طلقك فان ظن الصحة وقصد الاخبار عما وقع بان طابق الثاني الاول يعلم فساد البراءة لم تطلق وإلا طلقت بان قصد الانشاء او اطلق او قصد الاخبار ولم يطابق الثاني الاول وان كان المعلق اصل الطلاق ثم بعد البراءة طلق ثلاثا وطابق مع علمه فساد البراءة ووقوع الطلاق عليه حينئذ مؤخذا لانه مقرر بالاثبات به مع العلم بفساد البراءة وقياس ما سياتي فيما لو قال له هل طلقت زوجتك فقال نعم انها لا تطلق الا ظاهرا حر اه حل (قوله وهو مجهول) اى لها اوله ووقوعهم لا يشترط علم المبرأ بفتح الراء محله فيما لا معاوضة فيه بوجه كما اعتمدته جمع محققون منهم الزركشى فان علماه ولم يتعلق به زكاة و ابرأته غير محجور عليها في مجلس التواجب وقع باثنا فان تعلقت به زكاة لم يقع لان المستحقين ما سكو ابعضه فلم يبرأ من كله و ظاهر ان العبرة بالجهل حالا وإن امكن العلم به بعد البراءة ومحل مامر فيما لو كانت محجورة أو تعاق به حق مستحق او كان ثم جهل مالم يقل لها بعد انت طالق فان قاله اتجه انه إن ظن صحة البراءة وقصد الاخبار عما مضى وطاق الثاني الاول لم يقع والواقع ولو ابرأته ثم ادعت جملا بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها او بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها بجمرة لم تستاذن فكذلك والاصدق يمينه واطلاق الزبيل تصديقه في البالغة محمول على ذلك اه شرح مر (قوله لعدم وجود الصفة) كما لا تطلق ولا براءة فيما لو قال لسقمية ان ابرأتى من كذا فانت طالق فابراة منه لما ذكر كما تقدم اه حل (قوله اذا وقع الاسلام بعد قبضه) فان اسدا قبل قبضه وجب به المثل نظير ما مر في نكاح المشرک اه شرح مر (قوله وخرج بزيادتي ضمير خالعهما) لاحاجة لزيادته لان كلام المصنف مفروض في اختلاعهما بقرينة افراد خلع الاجنبى بعد تأمل اه شوبرى (قوله فيقع رجعيا) اى حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المنصوب او الحر بخلاف مالم قال على هذا العبد وهو في الواقع مغضوب فيقع باثنا بمهر المثل اه ع ش على مر من عند قوله فيما ياتي او صرح باستقلال خلع بمغضوب وعبرة حل قوله فيقع رجعيا والفرق ان الزوجة غير متبرعة بما تبذله لانها تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزوج لم يبذل لها ذلك مجانا فلزمها المال بخلاف غيرها فانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بوصف الخيرية فقد صرح بترك التبرع وفي قل على الجلال (تنبيه) هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع اب او جد او اجنبى فان لم يصرح بوصفه وان علم به وقع باثنا بمهر المثل والواقع رجعيا ولا مال اه (قوله فلو قدر الزوج الخ) في هذا التفريع نظرا لا يقال هذا تفريع على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانا نقول لو كان مفعرا على ذلك لاقتضى البطلان بالخالفه مطلقا اه حل وافاد كلامه متنا وشرحا ست صور في توكيل الزوج اصلها ثنتان مالم يقدروا كيله مالا وما لو اطلق وفي كل ثلاث فذكر في المتن واحدة من صور التقدير بقوله فنقص عنه وذكر الشارح ثنتين مفهوم النقص بقوله بخلاف مالم اقتصر او زاد عليه وذكر في المتن واحدة من صور الاطلاق بقوله او اطلق فنقص عن مهر مثل الخ و ذكر الشارح ثنتين مفهوم النقص بقوله اما اذا خالع بمهر المثل او اكثر الخ وافاد كلامه

فابراة منه وهو مجهول  
لم تطلق لعدم وجود الصفة  
واستثنى من وجوب مهر  
المثل بالخلع بخمر خلع  
الكفار به اذا وقع الاسلام  
بعد قبضه كافي المهر وخرج  
بزيادتي ضمير خالعهما  
مع الاجنبى بذلك فيقع  
رجعيا (ولها) اى للزوجين  
(توكيل) في الخلع (فلو  
قدر) الزوج (لو كيله مالا  
فنقص) عنه او خالع بغير  
الجنس (لم تطلق) للخالفه  
كافي البيع بخلاف مالم  
اقتصر او زاد



عليه ولو من غير جنسه لانه اتى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خيرا (او اطلق) التوكيل (فنقص) الوكيل (عن مهر مثل بانته) اي بمهر المثل كالمثل خالغ بفاسد وفارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا ما نص عليه الشافعي وصححه في أصل الروضة وتصحيح التنبية ونقله الرافعي عن العراقيين والرويات (٣٠٠) وفي المهمات أن الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال الرافعي كانه أقوى توجيها أنها

لا تطلق كما في البيع بدون ثمن المثل اما اذا خالغ بمهر المثل أو أكثر فبصح لانه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يحتمل اطلاق التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) اي الزوجة لو كيلها (مالا) فزاد عليه و اضاف الخلع لها (بان قال من مالها بوكالتها) بانته بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) اضافته (له) بان قال من مالي (لومه مسماه) لانه خالغ اجنبي (أو اطلق) الخلع أي لم يصفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماه لان صرف اللفظ المطلق اليه ممكن فكانه اقتداها بما سمته وزيادة من عنده (و) إذا غرم (رجع) عليها بما سمته هذا ما في الروضة كاصلاها فقول الاصل فعلها ما سمته وعليه الزيادة نظريه إلى استقرار الضمان اما إذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه فينفذ به وان اطلقت التوكيل لم يزد الوكيل على المثل فان زاد عليه فكما لو زاد على المقدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل كافر)

في توكيلها عشر صور أصلها اثنتان لأنها إما أن تقدر للوكيل ما لا أو تطلق الاذن عن التقدير فذكر في المن ثلاثة من صور التقدير بقوله أو قدرت مالا فزاد و اضاف الخلع لها أو له أو اطلق عن الاضافة وذكر الشارح مفهوم الزيادة بقوله اما إذا اقتصر على ما قدرته أو نقص عنه الخ وسكت في المن عن صور الاطلاق وهي خمسة ايضا ذكرها الشارح بقوله وان اطلقت التوكيل الخ فقوله لم يزد الوكيل الخ فيه صورتان اي بل يساويه أو ينقص عنه وقوله فان زاد عليه فيه ثلاث صور فقوله فكما وزاد على المقدر اي فتارة يضيف الخلع لها وتارة له وتارة يطلق عن الاضافة تأمل (قوله ولو من غير جنسه) أي ولو كانت الزيادة من غير الجنس فتصدق بما إذا كانت بفاسد يقصد كالحرق أو لا يقصد كالدم وينبغي في الاولى ان تبين بماسماه وما يقابل الفاسد المقصود من مهر المثل بالنسبة فلو كان ذلك الفاسد مجهولا ينبغي ان لا تطلق ويحتمل ان تطلق بمهر المثل ويلغى ذكر الدم اه حل (قوله وزاد في الثانية خيرا) بخلاف مالو وكل بالبيع من زيد بمائة لا تجوز الزيادة لوجود الشقاق هنا فلا محالة بخلافه ثم وهل مثل ذلك مالو وكله ليختلعه له بمؤجل إلى شهر فاختلعه له بمؤجل إلى يومين مثلا لا تطلق حينئذ لانه قد يكون له غرض في الاجل اه حل (قوله فنقص عن مهر مثل) أي نقصا فاحشا لا يتسامح به او خالغ بمؤجل او بغير نقد البلد اه حل او بغير الجنس او الصفة اه وقوله أي نقصا فاحشا وفارقت ما قبلها حيث لا يتقيد بالفاحش بل ولو كان يسيرا بان القدر يخرج عنه بأي نقص كان بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه إلا بالنقص الفاحش اه من شرح مر (قوله بمهر مثل عليها) ولا شيء عليه على المعتمد لانه قضية فساد العوض بزيادة فيه مع اضافته اليها ولا يطالب بمالها اه شرح مر (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيلها ووكيله فان نقص وكيله عن مقدره يلغيه كما قدمه اجيب بان البضغ متقوم عليه ولم يسمح به إلا بما قدره بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالغاء مسماها ووجوب مهر المثل اه حج اه حل (قوله لا به خلع اجنبي) عبارة شرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد بالخلع مع الزوج اه (قوله أي لم يصفه لها ولا له) بان قال اختلعت لفلانة بالالف ولم يقل لا من مالي ولا من مالها سواء قال بوكالتها ام لا كما ذكره شيخنا وفيه انه مع قوله بوكالتها لا يحسن التعليل بقوله لان صرف اللفظ الخ اه حل (قوله وزيادة من عنده) أي ومع زيادة من عنده فافتداه وقع بالشئيين اه حل (قوله وإذا غرم) أي في صورة الاطلاق (قوله فقول الاصل الخ) فمقتضاه انه لا يطالب بالكل بل بالزيادة وليس كذلك وقوله نظريه الخ أي فلا ينافي انه يطالب بالكل أي بما سمته وبما زاد وهي إنما تطالب بما سمته وقوله فكما لو زاد على المقدر أي فتارة يضيف الخلع لها وتارة يضيفه له وتارة يطلق اه حل (قوله وان اطلقت التوكيل الخ) محترز قوله أو قدرت إذ فيها صورتان الاطلاق والتقدير وفيه كذلك فهي اربعة ذكر منها ثلاثة فاراد الشارح تكميلها بقوله وان اطلقت اه شيخنا (قوله وصح توكيل كافر الخ) هذا متعلق بقوله ولهما توكيل (قوله توكيل كافر) أي ذمي أو حرني أو مرتد لان المرتد يصح خلعه للمسلمة في الجملة وذلك إذا طلبت منه وان يطلقها على كذا فارتد ثم طلق ثم أسلم في العدة كما سيأتي في كلامه اه حل أي في آخر هذا الدرس (قوله كالمسلم) دليل على صحة التوكيل للكافر في الخلع والاختلاع وقوله ولصحة الخ دليل على صحة التوكيل له في الخلع وقوله لاستقلالها الخ دليل على صحة التوكيل للبراة في الاختلاع وقوله ولان لها الخ دليل على صحة التوكيل لها في الخلع اه وقوله كالمثل خالغ لنفسه دليل على صحة توكيل العبد في الخلع ولم يذكر دليلا على صحة توكيله في

ولو في خلع مسلمة كالمسلم واصحة خلعه في العدة بمن أسلمت تحته ثم أسلم فيها (واسرة) لاستقلالها بالاختلاع ولان لها الاختلاع تطليق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك اما تملك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذاك أو تملكها فنجان تملكه الشيء جاز توكيله فيه (وعبد) وان لم ياذن السيد كما لو خالغ لنفسه وتعبيرى بصح إلى آخره أعم بما عبر به (و) صح (من زوج توكيل محجور) عليه (بسفه) وان لم ياذن الولي إذ لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يصح ان يكون



الاختلاع (قوله إلا إذا اضاف المال اليها) أي لفظا وهذا راجع لكل من الغاية وما قبلها أو مراده بهذا أن في مفهوم المتن تفصيلا ههنا (قوله فان اطلق وقع للطلاق رجعيًا) وكذا إذا اضافه لنفسه فانه يقع رجعيًا كما في شرح الروض وعبارة حل قوله فان اطلق أي لم يضاف المال لاهل ولا له وكذا أن قال في ذمتي أو في مالي اه (قوله وإذا وكلت عبدا فاضاف المال الخ) هذان فروع مسألة العبد فكان الأولى تقديمه قبل قوله ومن زوج توكيل محجور بسفه كما لا يخفى خصوصا والكلام على مسألة السفينة لم يتم إذ بقي منه قوله ولا يوكله بقبض الخ (قوله وان اطلق ولم ياذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفينة أن العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفينة فانه لا يصح بيعه ولا غيره وأما ثبوت ارش الجنائية في ذمته فهو من باب ربط الأحكام بالأسباب اه عزيزي وقوله طوالب بالمال بعد العتق وأما الزوجة فتطالب به حالاً اه برماوى وقوله بعد العتق أي لكاه اه ع ش على مر (قوله طوالب بالمال بعد العتق) فيه أن هذا ضمان بغير إذن سيده وهو لا يصح واجيب بأن هذا الضمان غير معتبر لانه حصل ضمنا في عقد الخلع وللزوج مطالبها بذلك في الحال كما صرح به الشارح في شرح الروض اه حل (قوله أن قصد الرجوع) بأن نواها باختلاعها أو اطلاق بخلاف ما إذا نوى نفسه به ويفرق بين هذا وما مر في توكيل المحرث لم يشترط قصده للرجوع بأن المال هنا لما لم يتأهل مستحقه وهو العبد للمطالبة به ابتداء وانما تطارا مطالبه به بعد العتق المحجور وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشترط صارف عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن ادائه انما هو من جهتها فلم يشترط لرجوعه قصدا اه شرح مر وعبارة حل قوله أن قصد الرجوع أي أن قصد أن يرجع عليها عند الغرم بما يغرمه لكن تقدم في الحر أنه إذا اطلق يرجع بما سمته أن قصدها بالخلع والافلا رجوع له عليها بذلك وتقدم أن ظاهره أن له أن يرجع عليها وأن لم يقصد الرجوع عليها بما يغرمه والشارح سكت عن تقييد الرجوع بما سمته إذا قصدها في الحر وذكر قصد الرجوع عند الغرم في الرقيق وسكت عنه في الحر ووجه فرق بين الحر والرقيق وشيخنا فهم أن المراد بقصد الرجوع هنا أن يقصدها بالخلع أو اطلاق وفيه ما لا يخفى انتهت وقوله وشيخنا فهم أن المراد بقصد الرجوع الخ ممنوع بأن هذا ليس بمراد لشيخنا وانما مراده بقوله بأن نواها باختلاعها أو اطلاق بيان محل الرجوع لا بيان قصد الرجوع وحينئذ فعنى عبارة شيخنا أن محل رجوعه حينئذ الرجوع عند الدفع أن ينويها باختلاعها أو يطلق عند الاختلاع بأن لم ينوها ولم ينو نفسه والحاصل أن الصور تسع يرجع منها في الصورتين المذكورتين فقط وفي سبع صور لا يرجع وذلك بأن نوى نفسه عند الاختلاع سواء نوى نفسه عند الدفع أو نواها أو اطلق وكذا إذا نواها أو اطلق عند الاختلاع ولم ينو الرجوع عند الدفع بأن قصد التبرع أو اطلق في الصورتين فهذه أربع تضم صورتيه نفسه عند الاختلاع وهي ثلاثة يحصل السبع ههنا في العبد وأما الحر فيرجع في أربع من التسع وهي ما إذا اطلق أو قصدها عند الاختلاع وقد اطلق أو قصدها عند الدفع وفي الخمس الباقية لا يرجع وبهذا تعلم سقوط اعتراض ع ش وحل على عبارة مر فتأمل لكن عذر المحشى أن صدر عبارة مر وفيها إذا اطلق ولم ياذن الخ فلو قال في صدرها وفيما إذا لم ياذن الخ لا تضح ما ذكرناه وسقط اعتراضهما فتدبراه شيخنا ج ف (قوله يرجع به عاينها) أي مطلقا ولو قصد التبرع بخلاف صورة عدم الإذن لا يرجع أن قصد التبرع والفرق بين الصورتين يؤخذ من عبارة س ل ونصها قوله يرجع به عليها أي وأن لم يقصد رجوعا لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطالبة القن عقب الخلع انتهت (قوله ولا يوكله بقبض) وقوله فان وكله بقبض الخ قد سوى كل من مر و حج بين السفينة والعبد في الحكم والتفصيل المذكورين وعبارتهما ومثله أي السفينة العبد هنا أيضا انتهت وكتب عليهما اسم قوله ومثله العبد هنا أي بلا إذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفينة لنفسه به كما مر عن الحنابلة (قوله وحمله السبكي الخ) هذا الحمل هو المعتمد وفي كلام

سفيها وأن اذن له الولي إلا إذا اضاف المال اليها فتبين ويلزمها إذ لا ضرر عليه في ذلك فان اطلق وقع الطلاق رجعيًا كاختلاع السفينة وإذا وكلت عبدا فاضاف المال اليها فهي المطالبة به وان اطلق ولم ياذن السيد له في الوكالة طوالب بالمال بعد العتق وإذا غرمه رجع عليها به أن قصد الرجوع وأن اذن له فيها تعاقد المال بكسبه ونحوه فإذا أدى من ذلك رجوع به عليها (ولا يوكله) أي المحجور عليه بسفه الزوج (بقبض) لعوض لعدم اهليته لذلك فان وكله وقبض في التهمة أن الملتزم يبرا الموكل مضيع لماله وأقره الشيخان وحمله السبكي على عوض معين



حج ان اذن الزوج للسفيه كاف كاذن وليه ولو اذنه في قبض دين له فقبضه اعتد به وهو في شرح الروض  
ايضا نقلا عن الحناطى وشيخنا كالشارح يحتاج الى الفرق بين عوض الخلع اذا كان ديناً وبقية الديون وبين  
الزوج والولى اه حل (قوله أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه) أى فيقع الطلاق لو جود الصفة مع عدم صحة  
القبض فليراجع اه رشيدى (قوله وعاق الطلاق بدفعه) وصورتها ان يقول له الم وكل وكلتك طلاقاً وعاق  
الطلاق بدفع المال اليك فيعاق هو عند التطايق اه شيخنا (قوله ما مرفيها في البيع) الذى مرفيها في المتن شروط  
خمس عدم التعليق وعدم الناقية وان لا يتخلل الايجاب والقبول كلام اجنبى ولا سكوت طويل وان يتوافقا  
معنى لكن يرد عليه ان الخلع قد يكون بدون قبول بالكلية كما سيأتى في قوله او بدأ بصيغة تعليق الخ وان قد  
يصح بالتعليق كما سيأتى في قوله المذكور وان قد يصح مع عدم توافق الايجاب والقبول معنى كما سيأتى في  
قوله ولو اختلف ايجاب وقبول الخ بالنسبة للصورة الرابعة فيما يأتى وان يصح مع تخلل السكوت اليسير كما  
ذكره قريبا بقوله ولا يضر تخلل كلام يسير فدفع هذا كله الشارح بقوله على ما يأتى (قوله على ما يأتى) أى من  
قوله ولا يضر هنا تخلل كلام يسير ومن قوله او بدأ بصيغة تعليق وكذا يصح مع الناقية كخالعك شهراً  
وكذا يجوز ان يضيف الخلع الى جزئها كيدها وان يضيفه اليها وان كانت المخالعة مع وكيلها كقوله خالعت  
موكلتك وهذا لا يأتى في كلامه وحيث أنه مقتضى عبارته عدم صحة الخلع في ذلك كاليبيع اه حل (قوله وتقدم  
الفرق بينهما) عبارته ثم بخلاف اليسير في الخلع والفرق ان في الخلع من جانب الزوج شائبة تعليق ومن جانب  
الزوجة شائبة وكل منهما يحتمل الجهالة انتهت (قوله عن يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف نظير هذا  
في البيع وهنا كذلك فلا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره اه حل وعبارة شرح مرواها الكثير  
عن لا يطلب جوابه فظاهر كلامهم انه يضر ايضا وهو الذى اعتمده الوالدرجحه الله تعالى نظير المرجح  
في البيع انتهت (قوله وصريح خلع الخ) كان الاولى عكس ذلك كأن يقول وصريح طلاق الخ فساتر كنايةات  
الطلاق كناية في الخلع مع ذكر المال فلا بد ان ينوى بها الطلاق اه حل ويجاب بان العبارة مقلوبة لان  
يصح الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتداً وقال شيخنا العزبى ما صنعه الشارح اولى لان المحدث عنه  
هو الخلع (قوله أى من كنياته) يحتمل رجوع الضمير للطلاق أى ومن كناية الطلاق زيادة على ما سيذكره  
في المتن لفظ الفسخ ولفظ البيع ويحتمل رجوعه للخلع أى ومن كناية الخلع الخ والاحتمال الثانى هو  
صريح عبارة اصله بالنسبة للبيع ويقتضيه شرح م بالنسبة للفسخ وكون البيع كناية في الخلع والطلاق  
لا اشكال فيه واما كون الفسخ كناية فيهما فغير ظاهر لانه وجد نقاداً في موضوعه الاصل وهو حل  
العصمة وما كان كذلك لا يكون صريحاً ولا كناية في باب غيره على القاعدة اه شيخنا ويمكن الجواب عن  
ذلك بانه انما يجد نقاداً في موضوعه حيث كان هناك سبب يسره كالغيب فاذا لم يكن سبب لم يجد الفسخ  
نقاداً في موضوعه فصح كونه كناية في غيره (قوله او بعثك نفسك بالف) مثله قوله بعثك طلاقك وقولها  
بعثك ثوبى بطلاق فيشترط النية منها قاله في الروض قال الشارح الا ان يجيب القابل بقبلت فلا تشترط نية  
اه قال شيخنا أى نية القابل اما المبتدى فلا بد من نيته وقضيته عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك  
فليتأمل (قوله فيحتاج في وقوعه الى النية) أى وفورية القبول اه شربى (قوله ومن صريحه) أى زيادة  
على صريح الطلاق الآتى ذكره مشتق مفاد خلع أى مفاداة وخلع وما اشتق منهما كما ذكره شيخنا خلافاً  
لظاهر كلام المصنف من ان نفس المفاداة والخلع ليس من الصريح بل من الكنايةات وهو قياس ما يأتى في  
الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق افتداء لانه الذى ورد في القرآن اه حل ومثله في شرح م  
(قوله لورود القرآن به) أى وان لم يتكرر خلافاً لما يتوهم من بعض عبارات انه لا بد من تكرره اه حل  
(قوله مع ورود معناه في القرآن) الذى هو الاقتداء ومقتضى هذا ان كلام لفظ المفاداة وما اشتق منه  
ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقاً أى سواء ذكر عوض او لم يذكر نوى التماس قبولها ام لا

أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه فان كان في الذمة لم يصح القبض لان ما في الذمة لا يعتبر الا بقبض صحيح فاذا تلف كان الملتزم وبقى حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أى الزوجان (واحد تولى طرفاً) مع احد الزوجين او وكيله (فقط) أى دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كما في البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة ما) مرفيها (في البيع) على ما يأتى (و) لكن (لا يضر) هنا (تخلل كلام يسير) وتقدم الفرق بينهما ثم بخلاف الكثير من يطلب منه الجواب لاشعاره بالاعراض (وصريح خلع وكنياته صريح طلاق وكنياته) وسيأتى ان في باب هذا اعم مما عبر به (ومنها) أى من كنياته (فسخ وبيع) كان يقول فسخت نسكحك بالف او بعثك نفسك بالف فتقبل فيحتاج في وقوعه الى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به (و) مشتق (خلع) لشيوعه عرفاً واستعمالاً للطلاق مع ورود معناه في القرآن



وليس كذلك بل على تفصيل اشارة الى بقوله فلو جرى الخ اه حل (قوله فلو جرى بلا ذكر عوض الخ) اي فهو صريح كما سيذكر ظاهره وان لم ينو المال والمعتمد ان مدار الصراحة على ذكر المال او نيته سواء اضمر التماس قبولها ام لا وفي الذكر يجب المسمى وفي النية المنوى او مهر المثل على التفصيل الاتي وان لم يذكر ولم ينو فهو كناية في الطلاق سواء اضمر التماس قبولها ام لا لكن ان اضمر التماس القبول وقع باثنا بمهر المثل والا وقع رجعي او فيهما لا بد من نية الطلاق كذا يؤخذ من زى وشرح مر اه شيخنا وعبرة شرح مر هذا والاوجه انه لو جرى معها او صرح بالعوض او نواه وقبلت بانته او عرى عن ذلك ونوى الطلاق و اضمر التماس قبولها وقبلت وقع باثنا فان لم يضم رجوعا او نوى وقع رجعي والا فلا انتهت وعبرة حل قوله بلا ذكر عوض اي اثباتا ونقيا بان سكوت عنه وذكر شيخنا ان مثل ذكر العوض نيته اي في الصراحة والبيونة بذلك المنوى ان نوت ما نواه اي وافقته في نيته لذلك والاوجب مهر المثل فلا يشترط في قبوله ان تعلم ما نواه ثم موافقته وفي حواشي شيخنا زى وجوب مهر المثل في مسئلة النية وهو واضح حيث لم توافقه في نية ما نواه وان نوت خلافا له لا وقوع او اختلافا فيما نواه تجالفا ويقع بمهر المثل حرر وكتب ايضا قوله بلا ذكر عوض بان سكوت عنه اي ولم ينو وهو ذكر بعضهم انه لا حاجة لاشتراطية المال مع قوله بنية التماس قبوله الان من لازم هذه النية ارادة المال فلا حاجة اليها اذا اضمر التماس القبول يستلزم نية المال اذ لا يحتاج لقبول المرأة ولا لطلب قبوله الا لاجل التزام المال وهذا يخالف كلام الشارح حيث عمم في نفي العوض بقوله وان قبلت ونوى التماس قبولها وفي قل على الجلال (تنبيه) علم بما تقرر ان لفظ الخلع والمفاداة وما اشتق منهما صريح مع احدا من ورثاثة ذكر المال او نيته او اضمار قبولها ويقع في الكل ان قبلت باثنا ويلزم في الاول المسمى وفي الثاني ما نواه ان اتفقت نيتهما او نواه الزوج فان اختلفا في النية رجع لمهر المثل وفي الثالث مهر المثل مطلقا وهذا ما جرى عليه شيخ الاسلام وشيخنا مر كوالده وشيخنا الزيادي وما في حاشيته او غيرها اماما مؤول او مرجوح راذا لم تقبل فقيه ما من من عدم الوقوع ان نوى التماس قبولها والا فهو كناية والله الموفق والهادي انتهى (قوله او فاديتك) انظر لو قال انت خلع او مفاداة هل هو صريح او كناية ثم رايت في شرح شيخنا ان المفاداة وما اشتق منها صريح وكذا لفظ الخلع لو قال انت خلع وقياسه انت مفاداة كذلك اي صريح وحينئذ يشكل على انت طلاق او الطلاق حيث حكموا بانه كناية ثم رايت شيخنا كحج في كنيات الطلاق قالا بعد قول المنهاج فصرح به اي الطلاق ما نصه اي اشتق منه وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منهما وكذا الفراق والسراح اي ما اشتق منهما على المشهور (قوله فقبلت) لم يذكر الشارح محترضا هذا القيد ومحترضا انه اذا لم تقبل والحالة هذه لا يقع طلاق اصلا كما علم من كلامه سابقا عند قوا المتن طلقت رجعيما حيث قال الشارح ولو خالعه فلم تقبل لم يقع طلاق وقد ذكر هذا المفهوم القليوبي سابقا حيث قال واذا لم تقبل فقيه ما من من عدم الوقوع ثم استثنى من هذا العموم ما لو نواه ولم يضم التماس قبولها اه شيخنا وهذا كله اذا كانت رشيدة فان كانت سفيفة وقع رجعي مطلقا كما تقدم اه قل على الجلال والحاصل ان المعتمد من ذلك انه ان صرح بالعوض او نواه وقبلت بانته او عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان اضمر التماس قبولها وقبلت وهي رشيدة بانته بمهر المثل وان لم يضم او لم تكن رشيدة وقع رجعيان قبلت في الثاني ولا لالم يقع فيه شيء كالم لو لم ينو الطلاق فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اضمر التماس جوابها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والاجنبي وفاقا لشيخنا كالشيخ فيما كتبه عنه وفي شرحه ما يوافق الشارح في الفرق بينهما وبين الاجنبي فليراجع اه شربري (قوله والعوض فاسد) اي ما لم يصرح بوصف الفساد والا كان خالعا بخمرو وصفه بذلك بان قال خالعتها على هذا الخبر فيقع باثنا بمهر المثل اه حل (قوله ولو نفي العوض) اي جرى معها ونفي العوض فقال خالعتك بلا عرض اي فقره بلا ذكر عرض المراد انه سكوت وحينئذ يكون هذا محترضا اه حل (قوله وكذا لو اطلق) اي

(فلو جرى) احدهما  
(بلا) ذكر (عوض) معها  
بقيد زده بقولي (بنية التماس  
قبول) كان قال خالعتك  
او فاديتك او افتديتك  
نوى التماس قبولها فقبلت  
(فهر مثل) يجب لا طراد  
اعرف بجرى ان ذلك بعوض  
فيرجع عند الاطلاق الى  
مهر المثل لانه المرء  
كلخلع بهجهول فان  
جرى مع اجنبي طلقت بجانا  
كالم لو كان معه والعوض الفاسد  
كامرولو نفي العوض فقال  
لها خالعتك بلا عوض  
وقع رجعيان وان قبلت ونوى  
التماس قبولها وكذا لو  
اطلق فقال خالعتك ولم  
ينو التماس قبولها وان قبلت



و ظاهر ان محل ذلك اذا  
 نوى الطلاق فمحل صراحته  
 بغير ذكر مال اذا قبلت  
 ونوى التماس قبولها (واذا  
 بدأ) الزوج (ب) صيغة  
 (معاوضة كطلقتك بالف  
 فمعاوضة) لاخذ عوضا في  
 مقابلة ما يخرج من ملكه  
 (بشوب تعليق) لتوقف  
 وقوع الطلاق فيه على  
 القبول (فله رجوع قبل  
 قبولها) انظر الجهة المعاوضة  
 (ولو اختلف ايجاب وقبول  
 كطلقتك بالف فقبلت  
 بالعين أو عكسه) كطلقتك  
 بالعين فقبلت بالف (أو)  
 طلقتك (ثلاثا بالف فقبلت  
 واحدة بثلاثه) أي الالف  
 (فلغو) كما في البيع (أو)  
 قبلت في الاخيرة واحدة  
 (بالف فثلاث به) أي  
 بالف تقع لان الزوج مستقل  
 بالطلاق والزوجة إنما  
 يعتبر قبولها بسبب المال  
 وقد وافقته في قدره (أو)  
 بدأ بصيغة تعليق في اثبات  
 (كتمى) أو متى شاء أو أي  
 وقت (اعطيني) كذا  
 فانت طالق (فتعليق) لاقتضاء  
 الصيغة له (فلارجوع له)  
 قبل الاعطاء كالتعليق  
 الخالي عن العرض (ولا  
 يشترط) فيه (قبول) لفظا  
 لان صيغته لا تقتضيه (وكذا)  
 لا يشترط (اعطاء فورا)  
 لذلك

لم ينف العوض بقريته جعله مقابلا لقوله ولو نفى العوض الخ برماوى (قوله و ظاهر ان محل ذلك) أي الصور  
 الثلاث المخرجة التي هي جريانه مع الاجنبي وعند الاطلاق ومع نفى العوض اه حل (قوله فمحل صراحته  
 الخ) أي فمحل من قوله و ظاهر ان محل ذلك الخ حيث فضل في هذا بين النية وعندها وأطلق في امارول ومعلوم  
 انه لا يحتاج إلى النية إلا الكناية هذا والمعتمد انه حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا بد ان ينوى  
 به الطلاق ولا يكون خلعا او جبالا لاي مهر المثل إلا ان اضمم التماس قبولها وقبلت والا بان لم يضمم التماس  
 قبولها وقهر رجعا بخلاف ما اذا ذكر المال او نواه وقبلت فانه صريح ولا يحتاج إلى ان ينوى به الطلاق ولا  
 يحتاج لنية التماس قبولها بل ان قبلت بانت وإلا فلا طلاق والمصنف سكنت عن هذه الحالة أي ذكر المال كما  
 سكنت عن نيته اه حل (قوله اذا قبلت ونوى التماس قبولها) هذا يفيد ان قبولها شرط في الصراحة وفي  
 كلامهم ينبغي ان يكون مدار الصراحة في الحالة المذكورة على نية التماس قبولها واما قبولها فشرط للوقوع  
 وان افهم قوله فمحل الخ خلافه اه حل (قوله واذا بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى  
 ظهر اه برماوى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أي مع كونه مستقل بايقاع الطلاق أي له  
 ذلك بخلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال به  
 حتى يكون عدوله عن الاستقلال تعليقاً على قبول الغير نامل شوبرى (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على  
 القبول) أي لفظا وفعلا خلافا للخطيب وكتب ايضا فانه يجب ان تقبل لفظا كقبالت او اختلعت او ضمننت  
 أو فعلا كاعطاء الالف او باشارة مفهومة من خرساء او كناية مع النية وهذا يخالف القبول في البيع وهذا  
 ما قاله شيخنا كشرح الروض وقوله لتوقف الخ فيه ان هذا يقتضى ان التوقف على القبول انما جاء من  
 شوب التعليق مع ان المعاوضة هي المقتضية للقبول وعلم من اشتراط ما في صيغة البيع في صيغة الخلع انه لا بد  
 ان يبقى الموجب على ما وجب الى تمام الصيغة وان لا بد من التوافق بين الايجاب والقبول اه حل (قوله  
 فله رجوع الخ) كل من التعريفين ناظر لجهة المعاوضة ولم يقرر على جهة التعليق ولا عليهم وقوله ولو اختلف  
 الخ أي في العوض فقط بزيادة او نقص او فيه وفي عدد الطلاق اما في عدد الطلاق فقط فلا يضر فلذلك ذكر  
 أربعة أمثلة اه شيخنا واسكن قوله ولم يقرر على جهة التعليق ممنوع بل فرع عليه صورة العكس وفرع على  
 الجنتين ما قبل العكس وما بعده كما لا يخفى اه (قوله نظر الجهة المعاوضة) فهذا ما غلب فيه جهة المعاوضة  
 اذ لو نظر للتعلق لما ساغ الرجوع اه حل أي لان التعليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان يصح  
 بالفعل اه (قوله فلغو كما في البيع) أي فلا طلاق ولا مال اه شرح مر (قوله لان الزوج مستقل بالطلاق)  
 بهذا يدفع ما قيل قد يكون لها عرض في عدم الثلاث اترجع له من غير محال ويفارق مالو باع عبيدين بالف  
 فقبل احدهما بالف لان البائع لا يستقل بتعليك الزائن اه شرح مر (قوله وقد وافقته في قدره) فقد  
 توافق الايجاب والقبول في المال ولا نظر للتوافق في العدد لان الزوج ان يطلق مجانا وبعضهم جعله مستثنى  
 من التوافق اه حل (قوله في اثبات) اما في النفي كمن لم تعطني الفافات طالق فللفور فاذا مضى زمن يمكن  
 فيه الاعطاء ولم تعط طلقت اه برماوى (قوله كمنى) أي او ان او اذا ما يقتضى التعليق سواء اقتضى الفورية  
 او لا وكل ادات التعليق تقتضى الفورية في النفي الا ان ولا يقتضى منها الفورية في الاثبات الا ان واذا اذا  
 كان هناك عوض كما سجد كره المصنف وذكر في فصل تعليق الطلاق بالارقات مانصه وللتعليق ادوات كمن  
 وان واذا منى وما رماه واذا ما واما ما واني وحيث وحيث وكيف وكيف وكذا وشيخنا ان مثل ان الا  
 عند اهل البين ولا عند اهل بغداد اه حل (قوله أو أي وقت اعطيتني) ولا يكفي اعطاء وكيلها في غيبتها لانها  
 لم تعطه حقيقة ولا تنزيلا اه حل (قوله فتعليق) لم يقل بشائبة معاوضة عبارة حجج بعد قول الاصل فتعليق  
 من جانبه فيه شائبة معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالبا لان لفظه المذكور من صراحته فلم ينظر لما فيه من  
 نوع معاوضة أي فالغالب على جانبها المعاوضة والغالب على جانبها التعليق اه حل (قوله لفظا) اما



معنى وهو الاعطاء فلا بد منه (قوله لافى نحو ان وإذا) النحو هو لو ولو لا ولو ما فهذه خمسة تقتضى الفور في الاثبات لكن مع قوله ان شئت او ان اعطيتنى او ان ضمننتلى واما بدون واحد من الثلاثة فللترسخ كغيرها هذا واما فى النفي فجميعها للفور إلا ان اه شيخنا (قوله لافى نحو ان) أى بالسكسر وإذا واما ان بالفتح وإذا فالطلاق مع احدهما يقع بائنا حالا ويظهر تقييده بالنحو اخذا بما يأتى فى الطلاق وظاهر كلامهم انه مع البيونة لا مال له عليها ظاهر او وجهه ان مقتضى لفظه انها بذلت له الفاعل على الطلاق وانه قبضه اه شرح مر (قوله لافى نحو ان وإذا) ومن ذلك ان يقول الزوج ابتداء ان ابرأتى من صداقتك او من الدين الذى لك على فانت طالق فتقول ابرأتك منه او ابرأتك وتعترف بانها ارادت البراءة منه وحكم ذلك أنها ان أبرأت من جميع الصداق فى مجلس التواجب بان لم يتخلل منها كلام كثير اجنبى وكانا يعلمان الصداق والزوجة مطلقة التصرف شرعا ولم يكن الصداق زكوى او كان زكوى ولم يمس عليه حول فاذا وجدت هذه الشروط كلها كان الطلاق المعاق على ذلك بائنا على المعتمد كما نقله الشيخان او اخر تعليق الطلاق عن القفال وأقر اه لكنهم لم يذكر جميع تلك الشروط كذا فى بعض كتب شيخنا حج ثم شرح الشروط المذكورة واطال فى بيانها ومنه انه ذكر خلافا للمتأخرين فى ان اشتراط الفورية فى البراء هل هو خاص بما إذا خاطبها بخلاف ان ابرأتى زوجتى من صداقتها فهى طالق او لا فرق ثم قال والوجه اشتراط الفورية فى الحاضرة وكذا فى الغائبة عند بلوغ الخبر اه (فرع) قال ان ابرأتى فانت طالق فابراثة وقع بائنا وما وقع فى فتاوى شيخ الاسلام من وقوعه هنا رجعى مردود اه مر ولو قال ان ابرأتى فانت طالق طلاق رجعية فابراثة طلقت رجعى لان التقييد بقوله طلاق رجعية صرف هذا التعليق عن معنى المعاوضة الى التعليق على مجرد الصفة كذا نقله مر واعتمده فنقل له ان بعض الناس قال القياس فساد البراءة لان الطلاق عليها ينافى الرجعة فيتساقطان كما قالوا والعبارة للروض وشرحه ومضى شرط فى الخلع الرجعة كخالفك بدينار على ان لى عليك الرجعة بطل العوض ووقع الطلاق رجعى لتنافى شرط المال والرجعة فيتساقطان ويبقى اصل الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة اه فبالغ فى رد ذلك والتعجب منه (واقول) هو حقيق بذلك وان قال شيخنا فى شرح المنهاج انه اتى به جمع اخذا من فتاوى ابن الصلاح لظهور الفرق بين المسئلتين فان شرط الرجعة لا ينافى وقوع البراءة بل كونها عوضا فهو انما يمنع كونها عوضا ولا يمنع اصلها وقد صدرت من اهلهما فتفدت بخلافه فى تلك المسئلة فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونها عوضا سقط مطلقا لانه ليس له جهة اخرى يلزم باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة فى نفسها فليتامر فلعل فيه دقة (فرع) قال لها ان اخرجت دينى الى مدة كذا او ابرأتى من صداقتك فانت طالق فقالت اخرجته الى مدة كذا او ابرأتك صداقتى فهل تطلق اى حالا فيه نزاع قال مر والمعتمد انها لا تطلق اذا لم يرد التعليق على اللفظ بقولها اخرجته لانه انما يبراد فى مثل ذلك التأخير بالالتزام ولم يوجد بمجرد ذلك فلم يوجد المعاق عليها وانما تطلق إذا حصل التزام بنحو النذر بشرطه ومثل ذلك ما لو قال لها ان كفلت ولدى سنة مثلا فانت طالق فقالت كفلته سنة او التزمت كفالته سنة فلا تطلق بمجرد ذلك لعدم وقوع المعاق عليه الا ان يريد التلفظ بذلك كذا قرر مر المسئلتين واعتمده فيهما وذكر فيهما نزاعا فرأى من محله اه سم (قوله فيشتط الفور) اى بان لا يتخلل كلام اجنبى ولا سكوت طويل عرفا كذا قال شيخنا وفيه نظر وينبغي ان يكون المراد ان تعطى قبل ان يمضى زمن يمكن فيه الاعطاء كما ذكره الشارح اه حل (قوله لصراحته فى جواز التأخير) لان مسماها زمن عام بخلاف ما اذا كان مسماها زمن مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا اه حل (قوله فاذا مضى زمن الخ) مفرع على قوله فيشتط الفور الخ وقوله يمكن فيه الاعطاء هل المراد مجرد تناول او اعطاء كل شئ بحسبه فيعتبر زمن السكيل والوزن وإحضاره من محل قريب عرفا واذا علق باعطاء غائب عن المحل يكره من التعليق

لا فى نحو ان وإذا) عما يقتضى الفور فى الاثبات مع عوض اما فى ذلك نحو ان وإذا أعطيتنى الفاقانت طالق فيشتط الفور لانه مقتضى اللفظ مع العوض وإنما ترك هذا الاقتضاء فى نحو متى لصراحته فى جواز التأخير فاذا مضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تخط لم تطلق وقيد المنزلى الفورية بالحرية



على مجال أو يعتبر أحضاره أحل وعبارة شرح مروي المراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل ما يتفرقا بما هي في خيار المجلس انتهت (قوله) فلا يشترط في الامة) أي فأي وقت أعطيته ولو متفرقا طلقت ولو قبل عتقها لان الاعطاء في حقها لا يراد به التملك أحل (قوله) وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض) قدر أيت عبارته فيها طول ورايت م راختصرها في شرحه فقال اما الامة فمتى اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حالا اذا ملك لها ومن ثم لو كان التعليق باعطاء نحو نحر اشترط الفور لغدرتها عليه حال وفي الاول اذا اعطته من كسبها أو غيره بانته لوجب الصفة ويرد الزوج الالف للمالكها ويتعلق ممر المثل بذهمتها تتبع به بعد عتقها ولا ينافيه ما نقله الرافعي عن البغوي انه لو قال لزوجته الامة ان اعطيني ثوبا فانته طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونها لا ملك منوط بما يمكن تملكه فلم تطلق به في مسئلة ان اعطيني ثوبا اذا لا يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرية ثوبا معصوبا ونحوه بخلاف ان اعطيني الف أو هذا الثوب (قوله) بطلب طلاق (أي بصيغة معاوضة وتعلق فلذلك ذكر مثالين وفرع المان تفريعين الاول على الجهتين والثاني على جهة الجمالة ولم يفرع على جهة المعاوضة فالفرع السابق اشبهنا والذي يفرع على جهة المعاوضة وحدها هو اشترائط الفور في الجراب الذي أشار له بقوله فاجاب فقوله لم يفرع على جهة المعاوضة ممنوع اه (قوله) كطلقتي بكذا) أي التي هي صيغة المعاوضة وقوله او ان طلقتي ملك على كذا أي التي هي صيغة التعليق فلا فرق في جانبها بين صيغة المعاوضة وصيغة التعليق اه حل (قوله) فاجابها الزوج فلا بد من الفور (لان الغلب في جانبها المعاوضة وان اتت بصيغة تعليق او اتت باداة لا تقتضي الفورية كتي فقوله لم متى لا تقتضي الفورية أي اذا بدأ بها الزوج دون الزوجة اه حل ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلافه اه شرح م وفي الشوبري ما نصه قوله فاجابها الزوج أشار بالفاء الى اشترائط الفورية في جوابه وهو كذلك سواء اتت بصيغة معاوضة أو بصيغة تعليق وسواء علق بصيغة فورا وبصيغة تراخ وبشترط الفور في جوابه في مجلس التواجب نظر الجانب المعاوضة وان علق بمتى بخلاف جانب الزوج كما مر فان طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعا بلا عوض وفارق الجمالة حيث يستحق فيها الجعل وان تاخر العمل بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالبا والاوجه عدم اشترائط الفور ان صرحت بالتراخي كان قالت ان طلقتي ولو بعد شهر اه ببعض زيادة (قوله) فاجابها الزوج (ويقبل قوله اردت به ابتداء طلاق لا جواب التماسها وله الرجعة ولها تحليفه اه شوبري (قوله) لان مقابل ما بذلته الخ) عبارة شرح م لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (قوله) (قوله) ولو طلقت ثلاثا بالف الخ) لو طلبت ما ذكر فقال لها انت طالق ولم يتعرض لعدد فهل يقع الطلاق نظر للسؤال أو واحدة لانه المتيقن اختف فيه جماعة من المتأخرين والمعتمد وقوع واحدة ولو طلبت ثلاثا بالف فطلاق واحدة ونصف فهل يستحق نصف الالف نظر المأوؤعه أو ثلثيه نظر الماوقع خلاف والمعتمد منه استحقاق نصف الالف نظرا لما اوقع اه م اه سم (قوله) سواء قال بثلاثة أم سكنت (فلو صرح بغير الثلث في الطلقة لم يصح الخ) لو طلق طلقتين فله ثلثاه ولو طلق نصف طلقة فله سدس الالف لان المعتبر ما اوقعه وان زاد على الثلاث لا بما وقع حيث لم يستوف الثلاث فلو طلبت عشرة بالف فطلق ثنتين فله خمس الالف أو ثلاثا فاكثر فله كل الالف ولو طلق يدها مثلا بانته بممر المثل للجمل بما يقابل اليد اه قل غلى الجلال (قوله) فثلاثة يلزم الخ) وفارق عدم وقوعه في نظيره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشترط التعليق وجود الصفة وشترط المعاوضة التوافق ولم يوجد او اما من جانبها فلا تعليق فيه بل فيه معاوضة ايضا كما مرو جعالة وهذا لا يقتضي الموافقة لغالب بخلاف التعليق فانه يقتضيه ايضا واستويا اه شرح م (قوله) فسياتي) أي في قول المتن ولو طلبت بالف ثلاثا وهو انما يملك دونها فطلق ما يملكه

فلا يشترط في الامة لانه لا بد لها ولا ملك وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وقضية التعليق الحاق المبعضة والمساكنة بالحرية وهو ظاهر ونحو من زيادتي (او بدأت) أي الزوجة (بطلب طلاق) كطلقتي بكذا أو ان طلقتي ملك على كذا (فاجابها) الزوج (فمعاوضة) من جانبها للملكها البضع بعوض (بشوب جمالة) لان مقابل ما بذلته وهو طلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة (فاما رجوع قبله) أي قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات والجمالات (ولو طلبت ثلاثا) يملكها عليها (بالف فواحد) أي فطلق طلقة واحدة سواء اقال بثلاثة وهو ما اقتصر عليه الاصل ام سكنت عنه (فثلاثة) يلزم تغليباً لشوب الجمالة فانه لو قال فيها رد عيدي الثلاثة ولك الف فرد واحد استحق ثلث الالف اما اذا كان لا يملك الثلاث فسياتي



(وراجع) في خلع (ان شرط رجعة) لانها تخالف مقصوده فلو قال طلقتهك بدينا ر علي ان لي (٣٠٧) عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان

شرطي المال والرجعة  
يتنايان في تساقطان ويبقى  
بجرد الطلاق وقضيته ثبوت  
الرجعة بخلاف ما لو خالعهما  
بدينا ر علي انه متى شاء رده  
وله الرجعة فان لا رجعة له  
ويقع باننا بهر المثل لرضاه  
بسقوطها نار متى سقطت  
لا تعود (ولو قالت له طلقني  
بكذا فارتدا أو أحدهما  
فاجاب) بها الزوج نظر (ان  
كان) الارتداد (قبل وطء  
أو) بعده و (اسر) المرتد  
على رده (حتى انه قضت عدة  
بانت بالردة ولا مال) ولا  
طلاق لانقطاع النكاح  
بالردة (والا) بان اسلم المرتد  
في العدة (طلقت به) أي  
بالمال المسمى وتحسب العدة  
من حين الطلاق وعلم من  
التعبير بالفاء اعتبار التعقيب  
ولو تراخت الردة أو الجواب  
اختلت الصيغة أو أجاب  
الردة أو معها طلقت ووجب  
المال وذكر ارتدادها معا  
وارتداد الزوج وحده من  
زيادتي (فصل) في الالفاظ  
الملزمة للعوض لو (قال  
طلقتك بكذا) كالف (أو  
علي ان لي عليك كذا فقبلت  
بانت به) لدخول باء العوض  
عليه في الاول وعلى في الثاني  
للشرط لجعل كونه عليها  
شرطا وقولي فقبلت يفيد

فله الف قال الشارح في تعليقه لانه حصل بما اتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى (قوله وراجع ان  
شرط رجعة) هذا راجع لاصل الباب فكان الاظهر ان يقول وشرط الرجعة يفسده لانه لا نسب بالنعيل  
وقوله بخلاف الخ محترز النص ويرى قوله على ان لي عليك الخ اه (قوله على ان لي عليك الرجعة) او ان ابرأني  
من صدائك فانت طالق طلاق رجعية ظاهر انه فانه رجعي اه ع ش علي م ر عن حج ولا مال (قوله في تساقطان)  
هذا يقتضي بطلان البراءة في مسئلتهم وفيه نظر لان شرط الرجعة انما ينافي البراءة ان جعلت عوضا لا مجرد  
التعليق عليهما فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا واللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا  
لابطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العرض فيسقط  
واذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا اذ ليس له جهة اخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معلقة وله  
في نفسها فتأمل فانه لا يخلو عن دقة اسم على حج اه ع ش علي م ر (قوله بخلاف ما لو خالعهما بدينا ر الخ) مقابل  
لقوله فلو قال طلقتهك الخ وهو في الحقيقة يرجع لتعقيب المتن فكانه قال محل كون شرط الرجعة يفسد الخلع  
الذي هو مراده اذا كان شرطها صحيحا اما لو كان فاسدا فخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط  
الفساد فساد العرض فقط فيرجع لمهر المثل وقوله لرضاه بسقوطها هنا اي في هذه الصورة وكان الاولى ان  
يقول لرضاه بسقوطها الان أي وقت الطلاق اه (قوله ويقع باننا) أي لفساد العرض وانظر ما وجهه اه  
حل نظرنا في ايراد وجه الفساد اشتمال الصيغة على شرط فاسدها (قوله ولا طلقت به) يقال طلقت المرأة  
بفتح اللام افصح من ضمها تطاق بضمها فمسي طالق افصح من طالقة اه شوبري فهو باب نصر وعظم (قوله  
وعلم من التعبير بالفاء) أي في الموضعين اعتبار التعقيب أي فيهما أي واعتبار الترتيب أيضا لكان في الثاني  
فقط بدليل صليحه في المفهرم فانه ذكر محترز التعقيب فيهما بقوله فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكر  
محترز الترتيب في الموضع الثاني بقوله أو اجاب قبل الردة أو معها الخ لم يذكر محترز الترتيب في الموضع  
الاول فلو صدر قولها المذكور بعد الردة وصدرا الجواب منه بعدة وعقبه فحكمه ما ذكر في المتن أي بقوله فار  
كان قبل وطء الخ وعبارة الشارح فيما تقدم واخلع بعد الوطء وما في معناه في ردته أو اسلام احد الزوجين  
الوثنيين أو نحوهما موقوف انتهت اه شيخنا (قوله اختلت الصيغة) أي ويقع الطلاق رجعي اه شيخنا (قوله  
أو اجاب قبل الردة أو معها) المعتمدان المعية كالبعدة فتبين بالردة ولا مال لان المانع أقوى من المقتضى اه  
حل وعبارة شرح مر اما اذا اجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال بخلاف ما لو وقعا معا فانها تبين بالردة كما بحثه  
السبكي وغيره أي ان لم يقع اسلام لاذ المانع أقوى من المقتضى وهذا الوجه مما ذكره الشيخ في شرح منهجه من  
وجوبه اه (قوله ووجب المال) هذا مسلم في القلبية وأما في المعية فالمعتمدان تبين بالردة ولا مال اه شيخنا  
(فصل في الالفاظ الملزمة للعوض) أي وما يتبعها من قوله ولو كيلها ان يخضع له إلى آخر الفصل (قوله في  
الالفاظ الملزمة للعوض) أي من حيث كونها ملزمة فلا تكرار مع قوله فيما مر وإذا بدأ بمعاوضة الخ لان تلك  
وإن كانت ملزمة لكن تكلم عليها هناك من حيث انها معاوضة مشروية بتعليق أو بجعالة اه شيخنا (قوله وقولي  
فقبلت الخ) هلا قال أولى من قوله كما هو عادته وما سبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في مبحث الغسل  
من كتاب الجنائز فقال هناك وقولي كذا اوضح من عبارته في افادة الغرض فليتأمل اه وشوبري (قوله  
بخلاف قوله الخ) انظر ما وجه المخالفة بين العبارتين مع وجود الفاء فيهما وكون لاذ اللام في الازمنة لا  
ينافي ذلالة الفاء على التعقيب نظرنا في اننا ان كون لاذ اللام ينافي التعقيب والفورية فان الالهام يصدق  
بأي زمان كان والتعقيب خاص بالزمان الملاصق لزمان قوله المذكور الذي هو المراد ولا يفيد هذا المعنى إلا  
الفاء لغير المقرونة باذاتأمل (قوله وسبق طلبها به) أي بكذا الذي هو عبارة عن عرض معين فخرج به أمران  
الاول ما اذا سبق طلبها الطلاق من غير تعرض للعوض وحكمه انه كما لو لم يبق طلب أصلا وسياتي

تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانتي (كما) تبين به (في) قوله (طلقتك وعليك او ولي  
عليك كذا وسبق طلبها) للطلاق (به) لتوافقهما عليه ولانه لو اقتصر على طلقتهك كان كذلك فالزائد عليه إن لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا



والثاني ما إذا سبق طلبها بعوض أهمته وحكمه أنه إن عينه الزوج فهو كابتداء طلاقك على ألف فان قبلت بانته بالالف ولا فلا وإن أهمه أيضا واقتصر على طلاقك بانته بمهر المثل أهمه من شرح مروي بقي ماله عينته وأهمه هو كطلقتني بالف فقال طلاقك بمال مثلا فيحتمل أنه كعكسه بجاه مع المخالفة بالتعين والابهام أهمه على حج أي فان قبلت بانته بمهر المثل لانه ليس هنا من جانبه وإن لم تقبل فلا وقوع اه ع ش على م ر وهذه العبارة فيها تحريف كما لا يخفى وقد راجعت فيها نسخا كثيرا فوجدت الكل مثلها اه (قوله وسبق طلبها به) أي وصدقت على ذلك فان أنكرت السبق صدقت بيمينها وبانته باقرار مولا مال وكذا لو أنكرت ذكر المال فان واقفها على عدم ذكر المال فكما لو لم يسبق طلبها كما تقدم اه قل على الجلال (قوله فان قصد ابتداء الكلام الخ) هذا تفيد للثنى أي فحل ما قاله إن قصد الجواب أو أطلق فان قصد الا ابتداء أي الاستئناف فرجعي فقوله لا الجواب فيه قصور فكان الاحسن أن يقول هذا إن لم يقصد ابتداء الكلام ليصدق النفي بالصورتين اه شيخنا وقد توقف المحشي في حكم ما إذا قصد ابتداء الكلام والجواب والظاهر ان هذه الصورة لا تعقل اذ هما متنافيان اه (قوله وقال أردت الالتزام) أي فهذه الصيغة كناية في الالتزام وان كانت صريحة في الطلاق اه حل (قوله وصدقته وقبلت الخ) جاصل كلامه ست صور تبين بالمال في ثنتين وهما التصديق مع القبول أو التكذيب مع القبول وحلفه يمين الرد وبلا مال في واحدة وهي القبول مع التكذيب من غير حلفه يمين الرد ولا يقع شيء في ثنتين وهما تصديقهما إياه وتكذيبهما مع حلفه ولم تقبل فيهما ويقع رجعي في واحدة وهي عدم القبول مع عدم التصديق وعدم حلفه في التكذيب فقوله وكتصديقهما الخ أي في لزوم المال في صورة المتن وفي عدم وقوع شيء الكائن في الشارح فهو راجع للمستأثرتين اه شيخنا وهذه الصور الستة مفروضة فيما إذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وإن لم يقبله فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح فتسكون صور وقوعه رجعي ثلاثه وصور وقوعه بالمسعى ثنتين وصور عدم وقوع شيء أصلا ثنتين والثامنة وقوعه باثنا ولا مال فاصل هذا أن قول المتن أو قال أردت الالتزام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فمنطوقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح وكتصديقهما الخ وقد أخذ محترز القيد الأول بقوله وإن لم يقبله الخ وفيه صورتان كما علمت واخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقبلت وقع باثنا وفيه صورة واحدة واخذ مفهوم الثالث بقوله وإن لم يقبل لم يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة يزداد عليها صورة أخرى تؤخذ من قوله وكتصديقهما الخ والثالثة هي قوله والا وقع رجعي تامل (قوله فان لم تصدقه وقبلت الخ) استشكل السبكي عدم قبول ارادته ما ذكر مع قبول احتمال اللفظ لذلك لان الواو يحتمل ان تكون للحال في قيد الطلاق بحالة الزامه اباها بالعوض فثبت لا الزام لا طلاق واجيب بان العطف في هذه الواو اظهر من الحالية قال شيخنا كحج نعم لو كان نحويا وقصد هالم يبعد قبول قوله بيمينه اه حل (قوله وقع باثنا ولا مال) وجه الاول انه يدعي ارادة الالتزام وقد قبلت فهو معترف بالبينونة فتؤاخذ به باعتراؤه ووجه الثاني انه انما وقع الطلاق على المال وهي انما قبلت الطلاق المطابق من غير مال وقد نفت ارادته وفي كلام الشهاب عميرة الذي تبين لي في هذه المسئلة انه يقع رجعي الا اذا اعترف بانها تعلم صدقه في دعوى الارادة اه حل ببعض (قوله ولا تخاف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع ظاهر ان كان صادقا في دعواه وبهذا تعلم ان قول الشارح ولا تخاف انما هو بالنسبة للطلاق اما بالنسبة لتصديقه في ارادة الالتزام فله تحليفها على ذلك ثم ان حلفت فذاك والا بان نكحت حلف يمين الرد ولا طلاق ولا مال ايضا وهذا معنى قوله الا في مع حلفه يمين الرد وبهذا تعلم ايضا انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الا في مع حلفه يمين الرد اذ حلفه يمين الرد فرع ثبوت تحليفها أي لان تحليفها يأتي انما هو بالنسبة لتصديقه في ارادة الالتزام اه شر نبلاي (وكتصديقهما له تكذيبا له الخ) أي اذا قبلت وكذبته في ارادة الالتزام او لم تقبل وكذبته في ذلك

فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعي والقول قوله فيه يمينه قاله الامام (أو) لم يسبق طلبها لذلك به و (قال أردت) به (الالتزام وصدقه وقبلت) ويكون المعنى وعليك لي كذا عوضا فان لم تصدقه وقبلت وقع باثنا وحلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك ولا مال وان تقبل لم يقع شيء ان صدقته والا وقع رجعي ولا تخاف وقولي وقبلت من زيادتي وكتصديقهما له تكذيبا له مع حلفه يمين الرد (وان لم يقبله أي أردت الالتزام (فرجعي) قبلت ام لا ولا مال لانهم لم يذكر عوضا ولا شرط بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغو في نفسها



وحلف فيهما يمين الرد كان مثل تصديقها وقد علم أنها إذا بيات وصدقته في ذلك وقع الطلاق بائنا بالمال فكذا إذا كذبتهم وطلب تحليفها فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق بائنا بالمال وعلم أنها إذا لم تقبل وصدقته لا طلاق ولا مال فكذا إذا كذبتهم وطلب تحليفها فردت عليه اليمين وحلف أي فانه لا طلاق ولا مال وبذلك تعلم أن قول الشارح وكتب تصديقها الخ راجع لكل من قول المتن وصدقته وقبلت وقول الشارح وإن لم تقبل لم يقع شيء من صدقته خلافا لصنيع الحلبي حيث خصه بالاول وعبارة شرح مر وأما إذا لم تصدقه وقبلت فيقع بائنا مؤاخذه له بأقراره ثم إن حلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمها مال ولا حلف ولزمها وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء من صدقته أو كذبتهم وردت عليه اليمين وحلف يمين الرد والإلزام رجعي ولا حلف لأنه لم يقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك ولم يردده أنتهت (قوله وهذا بخلاف الخ) أي فلا يشترط أن تقول أردت الإلزام وهذه من صور قوله وسبق طلبها به أعادها للفرق (قوله فانه تبين بالالف) بخلاف ما لو قالت طلقني وأعطيك ألفا أو أبرئك من صداقي فطلقا مطلقا عن التقييد بالأعطاء أو الأبراء وقع رجعي لان لفظ الأعطاء أي والبراءة لا يشعر بالإلزام بخلاف الصيغة فانه مشغرة بالضمان فلو علق على ذلك ينبغي أن يكون كالا ابتداء أحل (قوله فاذالم يات بصيغة معاوضة) أي ولا صيغة الإلزام صريحة أحل (قوله وفي تقييد المتولى ما هنا) هو قوله وإن لم يقله فرجعي أي فان شاع وقع بائنا بالمال وتقييده هو المعتمد شيخنا (قوله بما إذا لم يشع عرفا) والاحل ذلك على الإلزام لأن محل تقديم الوضع اللغوي إذا لم يطرد العرف بخلافه وقوله ذكرته في شرح الروض وحاصله أن المصنف عند الشيخين أنه إذا اختلف العرف والوضع كان المراعى الوضع وإن عم العرف لأن العرف لا يكاد ينضب وعبارة حج نعم أن شاع عرفا أن ذلك لا شرط كعلي صار مثله أن قصده بذلك وليس بما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم اللغوي لأن ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت إرادته له وذلك في تعارض المدلولين ولا إرادة تقدم الأقوى وهو اللغوي ثم ذكر أنه يمكن توجيه إطلاق المتولى أن الاشتهار هنا جعله صريحا فلا يحتاج لقصد وجه بما يطول وعبارة شيخنا نعم أن شاع عرفا فإن ذلك لا شرط كعلي صار مثله أي إن قصده به كما نقله عن المتولى وأقره وهو المعتمد ولا يخفى أن المنقول عن المتولى إنما هو الإطلاق لأن القصد لا حاجة إليه لأنه المذكور في قول المصنف إن أراد به الإلزام وكتب أيضا نقل عن الشيخنا اعتماد كلام المتولى وفي كلام شيخنا كخج حمل كلام المتولى على ما إذا قصد الإلزام وقد علمت ما فيه أحل أي فقصد الإلزام هو إرادته ولا يعلم إلا بأخباره عنه فيرجع الأمر إلى اشتراط أن يقول أردت الإلزام والفرض أنه لم يقله فمناقشة المحشى ظاهرة اه وعبارة شرح الروض وإستثنى الأصل مع ذلك نقلا عن المتولى ما لو شاع في العرف استعماله في الإلزام وتركه المصنف لقول المتولى كالا كثيرين إذا تعارض في تعليق الإطلاق مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي ولقول ابن الرفعة أنه مبني على أن الصراحة تؤخذ من الشرع إذ قضيته عدم اللزوم عند اللغوي اه (قوله بما إذا لم يشع عرفا الخ) وإلا بان كان إيجابا صحيحا فإذا قبلت وقع بائنا ويجب المال اه سم (قوله وتقدم الفرق بين أن ومتى) عبارته ثم وإنما ترك هذا الاقتضاء في نحو متى لصراحته في جواز التأخير (قوله كطلق نفسك أن ضمنك الخ) والحق بذلك عكسه وهو أن ضمنك لي ألفا فقد ملكتك أن تطلق نفسك ولا يشك ما تقر بما يأتي أن تفويض الطلاق إليهما تملك لا يقبل التعليق لأنه علم مما تقر أن هذا واقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغتر لأنه وقع تبعا مقصودا بخلاف ما يأتي وما نورد به في اللاحق بأن معنى الأول التأخير أي طلقك بالف تضمنيه لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعتك إن شئت دون أن شئت بعتك يرد بان الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا يأتي هنا كيف والتعليق ثم يفسده مطلقا إلا في الأولى لأن قبوله متعلق بمشيتته وإن لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقا فاستوى تقدمه وتأخره اه شرح مر وبما يقع كثيرا أن يقول لها عند الخصام أبرئني وأنا أطلقك أو تقول هي أبرئك أو أبرأك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر فيه وقوع

وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني وعلى أو ولك على الف فانه تبين بالالف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الإلزام والزوج ينفرد بالطلاق فاذالم يات بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما ينفرد به وفي تقييد المتولى ما هنا بما إذا لم يشع عرفا استعمال ذلك في الإلزام كلام ذكرته في شرح الروض (أو) قال (إن أومتى ضمنك لي ألفا فانت طالق فنهته) أي الالف (أو أكثر ولو بترخ في متى بانت بالالف) وتقدم الفرق بين أن ومتى ولا يكفي قبلت ولا شئت ولا ضمناها أقل مما ذكره لأن المعلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمناها أكثر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف مالك في طلقك بالف فزادت فانه لغو ولا نها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم الزائد يلغو ضمناها وإذا قبض فهو أمانة عنده (كطلق نفسك أن ضمنك لي ألفا



الطلاق رجعيًا وأنه يدين لو قال أردت أن صحت براءتك أه ع ش على مر (قوله فطلقت وضمنت) أي  
 أنت بما قرر أو أن كان المستفاد من كلامه فورية التطليق فقط وقوله سواء قدمت الطلاق الخ انظر ما وجهه  
 مع أن المعلق عليه الضمان فكان الظاهر أنه لا بد من تقدمه وقوله فلا يبنوثة عبارة مر فلا طلاق وهي اصرح  
 في المراد إذ الفرض أنه لم يقع شيء أه شيخنا ذهب الماوردى إلى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق  
 لأنه معلق عليه وهو متجه معنى أه حل وعبارة شرح مر لأن أحدهما شرط في الآخر يغتبر اتصاله به  
 فمما قول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الأيلاء انتهت ولا بد من لفظ الضمان فلا  
 يكفي نحو قبلت ولا شئت ولا التزم خلافًا لحج في هذه لأنه تعليق ينظر فيه إلى اللفظ المنطوق به أه قل  
 على الجلال (قوله فذلك عقد مستقل منذ كور في بابه) بقى ما لو اراده كان قال إن ضمننت الألف الذي على  
 فلان فانت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بائنا لأنه بعرض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءته من  
 الألف ببراءته أو أداء الأصل كما لو قال لها أنت طالق على الألف فقبلت ثم أبرأها منه أو أداه عنها أحد  
 فليتامل وفاقا لم أه سم على حج وهذا بخلاف ما لو قال لها إن ضمننت لزيد ماله على عمر وفانت طالق فضمننته  
 فهو مجرد تعليق فإن ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيًا لعدم رجوع العوض للزوج وإن لم تضمن فلا  
 وقوع وقول سم لأنه بعرض أي وهو الضمان وإنما كان عوضًا لصيرورة ما ضمننته دينًا في ذمتها تستحق  
 المطالبة به أه ع ش على مر وفي حاشية المحلى أنه يقع بائنا بمهر المثل فما لو قال لها إن ضمننت لي الألف الذي  
 على زيد تامل (قوله ولا التزام المبتدأ) أي فلو اراده وقوع بائنا بمهر المثل أن نذرت له الألف لأنه لم يقع الطلاق  
 إلا في مقابلة عوض وان وجب العوض بسبب آخر وهو النذر شيخنا وقد رايته منقولاً عن الشيخ عبد  
 ربه فلو نذرت الألف لغيره وقع الطلاق رجعيًا (قوله أو علق باعطاء مال) قضية ما مر من أنه يشترط في  
 العوض أن يكون المال المعلق عليه مما يصح اصداقه أنه يشترط مثل ذلك هنا وعليه فلو دلق باعطاء نحو حقي  
 بر فهل يقع بذلك الطلاق بائنا بمهر المثل لكون ما ذكر مما يقصد في الجملة كالألق بخمر أو مئة أو يقع رجعيًا  
 كالألق بدم أو حشرات فيه نظر والأقرب الأول لأن ما ذكره لم يعد مالاً لكنه يقصد في الجملة فاشبه  
 ما لو طاق بمئة أو علق بها أه ع ش على مر (قوله أو علق باعطاء مال) أي له بأن قال لها إن أعطيتني ألفاً  
 بخلاف ما لو قال إن أعطيت زيدا ألفاً فانت طالق فهو تعليق على مجرد صفة فتى أعطته طلقت رجعيًا فلا  
 يشترط الفور وهل يملك زيد الألف لأن الإعطاء تملك ولو لغيره حرره أه حل (قوله أو علق باعطاء  
 مال فوضعت الخ) هل يشترط وقوعه الإبصار فلا يعتد بوضعه بين يدي الأعمى وبوجهه بأنه لا يصح تصرفه  
 في الأعيان ولا يفرق بين هذا ونحو البيع بأن هنا شائبة تعليق فانتضت الوقوع مطلقاً وهل يشترط  
 في ملتزم العوض إذا كان معيناً الإبصار أيضاً لا فيه نظر والأقرب أنه يقع بائنا بمهر المثل فيهما كما لو  
 خالع على عوض فأسد أه ع ش على مر (قوله فوضعت بين يديه) يعلم منه أنه علق على إعطاء معلوم كالألف  
 درهم وعليه فلو علق باعطاء مبهم كان أعطيتني ما لا فهل يقع بأي قدر أعطته وهل يملكه ويقع له الطلاق أو تبين  
 به ويجب مهر المثل فيه نظر وقضية ما يأتي فيما لو علق باعطاء عبد ولم يصفه ووقع الطلاق بأي مال دفعته  
 ويجب رده ويستحق مهر المثل أه ع ش على مر (قوله فوضعت) أي فوراني أن وإذا دون متى نحوها قال  
 الزركشي وينبغي أن يشترط عليه بوضعه أه بر ماوى أه سم (قوله بنية الدفع الخ) زاد الزركشي فلو  
 قالت لم أقصد ذلك لم تطلق كالراهن والواهب إذا قبضا وقال لم تنو الرهن والهبة أه وهو موضع  
 تامل (تنبيه) قال الشيخ عز الدين ما ذكره من أنها تطلق بالإعطاء إن حمل الإعطاء على الإقباض  
 المجرد فينبغي أن تطلق ولا يستحق شيئاً وإن أريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فإن قيل قد قام تعليقه  
 الطلاق على الإقباض مقام الإيجاب قلت فكيف يصح أن يكون الإيجاب بالفعل والعقد لا تنعقد بالأفعال  
 أه أقول وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتامل ثم لنا أن نقول إنما كان الإعطاء هنا ملكاً لوجود

فطلقت وضمنت) فانه تبين  
 بألف سواء اقدمت  
 الطلاق على الضمان أم  
 آخرته عنه بخلاف ما لو  
 اقتصر كل على أحدهما فلا  
 يبنوثة ولا مال لا انتفاء  
 الموافقة وليس المراد  
 بالضمان هنا الضمان المحتاج  
 إلى أصيل فذلك عقد مستقل  
 منذ كور في بابه ولا التزام  
 المبتدأ لأن ذلك لا يصح إلا  
 بالنذر بل المراد التزام  
 بقبول على سبيل العوض  
 فلذلك لزم لأنه في ضمن عقد  
 (أو علق باعطاء مال  
 فوضعت بين يديه) بنية  
 الدفع



اللفظ من جانب الزوج فاعتقر ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالباً فسمح فيه بمالم يسامح به في المعاول ضات المحضة بدليل انهما لو اختلفا بالف ونوبا نوعاً من الدراهم صح ولا يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله بنية الدفع عن جهة التعليق الخ) فان قالت لم اقصد الدفع عن ذلك او تعذر عليه الاخذ لحبس او جنون او نحوه لم تطلق كما قاله السبكي اه شرح مر (قوله و يمكن من قبضه) اي بخلاف ما لو كان مانع من نحو حبس او جنون او تغلب او نحو ذلك اه قل على الجلال (قوله و كرضه بين يديه الخ) بخلاف عكس هذا فلا يكفي وضعه بين يدي وكيل الزوج ولو بحضوره اه قل على الجلال (قوله بحضورها) كوجه اشتراط ذلك ان المعاق عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها الا اذا اعطى وكيلها بحضورها فليراجع اه شورى وعبارة حل قوله نفعل بحضورها اي فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فاهالم تعطه لاحقة ولا تنزى ولا وهل مثل وضعها وضع وكيلها وانه يكون تسليماً واعطاء في كلام شيخنا كجرح نعم انتهت (قوله وكالا عطاء الايتام والمجىء) اي مع قرينة في المجىء وكذا في الآتي بالفصر بخلافه بالمدا فلا يحتاج الى قرينة اه شيخنا وفي حل ما نصه قوله وكالا عطاء الايتام اي مطلقاً واما المجىء فلا بد فيه من قرينة التملك لان الايتام جاء في القرآن بمعنى الاعطاء فاذا قال ان آتيتني الف بالمدا لا يشترط قرينة بخلاف ما اذا قال ان آتيتني بالف لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى المجىء وقوله الايتام والمجىء اي حيث افترن بالثاني ما يدل على الملك لانه لا يفهم منه التملك كالا قباض الذي اشار اليه قوله كان عاق اي كتعليق بنحو قباض اه حل (قوله والمجىء) قضيته انه لو قال ان جئت لي بالف فانت طالق اشترط الدفع في المجلس وقال ابر حنيفة لا يختص قال الصيدلاني ولعله مذهبا اذ مقتضى اللفظ مفارقة المجلس للمجىء بالالف سم اه (قوله ولو بالوضع بين يديه) المعتمد ان المسئلتين اي التعليق بالقبض والاقباض على حد سواء في ان الاخذ بيده منها شرط فيهما وفي انه يكفي الاخذ على وجه الاكراه فيهما اه شيخنا (قوله ما اذا لم يقرن بما ذكر) اي بنحو الاقباض ذلك اي الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعاقبات مالم يسبق منها التماس البذل نحو طلقني على الف فقال ان اقبضتني الف فانت طالق ولا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي ان يكون هذا من القرائن اه حل (قوله فكسائر التعاقبات) واستثنى المتولى ما اذا سبق منها التماس البذل نحو طلقني على الف فقال ان اقبضتني الف فانت طالق فانه كالتعليق على الاعطاء واقره الشيخان اه برماوى اه سم (قوله ولا يملك المقبوض) ولا يكتفى بوضعه بين يديه ولا باخذه منها مكرهه فلا بد من اخذه مخنارة على ما يراه الشارح واما عند الشيخ عميرة فيكتفى باخذه منها مكرهه اعتماداً بفعل المكره في التعليق وحينئذ تكون صورة المسئلة انها اكرهت على دفعه له ليسكون الحاصل منها فعلاً بخلاف ما لو اخذه منها قهر الذي هو ظاهر العبارة لا يكتفى به لانهم لم يوجد منها فعل حرر اه حل (قوله وعلى هذا الخارج) اي قوله اما اذا لم يقرن الخ اقتصر الاصل اي ولم يذكر ما لو اقرن به ما يدل على اعطاء اه شيخنا (قوله ولو مكرهه عليه) اي الاخذ باق فتح يدها بالاكراه وفي كونها حينئذ مكرهه نظر الا ان يقال المراد انه اخذ منها بغير اختيارها اي قهر اي قهرت واكرهت على الدفع له فيقال انه في هذه الحالة اخذه منها مكرهه وحينئذ يبعد الاكتفاء بذلك في مسئلة الاقباض لانه لم يحصل منها فعل لان فعل المكره كالفعل الا ان يقال المراد من هذه العبارة انها اكرهت على دفعه له فقد اخذه منها مكرهه على دفعه فقد حصل منها فعل ولو بالاكراه اه حل (قوله في قوله ان قبضت منك) وكذا في ان اقبضتني لانه متضمن القبض وعبارة المنتقى ولو قال ان اقبضتني او قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذ لا يسمى قبضاً ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعظ اه وجميع ما اعتبره معتمد اه شورى (قوله وهذا) اي اشتراط اخذ منها بيده ولو مكرهه في مسئلة القبض ما في الروضة واصحابها اي فلا اشتراط خاص بهذه المسئلة ولا يجزى في مسئلة الاقباض فذكر الاصل له في مسئلة الاقباض سبق

اللفظ من جانب الزوج فاعتقر ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالباً فسمح فيه بمالم يسامح به في المعاول ضات المحضة بدليل انهما لو اختلفا بالف ونوبا نوعاً من الدراهم صح ولا يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله بنية الدفع عن جهة التعليق الخ) فان قالت لم اقصد الدفع عن ذلك او تعذر عليه الاخذ لحبس او جنون او نحوه لم تطلق كما قاله السبكي اه شرح مر (قوله و يمكن من قبضه) اي بخلاف ما لو كان مانع من نحو حبس او جنون او تغلب او نحو ذلك اه قل على الجلال (قوله و كرضه بين يديه الخ) بخلاف عكس هذا فلا يكفي وضعه بين يدي وكيل الزوج ولو بحضوره اه قل على الجلال (قوله بحضورها) كوجه اشتراط ذلك ان المعاق عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها الا اذا اعطى وكيلها بحضورها فليراجع اه شورى وعبارة حل قوله نفعل بحضورها اي فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فاهالم تعطه لاحقة ولا تنزى ولا وهل مثل وضعها وضع وكيلها وانه يكون تسليماً واعطاء في كلام شيخنا كجرح نعم انتهت (قوله وكالا عطاء الايتام والمجىء) اي مع قرينة في المجىء وكذا في الآتي بالفصر بخلافه بالمدا فلا يحتاج الى قرينة اه شيخنا وفي حل ما نصه قوله وكالا عطاء الايتام اي مطلقاً واما المجىء فلا بد فيه من قرينة التملك لان الايتام جاء في القرآن بمعنى الاعطاء فاذا قال ان آتيتني الف بالمدا لا يشترط قرينة بخلاف ما اذا قال ان آتيتني بالف لا بد من قرينة التملك لانه بمعنى المجىء وقوله الايتام والمجىء اي حيث افترن بالثاني ما يدل على الملك لانه لا يفهم منه التملك كالا قباض الذي اشار اليه قوله كان عاق اي كتعليق بنحو قباض اه حل (قوله والمجىء) قضيته انه لو قال ان جئت لي بالف فانت طالق اشترط الدفع في المجلس وقال ابر حنيفة لا يختص قال الصيدلاني ولعله مذهبا اذ مقتضى اللفظ مفارقة المجلس للمجىء بالالف سم اه (قوله ولو بالوضع بين يديه) المعتمد ان المسئلتين اي التعليق بالقبض والاقباض على حد سواء في ان الاخذ بيده منها شرط فيهما وفي انه يكفي الاخذ على وجه الاكراه فيهما اه شيخنا (قوله ما اذا لم يقرن بما ذكر) اي بنحو الاقباض ذلك اي الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعاقبات مالم يسبق منها التماس البذل نحو طلقني على الف فقال ان اقبضتني الف فانت طالق ولا كان كالتعليق على الاعطاء وينبغي ان يكون هذا من القرائن اه حل (قوله فكسائر التعاقبات) واستثنى المتولى ما اذا سبق منها التماس البذل نحو طلقني على الف فقال ان اقبضتني الف فانت طالق فانه كالتعليق على الاعطاء واقره الشيخان اه برماوى اه سم (قوله ولا يملك المقبوض) ولا يكتفى بوضعه بين يديه ولا باخذه منها مكرهه فلا بد من اخذه مخنارة على ما يراه الشارح واما عند الشيخ عميرة فيكتفى باخذه منها مكرهه اعتماداً بفعل المكره في التعليق وحينئذ تكون صورة المسئلة انها اكرهت على دفعه له ليسكون الحاصل منها فعلاً بخلاف ما لو اخذه منها قهر الذي هو ظاهر العبارة لا يكتفى به لانهم لم يوجد منها فعل حرر اه حل (قوله وعلى هذا الخارج) اي قوله اما اذا لم يقرن الخ اقتصر الاصل اي ولم يذكر ما لو اقرن به ما يدل على اعطاء اه شيخنا (قوله ولو مكرهه عليه) اي الاخذ باق فتح يدها بالاكراه وفي كونها حينئذ مكرهه نظر الا ان يقال المراد انه اخذ منها بغير اختيارها اي قهر اي قهرت واكرهت على الدفع له فيقال انه في هذه الحالة اخذه منها مكرهه وحينئذ يبعد الاكتفاء بذلك في مسئلة الاقباض لانه لم يحصل منها فعل لان فعل المكره كالفعل الا ان يقال المراد من هذه العبارة انها اكرهت على دفعه له فقد اخذه منها مكرهه على دفعه فقد حصل منها فعل ولو بالاكراه اه حل (قوله في قوله ان قبضت منك) وكذا في ان اقبضتني لانه متضمن القبض وعبارة المنتقى ولو قال ان اقبضتني او قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذ لا يسمى قبضاً ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعظ اه وجميع ما اعتبره معتمد اه شورى (قوله وهذا) اي اشتراط اخذ منها بيده ولو مكرهه في مسئلة القبض ما في الروضة واصحابها اي فلا اشتراط خاص بهذه المسئلة ولا يجزى في مسئلة الاقباض فذكر الاصل له في مسئلة الاقباض سبق



قلم اذا المذكور في الشرح والروضة انما هو الاشتراط في صيغة ان قبضت منك لافي صيغة ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى اخرى وقوله ولا يمنع الاخذ كرها فيها اي في مسألة الاقباض من وقوع الطلاق اي اذا عرفت ان مسألة الاقباض لا يشترط فيها التناول باليد بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مقرون باكرهافانه لا يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة اي وهي الاقباض ان كانت مكرهه عليها لان فعل المكره هنا كفضل المختار وقد اشار لهذا مر بقوله اذ هو اي تعليق الطلاق خارج عن اقسام الحلف فلم يؤثر فيه الا كراهه وفي سم على حج نقلا عن عميرة مانصه وسياتي في الطلاق انه لو علق بفعل من لا يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو بالا كراهه وقوله بخلافه اي الاخذ كرها في التعليق بالاعطاء اي فانه يمنع الوقوع اتفاقا هذا ما تيسر في فهم مراده بعد مراجعة المواد الكثيرة وبعد ذلك هو ضعيف والمعتمد التسوية بين مسألتى القبض والاقباض في اشتراط التناول باليد وعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه وعبرة اصله ويشترط لتحقيق الصفة اخذه بيده منها ولو مكرهه والله اعلم وشرحها مر فقال ويشترط لتحقيق الصفة وهي الاقباض المتضمن كما ذكره الشارح مشيرا به الى رد الاعتراض على المصنف بان ما ذكره سموا اذا المذكور في الشرح والروضة انما هو في صيغة ان قبضت منك لافي ان قبضتني فانتقل نظره من صورة الى اخرى وجه دفعه استلزام القبض للاقباض اخذه بيده منها فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا ولو مكرهه وحديث يقع الطلاق رجعا هنا ايضا والله اعلم اذ هو خارج عن اقسام الحلف فلا يؤثر فيه الا كراهه بقى شيء آخر وهو ان كلام الاصل مفروض فيما اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على الاعطاء كما اعترف به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المنهاج انما هو فيما اذا علق بالاقباض بدون القرينة المذكورة الذي اشار له هنا في المفهوم بقوله وخرج بالتقييد بهذا الخ والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة الذي هو من طرق المتن وقد راجعت شرح مر وحواشيه وحج وحواشيه وشرح الروض فلم ارنصا على التسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلامه هو لاجمعيهم نصب الخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة لا غير تامل (قوله سبق فلم) اي لانه يقتضي ان هذه كذلك في الاكتفاء بالوضع بين يديه وليس كذلك لانه يكفي في تلك دون هذه وهذا على طريقته من الاكتفاء بالوضع فيما هو والمعتمد ما ذكره الاصل فيما من اشتراط القبض فهي وهذه على حد سواء اه شيخنا (قوله سبق قلم) ليس كذلك بل هو فقه مستقيم فسياتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج هي ما فاعتمده ولا تغير بما قاله شيخنا فانه تبع فيه السبكي وغيره اه اقول حكم شيخ الاسلام على ما في المنهاج بسبق القلم من جهة عدم اكتفائه بالوضع بين يديه فكيف يندفع بان فعل المكره منسوب اليه اه سم اه ع ش (قوله سبق قلم) المعتمد في الاقباض الاكتفاء بقبضه منها مكرهه كما جزم به الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراهه وعدمه لانه يقصد به حث ولا منع كطلوع الشمس وقدم السلطان ومجي الحجاج اه مر اه شوبري (قوله في التعليق بالاعطاء) اي وما في معناه وهو الاقباض الذي اقترن به ما يدل على الاعطاء اه حل (قوله لانها لم تعط) اي لان دفعها لذلك كالدفع لان فعل المكره كالفعل فلا يقال اعطته ولا اقبضته اي دفعت له ويقال قبضت منها اي اخذت منها ومن ثم قال الشارح لوجود الصفة ونازع فيه الشيخ عميرة وقال ينبغي الاعتداد بفعل المكره في الاقباض ايضا ويقال انما اقبضته اي دفعته له لان اكرهها غير منظور اليه لما سياتي في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي بخلفه وام يقصد بخلفه حثا ولا منعا اه يحث بالفعل منه ولو ناسيا او جاهلا او مكرها وهذا من افراد ذلك اه حل

ما في الروضة وأصلها ان ذكر  
الاحصل له في مسألة  
الاقباض سبق قلم ولا يمنع  
الاخذ كرها فيها من وقوع  
الطلاق لوجود الصفة  
بخلافه في التعليق بالاعطاء  
المقتضى للتعليل لانها لم  
تعط (ولو علق) الطلاق  
(باعطاء عبد) ووصفه  
(بصفة سلم او دونها)



بان لم يستوفها (فاعطته لآبها) أي لا بالصفة التي وصفها (لم تطلق) لعدم وجود (٢١٣) الصفة (أو بها طلقت في الأولى

(قوله بان لم يستوفها) أي أو وصفه بغير صفات السلم ككونه كاتبا مثلاً وقد تشمله عبارة المصنف بتكاف  
أه حل (قوله طلقت به في الأولى) أي ولو كان أصله أو فرعه ولا نظر لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر  
بحريته لأنه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق أه حل (قوله وبمهر مثل في الثانية) أي ولا بد في هذه من  
الشرط الآتي أي صحة بيعها له فالشرط جاز في هذه والآتية فكان عليه ذكره في المسئلتين أه شيخنا (قوله  
وبمهر مثل في الثانية) أي وباعطائه بمهر المثل بدخوله في ملكه بشرط أن يصح بيعها له فدخل من أقر بحريته  
وخرج نحو المغضوب والمصنف سككت على هذا هنا وذكره فيما بعد ذلك وكان حقه أن يذكر هنا أيضاً وأما  
في الأولى فلا حاجة لذكره لأنه معلوم إذ لا تطلق به إلا أن دخل في ملكه لفساد العوض فيها شرعاً بعدم  
استيفائه عفة السلم لأن ما في الذمة لا بد أن يوصف بصفات السلم لأن الفرض أنه غير معين أه حل (قوله  
فله رده ومهر مثل) أي بناء على أنه مضمون عليها ضمان عقد وهو الأصح لاضمان يد أي وله أمساكه ولا  
ارش له أه شرح مر نعم إن كانت قيمته أكثر من مهر المثل وكان محجوراً عليه بسفه أو فلس تعين عدم  
الرد كما يتعين الرد ولو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والأفله الرضا به أه قل على الجلال (قوله فله رده  
للعيب) فهو دخل في ملكه وإن كان معيباً وقولهم إن ما في الذمة لا يتعين ويملك إلا بقبض صحيح وقبض  
المعيب غير صحيح مخصوص بعد المعاوضة دون التعليق كما يعلم من المسئلة التي ذكرها عقب هذه تأمل أه حل  
(قوله فله رده) فلو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج محجوراً عليه بفلس أو سفه  
والعقبة في الأمساك فليس له الرد كما قاله الأذرعى وهل يأتي هذا القيد في مسئلة الشارح أو يفرق محل نظر  
فليتأمل ولو كان الزوج عبداً فالرد للسيد أي المطلق التصرف وإلا فوليّه فان قيل لورد السيد بنجوم الكتابة  
بالعيب أرفع العتق فلم لا أرفع الطلاق هنا قلنا الغلب على الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة ولهذا لو كاتبه  
على مال فأبراه منه عتق والغلب هنا التعليق ولهذا لو علق بمال في ذمتها ثم أبراهامنه لم تطلق نعم نظير الخلع  
الكتابة الفاسدة أه مر أه شوبرى (قوله على عبد في الذمة) أي ومال في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح  
وقبض المعيب غير صحيح أه حل (قوله طلقت بعبد أخ) أي لوجود الصفة سواء كان العبد سليماً أم  
معيباً ولو مدبراً أو معلوماً بصفته لوقوع اسم العبد عليه وإمكان وإمكان نقله وتمليكك قاله في شرح  
الروض أه سم (قوله بأي صفة كان) أي لأن النكرة في سياق الشرط للعموم أه حل (قوله إن صح  
بيعها له) قد يقتضى تقييده هذه دون ما قبلها أنها تطلق بالموصوف مطلقاً ولو مغضوباً وقد يقال إنما خص  
هذه لأنها محل الإيهام لأنه لو كان مبهماً علم أنه لا يمكن تمليكك فربما يؤخذ منه أن المغضوب كذلك أه  
شوبرى (قوله والمجهول لا يصلح عوضاً) فلما فسد العوض وجب مهر المثل كما لو قال إن أعطيتني هذا  
المغضوب كما سيصرح به أه حل (قوله كمغضوب) لا يقال محله إذ لم يقدر هي أو هو على انتزاعه لا نأقول  
هذا غلط لأن المراد الذي غصبته أما عبداً المغضوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغضوباً أه سم أه شوبرى  
وعبارة شرح مر ولو أعطته عبداً لها مغضوباً طلقت به لأنه بالدفع خرج عن كونه مغضوباً أه (قوله  
لم تطلق باعطائه) والفرق بين هذا وبين قوله الآتي ولو علق باعطاء هذا العبد المغضوب حيث تطلق  
بمهر المثل واضح لأنهم راعوا في ذلك الإشارة والإعطاء فوجبوا مهر المثل نظراً للإعطاء المقتضى  
للتملك وهنا الإشارة فإفرا الأمر على إعطائه أه حل (قوله ولو علق باعطاء هذا العبد أخ) هذا تقييد  
لقوله إن صح بيعها له أي فحل هذا الشرط ما لم يكن العبد معيناً وإلا فلا يشترط وقوله المغضوب أي في  
الواقع وإن لم يصرح هو لهذا العنوان وكذا يقال فيما بعده أه شيخنا (قوله هذا العبد المغضوب) أي  
وإن لم يصرح بهذا الوصف بان قال هذا العبد أو هذا وكان في نفس الأمر كذلك أو مغضوباً وهذا وإن كان  
لا يصح إعطاؤه أي تمليكك لكن نظريه للإشارة فلا بد من إعطائه له وتطلق بمهر المثل نظراً للإعطاء  
المقتضى للتملك وهذا كله في الحرية وأما الأمة فيقع بانها بمهر المثل سواء عينه أو لا أه حل وفي قل على  
الجلال (تنبيه) جميع ما تقدم في الحرية ويتعين مهر المثل في الجميع في الأمة أه (قوله وهو إنما

وبمهر مثل في الثانية) لفساد  
العوض فيها بعدم استيفاء  
صفة السلم والثانية من  
زيادتي (فإن بان معيباً في  
الأولى فله رده) للعيب  
(ومهر مثل) وليس له أن  
يطالب بعبد بتلك الصفة  
سليم لوقوع الطلاق بالمعطى  
بخلاف غير التعليق كما لو  
قال طلقتك على عبد صفته  
كذا فقبلت وأعطته عبداً  
بتلك الصفة معيباً له رده  
والمطالبة بعبد سليم لأن  
الطلاق وقع قبل الإعطاء  
بالقبول على عبد في الذمة  
(أو) علقه باعطاء عبد (بلا  
صفة طلقت بعبد) بأي  
صفة كان (إن صح بيعها له  
وله مهر مثل) بدل المعطى  
لتعذر ملكه لأنه مجهول عند  
التعليق والمجهول لا يصلح  
عوضاً فإن لم يصح بيعها له  
كمغضوب ومكاتب  
ومشرك ومردون لم تطلق  
باعطائه لأن الإعطاء  
يقتضى التمليك كما مر ولا  
يمكن تمليك ما لا يصح بيعه  
وتعبرى بذلك أعم من  
قوله إلا مغضوباً ولو علق  
باعطاء هذا العبد  
المغضوب أو الحر أو  
نحوه فاعطته بآنت بمهر  
المثل كما لو علق بخمر  
(ولو طلبت بألف ثلاثاً  
وهو إنما



يملك دونها) فلو كان يملكها فقد مر في كلامه (قوله فطلق ما يملكها) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقتين (فطلق ما يملكها) فلو كان يملكها فقد مر في كلامه (قوله فطلق ما يملكها) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقتين (الف) وان جهلت الحال لانه حصل بما اتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم للملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر (به) أي بالف (أو مطلقا) ووقع به (كالجعالة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بمائة وقع بها) لرضاه بها مع انه يستعمل بإيقاعه مجازا في بعض العوض أولى والفرق بينهما وبين ما لو قال أنت طالق بالف فقبلت بمائة ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لانه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر مثل) لان هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله مجعولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعا فان أهمته حلف كما قال ابن الرفعة ولو طلقها بعد الغد وقع رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر ما لا فلا بد من القبول (ولو قال ان دخلت) الدار (فانت طالق بالف فقبلت ودخلت طلقت) لوجود الصفة مع القبول (به) أي بالالف كافي الطلاق المتجزئ

يملك دونها) فلو كان يملكها فقد مر في كلامه (قوله فطلق ما يملكها) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقتين (الف) وان جهلت الحال لانه حصل بما اتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم للملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر (به) أي بالف (أو مطلقا) ووقع به (كالجعالة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بمائة وقع بها) لرضاه بها مع انه يستعمل بإيقاعه مجازا في بعض العوض أولى والفرق بينهما وبين ما لو قال أنت طالق بالف فقبلت بمائة ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لانه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر مثل) لان هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله مجعولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعا فان أهمته حلف كما قال ابن الرفعة ولو طلقها بعد الغد وقع رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر ما لا فلا بد من القبول (ولو قال ان دخلت) الدار (فانت طالق بالف فقبلت ودخلت طلقت) لوجود الصفة مع القبول (به) أي بالالف كافي الطلاق المتجزئ

يملك دونها) فلو كان يملكها فقد مر في كلامه (قوله فطلق ما يملكها) فلو طلق نصف الطلقة التي يملكها أو طلقتين (الف) وان جهلت الحال لانه حصل بما اتى به مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى وشمول الحكم للملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر (به) أي بالف (أو مطلقا) ووقع به (كالجعالة وهذا من زيادتي (أو) طلق (بمائة وقع بها) لرضاه بها مع انه يستعمل بإيقاعه مجازا في بعض العوض أولى والفرق بينهما وبين ما لو قال أنت طالق بالف فقبلت بمائة ظاهر (أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لانه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر مثل) لان هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله مجعولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعا فان أهمته حلف كما قال ابن الرفعة ولو طلقها بعد الغد وقع رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا فان ذكر ما لا فلا بد من القبول (ولو قال ان دخلت) الدار (فانت طالق بالف فقبلت ودخلت طلقت) لوجود الصفة مع القبول (به) أي بالالف كافي الطلاق المتجزئ



على غيره وقيس عليه بقية الاعضاء اه وفي كلام حج يكون لمجموع الامرين لالكل منهما فراجع وحرر  
اه قل (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) اي على وقوعه الكائن بالدخول بل بمجرد القبول يجب  
تسليمه وإن لم تدخل ولم يقع (قوله بل يجب تسليمه في الحال) اي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول اه  
سم على حج (اقول) وعليه فلو سلمته ولم تدخل إلى ان ماتت فالقياس استرداد الالف منه ويكون تركه كما  
لو استأجر دارا يسمى ثم تخربت قبل استيفاء المنفعة فانه يرجع بمادفعه من الاجرة للوثر ثم قضية قوله  
تقارن العوضين في الملك انه ملك العوض هنا بنفس القبول وانها إنما ملك البضع بالدخول وعليه فلو ماتت  
قبل الدخول وقلنا رد العوض فانه يفوز بالفوائد الحاصلة منه لحدوثها في ملكه لانه إنما يعود لها بتعذر  
الطلاق فليراجع اه ع ش على م ر (قوله بل يجب تسليمه في الحال) اي ويملكه ويتصرف فيه بما يريد ثم  
ان دخلت فواضح وان تعذر رجعت عليه بمادفعته له ان بقي وببذله ان تلف اه قل على الجلال (قوله  
واختلاع اجنبي الخ) هذا متعلق بجميع مامر وقوله فهو من جانب الزوج الخ تفريع على لفظا وقوله فاذا قال  
الخ تفريع على حكما اه شيخنا ومن خلع الاجنبي قول امهائلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجبها  
فيقع باثنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو واضح لان لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو نظير مامر في  
البيع فلو قالت وهو كذا لزمها ماسمته زاد أو نقص لأن المسئلة المقدرة تكون مثلا من حيث الجملة وبنحو  
ذلك افتى الولي العراقي ومنه ايضا ما لو قال طلق زوجتك على ان اطلق زوجتي ففعل فانه يقع باثنا لانه خلع  
فاسد والعوض فيه مقصود فيما يظهر فالكل على الآخر مهر مثل زوجته اه شرح م ر ويشترط في الاجنبي  
اطلاق النصرف كما علم بامر فلو كان عبدا غير ماذون فالمال في ذمته او سفيها وقع رجعا كالسفيهة المختلفة  
اه واخذ السبكي من جواز اختلاع الاجنبي جواز بذل المال لاسقاط الحق من الوظيفة وان توقف  
الاستحقاق على تقرير الناظر اه بر واعتمد ذلك قال ويسقط حقه باسقاطه وتصير الخيرة للناظر فيمن  
يقرره من هذا او من غيره ولا رجوع للبذل لو لم تحصل له الوظيفة الا ان شرط ذلك ولو بذل المال بشرط  
ان يصير الحق له لم يصح ذلك واقل اذا قال جعلت كذا في مقابلة اسقاط حقل لي من الوظيفة ان قررت  
فيها ما المانع من الصحة إلا أن يجاب بأن التقرير ليس من مقتضى النزول ولا هو إلى الناظر ولا يقدر عليه  
وانظر ما المراد بعدم الصحة هل هو تبين أن الحق للناظر لم يسقط كما هو ظاهر هذا الكلام ويحتمل هنا  
تفصيل فليحرر وقرر م ر انه لو بذل ما على النزول وإن كان البذل هبة بايجاب وقبول ولو حصل تبارز  
بينهما ثم لم تحصل له الوظيفة فله الرجوع بما بذله ولا يمنع منه التبارز لانه مبني على الحصول ولم يتحقق وما  
تقرر عنه من انه يسقط حق الناظر بمجرد الاسقاط مطلقا هو ما قرره آخره وقرر قبله أن الاسقاط على  
قسمين اسقاط على الاطلاق واسقاط لهذا الشخص خاصة ففي الاول يسقط حقه بمجرد الاسقاط سواء  
قرر الناظر فيه احدا او لا ثم الخيرة إلى الناظر في التقرير لهذا الشخص او غيره والثاني يشبه الهبة الخاصة  
فلا يسقط حقه بمجرد الاسقاط بل ان قرر الناظر ذلك الشخص سقط حقه وله الرجوع قبل تقرير الناظر  
له وإن لم يقرره الناظر لم يسقط حق صاحب الوظيفة وايس للناظر ان يقرر غيره هذا محصل ما نقله عن  
السبكي ثم قرر انه يسقط حقه بمجرد الاسقاط في القسم الثاني ايضا قال وشرط جواز البذل في مقابلة  
النزول ان يكون المبذول له ممن يستحق الوظيفة وإلا لم يصح فلو بذل والحالة هذه اي المبذول له  
لا يستحق الوظيفة ووقع تبارز بينهما ثم تبين الحال فله الرجوع ولا يمنع التبارز لانه بناء على ما تبين  
بطلانه اه ( فرع ) الفرق بين ما هنا من هبة الحق من الوظيفة بالمال وبين عدم جواز اخذ  
الضرة ما لا على اسقاط حقها من النوبة ان الحق هناك لم يتمحض لها بل للزوج فيه حق بدليل ان له ان  
لا يقبل هبتها وأن له أن يعرض عن الجميع اه سم وكان شيخنا الحفني رحمه الله تعالى يفتي في استحقاق  
الجامكية والرزق والتزام البلاد بان الحق في ذلك لمن كتب اسمه في تذكرة الجامكية من طرف نائب  
السلطان وفي افرجات الرزق وفي تقسيط الالتزام ويقول هذا اعطاء وتمكين وتقرير من نائب

ولا يتوقف وجوبه على  
الطلاق بل يجب تسليمه في  
الحال لان الاعراض  
المطلقة يلزم تسليمها في  
الحال والمعوض تأخر  
بالتراضي لوقوعه في  
التعليق بخلاف المنجز  
يجب فيه تقارن للعوضين  
في الملك (واختلاع اجنبي)  
من ولي لها وغيره



السلطان فمن كتب اسمه فهو الذي يستحق ما ذكر ثم رايت افتاء واضحا لبعض الفضلاء من الحنفية فاحببت نقله لانه ربما يحتاج للافتاء به ونصه ما قولكم في رجل اشترى لنفسه جامكية ودفع ثمنها من خالص ملكه وكتب تمسك الشراء والاسقاط باسمه خاصة وقبضها مدة من الزمان غير انه كتب في تذكرة الجامكية اسم زوجته واولاده ستر او حامية على عادة الناس حيث يكتب مستحق الجامكية اسم غيره بل قد يكتب اسماء هوائيا لا يعرف صاحبه فهل العبرة بالاسم الذي في التمسك لانه هو الذي دفع الثمن ووقع البيع والاسقاط له ام كيف الحال افيدوا الجواب الحمد لله مانح الصواب لا يخفى أن الفراغ عن البلاد والجوامك والرزق والاطيان عرف مصر وهو عرف خاص يعمل به كما صرح به في الاشياء والنظائر وقد جرت العادة بينهم ان من اشترى بلد او جامكية يكتبها باسم ولده او مملوكه او واحد من اتباعه ولكن يتصرف فيها بنفسه ولا يملكها الولد او المعتوق إلا بعد موت الوالد او السيد كما هو الواقع المشاهد في مصرنا وقد وقعت هذه الحادثة وافق فيها مشايخنا بمنع الاولاد والاتباع من اخذ ما كتب لهم باسمهم مدة حياة آباؤهم او ساداتهم واستدلوا على ذلك بما صرح به في الرسالة المسماة بعطية الرحمن في محجة ما ارصد من الجوامك والاطيان ونص عبارته فيها انه يجوز لمن كتب جامكية او رزقة على اولاد وعيال وعتقاء ونحو ذلك إذا احتاج إلى الفراغ عنها ذلك لانه هو الذي يتصرف فيها بقرع وغيره ولا يتصرف اولاده وعياله إلا بعد موته فإذا كتب انسان جامكية او رزقة باسم اولاده وعياله لم يزل يتصرف فيها مادام حيا من غير مشارك ولا منازع سواء قال اكتبها هكذا في حالة الارصاد او قبل الارصاد فان قوله يقبل ويعمل به من غير تكبر خصوصاً في زماننا لكثرة عقود الاولاد لا بائتهم وسفهمهم عليهم انتهت عبارة الرسالة بالحرف إذا علم هذا النقل المعتبر فان الزوجة والاولاد لا يستحقون استقلال هذه الجامكية المذكورة في السؤال إلا بعد موت من اشترىها ورثها وله ان يتصرف فيها ببيع وغيره كما هو عرف مصر المصرح به في الاشياء وافق به كثير من اهل المذهب وحينئذ فلا اعتبار بتعليل من يقول انها مكتوبة باسمي في التذكرة لانا إن فتحنا هذا الباب يلزم عليه فساد كبير فان غالب امراء مصر يشترون البلاد والجوامك والرزق باموال عظيمة ويكتبونها باسماء اولاد واتباع ولو قلنا باعتبار كتابة اسمائهم لاخذوها من ايدي واليهم في حياتهم وفي ذلك من المفاسد ما لا يخفى ومن القواعد الشرعية ان دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة وإذا كان كذلك ورفعت هذه الحادثة للحاكم الشرعي منع المعارضة عن هذا الرجل الذي اشترى الجامكية لنفسه ودفع الثمن من ماله ويثاب على ذلك واتباع الحق اسلم والله اعلم اهـ (قوله وإن كرهته) أي الاختلاع (قوله له ظاهراً حكماً) لعل المراد باللفظ الصنيع التي تقدمت بين الزوج والزوجة بالحكم ما يترتب على تلك الصنيع من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة أخرى ومن وقوعه رجعي تارة وبائناً أخرى اهـ شيخنا ويستثنى من قوله وحكما صور احدهما ما لو كان له امرأتان فخالع الاجنبي عنهما بالف مثلاً من ماله صح قطعاً وان لم يفصل حصه كل منهما لان الالف يجب للزوج على الاجنبي وحده بخلاف الزوجتين إذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما يلتزمه كل منهما الثانية لو اختلعت المريضة بما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثلث والمهر من راس المال وفي الاجنبي الجميع من الثلث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا المغضوب أو على هذا الخمر أو نحو ذلك وطلق رجعي رجعي بخلاف المرأة إذا التمس الخلع على المغضوب ونحوه فانه يقع بائناً بمهر المثل الرابعة سألته الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اهـ شرح الخطيب اهـ اسم اهـ زى وقوله لو قال للاجنبي طلقها على هذا المغضوب بخلاف ما لو قال طلقها على هذا العبد مثلاً وهو في نفس الامر مغضوب فانها تبين بمهر المثل كما يعلم مما ياتي في قوله أو صرح باستقلال الخلع بمغضوب اهـ ع ش على م ر (قوله على ما مر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضي ان الخلع لو جرى مع اجنبي بقاسد وجب مهر مثل مع انه ليس كذلك بل يقع رجعي رجعي دفعه بقوله على ما مر أي من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما إذا جرى معها فلا حاجة إلى استثناء هذا ذكره الحلبي (قوله فهو من جانب الزوج الخ) بيان للفظ وقوله معاوضة الخ

وان كرهته (كاختلاهما)  
فيما مر لفظا وحكما على ما  
مر فهو من جانب الزوج  
ابتداء بصيغة معارضة



اي ان اتى بصيغة تها والافتعليق فيه شوب معاوضة ولا رجوع فيه كما مر وقوله ومن جانب الاجنبي الخ  
اي سواء فيه صيغة المعاوضة وغيرها كما مر اه قل على الجلال (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء الخ)  
الذي تقدم في بداءة الزوج انه تارة يبتدىء بصيغة معاوضة وتارة يبتدىء بصيغة تعليق كما تقدم في  
المتن فانظر لما اقتصر هنا على القسم الاول اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله معاوضة بشوب  
تعليق) فله الرجوع قبل القبول نظر الشوب المعاوضة وقول الجلال المحلى نظر الشوب التعليق  
وهم واخذ السبكي من جواز اختلاع الاجنبي جواز بذل المال لاسقاط الحق من الوظيفة وإن  
توقف استحقاق البازل على تقرير نحو الناظر وإذا اسقط حقه للباذل صار نحو الناظر خيرا فيمن  
يقرره ولا يمتنع ان يقرر البازل وإذا قرر غيره لا رجوع له بما بذله الا ان شرط الرجوع بان قال بذلت  
هذا المال في مقابلة اسقاط حقه من وظيفة كذا الى واذالم اقرر فيها ارجع عليك بما بذلته ونقل عن  
تقرير شيخنا ان له الرجوع وإن كان ما بذله بغد هبة وان وقع بينهما تسامح لانه مبني على الحصول  
ولم يحصل وفيه نظر لا يخفى اه حل (فرع) لو اسقط الموقوف عليه حقه من الوقف لم يسقط كما ظهر ووافق  
عليه مر او من الغلة فهو اباحة فان كان بعوض فهو يشبه البيع الفاسد الا ان توجد شروط البيع الصحيح  
كذا ظهر ووافق مر عليه على البدية فليتامل وليراجع وليحرر اه سم (قوله فاذا قال الزوج الخ)  
تفريع على قوله فهو من جانب الزوج الخ وهو اشارة للحكم المعنوي كما ان المفرع عليه اشارة للفظي اه  
شيخنا (قوله كتحليصها من يسي العشرة بها) اي وكان يقصد بتحليصها ان يتزوجها لانه ياتم في  
هذه اه حج اه ع ش على مر (قوله ولو كيلها في الاختلاع) هذا متعلق بقوله فيما مروها توكل فكان  
الانسب تقديمه هناك وقوله او ينوي ذلك اي الاستقلال او الوكالة وهذه اربع مع الاطلاق فالصور  
خمس والتصريح بالاستقلال كان يقول خلع زوجتك على الف من مالي والتصريح بالوكالة كان يقول  
اختلعا بالف من مالي او كالتها اه شيخنا (قوله ان يختلع له) كان يقول للزوج طلق زوجتك على الف في  
ذمتي من مالي او ينويه وقوله كماله ان يختلع لها كقوله طلق زوجتك على الف في ذمتها من مالي او كالتها  
عنها فيطلب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وتطالب هي في الثانية (قوله قال الغزالي) هو المعتمد  
اي فيلزمها العوض وقوله وقع لها اي ان لم يخالفها فيهما قدرت له ولا فلا فهو لا يخالف ما تقدم آنفا اه قل  
على الجلال (قوله لعود منفعته اليها) بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فان فائدته كما تكون للوكل تكون  
للوكل فوقعه في مثل ذلك للوكيل اولى لانه المباشر اه فيض اه شوبري (قوله ولا جنبي توكلها)  
اي في اختلاع نفسها من زوجها وقوله بان يصرح اي بالوكالة او بالاستقلال وقوله او تنوي  
اي الوكالة او الاستقلال فهذه اربعة مع قوله فان اطلقت فالجموع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله  
وحيث صرح الخ تفريع على المسئلتين والتصريح فيه صورتان وقوله يطالب الموكل اي الذي هو  
الزوجة في الاولى والاجنبي في الثانية وقوله والا فيها ثمان صور بقية العشرة والمباشر هو الاجنبي  
في الاولى والزوجة في الثانية وقوله حيث نوى الخلع اي للوكل الذي هو الزوجة في الاولى والاجنبي  
في الثانية فهاتان صورتان مع قوله او اطلق وكيلها في الرجوع في ثلاثة وعنده في خمسة وعدم مطالبته اصلا  
في اثنين وقوله او اطلق وكيلها اي اما لو اطلق وكيله اي الاجنبي وهو الزوجة في الثانية فلا رجوع  
اه شيخنا (قوله فالزوج يطالب الموكل) اي فيطلب الزوجة في الصورة الاولى وهي توكلها اجنبا  
في اختلاعها ويطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهي توكل الاجنبي لها ولا يطالب الوكيل ويفرق  
بينه وبين وكيل المشتري بان العقد ممكن وقوعه له ثم لا هنا كما مر وتقدم من انه يطالب الوكيل دونها  
مفروض فيما اذا خالعا وهما لم يخلعا اه حل وفي قل على المحلى مانصه قوله يطالب الموكل وهو الزوجة  
في الاولى والاجنبي في الثانية وقضية ذلك انه لا يطالب الوكيل وهو يخالف ما في البيع الا ان يفرق  
بقوة التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد له في بعض الصور اه وعبارة سم قوله يطالب الموكل

معاوضة بشوب تعليق  
ومن جانب الاجنبي  
ابتداء معاوضة بشوب  
جعلها فاذا قال الزوج  
للاجنبي طلقت امرأتى على  
الف في ذمتك فقبل او قال  
اجنبي للزوج طلق  
امرأتك على الف في ذمتي  
فاجابه بانك بالمسمى  
والتمزمه المال فداء لها  
كالنزام المال لعنتك السيد  
عنده وقد يكون له في ذلك  
غرض صحيح كتحليصها  
من يسي العشرة بها ويمنعها  
حقوقها (ولو وكيلها) في  
الاختلاع (ان يختلع له)  
كأله ان يختلع لها بان  
يصرح بالاستقلال او  
الوكالة او ينوي ذلك فان  
لم يصرخ ولم ينو قال الغزالي  
وقع لها العود منفعة اليها  
(ولا جنبي توكلها)  
لتختلع عنه (فتخير) هي  
ايضا بين اختلاعها له  
واختلاعها لها بان تصرح  
او تنوي كما مر فان اطلقت  
وقع لها على قياس ما مر عن  
الغزالي وحيث صرح  
بالوكالة عنها او عن الاجنبي  
فالزوج يطالب الموكل  
والا طالب المباشر ثم  
يرجع هو على الموكل



ظاهرة انه لا يطالب الوكيل ايضا مع انه تقر في باب الوكالة ان وكيل الشراء يطالب وقد يفرق بان  
التركيل هناك اسم لان العقد قد يقع له بخلافه هنا فراجع انتهت (قوله حيث نوى الخلع له) هذه كناية  
عن نية الوكالة فهي من الصور العشرة وتقدم ان فيها صورتين اه شيخنا (قوله فان اختلع الاجنبي الخ)  
هذا تفريع على قوله واختلع اجنبي كما اشار له الشارح بقوله فان اختلع الاجنبي فكان الانسب ذكره  
معه اه شيخنا ولو اختلع الاجنبي بصدقه او على ان الزوج برى منه او قال طلقها وانت برى منه او  
على انك برى منه وقع رجعي ولا يبرأ من شيء نعم ان ضمن له الاجنبي الدرك او قال للزوج على  
ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الاجنبي فان قالت هي له ان طلقني فانت برى من صدقي او فقد  
أبرأتك منه فطلقها لم يبرأ منه وهل يقع رجعي او بائنا جرى ابن المقرى على الاول لان الابراء لا يتعلق  
وطلاق الزوج طمعا في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا قال في الروضة ولا يبعد ان  
يقال طلاق طمعا في شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالخبر فيقع بائنا بمهر المثل اذ لا فرق  
بين ذلك وبين قولها ان طلقني فلك الف فان كان ذلك تعليقا للبراءة فهذا تعاقب للتعميل وهذا ما جزم به  
ابن المقرى وَاخِرُ الْبَابِ تبعا لنقل اصله له ثم عن فتاوى القاضى وقد نبه الاستوى على ذلك ثم قال  
والمشهور انه يقع رجعي وقد جزم به القاضى في تعليقه وقال الزركشى تبعا للبلقينى المعتمد انه ان علم  
الزوج عدم صحة تعليق الابراء وقع الطلاق رجعي او ظن صحته وقع بائنا بمهر المثل وقد افق بذلك الوالد  
اه شرح مر (قوله بماله) كان قال طلقها على هذا العبد والعبد في الواقع له سواء اقتصر على ذلك او قال من  
مالها او قال من مالى اه وقوله او بمالها كان قال خالعها بهذا العبد وهو في الواقع لها سواء قال من مالها  
ام لا وقوله او باستقلال كان قال خالع زوجتك عنى او عن نفسى بهذا العبد سواء قال من مالها  
او لا والحال ان للعبد لها فقوله بان لم يصرح بشيء من ذلك اى الوكالة والولاية والاستقلال وعدم  
التصريح بشيء منها لا ينافي تصريحه بان المال لها اذ الفرض ان الخلع بمالها فقوله وان اطلق مفهوم  
التصريح فى المثل وهذا التفصيل يدل على ان التصريح فى المثل بالاستقلال صادق بالتصريح بانه من  
مالها وبعدم التصريح به كما تقرر اه شيخنا (قوله او بولاية عليها) اى ولو كان صادقا اه حل (قوله  
او صرح باستقلال) بان قال اختلعتها بهذا العبد ولم يذكر انه من مالها ولا انه مغضوب وهو لها  
فى نفس الامر كما فى الروض وكذا اذا صرح بانه من مالها كما فى البهجة وشرحها اه مل (قوله  
فيقع الطلاق بائنا ويلزمه مهر المثل) الاطلاق هنا مع التفصيل فى قوله وان اطلق بان لم يصرح بشيء  
الخ ابين ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمغضوب او يذكره فرجعى كالصريح فى انه لا فرق بينهما  
هنا فى الوقوع بائنا بمهر المثل وحينئذ فقوله ان المحالعة من غير الزوجة بنحو المغضوب مع التصريح  
بنحو الغصب توجب الوقوع رجعي محله مالم يصرح الخالع بالاستقلال والواقع بائنا بمهر المثل  
اه ع ش على مر وقوله وحينئذ فقوله الخ كان الشيخ فهم ان التصريح بانه من مالها تصريح بعنوان  
الغصب اى ان الاجنبي اذا صرح بعنوان الغصب يقع الطلاق رجعي فاحتاج الى التقييد المذكور  
والظاهر انه لا يحتاج اليه اذ التصريح بانه من مالها ليس فيه تصريح بعنوان الغصب كما لا يخفى ولا  
يستلزم ان يكون مغضوبا فى نفس الامر فتأمل (قوله ويلزمه مهر المثل) وما تقدم من ان خلع الاجنبي  
بالفساد يقع رجعي محله مالم يصرح بالاستقلال كما هنا والا فيقع بمهر المثل ومعنى عدم التصريح  
بالاستقلال ان لا يضيف الخلع الى نفسه سواء اضاف المال لها ام لا اه شيخنا (قوله لذلك) اى  
لانه بالتصرف المذكور الخ

حيث نوى الخلع له أو  
أطلق (فان اختلع) الاجنبي  
(بماله فذاك) واضح (أو  
بمالها وصرح بوكالة)  
منها (كاذبا أو بولاية)  
عليها (لم تطلق) لانه ليس  
بولى فى ذلك ولا وكيل  
فيه والطلاق مربوط بالمال  
ولم يلزمه احد (أو) صرح  
(باستقلال فخلع بمغضوب)  
لانه بالتصرف المذكور فى  
مالها غاصب له فيقع الطلاق  
بائنا ويلزمه مهر المثل وان  
أطلق بان لم يصرح بشيء  
من ذلك فان لم يصرح  
بانه من مالها فخلع بمغضوب  
بذلك والا فرجعى اذ ليس  
له التصرف فى مالها بما ذكر  
وان كان وليا لها فاشبه  
خلع السفينة

(فصل) فى الاختلاف فى  
الخلع او فى عوضه

(فصل) فى الاختلاف فى الخلع او فى عوضه \* اى وما يتبع ذلك كالاختلاف فى عدد الطلاق اه ع ش  
ثم ان الاختلاف فى عدد الطلاق يمكن ان مشمول للاختلاف فى الخلع بان يراد من حيث اصله او من حيث  
عدده فلا يحتاج لزيادته على الترجمة كما صنع فالاولى له ان يفسر ما يتبع بقوله ولو خالع بالف الخ كما صنع فى



لو (ادعت خلعاً فانكر حلف) فيصدق إذا لا اصل عدمه فان أقامت به بينة رجلين (٣٩٩) عمل بها ولا مال لانه ينكره إلا ان يعود ويعترف

حاشيته على شرح م (قوله لو ادعت خلعاً الخ) ولو خالعهما ثم ادعت انه أبانها قبل الخلع أو انه أقر بفساد النكاح صدق بيمينته ولو قال إن فعلت كذا فانت طالق ثلاثاً وفعل المحلوف عليه ثم ادعى انه خالعهما قبل فاعلم يقبل وان وافقته المرأة وتسمع بينته بذلك ولا يشكل عليه عدم سماعها فيما لو طلق ثلاثاً ثم أقامها على فساد النكاح لان فعله يكذب بينته ثم لا هنا فتأمل اه شوبري (قوله بينة رجلين) أي لا رجلاً وامرأتين ولا رجلاً ويميناً لان دعواها الخلع ليس فيها ما ولا يقصدها مال وما كان كذلك لا يثبت إلا برجلين كما سيأتي في الشهادات فلذلك عبر هنا بالرجلين بخلاف قوله الآتي فان أقام بينة لان دعواها الخلع يتوصل بها للمال والدعوى إذا كانت كذلك يقبل فيها الرجلان والرجل والمرأتان واليمين كما قاله اه شيخنا (قوله فيستحقه) قال الماوردي ولا يشكل على هذا ما تقدم في كتاب الاقرار من انه لو أقر بمال وكذبه المقر له فانه يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فانه لا يستحقه إلا باقرار جديد لان هذا الاقرار في ضمن معاوضة بخلاف ذلك ويغفر في الضمى ما لا يغفر في غيره اه زى (قوله ولها نفقة العدة) أي في كل من الصورتين وهما انكارها الطلاق بالسكينة ودعواها انه بجانا فانها في كل منهما تشرع في العدة لاعترا فهما بالطلاق في الثانية ومؤاخذته بدعواه في الاولى وتستحق فيها النفقة لانها تزعم ان لا طلاق اصلاً (قوله ولها نفقة العدة) أي وكسوتها ولا يرثها السكن الظاهر كما قاله الاذرعي والزر كشي أنها رثته اه شرح م (قوله ولو اختلفا) أي المتخالعان الزوج او وكيله معهما او وكيلها او الاجنبي اه شوبري (قوله او قدره الخ) لو وقعت الفرقة بلفظ الخلع ثم ادعى الزوج تسمية القدر فانكرتها فينبغي ان يكون محل التحالف هنا ما إذا كانت التسمية اكثر من مهر المثل كما سلف نظيره في الصداق اه سم (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج لانه هنا بمثابة البائع اه حل قال سلطان والذي ينبغي ان يبدأ بالزوجه لان البضع يبقى لها وفيه ان بقاء البضع لها ليس من الفسخ لان الفسخ لعوض الخلع فقط واما الطلاق فهو ثابت باعترا فهما كما هو ظاهر (قوله اولى من تعبيره بالجنس) أي لان الاختلاف في الجنس يعلم من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه اختلاف الصفة وهذا بناء على ما تقدم له في باب الحوالة من ان الجنس يعلم من التعبير بالصفة بطريق الاولى اما على ما قدمه في باب الصداق في فصل الاختلاف من شموله فوجه الاولوية العموم فليتامل اه شوبري (قوله قوله الزوج يمينه) أي يمين أخرى غير الواقعة في التحالف فاذا حلف اليمين الاخرى ثبت طلقة في المسئلة المذكورة وفيه انها بانته منه ولا بد فلا معنى للاختلاف فان قلت فائدته انه يصح العقد من غير محلل قلنا العقد إنما يكون باذنها ولا يصح ان تاذن في التزويج منه مؤاخذتها برعها والجواب ان الفائدة قد تظهر فيما لو قالت لوليها زوجني بما شئت فزوجها هذا الزوج فلما علمت الحال طلبت لفساد العقد فقالت للزوج انا لا احل لك لكون الطلاق الذي وقع فيما مضى كان ثلاثاً فالقول قوله يمينه وتبقى صحة النكاح قهراً عليها اه شيخنا ويجاب ايضاً بانها قد تزوج منه بغير إذن بالسكينة فيما لو كانت بحجرة وزوجها منه المجبر بغير رضاها فقالت للزوج العقد فاسد لانك قد كنت فيما مضى طلقته ثلاثاً ولم يحصل تحليل فقال لم اكن طلقته إلا واحدة (قوله ونويانو عازم) اما لو اختلفت نيتاهما وتصادقا فلا فرقة واما او قال أردت الدراهم وقالت أردت الفلوس بلا تصديق وتكاذب فتبين وله مهر المثل بلا تحالف واما لو صدق احدهما الآخر على ما اراده وكذبه الآخر فيما اراده فتبين ظاهر او لا شيء وعليها لانكار احدهما الفرقة نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى اه شرح م (خاتمة) غلم بماسر ضبط مسائل الباب بان الطلاق اما ان يقع باثنا بالمسمى ان صحب الصيغة والعوض او بمهر المثل ان فسد العوض فقط او رجعيًا ان فسدت الصيغة وقد نجح الزوج او لا يقع اصلاً ان تعلق بما لم يوجد فلم ان من علق الطلاق زوجته بآرائها اياه من صداقها لم يقع عليه الا ان وجدت براءة صحيحة من

بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (او ادعاء) أي الخلع (فانكرت) بان قالت لم تطلقني أو طلقته مجاناً (بانته) بقوله (ولا عوض) عليها إذا لا اصل عدمه فيتحلف على نفيه ولها نفقة العدة فان أقام بينة به او شاهداً وحلف معه ثبت المال كما قاله في البيان وكذا لو اعترفت بعد يمينها بما ادعاء قاله الماوردي وقول فانكرت أعم من قوله فقالت بجائنا لما تقرر (ولو اختلفا في عدد طلاق) كقولها سألتك ثلاث طلاقات بالف فاجبتني فقال واحدة بالف فاجبتك (او) في (صفة عوضه) كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلفا في التلفظ بذلك ام في ارادته كان خالع بالف وقال أردنا دنانير فقالت دراهم (او قدره) كقوله خالعتك بمائتين فقالت بمائة ولا بينة) لو احدهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (تحالفا) كما تباعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) لبيئتهما (بفسخ) للعوض منهما أو من أحدهما أو الحاكم (مهر مثل) وان كان اكثر مما ادعاء لانه المراد فان كان لاحدهما بنية عمل بها وذكر حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولي بفسخ

من زيادتي وتعبير بالصفة اولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج يمينه (ولو خالع بالف) مثلاً (ونويانو غل) من نوعين بالبلد (لزم) الحاق اللبني بالملف وظن ان لم ينوي شيئاً حمل على الغالب ان كان ولا لزم مهر المثل



جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافا لما أطال به الرمي انه لا فرق بين تعلقها ودونه اه من شرح مره (فرع) ه يقع كثيرا ان تقع مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له ابرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فانت طالق والذي يظهر فيه انها ان ابراته من معلوم وهي رشيدة وقع الطلاق رجعيا التعلية على مجرد صحة البراءة وقد وجدت لا باثنا لانهم يأخذون ضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وان كان المبرأ منه مجبولا فلا براءة ولا وقوع فتنبه له فانه دقيق كثير الوقوع اه ع ش عليه بحروفه

### (كتاب الطلاق)

اي بيان احكامه ومنها بيان صرائحه وكناياته وما يتعلق بذلك وهو جاهل جاء الشرع بتقريره وفي قل على الجلال وهو لفظ جاهل جاء الشرع بتقريره فليس من خصائص هذه الامة (قوله هو لغة حل القيد) الظاهر ان المراد بالقيد الاعم من الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي علاقة كما هو الغالب وان كان المعنوي خلاف ظاهر التعبير بالحل وعبارة الاذرعى هو عبارة عن حل القيد والاطلاق انتهت فحمل حل القيد على الحسي كما هو المتبادر منه وعطف عليه الاطلاق الذي هو اظهر في اخذ المعنى الشرعي منه كما تقرر ثم ظاهر قولهم في تفسير الطلاق انه حل القيد انه مصدر فانظر هل استعمل الفعل من هذه المادة مجردا ويحتمل انه اسم مصدر بمعنى التطليق فليراجع اه رشيدى وفي المصباح طلق الرجل امراته تطليقا فهو مطلق فان كثرت تطليقاته للنساء وقيل مطلق والاسم الطلاق وطلقت هي تطلق من باب قتل وفي لغة من باب قرب فهي طالق بغير هاء وقال ابن فارس ايضا امرأة طالق طلقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة وقال ابن الانباري اذا كان النعت منفردا به الا نثى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامث وحائض لانه لا يحتاج الى فارق لاختصاص الا نثى به اه لكن هذا كله لا يفيد الا استعمال هذه المادة في حل القيد المعنوي واما استعمالها في حل القيد الحسي فيؤخذ من عبارة المختار ونصها واطلاق الاسير خلاه واطلاق الناقة من عقاها فطلقت هي بالفتح واطلاق يده بالخير وطلقتها ايضا بالتخفيف والطلاق ايضا الاسير الذي اطلق عنه اساره وخلى سبيله والاطلاق الذهاب واستطلاق البطن مشبه اه وفي المصباح حل الشيء يحل بالكسر خلافا لحرم وحل الدين يحل بالكسر ايضا حلولا لا انتهى في اجله فهو حال وحلت المرأة لازوج زال المانع الذي كانت متصفة به كالعدة وحل الحق حلولا لا وجب وحل المحرم حلولا بالكسر خرج من احرامه وحل صار في الحل والحل ما عدا الحرم وحل الهدى وصل الموضع الذي ينحر فيه وحلت اليمين برت وحل العذاب يحل ويحل حلولا هذه وحدها بالضم والكسر فالضم على معنى نزل بغيره والكسر على معنى وجب والباقي بالكسر فقط وحلت بالبدل حلولا من باب قعد نزلت به ويتعدى بنفسه ايضا فيقال حللت البلد والحل بفتح الحاء والكسر لغة حكما ها ابن القطاع موضع الحلول والحل بالكسر الاجل وقوله تعالى حتى يبلغ الهدى محله اي الموضع الذي ينحر فيه والمحلة بالفتح المكان ينزله القوم وحلت العقدة حلا من باب قتل واسم الفاعل حلال ومنه قيل حللت اليمين اذا فعلت ما يخرج عن الحنث فانحللت هي والحليل الزوج والحليلة الزوجة والحلة بالكسر القوم النازلون وتطلق الحلة على البيوت مجازا تسمية للمحل باسم الحال فيه اه (قوله وشرعا حل عقد النكاح) وعرفه النووي بقوله تصرف بملوك للزوج يحدته بلا سبب فيقطع النكاح وتعتبر به الاحكام الخمسة واجب كطلاق المولى او الحكيم كما مروجرام كطلاق البدعة ومندوب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية او من لا يميل اليها بالكلية وبامر احد الابوين لغير تعنت ومكروه لما خلا عن ذلك واشار الامام الى المباح بمن لا تسمح نفسه بمؤنتها لعدم ميله اليها ميلا كاملا (تنبه) ه من المندوب طلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها لا مطلقا لان عدم سوء الخلق محال كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة في النساء كالغرب الاعصم

(كتاب الطلاق)  
هو لغة حل القيد وشرعا  
حل عقد النكاح بلفظ  
ونحوه والاصل فيه قبل  
الاجماع الكتاب



أى الأبيض الجناحين أو الرجلين أو أحدهما أه قل على الجلال (قوله الطلاق مرتان) أى عدد الطلاق الذى تملك الرجعة عقبه فلا بد من تقدير المضاف قبل المبتدأ ليكون المبتدأ عين الخبر (قوله كخبر ليس شىء الخ وفى رواية بحجة البغض الحلال إلى الله الطلاق) ليس المراد حقيقة البغض بل التفسير منه قاله حج أه حل وانظر ما المانع من كون البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صائق بالمكروه كالحرām ولا ينافى ذلك وصفه بالحل لأنه يطلق ويراد به الجائز أه سم على حج أه ع ش على مر (قوله ولا ية) وقصد فيه ان كلامه الو لا ية والقصد وصفه بالطلاق فهلا جعلا من شروطه أه حل (قوله ولو بالتعليق) عبارة شرح مر وبشرط لنفوذ أهى لصحة تنجزه وتعليقه التكليف فلا يصح تعليق ولا تنجز من نحو صبي وجنون ومغنى عليه وثأم لسن لو علقه بصفة فرجعت وبه نحو جنون وقع ولو كان الطلاق معلنا على صفة ووجدت با كراه بغير حق لم ينحل بها كما لم يقع بها او بحق حنث وانحلت كما يؤخذ من كلامهم واتفق به الوالد نعم قد تقدم فى شروط الصلابة انه لو تكلم فيها مكرها بطلت لندرة الا كراه فيها ومن الا كراه كما هو ظاهر مالو حلف ايظاً ما قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته بوجه واعلم انه لا فرق بين الا كراه الحسى او الشرعى فلو حلف ليدأ ن زوجته الليلة فوجدما حائضاً أو لتصوم من غدا فحاضت فيه أو ليدبعن امته اليوم فوجدما حاملاً منه لم يحنث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه فى هذا الشهر فعجز عنه كما سياتى بخلاف من حلف ليعصين الله وقت كذا فلم يدهصه حيث يحنث يدلل مالو حلف لا يصلى الظهر مثلاً فصلا حنث والحاصل انه حيث خص يمينه بالمعصية او اتي بما يعمها قاصدا دخولها او دلت قرينة عليه كما ياتي فى مساله مفارقة الغريم فان ظاهر الخاصصة والمشاحة فيها انه اراد ان لا يفارقه وان اعسر حنث بخلاف من اطاق ولا قرينة فيحمل على الجائز لانه الممكن شرعا والسابق الى الفهم انتمت وقوله فعجز عنه كما ياتي بان لم يستطع الوفاء فى جزء من الشهر بخلاف مالو قدر فلم يؤد ثم اعسر بعد فانه يحنث لنفويته البر باختياره ويصرح بذلك قول الشهاب حج فى آخر الطلاق او قال متى مضى يوم كذا مثلاً ولم اوف فلانا دينه فاعسر لم يحنث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق إلى مضى المدة قول حج بشرط الاعسار الخ اما لو حلف انه يقضيه حقه عند آخر الشهر مثلاً واعسر فى الوقت الذى عينه للوفاء لم يحنث ايسر قبله بعد الحام وكان يمكنه ادخار ما يسره الى الوقت المعين فالظاهر عدم الحنث لانه قبل الوقت المعين ليس متمكناً من الوفاء اذ لا يبر بالاداء إلا فى آخر الشهر والبر ليس محصوراً فيما يسره قبل الاخر فليس فى انلاقه نفويت للبر باختياره وبهذا فارق مالو حلف ايأ كان ذا الطعام خذا فانلقه قبل الغد حيث قالوا فيه بالحنث اذ البر محصور فى ذلك الطعام قاله حج قبيل باب الرجعة ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما سرق فى الفلس ويحتمل ان يكون ما هنا اضيق فلا يترك له ما جميع ما يترك له ثم لا يترك له الضرورى لا الحاجى أه ع ش على مر (قوله فلا يصح من غير مكاف شئ السائم وظاهره وان عصى بالنوم وهو ظاهر ان كانت المعصية لا مخرج كال نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغلب على ظنه استيقاظ قبل خروج الوقت اما لو استعمل ما يجلب النوم بحيث تقضى العادة بان اكلمه يوجب النوم ففيه نظر وقد يقال يفرق بين هذا وبين استعمال الدواء المزيل للعقل بان العقل من الكليات الخمس التى يجب بحج حفظها فى سائر المأل بخلاف النوم فانه قد يبطأ استعمال ما يحمله لما فيه من راحة البدن فى الجملة أه ع ش على مر ولو ادعى حال تهاظه به انه كان نائماً أو صيباً أى وامكن ومثله جنون عهده جنون ضديق يمينه قاله الزويانى ومنازعة الروضة له فى الاولى ظاهرة اذ لا اماراة على النوم ولا يشكل على الاخيرين عدم قبول قوله لم اقصد الطلاق ظاهراً للفظه بالصريح مع تيقن تكليفه فلم يمكن رفعه وهذا لم يتيقن تكليفه حال تلفظه فقبل فى دعواه الصبا او الجنون بقية أه شرح مر (قوله الخبر رفع القلم) أى قلم التكليف وهو الكاتب الاحكام التكليفية لا قلم الوضع وهو الكاتب الاحكام الوضعية لانه ليس مرتفعاً عن الثلاث أه شينخا وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لان وقوع الطلاق

كقوله تعالى الطلاق مرتان  
فامساك بمعروف أو تسريح  
باحسان والسنة كخبر  
ليس شىء من الحلال أبغض  
إلى الله تعالى من الطلاق  
رواه ابوداود باسناد صحيح  
والحاكم وصححه (اركانه)  
خمس (ضيفة وعمل وولاية  
وقصد ومطلق وشرط  
فيه) أى فى المطلق ولو  
بالتعليق تكليف فلا يصح  
من غير مكلف الخبر  
رفع القلم



من قبيل خطاب الوضع الا ان يقال عدم وقوع طلافهم يلزمه عدم حرمة الزوجة بعد زوال هذه الاعذار  
فكان الحديث قال اذ طلق الصبي زوجته ثم بلغ ثم لم تحرم عليه وكذا يقال في البقية (قوله عن ثلاثة) تنمته عن  
الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ صححه ابو داود وغيره وحيث رفع عنهم القلم  
بطل تصرفهم اه ع ش (قوله الاسكران) يصح ان يكون استثناء منقطعاً من منطوق اللفظ في معنى الاستدراك  
والنقد بربط الطلاق من مكاتب الاسكران اي لئلا يكون الاسكران يصح طلاقه وان لم يكن مكلفاً يصح ان  
يكون استثناء منقطعاً من المهور كما قاله العناني والنقد بشرط الطلاق المكاتب فلا يصح من غيره الاسكران  
فهو مستثنى من الخير كما يقتضيه صنيع الشارح اه ب ش (قوله الاسكران فيصح منه الخ) استثنى ابن الرفعة  
من نفوذ طلاقه ما لو طلق بكناية لا حنياجها الى النية كما لا يصح عدلاته وفيه نظرا ه شرح الروض وعبارة  
شرح م ر وما بحثه ابن الرفعة وقره جمع من عدم نفوذ طلاق الاسكران بالكناية لا وقفا على النية وهي مستحيلة  
منه فحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصريح فقط سرد ذكره افتضاء اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد  
لفظه لمعناه كما تقرروا الاسكران يستحيل عليه ذلك ايضا فكما وقعوه به ولم ينظروا لذلك فكذلك هي وكونها  
يشترط فيها قصدان وهو قصد واحد لا يؤثر لان الملاحظ ان التغليظ عليه يقتضي الوقوع عليه بالصريح من  
غير قصد وهذا بعينه موجود فيها اه وقوله فكذلك هي اي الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن  
لا بد من النية بان يخبر عن نفسه انه نوى سر ا ما اخبر في حال الاسكران او بعده وقوله يشترط فيها اي الكناية  
وهو اي الصريح وقوله موجود فيها اي الكناية اه ع ش عليه ومثله الرشيدى عليه ايضا وسم على حج (قوله  
مع انه غير مكلف) قال ابن السبكي في جمع الجرامع والصواب امتناع تكليف الغافل وهو من لا يدري اه  
وقال الكمال قوله وهو لا يدري يدخل فيه الاسكران تعديا فهو غير مكلف كما صرح به الغزالي وامامه  
والشيخ ابو حامد وآخرون فان قيل صرح جمع من اكابر فمأثنا كشيخ المذهب ابى حامد والقفال وآخرين  
بانه مكلف ونقل ذلك عن نص امامنا الشافعي ويشهد لذلك انه يعتبر منه العقود كالبيع والحلول كالطلاق  
وذلك اثر التكليف قلت التحقيق انه ليس في المسئلة خلاف معنوى فان من قال انه ليس بمكلف عنى انه ليس  
مخاطبا حال عدم فهمه خطاب تكليف لا استحالة وجعل مؤاخذته بما يصدر عنه من العقود والحلول  
وغيرهما من قبيل ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه لتسببه الى ازاله عقله بمحرم قصدا ومن قال انه  
مكلف عنى انه مكلف حكما اي تجرى عليه احكام المكلفين فيؤاخذ بما صدر منه في سكره تغليظا كما مر وهذا  
لا ينافي ان تكون مؤاخذته من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والى هذا يشير كلام القاضي ابى بكر في التعريف  
فانه بعد ان اطال القول في تقرير انه غير مكلف قال ما حاصله انه مكلف لئلا يكون بعد السكر بما كان في السكر (قوله  
من قبيل ربط الاحكام الخ) اي انه من باب خطاب الوضع بمعنى أن الشارع جعل طلاقه علامة للفارقة  
وقتل سببا للفرامة واثلا في سبيل اللصيان كقتل الصبي واثلا في ذلك من باب التكليف وكتب ايضا  
قوله ربط الاحكام بالاسباب السبب هو الوصف لظاهر المضبط المعروف بالحكم وهو احد اقسام خطاب  
الوضع وهو الذي يضاف الحكم اليه كالزوال وجوب الظهور والزوال وجوب الحدومعنى خطاب الوضع ان  
وضعه في شريعة لا ضافة الحكم بترتيب الاحكام تيسير النافان الاحكام مغيبة عن الفرق بينهما وبين خطاب  
التكليف من حيث الحقيقة ان الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سببا أو شرطا او مانعا  
وخطاب التكليف طلب اداء ما تقرر بالاسباب والشروط والموانع وقد علم بما ذكرته ان قول الأئمة في  
تصرفات السكران انها من قبيل ربط الاحكام بالاسباب معناه ان افواله وافعاله اسباب معرفات للاحكام بترتيبها  
عليها اهم ر فتاوى اي انه من باب خطاب الوضع ولا يستحيل ذلك في حق غير المكلف قاله الغزالي اه ش و يرى  
(قوله من قبيل ربط الاحكام بالاسباب) أي تعليقها بالاسباب والحكم منها وقوع الطلاق وسببه التلفظ به اه

عن ثلاثة (الاسكران)  
فيصح منه مع انه غير مكلف  
كما نقله في الروضة عن اصحابنا  
وغيرهم في كتب الاصول  
تغليظا عليه ولان صحته من  
قبل ربط الاحكام  
بالاسباب كما قاله الغزالي في  
المستصفي واجاب عن قوله  
تعالى لا تقربوا الصلاة  
وانتم سكارى الذي استند  
اليه الجويني وغيره في  
تكليف السكران بان المراد  
به من هو في اوائل السكر



عش على مرأى هو من قبيل خطاب الوضع وهو الخطاب الوارد بكون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً فكان مقتضى التعايل الثاني ان يقع من الصبي لانه مخاطب بخطاب الوضع الا ان يقال المراد بقوله بالاسباب اى المنضم اليها تعد من الخطاب فيخرج الصبي اه شيخنا ومقتضى هذا الجواب ان يقع من المجنون المتعدى وليس كذلك اه وفي شرحه ما نصه ونفوذ تصرفاته له وعليه الدال عليه اجماع الصحابة رضى الله عنهم على مؤاخذته بالقذف من خطاب الوضع وهو ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه لتعديده والحق ماله بما عليه طرد الباب فلا يرد النائم والمجنون على ان خطاب الوضع قد لا يعنهما ككون القتل سبباً للقصاص اه وقوله ككون القتل سبباً للقصاص قاله الصبي والمجنون اذا قتل لا قصاص عليهما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع اى فحيث دخل التخصيص في شأنه ابعدهم وجوب ذلك القصاص امكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا اه عش عليه (قوله وهو المنتشى لبقاء عقله) وفيه ان هذا لا يناسبه قوله بعده حتى تعلموا ما تقولون لان المنتشى يعلم ما يقول وايضا يلزم نهى المنتشى عن الصلاة مع ان صلاته صحيحة اه حل واجاب بعضهم بان هذا خطاب للمنتشى الذى صحوه يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى عن ابتدائها الا تبطل في اثنائها بتغير حاله اه شيخنا عشاوى (قوله وهو المنتشى) بنون ففوقية فمجموعة من النشوة اى الطرب وهذه اول حالاته والثالثة ان يسقط كالمغشى عليه والثانية بينهما وسيأتى ذلك فى كلام الشارح اه قل على الجلال وقوله من النشوة بالواو لا بالهمز لان نشأ بهذا المعنى مقصور لا مهموز ولذلك ذكره المختار فى باب المقصور وفى المصباح النشوة السكر ورجل نشوان وامرأة نشوى والجمع نشاوى مثل سكرى وسكارى وزناو معنى اه ثم قال ونشأ الشيء نشوا مهموز من باب نفع حدث وتجدد وانشأته احدثته والاسم النشأة وزان تمرة وسلامة اه (قوله والمراد بالسكران) اى الذى هو محل الخلاف فى تكليفه هو المتعدى (قوله من زال عقله) اى تميزه لا الغريزى اى لانه لا يزيله الا الجنون (قوله بما اثم به) يؤخذ منه انه لا فرق فيما ذكر بين المسلم والكافر فى نفوذ تصرفه لان الكافر مخاطب بفروع الشريعة ولا عبرة باعتقاده الحل واقرارنا اياه على شره ليس لحل ذلك بل لسكون الجزية مأخوذة فى مقابلة كف الاذى عنهم عش على مر (قوله ويرجع فى حده الى العرف الخ) قد وجدت بهامش شرح الروض ما نصه (فائدة) السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء أبخرة متصاعدة من المعدة على معادن الفكر اه دميرى (قوله وعن الشافعى انه الذى اختل كلامه الخ) وتظهر ثمرة ذلك فيما لو علق الطلاق على السكر اه حل (قوله واختيار) قال الشيخ عميرة او هم بعض الضعفة انه لا حاجة الى قيد الاختيار مع قيد التكليف بناء على ان المسكر غير مكلف كما مشى عليه فى جميع الجوامع وهو فاسد لان المراد هنا بالتكليف البلوغ والعمل لا المعنى المراد فى قولهم المسكر مكلف أو غير مكلف على أن المسئلة خلافة اه ومن خطه نقلت اه شوبرى (قوله فلا يصح من مكره) اى بغير حق والاصح بان امتنع المولى من الفيتة والطلاق ولو باللسان بان قام به مانع طبيعى بان يقول اذا قدرت فتت أو من الطلاق فقط بان قام به مانع شرعى كاحرام وصوم واجب لانه لا يطالب حينئذ بفيتته حتى لو قال اذا انقضت احرامى أو صومى وطئت لا يكتفى منه بذلك فاكرهه القاضى على الطلاق ولا يمنع من ذلك تمكيد القاضى من ايقاع الطلاق بنفسه كذا ذكره والرافعى فيه اشكال قوى ذكره فى تحرير الفتاوى بحصله ان المولى يجبره القاضى حتى اذا امتنع من الفيتة لا ينبغي أن يلزمه بالطلاق عيناه اه حل (فرع) لو قال طلقت مكرها فانكرت زوجته وهناك قرينة كالحبس فالقول قوله بيمينته والا فلا كدعوى الاغما بان طلق مريض ثم قال كنت مغشى على فانه ان عهد له اغما قبل قوله والا فلا فان ادعى الصبا وامكن صدقه بيمينته اه من الروض وشرحه (قوله وان لم يور) اى فلا تلزمه التورية فلوتر كما علمنا اوله من غير دهشة اصابته بالا كراهه لم يضر لانه مجبر على اللفظ ولا نية له

وهو المنتشى لبقاء عقله  
وانتفاء تكليف السكران  
لان انتفاء الفهم الذى هو شرط  
التكليف والمراد بالسكران  
الذى يصح طلاقه وتكاحه  
ونحوهما من زال عقله بما  
أثم به من شراب أو دواء  
ويرجع فى حده الى العرف  
فاذا انتهى تغير الشارب  
الى حالة يقع عليه اسم  
السكران عرفاً فهو محل  
الكلام وعن الشافعى  
رضى الله تعالى عنه انه الذى  
اختل كلامه المنظوم  
وانكشف سره المكنوم  
(واختبار فلا يصح من  
مكره وان لم يور) لا طلاق  
خبر



تشعر باختياره ويفارق المص ولعليه حيث يلزمه الحرب إذا قدر عليه بان الذنوش محتاط لها مالا محتاط  
لغيرها والتورية من وريث الخبر تورية اي سترته واظهرت عليه كانه ماخوذ من وراء آلم انسان كانه يجعله  
وراءه حيث لا يظهر ذكره الجوهري قال التوروي في اذكاره ومعه ما ان يطلق لفظه وظاهر في معنى ويريد  
به معنى اخرى يتناول ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره اه من الروض في شرحه (قوله وإن لم يور) هذه  
الغاية للرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح مروقيل إن تركها أي التورية بلا عذر كغباوة ودهشة وقع  
ومن ثم لزمتم المسكره على الكفر ولو قال له اللصوص لا تبركك حتى تخاف بالطلاق انك لا تخبر بنا احدا  
كان إكراهها على الخاف فلا وقوع بالاختيار بخلاف ما لو خاف لهم من غير سؤال منهم وإن علم عدم  
اطلاقه إلا بالخاف لعدم إكراهه على الخاف اه وقوله ومن ثم لزمتم المسكره على الكفر وهل يلحق  
بالكفر غيره من بقية المعاصي حتى لو أكرهه على الدلالة على امرأة يزني بها أو إنسان يريد قتله أو أخذ أهله  
فاخبر كاذبا هل تلزمه التورية أو لا ويفرق بلفظ امر المسكر فيه نظر اه ع ش عليه (قوله لا طلاق في اخلاق)  
أي إكراه فسروا الاغلاق بالا كراه لان المسكره أغلق عليه الباب أو انغلاق عليه رأيهم ومنعوا تفسيره  
بالغضب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان اه حج (قوله أو ينوي بالطلاق حل الوثاق) فيه ان نية هذا  
وعدمه بيان حيث لم يحل من وثاق اه حل والوثاق بفتح الواو وكسر ه الغتان كما في المختار وفي المصباح  
انه القيد والحبل ونحوهما والجمع وثق كرباط ورباط اه (قوله على تحقيق ما هدده بولاية) ومنه المشد  
المنسوب من جهة الحاكم وقوله ظلمانه يؤخذ جواب جازئ وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً يعتاد الخراثة  
لشخص فتشاجر معه فخلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له هذه السنة نشكاه لشاد البلد فأكراهه على الخراثة  
له تلك السنة وهدده بالضرب ونحوه إن لم يحرث له وهو أنه لا حث عليه لان هذا الاكراه بغير حق ولا  
يشترط تجدد الاكراه من الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه أو لا حيث أكرهه على الفعل جميع السنة على  
العادة وعلم منه انه إن امتنع عاقبه بل لو قال له احث له جميع السنين وكان حلف أن لا يحرث له أصلاً لافي  
تلك السنة ولا في غيره لم يحنث مادام الشاد متولياً فان عزل وتولى غيره ولم يكرهه على ذلك حث بالحرث  
بخلاف ما لو استأجره لعمل فخاف أنه لا يفعله فأكراهه عليه فيحنث لان هذا الاكراه بحق اه ع ش على م  
(قوله ما هدده) أي امر غير مستحق اه شرح م وفي المصباح وهدده وتهدده توعده بالعقوبة انتهى  
(قوله عاجلاً ظلماً) ومع اشتراط كونه عاجلاً لا يشترط تنجيذه بل يكفي التوعد لفظاً صريحاً في شرح  
الروض اه شوبري (قوله وعجز مكره الخ) لا يقال هو عند قدرة المسكره على الحرب مثلاً لا يصير  
المسكره قادراً على ما هدده فلا حاجة لهذا القيد للاستغناء عنه بالاول لانا قول قدرة المسكره بالفتح على  
الحرب لا تنفي قدرة المسكره على ما هدده به اه حل (قوله وعجز مكره) أي في غير إكراه الحاكم الشرعي  
والا فامر الحاكم من حلف لا يكلم فلان على كلامه إكراه فلا يحنث به بقدر ما أمره من مرة أو أكثر  
أو دائماً اه قل على الجلال (قوله كاستغاثه) بالمعجزة والمثلثة أو المهمة والنون اه قل على الجلال  
(قوله وظنه أنه إن امتنع الخ) فلو بان خلاف ظنه فينبغي عدم الوقوع أيضاً ومنه تخويف أخرق بما  
يحسبه مهلكاً والآخرق بمعجزة فهملة مفتوحة ففاف من لا يعرف النافع من المضرو ويحسبه بمعنى يظنه  
اه قل على الجلال (قوله ويحصل بتخويف الخ) الضابط أن كلما يسهل على المسكره بفتح الراء  
ارتكابه دون الطلاق ليس إكراهاً وعكسه إكراه اه قل على الجلال (قوله ويحصل بتخويف  
بمحذور) وليس من ذلك عزله من منصبه حيث لم يستحق ولايته لان عزله ليس ظلماً بل مطلوب  
شرعاً بخلاف متوليه بحق فينبغي ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اه ع ش على م (قوله  
كضرب شديد) هو وما بعده في حق المسكره بفتح الراء بخلاف ضرب ولده أو والده أو قتلهم ما فليس  
إكراهاً وفي شرح شيخنا الاكراه بقتل بعضه المعصوم وأن علا وسفل إكراه وهو وجيه كما يؤخذ من

لاطلاق في اغلاق اي  
اكراه رواه ابو داود  
والحاكم على شرط مسلم  
والتورية كأن ينوي غير  
زوجته أو ينوي بالطلاق  
حل الوثاق أو بطاقت  
الاخبار كاذباً (وشرط  
الاكراه قدرة مكره)  
بكسر الراء (على تحقيق  
( ما هدده به ) بولاية أو  
تغلب (عاجلاً ظلماً) وعجز  
مكره ( بفتح الراء ) عن  
دفعه ( بهرب وغيره  
كاستغاثه بغيره (وظنه)  
انه (إن امتنع) من فعل  
ما أكره عليه (حققه) أي  
ما هدده به (ويحصل)  
الاكراه (بتخويف  
بمحذور كضرب شديد)  
أو حبس



الضابط السابق ومنه قول الوالد لولده طاقها وإلا فانت نفسي فهو أكرهه وكذا عكسه على المعتمد فيها  
 أهـ قل على الجلال (قوله أو اتلاف مال) ومنه حبس دوابه حبسا يؤدي إلى التلاف عادة أمعش على  
 مـ (قوله أو اتلاف مال) أي أو نفس بالاولى ومنه قول المرأة لزوجها طلقني وإلا اطعنك سما مثلا وغلب  
 على ظنه ذلك أهـ قل على الجلال (قوله ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس واحوالهم) عبارة الروض  
 وشرحه ويختلف الإكراه باختلاف الأشخاص والأسباب المكروهات بها فقد يكون الشيء أكرها في  
 حق شخص دون آخر الخ (قوله ويختلف ذلك) أي ما ذكر من الضرب وغيره فغير الضرب الشديد  
 لذى المروءة أو بحضرة الملا أكرهه والتخويف بالزنا والواطأ أكرهه ولولدى العجوز ونحو خمسة دنانير  
 من غنى غير أكرهه وهكذا أهـ قل على الجلال (قوله فلا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة)  
 أي وإن علم من عادته المطردة أنه لم يمتثل أمره الآن تحقق القتل غدا كما اقتضاه إطلاقهم ووجهه أن  
 بقاءه إلى الغد غير متيقن فلم يتحقق الإلجام أهـ شرح مـ (قوله فإن ظهر إلى قوله وتوع) يشير بهذا إلى شرط  
 آخر في الإكراه وهو من ظمور القرينة مالم أكرهه على الطلاق وإطاق المكروه فطاق المكروه واحدة أو  
 اثنين أو ثلاثا وقع لظهور القرينة إذا كان عليه أن يستفصل الحال أهـ شيخنا (قوله أو كسى) هو بالتخفيف  
 كما في المختار قال الكناية إن تكلم بشيء وتريد به غيره وقد كنى بكذا عن كذا وكنت أيضا كناية  
 فيهما ثم قال وكناه أبا زيد وباب زبدي كنهيه كما تقول سماه ويسميه أهـ فجعل التكنية بمعنى وضع الكنية  
 والكناية هي التكلم بكلام تريد غير معناه ولعل هذا بحسب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي لفظ يحتمل  
 المراد وغيره أمعش على مـ (قوله بل لو وافق المكروه الخ) هذه والتي بعدها مستثنان من عدم وقوع  
 طلاق المكروه كما في التصحيح لكن لما كان في استثناء هذه نظر كما أشار إليه في التعليل لم يعنون  
 بالاستثناء فليتأمل أهـ شوبري (قوله بل لو وافق المكروه) أي على ما أكرهه به قال له طلق ثلاثا  
 فطلق الثلاث ولو بالصريح ونوى إيقاع الطلاق فهو مختار في هذه النية وإن كان الصريح لا يتوقف  
 عليها أهـ (قوله ونوى الطلاق) أي ولو بالصريح لأن الصريح في حق المكروه كناية أهـ (قوله ما يدل  
 على فراق) أي لفظ يدل على فراق فلا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء أهـ شرح مـ وقوله عند أكثر  
 العلماء أشار به إلى خلاف سيدنا مالك رضي الله تعالى عنه فإنه قال يقع بنية أهـ من حج بالمعنى وقول  
 حج بنيته أي بأن يضر في نفسه معنى أنت طالق أو طلقك أمانة يخطر للنفس عند المشاجرة أو  
 التضجر منها أو غير ذلك من العزم على أنه لا بد من تطلقه لها فلا يقع به طلاق أصلا أهـ عـ ش عليه  
 وشرط وقوعه بصريح أو كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارضا أهـ شرح  
 مـ (قوله فيقع بصريحه بلا نية) ولا يقبل ظاهرا صرف هذه الصرائح عن موضعها بنية كقوله أردت  
 طلاقا من وثاق أو مفارقتها للنزل أو بالسراح التوجيه إليها أو أردت غيرها فسبق لسانها إلى لا بقرينة  
 كحلمها من وثاق في أول أو فارتكك الآن في الثاني وقد دعها عند سفره أو سراح عقب أمرها بالتبكير  
 لحل الزاغة في الثالث فيما يظهر فيقبل ظاهرا أو على الطلاق من فرسي أو ذراعي أو جرة حلقى أو قوسي  
 أو نحو رأسي فسكالا استثناء كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فلا يقع بها شيء إن نوى ذلك قبل تمام اللفظ  
 وعزم على الاتيان بقوله من جوزتي ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والواقع عليه قبل اتيانه بنحو من جوزتي  
 والعامي والعالم في ذلك سواء أهـ شرح مـ وقوله كحلمها من وثاق في الأول فحلمها من الوثاق هو القرينة  
 وصورة المسئلة أنه قال لها أنت طالق في حال كونه يحلمها من وثاق كانت مربوطة به وقوله فسكالا استثناء  
 أي لفظ من فرسي وما بعده بصيغة الطلاق وهي غلى الطلاق كالا استثناء في شروطه فإن نوى الاتيان  
 به قبل فراغه من صيغة الطلاق وتلفظ به مسمعا نفسه واتصل بصيغة الطلاق منع الوقوع وإلا فلا فقوله  
 إن نوى ذلك أي الاتيان بلفظ من فرسي وما بعده وقوله وعزم الخ تفسير لقوله إن نوى ذلك (قوله بلا نية

أو اتلاف مال ويختلف  
 ذلك باختلاف طبقات  
 الناس واحوالهم فلا يحصل  
 الإكراه بالتخويف  
 بالعقوبة الآجلة كقوله  
 لا ضربتك غدا ولا  
 بالتخويف بالمستحق  
 كقوله لمن له عليه قصاص  
 طلقها وإلا اقتضت منك  
 وهذا خرجا بما زدته  
 بقولي عاجلا ظلما (فإن  
 ظهر) من المكروه (قرينة  
 اختيار) منه للطلاق (كان)  
 هو أولى من قوله بأن  
 (أكره على ثلاث) من  
 الطلقات (أو) على (صريح  
 أو تعليق أو) على أن  
 يقول (طلقت أو) على  
 (طلاق مبهم) وهو من  
 زيادتي (فخالف) بأن  
 وحد أو ثني أو كنى أو  
 نجز أو سرح أو طلق  
 معينة (وقع) الطلاق بل لو  
 وافق المكروه ونوى الطلاق  
 وقع لاختياره وكذا لو قال  
 طلق زوجتي وإلا قتلتك  
 (و) شرط (في الصيغة ما  
 يدل على فراق صريحا  
 أو كناية فيقع بصريحه)  
 وهو مالا يحتمل ظاهره  
 غير الطلاق (بلا نية)



لا يقع الطلاق) أي انشاء حل العصة من العارف لدلول لفظه ومن ثم وقع طلاق الهازل كما سيأتي لأنه  
استعمل اللفظ في معناه غاية الأمر أنه لم يقصد الا يقع وهو غير شرط في الصريح لكن سياقي في كلام الشارح  
أن الهازل لا يقصد اللفظ لمعناه اه حل (قوله فلا ينافي ما يأتي الخ) والمعلوم مما سيأتي أنه متى أتى بصريح  
الطلاق حكم عليه بالطلاق ظاهر أو باطنا فإن ادعى أنه لم يقصد الطلاق فإن كان ثم قرينة تصرفه عن ظاهره  
قبل قوله في الظاهر وقوله من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه أي حيث يوجد ما يصرف اللفظ عن معناه وإلا  
فلا يشترط ذلك كما سيأتي التصريح به في كلامه وعبارة شيخنا يشترط في الصيغة عند عروض صارفها  
لا مطلقا صريحة كانت أو كناية قصد لفظها من معناه بأن يقصد استعماله فيه انتهى وكتب أيضا على قوله  
من اعتبار الخ فإنه يشترط في الصريح والكناية لاخراج من حكمي طلاق غيره أو سبق لسانه إليه لأن الثاني  
لم يقصد اللفظ أي الا تيان به والاول وان قصده لكن لا لمعناه الذي هو حل العصة اه حل (قوله وهو  
مشتق طلاق) أي اجماعا وقوله وفراق وسراح أي على المشهور وقيل أنها كنايةتان وما في الاستدكار من  
أن محل صراحتهما عند من عرف صراحتهما اما من لم يعرف إلا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط وقول  
الاذرعي أنه ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه واضح في نحو العجمي لا يدرى مدلول ذلك ولا  
يخالط أهله مدة يظن بها كذبها ولا يفهمه بالصراحة لا يؤثر فيها لما يأتي أن الجمل بالحكم لا يؤثر وإن عذر  
به وذكر الماوردي أن العبرة في الكفار بالصريح والكناية عندهم لا عندنا لا نأخذ باعتقادهم في حقهم  
فكذلك في إطلاقهم ومحل أن لم يترافوا اليها اه من شرح مر (قوله وهو مشتق طلاق الخ) إنما يكون  
المشتق صريحا إذا لم يصفه لغير محله كما سيأتي له في هذا التقييد عند قول الماتن وكانا طالق أو بائن (قوله مع  
مشتق المفاداة والخلع) عبارة أصله مع شرح مر فصريحه الطلاق وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منها  
على ما مر في الباب السابق (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أي والمصدران كذلك ولو على وجه الجمل  
كانت مفاداة أو خلع فمذا صريح فقوله مشتق طلاق الخ أي بخلاف مصادر الثلاثة لكن إن ذكرت على وجه  
الجمل أي الاخبار بها عن مبتدا كانت طلاق بخلاف ما إذا ذكرت على وجه المفعولية كأوقعت عليك الطلاق  
أو الفراق أو السراح فهي صرائح اه شيخنا أي وبخلاف ما إذا ذكرت على وجه الوضع أي الاخبار عنها  
كقوله الطلاق على قائمها أيضا صرائح وعبارة شرح مر ومن الصريح أوقعت عليه الطلاق وعلى الطلاق  
خلاف الجميع كما أفق به الوالد وكذا الطلاق يلزم من إذا خلا عن التعليق كما رجع إليه آخر في فتاويه أو طلاقك  
لازم لي أو واجب على لا أفعل كذا لا فرض على الرجح ولا الطلاق ما أفعل أو ما فعلت كذا فهو لغو  
حيث لا نية ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طامق بالتشديد كان كناية طلاق في حق النجوى وغيره كما  
أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن الزوج محل التطبيق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية  
إلى محله فصار كما لو قال أنا منك طالق اه وقوله على الطلاق أي فإنه صريح وإن لم يذكر الخلو ف عليه وفي  
سم أي أن اقتصر عليه أي على قوله على الطلاق وقع في الحال وإن قيده باعتباره وجود الصفة وهل ولو نية كان  
أراد أن يحلف على شيء فلما قال على الطلاق بداله وأعرض عن الحلف كما في مسألة الانشاء فلو قال على  
الطلاق لا أفعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحث إلا بالترك اه مر اه سم على حج وسيد كر  
في فصل قال طلقته بعد قول المصنف ولو أراد أن يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع فراجع اه وقد  
راجعته فوجدت عبارة نصها وقياسه أن ما يقع كثير عند المشاجرة من قول الخالف على الطلاق ولم  
يزد على ذلك ثم يقول أردت أن أقول لا أفعل كذا لا يقبل منه ظاهر إلا أن يمنع من الاتمام مانع كوضع  
غير يده على فيه أما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي أن مثل وضع اليد ما لو دلت قرينة على إرادة الخالف وإن  
اعراضه عنه لغرض تعلق بذلك انتهى وقوله أي مر فصار كما لو قال أنا منك طالق قد يفرق بأن أنا منك  
طالق صادق فيما إذا كان الموقع للطلاق هو أو هي بخلاف مطلقة لا يصدق إلا إذا كانت

لا يقع الطلاق فلا ينافيه  
ما يأتي من اعتبار قصد  
لفظ الطلاق لمعناه (وهو)  
أي صريحه مع مشتق  
المفاداة والخلع



هي الموقعة فتأمل اه رشيدى عليه (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أى حيث ذكر المال أو نوى كما سبق في الخلع وعبارة شيخنا كحج وكذا الخلع والمفاداة وما اشتق منهما على ما مر فيهما أى من ذكر العوض أو نيته فانت تراهما ذكرنا ان انت خلع او انت مفاداة بالف او نوى ذلك صريح ويحتاج إلى الفرق بينه وبين انت طلاق او الطلاق حيث حكروا بانه كناية مع تعليلهم له بان استعمال المصدر في الاعيان قليل قاله حج ولو قال خالعتك على مذهب أحمد لم يكن ذلك قرينة صارفة اصرحة الخلع في الطلاق عندنا خلافا لمن وهم فيه اه حل (قوله مشتق طلاق الخ) أى وان جهل صراحة ما اشتق من الفراق والسراح لان الجهل بذلك لا يؤثروا ان كان ممن يخفى عليه ذلك فهو جهل معناه لم يقع به شيء كما سيأتي في قول المتن ولا يقع ممن جهل معناه وان نواه اه ولو جمع بين هذه الثلاثة بنية الأ كيد لم يتكرر وكذا في الفاظ الكناية اه حل (قوله مع تكرر بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر اه حل والذي في شرح م ر وحج وورودهما في القرآن مع تكرير الفراق فيه (قوله والحاق ما لم يتكرر) منها بما تكرراى والحاق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه بمعناه وهذا يفيد ان الصريح لا بد ان يرد في القرآن وان يشتهر وان ما ورد في القرآن لا بد ان يتكرر ووروده فيه وتقدم في باب الخلع ان المفاداة والخلع كل منهما صريح الاول لوروده في القرآن والثاني لشيوعه عرفا واستعمالا مع ورود معناه في القرآن فانه يفيد أن ما أخذ الصراحة أحد أمرين اما اشتها اللفظ مع ورود معناه في القرآن او ورود لفظه في القرآن وان لم يتكرر اه حل (قوله وترجمته) أى مشتق ما ذكر بعجمية أى ولو لم يحسن العربية أى الطلاق والفراق والسراح هذا والمعتمد ان ترجمة الفراق والسراح كناية وقوله بانها أى ترجمة ما ذكر موضوع الخ أى فيما اشتهر وورد معناه في القرآن لا يكون صريحا إلا إذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أى فانه يوضع للطلاق بخصوصه كما يعلم مما سيأتي انه تارة يريد به الطلاق وتارة يريد به الظاهر وتارة يريد به تحريم عينها اه حل (قوله لشهرة استعمالها الخ) لما ورد على هذا التعليل أنت على حرام لوجود الشهرة فيه مع أنه كناية احتاج إلى الفرق فقال ويفرق بينهما أى الترجمة وقوله بانها أى الترجمة اه شيخنا وقوله عند النوى أى واما عند الرافعى فهي صريحة كما سيأتي (قوله أنت طالق) أى او انت طالق لانه صريح في طاعة واحدة فقط وعلم من هذا ان الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى لا يضر كقول بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتم أو أنتما طالق وان تقول له طافنى فيقول هي مطافنة فلا تقبل لإرادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لو لم يتقدم لها ذكر رجوع نيته في نحو انت طالق وهي غائبة او هي طالق وهي حاضرة اه شرح م ر (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شيء وان نوى تقديره اه شرح م ر والظاهر ان محله حيث لم يقع جواب الكلام يتعاق به فلو قالت له هل انت طالق فقال طالق وقع اه ع ش عليه وابداله الطاء تام مثناة كناية على المعتمد ولو لمن هي لغته وكذا الطلاق فرض على او يلزمى كناية على المعتمد (تنبيه) المعتمد في على الطلاق انه صريح وفي البخر عن المزني انه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع به وان نوى لانها صيغة يمين او نذر ومثله في المطالب عن الطوسي تلبية ابن يحيى صاحب الغزالي ومشى عليه ابن المقرئ وصححه في روضه وعلى الفراق وعلى السراح كناية بلا خلاف وعلى الطلاق ما أفعل كذا معان على الفعل واما نحو على الطلاق من فرسى مثلا فهو كاستثناء وسيأتي واما الطلاق ما فعلت كذا او فعلته ونحو ذلك فلغو كما مر في الاشارة اليه اه قل على الجلال (فرع) وقع السؤال في الدرس عن قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك طالقيني فقالت له انت طالق هل هو صريح او كناية واجبنا عنه بانه لا صريح ولا كناية لان العصمة بيده فلا تملكها بقوله ذلك اه ع ش على م ر (مسئلة) فيمن قال لزوجته تسكونى طالقاً هل تطلق ام لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في

(مشتق طلاق وفراق  
وسراح) بفتح السين  
لاشتمارهما في معنى  
الطلاق وورودها في  
القرآن مع تكرر بعضها  
فيه والحاق ما لم يتكرر منها  
بما تكرر (وترجمته) أى  
مشتق ما ذكر بعجمية أو  
غيرها لشهرة استعمالها في  
معناها عند أهلها شهرة  
استعمال العربية عند أهلها  
ويفرق بينهما وبين عدم  
صراحة نحو أنت على حرام  
عند النوى بأنها موضوع  
للطلاق بخصوصه بخلاف  
ذلك وان اشتر فيه  
(كطالقتك) وفارقتك  
وسرحتك (أنت طالق  
أنت مطلقة



الحال فتنى يقع أو بمعنى لحظة أم لا يقع أصلاً لأن الوقت مبهم الجواب الظاهر أن هذا اللفظ كناية في الطلاق  
فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى ذكر المعلق عليه وإلا فهو وعد لا يقع به شيء  
ثم بحث باحث في هذه المسئلة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت لا لأنه لم  
لأنه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعدم مضي زمن فقلت لا لأنه لم  
يصرح بالتعليق ولا بدنى التعليق من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه قال وهو من كور في الفعل وهو  
تكوني فإنه يدل على الحدث والزمان فالت دلالة عليهما ليست بالوضع بل اللفظية ولهذا قال النحاة إن الفعل  
وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا أنه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن  
الدلالات في عرف النحاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالأولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية  
كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الانفعال وصرح ابن هشام الخضر أوى بأن دلالة الأفعال  
على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والافاري ونحوهما  
بل لا يعتمد فيهما إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية (أنبيه) ما قلناه من أن هذه الصيغة  
وعد فإن قيل لفظ السؤال تكوني بحذف النون قلت لا فرق فانه لغة وعلى تقدير أن يكون لحنافرق في وقوع  
الطلاق بين المعرب والملاحون يمثل ذلك فإن نوى بذلك الأمر على حذف اللام أي لتكوني فهو إنشاء  
فتطابق في الحال بلا شك نقله سم في حاشية التحفة عن السيوطي ويؤخذ من قوله فإن نوى بذلك الأمر الخ  
صراحة ما وقع السؤال عنه من رجل قال لزوجته كوني طالقاً هذا اللفظ لا يقصد به إلا إنشاء فيقع  
عليه الطلاق حالاً أه ع ش على مر (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام المشددة أمام كسر هاء كناية به  
قل على الجلال (قوله ياطاق) أي لمن ليس اسمها ذلك كما سيأتي ويطال بالترخيم لمن عرفه واعتمد حجج  
كونه كناية قال لأنه يصلح أن يكون ترخيماً طالب وطالع ولا يخص إلا النية أه حل (قوله ويقع بكناية  
بنية) ولو أنكر النية صدق بيمينته وكذا وأرثه أنه لا يعلمه نوى فإن نكل جلفته هي أو وارثها أنه نوى لأن  
الإطلاع على النية يمكن بالفرائض أه شرح مر (قوله بنية مقرونة بأولها) فإن لم ينو لم يقع بالاجماع وإن  
أقرن بها قرينة ظاهرة كانت بائن بينونة محرمة لا تحلين أبداً أو غير ظاهرة كلست بزواجي مالم يقع  
جواب دعوى فافرار أه شرح مر وقوله كلست بزواجي مثله ما لو قال إن فعلت كذا فليست بزواجي  
أو إن فعلت كذا ما أنت بزوجه أو ما تكوني لي زوجة أو إن شكاني أخى لست بزوجة لي أو ما تصالحين  
لي زوجة فإن نوى الطلاق في ذلك كله وقع عند وجود المعلق عليه وإلا فلا أه حجج بالمعنى وقوله مالم يقع  
جواب دعوى هل شرطها كرها عند حاكم أه سم على حجج أقول الظاهر أنه لا يشترط حتى لو ادعت  
عليه امرأة بأنه زوجها النطلب نفقتها مثلاً عند غير حاكم فقال لست بزواجي كان إقراراً بالطلاق فيؤخذ  
به عند القاضي وقوله فافرار ويترتب عليه وقوع الطلاق ظاهره ما باطناً فإن كان صادقا حرمت عليه  
وإلا فلا مالم ينوبه الطلاق أه ع ش على مر (قوله اقترانها بجميعها) وهو أنت بائن كما قاله الرافعي  
كجماعة وما اعترض به من أن الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ الكناية كبائن دون أنت لأنها  
صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية يربان بائن مالم يستقل بالأفادة كانت كاللفظ الواحد أه شرح مر  
(قوله وفي أصل الروضة الخ) عبارة شرح مر لكن المرجح في الروضة كإصلها إلا كتماء بأوله وآخره  
أي بجزء منه كما هو ظاهر فيكتفي بها قبل فراغ إظهاره والمعتمد والأوجه مجي هذا الخلاف في الكناية  
التي ليست لفظاً كالكناية ولو أني بكناية ثم مضى قدر عدتها ثم طافها ثلاثاً ثم زعم أنه نوى بالكناية  
الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له انتهت (قوله تصحيح الاكتفاء بذلك كله)  
معتمد فيكتفي اقترانها بأي جزء ولو بانزات ونقل عن شيخنا أنه لا يكفي اقترانها هنا وفي شرحه خلافه أه  
حك (قوله أنت طالق) أو الطلاق كما في الروض والمنهاج أو السراح فليس المراد بقوله وهو أي

بفتح الطاء (ويطالق و)  
يقع (بكنايته) وهي  
ما تحتمل الطلاق وغيره  
(بنية مقترنة بأولها) وإن  
عزبت في آخرها بخلاف  
عكسه إذ العطفان على  
بما مضى بعيد بخلاف  
استصحاب ما وجد ووقع  
في الأصل اشتراط  
اقترانها بجميعها وفي أصل  
الروضة تصحيح الاكتفاء  
بذلك كله (كأطاعتك  
أنت طالق أنت مطلقه)



صريحه مشتق طلاق و فراق و سراح هذه الثلاثة وما اشتق منها ما علمت ان هذه الثلاثة كناية وهو يخالف ما سبق في باب الخلع ان المراد بمشتق مفاداة و خلع هما ما اشتق منهما فليحذر اه حل (قوله باسكان الطاء) اي مع فتح اللام وكسر هاء اه حل (قوله خلية) اي خالية فهو فعيلة بمعنى فاعلة اه شرح مر (قوله والاكثر انه لا يستعمل الامعرفا) عبارة شرح مر والاكثر انه لا يستعمل الامعرفا بال مع قطع الحمزة (قوله الامعرفا باللام) ومع ذلك همزة همزة قطع على القياس يقال غافلته ألبته بالقطع اه ع ش (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام بلزمني أو على الحلال اه عناني والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق اه وانت حرام كناية اتفقا عند من لم يشتهر عندهم والاوجه معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم ويالف عادتهم والطلاق بالناء المثناة كناية سواء في ذلك من كانت لعمته ذلك أو لا كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى بناء على ان الاشتهار لا يلحق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى الاختلاف مادتها اذ التلاق من التلاق والطلاق الا فراق لمكان لما كان حرف الناء قريبا من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ اقتضى ما ذكرناه اه شرح مر ومن الكناية ايضا ما لو زاد على قوله انت على حرام الفاظ يؤكد بعده عنها كانت حرام كالخنزير أو كالميتة وغيرهما ومن ذلك ما اشتهر على السنة العامة من قولهم انت حرام كما حرم لين أمي أو ان أيتك أيتك مثل أمي أو اختي أو مثل الزاني فلا يخرج به عن كونه كناية وليس من الكناية ما لو قالت له أنا ذاهبة بيت أبي مثلا فقال لها الباب مفتوح اه ع ش عليه (قوله وذلك لما مر) اي في انت على حرام اه حل اي من انه ليس موضوعا للطلاق بخصوصه اه شيخنا (قوله وقيل عكسه) نقل الزبدي عن المطرزي انه خطأ و ظاهر انه لا يكون خطأ الا اذا قصد به معنى الاول ام لو قدر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء انه لا يكون خطأ تاما اه رشيد على مر (قوله والسرب بفتح السين الخ) اما بكسر هاء مع سكون الزاء فهو قطع الطباء وتصح ارادته هنا اه شرح مر وعبارة زى قوله بفتح السين الخ واما بكسر هاء فالجماعة من الطباء والبقر انتهت فقوله ما يرعى من المال اي غير الطباء والبقر والمراد بقول الوحش اه حل ولو قال من الحيوان لسكان اوضح وفي المصباح سرب المال سربا من باب قتل رعى نهارا من غير راع فهو سارب وسرب تسمية بالمصدر ويقال لانه سربك اي لا اردا بك بل اتركها رعى كيف شامت وكانت هذه اللفظة طلاقا في الجاهلية والسرب بالكسر الجماعة من النساء والبقر والشاء والوحش والجمع اسراب مثل حمل واحمال اه (قوله اي من الزوج) عبارة شرح مر اي تباعدى عنى انتهت وفي المصباح عزب الرجل يعزب من باب قتل عزبة وزان غرقه وعزوبة اذ لم يكن له اهل فهو عزب بفتح حين وامرأة عزب ايضا بفتح حين وجمع الرجل عزاب مثل كافر وكفار ولا يقال رجل اعزب وقال الازهرى يجوز وقياسه ان يقال اسرافه عزب امشله احمر وحمر اه (قوله ونحوها كتجر دى الخ) وتقنعى تسترى برئت منك الزمى اهلك لاحاجة لى فيك انت وشانك انت ولية نفسك وسلام عليك كلى واشربى خلافا لمن وهم فيهما ووقع الطلاق في قيصك او بارك الله لك لافيك أى فليس كناية فلا يقع به طلاق وان نواه وخرج بنحوها نحو قومي اغناك الله احسن الله جزاءك اغزلى افعدى ولو قالت له انا مطلقة فقال ألف مرة كان كناية في الطلاق والعدد فيما يظهر فان نوى الطلاق وحده أو العدد وقع مانواه أخذنا من قول الروضة وغيرها فى انت واحدة أو ثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل طالق فقال ثلاثا كما سيأتى قيل آخر الفصل من هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى انت بائه لا فرينة هنا لفظية على تقديرها والطلاق لا يكفى فيه محض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جرابا لكلامها يؤيد صحة نيته به ما ذكر فلم تنمحض النية للايقاع وكما اتى ما لو طلقها رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على الاصح اه شرح مر وفي حج (فرع) لو طلق رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان

باسكان الطاء (خلية بربة من الزوج (بنة) اي مقطوعة الوصلة وتنكير البنة جوزه القراء والاكثر على انه لا يستعمل الامعرفا باللام (بنة) اي متروكة النكاح (بان) اي مفارقة (حلال الله على حرام) وان اشتهر بالطلاق خلافا للرافعى في قوله انه صريح ذلك لما مر (اعتدى استبرئى رحلك) اي لاني طلقتك سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (الحق) بكسر اوله وفتح ثالثة وقيل عكسه (باهلك) اي لاني طلقتك (جملك على غاربك) اي خلعت سيملك كما يخلى البعير فى الصحراء وزمائه على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء (لا انده سربك) اي لا اهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل وما يرعى من المال وانده ازجر (اعزبى) بمهملة ثم راي اي من الزوج (اغربى) بمهملة ثم راي اي صيرى غريبة بلا زوج (دعبنى) اي اتركينى لاني طلقتك (ودعبنى) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقته) منه او من غيره ونحوها كتجر دى اي من الزوج وتزودى اخرجى سافرى لاني طلقتك



طلاقا) لان عليه حجرا  
من جهتها حيث لا ينكح معها  
اختها ولا اربعها فصح حل  
إضافة الطلاق اليه على حل  
السبب المقتضى لهذا الحجر  
مع النية فاللفظ من حيث  
إضافته إلى غير محله كناية  
بخلاف قوله لعبدك أنا منك  
حريس كناية كما يأتي لان  
الطلاق يحل النكاح وهو  
مشترك بين الزوجين  
والعتق يحل الرق وهو  
مختص بالعبد فان لم ينو  
طلاقا لم يقع سواء نوى  
أصل الطلاق أم طلاق  
نفسه أم لم ينو طلاقا وقولي  
أنا طالق هو ما صرح به  
الدارمي واقتضاه كلام  
القاضي ومثله ما بائن فقول  
الأصل أنا منك طالق أو  
بائن مثال لكه يوم خلاف  
ذلك (لا استبرئ مني منك)  
أو أنا معتمد منك فليس  
كناية فلا يقع به الطلاق  
وان قواه لاستحالته في  
حقه (والاعتاق) أي صريح  
وكنايته (كناية طلاق  
وعكسه) لا اشتراكهما في  
إزالة الملك فلو قال لزوجته  
اعتقتك أو لا ملك لي عليك  
ونوى الطلاق طلقت أو قال  
لعبدك طلقتك أو ابنتك  
ونوى العتق عتقت ويستثنى  
من العكس قوله لعبدك أدت  
أو استبرئ مني منك وقوله

نوى على المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة التنفس والفي لغا والحاصل  
أن الذي ينبغي اعتباره أنه متى لم يفصل في ثلاثا بأكثر مما أمر أثر مطلقا ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه  
عرفا كان كالكناية فان نوى أنه من تنمة الأول أو بيان له أثره فلا وإن انقطعت نسبته عنه عرفا لم يؤثر  
مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا هو من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو أن شخصا قال عن زوجته بحضور شاهد  
هي طالق هي طالق فقال له الشاهد لا يكفي طلقها واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع  
الثلاث فيقع عن لانه ثلاثا حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفا عن لفظ الطلاق وقوله فلا يقع  
به شيء وان نوى على الأصح وينبغي أن مثل ذلك ما لو قال لزوجته أنت طالق أو لا أو ثانيا وثالثا فيقع عليه  
طاقة فقط بقوله أنت طالق ويغفر قوله ثانيا وثالثا وان نوى به الطلاق فيما يظهر ويحتمل وهو الأقرب  
وقوع الثلاث لان التقدير أنت طالق طلاقا ولا وطلاقا ثالثا فيقع الثلاث وإن لم ينو ومن الكناية اذهب  
يا مسخمة يا ماطمة ومنها أيضا ما لو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخصا آخر وأنا من داخل  
يمينك فيكون كناية في حق الثاني اه ع ش على م (قوله وكانا طالق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة  
بدليل الاستثناء الاتي في قوله لا استبرئ مني منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله وكانا طالق) أي  
وإن لم يزد منك وقوله أو بائن أي مع زيادة منك اه شوي (قوله ونوى طلاقها) أي نوى وقوع الطلاق  
مضافا إليها فهذا الشخص بما مر إذا استفاد منه نية الطلاق لا بهذا القيد فلا يقال إن هذا يغني عنه ما مر اه  
شيخنا وعبارة الحلبي قوله ونوى طلاقها أي إيقاع الطلاق مضافا إليها وهذه أي إضافة الطلاق إليها  
قد رزأ في نية الكنايات (قوله لان علته حجر الخ) توجيهه لصحة الاستناد إليه وقوله بخلاف قوله لعبدك  
الخ مقابل لهذا التعليل (قوله سواء أنرى أصل الطلاق) أي وإن كانت هذه النية كافية في سائر الكنايات  
دون هذه اه حل (قوله والاعتاق كناية طلاق الخ) وقول الزوج لوليها زوجها اقرار بالطلاق ولها  
تزوجي رله زوجها كناية فيه ولو قيل له يازيد فقال امرأة زيد طالق لم تطلق زوجته إلا ان ارادها  
لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة اه شرح م وقوله لان المتكلم لا يدخل في عموم  
كلامه يؤخذ من هذا جراب حادث فوقع السؤال عنها في الدرس وهي أن شخصا اغلق على زوجته الباب ثم  
حلف بالطلاق أنه لا يفتح لها أحد ثم غاب عنها ثم رجع وفتح لها هل يقع الطلاق أم لا وهو عدم وقوع  
الطلاق لما ذكره الشارح اه ع ش عليه (قوله أي صريحه وكنايته) عبارته هناك وفي الصيغة لفظ يشعر  
به صريح وهو مشتق تحرير أو اعتاق أو فك رقة أو كناية كلامك إلى عليك لا سلطان لا سبيل  
لا خدمة أنت سائبة أنت مولاي وصيغة طلاق أو ظهار انتهت فتعلم منها أن قوله هنا  
وعكسه مكرر مع ما سيأتي (قوله كناية طلاق وعكسه) أي أخذنا من قاعدة ما كان  
صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه كان كناية في غيره لان لفظ الطلاق صريح في حل  
عصمة النكاح ولا نفاذه في حل الملك إذا استعمل في الامة فكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح  
في بابه ولا نفاذه إذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها فالمراد بموضوعه ما استعمل فيه الان وهذا  
في الصريح ولا يحتاج إلى تعليل في الكناية لبقائها على أصلها اه قل على الجلال (قوله أنا منك حر الخ)  
صوابه أنا منك طالق أو طلقت نفسي حتى يكون من صدور العكس اه شيخنا (قوله أو اعتقت نفسي) أي  
فانه لغوي أي لا صريح ولا كناية في كل من الطلاق والعتق وفي كون ذلك مستثنى من العكس نظر ظاهر  
اه حل (قوله وليس الطلاق) أي صريحه وأما كنايات الطلاق فهل هي كناية في الظهار أم لا انظره  
حل وفي ع ش أنها كناية ظهار اه كذلك كناية الظهار كناية في الطلاق كما سيأتي في قوله ولو قال أنت  
على حرام الخ وقد اشار الشارح لهذا بقوله على القاعدة من أن ما كان صريحا الخ إذا مقتضاه أن ما كان  
كناية في بابه ووجد نفاذا في موضوعه يصح أن يكون كناية في غيره (قوله وليس الطلاق كناية ظهار  
وعكسه) وسيأتي في أنت طالق كظهور أي أنه لو نوى بظهار أي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فحل ما هنا في لفظ



ظاهر وقوع مستقلا اه شرح م ر ويشير بقوله وسياق الخ الى قول المتن في الظاهر أو أنت طالق كظاهر أمي  
 ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا والافالطلاق قطاهم ر (قوله لان تنفيذ كل منهما في موضوعه)  
 أي الذي يستعمل فيه الآن وهو الزوجة يمكن اه حل (قوله من ان ما كان الخ) قضية الاقتصار فيما عال به  
 على الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظاهر وعكسه ولا مانع منه لان الفاظ الكناية حيث احتملت  
 الطلاق احتملت الظاهر لما فيها من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعدي كما يكون بالطلاق يكون بالظاهر اه ع ش  
 ولو وكل سيد الامة زوجهما في عنقهما او عكسه فطاعة او اعنتها وقال اردت به الطلاق والحق معا وقعا وبصير  
 كإرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهذا تعلم تخصيص ما في الشارح فليتم اه شوبري (قوله ولو قال  
 أنت على حرام الخ) هذا كله مبنى على ان هذا من قبيل الكناية وهو رأي المغرور وعند الرافعي انه صريح  
 وعبارة اصله مع شرح م ر ولو اشترى لفظ الطلاق كالحلال على او حلال الله على حرام او أنت على حرام او  
 حرمتك أو على الحرام أو الحرام يلزم في نصريح في الاصح لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم قلت الاصح انه  
 كناية والله اعلم لعدم تكرره في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشرع وأنت حرام كناية انما عند من  
 لم يشتهر عندهم والوجه معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبالف عادتهم انتهت (قوله  
 او مرتبا) ليس كذلك بل المعتمد التفصيل وهو انه ان كان المنوى اولا هو الظاهر وقعا معا وكان عائد وان  
 كان الطلاق فان كان باثنا لفظا الظاهر او رجعي او وقع الظاهر فان راجع صح الظاهر والافلا اه شيخنا وعبارة  
 حل قوله وثبت ما اختاره باللفظ أو الاشارة دون النية وإذا اختار شيئا ليس له الرجوع عنه الى غيره  
 والمعتمد انه ان كان الظاهر منويا ولا يثبتا رجعيما وان كان الطلاق هو المنوى اولا فان كان باثنا لفظا الظاهر وان  
 كان رجعيما وقف الظاهر فان راجع صار عائد ولو لم يمتد الكفارة ولا فلا انتهت (قوله ولا فلا تحرم)  
 عبارة الروض وشرحه او نوى تحريم عينها او وطئها او فرجها كما صرح به الاصل اورأسمها كما نقله الماوردي  
 اطلاق ذلك واقفه كره ولم تحرم عليه انتهت وفي شرح م ر مانعه وهو مكروه كما صرحا به اول الظاهر وبه  
 يرد بحث الاذرع حرمة لما فيه من الايذاء والكذب ونزاع ابن الرفعة فيها بانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل  
 المكروه مردود بانه يفعل لبيان الحوازي فلا يكون مكروها في حقه لوجوبه عليه وفارق الظاهر بان يطلق  
 التحريم بجامع الزوجية بخلاف التحريم المشابهة لتحريم الام فكان كذبا معاندا للشرع ومن ثم كان كبيرة  
 فضلا عن كونه حراما والايلاء بان الايذاء فيه اتم ومن ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للحاكم وغيرهما (قوله  
 كوطئها) في التمثيل به والتعليل له بما يأتي منع ظاهر اه شيخنا وعبارة الحلبي قوله كوطئها أي ما لم يقم بها مانع  
 من نحو حيض وصوم ولا فلا كفارة وفي تمثيله بالوطء نظر لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي  
 تنصف بالتحريم انتهت (قوله وعليه كفار يمين) أي كفارة مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ ليس بمينا  
 ومن ثم لم تتوقف الكفارة على الوطء ولو قال لاربعة أنتن حرام على ولم ينو طلاقا ولا ظاهرا فكفارة  
 واحدة اه حل ومثله شرح م ر (قوله ايضا وعليه كفارة يمين) محله ان ذكر لفظ على فلو حذفه وقال أنت  
 حرام فانه يكون كناية في وجوب الكفارة فلا تجب الا ان نواها بخلاف ما لو ذكر لفظ على فانما صريح في  
 وجوبها فلا يحتاج الى نيتها وهذا كله عند عدم نية الطلاق او الظاهر وفي الروض وشرحه وقوله لها أنت حرام  
 كناية في وجوب الكفارة ان لم يقل على فان قالها فهو صريح اه وفي ع ش على م ر بقى ما لو حذف أنت  
 واقتصر على قوله على الحرام وقوة كلامه حيث جعل صورة الكفارة منوطة بالخطاب بنحو أنت او نحو ذلك  
 او حرمتك تعطي انه لا كفارة عليه وذلك موافق لما افتى به والده كالشرف المناوي من عدم وجوب الكفارة  
 لاسكن فتاوى الشارح ان على الحرام والحرام يلزم كناية في الكفارة اه (قوله كما لو قال لامته) أي ولم ينو  
 عتقا اخذ من قول الشارح فيما اتى فان نوى في مسألة الامة عتقا الخ (قوله نزل قوله تعالى) وهو دليل على  
 جواز الايمان بهذا اللفظ فلا ينافي كونه مكروها وهو صلى الله عليه وسلم فعل المكروه وجوبا  
 لبيان الجواز اه حل (قوله تحلة ايمانكم) قال البيضاوي وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى حفصة فلم

وان اشتركا في افادة التحريم  
 لان تنفيذ كل منهما في  
 موضوعه يمكن فلا يعدل  
 عنه الى غيره على القاعدة  
 من ان ما كان صريحا في  
 بابه ووجد نفاذا في  
 موضوعه لا يكون كناية في  
 غيره (ولو قال أنت على  
 حرام او حرمتك ونوى  
 طلاقا) وان تعدد (أو  
 ظاهرا وقع) المنوى لان  
 كلا منهما يقتضي التحريم  
 فجاز ان يكفى عنه بالحرام  
 (او نواهما) معا او مرتبا  
 (تخير) وثبت ما اختاره  
 منها ولا يثبتان جميعا لان  
 الطلاق يزيل النكاح والظاهر  
 يستدعي بقائه (والا)  
 بان نوى تحريم غيبتها  
 او نحوها كوطئها او فرجها  
 اورأسمها او لم ينو شيئا فلا  
 تحريم عليه لان لا عيان وما  
 الحق بها لا توصف بذلك  
 (وعليه كفارة يمين كالم)  
 قاله لامته فانها لا تحرم  
 عليه وعليه كفارة يمين  
 اخذ من قصة مارية لما قال  
صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل  
 قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم  
 ما احل الله لك الى قوله قد  
 فرض الله لكم تحلة ايمانكم  
 أي اوجب عليكم كفارة  
 ككفارة ايمانكم



لكن لا كفارة في محرمة كرجعية واخت (٣٣٣) بخلاف الحائض والنفساء والصائمة وفي وجوبها في زوجة محرمة او معتدة عن شبهة

او امة معتدة او مرتدة او  
مجوسية او زوجة وجهان  
أو وجههما لا فان نوى في  
مسئلة الامة عتقا ثبت كما  
علم بماسر او طلاقا وظهارا  
لغا اذ لا مجال له في الامة  
(ولو حرم غير ماسر) كما أن  
قال هذا الثوب حرام على  
(فلغو) لانه غير قادر على  
تحريمه بخلاف الزوجة  
والامة فانه قادر على  
تحريمها بالطلاق والاعتاق  
(كاشارة ناطق بطلاق)  
كان قالت له طلقني فاشار  
بيده ان اذهبي فانها الغولان  
عدوله اليها عن العبارة يفهم  
انه غير قاصد للطلاق وان  
قصده بها فهي لا تقصد  
للافهام إلا نادرا ولا هي  
موضوعة بخلاف الكتابة  
فانها حروف موضوعة  
للافهام كالعبارة (ويعتد  
باشارة اخرس) وان قدر  
على الكتابة في طلاق وغيره  
كبيع ونكاح واقرار  
ودعوى وعق للضرورة  
(لا في صلاة) فلا تبطل بها  
(و) لا في (شهادة) فلا  
تصح بها (و) لا في (حنث)  
فلا يحصل بها في الحلف على  
عدم الكلام وقولي لا في  
صلاة إلى آخره من  
زيادتي فعلم ان اطلاق ما  
قبله أولى من تقييده له  
بالعقود والحلول (فان

يحددها وكانت قد خرجت إلى بيت أبيها فداها أمته مارية اليه فانت حفصة وعرفت الحال فغضبت وقالت  
يا رسول الله في يتي وفي يومي وعلى فراشي فقال لها عليه السلام يسترضيها اني اسر اليك سرافا كتميه هي على  
حرام فوردت الآيات اه عش على م ر وهل كفر <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فقال مقاتل نعم يعتق رقبة مؤمنة وقال  
الحسن لم يكفر لانه مغفور له اه قل على الجلال (قوله لكن لا كفارة في محرمة) اي زوجة كانت او  
امة فهذا استدراك على صورتي الزوجة والامة ولذلك مثل للاولى بالرجعية وللثانية بالاخت وقوله واخت  
بان كانت امة هو مالك لكل منهما ووطىء الاولى او كانت اخت السيد فقال لها ذلك اه عش والحاصل  
انه ان حرم ما هو حلال له وجبت الكفارة وان حرم ما هو حرام عليه فلا تجب اه مدايني (قوله او وجهها  
لا) معتمد في غير الاولى فان المعتمد فيها لزوم الكفارة وعبارة م ر وشمل كلامه الامة المحرمة والصائمة  
والحائض والنفساء بخلاف المجوسية والثنية والمرتدة والمحرمة بنسب او رضاع فلا كفارة فيها على ارجح  
الوجهين اه عش (قوله ثبت) اي ولا كفارة عليه انظر ما وجهه وقوله كما علم بماسر اي من ان كنيات  
الطلاق كناية في العتق اه حل (قوله ولو حرم غير ماسر فلغو) عبارة الروض وشرحه ولو حرم الشخص  
غير الابضاع كان قال هذا الثوب او الطعام حرام على فلا كفارة عليه بخلاف الابضاع لاختصاصها  
بالاحتياط ولشدة قبولها التحريم بدليل تاثير الظاهر فيها دون الاموال وكالاموال فيما يظهر قول الشخص  
لاخر ايس بزوجة ولا امة له أنت حرام على انتهت (قوله لانه غير قادر على تحريمه) فيه انه قادر على تحريمه  
بالبيع مثلا ويحجب بان المراد غير قادر اي استقلاله ونحو البيع يتوقف على القبول ويرد على هذا الجواب  
انه قادر استقلاله على تحريمه بالوقف اه شيخنا (قوله كاشارة ناطق بطلاق) نعم لو قال انت طالق وهذه  
مشير إلى زوجة له اخرى طلقت لانه ليس فيه إشارة محضة هذا ان نواه او اطاق فيما يظهر لان اللفظ ظاهر  
في ذلك مع احتماله لغيره احتمالا قريبا اي وهذه ليست كذلك وقوله بطلاق خرج بالطلاق غيره فقد تسكون  
اشارته كعبارة كمي بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز فاشار براسه مثلا اي نعم جاز العمل  
به ونقله عنه اه شرح م ر (قوله بطلاق) وكذا غيره من سائر الابواب فهي لغو لا في الامان والفتيا  
والاجازة فاشارة كعبارة في هذه الثلاثة كما ان اشارة الاخرس معتد بها الا في ثلاث تأتي في المتن (قوله  
ويعتد باشارة اخرس) اي سواء كان اخرسه خلقيا او عارضا وقوله للضرورة علة لقوله ويعتد فيه انه  
لا ضرورة مع القدرة على الكتابة إلا ان يقال شأنه الضرورة وقوله لا في صلاة هذا لا يحسن استدراكا  
على هذه العبارة كما لا يخفى وإنما يحسن على العبارة القائلة اشارة كمنطقه وقوله وشهادة اي دأمو يعتد بها  
تحملا وقوله وحنث بان حلف وهو ناطق على عدم الكلام ثم خرس او حلف وهو اخرس على عدم  
الكلام فاشار بالكلام لا يحنث في الصورتين وإنما يحنث باشارة اذا حلف وهو اخرس بل وهو ناطق  
ان لا يشير فاشار اه شيخنا (قوله باشارة اخرس) اصلي او طاريء ومنه من اعتقل لسانه ولم يرج  
برؤه وامام من رجي برؤه بعد ثلاثة ايام فاكثر فلا يلحق به وان الحقوه به في اللعان لانه قد يضطر  
إلى اللعان بخلاف غيره اه حل (قوله فصريحة) اي فيما فهمت فيه فان فهمها كل احد في البيع مثلا  
دون الطلاق فهي صريحة في الاول دون الثاني فقوله اعم الخ العموم ظاهر لكن عبارته صادقة بانها  
لو فهمها كل احد في البيع دون الطلاق كانت صريحة فيهما وليس مرادا اه شيخنا (قوله وإلا  
فكناية تحتاج إلى نية) وتعرف نيته فيما إذا أتى بأشارة او كناية اخرى او كتابة وكانهم اغتفروا  
تعريفه بها مع انها كناية ولا اطلاع لنا بها على نية ذلك للضرورة فقول المتولي ويعتبر في الاخرس ان  
يكتب مع لفظ الطلاق وليس بقيد اه بالحرف اي بل مثل الكتابة الاشارة اه (قوله بان اختص  
بفهمها فطنون) الجمع ليس بقيد فيسكن في كونها كناية فهم واحد اه شيخنا عن عش على م ر  
(قوله ومنها كتابة) اي سواء كتب الصريح او الكناية وقوله ويعتبر الخ هذا شرط للحكم

فهمها كل أحد فصريحة وإلا) بان اختص بفهمها فطنون (فكناية تحتاج إلى نية وتعبيرى بفهمها أعم  
من قوله فهم طلاقه) (ومنها) أي الكناية (كتابة) من ناطق أو أخرس وان اقتصر الأصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع



بالوقوع لا للوقوع وقوله ان يكتب أى أو يشير ويعتبر ايضا فى الناطق أن يتكلم أو يكتب انى قصدت  
الطلاق أه شيخنا وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر  
ونحوه أو نقر صور الاحرف فى حجر أو خشب أو خطها على الارض فلو رسم صورتها فى هوا أو ماء  
فليس كناية فى المذهب أه زى (قوله ان يكتب مع لفظ الطلاق الخ) أى أو يشير أه شوبرى (قوله فلو  
كتب إذا بلغك كتابى الخ) هذا التفرع خاص بكتابة التعليق ولم يذكرك كناية التنجيز وفى الروض وشرحه  
(فرع) كتب أنت أو زوجتى طالق ونوى الطلاق طلقت وإن لم يصل كناية اليها لان الكتابة طريق فى  
افهام المراد كالعبارة وقد قرنت بالنية فان لم ينو لم تطلق لان الكتابة تحتل النسخ والحكاية وتجربة القلم  
والمداد وغيرها وإن كتب اذا قرأت كتابى إلى آخر ما دنا وخرج يكتب ماله أو أمر غيره فكتب ونوى  
هو فلا يقع شئ بخلاف ماله أمره بالكتابة أو كتابة أخرى وبالنية فامتثل ونوى وبقوله فانت طالق  
ماله كتب كناية كانت خلية فلا يقع وإن نوى إذ لا يكون للكتابة كناية أخرى على ما حكاه ابن الرفعة  
عن الرافعى وهو مردود بان الذى فيه أى الرافعى الجزم بالوقوع قاله الأذرى وهو الصحيح لانا إذا  
اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ بالمكتوب أه شرح مر وفى قل على الجلال (فرع) أمر غيره بالكتابة  
والنية كفى ووقع به أو باحدهما وفعل هو الآخر لانا (قوله إذا بلغك كتابى) أو كتابى هذا أو الكتاب  
أو هذا الكتاب أو المكتوب أو هذا المكتوب أو مكتوبى أو مكتوبى هذا فمذهبنا فى ثمانية وقوله طلقت  
يلوغه أى وقوعه فى يدها حقيقة أو حكما كرميه فى حجرها أو إمامها ولا يكفى اخبارها به ويكفى فى الاولى  
بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ وإن محامى ما عداه لا عكسه وكذا يكفى ذلك فى الثلاثة بعدها عند شيخنا  
وخالفه البساطى تبعاً للعلامة البرلسى وتردد شيخنا فى الاربعة الباقية ومال إلى اعتبار بلوغ الجميع فيها نعم  
إذا ادعى انه اراد الجميع صدق بيمينته فى الكل ولو قال إذا بلغك خطى فأتى به وصل اليها من الكتاب وقع  
به ولو ادعت عدم وصول الكتاب اليها أو انه ليس خطه لم يقع الا بيمينته بذلك أه قل على الجلال (قوله  
طلقت يلوغ) أى غير محو أو امكن بعد المحو قراءته وكذا ان وصل بهضه وقد بقى وضع الطلاق أى  
ذهب جميعه لا محل الطلاق فتطلق ولا فرق فى هذا بين ان يكتب إذا بلغك كتابى أو يكتب إذا بلغك الكتاب  
أو هذا الكتاب خلافاً لمن قال انه باسـم الاشارة أو بالاف واللام لا طابقاً إلا ان وصل بجميعه أه من  
شرح مر (قوله أو اذا قرأت كتابى) أى المقصود منه وقوله فقرأت أى وان لم تفهمه وإن كانت عند  
التعليق أمية وعلم بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقدرتها على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن  
لا نكتفى بالمعنى المجازى الا حيث لا يقدر على المعنى الحقيقى أه حل (قوله فقراته) أى قرأت صيغة  
الطلاق منه نظير ماسر وان لم تفهمها أه شرح مر (قوله أو فهمته طالعة) نعم لو قال الزوج إنما اردت  
القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها والفرق بين إطلاق قراءتها إياه على مطالعتها إياه وان لم تلفظ  
به وبين جواز إجراء ذى الحدث الا كبر القرآن على قلبه ونظره فى المصحف ظاهر أه شرح مر وهو  
أن المقصود ثم تعظيم القرآن وهو منتف بالاجراء من غير تلفظ والمقصود هنا وجود المعاق عليه  
وهو مجرد العلم وقد وجد أه غش عليه (قوله وكذا ان قرأ عليها وهى أمية) قال الأذرى مقتضاه  
لشروط قراءتها عليها فلو طالعه وفهمه أو قرأه خاليا ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم ارفه نصارى يحتمل  
انه يكتفى بذلك إذ الغرض الاطلاع على ما فيه وبقي ما لو علق بقراءتها وكانت قارئة وهو يعلم ثم نسيت  
القراءة أو عسيت ثم جاء الكتاب هل تطلق بقراءة غيرها أو ما لو علقه بقراءتها عالماً بانها غير قارئة ثم  
تعلبت ووصل كتابه هل تكفى قراءة غيرها الظاهر الا كتفاء فى الثانية نظراً الى حالة التعليق وعدم  
الاكتفاء فى الاولى كذلك ولا نقل عندي فهما أه شرح مر وقوله الظاهر الا كتفاء فى الثانية ولو قصد  
قراءتها بنفسها فلا يدين أه غش (قوله وكذا ان قرأ عليها وهى أمية) فان تعلبت  
القراءة وقراءتها لم يقع الطلاق اعتباراً بحال التعليق وجوداً وعدمه ما دنا تحرر فى الدرس أه زى ثم

لأنها طريق فى افهام المراد  
كالعبارة وقد اقترنت بالنية  
ويعتبر فى الآخر كما قال  
المثولى ان يكتب مع لفظ  
الطلاق انى قصدت الطلاق  
(فلو كتب) الزوج (إذا  
بلغك كتابى فانت طالق  
طلقت يلوغ) لها رعاية  
للشرط (أو) كتب (إذا  
قرأت كتابى) فانت طالق  
(فقرأتها أو فهمته) مطالعة  
وإن لم تلفظ بشئ منه  
(طلقت) رعاية للشرط  
فى الاولى والحصول  
المقصود فى الثانية وهى من  
زيادتى ونقل الامام اتفاق  
علمائنا عليها (وكذا ان  
قرأ عليها وهى أمية وعلم)  
أى الزوج (حالياً) لان  
القراءة فى حق الأمى بحسب  
على الاطلاع على ما فى  
الكتاب وقد وجد بخلاف  
ما إذا كانت غير أمية لا تنفاه  
الشرط المقدور عليه  
وبخلاف ما إذا لم يعلم  
حالياً على الاقرب فى  
الروضة وأصلها وقولى  
وعلم حالها من زيادتى



(ر) شرط (في المحل كونه زوجة) ولو (٣٣٤) رجعية كما سياتي (فطلاق باضافته) أي الطلاق (لها) لأنها محله حقيقة (أو جزئها المتصل بها)

كربع ويد وشعر وظفر  
ودم) وسن بطريق السراية  
من الجزء الى الباقي كما في  
العق ووجه كون الدم جزءاً  
أن به قوام البدن وخرج  
بجزئها اضافة الطلاق  
لفصلها كريقها ومنها  
ولبنها وعرقها كان قال  
ريقك أو منك أو لبنك أو  
عرقك طالق فلا يقع لأنها  
ليست أجزاء فانها غير  
متصلة اتصال خلقة بخلاف  
ما مروا بالمتصل بها ما لو قال  
لمقطوعة يمين مثلاً وان  
التصقت بمحل يمينك طالق  
فلا يقع لفقدان الجزء الذي  
يسرى منه الطلاق الى الباقي  
كافي العتق (و) شرط (في  
الولاية) أي على المحل  
(كون المحل ملكاً للطلاق  
فلا يقع ولو معلقاً على  
اجنبية كباثن) فلو قال لها  
انت طالق أو ان نسكتك  
أو ان دخلت الدار فانت  
طالق أو كل امرأة انكحها  
فهي طالق لم تطلق على  
زوجها ولا بنكاحها ولا  
بدخولها الدار بعد نكاحها  
لانتفاء الولاية من القائل  
على المحل وقد قال صلى الله  
عليه وسلم لا طلاق الا بعد  
نكاح زواه الترمذي  
وصححه (وصح) الطلاق  
(في رجعية) لبقاء الولاية

رأيت في عرش علي مر مانصه والمتبادر أنها إذا قرأتها بنفسها طلقت مع أن المقصود من التعليق قراءة غيرها  
للعلم باميتها ولعل وجهه ان التعليق في مثل ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة الغير (قوله وفي المحل  
كونه زوجة) غرضه بهذا الشرط إخراج المملوك ومن الشرط بعده إخراج الاجنبية والباثن وأيضا قوله  
كونه زوجة صادق بالكون زوجة في المستقبل والماضى وليس مراداً فالشرط الاتي يخصه اهـ شيخنا  
(قوله المتصل بها) أي الظاهر والباطن الاصل أو الزائد اهـ حل (قوله وشعر قال المتولى) حتى لو أشار  
لشعره منها بالطلاق طلقت اهـ شرح مر (قوله بطريق السراية) وقبل انه من باب التعبير عن الكل باسم  
الجزء اهـ شيخنا وعبارة شرح مر ثم أن الطلاق في ذلك يقع على المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقبل هو من  
باب التعبير بالبعض عن الكل ففي إن دخلت فيميتك طالق فطلقت ثم دخلت يقع على الثاني فقط اهـ قوله قوام  
البدن) هو بكسر القاف وفتحها الغنان مشهور ناز والكسر أنصح أي بقاؤه كذا في شرح المذهب اهـ وبرى  
(قوله كريقها الخ) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح والنفس بفتح  
الفاء والاسم إلا أن أراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق باضافته اليه على المعتمد بخلاف الشحم إذا  
اضيف الطلاق اليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي جزم به ابن المقرئ انه يقع باضافته الطلاق اليه فعلى  
هذا لا فرق بينه وبين الشحم اهـ زى وعبارة شرح مر ولو أضافه للشحم طلقت بخلاف السمن على ما في  
الروضة تبعاً لبعض نسخ الشرح الكبير وإن سوى كثير من بينهما وصوبه غير واحد وجزم به ابن المقرئ  
وهو الاوجه ويدل له إيجاب ضمائه في الغصب وأن السمن العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه يفرق  
بان الشحم جزم بتعلق به الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر متى لا يتعلق به ذلك وهذا  
واضح وبه يعلم أن الاوجه في حياتك عدم وقوع شيء به ما لم يقصد الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم  
بالحي وكذا إن اطلق فيما يظهر وبهذا يتضح ما يحثه الجلال البلقيني وصرح به البغوي في تعليقه ان عقلت طالق  
لغير لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء أنه عرض ليس بجوهر انتهت (قوله ومنها) مثله الجنين والحمل  
اهـ قل على الجلال (قوله ومنها ولبنها) أي لانها وإن كان اصلها ماداً فقد تهيأ للخروج بالاستحالة  
كالبول اهـ شرح مر (قوله الوال لمقطوعة يمين) صور الروياني المسئلة بما إذا فقدت يمينها من السكتف  
فقتضى وقوعه في المقطوعة من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى  
المنكب أو لا اهـ شرح مر قال عرش عليه والراجح انها تطلق إلى المنكب فتبقى جزء من مسمى اليد وقع  
الطلاق باضافته له وإن قل (قوله فلا يقع) أي وإن أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الخاف  
معدومة فان كانت ملنصة حالة الخلف فان خيف من إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع وإلا فلا وعلى  
ذلك يحمل كلام شيخنا من والاذن والشعر كالبعد كما في شرح شيخنا المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا  
مر في شرحه المذكور بقوله لان الزائل العائد كالذي لم يعد لا حاجة اليه بل لا موقع له هنا فراجع اهـ قل  
على الجلال (قوله لفقدان الجزء الخ) ظاهره هو إن حلته الحياة لسكنر بما ينافيه التعليل لان الذي حلته الحياة  
يسرى فيه الطلاق إلا ان يقال لما انفصل صار غير منظور اليه وفي كلام حج لان الزائل العائد كالذي لم  
يعده حل قال مر أمالو قطعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشيت من فصاها محذور تيمم وقع  
وكانت كالمتصل وإن لم تخش من الفصل المحذور المتقدم فلا اهـ (قوله ملكاً للطلاق) ولا بد في الملك في التعليق  
أن يكون مستمرا من حين التعليق الى حين الوقوع فينتد يكون قوله ولو علقه بصفة الخ لانه ارتباط بهذا  
الشرط اهـ شيخنا (قوله كون المحل ملكاً للطلاق) أي بالعقد فالغرض من الشرط الذي قبل هذا ان تكون  
المطلقة غير مملوكة بملك اليمين والغرض من هذا أن لا تكون المطلقة زوجة فيما كان ولا فيما يكون لبقاء  
الولاية عليها ومن ثم لو قال من في عصمتي طالق طلقت الرجعية انتهى حلي (قوله بعد عتقه) أي أو معه

عليها بملك الرجعة (و) صح (تعلق عبد ثالث كان عتقت أو) ان (دخلت) الدار (فانت طالق ثلاثا فيقعن اذا عتق أو دخلت) فالمعية  
بعد عتقه) وإن لم يكن مالكاً للثالثة حال التعليق لانه يملك اصل النكاح وقد يفيد الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت



فالعمية كالبعدية انتهى مداً بغنى (قوله ولو علقه بصفة فبانت سم نكحها ووجدت لم يقع) هذه العبارة تشمل الأقسام الأربعة أعني الإثبات المطلق والنفي المطلق والإثبات المقيد والنفي المقيد وإن كان قوله ووجدت ظاهراً في صورتي الإثبات لا مكان حمل الوجود على الحصول والثبوت فيشمل العدم فيثبت أن مقتضى هذه العبارة أن الخلع بخلاف من الطلاق الثلاث في الأقسام الأربعة وهو الذي نقله الحلبي عن الزيادي وقرره كثير من المشايخ رحل مر في شرح عبارة الأصل التي هي فظير هذه على صورة الإثبات المطلق ثم ذكر تفصيلاً في الإثبات المقيد ثم ذكر النفي المطلق وعبارته مع عبارة الأصل ولو علق الطلاق الصادق بالثلاث فأول بدخول مثلاً فبانت قبل الرطه أو بعده بخلع أو فسخ ثم نكحها أي جدد عقد ما ثم دخلت لم يقع بذلك طلاق إن دخلت في البيئونة لأن اليمين تناولات بدخول واحد أو جدد في حالة لا يقع فيها فأعلنت ومن ثم لو علق بكلمة طردها الخلف الآتي لاقتضاءها التكرار وكذا إن لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع أيضاً في الأظهر لا ارتفاع النكاح المعلق فيه هذا إن علق بدخول مطلقاً أما لو حلف بالطلاق الثلاث أنها لا بد من دخولها الدار في هذا الشهر أو أنه يقضيه أو يعطيه دينه في شهر كذا ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الدخول أو تمكنه بما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فإنه يحث كما صوبه ابن الرفعة ووافقه الباغي واتفق به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ أيضاً خلافاً لبعض المتأخرين ويتبين بطلان الخلع كالو حلف بالطلاق ليا كان ذا الطعام غداً فتلغ في الغد بعد تمكنه من أكله أو اتلفه وكما لو حلف أنها تصلي اليوم الظهر فخاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تصل وكما لو حلف ليشرن ماء هذا الكوز فانصب بعد ما كان شر به فإنه يحث وله نظائر في كلام الأئمة انتهت وقوله ويتبين بطلان الخلع أي لتبين وقوع الثلاث قبله وقوله وبعد تمكنها من الدخول وتمكنه بما ذكر أما لو أبانها قبل تمكنها من الدخول أو قبل تمكنه بما ذكر فينتج عدم الوقوع وإن لم يفعل حتى مضى الشهر إذ لا جائز أن يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيئونة به المنافية للوقوع ولا أن يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع أنه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره الوقوع (فإن قلت) قالوا في مسألة الرغيف إذا اتلفه قبل الغد يحث لأنه فوته فكذلك هنا لأنه فوت الخلع (قلت) الفرق أنه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجية بعدم مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لانتهاء الزوجية وقت التمكن فليتأمل ويتبين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لأن الخلع يقتضي الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والأصل عدم ما يدفعه ولأنه إن وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع والإثبات قبله اه سم على حجج اه ع ش عليه ثم قال أي مر وأما لو علق بالنفي المقيد كما لو قال تزوجته إذا لم تخرجي الليلة من هذه الدار فانت طالق فخالع في الليلة ثم جدد فإنه يخالف الخلع والفرق بين هذه المسألة ومسائل الإثبات المقيد المتقدمة واضح فإن المقصود في مسائل الإثبات الفعل وهو إثبات جزئي وله جهة بروهي فعله وجهة حث بالسبب الكلي الذي هو نفيضة والحث بمناقضة اليمين وتفويت البر فاذا تمكن منه ولم يفعله حث انقوبته يا خياره وأما مسألة النفي فالمقصود فيها التعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر فاذا صادفها الآخر بائناً أي آخر جزء من المدة التي اعتبروها في التعليق لم تطلق وليس هنا إلا جهة حث فقط فإنه إذا فعل لا نقول بر بل لم يحث لعدم شرطه ولو كان له زوجات خلفت بالثلاث لا يفعل كذا ولم بنو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عيذ فلا تلهذا الخلف تعيذ لم يصح رجوعه عنها إلى تعيذه في غيرها وليس له قبل الحث ولا بعد توزيع العدد لأن المفهوم من حلفه أفادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك اه ببعض تصرف في اللفظ وقوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عبارة حج هنا وأو قبل فعل المحلوف عليه اه وهي تفيد أنه لا فرق في التمين بين كونه قبل الفعل أو بعده ثم رأيت صرخ بذلك في آخر باب الطلاق حيث قال ومن أنه لو حث ذو زوجات ولم بنو إحداً من الطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز توزيعه لما فاته لما وقع عليه من البيئونة الكبرى وله أن يعينه في ميتة وبائنة بعد التعليق لأن

(ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع) لانحلال اليمين بالصفة ان رجعت في البيئونة والا فلا ارتفاع النكاح الذي علق فيه وتعبير بصفة اعم من تعبيره بدخول



(الحر) طائفت (ثلاث) لانه (٣٣٦) قوله تعالى الطلاق مرتان فان الثلاثة فقال او تسريح باحسان (ولغيره) ولو

مكتبا ومبعضا (ثلاثان) فقط لان ذلك روى في العبد الملحق به المبعوض عن عثمان وزيد ابن ثابت ولا يخالف لهما من الصحابة رواه الشافعي سواء اكانت الزوجة في كل منهما حرة ام لا وتعبيرى بغيره اعم من تعبيره بالعبد فمن طلق منهما دون ماله من الطلقات هذا اولى من قوله ولو طلق دون ثلاث (وراجع او جدد ولو بعد زوج عادت له ببقية ماله اي ببقية ماله دخل بها الزوج ام لا لان ما وقع من الطلاق لم يحوج الى زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمناه كوطء السيدامته المطلقة اما من طلق ماله فتعود اليه بماله لان دخول الثاني بها افاد حلها للاول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الاول لاستغراقه فكان نكاحا مفتحا باحكامه (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في صحته (ويتوارثان) اي الزوج وزوجته (في عدة طلاق رجعي) لبقاء آثار الزوجية بلحق الطلاق لها كالمسحة والايلاء والظهار واللعان منها كما سياتي في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما سياتي في بابها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لانقطاع الزوجية

العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمداه وكتب عليه سم ما نصه قوله وله ان يعينه تقدم في فصل شك في طلاق فلا الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة وبائة بعد وجود الصفة لافله وفيه ايضا فلو كانت احدي زوجاته لا يملك عليها الا واحدة فلو وجه جواز تعيينها للطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة وتبين بها وبغير الباقي ثم قال ولو حلف بطاقتين كان قال على الطلاق طاعتين ما اقل كذا وحنت وله زوجات يملك على طاعتين فلو جهانه لا يتعين ان يعين احداهما بل له توزيع الطلقتين على اثنتين لان يعينه في ذاته لا تقتضي البيونة الكبرى تأمل اعش عليه وتقدم في باب الخلع ماله هذا مزيد تعلق تأمل (قوله ووجدت) اي قبل النكاح او بعده كما يؤخذ من العطف بالواو وهذا جمل الشارح فيه صورتين اه شيخنا (قوله وحر ثلاث) هذا متعلق بالشرط ليبين ما يملكه على المحل المملوك اه شيخنا (قوله فقال او تسريح) اي لانها وان نزلت لم يفهموا المراد من التسريح فلذلك سألوا اه شيخنا (قوله سواء كانت الزوجة في كل منهما الخ) اي خلافا لابي حنيفة في اعتباره الزوجية به قال ابن سريج من أتمتها اقل على الجلال اي قال العبرة في الثلاثة السنين بالزوجية فان كانت حرة ملك الزوج عليها اثلاثا وان كان رقيقا وإن كانت امة ملك عليها اثنتين فقط ولو كان حرا اه (قوله دخل بها الزوجة ام لا) اي خلافا لابي حنيفة اه قل على الجلال (قوله لم يحوج الى زوج) اي فكان العقد الاول باق فاعتبر احكامه (قوله لا يهدمناه) اي لا يهدمناه ما وقع من الطلاق ولو هدمناه لعادت له بالثلاث وقوله كوطء السيد امة اي اذا طلقها زوجها ثم وطئها سيدا ثم عادت لزوجها فوطئ السيد لا يهدم ما وقع من الزوج من الطلاق وقوله لا يمكن بناء العقد الثاني على الاول معنى البناء ان يعطى الثاني بقية احكام الاول وهذا متعلق ووافع في المسئلة السابقة دون هذه الصورة إذ لا يتعقل البناء فيها وقوله لا يستغراقه اي لاستغراق الاول احكامه فلا يتصور البناء فلذلك كان نكاحا مفتحا باحكامه اه شيخنا (قوله في مرض موته) وكذا في كل حاله يعتبر فلها نهر عنه من الثلث اقل على الجلال (قوله ويتوارثان في عدة طلاق رجعي الى قر له واللعان) هذه الخمسة عناها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى شرح مرقوله في خمس آيات من كتاب الله اي بمعنى ان الآيات الخمس تفيد تعلق الحكم بالزوجية وصرحوا بان منها الرجعية لانه ذكر في شيء من الآيات الخمس ان الرجعية زوجة لافي اللعان ولا في غيره ومثل هذه الخمسة غير هامة من حرمة نكاح نحو اختها في عدتها ووجوب النفقة والسكنى لها ونحو ذلك لم يذكرها الشافعي لعدم وجوبها ما يشمله من هذه الآيات اه عش عليه (قوله فلا يتوارثان في عدته) اي خلافا لامة الثلاثة اه حل وخلافا للتقديم من مذهبه انا قل على الجلال (قوله وشرط في القصد الخ) كان الاولى ان يقول والقصد ان يقصد لفظ طلاق لمعناه لان الذي في الاركان القصد المذكور لا مطلق القصد اه حل وقوله كان الاولى الخ اي لاختلال هذه العبارة فانها تقتضي ان ما شرطه غير القصد لان الشرط غير المشروط مع انه نفسه وقوله لانه الخ تعليل الجواب ما عساه يقال ان المذكور في الاركان مطلق القصد لانه هذا القصد فحصل التغير فتأمل اه (قوله قصد لفظ طلاق لمعناه) على تقدير مضاف أي قصد استعمال لفظ طلاق لمعناه واللام بمعنى في كما أشار إلى هذين الشارح و فرق بين قصد استعمال اللفظ في معناه وهو حل العصمة وقصد الايقاع الذي هو عبارة عن حل العصمة اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه الركن الثالث قصد الطلاق فيشترط قصد اللفظ بمعناه أي معه ايزيل ملك النكاح فقول الأذرعى ان الباء في معناه تحريف وانما صوابه باللام مردود لان المعتبر قصد اللفظ والمعنى معا واعتبر قصد المعنى لينخرج حكماية طلاق الغير وتصوير الفقيه والنداء بطاقتين لمساهمة به كما سياتي ذلك وقصده انها يعتبر ظاهرا عند عروض ما يصرفه الطلاق عن معناه كمذه الخرجات لا مطلقا لدلو قال لها انت ظالقة وقد قصد لفظ الطلاق وفهم معناه وقع وإن يقصد معناه كما في حال المزول بل لو قال ما قصدته لم يدين ومن هنا قالوا الصريح لا يحتاج إلى نية بخلاف



الكناية وعلى اعتبار قصد المعنى فالفرق بينه وبينها ما في المهمات عن بعض فضلاء عصره انه يعتبر فيه قصد اللفظ والمعنى اى وفهمه ويعتبر فيها مع ذلك قصد الايقاع انتهت (قوله لغناه) هو حل للعصمة واللام بمعنى مع اوفى وهو الظاهر من الشارح اه شيخنا (قوله بان يقصد استعماله فيه) اى بان يتلفظ به عارفاً بمعناه ويقصد معناه عند الغربة الصارفة له عن معناه فان لم تكن قريباً لم يحتج الى قصد المعنى كما سيذهب عليه في قوله ثم قصد المعنى الخ اه حل (قوله فلا يقع من طاب من قوم شيئاً الخ) عبارة الروض وشرحه ولو جفاه جمع كان كان واعطاو طالب من الحاضر بن شيئاً فلم يعطوه فقال متضجر منهم طلقتم وفيهم امراته ولم يعلم بها اى وكذا ان علم بها اخاف لا تطاق كما يحتمل الاصل بعد نقله عن الامام انه افتى بخلافه قال النروي لانه لم يقصد معنى الطلاق الشرعى بل معناه اللغوى ولان النساء لا يدخلن في خطاب الرجال لا بدليل اه واعترض بمنع انه لم يقصد معنى الطلاق لاذ معناه الغربة وقد نواها وان دليل الدخول هنا موجود وهو مشافهة الحاضرين وعدم علمه بان زوجته فيهم لا يمنع الايقاع كمن خاطبها بظنها غيرها واجيب عن الاول بان معنى الطلاق شرعاً قطع عصمة النكاح ولم يقصده الواعظ بخلاف من خاطب زوجته بظنها غيرها عن الثاني بان ذلك إنما يكون بحسب القصد للتقليب ولا قصد انتهت (قوله فلا يقع من طاب من قوم شيئاً الخ) لان الظاهر من حاله انه لا يقصد بهذا اللفظ حيث نحل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجود هذا الصارف فلو كن جميعاً نساء فالظاهر الوقوع وكونهن كلهن اجنبيات في ظنه لا يعد صارفاً اه حل (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد بل مثله ما لو علم بها اه ع ش (قوله فلا يقع من حكي طلاق غيره) الى قوله ولا بمن سبق لسانه به هذه ثلاث مسائل وقوله ولو خاطبها بطلاق الخ هذه ثلاثة اخرى واعلم ان كلامنا الثلاث الاولى والثلاث الثانية لم يقصد المتكلم فيها استعمال لفظ الطلاق في معناه لكنه لم يقع في الثلاث الاولى لانتهاء الشرط وهو قصد استعمال اللفظ في معناه في حالة وجود الصارف فالصارف فيها موجود وهو الحكاية والجهل والسبق واذا كان موجوداً كان قصد استعمال اللفظ في معناه شرطاً وهو لم يوجد فيها بالنعول والظاهر ان وجوده فيها لا يمكن واما الثلاثة الثانية فيقع فيها مع ان قصد استعمال اللفظ في معناه لم يوجد وذلك لانه فيها ليس شرطاً لعدم الصارف فيها وقد علمت انه انما يكون شرطاً عند وجود الصارف كما صرح به مر في شرحه فقال يشترط في الصيغة قصد استعمال اللفظ في معناه عند عروض صارفها لما ياتي في النداء لا مطلقاً لما ياتي في الهزل واللعب اه اذا علمت هذا علمت ان قول المتن فلا يقع من حكي طلاق غيره تفريع على مفهوم الشرط وان قوله ولو خاطبها بطلاق الخ تفريع على منظر قه قه معطوف على التفريع الاول واما قوله ولا يصدق ظاهراً الخ فتحكم اخر لا توافق له بالشرط المدكر لا منظر قه قه ولا مفهوم ما وحاصله ان المطلق اذا ادعى انه اراد شيئاً ينافي الطلاق فان كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الاول القرينة كونها مسمية بطلاق والامر الذي ادعاه ما نعام من الطلاق هو نداؤه والقرينة في المثال الثاني قرب خرج اللام من الرأى والامر الذي ادعاه ما نعام من الطلاق التفاف الحرف اى انتقاله الى الاخر فتم من هذا ان قول الشارح ثم قصد المعنى اى قصد استعمال اللفظ في معناه انما يعتبر ظاهر اعند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه الخ ليس بظاهر لما عرفت ان مبحث عروض ما يصرف الطلاق غير مبحث قصد استعمال اللفظ في معناه فلا يصح تقييد احدهما بالآخر فكان عليه ان يقول ثم قصد اللفظ لانه انما يعتبر اذا كان هناك صارف كما يعلم من قولى فلا يقع من حكي طلاق غيره الخ وهذا وقد علمت بما سبق ان قوله ان اسمها طالق باطال كناية فقوله ولم يقصد طلاقاً المراد بالقصد فيه نية الايقاع وان كان يتبادر من سياق الشارح ان المراد به نية المعنى اى نية قصد اللفظ لمعناه تأمل (قوله وان نواه) اى معنى اللفظ عند اهله بان قال نويت به معناه عند اهله ولم يعرف عين ذلك المعنى بحيث لو قيل له وى شى معناه لم يعرفه وقوله انما يعتبر ظاهر الى انما يعتبر لو وقع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهر او هذا القيد لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه

بان يقصد استعماله فيه  
(فلا يقع) من طاب من  
قوم شيئاً فلم يعطوه فقال  
طلقتم وفيهم امراته ولم  
يعلم بها خلافاً للامام ولا  
(من حكي طلاق غيره)  
كقوله قال فلان زوجتى  
طالق وهذا أولى من تمثيله  
بطلاق النائم لان حكمه  
علم من اشتراط التكليف  
فيما مر (ولا بمن جهل  
معناه وان نواه لا بمن سبق  
لسانه به) لانتهاء القصد  
اليه وما جهل معناه لا يصح  
قصده ثم قصد المعنى إنما  
يعتبر ظاهر اعند عروض  
ما يصرف الطلاق عن معناه  
لا مطلقاً كما يعلم ذلك من  
قولى كغيري



ظاهر او باطنا بان يعتمدانه وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما بينه وبين الله يوكل لدينه اي يعمل بقصده هذا واما اذا لم تكن قرينة فيحكم بوقوعه ظاهر او باطنا وان كان يدين ايضا بالنسبة لحاله بينه وبين الله سواء قصد المعنى او لا اه شيخنا (قوله ولا يصدق ظاهر الخ) اما باطنا فيصدق مطلقا اه شرح مر وقوله فيصدق اي فيعمل بمتنضاه وقوله مطلقا اي سواء كان هناك قرينة ام لا اه ع ش عليه وفي سم (تنبيه) اقتضى كلام الشارح كانه تصديقه باطنا مع عدم القرينة وهو كذلك ومثله ما لو قال انت طالق ثم قال اردت من وثاق ولا قرينة فيصدق باطنا لكان بشروط ان تكون النية من اول اللفظ او قبل فراغه على ما سلف اه (قوله لا بقرينة) جعل البلقين في فتاويه من القرينة ما لو قال لها انت حرام علي وظن انها طلقت به ثلاثا فقال لها انت طالق ثلاثا فان اخرج الثلاث بالعبارة الاولى فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما اخبر به بانبا على الظن المذكور اه ونظير ذلك من قيل له اطلقت امرأتك فقال نعم طلقتها ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فلا يقبل منه الا بقرينة وهذا بخلاف ما لو حلف بالثلاث انه لا يفعل كذا واخبر بطلان انعقد ففعله وبانت صحة العقد حيث تقع الثلاث لان بطلان العقد اجنبى عن المحلوف عليه بخلاف ذلك اه حج ببعض تصرف في اللفظ اه ع ش على مر (قوله لمن اسمها طالق يا طالق) سواء ضم القاف او فتحها او كسرهما لان اللحن لا يغير المعنى خلافا لضبط النوى له بالسكون وصورة عدم طلاقه عند الاطلاق ان توجد التسمية بطاقي عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة اخذ اما قالوه في نداء عبده المسمى بحر يا بحر كما نبه عليه الاسنوى وغيره اه زى (قوله فالتف الحرف) اي انقلب وتغير وتحول يخرج الى حرف آخر اه شيخنا (قوله فان قصد الطلاق) طلقت بقى ما لو قصد الطلاق والنداء فهل هو من باب المانع والمقتضى واذا اجتمع اغاب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق او من قبيل المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش على مر (قوله وقال اردت نداء الخ) خرج ما لو اطلق فيقع كماله قصد الطلاق اه ق ل على الجلال (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيته انه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كله من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكانها تقبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة اه شرح مر (قوله ولو خاطبها بطلاق) اي معلق او منجز كما شمله كلامهم ومثله اسره لمن يطلقها كما هو ظاهر وانما اثر قرائن الهزل في الاقرار لان المعترف به اليقين ولا نه اخبار يتاثر بها بخلاف الطلاق اه شرح مر وقوله ومثله امره لمن يطلقها اي لا من يعلق طلاقها لما مر في قوله بعد قول المصنف يشترط انفوذه من قوله اما وكيه او الحاكم في المولى فلا يصح منهما تعليقه اه ع ش عليه (قوله ولو خاطبها بطلاق) اي ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة الا بان كانت محاورة اي منازعة في كونها زوجته او لا فهو حالف فيرجع فيه الى ما في ظنه وان خالف الواقع اه ق ل على الجلال (قوله هازلا ولا عبا) فسرهم ام في شرحه بقوله بان قصد اللفظ دون المعنى ثم قال ولا يكون اللعب اعم مطلقا من الهزل عرفا اذا الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لغة كذا قاله بعض الشراح وجعل غير بينهما تغييرا ففسر الهزل بان قصد اللفظ دون المعنى واللعب بان لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال انت طالق وقصد لفظ الاطلاق دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله لم قصد المعنى (قوله هازلا بان قصد اللفظ دون معناه) اي لم يستعمله في معناه الذي هو حل العزمة وفيه نظر بل استعمله في معناه غاية الامر انه لم يقصد الايقاع وهو لا يشترط في الصريح حيث خلا عن القرينة الصارفة ثم رايت ان ما عل به الشارح عال به الامام ووافقه عليه حج وان الرافعي عل الوقوع من الهزل بقوله لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه الا انه غير راض بحكم الطلاق ظانا ان عدم رضاه بوقوع الطلاق لا يقتضى وقوع الطلاق وهذا الظن خطأ قال بعضهم وما قاله الرافعي هو الحق اه حل

(ولا يصدق ظاهرا) في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق القرينة (الا بقرينة) كقوله لمن اسمها طالق يا طالق ولم يقصد طلاقا فلا تطلق محلا على النداء لقرينه فان قصد الطلاق طلقت (و) كقوله (بان اسمها طارق) او طالب او طالع (يا طالق وقال اردت نداء فالتفت الحرف) فانه يصدق فلا تطلق لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وكقوله طلقتك ثم قال سبق اساني وانما اردت طلبتك (ولو خاطبها بطلاق) مثلا (هازلا) بان قصد اللفظ دون معناه (ولا عبا)



(قوله بان لم يقصد شيئا) أى ولكنه لم يسبق لسانه وإلا لم يقع كما تقدم وحينئذ يقال كيف ينفي القصد مع انتفاء سبق اللسان اه سم (قوله أو نحوها) ككونه ناسيا أن له زوجة كما نقله عن النص وأقراء اه شرح مر فهو بالجاء طفا على مدخول اللام من قوله لكونها في ظلمة الخ والضهير عائد على ما في حين اللام (قوله وقع الطلاق) ظاهر أو باطنا في المسائل الثلاث وقوله لقصد الخ هو واضح في الثالثة دون الأولى والثانية لأن الأولى وإن قصد فيها اللفظ لكن لا المعناه والثانية لم يقصد فيها اللفظ بالكلية على ما ذكره المصنف وقد علمت ما فيه ولو قال الشارح فيها لأن كلام من الهزل واللعب ليس من الصارف للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه إلى قصد اللفظ لمعناه لكان أولى وقوله لقصد إياه أى قصد اللفظ وإن لم يقصد معناه وهو واضح في غير اللاعب وقوله وإيقاعه أى ولا يفاعه أى وقوعه في محله أى صادف محله وكتب أيضا قوله وإيقاعه في محله قصد الإيقاع ليس بشرط والمراد الوقوع أى وقع في محله أى ولا عبرة بظنه ولا يقال الظاهر من حال من ظنها اجنبية التى هى ليست محلا للطلاق أنه لا يقصد بهذا اللفظ حل العصة كما تقدم فيمن طلب من قوم الخ ونظير ما في فتاوى الغزالي أنه لو وكله في طلاق امرأة فبانت زوجة الوكيل طلقت لكن قال الزركشي المتبجح عدمه لأن الرضا معتبر وهو مفعول وهما اه فليتأمل أى ولو كان الطلاق معلقا كما شمله كلامهم فلو قيل هذه زوجتك فقال إن كانت زوجتي فهى طالق طلقت أما ذكر هذا حيث لا محاورة وإلا كان حلقا والخالف إذا غلب على ظنه صفة واعتمدها في حلفه وتبين خلافه لم يحتج وفي الكافي من قال ولم يعلم له زوجة في البلدان كان لى في البلد زوجة فهى طالق وكانت في البلد فعلى قولى حنث الناسى اه ونقل شيخنا كحج عن البلقيني أن أكثر ما يلبس في الفرق بينهما صورة التعليق ويؤيده أن من حلف على إثبات أو نفي معتمدا على غلبة ظنه لا يحتج عليه وإن تبين أن الأمر بخلافه قالوا فسقط القول بأنه مردود اه حل (قوله لقصد إياه) لا يصح رجوعه للأولين كما لا يخفى ويمكن تخصيصه بالآخره وقوله وإيقاعه في محله يرجع لما عداه وللكل اه شيخنا ثم رابت نقلا عن سبط طب ما نصه قوله لقصد إياه كيف تجتمع هذه العلة مع قوله في اللاعب نقا بان لم يقصد شيئا قاله الشيخ عميرة ويحجب بأنه علة لما فيه قصد وقوله وإيقاعه في محله علة لما انتفى فيه ذلك فلا إشكال (قوله ولا يدين) معطوف على وقع المتعاق بالمسائل الثلاث أى لا يوكل لدينه أى لا يعمل فيما بينه وبين الله بعدم وقوع الطلاق ويعتذر بأنه لم يذو الوقوع وذلك لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه وإنما يدين من صرفه إلى غير معناه كمن قال هى طالق في مقام ذكر زوجته ثم قال أردت الفرس مثلا فهذا يعمل بمقتضى نيته بينه وبين ربه كما تقدم عن شرح مر وإن كان في الظاهر يفرق بينهما

(فصل) في تفويض الطلاق للزوجة أما تفويضه لغير الزوجة وهو التوكيل فيه فقد تقدم في باب الوكالة متناوضا شرعا لكن على تفصيل وهو أنه يصح التوكيل في تجهيزه دون تعليقه اه وخرج بقوله للزوجة ما لو فوضه إلى الله معها أو إلى زيد مع الله فلا يصح فيها نعم لو فوضه إلى زيد مثلا وحده صح وهو توكيل ولو فوضه إلى اثنين فطلق أحدهما لم يقع اه قل على الجلال (قوله في تفويض الطلاق للزوجة) ومثله تفويض العتق للفقير اه شرح مر (قوله والاصل فيه الإجماع) قدمه على الحديث على خلاف عادته لأن الإجماع سالم من الاعتراض بخلاف الحديث اه شيخنا أى فانه استشكل بما صححه من أنه لا يقع الطلاق باختيار من الدنيا بل لا بد من إيقاعه هو بدليل فتعالين أم يمكن وأسرحكن اه زى وهذا وجه التبرى بقوله واحتجوا له الخ واجيب بأنه لما فوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض اليهن المسبب الذى هو الفراق اه خط وعبارة حل قوله واحتجوا له أيضا الخ فيه أن هذا واضح لو كان بمجرد اختيار الدنيا يحصل الفرقة وليس كذلك لأن مع الاختيار لا بد من الطلاق وهذا وجه التبرى وعبارة ابن الرفعة ولا حاجة في الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن في إيقاع الفراق بأنفسهن وإنما أخبرهن حتى إذا اخترن الفراق طلقهن بدليل قوله تعالى فتعالين أم يمكن الخ اه أى ولأن اختيارهن لم يكن الفور لما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أتى ذا كركك

بان لم يقصد شيئا كان تقول له في معرض الاستمراء أو الدلال طلقنى فيقول طلقك (أو ظنها اجنبية) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها (وقع) الطلاق لقصد إياه وإيقاعه في محله وفى الحديث ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وقيس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وإنما خصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بمزيد الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه (فصل في تفويض الطلاق للزوجة) والاصل فيه الإجماع واحتجوا له أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساء بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنن تردنا الحياة الدنيا



امرا فلا تبادري بالجواب حتى تستامري أبويك اه حل (قوله الى آخره) انما قال الخ ولم يقل الآية لان  
الدليل أكثر من الآية وهو مجموع الايتين اه ع ش على مر (قوله بالرفع) صفة للتفويض اه زى  
ولا يصح ان يكون صفة للطلاق لانه لا يتصف بالتعجز الا بعد وقوعه كذا وجه الشو برى واعلم انه لا يصح  
تفويض تعليق الطلاق اليها بل لا بد ان يكون المفوض منجزا اه شيخنا اذا عرفت هذا عرفت انه يجوز ان  
يكون بالجر صفة للطلاق بل هو محتاج اليه في الطلاق كما يحتاج الى الرفع فكان عليه تقييد كل من التفويض  
والطلاق بالمنجز وما وجه به الشو برى منع الجر معارض بالمثل فيقال عليه وكذا التفويض لا يتصف  
بالتعجز الا بعد وقوعه اه شيخنا (قوله ولو بكناية) اى في التفويض فقوله كان يقول لها طاقى نفسك مثال  
للصريح في التفويض وقوله أو ابني نفسك مثال للكناية في التفويض فلا بد من نية التفويض واذا قالت هي  
بعد ذلك ابنت نفسي لا بد من نيتها الطلاق فيكون هناك نيتان نية التفويض منه ونية الطلاق منها اه شيخنا  
والا وجه انه لو قال لها طاقى فقالت له انت طالق كان كناية ان نوى التفويض اليها ونوت هي تطليق نفسها  
طلقت والا فلا ثم ان نوى مع التفويض اليها عدد او وقع والا فواحدة وان ثلثت كما يأتى اه شرح مر وقوله  
فقالت انت طالق خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فانا صريح لانها أتت بما تضمنه قوله طالقينى (فرع) في  
سم على حج ولو كتب لها طاقى نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه ع ش عليه (قوله ان شئت)  
ليس مضرا ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق احلا لانه تعليق وسيأتى انه مبطل اه قل على الجلال (قوله  
تمليك للطلاق) اى على الاصح وقد عرفت ما يبنى عليه وفي قول توكيل فلا يشترط فور في قبولها من أصله  
وشرائه ومحل الخلاف اذا جرى بغير لفظ التوكيل فان جرى به فهو توكيل قطعا اه قل على الجلال (قوله  
لانه يتعلق بفرضها) اى من حيث قبوله وردده وهذا تعليل لكونه تمليكا وفيه ان التوكيل يتعلق بفرض  
الوكيل من حيث قبوله وردده فهذه العلامة تنتج المدعى الا ان يقال قوله فنزل الخ من تمامها اى وأما التوكيل فلم  
ينزل هذه المنزلة وفيه ان هذا التفريع لا يترتب على ما قبله تامل (قوله لان التمليك لا يتعلق) اى ولان التعليق  
يبنى وهي لا تدخلها النيابة اه حل (قوله فيشترط تطليقها) ولو بكناية فورا ومحل اشتراط الفورية ما لم  
يتعلق بمقتضى شئت فان علق به الم يشترط فورا وان اقتضى التمليك اشتراطه كما جزم به في التنبيه وجرى عليه ابن  
المقرئ والا صغروا فى الحجازى وصاحب الانوار ونقله في التدريب عن النص وهو المعتمد اه شرح مر  
وفي سم قوله فيشترط تطليقها فورا ظاهره وان قال مقتضى شئت ومشى في الروض على خلافه قال في شرحه وما  
ذكره المصنف كبعض مختصرى الروضة من عدم اشتراط الفورية في ذلك على القول بان التفويض تمليك  
هو ما جزم به صاحب التنبيه ووجهه ابن الرفعة بما ذكره يعنى بان الطلاق لما قبل التعليق سوميح في تمليكه  
والاصل انما ذكره تفريعا على القول بانه توكيل وصوبه في الذخائر وهو الحق اه واعتمد مر ما مشى  
عليه في الروض (فرع) قال في الروض وان قالت اى بعد قوله لها طاقى نفسك كيف أطلق نفسي ثم  
طلقت وقع قال في شرحه والفصل بذلك لا يؤثر لقصره اه واعتمد مر وفي الزركشى قال الرافعى وهذا  
مبنى على ان تخلل الكلام اليسير لا يضرا اه (قوله لان تطليقها نفسها الخ) تعليل لاشتراط الفورية وفيه  
مقدمة محدوفة اى والقبول لا بد فيه من الفور فلما كان التطليق مشتملا على القبول الواجب فيه الفور كان  
فوريا اه رشيدى على مر (قوله بقدر ما ينقطع به القبول عن الاجاب) بان طال الزمان او كان الكلام  
اجنبا ولو يسيرا هذا والمعتمد انه لا يضر الفصل بالاجنبى الا ان طال كما في الخاف لانه ليس تمليكا حقيقة يا اه حل  
(قوله وله رجوع قبله) اى قبل الفراغ من تطليقها فيصح الرجوع في اثناء كلامها او معها اه ع ش على مر فلو طلقت  
قبل علمها برجوعه لم ينفذ ولو قال ابني نفسك فقالت ابنت ونويا اى نوى هو التفويض بما قاله ونوت هي  
الطلاق بما قالته وقع لان الكناية مع النية كالصريح والا بان لم ينويا واحدهما ذلك فلا يقع الطلاق

الى آخره (تفويض طلاقها  
المنجز) بالرفع (اليها ولو  
بكناية) كان يقول لها طاقى  
أو ابني نفسك ان شئت  
(تمليك) للطلاق لانه يتعلق  
بفرضها فنزل منزلة قوله  
ملكته طلاقك بخلاف  
المعلق كقوله اذا جاء  
رمضان فطلقى نفسك  
لا يصح لان التمليك لا يتعلق  
(فيشترط) لوقوعه  
تطليقها ولو بكناية فورا  
لان تطليقها نفسها متضمن  
للقبول فلو أخرته بقدر  
ما ينقطع به القبول عن  
الاجاب لم يقع الطلاق  
(وله رجوع) عن التفويض  
(قبله) اى قبل تطليقها  
كسائر العقود



بانت به) اي بالالف وهو  
تمليك بعوض كالبيع وإن  
لم يذكر عوض فهو كالهبة  
(أو) قال (طالق) نفسك  
(ونوى عددا فطلقت ونوته  
أو) نوت (غيره) بأن نوت  
دونه أو فوقه (فما توافقا  
فيه) يقع لان اللفظ في  
الاولى يحتمل العدد وقد  
نوياه وما نوته في الدون أو  
نواه في الفوق هو المتفق  
عليه منهما (والا) بأن لم  
ينويا لأحدهما (فواحدة)  
لان صريح الطلاق كناية  
في العدد وقد انتفت نيته  
منها أو من أحدهما  
وتعبرى بالعدد أعم من  
تعبيره بالثلاث وافاد  
تعبيرى بغيره وهو من  
زيادتي انه لو نوى ثلاثا  
ونوت ثنتين وقعتا واقتصار  
الاصل على قوله والا  
فواحدة يفهم خلافه (أو)  
قال (طالق) نفسك (ثلاثا  
فوجدت أو عكسه) أي قال  
طالق نفسك واحدة فثابت  
(فواحدة) لانها الموقع في  
الاولى والمأذون فيه في  
الثانية ولها في الاول بعدان  
وحدت وان راجعها  
الزوج ان تطلق ثانية وثالثة  
على الفور ولو قال طالق  
نفسك ثلاثا فقلت طلقت  
ولم تذكر عددا ولا نوته  
وقع الثلاث

(فصل في تعدد الطلاق  
بنية العدد فيه وما يذكر معه

لوقوع كلام غير النوى لغوا ولو قال طالق نفسك فقلت أبنت نفسي ونوت أو قال أبنتي ونوى  
فقلت طلقت نفسي وقع كالتوبايعا بلفظ صريح من أحدهما وكناية مع النية من الآخر هذا ان  
ذكر النفس فان تركها معها فوجهان أصحهما الوقوع إذا نوت نفسها كما قاله البوشنجي والبغوي في  
تعليقه قال الأذرعى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به وافهم كلامه  
عدم اشتراط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية إلا أن قيد بشيء فينبغ اه شرح مر وقوله أصحهما  
الوقوع إذا نوت نفسها قضيته انه لا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفي أبنتي حيث نوى الطلاق  
وبه صرح حجب فقال سواء أنوى هو ذلك أي نفسها أم لا اه ع ش على مر (قوله) فان قال لها طالق  
نفسك الخ) شروع في تقسيم التفويض إلى معاوضة وغيرها وإن حذف القسم الثاني وقد أتى به  
الشارح (قوله) فان قال لها طالق نفسك الخ) أي قاله لمطابقة التصرف لا غيرها كما مر نظيره في الخلع  
اه شرح مر (قوله) اما لو قال ما ذكر لسفيهة) وطلقت نفسها فطالق رجعيا اه ع ش عليه (قوله)  
فطلقت ونوته) أي وإن لم تعلم نيته كما هو ظاهر بل وقع ذلك منها اتفاقا وقول الشارح عقب ونوتهن  
أي الثلاث بأن علمت نيته ليس بقيد اه شرح مر (قوله) وما نوته في الدون) أي في نيتها الدون (قوله)  
أو نواه في الفوق) أي في نيته الفوق كان نوى ثنتين وهي ثلاثة فالثنتان متفق عليهما اه شيخنا (قوله)  
والا فواحدة) ولا تضر المخالفة مع انه تمليك لانه مخالفة في العدد وهي لا تضر بخلاف المخالفة في المال  
كما تقدم في الخلع ولو علق بالمشيئة فتارة يؤخرها عن العدد وتارة يقدمها عليه فقط أو عليه وعلى الطلاق  
معا فالاول طالق نفسك ثلاثا ان شئت أو طالق نفسك واحدة ان شئت فطلقت في الاول واحدة وفي  
الثاني ثلاثا طلقت واحدة والثاني كطالق نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه فيلغو  
والثالث كان شئت طالق نفسك ثلاثا أو واحدة فكذلك يلغو واما لو قالت له طلقني ثلاثا فقال  
طلقت ولم ينو عددا فينبغي وقوع واحدة ثم رابت شيخنا صرح بذلك حيث قال ولو سالت ثلاثا  
فاجابها بالطلاق ولا نية له فواحدة وإنما نزلنا الجواب على السؤال في طالق نفسك ثلاثا فقلت  
طلقت ولا نية لها ووقعنا الثلاث لان السائل في تلك مالك للطلاق بخلافه في هذه اه ح (قوله) او قال  
طالق نفسك ثلاثا فوجدت) لم تشمل هذه العبارة ما لو قال لها طالق نفسك ثلاثا فثبت وقوله أو عكسه لم  
يشمل ما لو قال طالق ثنتين فثابت فما ناقش به الاصل من القصور في ضرورة نية العدد وقع هو فيه في صورة  
التصريح به (قوله) او قال طالق نفسك ثلاثا الخ) وهذا بخلاف ما لو سالت فاجابها بالطلاق ولا نية  
حيث تقع واحدة والفرق ان السائل في تلك مالك للطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه  
فلم ينزل الجواب على سؤاله اه من شرح مر في الفصل الاتي (قوله) واقتصار الاصل على قوله  
الخ) عبارته ولو قال طلقني ونوى ثلاثا فقلت طلقت ونوتهن ثلاثا والا فواحدة في الاصح انتهت  
(قوله فوجدت) كان مقتضى كونه تمليكا انه يضر هذا الاختلاف فليتأمل وكذا قوله أو عكسه فواحدة  
فان لك ان تقول قضية كون التفويض تمليكا عدم الوقوع هنا مطلقا للمخالفة إلا ان يقال هذا تمليك بجانا  
فهو كالهبة وهي يجوز فيها قبول بعض ما اوجب المالك على كلام في ذلك فلو كان التمليك هنا بعوض فقضية  
هذا التوجيه عدم الوقوع لكن ظاهر كلامهم كالصريح في الوقوع والجواب ان الاختلاف في العدد  
لا يضر حيث لم يخالف في المال كما علم بما سبق في باب الخلع اه سم (قوله على الفور) انظر هذا مع انه  
بعد الرجعة فكيف تتأني الفورية اه شيخنا ويجاب بما مر عن سم من انه يغتفر هنا الفصل بالكلام  
اليسير ويجاب ايضا بتصوير المسئلة بتفويض الطلاق لما بقي شئت وقد تقدم انه يصح ولا يلزم الفور اه

(فصل في تعدد الطلاق)

(وما يذكر معه) أي من قوله وفي موطنه لو قال انت طالق إلى آخر الفصل وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق



بالنية مذكور بطريق التبع ولو قال في تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها كان أولى اه حل (قوله نوى عددا بصريح الخ) ونية العدد كنية أصل الطلاق في اقترانها بكل اللفظ أو بعضه على ماسر (فروع) لو قال أنت طالق عددا لثلاث فواحدة كما أتى به الوالد لانه اسم جنس افرادى أو عدد الرجل ثلاث لانه اسم جنس جمعى وقول ابن العماد وكذا أتراب لانه سمع تراتبه ولذا ذهب جمع إلى وقوع الثلاث فيه بردهم اشتهم ذلك فيه أو عدد شعر ابليس فواحدة على المختار وليس تسمية على صفة قد شككنا في وجودها بل هو تنجيز طلاق وربط العدد بشئ شككنا فيه فوقع أصل الطلاق ونفى العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوب ذلك الزكوى ونقله عن غيره واحد أو بعدد ضراطه وقع ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة كما في أنت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم ينو عدد أو لو قال بعدد شعر فلان وكان مات من مدة وشك اكان له شعر في حياته أو لا اتجه وقوع الثلاث لاستحالة خلو الانسان عادة عن ثلاث شعرات أو أنت طالق كما جملت حرمة فواحدة أو عددا للاح بارق أو عددا ماشى الكلب حافيا أو عدد ما حرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلقت ثلاثا كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فلو قال عدد ما يحرك ذنبه اعتبر مضى زمن يتحرك فيه ذنبه ثلاثا وأنت طالق ألوانا من الطلاق ولا نية له فواحدة بخلاف أنواعا وأجناسا منه أو أصنافا كما استظهره الشيخ رحمه الله ولو طلقة هار جعيانم قال جمع لثلاث لم يقع به شئ أو أنت طالق ملء الدنيا أو مثل الجبل أو اعظم الطلاق أو أكبره بالواحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقتين وأكثر من طلقة فثنتان كما صوبه الاسنوى ولو خاصيته زوجته فخذ عصا بيده وقال هي طالق ثلاثا مر يد العصا وقعن ويدين كافي الجواهر فيسألوا قال أنت طالق وأراد مخاطبة أصبعه لكن أتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن تشاجر مع زوجته في أمر فعله فطبق كفه وقال أنت كنت فعلته مخاطبا كفه فانت طالق بانه يقع عليه الطلاق ظاهره ويدين كما لو قال حفصة طالق وقال أردت اجنبيه اسمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اه وجرى على عدم التدوين في شرح الروض في مسألة مالو أشار بأصبعه وقال أردت الاصبغ ولا ينافيه ما في الروضة في مسألة من له زوجتان فقال مشيرا إلى احدهما امرأتى طالق وقال أردت الاخرى من طلاق الاخرى وجدها لا نعلم يخرج هذا الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم اه شرح من وقوله ولم يعلم فيه سمك أى سواء اختبر ذلك بالبحث عن الحوض ام لا والظاهر انه لا يلزمه بحث ولا تفتيش لان الأصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اه وقوله كلما حلت حرمة فواحدة أى وعليه فلوراجعها هل تطلق ثانيا وثالثا ولا فيه نظر والذي يظهر انه ان نوى بقوله كلما حلت حرمة الطلاق ثم راجع مرتين طلقت ثلاثا لانها مادامت في العدة هي حمل الطلاق وكلما تقتضى التكرار فان انقضت عدتها من الطلقة الاولى ثم نكحها نكاحا جديدا لم تطلق لان التعليق سابق على هذا النكاح ثم رأيت في حجج بعد أدوات التعليق الا أتى في فصل اذا قال أنت طالق في شهر كذا ما يؤيده اه (فروع) قال على الطلاق الثلاث ان رجعت دارا بريك فانت طالق وقع الثلاث كما أتى به شيخنا من نظر الاول كلامه ولان قوله فانت طالق لا ينافيه لجواز ان يراد فانت طالق الطلاق المذكور وهو الثلاث اه من وقوله لجواز ان يراد الخ تديتوقف فيه بان العصمة محقة فلا تزول الا بيقين فلا يقع عليه الا واحدة اه ع ش عليه في الجميع (فروع) لو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا نية له فواحدة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعها لابن الصياغ فان زاد ثلاثا اتجه ان يقال ان نوى بذلك مزيد العناية بالتنجيز وقطع العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق بان قصد ايقاع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تطلق الا بان اتفقت المذاهب المتعديها على انها ممن يقع عليها الثلاث حاله التناظر بها وإن أطلق حمل على المعنى الاول لانه المتبادر من قائل ذلك غالبا كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى ولو قال لزوجتيه اثنتا طالقان ثلاثا وانت وضعتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا فان كل طلقة

لو ( نوى عددا بصريح كانت طالق واحدة )



توزع عليهن طائقت كل ثلاثا فان اطلق اتجه وقوع ثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما اوجب للبينونة الكبرى ويحتمل وقوع طائقتين على كل وجه بعضهم مستدلا بقوله عن البر شنجي لو قال انت طالق ثلاثا لا تصح او اطلق وقع طائقتان لان المعنى الا نصفهن وقد يفرق بينهما بان الاستثناء افهم عدم ارادته البينونة الكبرى بخلاف ما نحن فيه اهـ شرح مر (قوله بنصب) اى على الحال بالمعنى الآتى فلاتانى بين هذه الكلمتين بين الثلاث مثلاً وقوله فيما بعد كذلك اى بالوجه الاربعه فالنصب كما مر مع اضممار الخبر ويقدر الخبر ايضا فى الجر وفى السكون ان نوى معنى الحالية والا فلا يقدر اهـ (قوله وقع المنوى) بخلاف ما لو نذر الاعتكاف ونوى اياما لا يلزمه لان الايام خارجة عن حقيقة الاعتكاف لشرعية لان الشارع لم يربطه بعدد معين بخلاف الطلاق فكان المنوى دخل فى لفظه لاحتماله له شرعا بخلاف الاعتكاف والنية وحدها لا تؤثر فى النذر ولو قال انت مائة طالق او اياما مائة طالق وقع الثلاث بخلاف ما لو قال انت كمائة طالق فانه لا يقع الا واحدة ولو قال طلقك ثلاثين فهل تطلق واحدة لاحتمال ثلاثين جزأ من طلقة وكلام شيخنا يفيد هذا حجج والاوجه وقوع الثلاث اذا اظهر المتبادر ثلاثين طلقة اهـ حل (قوله وحمل للنو حيد الخ) هذا الحمل لا يأتى فيما لو قال انت طالق ثلاثين او انت ثلاثين ونوى ثلاثا مع انه فى ذلك يقع المنوى اهـ حل قال فى شرح البيهجة وقضية كلامه والتوجيه وقيل المنوى ايضا بالجر والسكون ويقدر الجر بان ذات واحدة أو يكون المتكلم لحن والاحتمال لا يمنع الحكم عندنا بانه على ذلك فى المهمات اهـ وكتب على قوله فى صدر هذه القولة ويقدر الجر الخ يحتمل ان المعنى ذات نفس واحدة اى منفردة عن الزوج اهـ حجج اهـ شوبرى (قوله وما ذكرته الخ) هو المعتمد اهـ ش (قوله عملا بظاهر اللفظ) قال فى شرح البيهجة من ان واحدة صفة لمصدر محذوف اى طلقة واحدة والنية مع ما لا يحتمله المنوى لا تؤثر اهـ شوبرى (قوله ولو اراد ان يقول الخ) خرج بقوله اراد الخ ما لو قاله غار ما على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثا بعد مررتها فواحدة اهـ شرح مر (قوله انت طالق ثلاثا) قيل نصبه على التمييز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر محذوف اى طلاقا ثلاثا كضربت زيداً شديداً أى ضرباً شديداً وزعم حجج انه صحيح عربية انصريحهم بقولهم انه تفسير له ورد عليه الشيخ بانه وهم لان المفعول المطلق يكون لبيان المدد والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل على انه تمييز فضلاً عن انه تصريح اهـ قال الشيخ هاء الدين بن السبكي لا يابى ان يكون ثلاثا نعتا لمصدر محذوف فان الصفة غير المحضة لا يجوز حذف موصوفها بل هو اسم واقع موقع المصدر ولا يقدر المصدر محذوفاً وهذا نعته قاله الشيخ الوالد فى تفسير سورة غافر فى قوله تعالى ربنا امتنا اثنتين ورد على الماهرين فى قولهم ان اثنتين صفة لمصدر محذوف وقال بل هو واقع موقع المصدر كما تقول ونسبحك كثير او امهمم رويدا ونحوه وانه حال لتقديره نسبحك حال كونه كثير اهـ شوبرى (قوله فمات) اى او اسلمت او ارتدت او سد شخص فاهـ حل وقوله بعد تمام طالق اى او معه او شك (قوله لخروجهم عن محل الطلاق قبل تمام لفظه) هذا صريح فى ان لفظ الطلاق انت طالق دون واحدة او اثنتين او ثلاثة ولا يكتفى بقرن النية لما بعد طالق واما انت واحدة فينبغى ان يكون واحدة من جملة الصيغة حرره اهـ حل (قوله ضمن ارادته الخ) عبارة شرح مر لتضمن قصده لمن حين تلفظه بان طالق وقصده من حيث لموقع لمن وان لم يتلفظ بهن كما سوبه يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بان طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث كما حقق ذلك البر شنجي وصححه فى الانوار وقال الزركشى انه الصواب المنقول عن الماوردي والفقهاء وغيرهما فان لم ينو من عند قوله انت طالق وانما قصد انه اذا تم نواهن عند التلفظ بهن وقعت واحدة فقط ولو قصد من مجموع انت طالق ثلاثا فهل محل الاوجه كما قاله الاذرعى كالحسانى والا فربى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما يقع بمجموع اللفظ ولم يتم اهـ شرح مر (قوله وكرر طالق ثلاثا) بان قال انت طالق طالق طالق اى مع الرفع فلو نصب كان قال انت طالق

بنصب أو رفع أو جر أو  
سكون (أو كناية كانت  
واحدة) كذلك (وقع)  
المنوى عملاً بما نواه مع  
احتمال اللفظ له وحمل  
لنوحده على التفرد عن الزوج  
بالعدد المنوى لقربه من  
اللفظ سواء المدخول بها  
وغيرها وما ذكرته فى أنت  
طالق واحدة بالنصب هو  
ما صححه فى أصل البروضة  
والذى صححه الاصل وقوع  
واحدة عملاً بظاهر اللفظ  
(ولو اراد ان يقول انت  
طالق ثلاثا فمات قبل تمام  
طالق لم يقع) لخروجهم عن  
محل الطلاق قبل تمام لفظه  
(او بعده) ولو قبل ثلاثا  
(فثلاث) لتضمن ارادته  
المذكورة لقصد الثلاث  
وقد تم معه لفظ الطلاق فى  
حياتها (وفى موطأه لو قال  
انت طالق وكرر طالق ثلاثا)



وان قال أنت طالق أنت طالق (وتخلل فصل) بينها  
بسمكة فوق سكة التنفس  
ونحوها (أو لم يؤكد) بان  
استأنفت أو أطلق (أو  
أكد الاول بالثالث  
ثلاث) عملا بقصده  
وبظاهر اللفظ ولتخلل  
الفصل بين المؤكدين المؤكد  
في الثالثة فان قال في الاولى  
أردت التاكيد لم يقبل وبدن  
(أو) أكده (بالآخرين  
فواحدة) لان التاكيد في  
الكلام معهود في جميع  
اللغات (أو) أكده  
(بالثاني) مع الاستئناف  
بالثالث أو الاطلاق (أو)  
أكد (الثاني) مع الاستئناف  
به أو الاطلاق (بالثالث  
فثنتان) عملا بقصده وذكر  
حكم الاطلاق في هاتين من  
زيادتي (وصح) في المكرر  
بعطف نحو (أنت طالق  
وطالق وطالق تاكيدان  
بثالث) لتساويهما (لا)  
تاكيد (أول بغيره) أي  
بالثاني أو بالثالث أو بهما  
لاختصاص غيره بواو  
العطف الموجب للتغاير  
(ولو قال) أنت طالق (طلقة  
قبل طلقة أو بعدها طلقة  
أو طلقة بعد طلقة أو قبلها  
طلقة فثنتان) يعمان  
متعاقبتين المنجزة أو لا ثم  
المضمنة في الصورتين

طالعالم يقع في الحال شي مما إذا أطلقها وقع طلقتان لأن المعنى إذا صرت مطلقة فانت طالق (قوله ولو بدون  
انت) أي ولو اختلفت الفاظ الطلاق كانت طالق أنت منرفة انت مسرحة لان التاكيد يكون بالمرادف  
ولا يخفى أن مثل الصريح في ذلك السكينة كانت بائن اعتدى استبرئى اه حل (قوله وتخلل فصل) فيه نظر  
إذ لم يعد له طالق لان لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل بقطعه عمدا قبله فلعل التعميم في كلامهم  
محمول على غير هذه لا يقال محمول على ما إذا قصر الزمان عرفا لا به مع ذلك يصح التاكيد والغرض عدم صحته  
فتأمل اه قل على الجلال (قوله بسكة فوق سكة التنفس ونحوها) ظاهره وإن قل ما هو فوق حدا واعتبر  
حج أن يكون بحيث لا ينسب الافظ لما قبله عرفا في أنت طالق طالق طالق كان تنقطع نسبة الثاني أو الثالث  
للبتداء بحيث لا ينسب له بسبب طول الفصل اه حل (قوله فثلاث عملا بقصده) أي ولو مع قصد التاكيد في  
الصورة الاولى لبعده مع الفصل ولا نه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصده دين اه شرح مر (قوله عملا  
بقصده) أي فيما إذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي في الاطلاق وقوله وتخلل الفصل الخ أي  
بالثاني ولو حذف في الثالثة لكان ذلك تعليلا لاولي أيضا ولا فقد يؤدي إلى سكوتها عنها وقد يقال هي معللة  
بقوله عملا بظاهر اللفظ اه حل (قوله عملا بقصده) أي فيما إذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ  
أي وعملا بظاهر اللفظ فيما إذا أطلق ويمكن أن يكون تعليلا للمعنى أي ولم نطاق ثلثا عملا بقصده الخ اه حل  
(قوله أو أكده) أي الاول أي قصد تاكيد قبل فراغه أخذاء يأتي في الاستثناء ونحوه قاله حج قال الشيخ  
قد يمنع الأخذ ويكتفي بمقارنة القصد للتأكد عن الثاني والثالث ويفرق بان في نحو الاستئناف فاما لما سبق  
أو تغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد وإلا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد  
ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التاكيد إنما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره  
فيكفي مقارنة القصد له فليتامل شربري (قوله أو أكده بالآخرين الخ) أي كل من الآخرين على حده  
فهناك تاكيدان اه شيخنا وانظر حكم ما لو نوى بمجموع الآخرين تاكيد الاول وللظاهر أنه لا يصح فيقع  
عليه ثلاث أخذاء من مسألة العطف وبحسب بعضهم اشتراطية التاكيد من اول الناسيس أو في اثباته على  
الخلاف الآتي في نية الاستثناء وهو حسن اه شرح مر وقوله وهو حسن ويفرق بين ما هنا وما يأتي في  
الاستثناء فاما لما سبق وتغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد وإلا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا  
يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التاكيد إنما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير  
والوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتامل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله مع  
الاستئناف بالثالث) لم يقل في تاكيد الاول بالثالث كما هنا مع الاستئناف بالثاني أو الاطلاق فليتامل وجهه  
اه شوبري (قوله فثنتان الخ) حاصل ذلك تسع صور أربع منها يقع فيها ثلاث وهي الاول وواحدة يقع فيها  
واحدة وهي التي قصد فيها تاكيد الاول بالآخرين وأربع يقع فيه ثنتان وهي الصور التي تاكد فيها الثاني  
بالثالث أو الاول بالثاني مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اه عن (قوله وصح في أنت طالق وطالق  
الخ) خرج بالعطف بالواو العطف بغيرها كتم والفاء فلا يقيد قصد التاكيد مطلقا اه شرح مر  
(قوله لتساويهما) أي في أن كلا مع حرف عطف بقي مالمو اختلف العطف وفي العباب صور  
منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه وأكد الاول بالآخرين أو باحدهما لم يقبل ظاهرا  
وبدين وإن أكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التاكيد بشرطه مع اختلاف العاطف  
وظاهر في الندين إذا أكد الاول بغيره مع ذلك قاله الشيخ (أقول) في الفيض والضابط أنه  
حيث اختص المؤكد بالعاطف أو اختلف العاطف لم يقده قصد التاكيد فلا يقبل ظاهر وبه تعلم  
أن ما في العباب من قبوله ظاهر أي تاكيد الثاني بالثالث في أنت طالق بل أنت طالق وأنت طالق  
وفي أنت طالق ثم طالق طالق فيه نظرا اه شوبري (قوله ولو قال أنت طالق طلقة) هذه منجزة وقوله قبل



بما ذكر من المكرر والمقيد بالقبلية او البعدية (طائفة مطلقا) غن التقييد بشئ مما سر (٣٤٥) لانها تبين بالواقع اولا فلا يقع بما

عدها شئ (ولو قال لزوجته) موطوءة كانت اولا (ان دخلت) الدار (فانت طالق وطالق فدخلت فثنتان) معا لانهما جميعا معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (كقوله لها انت طالق طائفة مع طائفة او معها طائفة او في طائفة و اراد مع) طائفة فانه يقع ثنتان معار لفظية في تستعمل بمعنى مع كافي قوله تعالى ادخلوا في أمم (والا) بأن اراد بطائفة في طائفة ظرفا أو حسابا أو أطلق (فواحدة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) لها انت طالق (طائفة في طائفتين وقصد معية ثلاث) لانها موجبا (أو حسابا) عرفه (ثنتان) لانها موجبة (والا) بان قصد ظرفا أو حسابا جهله وان قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لانها موجبة في غير الاطلاق والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر القصد مع الجهل لان ما جهل لا يصح قصده كما مر (أو) قال أنت طالق (بعض طائفة أو نصف طائفتين أو نصف طائفة في نصف طائفة أو نصف وثلاث طائفة أو نصفي طائفة ولم يرد) في

طائفة الخ هذه مضممة وقوله بالعكس في الاخيرتين أي تقع المضممة أم لا وهي الطائفة التي أضيفت اليها بعد وقبل ثم تقع المنجزة المراد بانها طالق وانما وقعت المضممة التي هي المعانة على المنجزة أي بتبين ذلك لانها تبين بالواقع ولذلك اقول انت طالق طائفة تحت طائفة أو تحت طائفة أو فرق طائفة أو فرق طائفة وقعت واحدة ولذلك اقول ان غير الموطوءة انت طالق إحدى عشرة طائفة وقع ثلاث لو قال لها انت طالق إحدى وعشرين طائفة يقع واحدة اه حل (قوله بما ذكر من المكرر) أي بعطف ردونه (قوله بشئ مما سر) أي من التاكيد والاستئناف وغيرهما (قوله ولو قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق الخ) ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا ولا فان قصد تاكيدا لاولي أو أطلق فطائفة أو الاستئناف فكما مر وكذا في اليمين ان تعلقت بحق آدمي كالظهار واليمين الغموس لا بالله فلا تكرر المكفارة مطلقا لبناء حقته تعالى على المسامحة اه شرح مر وقوله ولو حلف لا يدخلها وكرره قال في الروض وشرحه وان كرر في مدخول بها او غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعدد إلا ان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد أو أطلق فلا تعدد فيهما اه سم على حج وقوله فان قصد تاكيدا لاولي ومن ذلك يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخص صار أي جماعة لحلف عليهم بالطلاق انهم يضيفونه فامتنعوا فكرر ثلاث مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه فهل يقع عليه طائفة ام ثلاث وهو انه ان قصد تاكيدا لاول أو أطلق فطائفة أو الاستئناف فثلاث لا يقال بمجرد الامتناع من الضيافة وقعت طائفة فلا تكون الثانية مؤكدة لها بل هي يمين ثانية فيقع الثلاث لا نأقول القول بالواقع قبل مفارقتهم له مفارقة يقضى العرف فيها بانهم لم يضيفوه ممنوع بل لو تكرر امتناعهم منه في المجلس ثم ضافوه صدق عليهم عرفا انهم لم يمتنعوا من ضيافته فكان معنى اليمين الاولى الحلف بانهم لا يفارقونه حتى يضيفوه وكذلك الثانية والثالثة فهذه في الحقيقة من افراد قوله ولو حلف لا يدخلها وكرر الخ فافهم ولا تغتر بما نقل عن بعضهم من خلاف هذا وينبغي ان يعلم ان محل الحنث بعدم ضيافتهم في هذا الوقت حيث اراد انهم يضيفونه حالا كما قيل بمثله فيما لو دخل على صديقه وهو يتعدى فقال له تندمضي فامتنع فقال له ان لم تندمضي فامراتي طالق ونوى الحال فانه يحنث كما قاله الشارح بعد قول المصنف الاتي في فصل انت طالق في شهر كذا ولو علق بنفي فعل الخ ومفهومه انه لو لم ينو الحال لم تطلق إلا بالياس لكن في كلامه ثم انه قد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا يبعد العمل بها ومنه يعلم انه ان دلت القرينة هنا على إرادة الضيافة حالا حنث اه عش عليه (قوله فانت طالق وطالق) أي رأت طالق وطالق إن دخلت الدار وقول الاستنوي وقياس ما يأتي في انت طالق واحدة وثلاث ان شاء الله من رجوع الاستئناف إلى الاخير فتقع واحدة منجزة هنا فيما إذا قدم انت طالق ولم يقلوا به هنا اه شربري (قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بما يفيد الترتيب كالقاء وشم لم يقع في غير الموطوءة إلا واحدة وهو كذلك اه حل (قوله او معها طائفة) او تحت او فوق وفاقا لشارح الروض وخلافا لشرح شيخنا ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طائفة وان دخلت الدار فانت طالق طائفتين او حذف العاطف فدخلت طائفت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها لان الجمع يقع دفعة واحدة ولو قال ان دخلت الدار انت طالق بحذف الفاء كان تعليقا كما أفنى به والشيخنا ونقل عن افتائه انه لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا طائفت واحدة ان تكرر منها دخول الدار ثلاث مرات لرجوع ثلاثا للدخول لانه اقرب مذكور لا طالق وهو في شرح الروض كما مر اه حل (قوله كما مر) أي في الركن الخامس عند قوله ولا يمين جهل معناه وان نواه اه (قوله ولم يرد كل جزء) أي بان اراد معية او حسابا أو أطلق فنوله لما مر انفا أي من قوله لانه المحقق في الاطلاق وموجب الحساب واستعمال في بمعنى مع اه (قوله فطائفة) قال المحل ووقع الطلاق بذكر بعضها مبهما او معينا قال الشيخ ابو حامد وغيره بطريق السراية وامام الحرمين بطريق التعبير ببعض عن الكل اه قال الزركشي من فوائد الخلاف إذا قالت

غير الاولى (كل جزء من طائفة فطائفة) لما مر آنفا ولان الطلاق لا يتبع بعض



نوقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طاعة في طاعة وهو سهو فانه في هذه يقع عند قصد المعية ثلثان على ان الاسنوي في نصف طاعة انه يقع ثلثان ايضا عند قصد المعية لان (٣٤٦) التقدير نصف طاعة مع نصف طاعة فهو كالوقال نصف طاعة ونصف طاعة ويرد

بانا لا نسلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثلثان وانما وقعتا في نصف طاعة ونصف طاعة لتكرر طاعة مع العطف المقتضى للتغاير بخلاف مع فانها انما تقتضى المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طاعة لنصفها فان اراد فيها كالتى قبلها واللتين بعدها كل جزء من طاعة وقع ثلثان عملا بارادته وقولى ولم يرد كل جزء من طاعة من زيادتي فيها وفى التى قبلها والتى بعدها (او) قال انت طالق ثلاثة انصاف طاعة او نصف طاعة وثلاث طاعة فثلثان) نظرا في الاولى الى زيادة النصف الثالث على الطاعة فيحسب من اخرى وفى الثانية الى تكرار لفظ طاعة مع العطف (او) قال (لاربعة وقعت عليكم او ينسكن طاعة او طاعتين او ثلاثا او اربعة او وقع على كل) منهم (طاعة) لان ما ذكر لاذوزع عليهم خص كلا منهم طاعة او بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طاعة عليهم وقع) على كل منهم (في ثنتين ثلثان و) في (ثلاث واربعة ثلاث) عملا بقصده وعند الاطلاق لا يحتمل

طائفي ثلاثا على الف فطاعتها طاعة ونصفا يستحق الثلثين على الثانى والنصف على الاول والصحيح استحقاق النصف اه وعبارة العباب تعبرا بالبعض عن الكل لاسراية اذ الطلاق لا يتجزأ ولهذا لو وكل من وقع طاعة فطالق نصفها وقعت طاعة اه سم (قوله على ان الاسنوي الخ) معتمد وقوله بخلافى نصف طاعة اى نصف طاعة في نصف طاعة وقوله فهو كالوقال نصف طاعة ونصف طاعة اى فانه يقع ثلثان وقوله باننا لا نسلم انه لو قال هذا المقدر وهو نصف طاعة مع نصف طاعة يقع ثلثان وانما هو واحدة ويرد بانه فرق بين نية المعية والنصريح بها فمع نية المعية يقع ثلثان ومع النصريح بها يقع واحدة اه حل (قوله هذا المقدر) اى وهو نصف طاعة مع نصف طاعة والمعتمد انه يقع طاعتان في نصف طاعة اذ اقصا المعية كما لو صرح بلفظ مع وما يؤيد كلام السارح ما تقدم في الافرار من الفرق بين صريح مع ومعناها (قوله وهى صادقة بمصاحبة نصف طاعة لنصفها) خفيف قال شيخنا كحج هذا انما يتجه عند الاطلاق اما عند قصد المعية التى تفيد مالا تفيد الطولية فلا والالم يكن انقصه فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طاعة لان تكرير الطاعة المضاف اليه كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد مالا تفيد لفظها اه حل (قوله في الثانية الى تكرار لفظ طاعة مع العطف) علم منه انه متى كرر لفظ طاعة مع العطف وان لم تزد الاجزاء على طاعة كان كل جزء طاعة وان اسقط احدها فطاعة مالم تزد الاجزاء عليها فيكمل ما زاد اه شرح مر وقوله وان اسقط احدها اى اما لو اسقطهما وذكر الاجزاء الكثيرة متضايفة فواحدة بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجزاء طاعة اه ح عليه (قوله فان قصد توزيع كل طاعة الخ) اعلم انه في مسألة اربع طاعات لاذوزع كل واحدة من ثلاثة منها على اربع نسوة استغنى عن توزيع الطاعة الاربعة فنقول اه سم (قوله اى فلانة وفلانة مثلا) اى ليس المراد بعض كل منهن اى اجزاؤهن لانه لا يختلف الحال بقصد ذلك للسراية كما تقدم تامل ذلك اه سم (قوله اى فلانة وفلانة مثلا) اى او مبهما ولو واحدة ولم يمينه ويعنه بعد ذلك ولو قال طاعت طالت عشرة افعالت يكفى ثلثا فقال البواقي لضرته لم ينوب بذلك طالع يقع على الضررة شئ لان الزائد على الثلاثة لغو فان نوى بذلك طالق ضررتها طاعت ثلثا ولو قالت له يكفى واحدة فقال البواقي لضرته اى وقد قال خمس طاعات ثلثا والضررة طاعتين ان نوى طاعتها بذلك (فرع) حلف بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحنت وله زوجات طاعت احدها ثلثا فليعينا منها منهن ولو كانت من عينها لا يملك عليها الا طاعة واحدة ويلغو بقية الثلاث فان قال ذلك اى من زوجاتي طاعت كل واحدة ثلثا ولو علق الطلاق بصفة لا جدى زوجاته ووجدت الصفة ثم ماتت احدها او ابانها بعد وجود الصفة فله تعيين ذلك فيها ولو علق الطلاق الثلاث ثم عينه اى ذلك الطلاق الثلاث في واحدة صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق اه ح لوقوله فليعينا منها منهن مقتضاه قبل الحنث او بعده ومنه يؤخذ ان قول الزيادة قبل الحنث ليس بقيد فنامل حرره شيخنا الحنفى (خاتمة) قال في العباب من حلف بالطلاق الثلاث وحنت وله زوجات طالق احدها ثلثا فليعيناها وليس له ايقاع طاعة فقط على كل واحدة لا قضاء يمينه البيونة الكبرى اه فلو كانت احدى زوجاته لا يملك عليها الا طاعة واحدة فهل له ان يعين فيها الطلاق الثلاث فتبين بينونة كرى ويلغو بقية الثلاث كما ولم يكن له الا زوجة واحدة لا يملك عليها الا واحدة او ليس له ذلك لكن له ان يعين فيها واحدة فتبين ويعين الطلقتين الباقيتين في الباقيات ويفارق هذا من ليس له الا زوجة واحدة يملك عليها طاعة واحدة بانه لا يمكن هناك الا الوقوع عليها ولا يمكن الوقوع على غيرها لعدمه بخلافه ما فيه احتمال والرجوع فاقالما صمم عليه شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى ووافق عليه م ر بل اعتمده الاول وان كان له زوجات فوقع الثلاث على واحدة لا يعينها ثم ماتت احدها او ابانها بينونة كبرى فهل له ان يعين الثلاث في الميثة والمبانة بالثلاث لان الصحيح ان الطلاق يقع من حين اللفظ

اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بعلين او ينسكن (بعضن) اى فلانة وفلانة مثلا (دين) فيقبل لا باطنا الا ظاهر الان ظاهر اللفظ يقتضى تشرى يمكن وان قصد التفات بينين كان قال قصدت هذه بطالقتين وتوزيع الباقيات



لا من حين التعيين وكل منهما زوجة عند اللفظ وليس له ذلك والوجه وفاقا لما صمم عليه شيخنا المذكور ايضا الاول فيتبين بالتعيين ان الميئة ماتت وهي غير زوجة واما الميئة فقد بان قبل ابانتها المذكورة فتلغوا بانتهما ثانيا وقد وافق مر على ذلك ايضا ولو عاق الطلاق الثلاث لاحدى زوجاته بصفة ووجدت الصفة وماتت احدها من او ابانتها فان كان الموت او البيونة قبل وجود الصفة فليس له ان يعين الثلاث المتعلقة بالصفة التي وجدت في الميئة او الميئة وان كان الموت او البيونة بعد وجود الصفة فله ذلك فيتبين ان الميئة ماتت غير زوجة وان الميئة قد بان قبل ابانتها فتي بذلك شيخنا الرمي كما نقله عنه مر وذكر ان السراج البلقيني جوز في الشق الاول ايضا التعيين في الميئة والميئة اعتبارا بحال التعليق وان شيخنا الرمي افي به او لا ثم رجع عنه وافي بخلافه نظرا لحال وجود الصفة والله تعالى اعلم وقرر مر في درسه ما حاصله موافقة ما نقرر مع زيادة وهو انه لو ملك على كل واحدة طاعة مثلا جاز التوزيع لحصول البيونة الكبرى ولو ملك على واحدة طاعة واخرى طاعتين جاز توزيع الثلاث عليهما لحصول البيونة الكبرى ولو ملك على واحدة فقط طاعة والباقي ثلاثا ثلاثا جاز تعيين الطلاق الثلاث في ذات الطاعة الواحدة فقط لحصول مقصود اليقين ويلغوا الباقي كما لو خاطبها ابتداء بالطلاق الثلاث ولو عاق الثلاث على صفة من لاحدى نسائه على الابهام ثم وجدت الصفة عين احدها من فلو عين من ماتت قبل وجود الصفة لم يصح هذا التعيين لانه يلزم وقوع الطلاق على الميئة لان الطلاق لا يقع قبل زمان وجود الصفة بخلاف من ماتت بعد وجود الصفة وكالميئة الميئة ولو عاق الثلاث كما ذكر ثم عين احدها من لهذا الطلاق المعاق صحح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق لانه لا يمكن العمل به ولا يلزم تعيين غيرها اه سم

(فصل في الاستثناء وهو من الثلثا بمعنى الانعطاف والالتواء واصطلاحا الاخراج بالا او احدى اخواتها مالولا له لدخل في الكلام قبله ومن الاستثناء هنا من حيث الحكم التعليق بنحو ان شاء الله وإنما رفع الطلاق لوجود النص فيه اه قل على الجلال (قوله يصح استثناء) اي لو وقع في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو الاخراج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تفديرا او الاول المتصل والثاني المنقطع ولا دخل له هنا بل اطلاق الاستثناء عليه مجاز ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا التعليق بالمشيئة وغيرها من سائر التعليقات فكل ما ياتي من الشروط ماعدا الاستغراق عام في النوعين ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو انت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع ما او نعه وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنص فبقى غيره على الاصل اه شرح مر (قوله كغيره) اي قياسا على غيره وقاس عليه لثبوته بالنص وعبارته فيما مر وصح استثناء لوروده في الكتاب والسنة وكلام العرب اه شيخنا (قوله بشرطه السابق) ويشترط ايضا ان يعرف معناه ولو بوجه وان يتلفظ به بحيث يسمع نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض والام يقبل اه شرح مر قال في الانوار وللإستثناء شروط إلى ان قال الخامس ان يسمع غيره والا فالقول قولها في نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله او متى شاء الله او ان لم يشأ الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشأ الله لم يقع الطلاق واسكن بشرط الى ان قال الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق اذا علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء اكانت مما يتحقق حصولها كجنى الشهر او لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان يذكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره قلوا قال انت طالق ان كلمت زيدا وانكرت الشرط صدق بيمينه وقد مر اه سم على حج ثم ذكر فرقا بين الاستثناء والتعاقب بالمشيئة وبين التعليق بصفة غيرا بعبارة فيها خفاء ونقلها ع ش على مر بتصرف فقال والفرق بين الاستثناء والتعليق بالمشيئة حيث يشترط فيهما اسماع الغير وبين التعليق بصفة غيرها حيث لا يشترط فيه سماع الغير ان التعليق بالصفة

قبل مطلقا

(فصل في الاستثناء)

(يصح استثناء) في الطلاق

كغيره (بشرطه السابق) في

كتاب الاقرار وهو ان ينويه



ليس رافعا للطلاق ولا لبعضه بل مخصص له ببعض الاحوال بخلاف الاستثناء والتعليق بالمشيئة فان ما ادعاه  
 فيهما رافع للطلاق من اصله جميعه او بعضه ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا انكرتهما المرأة  
 وحلفت بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرته فان القول بقوله ولو دل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي  
 عدم القول من اصله ومثل ما قيل في المرأة ياتي في الشهود انتهى ببعض تصرف في عبارته ايضا وفي سم قال  
 مر ويشترط ايضا التلفظ به أي بالاستثناء فمجرد النية لا يؤثر لا ظاهرا ولا باطنا وقولنا ان مجرد النية  
 لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة في آخر الطلاق وبمراجعة ما ياتي في آخر فصل  
 السنن والبدعي اه (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) اي فيكتفي باقتراح النية باي جزء من ذلك هذا ان اخره  
 فان قدمه كانت الا واحدة طالق نواه قبل التلفظ به أي يقصد حال الايمان به اخر اجبه بما بعده ليرتب به  
 ويشترط ان يسمع به نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض وان يعرف معناه ولو بوجه اه حل فالشرط ستة  
 وتزيد المشيئة بقصد التعليق وفي قل على الجلال (تنبيه) من افراد ما ذكره ما لو قال على الطلاق من ذراعي  
 او من نحو راسي او من ظهر فرسي او نحو ذلك فلا بد من نيته قبل فراغ اليدين كما مر (قوله بفوق نحو سكتة  
 تنفس) عبارة اصله مع شرح مر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وعي ونحوهما كعروض طاس أو  
 سعال والسكوت للتذكر كما قالاه في الايمان ولا ينافي اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم  
 يتذكر العدد الذي يستثنيه وذلك لان ما ذكره يسير لا يعد فاصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل  
 لا ماله به تعلق وقد قل اخذنا من فوهم لو قال أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله صح الاستثناء وعلم بذلك  
 ما صرحوا به وهو ان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله ودعوى ان ما تقر به يقتضي كونه مثله  
 ممنوع بل لو سكت ثم عينا يسير اعر فم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا لانه يحتمل بين كلام  
 اثنين ما لا يحتمل بين كلام واحد انتهت وقوله وذلك لان ما ذكره يسير قضيته انه لو طال نحو السعال ولو  
 قهر اضرو في شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عروض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اه  
 سم على حج اه ع ش عليه وفي قل على الجلال ولا يضر نحو استغفر الله ماله تعلق به بما يقع بين الزوجين  
 نحو يازانية اه (قوله وان لا يجمع الخ) جعله هنا شرطاً وشم حكما والامر سهل اذ الحكم يقول الى شرط وقوله  
 في الاستغراق تقدم ان معناه لا يجمع لتحصيله اي الاستغراق ولا لدفعه وقد مثل لهما الماتن بقوله فلو قال  
 أنت طالق ثلاثا الى قوله ثلاث اه شيخنا (قوله ولا فيهما) تقدم انه لا فائدة للجمع فيهما بل هو وعدمه على  
 حد سواء فلو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة وقعت الثلاث على  
 كل حال جمع او لا وتقدم بيانه اه شيخنا (قوله فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد يقال قضية  
 رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الاثنين أيضا وقضية ذلك ان  
 الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناءها من اثنين صحيح مخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك اه سم نقله  
 الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوي وقد يقال منع من رجوعه الى اثنين الفصل حينئذ بين المستثنى  
 والمستثنى منه باجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لانه لما لم يصح الاستثناء بالنسبة اليها كانت كالاجنبي بخلاف  
 ما لورجغ للجميع من الصحة من كل تامل اه شوبري (قوله وتقدم في الاقرار الخ) يشير بهذا الى ان كلام  
 الماتن مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ان يشير اليها هنا ليظهر التفريع كما فرع على الشرط بقوله  
 فلو قال الخ اه شيخنا قال العراقي سئلت عن طالب منه المبيت عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة  
 الفلانية المستقلة هل يحنث بترك مبيتها فاجبت بان مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحنث لكن افتى شيخنا  
 (البلقيني) بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره الا من خاكم شرعي هل يحنث بترك الشكوى مطلقا فاجاب  
 بعدمه ويوافقه تصحيح النووي في الروضة فيمن حلف لا يطاء في السنة الامرة انه لا يحنث بترك  
 الوطاء مطلقا وهو ناظر للبعث مخالف للقاعدة المتقدمة اه برلسي اه سم وفي شرح مر مانصه

قبل الفراغ من المستثنى منه  
 وان لا ينفصل بفوق نحو  
 سكتة تنفس وان لا يستغرق  
 وان لا يجمع المفرق في  
 الاستغراق (فلو قال أنت  
 طالق ثلاثا الاثنين واحدة  
 فواحدة) تقع لا ثلاث  
 بناء على انه لا يجمع المفرق  
 في المستثنى منه ولا في  
 المستثنى ولا فيهما كما مر في  
 الاقرار فيلغو قوله واحدة  
 لحصول الاستغراق بها  
 (او) قال أنت طالق (ثنتين  
 وواحدة او واحدة ثلاث)  
 لا ثنتان بناء على ما ذكر  
 فتكون الواحدة مستثناة  
 من الواحدة فيلغو الاستثناء  
 وتقدم في الاقرار ان  
 الاستثناء من الاثبات نفي  
 وعكسه (و) لهذا (او قال)  
 أنت طالق (ثلاثا الاثنين  
 الواحدة



وسياتي في الابلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك سنة الامرة ولا أشكوه إلا من حاكم الشرع ولا آيت إلا ليلة حاصها عدم الوقوع لأن الاستثناء من المنع المقدر فكانه قال امنع نفسي من وطئك سنة الامرة فلا امنع نفسي فيها بل اكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده ومن القاعدة إن لم يكن في السكيس إلا عشرة دراهم فانت طالق فان لم يكن فيه شيء لم اطاق وقوع السؤال كثير اعم من حلف بالطلاق انه لا يكلم بلانا إلا في شر ثم تخصما وكله في شر هل يحنث إذا كلف بعد ذلك في خير والذي اقبل به الولد رحمه الله تعالى عدم الحنث بكلامه في الخير بعد كلامه في الشر لا انحلال يمينه بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد ولان هذه اليمين جهة بروهي كلامه في الشر وجهه حنث وهي كلامه غيره لأن الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا وإذا كان لها جهتان ووجدت احدهما تنحل اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل الدار اليوم ولما كان هذا الرغيف فان لم يدخل الدار في اليوم بروان ترك اكل الرغيف وان اكله بروان دخل الدار اه ببعض زيادة وقوله فان لم يكن فيه شيء فلا اطاق ينبغي مراجعة ذلك مشكل لأن المفهوم من هذا التقدير تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة من السكيس فاذا لم يكن فيه شيء بعد تحق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل اه سم على حج (فرع) وقع السؤال عز وجل قال لزوجته تسكوني طالقا ثلاثا لولا أخشى الله لكسرت رقبتك هل يقع عليه الطلاق أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم الوقوع لأن تسكوني طالقا ليست صيغة طلاق بل هي اخبار بانها تكون طالقا في المستقبل والقائل ذلك لم يرده هذا المعنى وانما يراد بمثله عندهم معنى الحلف وكانه قال على الطلاق ثلاثا لولا أخشى الله الحلف المعنى انه انما منعه من كسر رقبتك خشية الله عز وجل وهي موجودة فلا وقوع اه ع ش على مر (قوله أو ثلاثا إلا ثلاثا الخ) فيه أن هذا مستغرق فقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب بان عمله ما لم يتبعه باستثناء غير مستغرق بش قال الشيخان ولو قال ثلاثا إلا ثلاثا الاثنتين الواحدة فقل ثنتان وقيل واحدة قال الحنطاي ويحتمل وقوع الثلاث ووجه الرافي الثاني بان المعنى الاثلاثا لا تقع الاثنتين تقعان الواحدة لا تقع فيبقى واحدة تقع وفي شرح الروض والوجه الثاني اه واعتمده مر ووجه الرافي بقية الوجه ايضا بما نقله عنه في شرح الروض قال في الروض وشرحه ولو اتى بثلاث إلا انصفا واراد بالنصف نصف الثلاث او اطاق وقع طلقته وان اراد به نصف طلقة فثلاث ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا أقله ولا نية له ففي الاستقصاء تطلق عنده ثلاثا لان أقل الطلاق بعض طلقة فيبقى طلقته والبعض الباقي فيكمل والسابق الى الفهم ان أقل طلقة فتطلق طلقتين وهل يقع بثلاث الا طلقتين ونصفا ثلاث او واحدة لانه لا يجمع المفرق فيلغو ذكر النصف لحصول الاستغراق به وجهان اقيسهما الثاني ويقع طلقته واحدة ونصف الواحدة لا لغا استثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقيل يقع طلقة بناء على ان لا يجمع المفرق والترجيح من زيادته على الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اه ولو قال أنت طالق طلقة ونصفا الا طلقة ونصفا فالوجه وقوع طلقتين لانا ان جعلنا الاستثناء مما وقع فهو مستغرق وان جعلناه مما وقع فكانه قال أنت طالق طلقة وطلقة الا طلقة ونصفا ولا يجمع المفرق فهو يستغرق ايضا وامامنا نقله عن الزركشي في تكملته عن بعض فقهاء عصره من ان القياس وقوع طلقة لانا نكمل النصف في طرف الايقاع فتصير طلقتين ثم استثنى منها طلقة ونصفا فيبقى نصف طلقة ثم يكمل الايقاع فيبقى طلقة اه فهو ممنوع على الصحيح من انه لا يجمع المفرق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه وكذا قال شيخنا طب لما قلناه فليتامل لكن صمم مر على اعتماد ما قاله الزركشي من وقوع طلقة واحدة لان التكميل يختص بطريق الايقاع ولا يجري في طرف الرفع فالنصف في قوله الا واحدة ونصفا لغو لانه لا يكمل وفي قوله أنت طالق واحدة ونصفا يكمل فصار الحاصل انه اوقع طلقتين او استثنى واحدة واستثناء واحدة من طلقتين صحيح فيقع واحدة اه والوجه ما قلناه لانه لا يجمع المفرق لافي جانب المستثنى ولا في جانب المستثنى منه ولما اوردت عليه ذلك اعتذر بان ذلك قاعدة اكثرية فليتامل فان الوجه ما قلناه ويوافق ما مشى عليه في

أو ثلاثا إلا ثلاثا الاثنتين  
أو خمسا الا ثلاثا فثنتان  
والمعنى في الاول مثلا ثلاثا  
تقع الا اثنتين لا تقعان إلا  
واحدة تقع فالمستثنى الثاني  
مستثنى من الاول فيكون  
المستثنى في



الروض من وقوع طلقين فيما لو قال أنت طالق واحدة ونصف إلا واحدة وعبارته مع شرحه وكذا اتفقان  
بواحدة ونصف الواحدة الغاء لاستثناء الواحدة من النصف للاستغراق وقيل تقع طلاقه بناء على أنه  
لا يجمع المفرق والزوج من زيادته على الروضة بل ظاهر كلامهما ترجيح الثاني اهـ ولما ورد على مرتايد  
وقوع طلقين في مسئلتنا بما مشى عليه الروض في هذه خالف الروض في هذه أيضا فليأمل اهـ سم (قوله  
أو ثلاثا لا نصف طلاقه) فلو قال لا نصفار وجع فان قال أردت نصف الثلاث فثنتان أو نصف طلاقه ثلاث  
وان أطاق حمل على نصف الثلاث اهـ حل (قوله تسكيلا للنصف الباقي الخ) هذا والمعتد وان قيل ان  
التكميل في المستثنى فتقع ثنتان اهـ شيخنا (قوله ولو عقب طلاقه الخ) ليس بقيد وكذا لو سبقت المشيئة وهذا  
شروع في الاستثناء الشرعي للرافع للطلاق اهـ مدافعي (قوله ولو عقب طلاقه الخ) هذا من الاستثناء  
الشرعي الرافع لأصل الطلاق أي ولا بد أن ينوي الاثنيان به قبل فراغ اليمين كالاستثناء ولا بد زيادة على  
ذلك من أن يقصد التعليق به اهـ حل فالاستثناء قسمان قسم يرفع بعض العدد وقسم يرفع أصل الطلاق اهـ  
شيخنا (قوله بان شاء الله) ولو فتح همزة ان أو أبدلها باذا أو بما كانت طالق ان شاء الله طلقت واحدة سواء  
النحو في الأول أو غيره اهـ شرح مر وقوله سواء النحوي في الأول الخ هذا يقتضي أنه يفرق في غير  
الأول بينهما فلا يرجع إلا ان يقال انما قيد بالأول لان توهم الفرق فيه قريب لاتحاد حرفي المفتوحة  
والمكسورة فنص عليه بخلاف الأخيرين فان عدم توهم الفرق بعيد فلم يحتج للتخصيص عليه اهـ ع ش (قوله  
أو إلا ان يشاء الله الخ) قال الزركشي هو اما تعليق بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل أو بالمشيئة  
وهو يرفع الوقوع اهـ سم وعبارة شيخنا قوله إلا ان يشاء الله أي طلاقك أو عدمه فهذا المثال محتمل  
للأمرين وان قصره الشارح على أحدهما والمثالان قبله كل منهما صادق باحد الأمرين فقوله في التعليق من  
مشيئة الله أي نصا كما في المثال الأول واحتمالا كالثالث وقوله أو عدمها أي نصا كالثاني واحتمالا كالثالث  
اهـ (قوله وقصد تعليقه) أي يقينا قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينهما واسمع نفسه وان يأتي به الخالف بخلاف  
ما إذا أتى به غيره وان ظن أنه يكفي ففعل المحلوف عليه حنث لعدم اعتماده في الظن المذكور على قرينة فاخبار  
من يظن فيه الفقه بان هذا يفيد لان ظن الحكم الشرعي من غير قرينة يعتمد عليها لا عبرة به كما ذكره شيخنا  
كحج في نظير هذه المسئلة اهـ حل وفي قول على الجلال ولو أنشأه غيره لم يكف إلا ان اعتقد نفعه لجهله مثلا  
قاله شيخنا مر اهـ (قوله وقصد تعليقه) يشترط أيضا أن يقصده قبل الفراغ من اليمين كما يفيد كلام  
الروض وشرحه كغيرهما حيث ذكر شروط الاستثناء ومنها أن يقصده قبل الفراغ منه ثم قال وكذا  
يشترط ما ذكر من الاتصال والقصد في التعليق بمشيئة الله تعالى وغيرها لا أنه تقييد بالاستثناء اهـ ثم ذكر  
اشتراط قصد التعليق (فرع) في الزركشي ما نصه في الكافي طلقها ثلاثا بحضرة شاهدين فشهد أنك قلت  
عقبه إن شاء الله تعالى وهو لا يذكر إن كان له حالة غضب فله اعتماد قهر لها وإلا أخذ بعلمه ولا يلتفت إلى قولها  
اهـ وفيه نظر إذ لا يلزم من تلفظه بالمشيئة حصول الاستثناء المعتمد والقاعدة أن فعل النفس لا يرجع فيه لقول  
أحد كالمصلي والقاضي والشاهد ونقل الرافعي عن أبي العباس الروياني فيما لو حلف لا يفعل الشيء الفلاني  
فشهد عنده أنك فعلته ولم يستحضره جازله ان يعتمد على قولها وفيه نظر فان الطلاق لا يقع بالشك اهـ  
وقوله لان الطلاق لا يقع بالشك لا يرد على قوله جازله ان يعتمد الخ فتأمل واعتمد مر انه يجوز له  
الاعتماد بشرط ان يغلب على ظنه صدقهما أي وأنه أتى بشروطه كما وافق عليه أيضا اهـ سم (قوله لان  
المعلق عليه من مشيئة الله) أي في الأولى والثالثة وقوله وعدمها أي في الثانية وقوله ولان الوقوع  
الخ أي في الثانية أيضا حتى لو قال في التعليق بالأولى بعد ان شاء الله أنت طالق لم يقع الطلاق  
المعلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقها علم مشيئة الله لطلاقها لانا نقول لم يقصد به الطلاق المعلق  
عليه كما لا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لانا نقول لو وقع لكان بالمشيئة

الحقيقة واحدة (أو) قال  
أنت طالق (ثلاثا لا نصف  
طلاقه ثلاث) تسكيلا  
لنصف الباقي بعد الاستثناء  
(ولو عقب طلاقه) المنجز  
أو المعلق كانت طالق أو  
أنت طالق إن دخلت الدار  
(بان شاء الله) أي طلاقك  
(أو إن لم يشأ الله) أي  
طلاقك (أو إلا ان شاء الله)  
أي طلاقك (وقصد تعليقه)  
بالمشيئة أو بعدمها (منع  
انعقاده) لان المعلق عليه  
من مشيئة الله أو عدمها غير  
معلوم ولان الوقوع بخلاف  
مشيئة الله تعالى محال



ولو شاء الله وقوعه لا تنفي عدم المشيئة فلا يقع لا تنفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اهـ حل  
 (قوله ولو قال أنت طالق ان شاء الله او لم يشأ الله) كما قال على اي حالة كان ولو قال انت طالق اليوم طلقة  
 ان شاء الله وان لم يشأ فلما غلبت فاذ مضى اليوم ولم يطقها وقع طائفتان فان طالق قبل مضى اليوم وقع ثنتان  
 المعلقة والمنجزة اهـ حل (قوله أو أطلق) الحق الاطلاق هنا بالتبرك وفي الوضوء بالتعليق لان النية جزم  
 فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وايضا فنداني بصريح الطلاق ولم بات بما ينافيه بل بما يلائمه اهـ عن  
 (قوله ولا بد من قصده) فدل على أن كلام الاستثناء والتعليق بالمشيئة لا بد فيه من قصد الايمان به قبل الفراغ  
 من الصيغة فزيد التعليق بالمشيئة عليه باذنه لا بد ان يقصد التعليق بخلاف التعليق بغير المشيئة كدخول الدار  
 فانه كالاستثناء يكفي فيه قصد الايمان به قبل الفراغ من الصيغة ولو ادعى الاستثناء او المشيئة صدق الا  
 ان كذبه الزوجة بان قالت لم تستثن او لم تات بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت لم اسمع لم يلتفت الى قولها ولو  
 قال لزوجاته اربعين طالق الا فلانة او اربعين طالق الا فلانة طرقت لم يطاقن اهـ حل وقوله لم يطاقن اي  
 الاربعين اي بل يطاقن منهن ثلاثة اعمدة الاستثناء حيث اخرج منهن واحدة فبقيت الثلاثة متعلقا بهن الحكم  
 وهو وقوع الطلاق اهـ شيخنا ح فوفى قل على الجلاء ولو قال اربعين طالق الا فلانة او الا واحدة  
 طالق جميعا لان اربع ليس من صيغ العموم قاله القاضي واستوجه الشيخان خلافه لصحة الاستثناء من  
 الاعداد كما في الاقرار وكذا ارفا اربعين طالق (تنبيه) لا يشترط اتحاد حرف العطف  
 فيما تقدم (قوله ويمين) قال الزركشي شئ اطلاقه اليمين تعليقها بالماضي كما في فعل شيئا ثم قال والله  
 ما فعلته ان شاء الله تعالى رافق البارزي بانه لا يحنث لانه لم يعلق الفعل على المشيئة وان علق قسمة واستشهد  
 بقول الاصحاب في الدعاوى ان الحاكم لا يحد على النصب فقال والله ما غصبته ان شاء الله تعالى كان تا كلا  
 وتعاد اليمين بلولا ان الاستثناء يقع في الماضي لما جملوه نا كلا وهو ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل  
 لا الماضي اهـ واعتمد ما وافق به البارزي اهـ سم وعبارة حل قوله ويمين ومن ثم افق البارزي  
 بانه لو فعل شيئا فيما مضى ثم حلف بان قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يحنث لان ذلك تعليق لليمين  
 لا للفعل كما قال احاب ان شاء الله انتهت (قوله ونذر) قال الزركشي اي كفر له الله على كذا ان شاء  
 الله فلو قال ان شاء زيد حكى الرافي عن العاضى الحسين وغيره انه لا يلزمه شئ وان شاء زيد وهو  
 الذي في الوجيز وخطاه الامام بان تديره ان شاء زيد فلا على كذا فهو كفر له الله ان قدم زيد فله على  
 كذا اهـ وجزم في الروض في باب النذر بعدم الصحة في التعليق بمشيئة زيد ان شاء زيد (فروع)  
 في الروض يشرح ما هنا ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا او واثنين كما صرح به الاصل ان شاء الله  
 طقت واحدة لاختصاص التعليق بالمشيئة بالآخر كما في الاستثناء المستغرق كما روي في عكسه بان قال  
 انت طالق ثلاثا واحدة ان شاء الله تعالى تطلق ثلاثا كذلك وانت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء  
 الله تعالى كما صرح به الاصل او قال حفصة طالق وعمرة طالق ان شاء الله تعالى ولم ينو عود الاستثناء الى  
 كل من المنطوقين طقت حفصة تدبر عمرة لذلك خلاف قوله حفظة وعمرة طالق ان شاء الله تعالى لا تطلق  
 واحدة منهم ما ذكره ما صرح به الرافي في بعض نسخه الصحيحة ووقع في الروضة تبعا لبعض نسخ الرافي  
 السقيمة ان ذلك جراب لقوله حفصة وعمرة طان ان شاء الله تعالى او قال انت طالق واحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا  
 ان شاء الله لم تطلق اعمد المشيئة الى الجميع لحذف العاطف اهـ وحاصله انه عند الاطلاق يختص التعليق  
 بالمشيئة بالآخر عند العاطف ويعود للجميع عند عدمه ويخالفه ما في الروض وشرحه في الايمان من عوده عند  
 الاطلاق من العطف ودونه حيث قال لا قال ان شاء الله انت طالق عبيد حر بعاطف وغيره وقصد استثناءهما  
 معا ام اطلق لم بقا بناء على ان الشرط المتقدم على المنطوقات يعود الى جميعها كالتاخر عنها امام العطف  
 فظاهر واما بدونه فلا نه قد حذف مع ارادة العطف فان قال انت طالق ان شاء الله وعبيد حر ونوى صرف

ولو قال أنت طالق ان شاء  
 الله او لم يشأ الله طلقت قاله  
 العبادي وخرج بقصد  
 التعليق ما لو سبق ذلك الى  
 لسانه لعوده به او قصده  
 التبرك اوان كل شئ بمشيئته  
 تعالى او لم يعلم هل قصد  
 التعليق او لا او أطلق فانها  
 تطلق وان كان وضع ذلك  
 التعليق لا تنفاء قصده كما ان  
 الاستثناء موضوع للاخراج  
 ولا بد من قصده (ك) ما  
 يمنع التعقيب بذلك انعقاد  
 (كل عقد رجل) كعق  
 منجز او معلق ويمين ونذر  
 وبيع فسخ وصلاة (ولو قال  
 يا طالق ان شاء الله وقع) نظرا  
 لصورة النداء المشعر بحصول  
 الطلاق حاله والحاصل  
 لا يعلق بخلاف أنت طالق  
 فانه كما قال الرافي قد يستعمل  
 عند القرب منه وتوقع  
 الحصول كما يقال القريب  
 من الوصول أنت واصل  
 وللريض المتوقع شفاؤه  
 قريبا أنت صحيح



الاستثناء اليهما فان لم ينو انصرف إلى الاول خاصة فيقع العتق دون الطلاق اه فان قوله كالمأخر عنها يفيد مساواة المتأخر للمتقدم في الرجوع اليهما عند الاطلاق وهذا هو الاوفق بقاعدة ان نحو الاستثناء المتقدم او المتأخر على متعاطفات يتعلق بالجميع وما تقدم عن باب الايمان في مسألة التوسط عند الاطلاق قد يخالف ما اختاره في بعض كتبه من عود نحو الصفة المتوسطة للجميع وما تقدم عن الروض وشرحه في هذا الباب من العود عن التأخر للجميع إذا حذف العاطف قياسه العود للجميع في حفصة طالق عمرة طالق ان شاء الله تعالى فليحرر هذا المحل ثم أوردت ذلك على مرفاعترف باشكاله على القاعدة المقررة وقال انما مقتضاه الرجوع لجميع ما سبق أو تأخر أو سبق وتأخر سواء كان عاطف أو لا وما إلى ذلك ثم بعد ذلك اعتمد ذلك واول هذه الفروع على ما إذا قصد الوقوع إلى ما قبل بالرجوع إليه فقط اه سم (قوله فينتظم الاستثناء في مثله) فعلم ان ياطالق لا يقبل الاستثناء لانه انما يعمل في الاخبار كانت طالق وجميع الافعال كطالقك اما الاسماء فلا يقال فيها قال الزركشي كذا علوه وهو يحتاج إلى ايضاح ومعناه ان الاسم لا ينتظم منه استثناء انما ينتظم من الحكم اه ألا ترى انه لا ينتظم أن يقال يا أسود ان شاء الله تعالى اه شوبري (قوله ولو قال انت طالق ثلاثا ياطالق الخ) قيل في هذا الاعتداد بالاستثناء مع وجود الفاصل إلا أن يقال هو غير اجنبي وتقدم انه لا يضر وقوله لكن جزم القاضى معتمد اه حل (قوله وقعت طالق) اي لان الاستثناء راجع للثلاث فيوقعها ولا يرجع لقوله ياطالق لانه لم يرفع فيقع به واحدة اه شيخنا ويغفر هذا الفصل لانه ليس باجنبي لان كلامه ومقابلته خطاب اه وفي قل على الجلال ولو جمع بين النداء وغيره فالكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا ياطالق ان شاء الله أو ياطالق انت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقدم المشيئة كتأخيرها كقوله ان شاء الله ياطالق انت طالق ثلاثا فيقع واحدة أيضا والعطف كغيره أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصدهما على المعتمد (قوله بانه لا يقع) أي ما لم يقصد الطلاق وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا افعل كذا إلا أن يسبقني القضاء والقدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قدر منه عن اليقين لم يحنث ولو قال حفصة طالق وعمرة طالق ان شاء الله ولم ينو غرده الاستثناء إلى كل من المتعاطفين طلقت حفصة دون عمرة على ما قاله ابن المقرئ في روضه والاوجه حملة على ما إذا نوى بالاستثناء عوده إلى الأخيرة فقط بخلاف ما لو قصدهما أو أطلق ولو قال حفصة وعمرة طالق ان شاء الله لم تطلق واحدة منهما ولو قال انت طالق ان شاء الله بدفت زيد او جن قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فاشار طلقت او علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لان لهم مشيئة وكذا بمشيئة بهيمة لانه تعليق بمشيئة ولو قال انت طالق ان لم يشأ زيد ولم توجد مشيئة في الحياة وقع قبيل مرته أو جنونه المنصل بالموت فان مات وشك في مشيئة لم تطلق لعدم تحقق المعلق عليه وانت طالق ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب اذ اليوم هنا كالعمر فيما مر اه شرح م

فينتظم الاستثناء في مثله ولو قال انت طالق ثلاثا ياطالق ان شاء الله وقع طاقه وظاهر اطلاقيهم انه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضى فيمن اسمها ذلك بانه لا يقع

(فصل في الشك في الطلاق لو (شك في) وقوع (طلاق) منه منجز او معلق كان شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل عدم الطلاق وبقاء النكاح (أو في عدد) كان طالق وشك هل طالق واحدة أو أكثر (فالأقل) ياخذ به لان الاصل عدم الزائد عليه (ولا يخفى الورع) فيما ذكر بان محتاط فيه

(فصل في الشك في الطلاق) أي وما يذكر معه من قوله ولو قال لزوجه واجنبية إلى آخر الفصل اه وهو أربعة أنواع لانه اما شك في اصله أو في عدده أو في محله أو في صيغته الواقعة منه هل هي تنجز او تعليق وهذه لم يتكلم المصنف عليها وقياس مامر آتفا من الوقوع فيما لو شك هل قصد التعليق بالمشيئة أو لا ان يقع هنا فراجع اه قل على الجلال وعبارة حل قوله في الشك في الطلاق أي في اصله وعدده او محله أي باستراء قيل او برجحان وتوقف فيه الزركشي (قوله كان شك في وجود الصفة) أي أو في كونها الصفة المعلق عليها كان دخالت الدار وشك هل علق طلاقه على دخول الدار أو لا أو شك هل وقع منه تعليق للطلاق أو لم يقع منه ذلك أو هل علق أو نجز اه حل (قوله ولا يخفى الورع) وهو الاخذ بالاسوا اه شرح م وهذا راجع للمسئلتين أي الشك في اصله أو في عدده بدليل التفريع المذكور وفي قل على الجلال



رواه الترمذي وصححه  
فإن كان الشك في أصل  
الطلاق الرجعي راجع  
ليتيقن الحل أو البائن بدون  
ثلاث جدد النكاح أو  
بثلاث أمسك عنها وطلقها  
لتحل لغيره يقينا وإن كان  
الشك في العدد أخذ  
بالأكثر فإن شك في وقوع  
طلقتين أو ثلاث لم ينكحها  
حتى تنكح زوجا غيره (ولو  
علق اثنان بنقيضين) كان  
قال أحدهما إن كان ذا  
الطائر غرا با فزوجي طالق  
وقال الآخر إن لم يكن  
فزوجي طالق (وجعل)  
الحال (فلا) يحكم بطلاق  
على أحدهما لأنه لو انفرد  
بما قاله لم يحكم بوقع طلاقه  
فتعلق الآخر لا يغير حكمه  
(أو) علق (واحد بهما  
لزوجته طلقت إحداهما)  
لوجود إحدى الصفتين  
(ولزمه) مع اعتزاله عنهما  
إلى تبين الحال لا شبهة  
المباحة بغيرها (بحث) عن  
الطائر (وبيان) لزوجته  
إن أمكن أن يتضح له حال  
الطائر بعلامة فيه يعرفها  
لنعلم المطلقة من غيرها فإن  
لم يمكن لم يلزمه بحث ولا  
بيان (أو) علق بهما (لزوجته  
وعنده) كان قال إن كان ذا  
الطائر غرا با فزوجي طالق  
ولم لا لعبدى حر وجعل  
الحال (منع منهما) لزوال

وهو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعمل هنا في الكف عن الحلال اه وكان الأنسب تأخير هذا  
عن قوله ولو علق اثنان الخ لأن هذا جاز فيه أيضا اه شيخنا (قوله الخبر دع ما يريك) بفتح الياء وضمها  
إلى ما لا يريك بفتح الياء وضمها أيضا كذا ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله فإن كان الشك الخ) تفريع  
على قوله ولا يخفى الورع اه شيخنا (قوله راجع لتيقن الحل) ويعتد بهذه الرجعة لو تبين له وقوع  
الطلاق فلا يحتاج إلى إعادتها اه قل على الجلال (قوله أو البائن بدون ثلاث) كأن كان قبل الدخول  
فاذا جدد النكاح وتبين أنه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة اه حل وفي قل على الجلال ويعتد بهذا  
التجديد وان تبين له الطلاق أيضا ويلزم ما عده من الصداق اه (قوله وطلقها لتحل لغيره يقينا) أي ولو  
دون ثلاث لأن الحل يقينا لا يتوقف عليها والتقييد بذلك في الروضة ليعلم ما تعود له به بعد ذلك وفي كلام  
سج ذكرهم ثلاثة هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث أي الحل للغير يقينا ولتعود له بعده يقينا  
وبالثلاثة لا يتوقف كل منهن على الثلاث وفيه أن التوقف على ذلك إنما هو عوده اه بالثلاث يقينا اه حل  
(قوله حتى تنكح زوجا غيره) وفي هذه تعود له بطلقة واحدة اه حل (قوله إن لم يكنه) الانصاح إن لم يكن إياه  
اه حل (قوله وجعل الحال) فإن علم عمل بمقتضاه ما لم تكن محاورة ولا فم وحلف فلا يقع وإن علم  
الحال لا اعتبار غلبة الظن فيه كما مر اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث وبيان) أي فورا في البائن  
وفي الرجعي بعد انقضاء العدة ومحل إن أمكن معرفة الطائر وطلبها منه كما قاله شيخنا م ومحل أيضا إن لم  
تكن محاورة كما مر ولا فلا وقوع أصلا اه قل على الجلال (قوله ولزمه بحث) أي فتش وبيان لزوجته  
أي بين لهما المطلقة من غيرها وإن كانت معلومة له بعلم الصفة لكن يبين لهما لعدم علمهما بالحال وقال  
وبيان لأن هذا من قبيل بيان المعينة لأن المطلقة معينة في نفس الأمر لتعين صفتها لأن صورة هذه المسئلة  
أن يقول إن كان ذا الطائر غرا با فهند طالق فالتحقيق أنه من قبل البيان للمعينة لا من قبيل التعيين للمبهمة  
كما قاله بعضهم اه شيخنا ثم رايت الرشيدى على م ما نصه فالصواب أن صورة المتن أنه خاطب بكل تعليق  
معينة من زوجته اه ومثله في ع ش عليه وعبارة حج لزمه البحث والبيان للمطلقة منهما وعبر غير واحد  
بقوله والبيان لزوجته أي إن يظهر لهما الحال ليعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين انتهت وقوله  
ليعلم أي ليظهر عليه وإلا فعليه في نفسه يحصل بالبحث اه (قوله مع اعتزاله عنهما) أي بقربان وغيره  
والغير يشمل النظر ولو بغير شهوة اه حل (قوله وبيان لزوجته لا شبهة الخ) لأن المطلقة معينة غير  
معلومة ابتداء لعدم تعين الصفة المعلقة عاينها لأنها مبهمة فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة خلافا لما في شرح  
شيخنا كحج للأصل لأن هذا من قبيل التعيين لأن المطلقة مبهمة لا من قبيل البيان الذي تكون فيه  
المطلقة معينة اه حل (قوله لم يلزمه بحث ولا بيان) أي وليستمر اجتنابهما وهو واضح أن صدقناه في  
ذلك فإن كذبناه فهل يأتي فيه ما سيأتي فيما إذا دعت واحدة أنها المطلقة الخ اه حل (قوله منع منهما إلى  
بيان) والظاهر وجوبه وصنيعه يقتضي منه عدم وجوب ذلك فاذا بين بان قال حشت في الطلاق أي بين  
الوقوع فيه فإن صدقه العبد فذاك وإلا بان كذبه وادعى العتق خلف السيد فان نكل خلف العبد  
وعتق وإن قال حشت في العبد عتق فان صدقته فذاك وإلا حلف فان نكل حلفت وطلقت  
والظاهر أن له أن يعقد على من وقع عليها الطلاق بائنا اه حل (قوله فلا يتمتع بالزوجة) ينبغى  
ولا ينظر إليها حتى بغير شهوة اه حل (قوله ولا يتصرف فيه) أي ولا يوجره الحاكم اه حل  
أي لينفق عليه من أجرته ولو أراد التكسب لنفسه فليسيدة منعه منه لأن الأصل بقاء الرق  
حتى يثبت ما يزيله فلو اكتسب باذن من السيد أو بدونه فينبغى أن ينفق عليه من كسبه لأنه إما  
باق على الرق فملكه للسيد والنفقة واجبة وأما عتق فالمال له ونفقته على نفسه وما زاد على قدر  
النفقة يوقف حتى يتبين الحال أن من ع ش على م (قوله لتوقعه) فيه إشارة إلى مكانه فان



وعليه مؤنتهما اليه ويأتي مثله في مسألة الزوجين (فان مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان وارثه) بقيد زده بقولي (إن انهم) بأن بين الحنث في  
الزوجة فانه متهم باسقاط ارها وارفاق العبد (٣٥٤) (بل يقرع) بينهما فاعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون

الطلاق (فان قرع) أي  
العبد أي خرجت القرعة  
عليه (عتق) بأن كان  
التعليق في الصحة أو في مرض  
الموت وخرج من الثلث  
أوجاز الوارث وورث  
الزوجة إلا اذا ادعت  
طلاقاً بائناً (أو قرعت)  
أي الزوجة أي خرجت  
القرعة عليها (بقي الاشكال)  
اذلا اثر للقرعة في الطلاق  
كما روي الورع ان ترك  
الميراث اما اذا لم يتم بان  
بين الحنث في العبد فيقبل  
بيانه لانه انما أصر بنفسه  
(ولو طلق احدي زوجتيه  
بعينها) كان خاطبها بطلاق  
وحدها أو نواها بقوله  
احدا كما طالق (وجهاها)  
كان نسيها أو كانت حال  
الطلاق في ظلمة فهو أولى  
من قوله ثم جهلها (ونف)  
وجوبا الامر من قربان  
وغيره (حتى يعلمها) (ولا  
يطالب ببيان) لها (ان  
صدقاته في جهله) بها لان  
الحق لها فان كذبته  
وبادرت واحدة وقالت  
انا المطلقة لم يكفه في  
الجواب نسيت أو لا  
أدرى لانه الذي ورط  
نفسه بل يحلف انه لم  
يطلقها فان نكل حلفت  
وقضى بطلاقها (ولو قال

لم يمكن فقياس ما تقدم عدم اللزوم كداف الحاشية وفيه نظر اما اولاما الفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو  
ان التكليف بالالزام إنما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على امكان  
البيان بل هو معنى سواء أمكن حصوله أو لا وأما ثانياً فاي لزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه ففي  
قول الشارح لتوقعه نظر فليتأمل اه شوبري (قوله فان مات الخ) مقتضى صديقه ان هذا تفريع على الثانية  
فقط وكان وجهه انه في التي قبلها غير متهم لان الاخرى التي لم يبين فيها تاخذ الميراث الذي للزوجة فلا غرض  
للو ارث في منع ذلك ومقتضى هذا انه يقبل بيانه في صورة الزوجتين اه شيخنا (قوله والورع ان ترك  
الميراث) هذا يوم أرلها الآن سبيلا الى الميراث وليس مراد فان الاشكال مستمر كما صرح به ويمكن حمل  
كلام الشارح على صورة خروج القرعة للعبد فقوله والورع أي في صورة خروج القرعة على العبد اه زى  
وعبارة حل قوله والورع ان ترك الميراث أي في الصورتين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا  
قرعت الزوجة ويكون المراد بالارث المحتمل فقوله ان ترك الميراث أي ولو المحتمل بان تقول للورثة  
اقسموا فاني لا شاركم ولو بقي لي حق وكتب ايضا حتى في صورة الاشكال وفيه انه لا ارث مع الاشكال  
واجيب بان معناه ترك الميراث المحتمل بان تعرض وتب حصتها البقية للورثة فيتمكنون من اخذ الجميع ولا  
يوقف لها شيء (قوله لانه اضر بنفسه) فلو اضر بغيره بان كان هناك دين وان لم يكن مستغرا فافزع نظر الحق  
الدائن ولبرائة ذمة الميت اه حل (قوله او نواها بقوله احدا كما الخ) قال شيخنا البرلسي ان جميع الاحكام  
الآتية في مسألة قوله لزوجتيه احدا كما طالق وقصد معينة جارية في هذا المثال والمثال قبله وفي تعليق الرجل  
طلاق زوجتيه بمقتضى قاضين كما صرح بكل ذلك في الارشاد وهو ظاهر اه سم (قوله فهو أولى من قوله) أي  
لان الواو لمطلق الجمع فتصدى بالجهل المقارن للطلاق وقد صور الشارح بقوله او كانت حال الطلاق في  
ظلمة اه زى وفي نسخة فهو أعم اه ع ش (قوله وقف وجوبا) أي ولا رجعة ولا يصح أن يقول  
راجعت المطلقة منك لانها غير معينة عنده اه حل (قوله وقف حتى يعلم) أي لحرمة احداهما يقينا ولا  
دخرا لاجتهاداه شرح مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهرة اه حل (قوله حتى يعلمها)  
ظاهره وان امكن معرفة ذلك والوقوف عليه وهذا يفيد ان البيان محض حقهما الا ان يقال الساطط المطالبة  
منهما واما هو فيطالب بذلك لحق الله تعالى حرر اه حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) واذا حلف هل  
تطلق الثانية ينبغي أن لا تطلق اه حل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطنا وليس له ان يطالب الثانية  
لان رد اليمين ليس كالاقرار الصريح فلا يقال قياسا مسياتي اذا قال في بيانه اردت هذه حيث يجوز له ان  
يطأ الاخرى لان ذلك اقرار صريح وقد فرقوا بين الاقرار الصريح وما في معناه في القتل فان قالت  
الاخرى ذلك فيحلف لها فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الا باطا اه حل (قوله وأجنبية) أي حرة  
كانت أو أمة وأمة نفسه كالأجنبية وخرج بهما الاجنبي والبيمة فلا يقبل وتطابق زوجته قطعا نعم ان  
كانت الاجنبية مطلقة ولو من غيره لم تطلق زوجته الا ان قصد لها الان الاصل بقاء الزوجية مع صدق  
لفظ احداهما عليهما صدقا واحدا ويجري ما ذكر فيما لو قال لام زوجته بترك طالق اه قل على الجلال  
(قوله وقصد الاجنبية) أي فان لم يقصد الاجنبية طلقت زوجته مالم يعرف وقوع الطلاق على الاجنبية  
منه أو من غيره والا لم يحكم بوقوع الطلاق على زوجته لان صيغته الآن كأنها خبر اه حل (قوله)  
لاحتمال اللفظ لذلك) أي لانها محل للطلاق في الجملة ومن ثم اوقال لها ولزجل اودابة ذلك وقال  
قصدت الرجل او الدابة لم يقبل كما لو قال لام زوجته بترك طالق واراد غير زوجته حيث يصدق  
لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت مالم يقع طلاق على غير زوجته والا لم تطاق زوجته اه حل (قوله)  
لان قال زينب طالق) أي ابتداء أو بعد سؤال طلاق زينب اه حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهرا)

لزوجته وأجنبية احدا كما طالق وقصد الاجنبية) بان قال قصدها (قبل) قوله (بيمينه) لاحتمال اللفظ لذلك وقولي وان  
بيمينه من زيادتي (لان قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد اجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهرا لانه خلاف الظاهر



فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منها قبل ذلك (ووجب فوراً) بقصد زوجه بقولي (في) طلاق (بأن تعيينها ان ايهما) في طلاقه (وبيانها ان عينة) في طلاقه لتعرف المطلقة منهما فان اخذ ذلك بلا عذر عصى فان امتنع عذر (و) وجب (اعتزالهما) لالتباس المباحة بغيرها (ومؤنتهما) مراعاة من قوله ونفقة لهما لحيسهما عنده حبس الزوجات (الى تعيين أو بيان) واذا عين أو بين لا يسترد المصروف الى المطلقة لذلك اما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فوراً لان الرجعية زوجة (والوطء) لاحداهما (ليس تعييناً ولا بياناً) للطلاق في غيرها لاحتمال ان يطأ المطلقة ولا ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل الرجعة بالوطء فتبقى المطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطأته لزمه المهر وان بين فيها وهي بائن لزمه الحد والمهر (ولو قال في بيانها أردت) للطلاق (هذه بيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (طلقتا ظاهراً)

وان صدقته الزوجة مالم تكن تلك الاجنبية وقع عليها طلاق والا قبل قوله ظاهر افلوم يقصد الاجنبية بان قصد زوجته أو طلق وقع الطلاق على زوجته وان عذر وقوع الطلاق على غير زوجته والفرق بينه وبين ما تقدم واضح ويدين لاحتماله وان بعد لان الاسم والعلم لا شراك ولا تناول فيه وضعا وكتب أيضاً مالم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الاجنبية والا قبل قوله ظاهر أو الفرق بينهما ان التبادر هنا لزوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك ولو سمي زوجته بغير اسمها بان قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجته زينب بنت محمد طلقت زوجته ولا يضر الخطأ في الاسم وما اُفتي به بعضهم من عدم الوقوع غير صحيح ولو قال نسأ العالمين طو الق ولا نية له لم تطلق زوجته ولو قال ان فعلت كذا فاحداً كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما أو بينو نيتها تعين الطلاق في الباقية كما اُفتي به والشيخان لان العبرة بحال وجود الصفة لا بحال التعليق اهـ حل (قوله) أوقات لزوجته احداً كما طالق وقع (ولا يضر وقوعه في محل مبهم لانه تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتعين به ان لفظ الايقاع يحمل عليه من حينه والعدة من التعيين ولا بدع في تاخر حسابها من وقت الحكم بالطلاق وفرق بينهما حج كما ينبغي فراجع اهـ حل ونص عبارته مع الاصل ويقع الطلاق في قوله احداً كما طالق باللفظ جزماً ان عين وعلى الاصح ان لم يعين وقيل ان لم يعين فلا يقع الا عند التعيين والالوقع لاني محله ويرد بمنع هذا التلازم وانما التلازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لان الالهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الايقاع يحمل عليه من حينه ألا ترى انه لا يحتاج وقته للفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ ايضاً ان قصد معينة والا فن التعيين ولا بدع في تاخر حسابها عن وقت الحكم بالطلاق ألا ترى انه يجب بالنكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قلت الفرق بين الوقوع وبين العدة قلت يفرق بان الوقوع لا ينافي الالهام المطلق لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسبي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الالهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لو احدة بخصوصها في الظاهر ولا في نفس الامر انتهت (قوله) ووجب فوراً الخ) هذا راجع للمسئلة التي قبله فقط شيخنا وبعبارة أخرى قوله ووجب فوراً الى اخر الفصل هذا كله متعلق بقوله أو لزوجته احداً كما طالق وقع اهـ شيخنا (قوله) ووجب فوراً في بائن تعيينها ان ايهما وبيانها ان عين) أي ان طلبتاه واحداهما فلوم طلبتاه فلا وجه لا يجابه قاله ان الرفة لان حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد اوجبناه ومدركة متجه لكن كلامهم صريح في خلافه ويوجه بان بقاءهما عنده قد يجر الى محذور لتشوف نفس كل الى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه لو استعمل أمهل ثلاثة أيام فيما يظن اهـ شرح مر (قوله) تعيينها ان ايهما وبيانها ان عين (الفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوجة معين عنده في البيان وغير معين عنده في التعيين) (قوله) أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر واما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فان انقضت لزمه في الحال كما قاله الاسنوي لان الرجعية زوجة اهـ (قوله) فلا يتدارك به) أي بخلافه ملك اليقين فانه يحصل بالفعل فلو اعتق إحدى امتيه بان قال احداً كما حرة ووطئ واحدة كان تعيينها محرراً وهذا يدل على انه كلام مستقل لا تعاق له بالبيان فليتام اهـ حل (قوله) فلو عين الطلاق الخ) أي رجعي أو بائن في التعيين لا فرق وفي البيان بقيد البائن ولا حد خلافاً في الانوار لانه في التعيين قيل ان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصار ذلك شبهة دافعة للحد اهـ حل (قوله) لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق بائناً لاختلاف في انها طلقت باللفظ أو لا فسقط الحد للشبهة اهـ عن (قوله) لزمه المهر) ظاهره انه لا يجب الحد وان كانت بائناً قال في شرح الروض وهو ظاهر للاختلاف في انها طلقت باللفظ أو لا قال لكن جزم في الانوار بانه يحدوا الوجه الاول والفرق لا ينجح اسم (وان بين فيها) أي بعد ان عينها في نيتها حين الطلاق (قوله) ولو قال في بيانها أردت هذه) أي يشير الى واحدة وقوله وهذه وهذه بل هذه وهذه مع هذه أي وقد اشار الى معيتين في الصور الثلاث وقوله وهذه أي يشير الى واحدة وهذه أي يشير الى أخرى اهـ من



أصله مع شرح م (قوله لا قراره بطلاقهما بما قاله) فالطلاق انما هو بالقرار لا بقوله احدا كما فانه لا يصح  
الطلاقهما معا كما سيأتي قريبا برأسم (قوله قال فان نواهما الخ) هل المراد والحالة هذه اى قال ذلك بعد  
قوله اردت هذه وهذه الخ وان هذا كلام مستقل اى قال الامام ولو نواهما بقوله احدا كما فان كان الاول  
فينبغي وقوع طلاقهما عليه ظاهرا واخذة له بقوله اردت هذه وهذه ما ح ل وفي ق ل على الجلال قوله فان  
نواهما جميعا اى بقوله احدا كما طالق فالوجه انهما لا تطلقان معا بل تطلق واحدة فقط فيساوى ما قبله فهو  
دافع لتوهم طلاقهما معا اذا نواهما معا ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما سري بحكم بطلاق الاولى منهما  
كما ياتي وهذا هو الذى يجب فهمه فى كلام الامام وما قيل بخلاف ذلك فلا وجه له فليتامل (قوله فالوجه انهما  
لا يطلقان) اى فى الباطن وتطلق واحدة منهما فى الباطن وحينئذ يخرج من البيان الى التعيين كذا فعل شيخنا  
كحج ونقلا عن العبادى وفيه نظر وكان ينبغي ان لا يقع شئ لان الصيغة فاسدة إلا ان يقال النية هى التى غير  
معتبرة فكانه لم ينو به فتطلق واحدة مهمة بقوله احدا كما وكتب ايضا ينبغي لا ظاهر او لا باطنا وقرر شيخنا  
ان المراد لا يطلقان باطنا ويطلقان ظاهرا وفيه نظر ا ح ل (قوله اذ لا وجه لجل احدا كما عليهما جميعا) اى  
لان نيته لا احداهما لا يعمل به لعدم احتمال لفظه لما نواه فيبقى على ابهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما سري في  
هذه مع هذه بان ذاك من حيث الظاهر فناسب التخليط عليه وهذا من حيث الباطن فعملنا بقضية النية الموافقة  
لفظ دون المخالفة له اه شرح م (قوله بقيت مطالبته) اى المطلق فهو مصدر مضاف لمفعوله ويلزمه ذلك  
فورا اه شرح م (قوله فيوقف من تركه كل الخ) انظر لواعرض عن الميراث هل يسقط المطالبة بالبيان  
ولو كانت المبينة احداهما وهى كتابية فلا وجه للمطالبة الا لبيان الارث خلا فالقضية قوله وان كانت  
احداهما الخ من ثبوت المطالبة لذلك لكن لا يوقف فليتامل وليحرر رأسم ا قوله ولو قبل موتهما) الذى فى  
الحاوى الصغير والبهجة والارشاد وشرحهما عدم قيام الوارث فى هذه الصورة لان الفرض لا يتعدد بتعدد  
الزوجات فيوقف الربع او الثمن حتى يصطلحن والعجب من الكمال المقدسى وغيره حيث لم يبينوا مخالفة  
ذلك لا طلاق المنهاج ثم راجعت الروضة وأصلها فرأيت الحق ما فى الارشاد والبهجة اه (اقول) عبارة  
الروض وان مات قبلها اى قبل البيان والتعيين قام الوارث مقامه فى التبيين لا التعيين اه قال فى شرحه وشمل  
كلامه ما لو ماتا قبله او بعده او احداهما قبله والاخرى بعده اذ ماتت واحدة منهما او ماتت احداهما دون  
الاخرى وقال القفال ان مات قبلها لم يعين وارثه ولم يبين اذ لا غرض له فى ذلك لان ميراث الزوج من ربع  
و ثمن يوقف بكل حال الى الاصطلاح سواء خلف زوجة او اكثرت بخلاف ما اذا مات بعدهما او بينهما فقد  
يكون غرض فى تعيين احداهما للطلاق اه ثم قال فى الروض وشرحاه فان توقف الوارث فى التبيين بان قال لا  
اعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى يصطاحا او يصطاح وورثتهما بعد  
موتهما وان ماتا قبله وقف من تركتهما ميراث زوج كما صرح به الاصل وان مات الزوج وقدمت واحدة  
منهما قبله ثم الاخرى بعدة قف الزوج من تركتها اى الاولى وقف ميراث الزوج منهما من تركته حتى  
يحصل الاصطلاح ثم ان بين الوارث الطلاق فى الميتة منهما او لا قبل ولم يخلفه لا ضراره بنفسه بحرمانه من  
الارث وبشركة الاخرى فى ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقى الورثة او بينه فى المتأخرة او كانت باقية لم تمت  
فلو انتهى الى الاولى تخليفه لانه يروم الشركة فى تركتها فيحلف على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا تقبل شهادته  
اى وارث الزوج على باقى الورثة اى ورثة الزوج بطلاق المتأخرة للهنمة بجره النفع بشهادته الخ فاطلاق الروض  
ان للوارث البيان مع اسقاطه مقالة القفال ومع قوله فان توقف الخ اعتماد منه خلاف مقالة القفال والشارح  
هنا موافق له فى ذلك حيث قال ولو قبل موتهما فان مسألة التوقف المذكورة انما تاتى على خلاف مقالة القفال  
كما أشار اليه شيخنا فى شرح الارشاد بقوله ومتى توقف الوارث فى التبيين بان قال لا أعلم وقد مات

لا قراره بطلاقهما بما قاله  
ورجوعه بذكر بل عن  
الاقرار بطلاق الاولى  
لا يقبل وخرج بزيادة  
ظاهر الباطن فالطاقة فيه  
من نواهما فقط كما قاله الامام  
قال فان نواهما جميعا فالوجه  
انهما لا يطلقان اذ لا وجه  
لجل احدا كما عليهما جميعا  
ولو قال اردت هذه ثم هذه  
او هذه فهذه حكم بطلاق  
الاولى فقط لفصل الثانية  
بالترتيب او قال اردت هذه  
استمر الابهام وخرج  
ببيانه ما لو قال فى تعيينه شيئا  
من ذلك فانه يحكم بطلاق  
الاولى فقط لان التعيين  
انشاء اختيار لا اخبار عن  
سابق وليس له الا اختيار  
واحدة فيلغو ذكر اختيار  
غيرها (ولو ماتتا او  
احداهما قبل ذلك) اى  
قبل تعيين المطلق او بيانه  
(بقيت مطالبته) به (ليبان)  
حكم (الارث) وان كانت  
احداهما كتابية والاخرى  
والزوج مسلمين فيوقف  
من تركته كل منهما او احداهما  
نصيب زوج ان توارثا  
فاذا عين او بين لم يرث من  
المطلقة ان كان الطلاق بائنا  
ويرث من الاخرى (ولو  
مات) قبل تعيينه او بيانه  
ولو قبل موتهما او موت



احداهما (فيل بيان وارثه  
لا تعينه) لان البيان اخبار  
يمكن وقوف الوارث عليه  
بخبر أو قرينة والنعين  
اختيار شهوة فلا يخلفه  
الوارث فيه فلو كانت  
احداهما كتابية والاخرى  
والزوج مسلمين وأبهم  
المطلقة فلا ارث

(فصل) في بيان الطلاق  
لسني وغيره وفيه اصطلاحان  
احدهما وهو المشهور  
ينقسم الى سني وبدعي ولا  
ولا وجريت عليه وثانيهما  
ينقسم الى سني وبدعي  
رجري عليه الاصل وفسر  
قائله السني بالجائز والبدعي  
بالحرام وقسم جماعة  
الطلاق الى واجب كطلاق  
المولى ومندوب كطلاق  
غير مستقيمة الحال  
كسيسة الخلق ومكروه  
كسقيمة الحال وحرام  
كطلاق البدعة وأشار  
الامام الى المباح بطلاق  
من لا يهرأها ولا تسمح  
نفسه بمؤنتها من غير تمتع  
بها وعلى الأول (طلاق  
موطوءة) ولو في دبر  
(تعتد باقراء سني ان  
ابتدأها) اي الاقراء  
(عقبه) اي الطلاق بان  
كانت حائلا او حائلا من زنا

الزوج قبلها بناء على أنه حينئذ الخ واعتمد مر الاطلاق اه سم (قوله قبل بيان وارثه) قيده في شرح  
الارشاد بقيد ان يكون الطلاق باثنا وان لا يموت الزوج قبلها وتبع الفقهاء في الثاني وعبارته مع شرحه  
لشيخنا وكذا بين الوارث المطلقة من الزوجتين في طلاق بقيد زاده بقوله باثنا لا رجعي لان الرجعية ترث  
ولا نمييز في البائن ان ماتا أو احداهما قبل موت الزوج لان مات الزوج أو لا أي قبلها فلا يقوم الوارث  
مقامه في هذه الحالة كما صرح به الفقهاء اه سم (قوله قبل بيان وارثه لا تعينه) شمل كلامه مالوماتا قبله أو  
بعده أو احداهما قبله والاخرى بعده ولم تمت واحدة منها او ماتت احداهما دون الاخرى ولو شهد اثنان  
من ورثة الزوج أن المطلقة فلانة قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لا تنفأ التهمة بخلاف مالوماتا قبله  
ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تخلفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم اه شرح مر  
(قوله أو قرينة) كان كانت تكثير الخاصمة له (قوله فلو كانت احداهما الخ) تفريع على قوله لا تعينه فهو  
تفريع على تعيين الوارث اه شيخنا وانظر قوله فلا ارث هل المراد حالا وهو ظاهر او بالكلية فواجهه مع  
احتمال ان المسلمة هي الزوجة والجواب ان المراد فلا ارث بالكلية ووجهه عدم العلم بالجهة المقتضية  
للارث لاحتمال أن المطلقة المسلمة فلا ترث كالكتابية ولا نأظر للاحتمال الاخر لانه لا علم فيه اه  
(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره او ما يذكركم معه من قوله ولو قال انت طالق لسنة الى اخر الفصل  
(قوله وغيره) الغير تحته قسمان على طريقته أي البدعي والذي لا ولا قسم واحد على طريقة غيره وهو  
البدعي فالترجمة صالحة للاصطلاحين اه شيخنا (قوله وفيه اصطلاحان) اي في الطلاق من حيث هو بقطع  
النظر عن كونه سنيا أو بدعيا اه شيخنا (قوله ينقسم الى سني) ضابط الاول ما اجتمع فيه القيود الاربعة  
الانية في قوله طلاق موطوءة الخ وضابط الثاني ما اختلف فيه احد القيد من الاخيرين من الاربعة وضابط  
الثالث ما اختلف فيه احداً أو اثنين منها اه والسني تسمية اصطلاحية ليس فيها منسوب ومنسوب اليه وكذا  
البدعي اه (قوله وفسر قائله السني بالجائز) اي فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لا سني  
ولا بدعي داخل في السني دلي الاصطلاح الثاني ومراده بالجائز ما ليس حراما فيشمل الاقسام الاربعة التي  
في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عما وجد فيه الضابط الاتي وإن كانت تعريه الاحكام  
الاربعة كما أنها تعري الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب للسنة أي الطريقة لان  
الذي لا ولا منسوب اليها ايضا فهو مجرد اصطلاح بخلافه على الاخر فالسني منسوب اليها اه شيخنا (قوله  
وقسم جماعة الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم لا ينافي التقسيم السابق وأن أقسامه لا تخرج عن أقسام التقسيم  
السابق كما يعرف ذلك بآدني تأمل اه سم (قوله الى واجب) اي بخير لان الواجب اما الطلاق او الفية أو  
يحمل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطء أو قام به مانع كما في شرح الروض وقال بعضهم انظر  
ما المراد بالوجوب هنا اه ويمكن ان يقال المراد به هنا انه اذا امتنع من الطلاق يجبر عليه او يوقعه الحاكم  
نيابة عنه اه (قوله كطلاق غير مستقيمة الحال) أي وطلاق من خاف أن لا يقيم حدود الله في الزوجية  
ومن رأى رية يخاف معها على الفراش اه شوبري (قوله كسيسة الخلق) أي اساءة لا تحتمل والافضل  
امراة فيها اساءة اه شيخنا عزيزي (قوله كسقيمة الحال) اي وهو يهرأها اه حل (قوله وأشار  
الامام الى المباح بطلاق من لا يهرأها) أي وهي مستقيمة الحال وأشار الامام أخذوها من حكمه  
على هذه بان طلاقها غير مكروه وفيه ان هذا يصدق بخلاف الاولى اه حل وعبارة الشوبري قوله وأشار  
الامام الخ ولا يوجد فيه مباح مستوفى الطرفين هكذا حكاه النووي في شرح مسلم قاله العلاني ويمكن أن  
يوجد عند تعارض مقتضى الفراق وضده في رأى الزوج كذا في الاشياء للسيوطي بعد حكايته الاقسام  
الاربعة الاول اه (قوله طلاق موطوءة الخ) اعتبر في كونه سنيا قيودا اربعة أو لها هذا وثانيها قوله تعتد  
باقراء وثالثها قوله ان ابتدائها عقبه ورابعها قوله ولم يبطأ في طهر الخ ثم ان القيد الاولين مقسم لكل



وهي تحيض وطلقتها مع آخر نحو (٣٥٨) حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمعنى بعضه أو باخر نحو حيض

من السني والبدعي والتمييز بينهما إنما هو بحسب القيدين الأخيرين فان وجدا كان سنيا وان انتفيا أو أحدهما كان بدعيا فتقوله ولا لا بدعي مقابل لقوله ان ابتدأتها عقبه ولم يطل الخ وأما القسم الثالث فهو الذي تخلف فيه القيدان الأولان هذا وقد صور الشارح قوله ان ابتدأتها عقبه بقوله بان كانت حائلا الخ مع قوله وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ وأخذ هذا إلى قوله وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ من قول المتن في القيد الأخير ولم يطل في طهر طلق فيه الخ إذ يستفاد منه ان ضابط السني ان يقع في أثناء طهره تنجيذا أو تعليقا أو مع آخر حيض كذلك ويظهر من كلامه ان صور السني ثمانية لا يقال بان كانت حائلا أو حاملا من زنا فان صور تان تضر بان في الأربعة المأخوذة من قوله فطلقتها مع آخر نحو حيض الخ فلو لم يفسر قوله ان ابتدأتها عقبه بقوله بان كانت حائلا الخ مع قوله وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ فسر محترزه في بيان البدعي بقوله بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة هاتان الصورتان محترزه بان كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وبقوله أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترزه قوله سابقا وطلقتها مع آخر نحو حيض الخ وقد يشتمل هذا المحترز على عشر صور لأن قوله بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة صورتان وقوله أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ فيه ثمان صور لأنها إما حائلا أو حامل من زنا وهي تحيض هاتان صورتان تضر بان في الأربعة المأخوذة من قوله أو علق طلاقها الخ مع الصورتين السابقتين هذا وقوله أو وطئها في طهر طلقها فيه الخ محترز القيد الأخير وهو قوله ولم يطل في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحترز على ست صور أشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ ولثنتين بقوله أو وطئها في نحو حيض قبله ولثنتين بقوله أو في نحو حيض الخ وتضرب الستة في اثنين وهما المفادتان بأو في قوله أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائلا والحامل من زنا وهي تحيض باثنتي عشرة وكلها أفادها مفهوم القيد الأخير فتحصل ان صور البدعي اثنان وعشرون ترجع إلى قسمين قسم لا تستعقب فيه الشروع في العدة وهو عشر صور التي هي محترزه قوله ان ابتدأتها عقبه وقسم تستعقب فيه الشروع في العدة وهو اثنا عشرة صورة التي هي محترزه قوله ولم يطل في طهر الخ (قوله وهي تحيض) أي وقته وإلا فالغرض انها من ذوات الاقراء اه شيخنا (قوله أو في طهر قبل آخره) وأما إذا كان مع آخره فبدعي كما ياتي (قوله أو باخر نحو حيض) بان قال انت طالق مع أو في أو غدا آخر حيضك مثلا اه شوبري (قوله ولم يطل في طهر الخ) حاصل كلامه انه ان طلقها في الطهر تنجيذا أو تعليقا اشتراطان لا يطاها في ذلك الطهر ولا في الحيض الذي قبله وان طلقها مع آخر الحيض تنجيذا أو تعليقا اشتراطان لا يطاها في ذلك الحيض اه شيخنا (قوله ولا في نحو حيض طلق مع آخره) قضيته وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك لان الحيض يدل على انها لم تعلق اه حل (قوله وذلك) أي كونه سنيا لاستعقابه الخ اشار به إلى ضابط السني وهو ان تشرع في العدة مع عدم الندم (قوله أي في الوقت الذي يشرع فيه الخ) واعتبار عدم الندم اخذه الاثمة من دليل اخر اه حل (قوله ان ابن عمر طلق امراته وهي حائض) واسمها امنة كما قاله النووي كذا بهامش صحيح والظاهر من عدالة ابن عمر انه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها ولم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيض او انه لم يكن شرع التحريم اه ع ش على مر (قوله لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق) في الدليل نقص أي وقد نهى عن النكاح لغرض الطلاق في صورة المحال فالرجعة مثله فهي منهي عنها اه شيخنا (قوله لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق) أي ولا ينبغي ذلك لما فيه من كسر قلب المرأة اه حل (قوله وقبل عقوبة) أي لخصوص ابن عمر (قوله ولا بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض) أي بناء على ان زمن الحمل لا يحسب من العدة كما صرح به في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه إذا سبق حمل الزنا حيض حسب قرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيا ولا يحمل على ما إذا لم تحض قبله لان الغرض انها تعتد باقراء ولا يوجد ذلك إلا ان سبق لها حيض اه حلي (قوله أو في نحو

(ولم يطلها) ما (في طهر طلة)ها (فيه أو علق) طلاقها (بعضه ر لا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به) أي باخره وذلك لاستعقابه الشروع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مرة فلايراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبيل ان يجامع فملك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء واختلاف في علة الغاية بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني وان لم يكن شرطاً فمقتضى لا تصير الرجعة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول حتى قيل انه يندب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض أو باخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو



حيض قبل آخره أو وطئها  
 في طهر طلقها فيه أو علق  
 طلقها بمضي بعضه أو  
 وطئها في نحو حيض قبله  
 أو في نحو حيض طلق مع  
 آخره أو علق به (قديعي)  
 وإن سألته طلاقاً بلا عوض  
 أو اختلعا اجنبي وذلك  
 لمخالفته فيما إذا طلقها في  
 حيض قوله تعالى فطلقوهن  
 لعدتهن وزمن الحيض لا  
 يحسب من العدة ومثله  
 النفاس وزمن حمل زنا لا  
 حيض فيه وزمن حمل شبهة  
 وآخر طهر علق به الطلاق  
 أو طلق معه والمغنى في ذلك  
 تضررها بطول مدة  
 التربص ولادائه فيما بقي  
 إلى الندم عند ظهور الحمل  
 فإن الإنسان قد يطلق  
 الحائل دون الحامل وعند  
 الندم قد لا يمكنه التدارك  
 فيتضرر هو والولد والحقوق  
 الوطء في الحيض بالوطء  
 في الطهر لاحتمال العلوق  
 فيه وكون بقيته بما دفعته  
 الطبيعة أو لا وتبها للخروج  
 والحقوق الوطء في الدبر  
 بالوطء في القبل لثبوت  
 النسب وجوب العدة بهما  
 واستدخال المني كالوطء  
 وقولي أو علق بمضي بعضه  
 مع نحو الأولى ومع قولي  
 ولا في نحو حيض طلق  
 مع آخره أو علق به ومع  
 أشياء آخر من زيادتي  
 ومن البدعي ماله قسم  
 لأحدى زوجتيه

حيض قبل آخره) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي أه وهو مبني على أنها تستأنف العدة  
 لهذا الطلاق والصحيح أنها تبين فلا يحرم إذ لا تطويل أه مر أه سم (قوله والا فبدعي) سيأتي في العدد  
 أن المحيرة تعتد بثلاثة أشهر وإنها إذا طلقت في أثناء شهر حسب قرآن زاد على خمسة عشر يوماً وإن كان  
 خمسة عشر فاقل لم يحسب قرأ أو حينئذ فقد يقال القياس أنها انطلقت في أثناء شهر وقد بقي خمسة عشر فاقل  
 فالطلاق بدعي لأن هذا الباقي لا يحسب قرأ فهي لا تشرع في العدة عقب الطلاق والا بان انطبق الطلاق  
 على أول الشهر أو كان الباقي أكثر من خمسة عشر فالطلاق سني لأنها تشرع في العدة عقب الطلاق فليتامل  
 فسيأتي في الشارح ما يخالفه إلا أن يحمل على ذلك أه سم (قوله وإن سألته طلاقاً بلا عوض) هذه الغاية للرد  
 وعبارة أصله مع شرح مر وقيل إن سألته أي الطلاق في الحيض لم يحرم لرضاها بطول المدة والأصح  
 التحريم لأنها قد سألته كاذبة كما هو شأنهم ولو علق الطلاق باختيارها فانت به في حال الحيض مختارة قال  
 الأذرعى فيمكن أن يقال هو كالموطئها بسؤالها أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة  
 وهو ظاهر ولو تحققت رغبتها فيه لم يحرم (قوله أو اختلعا اجنبي) أي ما لم تاذن له في الاختلاع فإن أذنت له  
 في اختلاعهما اتجه أنه كاختلاع نفسه أن كان بما لها والا فاختلاعه أه شرح مر وقوله أن كان بما لها أي إن  
 كان الأذن في اختلاعهما بما لها وإن اختلعه من ماله لأن أذنها على الوجه المذكور محقة لرغبتها أه ع ش عليه  
 (قوله وذلك لمخالفته الخ) غرضه إثبات صور البدعي الاثنين والعشرين بالدليل لكم أقسم أن قسم ليس  
 فيه استعقاب الشروع في العدة وهو عشرة التي هي محترز قوله أن ابتدأتها عقبه وقسم فيه الاستعقاب  
 وهو اثنا عشر التي هي محترزة قوله ولم يطأها في طهر طلق فيه الخ فإشار للعشرة بقوله وذلك لمخالفته فيما  
 إذا طلقها في حيض أي تنجيزاً وتعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا فلهذا أربع صور وذكر ثنتين بقوله  
 وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وإشار إلى أربعة بقوله وآخر طهر الخ أي وهي حائل أو  
 حامل من زنا وإشار لثنتي عشرة بقوله ولادائه فيما بقي الخ أي وهو الصور الاثنا عشر أي إذا قرياً في أربع  
 صور وهو ما إذا وطئ في الطهر الذي طلق في اثنا عشر تنجيزاً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا وهي تحيض  
 أو بعيداً في ثمانية أشار لها بقوله والحقوا الوطء في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده تنجيزاً أو تعليقاً  
 أو الذي طلق مع آخره تنجيزاً أو تعليقاً وفي كل من الأربعة هي أما حائل أو حامل من زنا وهي تحيض  
 تامل (قوله وذلك لمخالفته الخ) استدلال بالاية على صورتين من الستة الأولى وقاس الأربعة الباقية منها  
 على ما دلت عليه الآية ولم أعرف وجه ذلك وما المانع من الاستدلال بها على كونه بدعياً في الستة إذ في كلها  
 لم يعقب الطلاق الشروع في العدة فقد طلقها في وقت لا تشرع فيه في العدة تامل (قوله وزمن الحيض لا يحسب  
 من العدة) هذا من تمام التعاليل والمخالفة محقة في ست صور التي تممها بقوله ومثله الخ وعدم المخالفة في ثنتي  
 عشرة صورة ولكن فيها علة أخرى وهي الندم وقوله والمعنى في ذلك أي في كون المخالفة تنتج كونه بدعياً فهو  
 علة للعلة (قوله وزمن حمل زنا لا حيض فيه) أي ولم تحض قبله ولم تنفس بخلاف ما فيه حيض لا نقضاء عدتها  
 بالأقراء والكلام فيمن نكحها حاملاً من زنا أو مالوزنت وهي في نكاحه فحملت فيجوز له طلاقها وإن  
 لم تحض لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ قاله حج وقال شيخنا وهو متجه غير أن كلامهم يخالفه إذا المنذور  
 إليه تضررها لا تضرره أه حل (قوله وكون بقيته الخ) هذا عطف علة على قوله لاحتمال الخ وهذا  
 جواب عما يقال إن الرحم إذا كان فيه الحيض لا يقبل المني ولو قلنا بان الحال تحيض فذلك بعد اشتغاله  
 بالمني فاجاب عنه بقوله لاحتمال الخ (قوله وتبها للخروج) أي قبل أن يطأها فاذ وطئ بعد ذلك وخارج  
 الحيض بعد الوطئ لا يدل خروجه على براءة الرحم لما ذكر من أنه تبها للخروج قبل الوطء  
 وصار في فم الرحم لكن هذا التعليل إنما يظهر على القول بان الحامل لا تحيض والمعتمد خلافه  
 شيخنا عزيزي (قوله واستدخال المني كالوطء) هل ولو في الدبر أخذاً بما قبله أه سم على



ثم طلق الأخرى قبل المبيت عندها ( ٣٦٠ ) فانه ياتى كما ذكره الشيخان ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة طلاق المولى إذا

طوالب به وطلاق القاضى عليه وطلاق الحكيم فى الشقاق فليس بدعى كما انه ليس بسنى ( وطلاق غيرها ) اى غير الموطاة المذكورة بان لم ترطا او كانت صغيرة أو آيسة او حاملا منه ( وخالع زوجة فى ) زمن ( بدعة بعوض منها لا ) سنى ( ولا ) بدعى لا تنفاه مامر فى السنن وفى البدعى ولان افتداء المختلعة يقتضى حاجتها الى الخلاص بالفراق ورضاها بطول التربص واخذ العوض يؤكد ادعية الفراق ويبعد احتمال الندم والحامل وان تضررت بالطول فى بعض الصور فقد استعقب الطلاق شروعها فى العدة فلاندم ومن هذا القسم طلاق المتحيرة لانه لم يقع فى طهر محقق ولا فى حيض محقق ( والبدعى حرام ) لانها عنه والمبرة فى الطلاق المنجز بوقته والمعلق بوقت وجود الصفة الا اذا جهل وقوعه فى زمن البدعة فالطلاق وان كان بدعى لا اثم فيه ( وسن لفاعله ) إذا لم يستوف عدد الطلاق ( رجعة ) لخبر ابن عمر السابق وفى رواية فيه مره فليراجعها ثم ليطلقها

حج وفيه نظروا الا قرب نعم ثم رأيت فى شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو استدخلت ماء المحترم ولو فى حيض قبله أو فى الدبر اه ع ش على مر ومثله الشوبرى ( قوله ثم طلق الأخرى قبل المبيت عندها ) أى ولو بسؤالها فى ذلك بعرض لأن ذلك لا يسقط حقها ثم رأيت شيخنا نقل عن الأذرى وابن الرفعة انها متى سالت سقط حقها لانه متضمن لرضاها ثم قال الا ان كلامهم يخالفه ولو استرضاها فى اسقاط ورضيت سقط ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعيا أو التجديد ان كان بائنا ولو بعد موت ضررتها وهل يجب عليه ان يتزوجها إذا طلقها ثلاثا ونكحت اخر ثم طلقها الاخر اه حل ( قوله فانه ياتى ) اى ويجب عليه ان يراجعها ان طلقها رجعيا ولم تنقص العدة وان يحدد نكاحها ان لم يطلق رجعيا وانقضت العدة ويجب على من خاف العنت وتعين الزوج طريقا فى دفعه ان يتزوج اه مر ( فرع ) نجز الطلاق مع آخر الحيض ظاننا انه آخر الطهر ينبغي وفاقا لما أنه بدعى فيه الاثم لانه مراغم للشرع بخلاف عكسه وأظن ان المسئلة منقولة فالتراجع اه سم ( قوله وطلاق الحكيم ) اى احدا الحكيم وهو حكم الزوج إذا رأى فيه مصلحة اه شيخنا وانما نسبته للحكيم معان حيث انهما يتشاوران فيه ويتوافقان عليه وان كان الذى يوقعه هو حكم الزوج فقط ( قوله وطلاق غيرها ) تحت الغير اربعة كما ذكره الشارح وهو له وخالع زوجة الخ صورة خامسة ويزاد على الخمسة الثلاثة التى ذكرها الشارح بقوله واستثنى من الطلاق فى زمن البدعة الخ ويزاد عليها ايضا الصورة التى ذكرها الشارح بقوله ومن هذا القسم طلاق المتحيرة الخ لجهلة صور الذى لا ولا تسعة وتقدم ان صور السنن ثمانية وصور البدعى اثنان وعشرون تأمل ( قوله بعوض منها ) قضية انه لو قالت له طلقنى على الف فطلق مجانا كان بدعى الا ان يراد بالعوض منها ذكر اه حل ( قوله لاسنى ولا بدعى ) من هذا القسم طلاق الرجعية وعبارة العباب وغيرهما أى غير السنن والبدعى كطلاق صغيرة أو آيسة أو رجعية اه وذلك مبنى على ان الرجعية إذا طلقت فى العدة تنبى ولا تستأنف وما فى شرح الروض مما يخالف ذلك مبنى على انها تستأنف وهو مرجوح فليتأمل اه سم ( قوله لا تنفاه مامر ) أى من التعليل فى السنن والبدعى وهو مسلم فى انتفاء تعليل البدعى واما تعليل السنن فهو موجود هنا كما لا يخفى فليتأمل اه شيخنا ( قوله والبدعى حرام ) أى وأما القسمان الآخران فجائزان لان النهى إنما هو البدعى اه سم ( قوله وسن لفاعله رجعة ) وإذا رجع ارتفع الاثم من اصله ومحل الاستحباب مالم يقصد الرجعة لاجل الطلاق والا كانت مكروهة على ما تقدم اه حل ( قوله وسن لفاعله رجعة ) بل يكره تركها كما يحثه فى الزوضة ويؤيده مامر من ان الخلاف فى الوجوب يقوم مقام النهى عن الترك كغسل الجمعة اه شرح مر ( قوله لخبر ابن عمر السابق ) فى أصل دلالة الخبر على النذب نظر لان القاعدة الاصولية أن الامر بالامر بالشئ ليس امرا به فان عمر ليس مامورا من النبى اه شيخنا على ان قوله وسن لفاعله رجعة مشكل إذا الرجعة توبة والتوبة واجبة اه وعبارة شرح مر ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بالشئ ليس امرا بذلك الشئ وليس فى فليراجعها امر لابن عمر لانه تقرير على امر عمر فالعنى فليراجعها لاجل امرك لسكونك والده واستفادة النذب منه حيثئذ إنما هى من القرينة وإذا رجع ارتفع الاثم المتعلق بحقها لان الرجعة قاطعة للضرر من اصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع اصل المعصية وبما تقرّر اندفع القول بان رفع الرجعية للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها إذ كون الشئ بمنزلة الواجب فى خصوصية من خصوصياته لا يقتضى وجوبه انتهت ( قوله وفى رواية فيه الخ ) اى بهذه الرواية لتفيد صرف الامر عن الوجوب حيث قال ان اراد اه شيخنا وفيه ان الخبر السابق مصرح بالمشيئة ايضا لم يظهر اللاتيان بهذه الرواية نسكت وفيه ايضا ان قوله ان اراد راجع للطلاق كما هو الظاهر وإذا كان كذلك لم يكن فيه اشارة الى ان الرجعة غيب واجبة اذ يمكن أن يقال انها واجبة والطلاق بعدها موكل للشيئة والارادة تأمل ( قوله وسن الرجعة ينهى الخ ) اى فتنس ما بقى



بزوال زمن البدعة (ولو قال أنت طالق لسنة او طلقة حسنة او احسن طلاق او اجمله او انت طالق لبدعة او طلقة قبيحة او اقبح طلاق او الخشيه  
وهي في حال سنة في الاربع الاول (او في حال بدعة في الاربع الاخر) صلت في الحال (والا) اي وان لم تكن اذ ذاك في حال سنة في  
الاربع الاول ولا بدعة في الاربع الاخر (فبالصفة) طلق كسار صور التعليق فان (٣٦١) نوى بما قاله تغليظا عليه بان كانت في

حال بدعة في الاربع الاول  
او سنة في الاربع الاخر  
ونوى الوقوع في الحال  
لان طلاقها في الاربع  
الاول حسن لسوء خلقها  
مثلا وفي الاربع الاخر  
قبيح لحسن خلقها مثلا وقع  
في الحال هذا كله اذا قاله  
لمن يكون طلاقها سنيا او  
بدعيا فلو قاله لمن لا يتصف  
طلاقها بذلك ونوع في الحال  
مطلقا ويلغو ذكر السنة  
والبدعة (او) قال انت  
طالق (طلقة سنية بدعية او  
حسنة قبيحة وقع حالا)  
ويلغو ذكر الصفتين  
لنضادهما نعم ان فسر كل  
صفة بمعنى كالحسن من  
حيث الوقت والقبح من  
حيث العدد قبل وان تاخر  
الوقوع لان ضرورة وقوع  
العدد اكثر من فائدة تاخر  
الوقوع نقله الشيخان عن  
السرخسي واقرأه (وجاز  
جمع الطلقات) ولو دفعة  
لانتفاء المحرم له والاولى له  
تركة بان يفرق بين علي الاقراء  
او الاشهر ليمكن من  
الرجعة والتجديد ان ندم  
قال الزركشي واللام في  
الطلقات للعهد الشرعي وهي  
الثلاث فلو طلق اربعا قال

الحيض الذي طلق فيه والطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده دون ما بعد ذلك لا تتقاهما الى حالة يحل  
فيها طلاقها كما افاده ابن قاضي عجلون اه شيخنا اه شوبري وعبارة الحلبي وقوله وسن الرجعة ينتهي  
الحل فاذا طلقها احاطت بها من البدعة بقية تلك الحيضة او طاهرا فزمن البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة  
التالية له انتهت (قوله ولو قال انت طالق لسنة الخ) عبارة الروض وشرحه (فرع) اللام فيما  
يعمد انتظاره وتكرره للتوقيت كانت طالق للسنة او للبدعة وهي بمن لها سنة وبدعة فلا تطلق  
إلا في حال السنة او البدعة لانها حالان منتظران يتعاقبان تعاقب الليالي والايام ويتكرران  
تكرر الاسابيع والشهور فاشبه قوله انت طالق لرمضان معناه اذا جاء رمضان فانت طالق نعم لو قال  
اردت الايقاع في الحال قبل لانه غير متهم فيما فيه تغليظا عليه مع احتمال اللفظ لذلك ذكره الاصل واللام  
فيما لا يعمد انتظاره وتكرره التعليل كطلقة لرمضان زيد او لقدمه او للبدعة او للسنة وهي صغيرة او  
حامل او نحوها من لاسنة لها ولا بدعة فتطابق في الحال وان لم يرض زيدا ولم يقدم والمعنى فعلت هذا  
ليرضى او يقدم ونزل ذلك منزلة قول السيدات حر لوجه الله تعالى فلو نوى بها التعليق لم يقبل ظاهرا  
ويدين كالمو قال انت طالق وقال نويت طلاقها من الوثاق ولو قال في الصغيرة ونحوها انت طالق لوقت البدعة  
او لوقت السنة ونوى التعليق قبل لتصريحه بالوقت وان لم ينو وقوع الطلاق في الحال كما نقل ذلك الاصل عن  
سبط الغزالي تفقهها واقره وقوله انت طالق لرضا زيدا ولقدمه تعليق كقوله ان رضيت او قدم وقوله لمن  
لها سنة وبدعة انت طالق لالسنة كقوله انت طالق للبدعة وعكسه اي وقوله لها انت طالق لالبدعة  
كهكسه اي كقوله انت طالق للسنة وقوله سنة الطلاق او طلقة سنية كقوله للسنة وقوله بدعة الطلاق او  
طلقة بدعية كقوله للبدعة صرح به الاصل اه (قوله ولو قال انت طالق لسنة الخ) فان صرح بالوقت  
بان قال لوقت السنة او لوقت البدعة قال في البسيط واقرأه ان لم ينو شيئا فالظاهر الوقوع في الحال وان  
اراد التوقيت ينتظر فيحتمل قبوله اه شرح م (قوله فان نوى بما قاله الخ) جوابه قوله وقع في الحال  
اه شيخنا (قوله لان طلاقها في الاربع الخ) تعليل لتوجيه وصف الطلقة بالحسن مع انها في هذه الحالة في  
زمن البدعة وكذا يقال فيما بعده (قوله وقع في الحال مطلقا) اي لان اللام فيها للتعليل وهو لا يقضي  
حصول المعامل به اه شرح م ومن ثم وقع حالا في انت طالق لرضا زيدا وقدمه وان كره او لم يقدم  
وقوله مطلقا وسواء نوى الوقوع في الحال ام لا اه شوبري (قوله من حيث العدد) اي بان نوى بطلقة  
بدعية ثلاثا او اثنتين وقوله وان تاخر الوقوع بان كانت وقت الطلاق في زمن البدعة فلا يقع الطلاق إلا  
اذا جاء زمن السنة (قوله اكثر من فائدة تاخر الوقوع) يعني ان وقوع الثلاث وان تاخر الى طهرها اشد  
ضررا عليه من وقوع طلقة في الحال لان المرأة تبين منه بينونة كبرى والفائدة تمتعه بالزوجة من حين تلفظه  
بالطلاق إلى ان تطهر ويقع عليها فلهذه الفائدة لا تقابل بالضرر الذي يحصل له من وقوع الثلاث وهذا  
جواب عن جعل القبح راجعا الى العدد دون الزمن اه شيخنا (قوله ولو دفعه) صورة ما قبل الغاية  
ان يقول انت طالق انت طالق وصورة الغاية ان يقول انت طالق ثلاثا اه شيخنا (قوله انه ياثم) المعتمد  
انه لا ياثم ولا تعزير اه زى اي فيكون المصنف قيدا بالثلاث لعدم الخلاف فيها في المذهب واما الزائد  
عليه فافيه خلاف في المذهب وقد علمت الصحيح منه (قوله ودين غيره) والتدين لغة ان يوكل الى دينه  
واصطلاحا عدم الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى ان كان صادقا لا على الوجه الذي اراده اه امداداه

(٤٦ - رجل منهج بع) الروياني عزر وظاهر كلام ابن الرفعة انه ياثم انتهى (ولو قال) لموطاة  
انت طالق (ثلاثا او ثلاثا لسنة وفسر) ها (بتفريقها على اقراء) بان قال اوقعت في كل قرء طلقة (قبل ممن يعتد بتحريم الجمع)  
لثلاث دفعات كالمكي لموافقة تفسيره لا اعتقاده (ودين غيره) اي وكل الى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهرا لمخالفة مقتضى اللفظ من وقوع  
الطلاق دفعة في الحال في الاولى وفي الثانية ان كان طلاق المرأة فيه سنيا وحين تطهر ان كان بدعيا ويعمل بما نواه باطنا ان كان صادقا بان



شوبرى (قوله ولها تمكينه إن ظنت صدقة) مفهومه أنه لا يجب عليها التمكين ولعل وجهه أن ترددها في أمره شبهة في حقها اسقطت عنها الزوم التمكين لكن عبارة حج ومعنى التدين أن يقال لها حرمت عليه ظاهر أو ليس لك مطاوعته إلا أن غلب على ظنك صدقة بقرينة أى وحيتئذ يلزمها تمكينه ويدل له قوله ويحرم عليها النشوز اه ع ش على م ر و عبارة الرشيدى وقوله ولها تمكينه أى ويلزمها ذلك ويدل عليه قوله ويحرم عليها النشوز (قوله ولها تمكينه الخ) أى ولا تنغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعدمه تعويلا على الظاهر فقط لما يأتى أن محل نفوذ حكم الحاكم باطنا إذا وافق ظاهر الأمر باطنه ولها مع تكذيبه بعد انقضاء عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة اه شرح م ر (قوله له الطلب وعليها الحرب) شامل لما لو تزوجت بغيره من لا يصدق ولو رجعت إلى تصديق الأول ولو بعد فراق الثانى لم يقبل لأن هذه الاحكام لا تنغير بالرجوع عنها وان حكم قاض بخلافها قاله شيخنا م ر اه قل على الجلال (قوله بخلاف أن شاء الله) أى فلا تقبل منه نيته لا ظاهرا ولا باطنا فلا يعمل بعدم الوقوع فيما بينه وبين الله إذ هو إنشاء ولا بد فيه من التلفظ مسمعا نفسه كما مر اه شيخنا قال في شرح الارشاد نقلا عن الاصحاب التفسير إذا دعاه الشخص أن كان لا ينتظم ولو وصل باللفظ فلا قبول ولا تدين نحو اردت طلاقا لا يقع عليك أو لم أرد الطلاق وان انتظم فلا يقبل بلا قرينة ويدل على قوله أن شاء الله تعالى ويقبل مع القرينة كجواب المخاصمة وحل الوثاق اه اقول وينبغي أن يقول إلا أن شاء الله والانت طالق ثلاثا ثم يقول اردت الا واحدة وكذا نحو اربعكن طواق ثم يقول اردت الا فلانة فانه لا تدين على الاصح في الروضة واصحابها لانه نص في العدد والله اعلم وقوله وينبغي الخ صرح به في الروض والعياب وعبارته لو فسر المطلق لفظه فان لم يرتفع به حكمه كان خصص لفظا عاما كمنسأى طواق او كل امرأة طالق ونوى الا فلانة او علق طلاقا باكل ثمر مثلا ونوى نوعا منه وكان قيد لفظا مطلقا كانت طالق ونوى أن دخلت الدار ونحوه او طلق صغيرة للسنة ونوى إذا حاضت وطهرت أو علق طلاقا بتكليم زيد ونوى التكليم شهر ادين ولم يقبل ظاهر الا بقرينة الخ اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق) ولا يرد ما لو قال انت طالق وقال اردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان رافعا لاصل الطلاق لان اللفظ يشعر به ومن هنا يعلم أن قولهم ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نفاذا في موضوعه محله باعتبار الظاهر اه بر اه سم (قوله لانه يرفع حكم الطلاق الخ) عبارة شرح م ر لانه يرفع حكم اليمين جملة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفعه بل تخصصه بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باننا اورجعيوا وانقضت العدة لانه يريد رفع الثلاث من أصلها وما لو رفع الاستثناء من عدد نص كاربعتكن طواق وأراد الاثلاثة أو أنت طالق الا ثلاثا وأراد الا واحدة بخلاف نسأى وبالثاني نية من وثاق لانه تاويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كاردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو ان لم يشأ أو الا واحدة بعد ثلاثا أو الا فلانة بعد أربعين أو ما يقيده أو يصرفه لمعنى آخر أو يخصه كاردت أن دخلت أو من وثاق أو الا فلانة بعد كل امرأة أو نسأى دين وانما ينفعه قصده ما ذكر باطنا كان قبل فراغ اليمين فان حدث بعده لم ينفعه كما مر في الاستثناء ولو زعم انه أتى بها واسمع نفسه فان صدقته فذلك والا حلفت وطلقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعها أتى بها بل يقبل قوله بيمينه ان لم يكذب كما افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اما لو كذب صريحا فانه يحتاج للبيعة ولو حلف مشيرا الى نفيس ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهرا كما افتى به الولي العراقى لان اللفظ يحتمله وان قامت قرينة على أن مراده بل اقل لان النية اقوى من القرينة انتهت وقوله أو من وثاق هل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا او يفرق فيه نظروا قد اجاب م ر على البدية بانه لا يدين

يراجعها ويطلبها ولها تمكينه  
ان ظنت صدقة بقرينة  
وان ظنت كذبه فلا وان  
استوى الامر ان كره لها  
تمكينه وفي الثانية قال  
الشافعى رضى الله عنه له  
الطلب وعليها الحرب (و)  
دين (من قال انت طالق  
وقال اردت ان دخلت)  
الدار مثلا (او ان شاء زيد)  
اى طلاقك بخلاف ان شاء  
الله لانه يرفع حكم الطلاق  
وما قبله يخصه بحال دون



حال (و) دين (من قال نسائي طوالت أو كل امرأة طالت وقال أردت بعضهن) فيعمل (٣٦٣) بما أراد باطنا (ومع قرينة كان) هو

أولى من قوله بان (خاصته)  
زوجة له (فقلت) له  
(تزوجت) على (فقال)  
منكرا لهذا (ذلك) أي  
نسائي طوالت أو كل امرأة  
لي طالت وقال أردت غير  
الخاصة (يقبل) ذلك منه  
رعاية للقرينة

(فصل) في تعليق الطلاق  
بالأوقات وما يذكر معه  
لو (قال أنت طالت في شهر  
كذا أو) في (غرة أو أوله)  
أو رأسه (وقع) الطلاق  
(بأول جزء منه) وهو أول  
جزء من ليلة الأولى ووجه  
في شهر كذا بان المعنى إذا  
جاء شهر كذا وبجمله يتحقق  
بمجيء أول جزء منه (أو)  
في (نهاره) أي شهر كذا  
(أو أول يوم منه فبفجر  
أوله) أي أول يوم منه على  
قياس مامر (أو) في  
(آخره) أو سلخه (فبآخر  
جزء منه) يقع لأنه السابق  
إلى الفهم دون أول النصف  
الآخر (ولو قال ليلا إذا  
مضى يوم) فانت طالت  
(فبغروب شمس غده)  
تطلق إذ به يتحقق مضى  
اليوم (أو) قاله (نهارا  
فيمثل وقته من غده) تطلق  
لان اليوم حقيقة في جميعه  
متواصلا أو متفرقا (أو)  
قال إذا مضى (اليوم) فانت

فيه كما في إرادته ان شاء الله تعالى بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتامل جدا فانه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع  
الطلاق بالكلية اه ع ش عليه (قوله ودين من قال نسائي الخ) فلو لم يكن له الا واحدة وقال ما ذكر الافلانة  
طلقت بخلاف ما لو قال النساء طوالت لا فلا تافانم الا تطلق لانه لم يصف النساء لنفسه اه حل (قوله وقال  
أردت بعضهن) اشعر قوله بعضهن بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلو لم يكن له غير ما ابجه الوقوع على  
ما يحته الزركشي وغيره قياسا على ما لو قال كل امرأة طالت لا عمره ولا امرأة له سواها فانها تطلق كما في  
الروضة واصلماعن فتاوى القفال واقراءه لكن ظاهر اطلاقهم بخالفه لوجود القرينة هنا اي حيث نواها  
اه شرح مر (قوله ومع قرينة الخ) (قائدة) في حج مانصه اما القرينة الحالية كما اذا دخل على صديقه وهو  
يتغدى فقال إن لم تتغدى معي فامراتي طالت لم يقع الا بالياس وان اقتضت القرينة انه يتغدى  
معه الان ذكره القاضى وخالفه البغوى فقيده بما تقتضيه العادة قيل وهو أفقه اه وبأنى قيل  
فصل التعليق بالحل عن الروض ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول (قوله ومع قرينة الخ)  
هذا مستأنف متعلق بقوله الاتى يقبل اه حل (قوله فقال منكرا لهذا) ولا بد ان يكون قوله  
هذا متصلا بكلامها كما تشعر به الفاء وعبارة مر فقال في انكاره المتصل بكلامها اخذا بما ياتى  
اه بالحرف (قوله يقبل ذلك منه) ومثل ذلك ما لو أرادت الخروج لمكان معين فقال ان خرجت الليلة  
فانت طالت فخرجت لغيره وقال لم أقصد الا منها من ذلك المعين فيقبل ظاهر القرينة اه شرح مر  
(فصل في تعليق الطلاق بالأوقات) والمراد التعليق ضمنا لا صريحا كما يتضح بالا مثله الاتى ذكرها (قوله  
وما يذكر معه) أي من قوله وللتعليق أدوات الى آخر الفصل (قوله أو في غرة أو أوله أو رأسه) الضمائر  
الثلاثة راجعة الشهر كذا اي وهو فيما قبله اما لو قال شيئا من ذلك وهو فيه فيحمل على ما ياتى الا في شهر كذا  
فيقع حالا اه عبد البر وفي قل على الجلال قوله باول جزء منه اي ان علق قبله فان علق فيه بعد ذلك  
الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل ويثبت الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وان انتقل لغيره أو  
بتمام العدة ثلاثين فيه أو شهادة عدلين فيه ايضا نعم اعتبار بلد التعليق هنا بخالف ما في الصوم من اعتبار  
حكم البلد المنتقل اليه الا ان يقال ذلك في أمر مستقبل وفيه بعد والوجه انه لا يخالف لمن تأمل (قوله  
اول جزء منه) وذلك بغيوبة الشمس ولورؤى الهلال قبلها اه حل (قوله بان المعنى اذا جاء الخ) قد يقال  
اولى من ذلك ان يقال لان الظرفية توجد وتنحقق بأول جزء منه اه حل (قوله دون أول النصف  
الآخر) رد على القول الآخر الضعيف وعبارة اصله مع شرح مر وقيل يقع بأول النصف الآخر وهو  
اول جزء منه ليلة أول سادس عشرة اذ كله آخر الشهر ورد بمنع ذلك انتهت (قوله متواصلا أو متفرقا  
ولا ينافيه) ان من نذر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته لان النذر موسع يجوز ايقاعه اي وقت شاء  
والتعليق محمول عند الاطلاق على اول الازمنة المتصلة به اتفاقا فلو قال اثناء يوم ثم الله على ان اعتكف يوما  
اجزاه ان يعتكف من ذلك الوقت ويستمر الى نظيره من الثاني اه حل (قوله أو قاله ليلا لغا) وقياسه  
لو قال ليلا اذا مضت الليلة فماتى منها وان قل أوليلة لمثل ماضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا اذا  
مضت الليلة لغا لو قال اذا مضى ليل فيمضى ثلاث ليال على المعتمد عند شيخنا مر كما في شرحه لا فتام والده  
(فرع) لو حلف لا يقيم بمحل كذا شهرا فاقامه متفرقا حنث ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حنث باقامته  
فيها ايام الزيادة كذا قاله شيخنا ويظهر ان ذلك نحو مصر والقاهرة والا كباد لا يدخلها النيل الا بعد  
ايام الزيادة فينبغي اعتبار ايام اقامة الليل فيها فراجعه اه قل على الجلال (قوله اذ لا نهار حتى يحمل  
على المهود) اي وقاعدة العدول الى المجاز عند تعذر الحقيقة بخصوصه بغير التعاليق اه شيخنا  
وفي الحلوى قوله اذ لا نهار حتى يحمل على المهود اي ولم يحمل على المجاز وهو مطلق الوقت  
لنعذر الحقيقة لان شرط الحمل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد التكلم او قرينة خارجية تعينه ولم

طالت (وقال نهارا فبغروب شمس) تطلق وإن بقي منه حال التعليق لحظة لانه عرفه فينصرف الى اليوم الذى هو فيه (أو) قاله (ليلا  
لغا) أي لا يقع به شئ اذ لا نهار حتى يحمل على المهود (كشهر وسنة) في حالتى التنكير والتعريف فيقع في أنت طالت إذا مضى شهر أو سنة



بعضى شهر كامل او سنة كاملة  
وفى انت طالق اذا مضى  
الشهر او السنة بعضى ما هو  
فيه من ذلك الشهر او  
السنة فيقع فى الشهر باول  
الشهر القابل وفى السنة  
باول المحرم من السنة  
القابلة ومعلوم عدم تاقى  
الالغاء هنا ما لو قال انت  
طالق اليوم بالنصب او  
بغيره فيقع حالا لئلا كان  
او نهارا لانه واقعه وسعى  
الزمان فى الاولى بغير  
اسمه فلغت التسمية (او)  
قال ( انت طالق امس  
وقع حالا ) سواء اقصد  
وقوعه حالا مستندا الى  
امس وعليه اقتصر الاصل  
لم قصد لبقاءه امس ام  
اطلق او مات او جن او  
خرس قبل التفسير ولا  
اشارة له مفهومة ولغا قصد  
الى امس لاستحالة ( فان  
قصد ) بذلك ( طلاقا فى  
نكاح آخر وعرف او )  
قصد ( انه طاق امس وهى  
الان معتدة بحالف )  
فيصدق فى ذلك عملا  
بالظاهر وتكون عدتها  
فى الثانية من امس ان  
صدفته وإلا فن وقت  
الاقرار

يوجد واحد منهما هنا ولم يكتفوا باستحالة الحقيقة اه ( قوله او سنة كاملة ) أى اثني عشر شهرا هلالية  
فان انكسر الشهر الاول كل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر اهل وفى قل على الجلال فلا يقبل  
منه غيرها كالرومية والقبطية قال الاذرعى إلا ان كان منهم او ببلادهم فينبغى قبوله على نظير ما مر  
من اعتبار بلد التعليق ( فروع ) لو قال ساعة اعتبرت ساعة فلكية او الساعة فبتمامها او ساعات فثلاثا  
او الساعات فما بقى من اليوم واليلة او فى افضل ساعات النهار فبطولوع الفجر وقيل بالغروب وقيل بفراغ  
الصلاة فى يوم الجمعة نعم فى اعتبار الساعة الفلكية نظر خصوصا لمن لم يعرفها فراجع اه ( قوله بعضى ما  
هو فيه ) يقتضى ان الطلاق يقع بعضى ما هو فيه وقوله باول الشهر القابل يقتضى انه لا يقع إلا بعد جزء من  
الشهر القابل ولا تطاق بفراغ ما هو فيه فيحصل التنافى إلا ان يقال لا تنافى لان فراغ ما هو فيه لا يتحقق إلا  
بادراك جزء مما بعده اه شيخنا ( قوله اما لو قال انت طالق اليوم الخ ) ومثله ما لو قال انت طالق شهر رمضان  
او شهر شعبان فيقع حالا مطلقا اه زى أى سواء كان فى ذلك الشهر أو فى غيره فان قال فى صورة الليل اردت  
اليوم التالى قبل فلا يقع قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل يخصه اهل ( قوله لانه واقعه الخ ) أى وفيما  
سبق علقه ومثل اليوم الشهر ورمضان او شعبان فيقع مطلقا اه حل ( قوله فلغت التسمية ) أى الحقيقة  
وإلا ففيه تسمية مجازية وجاز العدول عنها لليجاز لعدم التعليق اه شيخنا ( قوله او قال انت طالق امس )  
أى او الشهر الماضى او السنة الماضية اه حل ( قوله مستندا الى امس ) أى فى الوقوع ومعنى هذه العبارة  
انه جعل كلام من الزمن الحاضر والماضى ظرفا لوقوع الطلاق فجعله واقعا الآن وأمس فغايرت ما بعدها  
لانه جعل فيه الظرف هو الماضى فقط اه شيخنا ( قوله أو مات ) مكذبا فى اكثر النسخ وقرر شيخنا انه  
معطوف على محذوف أى سواء امكنت مراجعته أم لا بان مات الخ فقتضاه انه يحكم بوقوعه ولا يراجع  
مع امكان المراجعة وفى نسخة بالواو ( قوله ولغا قصد الاستناد الى امس ) أى لانه غير ممكن ويمكن رجوعه  
للصورة الاولى والثانية لان الاسناد فيها مراد وان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد الامس لكان أولى  
وليس هذا من التعليق بالحال حتى يكون مخالفا لقولهم التعليق بالمحال يمنع الوقوع لانه قد يكون القصد  
من التعليق به عدم الوقوع لانه هنا وقع الطلاق وأسندته الى محال فالغى اه حل وفى قل على الجلال قوله  
لقصده به مستحيلة أى قياسا على ما لو علق على وجود مستحيل شرعا كتنسخ صوم رمضان او عادة  
كعود السماء او عقلا كالجمع بين الضدين فانه لا يقع وإن وجدت الصفة كالعود مثلا على المعتمد عند  
شيخنا وأجيب بان ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما اشار اليه الشارح بالتعليل ولو قال انت طالق  
غدا امس او امس غدا بالاضافة وقع حالا ان قال ذلك نهارا او ليلا فى الثانية وإلا وقع فى الغد ولغا  
ذكر امس كالمولم يضاف ولو قال انت طالق اليوم وغدا وقع واحدة حالا وكذا فى اليوم وغدوما  
بعده فان قال فى اليوم وفى غد وقع فى كل منهما طلاق ( قوله فان قصد طلاقا ) أى قصد الاخبار عن  
طلاق سابق منه او من غيره فى نكاح آخر وقوله وعرف أى الطلاق وقيد به لان مفهومه فيه خلاف كما  
سياق وقوله او انه طاق الخ أى قصد الاخبار بانه طلقها فى هذا النكاح فغايرت ما قبلها اه شيخنا وانظر  
قوله وهى الآن معتدة هل هو قيد وظاهر صليحه انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهومه ما اه وعبارة حل  
قوله وهى الان معتدة او انه راجعها وإن كان ذلك بعد انقضاء عدتها اخذا من كلامه الا فى فبالو  
قيل له استخبار اطلعت زوجتك فقال نعم ثم قال اردت طلاقا ماضيا وراجعت صدق بيمينه لانها  
اما زوجة او مراجعة تأمل وعبارة سم قوله وهى الان معتدة ظاهرة ان الحكم يختلف لو قال  
بدله ثم راجعتها اه براسى اقول صرح فى شرح الروض باتحاد حكمها اه ( قوله فى نكاح آخر )  
أى له بان يدعى انه طلقها طلاقا بائنا وجدد نكاحها او ان الطلاق وقع عليها من غيره قبل  
ان يتزوجها اه حل ( قوله وعرف ) أى الطلاق بقرينة ما يأتى فى المحترز لكن عبارة المحلى فان عرف  
الطلاق المذكور بنكاحه صدق بيمينه انتهت قوله وإلا فن وقت الاقرار أى تحسب عدتها منه ان



كذبه ففائدة اليمين الوقوع في الامس فقط وهذا في حقها وأما هو فتحسب العدة من وقت تعيينه من  
الامس مطلقا فيمنع من رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحدلو وطئها بعدها لانه زان بزعمه قاله  
شيخنا ومثل تكذيبه ان كذبه ما لو سكت اه قل على الجلال (قوله فان لم يعرف الطلاق المذكور) اي في  
النكاح الاخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح وقوله ونقله الامام والبغوي عن الاصحاب  
معتمد اه حل (قوله وهو انه ينبغي ان يصدق الخ) ضعيف (قوله وللتعليق ادوات الخ) (قائدة)  
لو اعترض شرط على شرط كان اكلت ان شربت اشترط تقديم المتأخر أو تاخير المتقدم فلا تطلق في الاصح  
الا ان قدمت شربها على اكلها اه شرح مر وقوله اشترط تقديم المتأخر هذا ان تقدم الجزاء على الشرطين  
أو تاخر عنهما فان توسط بينهما كان اكلت فانت طالق ان شربت ووجع كما نقله الشارح في الايام اه ع ش  
عليه ومحصله انه ان اراد جعل الثاني شرطا للاول اعتبر في الوقوع تقدم الثاني على الاول فان عكس لم يقع  
وان اراد عكسه اعتبر في الوقوع تقدم الاول على الثاني فان عكس لم يقع فان تعذرت مراجعته فان وجد  
الاول أو لا والثاني ثانيا وقع والا فلا اه (قوله وان وهي أم الباب) وكان ينبغي له ولا صله تقديمها على  
الكل والحقت بها غيرها العموم واهامه واذومتى ومتى ما ظروفيها معنى الشرط وكل من كلفا نصب  
على الظرفية وجاءتها الظرفية من ما فاتها بمعنى وقت والفرق بين اذومتى ان اذا لا يلزم اتفاق زمن شرطها  
وجوابها بخلاف متى تقول اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ولا يصح ذلك في متى ومن الادوات ايضا اذ  
ما عند سيوييه وما الشرطية ومهما وهي بمعنى ما وايان وهي كمتى واذا ما وايا ما و اين وحيث لتعميم  
الامكنة واي بمعنى اين وكيفما وكيف ذكر ذلك الزركشي ثم ان التعليق قد يحصل بغير ذلك كوصف أو  
ظرف نحو انت طالق غدا اه وقوله فانها بمعنى وقت هكذا ذكره الزركشي فانظره مع قولهم ايضا بعد  
ذلك في قولهم ان كلما تقتضي التكرار ما نصه ووجهه ابن عمرون بان ما من كلام مع ما بعدها مصدر فاذا قال  
كلما دخلت فعناه كل دخول وكل معناها الاحاجة لهذا التوجيه لان كل للاحاطة وما للوقت فالمعنى كل وقت  
دخلت فلذلك تناول كل وقت فيه الدخول فتأمل اه بر اه سم وعبارة حل ومثل ان الى عند اهل اليمن  
ولا عند اهل بغداد وقد نظم الادوات بعضهم فقال

أدوات التعليق تخفى علينا \* هل لكم ضابط لكشف غطاها  
كلما للتكرار وهي ومهما \* ان اذا أى من متى معناها  
للتراخي مع الشبوت اذا لم \* يك معها ان شئت أو اعطاها  
أوضمان والكل في جانب النفي للفور لا ان فاذا في سواها

اه شوبري (قوله في بعضها) المراد بذلك البعض خمسة ان واذا ولولو ولولو ما وقوله للمعاوضة المراد بها  
التعليق على الاعطاء او الضمان ويضم لها التعليق بالمشيئة فهذه الخمسة مع واحد من هذه الثلاثة للفور أما غير  
الخمسة فللتراخي مطلقا وكذلك الخمسة اذا علق بها على غير الثلاثة كدخول الدار فهي للتراخي تأمل (قوله  
للمعاوضة) اي لا تقتضاء المعاوضة ذلك والا فهذه الصيغ وضعت لا تفيد دلالة على فور ولا تراخي اه حل  
وهذا اي قوله للمعاوضة محترز قوله سابقا بالوضع (على ما يأتي بيانه في الفصل الاتي) عبارته هناك متنا  
وشرحا وعلقه بمشيئتها خطا با اشترطت اي مشيئتها فور ابان تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تملكها  
الطلاق كطلاق كطلق نفسك وهذا في غير نحو متى اما فيه فلا يشترط الفور اما لو علقه بمشيئتها كان قال زوجتي  
طالق ان شاءت وان كانت حاضرة او بمشيئة غيرها كان قال له ان شئت فزوجني طالق ان شئت فزوجني طالق ان شئت فزوجني  
لا تنفاه التملك في الثانية وبعده في الاولى الخطاب فيه ويقع الطلاق ظاهرا وباطنا بقول المعلق بمشيئته  
من زوجة او غيرها شئت جالة كونه غير صبي ومجنون ولو سكرانا او كارها بقلبه انتهت (ولا يقتضين تكرارا

فان لم يعرف الطلاق  
المذكور في الاولى لم يصدق  
حكم بوقوع الطلاق حالا  
كافي الشرح الصغير ونقله  
الامام والبغوي عن  
الاصحاب ثم ذكر الامام  
احتمالا جرى عليه في  
الروضة تبعا لنسخ الرافعي  
السقيمة وهو انه ينبغي ان  
يصدق لاحتماله (وللتعليق  
ادوات كمن وان واذا  
ومتى ومتى ما) بزيادة ما  
(وكما وأي) نحو من دخلت  
الدار من زوجاتي فهي  
طالق وأي وقت دخلت  
الدار فانت طالق وتعبيري  
بذلك أولى من قوله  
وادوات التعليق من الى  
آخره اذ الادوات غير  
محصورة في المذكورات  
اذ منها ما مر وما راذا ما و ايا ما  
واين (ولا يقتضين) اي  
ادوات التعليق بالوضع  
(فورا) في المعلق عليه (في  
مثبت) كالدخول (بلا  
عوض) اما به فيشترط  
الفور في بعضها للمعاوضة  
نحو ان ضمننت أو اعطيت  
بخلاف نحو متى وأي (و)  
بلا (تعليق بمشيئتها) على  
ما يأتي بيانه في الفصل  
الاتي (ولا) يقتضين  
(تكرارا)



في المطلق عليه (الاكلا) فتقضيته وسياتي التعليق (٣٦٦) بالمنفي (فلو قال اذا طلقته) او وقعت عليك طلاق (فانت طالق فنجز) طلاقها

(أو علقه) بصفة فوجدت  
فطلقتان (تقعان) في  
موطوءة واحدة بالتطليق  
بالتنجيز أو التعليق بصفة  
وجدت وأخرى بالتعليق  
به (أو) قال (كلا وقع طلاق)  
عليك فانت طالق (فطلق  
فثلاث فيهما) أي في موطوءة  
واحدة بالتنجيز وثلثان  
بالتعليق بكما واحدة بوقوع  
المنجزة وأخرى بوقوع  
هذه الواحدة (وطلقة في  
غيرها) أي غير الموطوءة  
في المسئلتين لأنها تبين بالمنجزة  
فلا يقع المعلق بعدها (أو)  
قال وتحتة أربع وله عيب  
(ان طلقت واحدة) منهن  
(فعبدي) من عبيدي  
(حر وان) طلقت (ثنتين)  
منهن (فعبدان) من عبيدي  
حران (وان) طلقت (ثلاثا)  
منهن (فثلاثة) من عبيدي  
أحرار (وان) طلقت (اربعا)  
منهن (فاربعة) من عبيدي  
أحرار (فطلق اربعا) معا  
أو مرتبا (عتق) من عبيده  
(عشرة) مبهمه واحد  
بطلاق الاولى واثان  
بطلاق الثانية وثلاثة  
بطلاق الثالثة واربعة  
بطلاق الرابعة ومجموع ذلك  
عشرة وعليه تعيينهم ولو  
عطف المعلق بهم أو بالفاء  
بدل الواو لم يعتق الا ثلاثة

في المعلق عليه) بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انحلت البين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى اهـ حل  
(قوله ولا تكرار في المعلق عليه) هذا دخيل بين المنطوق والمفهوم فكان الانسب تأخير غن قوله وبقتضين  
فوقه في منفي فلذلك كل المفهوم بقوله وسياتي (قوله ولا تكرار) هو شامل لمثل ان دخلت الدار ابدا فانت  
طالق هو كذلك اهـ براسم (قوله فنجز طلاقا فنجز طلاقها او علقها الخ) عبارة اصله مع شرح مرشم طلقها  
بنفسه دون وكيله من غير عوض بصريح أو كناية مع نية أو علق طلاقها بصفة فوجدت فطلقتان تقعان عليهما ان  
ملكهما واحدة بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به إذا التعليق مع وجود الصفة  
تطليق وإيقاع ووقوع وجود الصفة وطلاق الوكيل ووقوع لا تطليق لا إيقاع ومجرد التعليق ليس بتطليق  
ولا إيقاع ولا وقوع فلو علق طلاقها على صفة أو لا ثم قال اذا طلقته فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق  
بالتطليق كما افهمه قوله ثم طلق أو علق لا نه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم ارد بذلك التعليق بل انك  
تطلقين بما او قعته دين اهـ شرح مرشم وقوله لم يقع المعلق بالتطليق أي لكنه حلف فلو قال ان حلفت بطلاقك  
فانت طالق ثم قال دخلت الدار فانت طالق وقع الطلاق بالمعلق بالحلف اهـ شرح عليه (قوله فنجز طلاقها)  
أي بنفسه دون وكيله من غير عوض اما غير الموطوءة وموطوءة طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع  
بواحدة منها الطلاق المعلق لبيئته في الاولين ولعدم وجود طلاقه في الاخرية فلم يقع غير طلاق الوكيل  
وتنحل اليمين بالحلف بناء على الاصح انه طلاق لا فسخ اهـ شرح مرشم وشو برى (قوله فثلاث فيهما) بخلاف  
ما لو قال او قعت او طلقت فيقع ثنتان فلو قال كلا او قعت طلاقا عليك فانت طالق فطلق وقع ثنتان فقط في  
الاولى لان الثانية لم يقعها وانما وقعت أي او قعها الشرع عليه اهـ حل (قوله فثلاث فيهما) قال الزركشي اذا  
قلنا العلة تقارن المعلول في الزمان فلا يتجه الا وقوع طلقتين لان التكرار انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد  
التعليق المذكور وقعت طلقة فيقع معها في ذلك الوقت أخرى مشروطة بغيرها ولا تقع الثالثة فانه لم يات  
وقت آخر وقع فيه طلاق فلم يظهر لتكرار كلا فائدة لانه لم يتعين وقت الطلاق اهـ قال شيخنا البرلسي ولك أن  
تقول سلمنا ان العلة تقارن المعلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع العلة فيه مع ملاحظة وقوع  
المعلول فهو وان اتحد ذاتا مختلف اعتبارا وذلك في ترتيب ما قالوه اهـ واقول لا اشكال بناء على ما نقله  
عن ابن عمر ون كما مر اسم (قوله وأخرى بوقوع هذه الواحدة) أي المعلقة لانه صدق عليها الصفة التي هي  
وقوع الطلاق بل وصدقت الصفة أيضا بالمنجزة فلذلك قال واحدة بوقوع المنجزة الخ اهـ شيخنا (قوله فلا  
يقع المعلق بعدها) قال في الروض لانها تبين بالاولى وتنحل اليمين قال في الشارح فامتناع وقوع المعلق ليس  
لناخر الجزاء عن الشرط اذا صحيح تقارنهما في الوجود بل امتناع للتناهي بين الشرط والجزاء اذا لبيئته  
الحاصلة بالشرط تنافي المعلق به كما سيأتي ذلك ثم قال المتن والشارح وانما لم تطاق غير المدخول بها ثانية لان  
معنى ان طلقته ان صرت مطلقة وبمجرد مصيرها مطلقة بانتهى البينونة تنافي وقوع أخرى الخ اهـ سم  
(قوله وعليه تعيينهم) فيعين ماعتق بالواحدة وماعتق بالثنتين وماعتق بالثلاثة وماعتق بالاربعة وتظهر  
نمرة ذلك فيما اذا طلق مرتبا وكان لهم اكساب خصوص اذا تباعد الزمن بين التطليق اما اذا طلق معا  
فيكفي ان يقول هم هؤلاء العشرة اهـ حل (قوله لم يعتق الا ثلاثة) أي ان طلق مرتبا فان طلقهن معا يعتق عبد  
واحد قاله في شرح الروض وصححه في حواشيه اهـ شو برى (قوله لا بصفة الواحدة الخ) أي لانها  
لا تجمع مع ما بعدها لاجل الترتيب ولا بصفة الثنتين لانه لم يصدق عليه انه طلق ثنتين بعد  
طلاق الاولى الذي هو معنى الترتيب وكذا يقال فيما بعده اهـ وعبارة حل قوله لا بصفة الواحدة  
لانها ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه طلق ثنتين بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك  
وجود ثلاثة أي ثنتين ولا اربعة بعد ثلاثة انتهت (قوله ولو علق بكما الخ) اعلم ان ما هذه  
مصدرية ظرفية لانها نابت بصاتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح

والمعنى  
اذ بطلاق الاولى يعتق عبد فاذا طلق الثانية لم يعتق شي لا بصفة الواحدة ولا بصفة الثنتين فاذا  
طلق الثالثة صدقت بصفة الثنتين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة ولا اربعة وكان سائر ادوات التعليق غير كلها (ولو علق بكما)



والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاصوليون النظر الى عموم ما لان الظرفية مرادها العموم وكلما اكدته اه شرح مر وقوله واعلم ان ما هذه مصدرية قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي نائبة عنه لا عن المصدر اه ع ش عليه (قوله ولو في التعليقين الاولين) أى سواء اتى بكلمة في التعليق الاربعة او في الاولين وكل بغيرها كان لان المتكررا تهما وصفة الواحدة وصفة الثنتين وتكرر الواحدة مع الثانية والثالثة والرابعة والثنتين مرة مع الرابعة فهذه خمسة تضم لاحاد العشرة بالوجه السابق تبلغ خمسة عشر اه شيخنا (قوله ولو في التعليقين الاولين) أى لانهما المتكرران اذ كل من الثلاثة والاربعة لا يتكرر فان اتى بها في الاول فقط او مع الاخيرين الثلاثة عشر او في الثاني وحده او معهما فائنا عشر اه شوبرى (قوله وخمسة عشر) اى لان صفة الواحدة تكررت اربع مرات لان كلام من الاربعة واحدة في نفسها وصفة الاثنتين لم تتكرر الامر تين لان ما عدا باعتبار لا يعد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضمامها الى الاولى فلا تعد الثالثة كذلك بانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة واربعة لم تتكررو بهذا اتضح ان كلما لا يحتاج اليها الا في الاولين لانهما المتكرران فقط اه شرح مر وفي قل على الجلال وضابط هذا وغيره ان جملة مجموع الاحاد هو الجواب في غير كلما ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها في اربع ان يقال مجموع الاحاد واحد واثان وثلاثة واربعة وجملة عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الاول والاثان مرة فقط وجملة خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب اه (قوله عتق سبعة وثمانون) لانه تكرر معه صفة الواحد تسعا وصفة الثنتين اربعا في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والثامنة وصفة الرابعة مرة في الثامنة وصفة الخامسة مرة في العاشرة وما بعد الخامسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم تشترط كلما الا في الخمسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم الخمسة وخمسين الواقعة بالتكرار وقوله وخمسة وخمسون أى لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان قال ذلك بكلمة الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلاثمائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه بما تقرر من شرح مر (قوله ويقتضين فوراً في منفي لان) انظر ما كتبناه على اول الفصل الاخير فانه متعلق بهذا المحل ويتعين الوقوف عليه وانما وضعناه هناك لكون مر وحواشيه ذكره هناك (قوله ويقتضين فوراً في منفي) ومثله الخلف بالله بالاولى كان قال والله ان لم تدخل الدار ما فعلت كذا اه ع ش على مر (تنبيه) قال شيخنا يدخل في النفي المذكور ما كان ضمينا نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار وأمرها فامتعت فقال لا على الطلاق تدخلين فان المعنى لو لم تدخل فانت طالق فان قصدتى اشترط الفور أو قصد ان قال بعض مشايخنا او اطلق فلا يشترط فليحرر ولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما أفتى به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالقاً وأنت طالق ان دخلت الدار طالقاً تطلق في الحال فان طلق وقع ثنتان في الاولى وكذا في الثانية ان دخلت بعد طلاقه ولو قال انت كملت طالقاً لم يقع ما لم يرد بطالقا الخبر وان نصبه لحن ولو قال انت طالق ان او ان لم وقال اردت التعليق فان كان ثم مانع صدق ظاهراً يمينه والا فلا يصدق فيقع ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالا ما لم يرد التعليق او في الشتاء فتعليق لانه مما يمكن ان يستقبل كما مر ولو غلق بشرط على شرط نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق اشترط للوقوع تقديم الثاني على الاول اه قل على الجلال (قوله كان ماتت قبله) أى أو مات هو فيحصل اليأس بموت أحدهما ليحكم بوقوع الطلاق قبيل موته بزم لا يسع الدخول فلا ترثه ان كان بائناً اه شيخنا وعبارة شرح الروض ويحصل اليأس بموت أحدهما قبل الدخول ويحكم بوقوع الطلاق عليه قبل موته اه وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في البر من المجنون

ولو في التعليقين الاولين فقط (خمس عشرة) عبدا لاقتضاها التكرار فيعتق واحد بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق اثنتين واو بعة بطلاق الثالثة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الاولين وطلاق اربع رار قال كلما صليت ركعة فعبد من عبيدى جرو هكذا الى عشرة عتق سبعة وثمانون وإن علق بغير كلما بخمس وخمسون (ويقتضين) أى الادوات (فوراً في منفي لان) فلا تقتضيه (فلو قال) أنت طالق (ان لم تدخل) الدار (لم يقع أى الطلاق) (إلا باليأس) من الدخول كان ماتت قبله



كمو في العاقل بخلاف الخنثى اهل (قوله فيحكم بالوقوع قبيل الموت) اي اذا بقي ما لا يسمع الدخول ولا  
 اثره للجنون اذ دخول المجنون كمر من العاقل ولو ابانها بعد تمسكها من الدخول واستمرت إلى الموت  
 ولم يتيقن دخول لم يقع الطلاق قبل البيوتة كما اقتضاه كلامهما وإن زعم الاسنوي أنه غلط وإن الصواب  
 وقوعه قبل البيوتة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وصرح به في الوسيط وايداه بالحنث بتلف ما حلف أنه  
 يا كاه غدا فتلف فيه قبل أكله بعد تمسكه منه فقد يفرق بان العود بعد البيوتة يمكن هنا فلم يفوت البر  
 باختياره بخلافه ثم ومحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان لم تدخل في الآن أو اليوم فان اراده تعلق الحكم  
 بالوقت المنوي كما صرح به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد معي فامتنع فقال له ان لم تغد  
 معي فامرأتى طالق ونوى الحال اشرح مر (قوله قبيل الموت) اي بمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت  
 غائبة عن البلد فقبله بمن يمكن فيه الوصول وخرج بالموت مالوا بانها قبله فلا طلاق وان ماتت قبل الدخول  
 على المعتمد خلافا للاسنوي اهل قل على الجلال (قوله قبيل الموت) اي قبيل موتها ان ماتت قبله وإن مات  
 هو يعلم ثم لم تدخل حق ماتت تعين وقوعه قبيل موته صرح بمثل ذلك الشيخ في شرح الروض في اواخر  
 الطلاق في مسألة مالوا قال لها ان لم تلق المفتاح فانت طالق المذكور في فصل قوله المرأة التي تدخل الدار اهل  
 ومفهومه أنها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لان البر لا يختص بحال النكاح فراجع اه سم فلو قال لزوجته  
 ان خرجت بغير اذني فانت طالق واذن لها مرة الخروج انحلت اليمين ولا وقوع بما بعدها ولا يشترط  
 في انحلالها عليها بالاذن حتى لو اذن لها في غيبته او خرجت لم يحنث اهل ع ش (قوله بخلاف مالوا علق بغير ان)  
 قال في الروض وشرحه وان اراد بان معنى اذا قبل منه لانه غلط عليه او بغير ان وقتا معينا قريبا أو بعيدا  
 دين لا احتمال ما اراده ثم فرق بين التدين هنا وبين القبول ظاهرا فيما لو قال اردت باذا أي في النفي معنى  
 ان حيث قالوا يقبل ظاهرا لان كلامهما قد يقام مقام الآخر بانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع  
 في الشرطية بخلافه هنا اه سم (قوله بمعنى من يمكن فيه الدخول) بخلاف ما اذا لم يمكنها الا كراه او نحوه  
 أي وقد قصدت نعم افيما يظهر بخلاف ما اذا قصدت مجرد التعليق او اطلاق اهل شوبري (قوله والفرق ان ان حرف  
 شرط الخ) ثم لا يخفى خفاء هذا الفرق فيما لا اشعار له بالزمان كمن ثم محل الفرق فيمن يعرف معنى ان من  
 التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا مثلا من ذلك التعليق مع الزمان ولا فغير ان مثلها في حقها كما افق  
 به شيخنا البلقيني اه شوبري (قوله فلو قال اردت باذا ما اراد بان قبل) وكذا عكسه ويقع من كثيرين  
 لا على الطلاق وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد النفي أي لا أفعل على الطلاق لا أفعله فيقع الطلاق به ان  
 وجد المحلوف عليه فان لم يقصد هذا المعنى عمل بمدلول اللفظ في عرفهم فلو قصد غيره بان قصد نفي وقوع  
 الطلاق عليه هل يقبل ظاهر احرره اهل ح (قوله بتقدير لام التعليل) أي وتعليل الكلام المنجز لا يرفع بل  
 يؤكده بخلاف اللام في نحو انت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشي ومثله وان سكتوا  
 عنه انت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة فلا تطلق إلا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون  
 فيه في التوقيت كما قال بعضهم ان يكون ذلك الوصف بما من شأنه ان يحى ويذهب كذا نقلته من خط  
 شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال انت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشي اخذا من التعليل  
 ومحل كونها أي أن المفتوحة للتعليل في غير التوقيت فان كان فيه فلا كما لو قال انت طالق ان جاءت السنة  
 أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين  
 وإن سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وإن سلم فلمهم أن ينعوا ذلك في ان جاءت فان المقدر ليس في  
 قوة المفروض مطلقا اه سم (قوله هذا ان عرف نحوا) المراد بالنحو هنا معرفة او ضاع الالفاظ لا لانحو  
 معرفة او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هنا فرق بين هذا وبين ما قبل في انت طالق  
 ان شاء الله بالفتح انها تطلق حالا أي حتى من غير النحوي بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين من اصله فلا

فيحكم بالوقوع قبيل الموت  
 بخلاف مالوا علق بغير ان  
 كاذبا فانه يقع الطلاق بمضي  
 زمن يمكن فيه الدخول من  
 وقت التعليق ولم تدخل  
 والفرق ان ان حرف شرط  
 لا اشعار له بالزمان وإذا  
 ظرف زمان كمتى في التناول  
 للاوقات فاذا قيل متى  
 ألتاك صح ان تقول متى  
 شئت او إذا شئت ولا  
 يصح ان شئت فقوله ان  
 لم تدخل الدار معناه ان  
 فانتك دخولها وفواته  
 بالياس وقوله إذا لم تدخل  
 الدار فانت طالق معناه  
 أي وقت فانتك الدخول  
 فيقع الطلاق بمضي زمن  
 يمكن فيه الدخول ولم تدخل  
 فلو قال اردت باذا ما اراد  
 بان قبل باطنا وكذا ظاهرا  
 في الاصح (أو) قال انت  
 طالق (ان دخلت) الدار  
 (أو ان لم تدخل بالفتح)  
 للهمزة (وقع) الطلاق (حالا)  
 لان المعنى للدخول او  
 لعدمه بتقدير لام التعليل  
 كما في قوله تعالى ان كان ذا مال  
 وبنين وسوا كان فيما علق به  
 صادقا أم كاذبا هذا (ان)  
 عرف نحو او الا) بان لم  
 يعرفه (فتعليل) لان الظاهر  
 قصده له وهو لا يميز بين  
 ان وان ولو قال انت  
 طالق إذ طلقك او ان  
 طلقك بالفتح حكم بوقوع  
 طلقين واحدة باقراره  
 واخرى بايقاعه في الحال



بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك التحقق فوق مطلقا بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليقين بل يخصه فاكتمل فيه بالقرينة اه حل رحمه الله

(فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما) كالولادة وهو معطوف على الحمل فتعلق الطلاق منصب عليه وفيه انه كان ينبغي ان يقول وما يذكر معه لانه غير مسائل التعليق الا ان يقال هو متعلقات التعليق ويجوز عطفه على تعليق أى وغير التعليق بما ذكر وهو يشمل التعليق وغيره اه حل وفيه شيء لان جميع ما ذكر في الفصل من مسائل التعليق فلاحتمال الاول في كلامه اولى وعبارة شرحه فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرهما انتهت وهي تؤيد الاحتمال الاول في عبارة المحشى (قوله وغيرهما) أى غير كل منهما مما يذكر معهما فالذى يذكر مع الاول هو قوله او ان ولدت إلى قوله والاخر بان طلقين طلقين والذى يذكر مع الثانى هو قوله او ان اومتى طلقتك إلى آخر الفصل (قوله او شهد به رجلان) أى لا اربع نسوة ولا رجل وامرأتان ولعله لترتيب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافى ما سياتى في الشهادة من أن الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهدت بذلك وحكم به حاكم ثم علق الطلاق به وقع الطلاق اه حل (قوله بناء على ان الحمل يعلم) فيه ان معنى يعلم انه يعامل معاملة المعلوم كما تقدم وهذا المعنى لا ينافى هنا بل المناسب للشهادة العلم الحقيقي ولا طريق اليه بل ولا إلى الظن (قوله لكن ولدته) أى ولدا كاملا تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وامالو الفت مخططات في الدون اولا كثيرا ولم توطأ ويمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثانى دون الاول اه حل (قوله من التعليق) سواء وطئت ام لا وقوله لا أكثر منه أى الدون فالسنة ملحقة بما فوقها وهذا هو المعتمد خلافا لما يفيد به كلام المحلى وإن جرى عليه حج اه حل (قوله ولا ربع سنين فأنل منه) أى من التعليق فالاربعة الملحقة بما دونها خلافا للمحلى من انها ملحقة بما فوقها وجرى عليه حج اه حل (قوله بان وقوعه من التعليق) وفي صورتي التصديق والشهادة لا يتوقف التبين على الولادة بل يتبين بمجرد الدعوى مع التصديق وبمجرد الشهادة وفي صورتي الولادة يتوقف البيان عليها اه شيخنا وعبارة حل قوله بان وقوعه أى بظهور الحمل وبولادة ما ذكر ففي صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الاكثر إلى انتظارها نظر إلى أن الحمل وإن علم لا يتيقن ورد بان للظن المؤكد حكم اليقين وسيأتى نظير ذلك في التعليق بالحيض انتهت وعبارة شرحه ثم الاصح عندهما أنه إذا وجد التصديق أو شهادة رجلين وقع في الحال لو جرد الشرط إذ الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الاكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وإن علم غير متيقن رد بان الظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لأنهم كثيرا ما يربطونها بالظن الذى أقامه الشارع مقام اليقين لا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما باتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وإن احتمل كونه دم فساد اه وقوله وقع في الحال أى ظاهرا فلو تحقق انتفاء الحمل بان مضي أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحيض فرأت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق وإذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا لو ادعت الاجهاض قبل مضي الأربع هل يقبل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهرا مع احتمال ما ادعته أولا لان الأصل عدم اجهاضها فالعصمة محقة وإنما كنا أوقعنا الطلاق نظر للظاهر فيه نظر والاقرب الثانى لما سبق من التعليل (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد وخروجه كالأشق بطنها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها فيه نظروا ويتجه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفا لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اه ع ش على م (قوله فيهما) أى فيما قبل إلا وما بعدها اه شوبرى وقال حل قوله فيهما أى فى المسئلتين بعد إلا ومثلهما ما قبلها حيث لم يظهر

(فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما) كالولادة وهو معطوف على الحمل فتعلق الطلاق منصب عليه وفيه انه كان ينبغي ان يقول وما يذكر معه لانه غير مسائل التعليق الا ان يقال هو متعلقات التعليق ويجوز عطفه على تعليق أى وغير التعليق بما ذكر وهو يشمل التعليق وغيره اه حل وفيه شيء لان جميع ما ذكر في الفصل من مسائل التعليق فلاحتمال الاول في كلامه اولى وعبارة شرحه فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرهما انتهت وهي تؤيد الاحتمال الاول في عبارة المحشى (قوله وغيرهما) أى غير كل منهما مما يذكر معهما فالذى يذكر مع الاول هو قوله او ان ولدت إلى قوله والاخر بان طلقين طلقين والذى يذكر مع الثانى هو قوله او ان اومتى طلقتك إلى آخر الفصل (قوله او شهد به رجلان) أى لا اربع نسوة ولا رجل وامرأتان ولعله لترتيب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافى ما سياتى في الشهادة من أن الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهدت بذلك وحكم به حاكم ثم علق الطلاق به وقع الطلاق اه حل (قوله بناء على ان الحمل يعلم) فيه ان معنى يعلم انه يعامل معاملة المعلوم كما تقدم وهذا المعنى لا ينافى هنا بل المناسب للشهادة العلم الحقيقي ولا طريق اليه بل ولا إلى الظن (قوله لكن ولدته) أى ولدا كاملا تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وامالو الفت مخططات في الدون اولا كثيرا ولم توطأ ويمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثانى دون الاول اه حل (قوله من التعليق) سواء وطئت ام لا وقوله لا أكثر منه أى الدون فالسنة ملحقة بما فوقها وهذا هو المعتمد خلافا لما يفيد به كلام المحلى وإن جرى عليه حج اه حل (قوله ولا ربع سنين فأنل منه) أى من التعليق فالاربعة الملحقة بما دونها خلافا للمحلى من انها ملحقة بما فوقها وجرى عليه حج اه حل (قوله بان وقوعه من التعليق) وفي صورتي التصديق والشهادة لا يتوقف التبين على الولادة بل يتبين بمجرد الدعوى مع التصديق وبمجرد الشهادة وفي صورتي الولادة يتوقف البيان عليها اه شيخنا وعبارة حل قوله بان وقوعه أى بظهور الحمل وبولادة ما ذكر ففي صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الاكثر إلى انتظارها نظر إلى أن الحمل وإن علم لا يتيقن ورد بان للظن المؤكد حكم اليقين وسيأتى نظير ذلك في التعليق بالحيض انتهت وعبارة شرحه ثم الاصح عندهما أنه إذا وجد التصديق أو شهادة رجلين وقع في الحال لو جرد الشرط إذ الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الاكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وإن علم غير متيقن رد بان الظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لأنهم كثيرا ما يربطونها بالظن الذى أقامه الشارع مقام اليقين لا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما باتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وإن احتمل كونه دم فساد اه وقوله وقع في الحال أى ظاهرا فلو تحقق انتفاء الحمل بان مضي أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما لو علق بالحيض فرأت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق وإذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا لو ادعت الاجهاض قبل مضي الأربع هل يقبل ويحكم باستمرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهرا مع احتمال ما ادعته أولا لان الأصل عدم اجهاضها فالعصمة محقة وإنما كنا أوقعنا الطلاق نظر للظاهر فيه نظر والاقرب الثانى لما سبق من التعليل (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد وخروجه كالأشق بطنها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها فيه نظروا ويتجه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفا لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اه ع ش على م (قوله فيهما) أى فيما قبل إلا وما بعدها اه شوبرى وقال حل قوله فيهما أى فى المسئلتين بعد إلا ومثلهما ما قبلها حيث لم يظهر



الحمل كما يرشد لذلك التعليق فالحاصل ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل اه بجر وقوله ومثلها ما قبلها الذي قبلها صور ثلاثة صورة الظهور وصورة الولادة للدون وصورة ولادة لفوق الدون بشرطها المذكور والمراد ثنتان من هذه الثلاثة وهما الاخيرتان منها بدليله قوله حيث لم يظهر الحمل اما في صورة وتقدم ان فيها صورتين وقوله حيث لم يظهر الحمل أى بصورتيه وهما دعواهما مع النصديق وشهادة الرجلين به فقد تقدم انه في هاتين يحكم بوقوع الطلاق من حينهما فلا يجوز التمتع بعدهما واما قبلها ما فيجوز كما هو ظاهر (قوله لكن يسن له اجتنابها) أى إذا كانت تحبل عادة بخلاف الصغيرة واليسة وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهرا أى فانه يجوز الوطء وإذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد وكذا يجب المهر لا الحد للشبهة فيما إذا حرم الوطء كما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق فاذا وطء ثم تبين الوقوع وجب المهر لا الحد للتردد في الوقوع اه ع ش على م (قوله حتى يستبرئها) أى بقرء اه شرح م (قوله ولو قال ان كنت حاملا بذلك الخ) (فرع) قال الشارح في الوصية او قال ان كان حملك ذكرا او قال ان كان حملك انثى فولدت ذكرين فاكثر او اثنتين فاكثر قسم بينهما او بينهما او بينهما بالسوية وفي ان كان حملها ابنا او بنتا فله كذا لم يكن لها شيء وفارق الذكر والانثى باهما اسما جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت انتهى أى فان كلامهما خاص بالواحد وعليه فلو قال ان كان حملك او ما في بطنك ابنا او بنتا فانت بائنين او بنتين لم تطلق ومن هذا يتخرج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا اتت زوجته في بطون متعددة باناث فقال لها ان ولدت بنتا فانت طالق فولدت بنتين وهو انه لا وقع لما قدمه من أن مسمى البنت واحدة لا اكثر اه ع ش على م (قوله أى فانت طالق طلاقة) هذا بيان لصيغة المطلق واما لو قال ما في البطن كان لغوا ولا يكون كناية حل وفي قل على الجلال انه كناية (قوله فولدت ما فثلاث) أى وان كان الحمل عند التعليق نطفة لا يتصف بذكورة ولا بانوثة لان التخطيط يظهر ما كان كما في النطفة اه حل (تنبيه) شمل الذكر والانثى فيما تقدم ما لو كان على غير صورة الادى او من غير الادى قاله العلامة العبادى ولى به اسوة وان كان في شرح شيخنا ما يقتضى خلافا ومثل حملك ما في بطنك نعم ان قال ان وضعت ما في بطنك لم تطلق بالولادة لانه يتناول الاحشاء قاله في العباب يخرج بالذكر والانثى فيما سر ما لو قال ابن او بنت فانه للمفرد فقط وكذا صبي وصبية على ما مال اليه شيخنا وهل يتقيد في هذا بكونه على صورة الادى يظهر نعم اه قل على الجلال (قوله فولدتها) ينبغي ان ياتي فيه ما سلمت في المسئلة قبلها من التفصيل بين الستة أشهر والوطء وغير ذلك مما سلف اه بر اقول لاشبهة في ذلك اه سم (قوله وتنقضى العدة في الصور المذكورة بالولادة) لانها طلقت باللفظ أى بتبين وقوع الطلاق باللفظ ويندب اجتنابها في حال الوقوف وهو مراد ابن القاضى بقوله ولو كان أحدهما خنثى امر باجتنابها وبرجعتها حتى يتضح وأما الرجعة فوجوبها حل والمراد بالصورة المذكورة جميع ما تقدم ويشير لهذا التعميم قول الشارح سابقا بان وقوعه من التعليق لتبين الحمل من حينئذ أى فاذا كان الوقوع من حين التعليق وهو سابق على الولادة فتتقضى العدة بها لتأخرها عن وقوع الطلاق اه (قوله لان قضية اللفظ الخ) أى لانه بالنسبة الاولى اسم جنس مضاف فهو من صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو كذلك اه شربى (قوله أولى من تعبيرة باو) بيانه ان اول واحد الشيتين مع انه لو أتى باحد التعليق دون الاخر في الاولى وقعت طلاقة ان أتى بالتعليق الاول وثنتان في الثاني فدار وقوع الثلاث على جميع التعليقين والواو تفيد دون او وهذا ظاهر في الاولى وأما في الثانية فاو كالواو حتى لو أتى باحد التعليقين فهو لغوان ولدتها فلم يظهر فوق في الثانية بين الواو واو اه شيخنا قال في التحفة هي بمعنى الوار لان الفرض انه جمع بين التعليقين كما يعلم من آخر كلامه اه قال شيخنا هذا ممنوع وما استدلل به من قوله لان الفرض الخ لا يفيد إذا الجمع بين التعليقين

لكن يسن له اجتنابها حتى يستبرئها احتياطا (ولو قال ان كنت حاملا بذلك طلاقة) أى فانت طالق طلاقة (و) ان كنت حاملا (بأنثى فطالقتين فولدتها) معا او مرتبا وكان بينهما دون ستة اشهر (فثلاث) تقع لتبين وجود الصفتين وان ولدت ذكرا فاكثر فطالقة او انثى فاكثر فطالقتان أو خنثى فطالقة ووقعت اخرى لتبين حاله وتنقضى العدة في الصورة المذكورة بالولادة (او) قال (ان كان حملك) أو ما في بطنك (ذكرا فطالقة الى آخره) وان كان انثى فطالقتين فولدتها (فلغو) أى فلا طلاق لان قضية اللفظ كون جميع الحمل او ما في بطنها ذكرا او انثى فان ولدت ذكرين او اثنتين وقع الطلاق وتعبيرى في هذه والى قبلها بالواو اولى من تعبيرة باو (أو) قال (ان ولدت) فانت طالق



(فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول) اي بخروجه كله لو جود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) (٣٧١) سواء أكان من حمل الاول بان كان

بين وضعها دون ستة أشهر  
أم من حمل آخر بان وطئها  
بعد ولادة الاول وابت  
بالثاني لارب سنين فاقبل  
وخرج بمرتبها مالو ولدتهما  
معافاتها وان طلقت واحدة  
لا تنقض العدة بهما ولا  
بواحد منهما بل تشرع في  
العدة من وضعهما (او) قال  
(كلما ولدت) فانت طالق  
(فولدت ثلاثة مرتبا وقع  
بالاولين طلقان وانقضت)  
عدتها (بالثالث) ولا تقع  
به طلقة ثالثة اذ به يتم  
انفصال الحمل الذي تنقض  
به العدة فلا يقارنه طلاق  
وخرج بالتصريح بزيادتي  
مرتبا مالو ولدتهم معا  
فطلق ثلاثا ان نوى ولدا  
والا فواحدة وتعد  
بالاقران فان ولدت اربعا  
مرتبا وقع ثلاث بولادة  
ثلاث وتنقض عدتها  
بالارباع (او) قال (لاربع)  
حوامل (كلما ولدت واحدة)  
مكن (فصاحبها طواق  
فولدت معا طلقن ثلاثا ثلاثا)  
لان لكل منهن ثلاث  
صواحب فيقع بولادتها  
على كل من الثلاث طلقة  
ولا يقع بها على نفسها شيء  
ويعتدون جميعا بالاقران  
وصواحب جمع صاحبة  
كضاربة وضواذب وقرى  
كالاصل ثلاثا الثاني دافع  
لاحتمال ارادة طلاق

لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله او انشي معطوفا على قال ان كانت حاملا  
بذكر وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق للقول واول تقسيم متعلق القول واول التقسيمية  
ليست بمعنى الواو ولذا قالوا انها في التقسيم ابيود من او وتقسيم متعلق القول لا ينافي جميع اقسامه في التعليق  
فليتأمل فصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقة او بانتي فطلقتين اه وحيث  
فيحتمل ان مراد المصنف بالاولوية دفع توهم انه معطوف على قال اه شريرى (قوله فولدت اثنين مرتبا)  
انظر ما للمعتبر في الترتيب والمعية اه سم قد يقال ان الظاهر ان المراد بالترتيب ان يخرج احدهما بعد الاخر  
ولو على الاتصال وبالمعية ان يخرجاني كيس واحد مثلا اه عش (قوله اي بخروجه كله) اي ولو على غير  
صورة الادى اي حيث كان مما ثبت به امية الولد بان ظهر فيه خلق الادى كذا قاله حج اه حل  
وعبارة شرح مر طلقت بانفصال ماتم تصويره ولو ميتا وسقطا فان مات احدا الزوجين قبل تمام خروجه  
لم تطلق اه سم ثم قال فان اسقطت مالم ين فيه خالق آدمى تاما لم تطلق (قوله اي بخروجه كله) فلو خرج  
بعضه ومات الزوج او الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة اه حل (قوله وانقضت عدتها بالثاني) ولا  
يقع به طلاق ولا بما بعده لو ولدت ثالثا اه حل اي الا ان كان التعليق بكلمة كما ياتي اه قل على الجلال  
(قوله ام من حمل آخر) وانما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطء آخر لانه بالولادة الاولى  
وقع عليه الطلاق ثم ان وطئ عالما بالطلاق فحرام والا فلا وعلى كل فوطء شبهة تجب به العدة وعايها  
عدة الطلاق وهما شخص واحد فيتم اخلاصا وحيث تداخلنا انقضتا بوضع الحمل اه عش على مر (قوله  
لارب سنين فاقبل) اي من وطئه فخرج به مالو ولدته لاكثر من اربع منه اي من الوطاء المذكور فلا  
تنقض به العدة لعدم نسبته الى الزوج في هذه الحالة (قوله وخرج بمرتبها مالو ولدتهما معا) بان ثم  
انفصالحما وان تقدم ابتداء خروج احدهما فالهبرة في الترتيب والمعية بالانفصال اه حل (قوله الذي  
تنقض به العدة) قد يرد على هذه الصلة منع ويقال لم تقع به طلقة وتنقض العدة بالاقران وما الفرق بين  
الثالث في هذه الصورة حيث لم يقع به شيء والثالث في قول الشارح فان ولدت اربعا الخ حيث وقع بالثالث  
طلقة فليتأمل (قوله فلا يقارنه طلاق) ولهذا لو قال انت طالق مع موتى فمات لم يقع بموته طلاق لانه وقت  
انتهاء النكاح اه شرح مر (قوله او لارب حوامل) انما قيد بقوله فيما ياتي وانقضت عدتهما بولادتهما  
اه رشيدى على مرر الا بالحكم من حيث وقوع الطلاق لا بتقيد هذا القيد اه عش عليه (قوله او قال  
لارب حوامل) اي او حوامل وقوله وكما وفي بعض النسخ بعد كما اي مثلا وهو في ذلك تابع للمولى العرق  
حيث قال واعلم انهم صوروا هذه المسئلة بالتعليق بكلمة مالو علما بان كان الحكم كذلك فلا يظن انه قيد  
وقد رده الشارح في شرح البهجة بان غير كلام ادوات التعليق لا يقتضي تكرارا فلا يقع في التعليق به طلاق  
بعد وقوع الاول وامان الحق بكلاما يتكهن في الحكم فممنوع لانها وان افادت العموم لا تفيد تكرارا اه حل  
وفي سم مانصه قوله كلما الخ وزعم ابي زرعة ان اي كلما هنا مردود بانته اذا قال از ولدت واحدة مكن  
فصواحبها او فانت طواق فولدت واحدة منهن وقع على كل من صاحبها في الاولى وكل من الجميع في  
الثانية طلقة واحدة وانحلت اليمين لانتهاء مقتضى التكرار وقد يتوهم ان ايتكهن في معنى كلما ويرد بمنعه لانها  
لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافا لما يوهمه كلامه في شرح  
الروض اه حج ومراه (قوله فولدت معا الخ) لولادتهن ثمان صور لانهن اما ان يلدن معا او  
مرتبا او ثنتان معا او واحدة ثم ثلاث معا او عكسه او ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا او عكسه  
او واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة والضابط لحكم الثمانية ان يقال من لم تسبق تطلق ثلاثا  
مع مراعاة الشرط ومن سبقت تطلق بعدد من سبقها والثمانية في الشرح والماتن في الماتن ثلاثة  
وفي الشرح خمسة اه شيخنا (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس ويجمع بقلة على صاحبات اه قل



المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً) بولادة كل من صواحبه الثلاث طليقة وانقضت عدتها بولادتها (كالاولى) فانها تطلق ثلاثاً بولادة كل من صواحبه طليقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طليقة) بولادة الاولى (والثالثة طليقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما) أى الثانية والثالثة (بولادتهما) أى وإن لم يتاخر ثانى تواميهما الى ولادة الرابعة وإلا طلقتا ثلاثاً ثلاثاً والاولى تعتد بالاقرام ولا يستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تبني على ماضى من عدتها وشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما يعرف من محله (ار) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الاولين باقية طليقتان) أى الاوليان (ثلاثاً ثلاثاً) أى طالق كل منهما ثلاثاً بولادة كل من صواحبه الثلاث طليقة (٣٧٢) (والاخرى ان طليقتين طليقتين) أى طالق كل منهما طليقتين بولادة الاولين

ولا يقع عليها بولادة اخرى شئ وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج بزيادة عدة الاولين باقية ما لو لم تنبى الى ولادة الاخرين فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طليقة واحدة وان ولدن ثلاثاً معاً ثم الرابعة طالق كل منهن ثلاثاً وإن ولدت واحدة ثم ثلاثاً معاً طلقت الاولى ثلاثاً وكل من الباقيات طليقة وإن ولدن ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت الاولى ثلاثاً والثانية طليقة والاخرى ان طليقتين وان ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان معا ثم ثنتان مرتباً طالق كل من الاولين والرابعة ثلاثاً والثالثة طليقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة طالق كل من الاول والرابعة ثلاثاً وكل من الثانية والثالثة طليقة وتبين كل منهما بولادتها (ار) قال (ان حضت) فانت طالق (طلقت بول حيض مقبل)

على الجلال (قوله) ولدت مرتباً أى بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى اه ع ن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت اقرامها و تاخر وضع ثانى تواميهما الى وضع الرابعة والحاصل ان كل واحدة تطلق بعدد من سبقها ومن لم تسبق وهى الاولى تطلق ثلاثاً ان بقيت عدتها وهى أخصر من قول بعضهم كل واحدة تطلق ثلاثاً إلا من ولدت بعد واحدة فتطلق واحدة أو بعد ثنتين فتطلق ثنتين اه حل وفي قول على الجلال وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق عليها تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها الى ولادة من بعدها يقع عليها بعده اه (قوله) أى ان لم يتاخر ثانى تواميهما الخ) هذا التقيد معتبر فى جميع ما يأتى اه ب ش (قوله) أى الاوليان وقوله والاخرى ان كل منهما بضم الهمزة اه شرح مر (قوله) بان انقطع الدم الخ) خرج به ما لو ماتت فانها تطلق لان الظاهر استمراره اه شيخنا وفى الشورى برى فلم ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأحكامنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف الانقطاع فى الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر كذا فى حاشية التحفة فى باب الحيض وغبارة التحفة فى اول الفصل هنا الا ترى انه لو حلف بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتى حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة اجريت عليها احكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد اه وعبارتها ما ماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقع عملاً بالظاهر اه وفى الحلى فان انقطع الدم الخ بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً بالظاهر وان احتمل كونه دم فساد اه (قوله) وحلفت على حيضها الخ) يشمل الامة وفيه انه سياتى فى الترجمة انها اذا ادعت انقضاء عدتها بالحيض لا تصدق الا اذا كان ممكن فى حقها بخلاف الصغيرة والايسة اه حل (قوله) المعاق به طلاقها) قال فى الروض وكذا الحكم فيما لو علق بما لا يعرف الا منها غالباً كالثنية والبغض والحب اه سم (قوله) وإن خالفت عاداتها) أقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادات لا يعول عليه إلا اذا تحقق وجوده وهو هنا قد ادعت على ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه تعلم ما فى قول سم على منهج (فرع) لو ادعت الحيض ولكن فى زمن الياس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقرام اه ع ش على مر (قوله) وتعتسراقامة البيضة عليه) أى فلا يسوغ لهم الشهادة بانه دم حيض إلا ان قامت قرينة لهم بذلك اه حل (قوله) بخلاف حيض غيرها) أى المعاق عليه طلاقها بان قال ان حاضت فلانة فانت طالق اه حل (قوله) أو قال لزوجتيه ان حضتما) ولو زاد حيضة فيطلقان بمجرد رؤيتهما الدم لتعذر اشتراكهما فيها ولم يحتمل على ان المراد حيضة من كل منهما فلا بد من وجودها من كل منهما مع استحالة ما يدل عليه ظاهر اللفظ وهو وجود حيضة واحدة منهما واعتراض بانه لو قال لهما ان ولدتما ولداً واحداً كان تعليقاً بمحال وحيضة المراتين الواحدة كذلك فسأوت ولداً واحداً واجيب بان وصف الولد بالواحدة نص فيها فالغى التعليق

فلو علق فى حال حيضها ثم طلق حتى تطهر ثم تشرع فى الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع (ار) إن بخلاف حضت (حيضة) فانت طالق (فبتامها مقبلة) تطلق لانه قضية اللفظ. وهذه التى قبلها من زيادتي (وحلفت على حيضها المعاق به طلاقها) وان خالفت عاداتها بان ادعته فانكره الزوج فتصدق فيه لانها اعرف منه به وتعتسراقامة البيضة عليه فان الدم وان شوه لا يعرف انه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها وهو ظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضرراتها كما يعلم بما يأتى ايضا. إذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره. وهو ممتنع فيصدق الزوج جرياً على الاصل فى تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها) المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت وانكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لا مكان اقامة البيضة عليها (او) قال لزوجتيه (ان حضتما) فانتما طالقان فادعته



وكذبها خلف (فلا

طلاق لان طلاق كل منهما  
معلق بحيضها ولم يثبت وان  
صدقها طلقا (أو) كذب  
(واحدة) فقط (طلقت)  
فقط ان حلفت انها حاضت  
لثبوت حيضها يمينها  
وحيض ضررها بتصديق  
الزوج لها والمصدقة  
لا يثبت في حقها حيض  
ضررها يمينها لان اليمين  
لا تؤثر في حق غير الحالف  
كأمر فلم تطلق (أو) قال  
(ان أرمي) مثلا (طلقتك  
أو ظاهرت منك أو آليت  
أو لاعنت أو فسخت)  
النكاح بعينك مثلا (فانت  
طالق قبله ثلاثا ثم وجد  
المعلق به) من التطليق أو  
غيره (وقع المنجز) دون  
المعلق لانه لو وقع لم يقع  
المنجز لاستحالة وقوعه  
على غير زوجته اذا لم يقع  
المنجز لم يقع المعلق لانه  
مشروط به فوقعه بحال  
بخلاف وقوع المنجز اذ  
قد يتخلف الجزاء عن  
الشرط بأسباب كالوفاق  
عتق سالم بعق غانم ثم  
اعتق غانما في مرض موته  
ولا يفي ثلث ماله الا باحدهما  
لا يقرع بينهما بل يتعين  
عتق غانم وشبه هذا  
بما لو اقر الاخ بدين للميت  
ثبت النسب دون الارث  
(أو) قال (ان وطئتك)  
وطأ (مباحا) فانت طالق  
قبله ثم وطئ لم يقع طلاق) لانه لو وقع

بخلاف حيضة فاما ظاهرة في ذلك لانص فلم يخ التعليق غاية الاسرائ لم ينظر اليها حتى لو قال حيضة واخذة  
كانت مساوية اه حل وفي قول على الجلال قوله ان حضتها وكذا لو قال ان حضتها حيضة ويلغى لفظ  
حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لانه تعليق بمحال لان الوحدة نص فيها ولفظ ولد حيضة فيما ذكر  
اه (قوله وكذبها خلف) لو رجع بعد ذلك وصدق واحدة ينبغي ان تطلق الاخرى اذا حلفت اه سم  
(قوله كاسر) اي في قوله اذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره اه شيخنا (قوله أو  
فسخت بعينك) اي عيب النكاح وقوله مثلا اي كخالف الشرط وهذه المسئلة اشتهرت بالسريجية واختلاف  
كلام المتأخرين في جواز العمل بها للناس خصوصا من صار يجري لفظ الطلاق على لسانه لا اعتياده اه حل  
وفي مسئلة الطلاق التي هي الاولى خلاف حكماء في الاصل وعبارته مع شرح مرر ولو قال ان طلقتك الى ان  
قال وقع المنجز دون المعلق وقيل ثلاث واختاره ثمة كثيرون متقدمون والمنجزة وطلقتان من الثلاث  
المعاقبة اذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو  
قوله قبله لحصول الاستحالة به وقيل في مسئلة التطليق لا يقع شيء الا من المنجز ولا من المعلق للدور ونقل  
عن النص والاكثرين واشتهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي اظهرها لكن الظاهر انه رجع عنها  
لتصريحه في كتابه الزيادات بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ اخطا من لم يوقع الطلاق خطافا حشا وابن  
الصلاح وددت لو بحيث هذه المسئلة وابن سريج يرى مما ينسب اليه فيما اتهمت وصورة المنسوب لابن  
سريج او يتعلم من يعتاد الطلاق هذه الحيلة بان يقول لزوجته ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا فبعد ذلك اذا  
طلقها ثلاثا أو واحدة لا يقع عليه شيء بناء على ما نسب لابن سريج وقد عرفت ما فيه تامل (قوله وقع المنجز  
دون المعلق به) وهو الطلقة الواحدة والظاهر الى بقية الخمسة دون المعلق اي وهو الطلاق الثلاث شيخنا والمنجز  
في قوله وقع المنجز هو المعلق به اي المعلق عليه وكان المقام للاضمار لكنه خاف من اللبس فظاهر المرجع  
بغير لفظه لانه لو قال وقع لتوهم عود الضمير على المعلق وهو الثلاث تامل (قوله لانه لو وقع الخ) فهذا من قبيل  
الدور الكوني وهو ان يتوقف وجود الشيء على نفسه اي الوجود و اشار بقوله وشبه هذا بما لو اقر الخ  
الى الدور الحسكي وهو ان يلزم من وجود الشيء عدمه ولهم دور ثالث يسمى الحسائي وهو ان يتوقف العلم  
بالشيء على نفس العام كمالوا اخذ الم عرف في التعريف اه قرره شيخنا الحفني في قرأته للشنشوى (قوله  
باسباب) اي مقتضيات لانها موانع الاسباب خفية اه شيخنا وفيه ان في المنظر بهما مقتضيا وهو تشوف  
الشارع للعق واعتناؤه بالانساب وهما المانع من عدم وقوع كل من الجزاء والشرط اه (قوله وشبه  
هذا الخ) وفرق بينهما بان هذا دور شرعي وذلك جملي وفيه انهم اعتبروا الدور الجملي في قوله ان وطئت  
الخ ولم يقل كما لو الخ لانه لا تعليق في ذلك بخلاف ما قبله اه حل (قوله وطأ مباحا) لو لم يقيد الوطأ بكونه  
مباحا وقع الطلاق لكن يبقى النظر في حكم هذا من ايجاب العدة وتقرير المهر وحصول التحليل والتحصين  
ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه لو طأ مباح كما صرح به في شرح الروض في مبحث الاحرام بالحج  
فهو نكاح لجائز الاقدام والطلاق المترتب عليه لا يمنع ذلك فليحرر اه شوبري (قوله فانت طالق قبله)  
خرج به البعدية وهو ظاهر وفي ظاهر وفي شرح شيخنا وان قال ان طلقتك رجعا فانت طالق معه  
ثلاثا فدور ويقع ما يجز على المختار وبه تعام حكم المعية هنا اه شوبري (قوله ثم وطئ) اي ولو في حيض  
اذا المراد المباح لذاته فلا تنافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للاذرعي  
لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما ياتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما ياتي للدور اه شرح  
مر (قوله لم يقع طلاق) اي فلا يقع طلاق بالوطء مطلقا سواء كان حلالا او حراما لذاته او لا لان غير  
المباح غير معلق عليه والمباح وان كان معلقا عليه الا انه لا يتصور وقوعه وقوله عن كونه مباحا اي لذاته اي  
لا حراما لذاته وخروج وجه عن ذلك محل لانه لا يتصور ان يطأ الشخص زوجته وطأ غير مباح لذاته اه حل



لخرج الوطء عن كونه مباحا وخروجه عن ذلك محال وسواء اذكر ثلاثا أم لا (او علقه بمشيئتها خطا بالاشتراط) أي مسيئتها (فورا) بان تاتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك (٣٧٤) تملككم الطلاق كطالق نفسك وهذا (في غير نحو متى) اما فيه فلا يشترط الفور والتقييد بهذا

من زيادتي هنا وان ذكر  
الاصل حكم ان في الفصل  
السابق اما لعلقه بمشيئتها  
غيبية كان قال زوجتي طالق  
ان شاءت وان كانت حاضرة  
او بمشيئته غيرها كان قال  
له ان شئت فزوجي طالق  
فلا يشترط المشيئة فورا  
لا انتفاء التملك في الثانية  
وبعده في الاولى بانتفاء  
الخطاب فيه (ويقع) الطلاق  
ظاهرا وباطنا (بقول  
المعلق بمشيئته) من زوجة  
او غيرها (شئت) حالة  
كونه (غير صبي ومجنون  
ولو) سكران أو (كارها)  
بقوله اذ لا يقصد التعليق  
بما في الباطن لخفائه بل  
باللفظ الدال عليه وقد  
وجد اما مشيئة الصبي  
والمجنون المعلق بها الطلاق  
فلا يقع بها اذ لا اعتبار  
بقولهما في التصرفات  
وتعبرى بما ذكر اولي من  
عبر به (ولا رجوع لمعلق)  
قبل المشيئة نظرا الى أنه  
تعلق في الظاهر وان تضمن  
تمليكها كما لا يرجع في التعيين  
بالاعطاء قبله وان كان  
مفاوضة (ولو قالو أنت  
طالق ثلاثا الا ان يشاء زيد  
طالفة فشاءها) ولو في اكثر  
منها (لم تطلق) نظر الى ان  
المعنى الا ان يشاءها فلا

(قوله لخرج الوطء عن كونه مباحا) أي ولو خرج عن كونه مباحا لم يقع الطلاق فيؤدي الى الدور كما يؤخذ  
من شرح مراه (قوله خطا) أي وإن كانت غائبة بان كتب اليها انت طالق إن شئت ونوى فوصل اليها  
الكتاب وعبارة بعضهم كان كتب اليها وهي تفيد انه لو قال لها وهي غائبة انت طالق إن شئت واخبرها  
شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد فليحذر مراه حل (قوله خطا) المراد به ما كان بصيغته  
المعتادة حضر الشخص أو غاب وبالعينة ما كان بصيغتها كذلك اهـ شوبري ولو علق بمشيئة الملائكة أو  
بهيمة لم تطلق او قال لامرأتيه طالفتكما إن شئنا فشاءت إحداهما لم تطلق او شاءت كل منهما طلاق نفسه مادون  
ضررتها في وقوعه وجهان أو وجههما لا لان مشيئة كل منهما طلاقهما علة لوقوع الطلاق عليهما وعلى ضررتها  
اهـ شرح مراه (قوله لتضمن ذلك تملككم الطلاق الخ) عبارة شرح مراه لانه استدعاء لجوابها المنزل منزلة  
القبول ولانه في معنى تفويض الطلاق اليها وهو تملك كما مر (قوله في غير نحو متى) والغير خمسة أن وإذا  
ولو ولو لا ولو ما وإن اقتصر الشوبري على الاولين (قوله بقول المعلق بمشيئته شئت) او باشارة  
الاخرس ولو طرأ اخرسه بعد التعليق اهـ حل (قوله شئت) لارضيت ولا احببت فلا بد من هذه المادة اهـ  
شيخنا وعبارة شرح مراه وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت وبوجه بان نحو اردت وإن رادفه إلا ان المدار في  
التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحق ومن ثم قال البوشنجي في آتيانها بشئت بدل أردت في  
جواب إن اردت لا يقع ومخالفة الانوار له فيها نظر (قوله اما مشيئة الصبي والمجنون الخ) شامل لما اذا قال  
ان شاء هذا الصبي او المجنون بخلاف ما لو قال له ان قلت شئت حل وفي قول على المحلى قوله فلا يقع بها الطلاق  
أي ما لم يرد اللفظ بذلك والواقع اهـ (قوله قبل المشيئة) ظرف للرجوع وقيد به لكون الكلام فيها ويتوهم  
فيها جواز الرجوع من حيث أن فيها جهة تملك والا فالحكم في غيرها كهي فلا رجوع للمعلق معلقا وقيد في  
المنظر به بكونه قبل الاعطاء لانه المناسب لما هنا ويتوهم فيه الرجوع نظر الجملة المعاوضة اهـ شيخنا (قوله  
ولو في اكثر منها) بل ولو في اكثر من العدد الشرعي كان شاء تسعين (قوله فشاء ما لم تطلق) لانه اخرج  
مشيئة زيد واحدة عن احوال وقوع الطلاقات فلا يقع شيء وقيل تقع طلقة اذ التقدير الا ان يشاء واحدة  
فتقع فالأخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق ويقبل ظاهر ارادته هذا لانه غلط على نفسه اهـ  
شرح مراه (قوله كما لا تطلق فيما لعلقه بفعله) أي وقد قصد حدث نفسه او متعها وكذا ان اطلق على المتع  
وقال شيخنا وخلافه الجحجح بخلاف ما اذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا اهـ شوبري وفي ع ش  
على مراه قوله او علقه بفعله أي وقد قصد حدث نفسه او منعها بخلاف ما اذا اطلق او قصد التعليق بمجرد صورة  
الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين اهـ حج ونقل سم عن الشارح أن الاطلاق في فعل نفسه  
كم وفي فعل غيره وان كلامهما كقصد المنع او الحث اهـ وعبارة حل قوله وقصد اعلامه به أي من يبالى  
والا بان لم يقصد اعلامه كان تعليقا لا حلقا وبحث الشيخ عميرة انه لا بد ان يقصد ذلك بالنسبة لنفسه ايضا  
أي يقصد منع او حدث نفسه او تحقيق الخبر لانه المراد من قصد الاعلام والا كان تعليقا ففي حالة الاطلاق  
يكون تعليقا كما يكون كذلك بالنسبة لمن يبالى بخلافه وقد يقال بوضوح الفرق بينه وبين غيره ثم رايته حج  
وافق الشيخ عميرة حيث قال بعد قول الاصل ولو علق بفعله وقد قصد حدث نفسه او منعها بخلاف  
ما اذا اطلق او قصد التعليق بمجرد صورة الفعل انتهى انتهى (قوله او بفعل من يبالى الخ) قال حج  
ويظهر ان معرفة كونه ممن يبالى به تتوقف على بيئته ولا يكتفى فيه بقول الزوج الا اذا كان فيه  
ما يضره ولا المعلق بفعله لسهولة علقه من غيره كالا كراه بخلاف دعواه النسيان أو الجهل فانه يقبل  
وإن كذبه الزوج اهـ ويتجه خلافه لا عتراه اهـ شوبري (قوله بان يشق عليه حثته) عبارة شرح مراه  
بان تقتضي العادة والمروءة بانه لا يخالفه ويرقسمه لنحو حياء او صداقة او حسن خلق قال في التوضيح فلو

فلا تطلقين كما لو قال الا ان يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال اردت الاستثناء وقوع طلقة اذا شاءها وقعت طلقة أو اردت عدم انزل  
وقوعها اذا شاءها فطلقتان لانه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لو علقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعل من يبالى بتعلقه) بان يشق عليه حثته



نزل به عظيم قرية فخلف أن لا يرتحل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكرناه شرح م ر ولو علمه بدخوله فحمل  
 سا كذا قادر على الامتناع وادخل لم يحنث وكذا إذا علق بجماعة فعلق عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدانتها  
 أي الدخول والجماع لأنها ليست كالأبدا كما يأتي اه شرح م ر من أول فصل بأكل رمانة أو رغيف الخ وكتب  
 عليه ع ش قوله فحمل سا كذا وانما لم يحنث بذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف ما لو حلف لا يدخل  
 فركب دابة دخلت به فانه يحنث لنسبة الفعل اليه وان كان زماها بيد غيره لان العرف ينسب هذا الفعل له  
 وينبغي أن مثل الدابة المجنون وقوله قادر على الامتناع أي بخلاف ما لو امر غيره أن يحمله فانه يحنث بحمله  
 ودخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الأمر السابق لانه وكيله وفعل وكيله كفعله وقوله لم يحنث أي ولا تنحل  
 اليمين بذلك لان فعل المسكر كالفعل ولا يحنث بالاستدامة لان استدامة الدخول ليست دخولا وقوله ولا  
 أثر لاستدانتها أي وان تحرك بعد ذلك وتكرر منه حتى ينزع لما عمل به من ان الاستدامة لا تسمى جماعا فان  
 نزح عاد حنث بالعود لانه ابتداء جماع اه (قوله بان يشق عليه حنثه) أي لصداقة أو نحوها كالزوجة وهذا  
 يرشد الى ان المراد من شأنه ذلك وان تخلف اه ح ل (قوله أو نحوها) كزوجته ولو كانت تحب الوقوع  
 لان المراد من يشق عليه حنثه ولو بحسب الشأن اه شيخنا (قوله وقصد المعلق اعلامه به) معنى قصد الاعلام  
 قصد منه من الفعل كما سيأتي هذا وقد زاد م ر قيدا آخر فقال وتمكن المعلق من الاعلام بالتعليق وان لم  
 يعلمه به بالفعل ومقتضاه انه لو لم يتمكن من الاعلام يقع الطلاق مطلقا ولو مع النسيان وغيره اه شيخنا  
 لكن ما نسبته الى م ر من زيادة الفيد المذكور لم أجده في شرحه بعد مراجعة النسخ العديدة بل رأيت فيها ما  
 يدل على خلاف هذا التقييد حيث عجم في مفهوم الشروط بقوله وان لم يتمكن من اعلامه ولم يعلمه الى آخر  
 كلامه فهذا التعميم يناقض النقيض في المنطوق (قوله وقصد المعلق اعلامه به) عبارة الزركشي بدل ذلك يشترط  
 ان يقصد الزوج حنثه أو منعة كما جز ما به وفاقا لالمام وغيره فانه قد يقصد التعليق بصورة الفعل اه قال  
 شيخنا البرلسي وينبغي جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة اه (فرع) قال لها ان لم تدخل الدار اليوم  
 فانت طالق فنسيت ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك قال الزركشي فيه احتمال هنا الاقرب الانحلال  
 اه وعلى هذا ففعل الناسي يفيد الانحلال اذا كان المعلق عليه انتفاء الفعل وقياسه المسكره فيكون قولهم ان  
 فعل الناسي لا يحصل به برب ولا حنث محله اذا كان المعلق عليه الفعل اه فليحرر فانه خلاف ظاهر كلامهم ثم  
 ذكرت ذلك لمرفاعتمد قضية كلامهم من عدم التخلص ومن الاحتياج في التخلص الى دخول آخر مع العلم  
 والاختيار اه سم (قوله ففعل ناسيا أو مكرها أو جاهلا) وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنث  
 الجاهل والناسي في مواضع منها قولها لو حلف شافعي ان مذهبه اصح المذاهب وعكس الحنفي لم يحنث  
 واحد منهم لان كلامهم حلف على غلبة ظنه المعذور فيه أي لعدم قاطع هنا ولا ما يقرب منه ومنها قول  
 الروضة لو جلس مع جماعة فقام وليس خفف غيره فقالت له امرأته استبدلت بخفك فحلف بالطلاق انه لم  
 يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه اخذ بدله لم يحنث اه ح ج ثم قال (تنبية) مهم محل قبول دعوى  
 نحو النسيان ما لم يسبق منه انكار أصل الحلف أو الفعل أما اذا انكره فشهد الشهود به عليه ثم ادعى نسيانا  
 أو نحوه لم يقبل كما بحثه الاذرعى وتبعوه واقفيت به مرار التناقض في دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا  
 به وإن ثبت الا كراهية بيينة فيما يظهر لانه مكذب لها بما قاله أو لا بخلاف ما إذا اقر بذلك فتقبل دعواه لنحو  
 النسيان لعدم التناقض ومراعاة الا كراهية لا يثبت الا بيينة مفصلة ومن دعوى الجهل بالمحلف عليه ان تريد  
 الخروج محل معين فيحلف انها لا تخرج فتخرج ثم تدعى انه لم يحلف إلا على الخروج لذلك المحل وانها  
 لم تخرج اليه فلا حنث لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور وهو مستلزم لجهلها بالمحلف عايه  
 وحيث فلا نظر هنا الى تسكيب الزوج لها أيضا قال الجلال البليغني ولو صدق الزوج في دعوى

لصداقة أو نحوها (وقصد)  
 المعلق (اعلامه به) وان لم  
 يعلم المبالي بالتعليق (ففعل)  
 المعلق بفعله من نفسه أو غيره  
 (ناسيا) للتعليق



النسيان وكذبت حلف الزوج لا المعلق بفعله اه وفي شرح م في الفصل الآتي مانصه ولو اوقع مالا  
يوقع شيئا او لا يوقع الا واحدة كانت على حرام فظنه ثلاثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان  
كان ممن يخفى عليه ويجرى مثل ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فاقربها ظانا وقوعها وفيما  
لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان  
له بصدقه في هذا الظن فهو اولى من جاهل بالمعلق عليه مع بقاء اليمين كما مر (قوله او مكرها على الفعل)  
ومثل الا كراه حكم الحاكم الذي لم يتسبب فيه واقفي والدشيخنا فيما اذا كان الطلاق معلقا على صفة انها ان  
وجدت باكر اه بحق حنت وانحلت اليمين او بغير حق لم يحنت ولم تتحل اه شوبري فقول الماتن او مكرها  
اي بغير حق خلا فالج اه شيخنا (قوله او مكرها على الفعل) اي ولم يكن الحالف هو المكره له اه سم  
على حج قال حج ومن الا كراه ان يعلق بان يقال زوجته من بيت ابها فيحكم القاضي عليه او عليها به وان  
كان هو المدعى كما اقتضاء اطلاقهم وليس من تفريت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس اليه ويقاس  
بذلك نظائره اه ع ش على م (قوله او جاهلا بانه المعلق عليه الخ) ومن الجهل ان تخبر من حلف زوجها  
انها لا تخرج الا باذنه بان زوجها اذن لها وان بان كذب المخبر قال البلقيني ومنه ايضا ما لو خرجت ناسية  
فظنت انحلال اليمين وانها لا تتناول سوى المرة الاولى فخرجت ثانيا ولو فعل المحلوف عليه معتمدا على  
افتاء مفت بعدم حنثه وغلب على ظنه صدقه لم يحنت اي وان لم يكن اهلا للافتاء كما أفق به الوالد اذ المداير  
على غلبة الظن وعدمها الا على الاهلية ولا ينافي ما نقرر حنث رافضي حلف ان عليا افضل من ابي بكر رضي  
الله عنهما ومعتزلي حلف ان الشر من العبد لان هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعذر المخطئ فيها  
مع اجماع من يعتد باجاءهم على خطئه بخلاف مسئلتنا اه شرح م وقوله انها لا تخرج الا باذنه ومثله ما لو  
حلف انها لا تعطى شيئا من امتعة بيتها باذنه فاقى اليها من طلب منها قائلا ان زوجك اذن لك في الاعطاء  
وبان كذبه ومنه ايضا ما وقع السؤال عنه فيمن حلف على زوجته انها لا تذهب الى بيت ايها فذهبت في  
غيبة فلما حضر سالها وقال لها الاتعين اني حلفت انك لا تذهبي الى بيت اييك فقالت نعم لكن قد قيل لي  
انك قديت يمينك فلا وقوع وقوله وان لم يكن اهلا للافتاء ومثله ما يقع كثير من قول غير الحالف له بعد  
حلفه الا ان يشاء الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر الخبر والظاهر ان  
مثله ما لو لم يخبره احدا لكنه ظاهرا معتمدا على ما اشتهر بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار  
ينزل منزلة الاخبار وحينئذ فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول  
الشارح بعدد الحاصل من كلام طويل الخ اه ع ش عليه (قوله او جاهلا بانه المعلق به) اي او بالتعليق  
وحيث يتحصل من عبارته منطوقا ومفهوما سبع وعشرون مسألة منها ثمان مسائل لا يقع فيها طلاق  
وهي ان المبالي بالتعليق بفعل ذلك ناسيا عالما بالتعليق والمعلق به او عالما باحدهما فقط او جاهلا  
بهما هذه ثلاث مسائل ومثلهما في المكره او بفعل ذلك جاهلا بالتعليق والمعلق به او جاهلا باحدهما هذه  
ثمان مسائل لا طلاق فيها ومنها تسع عشرة مسألة يقع فيها الطلاق وهي ما لو علق بفعل من يبالي بتعليقه  
ففعل ناسيا للتعليق او مكرها او جاهلا بالتعليق والمعلق به او جاهلا باحدهما فقط او عالما بهما هذه  
خمس وفي كل منها اما ان يقصد المعلق اعلامه او لا هذه عشر وما لو علق بفعل من يبالي بتعليقه ولم يقصد  
اعلامه ففعل ناسيا او مكرها هاتان مسئلتان وفي كل منهما اما ان يفعل جاهلا بالتعليق والمعلق به  
او باحدهما فقط او عالما به هذه ستة وما لو علق بفعل من يبالي بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعله  
جاهلا بالتعليق والمعلق به او جاهلا باحدهما فقط ان عالما بهما هذه ثلاث وكتب ايضا على قوله  
في صدر هذه القولة يتحصل هذا المتحصل من المنطوق والمفهوم صحيح معمول به في المذهب  
كما أفق به م اه شوبري (قوله وضع عن أمي) سيأتي في آخر النذر الاستدلال برواية رفع

(او) ذا كراه (مكرها) على  
الفعل (او) مختارا (جاهلا)  
بانه المعلق عليه وهذه من  
زيادتي وذلك لخبر ابن  
ماجه وصححه ابن حبان  
والحاكم ان الله وضع عن  
أمي الخطأ والنسيان وما  
استكرهوا عليه اي  
لا يؤخذ به ما لم يدل  
على خلافه كضمان المثلث  
قال فعل معها كلا فعل



وانظر ذكر كل في كل وفي له ظرف رفع توقف وقد كتبنا ما يتعاقب به هنا اه شوبري (قوله كالسلطان)  
 هل ولو كان صديقا واخا وابا اه حل (قوله طلقت بفعله لان الغرض الخ) نعم لو علق بقدم زيد وهو  
 عاقل فجن ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبراني ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل او بهيمة او  
 مجنون علق بفعلهم فاكر هو اعليه لان الشارع لما ألغى فعل هؤلاء وانضم اليه الا كراه صار كلا فعل بخلاف  
 فعل غيرهم اه شرح مر (قوله هذا كله) اي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق بفعلهما وقوله  
 اذا حلف على مستقبل كلا فعل كذا ولم افعل كذا او لم تدخلي الدار او لم تدخل الدار اه حل  
 (قوله امالو حلف على نفي شيء الخ) صنيعة يقتضي ان حكم هذا مخالف لما قبله وليس كذلك لان حكمهما  
 واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل وعبارة شرح مر ولا فرق بين الحلف بالله وبالطلاق ولا  
 بين ان ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه او ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف  
 على نفي شيء موقع ناسياله او جاهلا به انتهت بحرف وفما وهي صريحة في اتحاد الحكم ثم قال اعني مر والحاصل  
 من كلام طويل في كلامهما ظاهر التناهي ان من حلف على الشيء القلاني انه لم يكن او كان او سيكون او لم  
 لم اكن فعلت او لم يكن فعل او في الدار ظنا منه انه كذلك في ظنه واعتقاد الجاهل به او نسيانه له ثم تبين انه  
 على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بخلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه عليه أي لم  
 يعلم خلافه فلا حث لانه لما ربط حلفه بظنه او اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذلك حملا  
 للفظ على حقيقة ته وهي ادراك وقوع النسبة بخلاف ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور  
 وما ذهب اليه ابن الصلاح وغيره من الحث مفرع على رأيهم وهو حث الناسي مطلقا اه (قوله كمالو  
 حلف ان زيدا ليس في الدار) او ان كان زيدا في الدار او لم يكن في الدار فزوجتي طالق وسبقت بينه  
 وبينه محاورة لان التعليق مع المحاورة يصير حلفا فغلبة الظن تفيد فيه بخلاف التعليق المحض لا يفيد فيه غلبة  
 الظن اه حل (قوله خلافا لابن الصلاح) قيل كلام ابن الصلاح مقرر فيهما اذا قصد ان الامر كذلك  
 في نفس الامر وليس مستنده في ذلك ظنه وهذا واضح لا ينبغي المخالفة فيه والمعتمد كلام ابن الصلاح وقد  
 ألف الجلال السيوطي في ذلك مؤلفا سماه القول المضي في الحث في الماضي وهو في فتاويه انحط كلامه فيه  
 على موافقة ابن الصلاح ورفق بين الماضي والاستقبال اه حل (قوله وقد اوضحته في شرح الزوض)  
 عبارته هناك امالو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا كمالو حلف ان زيدا ليس في الدار وكان فيها  
 ولم يعلم به او علم ونسى فان قصد بخلفه ان الامر كذلك في ظنه او فيما انتهى اليه عليه أي لم يعلم خلافه ولم  
 يقصد ان الامر كذلك في الحقيقة لم يحث لانه لما حلف على معتقده وان قصد ان الامر كذلك في نفس  
 الامر او اطلق في الحث قولان رجع منهما ابن الصلاح وغيره الحث وصوبه الزركشي لانه غير معذور  
 إذ لا حث ولا متع بل تحقيق فكان عليه ان يثبت قبل الحلف بخلافه في التعليق بالمستقبل انتهت وفي  
 حرج مانعه وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث كما يقع  
 الطلاق المعلق بوجود صفة وقول الاسنوي وغيره بعدم الوقوع في قصده ان الامر كذلك في  
 نفس الامر اخذ من كلامهما اي في بعض الصور يحمل على ما اذا قصد لا بالحيثية التي ذكرتها بان  
 قصد انه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحيثية لا وجه لعدم الوقوع اذا بان ان ما في نفس  
 الامر بخلاف ماله علق عليه اه وعبارة الزبادي والمعتمد انه ان حلف على غلبة ظنه ار لم يقصد شيئا  
 لا وقوع وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر خلافا للشارح والتعليق الخالية عن الاقسام الحلف  
 من حث او منع او تحقيق خبر لا عبرة فيها بغلبة الظن حتى لو جرى لرجل بامرأة وقيل له هذه زوجتك فقال ان  
 كانت زوجتي فمسي طالق وتبين انها زوجته فيحكم بوقوع الطلاق عليه كمالو خاطبها بطلاق جاهلا بان كانت  
 في ظلة او نسكحها له وليه او وكيله لم يعلم فانه يحكم بوقوع الطلاق عليه وقد اختلف في هذه المسئلة

فان لم يبال بتعليقه كالسلطان  
 والحجيج او كان يبال به  
 ولم يقصد المعلق اعلامه  
 طلقت بفعله لان الغرض  
 حينئذ مجرد التعليق بالفعل  
 من غير ان ينضم اليه قصد  
 اعلامه به الذي قد يعبر  
 عنه بقصد منعه من الفعل  
 وافادة طلاقها فيما اذا لم  
 يقصد اعلامه به وعلم به  
 المبالي من زيادتي وكذا  
 عدم طلاقها فيما اذا قصد  
 اعلامه به ولم يعلم به وهو  
 مفهوم كلام الروضة وأصلها  
 وكلام الاصل مؤول هذا  
 كله كما رأيت اذا حلف على  
 فعل مستقبل امالو حلف  
 على نفي شيء وقع جاهلا به  
 او ناسياله كمالو حلف ان  
 زيدا ليس في الدار وكان  
 فيها ولم يعلم به او علم ونسى  
 فلا طلاق وان قصد ان الامر  
 كذلك في الواقع خلافا لابن  
 الصلاح وقد اوضحته في  
 شرح الروض



المفتيون وأقضى شيخنا مرر بوقوع الطلاق عليه وخالفه بعض أهل عصره انتهت (( فرع )) لو حلف بالطلاق أن ولده أو دابته أو غيره ما فعل الشيء الفلاني ناسيا فالمتجه عدم الحث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أر فيه شيئا أه برلسي (( فرع )) قال في شرح الزوض ولو علق بفعله ناسيا ففعل ناسيا طلقت لأنه فعله وقد ضيق على فعل نفسه بخلاف ما لو حلف لا ينسى نفسه فإنه لم ينس بل نسي أو بدخول بهيمة ونحوها كطفل فدخلت لا مكرهة طلقت بخلاف ما إذا دخلت مكرهة لا طلاق واستشكل ما مر من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعاق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالي بتعليقه أو ممن يبالي ولم يقصد الزوج إعلانه ودخل مكرها ويحجب بان الأدمى فعله منسوب إليه وإن أتى به مكرها ولهذا يضمن به بخلاف البهيمة فكانها حين الإكراه لم تفعل شيئا أه سم

(( فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع )) عبارة شرح مرر فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعاليق الستة انتهت (قوله وفي غيرها) أي من قوله ولو علق عبد طلقته إلى آخر الفصل وأفاد العامل ليكون معطوفا على الإشارة ولو أسقطه لترهم أنه معطوف على الأصابع وليس مرادا أه شيخنا (قوله وأشار بأصبعين) ينبغي ولو من رجله أه سم على حج (أقول) بل ينبغي أن مثل الأصبعين غيرهما بما دل على عدد كعودين أه ع ش على مرر ولو كانت الإشارة بيده بمجموعة ولم يتوعد أو وقع واحدة كما يحتمل الزركشي أه شرح مرر (قوله لم يقع عدد) رافهم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك أه برماوى أه سم (قوله عند قوله طالق) مثله في هذا التقييد مرر وحج في شرحيهما وكتب ع ش على مرر قوله عند قوله طالق يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم أه سم على حج أه قال الشوري بعده هذا قال الشيخ (قلت) يفرق بان النية ثم الإيقاع وهو مجموع أنت وما بعده فاكنتي بمقارنة النية لا يجر منه وهذا المدد الطلاق فلا بد من مقارنتها للفظ طالق إذا دخل أنت فيها فليتأمل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هذا) أي في قوله أنت طالق أي وخلا من النية أه شيخنا أي وخلى عن هكذا أيضا فهمي لا تلغى عن الاعتبار إلا عند انتفاها فكان الانسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي من غير طالق وعبارة شرح مرر وخرج أنت هكذا فلا يقع به شيء وإن نواه إذا أشعار للفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا أه أي فإنه كناية فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدار أي أنت طالق ثلاثا وقع والأفلا كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا فالأوجه أنه ان نرى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى على مقدار وهو هي طالق وقع والألم يقع شيء أه ع ش عليه ثم قال مرر ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره المارردى وغيره أه وقوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما المانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من اعتبار إرادته حيث نواه كإحدى صورته النصيب إلا أن يقال إن ثلاثا غمد استعمالها صفة لطايق بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لا يقاع الطلاق بنحو أن الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق أه ع ش عليه (قوله أو مع هكذا) أي والفرض أنه قال أنت طالق (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع هكذا فالإشارة صريحة في العدد إذا انضم لها النية للعدد أو هكذا أي والفرض أنه قال أنت طالق فإن لم يقلها فليست صريحة ولا كناية ولو قال هكذا أه شيخنا (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بان اقترن بها ما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكهما إلا أن الإنسان قد يعتاد الإشارة في الكلام بأصابعه لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لا اشتراط كونها مفهومة له أه ح ل (قوله فإن أردت بالإشارة الخ) قد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دللت عليه القرينة وقد يحجب بان القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليقين أه ع ش

(فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها لو قال) لو وجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم يتوعدا فتطلق في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طلقتين



لا احتمال ذلك لان قال أردت احداهما لان الاشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (ولو علق عند طلقته بصفة) (علق سيده  
حرته بها) كان قال لزوجته إذ مات سيدي فانت طالق طلقين وقال سيده له إذ مات فانت حر (٣٧٩) (فعلق بها) اي بالصفة وهي في المثال

موت سيده بان خرج من  
ملك ماله او اجاز الوارث  
(لم تحرم) عليه فله الرجعة في  
العدة وتجدد النكاح بعد  
انقضائها قبل زوج آخر  
ومعلوم ان الطلاق والعتق  
وقع معا لكن غلب العتق  
لتشوف الشارع اليه فكانه  
تقدم كمالو وصى بمستولده  
او مدبره حيث تصح الوصية  
مع ما ذكر فان لم يخرج العبد  
من الثلث ولم يجز الوارث  
بقرق ما زاد عليه وحرمت  
عليه لان المبيع كالقن في  
عدد الطلاق كما وتحرم عليه  
ايضا ان لم يعتق بتلك الصفة  
بل باخرى متاخرة كان قال  
انت طالق طلقين في آخر  
جزء من حياة سيدي وقال  
سيده إذ مات فانت حر ثم  
مات سيده وتعبير بالصفة  
اعم من تعبيرة بموت السيد  
(ولو نادى زوجة) له  
(فاجابته اخرى فقال) لها  
(انت طالق وظنهما المناداة)  
او غيرها المفهوم بالاولى  
ولم يقصد فيهما طلاق المناداة  
(طلقت) لانها خوطبت  
بالطلاق (لا المناداة) لانها  
لم تخاطب به ولا قصد طلاقها  
وظن خطابها به لا يقتضي  
وقوعه عليها فان قصد  
طلاقها طلقت مع الاخرى  
(ولو علق بغير كلها) يا كل

على مر (قوله لا احتمال ذلك) لان الاشارة وقعت بكل من الاصابع الثلاث والاصبعين ولو عكس بان اشار  
باصبعين وقال أردت بالاشارة الثلاث المقبوضة صدق لانه غلظ على نفسه اه حل (قوله لان الاشارة  
مع اللفظ) اي الدال عليها الذي هو قوله هكذا صريحة في العدد كما مر في قوله لان ذلك صريح فيه فلا يقبل  
خلافها اي قصرها على بعض المشار اليه ولو قال انت طالق واسار باصبعه ثم قال أردت لا اصبع لا الزوجة  
لم يدين قال واما تصديق الزوجة او قيام بينة بالاشارة فلا يفيد لان ملحظ التدين احتمال اللفظ المنوي وهو  
هنا لا يحتمل اه حل وفي قل على الجلال قال أردت طلاق الاصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا مر  
ويدين وخالفه شيخنا اه (قوله لم تحرم) اي الحرمة الكبرى اما اصل الحرمة فحاصل جزما كما يشير  
اليه كلامه اه شيخنا (قوله ومعلوم ان الطلاق والعتق وقعا معا) لان الصفة واحدة والظاهر انهما لوعلا  
بصفتين ووجدتاهما كان كذلك ولانما صوروا بالصفة الواحدة لان المعية فيها محقة اه حل (قوله لكن  
غلب العتق) اي ولو غلب الطلاق لحرمت الكبرى اه شيخنا (قوله مع ما ذكر) اي من ان العتق واستحقاق  
الوصية يتقارنان اه حل وعبارة شرح مر وكان تصح الوصية لمدبره ومستولده مع ان استحقاقهما  
يقارن الحرية فجعل كالمقدم عليها انتهت (قوله وقال سيده إذ مات) اي لان الموت متاخر عن آخر  
جزء من الحياة اه شيخنا (قوله ولو نادى زوجة له الخ) كما لو كان عنده زوجتان عمرة وحفصة فقال  
يا عمرة فاجابته حفصة فقرله وظنهما اي المجيبة التي هي حفصة المنادة اي التي هي عمرة وقوله او غيرها اي  
وهي حفصة المجيبة اه شيخنا وفي سم مانصه وعبارة الروض ولو نادى عمرة فاجابته حفصة فطلقها  
يظنهما عمرة طلقت لا عمرة فان قال اظنها حفصة وقصدتها طلقت وحدها او فصدت عمرة حكم بطلاقها  
ودين في حفصة اه واعتمده مر (قوله فان قصد طلاقها) اي المناداة طلقت مع الاخرى اي المجيبة فان  
قال لم اقصد المجيبة دين ولا يقل ظاهره لانه خاطبها بالطلاق وكتب ايضا والمخاطبة بالطلاق تطلق ظاهرا  
وباطنا ان قصد طلاقها ودين وكتب ايضا بلفظ طلاق المنادة إذ لم يقصد شيئا كذا قال الشيخ عميرة وفيه  
نظر ظاهر لان المناداة لم يخاطبها بالطلاق ولم يقصد ما فكيف تطلق اه حل (قوله فاكنت رمانة الخ) كان  
القياس ان لا تطلق الا طلاقة لان النكرة إذا أعيدت كانت غير الا لان يقال هذه أغلبية فقد تكرن عينا كما في  
قوله تعالى وهو الذي في السماء له الآية اه شيخنا (قوله فاكنت رمانة) خرج برمانة مالوا كلت نصفين  
من رمانتين أو حبا من رمانات متعددة وإن كان أكثر من رمانة فلا وقوع (تنبيه) العبرة في النصف بالعدد  
فلو بقي أكثر من النصف لم يقع شيء أو بقي من الرمانة شيء وقع ما علق بالنصف وحده (تنبيه آخر) هذه  
الاحكام باعتبار العرف فلا يخالف القاعدة النحوية ان النكرة إذا أعيدت فهي غير الاولى على ان القاعدة  
أغلبية كما في قول الله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الارض له اه قل على الجلال (قوله وجود الصفتين  
باكلمها) وفيه ان النكرة إذا أعيدت كانت غير الاولى واجيب بان هذا اغلبي على ان الغلب هنا العرف  
الاشهر من اللغة وفيه ان المراعى في الطلاق اللغة لا العرف حرر وعبارة حج في شرح الاصل في الفصل  
الآتي المراعى في التعليقات الوضع اللغوي لا العرف الا إذا قوى واطردوا إذا تعارض اللغة والعرف  
الاكثرون يغلبون اللغة واشتهر تغليب العرف في الامان ومحل الخلاف في تقديم اللغوي أو العرفي لتمامه  
فيما ليس للشارع فيه عرف والافهم والمقدم ومن ثم لا يثبت بفساد نحو صلاة اه حل (قوله فان علق بكلمة)  
اي التعليقين او في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال  
لا قيد كما هو معلوم اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله والخلف ما تعلق به الخ) اتى بهذا

رمانة ونصف) كأن قال ان أكلت رمانة فانت طالق وإن أكلت نصف رمانة فانت طالق (فاكنت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين باكلمها  
فان علق بكلمة فثلاث لانها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين وقولي بغير كلها من زيادتي (والخلف) بالطلاق او غيره فهو اعم من  
قوله والخلف بالطلاق (ما تعلق به حدث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الجالف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه



توطئة لقوله فاذا قال الخ ومقتضاه ان قوله ان حلفت بطلاق فانت طالق ليس بحلف بل هو تعليق على الحلف  
وبعضهم جعله حلفا لانه تعلق به المنع من الحلف فهو كقوله ان كلمت زيدا مثلا اه شيخنا (قوله والحلف)  
بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها لغة القسم اه شرح مر (قوله فاذا قال ان حلفت الخ) هذا  
تعليق على الحلف لا حلف فلو كرره اربع مرات طلقت ثلاثا ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف وقوله  
ثم قال ان لم تخرجي حث على الفعل او ان خرجت مثال لمنعه او ان لم يكن الامر بتحقيق خبر وظاهر كلامه ان  
تحقيق الخبر لا يحتاج فيه الى سبق محاورة بالفعل حتى يكون حلفا بل يكفي ظن ان من يخبره لا يصدق في خبره  
ولا يكون حينئذ الا تعليقا محضا اه حل (قوله لان قال بعد التعليق بالحلف الخ) اي ولم يقع بينهما تنازع  
فلو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف اه  
شرح مر وقوله طلقت حالا اي لانه علق بمستحيل وهو يقتضي الوقوع حالا فيقع الطلاق لتحقق الحلف  
المعلق عليه اي ما لم يرد بالطلوع ظهورها على الوجه المعتاد وراحتل عدمه لكونه زمن غم والا فلا يقع  
الطلاق حيث كان مراده ان فات طلوعها في ظني في ذلك اليوم (فرع) مما يغفل عنه ان يحلف بالطلاق انه  
لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب وينبغي ان يدين فيما لو قال  
أردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي اه ع ش عليه (قوله ويقع الآخر بصفته) هذا مشكل في الثالثة  
لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع في الثالثة  
مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال يحمل الوقوع فيها على ما اذا اراد مجرد التعليق لانا  
نقول هذا لا يصح لانه جعل هذا حلفا ويجرد التعليق لا يكون حلفا مع ان هذا الحمل ينافي جعل ذلك مثالا  
لتحقيق الخبر فليتأمل لا يقال انما يعتبر الظن بحيث يمنع الحث في التخيير دون التعليق كما هنا لانا نقول قد  
تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله ففعل ناسيا للتعليق او مكرها لم  
تطلق في الاظهر والحاصل ان المعتمد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيخين الظاهرة التناقض ان من حلف  
على ان الشيء الفلاني لم يكن او كان او سيكون او ان لم اكن فعلمت او ان لم يكن فعل او في الدار ظنا منه انه  
كذلك او اعتقاد الجمل به او نسيانه له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر  
كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه عليه اي لم يعلم خلافه فلا حث لانه انما ربط حلفه بظنه او اعتقاده  
وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حملا للفظ على حقيقة وهو ادر الك وقوع النسبة او  
عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور اه سم على حج ونقله ع ش على مر ببعض  
أصرف (قوله من الخروج) هذا راجع للثاني او عدمه راجع الاول وهذه الصفة التي هي العدم تحصل  
بالأيسر على ما مر اه شيخنا (قوله او عدم كون الامر كما قاله) هذا ضعيف والمعتمد انها لا تطلق بهذا لانه  
حلف على غلبة الظن الا ان يحمل على ما اذا كان هناك محاورة ومنازعة وعندها لا عبرة بغلبة الظن بل هو  
تعليق محض اذا وجدت صفته وقع اه شيخنا (قوله وهي في العدة) راجع للثلاثة وهو غير ظاهر في صورة  
العدم اذ هي لا تطلق فيها الا بالموت على ما مر وقوله او من طلوع الشمس اعاد من لانها تين ليس فيهما طلاق  
سابق اه شيخنا (قوله وهي في العدة) اي في غير المسئلة الاخيرة والاولى بخلاف الثانية وكتب ايضا قوله  
وهي في العدة ظاهر كلامه رجوعه للثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى لانه لو ابانها ثم ماتت تبين  
وقوع الطلاق قبل البيوتة وفي الثانية يتبين وقوع الطلاق من اللفظ وان ابانها وكتب ايضا هو ظاهر بالنسبة  
للحث وليس واضحا في تحقيق الخبر والمنع اه حل (قوله وهي في العدة) ظاهره اشتراط ذلك في الجميع وفي  
توقف الاخيرة والاولى على ذلك نظر بل ينبغي اذا حصل الأيسر ان يقع الطلاق في الاولى والاخيرة ثم  
الثالثة مشككة على قولهم لا حث في الحلف على غلبة الظن كذا بخط شيخنا البرلسي وذكر ذلك في مواضع آخر  
وعبر بقوله والمتجه في الاولى والاخيرة توقف الامر على الأيسر حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العدة من

(فاذا قال ان حلفت بطلاق  
فانت طالق ثم قال ان لم  
تخرجي او ان خرجت او  
ان لم يكن الامر كما قلت  
فانت طالق وقع المعلق  
بالحلف) لان ما قاله حلف  
باقسامه السابقة (لان قال)  
بعد التعليق بالحلف (اذا  
طلعت الشمس او جاء  
الحاج) فانت طالق فلا يقع  
المعلق بالحلف لانه ليس  
بحث ولا منع ولا تحقيق  
خبر (ويقع الآخر بصفته)  
من الخروج او عدمه او  
عدم كون الامر كما قاله وهي  
في العدة او طلوع الشمس



غير خروج بقضى بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة اه (واقول) انظر على هذا هل شرط الوقوع قبيل انقضاء العدة ان يكون المعلق بالخلف الطلاق الرجعي فان كان الثلاث لم يقع قبيل الانقضاء لعدم امكانه وقول شيخنا والمتجه الخ وافق عليه مر إذا كان المعلق طلاقا رجعيا لكنه لم يجزم به اه سم (قوله) او بجى الحاج) وهل ينظر في ذلك للاكثر او لما يطلق عليه اسم الجمع او الى جميع من بقي منهم ممن يريد الرجوع احتمالات اقربها ثانياها اه شرح مر وعليه فهل المراد قدومهم للبركة مثلا أو لا بد من دخولهم البلد حتى يقع ولو كان المعلق من قرية من قرى مصر فهل يشترط قدوم الحاج الى بلده او يكفي وصولهم الى مصر او كيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فلا بد من دخولهم البلد في الاولى ولا يشترط دخولهم قرية في الثانية اه ع ش عليه (قوله اطلقها) خرج ما لو قيل له الك عرس او زوجة فقال لا او انا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب لانه كذب محض اه قل على الجلال (قوله فقال نعم) خرج بنعم ما لو اشار بنحو راسه فانه لا عبرة به من ناطق فيما يظهر لما مر اول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كناية او صريحا قيل بالاول والثاني اصح اه شرح مر (قوله التماسا لانشاء) اي طالبا لانشاء اي لا يقع اه شرح مر (قوله كجبر واجل) اي وای بكسر الهمزة والواو جه ان يلى هنا كذلك كما مر في الاقرار ان الفرق بينهما لغوي لا شرعي اه شرح مر (قوله فصریح) اي في الايقاع وان لم تكن من صرائح الطلاق لكنها قائمة مقامه كما تقرر فلو قال طلقها وقع ولا بد بخلاف ما لو اقتصر على قوله طلقت بغير ضمير فهو صريح خلافا لالحج حيث قال انه كناية اه حل (قوله قائم مقام طلقها المراد) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل انها كناية معلالة بانها ليست من صرائح الطلاق كما في اصله مع شرح مر ونص عبارة شرح مر في رد هذا القول ويرد بانها وان كانت ليست صريحة فيها لكنها حاكية لما قبلها اللازم منه افادتها في مثل هذا المقام ان المعنى نعم طلقها وصرحتها في الحكاية نزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الاقرار تارة وفي الانشاء اخرى تبعا لقصده اه ومن ثم لو قيل له ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن اقرارا لانه ليس هنا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل هو تعليق ونعم لا تؤدى معناه اه حل (قوله فالظاهر انه استخبار) اي فيكون اقرارا وبدين (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج استخبارا او بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ما ذكر مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا من تابر الجميع فيه نظروا بوجه الثاني (فرع) علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلاص صلاة تصح عندها دون الزوج فالمتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اه سم على حجج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طالق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغني ان بعضهم افق بعدم الوقوع محتجبان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم النظر بجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا اه سم ايضا اه ع ش على مر في الجميع

### ( فصل في أنواع من تعليق الطلاق )

اي أنواع أخرى غير ما تقدم كما في مر (قوله لوعلقه باكل رمانة) هذا شرط وسيأتي جوابه بعد ست مسائل بقوله لم يقع ولو علق بمستحيل عقلا كان جمع الله بين الضدين أو شرعا كان نسخ صوم رة صان او عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحال شيء بل حتى توجد الصفة ان وجدت ولكن اليمين منعقدة فيحدث بها إذا كان قد سبق منه تعليق على الخلف ثم انه علق بمستحيل قاصدا منعها منه كان قال لها ان صعدت السماء فانت طالق قاصدا منعها من الصعود لما تقدم ان الخلف ما يتعلق به حدث او منع او تحقيق خبر اما إذا قال ما ذكر ولم يقصد منعها من الصعود فلا يكون حلفا فلا يحدث به من علق على الخلف وهذا كله في حالة الاثبات كما علمت من الامثلة اما إذا علق بالمستحيل في النفي كقوله ان لم تصعدى السماء فانت طالق فانه يقع في الحال

أرجى الحاج (ولو قيل له  
(استخبارا اطلقها) أي  
زوجتك (فقال نعم فقرار  
به) أي بالطلاق فان كان  
كاذبا فهي زوجته في الباطن  
(فان قال أردت) طلاقا  
(ماضيا وراجعت) بعده  
(حلف) فيصدق في ذلك  
وان قال بدل قوله وراجعت  
وبانت وجددت نكاحها  
فكما مر فيما لو قال أنت  
طالق أمس وفسر بذلك  
(أو قيل) له (ذلك التماسا  
لانشاء فقال نعم) أو  
نحوها عما يراد بها كجبر  
وأجل (فصریح) فيقع حالا  
لان نعم أو نحوها قائم  
مقام طلقها المراد ذكره  
في السؤال قال الزركشي  
فالظاهر انه استخبار  
(فصل) في أنواع من  
تعليق الطلاق لو (علقه)  
(بأكل رمانة







ثم بامساكها) كان قال ان بامتها فانت طالق وان ربيتها فانت طالق وان امسكتها فانت طالق (فيبادرت) مع فراغه من التعليق (باكل بعض) منها (اورميه) لم يقع انباء اللفظ بخلاف ما لو تقدمت بين الامساك او توسطت او اخرت الزوجة اكل البعض اورميه فلا تخلص بذلك لحصول الامساك وقرئ وبرميه مع قول اورميه اولي من قوله ثم برميه مع قوله ورمي (٣٨٣) بعض اذ لا يشترط تاخير التعليق

برميه عن التعليق باقتلاعها ولا الجمع بين اكل بعضها (او) علقه (بعدم تمييز نواه عن نواها) المختلطين كان قال ان لم تميز نوى عن نواك فانت طالق (ففرقة) بان جعلت كل نواة وحدها (او) بعدم (صدقها في تهمة سرقة) كان قال وقد اتهم بها ان لم تصدقني فانت طالق (فقال) مرقت (اسرقت او) بعدم (اخبارها بعدد حب) كان قال ان لم تخبرني بعدد حب هذه الرمانة فانت طالق (قد كرت ما) اي عددا (لا تنقص عنه ثم واحدا واحدا الى ما لا يزيد عليه) كان تذكر مائة ثم تزيد واحدا واحدا فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه (او) بعدم (اخبار كل من ثلاث) من زوجاته (بعدد ركعات الفرائض) كان قال لمن من لم تخبرني منكم بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة فهي طالق (فقال) واحدة سبع عشرة) اي في الغالب (واخرى خمس

ثم بامساكها) اتي ثم ليفيد تاخير بين الامساك عن مجموع للنين قبلها راما هما فلا ترتيب بينهما اذ شيخنا (قوله) فيبادرت باكل بعض منها) اي بيلعه من غير مضغ او بعد مضغه ولا تكون بالمضغ ممسكة والا كل في تعليق الطلاق به يترقب على بلعه بعد المضغ والبلع في ذلك يشمل المسبوق بالمضغ وبغيره ولو حلف بالطلاق انها لا تاكل كذا او ابلعه لم يحنث وان كانت العادة في تناوله البلع في غير سبق مضغ لان الطلاق مبني على الوضع اللغوي والبلع من غير مضغ لا يسمى كذا بخلاف ما لو حلف بالله لا ياكل كذا فابلعه من غير مضغ فانه يحنث وان كانت العادة في تناوله البلع بعد المضغ لان مبني الايمان على العرف وهو يسمى فيه كذا كذا قاله شيخنا وقال واعلم ان كلام الاصحاب الا الامام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف للغالب اذ العرف لا يكاد ينضبط هذا ان اضرب وان اطر دعمل به لقوة دلالة وعلى الناظر التامل والاجتهاد فيما يستفتى فيه اه حلي (قوله ففرقة) الاولى الا تيان بالواو ولان الفورية ليست بشرط وكذا قوله بعده فقالت سرقت الخ ويمكن انه اتي بالفاء فيهما المناسبة ما قبلهما (قوله ان لم تصدقني) بفتح المثناة وضم الدال وكسر الفاف الخفيفة اي ان لم تخبرني بالصدق اه شيخنا (قوله ما سرقت) ما نافية ثم وخبر ثانيا (قوله) قد كرت ما لا ينقص عنه) اي فلا بد من ذكر ذلك فور او به صرح الرافي وفي كلام بعضهم ان الوجه عدم اشتراط ذلك اي فيما لا يقتضي فورا كمثال المصنف بخلاف ما يقتضي الفور كما اذا لم تخبرني ام ح ل (قوله) ثم تزيد واحدا اي وكذا عكسه بان تذكر عددا تعلم انها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا واحدا وهكذا وكذا لو جمعت بينهما بان تذكر عددا متوسطا ثم تزيد وتنقص وهكذا ونقل عن الرافي انه لا بد من تولى الاعداد ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظر لاحتمال ان العدد الذي تسقطه هو الموافق لعدد حب الرمانة المخلاف عليه فالوجه ما ذكره الرافي وفارق ما هنا ما لو من اخبرني بقدم زيد فهي طالق فاخبرته به فتطلق ولو كاذبة فيه بانه في الرمانة اخبار عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره ان للرمانة عددا خاصا من اعداد كثيرة فهو المراد بخلاف ذلك فنامل ولو وقع حجر فقال ان لم تخبرني بمن رماه فانت طالق فقالت رماه مخلوق لم يحنث ما لم يرد تعيينها قل على الجلال (قوله حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه) رفيه ان الخبر يصدق على الاعم من الصدق والكذب وحينئذ كان ينبغي ان يكتبني باي عدد ناتي به كما كتني باخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قال لها ان اخبرني بقدم زيد فانت طالق واجيب بان الاخبار اذا كان عماء ومجرد في الواقع لا بد فيه من الصدق واذا كان عماء يحتمل الوقوع وعدمه فيكتفي فيه الاخبار او كذا با احل ومثله م (قوله) اي في الغالب) اي وان لم يقصده ولم تعرفه وكذا يقال فيما بعده (قوله بخلاف ما اذا قصد تعيينها فلا يخلص بذلك) اي بالتفريق المذكور في صورة النوى ولا بالاخبار المذكور في صورة السرقة والحب والركعات بل يقال في صورة النوى ان امكن التمييز عادة فميزت لم يقع بل يرفي يمينه وان لم يميز وقع باليأس من التمييز وذلك قليل الموت وان لم يمكن التمييز عادة فهو تعليق بمستحيل في النبي فيقع حالا من شرح م والرشيدى وعش عليه واما الصور الثلاث الباقية فالمعاق به فيها لا يكون مستحيلا أصلا فحينئذ ان اخبرته بما عينه يرفي يمينه فلا طلاق وان لم تخبره وقع الطلاق لكن باليأس وهو يحصل بالموت كما علمت لانه تعليق بممكن في النبي هكذا استفاد من حل (قوله او بنحو حين الخ) عبارة شرح الروض في الايمان اي الى حين اوزمان اودهر او حقب أو

عشرة اي ليوم الجمعة (وثلاثة احدى عشرة) اي لمسافر (ولم يقصد تعيينا في هذه المسائل) (الاربع لم يقع) طلاق اتباعا للفظ في الاولى ولصدق المخاطبة في احدا الاخبارين في الثانية ولاخبار بعدد الحب في الثالثة ولصدقن فيما ذكرن من العدد في الرابعة بخلاف ما اذا قصد تعيينها فلا يخلص بذلك والتقيد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زيادتي (او) علقه (بنحو حين) كزمان كان قال أنت طالق الى حين اوزمان او بعد حين او زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق الحين والزمان بها والى بمعنى بعد



احقاب حنث بالموت أى قبيلة متمكنة من القضاء لا بمضى زمن لأن ذلك لا يختص بزمن مقدر بل يقع على القليل أى ومثله ماله حلف لا بد أن يفعل كذا كما سرفى الطلاق فيكون كقول له لا قضيتك حنث فتى قضاء بروسوا أو صف هذه الألفاظ بقرب أو بعد لجميع العمر مهلة له ويخالف الطلاق حيث يقع به بمضى لحظة فى قوله أنت طالق بعد حين أو نحو ذلك و فرق الأصل بينهما بأن قوله أنت طالق بعد حين تعليق فتعلق الطلاق بأول ما يسمى حيناً وقوله لا قضين حنث إلى حين عدوه ولا يختص بأول ما يقع عليه الاسم وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضين حق فلان إلى حين لم يحنث بعد لحظة اهـ وقوله وقضيته الخ اعتمده مر اهـ شوبرى (فرع) وقع السؤال عن شخص عليه دين لاخر لحلف بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كذا تفوت جمعة من غير اعطاء ثم دفع ما يخصها فى الجمعة التالية طاهل تحت أم لا والجواب أن الظاهر أن يقال فيه الحنث لأن كل جمعة ظرف وبفراغها يتحقق عدم الاعطاء فيها وهذا كله عند الاطلاق فلو دلت القرينة على أنه لا يؤخر ذلك مدة طويلة بل أراد الأعم من الاعطاء فيها أو فيما يقرب منها عرفاً بحيث لا يعد مؤخر الم يحنث ويقبل ذلك منه ظاهراً اهـ ع ش على مر (قوله وفارق ذلك الخ) عبارة شرح مر وفارق قو لم فى الايمان لا قضين حنث إلى حين لم يحنث بل لحظة فاكتر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسمى حيناً إذ المدار فى التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظ ما ولا قضين وعدوه ولا يختص بزمن فنظر فيه الى الياس (قوله فيرجع فيه) أى فى كل من الطلاق والقضاء اليه أى الى الانشاء والوعد لكن على التوزيع فى مسألة الوعد يحنث باليأس وفى الانشاء بمضى لحظة اهـ شيخنا (قوله أو برؤية زيد) والرؤية لنحو زيد محمولة على البصرية لا العلمية بخلاف رؤية الهلال فانها محمولة على العلمية لا على البصرية فتطلق بتمام العدد كما تطلق برؤية غيرها له فلو قال للعمياء ان لم ترى زيدا فانت طالق طلقت فى الحال حيث ايس من عود بصرها بان غارت عيناه أو ولدت كماء لانه تعليق بمستحيل مع النفي اهـ حل (قوله أو لمسه) والوجه ان مسه هنا كلبه افتراقاً فى نقض الضوء لا طراد العرف هنا باتحادهما اهـ شرح مر (قوله تناوله حيا وميتاً) أى فيحنث برؤية شيء من بدنه متصل به غير نحو شعره نظير ما يأتى لامع اكر اهـ عليها ولو فى ماء صاف او من وراء زجاج شفاف دون خياله فى نحو مرآة نعم لو علق برؤيتهما وجهها فراه فى المرأة حنث إذ لا يمكن رؤيته إلا كذلك صرح به القاضى فى فتاويه فيما لو علق برؤية وجهه وبمس شيء من بدنه وبشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفاً بخلاف ما لو أخرج يده من كوة مثلاً فراهها فلا حنث ولو قال للعمياء ان رايت فموت تعليق بمستحيل حملاً لراى على المتبادر منها أو علق برؤية الهلال أو القمر حمل على العلم به ولو برؤية غير هاله أو بتمام العدد فتطلق بذلك لأن العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلاً فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو أخبره به صبي أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الأذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن بدين وإذا قبلنا التفسير فى الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم ترق فيها من أول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعدها هلالاً اما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعاينة فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قمرًا كذا الفتى به والدرجحه الله تعالى اهـ شرح مر (قوله كقذف الحى فى الاثم والحيكم) اما الاثم فلا زقذف الميت اشد من قذف الحى لان الحى يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اهـ ع ش على مر واما الحكم فهو وجوب الحد أو التعزير بقذفه كقذف الحى اهـ شيخنا (قوله لان القصد فى التعليق بالضرب الا يلام) لكن خالفاه فى الايمان وقد يجمع بحمل ما هنا على الا يلام بالقوة والمنفى ثم على ما بالفعل شيخنا (فرع) فيمن حلف لا تذهب زوجته مع أمه إلى الحمام فذهبت أو لا واجتمعاً فيه فان قصد منعها من الاجتماع فيه حنث وان قصد منع اجتماعهما ذهاباً أو اطلاقاً فلا كذا فى الامداد اخر مسألة فى الباب اهـ شوبرى (قوله لان

وفارق ذلك والله لا قضين حنث إلى حين حيث لا يحنث بمضى لحظة بأن الطلاق انشاء ولا قضين وعد فيرجع فيه اليه (أو) علقه (برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله) التعليق (حيا وميتاً) أما فى الرؤية واللمس فظاهر وأما فى القذف فلان قذف الميت كقذف الحى فى الاثم والحيكم ويكفى رؤية بعض البدن ولمسه ولا يكفى رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسها (لا بضربه) المعلق به الطلاق فلا يتناوله التعليق ميتاً لأن



القصد في التعليق بالضرب  
 الايلاء والميت لا يحس  
 بالضرب حتى يتألم به (ولو  
 خاطبته بمكره كياسفيه  
 ياخسيس فقال) لها (ان  
 كنت كذا) أى سفيها أو  
 خسيسا (فانت طالق فان  
 قصد) بذلك (مكافاتها)  
 باسماع ما نكره أى اغاظتها  
 بالطلاق كما اغاظته بما  
 يكرهه (وقع) حالا وإن لم  
 يكن سفيها أو خسيسا (ولم  
 بان قصد تعليقا أو اطلق  
 (فتعليق) فلا يقع إلا بوجود  
 الصفة نظرا لوضع اللفظ  
 (والسفيه من به منافع  
 لا طلاق التصرف) كان  
 يبلغ مبدرا يضع المال في غير  
 وجهه الجائر) والخسيس  
 من باع دينه بدنياه) بان  
 يتركه باشتغاله بها قال  
 الشيخان (ويشبهه انه من  
 يتعاطى غير لائق به بخلا)  
 بما يليق به لازمه أو لا  
 تواضعوا أخس الاخساء  
 من باع دينه بدنيا غيره  
 (والبخيل من لا يؤدي  
 زكاة أو لا يقرى ضيفا) هذا  
 من زيادتي

(كتاب الرجعة)

هي لغة المرة من الرجوع  
 وشرع رد المرأة إلى النكاح  
 من طلاق غير بائن في العدة  
 كما يؤخذ مما سياتي وأصلها  
 فيها قبل الإجماع قوله  
 تعالى وبعولتهن

القصد في التعليق بالضرب (أي بالفعل وهذا مخالف لكلامهم في باب الإيمان إذ المراد بالضرب  
 ما من شأنه الإيلاء واعتد شيخنا أن ما هنا وما في الإيمان على حد سواء فيكفي في الضرب أن يكون من شأنه  
 الإيلاء وإن لم يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحي والميت وحينئذ لا يحسن التعليق المذكور في كلامهم اه  
 حل (قوله لا يحسن بالضرب) فيه أنهم قالوا أنه يتأذى بما يتأذى منه الحي وإجاب عنه بعضهم بأن تأذيه  
 متعلق بالروح وما هنا بالجسد وهو لا يحسن وفيه نظر لأن الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم  
 لا يغسل بماء بارد لتأذيه مع أن هذا من وظائف البدن وسالت عنه شيخنا فأقره (قوله والسفيه  
 من به منافع الخ) هو بمعنى الذي في أصله قال الزركشي الظاهر النظر إلى الشقاق فإن كان في معرض  
 الاسراف فذاك أو معرض بذاة اللسان والفحش فالوجه الحمل عليه وإن لم يظهر شيء فباتى ما قاله  
 اه سم (قوله من به منافع لا طلاق تصرف) نازع في هذا التفسير إلا ذرعى بأن العرف عم بان السفيه  
 بذاة اللسان ونطقه بما يستحق منه سيما أن دلالة قرينة عليه ككونه خاطبها ببذاة فقالت ياسفاه مشيرة إلى  
 ما صدر منه والوجه الرجوع إلى ذلك أن ادعى إرادته وكانت هناك قرينة فإن كان عاميا عمل بدعواه  
 وإن لم تكن قرينة اه شرح مر (قوله ويشبهه أن من يتعاطى الخ) أى ينبغي أن يقال في تعريفه أنه من  
 يتعاطى الخ فلا يتوقف ذلك على فعل حرام ولا على ترك واجب اه ع ش على مر (قوله والبخيل من لا يؤدي  
 الخ) والسفلة من يعتاد الأفعال الدنيئة والخفيرة لغة الفقير وعرفا فاحش القصر ضئيل الشكل ولا عبرة  
 بعرف النساء أنه قليل النفقة والاحق من يضع الشيء في غير محله مع علمه بقبحه والغوغاء من يخالط الأراذل  
 ويخاصم بلام موجب والقلاش من يذوق الأطعمة في نحو الأسواق بغير شراء والقود من يجمع الرجال مع  
 النساء ولو غير أهله أو مع المردو القرليان من لا يمنع الزاني بأهله أو محارمه والديوث من لا يمنع الداخل  
 عليهم وقليل الحبة من لا يغار عليهم والقحبة البغي وهى اللحية كناية عن الرجولية فذاهر لحيته فقالت له  
 رايت مثلها كثيرا فقال لها إن كنت رايت مثله فانت طالق فان أراد المكافاة واطلق طالقت وإلا فتعليق  
 فتعتبر الصفة (فرع) قال لها إن لم أقل كما تقولين فانت طالق ثلاثا فقالت له انت طالق ثلاثا فخلاصه أن يقول  
 انت طالق ثلاثا إن شاء الله ويقصد التعليق أو من وثاق أو يقول أنت قلت انت طالق ثلاثا لو قالت له كيف  
 تقول إذا طلقته فقال أقول انت طالق ثلاثا فلا يقع به شيء (فرع) لا بحث من حلف أنه من أهل الجنة  
 أن كان مسلما انظر الظاهر النصوص فإن كان كافرا حنث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين  
 الحنث في الأول وعدمه في الثاني اه قل على الجلال (قوله من لا يؤدي زكاة الخ) هذا بخيل شرعا وقوله  
 أو لا يقرى ضيفا هذا بخيل عرفا اه شيخنا عزيرى وفي المصباح البخل في الشرع منع الواجب وعند  
 العرب منع السائل مما يفضل عنه اه (قوله أو لا يقرى ضيفا) قال في المختار قرأ الضيف بقره قرى  
 بالكسر وقرأ بالفتح والمد أحسن إليه وكتب أيضا لطف الله به قوله أو لا يقرى ضيفا والظاهر أنه ليس  
 المراد هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرا عليه وقد جرت العادة باكرامه اه ع ش  
 على مر وفي المصباح قرى بالضيف أقرى به من باب رمى قرى بالكسر والقصر والاسم القراء مثل سلام اه

(كتاب الرجعة)

بفتح الراء ويجوز كسرها وقيل هو الأكثر لغة وعبارة شيخنا بفتح الراء أفصح من كسرها عند الجوهرى  
 والكسر أكثر عند الأزهري وعليه يكون استعمال المكسور في المرة على خلاف المشهور من أنه للميئة وهل هي  
 ابتداء نكاح أو استدامة بعض فروع الباب يقتضى الأول وبعضها يقتضى الثاني فهو مما لا يطلق فيه التجميع  
 اه حل وفي قل على الجلال وهى كابتداء النكاح تارة وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم بما ياتى وأصلها  
 الإباحة وتعتبرها أحكام النكاح (قوله رد المرأة إلى النكاح) أى من النكاح الناهر إلى النكاح الكامل فلا  
 أشكال بكونها في نكاح اه مدابغى وقال بعضهم إلى النكاح أى إلى موجهه وهو الحل اه وعبارة زى



أحق بردهن في ذلك أي في  
العدة أن أرادوا إصلاحا  
أي رجعة وقوله الطلاق  
مرتان الآية وقوله صلى  
الله عليه وسلم لعمره  
فليراجعها كما مر (أركانها)  
ثلاثة (صيغة محل ومرجع  
وشرط فيه) مع الاختيار  
المعلوم من كتاب النكاح  
(أهلية نكاح بنفسه) وأن  
توقف على إذن فتصح  
رجعة سكران وعبد وسفيه  
ومحرم لا مرد وصبي  
ومجنون ومكره ووجه  
ادخال المحرم أنه اهل  
للكناح وإنما الأحرام مانع  
ولهذا وطلق من تحته حرة  
وأمة الأمة صحت رجعته  
لأنه ليس أهلا لنكاحها  
لأنه اهل للنكاح في الجملة  
(فلولي من جن) وقد وقع  
عليه طلاق (رجعة حيث  
يزوجه) بأن يحتاج إليه كما  
مر (و) شرط (في الصيغة  
لفظ يشعر بالمراد) وفي  
معناه ما مر في الضمان وذلك  
أما صريح (وهو رد ذلك  
إلى ورجعتك وارجعتك  
وراجعتك وامسكتك)  
لشهرتها في ذلك وورودها  
في الكتاب والسنة  
وفي معناها سائر ما اشتق  
من مصادرها كانت مراجعة  
وما كان بالعجمية وأن  
أحسن العربية

فما سياتي قوله وفي الصيغة لفظ الخ واستشكل قول المرتجع راجعت زوجتي إلى نكاحي مع أن المرتجع لم  
تخرج عن النكاح بل هي زوجة حكائي النفقة وغيرها واجيب بأن المراد راجعتهم إلى نكاح كامل غير صائر  
ليبنونة بانهضاء عدة انتهت (قوله أحق بردهن) أي مستحقون فهو بمعنى أصل الفعل اه قل على الجلال  
(قوله وشرط فيه الخ) أي ولا يشترط في تحققه وقوع الطلاق على المعتمد فلو شك فيه فراجع ثم بان  
وقوعه صحت كما لو زوج أمة أبيه ظاناً بحياته فبان ميتاً حج أهمل لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر  
وظن المكلف اه زى (قوله المعلوم من كتاب النكاح) أي حيث قال هناك وشرط في الزوج حل  
واختيار أي المرتجع زوج هذا مراده وفيه أنه لا يلزم من اشتراط الاختيار في الزوج اشتراطه في المرتجع  
لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن الحكم مسلم اه شيخنا وعبارة الشوبري قوله المعلوم من  
كتاب النكاح يراجع وينظر وجه العلم من ذلك فإن المذكور ثم اختيار في النكاح أي ابتداء ولا يلزم منه  
اعتباره فيه دواما تأمل انتهت (قوله أهلية نكاح بنفسه) أي سواء كان يعقد لنفسه أم لغيره فصح  
التفريع اه شيخنا (قوله فتصح رجعة سكران) أي متعد وأما غيره فاقوله كلها لا غية اه ع ش على مر  
(قوله لا مرد) والفرق بينه وبين المحرم مع أن في كل مانع ان الردة تقطع النكاح فهي مانع قوی والأحرام  
لا يقطعه فهو ضعيف كلا مانع اه شيخنا (قوله وصبي) ذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل بانه  
لا يتصور وقوع طلاق عليه ويجاب بحمله على فسخ صدر عليه وقلنا أنه لا طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بصحة  
طلاقه على أنه لا يلزم من نفي الشيء إمكانه فلا يستشكل غفلة عن ذلك اه شرح مر قال سم على منهج والظر  
إذا طلق الصبي وحكم الحنبلي بصحة طلاقه هل لولي الرجعة حيث يزوجه كما هو ظاهر قياس المجنون اه  
أقول الظاهر أن له الرجعة قياساً على ابتداء النكاح وإن كان بائناً عند الحنبلي لأن الحكم بالصحة لا يستلزم  
التعدي إلى ما يترتب عليها بان كان قد حكم بصحته وبموجبه وكان من موجبه عنده امتناع الرجعة وإن  
حكمه بموجبه يتناولها احتاج في ردها إلى عقد جديد اه ع ش عليه (قوله ومجنون) بان أطلق في حال  
أفاقته أو على علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه اه سل (قوله وإنما الأحرام مانع) أي فهو اهل للنكاح في  
الجملة لا يقال هذا يصدق بالمرتد فيقال أنه اهل للنكاح في الجملة الواحدة لا نأقول بين الأحرام والردة فرق  
واضح لأن الردة تزيل اثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الأحرام فإنه مانع كلا مانع اه حل (قوله ولهذا)  
أي اعتبار كون المرتجع أهلاً للنكاح بنفسه في الجملة لو طلق من تحته حرة صالحة للاستمتاع وقوله لأنه  
اهل للنكاح أي لنكاحها اه حل (قوله فلولي من جن الخ) أي عليه ذلك لأنه جواز بعد امتناع اه حل  
وعبارة شيخنا قوله فلولي من جن وذلك بان أطلق قبل أن جن أو علق بصفة ووجدت في حال جنونه  
والمراد أنه يراجع وجوباً لأن الرجعة مثل النكاح وتقدم وجوبه ولولي الصبي أيضاً إذا طلق وقد حكم  
الحنبلي بصحة طلاقه أن يراجع له لكن جواز الأوجوب كما مر في النكاح انتهت (قوله وهو رد ذلك الخ)  
فلو اسقط الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم الظاهر كفلانة واسم الإشارة كهذه  
اه حل وقوله كان لغوا وينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جواباً لقول شخص له اراجعت امرأتك  
التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جواباً للتمس الطلاق منه ونقل بالدرس عن سم على حج ما يصرح  
به اه ع ش على مر (قوله وورودها) أي ورود مجموعها والافكار لم ترد في الكتاب والسنة  
حرر وهذا يقيد أن ما أخذ الصراحة الشهرة مع ورود في الكتاب والسنة وإن لم يشكر فيهما  
فليراجع مع ما تقدم في الطلاق والخلع فإن كلام المصنف في ذلك متناف والحق أن ما أخذ  
الصراحة أما الشهرة مع ورود معناه أو ورود أي ورود لفظه في القرآن أو السنة وقد لا يخالف  
ذلك كلام المصنف هنا بان يراد ورود معناه وحينئذ يرد لفظ الإصلاح لأنه ورد بمعنى  
الرجعة اه حل (قوله سائر ما اشتق من مصادرها) أي مما هو مناسب لها فلو قال أنت مراجعة بكسر



الجيم او قال انا مراجع بفتح الجيم كان لغوا واما نفس مصادرها فانظر حكمه ثم رايت الشهاب عميرة  
قال وينبغي ان تكون المصادر كلها كنيات كنظيره من الطلاق وهل الحكم كذلك ولو مع لفظ إلى او  
حيث اسقطه ثم رايت حجج ايضا بحقه حيث قال ويظهر ان منها اى الكنيات انت رجعة كانت طلاق  
فقول الاصل والاصح ان الرد والامساك صريحان المراد ما اشتق منهما فقول شيخنا كحج ما اشتق  
منهما فيه نظر ظاهر وكان ينبغي ان يقول اى ما اشتق منهما كما اشار اليه الشارح المحقق اه حل (قوله  
ويسن في ذلك) اى حتى فى امسكتك الاضافة إلى الضمير كما علم اى حيث عبر بذلك فيه وسكت عنه فيما بعده فلو  
قال رددتك واسقط إلى كان كناية ولو قال انت رد بالمصدر هل يشترط لكونه كناية ان يقول إلى لان  
إلى هي المصيرة لكون ذلك صريحا فاذا سقطت بصير اللفظ كناية وكذا ما اشتق منه اه حل (قوله  
كزوجتك ونكحتك) اى أو التزويج أو الانكاح وقوله لانهما اى التزويج والانكاح كما فى الاصل وعبرة  
الاصول وان اى والاصح ان التزويج والانكاح كنياتان اى هما وما اشتق منهما وان اقتصر الشارح  
المحقق على الثانى اه حل (قوله فانه يشترط فيه ذلك) اى فى صراحته لان الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم  
ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى اهلهما بسبب الفراق فاشترط ذلك فى صراحته خلافا لجمع اه شرح مر  
واشعر كلامه باشتراط وصل الفاظ الرجعة بما يدل على الزوجة من ضمير كما فى الامثلة أو اسم ظاهر  
كراجعت فلانة أو إشارة كراجعت هذه كذا فى حاشية شيخنا زى ويبقى النظر فى راجعت بنت فلان والظاهر  
صححة الرجعة به نعم لو ادعى انه اراد غير المطلقة انه يؤخذ به لانه غلط على نفسه فليراجع اه شوبرى  
(قوله لان ما كان صريحا فى شيء الخ) اى ولان ما كان صريحا فى شيء ولم يجد نقاذا فى موضوعه يكون كناية  
فى غيره والتزوج والانكاح من هذا القليل لانهما موضوعان لحل الاجنبية ولم يصادفاه لانهما  
مستعملان فى الزوجة وكلامه لا يتم الا بهذا اه شيخنا وفى التحفة فى باب النذر (تنبيه) قولهم على لك  
كذا صريح فى النذر ينافية انه صريح فى الاقرار الا ان يقال لا مانع انه صريح فيهما وينصرف لاحدهما  
بقريئة ونظيره مامر فى لفظ السلف انه صريح فى السلم والقرض لكن المذهب ثم نفس الصيغة بخلافه هنا  
اه اقول ومنه اعرتك اذا اشتهر فى القرض كما ذكره فى العارية اه شوبرى (قوله منحصرة فيما  
ذكر) اى فى المتن حيث اتى فيه بما يفيد الحصر ولا يرد ما فى معناها مما اشتق من مصادرها وقوله بخلاف  
كنياتهم احيث اتى فيه بالكاف فنما اخترت رجعتك اه حل (قوله إن شئت) بكسر الهمزة فلو  
فتحها او ابدلها باذ صححت من النحوى دون غيره وتاء تثبت مكسورة لانه خطاب لها فلو ضمها فقال  
بعض مشايخنا بالصحة لانه تصريح بالمقتضى وفيه بحث فتأمل اه قل على الجلال (قوله او راجعتك  
شبرا) وهل مثله مالو اتى بما يبعد بقاؤه اليه اه حل وفى عش على مر قوله وعدم توقيت شمل  
مالو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه انه راجعها  
بقية حياتها (قوله ومن اشهاد عليها) اى على اللفظ المنطوق بها كما قاله الزركشى يسن على الاقرار  
بها ايضا ويثاب على ذلك وان كان فيه ارشاد لانه ليس لمحض الارشاد اه قل على الجلال ويكون  
الاشهاد على الكناية اشهادا على مجرد اللفظ ويصدق الزوج فى النية وفى كلام النووى وينبغي ان يقول  
ما يقوله بعض الناس اشهدوا على انى راجعت زوجتى وحينئذ ينبغي ان يكون كناية فان نوى به  
الرجعة اكتفى بذلك ويحتمل انه لغوا انه لا فرق بين ان ياتى بعلى او لا اه حل (قوله لانها  
فى حكم استدامة النكاح) ومن ثم لم يحتج لولى ولا لرضاها بل يندب فان لم يشهد استحب الاشهاد  
عند اقراره بالرجعة خوف جحودها فان اقراره بها فى العدة مقبول لقدرته على الانشاء  
اه شرح مر (قوله لانها فى حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه الظرفية وما معنى  
كونها فى حكم الاستدامة مع انها استدامة وكان الصواب ان يقال لانها استدامة نكاح الخ  
ويجاب بان المراد فى حكم استدامة النكاح الذى لم يختل بالطلاق ولا ففى استدامة حقيقة اه شيخنا

ويسن فى ذلك الاضافة  
كان يقول إلى او إلى  
نكاحى الا رددتك فانه  
يشترط فيه ذلك كما علم  
(أو كناية كزوجتك  
ونكحتك) لانهما صريحان  
فى العقد فلا يكونان  
صريحين فى الرجعة لان  
ما كان صريحا فى شيء لا  
يكون صريحا فى غيره  
كالطلاق والظهار وعلم  
بما ذكر ان صرائح الرجعة  
منحصرة فيما ذكر وبه  
صرح فى الروضة وأصلها  
بخلاف كنياتها (وتنجيز  
وعدم توقيت) فلو قال  
راجعتك إن شئت فقالت  
شئت أو راجعتك شهر الم  
تحصل الرجعة والثانية من  
زيادتى (وسن إلهاد)  
عليها خروجها من خلاف  
من أوجه وإنما لم يجب  
لأنها فى حكم استدامة  
النكاح السابق والامر  
به فى آية



فاذا بلغن أجلهن (أي قارن ببلوغه لانه بعد بلوغ الاجل اى انقضاء العدة ليس لهم الا مساكاه عيش  
 النذب كافي قوله واشهدوا  
 واذا تابعتهم وانما وجب  
 الاثهاد على النكاح لا ثبات  
 الفراش وهو ثابت هنا  
 والتصریح بسن الاثهاد  
 من زيادتي وبما تقرر علم  
 أن الرجعة لا تحصل بفعل  
 غير الكتابة وإشارة  
 الاخرس المفهومة كوطء  
 ومقدماته وان توى به  
 الرجعة لعدم دلالة عليها  
 وكلا لا يحصل به النكاح ولان  
 الوطء يوجب العدة فكيف  
 يقطعها واستثنى منه وطء  
 الكافر ومقدماته اذا كان  
 ذلك عندهم رجعة وأسلموا  
 او ترفعوا اليها فنفقهم كما  
 نفقهم على الانكحة  
 الفاسدة بل أولى (و)  
 شرط (في المحل كونه  
 زوجة موطوءة) ولو في  
 الدبر (معينة) هو من زيادتي  
 (قابلة لحل مطلقه بجائز لم  
 يستوف عدد طلاقها)  
 فلا رجعة بعد انقضاء  
 عدتها لانها صارت اجنبية  
 ولا قبل الوطء اذ لا عدة  
 عليها كالوطء استدخال  
 الماء ولا في مبهمه كان طاق  
 اخدى زوجته مبهما ثم  
 راجع الماطقة قبل تعيينها  
 اذ ليست الرجعة في احتمال  
 الابهام كالطلاق لشبهها  
 بالنكاح وهو لا يصح معه  
 ولا في حال ردتها كما في  
 حال رده وان عاد المرء

(قوله فاذا بلغن أجلهن) أي قارن ببلوغه لانه بعد بلوغ الاجل اى انقضاء العدة ليس لهم الا مساكاه عيش  
 (قوله وبما تقرر علم ان الرجعة لا تحصل بفعل الخ) فلو وطئ الحنفى الرجعية ثم تشفع فهل يجب عليه الرجعة  
 او التجديد وكذا لو قلد الشافعى الحنفى في نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد النكاح  
 على قاعدة مذهبه او لا قياسا على العبادة التي فعلها قبل ذلك او يفرق بان العبادة انقضت على الصحة ولم يبق  
 اثرها في الخارج والزوجية موجودة والاثر وهو الوطء باق لانه مستند للعقد المتقدم وقدر رجع عنه فان  
 قلت القياس عدم التجديد قياسا على الكافر اذا اسلم قلت يمكن الفرق بينهما بالتسامح في انكحة الكفار  
 ما لا يتسامح في انكحة المسلمين وايضا انكحة الكفار محكوم بصحتها قبل الاسلام حرره ويمكن الجواب  
 بانه ان رجع عن تقليد الحنفى مثلا الى غيره لا يجب عليه التجديد ولا الرجعة الا ان رجع في خصوص هذه  
 الجزئية بان صرح بالرجوع فيها او نواه بقلبه اما لو لم يصرح بما ذكر بان قلد نحو الشافعى في العبادات وغيرها  
 ولم يخطر بباله هذه الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدم لوقوعه صحيحا في معتقده لانه لا يلزم من بطلان  
 العموم بطلان الخصوص اه ع ش على مر (قوله غير الكتابة وإشارة الاخرس) اى لانهما ملحقان  
 بالقول في كونهما كنايةين اه شرح مر (قوله وإشارة الاخرس المفهومة) اى ففهوم اللفظ فيه تفصيل فان  
 كان كتابة او إشارة آخرس مفهومة صح وان كان وطئا او مقدماته لم يصح وقوله لعدم دلالة عليها بخلاف  
 الكتابة وإشارة الاخرس المفهومة اه حل (قوله كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط بما غنى  
 الاول عن الثاني والخامس والسادس والسابع اه شيخنا (قوله لو وفي الدبر) اى وان لم تنزل بكارتها كان  
 كانت غورا كما هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطء الدبر اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله مطلقه)  
 اى ولو بتطبيق القاضى على المولى ويكفى في تخليصها منه اصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضى حيث  
 جازت الرجعة من المولى اه ع ش على مر (قوله مطلقه) اى ولو احتملا لا يدخل مالو علق طلاقها على شيء  
 وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الاصح صحة الرجعة كما تقدم اه حل (قوله فلا رجعة بعد  
 انقضائها) اى فشرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به اصله فقال وشرطها ان تكون باقية في العدة اه وفي  
 قل على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد  
 قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل مالو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة  
 ومالو وطئت في اثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فحملت فله الرجعة فيها وان لم تسكن في عدة الطلاق وله  
 الرجعة قبل انفصال تمام الولد او قبل ثانی التوامين نعم لا رجعة له مادامت فراشا لواطىء ولو كان الوطء  
 للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تداخلت العدتان الا ان حملت فله الرجعة الى الوضع  
 لوقوع الحمل عن العدتين معا اه (قوله وكالوطء استدخال الماء) ولو في الدبر كما شمله كلامهم اه زى اه  
 شوبرى (قوله كان طاق احدى زوجتيه) رجعيائهم قال راجعت احدهما فلو راجع كلا منهما او واحدة  
 معينة صح ونقل الزركشى عن الرافعى ان مثل المبهمه مالو طلقها على التعيين ثم نسيها وراجعها قبل البيان  
 وعبارة حج ومثله على احدى وجهين مالو كانت معينة ثم نسيها الخ وعبارة شيخنا مثله وقوله ولا في طلاق الخ  
 فيه انه قد يقال هذا وما بعده يعنى عنه قوله زوجة لان كلا ليس بزوجة وقد يمنع ان الخارج بزوجة الاجنبية  
 لانه لا يقال فيها هل تصح رجعتها او لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتيج الى ذكرهما تامل اه حل  
 (قوله بهما) حال من فاعل طلق فهو بكسر الهاء وجعله سفة لمصدر محذوف غلط او لا حاجة اليه اه شيخنا  
 (قوله وهو) اى النكاح لا يصح معه اى الابهام كذا ضبط عليه اه شوبرى (قوله لان مقصود الرجعة  
 الاستدامة) تحتاج هذه المقدمة الى اخرى لينبنى عليها ما بعدها اى ومن لوازم الاستدامة حل الاستمتاع  
 ومادام أحدهما الخ شيخنا وانما يحتمل رجعة المحرمة لا فادتها وانواعا من الحل كالنظر والخلو اه شوبرى



وما دام أحدهما مرتدالا  
يجوز التمتع بها ولا في فسخ  
لأن الفسخ إنما شرع لدفع  
الضرر فلا يليق به جواز  
الرجعة ولا في طلاق بعوض  
ليبنوتها كما مر في باب الخلع  
ولا في طلاق استوفى عدده  
لذلك ولأنه لا يبيح النكاح بلا  
طلاق (وحلفت في انقضاء  
العدة بغير أشهر) من إقراره  
أو وضع إذا أنكره الزوج  
فتصدق في ذلك (إن أمكن)  
وإن خالفت عادتها لأن  
النساء مؤتمنات على إراحتهن  
وخرج بانقضاء العدة  
غيره كنسب واستيلاد  
فلا يقبل قولها إلا بينة وبغير  
الأشهر انقضاؤها بالأشهر  
وبالامكان ما إذا لم يمكن  
الصخر أو ياس أو غيره  
فيصدق بيمينه (ويمكن)  
انقضاؤها (بوضع لثم  
بسته أشهر ولحظتين) لحظة  
للوطء ولحظة للوضع (من)  
حين (امكان اجتماعهما)  
بعد النكاح وهذا أولى  
من قوله من النكاح  
(ولمصور بمائة وعشرين)  
يوما (ولحظتين) من أمكان  
اجتماعهما (ولمضخة بثمانين)  
يوما (ولحظتين) من  
امكان اجتماعهما وقد  
بينت أدلة ذلك في شرح  
الروض (و) يمكن انقضاؤها  
(بإقراره لحرة طلقت في طهر

(قوله لأن الفسخ إنما شرع لدفع الضرر) قد يراد به طلاق القاضي على المولى فإنه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر أن بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ أه ع ش على مر (قوله وحلفت في انقضاء العدة الخ) وتحلف أيضا في عدم الحيض لتجنب نفقتها وسكنها وان تبادت لسن الياس أه شرح مر (قوله لأن النساء مؤتمنات على إراحتهن) تعليل لتصدقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعال عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع أن العلة جارية فيهما فكان القياس القبول إلا أن يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وامكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيهما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها بهما فتصدق فيها أه ع ش على مر (قوله كسب) كان اتت له بولد وادعت انقضاء العدة بوضعها وادعى أنه مستعار فتصدق في الانقضاء لا في ثبوت نسب الولد وقوله واستيلاد أي فيما لو ادعت الامة على سيدها أنه استولدها وفيه أن الكلام هنا في الزوجة المطلقة لا في الامة فكان الأولى اسقاط الاستيلاد إلا أن يقال قوله وحلفت أي المرأة من حيث هي وفيه ما فيه أه شيخنا (قوله كنسب) أي فلا يقبل قولها لا يقال هذا بخلاف ما تقرر من أنه إذا اتت الزوجة بولد للامكان لحقه ولا ينتفى عنه إلا بنفيه بشرطه لا نأقول لا مخالفة لأن ذلك فيما إذا سلم أنها اتت به وما هنا فيما إذا أنكر اتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد يلتبس قبل التأمل أه سم وكتب أيضا أي في الولد الحاصل من الحرية والامة أه ع ش (قوله أو ياس أو غيره) كالقيمة وتقدم في تعليق الطلاق على حيضها قبول قولها وان خالف حيضها العادة وهو يشمل مالو كانت آيسة وكيف ينتفى الامكان في حق الآيسة مع قولهم مادامت المرأة حية فالحيض في حقها ممكن ومن ثم لو حاضت الآيسة اعتدت بالحيض ولا عبرة بما اعتدت به من الشهور أه حل (قوله أو غيره) كعدمه بأن كانت عقيمة وقوله فيصدق بيمينه وظاهر في الآيسة وأما في الصغيرة فكان القياس تصديقها بلا يمين أه حل (قوله فيصدق بيمينه) أي لرجموع اختلافهما إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكذلك في وقته اذ من قبل في شيء قبل في صفته وإما صدقت بيمينها في العكس كطلقتك في رمضان فقالت بل في شوال لتخليطها على نفسها بطويل العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكاها في البحر عن نص الاملاء وحينئذ فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ويقبل هو بالنسبة لحل نحو اختها ولومات فقالت انقضت عدتي في حياته لزمها عدة الوفاة ولا أثر له وقيد القفال بالرجعي واخذ منه الأذرعى قبولها في البائن ولومات فقال وارثها انقضت وانكر المطلق ايرثها اتجه تصديق المطلق في الأشهر والوارث فيما عداها كما في الحياة وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق القول بتصديقه والقول بعدمه أه شرح مر (قوله بستم) أي عددية لا هلالية كما بحثه الباقي اخذا بما يأتي في المائة والعشرين أه شرح مر (قوله ولحظتين) فلو اتت به تاما لدون ذلك لا يلتفت اليها ولا تنقض عدتها به لأنه يحكم عليها بأنه من غيره فان كان فيها صورة خفية فلا بد أن تأتي بذلك لفوق ثمانين يوما أه حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بهادون أربعة أشهر لأن العبرة هنا بالعدد لا بالأهله أه شرح مر (قوله بثمانين يوما ولحظتين) ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل آدمي والام تنقض بها أه شرح مرو قوله شهادة القوابل أي أربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كابن حجر لكن عبارة الشارح في العدد عند قول المصنف وتنقض بمضخة فيم اصورة آدمي الخ فإذا اكتفى في الاخبار بالنسبة للباطن فيكتفى بقالة كما هو ظاهر اخذاهن قولهم بأن غاب زوجها فاخبر ما عدل بموته أن تزوج باطنا هو يمكن حل ما هنا من اشتراط الأربع على الظاهر كالوقوف ذلك عند ما كمدون الباطن أه ع ش عليه (قوله وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض) وعبارته هناك وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بستم أشهر



سبق بحيض باثنين وثلاثين) يوما (ولحظتين) لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض  
أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض (٣٩٠) وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة واربعين) يوما (ولحظة)

من حيضة رابعة بان يطلقها  
آخر جزء من الحيض ثم  
تطهر أقل الطهر ثم تحيض  
أقل الحيض ثم تطهر وتحيض  
كذلك ثم تطهر أقل الطهر  
ثم تطعن في الحيض لحظة  
(ولغير حرة) من أمة أو  
مبعضة فهو اعم من قوله  
أو أمة (طلقت في طهر سبق  
بحيض بسنة عشر) يوما  
(ولحظتين) بان يطلقها  
وقد بقي من الطهر لحظة ثم  
تحيض أقل الحيض ثم تطهر  
أقل الطهر ثم تطعن في  
الحيض لحظة (وفي حيض  
بأحد وثلاثين) يوما  
(ولحظة) بان يطلقها آخر  
جزء من الحيض ثم تطهر  
أقل الطهر وتحيض أقل  
الحيض ثم تطهر أقل الطهر  
ثم تطعن في الحيض لحظة  
فان جملة المطلقة انما طلقت  
في حيض أو طهر حمل امرها  
على الحيض للشك في انقضاء  
العدة والاصل بقاؤها قاله  
الصيمري وغيره وخرج  
بزيادتي سبق بحيض مالم  
طلقت في طهر لم يسبقه حيض  
فاقل اما كان انقضاء الاقراء  
للحرة ثمانية واربعون يوما  
ولحظة لان الطهر الذي  
طلقت فيه ليس بقرء لكونه  
غير محتوش بدمين وغيره  
اثان وثلاثون يوما ولحظة  
واعلم ان اللحظة الاخيرة  
في جميع صور انقضاء

قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر  
في خبر الصحيحين ان احدهم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة  
مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وشرقه أو سعيد وأما  
خبر مسلم اذا مر بالنطفة ثلثان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملاك فصورها الحديث فاجيب عنه بان الخبر  
الاول أصح وان هذا من الترتيب الاخباري كانه قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا  
ويجاب أيضا بحمل التصوير في الثاني على غير التام وفي الاول على التام أو يحتمل على التصوير بعد المدة المفادة  
من الاول ولا يمنع منه فاء فصورها اذا التقدير فضت مدة فصورها كما في قوله تعالى فجعله غثاء انتهت  
ووجدت بهامشه بخط بعض الفضلاء مانصه قوله أو يحجب أيضا بحمل الخ أو يحجب بان بعث الملك في  
الاربعين الثانية للتصوير وخلق السمع والبصر والجلد واللحم والعظام والتمييز بين الذكر والانثى وبعثه  
بعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقد حصلت المغايرة بعد البعثين ذكره ابن الاستاذ وهو من أحسن الاجوبة  
ذكره الزركشي في التكملة قال الحافظ في فتح الباري وقد توزع في ان التصوير حقيقة انما يقع في الاربعين  
الثالثة بانه مشهور في كثير من الاجنة التصوير في الاربعين الثانية وتمييز الذكر عن الانثى وعلى هذا فيحتمل  
ان يقال ما ابتدئ به الملك تصوير ذلك لفظا وكتبا ثم يسوم فيه فعلا عند استكمال العلقة ففي بعض  
الاجنة يتقدم ذلك وفي بعضها يتأخره وفي قل على الجلال قوله ان احدهم اي كل واحد منكم يا بني  
آدم يجمع اي يضم ويحفظ خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما أي فيها بعد سبعة ايام أو في آخرها  
ففي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله ان يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة تحت كل  
ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله وفي رواية انها تمسكت كذلك أربعين ليلة ثم يصير  
دما في الرحم فذلك جمعا ثم تكون عقب تلك الاربعين في ذلك المحل علقة اي قطعة دم تجمد شيئا فشيئا  
مثل ذلك اي أربعين يوما ثم عقب هذه الاربعين الثانية تكون في ذلك المحل ايضا مضغة اي قطعة  
لحم قدر ما يوضع وتقوى شيئا فشيئا مثل ذلك اي أربعين يوما ثم عقب هذه الاربعين الثالثة يرسل الله  
الملك الموكل بالرحم ومعنى ارساله امره بالتصرف فيم الماني الحديث ان الملك موكل بالرحم من الابتداء  
يقول اي رب نطفة اي رب علقة اي رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش  
به بامر الله تعالى وفي هذه الرواية ان ارسال الملك في اول الاربعين الرابعة وفي اخرى في الثالثة وفي  
اخرى في الثانية وفي اخرى في الاولى وقد انتشرت اقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها باقوال مختلفة منها انه  
بعد الاولى لتصويره الخفي والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لنفخ الروح ومنها  
انه بعد الاولى لمبادئ تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا  
وانما ذكرنا ذلك لمسيس الحاجة اليه واضطراب اقوال فيه فانه زبدة ما يحتاج اليه في ذلك وتعبير  
الاحاديث بتم المقتضية للتراخي مؤول فراجعهم (قوله سبق بحيض) اي او نفاس على ما ياتي (قوله وذلك  
بان يطلقها) اي يقدر ويفرض طلاقها وقد بقي الخ وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله ثم تطعن)  
بضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع ش على مر فالاول من باب قتل والثاني من  
باب نفع كما يفيد المصباح (قوله لكونه غير محتوش بدمين) في المصباح واحتوش القرم بالصيد احاطوا به  
وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشوه والمفعول محتوش بالفتح ومنها احتوش الدم الطهر كأن الدماء احاطت  
بالطهر واكتنفته من طرفه فالطهر محتوش بدمين اه (قوله كهو في الحيض) اي فلا يحسب  
من العدة (قوله واستأنفت عدة) اي لاجل الوطء (قوله بلا حمل) حال من العدة كما يدل له كلامه

العدة بالاقراء لتبين تمام القرء الاخير لامن العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كم وفي الحيض (ولو وطئ) الزوج (قوله)  
(رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطئ (بلا حمل راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها للوطء فلو وطئها بعد مضي قرأين



استأنفت للوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العدين فيراجع فيه والاخير ان متمحصان  
أعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة بلا حمل أعم من تعبيره بالاقرء لشمولها مالو ( ٣٩١ ) كانت تغتد بالاشهر وخرج

بقولي واستأنفت مالو كانت  
حاملًا وبقولي بلا حمل مالو  
أحبها بالوطء فانه يراجعها  
فيهما مالو تضع لوقوع عدة  
الحمل عن الجهتين كالباقي  
من الاقرء او الاشهر  
( وحرم ) عليه ( تمتع بها )  
أي بالرجعية بوطء وغيره  
لانها مفارقة كالبائن  
( وعزر معتقد تحريره )  
لاقدامه على معصية عنده  
فلاحد عليه بوطء لشبهة  
اختلاف العلماء في حصول  
الرجعة به وذكر التعزير  
في غير الوطء من زيادتي  
هنا ( وعليه بوطء مهر  
مثل ) وان راجع بعده  
لانها في تحرير الوطء كالبائن  
فكذا في المهر بخلاف  
مالو وطئ زوجته في  
الردة ثم اسلم المرتد لان  
الاسلام يزيل اثر الردة  
والرجعة لا يزيل اثر الطلاق  
( وصح ظهار وإيلاء  
ولعان ) منها لبقاء الولاية  
عليها بملك الرجعية لكن  
لاحكم للاولين حتى يراجع  
بعدهما كما سيايتان في  
بأيهما وتقدم في الطلاق  
انه يصح طلاقها وانهما  
يتوارثان والاصل كغيره  
جميع المسائل الخمس هذا  
وان ذكر واتينك في  
الطلاق ايضا للاشارة الى

( قوله بوطء وغيره ) كالنظر بشهوة وفي كلام الشيخ الخطيب أنه يحرم النظر اليها بغير شهوة قال خلافا  
لرافعي ولعل الشارح تبع الرافعي اه حل ( قوله بوطء وغيره ) وينبغي ان يكون الوطء صغيرة لا كبيرة  
اه ع ش على مر ( قوله لاقدامه على معصية عنده ) فيه ان العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم فحينئذ الحنفى  
لا يعزر الشافعي فيه وان اعتقد تحريره لان الحنفى يعتقد حله والشافعي يعزر الحنفى اذا رفع له وان اعتقد حله  
عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح إطلاق المصنف فليقيد بما الورع لمعتقد تحريره ايضا اه شرح مر  
وقوله فحينئذ الحنفى لا يعذر الشافعي فيه هذا غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلاولى ولا  
شهود من اتباع أبي حنيفة ومالك وتعذر حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو وقدمس فرجه ومالكي نوضاء  
قليل وقعت فيه بجاسة لم تغيره او بمستعمل او ترك قراءة الفاتحة خلف الامام ولكن ذلك في غاية الاشكال  
لا سبيل اليه وما اظن احدا يقول له واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاب صرحوا بها فيتعين فرضها  
في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هناك من ان معتقد الحل كالحنفى لا يعزر اه سم  
على حج اه ع ش عليه وكتب ايضا قوله فليقيد بما الورع الخ هذا يفيد ان كلام الواطئ والحاكم يعتقد  
التحرير ولا يفيد مقصوده من الحنفى يعزره الشافعي لان الحنفى لا يعتد حرمة ومن ثم لو اطلال سم على  
حج في منع كون الشافعي يعزر الحنفى بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال فالوجه الاخذ الخ اه ونقل عن  
التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم وفرق بين حد الحنفى اذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء  
المطلق رجعيان الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما انه اذا نكح بلاولى ورفع للشافعي لا يحده ولا يعزره  
اه ( قوله وعليه بوطء مهر مثل ) وظاهره وان علمت التحريم ولا نظر لكونها زوجة لانها ليست زوجة  
من كل وجه لتزول العقد بالطلاق ولا يتكرر بتكرره لا اتحاد الشبهة ما لم يدفع مهر الاول قبل الوطء  
الثاني اه حل ( قوله وعليه بوطء مهر مثل ) فيه انه يلزم عليه ان يكون عقد واحد واجب مهريين واجيب  
بان الموجب مختلف لان الموجب الاول نفس العقد والموجب للثاني وطء الشبهة اه شيخنا وعبارة مر  
لا يقال الرجعة وجه فاجاب مهر ثان يستلزم ايجاب عقد النكاح بمهرين وذلك محال لانا نقول ليست  
زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجه الشبهة لا العقد انتهى بحرفه ( قوله مهر مثل )  
اي مهر بكر لبكر ومهر ثيب لثيب اه قل على الجلال ( قوله وان راجع بعده ) الغاية للرد على من قال بعدم  
وجوبه ان راجع بعده كما يعلم من شرح مر ( قوله لان الاسلام يزيل اثر الردة ) وهو على البيئونة  
وللقتل وغيرهما فكان الفراض محاله ولم يختل فلا مهر وقوله اثر الطلاق اي وهو حسبان ما وقع من الطلاق  
الثلاث بل هو محسوب منها فالفراض اختل حقيقة الطلاق وصارت كالا جنسية فوجب لها المهر اه شيخنا  
( قوله زوجة في خمس آيات الخ ) اي باعتبار عموم الجنس آيات ولزوجته والرجعية فان حكمها شامل  
والاولى من الجنس هي قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية والثانية قوله تعالى ولكم نصف ما ترك  
ازواجكم والثانية قوله والذين يرملون ازواجهم الآية والرابعة قوله والذين يظهرون من نسائهم  
والخامسة قوله واذا طلقت النساء فان هذه الجنس آيات تشمل الزوجة والرجعية اه شيخنا ( قوله زوجة  
في خمس آيات ) ذكر الباقين ان الرجعية زوجة في ستة عشر آية وبينها مراه شوري ( قوله ولو ادعى  
رجعة الخ ) هذه العبارة تشمل مالو وطئها في العدة ثم ادعى انه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحينئذ  
لامهر وقد يقال يصدق بالنسبة لغير المهر به عليه الشهاب عميرة اه حل ( قوله والعدة باقية ) جملة  
حالية اه شوري ( قوله لقدرته على انشاءها ) وهل دعواه انشاء لها أو اقرار بها وجهان رجع  
ابن المقرى الاول تبعاً للاسنوي والاذرعى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه اه  
شرح مر وقوله وهذا هو الوجه اي فيكون اقرار وينبغي عليه انه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا

قول الشافعي رضى الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أى آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى  
رجعة والعدة باقية) وانكرت (حلف) فيصدق لقدرته على انشاءها (و) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تسكح



كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) انها لا تفعل به راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلف) انها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعده (والا) بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى ان مدعاه سابق وسقطت دعوى المسبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل عدمها وان سبق الزوج فقد اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والاصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جمع بما اذا تراخى كلاما عنه فان اتصل به فهي المصدقة وقد اوضحته في شرح الروض ثم ما تقرر هو ما في الروضة واصلاها أيضا هنا لكن استشكل بانها ذكر ما يخالفه في العدد في الولدت وطلقتها واختلفا في المتقدم منهما انهما ان اتفقا على وقت احدهما فالفكس بما مر

اه ع ش عليه (قوله فان اتفقا على وقت الانقضاء) أي على الوقت الذي تنقضي به العدة لولا الرجعة فان من المعلوم ان الرجعة تقطع العدة وحينئذ لا يتأق الاتفاق على وقت انقضائها لان الزوج يدعي الرجعة قبل الانقضاء وهي تمنع منه وقد عرفت المراد اه شيخنا وعبارة زى قوله فان اتفقا على وقت الانقضاء مراده اتفاقهما على عدة ينقضي مثاها بالشهر او اقراء او حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء اه سم بحرو وفي قول على الجلال قوله على وقت الانقضاء أي على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا يتأق ما قيل انه كيف يدعي الزوجية مع موافقته على الانقضاء (قوله حلفت انها لا تفعل الخ) أي لا نه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل اه حل (قوله حلف انها ما انقضت قبل يوم الجمعة) ولا يكفيه الحلف على نفي العلم بانقضائها يوم الخميس لان الانقضاء ليس فعلا للغير حتى يحلف على نفي العلم به وهذا اثر فعله اه حل (قوله من سبق بالدعوى) أي نفسه لا بالسبق للحاكم فالمدا رهناء على السابق بالدعوة لا على السابق الى مجلس الحكم اه شيخنا والظاهر ان هذا لا يتأق في قوله فان ادعياما حلفت لما هو معلوم من ان الخصمين لا يتكلمان بالدعوى معا ولا يمكنهما الحكم من ذلك ولا يسمع كلامهما اه ثم رأيت في شرح مر مانصه فان ادعياه معا بان قالت انقضت عدتي مع قوله راجعتك اه (قوله لاستقرار الحكم) أي وهو تصديق السابق فيلغو قول المسبوق (قوله ولان الزوجة ان سبقت الخ) الظاهر ان غرضه بهذا تطبيق ما ذكره على القاعدة وهي ان المحلف هو المدعي عليه وسبقه ان ضابطه هو من وافق قوله الظاهر كما ان المدعي من خالف قوله الظاهر وقوله فقد اتفقا الخ أي حينئذ قد وافق للظاهر فهي مدعي عليها فتحلف ويقال مثل ذلك فيما بعده (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونها منقضية وهذا بما يعارض بالمثل ويقال قد اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء وقوله فقد اتفقا على الرجعة يعارض أيضا ويقال قد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة لانه ان اراد الرجعة الشرعية فعلم يتفقا عليها في صورتين وإن اراد صورتهما فقد اتفقا عليها في صورتين والجواب ما رأيت من التوزيع والاراد أقوى (قوله واختلفا في الرجعة) أي في صحتها (قوله فقد اتفقا على الرجعة) أي على لفظها وصورتهما (قوله واختلفا في الانقضاء) أي ز منه (قوله وقيد الرافعي) أي قيد قوله وان سبق الزوج الخ أي قال محل كونه إذا سبق محلف إذا تراخى كلامهما عنه والا بان جاءت عقبه عند الحاكم او المحكم وتكلمت عقبه فهي المصدقة على كلام الرافعي والمعتمد انه المصدق مطلقا اه شيخنا (قوله وقد اوضحته في شرح الروض) عبارة هنا وما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما في الروضة كالشرح الصغير والمنهاج واصله الذي في الكبير عن الغفال والبعوى والمتولى أنه يشترط تراخي كلامهما عنه فان اتصل به فهي المصدقة لان الرجعة قولية فقوله راجعتك كانشائها حالا وانقضاء العدة ليس بقولي فقوله انقضت عدتي اخيار عما تقدم فكان قوله راجعتك صادف انقضاء العدة فلا تصح انتهت (قوله ثم ما تقرر) أي من قوله او ادعي رجعة فيها وهي منقضية الى هنا وحاصله تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانقضاء والزوج عند الاتفاق على الرجعة والسابق عند عدم الاتفاق اه شيخنا (قوله انها ما انقضت الخ) هذا بدل من قوله ما يخالفه اه شيخنا (قوله فالفكس مما مر) أي بعد تنزيل الولادة منزلة الانقضاء وتنزيل الطلاق منزلة الرجعة وقوله مع ان المدرك بضم الميم أي العلة والدليل اه شيخنا (قوله فالفكس مما مر) أي فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت مع ان الولادة هنا نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق والطلاق هنا نظير الاتفاق ثم على الرجعة وهو المصدق هناك مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله فالفكس مما مر) أي فاذا اتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وعليك العدة فقالت بل الخميس فانقضت



وان لم يتفقا حلف الزوج مع ان المدرك واحد وهو التمسك بالاصل ويجاب عن الشق الاول (٢٩٣) بانه لا مخالفة فيه بل غمل بالاصل

في الموضوعين وان كان المصدق في احدهما غيره في الآخر وعن الثاني بانهما اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى فيه جانب الزوج هذا ولم يمتد البلقيني السبق فقال لو قال الزوج راجعتك في العدة فانكرت فالقول قولها كما نص عليه في الام والمختصر وهو المعتمد في الفتوى وما نقله عن النص لا يدل له لانه محمول على ما اذا لم يترأخ كلامه عن كلامه وظاهر كلامهم كما قال الحضرمي ان سبق الدعوى اعم من سبقها عند حاكم او غيره وهو اوجه من قول ابن عجيل البني يشترط سبقها عند حاكم (فان ادعى ما حلفت) فتصدق لان الانقضاء لا يعلم غالبا بالامتناع اما اذا نكحت غيره ثم ادعى انه راجعها في العدة ولا بينة فتسمع دعواه لنجليفها فان اقرت غرمت له مهر مثل للحيولة بقي ماله وعلما بالترتيب دون السابق فيحلف الزوج لان الاصل بقاء العدة وولاية الرجعة (كما لو طلق) دون ثلاث (وقال وطئت فلي رجعة وانكرت) وطاه فانها تحلف انه ما وطئها لان الاصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بمهر) وهي لا تدعى الا نصفه (فان قبضته فلا رجوع له) بشيء

عدتي بالولادة صدق لان الطلاق بيده فيصدق في وقته وان اتفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لانها تصدق في اصل الوضع فكذا في وقته وان لم يتفقا على وقت الولادة ولا للطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق فعليه العدة وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها لانقضاء عدتها بالولادة فهو المصدق يمينه وان سبقته بالدعوى لان الاصل بقاء سلطة النكاح حل (قوله مع ان المدرك واحد) فيه ان قوله والا حلف من سبق بالدعوى ليس فيه تمسك بالاصل لانه علمه بقوله لا استقرار الحكم الخ راجيب بان فيه تمسكا بالاصل بالنظر للعللة الثانية اه شيخنا (قوله عن الشق الاول) وهو الاتفاق على احدهما وقوله بل عمل بالاصل فاذا اتفقا على ان الولادة يوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت فقالت يوم الخميس فيصدق هو لان الاصل عدم الطلاق الى ما بعد ما اى بعد يوم الجمعة وان اتفقا على ان الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت حلفت هي لان الاصل عدم الولادة الى ما بعده فالاصل معمول به في الموضوعين اه وهذا النسب بكلام الشارح من كلام المحشى (قوله بل عمل بالاصل في الموضوعين) اى وان كان الذي انتجه الاصل في احدهما غيره في الآخر اه (قوله وعن الثاني) اى وهو وان لم يتفقا الخ على انحلال العصمة اى اختلاها والا فهمى لم تنحل لان الطلاق رجعى وقوله وثم الخ اى فكانها بيد الزوج ولم تخرج عن فراشه فلذلك قال فقوى فيه جانب الزوج (قوله اتفقا على انحلال العصمة) اى فضعف جانب الزوج فصدق نارة وهي اخرى (قوله بانهما اتفقا) اى في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة فيه ان الرجعية في عصمة الزوج إلا ان يقال المراد بانحلالها واختلاها بالطلاق اه شيخنا (قوله على انحلال العصمة) اى بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء اذ لا خلاف بينهما في ذلك وقوله يتفقا عليه الخ اى لان احدهما يدعى تاخره عن الولادة (قوله فقوى فيه) اى في ثم فلذلك صدق مطلقا (قوله قوله هذا) اى قول المتن والاحلف من سبق بالدعوى وقوله وما نقله من كلام الشارح للرد عليه وقوله لانه محمول الخ هذا الحمل مبنى على تقييد الرافى السابق وقد علمت انه ضعيف وقوله عند حاكم او غيره هو المعتمد اه شيخنا (قوله او غيره) وهو المحكم اه وفي عش على م ر ولو كان الغير من احاد الناس (قوله فتسمع دعواه لنجليفها) عبارة قل على الجلال فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لا تفاهما على زوجية الاول فان ادعى على الزوج فانكر صدق يمينه لصحة العقد ظاهرا بعد انقضاء العدة وعدم الرجعة فان اقر او نكل لحلف المدعى بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استحقها المدعى والا فالتمسعى او نصف احدهما ولا ترجع زوجة له الا باقرار جديد منها او حلقه بعد نكولها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان اقرت له او نكلت لحلف غرمت له مهر المثل لحيولتها بينه وبين حقه باذنها في نكاح الآخر او تمكينه ولا حد عليه لان اقرارها لا يسرى عليه فاذا مات او طلق رجعت الاول ويرد عليها ما اخذ ولو اقام المدعى بينة برجعته قبل الانقضاء نزعت من الثاني وسلمت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئها والا فلا شيء (قوله للحيولة) اى فاذا مات الثاني عنها او طلقها رجعت للاول بلا عقد واستردت منه ما غرمت له اه شيخنا وقوله ماله وعلما بالترتيب دون السابق انظر ما صورته مع ان المراد بالسبق بالدعوى نفسها عند القاضي لا بالمجئ اليه فكيف يتصور مع هذا علم الترتيب دون السابق (قوله للحيولة) اى بين الاول وحقه باذنها في نكاح الثاني لان الثاني موافق على زوجية الاول بخلاف ما لو زوج الولي امرأة لشخصين فلا تسمع لعدم الاتفاق على الزوجية ولو ادعى على امرأة زوجة انها زوجة فقالت كنت زوجتك وطلقتني عمل بقولها حيث اذنت في نكاح الثاني او مكنته اه حل (قوله بقي ماله وعلما الخ) يشير الى صورة رابعة زيادة على الثلاثة في المتن وبقت خامسة وهي ما اذا علم السابق ونسيها وحكمها بالتوقف لان النسيان مرجو الزوال اه من الحلبي مع زيادة (قوله فانها تحلف انه ما وطئها) اى بخلاف المولى والعنين فانهما يحلفان ويصدقان في دعوى الوطء لان المرأة تحاول دفع النكاح فيهما وهو ثابت وهناك وقوع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والاصل عدمه اه حل (قوله فان قبضته فلا رجوع له) هذا في صداق

منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه اليه الا بنصف) منه عملا بانكارها

(٥٠ - جل منهج - بع)



فلو اخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل (٣٩٤) تاخذ النصف الآخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم

في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر التحليف فيما لو ادعى رجعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى معا من زيادتي (ومتى انكرتها) اي الرجعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كمن انكر حقا ثم اعترف به لان الرجعة حق الزوج واستشكله الامام بان قولها الاول يقتضي تحريرا عالياه فكيف يقبل منها نقيضه (كتاب الايلاء)

هو لغة الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بما في آية الذين يؤلون من نسائهم فموشرا حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا او اكثر من اربعة اشهر كما يؤخذ مما ياتي والاصل فيه الاية السابقة وهو حرام الايذاء (اركانه ستة (محلف به) محلف عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيهما تصور وطء من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وإن كان عبدا او مريضا او خصيا او كافرا او سكران او كانت الزوجة امة او مريضة او صغيرة يتصور وطؤها فيما قدره من المدة وقد بقي منها قدر مدة الايلاء فلا يصح من

دين اما عين امتنع من قبول نصفها فيلزمه الحاكم بقبوله أو ابرائها منه أي تمامها بطريق ثان يتلطف به الحاكم نظير ما مر في الوكالة فان صمم اتجه ان القاضي يقسمها فيهما نصفها ويوقف النصف الاخر تحت يده إلى الصلح أو البيان اه شرح مر (قوله ترجيح الثاني) هو المعتمد لكنه مشكل بما تقدم في الخلع من تقييد قاعدة الاقرار بما لا يمكن في ضمن معاوضة فان كان في ضمنها ولا يتوقف على اقرار جديد (قوله ومتى انكرتها) اي ولو عند حاكم (فرع) قال الاشوري في سبط الانوار لو اخبرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال اه ع ش على مر وعبرة قل على الجلال ولو راجعها بعد اخبارها له بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صححت الرجعة (قوله واستشكله الامام الخ) ثم اجاب بانه اقرار بنفي قد يصدر بناء على الاصل بخلاف الاقرار بمثبت كرضاع ونحوه اه سم اه ع ش اي اقرار بشيء كان منقيا قبل الاقرار وهو الرجعة لانه يمكن انما انكرت الرجعة بناء على الاصل ثم تبين خلاف الاصل

### (كتاب الايلاء)

الايلاء مصدر آلى يولي إيلاء وأصل آلى ألى بهمزتين فقلت الثانية مدا وعلى القاعدة وفي المصباح آلى إيلاء مثل اعطى إعطاء إذا حلف فهو يولي وتالي واثلي كذلك (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) اي بائنا لا رجعة بعده اه قل على الجلال (فغير الشرع حكمه) اي وهو انحلال العصمة وقوله وخصه بما في آية الخاي من التربص اربعة اشهر والفيئة أو الطلاق اه شيخنا السك في تعبيره بالانحصار مساححة كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالنقل وفي قل على الجلال فغير الشرع حكمه إلى ما ياتي (قوله للذين يؤلون من نسائهم) وإنما عدى فيها بمن وهو إنما يعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين انفسهم من نسائهم وقيل من للسببية اي يحلفون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على او بمعنى في على حذف مضاف فيهما اي على ترك وطء ارفى ترك وطء وقيل من زوائد والتقدير يؤلون اي يعتزلون نساءهم او ان آلى يتعدى بعلى ومنها قال ابو البقاء نقلا عن غيره انه يقال الى من امراته اه شرح مر (قوله فموشرا الخ) الظاهر ان الفاء استثنائية لانه جعل المستند ما ياتي ولو كانت تفرعية لكان المستند مامرا وأيضا الاية لا يعلم منها هذا الضابط بتفصيله اه شيخنا (قوله مطلقا) اي امتناعا مطلقا ومثل الاطلاق التام ويدو قوله او اكثر من اربعة اشهر اي او امتناعا مقيدا باكثر من اربعة اشهر اه حل (قوله وهو حرام) اي من الكبائر على ما في الزواج قال سم على حج في الزواج الايلاء من الكبائر قال وعدى لهذا من الكبائر بعيد وإن لم اره ذكره لکن نقل عن الشارح انه صغيرة وهو الاقرب اه ع ش على مر (قوله تصور وطء) اي إمكانه شرعا وحسنا فليس المراد بالنصور تصور صورة الشيء في الذهن اه شيخنا ولو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يطؤ هالم يكن موليا كالا يلاء من صغيرة وقال البلقيني يكون موليا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع اه شرح مر (قوله وقد بقي منها قدر مدة الايلاء) اي تصور وطؤها وامكانه وكذا يقال في المريضة إذ ابقى بعد شفائها من المدة قدر مدة الايلاء حلي والظاهر ان هذا غير صحيح لان المريضة جعلها الشارح ممن يتصور وطؤها فالحلف عليها إيلاء سواء شفيت او لا بخلاف الصغيرة فانها لما كانت وقت الحلف لا يمكن وطؤها اعتبر في صحة الايلاء منها ان تطيقه وقد بقي من المدة المحلف عليها قدر مدة الايلاء تأمل (قوله ممن شل ذكره) هذا واضح في منقبض لا ينسبط واما إذا كان منسبطا لا ينقبض فملا اكتفى به لانه يقدر على وطئها إلا ان يقال الوطء به كلا وطء لانه لا يلتزم به حرر اه حل ومن طرا نحو جبه بعد الايلاء فانه لا يبطل اه شرح مر (قوله ولا ممن شل ذكره) بفتح الشين والضم لغو وجب بضم الجيم اه ع ش وفي المصباح شلت اليد شل شللا من باب تعب ويذغم المصدر ايضا فسدت عروقها فبطلت حركتها ورجل اشل وامراة شلاء واستعمل الفقهاء الشل في



لفوات قصد ايداء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه ولا من غير زوج وان تكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض  
يمين ولا يصح من رتقاء وقرنا لما مر في المشلول والمجبوب وتقدم في الرجعة صحة الايلاء من (٢٩٥) الرجعية فالمراد تصور الوطء وان

الذكر أيضا لانه يفسد بذهاب حر كته فقالوا اذكر اشل ويتعدى بالهمزة فيقال اشل الله يده اه وفيه ايضا  
جيبته جيبا من باب قتل قطعتة ومنه جيبته فهو ومجبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت ماذا كبره اه (قوله  
لفوات قصد ايداء الزوجة) تعليل للمشلول والمجبوب فقط كما يدل له كلامه الاتي واما الثلاثة السابقة فيعمل  
لها بعدم انعقاد اليمين وقوله ولا من غير زوج الظاهر انه تفرغ على اصل الركن واما المشلول والمجبوب فعلى  
الشرط الاول وما قبلهما على الثاني اه شيخنا (قوله لما مر في المشلول والمجبوب) الذي مر هو قوله لفوات  
قصد ايداء الزوجة الخ وقضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم قصد الايداء وقت الحلف لان  
زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق بالحصول اه ع ش على م (قوله ولم ينحل  
اليمين) هذا شرط آخر في المحلوف به فقوله فيه اى في الايلاء وفي الحقيقة هو شرط في الحلف اه شيخنا (قوله  
كقوله ان وطئتك فله على صلاة الخ) اى ما لم يكن نذر تبرر بار كان راغبيا في وطئها ومنعه منه نحو مرضها  
فقال ان وطئتك فله على حج او صلاة فلا يكون ايلاء لان المعنى ان رزقنى الله وطئتكم ويسره لى الله على ذلك  
اه حل وعبارة شرح م ر ولو كان بها او به ما يمنع الوطء كمرض فقال ان وطئتكم فله على صلاة او صوم او  
نحوهما فاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرى انه لا يكون مولى ولا آثما  
ويصدق في ذلك كسائر نذور المجازاة انتهت (قوله فانه ايلاء) وعلى هذا فالصيغة لها وهل هي صريحة  
فيهم ما وفي الظاهر وكناية في الايلاء وعلى هذا يشكك انما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه  
لا يكون صريحا ولا كناية في غيره وعبارة م ر ولو قال انت على كظهر اى خمسة اشهر مثلا فالاصح انه  
يكون مظاهرا وليس بحلف لكنه منزل، نزلة الحلف اه شو برى وهل تلازمه كفارتان او لا ينظر ان قال  
والله انت على كظهر اى لزمه كفارتان وانت على كظهر اى فكفارة واحدة كذا جمع م بين الكلامين  
اه عن (قوله فانه ايلاء) اى كما يكون ظهرا فيترتب عليهما وجبهما وانما نص على الايلاء لانه محله  
واما الظاهر فسيأتى انه اذا اتى بهذه الصيغة كان ظهرا وايلاء اه ع ش (قوله فانه ايلاء) اى وظهرا لان  
فيه منعا لنفسه عن الوطء خوف وجوب الكفارة وقوله كما سيأتى انه يكون ايلاء وظهرا وذلك يفيد ان  
ذلك صريح فيهما وحينئذ يشكك على ما تقدم ان ما كان صريحا في بابه لا يكون صريحا في غيره حرراه حل  
(قوله ولو قال والله لا اطؤك الا في الدبر فم ر) تخصيصه بما ذكر بما يفيد انه لو قال ذلك في قبلها في الحيض  
او الاحرام لا يكون مولى وهو المعتمد ويفرق بان الوطء في الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه عنانى (قوله  
وزيادة لها الخ) اى ولو بلحظة ان اريد الايلاء المؤتم فان اريد الايلاء المترتب عليه الاحكام الاتية  
فلا بد من زيادة زمن يسمع الرفع للحاكم قال كلام في مقامين في الايلاء المؤتم والايلاء المستوفى  
لاحكام الاول تسكفى ان تكون الزيادة فيه لا تسع الرفع والثاني يجب ان تكون تسعة اه م  
بالمعنى وعبارة ع ش قوله زيادة لها على اربعة اشهر يبين اى زمن يتأتى المطالبة والرفع الى الحاكم  
اه زى وعبارة م ر في شرحه بعد قوله اربعة اشهر ولو بلحظة ثم قال وفائدة كونه مولى في  
زيادة اللحظة مع تعذر الطلب فيها لا انحلال الايلاء بمضيها ائمة اثم المولى باذائها وباسهام الوطء  
تلك المدة انتهت (قوله على اربعة اشهر) اى هلالية فلو قال مائة وعشرين يوما كان مولى فلو انكسر شهر كامل  
ثلاثين يوما من الشهر الخامس فلو علم ان الاشهر الثلاثة كوامل والحالة هذه يكرن مولى لان المدة الان  
مائة وعشرون يوما فكانه حلف على ذلك انظر اه حل (قوله او يقيد بمسبب الحصول) وعلم به ان  
محقق الامتناع كطلوع السماء كذلك بالاولى اه شرح م (قوله او حتى اموت او تموتى الخ) كون

وقوف على رجعة (و) شرط  
(في المحلوف به كونه اسما  
أو صفة لله تعالى) كقوله  
والله أو الرحمن لا اطؤك  
(أو) كونه (التزام ما يلزم  
بنذر أو تعليق طلاق أو  
عتق ولم ينحل اليمين) فيه (الا  
بعد اربعة اشهر) كقوله  
ان وطئتك فله على صلاة  
او صوم او حج او عتق او  
ان وطئتكم فضررتك طالق  
او فعبدى حر لانه يمتنع من  
الوطء بما علقه به من الالتزام  
القربة أو وقوع الطلاق  
الطلاق أو العتق كما يمتنع  
منه بالحلف بالله تعالى  
وخرج بزيادتي ولم تنحل  
الى آخره ما اذا انحلت قبل  
ذلك كقوله ان وطئتكم  
فعلى صوم الشهر الفلاني  
وهو ينقض قبل مضي اربعة  
اشهر من اليمين فلا ايلاء  
وفي معنى الحلف الظاهر  
كقوله انت على كظهر اى  
سنة فانه ايلاء كما سيأتى في  
بابه (و) شرط (في) المحلوف  
عليه ترك وطء شرعى  
فلا ايلاء بحلفه على امتناعه  
من تمتعه بها بغير وطء  
ولا من وطئها في دبرها او  
في قبلها في نحو حيض او  
احرام ولو قال والله

لا اطؤك الا في الدبر فم ر) والتصريح بشرعى من زيادتي (و) شرط (في المدة زيادة) لها (على اربعة اشهر يمين) وذلك بان يطلق  
كقوله والله لا اطؤك او يؤبد كقوله والله لا اطؤك ابدا او يقيد بزيادة على اربعة كقوله والله لا اطؤك خمسة اشهر او  
يقيد بمسبب الحصول فيها كقوله والله لا اطؤك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام او حتى اموت او تموت فلان



فعلم انه لو قال والله لا اطوك خمسة اشهر فاذا مات فوالله لا اطوك سنة كانا ايلام من فلما المطالبة في الشهر الخامس بموجب الايلاء الاول من  
الفية او الطلاق فان طالبه فيه وفاء خرج عن (٣٩٦) وجبه وبانقضاء الخامس تدخل مدة الايلاء الثاني فلما المطالبة بعد اربعة اشهر

الموت مستبعدا من حيث ما جبلت عليه النفوس من حب الحياة (قوله فملم انه الخ) اي من قوله وشرط في المدة  
الخ (قوله فاذا مضت الخ) فلو اسقط قوله فاذا مضت كان قال والله لا اطوك خمسة اشهر والله لا اطوك سنة  
فما يتد اخلان ويكون ايلام واحد او يكتفى بوطء واحد وقوله فاذا مضت فان حذف والله وقال بدله لا  
اطوك كان يمينا واحدة اهل (قوله وما لو زاد عليها يمينين) أي او ايمان متصلة او متراح بعضهم عن بعض  
سواء قصد التاكيد والاستئناف او اطلاق اشرح مروجش عليه ثم قال عس وما ياتي له قبيل الظاهر من  
قوله ولو كرر يمين الايلاء الخ محله فيما اذا تكررت الايمان على شيء واحد بخلاف ما هنا فان المحلوف عليه  
في الثانية مدة غير المدة الاولى فهي ايمان متعددة مطلقا ولكنه ليس بايلام لعدم زيادة كل مدة على اربعة  
اشهر اه وعبارته اي مرقيل الظاهر نصها ولو كرر يمين الايلام وارادنا كيدا صدق بيمينه كمنظيره في  
تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويقارق تنجير الطلاق بانه انشاء واقعا والايلام والتعليق  
متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بهما البق او اراد الاستئناف تعددت الايمان وان اطلق بان لم يرد تا كيدا  
ولا استئنافا فواحدة ان اتحد المجلس حملا على التاكيد والاعتدلت لبعدها كيد مع اختلاف المجلس (قوله  
فلا ايلام) نعم ياتهم مطلق الا يذام دون خصوص اثم الايلام وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بان قال فلا  
اطوك فهو ايلام قطع لا بها يمين واحدة اشتملت على اكثر من اربعة اشهر اشرح مروج (قوله وبعدها يفنى  
صبرها او يقل) وذلك لما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع امرأة تنشد  
افد طال هذا الليل وازور جانبه \* وارقي ان لا خليل الاعبه  
فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لحرك من هذا السرير جوانبه  
مخافة ربي والحياء يصدني \* واكرام بعلي ان تنال مراتبه

فسأل عنها فقالوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى ابنته حفصة زوج النبي ﷺ فسالها كم تصبر المرأة عن  
النكاح فقالت اربعة اشهر وبعدها يفنى صبرها او يقل فنأدى حيث نأى لا تزيد غزوة على اربعة اشهر اه قل  
على الجلال والمراد بالسري بنفسه أي المرأة لان الزوج يركب عليها كما يركب على السري اه (قوله وفي الصيغة  
لفظ يشعر به الخ) في الروض وشرحه مانصه فصل الايلام يقبل التعليق كالطلاق فان حلف لا اجامعك ان  
دخلت الدار فدخلت صار موليا او حلف لا اجامعك ان شئت واراد ان شئت الجماع او الايلام فشاءته  
صار موليا كمنظيره في الطلاق وان اراد ان شئت ان لا اجامعك فلا ايلام اذ معناه لا اجامعك الا برضاك  
وهي اذ ارضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو اطلق المشيئة حملا على مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم  
للتعليق بمشيئتها ومشية غيرها في الفور وعدمه حكم الطلاق فيعتبر الفور فيما اذا خاطبها ولم يعلق بمشيئتها او نحوها  
وعدمه في غير ذلك اه (قوله هو اولى من قوله تغيب ذكر) اي لا اقتضاء بما رآه ان تغيب الحشفة وحدها  
ليس من صرائح الصيغة اشيخنا (قوله وجماع) أي واقتضاها بكر ولو غوراء يمكن وطؤها بغير اقتضاها  
وعلم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم اقتضاها يكون به موليا لان الفية لا تحصل الا بزوال بكارتها كما  
سياتي اهل (قوله ولا تدين في النيك) بان قال اردت به الاختلاط وكتب ايضا اي فيما اذا لم يرد به غيره واما  
ان اراد به الوطء في الدرفيدن اهل وفي المصباح نا كما نيكام من الالفاظ الصريحة في الجماع فهو نائك ونيك  
والمرأة منيكة ومنيرة على القصص والتمام (قوله او كناية كلامسة ومباضعة الخ) ولو قال والله بعدن او لاعين  
عنك الا غيظتك او لا طيلن تركي لجماعك او لا سوانك فيه كان صريحا في الجماع كناية في المدة اه شرح م  
وقوله كناية في المدة اي فان قصد بذلك اربعة اشهر فاقبل لم يكن ايلام وان اراد فوق اربعة اشهر كان ايلام  
وان اطلق فينبغي ان يكون ايلام ايضا لانه حيث كان صريحا في الجماع فيكون بمنزلة والله لا اطوك وهو

منها بموجبه كما مر فان لم  
تطالب في الايلاء الاول  
حتى مضى الشهر الخامس  
منه فلا تطالب به لانحلاله  
وكذا اذا لم تطالب في الثاني  
حتى مضت سنة وخرج بما  
ذكره الموقيد بالاربعة او  
نقص عنها فلا يكون ايلام  
بل مجرد حلف وما لو زاد  
عليها يمينين كقوله والله  
لا اطوك اربعة اشهر فاذا  
مضت فوالله لا اطوك اربعة  
اشهر أخرى فلا ايلام اذ  
بعده مضى اربعة اشهر لا  
يمكن المطالبة بموجب الايلام  
الاول لانحلاله ولا بالثاني  
اذا لم تمض المدة من انعقادها  
وقيدت المدة بما ذكر لان  
المرأة تصبر عن الزوج  
اربعة اشهر وبعدها يفنى  
صبرها او يقل (و) شرط  
(في الصيغة لفظ يشعر به)  
اي بالايلام وفي معناه ما مر  
في الضمان وذلك اما (صريح  
كتغيب حشفة) هو اولى  
من قوله تغيب ذكر (بفرج  
ووطء وجماع) ونيك  
كقوله والله لا اغيب  
حشفتي بفرجك ولا اطوك  
او لا اجامعك او لا انيكك  
لاشتمارها في معنى الوطء  
فان قال اردت بالوطء  
الوطء بالقدم وبالجماع

الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدن قال الاذرع والظاهر انه يدن ايضا فيما لو قال اردت  
بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما في التنبيه والحازي (او كناية كلامسة ومباضعة) ومباشرة اتيان وغشيان كقوله والله لا الايسك



او لا اباضك او لا اباشرك او لا اتيك او لا اغشاك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتهاها (٢٩٧) فيه (ولو قال وطئتك فعبدي حر

لو قال ذلك كان موليا هذا ويبقى النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع قولهم في والله لا اطأ انه يحمل على التأييد اه ع ش عليه (قوله او لا اغشاك) اي لا اطؤك بدليل قوله تعالى فلما تغشاها حمت حملا خفيا اه شيخنا وفي المصباح وغشيت غشاها من باب تعب اتيت والاسم الغشيان بالكسر وكنى به عن الجماع كما كنى بالاتيان فقبل غشيتها وتغشاها والغشاء الغطاء وزنا ومعنى وهو اسم من غشيت الشيء بالنقل اذا غطيته والغشاء بالكسر الغطاء ايضا وغشى الليل من باب تعب واغشى بالالف اظلم (قوله لعدم اشتهاها فيه) فيه تصريح بان ما خذ الصراحة الاشتها اي فقط وان لم يرد معناه في القرآن أو السنة اه حل (قوله ولو قال ان وطئتك فعبدي حر الخ) شروع في فروع سبعة تتعلق بالصيغة اه شيخنا (قوله فزال ملكه عنه) اي عن كله وانظر لوزال عن بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الايلاء للعلة المذكورة والموت والهبة كالبيع اه قل على الجلال (قوله اوبيع لازم) قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وان قلنا بزوال ملكه اه ولك ان تقول اذا زال ملكه لكون الخيار للبشترى فقط ثم فسخ فكيف يعتق وقد يتجدد الملك اه برماری اه سم وفي حل قوله لازم اي او كان الخيار للبشترى فقط اه وفي ع ش قوله لازم اي من جهته اه (قوله او حر عن ظهاري وكان قد ظاهر الخ) بحث فيه الزركشي بأن ظهاري مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على ما صرح به النجاة ويمكن الجواب بان المصدر انصرف هنا الى الوقوع للقرينة لان الانسان لا يمنع نفسه من الوطء بتعليق شيء عليه الا اذا كان ذلك الشيء يلزم بتقديره وقوله وكان قد ظاهر قدر قد تقدم نظيره في كتاب الفلس وسيأتي في الدعوى والبيانات اه شوبري وكان حق هذه القولة على قوله والا حكم بهما ظاهرا (قوله لانه وان لم يزل الخ) جواب عما يقال التزامه العتق لا يضره لو جوبه عليه اه ع ش (قوله او حر عن ظهاري ان ظاهرت الخ) هذا مثال لتعليق عتق العبد بشرطين والتوسط بينهما اه شيخنا (قوله ان ظاهر) اي قبل الوطء لانه يتمتع من الوطء حينئذ خوف عتق العبد اما لو ظاهر منها بعد الوطء فلا يكون موليا لانه حينئذ لا يتمتع من الوطء لا بحلال اليمين ومع ذلك يعتق العبد وهذا التقييد يعلم من كلام الرافي الا في قوله والا اي وان لم يظاهر اصلا او ظاهر بعد الوطء وان كان الظاهر من كلامه قصره على ما اذا لم يقع ظهرا اصلا وقوله فاذا ظاهر هو صورة المتن وإنما عادها توطئه لما بعد ما ظاهرا اي قبل الوطء فقوله واذا وطئ اي بعد الظهار إذ فرض كلامه ان الظهار تقدم على الوطء (قوله قال الرافي الخ) غرضه بنقل كلامه تقييد المتن وحاصل التقييد ان يقال قوله قول ان ظاهر محله اذا اراد المعلق انه اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق وارتبط بالشرط الاول وهو الوطء اي قصد ان العتق فعلى الوطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد انه اذا حصل الشرط الاول تعلق العتق بالثاني اي قصد تعلق العتق على ووطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه الحالة موليا اذا ظاهر قبل الوطء بل ولا يعتق العبد اذا وطئ بعد الظهار لكن التقييد المذكور لا ينافي قوله وان توسط بينهما الخ واما ما قبله فاما ذكره استيفاء لمباراة الرافي وتوطئه لما هو المقصود منها وقوله بغير عطف اي او بعطف بالواو وقوله فان تقدم الجزاء عليهما مثاله او يقول لها انت طالق ان كلمت زيدا ان دخلت الدار وقوله او اخره عنهما مثاله ان يقول لها ان كلمت زيدا ان دخلت الدار فانت طالق وقوله في حصول المعلق اي وهو الطلاق في هذا المثال وقوله وجود الشرط الثاني اي وهو الدخول قبل الاول وهو الكلام لانه جعل الشرط الثاني شرطا للاول فكانه قال ان وجد منك كلام مشروط بدخول والشرط يتقدم في اصل وجوده على المشروط فكانه قال انت طالق ان وجد منك كلام مسبق بدخول فاذا كلمت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبق بالدخول فلا تطلق وقوله كما مر اي في الطلاق وقوله فان اراد انه اذا حصل الثاني اي الشرط الثاني وهو الظهار في مثال المتن تعلق اي العتق بالاول اي الشرط الاول وهو الوطء وحاصل هذه الارادة انه قصد تعلق العتق على ووطء مسبق بظهار فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء على الظهار لعدم وجود المعلق عليه ولا ايلاء

فزال ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو بغيره (زال الايلاء) لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى ملكه لم يعد الايلاء (او) قال ان وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان قد ظاهر) وعاد (فول) لانه وان لم يزل عن الظهار فعلى ذلك العبد وتعتيل عتقه زيادة على موجب الظهار التزامها بالوطء فاذا وطئ في مدة الايلاء او بعدها عتق العبد عن ظهاره (والا) اي وان لم يكن ظاهر (حكم بهما) اي بظهاره وايلائه (ظاهرا) لا باطنا لاقراره بالظهار واذا وطئ عتق العبد عن الظهار (او) قال ان وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري ان ظاهرت فول ان ظاهر) والا فلا لانه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فاذا ظاهر صار موليا واذا وطئ في مدة الايلاء او بعدها عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار انما قال لان اللفظ المفيد له سبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافي وتقدم في الطلاق انه اذا علق بشرطين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما او

اخره عنهما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وان توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي ان يراجع كما مر







فان اراد انه اذا حصل الثاني تعلق بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء او انه اذا حصل الاول (٣٩٩) تعلق بالثاني عتق اه فان تعذرت

مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثاني وجزائه ان يكون موليا ان وطئ ثم ظاهر وكتقدم الثاني على الاول فيما قاله الرافي مقارنته له كما نبه عليه السبكي (او) قال ان وطئت (فضررتك طالق قول) من المخاطبة (فان وطئ) في مدة الايلاء او بعدها (طلقت) اي الضرورة لوجود المعاق عليه (وزال الايلاء) اذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد (او) قال (لاربع والله لا اطؤ كن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثا) منهم من قبل او دبر لحصول الحنث بوطئها بخلاف ما اذا لم يطأ ثلاثا منهم لان المعنى لا اطأ جميعا فلا يحث بمادونهن (فلو مات بعضهم قبل وطء زال الايلاء) لعدم الحنث بوطء من بقي ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الموطن انما ينطق على ما في الحياة بخلاف موت بعضهم بعد وطئها لا يؤثر (او) قال لاربع والله (لا اطأ كلا ممكن قول من كل) منهم لحصول الحنث

(الح) عبارة شرح مر وبحث الرافي فيه بانه ينبغي ان يراجع ويعمل بمقتضى ارادته اخذا من قولهم في الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فان قدم الجزاء عليهما واوراه عنهما الى آخر ما ذكره الشارح ثم قال ويعتذر عن الاصحاب بان كلامهم في الايلاء المقصود به بيان ما يصير به موليا وما لا يصير واما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه بما ذكره في الطلاق ويتفرغ على ذلك مسألة الايلاء بحيث اقتضى التعليق بتقديم الظاهر وتعليق العتق بعده بالوطء كان ايلاء والا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية اه (قوله) فان اراد انه اذا حصل الثاني (الح) في الجواب الذي ذكره نقص وتامه ان يقال فان العبد يعتق ويكون موليا اذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق اي ولا ايلاء اذا تقدم الاول وهو الوطء (قوله) او انه اذا حصل الاول (الح) فيه نقص ايضا وتامه ان يقال عتق العبد اي ولا ايلاء ان حصل الوطء في الخارج او لا وان عكس في الخارج فلا عتق ولا ايلاء فهذه الصور الاربعة مأخوذة من كلام الرافي بالمعونة التي رأيتها انا مل (قوله) ارفا ما اردت شيئا اي لم ارد ان الاول شرط للثاني او ان الثاني شرط الاول وقوله فالظاهر انه لا ايلاء ضعيف والظاهر انه يكون موليا ويكون الشرط الاول شرطا لجملة الثاني وجزائه كما اشار اليه بقوله لكن الاوفق الخ اه عتاني لكن جملة على هذا التمسك بظاهر قول الشارح ان يكون موليا ان وطئ الخ وقد افاد كلام عميرة وسم وحل انه لا معنى له وان صوابه ان يقول ان يعتق الخ وان لا ايلاء في تلك الحالة فتضعيفه لكلام الشارح غير صحيح بل قول الشارح فالظاهر انه لا ايلاء هو الصحيح (قوله) فالظاهر انه لا ايلاء الاول لا يعتق وقوله مطلقا اي سواء وجد الاول قبل ام لا اه سلطان وانما كان الاول ذلك لان هذا مقابل لكلام الرافي وكلامه في العتق وعدمه لا في الايلاء وعدمه اه شيخنا لكن اذا قل ذلك لا يكون في نقل كلام الرافي فائدة لانه في العتق وعدمه وكلام الماتن في الايلاء وعدمه (قوله) ان يكون موليا ان وطئ ثم ظاهر لم أفهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق الى الايلاء اه ووجه توقيفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكره بالاية اعتبار تقدم الوطء وحينه فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوف عليه واذا حصل الظاهر انحلت اليمين فتأمل اه سم على حجج والمراد باليمين بين العتق لانه لا يوجد الا بعد الظاهر وان لم يقع عنه اه وعبارة حل قوله ان يكون موليا الخ صوابه ان يعتق العبد كما نطاق الزوجة فما هنا موافق لما في الطلاق اي لان النزاع في العتق لا في الايلاء ولعله انتقل نظره من العتق الى الايلاء اه ولان سياقه في العتق وايضا هو يكون موليا قبل الوطء بالصيغة التي قالها فلا يظهر قوله ان يكون موليا ان وطئ الخ (قوله) وكتقدم الثاني اي الظاهر على الاول اي الوطء فيما قاله الرافي اي في الحكم الذي قاله الرافي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في اخرى فالصورة التي ذكر فيها عتق العبد قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء والمراد انه ذكره فيها مفهومه لا منطوقا اذ مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الظاهر فان العبد يعتق فيقال ومثل تقدم الظاهر على الوطء مقارنته له اي في ترتب العتق عليهما وان كان في صورة تقدم الظاهر يكون موليا وفي صورة المفارقة لا ايلاء كما هو ظاهر جلي والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه هي قوله او انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق اي اذا تقدم الوطء ومفهوما انه لو تاخر بان تقدم الظاهر ان العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظاهر على الوطء مقارنته له اي في عدم ترتب العتق فيهما ايضا فتعلم من هذا ان الصورة الثانية ذكرها الرافي ايضا مفهومه ما (قوله) لا يؤثر اي في زوال الايلاء وعبارة شرح مر فلا يزول الايلاء (قوله) وهذا من باب عموم السلب الخ) الفرق بينهما ان السلب اذا تسلط على كل فرد فرد كان سلبا عاما لكل فرد اذا سلب فيه عام لكل فرد واذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط اي للمجموع فلا يمتنع ان يثبت ذلك المسلوب لبعض الافراد اه شوبري (قوله) انه يزول فيهن اي في الباقيات وهو المعتمد وذلك لان اليمين واحدة وقد حث فيها بوطء

بوطء كل واحد وهذه من باب عموم السلب والتي قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكر انه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الاكثرين انه يزول فيهن



كألو قال لا أطأ واحدة منكن وفيه بحث للشيخين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض ولو قال والله لا أطأ واحدة منكن فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فقول منها فقط أو واحدة مبهمه عينها أو عن كل واحدة أو أطاق فقول منهن فلو وطئ واحدة منهن حنث وانحل الأيلاء في الباقيات (أو) قال (والله لا أطؤك سنة الآمرة) مثلاً (فول ان وطئ وبقى) من السنة (أكثر من) الأشهر (الأربعة) لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر أو أقل فليس بمول بل حالف (فصل) (في أحكام الأيلاء من ضرب مدة وغيره) (يمهل) وجوباً للمولى ولو (بلا قاض أربعة أشهر) أما (من الأيلاء) من زوال الردة والمانع الاتيين (أو) من (رجعة) لرجعية لا من الأيلاء منها لا احتمال ان تبين وانما لم يحتج في الأمثال إلى قاض لثبوته في الآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها (ويقطع المدة) أي الأشهر الأربعة (ردة

واحدة والحنث لا يتعدد لعدم تكرر اليمين فلا يخاف من وطء الباقيات شيئاً ومدار الأيلاء على الخوف من الوطء اهـ (قوله) كألو قال لا أطأ واحدة منكن (أي الاتي في قوله حنث وانحل الأيلاء في الباقيات اهـ (قوله) ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض) عبارة هناك ولو قال لا ربيع والله ما أجامع كل واحدة منكن فقول من كل واحدة لحصول الحنث بوطء كل واحدة فإن معناه عموم السلب لو طئ من بخلاف قوله لا أجامع من كما مر فإن معناه سلب العموم أي لا يعم وطئ لكن وتضرب المدة في الحال فإذا مضت فليحل المطالبة بالقيمة أو الطلاق فإن طلق من سقطت المطالبة فإن راجع من ضربت المدة ثانياً وإن طلق بعضهم فالباقيات على مطالبتهن وإن وطئ أحدهن انحلت اليمين في حق الباقيات وارتفع الأيلاء فيهن على الأصح عند الأكثرين كألو قال لا أجامع واحدة منكن وقيل لا تضمن ذلك تخصيص كل واحدة منهن بالأيلاء وببحث الأصل أنه إن أراد تخصيص كل منهن بالأيلاء فالوجه عدم الانحلال ولا فليكن كقوله لا أجامع من فلا حنث إلا بوطء جميعهن ومنعه البلقيني بأن الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد لا تعدد الكفارة فاليمين الواحد لا يتبعض فيها الحنث متى حصل فيها حنث حصل الانحلال وقد ذكره الروياني في البحر وقال أنه ظاهر مذهب الشافعي وخرج عليه أنه لو قال لا أدخل كل واحدة من هاتين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اهـ (قوله عينها) أي لزمه تعيينها اهـ (قوله) فمرل منهن) أي عملاً بأرادته في الأولى وحمله على عموم السلب في الثانية فإن النكرة في سياق النفي للعموم اهـ شوبري (قوله) وانحل الأيلاء في الباقيات) أي بناء على المعتمد السابق ويحتمل أن يكون على القولين ويفرق بين الصريح والنية اهـ حل (قوله) أو لا أطؤك سنة الآمرة (الح) فإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الأيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطاه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها اهـ شرح مـ (فرع) قال سم على حج وقد سئل شيخنا الشهاب الرملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبني ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده فمضت ليلة الجمعة ولم يبيت عنده أي ولا عند غيره لم يحنث كما هو ظاهر والألوابات عند غيره حنث لأن المبيت عند غيره هو المحلوف عليه الممنوع منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بأن ما قاله البلقيني معتمد اهـ وهو حينئذ نظير ما ذكره من أن البلقيني في مسألة الشكوى لأن التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد إلا عنده فالغرض والقصد نفى المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا إيجاد المبيت ليلة الجمعة عند غيره فقلت اجدي في قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد شامل لنفس المحلوف عليه لأنه أحد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند أحد غير الخالف فينبغي الحنث قلت قضية ما قاله البلقيني وأقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الرملي أن ذلك معتمد وأنه لا التفات إلى ذلك الشمول وكان وجه ذلك أنه لا يراد في العرف العام بأحد في مثل ذلك إلا غير المحلوف عليه وهذا مقتضى ما قاله هؤلاء الأئمة في هذه المسئلة فليتأمل اهـ ع ش على مـ

### (فصل في أحكام الأيلاء الخ)

عبارة شرح مـ فصل في أحكام الأيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها اهـ (قوله) يمهل بلا قاض) أي يمهل عن المطالبة أربعة أشهر أي ولو قنا وقتاً لأن المدة شرعت لا مرجلي هو قلة صبرها فلم يختلف برق وحرية كمدة عنة وحيض اهـ شرح مـ (قوله) أربعة أشهر) هي حق الزوج كالأجل في الدين وسواء الحر وغيره والحررة وغيره وخالف أبو حنيفة ومالك فاقتصرا على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهم في الطلاق وقوله من أيلاء أي لا من المرافعة (فرع) لو آلى من إحدى نسائه أو زوجته مبهماً غين حسبت من الأيلاء أيضاً على قياس الطلاق المبهم اهـ سم (قوله) الاتيين) أي في قوله ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء به اهـ (قوله) أو من رجعة) بأن آلى من مطلقة رجعيًا وكذا لو آلى من زوجته ثم طلقها رجعيًا فإن مدة الأيلاء تنقطع فإن راجع في العدة حسبت المدة من الرجعة اهـ حل (قوله) ويقطع المدة) أي يبطلها ويلغيا كلها إن طرأ بعد



بعد دخول ولو من أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح أو لا يختلله بها فلا يحسب زناها ( ٤٠ ) من المدة وإن أسلم المرتد في العدة

وشمول الردة لما بعد المدة من زيادتي (ومانع وطء بها) أي بالزوجة (حصى أو شرعى غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف وإحرام فرضين لا تمتنع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف المدة بزواله) أي الفاطح ولا تبني على ما مضى لا تنفسا التوالى المعترفى حصول الأضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع القائم به مطلقا أو نهيا وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من تحليها ووطئها في الأولى ولا مانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالبا في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته له في أكثر الأحكام والتصريح بأن المانع الشرعى يقطع المدة من زيادتي (فإن مضت) أي المدة (ولم يطا ولا مانع بها) أي الزوجة (طالبت به فيئة) أي رجوع إلى الوطء الذى امتنع منه بالايلاء (ثم) إن لم ينف طالبت به (بطلاق) الآية السابقة (ولو تركت حقها) فإن طالع طالبت به بذلك لتجدد الضرر ولا أسيد الأمة مطالبت به لأن التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة

كأهلها وبعضها إن طرأ المانع في الائتم لكن في هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الآتى فالمراد أنه يقطع ما مضى إن طرأ في ائتمائها وإما طرؤه بعد تمامها فلا يضره شيئا ويشير لهذا صريح الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدهما وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور انتهى (قوله بعد دخول) أي واستدخال في الزوج المحترم واحترزه عما قبل ذلك فإن النكاح ينقطع لاحالة فلا يلاءه عن (قوله) وبعد المدة من تمام الغاية) أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة ويراد بقطعها عدم حسابها تأمل (قوله) وبعد المدة) ثم قوله وإن أسلم ينشأ منه مسئلة يلغز بها فيقال لنا مولد انحدر إيلاءه وهو ضربنا له المدة فلم يطلق ولم يف ثم يستأنف مدة ثانية قاله الإمام اه سم (قوله لارتفاع النكاح) أي فيما إذا استمرت الردة بعد انقضاء العدة وقوله أو اختلله أي فيما إذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زناها من المدة هذا لا يحتاج إليه مع قوله فيما سيأتى وتستأنف بل ربما يوهى أن معنى القطع عدم الحساب لا الاستئناف تأمل اه عن هذا والأولى جعل الوال للرجال وذلك لأن المرتد إذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حساب مدة الردة من المدة إذ هذه الصورة كالتي احترز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله) ومانع وطء بها) أي في المدة لا بعدها وعبارة العباب (فرع) ما يمنع الوطء ولا يحل بالنكاح إن كان في الرجل وهو شرعى كفر صوم واعتكاف وإحرام أو حصى كمرض وحبس وجنون لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولا يقطعها إن طرأ وإن كان المراقوه وحصى كنشوزها وكصغرو مرض لا يحتمل الوطء معها فبعكس الرجل فإذا زال استأنفت المدة لأن طرأ ذلك بعد المدة فتطالبه بالاستئناف أو هو شرعى كفر صوم واعتكاف لا تطوعهما فكالحصى اه ومثله في الروض فان قلت قوله فتطالبه بالاستئناف ينافي قول الشارح اما إذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا تطالبه الخ قلت لا يجوز أن تقترن المطالبة هنا بزوال المانع تأمل اه سم (قوله) وتلبس بفرض نحو صوم) أي ولو نذر أو كفارة وقضاء فوريا وكذا قضاء موسع على المعتمد خلا فالحج والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الإحرام ولو نفلا ولا إذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلا هل على الجلال (قوله) وإحرام) صرحوا بأن للزوج أن يحلها إذا حرمت بالفرض الآن يحمل هذا على واجب مضيق كان أفسدت الحج أخذاء ذكره في الصوم حرره اه حل لكن الذى في شرح م ر تعميم الإحرام في الفرض والنفل ونصه والإحرام ولو بنفل كصوم الفرض كما نقله في الكفاية عن الأصحاب خلافا لتخصيص الجرجاني الإحرام بالفرض اه فعلى هذا قول الشارح فرضين ليس قيدان في الإحرام وإن كان قيدان في الاعتكاف (قوله) وتستأنف بزواله) أي إن كان حلف على التأييد أو بقي قدر مدة الإيلاء وعبارة العباب ويستأنف بالزوال ولو طرأ أحدهما بعد المدة ثم رجع أو أسلم المرتد في العدة عاد الإيلاء فتستأنف المدة إن حلف على التأييد أو بقي من الوقت مدة الإيلاء لا أقل ولا إن جدد نكاح الثانية ولو وطئت بشبهة في المدة فكأرادة في القطع أو الاستئناف بعد فراغها أو بعدة المدة فلا استئناف اه فهذا بخلاف الردة اه سم (قوله) القائم به مطلقا) أي حسبا أو شرعا فرضا ونفلا اه شيخنا (قوله) ثم إن لم يف) القياس رسمه بالإيلاء ثم هو في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الإيلاء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفا ثم حذف الإيلاء المديونية قبله وصار في مضمرة ساكنة ابتدأت ياء لكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء العارضة منزلة الأصلية فحذفت للجازم اه ع ش على هو (قوله) ولو تركت حقها) هذه غاية للتعميم في أن لها المطالبة بعد مضي المدة والمراد بحقها المطالبة بنفسها أي فإذا اسقطت حقها بان تركت المطالبة ثم عن لها أنها ترجع وتطالب فانها تمكن من ذلك وعبارة شرح م ر ولو تركت حقها بسكوتها عن مطالبة زوجها أو باسقاط المطالبة عنه انتهت (قوله) أنها تردد الطالب) معتمد اه (قوله) والفئة) بكسر الفاء وفتح الهزة وضبطه الزركشى فاستفده وكذا قال حج بكسر

( ٥١ - جل منبرج - بع ) ولا يطالب وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفئة والطلاق هو ما ذكره الرافعى تبعا لظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها تردد الطالب بينهما وهو الذى الروضة كاصلها في موضع وهو ب الزركشى وغيره الاول (والفئة)



الفاء مع المدر قال مر بفتح الفاء وكسرها اه وسمى الوطء فيئة لانها من فاء اذار جمع فقد رجع للوطء بعد ان حرمه على نفسه اه شيخنا وفي المصباح فاء الرجل بنى فيئان باب باع رجع وفي التنزيل حتى نفي الى امر الله اى حتى ترجع الى الحق وفاء المولى رجع عن يمينه الى زوجته وله على امرأته فيئة اى رجعة اه (قوله والفئة تحصل بتغيب حشفة) اى وان حرم الوطء او كان بفعلها فوطء وان لم تنحل به اليمين لانه لم يطأ اه شرح مر وفي الروض وشرحه ما نصه الطرف الرابع في بيان فيئة القادر عليها وتحصل بادخال الحشفة او قدرها من مقطوعها ولو محرما في القبل مختار اعادها لما نبتا كانت او بكرا اى زالت به بكارتها وإلا فلا بد من ازالته لان احكام الوطء تتعلق بذلك فينحل الايلاء بذلك وخرج بادخال الحشفة ادخاله مادونها كسائر احكامه وبالقبل الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل للغرض نعم ان لم يصرح في ايلائه بالقبل ولا نواه بان اطلق النحل بالوطء في الدبر وان استدخلها اى الحشفة او ادخلها هو وناسيا او مكرها او مجنونا لم يحنث ولم تجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارفع الايلاء اما عدم الحنث وعدم انحلال اليمين فلم عدم فعله في مسألة الاستدخال واختلاله فيما عداها واما عدم وجوب الكفارة فلم عدم الحنث ويسقط حقهما من المطالبة بوصولها الى حقها وان دفاع ضررها كما لو رد المجنون الوديدة الى صاحبها ولان وطء المجنون كالعاقل في تقرير المهر والتحليل وتحريم الريبة وسائر الاحكام ويفارق سقوط حقها عدم الحنث والكفارة بان رعاية القصد الصحيح في حقوق الله تعالى اشد منه في حقوق الادمى بدليل صحة غسل الذمية عن الحيض للمسلم دون العباد لا ذليس لها نية صحيحة فلو وطئها بعد ذلك عامدا لما اختار عاقلا حنث ولزمته الكفارة واحلت اليمين اه ثم وجدت بها مشبه بخط بعض الفضلاء مانعه ولا تلازم بين حكم الايلاء وعدم الانحلال اذ قد يرفع الاول ويبقى الثاني كما لو طلقها بائنا بعد الايلاء منها بما لا ينحل بينهما فانها فانه يرفع حكم الايلاء ويبقى عدم الانحلال وان اعادها الى نكاحه اه شرح البهجة (قوله بتغيب حشفة) اى مع الانتشار كالتحليل اه شرح مر ومع الاختيار والعلامة كاسياتى في كلامه اه شيخنا (قوله بتغيب حشفة) اى لو ناسيا او مجنونا او نائما او جاهلا او مكرها او كذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تنحل اليمين في ذلك كله وإنما تسقط مطالبتها فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنث ولزمه التزام اه قل على الجلال (قوله بقبيل) هى عبارة اصله وقد اعترضه الزركشى وغيره بانه اذا حلف على ترك الوطء وأطلق حنث بالوطء في الدبر وحيث تنحل اليمين فلا تبقى مطالبة كما لو طأ بته فلم يف إلا بعد مضي المدة فينبغى تصوير المسئلة بما لو حلف على ترك الوطء في القبل اه قيل ولا يرد ذلك على المنهاج لان مراده ان الفية المطالب بها شرعا لا تحصل الا بالوطء في القبل وان كان الوطء في الدبر رافعا لليمين وما نعامن المطالبة واعلم ان الشارح اعتمد هذا الايراد ومشى عليه في وطء الزوج عند قيام المانع الشرعى به كما سياتى ولم نفعل ذلك هنا وهو مجرد تحكم الا ان يكون مراده هنا ان اليمين تنحل وتلتفى المطالبة غاية الامر ان الفية على الوجه الشرعى غير حاصلة فان هذا هو مراد المجيب عن الايراد فيما حكيناه عنه آنفا اه سم (قوله ولا يعيد بها بدبر) اى فلا يحصل به فيئة لكن تنحل به اليمين وتسقط المطالبة لحنثه به فان ارى عدم حصول الفية به مع بقاء الايلاء تعين تصويره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها وبما اذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسيا لليقين او مكرها فلا تنحل به اه شرح مر (قوله من ازالة بكارتها) اى ولو غرر اه شيخنا (قوله أما اذا كان بها مانع الخ) وما تعجب به في الوسيط من منع الحيض للطالب مع عدم قطعه المدة رد بان منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للمصلحة والام تحسب مدة غالبا كما هو قولهم ان طلاق المولى في الحيض غير بدعى لا يشكل بعدم مطالبة به اذ هو مفروض فيها اذا طول زمن الطهر بالفية فترك مع تمكنه ثم حاضت فتطالب بالطلاق حيث ناهى شرح مر (قوله فلا مطالبة لها) قال في شرح الروض نعم ان طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زال فلها المطالبة بلا استئناف لوجود المضارة في المدة على التوالى

تحصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (بقبل) فلا يكفي تغيب ما دونها به ولا تغيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من ازالة بكارتها كما نص عليه الشافعى وبعض الاصحاب أما اذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب



ذكره الاصل اه سم (قوله فان كان المانع الخ) الظاهر انه مقابل للمفهوم لا للفظ كما لا يخفى (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة إلى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والياء لان القياس في النسبة إلى فعيلة فعلى قال ابن مالك وفعل في فعيلة التزم وإن كان نسبة إلى الطبع فيسكون الباء أى مع فتح الطاء حررا مشوبى (قوله فتطالبه بفيئة بلسانه) أى لانه يندفع به اذ وها بالالف بلسانه اه شرح مر وقوله بان يقول اذ قدرت فتت ويندب ان يزيدند مت على ما فعلت ولو زال المانع بعد فيئة اللسان طواب : لو طاه اه شرح مر (قوله كاحرام) أى لم يقرب تحمله منه كما ذكره الرافعى وقوله وصوم واجب أى ولم يستعمل إلى الليل اما اذا قرب التحلل او استعمل في الصوم إلى الليل فانه يميل اه شرح مر (قوله فان عصى بوطه الخ) عبارة شرح مر فان عصى بوطه سقطت المطالبة وانحلت اليمين وتاخم بتمكينه قطعا ان عهدها المانع كطلاق رجعى او خصها كحيض وكذا ان خصه على الاصح لانه اعانة على معصية اه شرح مر (قوله فان عصى بوطه) أى بتغيب حشفة او قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم ولو محرما او صائما او غير ذلك من محرمات الوطء او في دبر كذلك بقيد السابق او في حيض او نفاس او غيره وتعصى هى ايضا بتمكينه في ذلك لانه اعانة على معصية (تنبيه) علم بما ذكر ان الوطء تحصل به الفية في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقا ولا تنحل اليمين ان كان ناسيا او جاهلا او مكرها او مجنونا او نائما او افلا تنحل ولا ياثم إن لم يعص بالوطء وان الوطء في الدبر ينحل به الايلاء ولا تحصل به الفية قال بعضهم وما فائدة عدم حصول الفية مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين الا أن يقال المراد عدم حصول الفية الشرعية فراجع اه قل على الجلال (قوله ولو في الدبر) لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم واما قوله الا لا يقال سقوط المطالبة الخ فحاول به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التامل فانه اذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر لعدم حصول الفية بالوطء في القبل واما قوله كالموطء مكرها ففيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشى وغيره بان الفية تحصل بالوطء مكرها وناسيا وبفعلها والثانى ان اليمين في مثل هذا باقية وان انتفى الايلاء بخلاف الوطء في الدبر في مسئلتنا عند من اعتبره كالشارح هنا فانه وزيل للايلاء واليمين كما لا يخفى نعم ان كان غرض الشارح فيما سلف ان الفية على الوجه الشرعى غير حاصلة وان اليمين انحلت وارتفعت المطالبة فلا اشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء الاثم كالموطء الذى علق عتقه على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه واول قوله لم يسلك هذا فيما سلف يمكن حمل ما سلف على هذا سيما وقد مشى عليه في الروض واعتمده مر وقوله الاول تصريح الزركشى الخ وكذا صرح بذلك في شرح الروض حيث قال وان استدخلتها أى الحشفة او ادخلها هو ناسيا او مكرها او مجنونا لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء اه وكذا صرح به في شرح البهجة اه سم (قوله أى ولم يقيد ايلاء به ولا بالقبل) فان قيده بالدبر تقدم انه لا يكون ايلاء اصلا وإن قيد بالقبل لا تسقط مطالبته بالوطء في الدبر كما يفهمه قول الشارح لانحلال اليمين لانه اذ قيد بالقبل لا تنحل بالوطء في الدبر ويعلم هذا ايضا من كتابه سم الاثنية على الاثر (قوله أى ولم يقيد ايلاء به ولا بالقبل) لعل المراد التقييد لفظا او زية وحيث لا يتحصل انه عند الاطلاق لفظا ونية ينحل الايلاء بالوطء في الدبر مع وجود المانع الشرعى وقد قيد الشارح في شرح الروض قولهم فيما اذا لم يكن مانع انه لا يكفي الوطء في الدبر حيث قال عقبه نعم ان لم يصرح في ايلائه بالقبل ولا نواه بان اطلق انحل بالوطء في الدبر اه ويتحصل منه الانحلال عند عدم المانع بالوطء في الدبر عند الاطلاق لفظا ونية فاستوى حالها المانع وعدمه فيما ذكره فاعتراض شيخنا فيما مر بقوله لم يسلك هذا فيما سلف عند التجرد من المانع وهو تحكم ممنوع لانه تبين انه سلكه فيما سلف ايضا غاية الامر ان أنه لم يصرح به في هذا الكتاب فليتأمل اه سم (قوله طلق عليه القاضى) قال في العباب كغيره فيقول او وقعت على فلانة طلاقا او حكمت على فلان في زوجته بطلاقه ونحوها

حيث (فان كان المانع به)  
أى الزوج (وهو طبعي  
كعرض ف) بتطالبه (بفيه  
لسان) بان يقول اذ قدرت  
فتت (ثم) ان لم يف طالبته  
(بطلاق) وهذا من زيادتي  
(او شرعى كاحرام) وصوم  
واجب (ف) بتطالبه (بطلاق)  
لانه الذى يمكنه حرمة  
الوطء (فان عصى بوطه)  
واو في الدبر أى ولم يقيد  
ايلاء به ولا بالقبل (لم  
يطالب) لانحلال اليمين  
(فان اباهما) أى الفية  
والطلاق (طلق عليه  
القاضى



اه ولا يصح ان يقول طلقها ونحو ذلك لانه ليس له هذا اللفظ مر قال في شرح الروض ويشترط في تطليقه عليه حضوره عنده ليثبت امتناعه فلو شهد عدلان انه آلم ومضت المدة وهو تمتنع من الفتيمة والطلاق لم يطلق عليه القاضي بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعذر حضوره بمرض او توار او غيبة فلا يشترط ذلك اه سم (قوله طاق عليه القاضي طاعة) خرج ما زاد عليها فلا يقع كالمولى بان انه فاه او طلق فان طلقها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطليق الزوج ايضا وان لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطان اه شرح مر واذا طلق عليه القاضي بعد مدة لا مهال وبان ان المولى وطىء قبل تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي والمولى معا نفذ طلاق المولى جزما وكذا القاضي في الاصح بخلاف مالوباع الحاكم مال الغائب وانفق ان الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك اقوى ولم نقل بوقوع بيع الحاكم ايضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق اه عناني (قوله طاعة) اي رجعية فطلاق القاضي يقع رجعيا على المعتمد (قوله نيابة عنه) فيقول او وقعت عليها طاعة عنه او انت طالق عنه فان حذف عنه لم تطلق فلو طلق ثم بان ان المولى وطىء او طلق قبل تطليقه لم يقع طلاق القاضي ولو وقع طلاقها معا وقع طلاق المولى والقاضي واما لو وقع الطلاق من القاضي مقارنا لم يقع اه حل (قوله نيابة عنه) اذ لا سبيل الى دوام ضررها ولا الى اجبارها على الفتيمة لعدم دخولها تحت الاخبار والطلاق يقبل النيابة فناب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كما يزوج عن العاضل ويستوفي الحق من الماثل بان يقول او وقعت عليها طاعة عنه او طلقها عنه او انت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما قاله الدارمي في الاستذكار اه شرح مر (قوله نيابة عنه عدم حصول الفتيمة بالوطء) اي مطلقا حتى بالنسبة لانحلال اليمين والحنث والكفارة اه حل (قوله ويهمل يوما فاقول) هذا في الفتيمة بالوطء واما فتيمة اللسان فلا يهمل فيها مطلقا اه قل على الجلال (قوله ويهمل يوما فاقول) لو طلق القاضي عليه في اثناء ذلك لم ينفذ قال الامام وفي تصوير هذا عسرفان طلاق القاضي قد يستند الى رايه في ان لا مهال واذا كان كذلك فالطلاق ينفذ اتباعا لاجتهاده اه سم (قوله ولزمه بوطئه في مدة ايلائه الخ) عبارة اصله مع شرح مر فان وطىء في المدة انحلت اليمين وفات الايلاء ولزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطلب بعد ذلك بشيء انتهت وفي قل على الجلال ويكفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الايلاء قبلها وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف او تعدد المجلس والا بان قصد التاكيد وان تعدد المجلس او اطاق واتحد المجلس فلا ويصدق يمينه في قصد التاكيد كما يصدق في عدم الايلاء او في مدته بذلك والله اعلم اه (قوله فان كان بقربه) كان قال ان وطئتك فله على عتق اه حل

### (كتاب الظهار)

بكسر الظاء المشالة وذكرك عقب الايلاء لمشار كته له فيما ياتي والمغلب فيه معنى اليمين وقيل معنى الطلاق اه قل على الجلال وذلك لانه يشابه اليمين من حيث ايجابه الكفارة ويشابه الطلاق من حيث اقتضاؤه التحريم (قوله لان صورته الاصلية) اي المتعارفة في الجاهلية اه حل او المراد بالاصلية الكثيرة الغالبة اه شيخنا (قوله وخصوا الظاهر) اي بالاخذ منه مع انه يجوز التشبيه بغير الظاهر فكانوا يقولون كتاب البطان او كتاب الرأس او غير ذلك اه شيخنا (قوله والمرأة مركوب الزوج) اي في الجملة والا فالعادة ان ركوبها على البطن (قوله والمرأة مركوب الزوج اي اذا وطئت فهو كناية تلويحية انتقل من الظاهر الى المركوب ومنه الى الموطوء والمعنى انت محرمة على لا تركبين كما لا تركب الام نقله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) اي باثنا من غير رجعة كما يؤخذ من القصة اي ومن غير عقد فكان يقتضي التحريم المؤبد اه شيخنا وفي عش على مر مانصه وهل كان باثنا او رجعيا فيه نظر اقول والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله تقتضي انه كان طلاقا لاحل بعده

طاعة) نيابة عنه بسؤالها له لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافي عدم حصول الفتيمة بالوطء فيه لانا نمتنع ذلك اذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفتيمة كما لو وطىء مكرها او ناسيا (ويهمل) اذا استعمل (يوما) فاقول لبي في فيه لان مدة الايلاء مقدرة باربعة اشهر فلا يزداد عليها باكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال نعاس وشبع وجوع و فراغ صيام (ولزمه بوطئه) في مدة ايلائه (كفارة يمين) بقيد زده بقولي (ان حلف بالله) فان حلف بالنزاهة ما يلزم فان كان بقربه لزمه ما التزمه او كفارة يمين كما سيأتي في باب النذر او تعليق طلاق او عتق وقع بوجود الصفة

### (كتاب الظهار)

ماخوذ من الظهور لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت على كظهر امي وخصوا الظاهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا



لا برجة ولا بعقد لان المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بان معها من زوجها الأول اولاد اصغارا ان ضممتهم الى نفسها جاعوا وان ردتهم الى ابهم ضاعوا لانه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم وجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهربا فلم يرشدهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال لها حرمت عليه فلو كان رجعي لا يرشدها الى الرجعة أو باننا نحل له بعقد لا مره بتجديد نكاحه فتوقفه وانتظاره للوحي دليل على انه كان طلاقا لا حلا له بعده لا برجة ولا بعقد اه (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) اي كانوا في الجاهلية اذا ارادوا الطلاق أتوا بهذا اللفظ وكذا كان ثابتا في اول الاسلام حتى نسخ الله بالكفارة في قصة خوله بنت ثعلبة كانت تحت عبادة بن الصامت وفي شرح شيخنا اوس بن الصامت فقال لها انت على كظهر امي فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت يا رسول الله والذي انزل عليك الكتاب ما ذكر الطلاق وانه أبو ولدي واحب الناس الى فقال حرمت عليه فقالت أشكو الى الله فاقني ووحدني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراك الا حرمت ولم أومر في شأنك بشيء فجعلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا قال لها حرمت عليه هنت وقالت أشكو الى الله فاقني وشدة حالي وان لي صبية صغارا ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا وجعلت ترفع رأسها الى السماء وكان هذا أول ظهور في الاسلام فنزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى الوحي قال ادعى زوجك فتلا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع الله الآيات وهذا دليل على انه كان لانشاء التحريم الحاصل بالطلاق في أول الاسلام فتنسخ بالكتاب قال ابن القيم اه حل وقيل بنت حكم وقيل اسمها جميلة وخولة أصبح ما قيل في ذلك وقد مر بهما عمر بن الخطاب في خلافته فاستوقفته طويلا وعظمتها وقالت له يا عمر قد كنت تدعى عمير اثم قيل لك عمر ثم قيل لك يا امير المؤمنين فانت الله يا عمر فانه من أيقن بالموثوق خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامه فاقيل له يا امير المؤمنين أتقف لهذه العجوز هذا الوقوف فقال والله لو حبستني من اول النهار الى آخره لازلت الا للصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات ايسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر اه من الاعلام فيما ابهم من القرآن (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) قيل وفي أول الاسلام من كل وجه أي لأنها معلومة كما يأتي القول به وقوله فغير الشرع حكمه الذي هو الطلاق الى تحريمها أي المراد وقيل لم يكن طلاقا من كل وجه بل بقي المرأة معلومة لاذات زوج ولا خيلة تنكح غيره قال الغزالي وهو من تصرفات الشرع البديعة التي لا يعقل لها معنى اه حل (قوله وهو حرام) بل كبيرة وظاهر كلامهم وان لم يكن فيه عود لان فيه اقداما على احالة حكم الله تعالى وتبديله وهذا اخطر من كثير من الكبائر اذ قضيته الكفر لولا خلو الاعتقاد عن ذلك أي احالة حكم الله واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه الله تعالى منكرا من القول وزورا في الآية أول المجادلة النازلة في اوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكرره اه شرح مر (قوله ولو عبدا) اي وان لم يتصور منه العتق لا مكان تكفيره بالصوم وقوله وكافرا اي ولو ذميا وحربيا وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع باطلاقة اذ فيها شائبة الغرامات ويتصور عتقه بنحو اوث لمسلم وقوله اوسكران أي متعديا بسكره اه من شرح مر (قوله او مجبورا والفرق بينه وبين الايلاء حيث لا يصح منه ان المقصود ثم الجماع لاهنا لان المراد هنا ما يشمل التمتع بغيره اه حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم بما قبله وهو زوج وقد يقال اتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ اه حل وفي هذا الجواب نظر لانه لا يتم الا لو كان الموطن له من كلام المتن (قوله ولو أمة الخ) غايته في الاجنبية فالمراد بالاجنبية من ليست برجة قوله أو أمة أي ملوكة له اما الامة المنكوحة فيصح الظاهر منها كما قدمه اه شيخنا (قوله او جزء اثني) اي جزا ظاهر بخلاف الباطن كالسكبد فلا يكون ظاهرا لان شرط الظاهر ان يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن او عكسه فلا يكون

في الجاهلية كالا يلاء فغير الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقة الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمحرمة كما يؤخذ مما يأتي والاصل فيه قبل الاجماع آية والذين يظاهرون من نساءهم وهو حرام لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (اركانه) اربعة (مظاهر ومظاهر منها) ومثبه وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا (يصح طلاقه) ولو عبدا او كافرا أو خصيا او مجبورا اوسكران فلا يصح من غير زوج وان نكح من ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره فتعبري (يصح طلاقه اولى مما عبر به (و) شرط (في المظاهر منها كونها زوجة) ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة او مريضة او رقنا او قرناء او كافرة او رجعية لا اجنبية ولو مختلعة او أمة كالطلاق فلو قال لا جنبة اذ انكحتك فانت على كظهر امي او قال السيد لامته انت على كظهر امي لم يصح (و) شرط (في المشبه به كونه كل) اثني محرم (او جزء اثني محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة



ظهار افي الثلاث (قوله لم تكن حلا) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما حالة حل أي حالة تحلل له فيها بعد ولادته  
 فلذلك قال في المحترز وبخلاف من كانت حلاله أي قبل ان صارت محرما له (قوله ومرضعة ابيه او امه) أي  
 لا مرضعته هو لانها كانت حلاله قبل الارضاع (قوله قبل ولادته) أي أو معها اه شو برى (قوله بخلاف  
 التي تكلم بها بعد ولادته) لانها كانت حلاله فطرا تحريمها (قوله كانت أو رأسك الخ) فصور التشبيه اربعة  
 تشبيه كل بكل وجزء بجزء وبكل وعكسه اه شيخنا (فرع) قال في شرح الروض ولا يقبل من أتى  
 بصريح الظهار ارادة غيره كما في صريح الطلاق وغيره اه ويؤخذ من التنظير بصريح الطلاق ان المراد  
 عدم القبول ظاهر الا مطلقا وانما اذا وجدت قرينة يقبل وانه يدخله التدين اه سم (قوله أو رأسك أو  
 يدك) أي أو شعرك أو ظفرك أو جزؤك من الاعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون  
 ذكرها ظاهرا اه شرح مر وقوله فلا يكون ذكرها ظاهرا أي لا صريحا ولا كناية كما هو ظاهر هذه  
 العبارة ونقل في الدرر عن مر انه يكون كناية وتوقفنا فيه والا قرب الاول لانه لا يحتمل الظهار لعدم  
 امكان التمتع به فلا يكون كناية لانها ما تحتل المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل  
 والا كان ظهرا اه ع ش عليه (قوله أو يدك) أي وان لم يكن لها يد فهو من باب التعبير بالبعض عن الكل  
 اه برماوى وفي ع ش على مر قوله أنت كيدها شمل المتصلة والمنفصلة اه سم على حج أي فهو من باب  
 التعبير بالبعض عن الكل لا من باب السراية وعبارة ع قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق  
 التعبير بالبعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه بجيبه انتهى ووددت لو كان نبيه على ذلك عند  
 قول المنهاج الآتي وقوله رأسك أو ظفرك أو يدك اه اقول وينبغي اعتماد ما اقتضاه التشبيه على  
 ما قاله الزركشي وان الراجح فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال لمقاوعة يمين يمينك على كظهر أي  
 لم يكن مظهرا اه (قوله كظهر أي) اصل هذا التركيب اتيانك كركوب ظهري فحذف المبتدأ واقیم  
 المضاف اليه مقامه فانفصل وارفع وحذف مجرور الكاف فدخلت على المضاف اليه فقد حذف مضاف  
 من كل من المشبه والمشب به اه شيخنا وفي سم مانصه قال الشيخ عز الدين قول العرب أنت على كظهر أي  
 اصله اتيانك على كركوب ظهري فحذفت لفظة الا تيان فانفصل الضمير وارفع (قوله أو كجسمها)  
 انظر ما نكتة اعادة الكاف ولا يقال لدفع نوه ان التشبيه بمجموع الامم وجسمها لانا نقول هذا مرفوع  
 بكون العطف باو وانما يكون ذلك لو كان بالواو ويجي السؤال ايضا على قوله أو كعينها اه وعبارة الشو برى  
 قوله أو كجسمها انظر اعادة الكاف في كجسمها وفي كعينها ولعل فائدة اعادة الكاف ان كلا صيغة مستقلة لا  
 ان الصيغة بمجموع المعطوفات انتهت وفيه ان أو تفيد هذه الفائدة وايضا لو كانت فائدة الكاف ما ذكر كان  
 عليه ان ياتي بها في يدها تامل (قوله أو كناية كانت كامي) هل ولو زاد على ذلك أنت حرام على كامي الظاهر  
 نعم لانه محتمل لتحريم عينها ثم رأيت شيخنا ذكر انه كناية ولو قال أنت على حرام كاحرامت أي فالوجه انه  
 كناية طلاق أو ظهار اه حل وعبارته شرح مر ولو قال أنت على حرام كاحرامت أي فالوجه انه كناية  
 ظهار أو طلاق فان نوى انها كظهر او نحو بطن امه في التحريم فظاهر والا فلا انتهت وتقدم في كتاب  
 الطلاق ان منها أيضا أنت على حرام وعبارته هناك ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا أو ظهرا  
 وقع او نواهما تخيرا لا فلا تحرم وعليه كفارة يمين كما لو قاله لامته اه (قوله تغليبا لليمين) أي على الطلاق  
 لانه يشبه كلاما من اليمين والطلاق كما سينبه عليه ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح  
 كانت كظهر أي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت ويصير به عائدا دون غيره اه حل وانما غلبوا  
 شائبة القسم هنا دون الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أي ثم قال لاخرى  
 اشر كنتك معها فانه يصح على الاصح لان صيغة الظهار اقرب الى صيغة الطلاق من حيث افادة التحريم  
 فالحققت بها في قبولها التشريك فيها واما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين

(لم تكن حلا) للزوج كبتته  
 واخته من نسب مرضعة  
 ابيه او امه وزوجة ابيه التي  
 تكلم بها قبل ولادته بخلاف  
 غير الاثنى من ذكر وخشي  
 لانه ليس محل (التمتع  
 وبخلاف ازواج النبي ﷺ  
 وسلم لان تحريمهن ليس  
 للمحرمة بل لشرفه ﷺ  
 وبخلاف من كانت حلاله  
 كزوجة ابنه وملا عنته لظرو  
 تحريمها عليه (و) شرط (في  
 الصيغة لفظ يشعر به)  
 أي بالظهار وفي معناه ما مر  
 في الضمان وذلك اما  
 (صريح كانت أو رأسك  
 أو يدك) ولو بدون على  
 (كظهر أي أو كجسمها  
 أو يدها) لاشتراكها في  
 معنى ما ذكر (أو كناية  
 كانت كامي أو كعينها أو  
 غيرها مما يذكر للكرامة)  
 كراسم او روح الاحتمالها  
 الظهار وغيره وتغيري  
 بذلك اعم مما عبر به (وصح  
 ترقية) كانت كظهر أي  
 يوما او شهرا تغليبا لليمين  
 فان كانت كظهر أي خمسة



اشهر ظهار مؤقت لذلك  
وايلاء لا متناعه من وطئها  
فوق اربعة اشهر (و)  
صح (تعليقه) لانه يتعلق  
به كاليمين وكل منهما يقبل  
التعليق (فلو قال ان  
ظاهرت من ضرتك فانت  
كظهر اى فظاهر) منها  
(فظاهر منها) عملا بمقتضى  
التجيز والتعليق (او) قال  
ان ظاهرت (من فلانة)  
فانت كظهر اى (وفلانة  
اجنبية او) ان ظاهرت  
(من فلانة الاجنبية) فانت  
كظهر اى (فظاهر منها  
فظاهر) من زوجته (ان  
نسكحها) اى الاجنبية (قبل)  
اى قبل ظهاره منها (او اراد  
تلفظ) اى ان تلفظت بالظهار  
منها لوجود المعلق عليه  
بخلاف ما اذا لم ينسكحها  
قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه  
المعلق عليه وهو الظهار  
الشرعى (او) قال ان  
ظاهرت (من فلانة) وهى  
اجنبية) فانت كظهر اى  
فظاهر منها قبل النكاح او  
بعده (فلا) يكون ظهارا  
من زوجته لاستحالة  
اجتماع معلق به ظهارها  
من ظهار فلانة وهى  
اجنبية (الا ان اراده)  
اى اللفظ (وظاهر قبل  
نسكاحها) فظاهر من  
زوجته وهذا من زيادى  
(او) قال (انت طالق  
كظهر اى ونوى بالثاني  
معناه) ولو مع معنى

دون الطلاق فالحق المؤقت باليمين فى حكمه المر تب عليه من التأكيد كاليمين دون التأييد كالطلاق اشرح  
مر (قوله ومؤقت لذلك) فان وطئ فى المدة لزمه كفارة الظهور لحصول العود به وهل تلزمه كفارة  
أخرى أو لا جزم بالاول صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه فى الروضة كاصلمها  
وحمل الوالد رحمه الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كوالله انت على كظهر اى سنة والثاني على خلوه عن  
ذلك اه شرح مر (قوله وصح تعليقه) كقوله ان دخلت فانت على كظهر اى فدخلت ولو فى حالة جنونه  
او نسيانه لكن لا عود حتى يمسه عقب افاقته وتذكره وعلمه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها  
وكقوله ان لم أدخلها فانت على كظهر اى ثم مات وفى هذه يتصور الظهار لا العود لانه يموت يتبين الظهار  
قبله وحينئذ يستحيل العود وقضية كلامهم انعقاد الظهار وان كان يستحيل المعلق بفعله جاهلا او ناسيا  
وهو بمن يبالى بتعليقه به قال المتولى وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما  
مرفيه وهو كذلك وكلامه محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما اذا لم يقصد اعلامه اه شرح مر (قوله  
وكل منهما) اى الطلاق واليمين يقبل التعليق لأن الايلاء يمين ويصح تعليقه وتعليق اليمين فى غير الايلاء كان  
يقول والله لا اكلك ان دخلت الدار فسقط ما قد يقال اليمين لا يصح ان يعلق وقد يقال اليمين فى تلك ليست  
معلقة والمعلق إنما هو المحلوف عليه وكان ينبغي ان يصور بما اذا قال ان جاء زيد فوالله لا اكلك مثلا حرر  
وكما يغاب اليمين على الطلاق فيصح تعليقه كما تقدم قد يغلب الطلاق على اليمين فيما اذا ظاهر من امراته ثم قال  
الاخرى أشركت معك فانه يكون مظاهرا من الثانية أيضا اه حل (قوله وفلانة اجنبية) هذا بيان لحالها  
فى الواقع لانه قال ذلك فى الصيغة بل صيغته ان ظاهرت من فلانة فانت على كظهر اى وهذا بخلاف قوله  
او من فلانة الاجنبية فالفرض فيه انه قال ذلك وكذا قوله وهى اجنبية الفرض انه قاله فى صيغته أيضا اه  
شيخنا (قوله لو جرد المعلق عليه) وهو الظهار منها بعد نكاحها فى الاولى قال فى شرح الروض وذكرا الاجنبية  
للتعريف لا للاشتراط كما لو قال لا ادخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حنث وفرق بينه وبين عدم الحنث  
فيما لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما صار شيخا بانالو لم يحمله هنا على التعريف كان تعليقا بالمحال إذ  
الظهار من الاجنبية لغوا اه قال الشيخ بهامشه ويشهد له قول النحاة الصفة فى المعرفة للتوضيح نحو زيد العالم  
وفى النكرة للتخصيص نحو مرت برجل فاضل اه افول مقتضى فرقه فى شرح الروض انه لا فرق بين ان  
يقول لا اكلم هذا الصبي أو زيد الصبي ومقتضى ما ذكر عن النحاة الفرق بين الصفتين وكان على مقتضاه ان  
يفرق بان الاجنبية توقع وصفها المعرفة فمؤلفه للتوضيح بخلاف الصبي فى هذا الصبي ليس نعتا بل عطف بيان  
أو بدل وفرق بينهما وانظر حكم ما لو قال لا اكلم زيد الصبي وحرره وكتب على قوله فى صدر هذه القولة  
كان تعليقا بالمحال مانصه انظر ما يلزم على كونه تعليقا بالمحال اه شوبزى (قوله وهى اجنبية) جملة حالة  
تفيد تقييد العامل وهو قوله ظاهرت بحالة كونها اجنبية بخلاف قوله من فلانة الاجنبية فان الاجنبية  
صفة تخصص الموصوف ولا تقييد العامل اه شيخنا (قوله وهى اجنبية) من كلام المظاهر على جهة  
الشرط (قوله وانت طالق كظهر اى الخ) ولو قال انت على كظهر اى طالق وأراد الظهار والطلاق  
حصولا ولا عردوا ان اطلق فظاهر فى وقوع الطلاق وجهان وقياس ما مر فى عكسه ترجيح عدم وقوعه فى  
هذه الحالة اه شرح مر (قوله ونوى بالثاني) أى وحده وقوله معناه أى معنى الثاني وهو تحريمها إلى  
التسكير أو مضى المدة وسواء أنوى معناه وحده أو مع الطلاق أو غيره أو الثلاثة فنية، معنى الثاني بالثاني  
تصدق بربع صور والحاصل ان الصور التى تضمنها كلام المتن فى هذه المسئلة من أولها إلى آخرها مع  
قطع النظر عن كون الطلاق رجعيا ام بائنا اثنان وسبعون بيانها ان انت طالق الخالى عن  
تركيبه مع كظهر اى اما ان يطلقه أو ينوى به الطلاق فقط أو الظهار أو غيرها كذلك أو  
الطلاق والظهار أو الطلاق وغيرها أو الظهار أو الثلاث فهذه ثمانية احوال وتأتى هذه



الاول بان نوى بالاول  
طلاقا أو أطلق وبالثاني  
ظهارا ولو مع الآخر  
أو نوى بكل منهما ظهارا  
ولو مع الطلاق أو نوى  
بالاول غيرهما وبالثاني  
ظهارا ولو مع الطلاق  
(والطلاق) فيهما رجعي  
وقعا (اصح ظهار الرجعية  
مع صلاحية كظهر أى  
لان يكون كناية فيه فانه  
اذا قصده قدرت كلمة  
الخطاب معه ويصير أنه  
قال أنت طالق أنت كظهر  
أى (والا) بان أطلق  
فيهما أو نوى بهما طلاقا  
أو ظهارا أو هما أو نوى  
بكل منهما الآخر أو الطلاق  
أو نواهما أو غيرهما بالاول  
ونوى بالثاني طلاقا  
وأطلق الاول ونواه  
بالثاني طلاقا أو أطلق  
الثاني ونوى بالاول  
معناه أو معنى الآخر  
أو معناه أو غيرهما أو  
أطلق الاول ونواه بالثاني  
أو نوى بهما أو بكل منهما  
أو بالثاني غيرهما أو كان  
الطلاق باثنا (فالطلاق)  
يقع لا تيانه بصريح لفظه  
(فقط) أى دون الظهار  
لا تنفاه الزوجية في الأخيرة  
ولعدم استقلال لفظ  
الظهار

الثانية في كظهورى أى الخلى عن تركيه مع أنت طالق واذا ضربت عدة أحوال أحدهما في عدة  
أحوال الآخر حصل أربعة وستون وتانى هذه الاحوال الثمانية عند تركيبها وجعلها كلمة واحدة  
فضمها الى الاربعة والستين يحصل اثنان وسبعون وفي جميعها اذا كان الطلاق باثنا يقع فقط واذا كان  
رجعيا أو نوى بالثاني وحده معناه ولو مع غيره بان نوى به ظهارا فقط أو ظهارا أو طلاقا أو ظهارا وغيرهما  
أو الاثنان وضربت هذه الاربعة في أحوال أنت طالق الثمانية يحصل اثنان وثلاثون والثاني أو نوى به الطلاق  
يقع فيها الطلاق والظهار وكلاهما وفيما عداها وهو اربعون صورة يقع فيها الطلاق فقط وذلك بان أطلق  
فقط أو غيرهما أو الطلاق وغيرهما كذلك هذه اربعة احوال اضربها في احوال أنت طالق الثمانية  
يحصل اثنان وثلاثون صورة ويضم الثمانية المذكورة مع تركيبها يكون الحاصل ماذكرو به هذا ظهر  
ما يتصور في هذه المسئلة مائة واربعون حاصلة من ضرب ثلثين حالتى وقوع الطلاق الرجعى والبائن  
في اثنين وسبعين ويجمع هذا قولك متى كان الطلاق رجعيا ونوى بالثاني وحده معناه ولو مع غيره  
وقع كل منهما والا فالطلاق فقط اه ديوى فيقمان معاني ثنين وثلاثين والطلاق فقط في مائة واثنى  
عشر اه واصله في قل على الجلال (قوله ونوى بالثاني معناه) أى الظهار وقوله ولو مع معنى  
الاول الذى هو الطلاق فلو قال ولو مع غيره لكان اولى لشموله ما لو نوى الظهار والعق وقوله أو أطلق  
تعميم لتصريحه بغدبانه صريح في الطلاق وقوله ولو مع الآخر أى مع معنى الآخر الذى هو الطلاق  
وكذا لو نوى بالثاني الظهار وبالأول العتق فلو قال ولو مع غيره لشمّل ذلك وقوله أو نوى بالاول  
غيرهما أى الطلاق والظهار كالعتق وفيه كيف يقع حينئذ الطلاق مع قولهم لا بد في الطلاق ان يقصد  
لغظه لمعناه الا ان يقال محل اشتراط ذلك حيث وحد الصارف وقوله ولو مع الطلاق يمكن رجوع  
ذلك ايضا لقوله أو نوى بالاول غيرهما أى فقط أو مع الطلاق وقوله لان يكون كناية فيه أى في  
الظهار فانه اذا قصده أى بسبب انه اذا قصده أى الظهار وقدّرت كلمة الخطاب معه وهى أنت  
وبدون ذلك يكون لغوا لانه اذا قال لزوجته ابتداء كظهر أى كان لغوا وقوله ويصير الخ وانما  
لم يكن صريحا حينئذ لانه ليس المقدر كالمقووظ به بناء على ان كظهر أى خبر لمبتدا محذوف وليس  
التابع كالمقصود بناء على انه خبر ثان اه حل (قوله بان نوى بالاول الخ) حاصل ما ذكره قبل  
الا عشر صور والذى ذكره بعد مائة عشر في الرجعى وإذا اعتبرت قوله أو كان الطلاق باثنا تزد الصور  
والستة عشر التى بعد الا فيها اربع صور من صور التركيب أى ركب الكلمتين وجعلها كلمة واحدة  
فاشار الى ثلاثة بقوله أو نوى بهما أى بمجموعهما طلاقا أو ظهارا أو هما الى الرابعة بقوله أو نوى بهما أى  
بمجموعهما الى قوله غيرهما اه شيخنا (قوله أو نوى بكل منهما ظهارا أو مع الطلاق) اشتمل على اربع  
مسائل لان الاول اما ان يشوبه الظهار وحده أو مع الطلاق فهذان حالان والثاني كذلك والحاصل من  
ضرب حالى الاول فى الثانى اربعة احوال نوى بكل الظهار فقط نوى بكل الظهار مع الطلاق ونوى بالاول  
الظهار فقط وبالثاني الظهار مع الطلاق وعكسه اه شورى (قوله والا بان أطلق الخ) أى بان لم ينو بالثاني  
معناه بان أطلق الخ فالصور كلها خارجة بقوله ونوى بالثاني معناه وتحت الاست عشرة صورة وقبلها عشر  
صور وكلها في الشرح (قوله أو نوى بهما) أى بمجموعهما وقوله أو نواهما أى الطلاق والظهار وقوله أو  
غيرهما أى كالعتق وقوله ونوى بالاول معناه أى الذى هو الطلاق أو معنى الآخر أى الذى هو الظهار أو  
معناه أى الطلاق والظهار أو غيرهما وهو العتق أو أطلق الاول أى أنت طالق فقط ونواه أى نوى معناه  
الذى هو الطلاق أو نوى بهما أى بمجموعهما اه حل (قوله أو نوى بهما) أى بمجموعهما لا بكل منهما  
لان نية الظهار أو الطلاق بكل منهما تقدمت في الشق الاول فى قوله أو نوى بكل منهما ظهارا ولو  
مع الطلاق وعبارة الروض وشرحه أو قصد باللفظين أى بمجموعهما احدهما أى الطلاق أو الظهار  
أو كلاهما الى ان قال وقع الطلاق وحده اه سم (قوله ولعدم استقلال الخ) عبارة شرح مر



واما عند عدم اليقونة فلان لفظ الظهار لا يكونه لم يذكرك قبله انت وفعل يذنه وبينها بطاقي وقع تابعا  
غير مستقل ولم ينوه بلفظه ولفظه لا يصحح للطلاق كعكسه كما مر (قوله) راعدم استقلال لفظ الظهار  
الح) انما كان غير مستقل لانه في هذا التركيب جزء كلام تابع للخبر وقوله مع عدم نية بلفظه اي وحده  
احتراز عما قبل الا لانه فيها كان غير مستقل لكن نوى معناه بلفظه وحده وقوله في غيرها وهو الستة  
عشر وقوله ولفظ الطلاق الخ جواب عما يقال من جملة الصور ان ينوي بالاول ظهارة فها وقع به الظهار  
اه (قوله مع عدم نيته بلفظه) اي المقتضى نيته لاحتياطه للظهار فصار غير صالح له وقوله فيما اذا نوى  
بكل الاخر اي نوى بان طالق الظهار ونوى بقوله كظهر امي الطلاق وقوله اذا خرج كظهر  
امي عن الصراحة اي في الظهار اي لم يكن صريحا في الظهار يكون كناية في الطلاق وتقدم انه لما لم يكن  
قوله كظهر امي اذا نوى به الظهار صريحا مع ان المعنى أنت كظهر امي وذلك صريح من غير شبهة لانه  
فرق بين المفظوظ به والمفرد وهذا كما ترى يفيد ان كظهر امي كناية في الظهار والطلاق وهو ينافي قولهم  
الفاظ الظهار ليست كناية في الطلاق الا ان يقال محل ذلك في الفاظه الصريحة امحل (قوله ولفظ الطلاق الخ)  
وارد على قول المتن والا فالطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله او نوى بكل منهما الاخر  
وحاصل الايراد ان يقال اذا نوى بالطلاق ظهارة اولا وقع به الظهار ويكون الطلاق واقعا بالثاني لان  
الفرض انه نوى به الطلاق وقوله قال الرافعي الخ وورد على المتن ايضا بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة  
وحاصل الايراد ان يقال اذا نوى بالثاني الطلاق فها وقع به طلاق غير الذي اوقعه بالاول اي مع ان  
عبارة المتن تقتضي انه لم يقع به طلاق اخر لان قوله والا فالطلاق فقط ظاهر في ان الواقع طلاق واحد  
لا طلاقان اه (قوله كما مر في الطلاق) اي في قوله وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه (قوله قال الرافعي  
فما اذا نوى بكل الاخر الخ) هذه الصورة التي بحث فيها الرافعي هي خامسة الصور في العدد وانظر لم يخص  
الرافعي البحث بها مع ان محبته في السادسة والسابعة والثامنة وفي الثالثة عشر اظهر كما يعلم من تقرير الايراد  
الذي اوردوه على قول الشارح ان نوى به طلاقا غير الذي اوقعه تامل (قوله وهو صحيح ان نوى به طلاقا  
غير الذي اوقعه) اي اوقعه بقوله أنت طالق وقوله فيما اذا لم ينو به ذلك اي بان نوى الطلاق الذي اوقعه أو  
اطلني وكتب عليه الشهاب عميرة هذا الكلام لم افهم لعمري لان الفرض انه لم يقصد اي قاع طلاق بقوله أنت  
طالق فكيف يصح مع ذلك ان يفصل فيما قصده آخر ايبين ان يكون عين الاول او غيره فبحث الرافعي في  
موضعه اه ويرد بان هذا يقع به الطلاق وان لم يقصد الا بقاع وشيخنا في شرحه نقل عن والده ضعف كلام  
الشارح بما فيه نظر فليراجع وليحذر اه حل وعبرة الشوبري قوله وهو صحيح الخ هذا كلام مردود  
ويجاب عن بحث الرافعي بانه اذا نوى بكظهر امي الطلاق قدرت كلمة الخطاب معه ويصير كانه قال أنت طالق  
انت كظهر امي وحيث يذكر صريحا في الظهار وقد استعمله في غير موضعه فلا يكون كناية في غيره كذا ينحط  
الشهاب من وفيه ان تقدير الخطاب هو المصحح لا يكونه كناية كما تقدم في الشرح تامل انتهت (قوله ايضا  
وهو صحيح الخ) من كلام الشارح وهو يخالف ما قبله حيث قال ولفظ الطلاق لا ينصرف الى  
الظهار وعكسه الخ وقوله فلا منافاة اي بين كلامه وكلامهم اي الاصحاب وقد عرفت ان الجواب  
وان انتهت به المناقاة المذكورة لكن حصلت به المناقاة بين كلام الشارح تامل (قوله ان نوى به  
طلاقا الخ) قال العلامة البرلسي لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال انه يقصد طلاقا آخر  
غير الذي اوقعه لان الفرض انه اراد بالطلاق السابق الظهار لانه مفروض فيما اذا نوى بكل منهما  
الاخر وقول العلامة الزيادي المراد بالقصد السابق اعتقاد وقرع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به  
الظهار فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الاخر تاويل في غاية البعد مع انه مبني على كونه كناية  
وليس كذلك اه برماوى مع زيادة (قوله وكلامهم) اي الاصحاب (قوله ومسئلة نيته بكل منهما الظهار)  
هذه هي الخامسة والسادسة فيها قبل الا وقوله او الطلاق هذه هي السادسة فيما بعد الا وقوله

مع عدم نيته بلفظه في غيرها  
ولفظ الطلاق لا ينصرف  
الى الظهار وعكسه كما مر  
في الطلاق قال الرافعي فيما  
اذا نوى بكل الاخر ويمكن  
ان يقال اذا خرج كظهر  
امي عن الصراحة وقد نوى  
به الطلاق يقع به طلاق  
اخرى ان كانت الاولى  
رجعية وهو صحيح ان نوى  
به طلاقا غير الذي اوقعه  
وكلامهم فيما اذا لم ينو به  
ذلك فلا منافاة ومسئلة  
نيته بكل منهما الظهار أو  
الطلاق مع مسئلة اطلاقها  
لا حدهما ومسئلة نيته غيرهما  
من زيادتي



(فصل) في احكام الظهار  
من وجوب كفارة وتحريم  
تمتع وما يذكر معها يجب  
(على مظاهر عاد كفارة  
ولان فارة) بها بعد بطلاق  
او غيره الاية السابقة  
(والعود في) ظهار (غير  
مؤقت من غير رجعية ان  
يمسكها بعده) اي بعد ظهاره  
مع علمه بوجود الصفة في  
المعاق (زمن إمكان فرقة)  
ولم يفارق لان العود للقول  
بخالفته يقال قال فلان قولا  
ثم عادله وعاد فيه اي خالفه  
ونقضه وهو قريب من  
قولهم عاد في هبته ومقصود  
الظهار وصف المرأة  
بالتحريم وامساكها  
بخالفه وهل وجبت  
الكفارة بالظهار والعود  
او بالظهار والعود شرط او  
بالعود لانه الجزء الاخير  
اوجه والاوجه منها  
الاول (فلو اتصل به) اي  
بظهاره (جنونه) او اغماؤه  
(او فرقة) بموت او فسخ  
من احدهما بمقتضيه  
كعب باحدهما

مع مسئلة اطلاقه لاحدهما المراد باحدهما ما يصدق بالاول وحده وبالثاني وحده وبهما معا فمسئلة  
اطلاق الاولى وحده هي الثالثة والرابعة فيما قبل الا والثالثة عشر فيما بعد الا ومسئلة اطلاق الثاني  
وحده تحتها أربع صور مما بعد الا وهي التاسعة وما بعدها المذكورة بقوله أو أطلق الثاني ونوى بالاول  
معناه الخ ومسئلة اطلاقهما هي الاولى فيما بعد الا وقوله ومسئلة نيته غيرهما اي بالاول وهي التاسعة  
والعاشرة فيما قبل الا والثامنة فيما بعدها أو بالثاني وهي السادسة عشر فيما بعد الا أو بهما أي بمجموعهما  
وهي الرابعة عشر فيما بعدها أو بكل منهما وهي الخامسة عشر فيما بعدها فجعله المسائل التي زادها على  
الاصل سبعة عشر من ست وعشرين وبقي تسعة ذكرها الاصل  
(فصل) في احكام الظهار (قوله وما يذكر معها) اي الاحكام وفيه انه بين الاحكام بشيئين فكان  
عليه أن يقول وما يذكر معهما بالثنية إلا أن يقال أراد بالجمع ما فوق الواحد وأراد بالذي يذكر تفاصيل  
العود وما يحصل به من امساك تارة ورجعة اخرى ووطء اخرى على ماسياتي وأراد به ايضا ما ذكره بقوله  
ولو ظاهر من أربع بكلمة فان أمسك إلى آخر الفصل (قوله والعود) أي المخالفة لما قاله إذ مقتضى  
ما قاله ان يفارقها أو لا يراجعها أو لا يطاها فنحصل المخالفة بثلاث صور بالامساك في غير المؤقت  
الخالي عن الطلاق وبالرجعة في الرجعي وفي المؤقت بتغيب الحشفة في المدة اه شيخنا (قوله والعود في  
غير مؤقت الخ) اي على القول الجديد من مذهب امامنا رضي الله عنه وعلى القديم فيه تأويلان احدهما  
وبه قال الامام مالك وأحمدانه بالعموم على الوطء وثانيهما بالوطء وبه قال ابو حنيفة والحسن البصري  
من ائمتنا ونقل البيضاوي عن الحنفية انه بشهوة الوطء ولو بالنظر اليها اه قل على الجلال (قوله مع علمه  
بوجود الصفة في المعاق) اي وإن نسي أو جن عند وجودها كما مر اه من شرح مر يعني انه لا بد من علمه  
بوجود الصفة في المعاق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيث ذكره عند وجود الصفة ناسيا  
أو مجنون اه رشدي وقوله كما مر الذي مره وان الصفة إذا وجدت مع نسيان أو جنون حصل الظهار  
ولا يصير عائدا إلا بالامساك بعد الافاقة أو التذكر فيحمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائدا بالامساك  
المذكور اه ع ش عليه (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكررا لأننا كيد وكانهم إنما ينظر والامكان الطلاق بدل  
التاكيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة اه شرح مر (قوله ان يمسكها من إمكان فرقة)  
أي ولو جاهلا واعلم ان مرادهم إمكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو خائض إلا بالامساك بعد انقطاع  
دمها وبؤده ما مر ان الاكراه الشرعي كالحسي اه شرح مر (قوله يقال قال فلان الخ) قال الزركشي  
المعنى يعودون فيما قالوا أو في بعض ما قالوا فاللام صلة يهودون وقال الاخفش صلة تحيرو من حمل  
العود على الوطء أو النظر بشهيرة ونحوه استند إلى ان ثم يهودون يقتضي حدوث فعل في المستقبل ومرور  
الزمان ليس بفعل قال الزركشي ويرد بان الترك فعل اه سم (قوله وهل وجبت الكفارة الخ) ينبغي على  
الخلاف انه على الاول يكون لها سببان الظهار والعود فيجوز تقديمها على العود الذي هو السبب  
الثاني واما على غير الاول فلا يجوز تقديمها على العود اه شيخنا وعبارة الشوبري (فان قلت) هل  
لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة ينبغي ان لا يجوز التمسك بغير قبل العود ان قلنا الظهار  
شرط والعود سبب وعلى القول بانهما سببان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن  
ابي هريرة إلى انها يجب بثلاثة اسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على انه لا يجوز تقديمه على  
الظهار وإن كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة اسباب والحاصل انه يفرق بين ما وجب بسببين وبين  
ما وجب بسبب وشرط أو بثلاثة شروط اه وقوله أو بثلاثة شروط لم فيه تحريمه فاحقه أو بثلاثة اسباب  
بدليل ما قبله اه (قوله والاوجه منها الاول) اي وهو المرافق لترجيحهم ان كفارة اليمين يجب باليمين والحنث  
جميعا وقد جزم الرافعي في بابها اي الكفارة بانها اي كفارة الظهار على التراخي ما لم يطافا وظي وجبت على



والعانة لها وقد سبق القذف  
والمرافعة للقاضي ظهاره  
أو بانفساخ كردة قبل  
دخول وملاكمه لها وعكسه  
أو بطلاق بائن أو رجعي  
ولم يرجع (فلا عود) لتعذر  
الفراق في الاولين وفوات  
الامساك في فرقة الموت  
وانتفائه في البقية (و) العود  
في ظهار غير مؤقت (من  
رجعية) سواء أطلقها عقب  
الظهار أم قبله (ان يرجع  
ولو ارتد متصلا) بالظهار  
بعد الدخول (ثم أسلم) في  
الردة (فلا عود) بالسلام بل  
بعده (والفرق ان الرجعة  
امساك في ذلك النكاح  
والسلام بعد الردة تبديل  
للدين الباطل بالحق والحل  
تابع له فلا يحصل به امساك  
وانما يحصل بعده (و) العود  
(في) ظهار (مؤقت) يحصل  
(بمغيب حشفة) أو قدرها  
من فاقدها (في المدة)  
لا بامساك لحصول المخالفة  
لما قاله به دون الامساك  
لاحتمال ان ينتظر به الحل  
بعد المدة (ويجب) في العود  
به وان حل (نزع) لما غيبه كما  
لو قال ان وطئتك فانت  
طالق لحرمه الوطء قبل  
التكفير أو انقضاء المدة  
واستمرار الوطء وطء  
(و) حرم قبل تكفير

الفوز وهو الاوجه وان جزم في باب الصوم بانها على الفور ونقل في باب الحج عن القفال ولا يشكل القول  
بالترخي بان سببها عصية وقياسه ان تكون على الفور لانهم اكنفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن  
اجباها على الفور وان العود لما كان احدا سببها وهو مباح كانت على التراخي اه شرح مر واما كفارة  
الوقاع وقتل العمد واليمين الغموس فهي على الفور لان اسبابها عصية اه ع ش عليه (قوله) ولعانه لها (اي  
وان طالت كلمات اللعان اه شرح مر) (قوله) ولعانه لها معطوف على قوله كعيب باحدهما الواقع مثالا  
لمقتضى الفسخ فيقتضي ان اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع انه ليس كذلك بل الواقع بعده انفساخ من غير  
فسخ فلو ذكره بعد الردة الواقعة مثالا لانفساخ لكان اظهر (قوله) وقد سبق القذف الخ (والا فقد حصل  
الامساك مدتها) (قوله) وملاكمه لها وعكسه (اي بارث او قبول وصية او بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع  
وان تقدم الايجاب على قبوله ولا تغتفر المساومة ولا يسكن في الملك بالهبة لانها لا تملك الا بالقبض  
ولو تقدير ان كانت بيده اه قل على الجلال (قوله) وفوات الامساك الخ (انظر وجه المغايرة في هذا  
التعبير مع ان الفوات والانتفاء بمعنى واحد) (قوله) سواء أطلقها عقب الظهار (اي طلاقا رجعي فان العود  
لا ينتفي بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود الا بالرجعة بعده بخلاف الطلاق البائن فانه ينتفي به العود كما  
تقدم في قوله او بطلاق وتسميتها حينئذ رجعية من باب مجاز الاول لانها لم تصر رجعية الا بعد الظهار  
(قوله) ان يرجع (اي وان أطلقها عقب الرجعة اه شرح مر) (قوله) والفرق (اي بين الرجعة والاسلام حيث  
كانت عودا وهو ليس عودا اه وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح المحلى ولوراجع او  
ارتد متصلا بالظهار ثم أسلم فالمذهب انه عائد بالرجعة لا الاسلام بل بعده والفرق ان الرجعة امساك في  
ذلك النكاح الى آخر ما في الشارح ثم قال وقيل هو عائد بهما وقيل ليس بعائد بهما بل بعدهما اصل الخلاف  
قولان في الرجعة اظهرهما انها عود ووجهان على هذا في الاسلام بعد الردة اصحهما انه ليس بعود وقطع  
بعضهم بالاول الفارق بينهما ولو ظاهرا من الرجعية ثم راجعها فهو عائد بالرجعة ايضا في الاظهر انتهت  
(قوله) بمغيب حشفة (اي يفعله فلو علمت عليه لم يكن عودا قياسا على نظائره اه ع ش) (بمغيب حشفة في المدة)  
اما الوطء بعد المدة فلا عود فيه لارتفاعه بها كما مر فلم يميزه بتوقف العود فيه على الوطء وبحله او لا وبحرمه  
كالباشرة بعد الى التكفير او مضى المدة ولو قيد ظهاره بمكان فالقياس انه كالظهار المؤقت فلا يكون عائدا  
في ذلك الظهار الا بالوطء في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم انه  
متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا افاده الشيخ خلافا للبلقيني في الشق الاخير اه شرح مر  
(قوله) لاحتمال ان ينتظر به الحل بعد المدة (اي كما يحتمل كونه لاجل الوطء فيها فلم يتحقق الامساك لاجل  
الوطء فيها فكان هو المحصل للعود اه شرح مر) (قوله) وان حل (اي الوطء لانه لا يحرم الا بعد العود والعود  
لا يحصل في المؤقت الا بالوطء فيحرم عليه ثانيا بعد المدة التي حصل بها العود) (قوله) واستمرار الوطء وطء  
يفيد ان المراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستشكل هذا بما صرحوا به في الايمان من استمرار الوطء  
لا يحث به لو حلف لا يطاوه هو مجامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطئا وبما مر بقوله ان وطئت  
وطئا بما حاشيت لم يحرمه واعليه الاستدامة وقالوا انها لا تسمى وطئا وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من اصحه  
اذ من الواضح ان يفرق بين ما يسمى وطئا وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بانها لا تسمى  
وطئا قولهم استدامة الوطء وطء اي حكما بدليل انهم لم يسموا وطئا واما كان المذكور في لفظ الخالف  
والمعاق لفظ الوطء حمل على ما يسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكره المظاهر حمل على الاعم وايضا يقال هذا  
المظاهر بمنوع من المباشرة بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن  
اغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من اسرار ينبوع الكلام ومما عثرت عليه الافهام اه قل على الجلال  
(قوله) وحرم قبل تكفير الخ (ظاهره وان عجز وهو ظاهر ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح ابى



شجاع ما وافقه ثم رأيت التصريح به أيضا في الروض وشرحه في آخر الكفارة وعبارته فصل إذا عجز  
 من لزمته الكفارة على جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم  
 فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار أهـ وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا فيه نظر والأقرب  
 الجواز لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خصوص العنت أهـ ع ش على مر (قوله) وحرم قبل التكفير  
 (الخ) أي فالكلام في المظاهر العائد فلا يرد لإباحة الوطء في المؤقت لأنه قبل العود أهـ شوبري واعلم أن  
 المنصوص المقرر في شرح مر وحج وغيرهما أن الظهار المؤقت يحرم التمتع فيه بعد العود بالوطء قبل  
 التكفير ومضى المدة ويحل بعد أحدهما إذا كفر ولم تمض المدة حل التمتع وقد ذكر هذا الشارح بقوله  
 وكالتكفير مضي مدة المؤقت الخ أو مضت ولم يكفر حل أيضا واستقرت الكفارة في ذمته وأما قبل العود  
 بأن استمر على عدم الوطء حتى انقضت المدة فلا يحرم الوطء بعدها ولا تجب الكفارة لعدم العود إذا  
 علمت هذا علمت أن عبارة الماتن ضيقة عن أداء هذه الأحكام لأن قوله وحرم قبل التكفير ظاهر في كل من  
 المؤقت وغيره وقوله أو مضى مؤقت معناه أو بعد التكفير وقبل مضى مؤقت فيقتضي أنه في المؤقت يحرم  
 التمتع بعد التكفير وقبل مضى المدة وليس كذلك كما علمت وإن حل قوله قبل التكفير على المطلق فقط وجعلت  
 أو في قوله أو مضى مؤقت بمعنى الواو حتى يصير المعنى وحرم قبل التكفير في المطلق وقبل مضى مدة في  
 مؤقت أفادت العبارة أن الحرمة في المؤقت يتوقف ارتفاعها على مضى المدة ولو حل التكفير قبل  
 المضى وليس كذلك كما علمت (قوله) وحرم قبل التكفير (الخ) قال القاضي المعنى في تحريمه التغلظ بضم عدم  
 التماس إلى أصل العقوبة كما ضم النفي إلى الجلد تغليظا أو مبالغة في الزجر أهـ (فرع) في الروض وشرحه  
 فصل إذا وجبت الكفارة بالعود فمات أي الزوجان أو مات أحدهما أو أبانها أو طلقها طلاقا رجعيًا أو  
 فسخ النكاح لم تسقط أي الكفارة لاستقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته وإن جدد نكاحه بعد إبانته  
 بقي التحريم للوطء ما لم يكفروا كذا لو ملكها بعد إبانته أهـ سم (قوله) أو مضى مؤقت) فإذا انقضت  
 المدة بعد العوطء ولم يكفر لم يحرم الود بالوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطأ أصلا حتى  
 انقضت المدة فلا شيء أهـ شرح البهجة أهـ ع ش على مر (قوله) تمتع حرم بحيض) انظر لو اضطر إلى الوطء  
 مع العجز عن الكفارة يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قولهم حرم بحيض لأن الوطء حينئذ  
 لا يحرم بالحيض أهـ شوبري (قوله) لأن الظهار معنى الخ) تعليل لما فهم من القضية من جواز التمتع بغير ما بين  
 السرة والركبة وقوله ولأنه تعالى تعليل المدعوتين في الماتن لكن الأولى بالآية والثانية بالقياس على ما فيها  
 وقوله وروى أبو داود أتى به بعد الآية ليفيد حرمة الوطء قبل التكفير كما لا يخفى وقوله وحمل التماس  
 الخ من تنمة الدليل إذ لم يعلم من الآية إلا وجوب التكفير قبل التماس فاحتاج إلى بيان التماس فيها (قوله) لا  
 يحل بالملك) أي ملك الانتفاع (قوله) حملا للمطلق على المقيد) توقف فيه بعضهم من حيث أن المطلق يصدق على  
 المقيد لأنه فرد من أفراد غاية الأمر أنه زاد عليه بالقيود وهذا المطلق هو الاطعام والمقيد الصوم والاعتاق  
 ولو يصدق على شيء منهما للبيان ويمكن أن يجاب بأن مراد الشارح بالمطلق التكفير لا فراده الذي هو الاطعام  
 بدليل قوله ولأنه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس ولم يقل أوجب الاعتاق والصوم قبل التماس  
 (فإن قلت) المطلق الذي أريد تقييده هو التكفير المراد منه هنا الاطعام إذ هو الذي يراد تقييده (قلت) لا  
 ضرر في ذلك إذ غرضنا تقييد المطلق الذي في ضمن هذا الفرد بقيد فردية الآخرين فوجوده في هذا الفرد  
 لا يخرج عن كونه مطلقا ولا يمنع من تقييده بقيد الفردين الآخرين تأمل أهـ (قوله) لا تقر بها حتى تكفر  
 في المصباح قربت الأمر أقرب به من باب تعب وفي لغة من باب قتل قربانا بالكسر فعلت أو دانيت  
 ومن الأول ولا تقر بها الزنا (قوله) وكالتكفير مضي مدة المؤقت) واعتراض البلقيني حله بعدم مضى المدة  
 وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره مردود بان الذي في الأحاديث

أو مضى) مدة ظهار (مؤقت  
 تمتع حرم بحيض) فيحرم  
 التمتع بوطء وغيره بما بين  
 السرة والركبة فقط لأن  
 الظهار معنى لا يحل بالملك  
 كالحيض ولأنه تعالى أوجب  
 التكفير في الآية قبل  
 التماس حيث قال في الاعتاق  
 والصوم من قبل أن يتماسا  
 ويقدر مثله في الاطعام  
 حملا للمطلق على المقيد  
 وروى أبو داود وغيره  
 أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال لرجل ظاهر  
 من امرأته وواقعها لا  
 تقر بها حتى تسكفروا كالتكفير  
 مضى مدة المؤقت لانتهائه  
 بها كما تقر وحمل التماس  
 هنا لشبه الظهار بالحيض  
 على التمتع بما بين السرة  
 والركبة كما تقر ومن حملة  
 على الوطء الخلق به التمتع  
 بغيره فيما بينهما وبه جزم  
 القاضي ونقل الرافعي  
 ترجيحه عن الإمام  
 ورجحه في الشرح الصغير



بخلافه فيما عدا ذلك فيجوز وعليه ويحمل اطلاق الاصل تبعاً لكثيرين تصحيح جواز (١٣) التمتع والملحق المذكور مع قوله او

مضى مؤقت من زيادتي  
(ولو ظاهر من اربع بكلمة)  
كانت كظاهر اى فظاهر  
منه لوجود لفظ الصريح  
(فان امسكهن فاربعة  
كفارات) لوجود سببها  
(او) ظاهر منه (اربعة)  
من كلمات ولو متوالية  
(فعائد من غير اخيرة) اما في  
المتوالية فلا مساك كل  
منه من اظهر من وليتها  
فيه واما في غيرها فظاهر  
فان امسك الرابعة فاربعة  
كفارات والاقل ثلاث (او)  
كرر (لفظ الظاهر) في  
امرأة تكرارا (متصلا  
تعدد) الظاهر (ان قصد  
استثناها) فيتعدد بتعدد  
المستأنف اما اذا قصد  
تاكيد او اطلاق فلا يتعدد  
بخلاف ما لو اطلق في الطلاق  
لثوته بازالة الملك ومسئلة  
الاطلاق من زيادتي فلو  
قصد بالبعض تاكيد او  
بالبعض استثناها اعطى كل  
منهما حكمه وخرج بالمتصل  
المتفضل فانه يتعدد الظاهر  
فيه مطلقا (وهو) اى  
المظاهر (به) اى  
بالاستثنا (عائد) بكل  
مرة استأنفها للامساك  
زمنها

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو الستر لانها  
تستر الذنب ومنه الكافر  
لانه يستر الحق (تجب نيته)

نزولها في غير المؤقت اه شرح مر (قوله بخلافه) اى التمتع فيما عدا ذلك اى فيما عدا ما بين السرة والركبة  
فيجوز وعبارة شرح مر قال الاذرع لم لا يفرق بين من تحرك القبله وتحوها شموته وغيره كما سبق في  
الصوم وينبغي الجزم بالتحريم اذا علم من عادته انه لو استمتع لو طلى لشبهة ورقة تواه (قوله والملحق  
المذكور) اى وهو ما عدا الوطء (قوله فان امسكهن الخ) هل يتعين في دفع الامساك طلاقا من بكلمة واحدة  
او يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل مسك لغيرها اه شوبرى (قوله  
فاربعة كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لان العود هنا في  
كل واحدة اه قل على الجلال (قوله او كرر لفظ الظاهر) اى الظاهر المطلق في امرأة اما المؤقت فلا  
تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتكرير يمين على شئ واحد اه شرح مر (قوله بتعدد  
المستأنف) كانه اراد به ما قبل المؤكد فيشمل المرة الاولى والا فلو قال ثلاثا فقتضاه انه يقع اثنتان وليس  
كذلك بل يقع ثلاث اه شيخنا (قوله لثوته بازالة الملك) ولان له عددا محصورا والزواج مالك له فاذا  
كرره فالظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظاهر  
لاشترائهما في التحريم اه شوبرى (قوله المنفصل) اى بفوق سكتة التنفس والعى اه شرح مر  
(خاتمة) لو قال ان لم أتزوج عليك فانت على كظهر اى وتمكن من الزوج لم يكن مظاهرا الا بالباس منه  
بموت احدهما ولا يكون عائد الوقوع الظاهر قبيل الموت فاتتني الامساك فان قال اذالم اتزوج عليك فانت  
كظهر اى صار مظاهرا بتمكنه من الزوج عقب التعليق ولا يتوقف على موت احدهما والفرق بين ان  
واذا مر في الطلاق اه شرح مر

(كتاب الكفارة)

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو او عدم المؤاخذة او الستر ومنه الكافر يستر الحق بالباطل ومنه الزراع  
مثلا لانه يستر الحب بالتراب واصلا يستر جسم بجسم وحيد فاطلاقها على غير مجاز او حقيقة عرفية وهى  
في حق الكافر ومسلم لا اثم عليه زاجرة وفي حق مسلم اثم جارية وزاجرة وهذا بحسب الاصل اذ لا جبر  
ولا زجر في نحو المندوب كما ياتى وتقدم ان كفارة الظاهر على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات  
وان عصى بسببها خلافا لما في ظاهر شرح الروض من ان كفارة الجماع في الصوم على الفور وهى من  
العبادات لتوقفها على النية لاسكن المذهب فيها رعاية الرفق بالفقرام فصحة النية فيها عن الكافر كركاة الفطر  
نحو عبده المسلم وزكاة المرء من ذلك وعن ماله اه قل على الجلال وفي المصباح قال الفارابي وتبعه  
الجوهري كافر من باب ضرب وفي نسخة معتمدة من التهذيب يكفر مضبوطا بالضم وهو الاوجه (قوله  
لانها تستر الذنب فيه ان) هذا ظاهر فيما فيه ذنب واما كفارة الخطا فان الذنب الذى تستره لا لان يقال  
شانها والغالب فيها ذلك وعبارة شرح مر في فصل الكفارة في كتاب الايمان والقصد منها اى الكفارة  
تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطا الذى لا اثم فيه ترك التثبت مع خطر الانفس انتهت وسياق  
في اول الجنائيات كلام نفيس يتعلق بهذا المقام ولا يتضح الامر الا به فراجع ان شئت (قوله لانها تستر  
الذنب) اى تمحوه بناء على انها جارية كسجود السهو ويجبر الخلل الواقع في الصلاة فكانه لم يوجد وهو  
ما رجحه ابن عبد السلام وتخففه بناء على انها زاجرة كالحدود اى لان بسببها ينزجر عن ارتكاب الموجب  
لها وفي كلام بعضهم وهو صاحب التقریب انها للكافر زاجرة وقرر شيخنا ان فيها المعنيين وفي كلام حج  
في شرح الارشاد انها لا ترفع الاثم من اصله بل تقطع دوامه والمراد بسترها ومشى عليه في شرح  
الاصول وفرق بينهما وبين دفن البصاق في المسجد بان الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شئ يدوم  
اثره ثم لا يخفى ان المحو حق الله تعالى ولا بد من التوبة من الفسق بموجبها نبه عليه حج في شرح الاصل اه  
حل (قوله تجب نيته) اى الكفارة واضم لان حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على  
الشئ فرع عن تصويره والمصنف يبينها اه ع ش (قوله عن غيرها) اى من بقية الواجبات (قوله

بان ينوي الاعتصاق او الصوم او الاطعام او الكسوة عين الكفارة لتتميز عن غيرها



كأنه لا يكفي الاعتقاد أو الصوم أو (٤١٤) الكسوة أو الاطعام الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها وذلك علم أن لا يجب اقترانها

بشيء من ذلك بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه بل صوبه وقال أنه ظاهر النص لكنه صحيح تبعاً للرافعي هنا أنه يجب اقترانها به في غير الصوم وإذا قدمها وجب قرنهما بعزل المال كافي الزكاة وعلم أيضاً أنه لا يجب تعيينها بأن يقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفار تآقتل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع عن أحدهما وإنما لم يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لأنها في معظم نخصائها نازعة إلى الغرامات فاكتفى فيها بأصل النية فإن عين فيها وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة ظهار لم تجزه والكافر كالمسلم في الاعتقاد والاطعام والكسوة إلا أن نيته للتمييز لا للتقرب ويمكن ملكة رقبة مؤمنة كان يسلم عبده أو عبده موروثه فيملكه أو يقول للمسلم اعتق عبدك عن كفارتك فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتحضه قرابة ولا ينتقل عنه إلى الاطعام لقدرته عليه بالإسلام وإذا لم يملك وهو مظاهر مؤسر رقبة مؤمنة لا يحل له وطء لذلك فيتركه أو يقال له أسلم ثم اعتق وعلم أيضاً

وبذلك علم الخ) أي بالاعتقاد في تصوير النية على ما ذكره وقوله من ذلك أي من المذكور وهو الاعتق وغيره وعلم منه أنه لا يجب تعيينها ولا نية الفرضية فحاصل ما استتجته من تصوير النية ثلاث أمور لا يجب أحدها (قوله وبذلك علم الخ) أي بهذا التصوير حيث لم يقل بأن ينوي الاعتقاد مثلاً عند الإخراج أحل وقوله بشيء من ذلك أي من الاعتقاد وما عطف عليه بل له أن يقصد اعتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلاً فإنه يجوز عنها وإن لم يلاحظ عند الاعتقاد أنه عن الكفارة أحدها (قوله لكنه) أي النوى صحيح أي في المجموع وقوله هنا أي في كتاب الكفارة وأما في المنهاج فلم يتعرض لهذه المسئلة (قوله في غير الصوم) أما في الصوم فينوي بالليل أحل (قوله وجب قرنهما بعزل المال) الظاهر أن المراد بعزل المال التعيين كان يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب أن يستحضر عند الاعتقاد أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلاً عن الكفارة أحل وحينئذ كأنهم أرادوا بالنية هنا مطلق القصد ولا فاعند تعيين العبد أو غيره للكفارة لا فعل حتى تقترب به النية مع أن حقيقة قصد الشيء مقترنا بفعله (قوله فلو كان عليه كفار تآقتل وظهار الخ) عبارة شريفة من قوله أعنى من عليه كفار تآقتل وظهار رقبتين بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنهما ورقبة كذلك أجزأ أن أحداهما بهيمة وله صرفه إلى أحدهما ويتعين فلا يتمكن من صرفه إلى الأخرى كما لو أدى من عليه ديون بهيمة بهيمة فإن له تعيين بهيمة للأداء نعم لو نوى غير ما هي عليه غلط لم يجزه وإنما صح في نظيره في الحديث لأنه نوى رفع المانع الشاهد لما عليه ولا كذلك انتهت (قوله وقع عن أحدهما) وينبغي له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن كفارة الظهار أحل (قوله لم تجزه) ظاهره حصول العتق بجنازه والذي يظهر ثم رأيت سم على منبهج صرح به وعبارته قال الزركشي سبق في الخطأ في تعيين الإمام أنه ينبغي أن تلغو نية الاقتداء ويبقى أصل الصلاة منفرداً بقياسه هنا أن تلغو الإضافة ويقع غير واجب وقرى بالدرس بهامش نسخة صحيحة ما نصه قوله لم تجزه أي ولا يعتق كما في شرح الروض أحل على ممر وما نسب بالهامش المذكور لشرح الروض غير صحيح فإنه لم يذكر فيه عدم العتق بل إنما تعرض لعدم الأجزاء فقط ونص عبارته مع ما تنه عن عين وأخطأه في تعيينه لم يجزه لأنه نوى غير ما عليه فلا ينصرف إلى ما عليه كمنظيره في الصلاة والزكاة (قوله والكافر كالمسلم) الأولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الأمور المأخوذة من التصوير إذ لا علاقة لهذا بأحد منها بخصوصه (قوله لقدرته عليه بالإسلام) فإن لم يكن فيه قدرة عليه لو أسلم لسكونه مريضاً كفر بالاطعام ونوى للتمييز أحل حج وقوله وإذا لم يملك الخ مقابل لقوله ويمكن ملكة رقبة مؤمنة الخ وقوله لذلك ظاهر العبارة أن المراد بذلك التعليل السابق وهو قوله لقدرته عليه بالإسلام وفيه أن الفرض أنه مؤسر قادر على الاعتقاد فكيف يعمل عدم الحل بقدرته على الصوم بالإسلام ثم رأيت عبارة شرح ممر وخج ونصها فإن لم يمكنه شيء من ذلك وهو مظاهر مؤسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بأن يسلم فيشتريه انتهى وقوله فيتركه أي الوطء أي يؤمر بتركه وعبارته ممر منع من الوطء (قوله وهو مظاهر مؤسر) ومثله ما لو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء أحل على ممر (قوله لأنها لا تكون إلا فرضاً) فيها أنها قد تكون مندوبة وذلك في حق الموطوءة في رمضان خروجاً من الخلاف في وجوبها عليها أحل (قوله وهي بخيرة في يمين) أي ابتداء فإن شاء أعنى وإن شاء أطعم وإن شاء كسا فإن عجز عن هذه الثلاثة صام والأفهي مرتبة انتهاء بمعنى أنه لا ينتقل للصوم إلا بعد العجز عن الخصال الثلاث أحل وأقسام الكفارة من حيث هي باعتبار التخيير والترتيب ثلاثة قسم مرتب ابتداء وانتهاء وهي كفارة جماع وظهار وقتل وتمتع وقسم مخير ابتداء وانتهاء وهي كفارة صيد وأذى وقسم مخير ابتداء مرتب انتهاء وهي كفارة الخنث في اليمين وأنواعها سبعة وقد جمعت في قوله ظهاراً وقتلاً وتبوا وتمتعا \* جماعاً كالتمخير في الصيد والأذى

أنه لا يجب إية الفرض لأنها لا تكون إلا فرضاً (وهي) أي الكفارة (مخيرة في يمين وسياق) في الإيمان ومن



ومن حلف بالله خير ورين \* فذاك سبع ان حفظت فحذا

(قوله ومنها) أي اليمين ومزاد هذا ادخال هذه المذكورات في قوله وهي بخبرة الخ لانه بحسب الظاهر لا يشملها حيث قال وستأتي في الايمان وهذه الابواب الثلاثة ليست مذكورة في الايمان فقال وهي وان لم تذكر في الايمان لاسكنها منها فقوله ومنها لإيلاء أي ان حلف بالله وقوله وان لم يكن فيه كفارة غاية في اللعان أي اللعان يمين سواء رجبت فيه كفارة لكونه كاذبا لم يجب لكونه صادقا وهذا أحسن في فهم كلامه من تخريج على الضعيف من ان اللعان شهادة لا يمين اه شيخنا وعبارة حل قوله ومنها أي الايمان لإيلاء وللعان وان لم يكن فيه أي اللعان كفارة بان كان صادقا كما ان فيه الكفارة إذا كان كاذبا وكتب ايضا أي اللعان يمين وان لم يجب فيه كفارة لكونه صادقا فاللعان مطلقا من اقرار اليمين هذا معنى كلام الشارح خلافا لمن فهم عن الشارح أن اللعان لا كفارة فيه إذا كان كاذبا فيكون مبنيا على ضعف وهو القائل بان اللعان ليس يمين بل شهادة فلا كفارة على الكاذب لان من لم يجب الكفارة على الكاذب يقول بانه شهادة لا يمين تامل انتهت (قوله وللعان) المراد بكون كلمات اللعان ايمانا ان حكمها حكم الايمان من حيث لزوم الكفارة فيها عند الكذب فلا ينافي انها في الاصل ليست ايمانا اه ع ش في كتاب اللعان (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الظاهر وجوبها في اللعان على الكاذب فيه وهل تعدد بتعدد ألفاظه أو يجب كفارة واحدة الراجح التعدد كما في الانوار وان جرى في شرح البهجة على وجوب كفارة واحدة اه شوبري (قوله وخصالها) أي خصال بجموعها لان القتل له خصلتان اه وعبارة حل قوله ثلاثة فيه ان كفارة القتل ليس لها خصال ثلاثة إذ ليس فيها اطعام وهذا دفعه بقوله على ما بينتها بقولي الخ اه (قوله مؤمنة) أي ولو بتبعية لاصل اودار أو سبب اه شرح مر وعمل اشتراط هذه الشروط في الاعتناق عن الكفارة كما هو السياق أما الاعتناق تطوعا او عن نذر فيمكن فيه الاعمى والزمن وغيرهما اه ع ش على مر بنوع تصرف (قوله والحق بها غيرها) أي الحق بكفارة القتل من حيث اشتراط الايمان غيرها وتحتة فردان فقوله سببها أي سبب الملحق به وهو القتل وسبب الملحق وهو كالجماع والظهار ومزاد بجمرة السبب عدم الاذن فيه لان الملحق به القتل الخطأ ولا حرمة فيه لكن فيه عدم الاذن وقوله أو حملا أي بناء على أن حمل المطلق على المقيد ليس من باب القياس فلا يحتاج لجماع واما على الاخر وهو انه من باب القياس فيستكره هذا مع قوله قياسا والقولان محكيان في الاصول اه شيخنا (قوله بجامع حرمة سببها) أي في ذاته فلا ينافي ان اية القتل واردة في القتل الخطأ ولا حرمة فيه على الخطي وقال الشيخ في شرح الورقات وبسطه بما ينبغي مراجعته اه شوبري وعبارة حج بجامع عدم الاذن في السبب (قوله أو حملا للمطلق الخ) فملى هذا اشتراط الايمان في كفارتى الظهار والجماع ثابت بالنص ومعنى حمل المطاق على المقيد الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقيد بان يقيد بقيد (قوله لم يجز عنها) أي ويعتق بوجود الاعطاء منه او من زيد عتقا بجانا كما في ع ش عن سم وعبارته قوله لم يجز عنها مفهومه وقوله تطوعا وعبارة شرح الارشاد لشيخنا وقع عتقه تطوعا اه سم انتهت (قوله وبلا عيب الخ) متجه اعتبار السلامة عند الاداء لا الوجوب حتى لو كان معيبا عند الوجوب واعتقه بعد ذلك في الظهار وقد صار سليما جزأ نعم ان ع ش عتقه بان اعتقه قبل العود في الظهار فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب ايضا نعم ان مات قبل الوجوب انجزه كالمومات المعجل في الزكاة قبل الحول فليراجع اه مر اه شوبري (قوله يخل بعمل) تفسير للمعيب هنا واعتبر العيب هنا بما ذكر وفي الاضحية بما ينقص اللحم وفي النكاح بما يخل بالجماع وفي البيع والزكاة بما يخل بالماء نظرا في كل باب لما يليق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع اه قل على الجلال (قوله لان المقصود من اعتناق الرقيق الخ) فيه ان هذا التعليل يقتضي ان المعيب غيبا يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعا مع ان ع ش صرح بان العبد الزمن يجوز اعتاقه تبرعا كما تقدم ويمكن ان يزاد في التعليل مع كونه في مقابلة شيء صدر منه اه شيخنا (قوله كلا) أي ثقبلا على نفسه ان لم يكن له متفق أو غيره

ومنها لإيلاء وللعان وان لم يكن فيه كفارة ونذر لجماع كما هي معروفة في محالها (ومرتبة في ظهار وجماع) في نهار رمضان (وقتل وخصالها) أي كفارة الثلاث ثلاث اعتناق ثم صوم ثم اطعام على ما بينتها بقولي (اعتناق رقبة مؤمنة) فلا تجزى بكفارة قال تعالى في كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة والحق بها غيرها قياسا عليها بجامع حرمة سببها من القتل والجماع في رمضان والظهار أو حملا للمطلق على المقيد كما في حمل المطاق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (بلا عوض) فان كان بدو ض كانت حر عن كفارتى ان أعطيتى أو أعطانى زيد كذا لم يجز عنها لانه لم يجرد الاعتناق لها بل ضم اليها قصد العوض (و) بلا (عيب يخل بعمل) اخلا لا يبين لان المقصود من اعتناق الرقيق تسهيل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك لما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والا صار كلا على نفسه أو غيره



ان كان له منفق وفي المصباح الكل بالفتح الثقل والكل العيال وكل الرجل من باب ضرب صار كذلك  
والكل اليتيم والكل الذي لا ولده ولا والد في المختار وعيال الرجل من يعوله وواحد العيال عيل مثل  
جيد (قوله فيجزى صغير) اي وان لم يساو عشر دية امة بناء على ظاهر السلامة في بطش قدميه ورجليه  
وسماع اذنيه فان بان خلاف ذلك تبين عدم اجزائه اه حل (قوله فيجزى صغير الخ) تفريع على منطوق  
قوله وبلا عيب يخل بعمل وذكرك له صورا ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفريع لكنه تفريع على  
مفهوم ما ذكره صورا سبعة وقوله ويجزى معلى بصفة الخ رجوع للتفريع على المنطوق فهو  
معطوف عليه وذكرك له صورا ثلاثة وقوله لا جعل العتق المعلى الخ رجوع للتفريع على المفهوم وذكرك  
له صورتين (قوله فيجزى الخ) ويسن بالغ خروجها من خلاف ايجابه اه شرح مر (قوله لا طلاق  
الآية) فيه ان الآية لم تقيد بعدم العوضية وبعدم عيب يخل بالعمل فهلا تمسكتم بالاطلاق بالنسبة اليهما  
ايضا وقلتم باجزائه مع العوض والعيب تأمل ويحجب بان التقييد بهما علم من السنة تأمل (قوله حيث  
لا يجزى فيها الصغير) اي غير المميز فاعتبروا في الغرة ان يكون مميزا وزيادة على ذلك ان يكون يساوي عشر  
دية امة اه حل (قوله لانها حق آدمي) اي فهي عوض فاحتيط لها اه حل (قوله واقرع اعرج)  
باسقاط حرف العطف ليعلم انه اذا كان فيه احدهما يجزى بالاولى اه زى (قوله يمكنه تابع  
مشى) اي من غير مشقة لا تحتل عادة اه حل (قوله واعور) لم يسقط الواو فيه كالذي قبله  
لانه حكى اسقاطها في الاصل عن خط مؤلفه ليفيدوا جزاء من انصف باحدها بالاولى فيتبعه فيها دون  
غيرها فيجزى من انصف بجميع الصفات كما افصح عنه في الامداد اه شوبري (قوله لم يضعف عوره  
بصر عينه السليمة) وقرر شيخنا جزاء من يبصر نهرا ولا يبصر ليلا كتناء بابصاره وقت العمل وهو  
يفيد انه لو كان وقت عمله الليل لا يجزى ببناء على ان المنظور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم  
رايت حج ذكر ان من يبصر وقتا دون وقت ياتي فيه ما ياتي في المجنون وذكر عن بحث الاذرعى ان  
المجنون الذي يفيق ويحس لا بد ان تكون افاقته نهرا والام يجر لان غالب الكسب اما يفسر نهرا قال  
ويؤخذ منه انه لو تيسر ليلا جزا اه حرر حلبي (قوله ضعفا يخل بالعمل) في المصباح الضعف بفتح الضاد  
في لغة تميم ويضعها في لغة قریش خلاف القوة والصحة فالمضمر مصدر ضعف مثل قرب قريبا والمفتوح  
مصدر ضعف من باب قتل ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضمر في الجسد وهو ضعيف اه فقول  
الشارح لم يضعف ان قرى بفتح اوله وضم ثالثة كان ضعفا بالفتح مصدر اه وان قرى بضمه وكسر ثالثة  
كان ضعفا بالفتح او الضم اسم مصدر له فكلام الشوبري هنا غير متعين اه (قوله واصم واخرس)  
اجتمعا جزا لان من لازم الخرس الاصل الصمم ومن ولد اخرس يشترط اسلامه تبعا او بشارته  
المفهومة وان لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته اه حل (قوله وفاقد اذنيه) اي وفاقد اسنانه  
ومحبوب وعين ورتقاء وقرناء ومجنوم وابرص وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق  
وواذن او احمق وهو من يضع الشيء في غير محله مع علمه بجهله اه شرح مر (قوله لان فقد ذلك) اي  
جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر في شخص فانه يجزى خلافا لظاهر كلام المصنف وان كان موافقا  
في ذلك للدميري وقرر شيخنا (قوله لا خلال كل من الصفات المذكورة بالعمل) ولو فرض ان من  
ذكر يتسر له عمل السليم لان ما صرحوا بعدم اجزائه لعدم قدرته لا ينظر فيه لقدرته على العمل  
نظر الماهو والغالب فلو قدر الاعسى على صنعة تكفيه لا يجزى اه حل (قوله وعلم بذلك) اي بقوله بلا  
عيب يخل بعمل مع قوله لا فاقد رجل او خنصر الخ (قوله انه لا يجزى من) اي مبتلى بآفة تمنعه من العمل  
وفي المختار والزمانة آفة في الحيوان ورجل من اي مبتلى بين الزمانة وقد من من باب سلم وعليه فالزمانة  
تشمل نحو العرج الشديد اه ع ش على مر (قوله وفاقد ائمة من غير الابهام) نعم الاوجه ان  
غير الابهام لو فقد ائمة العليا ضر قطع ائمة منه لانه حينئذ كالابهام اه شرح مر (قوله من

(فيجزى صغير) ولو ابن  
يرم لا طلاق الآية ولانه  
يرجى كبره فهو كالمر يرض  
يرجى برؤه وفارق الغرة  
حيث لا يجزى فيها الصغير  
لانها حق آدمي ولان غرة  
الشيء خياره (واقرع  
اعرج يمكنه تباع مشى)  
بان يكون عرجه غير شديد  
(واعور) لم يضعف عوره  
بصر عينه السليمة ضعفا  
يخل بالعمل (واصم)  
واخرس يفهم الاشارة  
وتفهم عنه (واخشم وفاقد  
اذه واذنيه واصابع  
رجليه) لان فقد ذلك لا  
يخل بالعمل بخلاف فاقد  
اصابع يديه (لا) فاقد  
(رجل او خنصر وبنصر  
من يد او ائمة من كل  
منهما) وهذا من زيادتي  
(او) فاقد ائمة من (من  
(اصبع غيرها او) فاقد  
(ائمة ايهام) لا خلال كل  
من الصفات المذكورة  
بالعمل وعلم بذلك انه لا  
يجزى من ولا فاقد يد  
ولا فاقد اصابعها ولا فاقد  
اصبع من ايهام وسبابة  
ووسطى وانه يجزى فاقد  
خنصر من يد وبنصر من  
الاخرى وفاقد ائمة من  
غير الابهام فلو فقدت  
ائمة العليا من



الاصابع الاربع اجزاء ولا يجزى الجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه لا يعطى حكم الحى (ولا مريض لا يرجى) برؤه (ولم يبرأ كذى سل وهرم بخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه إذا برىء (١١٧) أما فى الأولى فلو جرد الرجاء عند الاعتاق

وأما فى الثانية فلان المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف ما لو اعتق أعمى فابصر فانه لا يجزى والفرق تحقق اليأس فى العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض (ولا مجنون إفاقته اقل) من جنونه تغليباً للاكثر بخلاف مجنون إفاقته اكثر او استوى فيه الأمران فيجزى (ويجزى معلق) عتقه (بصفة) كدبر بان ينجز عتقه بنية الكفارة او يعلقه كذلك بصفة اخرى وتوجد قبل الأولى وذلك لانه قد تصرف فيه كالمو كان غير معاق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة الاجراء فلو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فانت حر عن كفارتى فاسلم لم يجز (وانصافاً لقيمين اعتقهما عن كفارتيه) (باقيهما) او باقى احدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) معسراً كان المعتق او موسراً (أو) رقيقاً لكن (سرى) اليه العتق بان كان الباقي له او لغيره وهو موسر بخلاف ما إذا كان معسراً والفرق انه حصل مقصود العتق من التخلص من الرق فى

الاصابع الاربع) أى غير الابهام وقوله أجزأ أى لأن أنملة كل يصدق عليها انها ليست أنملة لابهام اه حل (قوله) وإن انفصل لدون ستة أشهر الخ) أى ولا يقال يجزى لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله) لانه لا يعطى حكم الحى الخ) عبارة شرح مر لانه وإن اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى انتهت أى لانه لا يتصف بالسلامة إلا بعد كمال انفصاله اه ع ش عليه (قوله) ولا مريض الخ) معطوف على المقدر فى قوله لا رجل اه (قوله) او هرم) أى عاجز عن الكسب فلوزال عجزه تبين اجزاؤه اه ع ش وفى شرح مر مانعه وهرم لا يحسن صنعة مع الهرم تكفيه فان كان يحسنها فيجزى وهو ظاهر بخلاف ما لو قدر نحر الاعمى على صنعة تكفيه فانه لا يجزى كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله) ومن لا يرجى برؤه إذا برىء) أى بعد إعتاقه فيقتبين اجزاؤه ويذهبى اجزاء المعيب إذا زال العيب بعد إعتاقه او مات من يرجى برؤه بعد إعتاقه لاحتمال ان موته بمرض آخر قال حجج بل لو تحقق موته بذلك المرض اجزأ فى الاصح نظر الغالب وهو الحياة من ذلك المرض اه حل (قوله) فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه أنه لو صار المريض بعد عتقه غير مرجو البرء لا يضر اه حل (قوله) بخلاف ما لو اعتق أعمى فابصر الخ) وحينئذ يشكك به ولهم ولو ذهب بصره بجناية فاخذت دية ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول لأن عوده يدل على انه لم يكن زائلاً وكونه نعمة جديدة يدل على أنه كان زائلاً وعاد خيراً للعادة ثم رأيت عن شيخنا أن ما فى الجنايات محمول على ما إذا لم يتحقق زواله بخبر معصوم وما هنا محمول على ما إذا تحقق زواله بخبر معصوم كالسيد عيسى صلوات الله وسلامه عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء فالبا بان على حد سواء او ما هنا محمول على ما إذا كان العمى خلقة فلا ينافى ذلك لانه فى العمى بجناية لكن قرر بعض شيوخنا أن المدار على تحقق اليأس وعدمه لا فرق بين الحادث والخلق حرر هذا وقد يفرق بان البرء من المرض الذى لا يرجى برؤه اكثر من عود البصر اه حل (قوله) بخلاف مجنون إفاقته اكثر او استوى فيه الأمران الخ) أى والافاقية فى النهار والالم يجزى كما يحتمل الاذرعى لان غالب الكسب إنما يتيسر نهاراً ويؤخذ منه انه لو كاومتيسراً لايلاً أجزأ وان من يبصرو فتادون وقت كالمجنون فى تفصيله المذكور وهو متجه بقاء نحو خبل بعد الافاقية يمنع العمل فى حكم الجنون اه شرح مر (قوله) او يعلقه كذلك) أى بنية الكفارة (قوله) عند التعليق) أى وعند الوقوع ايضاً (قوله) او باقى احدهما) أى وباقى الآخر يملوك له او لغيره سواء كان موسراً او لا (قوله) بان كان الباقي له) موسراً كان او معسراً وقوله او لغيره وهو موسر وحينئذ لا يحتاج الى نية ان يكون ماسرى له العتق عن الكفارة لان المعتق عن الكفارة انما هو النصفان غاية الامر انه يشترط تخلص باقيهما او باقى احدهما من الرق وبهذا تعلم ما فى قول حجج كشيخنا اما الموسر ولو باقى احدهما فيجزى ان نوى عتق الكل عنها لانه ليساره كانه باشر عتق الجميع اه لما علمت ان جميع العبد المذكور ليس معتوقاً عن الكفارة بل نصفه الذى اعتقه تامل ومنه يؤخذ انه لو كان عبداً واحداً واعتق نصفه وسرى الى الباقي لا بد ان ينوى ما يسرى اليه العتق عن الكفارة اه حل (قوله) والفرق) أى بين حالة يساره حيث يجزى وحالة اعساره حيث لا يجزى اه شيخنا (قوله) ويقع العتق مشقصاً فى الاولى الخ) ينبئ على وقوعه مشقصاً أنه لو ظهر احدهما معيباً لم يجز واحد منهما عن الكفارة ولكنهما يعتقان بجناهما اه شرح مر وع ش عليه بخلاف ظهور احدهما معيباً فيما اذا وقع غير مشقص فانه يبطل عتقه فقط ويصح عتق الاخر عن احد الكفارتين ويعينها المكفر اه شيخنا وبعبارة اخرى قوله سواء اصرح بالتشقيص ام اطلق ينبئ على هذا انه اذا بان احدهما معيباً او مستحقاً لا يجزى

(٥٣ - جمل منهج - ج) الاول دون الثانى وهذه من زيادتي (ورقيقاه) إذا اعتقهما (عن كفارتيه) سواء أصرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذاون نصف ذاهو ما اقتصر عليه الاصل أم أطلق كما صرح به الامام ويقع العتق مشقصاً فى الاولى وغير مشقص فى الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المعاق ككفارة)



واحد منهما في الاولى ويجزى الباقي إن كان مملوكا بلا عيب عن إحدى الكفارتين والتعين له اه  
 (قوله عند وجود الصفة) ليس ظرفا للجعل لان الجعل من الان لا عند الصفة فلعله ظرف لقوله كفارة  
 اه شيخنا (قوله إن دخلتها) هذا في اتحاد الصفة المعلق عليها فلو اختلفت كان قال لريقه إن دخلت الدار  
 فانت حر ثم قال له ان دخلت المسجد فانت حر عن كفارتى فدخل المسجد ولا عتق عن الكفارة اه مر  
 اه سم اه عش (قوله ولا مستحق عتق) اى استحقاقا ذاتيا لا يمكن المعتقد دفعه كما يفهم من لفظ  
 الاستحقاق اذ المنبادر منه الذاتى فينبذ تغاير هذه امر فى قوله ويجزى معلق صفة لان المعلق بصفة يجوز  
 التصرف فيه ويجزى مروهون وجان ان نفذنا عتقهما بان كان المعتقد موسرا وله آبق ومغصوب ولولم  
 يقدر على انتزاعه من غاصبه ان علمت حيا نهما ولو بعد الاعتاق والالم يجوز اعتاقهما ويعلم منه عدم اجزاء  
 من انقطع خبره اى الخوف الطريق كفاى الكفاية لان الوجوب متيقن والمسقط مشكوك فيه بخلاف  
 الفطرة تجب احتياطا وتجزى حامل وإن استثنى حملها ويقتبها في العتق ويبطل الاستثناء في صورته  
 ويسقط الفرض ولا يجزى موصى بمنفعته ولا مستاجر اه شرح مر وقوله اى الخوف الطريق اقهم  
 ان من انقطع خبره الخوف الطريق يجزى وهو ظاهر إن تبين حيا نهما حال العتق والافتقار  
 المغصوب والآبق عدم الاجزاء اه وقوله ويقتبها في العتق ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا  
 اعتد بعنق الام عن الكفارة اه وقوله ولا مستاجر ظاهره وان قصرت المدقة وفيه بعد ويؤيده ما مر  
 فيمن تقطع جنونه وغلبت افاقته حيث يجزى اعتاقه بخلافه اى كفتاه بحصول الافاقة بعد كذا سر يض  
 يرجى بروه حيث نفذ اعتاقه عن الكفارة مع عدم نأى العمل منه حال المرض اه عش عليه (قوله لان  
 عتقهما مستحق بالايلاذ والكتابة) من المعلوم أن عتق أم الولد المستحق بالايلاذ إنما هو بعد موت السيد  
 وان عتق المالك المستحق بالكتابة إنما هو بقاء النجوم وقوله دون الكفارة ظاهره فما إذا جعل  
 العتق الذى يحصل بموت السيد وبأداء النجوم عن الكفارة وبقي مالونجزه قبل الموت وقبل الاداء عن  
 الكفارة وحكمه انه لا يجزى عنها ايضا وان نفذ العتق وعبارته لا تفيد هذه الصورة كما لا يخفى (قوله حكم  
 الاعتاق عن الكفارة) وهو عدم الاجزاء (قوله ثم استوردوا ذكر حكمه في غيرها) اى ذكر حكم  
 الاعتاق بعض في غير الكفارة ومعلوم ان الاستيراد ذكر الشئ في غير محله لمناسبة تقتضيه ومحل هذا  
 الحكم هو كتاب العتق (قوله في ذلك) اى الاستيراد (قوله واعتاق بمال كخلع) ولو قال لغيره اطعم  
 ستين مسكينا كل مسكين مدا من حنطة عن كفارتى ونواها بقلبه ففعل اجزاء في الاصح ولا يختص  
 بالمجلس والكسوة كالاطعام قاله الخوارزمى اه شرح مر والدافع يدل ما أخرجه ما لم يقصد التبرع  
 اه قل على الجلال وقوله ولا يختص بالمجلس هذا قد يشكل بما مر من عدم عتقه عن الطالب فيما لو قال  
 اعتق عبدك على كذا فلم يجبه قورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاباحة فاعتفر فيه عدم الفورية  
 والاعتاق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليمكن الملك فيه اه  
 وقوله والكسوة كالاطعام هذا مخالف لما قدمه في اول البيع من ان البيع الضمنى لا ياتى في غير  
 الاعتاق وعبارته ثم وهل ياتى اى المبيع الضمنى في غير العتق كتصدق بدارك عنى على الف بجامع  
 ان كلا قرينة او يفرق وميل كلامهم الى الثانى اكثر اه وقد يجاب بما مر ان الاطعام كالاباحة  
 اه عش عليه (قوله يشوبها تعليق) اى فالسيد الرجوع قبل قبول المستدعى نظرا للمعاوضة  
 وقوله يشوبها جمالة اى فالسيد الرجوع قبل جواب السيد نظرا لجملة الجمالة والمعاوضة  
 معا اه شيخنا مثال الشق الاول ما ذكره قل على الجلال بقوله فلو قال لاجنبى اعتق عبدى عن  
 كفارتى بالف عليك فقبل صح العتق لا عن الكفارة ويلزم الملتزم الحر العوض ويقع  
 العتق عنه كما ياتى اه واما مثال الشق الثانى فهو ما ذكره المصنف بقوله فلو قال اعتق ام ولدك  
 الخ (قوله فلو قال اعتق ام ولدك او عبدك بكذا الخ) ولا تشترط المالمية في العوض فلو قال على خمر او

عند وجود الصفة كان يقول  
 لريقه ان دخلت الدار  
 فانت حر ثم يقول ثانيا ان  
 دخلت فانت حر عن كفارتى  
 ثم يدخلها فلا يجزى عن  
 كفارتها لانه مستحق العتق  
 بال تعليق الاول فيقع عنه  
 (ولا مستحق عتق) فلا  
 تجزى ام ولد ولا صحيح  
 كتابة لان عتقها مستحق  
 بالايلاذ والكتابة فيقع  
 عنهما دون الكفارة  
 بخلاف فاسد الكتابة  
 فيجزى عتقها من الكفارة  
 ولا من يعتق عليه يملكه  
 بان يكون اصلا او فرعا  
 فلو تملكه بنية كفارة لم  
 يجزه لان عتقه مستحق  
 بحجة القرابة فلا ينصرف  
 عنها الى الكفارة ولا  
 يشتري بشرط العتق لان  
 عتقه مستحق بالشرط ولما  
 ذكرنا حكم الاعتاق عن  
 الكفارة بعوض ثم  
 استوردوا ذكر حكمه في  
 غيرها تبعثهم كالاصل في  
 ذلك فقلت (واعتاق بمال  
 كخلع) اى فهو من جانب  
 المالك معاوضة يشوبها  
 تعليق ومن جانب المستدعى  
 معاوضة تشوبها جمالة (فلو  
 قال) لغيره (اعتق ام  
 ولدك او عبدك)



نحوه نفذوا لزمه قيمة العبد ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعي للعتق بارشه فان كان القيب يمنع اجزائه في الكفارة لم تسقط به اه شرح مر ( قوله ولو مع قوله عنك ) المطوى صورة الاطلاق فقط بدليل ما بعده ( قوله فاعتق ) اي فورا وعبارة شرح مر و يجب الجواب فورا والاعتق على المالك بجانا اه وهو شامل لنحو اعتق عبدك على الف فاجابه لاعلى الفور وهو ظاهر ولنحو اعتقت عبدى على الف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه سم على حج اقول القياس في الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه ع ش عليه ( قوله او قال اعتقه عنى بكذا ) فان قال اعتقه عنى بجانا لم يلزمه شيء فان سكتا عن العوض لزمه قيمته على الاصل ان صرح بعن كفارتى او عنى وكان عليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عن نفسه كالمو قال له اقض دينى والا فلا نعم لو قال ذلك للمالك بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه بملكه له استحق العتق بالقرابة اه شرح مر ( قوله ففعل ) اي قال اعتقه عنك بذلك او اعتقه بذلك فان سكت عن ذلك فقال بعض مشايخنا عتق عن الطالب ولزمه قيمته فان نوى المعتق نفسه او قال اعتقه عنى عتق عن السيد ولا شيء فان قال عن كفارتى وقع عنها لانه رد لكلام الطالب وان قال اعتقه عنك بجانا عتق عن الطالب ولا شيء اه قل على الجلال ( قوله ففعل ) قال الزركشى انه لا يشترط في الجواب ذكر عنك ولا بكذا بل يكفي ان يقول اعتقه واسكن لو زعم في هذه انه لو اراد عن نفسه قال الامام فالذى اراده القبول اه لو كان هذا العبد ممن يعتق على السائل قال القاضي فلا يعتق عن السائل للزوم الدور ( فائدة ) قال لغيره اطعم ستين مسكينا ستين مداعن كفارتى ان نوى الكفارة بقلبه ففعل اجزا على الاصح ولا يختص بالمجلس وكذا الكسوة اه وعبارة الزركشى هذا اذا لم يكن الطالب ممن يعتق عليه العبد فان كان لم يعتق على الطالب لانه لو كان اجنبيا منه كنا نملكه العبد ثم نجعل المستول نائبا عنه في الاعتاق وما هنا محتاج الى تقدم الملك عن الاعتاق والملك يوجب العتق والتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح فيصير دورا قاله القاضي حسين في فتاويه اه اقول في كونه دورا شيء راعى للظاهر ان يعمل بان الاعتاق يتوقف على تقدم ملكه وتقدم ملكه ينافي اعتاقه عنه لاستلزامه لعتقه عنه بنفس المالك فلا يتصور اعتاقه بعده عنه فقد توقف اعتاقه عنه على ما ينافيه فليتامل اه سم ( قوله ملكه الطالب به ) اي بكذا ان كان ملكا له والا فان كان مغصوبا مثلا فعليه قيمة العبد كالحال ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستاجرا او مغصوبا لا يقدر على انتزاعه لان البيع في ذلك ضمنى ويعتفر فيه ما لا يغتفر في المستقل اه شرح مر وعبارة حل قوله لتضمن ذلك البيع والبيع الضمنى ليس به حقيقه لانه من الاعتاق بعوض وقد ذكر المصنف انه ليس معاوضة محضة بل فيها شائبة تعليق وعلى هذا لا يضر تعليقه ولا توقيته وانما لو كان العوض فاسدا كخمر وجبت القيمة ( قوله لتضمن ذلك البيع ) اي بقرينة ذكر العوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم ولو لم يذكر العوض فان قال عن كفارتى وقع عنها لزمه قيمته والاعتق عنه ولا شيء عليه لانه هبة كذا قاله بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها ايضا لانه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل اه قل على الجلال ( قوله فيعتق عنه ) بعد ملكه ) اي ويجزيه عن كفارة عليه نواها به اه شرح مر ( قوله اما لو قال اعتق أم ولدك الخ ) محترز قوله او اعتقه اي عبدك ( قوله وإنما يلزم الاعتاق من ملك رقيقا الخ ) وياتى في نحو آله محترف وخيل جندى وكتب فقيه ما مر في قسم الصدقات كما قاله الاذرى وغيره اه شرح مر ( قوله عن الكفارة ) اي ولو كفارة البين او الاذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه قل على الجلال ( قوله من ملك رقيقا ) اي من الاحرار فالبعض لا يعتق عن كفارة ولا غيرها لانه ليس اهلا للولاء ويؤخذ من التعليل ما قاله البلقيني من انه يصح اعتاقه عن كفارته فيما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصيبى منك حرقا قبل اعتاقك او معه اه شوبرى ( قوله او ثمنه ) اي ما يساويه من نقد

ولو مع قوله عنك ( بكذا فاعتق ) او فورا ( نفذ ) الاعتاق ( به ) لا لزامه إياه وكان ذلك افتداء من المستدعي كاختلاع الاجنبى ( أو ) قال ( اعتقه ) اي عبدك ( عنى بكذا ففعل ) ملكه الطالب به ثم عتق عنه ( لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكانه قال بعينه بكذا واعتقه عنى وقد اجابه فيعتق عنه بعد ملكه له اما لو قال اعتق أم ولدك عنى بكذا ففعل فان الاعتاق ينفذ عن السيد لا عن الطالب ولا عوض ( وإنما يلزم الاعتاق ) عن الكفارة ( من ملك رقيقا أو ثمنه )



فاضلا عن كفاية عمره) من نفسه وغيره نفقة وكسوة (٤٢٠) وسكنى ونحوها اذ لا يلحقه بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته

نوع رفاهية قال الرافعي  
وسكنوا عن تقدير مدة ذلك  
ويجوز ان تقدر بالعم  
الغالب وان تقدر بسنة  
وصوب في الروضة منهما  
الثاني وقضية ذلك انه لا نقل  
فيها مع ان منقول الجمهور  
الاول وجزم البغوى في  
فتاويه بالثاني على قياس ما  
صنع في الزكاة امامن لا يملك  
ذلك كن ملك رقيقا هو  
محتاج الى خدمته لمرض او  
كبر او ضخامة مانعة من  
خدمة نفسه او منصب يأتى  
أن يخدم نفسه فهو في حقه  
كالعديم (فلا يلزمه بيع  
ضيعة) اي عقار (ورأس  
مال) لتجارة (وماشية لا  
يفضل دخلها) من غلة  
الضيعة وربح مال التجارة  
وفوائد الماشية من نتاج او  
غيره (عن تلك) اي كفاية  
نحوه لتحصيل رقيق يعتقه  
لحاجته اليها بل يعدل الى  
الصوم فان فضل دخلها عن  
تلك ازمه بيعها وذكر  
الماشية من زيادتي (ولا  
بيع) مسكن ورقيق نفيسين  
الفهما (لعمر مفارقة  
المالوف ونفاستهما بان  
يجد بضمن المسكن مسكنا  
يكفيه ورقيقا يعتقه وضمن  
الرقيق رقيقا يخدمه  
ورقيقا يعتقه فان لم يالفهما  
وجب بيعهما لتحصيل عبد

أو عرض اشرح مر (قوله فاضلا عن كفاية عمره) نعمت لكل من الرقيق والثلث وانما افرد الضمير لان  
العتق باو وذكر الشارح محترزه في الرقيق بقوله امامن لا يملك ذلك الخ وذكر المتن محترزه في الثمن بقوله  
فلا يلزمه بيع ضيعة الخ فهو تفريع على مفهوم الشرط (قوله بمونه) اي الواجب عليه مؤنتهم فخرج بهم من  
بمنهم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اشرح مر (قوله ويجوز ان يقدر بالعم  
الغالب) اي بما بقى منه فان استوفاه قدر بسنة وقوله مع ان منقول الجمهور الاول معتمد وقوله وجزم البغوى  
الخ ضعيف اهل (قوله وقضية ذلك) اي كلام الرافعي حيث قال وسكتوا عن تقدير مدة ذلك اه (قوله  
على قياس ما صنع في الزكاة) اي حيث قال فيما ان الفقير يعطى منها كفاية سنة والمعتد انه يعطى منها كفاية  
العمر الغالب كما تقدم (قوله فلا يلزمه بيع ضيعة الخ) ومن له اجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التناخير لجمع  
الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان امكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة ايام فان اجتمعت قبل الصوم وجب  
العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سيأتي اشرح مر (قوله بيع ضيعة) هي ما يستغله الانسان من بناء او شجر او  
ارض او غيرها سميت بذلك لان الانسان يصنع بتركها اه قل على الجلال وفي المصباح الضيعة العقار والجمع  
ضياع مثل كلبه وكنابه (قوله لا يفضل دخلها عن تلك) اي بحيث لو باعها صار مسكينا اه شرح مر وقوله  
لزمه بيعها ظاهره انه يبيعها ابتماها الا ما فضل فقط وعبارة شرح مر واما ما فضل او بعضه فيباع قطعاه اه اي  
إذا كان بفي بقيمة العبد اه رشيدى وفي قل على الجلال فان فضل لزمه بيع الفاضل ان كفى بضمن رقبة والا  
فلا يلزمه ايضا ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها الا ان كان الفاضل من ثمنها  
يكفيه العمر الغالب فراجعوه قول شيخنا المراد بالفضل أن يكون لو اجر ذلك او اتجر فيه سنة حصل له ما  
يكفى العمر الغالب غير واضح فتأمل اه (قوله لتحصيل رقيق) علة للبيع المنفي لزومه وقوله لحاجته علة لنفي  
اللزوم (قوله نفيسين الفهما) نعم لو اتسع المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل به رقبة لزمه تحصيلها لانه  
لا يفارقه واحتياجه الامة للوطء كونه للخدمة ويفارق ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بان الحج  
لا يدل له ولا اعتاق بدله وما مر في المفلس من عدم تبقية خادم ومسكن له بان للكفارة بدل كما مر وبان  
حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الادى اشرح مر (قوله الفهما) ومعنى الفهما ان يكونا بحيث  
يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تحتل عادة فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقبة  
لزمه تحصيلها اه حل (قوله ولا شراء بغين) ظاهره وان لم يكن فاحشا فليتنظر قال الزركشي وفي معناه ما اذا  
وجد جارية نفيسة تباع بالوف وهي قيمة مثلها او لكتنها خارجة عن العادة اه براسم (قوله ولا يعدل الى  
الصوم) وكذا لو غاب ماله ولو فرق مسافة القصر فيكلف الصبر الى وصوله ايضا ولا نظر الى تضرره  
بقوات التمتع مدة الصبر لانه الذي ورط نفسه فيه اشرح مر (قوله بل عليه الصبر) خو لف ذلك في المحصر  
يجد الثمن ولا يجد الهدى فانه يصوم للضرر بالمحصر مع ان الضرر موجود هنا ايضا لكان للفارق ان السبب  
في التحلل ليس من فعله بخلاف اسباب الكفارة فانها من فعله المحرم غالب اسم (قوله فان عجز وقت اداء)  
مقابل قوله اعتاق رقبة وقوله او شرعا بان كان عنده رقيق معيب او يحتاج لخدمته وليس المراد انه عجز  
شرعا لكونه يباع باكثر من ثمن مثله لانه في هذه الحالة لا ينتقل للصوم بل يصير كالفدية قريبا (قوله فان عجز  
وقت اداء) اي وقت ارادة اداء وليس من العجز غياب ماله بحيث صار يحل له اخذ الزكاة بحيث صار يجوز  
لزوجته فسخ نكاحه فلا يكفر بالصوم ولو زاد انتظاره على شهرين لانه متمكن من الاخذ في اسباب احضاره  
بخلاف المريض الا في اه حل (قوله فان عجز وقت اداء) اي في محل ارادة الاداء وما قرب منه بحيث لا تحصل  
مشقة في تحصيلها لا تحتل عادة ويؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبرة بما قبله حتى لو كان في ابتداء امره  
حامل لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل وقياس

يعتقه (ولا) يلزمه (شراء بغين) كان وجد

رقيقا لا يبيعه ماله الا باكثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى ان يجده بضمن المثل (فان عجز) المكفر



للإكفارة (صام شهرين  
ولاء) عن كفارة فالرقيق  
لا يكفر إلا بالصوم لأنه  
معسر إذا لم يملك شيئا ولسيده  
منعه من الصوم أن أضربه  
إلا في كفارة الظهار لتضرره  
بدوام التحريم وإنما اعتبر  
العجز وقت الأداء لا وقت  
الوجوب قياسا على سائر  
العبادات وتكفيه نية صوم  
الكفارة (وإن لم ينو)  
أي الولاء لأنه هيئة في  
العبادات والهيئة لا يجب  
العرض لها في النية (فإن  
انكسر) الشهر (الأول)  
بان ابتداء الصوم في أثنائه  
(أتمه من الثالث ثلاثين)  
لتعذر الرجوع فيه إلى  
الحلال (وينقطع الولاء  
بفوات يوم ولو بعذر)  
كمرض أو سفر فيجب  
الاستئناف ولو كان الغائب  
اليوم الأخير أو اليوم الذي  
نسيت النية له للآية (لا)  
بفواته (بنحو حيض  
وجنون) من نفاس وانغماء  
مستغرق لمنافاة كل منها  
لصوم ولأن الحيض لا تخلو  
عنه ذات الأقران في الشهرين  
غالبا والحق به النفاس  
والأخير إلى سن اليأس  
فيه خطر وتعبيرى بالعذر  
أعم من تعبيرة بالمرض  
وتحو من زيادتي وذكر  
أوصاف الرقة ومعتقها  
والصوم من زيادتي في

ما قيل من أنه يكلف النزول عن الوظائف لقضاء الدين أنه لو كان يده وظائف يزبد ما تحصل منها على ما يحتاج  
إليه لنفقته أنه يكلف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة أه ع ش على م ر (قوله عن اعتناق) أي لجميع  
الرقة وإن قدر على بعضها بخلاف الإطعام الآتي والفرق ظاهر لأن الطعام لا بد له ويعتبر العجز ظاهرا  
وباطنا حتى لو صام فتبين يساره بنحو ارت قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتناق أه ق ل على  
الجلال (قوله صام شهرين ولواء) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتناق لم يلزمه العود إليه لكنه يندب ويقع ما فعله  
تطوعا كالموعد إليه ابتداء المشار إليه بقوله فإن اعتنق الخ وكذا يقال في الإطعام مع الصوم أو العتق أه ق ل  
على الجلال (قوله ولواء) استفيد منه أنه لو ابتدأهما عالما طر وما يقطع الولاء كيوم النحر أي أو جاهلا فيما  
يظهر لم يعتد بما فعله ولكن يقع في صورة الجهل نفلا لا في العلم الذي ذكره لأن نيته لصوم الكفارة مع علمه  
بطرو مبطله فلا عب فهو كالأحرام بالظاهر قبل رقة مع العلم بذلك أه شرح م ر (قوله فالرقيق لا يكفر  
إلا بالصوم) وكذا المحجور عليه بالسفه وقوله ولسيده منعه من الصوم أي حيث لم ياذن فيه وقوله إلا في  
كفارة الظهار وكذا لو حدث باذنه وذلك في كفارة اليمين أه ح ل وفي ق ل على الجلال والمبعض كالحر  
إلا في الاعتناق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشرة للنية هو وللأخراج وليه (قوله وإنما اعتبر العجز  
وقت الأداء) في قواعد الزكشي الكفارة يتعلّق بها مباحث ثم قال الثاني إذا أتى بها المكاف أي وقت كانت  
أداء الكفارة الظهار فإن لها وقت أداء وهو إذا فعلت بعد عود وقبل الجماع وقت قضاء وهو إذا فعلت  
بعد العود والجماع صرح به البندنجي ثم قال (فائدة) كفارة فعل محرم بعثورها القضاء والأداء  
وذلك في كفارة الظهار إن أخرجهما قبل الوطء فهي أداء أو بعده فقضاء قاله الروياني أه شو برى (قوله  
ولأنما اعتبر العجز وقت الأداء) أي إرادة الإخراج لأنها لا تجب فوراً وإن عصى بسببها وقوله قياسا  
على سائر العبادات كالوضوء والتميم أه ح ل (قوله وتكفيه نية صوم الكفارة الخ) ولا بد من تبين  
النية كل ليلة كما علم مما صرح في الصوم ولا بد أن تكون النية راقعة بعد فقد الرقة لا قبله أه شرح م ر (قوله  
وينقطع الولاء الخ) ويحرم قطعه بلا عذر لأن الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو ليل على المظاهر  
لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافاً لما لك وأبي حنيفة أه ق ل على الجلال (قوله للآية) دليل لقوله وينقطع  
الولاء الخ ولو استدلل به على قوله ولواء وذكره بحسبه كما صنع م ر لكان أوضح (قوله لا بنحو حيض)  
وهذا يتصور في المرأة إذا قتل أو إذا وطئت في رمضان إذ يندب لها التكفير بخروجها من خلاف من أوجبها  
عليها أه شيخنا (قوله وإغماء مستغرق) أي لجميع النهار ولو كان يفتق فيه لحظة فإن صومه صحيح أه  
رشيدى (قوله ولأن الحيض لا تخلو عنه ذات الأقران في الشهرين غالباً) فلو خلت عنه فيهما بان اعتادت  
انقطاعه شهرين فأكثر لزمها تحريم وقت الانقطاع وإيقاع الصوم فيه فلو لم تتحر بان شرعت في الصوم  
وقد بقي من وقت الانقطاع أقل من شهرين فطرقها الحيض في أثنائها انقطع الولاء ولزمها الاستئناف في  
وقت الانقطاع المعتاد لها أه إفاده حل وعبارة شرح م ر لا بحيض من لم تعتد انقطاعه شهرين أما إذا  
اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فإنه لا يجزى نعم يشكل عليه إلحاقهم النفاس بالحيض إلا أن  
يفرق بأن العادة في مجيء الحيض اضبطه منها في مجيء النفاس انتهت وقوله اضبط منها في مجيء النفاس أي فلها  
الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وإن غلب على ظنهما طر والنفاس قبل فراغ مدة الصوم وظاهر ما ذكر  
الاجزاء وإن أخرت ابتداء الصوم عن أول الحمل مع إمكان فعله فيه ويمكن توجيهه بأنها ولو شرعت في أول  
المدة لا تأن حصول أجهاض قبل فراغ المدة أه ع ش عليه فإن عجز لمرض بدوم شهرين الخ) ولأنما لم  
ينتظر زوال المرض المرجو زواله الصوم كما ينتظر المال الغائب للعتق لأنه لا يقال إن غاب ماله لم يجد رقة  
ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولأن حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض أه شرح  
الروض وعبارة حل قوله لمرض بدوم بخلاف المال الغائب إذا عجز عن إحضاره أكثر من شهرين



حيث لا يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض انتهت (قوله وهذا ما صححه في الروضة) الاشارة للضابط المذكور في المتن أي قوله يدوم شهرين ظنا أي التعويل في ضابط المرض الذي ينقله الاطعام على كونه يدوم شهرين ظنا أي سواء كان يرجى برؤه أولا هو ما صححه في الروضة ومقابلة التعويل في الضابط على كونه يرجى برؤه وقوله ويؤخذ منه الخ أي فهو من الذي يدوم شهرين ظنا فهو داخل في الضابط المذكور فينقل للاطعام وعبارة اصله مع شرح مرقان عجز عن الصوم لحرم او مرض قال الا كثرون لا يرجى زواله وقال الاقلون كالامام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه في ظنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الاطباء والارجاء الا كتفاء بعدل منهم انتهت (قوله أو لمشقة شديدة) أي لا تحتل عادة ولولم تبج التيمم فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذرا ابتداء لفقره حيثئذ فيلزمه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبق لو جوده عند الشروع اذ هو شدة الغلبة ولو كان يقدم على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول الى الاطعام لعجزه الان عن الصوم كالمعجز عن الاعتاق الابن وعرف انه لو صبر قدر عليه جازله العدول الى الصوم كما اقتضاه كلامهم اه شرح مرقا (قوله وهو شدة الغلبة) بضم المعجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة الى الوطء كما مروا انما يجعل عذرا في رمضان لجواز الوطء فيه ليلا ولانه لا بد له ينتقل اليه اه قل على الجلال وفي المصباح والغلبة وزان غرة شدة الشهوة وغلم غلبا من باب تعب إذا اشتد شبقه واغتم البعير اذا هاج من شدة شهوة الضراب قال الاصمعي لا يقال في غير الانسان اغتم والغليم مثل زئبق ذكر السلاحف اه وفيه أيضا شبق الرجل شبقا فهو شبق من باب تعب حاجت به شهوة النكاح وامرأة شبقه ورما وصف غير الانسان به اه (قوله ملك في كفارة ظهار وجماع الخ) وقياس الزكاة الا كتفاء بالدفع ولولم يوجد لفظ تملك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الاذرعى على انها لا تنقض ذلك لانها مفرضة في صورة خاصة كما يعرف بتأملها ولو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكتمكم هذا قبلوه اجزا وان لم يقل بالسوية ولهم في هذه الحالة ان يفتتسموه بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجوز إذا أخذوه بالسوية والام يجوز الا من أخذ ممدادون من اخذدونه والفرق بين المستثنين الاولى فيها الملك والقبول الواقع به التساوى قبل الاخذ والملك في الثانية انما هو بالاخذ فاشترط فيه التساوى تأمل اه حل وفي قل على الجلال ولو دفع الامداد للامام فتلفت قبل دفعها للمساكين لم يجزه اذ لا بد للامام على الكفارات ولو دفع المكفر لو احدهم منهم مدام اشتراه ودفعه لاخر ثم اشتراه ودفعه لاخر وهكذا الى تمام الستين كفي وان كان مكروها (قاعدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكينا وهي ما قبل ان الله تعالى خلق آدم من ستين نوعا من أنواع الارض المختلفة كالاخرو والاصفر والاسود والسهل والوعر والحو والعبث وغير ذلك واختلقت أنواع اولاد كذلك فكان المكفر عم جميع الأنواع بصدقه والله أعلم ولا يبعد ان تكون حكمة كون الصوم ستين يوما كذلك (قوله ولا لها شئ ومطاي الخ) عبارة شرح مرقا في قسم الزكاة وكالزكاة كل واجب كندرو كفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع على أوجه احتمالين كما يؤخذ من جميع ذلك من افتاء الودبانة تحرم عليهم لاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع وحرم عليه <sup>عليه السلام</sup> الكل لان مقامه أشرف وجلت له الهدية لانها شان الملوك بخلاف الصدقة انتهت (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) أي ان كفر من مال نفسه فان كفر عنه غير مجاز ان يأخذ منها هو أي المكفر عنه بفتح الفاء وقيامه كما في الصوم اه قل على الجلال (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) هي عبارة الروضة وقال في التجريد الصواب حذف الهاء لتتناول من يجب على غير المكفر الاتفاق عليه اسم (قوله ولا لرفيق) أي الا باذن سيده وهو من أهل الاستحقاق لان الدفع له في الحقيقة اه شرح مرقا (قوله فقول) أي بانه تبرع منه عليه الصلاة والسلام مع بقاء الكفارة في ذمة الاعرابي

ظنا) أي بالظن المستفاد من العادة في مثله او من قول الاطباء وهذا ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذي لا يرجى زواله الذي اقتصر عليه الاصل (أو لمشقة شديدة) تالحقه بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشبق) وهو شدة الغلبة أي شدة الوطء (أو خوف زيادة مرض ملك في) كفارة (ظهار وجماع ستين مسكينا أهل زكاة مدامدا) للآية السابقة وانما يجوز ترك صوم في رمضان بعذر الشبق لانه لا بد له والمساكين شامل للفقير كعكسه كما تقرر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمساكين تاسيا بالكتاب العزيز وخرج باهل زكاة غيره فلا يجوز دفعها للكافر ولا لها شئ ومطاي ولا لمواليهم ولا لمن تلزمه مؤنته ولا لرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعبري بذلك أولى من قوله لا كافر ولا هاشميا ومطليا ومن اقتصراره في كفارة الجماع على العيال وأما خبر فاطمة أمك السابق في الصوم فتقول



كما بينته في شرح الروض وغيره وتعبيرى بملك اولى من قوله كغر باطعام لاخراج (٤٢٣) مالو غداهم او عشايم بذلك فانه

لايكفى وتكريرى مدا  
من زيادتي ليخرج مالو فاوت  
بينهم فانه لايكفى اما كفارة  
القتل فلا تملك فيها اقتصارا  
على الوارد فيها من الاعتاق  
ثم الصوم والمطلق انما يحمل  
على المقيد في الاوصاف دون  
الاصول كما حمل مطلق البدن  
في التيمم على تقيدها  
بالمرافق في الوضوء ولم يحمل  
ترك الراس والرجلين فيه  
على ذكرهما في الوضوء  
وتملك ما ذكر يكون (من  
جنس فطرة) كبر وشعر  
واقطول بن فلا يجزى لحم  
ودقيق وسويق وهذا مع  
قولى مدامان زيادتي في  
كفارة الجماع (فان عجز)  
عن جميع خصال الكفارة  
عنه بل هي باقية في ذمته الى  
ان يقدر على شىء منها لانه  
ﷺ امر الاعرابى ان يكفر  
بما دفعه له مع اخباره بعجزه  
فدل على انها باقية في الذمة  
حينئذ (فاذا قدر على خصلة)  
من خصالها (فعلما) ولا  
يتبع بعض العتق ولا الصوم  
بخلاف الاطعام حتى  
لو وجد بعض مداخرجه  
لانه لا بد له وبقي الباقي  
في ذمته وقولى فان عجز الى  
آخره من زيادتي في كفارة  
غير الجماع (كتاب  
اللعان والقذف) بمعجمة

وبان الادل الذى امر بالدفع اليه لم تلزمه نفقتهم (قوله كما بينته في شرح الروض وغيره) اى في كتاب الصوم  
وعبارة شرح الروض هناك وأما قوله ﷺ في الخبر اطعمه اهلك فنى الام كما فى الراعى يحتمل انه  
لما اخبره بنقره صرفه له صدقة او انه مله اياه وامره بالنصدق به فلما اخبره بنقره اذن له في صرفها  
لهم للاعلام بانها اما تجب بعد الكفاية او انه تطوع بالكفارة عنه وسوله صرفها لاهله للاعلام  
بان لغير المكفر التطوع بالكفارة عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه اى وله فيا كل هو وهم منها  
كما صرح به الشيخ ابو على السنجى والقاضى نقلا عن الاصحاح وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف  
له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب انتهت (قوله لاخراج مالو غداهم او عشايم بذلك) اى  
بالامداد وقوله فانه لايكفى اى لانه ضيافة والضيافة لا تملك فيها من المضيف بل هي اباحة والضيف  
بملك ما اكله بوضعه في فمه بتمليك من الله تعالى (قوله والمطلق انما يحمل الخ) هذا جواب عما يقال لم  
توجبوا الاطعام في القتل المطلق عن الاطعام بحمله على المقيد بالاطعام وهو الجماع والظهار وقوله دون  
الاصول اى الامور المستقلة وقوله على تقيدها فيه تسمح اذا حمل ليس على التقييد بل على المقيد وقوله  
ولم يحمل ترك الراس فيه تسمح ايضا لاذن المتروك حمله ليس ترك الراس والرجلين بل نفسيهما اى  
الغسل والمسح (قوله من جنس فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقط  
ولوللبدن فلا يجزى نحو دقيق مامر نعم اللين يجزى ثم لانه على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبية  
لسكن الصحيح اجزاءه ايضا والوجه ان المراد بالمكفر هنا المخاطب بالكفارة لا ما ذونه او وليه ليوافق  
مامر ثم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى اه شرح مر (قوله فان عجز عن جميع خصال الكفارة  
الخ) ويحصل العجز عن الاطعام بعدم ما يفضل عن كفاية العمر الغالب نظير ما مر في الاعتاق اه شيخنا  
زى ببعض الهوامش (فرع) وقع السؤال في الدرس عن دفع الكفارة للجن هل يجزى ذلك ام لا والجواب  
عنه ان الظاهر عدم اجزائه فدفعها لهم بل قد يقال ايضا مثل الكفارة النذر والزكاة اخذان عموم قوله ﷺ  
في الزكاة صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم اذ الظاهر منه فقر ابي آدم وان احتمل فقر المسلمين  
الصادق بالجن وقد يؤيد عدم الاجزاء انه جعل مؤنتهم طعام خاص وهو المعظم ولم يجعل لهم شىء مما  
يتناولوه الا دميون على ان لا يميز بين فقرتهم واغنيائهم حتى نعلم المستحق من غيره ولا نظر لامكان معرفة  
ذلك لبعض الخواص لاننا لا نعول على الامور النادرة اه ع ش على مر (قوله بل هي باقية في ذمته) فلا  
يحل الوطء للمظاهر حتى يكفر اهل من الروض وشرجه وفي هامشه بخط بعض الفضلاء مانصه وقال القليوبي  
في حاشيته على الخطيب ان له الوطء وان لم يشق عليه تركه ومثله ع ش ايضا هو عبارته على الجلال قوله  
استقرت في ذمته وجيء لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه اه لكن  
الذى انحط عليه كلام ع ش على مر فيه اسبق في الظاهر انه لا يجوز له الا ان خاف العنت وانه يقتصر على  
ما تندفع به الضرورة اه (قوله فاذا قدر على خصلة فعلم) ولا اثر لقدرته على صوم او عتق بعد الاطعام ولو  
لمد كما شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رعى العتق اه شرح مر (قوله ولا يتبع بعض العتق الخ) شروع  
في مفهوم التقييد بالخصلة اى فاذا قدر على بعضها ففيه تفضيل وقوله اخرجه اى وبعد ذلك لو قدر على العتق  
او الصوم لا يجب عليه اه شيخنا (قوله وبقي الباقي في ذمته) اى يخرج له اذا ايسر فلو قدر بعد اخراج ذلك  
البعض على غير الاطعام كالرقبة او الصوم لم يجب الا تيان بذلك لشروعه في الاطعام اه حلي

### (كتاب اللعان والقذف)

قدم اللعان في الترجمة لانه المقصود بالباب ولما كان القذف وسيلة اليه ومقدم عليه قدمه في البيان اه  
شيخنا (قوله الرمي بالزنا) كان المراد بالرمي بالزنا نسبة المقتوف الى الزنا وتطليعه وتعبيره به وقوله في معرض  
التعبير بخلاف ما اذا كان للتجريح لترد شهادته كما اذا قال لخصمه انت تعلم زنا شاهدك او قاله ليلت سنة او ابن

وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا



سنة مثلاً فإنه يقطع بكذبه فلا قذف لان القذف ما احتمل الصدق والكذب لكنه يعزر الالزام ويرد على ذلك ما لو شهد دون أربع بالزنا فأنهم لم يريدوا التعبير بخصوصاً اذا كانوا اطامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم قذفة إلا ان يقال هم في حكم القذفة ودعا عن القذف بصورة الشهادة وفيه ان هذا قد لا ياتي فيما إذا كانوا اطامعين في شهادة الرابع وأيضاً بما يكون هذا ما نعاله الشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها اه حل (قوله في معرض التعبير) المعرض وزان مـ جدم موضع عرض الشيء وهو ذكره واطماره وقتله في معرض كذا أي في موضع ظهوره فذكر الله تعالى ورسوله إنما يكون في معرض التعظيم والتبجيل أي في موضع ظهوره ذلك والقصد اليه وهذا لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب ياتي على مفعول بفتح الميم وكسر العين مصباح اه شوبري وفي المصباح والعار كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وغيره كذا في بحثه عليه وعقبه عليه يتعدى بنفسه على المختار وبالياء قليلاً فيقال غيرته به وهما يتعايران أي يتعايران وعائرت المكيال والميزان معايرة وعيار المتحنته بغير معرفة صحته وعيار الشيء ما جعل نظاماً له قال الازهرى الصواب عائرت المكيال والميزان ولا نقول عيرت الا من العار وهكذا يقول له أئمة اللغة وقال ابن السكيت عائرت بين المكيالين امتحنتهما لمعرفة تساريهما ولا تقل عيرت الميزانين وإنما يقال عيرته بذنبه اه (قوله في معرض التعبير) بخلاف ما لا يفهم منه تعبير ولا يقصد به بان يقطع بكذبه كقوله لا بته مثلاً زنت فلا يكون قذفاً كما قاله الماوردي نعم يعزر الالزام ولو شهد عليه بالزنا نصاب لم يكن قذفاً وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال المشهود عليه خصمي يعلم زنا شاهد فليحلفه لا يعمله ومثله أخبرني بانه زان او شهد بحرقه فاستفسره الحاكم فاخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قال له اقدني فقهذه اذا ذنه فيه يدفع حده دون ائمة نعم لو ظنه مبيحاً وعذر بحمله اتجه عدم ائمه وتعزيره اه شرح مـ وقوله نعم يعزر الالزام أي لا هلموا والا فهي لا تنادي بما ذكره هذا وسياتي في كلام الشارح ان مثل هذا تعزير تأديب فقد يقال التعزير فيه للتأديب لا الالزام وقوله لم يكن قذفاً ولا تعزير فيه ومثله ما لو شهد عليه نصاب أو دونه في حق جرح الشاهد بالزنا لترد شهادته ولو طالب من القاضي اثبات زناه لترد شهادته فاقام شاهد من فقط قبله وقوله أو قال له اقدني أي ولم تقم قرينة على عدم ارادة الاذن كان اراد القائل تهديد المقول له يعني انه ان قذفه قابله على فعله وقوله يدفع حده دون ائمة أي فيعزر (فرع) قال لاثنين زنا احد كما اول ثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر انه قاذف لو احدى ولكل ان يدعى ويفصل الخصومة وهو ظاهر نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيجده من غير يمين على أحد احتمالين قدمته او اثل الاقرار في مسألة التي قاس عليها اه حج اه ع ش عليه (قوله جمعاً للعلن) نظير كعب وكعاب وصعب وصعاب وكنب وكناب (قوله كلمات معلومة) أي مخصوصة وهي أربعة وهي ايمان على الصحيح وليس لنا يمين تتعدد وتكون في جانب المدعى الا هذه والقسامة فهذه الكلمات الاربعة ايمان اربعة وان كانت بلفظ الشهادة ففهم الرابع كفارات عند الكذب وقوله للمضطر أي شأنه ذلك والافسيات انه يلاعن وان كان معه بيعة بزناها وقوله من لطح من عبارة عن الزوجة وراعى معناها فذكر الضمير وقوله فرأشه الفرائش هو الزوجة ففيه ظمار في مقام الاضمار والضمير عائدة على المضطر وقوله والحق العار به عطف مسبب على سبب او عطف تفسير اه شيخنا وفي المصباح لطح ثوبه بالمداود وغيره لطحاً من باب نفخ والتشديد مبالغة لونه به وتلطح هو تلوث و لطحه بسوء ماله به اه (قوله جعلت حجة للمضطر) بمعنى انها سبب دافع للحد عن المضطر اه ع ش على مـ (قوله وسميت لعاناً الخ) عبارة شرح مـ سميت بذلك لاشتغالها على ابعاد الكاذب منها عن الرحمة وابعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع انها ايمان على الاصح رخصة لعن البيعة بزناها أو صيانة للانساب عن الاختلاط ولم يختزل لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها ولا ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس اه وعبارة شرح الروض واختير لفظ اللعان على لفظي الشهادة والغضب وان اشتملت

في معرض التعبير وذكره في الترجمة من زيادتي واللعان لغة مصدر لا عن وقد يستعمل جمعاً للعلن وهو الطرد والابعاد وشرعا كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فرأشه والحق العار به أو إلى نفى له كما سيأتي وسميت لعاناً لاشتغالها على كلمة اللعان ولان كلا من المتلاعنين يبعد عن الآخر بها الذبحم النكاح بينهما ابدأوا الأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم الآيات



وسبب نزولها ذكرته في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ما اشتهر فيه (كزنيته) ولو مع قوله في الجبل (ويازاني ويازانية وزني ذكر كرك أو فرجك) أو بدئك وان كسر التاء والكاف في (٢٢٥) خطاب الرجل أو فتحهما في خطاب

الرجل أو فتحهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية والبرأة يازاني لان اللحن في ذلك لا يمنع الفهم ولا يدفع العار (وكرى بايلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها بفرج محرم) بان وصف الايلاج فيه بالتحريم (أو) بايلاج ذلك (بدبر) فان لم يصف الاول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء اخو طب بذلك رجل أو امرأة كان يقال له أو لجت في فرج محرم أو دبر أو أوج في دبرك ولها أوج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كان قال أردت ايلاجه في فرج حليته الحائض أو المحرمة صدق بيمينه (و) كقوله (لخنتي زني فرجك) فان ذكر أحدهما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (أولد غيره لست ابن هو صريح في قذف أم الخطاب) (إلا المنى بلعان) بقيد زدته بقولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه الثاني فليس صريحا بل كناية فيسئل فان قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها

عليها الكلمات أيضا لان اللعن كلمة غريبة في قيام الحجج من الشهادات والايمان والشيء يشتهر بما يقطع فيه من الغريب وعليه جرت اسماء السور ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى ولان لعانته متقدم على لعانها في الآية والواقع وقد ينفك عن لعانها انتهت (قوله) وسبب نزولها ذكرته في شرح الروض وغيره) عبارة شرح الروض وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمجاء فقال له البيهقي او حدثني ظهرك فقال يا نبي الله اذاراي احدا على امراته رجلا ينطق بلمس البيهقي فجعل صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق ولي نزل الله ما يبري ظهري من الحد فنزلت الايات وفي البخاري أيضا ان عويمر العجلاي قال يا نبي الله ارايت ان وجد احدا مع امراته رجعا ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فقال صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فات بها قال سهل بن سعد قتلتا عناءه صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم هذا سبب المنزول ومن قال بالاول حمل هذا على ان المراد ان حكم واقعتك تبين بما انزل الله في هلال اذا الحكم على الواحد حكم على الجماعة اه وعبارة شرح مسلم للنووي اختلاف العلماء في نزول اية اللعان هل بسبب عويمر العجلاي ام بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء بسبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل انها نزلت فيهما جميعا فلما هما سالان في وقتين متفاوتين فنزلت الآية فيهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق انها نزلت في ذاوذلك وان هلالا اول من لعن قال وكانت قضيته في شعبان في سنة تسع من الهجرة فومن نقله القاضي عن ابي جري الطبري اه ع ش ولم يقع بعده لعان الا في زمن عمر بن عبدالمز يرضى الله عنه اه قل على الجلال (قوله صريحه كزنيته ويازاني الخ) والوجه عدم احتياج نحو زنا لو اطلق وصفه بتحريم ولا اختيار ولا عدم شبهة لان موضوعه يفهم ذلك رويده ما ياتي في زنيته بك وفي الوطء بخلاف نحو ايلاج الحشفة في الفرج لا بد فيه من الثلاثة اما الرمي بايلاجها في دبر امرأة خالية فهو كالذكر او مزاوجة فينبغي اشتراط وصفه بنحو اللياطة ليخرج وطء الزوج فيه الظاهر ان الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا ولياطة كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من قال لا فرق في قوله أو دبر بين ان يخاطب به رجلا أو امرأة كالولجت في دبرك أو أوج في دبرك والوجه قبول قوله بيمينه أردت بايلاجه في دبر ايلاجه في دبر زوجته كما علم مما تقدم فيعرروا ان يالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لو ط بخلاف يالاط فانه صريح وبابغا كناية كما قاله ابن القطان وكذا يابخت خلافا لابن عبد السلام وياقجة صريح ومثله ياعا هر كما اتى به الوالد وياعلق كناية لكنه يعززان لم يرد القذف كما اتى به ايضا وليس التعريض قذفا وبانه لو قالت فلان راودني عن نفسي او نزل الى بيتي وكذما عزرت لا يذاها له بذلك اه شرح مر (قوله بفرج محرم) او ايلاج محرم وذكر الزركشي ان الصواب كما قاله في المطالب أن يضيف الى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا أي من نفي الشبهة او كونه مسقطا للعفة والا فالوطء قد يكون محرما وليس زنا كوطء حائض ومحرمة ومملوكة بمحرمة بنسب او رضاع واجتب بان تحريم هذه الامور عارض واللفظ حيث اطاق انما ينصرف لمعناه الاصل وهذا الجواب واضح في نحو الحائض والمحرمة واما المملوكة المحرمة عليه بنسب او رضاع قبل الملك فقد يتوقف فيه اه حل (قوله ولخنتي زنا فرجك) ظاهر كلامه انه لو اطلق وصفه بالزنا لا يكون قذفا وفيه نظر قال الرافعي لو خاطب انثى بيازانية او زان وجب الحد نقله الزركشي بعد ان قال كلامه يعني المنهاج يوم خروج الخنثى ولا فرق اه ثم ان الزركشي بعد ذلك عند قول المنهاج وقوله زني فرجك الخ قال هذا محله في الواضح فلو قاله لخنثى في البيان الذي يقتضيه المذهب انه كاضافته الى اليد فيكون كناية الا ان يجمع بينهما فيكون صريحا قال ونقله



(وكنايته كزناات وزناات في الجبل) بالهمزة فيهما لان الزنا هو الصعود بخلاف زناات في البيت بالهمزة فصريح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة (١٢٦) وان هذا كلام البغوي وان غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعا

وان كان فوجهان اه  
واوجههما انه كناية  
(و) كقوله لغيره (زنى يدك)  
او رجلك (او يا فاجر) او  
يا فاسق او يا فاجرة او يا فاسقة  
(وانت تحبين الخلوة اولم  
اجدك بكرا) سواء اقاله  
لزوجته ام لغيرها وان اوم  
كلام الاصل كغيره تخصيصه  
بالزوجة في الاخيرة قال  
الزركشي ويشبه انهما صورة  
بمن لم يعلم تقدم  
افتضاض مباح فان علم فلا  
صريح ولا كناية (ولعربي  
يانبطي) نسبة للانباط قوم  
ينزلون البطائح بين العراقيين  
سموا بذلك لاستنباطهم  
الماء من الارض اى  
اخراجهم منها والقذف فيه  
ان اراده لام المخاطب  
حيث نسبته الى غير من  
ينسب اليهم ويحتمل انه  
يريد انه لا يشبههم في السير  
والاخلاق وتعبيري بالعربي  
اعم من تعبيري بالقرشي  
(ولولده لست انى) بخلافه  
في ولد غيره كما مر لان الاب  
لاحتياجه الى تاديب ولده  
يحمل ما قاله على التاديب  
بخلاف الاجنبي ويسئل فان  
قال اردت انه من زنا فقاذف  
لامه وان لا يشبهني خلقا او  
خلقا فيصدق بيمينه  
وتعريضه كيا ابن الحلال  
وانا لست بزنا فقاذف

الرافعي عنه في باب القذف والمصنف هنا والله اعلم اه سم (قوله كزناات وزناات في الجبل) في المصباح زنا  
في الجبل يزناونهم وزناات من باب تقع وزنوا ايضا صعد فهو زانى ويتعدى بالهمزة اه (قوله في الجبل) قيد  
في الثانى وهو المكسور اما الاول وهو المفتوح فكناية مطلقا اه شيخنا لكن هذه التفرقة لا دلائل عليها  
في اللغة اذ المادة واحدة وهى في اللغة معناها الصعود فالظاهر انه قيد في كل من المفتوح والمكسور وكذلك  
قول الشارح بخلاف زناات في المبيت لا فرق فيه بين فتح التاء وكسرها اى بين أن يخاطب مذكرا أو مؤنثا  
تأمل ولينظر ما وجه كون هذا كناية مع انها ما احتمل القذف وغيره كما يأتى وهذا نص في معنى الصعود في  
الجبل وليس فيه اشعار بالزنا أصلا تأمل (قوله يصعد اليه فيها) أى في الدرج اى عليها وهو جمع درجة اه  
شيخنا وفي المصباح والدرج المراقى الواحدة درجة مثل قصب وقصبه اه (قوله فوجهان) قال مرام المعتمد  
انه صريح مطلقا اه سم (قوله او يا فاجر) في المصباح لجر العبد فجور ا من باب قعد فسق وزنا ومعنى اه  
عش على مر (فرع) افعى والد شيخنا بصراحة يا عاهر واعتمد شيخنا صراحة يا قحبة ويا لا تطو وعدم  
صراحة يا علق ويا مخنث ويا عرص وصبوب في الروضة صراحة يا لوطى لانه لا يفهم منه في العرف الا اللوط  
في الدبر وصبوب الاذرعى انه كناية واعتمده شيخنا وفي شرح الروض ان يا مخنث صريح وصححه والد  
شيخنا نعم يقبل صرفه اذ قبول الصرف لا ينافى الصراحة اه وكشب ايضا ومن الكنايات يا قرا دو يا واجر  
وفيها وجه انها صريحان ويا ما بون كما في فتاوى النووى ويا قحبة ويا علق كما في فتاوى الشاشى وفروع  
ابن القطان وجزم ابن الصباغ والشيخ عز الدين بان يا قحبة صريح واقوى الشيخ عز الدين بان يا مخنث  
صريح للعرف وفي فرع ابن القطان ان يا بغا كناية اه اشباه السيوطى اه شوبرى (قوله يانبطي) بفتح  
النون والباء في المصباح والنبط والنبيط جيل من الناس ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس  
وعوامهم والجمع انباط مثل سبب واسباب (قوله قوم) اى من العجم فقد نسب العربي لغير العرب اه  
شيخنا (قوله ينزلون البطاح) جمع ابطح وهو المكان المنخفض فيه دقاق الحصى ويسيل فيه الماء اه (قوله  
ولولده لست انى) او قال له انت ابن زنا لان هذا كثير اما يستعمل عند عقوق الولد لو الدهو وعند شحه عليه  
وبره للاجانب اه ح' ومثله ما لو قال لا خيه لست اخى اه قل على الجلال (قوله بخلافه في ولد غيره الخ)  
عبارة شرح مر وفارق الاب لانه يحتاج الى زجر ولده وتاديبه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له بخلاف  
الاجنبي وكان وجه جمعهم له صريحان في قذف أمه مع احتمال لفظه لسكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبهة فلم  
يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا بهذا يقرب ما فهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك  
لا يقبل انتهت (قوله لان الاب لا احتياجه الى تاديب ولده الخ) يؤخذ من التعليل أن مثل الاب كل من له ولاية  
التاديب كعمه واخيه وظاهر كلامهم ولومع وجود الاب وحينئذ يكون المراد بالولاية ولو في الجملة وحينئذ  
يدخل صلاحه المصلحة وفي التزام ذلك بعد حرره اه حل (قوله ويسئل) الظاهر ان المراد ندب سؤاله لا  
انه يجب لانا بحمله على عدم القذف الا ان قال اردت من زنا حرره اه حلبي (قوله وتعريضه الخ) عبارة ابن  
السبكي وتعريضه لفظ استعمل في معناه ليلوخ بغيره فهو جقيقة أبدا (قوله فمواثر قرائن الاحوال) اى  
وهى ملغاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالحطبة بصريحهم وان توفرت القرائن على ذلك  
وما ذهب اليه جمع من انه كناية مردود وليس الرمي باتيان البهائم قذفا والنسبة الى غير الزنا من الكبار  
وغيرها بما فيه ايداء كقوله لها زنيت بفلانة او اصابتك فلانة يقتضى التعزير للايداء لا الحد لعدم  
ثبوته اه شرح مر وقوله وليس الرمي باتيان البهائم قذفاى ولكن يعزربه ولا فرق بين  
الهازل وغيره اه عش عليه (قوله الذى يقصد به) اى الذى يؤتى به للقذف ويستعمل فيه

وهذا

وان نواه لان النية انما تؤثر اذا احتمل اللفظ المنوى ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل

منه فهو اثر قرائن الاحوال فاللفظ الذى يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصريح ولا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية ولا فتعريض



(وقوله) لغيره (زيت بك اقرار) بن زاعلي نفسه (وقذف) الخطاب (ولو قال لزوجته يازانية فتالت) جوابا (زيت بك او انت اذني مني فقاذف) لالائيانه بالنظر القذف الصريح (وكناية) في قذفه لاحتمال ان تربد اثبات الزنا فتكون في الاولى مقرة به وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها احد القذف عنه ويعزرو وتكون في الثانية قاذفة فقطر المعنى انت زان وزناك اكثر مما نسبتي اليه وان تربد في الزنا اي لم يطاني غيرك ووطؤك بك كح فان كنت زانية فانت زان ايضا لو اذني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في (٤٣٧) ارادتها ذلك يمينها (او) قالت جوابا

او ابتداء (زيت و انت اذني مني فقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط باقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لآية والذين يرمون المحصنات (او غيره غرر) لانه اني معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء اكان المقذوف فيهما زوجة ام لا وسياتي بيان الحد وشرطه في بابه وبيان التعزير في آخر الاشربة (والمحصن مكلف) ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم بملوكة) له (و) وطء (دبر حليلة) له بان لم يطا او وطىء وطا غير ما ذكر بخلاف من زنى او وطىء حليلته في دبرها او محرما بملوكة له كاخته او عمة من نسب او رضاع فليس بمحصن اما الاول فظاهر واما الباقي فلانه افحش منه وبذلك غلم ان العفة لا تبطل برطته زوجته في عدة شبهة او في

وهذا الناول يندفع ما قيل جعله قذف القذف مقسما بهم اشتراط القصد في الصريح وليس كذلك وقوله فكناية ربما يفيد ان الكناية يفهم منها القذف بالوضع دائما وراجع حج هنا نامل وعبارته والاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتل وضما القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريضه حل (قوله) ولو قال لزوجته اي او اجنبية اه قل على الجلال (قوله) لاحتمال ان تربد الخ ليس هذا بمعين اذ يحتمل ايضا ان تربد انها هي الزانية دونه وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمعين بل احتمالات كلها جارية في المسئلتين حتى الاول يكون جاريا في الثانية ايضا خلافا لصنيع الشارح اه شوبري ويحتمل احتمال ثالث وهو ان تربد نفى الزنا عنه وعنهما كما يقال لشخص انت سرقت فيقول سرقت معك مثلا ومراده نفى السرقة عنهما اه قل على الجلال وقوله اثبات الزنا اي على نفسها وعليه وقوله وقاذفة للزوج اي فيجب عليها الحد وقوله وتكون في الثانية قاذفة فقط اي فتحد ايضا اه (قوله) وان تربد معطوف على قوله ان تربد الذي في حين الاحتمال فمذاهر الاحتمال الثاني وقوله نفيه اي عنها وعنهما (قوله) فقرة (بالزنا) ولا تحدا الا اذا فصلت الاقرار (قوله) ومن قذف محصنا الخ) ولو قذفه او قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية انه لم يعلم زنا مورثه لانه لم يقر فيسقط الحد قال الا كثرون ولا نسمع البيهنة بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة اه شرح مر (قوله) والمحصن اي الذي يحد قاذفه مكلف حر الخ هذا الكلام مفروض فيما لو كان المقذوف رجلا ولينظر ما ضابط الاحصان اذا كان المقذوف انثى فان هذا التعريف لا يشملها كما لا يخفى (قوله) حر اي كله فالبعض ليس محصنا اه وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقرن بزنا اضافته الى حال اسلامه او افاقته او حرية بان اسلم ثم اختار الامام رقة لان سبب حده اضافته الزنا الى حالة الكمال اه شرح مر (قوله) واما الباقي فلانه افحش الخ) من الباقي وطء زوجته في دبرها والمراد انه تستعجبه النفوس اكثر من الزنا ان اثمه اكثر اه جل وان الشارح جار على القول بانه افحش من الزنا والراجح خلافه وفي قل على الجلال والراجح ان الزنا افحش (قوله) وبذلك اي تعريف المحصن بما ذكر (قوله) فان فعل شيئا اي ولو بعد القذف (قوله) وان تاب) وحديث الثابت من الذنب كمن لا ذنب له بالنسبة لعقوبة الاخرة لا للخلل الدنيوي اه شيخنا (قوله) ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطء مملوكته المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الا ما لكما نقله ابن حزم في كتاب الابصار اه شوبري (قوله) لم تنسد ثلثته) في المصباح الثلثة في الحائط وغيره الخلل والجمع ثم مثل غرفة وغرف وثلث الاناء ثلثا من باب ضرب كسرتة من حافته فان ثلث (قوله) فظهوره يدل على سبق مثله الخ) لجريان العادة لالهبة بان العبد لا يهتك في اول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها لا يبلحق بها مالو حكم بشهادته ثم زنا فور احيث لم ينقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظاهر العرف بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم اه شرح مر (قوله) ويرث موجب قذف كل الورثة) اي يرثه كل واحد منهم على سبيل البذل كما يفيد قوله الاتي لانه حق ثبت لكل منهم اه حل قوله كل الورثة)

حيض او نفاس او أمته المازوجة او المعتمدة او امه ولده او منكروحة بلاولى او شهرد وان كان حراما لا تنفاه ما ذكر ر لقيام الملك في الاولى والثانية باقسامها وقولي ودبر حليلة من زيادتي (فان فعل) شيئا من ذلك بان وطىء وطىء يسقط العفة لم يعد محصنا وان تاب ر حسن حاله و) لم يحد قاذفه) لان العرض اذا انحرم بذلك لم تنسد ثلثته سواء قذفه بذلك الزنا مثلا ام بزنا آخر ام اطلق (او ارتد حد) قاذفه والفرق ان الزنا مثلا يكتفى ما امكن فظهوره يدل على سبق مثله غالبا والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالبا فظاهرها لا يدل على سبق الاخفاء غالبا وتعبرى بفعل اعم من تعبيره بزنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حدو تعزير (كل الورثة)



حتى الزوجان لان ذلك حق ادى لتوقف استيفائه (٤٨٤) على مطالبة الادى به وحق الادى شانه ذلك ولو كان المقذوف رقيقا ومات

قبل استيفاء التعزير استوفاه  
سيده (ويستقط بعفو) عنه  
منهم او من المقذوف بان  
قذف حياتهم عفا قبل موته  
وبارث القاذف له (ولو  
عفا بعضهم) عنه او عن  
بعضه (فللباقى كله) اى  
استيفاء كله لانه حق ثبت  
لكل منهم كولاية التزويج  
وحق الشفعة وفارق القود  
حيث يستقط كله بعفو  
بعضهم بان للقود بدل لا يعدل  
اليه وهو الدية بخلاف  
موجب القذف لان موجه  
ثبت لكل منهم بدلا والقود  
ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك  
شرح المارردى بان لبعضهم  
ان ينفرد بطلبه الكل  
واستيفائه سواء احضر  
الباتون وكلوا ام لا وتعميري  
بالموجب اعم من تعبيره  
بالحد (فصل) في قذف  
الزوج زوجته له قذف  
زوجة له (علم زناها) بان  
راه بعينه (او ظنه) ظنا  
(مؤكد) كشياح زناها  
يزيد مع قرينة كان رايها  
بخلة) او رايها تخرج من عنده  
فلا يكفي مجرد الشياح لانه  
قد يشيعه عدوها اوله او  
من طمع فيها فلم يظفر بشيء  
ولا مجرد القرينة كالقرينة  
المذكورة لانه ربما دخل  
بيتها خوفا او سرقة او  
طمع وانما جاز له القذف  
حينئذ المرتب عليه اللعان

اى كل واحد على حدته يرث الموجب بتمايه لكن بدلا عن الآخر كما يأتى اه شيخنا ومنهم الامام وبيت  
المال فيمن لا وارث له خاص اشرح مر (قوله حتى الزوجان) نعم قذف الميت لا يرثه الزوج او الزوجة  
على اوجه الوجهين لانقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد المات اضعفها عن  
شمول سائر ما كان قبله اه شرح شيخنا وانظر معنى ارث غير الزوج والزوجة لقذف الميت هل يقدر  
ثبوته للميت ثم انتقاله للورثة الآن وكيف الحال اه شو برى والا قرب ان يقال يقدر ثبوته للميت او لا ثم  
انتقاله للورثة وينبغي عليه انه لو تجدد للميت قرابة بعد المات وفرض انه لو مات الان ورثه لا يثبت لهم  
في الحد شيء لانه حيث قدرنا انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجودا وقت الموت اه ع ش  
واستفيد من هذا ان المقذوف لا يتقيد الحد بقذفه بكونه حيا (قوله ويستقط بعفو) اى عن كله فلو عفى عن  
بعض الحد لم يستقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابه ان الامام ان يستوفيه لان الساقط  
حق الادى والذي يستوفيه الامام حق الله تعالى للمصلحة ولو عفا وارث المقذوف على مال سقط ولم يجب  
المال كما في فتاوى الحنابلة وفيها لو اغتاب شخص م يورث تحليل ورثته ولو قذف شخص م يورث تحليله المقذوف  
لم يجب الحد اذ قذفه فعفا ثم قذفه لم يجد كما بحثه الزركشى بل يعزر اه شرح مر (قوله بعفو عنه منهم الخ)  
ولا يصح عفو نحو وصي ومجنون وليس لولي استيفاءه فليستظار كما لها ولا يتوقف طلب غيرها على كمالها  
ومثل ذلك القينة للمكامل والحاضر الطالب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير او الحد لها بعد كمالها وان طلبها  
(فرع) لو مات العبد المقذوف فليسيده استيفاءه ولو قذف السيد عبده فليعبدان يطالبه بالتعزير فان  
مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا انه ليس لوارث العبد لو لارث  
كأنه ان يطالب به فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حضانة المقذوف ر للفاذف تحليف المقذوف  
انه مازنى او ما ارتكب مسقطا للحد وكذاله تحليف وارثه انه لم يعلم ان مورثه ارتكب ذلك اه قل على  
الجلال (قوله وبارث القاذف له) اى الحائز فان كان معه وارث آخر فالآخر إقامة الحد اه شيخنا (قوله  
او عن بعضه فللباقى كله) عبارة تقتضى ان عفو الشخص عن بعض الحد مسقط لجميعه او لما عفا عنه وليس  
كذلك فيهما اه سم وفي ع ش قوله او عن بعضه فللباقى كله اى كما ان للعافي اذا عفا عن البعض العود  
واستيفاء حقه بكاله لانه اذا عفا عن البعض لا يستقط شيء منه اه ع ش

(فصل) في قذف الزوج أى في حكمه وسيأتى انه الجواز تارة والوجوب تارة والحرمة أخرى فله ثلاثة  
احكام لكن ذكر الاول والثالث في المتن صريحا والثاني ضمنا اه شيخنا (قوله بان راه بعينه) الباء بمعنى  
الكاف أى وكان لمسه بيده ارا خبره به عدد التواتر اه شيخنا (قوله كشياح زناها) اى كظن ناشيء  
من الشياح فالشياح نفسه ليس مثالا للظن اه شيخنا والشياح بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة  
المصباح اه ع ش على مر (قوله وانما جاز له القذف الخ) هذا وارد على قول الماتن له قذف زوجة  
اى فكيف جاز له الامر الحرام فاجاب بقوله لاحتياجه واما قوله المرتب عليه الخ فبيان للواقع  
لادخل له في الايراد اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله وانما جاز القذف حينئذ أى حين علم زناها  
او ظنه وهذا جواب عن ايراد طواه وحاصله ان الزنا كما سيأتى له في كتابه انما يثبت باقرار او  
بينه فكان مقتضى هذا ان لا يجوز للزوج القذف الا ان ثبت الزنا باحدى الطريقتين المذكورتين واما  
قوله المرتب عليه الخ فبيان للواقع لادخل له في الايراد (قوله ولا يكاد يساعده الخ) كاد نفيها نفي  
والمعنى لا يقرب خلافا لمن قال ان نفيها اثبات وهو مرجوح (قوله والاولى ان يستر عليها) فيه تصريح بان  
له امسا كما مع علمه بانها تاتى الفاحشة اه حل (قوله هذا كله الخ) اى جواز القذف اه حل (قوله فان  
انت بولد) اى انت الزوج لا بقيدانه علم او ظن زناها ليدخل مالوات بولد ولم يعلم ولم يظن زناها

الذى يخلص به من الحد لاحتياجه الى الاتهام منها لتلطيفها فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة او اقرار  
والاولى ان يستر عليها ويطلقها ان كرها هذا كله حيث لا ولد (فان انت بولد فان علم او ظن) ظنا مؤكدا (انه ليس منه)



مع إمكان كونه منه ظاهرا  
(بأن لم يطاها أو ولدته  
لدون ستة أشهر) من وطء  
التي هي أقل مدة الحمل  
ولا أكثر منها من العقد (أو  
لفوق أربع سنين من وطء)  
التي أكثر مدة الحمل وفي  
معنى الوطء استدخال  
المنى (أو لما بينهما) أي بين  
دون ستة أشهر وفوق أربع  
سنين (منه ومن زنا بعد  
استبراء بحضة لزومه نفيه)  
لأن تركه يتضمن استحالة  
واستلحاق من ليس منه  
حرام كما يحرم نفي من هو  
منه وهو في الأخيرة  
ما صححه في أصل الروضة  
والذي صححه في الأصل  
كالشرح الصغير فيها حل  
النفي لكن الأولى له أن  
لا ينفيه لأن الحامل قد  
تحيض وطريق نفيه اللعان  
المسبوق بالقذف فيلزم أن  
أيضا ولا يلزمه قذفها إذا  
علم زناها أو ظنه كما مر في  
جوازه والا فلا يقذفها  
لجواز أن يكون الولد من  
وطء شبهة أو زوج قبله  
(والا) أي وإن لم يعلم  
ولم يظن أنه ليس منه بأن  
ولدته لدون ستة أشهر من  
الزنا أو لفوقه ودون فوق  
أربع سنين منه ومن الوطء  
بلا استبراء

الآتي في قوله وإما يلزمه قذفها فلا تكرر أراح حل قوله مع إمكان كونه ظاهرا قيد به ليصح قوله لزومه  
نفيه إذ لو يمكن كان منفيًا شرعًا فلا حاجة للنفي أشيخنا وسيأتي التنبيه على هذا في المتن بقوله وإما ينفي به يمكن  
منه الخ (قوله بأن لم يطاها الخ) ذكر أربع صور يجب فيها النفي ويجب فيها القذف أيضا الثلاثة الأولى أمثلة  
للعلم والرابعة للظن أشيخنا (قوله ولا أكثر منها) قيد به لاجل أن يمكن كونه منه ولا فلا يحتاج إلى نفيه  
لا تنفائه شرعًا أشيخنا وقوله من العقد كان قياس ما مر أن يقول من إمكان الاجتماع لأنه اعترض على  
الأصل في الرجعة في تعبيره بالعقد (قوله أو لما بينهما) البين صادق بسنة أشهر إلى أربع سنين وهذه مثال  
للظن لأن الظاهر أنه من الزنا إذ لو كان من وطئه لما حاضت بعده لكن هذه الأمانة ليست قطعية فلم تفد العلم  
وصورته أن يطاها زوجته ثم تحيض بعد وطئه ثم تزني ثم تلد من يمكن كون الولادة من الوطء ومن الزنا كان  
كان بين الولادة ووطئه ثمانية أشهر ويبتها وبين الزنا سبعة أشهر أشيخنا (قوله منه) أي من وطئه ومن زنا  
أي علمه أو ظنه فيلاحظ هذا لاجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء وصف لزنا أي  
زنا كائن بعد الاستبراء والاستبراء من الوطء بأن وطئها ثم حاضت ثم زنت أشيخنا (قوله لأن تركه  
يتضمن الخ) عبارة شرح مروه لزومه نفيه وإلا لكان بسكوته مستلحقًا لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من  
هو منه الخ انتهت قوله يحرم نفي من هو منه) وليس من النفي المحرم بل رلا من النفي مطلقًا ما يقع كثير من  
العمامة أن الإنسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد بكتابتها أنه ليس منه ولا علاقة له به لأن المقصود من  
هذه الحجة أن الولد ليس مطيعًا لآبيه فلا ينسب لآبيه من أفعاله شيء فلا يطالب بشيء من دين أو إلتاف أو  
غيرهما مما يترتب عليه دعوى ويحتاج إلى جوابها ع ش على م ر (قوله وهو) أي اللزوم في الأخيرة  
هي قوله أو لما بينهما الخ وقوله ما صححه في أصل الروضة معتمد وقوله حل النفي ضعيف وقوله لكن الأولى  
الخ مبني على هذا الضعيف (قوله وطريق نفيه الخ) مراده بهذا تكميل المقابلة إذ كان مقتضاها أن يقول  
لزومه القذف لأن قوله فإن أنت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ أشيخنا (قوله وطريق نفيه اللعان  
المسبوق بالقذف فيلزم أن) قال في المنهاج يسبقه أي اللعان قذف قال بعض الشراح حتى لو أراد أن يلاعن  
من غير قذف لا يجوز إلا أن يكون هناك ولد فيدعي أنه من شبهة ثم قال قيل هل المراد أن ذلك أي سبق القذف  
شرطه أي اللعان أو سببه فإن أراد الأول فقد قالوا يشترط في صحة اللعان تقدم القذف أو نفي الولد حكاة  
في الذخائر عن الأصحاب فكان حقه أن يذكرها وكذا الباقي ثم قال الحارثي فلو شهد أربعة بزناها فله اللعان  
لنفي النسب وهل يستغنى بالشهادة عن التلفظ بالقذف وجهان وفي تحرير الجرجاني إن أراد نفي الولد قذفها  
ولا عن وهل له أن يلاعن من غير قذف وجهان ثم قال يستثنى من ذلك ما لو وطئها في نكاح فاسد أو  
بشبهة فله أن يترك القذف بالزنا ويقول ليس هذا الولد مني كما قاله الرافعي وليس مناقضًا لما قاله في  
موضع آخر في اشتراط بيان سبب النفي كما ظنه بعضهم لأن النكاح الفاسد يخالف الصحيح اه وقضيته  
أنه في النكاح الصحيح ليس له أن يترك القذف بالزنا وأول كلامه يخالفه اه سم (قوله وإما  
يلزمه قذفها الخ) لا يقال هذا مكرر لأن الفرض أنه علم أو ظن زناها لا نأ نقول لأنسالم هذا  
الفرض لأن قوله فإن أنت أي الزوجة من حيث لا بهذا القيد وقوله وإلا فلا يقذفها أي لا يجوز  
له قذفها وقوله لجواز أن يكون الولد الخ أي وحينئذ إن علم أو ظن أنه من وطئه الشبهة لزومه  
نفيه وإلا حرم كما سيأتي اه شيخنا (قوله وإلا فلا يقذفها الخ) أي ولكن يلزمه النفي ويقول فيما  
رميها به من إصابة غيري لها على فراشي وإن الولد من تلك الإصابة (قوله بأن ولدته ستة  
أشهر الخ) حاصل ما ذكره في الإلزام صور الأولى والرابعة محترز تعلق قوله لما بينهما بالزنا لأنه إذا اتفق  
البين من الزنا تكون الولادة لدون ستة أشهر منه وهو الأولى أو لفوق أربع سنين منه وهو الرابعة وأما  
محترز تعلق البين بالوطء فقد تقدم في المتن صريحًا فكان الأنسب ضم الرابعة للأولى وقوله أو لفوقه الخ



وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفية رعاية للفراش ولا عبارة بريبة يجدها في نفسه وإنما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا لا من الاستبراء لأنه مستند اللعان فإذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء تبين أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيد بما مر ومن اعتبار المدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضة إذا بالثاني على من اعتبر المدة من الاستبراء والذي صححه الأصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرم أن علم زناها وقال الإمام القياس جوازهما انتقاماً منها كما إذا لم يكن ولد وعارضوه بان الولد يتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان لأنه يعبر بذلك وتطلق فيه الالة سنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفرق يمكن بالطلاق وظاهر أن وطء

محترق قوله بعد استبراء وقوله وكذا من الوطء معه أي مع الاستبراء هذه محترق قيد مقدر في قوله ومن زنا أي علمه أو ظنه اه شيخنا (قوله وكذا من الوطء معه الخ) فصل هذا بكذا لأنه محترق قيد ملحوظ (قوله أو ولدته لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بعد وطئه فتأمل وفيه أيضاً أن هذا محترق تعلق البين الزنا الواقع بعد الوطء فلم يظهر التأم بين المنطوق والمفهوم (قوله فيما ذكر) أي في قول المتن ومن زنا ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد شروعه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه فاجاب عنه بقوله لأنه أي الزنا مستند اللعان اه شيخنا (قوله فإذا ولدته لدون ستة أشهر الخ) هذه الصورة يصدق بها القسم الأول بما بعد الإلهي داخله فيه وهو قوله بان ولدته لدون ستة أشهر من الزنا أي أعم من أن يكون لسته من الاستبراء ولدونها منه أيضاً فلا يجوز النفي الخ أي ومقتضى اعتبار البينة من الاستبراء لزوم النفي فهذه الصورة وأردة على الأصل اه (قوله من الاستبراء) قال المحلى والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين اه أي فتعسب المدة من وقت الظهور وإن توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكان الشارح المحلى غنى ببعض المتأخرين الزركشي فقد بحث في النكلة ويجوز أن يكون مسبوقاً به اه سم (قوله وما ذكرته) أي في قوله وكذا من الوطء معه وقوله المقيد نعت لحرمة النفي والتذكير باعتبار كونها حكماً أو تحريماً وقوله بما مر هو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله والذي صححه الأصل الخ راجع لقوله وما ذكرته من حرمة النفي الخ وقوله واعتبار المدة من الاستبراء مقابل لقوله ومن اعتبار المدة من الوطء والزنا فهو لف ونشر مرتب اه (قوله وهو ما صححه في الروضة الخ) عبارة الروضة ولو وطئها وأتت بولد لا أكثر من ستة أشهر ولدون أربع سنين فإن لم يستبرأ بها بحيضة أو استبرأها فأتت بولد لدون ستة أشهر من وقت الاستبراء لم يحل له النفي فإن استبرأها وأتت به لا أكثر من ستة أشهر من الاستبراء فثلاثة أوجه أحدها يجوز النفي الثاني إن رأى بعد الاستبراء القرينة المبيحة للقذف جاز النفي بل يلزمه فإن لم ير شيئاً لم يجوز الثالث يجوز النفي وجدت القرينة أو لا واضح الأقوال الثاني اه مختصراً اه سم (قوله مع قذف ولعان) متعلق بحرم وكان يمكن تعلقه بلزمه نفية فيكون المتن ذا كراهية الحكم القذف صريحاً في الكل ويستغنى الشارح عن قوله وطريق نفية الخ (قوله وعارضوه الخ) حاصل هذه المعارضة إبداء فارق بين المقيس والمقيس عليه (قوله وتطلق فيه الالة سنة) في المصباح والمختار اللسان جارية الكلام يذكّر فيجمع على السنة كحمار وأحمره ويؤنث فيجمع على السن كذراع وأذرع (قوله وظاهر أن وطء الشبهة كالزنا) ولو أتت امرأة بولد أبيض وأبواه سردان أو عكسه امتنع نفية بذلك وإن أشبهه بمن تتهم أمه به أو انضم إلى ذلك قرينة الزنا لأن العرق نزاع كما ورد به الخبر اه شرح مر (قوله وحرمة مع القذف ولعان) أي مع ذكر الوطء أي إن الغيوطها على فراشه بشبهة أو سكنت عن ذلك وفي إطلاق القذف على ذلك تجوز اه حل (قوله مع القذف ولعان) متعلق بالزوم والحرمة أي يلزم إن علم أو ظن أنه ليس منه ويحرم إن لم يعلم وعلم يظن لكن تسمية هذا قذفاً فيه تسميح فعبر بالقذف عن رميها بأصالة الغير بالشبهة على فراشه اه شيخنا (قوله كمالو وطئ وعزل) انظر هل من ذلك مالو وطئ ولم ينزل كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي ولك أن تقول قوله لأن الماء قد يسبق الخ يشعر بأنه مثله تأمل اه سم (قوله وعزل) العزل مكروه ولو بقصد الفرار من الولد إلا إن قصد الإيذاء فيحرم كان قصد قطع لذتها أو عدم حملها وهي تتضرر بذلك اه شيخنا الاشبولي وعبارة شرح مر في أمهات الأولاد والعزل حذر آمن الولد مكروه وإن أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمه لأنه طريق إلى قطع النسل انتهت وفي البخاري باب العزل وفي القسطلاني عليه ما نصه باب حكم العزل بعد الإيلاج لينزل منه خارج الفرج تحرزاً من الولد وهو مكروه وإن أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمه لأنه طريق إلى قطع النسل وخرج بالنحرز عن الولد مالو عن له أن ينزع ذكره قرب الانزال لا للنحرز عن الولد فلا



يكره وقال النووي قال أصحابنا لا يحرم في مملوكته ولا زوجته الا مة سواء أَرْضِيَتْ أم لا لان عليه ضررا في مملوكته بان تصير ام ولد لا يجوز بيعها وفي زوجته الرقيقة بمصير ولده رقيقا تبعه الامه اما زوجته الحرة فان اذنت فيه لم يحرم والا فوجهان أحدهما لا يحرم واستدلوا بحديث البخاري حيث قال حدثنا مسدد الى ان قال عن جابر قال كنا نعزل على عهد النبي ﷺ فالظاهر انه اطلع عليه واقربه فله حكم المرفوع اه بحر ورفه (قوله فانه يحرم به ما ذكر) اي النفي والقذف واللعان لان عزله ليس قرينة قوية على ان الولد ليس منه ولذا قال ولان الماء قد يسبق الخ من غير ان يحس به في المصباح احس الرجل بالشئ احساسا علم به يتعدى بنفسه مع الالف قال تعالى فلما احس عيسى منهم الكفر وربما زيدت الباء فيقال احسن به على معنى شعر به وحسست من باب قتل لغة والمصدر الحس بالكسر يتعدى بالباء على معنى شعرت به واصل الاحساس الابصار ومنه هل تحس منهم من احد اي هل ترى ثم استعمل في الوجدان والعلم باي حاسة كانت انتهى

(فصل في كيفية اللعان) اي وما يتبعه من قوله وسن تغليظ بزمان الخ وقرله وشرطه اي وما يتبعه من قوله ويلعن ولو مع امكان بينة بزناها الخ وقرله وشرته اي وما يتبعها من قوله وانما ينفي به بمسكناته الخ وقرله والاصل فيه الخ يتأمل ما وجه اعادة الاستدلال هنا مع تقديمه له فيما سبق ولم يذكره في هذا المحل (قوله لفظ) اي او ما في معناه من اشارة الاخرس وكتابته كاسياني وقوله وزوج يشمل الذكر والانثى اه حل (قوله وقذف) في عددهم كنا نلحق لوجود اللعان بدونه فيما اذا احتل كون الولد من وطء شبهة كما ياتي في الشارح والركن لا ترجع المماهة بدونه ويمكن ان يجاب بان الركن القذف او ما هو قائم مقامه من الرمي باصا بة الغير فتأمل (قوله يصح طلاقه) كان الاولى اسقاط هذه الجملة لانها تنبه على شرط الملاءم الذي هو الركن وشرطه سيأتي في قول المتن وشرطه زوج يصح طلاقه فالشرطه وقرله يصح طلاقه واما كونه زوجا فهو ركن كما هو المراد هنا فلا تكرار بين هذه العبارة وما سيأتي اه (قوله اربعة الخ) ولو امتنع احدهما من اللعان ثم طلبه مكن منه ولو قذف اربع نسوة باربعة كلمات لا عن لهن اربع مرات ويكون اللعان على ترتيب قذفهن اي ند باحتي لو ابتدأ بالاخيرة بتلقين القاضي اعتد به فيما يظهر فلو اتى بلعان واحد لم يعتد به الا في حق من سماها او لا فان لم يسم بل أشار اليهن لم يعتد به عن واحدة ممنهن وان رضين بلعان واحد كما لو رضى المدعون بيمين واحدة او قذفن بكلمة واحدة لا عن لهن اربع مرات ايضا ثم ان رضين بتقديم واحدة فذاك والا فرفع يمين فان بدا الحاكم بلعان واحدة بلا قرعة اجزا ولا اثم عليه ان لم يقصد تفضيل بعضهم ولا يتكرر الحد بتكرار القذف وان صرح فيه بزنا آخر لا تجاد المقذوف والحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه ويكفي الزوج في ذلك لعان واحد يذكرفيه الزنيات كلها وكذا الزناة ان سماهم في القذف بان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به فلانة من الزنا بفلان وفلان ويسقط الحد عنه بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم لكن له اعادة اللعان ويذكرهم لاسقاطه عنه وان لم يلعن ولا بينة حد لغذوها وللرجل مطالبة بالحد وله دفعه باللسان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه فله اللعان لاسقاطه في اوجه الوجهين بناء على ان حقه ثبت اصلا لا تبعا كما هو ظاهر كلامهم وان عفا احدهما طالب الآخر بحقه ولو قذف امرأة عند الحاكم لزمه اي الحاكم اغلام المقذوف للمطالبة بحقه ان اراد بخلاف ما لو اقر له عنده بما لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فيعلمه لاستيفائه ان اراد بخلاف المال اه شرح مر (قوله اني لمن الصادقين) بكسر الهمزة لتعليق الفعل باللام اه شيخنا (قوله ان لعنة الله الخ) بكسر الهمزة لانهام مولة لقول اه شيخنا (قوله فان غابت) اي لم يرض او سقر او تخدر او غابت عن المسجد لنحو حيض ويكفيه ان يقول زوجتي اذا لم يكن له زوجة لاهي وعرفها الحاكم اه حل (قوله وهي في الحقيقة ايمان) اي اربعة ومن ثم تعددت ولذا قال

فانه يحرم به ما ذكر رغبة للفراش ولان الماء وقد يسبق الى الرحم من غير ان يحس به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الاصل (فصل) في كيفية اللعان وشرطه وشرته \* والاصل فيه الآيات السابقة واركانه ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم بما ياتي (لعانه) اي الزوج (قوله اربعة) من المرات (اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) اي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه) اي فيما رميت به هذه من الزنا هذا ان حضرت (فان غابت ميزها) عن غيرها باسمها ورفع نسبها وكررت كلمات الشهادة لتأكيد الامر ولانها اقيمت من الزوج مقام اربعة شهود من غير وليقام عليها الحد وهي في الحقيقة ايمان واما الكلمة الخامسة ف مؤكدة لمقاد الرابع (وان نفي ولذا قال



في كل من الكلمات الخمس (وان ولدها أو هذا الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يقل ليس مني حمل للفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل  
الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد منه لاحتمال ان يعتقد ان الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الاصل وأما الاقتصار عليه فلا  
يكفي لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا وخلفا ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى اعادة اللعان ولا تحتاج المرأة الى اعادة  
لعانها (ولعانها قولها بعده) اربعا (أشهد بالله انه لمن الكاذبين (٤٣٢) فيأمراني به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (ان غضب الله على

ان كان من الصادقين فيه)  
اي فيأمراني به من الزنا  
للآيات السابقة وتشير  
اليه في الحضور وتميزه في  
الغيبه كما في جانبها في الكلمات  
الخمس ولا تحتاج الى ذكر  
الولد لان لعانها لا يؤثر فيه  
وخص اللعن بجانبها لان  
جرية القذف ولذلك تفاوت  
الحدان ولا ريب ان غضب  
الله اغلاظ من لعنته فخصت  
المرأة بالتزام اغلاظ  
العقوبتين هذا كله ان كان  
قذف ولم تثبت عليه بيينة  
والابان كان اللعان لنفي  
ولد كان احتمل كونه من  
وطء شبهة او اثبتت قذفه  
بيينة قال في الاول فيأمراني بها  
به من اصابة غيري لها على  
فرائشي وان هذا الولد من  
تلك الاصابة الى آخر كلمات  
اللعان وفي الثاني فيما اثبتت  
على من رمي اياها بالزنا الى  
آخره ولا تلاعن المرأة في  
الاول اذ لا حد عليها بهذا  
اللعان حتى يسقط بلعانها  
واقاد لفظ بعده اشتراط  
تاخر لعانها عن لعانه لان  
لعانها الاسقاط العقوبة وانما  
تجب العقوبة عليها بلعانه اولا  
فلا حاجة الي ان تلاعن  
قبله واقاد لفظ خامسة  
اشتراط تاخر لفظي اللعن  
والغضب عن الكلمات الاربع

الكفارة بتعدد ما لو كذب فيها فيجب اربع كفارات خلافا لجمع حيث قال والاوجه انها اي الكفارة لا  
تتعدد بتعدد ما لان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اه حل (قوله في كل  
من الكلمات الخمس) ظاهره انه ياتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه  
فلعل المراد انه ياتي فيها بما يناسب كان يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيأمراني بها من الزنا  
وفي ان الولد من الزنا وليس مني امر شديدي على مر (قوله من زنا) ان قذفها بالزنا والاقال من اصابة غيري  
كما سيذكره الشارح اه حل (قوله حمل للفظ الزنا الخ) فان قلت لم حمل الزنا هنا على حقيقته مع احتمال ان  
يريد انها تفعل فعل الزانيات ولم يحمل قوله ليس مني على حقيقته فيكتفي به بل نظر الى احتمال ان يريد انه لا  
يشبهني فلم يكتف به قلت لعل قوله ليس مني اشتهر في نفي المشابهة حتى صار كالحقيقة ولم يشتهر لفظ الزنا في غير  
معناه فحمل عليه اه ع ش (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء) أي وطؤه لها بشبهة بان ظنها اجنبية فهي شبهة  
صورته وهذا واضح ان كان يمكن ان يشبهه عليه ذلك اه حل (قوله لاحتمال ان يعتقد ان الوطء بشبهة زنا)  
أي فقد يكون هو الواطئ لها بالشبهة ويعتقد ان وطء زنا لا يلحق به الولد ويحتمل انه لما احتيج لذلك لانه  
قد يكون الواقع ان الولد من شبهة غيره فلا يكون صادقا في شهادته بانه من الزنا فاحتيج الى ذلك ليشمل ما ذكر  
ونحوه ليكون صادقا وان لزم من الاقتصار على ذكر الزنا كونه ليس منه فتأمل اه رشيدى على مر (قوله  
لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا وخلفا) فان قلت اليمين على نية المستحلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل  
المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر للزوم الكفارة اه ع ش على مر (قوله الى اعادة اللعان) اي الى  
اعادته كله وقوله ولا تحتاج المرأة الخ به عليه لانه ربما يقال اذا اعاد لعانها احتاجت هي الى اعادة لان  
لعانها متأخر كما سيأتي وجوابه اول لعانها الاول صحيح وقد ترتب لعانها عليه وانما يعيده للنفي وانما كان يقال  
ذلك اذا فسد لعانها شيئا (قوله لان جريمة الزنا) اي الذي لا عنت لاسقاط حده ويقال مثله في قذفه اه  
ع ش على مر (قوله ولا ريب ان غضب الله اغلاظ) اي لانه لا انتقام بالعذيب وقوله من لعنته اي التي هي  
الطرد عن الرحمة اه حل (قوله هذا) اي تصوير الصيغة بما سبق اه حل وقوله لنفي ولداي فقط لاله مع الحد  
فهذه اربعة الاولى وقوله او اثبتت قذفه راجع للثانية فهو لف ونشر مرتب (قوله اشتراط تاخر لفظي  
اللعن والغضب) فلو قدم احدهما في اثناء الاربعة وجب استئناف الكلمات كلها وذلك لان ذكر اللعن او  
الغضب في غير موضعه ينزل منزلة كلمة اجنبية والفصل بها مبطل للعان اه ع ش على مر (قوله لما ياتي) اي  
من قوله اتباعا لنظم الآيات (قوله من انه لا يبدل لفظ شهادة الخ) اي ولا لفظ الله بغيره كالرحمن اه  
قل على الجلال (قوله وشرط ولاء الكلمات) اي شرط الصحة للعان وأما ما ياتي من قوله  
وشرطه زوج فهو في الملاعن اه شيخنا والاوجه اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم  
لم يضر الفصل هنا هو من مصالح اللعان اه شرح مر وقوله بما مر في الفاتحة اي فيضر  
السكوت العمد الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر لم يتعلق بمصلحة اللعان  
وكتب ايضا لطف الله به قوله بما مر في الفاتحة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك او  
نسيانه عدم الضرر اه ع ش عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا واما

لما ياتي ولان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربع فوجب تقديمها واقاد تفسير اللعان بما ذكرنا صرح به الاصل من انه القسامة  
لا يبدل لفظ شهادة او غضب او لعن بغيره كان يقال احلف او اقسم بالله اتباعا لنظم الآيات السابقة وكالولد فيها ذكر الحمل (وشرط ولاء  
الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل اما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي



القسامة حيث اكتفى ولو منفردة عنهم لما اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والشيء الواحد لا تفرق أجزاءه كافي الصلاة المؤلفة من ركعات ولما اعتبروا التماما التمشيد والسلام بطلت بما ينافيها أي في أي جزء اتفق اه ع ش على مر (قوله وتلقين قاض له) أي أو محكم إن كان اللعان لدفع الحد فان كان لنفي الولد لم يجوز لأن الولد حق في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالغاً وإلا فلا يجوز التحكيم اه ح ل (قوله فيقول له قل كذا ولها قولي كذا الخ) أي ولو أجمالا كان يقول قل أربع مرات كذا الخ فيما يظهر فليراجع ثم رايت في سم على منهج قوله لسانه ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط اه برو قال في قوله قبل هذه قال مر والمراد بتلقينه كلمات امره بالآية ينطق بها القاضى قبله خلافا لما يؤممه كلام الشارح في كتبه وظاهره ولو أجمالا كان يقول له أنت بكلمات اللعان اه ع ش على مر (قوله فلا يصح اللعان بغير تلقين الخ) عبارة شرح مر فما أتى به قبل التلقين لغو اذ اليمين غير معتد بها قبل استخلاصه والشهادة لا تؤدي إلا باذنه انتهت رفرقه والشهادة لا تؤدي الخ هذا يقتضي أنه لو ذكر شيئاً قبل امر القاضى أو ذكره عند غير القاضى يسمى شهادة لكنه غير معتد بها اه ع ش عليه (قوله كسائر الايمان) أي في أنه لا يعتد به الفصل الخمسة قبل سؤال القاضى وإلا فهي منقذة فيترتب عليها الكفارة ان كان كاذباً اه ع ش والمراد بالتلقين فيها سؤال القاضى لها أي امره بالخالف بها فليس المراد ان يقول له قل كذا كما هنا اه شيخنا (قوله كسائر الايمان) تنظير للنفي لا للنفي وبه يندفع ما أورده عليه من أن الايمان غير اللعان لا تتوقف على التلقين بل على الطلب والامر كما يأتي في الدعوى فتأمل وتقدم في كلام سم ان كلمات اللعان يكفي في تلقينها الامر بها فهي كالايان سواء بسواء اه (قوله وظاهر ان السيد في ذلك كالقاضى) أي فيما لو وقع اللعان بين عبده وامته اه حج ومرو والمعتمدان غير اللعان لا يشترط فيه التلقين بخلاف اللعان فانه يشترط فيه اه ع ش وتقدم ما به (قوله فان لم يحسن القاضى غيرها الخ) عبارة الروض فان لم يعرف القاضى وجب مترجمان اه أي فان لم يعرف العجمية فقوله هنا فان لم يحسن القاضى غيرها أي غير العربية اه سم (قوله وصح من شخص آخرس) أي أصلي الخرس أو طارئة ولم يرجزواله قبل ثلاثة ايام والا انتظرو قوله بإشارة تغليباً للجانب اليمين الذي هو الأصح غالباً ولو قال بعده لم أرد القذف بإشارتي لم يصدق ولم أورد اللعان لم يصدق فيما عاينه كالنحریم المؤبد والفرقة ويقبل فيما له كشيت نسب الولد ولزوم الحد له وله اللعان لفهمها حيث لم يفت ولو نطق في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها والإشارة بالباقي فار في كلام المصنف مانعة خلو ويكتب مع الكتابة اني نويت كذا اه قل على الجلال (قوله بإشارة مفهومة) أو كتابة ويكرر الإشارة أو الكتابة خمساً أو يشير للبعض ويكتب البعض اه ع ش على مر (قوله لما ذكر) أي من قوله وصح بغير عربية الخ هذا هو الظاهر من العبارة لكن فيه ان تعليل صحة اللعان بغير العربية لا يجري في القذف كما هو ظاهر فناية ما يمكن من العبارة ارجاع قوله ذكر للاخيرين أي قوله ومن آخرس بإشارة مفهومة أو كتابة أي للتعليل المذكور في هاتين وهما قوله فيما سبق كسائر تصرفاته (قوله بتعديد اسماء الله تعالى) أي كما يسن تغليظ اليمين بتعديد اسماء الله تعالى وانظر لم لم يقبل كتغليظ اليمين بالزمان والمكان لانه يسن تغليظه بهما وعبارة في كتاب الدعوى والبيانات فصل سن تغليظ يمين بما في اللعان من زمان ومكان وبزيادة اسماء وصفات (قوله لكن لا تغليظ على من لا تتحل ديناً الخ) عبارة شرح مرو لا تغليظ فيمن لا يتدين بدين كدهري وزنديق بل يحل ان لزمته يمين بالله الذي خلقه ورزقه اه (قوله والدهري) بالفتح والضم نسبة للدهر لاضافته الآثار إليه لكن المقترح حينئذ قياسي والمضموم سماعي اه شيخنا وعبارة ع ش قوله والدهري الخ عبارة الصحاح والدهري بالضم المسن وبالفتح الملحد قال ثعلب

(وتلقين قاض له) أي اللعان أي لكلمانه فيقول له قل كذا ولها قولي كذا فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الايمان وظاهر ان السيد في ذلك كالقاضى لان له ان يتولى لعان رقيقه (وصح اللعان) بغير عربية (وان عرفه الآن اللعان يمين او شهادة وهما في اللغات سواء فان لم يحسن القاضى غيرها وجب مترجمان (و) صح (من) شخص (آخرس) بإشارة مفهومة أو كتابة كما أثر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته إليه دونها لان الناطقين يقرمون بها ولان الم أغلب في اللعان معنى اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن آخرس بإشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر فان لم يكن له واحدة منهم لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) للعان كتغليظ اليمين بتعديد اسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا يتحل ديناً كالزنديق والدهري ويغليظ (بزمان



وهو بعد صلاة (وعصر) لأن اليمين (٤٣٤) الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة)

أولى) إن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الإجابة فيه عند بعضهم وهما يدعو أن في الخامسة باللان والغضب وإطلاق العشر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (و) مكان وهو أشرف بلده) أي اللعان (فبمكة بين الركن) الأسود (والمقام) أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (وبالبياء) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرهما) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبيري بعلي هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنها يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل بعند وبياب مسجد مسلم به حدث أكبر حرمة مكثه فيه ويخرج القاضي أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فإن أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مك منه وإن كان به حدث أكبر أو مز في نحو الخيض تلويث المسجد وتعبيري بذلك موف بالغرض بخلاف قوله وحائض بباب مسجد (وببيعة وكنيسة وبيت نار لاهلها) وهم النصارى في الأول واليهود في الثاني

كلاهما منسوب إلى الدهر وهم بما غيروا في النسب اه بحر وفه وعبارة زى والدهر بضم الدال كما ضبطه سم وبفتحها كما ضبطه ابن شعبة وهو المعطل اه و ظاهره ان فيه لغتين وليس مراد انتهت وعبارة حل قوله والدهرى بالضم والفتح وهو المعطل قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقدمين جحدوا الصانع المدبر للعالم وزعموا ان العالم لم يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون أبدا وهؤلاء هم الزنادقة انتهت (قوله بعد صلاة عصر) ليس بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة اول الوقت وإلا فلو اخرجت فعل اللعان قبل فعلها اه ع ش على مر (قوله لخبر جاء فيه في الصحيحين) وهو ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب أليم رجل حلف يميناً على امرىء مسلم فأنطعه ورجل حلف على يمين بعد صلاة العصر لقد أعطى بسلمته أكثر مما أعطى ورجل منع فضل الماء اه (قوله لأن ساعة الإجابة فيه الخ) عبارة شرح مر لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الإجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وإن كان الأشهر انما فيها بين جلوس الخطيب و فراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلها واحد واربعون قولاً والحق بعضهم بعصر الجمعة الاوقات الشريفة كشمري رجب ورمضان ويومى العيد وعرفة عاشوراء انتهت (قوله اشرف بلده) أي اللعان ويحرم الانتقال من بلده إلى غيره ولو لمكة والمدينة واللعان في الاماكن الآتية في كل بلد لما هو مان هو فيها اه قل على الجلال (قوله فبمكة بين الركن والمقام) وقال الزركشى اشرف منه الحجر أي لأن بعضه من البيت وكان القياس ان يكون في البيت لكن صين عن ذلك اه حل وفي قل على الجلال وقيل أن في الحجر قبر إسماعيل وأمه هاجر اه (قوله بين الركن والمقام) المراد بالمدينة هنا المدينة العرفية بأن يحاذى جزء من الخالف جزاً من أحدهما أو ما قرب منه اه حج اه ع ش على مر (قوله الركن الأسود) وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارىء عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن فسودته خطا يا بني ادم اه قل على الجلال (قوله والمقام) أي مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه قل على الجلال (قوله وهو المسمى بالحطيم) سمي بالحطيم الذنوب فيه اه شرح مر وقيل لأنه حطم أي مات فيه ألوف من الانبياء وغيرهم اه قل على الجلال (قوله عند الصخرة) أي لاهلها قبل الانبياء وفي خبر انهم من الجنة اه شرح مر (قوله على المنبر بالجامع) أي لانه اشرف الجامع أي باعتبار انه محل الوعظ والانزجار و بما أدى صعوده إلى تذكره وإعراضه وزعم أن صعوده غير لائق بها ممنوع لاسيما مع رواية البيهقي وإن ضعفها انه صلى الله عليه وسلم لاعتن بين العجلاني وامراته دليلاً اه شرح مر (قوله على المنبر) أي لكونه محل الوعظ لكونه أشرف بقاع المسجد ويغلظ بالمساجد الثلاثة إن كان بأحدها وإلا فلا يكلف الخروج اليه و ظاهره ولو قرب جدا اه حل (قوله بخلاف الكافر) هذا محترز قول المتن المسلم و ظاهر المتن أنه متعلق بالآخر ويمكن رجوعه لجمع ما قبله وهو أظهر لو لا قوله به حدث أكبر فكان الانسب للشارح تقييد ما مر بالمسلم (قوله فان أريد لعانه بالمسجد) عبارة العباب ويجوز في المسجد برضاها أي اليهوديين أو النصرانيين فان رضيت دونه فلها ذلك عكسه لم يكف اه باختصار اه سم (قوله وهم النصارى في الأول) أي بحسب ما كان وإلا فقد انعكس الحكم الآن اه برماوى (قوله وهم النصارى) دخل فيه أهل الذمة ومن دخل دارنا بامان (تنبيه) الكافرة تفعل ذلك وإن كان زوجها مسلماً لكن قال الرافعي وغيره إن رضى الزوج فافهم امتناع ذلك إذا منع منه وعلل بأن التغليظ عليها حقه فله تركه هذا يحصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات راجعة لنظر القاضي لا توقف على رضا الزوجين اه بر وعبارة العباب ويلاعن المسلم الذمية في المسجد ثم تلاعنه في الكنيسة أو البيعة أو بالمسجد برضاها اه سم (قوله ويحضرها القاضي أو نائبه) أي والجمع الاتي ايضاً اه شرح مر (قوله ويجوز مراعاة اعتقادهم)

والمجوس في الثالث لانهم يعظمونها كتعظيمنا المساجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها بما مر  
لأن المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن الكذب واليمين في الموضع الذي تعظمه الخالف أغلظ وتجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة



الجزية (لا) بيت (صنم  
لوثي) لانه لا اصل له في  
الحرمة ولان دخوله معصية  
بخلاف دخول البيع  
والكنائس وبيت النار  
واعتقادهم فيه غير مرعي  
فيلعن بينهم في مجلس حكمه  
وصورته ان يدخلوا ادارنا  
بأمان او هدنة ويترافعوا  
البنا والتغليب في حق  
الكفار بالزمان معتبر  
باشرف الاوقات عندهم كما  
ذكره الماوردي (وجمع)  
اي وبحضرة جمع من اعيان  
البلد (اقله اربعة) لثبوت  
الزناهم ويعتبر كونهم ممن  
يعرف لغة المتلاعنين  
وكونهم من اهل الشهادة  
(و) سن (ان يعظمها قاض)  
ولو بنائبه كان يقول ان  
عذاب الدنيا ادون من  
عذاب الآخرة الذين  
يشتركون بعهد الله الآية  
(و) ان (ببالغ) في الوعظ  
(قبل الخامسة) فيقول له  
اتق الله فان الخامسة موجهة  
للعن ويقول لها مثل ذلك  
بلفظ الغضب لعلمها ينزجران  
ويتركان فان ايما لقمهما  
الخامسة (و) ان (يتلاعنا  
من قيام) ليراهما الناس  
ويشتهر امرهما وتجلس  
هي وقت لعانه وهو وقت  
لعانها (وشرطه) اي  
الملاعن (زوج يصح  
طلاقه) على ما ياتي (ولو)  
سكران وذميا ورقيقا

ومحدودا في قذف

أي المجوس فهذا التعليل خاص بهم وغرضه به الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م ر وكذا بيت نار  
مجوس في الاصح لانهم يعظمونه كتعظيمنا المساجد فاحضره الحاكم رعاية لاعتقادهم لشبهة الكتاب  
والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاعن في الحكم انتهت (قوله لانه) أي بيت الصنم لا أصل له في  
الحرمة اي لان اهلهم عبدة الاوثان لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان في البيعة او الكنيسة صورة  
لم يلاعن فيها اه حل (قوله لان دخوله معصية) اي ولو باذنه اه شرح م ر (قوله وصورته ان يدخلوا  
دارنا بأمان) قال شيخنا وفي التصوير نظر لا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل  
معه إلى بلاده لان النقل من بلد الملاعن إلى غيره لا يجوز ولو لمسكه والمدينة كما تقدم وحضور الاماكن  
المتقدمة في الاماكن هو بها وقت اللعان كما مر اه قل على الجلال (قوله من اعيان البلد) اي ولو كان  
المتلاعنان ذميين اه ع ش على م ر (قوله وسن ان يعظمها قاض) أي بعد أن ياتي رجل من ورائه ويضع يده  
على فيه وامرأة من ورائها كذلك كما أمر به ﷺ (قوله فان الخامسة موجهة للعن) اي يقول ذلك قوله  
بلفظ الغضب حال من ذلك مثل ذلك اي يقول لها اتق الله فان الخامسة موجهة للغضب (قوله من قيام) فان  
عجز أحدهما عن القيام جلس فان عجز عن الجلوس فعل مقدوره من اضطرار او غيره اه حل (قوله وتجلس  
هي) اي ندبا اه ع ش على م ر (قوله وتجلس هي وقت لعانه الخ) يفيدان كلامهما يكون بحيث يرى  
الآخر ويسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه لا لعذر كسائر المندوبات هنا اه قل على الجلال  
(قوله وشرطه زوج يصح طلاقه) ان قلت سياقي انه يلاعن بعد البيضة لئلا يولد في قوله ويلاعن لئلا يولد  
وان عفت عن عقوبة وبانت مع انه لا يصح طلاقه بل ولا زوجية اصلا فالجواب ما اشار اليه بقوله على ما ياتي  
لادخال هذه الصورة ويكون المراد بقوله زوج يصح طلاقه اي ولو فيما مضى اه شيخنا وعبارة شرح م ر  
زوج ولو باعتبار ما كان او باعتبار الصورة ليدخل ما ياتي في البائن ونحو المنكوحة نكاحا فاسدا انتهت  
وقوله ونحو المنكوحة نكاحا فاسدا وعليه فقوله يصح طلاقه اي بتقدير كونه زوجا في نفس الامر اه ع ش  
عليه (قوله زوج) فلا يصح من اجنبي ومنه السيد في ولد امته فنفية بالاستبراء والخالف ولو ملك زوجته  
واتت بولدي يمكن كونه من النكاح فقط فله اللعان لنفية وتبادل الحرمة اه قل على الجلال (قوله يصح  
طلاقه) هذا هو شرط وقوله زوج توطن له وقوله على ما ياتي كان الانسب تقديمه على قوله يصح طلاقه لانه  
إشارة إلى تأويل في الزوج تامل وخرج بهذا الشرط الصبي والمجنون والمسكره فلا يصح لعانهم لعدم صحة  
طلاقهم هذا غاية ما يستفاد من العبارة وبعد ذلك ففيه شيء ولذلك سكنت للشارح عن التعرض لمحتزه اه  
(قوله وزوج يصح طلاقه) اي ولو في نكاح اخر حيث كان هناك ولدا وحمل لانه يصح طلاقه وان لم يكن  
لذلك الزوجة اه حل (قوله ومحدودا في قذف) أي لها أو لغيرها وذكر هذا لانه بما يقال انه إذا حد  
في قذف سابق يتمتع عليه اللعان توها انه لا حد عليه في هذا القذف حتى يلاعن لدفعه اكتفاء بالحد السابق  
وفيما لو كان الحد الذي وقع له بقذفها هي يكون اللعان لا سقطا لترتيب الذي ترتب عليه في القذف الثاني  
في هذه الصورة لتعذر الحد كما ياتي في عبارة م ر على الاثر (قوله في قذف) اي غير الذي لاعن فيه  
ومن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا عذر لظهور كذبه بالحد الاول كما علم مما مر ويؤخذ منه ما قاله  
الزركشي انه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانيا انه يعزر لان العفو بمثابة استيفاء الحد والزوجة كغيرها في  
ذلك ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف اجنبيه ثم تزوجها ثم قذفها بالزنا الاول وجب حد  
واحد وان قذفها بغيره وجب حدان ولا لعان لانه قذفها بالاولى وهي اجنبيه وان اقام باحد الزنايين  
بينه سقط الحدان فان لم يقمها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الاول حداه ثم الثاني ان لم يلاعن ولا  
سقط عنه حده وان بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحد الاول وسقط الثاني وان لم يلاعن حد لقذف  
الثاني ثم الاول بعد طلبها بحده وان طالبت بالحدين معا فسكبتاها بالاول او قذف



استدخال من فيصح لعانه  
وان قذف في الردة وأصر  
عليها في العدة لتبين وقوعه  
في النكاح فيما اذا لم يصر  
وكما لو قذفها قبل الردة  
وأصر وكما لو ابانها ثم  
قذفها بزنا مضاف الى  
حال النكاح فيما اذا قذفها  
في الردة وأصر وشم ولد  
( لان اصر وقذف في  
ردة ولا ولد ) ثم فلا يصح  
لعانه لتبين الفرقه من حين  
الردة مع وقوع القذف فيها  
ولا ولد ( ويلعن ولومع  
امكان بينة بزناها ) لانه  
حجة كالبينة وصدنا عن  
الاخذ بظاهر قوله تعالى  
ولم يكن لهم شهاد إلا  
انفسهم من اشتراط  
تعذر البينة الاجماع  
فالاية مؤولة بان يقال  
فان لم يرغب في البينة  
فيلعن كقوله فان لم يكونا  
رجلين فرجل وامرأتان  
على ان هذا القيد خرج  
على سبب وسبب الاية  
كان الزوج فيه فاقد للبينة  
وشرط العمل بالمفهوم  
ان لا يخرج القيد على  
سبب فيلاعن مطلقا ( لنفي  
ولد وان عفت عن عقوبة )  
لقذف ( وبانت ) منه  
بطلاق او غيره لحاجته  
الى ذلك ( ولدفعها ) اي  
العقوبة بطلب لها من  
الزوجة او الزاني

زوجته ثم ابانها بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر فان حد الاول قبل القذف عزر للثاني كما لو قذف اجنبية فحد ثم  
قذفها ثانيا هذا ان لم يصف الزنا الى حال البينة كما يحثه الشيخ لئلا يشكل بما مر فيما لو قذف اجنبية ثم  
تزوجها ثم قذفها بزنا آخر من ان الحد متعدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى قذفها فان لعن الاول عزر  
لثاني كما جزم به ابن المقرئ وصرح به البلقي وغيره اه شرح مرو ليس من العفو ما يقع كثيرا من الخصوصية  
بين اثنين والقذف فيتنفق للقذف ترك الخصومة من غير ذكر العفو او ما في معناه اذ مجرد الاعراض لا  
يسقط حقه بل هو متمكن من مطالبة واقيات الحق عليه متى شاء ولا سيما ان دلت قرينة على انه انما ترك  
الخصومة لعجزه او خوفا من الحاكم او نحوه وسياتي ما يصرح بذلك اه حل وقوله والزوجة كغيرها  
في ذلك اي في انه لا يتكرر بتكرار القذف وانه لو قذفها ثم حد ثم قذف ثانيا لم يجدوا انها لو عفت ثم قذفها  
لم يجب لها عليه حد اه ع ش عليه ( قوله ولو مرتد بعد وطء ) اعاد الشارح لولا جل القيد فانه خاص بالردة  
وقيد به فيها لان التفاصيل الالية لا تكون لاجئ فتدوا لافهو يلاعن وان ارتد قبل الوطء لنفي الولد لو بان  
بمجرد الردة اه شيخنا وقياس ما ياتي انه يلاعن الدفع العقوبة كما سيقول ويلعن لدفعها وان بان ( قوله  
ولو مرتد بعد وطء ) اشتملت هذه العبارة على ثمان صور لان القذف اما في الردة او قبلها وعلى كل حال اما  
ان يصر او لا وعلى كل اما ان يكون ولدا ولا وأشار الشارح اليها بقوله وان قذف في الردة اي سواء قذف  
فيها او قبلها وبقوله وأصر عليها اي سواء اصر او لا اخرج المتن منها واحدة اشتملت على ثلاث قيود  
اخذ مفهومها بقوله فيما اذا لم يصر وفي هذا اربع صور وبقوله فيما اذا قذفها قبل الردة وفيه صورتان  
وبقوله لو قذفها في الردة الخ وفيه صورة اه شيخنا هذا ولو نظر لكون اللعان في صور عدم الاصرار  
الاربعة يقع في العدة او بعدها لكانت الصور اثني عشر ( قوله او استدخال من ) اي ولو في الدبر اه حل  
( قوله فيصح لعانه ) اي في حال رده هذا هو المراد وان كان ليس قيد اعلى ماسياتي وقوله وأصر عليها  
في العدة اي اصر على الردة في العدة اي لم يرجع فيها للاسلام ( قوله وكما لو قذفها زوجها الخ ) وقوله وكما  
لو ابانها الكاف للقياس فيهما ( قوله فلا يصح لعانه ) قال المحلى فلا يندفع به حد القذف على الاصح  
( قوله لتبين الفرقه الخ ) العلة بمخرج الجمل الثلاث ( قوله ولومع امكان بينة بزناها ) اي سواء لم تكن هناك  
بينة أصلا أو كانت واقما او لم يقمها فالصور ثلاثة فلا بد من ادخال اقامتها بالفعل في هذا التعميم لاجل  
الحوالة الالية في كلامه حيث قال فان كان ثم ولد فله اللعان لنفيه اي في الصور الاربع فقوله هناك كما عرف  
اي في الصورة الاولى وهي قوله فلو ثبت زناها وهذا الحكم قد عرف فيها من قوله هنا ولومع امكان بينة  
بزناها الخ وكون الصور ثلاثة انما هو بالنظر لقوله لنفي ولدوا ما بالنظر انزله ولدفعها فلا ياتي  
الاثنان وهما عدم البينة بالكلية ووجودها بدون اقامتها وأما الثالثة وهي ما اذا اقام البينة  
بالفعل فمطلقة لاجل قول المتن فلو ثبت زناها الخ ( قوله وصدنا ) اي منعنا الخ ( قوله من اشتراط  
تعذر البينة ) بيان للظاهر ( قوله فالاية مؤولة ) اي فينبغي تاويلها لتلتئم مع الاجماع ( قوله بان  
يقال فان لم يرغب في البينة ) اي لعدمها او لوجودها من غير رغبة فيها لصدق السالبة بنفي  
الموضوع لكن توقف سم في هذا التاويل مع التقيد في الاية بعدم البينة وكأنه فهم ان قول  
الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الاية وليس كذلك بل مراده ان معنى ولم يكن لهم شهاد  
لم يرغبوا في اقامتهم لكن كان على الشارح ان يقول بان يقال ولم يرغبوا في اقامتهم فلا ياتي  
بالفاء ولا بحرف الشرط ولا يفرد الضمير وكأنه حل معنى وبعد هذا التاويل لم تصدق الاية بان له  
اللعان مع اقامتها بالفعل لانه رغبا ولا يضر ذلك لان الظاهر من سوق الاية ان اللعان فيه الدفع العقوبة لالنفي  
الولد واللعان لدفع العقوبة لا يكون الا في صورتين كما علمت ( قوله على ان هذا القيد ) اي ونجى على هذا  
القيد الخ وقوله خرج لاعلى سبب اي ذكر لاجل موافقة سبب وقوله كان الزوج فيه هو  
هلال بن امية وقوله فيلاعن مطلقا اي سواء كان هناك بينة ام لا ( قوله ولدفعها ) اي العقوبة



كما يعلم بما يأتي (وان بانته ولا ولد الحاجة إلى اظهار مصدق والانتقام منها) (التعزير تاديب) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ او  
لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها ببينة او اقرار او لعان منه مع امتناعها منه فلا (٤٣٧) يلاعن فيها لدفعه اما في الاولى

فليستن كذبه فلا يمكن من  
الحلف على انه صادق فيعزر  
لا للقذف لانه كاذب فيه  
قطعا فلم يلحق بها عارا  
بل منعها له من الايذاء  
وتلخوض في الباطل واما  
في الثانية فلان اللعان  
لاظهار الصدق وهو ظاهر  
فلا معنى له ولان التعزير  
فيه للسب والايذاء فاشبه  
التعزير بقذف صغيرة  
لا توطأ والتعزير في غير  
ذلك وهو من جملة المستثنى  
منه يقال به تعزير تكذيب  
بان كان لكذب ظاهر  
كقذف ذمية وأمة وصغيرة  
توطأ ولا يستوفي هذا  
التعزير (لا بطلت المقدوفة  
حتى لو كانت صغيرة او  
مجنونة اعتبر طلبها بعد كمالها  
وتعزير التاديب في الطفلة  
المذكورة يستوفي القاضي  
منعها للاماذف بمأمر وفي  
غيرها لا يستوفي إلا  
بطلب الغير وتعبير بما  
ذكر أولى من قوله لا تعزير  
تاديب لكذب (فلو ثبت  
زناها) ببينة او اقرار (او  
عفت عن العقوبة أو لم  
تطلب) أي العقوبة (او  
جنت بعد قذفه ولا ولد)  
في الصور الأربع (فلا لعان)  
لعدم الحاجة إليه لا تنفاه  
طلب العقوبة في الأخيرتين  
وسقوطها في البقية فان  
كان ثم ولد فله اللعان لنفيه

ولو تعزير لبتا في قوله لا تعزير تاديب فدخل في المستثنى منه تعزير عين التاديب وهو تعزير التكذيب  
فلاعن فيه كما سنبه عليه اه حل (قوله ولد دفعها) أي العقوبة شملت العقوبة التعزير فيفيد جواز اللعان  
لدفع التعزير قال المحلى بان كانت الزوجة غير محصنة كالذمية والرقيقة والصغيرة التي يوطأ مثلها اه قال  
شيخنا البرلسي والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانما يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة الشارح  
يعني المحلى توهم خلاف ذلك اه سم (قوله كما يعلم بما يأتي) توقف عميرة في هذا وقال لم يأتي في كلامه ما يعلم  
منه هذا التعميم ويمكن ان يقال تعلم من قوله أو لم تطلب حيث بناء للمفعول لقريظة قول الشارح أي العقوبة  
وحذف المعمول يفيد العموم ففهمه انها إذا طلبت منها أو من الزاني يلاعن لدفعها اه شيخنا وعبرة  
الشوهرى قوله كما يعلم بما يأتي أي من قوله أو لم تطلب أي العقوبة انتهت (قوله ولا ولد) أي والحال فهو  
قيد في الغاية اذ هذا هو المتوهم ويصح ان تكون للتعميم (قوله لا تعزير تاديب) أي لا تعزير سببه  
التاديب أي ارادته فهو من اضافة المسبب للسبب اه شيخنا (قوله لكذب معلوم) هذه اللام وما بعدها  
للتعليل لكنه في هذه ظاهر وفي التي بعدها يحتاج الى معونته وهي ملاحظة نفي الحدف كانه قال ولا يحذف للصدق  
الظاهر وقرر بعضهم ان كلام الهلامين لا توقيت وبعضهم ان الاولى للتعليل والثانية للعاقبة اه شيخنا  
(قوله بل منعها من الايذاء) أي ايذاء أهلها كما تقدم عند تعريف القذف غن ع ش على مر (قوله ولان  
التعزير فيه) أي في الثانية وذكره باعتبار كونها قسما وقوله والتعزير في غير ذلك ان المذكور من الصورتين  
(قوله تعزير تكذب) يصح ان يكون من اضافة المسبب للسبب على نمط ما قبله أي تعزير سببه التكذيب  
مناله ويصح ان يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير ينشأ عنه اظهار التكذيب فالتكذيب سبب  
واظهاره مسبب وهذا أولى من توجيه بعضهم التسمية بان في التعزير اظهار كذبه لان هذا لا يناسب مع قوله  
لكذب ظاهر فكيف يكون التعزير لاظهار الظاهر (قوله كقذف ذمية) او زوجة ذمية وكذا يقال فيما  
بعده اه شيخنا أي لان كلامهما غير محصن وقذف غير المحصن الواجب فيه التعزير اه حل فهذا وما  
بعده خارج من تعريف المحصن بقوله مكاف حرم لم وتقدم ان قذف غير المحصنة فيه التعزير اه شيخنا  
(قوله ولا يستوفي هذا التعزير الخ) قد يتخيل ان هذا يكرر مع قوله فيما مضى يطلب من الزوجة وهذا  
مدفوع لان الطالب ذكر هناك قيدا في اللعان وهناقيدا في الاستيفاء و فرقا بينهما فينبه اه (قوله في الطفلة  
المذكورة) أي التي لا توطأ وقوله لا يطلب الغير هو من ثبت زناها باقرار او ببينة اما تمتع امتناعها منه  
(قوله فيستوفي القاضي) ظاهره ولو مع وجود دلي لم يطلب اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله  
اولى من قوله الخ) أي من وجهين الاول عدم شمول عبارة الاصل للصدق الظاهر الثاني شمول الكذب  
فيما للظاهر والمعلوم اه شيخنا (قوله فلوابت زناها الخ) هذا تقييد لقوله ولد دفعها أي محله ما لم يثبت  
زناها وطلبت العقوبة ولم تعف اه شيخنا (قوله ولا لعان لعدم الحاجة اليه) محله في الأخيرتين  
مادام الجنون وعدم الطلب اه شرح مر (قوله فان كان تم ولد) أي في الصور الأربع فله اللعان  
لنفيه أي يجب عليه اللعان لنفيه والصورة الاولى من الأربع هي قوله فلو ثبت زناها ببينة او اقرار  
فهى مصورة بما اذا حصلت إقامة البينة بالقل او حصل الاقرار كذلك وقوله كما عرف راجع لهذه  
الصورة الاولى أي عرف انه يلاعن فهما من قول المتن سابقا ولو مع امكان بينة بزناها إذ لا مكان هناك  
صادق بما اذا اقيمت البينة بالفعل كما تقدم (قوله ويتعلق بلعانه الخ) أي ولو كان كاذبا او لم تلاعن هي  
او لم يحكم الحاكم بهذه المتعلقة اه قل على الجلال (قوله ظاهرا وباطنا) أي وان اكذب  
نفسه وقوله وحرمة مؤبدة أي فلا تحمل له بعد ذلك بنكاح ولا ملك يمين اه شرح مر وقوله  
ولا ملك يمين وينبغي ان يجوز له نظرها في هذه كالحرم اه ع ش عليه (قوله كالرضاع) أي بجامع

كما عرف وتعبيرى هنا وفيما يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير أعم من تعبيره بالحد (ويتعلق بلعانه انفساخ) ظاهر او باطنا كالرضاع وتعبيرى  
بذلك أولى من تعبيره بفرقة



(وحرمة مؤبدة) وإن اكذب نفسه لخبر البيهقي (٤٣٨) المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (وانتفاء نسب نفاه) بلعانه حيث كان ولد لما في

الصحيحين أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فرق بينهما والحق الولد بالمرأة (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها الزاني) بقيد زنته بقولي (إن سماه فيه) أي في لعانه الآيات السابقة في الأولى وقياساً عليهم في الثانية (و) سقوط (حصانتها في حقه) لأن اللعان في حقه كالبينة (إن لم تلعن) فإن لا عنت لم تسقط حصانتها في حقه إن قذفها بغير ذلك الزنا لأن قذفها به أو اطلق وخرج بقولي في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصانتها إلى آخره من زيادتي (و) يتعلق بلعانه أيضاً (وجوب عقوبة زناها) عليها ولو ذميمة بالمرء لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (ولها لعان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فإن أثبتها ببينة فليس لها أن تلعن لدفعها لأن اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (ولمّا ينفي به) أي بلعانه ولداً (ممكناً) كونه (منه) ولو ميتاً (لأن نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان) (وإلا) أي وإن لم يمكن كونه منه (كان ولداً) (سنة أشهر) فأقل (من العقد) لا انتفاء زمن الوطء والوضع (أو) لاكثر منها بزمانها و

أن في كل فرقة بغير لفظ فسخ وقوله أولى من تعبيره بفرقة أي لأن الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوهم أن ما هنا منها فتتقص عدد الطلاق وليس كذلك أه شيخنا وفيه أنه لا معنى لهذا الإيهام مع كونها تحرم أبداً (قوله) وحرمة مؤبدة) أي حتى في لعان المبانة والاجنية الموطوءة جاز لعانها بان كان هناك ولد ينفيه أه سم على منهج أه ع ش غلى مر (قوله وإن اكذب نفسه) وحيث تعدم العقوبة عليه ويعود النسب والحضانة وتسقط العقوبة عنها وحدة الغاية راجعة للحكمين قبلها فلذلك قدمها الشارح على الأربعة بعدها فيفهم من تقديمها عليها أن الأربعة بعدها ليست كاللذين قبلها وقوله في الخبر المتلاعنان التفاعل ليس بقيد بل هذا الحكم يترتب ولو لا عن وحده أه شيخنا (قوله لا يجتمعان أبداً) أي لا في الدنيا ولا في الآخرة وما أوهمه ظاهره من توقف ذلك على ملاعنتهما معاً ليس مراداً بتكذيبه نفسه يعود الحد ويحقه الولد ويسقط الحد عنها أه حل (قوله وانتفاء نسب نفاه) وليس لغیر صاحب الفراش استلحاق مولود على فراش صحيح وإن نفاه عنه باللعان لبقاء حق الاستلحاق فإن لم يصح الفراش كولد موطوءة بشبهة ذلك أحد استلحاقه ولو نفي الذي ولد أثم أسلم لم يتبعه في الإسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته وانتقضت القسمة ولو قتل الملاحن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بطر وأسلام أو عتق أو رقي في القاذف أو المقذوف أه شرح مر (قوله وانتفاء نسب نفاه) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه على خلاف مقتضى اللعان أه سم (قوله الآيات السابقة) وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر منها أنها مسوقة لما يسقط الحد المذکور بقوله فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنه معطوف على المستثنى في المعنى أه عن وعلى هذا يمكن شمول الآية للمستثنين فانظر ما وجه التوزيع (قوله وسقوط حصانتها في حقه) لو وطئ امرأة بشبهة أو نكاح فاسد وقذفها أو كان ثم ولد ولا عن لم تسقط حصانتها في حقه ولا حد عليها لعدم توطئ فرأشه نعم يسقط عند حد القذف وتنا بد الحرمة بينهما أه سم (قوله وسقوط حصانتها في حقه) أما حصانة الزاني فلا تسقط مطلقاً أه قل على الجلال (قوله ويتعلق بلعانه أيضاً وجوب الخاق بذلك لثلاثتهم عطفه على عقوبة أه حل والمراد بالوجوب الثبوت لأن هذا من خطاب الوضع ولا يقال المراد الوجوب علينا لقوله عليها وقوله لما من قوله لأن اللعان في حقه كالبينة (قوله ولها لعان لدفعها) ظاهر العبارة أن لها تركه وإن كان الزوج كاذباً لكن صرح الشيخ عن الدين في القواعد بالوجوب لثلاث نجلد أو ترجم وينفصحه أهلها أه بر وفي الحلبي وفي القواعد للعز بن عبد السلام وجوبه عليها أي لدفع العار عن أهلها أه (فرع) قال في الروض وشرحه فصل لو قذف من لا عنها عز فقط إن قذفها بذلك الزنا أو اطلق لا ناصدقناه فيه وإنما عذر لا يذام فإن قذفها بزنا آخر عز أيضاً فقط أن حدته بلعانه لكونها لم تلعن بلعانه وحدان لا غنت سواء قذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح وليس له إسقاط العقوبة من تعزير أو حد باللعان لأنها بانت بلعان القذف الأول ولا ولد وإن حد بالقذف الأول ولم يلعن ثم ادعاه أي القذف بذلك الزنا عزراً لظهور كذبه بالحد الأول ولا يلعن لا إسقاط التعزير أو قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لا إسقاط العقوبة وهل يجحد أو يعزر وجهان أو جهما الثاني أه سم (قوله ولو ميتاً) وحيث ينتفي إزته منه وتسقط عنه مؤنة التجهيز وله أن يستلحقه حيث تقدم في الإقرار بالنسب أه حل (قوله من العقد) قد اترض في باب الرجعة على تعبير أصله بالعقد فكان المناسب له هنا أن يقول من أمكان الاجتماع لهذا اضطر إلى التعليل به (قوله وطلق بمجلسه) أي وقت العقد ثم صبرت سبعة أشهر وأتت له بولد أه شيخنا (قوله وهي بالمغرب) أي ولم يمض زمن من يمكن اجتماعهما مر ويدل عليه تعليله قال ع ش

(طلق بمجلسه) أي مجلس العقد وكان الزوج عسوحاً لا انتفاء إمكان الوطء أو نكح وهو بالمشرق وهي بالمغرب لا انتفاء مفهومه إمكان اجتماعهما (فلا يلعن لنفيه) لا انتفاء إمكان كونه منه فهو منفي عنه بلا لعان هذا إن كان الوالد ناماً وإلا فالعقد مضي المدة



المذكورة في الرجعة (والنفى فوري) كالرد بنفي مجامع الضرر بالامساك (الاعذر) كان (٤٣٩) بلغه الخبر ليلا فآخر حتى يصبح او

حضرته الصلاة فقدمها او  
كان جائعا فاكل او مريضا  
او محبوسا لم يمكنه اعلام  
القاضي بذلك او لم يحده  
فاخر فلا يبطل حقه ان  
(تعسر) عليه (فيه اشهاد)  
بانه باق على النفي والابطال  
حقه كما لو اخر بلا عذر  
فيلحقه الولد وهذا القيد  
من زيادتي (وله نفى حمل  
وانتظار وضعه) بقيد زوجه  
بقولي (لحققه) أي لتحقق  
كونه ولدا اذ ما يتوهم حلا  
قد يكون ريجا فينفيه بعد  
وضعه بخلاف انتظار وضعه  
لرجاء موته فلو قال علمته  
ولدا واخرت رجاء  
وضعه ميتا فاكفى اللعان  
بطل حقه من النفي لنفي طه  
(فان) اخرو (قال جملة  
الوضع وامكن) جملة  
(حلف) فيصدق لان  
الظاهر بوافقه بخلاف  
ما اذا لم يمكن كان غاب  
واستفيض الوضع وانتشر  
ولو ادعى جهل النفي او  
القربة وقرب اسلامه  
او نشأ بعيدا عن العلماء او  
كان عاميا يصدق بيمينه (لا)  
نفي (احد توأمين بان لم  
يتخلل بينهما ستة اشهر)  
ابان ولدا معا وتخلل بين  
وضعهما دون ستة اشهر  
لان الله سبحانه وتعالى لم

مفهومه انه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الاخر او عبارة الرشدي قوله ولم يمض  
زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يمض زمن يمكن اجتماعهما فيه بالفعل بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن  
كان قامت بينة بانه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال ارسال مائة اليها كما نقله  
سم عن الشارح خلافا لحجج الاقديقال ان ذلك ممكن دائما لو نظرنا اليه لم يكن اللحق فيما اذا كان  
احدهما بالشرق والاخر بالمغرب متعذرا ابدا كما لا يخفى وائس المراد من الامكان في قوله ولم يمض  
زمن يمكن فيه الخ مجرد مضى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذلك مذهب الحنفية لا مذهبنا  
وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ اه بحر وفه (قوله بالمغرب) اي وان دن رلياء يقطع بامكان وصوله اليها  
لانا لا نعول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي باطنا او عشا على مر  
(قوله المذكورة في الرجعة) من ان الامكان في المصور بمائة وعشرين ولحظتين وفي المضغة بثمانين  
ولحظتين اه شيخنا (قوله والنفي فوري) الفوري انما هو الرفع للقاضي مع القول عنده هذا الولد ليس  
مني واما النفي الذي في اللعان فليس فورياه وعبارة حل قوله والنفي فوري اي الحضور عند القاضي  
لطلب النفي بان يقول هذا الولد ليس مني وقوله فاخر اي الذهاب للقاضي ويشير لهذا قول الشارح ولم  
يمكنه اعلام القاضي بذلك اه شيخنا وعبارة شرح مرو النفي على الفور في الجديد لانه شرع لدفع  
الضرر فاشبه الرد بالعيب والاختبالشفعة فياقي الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه ويعذر في الجهل بالنفي او  
الفورية فيصدق بيمينه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطة للعلماء وخرج بالنفي اللعان فلا  
يعتبر فيه فورا انتهت وقوله فياقي الحاكم ويعلمه الخ اي فالمراد بالنفي المشترط فيه الفور اعلام الحاكم  
وليس المراد منه النفي الذي يترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان اه رشدي عليه (قوله  
الاعذر) عبارة شرح مرو يعذر لعذر عامر في اعذار الجماعة نعم يلزمه ارسال من يعلم الحاكم فان  
عجز فالاشهاد والابطال حقه كغائب آخر السير لعذر عذر او تاخر لعذر ولم يشهدوا التعبير باعذار الجماعة  
هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة ان الاعتبار اعذارهما وهو متجه ان  
كانت اضيق لكانا وجدنا من اعذارهما ارادة دخول الحمام ولو للتنظيف كما شمله اطلاقهم والوجه  
ان هذا ليس عذر للجمعة ومن اعذارها كل ذي ربح كربه ويبعد كونه عذرا هنا ولا ينا في كونه عذرا  
في الشهادة على الشهادة كما ياتي لان الوجه اعتبار الاضيق من تلك الاعذار انتهت وقوله والوجه ان هذا  
ليس عذرا للجمعة وليس من الاعذار الخوف من الحكم على اخذ مال جرت العادة بانهم لا يفعلون  
الا باخذه لان التارك على ذلك عزم على عدم اللعان لانه اذا اراده بعد ذلك طالب منه ذلك لمال وانتظار  
قاض خير من المتولي بحيث لا ياخذ مالا اصلا او دون الاول مجرد توهم لا نظر اليه اما لو خاف من اعلامه  
جور او يحمله على اخذ كل ماله او قدرا لم تجر العادة باخذه مثله فلا يبعد انه عذرا اه عشا عليه (قوله ولم  
يمكنه اعلام القاضي) راجع لجميع ما قبله بذلك اي بانه باق على النفي وقوله او لم يحده من معطوف على قوله  
كان بلغه الخ فهو ومثال آخر للعذر وقوله ان تعسر عليه فيه اي في العذر بجميع صورته السابقة وقوله فيلحقه  
الولد مع طرف على قوله بطل حقه اه (قوله فلا يبطل حقه) المناسب ان يقول فلا يكون فوريا لانه المستثنى  
منه واجيب بانه يلزم من كونه فويا انه يبطل حقه بالتأخير اه شيخنا (قوله وله نفى حمل الخ) هذا في قوة الاستثناء  
من قوله فوري (قوله فلو قال علمته ولدا) اي وقد جهل ان الميت يتنفي حتى يصح قوله فاكفى اللعان فان كان  
عاملا بانه ينفي لم تصح هذا القيل لما علمت ان الميت يلاعن لنفيه (قوله او كان عاميا) اي ولو كان مخالطا  
للعلماء وهذا راجع لاصورتين فها هنا يخالف الرد بالعيب في انه اذا ادعى جهل الخيار وكان مخالطا لا يعذر  
بخلاف دعوى جهل الفورية فها هنا وما سبق فيهما على حد سواء (قوله من ماء آخر) اي من ماء رجل آخر  
فهو بالاضافة بدليل ما بعده وفيه قصور فكان المناسب ان يقول من ماء بالتورين اي سواء كان من ماء

يجر العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا اشتمل على المني



استدفعه فلا يتأتى قبوله منى آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لحوقا ولا انتفاء فلو نفي أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الاول مع الثاني ولم يعكس لقوة للحوق على النفي لانه معمول به ولا كذلك النفي بعد الاستلحاق ولان الولد يلحق بغير استلحاق عندا مكان كونه منه ولا ينتفى (٤٤٠) عنه عندا مكان كونه من غيره الا بالنفي اما اذا كان بين وضعي الولدين ستة

أشهر فأثر فيهما حملان يصح نفي أحدهما ما وقع في الوسيط من انه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من ان العلوق لا يقارن اول المدة كما يؤخذ بما قدمته في الوصية (ولو هي بولد) كان قيل له تمتعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فاجاب بما يتضمن اقرارا كامين أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا اجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك لان الاله اهرانه قصد مكافاة الدعاء بالدعاء (ولو بانته منه ثم قذفها) فان قذفها (بزنا مطلق أو مضاف لبعده النكاح لاعن لنفي ولد) يمكن كونه منه كما في صلب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف الى بعد النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانه فان لم يكن ولد يمكن كونه منه فلا لعان كالاجنبي ولانه لا ضرورة الى القذف حينئذ (والا) بان قذفها بزنا فضاف الى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الاصل

الاول أو غيره بدليل التعليل ولا يمكن قراءته بالنوين لانه يصد عنه ما بعده (قوله استدفعه) أي صوناه من نحو هو اه شرح مر (قوله فلا يتأتى قبوله منى آخر) أي وجب الولدين إنما هو من كثرة الماء فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد اه شرح الروض اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله فلا يتأتى قبوله منى آخر) وعبارة الدميري منيا آخر وهذا يرد قول ابن العماد في التعقيبات في باب الغسل ان الولد ينتعش بدخول المنى عليه بدليل نهيه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ان يسقي الرجل مازرع غيره فاذا وطئت المرأة وهي حامل انعطفت الرحم على المنى لاجل انعطاف الولد وقد سمعت من بغض القوايل ان الولد ربما نزل وهو ماطخ بالمني إذا كانت امه قريبة عهد بجماع اه حل (قوله ولم يعكس) أي بان ينتفى الثاني كالاول وقوله لقوة للحوق قد علمه بتعليقين اه (قوله الا بالنفي) عبارة شرح الروض وان يادر لنفيه انتفى كالاول والمعتبر في ذلك نفيه وان لم يكن بلعان فقره لم باللعان ليس بقيد اه سم (قوله فهما حملان) أي فالثاني من ماء رجل آخر بعد وضع الاول لما تقدم من ان الله لم يجر العادة الخ وبهذا يعلم ما في كلام سم اه حلي (قوله لا يقارن اول المدة) أي بل يتأخر والمدة ستة أشهر ولحظتان اه شيخنا وهذا الغالب فيما إذا كان العلوق بسبب الجماع فيتأخر نزول المنى على ادخال الذكرا فاذا انت به لستة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظه الوطء مع ان اقلها ستة واللحظتان وغير الغالب أن يكون العلوق باستخدامي اه (قوله ولو هي بولد) أي والحال انه متوجه للحاكم او قد سقط عنه النوحه اليه لعذبه اه شرح مر (قوله فاجاب بما يتضمن الخ) أي وهو معذور بالتأخير فلا ينافي ما سبق من كون النفي على الفور اه حل (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فورية النفي بهذا لاننا نقول يمكن ان يحمل على ما إذا قاله في توجهه للقاضي او في حالة يعذر فيها بالتأخير كمنحو ليل اه سل (قوله ولو بانته ثم قذفها الخ) ولو قال الزوج قذفتك في النكاح فلي اللعان وادعت هي صدوره قبله صدق يمينه ولو اختلفا بعد الفرة وقال قذفتك قبلها فقالت بعدها صدق يمينه أيضا ما لم تنكر أصل النكاح فتصدق يمينها أو قال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل بالغه صدق يمينه ان احتمل صدوره في صغرها أو قال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومها لم يقبل منه لبعده او وانت مجنونة او رقيقة او كافرة ونازعت صدق يمينه ان عهد لها ذلك والاصدقت او وانا صبي صدق ان احتمل نظير ما مر أو وأنا مجنون صدق أن عهد له اه شرح مر (قوله لبعده الخ) بالنصب مع حذف المجرور وهو ما كما يدل له ما بعده أي لما بعد النكاح ويقرأ بالجر لما يلزم عليه من خروج بعد عن الظرفية وعن الجرمين (قوله لاعن لنفي ولد) مع قول الشارح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن الخ هذه احكام ثلاثة ترتب على هذا اللعان ويرتب عليه أيضا سقوط حضانتها في حقه والتحريم المؤبد واما الانفساخ فلا يترتب عليه لان الكلام في البائن (قوله بخلاف المطلق) أي لانه يحتمل أن يكون المراد الزنا قبل النكاح وهو لا يلاعن في ذلك كما سيصرح به اه حل (قوله مضاف الى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وضافه الى ما قبل النكاح اه بر لسي اه سم (قوله وتسقط عقوبة القذف) أي القذف المضاف لما قبل النكاح او بعد البينونة ويدل على هذا قوله فان لم ينشئ عوقب واما عقوبة القذف المذشافة تسقط بالاولى لانها هي سبب اللعان (قوله وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه) هذا مع انتفاء الولد من جملة الاحكام الستة وبقي ثلاثة ترتب على هذا اللعان وهي تأييد التحريم وجوب العقوبة عليها وسقوط حضانتها واما السادس وهو الانفساخ فلا يتأتى

هنا

او الى ما بعد البينونة (فلا لعان) سواء أكان محمول لتقصيره إذ كان حقه ان يطلق القذف

أو يضيقه الى ما بعد النكاح ام لا إذ لا ضرورة الى القذف (و) لكن (له الشاؤه) أي القذف المطلق أو المضاف الى بعد النكاح (ويلاعن انفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك ان علم او ظن انه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينشئ عوقب



## (كتاب العدد)

أخرت الى هنا لترتبها غالباً على الطلاق والدان والحق الايلاء والظهار بالطلاق لانهما كانا طلاقاً وللطلاق تعلق بهما وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لم يكفرا جاحداً لانها غير ضرورية يظهر حملها على بعض تفاصيلها وكررت الاقراء الملحق بها الاشهر مع حصول البراءة بواحد استظام اراوا اكتفاء بهما مع انها لا تفيد يقين البراءة لان الحامل تحيض لكونه نادراً اه شرح مر وقوله وللطلاق تعلق بهما اي وذلك لانه اذا مضت المدة في الايلاء لم يطأ طولاً وبوطاً والطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضي على ما مروا اذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كفارة اه ع ش عليه (قوله لاشتمالها عليه غالباً) احترز به عن وضع الحمل فان العدد غير ملحوظ فيه اه شيخنا (قوله وهي مدة تربص) نقل عن المختار ان معناه تنتظر ويمكن ان يقال معناه تصبر وتمهل اه شيخنا وفي المصباح تربصت الامر تربصاً انتظرتاه والربصة وزن ان غرقة اسم منه وتربصت الامر بفلان توقعت نزوله به اه (قوله لمعرفة براءة رحماً) المراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا ما غدا وضع الحمل يدل عليها ظنا اه شيخنا (قوله او للتعبد) وهذه حقيقة بالنسبة لما قبلها وما نعة خلو بالنسبة لما بعده او قوله او لتفجعهما مائة خلو بالنسبة لكل من الامرين قبلها فالتفجع يجتمع بجمع التعبد ومعرفة البراءة لان عدة الوفاة اما لمعرفة البراءة فيمن تحبل او للتعبد في غيرها والتفجع مصاحب لكل منهما فيها اه وفي المختار الفجعة الرزية وقد فجعته المصيبة اي او جمعت وبابه قطع وفجعته ايضا تفجع له اي توجع (قوله او للتعبد) وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه عبادة كان او غير ما تقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لانها ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اه شرح مر (قوله وتحصينا لها الخ) عطف تفسير اي حفظاً وهذا بيان الحكم في الاصل والافقد تكون للتعبد كالصغيرة والايسة اه شيخنا (قوله تجب عدة بوطء شبهة) اي لا توجب الحد على الواطئ وان اوجبه على الموطوءة كما لو زنى المراهق ببالغة او المجنون بعاقلة الا المكره لان الاكراه وان لم يوجب الحد هو زنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب اه ح ل وعبارة شرح مر ولو اكرهه على الزنا بامرأة فحمت منه لم يباحقه الولد لاننا نعرف كونه منه والشرع منع نسبة منه كما ذكره الغزالي في وسيطه ولا نه بوطء محرم ويفارق بوطء الشبهة بان ثبوت النسب فيه انما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن ههنا وبوطء الاب جارية ابنة مع علمه بان شبهة الملك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولي من لحوقه به ضعيف انتهت (قوله بوطء شبهة) اي منه وان كانت هي زانية ومثله استدخال المنى وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يكون كل منهما في القبل او في الدبر اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله واستدخال منيه اي ولو في الدبر او من محبوب او خصي او غير مستحكم لا من مسح والمراد المنى المحترم بان لا يكون حال خروجه محرماً لذاته في ظنه او في الواقع فشمع الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلاً او باستمنائه بيدها او بوطء اجنبية يظنها حليمة او عكسه او بوطء شبهة كمنكاح فاسد او بوطء الاب امة وادعوا له مع علمه بما اذا استدخلته امرأة ولو اجنبية عالمة بحاله وجب به العدة ولحق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كالزنا والاستمناء بيد غير حليمة والحق به شيخنا الخارج بالنظر أو الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان طنته غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن الزركشي ان الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث الفراش وبما ذكره علم انه كان الاولي للمصنف اسقاط الضمير في منيه فتأمل اه (قوله أو بفرقة زوج) اي ينسب له الولد بان كان فحلاً أو خصياً أو مجبوراً بالامسوح حالاً انه لا ينسب له الولد اه من الحلبي وقوله لا يمسوح اي ولو ساحة ما حتى نزل ماؤه في فرجها اه ع ش على مر (قوله او غيره) اي غير المذكور كالردة والملك (قوله دخل منيه الخ) شمل كلامه مني المجبوب لانه اقرب للعروق من مجرد ايلاج قطع

## (كتاب العدد)

جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتمالها عليه غالباً وهي مدة تربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحماً او للتعبد او لتفجعهما على زوج كاسياتي والاصل فيها قبل الاجماع الايات الاتية وشرعت صيانة للانساب وتحصينا لها من الاختلاط (تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج حتى) بطلاق أو فسخ أو انقضاء بلعان أو رضاع أو غيره (دخل منيه المحترم



فيه بعدم الانزال وقول الاطباء الهواء يفسده فلا يتأق منه ولدظن لا يتأق الا مكان على انه لو قيل بانه متى حملت منه تبيس عدم تأثير الهواء فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب ايضا اشرح مر (قوله منيه المحترم) العبرة في الاحترام بحال خروجه فقط حتى اذا خرج منه متى بوجه محترم كما اذا علا على زوجته فاخذته اجنبية عالمة بانه متى اجنبى واستدخلته فهو متى محترم تحب به العدة والولد منه حر نسبي ولو ساحت امراته التي نزل فيها ماؤه امرأة اجنبية فخرج ماؤه منها ونزل في الاجنبية فهو محترم والولد المنعقد منه ولده ولو استنجى بحجر فخرج منه متى على الحجر فاخذته امرأة عمدا واستنجت به فدخل ما عليه فرجها فهو محترم اهمر (فرع) مجرد امكن دخول الماء لا عبرة به فلا تجب به العدة ولا يلحق الولدان كان كالمو مضى من العقد مدة يمكن فيها ارسال الماء الى الزوجة واستدخلها له لكن علمنا انه لم يجتمع بها الكون عندنا جميع تلك المدة اهمر رسم (قوله او وطى ولو في دبر) ولو وطى زوجته ظاننا انها اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء زوجة اخرى وجبت العدة ايضا فيما يظهر اهرسم وصورة ذلك ان يتزوج امرأة ثم يطاها يظنها اجنبية وان وظاها اياها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر لكون الوطء بقصد الزنا حتى يقال لا عدة عليها لكونها مطلقا قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيله بعض ضعفة الطلبة من ان المراد ان من وطى بذلك الظن وجب عليها ان تعتمد مع بقاء الزوجية وحرمة على زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو بما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمة له وان نظر الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له فانه دقيق اهرعش (قوله ولو في دبر) غاية في الوطء وادخال المني والمراد بالمحترم ما خرج على وجه الحل وان استدخلته على وجه الزنا اهرشينا (قوله ولو بعد خلوة) وعليه لو اختلى بها ثم طلقها فادعت انه لم يطا لتزوج حالا صدقت يمينها بناء على ان منكر الجماع هو المصدق وهو الراجع وان ادعى الزوج الوطء ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه الا نصف المهر صدق يمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا عتراضا بالوطء وتقدم قبيل الايلاء التصريح به في كلام المصنف حيث قال واذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت في الرجعة ونكرت صدقت يمينها انه ما وطاها اهرعش على مر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن من الخ) استدلال بمنطوق الآية على المفهوم وبمفهومها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت بدخول منيه الخ) جواب عما يقال ان مقتضى الآية انه لا عدة عند انتفاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله وخرج بزيادتي المحترم غيره الخ) اي فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو استمنى بيده من يرى حرمة فلا قرب عدم احترامه اهرشرح مر (قوله او يتيقن براءة رحم) معطوف على الغاية فهو غاية في المسئلةين ايضا اهرشينا وانظر هل يصلح جوعه لوطء الشبهة وقرر شيخنا المذكور انه راجع اليه ايضا اهر (قوله كما في صغير) اي وطى او صغيرة اي وطئت واستدخلت الماء اي وقد نهيا كل منهما الوطء فان سنة لا يعتمد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل الوطء اهرحل (قوله واكتفى بسببه) اي الانزال وكون الوطء ميبا للانزال المذكور صحيح واما كون ادخال المني سببا للانزال فغير صحيح لان الادخال سبب العلوق لا الانزال واجيب بان قوله او ادخال بالجر عطف على سببه اهرشينا وهذا كله مبني على ان الضمير عنه راجع للانزال ويمكن ان يرجع للعلوق ويكون الضمير في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلام الوطء وادخال المني سبب للعلوق فحينئذ يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر في العبارة تأمل (قوله كما اكتفى الخ) كان قياس الاكتفاء باستدخال المني الاكتفاء بحصول المشقة وان لم يوجد السفر اهرحل (قوله فعدة حرة) اي في نفس الامر حتى لو وطئها يظنها امته او زوجته الامة فان ظنه لا يؤثر بل تعتمد بثلاثة اقراء وهذا بخلاف ما لو كانت امه في نفس الامر لغيره ووطئها شخص بشبهة ظاننا انها زوجته الحرة فانها تعتمد بثلاثة اقراء تبعا لظنه فالجاءل ان ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق لا يؤثر هذا ما في شرح مر ثم قال بعده

او وطى في فرج) ولو في دبر) بخلاف ما اذا لم يكن دخول مني ولا وطء ولو بعد خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن فما لكم عليهن من عدة وانما وجبت بدخول منيه لانه كالموطء بل اولى لانه اقرب الى العلوق من مجرد الوطء وخرج بزيادتي المحترم غيره بان ينزل الزوج منيه بزنا فتدخله الزوجة فرجها (او يتيقن براءة رحم) كافي صغير او صغيرة فان العدة تجب لعموم الادلة ولان الانزال الذي به العلوق خفي يعسر تتبعه فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء او ادخال المني كما اكتفى في الترخص بالسعر واعرض عن المشقة (فعدة حرة تحيض ثلاثة اقراء) ولو جلبت الحيض فيها بدواء قال تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة فروع (ولو مستحاضة) غير متحيرة فتعتد باقراءها المردودة هي اليها



من عادة وتبينوا قل حيض كما مرت في بابه (والقرء) المراد هنا (طهر بين دميين) أى دم (٤٤٣) حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين

أخذنا من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى في زمنهما ووزن الطهر لأن الطلاق في الحيض حرام كما مر ووزن العدة يعقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن إطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقرائها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ويجمع على إقراء وقروء وأقرؤ (فإن طلق طاهرا) وقد بقي من الطهر شيء (انقضت) عدتها (بطعن في حيضة ثالثة) لحصول الإقراء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلق فيه قرأ وطىء فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرآن وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة (أو) طلق (حائضا) وإن لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أى ثمقتضى عدتها بالطعن في حيضة رابعة التوقف حصول الإقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها كما مر في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهر من لم تحض

هذا قضية المنقول وهو الوجه وقال في الشرح الصغير المشهور القطع به وإن جرى بعضهم على خلافه ولو وطىء أمته يظن أنه يزن في ما اعتدت بقرء لحلقه ولا اثر لظنه هنا الفساد ومن ثم لم يجد كما ياتي لعدم تحقق المفسدة بل ولا يماقب في الآخرة عقاب الزاني بل دورنه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح وكذا كل فعل قدم عليه ظانا فانه معصية فاذا هر غير ما اى وهو بما يفسق به ولو ارتكبه حقيقة امر قوله فاذا هو غير ما هذا يشكل عليه مال الزوج أمة مورثة ظانا بحياته فبان ميتا فانه صحيح مع أن إقدامه على العقد حرام لانه تصرف في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضى الفساد وتعاطى العقود الفاسدة كبيرة ومقتضاه أنه يفسق به فلا يصح إن قلنا أن تزويجه بالولاية على المرجوح ومال الزوج موليته بعد إذنه ظانا أنه لا ولاية له كان زوج اخته ظانا بحياته والله فبان خلافه اللهم إلا أن يمنع أن تعاطيه ذلك كبيرة فلا يفسق به على أن المعتمد في تعاطى العقود الفاسدة أنه ليس كبيرة لحج لكن هذا لا يراد لأن القائل بفسقه إنما هو لاقدامه على التصرف فيما يمتد به لغيره اه ع ش عليه وعبارة حل قوله وعدة غير حرة أى لم يظن الواطىء حرة لانه يعتبر ظنه إلا أن كانت عدة الموطوءة في نفس الامر أكثر فيعتبر إلا أكثر فاذا ظن زوجته الحرة زوجته لم يعتبر ظنه وتعد عدة الحرة كذا قرر شيخنا وعبارة حج العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطىء حتى لو وطىء أمة غيره يظن أنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة يظن أمته اعتدت بقرء واحد وزوجته اعتدت بقرء اثنين لأن العدة حقه فنيطت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وإن اعترض بأن المنقول خلافه اه ولو تزوج لقيطة ثم أقرت بالرق فإن طلقها اعتدت عدة حرة لحقه وإن مات اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى انتهت (قوله من عادة الخ) من تعليلية متعلقة بمردودة ولا يصح أن تكون بيانية للإقراء إذ المراد بها الاظهار والمذكورات ليست اظهارا له شيخنا ولا يصح الخ فيه نظر ظاهر وعبارة شرح مر وعدة مستحاضة بأقرائها المردودة هي إليها حيضا وطهرا فترد معتادة لعادتها فيميزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون يوما من ابتدائها إن كانت حرة لاشتغالها كل شهر على حيض وظهر غالبا انتهت (قوله المراد هنا بخلافه في الاستبراء) فإن المراد به الحيض وبخلافه في الحديث الاقراء شيخنا (قوله أخذنا من قوله تعالى) دليل على كون المراد بالإقراء الاطهار وهو زمن الطهر عين الدعوى فذلك علله بقوله لأن الطلاق الخ وهناك مقدمة مخدوفة يتوقف عليها تمام الدليل أى ولو كان القرء هو الحيض لكننا ما مورين بالحرمان وأما قوله وزمن العدة الخ فلم يعرف موقعه من الدليل إلا أن يقال على بعد أنه بيان للمراد من تفسير الآية بقوله أى في زمنها اه (قوله أو نفاسين) بأن كانت حاملا من الزنا ومن شبهة ثم طلقها وهي حامل ثم وضعت ثم حملت من الزنا أيضا ثم وضعت فإن الطهر بينهما يعد قرأ فتعد بعد ذلك بقرآن فالمرتب كون الثاني من زنا فقط وكتب أيضا بأن كان الحمل الثاني من زنا أو الأول من شبهة أو زنا وقد طلقها وهي حامل اه شيخنا الحنفى رضى الله عنه (قوله مشترك بين الطهر والحيض) وذلك لأن القرء من القرء بالفتح وهو الجمع والدم زمن الطهر يجتمع في الرحم وفي الحيض يتجمع بعضه ويسترسل بعضه الى أن يدفع الكل اه شرح مر (قوله وقد بقي من زمن الطهر شيء الخ) فإن لم يبق بان طلقها مع آخره فلا بد من ثلاثة كاملة والحاصل أن الإقراء تكون ثلاثة كاملة في ثلاث صور أن يطلقها مع آخر الطهر أو آخره الحيض أو في أثناء الحيض وتكون اثنين وبعض ثالث فيما إذا بقي من الطهر شيء اه (قوله بأن يحسب ما بقي من الطهر الخ) في المصباح حسبت المال حسبا من باب قتل احصيته وعددا وحسبة بالكسر وحسباننا بالضم اه وهذا هو المراد هنا ثم قال وحسبت زيدا قائما أحسبه من باب تعب في لغة جميع العرب الابنى كناية فأنهم يكسرون المضارع أيضا على غير قياس حسباننا بالكسر بمعنى ظننت واحتسب فلان ابنه إذا مات كبيرا فإن مات صغيرا قيل افتطرطه واحتسب الاجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه (قوله ليس من العدة) أى فلا يصح فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اختها اه شرح مر (قوله ولم تنفس)

ولم تنفس فلا يحسب قرأ (و) عدة حرة (متحيرة) ولو متقطعة الدم بقيد زدته بقولى (طلقت أول شهر) كان علق الطلاق به



(ثلاثة اشهر) هلالية (حالا) لا بعد الياس لا شتال كل شهر على طهر وحيض غالباً مع عظم مشقة الصبر إلى سن الياس اما لو طلقت في اثنا عشر يوماً  
بقي منها أكثر من خمسة عشر يوماً حسب قرأ الاشماله (٤٤٤) على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوماً

يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه شوبرى وهذا في الماضي  
واما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه شيخنا (قوله ثلاثة اشهر حالا) محل هذا ان  
لم تحفظ قدر أدوارها ولا اعتدت بثلاثة منها كما ذكره في الحيض سواء كانت أكثر من ثلاثة اشهر ام اقل  
وكذا لو شكت في قدر أدوارها ولكن قالت أعلم أنها لا تجاوز سنة مثلاً أخذت بالاكثرو وتجعل السنة  
دورها ذكره الدارمي ووافقه النووي في مجمره في باب الحيض وهو المعتمد اه شرح مر (قوله لا بعد  
الياس) أي خلافا للضعيف القائل بان عدتها بالنسبة لحلم الزوج لا الرجعة والسكنى ثلاثة اشهر بعد الياس  
لانها قبله متوقعة للحيض المتيقن اه من أصله وشرح مر وأما بالنسبة للرجعة والنفقة فهي ثلاثة اشهر  
بعد الفراق (قوله اما لو طلقت الخ) أي ففي المفهوم تفصيل (قوله فان بقي منها أكثر الخ) كذا في الروض  
وكتب عليه مر بخطه مراده بالاكثر يوم فاكثر فيكون الموداد انه إن بقي منه ستة عشر يوماً فاكثرو وجهه  
واضح فانه لو اكتفى بمادون الستة وعشرين لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض وأقله يوم وليلة والباقي  
بعد اليوم والليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوماً ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها  
يوماً وليلة حيضاً والخمسة عشر طهراً اه سل (قوله لا شتال على طهر) أي وحيض (قوله فتعتمد بعده بثلاثة  
اشهر) انظر لم تكمّل على هذا وتكون أشهرها عددية أو هلالية في غير المكمل والجواب ما أشار له  
الشارح بقوله لا احتمال انساب ما بقي من الشهر حيض (قوله لانها على النصف من الحرية الخ) وليس هذا من  
الامور الجبلية التي يتساوى فيها لان ما زاد على القرء هنا زيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في  
الحرأ أكثر فخصت بثلاثة اه شرح مر (قوله فان عتقت في عدة رجعية الخ) وأما العكس بان تصير الحرية أمة  
في العدة لا لتحاها بدار الحرب فتكمل عدة حرّة على وجه الوجهين اه شوبرى (قوله شهران) انظر لم  
تسكن شهر او نصفاً على القاعدة لان اليتيم يمكن كما جرى عليه البارزى والجواب ان الفرض انها من ذوات  
الاقرء وجوب الشهرين لان ذاتهما بل ليتوصل بهما إلى قرأين ولا يحصل القرآن غالباً إلا من شهرين لامن  
شهرين ونصف (قوله وعدة حرّة لم تحض) أي لصغرها او لعل او جبلة منعتها روية الدم اصلاً وولدت ولم  
ترد ما اه شرح مر وفي القوت ما نصه (فرع) لو ولدت ولم تر حيضاً قط ولا نفاساً فتنى عدتها وجهان  
احدهما بالاشهر وهو قضية كلام المكتاب وظاهر القرآن إلى ان قال والثاني انها من ذوات الاقرء  
وصححه الفارقى فعلى هذا هي كمن انقطع دمها بلا سبب ظاهر فالشارح ممن يختار الوجه الاول اه  
رشيدى عليه وفي قل على الجلال قوله وحرّة لم تحض الخ أي وإن ولدت ورات نفاساً اه ولو ادعت  
انها من ذوات الاقرء ثم اكدت نفسها وادعت انها من ذوات الاشهر لم يقبل قولها لان قولها الاول  
يتضمن ان عدتها لا تنقضى بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا حيض زمن الرضاع ثم  
اكذبت نفسها وقالت حيض زمنه فيقبل كما افق به والشيخنا لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في  
زمن إمكانه وهي مقبولة وإن خالفت عادتها اه حل (قوله ثلاثة اشهر هلالية) ومر في السلم انه لو عقد في  
اليوم الاخير من الشهر كصفر واجل ثلاثة اشهر فنقص الربيعان وجمادى فقط حل الاجل  
بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشيء من جمادى الاخرة ومثله يجيء هنا اه من شرح مر (قوله  
ان ارتبتم) أي إن لم تعتد به التي يثبت اه خطيب وخطاب الأزواج لان العدة حقهم لانها  
شرعت لصيانة مائهم اه عس (قوله أي فعدتهن كذلك) فالخبر محذوف دل عليه ما قبله  
(قوله كملته من الرابع ثلاثين) وفارق مامر في المتحيرة بان التكميل ثم لا يحصل

فان لم يحسب قرآن لا احتمال  
انه لا حيض فتعد بعده  
بثلاثة اشهر هلالية (و)  
عدة (غير حرّة) تحيض ولو  
مبعضة او مستحاضة غير  
متحيرة (قرآن) لانها على  
النصف من الحرية في كثير  
من الاحكام وانما كملت  
القرء الثاني لتعذر تبغيضه  
كالطلاق إذ لا يظهر نصفه  
الا بظهور كاه فلا بد من  
الا انتظار الى ان يعود الدم  
(فان عتقت في عدة رجعية  
فكحرّة) فتكمل ثلاثة  
اقرء لان الرجعية كالزوجة  
في أكثر الاحكام فكاهها  
عتقت قبل الطلاق بخلاف  
ما اذا عتقت في عدة بينونة  
ولانها كالأجنبية فكاهها  
عتقت بعد انقضاء العدة  
(و) عدة غير حرّة (متحيرة  
بشرطها) الساق وهو أن  
تطلق اول شهر (شهران)  
فان طلقت في اثنا عشر يوماً  
أكثر من خمسة عشر حسب  
قرأ فتكمل بعده بشهر  
هلالى والالم يحسب قرأ  
فتعد بعده بشهرين هلالين  
على المعتمد خلافاً للبارزى  
في أكثره بشهر ونصف  
وهذه من زيادتي (و) عدة  
(حرّة لم تحض او يثبت)  
من الحيض (ثلاثة اشهر)  
هلالية بان انطبق الطلاق

على اول الشهر قال تعالى واللاتى يسن من الحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتى لم يحضن  
أي فعدتهن كذلك (فان طلقت في اثناء شهر كملته من الرابع ثلاثين) يوماً سواء كان الشهر تاماً ام ناقصاً (و) عدة (غير حرّة) لم  
تحض او يثبت (شهر ونصف) لانها على النصف من الحرية وتعبيرى بغير حرّة اعم من تعبيره بأمة (ومن انقطع دمها) من حرّة او غيرها



(حتى تحيض) فتعتمد باقراء  
 أو نياس) فباشهر وان  
 طال صبرها لان الاشهر انما  
 شرعت للتي لم تحض  
 والايسة وهذه غيرهما  
 (فلوحاضت من لم تحض)  
 من حرة أو غيرها (أو)  
 حاضت (آيسة) كذلك  
 (فيها) اي في الاشهر (فباقراء)  
 تعمد لانها الاصل في العدة  
 وقد قدرت عليها قبل الفراغ  
 من بدنها فتنقل اليها كالمقيم  
 اذا وجد الماء في اثناء التيمم  
 فان حاضت بعدها الاولى  
 لم يؤثر لان جيبها حينئذ  
 لا يمنع صدق القول بانها  
 اعتدادها بالاشهر من  
 اللاتي لم يحضن او الثانية  
 فقيمها تفصيل ذكرته بقولي  
 (كايسة حاضت بعدها ولم  
 تنسكح) زوجها آخر فانها  
 تعمد بالاقراء لتبين انها  
 ليست آيسة فان نسكحت  
 آخر فلا شيء عليها لا نقضاء  
 عدتها ظاهرا مع تعلق حق  
 الزوج بها وللشروع في  
 المقصود كما اذا قدر المقيم  
 على الماء بعد الشروع في  
 الصلاة وذكر حكم غير  
 الحرة فيمن لم تحض من  
 زيادتي (والمعتبر) في  
 الياس (ياس كل النساء)  
 بحسب ما يبلغنا خبره  
 لا طوف نساء العالم ولا  
 ياس عشيرتها فقط

الغرض وهو تيقن الطهر بخلافه هنا لان الاشهر متصلة في حق هذه اه شرح مر (قوله ولو بلا علة) هذه  
 الغاية للرد على القديم القائل بان من انقطع دمها العلة تبر بص تسعة اشهر ثم تعمد بثلاثة اشهر وفي قول قديم  
 ايضا تبر بص أربع سنين ثم تعمد بالاشهر اه شرح مر (قوله ولو بلا علة تعرف) قيد به لان الانقطاع في  
 الواقع لا بدله من علة فحصب النفي قوله تعرف اه شيخنا (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا اوجبتا الصبر  
 فذلك بالنسبة إلى العدة اما بالنسبة إلى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلا لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر بل  
 تمتد الرجعة والنفقة إلى ثلاثة اشهر فقط ذكره الرافعي في الكلام على عدة المتحيرة اه شوبري لكن  
 استظهر ع ش على مر ان الرجعة والنفقة يمتدان إلى الحيض أو الياس اه وعبارته وهل يمتد من الرجعة  
 إلى الياس ام تنقضي بثلاثة اشهر كمنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الاول اه عميرة وهل مثل الرجعة النفقة  
 ام لا يه نظرا أيضا والا قرب الاول لان النفقة تابعة للعدة وقلنا بقاءها وطريقة في الخلاص من ذلك ان  
 يطلقها ببقية الطلقات الثلاث انتهت (قوله فباقراء تعمد) ولو حاضت الايسة المقتلة إلى الحيض قرأ او  
 قرأ من ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة اشهر قال ابن المقرئ كذا ذات اقراء ايسر قبل تمامها اه شرح مر  
 والاقراء في من لم تحض يجب ان تكون كاملة لان ما مضى من ظهرها لا يحسب قرأ لعدم كونه بين دمين  
 وأما اقراء الايسة فالمراد بها اثنان والثالث هو ما كانت فيه فتعتمد مدة الخلو طهر الكون بها بين دمين فليتنبه  
 لذلك اه شيخنا (قوله لتبين انها ليست آيسة الخ) اي وحيضها حينئذ يمنع صدق القول بانها من اللاتي لم  
 يحضن ومن اللاتي يتسن (قوله فان نسكحت آخر) أي نسكحها حتى حافتو طلقها الزوج من غير دخول فورا  
 هل تعمد بالاقراء لزوالم تعلق الزوج او لا لانها شرعت في المقصود الذي هو النكاح اه حل (قوله والمعتبر  
 في الياس) أي في تقدير زمنه فيختلف باختلاف الاعصار (قوله لا طوف) بالرفع تطفا على ياس  
 أي المعتبر ياس كل نساء عصرها لا طواف نساء العالم بأسره وقيل انه بالجر عطف على ما في قوله بحسب  
 ما بلغنا خبره أي لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لسكن ينافيه قوله ولا ياس عشيرتها فانه يقتضي انه عطف  
 على ياس اه شيخنا وقوله لسكن ينافيه الخ الظاهر انه لا منافاة بل جره في غاية الوضوح فالتقدير لا بحسب  
 طوف أي جملة نساء العالم ولا بحسب ياس عشيرتها وهذا واضح جدا تأمل والمراد بالطوف الجميع وهذا ليس  
 قولاً في المسئلة بخلاف الثاني وهو قوله ولا ياس عشيرتها كما يعلم من شروح الاصل (قوله ولا ياس عشيرتها)  
 أي اقاربها من الابوين الاقرب اليها فالاقرب لنقاربهم طبعاً وخلقاً وبه فارق اعتبار نساء العصابة في مهر المثل  
 لانه لشرف النسب وخشيته وعلى هذا القول يعتبر اقارب عاده وقيل اكثر من ورجحه في المطلب اه شرح مر  
 (قوله واقصاه اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر ياس كل النساء وعبارة مر وحدوده  
 باعتبار ما بلغهم باثنين وستين الخ ولورات بعد سن الياس ما أمكن أن يكون حيضاً صار سن الياس  
 زمن انقطاعه الذي لا عود بعده ويعتبر بعد ذلك بها غيرها كما قالوه لان الاستقراء هنا غير تام بخلاف  
 ما مر في الحيض في اقله وفي اكثره فانه تام ولو ادعت بلوغها سن الياس لتعتمد بالاشهر صدقت في ذلك  
 ولا تطالب ببينة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسن  
 إلا ببينة لتيسرها أي غالباً لان ما هنا مرتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعاً وكلامهم  
 في دعواه استقلالاً انتهت (قوله وعدة حامل) أي حرة أو أمة بفراق حي أو ميت وقوله وضعه أي  
 وإن مات رمكث في الرحم سنين وياس من خروجه وقال شيخ والناصر الطبلاوي والذي اقوله  
 عدم التوقف اذا ايس من خروجه للضرورة لتضررها بمنعها من الزوج اه حل وعبارة شرح مر  
 ولومات في بطنها واستمر اكثر من أربع سنين لم تنقض إلا بوضعه لعموم الآية ولا بما لا يضررها  
 بذلك انتهت وقوله لم تنقض أي إلا بوضعه أي ولو خافت الزنا قال سم ولم تستنظ نفقتها اه وفي سم  
 على حج ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على



أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين  
لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء  
زيادة على الأربع سنين هذا الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى أنه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده  
كافرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت بما إذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان  
الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وإن ما تجده في بطنها من الحر كمثل ليس مقتضيا لكونه حملا نعم إن ثبت ذلك  
بقول معصوم كعيسى وجب العمل به أه ع ش عليه (فرع) قال سم غلى حيج يقبل قول المرأة  
في وضع ما تنقض به العدة و ظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربيح ولو مات الحمل في بطنها وتعذر  
خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها أه وكالنفقة السكنى بالاولى أه ع ش غلى مر (قوله ووضعه)  
أي انفصال كنه فلا أثر لخروج بعضه أه شرح مر ولو انفصل كله الا شعرا انفصل عنه وبقي في الجوف  
لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكالشعر فيما  
ذكر الظفر كذا أفتى بذلك مر ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها بوضعه أه مر أه سم غلى  
حيج وقول سم ولو كان الحمل غير آدمي أي بان كان من زوجها وخلق على غير صورة الأدمى واحتمال  
كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لأن الشرط نسبته إلى ذى العدة ولو احتمل  
وهو موجودها أه ع ش عليه (قوله حتى ثانی توأمين) أعلم أن التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر  
في بطن واحد في جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة توامة مفردو تثنيته توأمين كافى المتن فاعتراضه  
بأنه لا تثنية لهم لما علمت من الفرق بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وإن تثنية المتن أنما هي للهيموز لا غير  
أه حيج أه ع ش غلى مر وفي المصباح التوأم اسم لولديكون معه آخر في بطن واحدة لا يقال توأم  
اللاحد هما وهو فوعل والاثني توامة وزان جوهر وجوهره والوالدان توأمين والجمع توأم  
وتوأم وزان اغراب (قوله حتى ثانی توأمين) عطف على الضمير في وضعه فيجوز فيه الجر والنصب  
أه شيخنا وكذا ثالث حيث كان بينه وبين الأول دون ستة أشهر والافلا تتوقف العدة عليه وإن تبع  
التوأم الثاني أه قل على الجلال وفي سم مانصه قال في الروض وشرحه إن كان الحمل أي ما ولدته  
ثلاثة انقضت عدتها بالثالث إذا كان بينه وبين الأول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة وإن  
كان بين الأول والثالث ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والأول دونها الحقا دون الثالث وإن كان بينه وبين  
الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الأصل وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بين الثاني والأول ستة أشهر فأكثروا  
وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها وكذا إن كان بين كل منهم وتاليه ستة أشهر وقال مر لا يشترط في لحوق  
ما بعد الأول أن يكون بينه وبين الأول أربع سنين فقل بل يجوز أن يكون بينهما أكثر من أربع سنين لأنه  
حيث تنزل الولد الأول أحد الأجزاء متفصلة وكان بين آخر أجزاءه وأول المدة أكثر من أربع سنين فإن  
ذلك لا يضر لأن الشرط أن يكون أكثر مدة الحمل تنتهي أول الأجزاء أمهم أه سم (قوله أو مضغة تنصور)  
ولم يلم يعتد بها في الغرة وامة الولد لأن مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مسئلة النصوص لأنه نص هنا  
على انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب الغرة وفيها عدم الاستيلاء والفرق ما مر أه شرح مر (قوله بان أخبر  
بها أقوال) عبروا بأخبار لانه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكتفى  
بالأخبار للباطن فيكتفى بقابلة كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطنا  
أه شرح مر وقوله أن تزوج باطنا يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر  
الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجلا وامرأتين ثم رأيت في شرح الروض صرح بالأربعة  
بالنسبة للظاهر وفي حيج (فرع) اختلفوا في التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة  
وعشرون يوما والذي يشبهه وفاقا لابن العماد وغيره الحرمة ولا يشك عليه جواز العزل لو ضوح الفرق بينهما

وضعه) أي الحمل وإن لم تظهر  
الأبعد عدة أقراء أو أشهر  
لأنهم ما يدلان على البراءة ظاهرا  
والحمل يدل عليها قطعا (حتى  
ثاني توأمين) وتقدم بيانها  
في الباب قال تعالى وأولات  
الاحمال أجعلن إن يضعن  
حملهن فهو مخصص لقوله  
تعالى والمطافات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن  
القصص من العدة براءة الرحم  
وهي حاصلة بوضع الحمل  
(ولو) كان (ميتا أو مضغة  
تنصور) لو بقيت بأن أخبر  
بها أقوال لظهورها عندهن  
كما لو كانت ظاهرة عند  
غيرهن أيضا الظهور يداو  
أصبح أو ظفر أو غيره أو ذلك  
لحصول براءة الرحم بذلك  
بخلاف ما لو شكك في أنها  
لحم آدمي



وبخلاف العلقه لانها لا تسمى حملا ولا علم كونها اصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل (الى ذى عدة ولو احتمالا كمنفى بلدان) فلو لا عن حاملا ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعها وان اتفقت عنه ظاهر الامكان كونه منه فان لم يمكن نسبه (٤٤٧) اليه لم تنقض بوضعه كان مات وهو

بان المني حال نزوله محض جماد لم يتبها للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم واخذه في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم انه يكون بعد اثنين واربعين ليلة اي ابتداءه كما مر في الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من اصله كما صرح به كثيرون وظاهره وقول حج والذي يتجه الخ لسن في شرح م في امهات الاولاد خلافه وقوله واخذه في مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعمره كلامه الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من اصله اما ما يبطيء الحمل مدقولا يقطعه من اصله فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعذر كترية ولد لم يكره ايضا والا كراهه ع ش عليه (قوله وبخلاف العلقه الخ) هذا يفيد ان العلقه لا يمكن ان تعلم للقوا بل انها اصل آدمي وحينئذ يشكل بما تقدم في باب الغسل ان محل ايجاب العلقه للغسل ان تخبر القوا بل انها اصل آدمي كما صرح به في العباب حرراه حل (قوله الى ذى عدة) اي من زوج او واطى بشبهة اه (قوله كان مات الخ) هذا المثال دخیل هنا اذا الكلام في عدة الحياة واما عدة الوفاة فستاتي اه شيخنا (قوله وهو صبي) اي لم يبلغ تسع سنين والافتقار الى عدة بوضعه وقوله او بمسوح اي بخلاف الخصي والمجبوب فتتقضى عدة بوضعه وينسب لها الولد اه وسياتي الفرق بينهما وبين الممسوح في الشارح اه (قوله فلا تعتد بوضع الحمل) وحينئذ تعتد بالاقراء او بالاشهر مع وجود الحمل وتزوج لانه غير لاحق باحد ثم راي في كلام بعضهم ما يدل لذلك حيث قال ان الحمل المجهر كحمل الزنا في عدة اه حل (قوله حتى تزول الريبة) بان تقول القوا بل لاجل بامارة تقوم على ذلك عندهن اه حل وفي شرح م حتى تزول الريبة بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوا بل اذ العدة لزمها يقيين فلا تخرج منها الا يقيين اه (قوله فان نسكت) اي ولو بعد انقضاء عدتها وقوله فالتسكاح باطل اي وان بان ان لا حل وقاعدة العبرة في العقود بما في نفس الامر بخصوصية بغير التسكاح لانه يشبه العيادات لا حاجة الى مزيد احتياط اه شيخنا لكن سياتي للشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نسكت وبان ميتا يصح لخلوه عن المانع في الواقع فاشبهه ما لو باع مال ابيه يظن حياته فبان ميتا اه فمداية تضي ان القاعدة لم تخص فانظر ما لم يخص مما هنا والجواب ما قاله الزياي هناك عن حج من ان الفرق ان هناك سبب ظاهر فمكان قويافي انقضاء الفساد بخلاف زوجة المفقود ايس فيها سبب ظاهر يحال عليه الفساد اه ومثله في شرح م وفي ع ش على م ما نصه قوله فالتسكاح باطل اي وان بان ان لا حل خلا فالحج والا قرب ما قاله حج ووجهه ان العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله لدون ستة اشهر) اي وامكن كون الولد من الاول والا فلا بطلان فلا بد من هذا القيد (قوله من امكان علوق) اي من الثاني وهو في الحاضر بالعقد وفي الغائب بالحضور وهذا تقريب (قوله والولد الاول ان امكن كونه منه) اي والفرض انه لا يمكن كونه من الاول فلا يبطل النكاح نظر الى احتمال انه من زنا فحينئذ يحتاج المان الى قيد آخر اي وامكن كونه من الاول اه شيخنا وعبرة شرح م ولو جعل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقلناه وافراه اي من حيث صحة تسكاحها معه وجواز وطء الزوج لها اما من حيث عدم تقويتها بسببه فيحمل على انه من شبهة فان اتت به الامكان منه لحقه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به الباقي وغيره ولم ينتف عنه الا باللعان (قوله وكالثاني) اي وكوطء الزوج الثاني وطء الشبهة اي من جهة اللحق وعدمه اذ لا نكاح هنا وقوله لحق بالواطى اي وان امكن كونه من الزوج الذي قبل وطء الشبهة وقوله لا تقطاع النكاح والعدة عنه اي الاول اه (قوله ولو فارقها) اي ولو بالموت فهذه المسئلة التي بعدها لا يتقيدان بفرقة الحياة اه شيخنا (قوله من امكان العلوق الظاهر انه اخذ هذا من المان فيكون المان حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله بقرينة ما ياتي) وهو قول المان فان نسكت بعد عدتها الخ (قوله لحقة الولد) اي وبان وجوب نفقتها وسكنائها وان اقرت بانقضاء العدة اه شرح م (قوله

صبي او بمسوح وامرأته حامل فلا تعتد بوضع الحمل (ولو اوتابت) اي شكت وهي (في عدة) في وجود (حمل) الثقل وحركة تجدهما (لم تنكح) آخر (حتى تزول الريبة) فان نسكت فالتسكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (او) اوتابت (بعدها) اي بعد العدة (سن صبر) عن النكاح (لتزول) الريبة والتصريح بالسن من زيادتي (فان نسكت) قبل زوالها (او اوتابت بعد نكاح) الاخر (لم يبطل) اي النكاح لا تنقض العدة ظاهر (الا ان تلد لدون ستة اشهر من امكان علوق) بعد عده وهو أولى من قوله من عده فتيين بطلانه والولد الاول ان امكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت لستة اشهر فاكثر فالولد للثاني وان امكن كونه من الاول لان الفراش الثاني تاخر فهو اقوى ولان النكاح الثاني قد صح ظاهرا فلو الحقنا الولد بالاول لبطل النكاح لوقوعه في العدة ولا سبيل الى ابطال ما صح بالاحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فلوانت بولد لستة

اشهر فاكثر من الوطء لحق بالواطى الا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهر اذ كره في الروضة واصحابها (ولو فارقها) فراقا باثنا اورجعي (فولدت لاربعة سنين) فاقل من امكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر او نسكت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقرينة ما ياتي (لحقه) الولد



بإخلاف ما لو ولدت لاكثر منها لان الحمل قد يبلغ اربع سنين وهو اكثر مدته كما استقرى واعتبارى للبدن في هذه من وقت امكان  
العلوق قبل الفراق لامن الفراق الذي (٤٤٨) عبر به اكثر الاصحاب هو ما اعتمدته الشيخان حيث قالوا فيما

فيما أطلقوه تساهل) أي حيث لم يقيدوا الأربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الأربعة من الفراق  
كان عليهم ان يقيدوا ويقولوا اربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربعة (قوله  
والقويم) أي السيد الممول عليه (قوله والالزاد) أي والالزام باطل لان اكثر الحمل لا يزيد على اربع  
سنين ولا بل لحظة الوطء وقوله ومرادهم من كلام الشارح قصد به الجواب على الاصحاب (قوله والالزاد  
مدة الحمل الخ) وأقل صور الزيادة اللازمة لا محالة لحظة الوطء وتتصور الزيادة أيضا بغير ذلك كما لو غاب عنها  
سنة قبل الفراق فالزيادة مناسبة لحظة وجواب الشارح إنما يفيد التخلص من لزوم زيادة اللحظة لا من غيره  
وكان وجه افتصاره في الجواب على ذلك ان زيادة اللحظة لازمة كما علمت بإخلاف غير ما فاقته صر على اللازم  
وفي قل على الجلال قوله فيه تساهل لعل المراد بالتساهل كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم انه قد  
يوجد قبل وقت الابانة من كايام او شهور مثلاً لا يمكن فيه الاجتماع اذا انضم ذلك إلى الأربعة المعتبرة  
من الابانة لزوم زيادة مدة الحمل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدريب وما سلمه شيخ الاسلام في  
المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد إن لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله والالزاد مدة الحمل الخ) أي  
ولما بان فلما انها من الفراق لزادت مدة الحمل على اربع سنين أي بلحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق  
وهي المسماة بلحظة الوطء مع انهم حصروا اكثر مدة الحمل في اربع سنين فقط بدون لحظة الوطء  
بإخلاف أقل الحمل فانهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله صحيح أيضاً) أي كصحة قول أبي منصور وقوله  
ليس مرادهم بالأربع فيما أي في هذه الصورة (قوله التي هي مرادهم) صفة للأربع من الزمن المذكور وهذا  
في حين الذي ليس بياتاً لمرادهم في الواقع وقوله بل مرادهم الخ يحصل الجواب ان مرادهم بالأربعة  
محسوبا منها زمن الوطء لازماً عليهم فلا تلزم الزيادة لكن ذكر الوضع في الايراد والجواب لا  
يحسن الكلام فيه وإنما الكلام في زمن الوطء (قوله بل مرادهم الأربع الخ) أي فالاستثناء  
مرادهم وكانهم قالوا اربع سنين إلا لحظة فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الأربعة الناقصة وهذه  
الزيادة هي المكملة للأربعة لازمة عليها فلم يلزم على قول الاصحاب زيادة مدة الحمل على اربع سنين  
بل إنما يلزم كونه اربعة وهو المراد قال مروا لحاصل ان الأربع متى حسب منها لحظة الوضع او لحظة  
الوطء كان لها حكم ما ذكرناه متى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر وانما الغلبة للفساد على النساء لان  
الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للنسب بالاكتفاء فيها بالامكان فقوله فلا يلزم  
الزيادة المذكورة أي زيادة المدة على اربع سنين (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن  
الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فهو معتبر بزيادة على الأربع فعلم ان مرادهم بقولهم اربع سنين من  
الفراق أي منها زمن الوطء لانه محسوب منها دون زمن الوضع لانه واقع بعدها محل فلو قال الشارح  
بدون زمن الوطء بدل الوضع لكان أولى اه وعبارة زبي قوله بدون زمن الوضع أي واما زمن الوطء فمعتبر  
من المدة (قوله في الوصية) كان أوصى للحمل هندوا انفصل لاربع سنين ولم تكن فراشاً فان حسببت الأربع  
من امكان العلوق قبل الوصية كانت اربع كوامل وإن قلنا انها من تمام صيغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء  
فالصيغة في الوصية بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاملاً فانت طالق فولدت لاربع سنين  
ولم يطأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من امكان العلوق قبل الطلاق كانت اربعة كوامل وإن قلنا انها من  
تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء اه شيخنا (قوله فان نسكحت بعد عدتها الخ) تفيد لقوله ولو فارقتها الخ  
اه (قوله لما مر فيما إذا ارتأبت) أي من قوله لان الفرأش الثاني تأخر فهو أقوى اه ع ش (قوله احدهما  
كذلك) هذا هو المعتمد وما بعده ضعيف اه قل على الجلال (قوله يعرض على القائف) انظر  
ما معنى العرض على القائف مع القطع بانه ليس من الاول كما هو فرض المسئلة (قوله عرض على قائف) عبارته

أطلقوه تساهل والقويم  
ما قاله ابو منصور التميمي  
معتزلاً عليهم من وقت  
امكان العلوق قبل الفراق  
والالزاد مدة الحمل على  
اربع سنين ومرادهم بانه  
قويم انه أضحى ما قالوه والا  
فما قالوه صحيح أيضاً بان يقال  
ليس مرادهم بالأربع فيها  
الأربع مع زمن الوطء  
والوضع التي هي مرادهم بانها  
اكثرت مدة الحمل بل مرادهم  
الأربع بدون زمن الوضع  
فلا تلزم الزيادة المذكورة  
وبهذا يجاب عما يورد من  
ذلك على نظيرها في الوصية  
والطلاق (فان نسكحت بعد)  
انقضاء عدتها فولدت لسته  
أشهر) فأكثر من امكان  
العلوق بعد العقد (لحق الثاني)  
وان أمكن كونه من الاول  
لما مر فيما إذا ارتأبت (ولو  
نسكحت) آخر (فيها) أي  
في عدتها (فاسداً وجملاً  
الثاني فولدت لا مكان منه)  
دون الاول (لحقه) بان  
ولدت لاكثر من اربع سنين  
من امكان العلوق قبل الفراق  
ولسته أشهر فأكثر من  
وطئه نعم ان كان طلاق  
الاول رجعي ففيه قولان  
في الشرحين والروضة  
بلا ترجيح أحدهما كذلك  
والثاني ويعرض على  
القائف ونقله البلقيني

عن نص الام وقال هو الذي ينبغي الفتوى به (أو) لا مكان (من الاول) دون الثاني (لحقه) بان ولدت له لاربع سنين فأقل بما مر في  
ولدت لسته أشهر من وطئه الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعدت ثانياً للثاني كما يعلم من الفصل الآتي (أو) لا مكان منهما (عرض على قائف)



في كتاب اللقيط متنا وشرحا ولو استلحق نحو صغير اثنان قدم بيئته الى ان قال فبقائف وجدوسياقي بيانه  
 اخر كتاب الدعوى والبيدات فان عدم اي القائف اي لم يوجد بدون مسافة قصر او وجد لكن تحير او نفاه  
 عنها او الحق بهما انتسب بعد كماله لمن يميل طبعه اليه منهما او من ثالث بحكم الجبل لا بمجرد التشهي فان  
 امتنع من الانتساب عناد احبس رعايهما المؤتمدة الانتظار فاذا انتسب لاحدهما رجع الاخر عليه بما مان  
 ان مان باذن الحاكم وان انتسب الى ثالث وصدة الحق ولو لم يمل طبعه الى احد وقف الامر الى انتسابه ثم  
 بعد انتسابه متى الحق القائف بغيره بطل الانتساب لان الحافة حجة او حكم وتعبيري بما ذكر اولى مما عبر  
 به انتهت (قوله ويرتب عليه حكمه) قد فصل هذا الحكم بقوله فان الحق باحدهما الخ وقوله حكمه ما مر فيه  
 ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه افاده قل على الجلال (قوله او لم يكن ثم قائف) اي في دون مسافة القصر  
 اه قل على الجلال (قوله انتظر بلوغه وانتسابه) ولا تنوقف العدة الى ذلك بل ان امكن ان يكون  
 من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينتف عنهما اعتدت به عن احدهما ثم تعتد للاخر بثلاثة اقراء بعده  
 والا فان انتفى عنهما اعتدت لكل بثلاثة اقراء تقدم عدة الاول (فرع) الحمل المجهول لا تحل المرأة به  
 لاحتمال انه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كاهي ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر  
 لاحتمال انه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شككت هل الواطئ زوج او اجنبي بشبهة اوزان  
 او استدخلت ما وشككت هل هو محترم او من زوج او اجنبي اه قل على الجلال (قوله انتظر بلوغه  
 وانتسابه بنفسه) فلو الحق القائف بعد انتسابه بغيره من انتسب اليه كان الماعول عليه الحاق القائف لان  
 الحافة كالحكم او كالبيئته اه حل (قوله وانتسابه بنفسه) اي فلو لم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز  
 انه لم يمل طبعه لواحد منهما اه ع ش على الرمي (قوله وان ولدته لزم لا يمكن كونه فيه الخ) غرضه  
 بهذه الصورة تكميل الصور العقلية التي يحتملها المقام في المثلث ثلاثة هذه رابعها اه (قوله لم يلحق واحد  
 منهما) اي وقد بان ان الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بنسب النكاح حملا على انه وطء شبهة من غيره او لا  
 حملا على انه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الا قرب كما قاله الاذرع الثاني وجزم به في  
 المطالب اه شرح مر وقوله قد بان ان الثاني نكحها حاملا الخ يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال  
 عنها وهي بكر وجدت حاملا وكشف عنها القوابل فرأى بكر اهل بجوز لوليتها ان يزوجها بالايجابار مع  
 كونها حاملا ام لا وهوانه بجوز لوليتها تزويجها بالايجابار وهي حامل لاحتمال ان شخصا حك ذكره على  
 فرجها فامنى ودخل منيه في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محرم حينئذ فيصح نكاحها في  
 هذه الصورة مع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وان البكارة عادت والنكاح فيه اساءة ظن بها فعملنا  
 بالظاهر من انها بكر بجورة وان لوليتها ان يزوجها بالايجابار اه ع ش عليه (قوله فكذلك) اي اذا  
 ولدته لا مكان من الثاني دون الاول لحقه او لا مكان من الاول دون الثاني لحقه او لا مكان منهما عرض على  
 قائف (قوله والا فهو زان) ومنه عامة اهل مصر الذين هم بين العلماء فلا يعذرون في دعواهم الجهل  
 بالمفسد ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه ع ش على مر انتهى

(فصل في تداخل عدتي امرأة) اي اثباتا ان كانا لشخص او نفيا ان كانا لاثنتين والتفاعل ليس  
 على بابيه لما ياتي في الشارح من ان الداخل إنما هو بقية الاولى في الشق الاول ومن ان  
 الداخل في الحمل هو الاقراء وهذا في الشق الثاني اه شيخنا كما يعلم بالتأمل وحاصل الصور  
 أربعة لان العدتين اما لشخص او لشخصين وعلى كل اما من جنس او من جنسين فذكر واحدة  
 بقوله لزمها عدتا لشخص الخ واخرى بقوله او جنسين الخ وثنتين بقوله او شخصين الخ اذ هذا شامل  
 للجنس والجنسين (قوله هو اولى من قوله بان) كما ارلوبة عمرم فيدخل في مبارته ما لو فسخ  
 او فسخت او انفسخ ثم وطئ متاملا (قوله من جنس واحد) الجنس هنا قسمان حمل وغيره وان كان للغير  
 فردان فغرضه الاحتراز من اجتماع الحمل وغيره واما اجتماع الاقراء والاشهر فلا وجود له حتى

ويرتب عليه حكمه فان  
 الحق باحدهما لحكمه  
 ما مر فيه او الحق بهما  
 او نفاه عنهما او اشتبه  
 عليه الامر او لم يكن ثم  
 قائف انتظر بلوغه  
 وانتسابه بنفسه وان  
 ولدته لزم لا يمكن كونه  
 فيه من واحد منهما كان  
 ولدته لدون ستة أشهر من  
 وطء الثاني ولا كثر من  
 أربع سنين بما مر لم يلحق  
 واحدا منهما وخرج بالفاسد  
 الصحيح وذلك في النكحة  
 السكينة فاذا أمكن كون  
 الولد من الزوجين لحق الثاني  
 ولم يعرض على قائف  
 وبزيادتي وجهها الثاني  
 ما لو علم فان جهل التحريم  
 وقرب عهده بالاسلام  
 فكذلك ولا فهو زان  
 (فصل في تداخل عدتي  
 امرأة) لو (لزمها عدتا  
 شخص من جنس) واحد  
 (كان) هو اولى من  
 قوله بان (طلق ثم وطئ  
 في عدة غير حمل) من  
 اقراء أو أشهر



يحترز عنه (قوله ولم تحبل من وطئه) قيد به ليكون مثالا للجنس فلو حبلت كانتا من جنسين وسياتي اه شيخنا  
والجنس المراد به هنا الاقراء او الاشهر ولا ياتي ان يلزمها عدتان من جنس هو الحمل اذ لا يدخل الحمل على  
حبل آخر كما عرفت بما سبق (قوله بانها المطلقة او بالتحريم) يمكن تعلقه بكل من عالم وجاهل وقوله وقرب  
عنده بالاسلام الخ قيد في جهل التحريم ولا يحتاج له الا في ضرورة البائن اما الرجعية فوطؤها شبهة مطلقة  
(قوله لا عالما بذلك) اي بالتحريم ويلزم منه العلم بانها المطلقة اه شيخنا وفي دعوى اللزوم نظر اذ قد يعلم  
ان وطء المطلقة حرام ولا يعلم ان هذه هي المطلقة فلا حسن ان يفسر اسم الاشارة بالمدكور من الامر  
(قوله لا عالما بذلك) اي او جاهلا به غير معدور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطءها وطء شبهة اه  
حل اي وان كان عالما بالشبهة خلاف أبي حنيفة القائل بان الوطء يحصل الرجعة اه (قوله والبقية واقعة الخ)  
كان المقام للفناء (قوله كما في الرجعة) فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة انشائية حتى لو طلقها بانثالا  
يجب عليها الاعدة هذا الطلاق الثاني لرجوعها للزوجية اه حل وعبارة المؤلف في الرجعة متناوشرحا  
ولو وطئ الزوج رجعية واستأنفت عدة من الفراغ من وطءه بلا حمل راجع فيما كان بقي من عدة الطلاق  
دون ما زاد عليها للوطء فلو وطئها بعد مضى قرأين استأنفت للوطء ثلاثة اقراء ودخل فيها ما بقي من عدة  
الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العدين فيراجع فيه والآخر ان متمحضان لعدة الوطء فلا  
رجعة فيهما انتهت (قوله كحمل واقراء) اي وكحمل وأشهر فلهذه هي الباقية للسكاف (قوله رهي من  
تحيض) اي زمن الحمل وهذا ليس بقيد بل لو كانت من ذوات الاشهر فالحكم كذلك وانما قيد به ليصح كونه  
مثالا لقول المتن كحمل واقراء والاحسن ان يفسر قوله وهي من تحيض بكونها من ذوات الحيض سواء  
حاضت في زمن الحمل او لا اه شيخنا وعبارة شرح مروي هي من تحيض حاملا اه وكتب عليه الرشيدى قوله  
وهي من تحيض حاملا عبارة الجلال وهي ترى الدم مع الحمل وقتلنا بالراجع انه حيض انتهت وكانه قيد به للحمل  
الخلاف والافسياني قول الشارح سواء رأت الدم مع الحمل ام لا وان كان ذكره لا يناسب ما ذكره وإنما  
عبر به من لا يراعي الخلاف كشرح الروض اه وكتب ع ش عليه قوله وهو من تحيض قضيته الاعتداد  
بالحيض مع الحمل لكنه حكم بدخوله في الحمل استغناء به وفيه ان الحيض إنما يؤثر مع الحمل إذا كان الحمل  
من زنا فالمراد بالدخول عدم النظر للاقراء لعدم الاعتداد بهما مع الحمل لان رجوبهما مستمر وقد استغنى  
عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الا في المراد انها لا تستأنف عدة بالاقراء بعد وضع الحمل (قوله فكذلك)  
فيثبت هذه الصورة كالتي قبلها في الحكم وانما افردا بعبارة توطئة لقوله فتتقضيان الخ ولان التداخل  
فيها على باب من الجانبين بان تدخل الثانية في الاولى وبقية الاولى في الثانية لمكن هذا بالنظر لمجموع  
الصورتين الداخلتين تحت قوله او من جنسين اما بالنظر لكل صورة على حدة التفاعل ليس على باب لان  
الداخل في الحمل إنما هو الاقراء او بقيتهما اما الحمل فليس داخلا فيهما ولا في بقيتهما كما هو ظاهر تأمل (قوله بان  
تدخل الاقراء في الحمل) اي فتتقضى عدتها بوضعه وان لم تتم الاقراء قبل الوضع ولا تتمضي بالاقراء إذا  
تمت قبل الوضع اه حل (قوله بان تدخل الاقراء في الحمل) أي سواء تقدمت الاقراء على الحمل ام تأخرت  
فقوله في المثال اي مثال المتن الصادق بالصورتين المذكورتين اه شيخنا (قوله وقد بسطت الكلام على  
ذلك الخ) وحاصل المعتمد ما ذكره الشارح هنا خلافا لمن قال بانقضاء العدة بالاقراء مع وجود الحمل  
الذي جرى عليه في شرح البيهجة واعتمده الاسنوي وجرى عليه الجلال المحلى اه حل وفي سم قوله في  
شرح البيهجة عبارة وقيدته اي التداخل في العدين المجتمعين لو احدى لم يتفقا وكانت احدهما بحمل  
من زيادته بقوله حيث دم مع حملها لم يوجد بان لم تره او قد رأت وتمت الاقراء ولم تضع حملها  
ولما بعد وضعها تم اي رأت أنه لم يتم الاقراء قبل وضعها فبعدة تنمها وتبع في هذا التقييد صاحب  
التعليقة والبارزي وغيرهما وكانهم اغتروا بظاهر كلام الروضة من ان ذلك مفرع على قولي التداخل

ولم تحبل من وطئه عالما كان  
او جاهلا بانها المطلقة او  
بالتحريم وقرب عهده  
بالاسلام او نشأ بعيدا  
عن العلماء (لا عالما) بذلك  
(في بائن) لان وطءها لازنا  
لاحرمته (تداخلنا) أي  
عدتا انطلاق والوطء  
(فيبتدى عدة) باقراء او  
اشهر (من) فراغ (وطء)  
ويدخل فيها بقية عدة الطلاق  
والبقية واقعة عن الجهتين  
(وله رجعة في البقية) في  
الطلاق الرجعي دون ما  
بعدها كما في الرجعة وهذا  
من زيادتي (او) من جنسين  
كحمل واقراء (كان  
طلقها حائلا ثم وطئها في  
اقراء واحملها او طلقها  
حاملا ثم وطئها قبل الوضع  
وهي من تحيض) فكذلك  
أي فتتداخلان بان تدخل  
الاقراء في الحمل في المثال  
لاتحاد صاحبهما والاقراء  
انما يعتد بها إذا كانت  
هظنة الدلالة على البراءة  
وقد اتفقت ذلك هنا للعلم  
باشتغال الرحم وقد  
بسطت الكلام على ذلك  
في شرح البيهجة (فتتقضيان  
بوضعه وهو وقع عن  
الجهتين) (ويراجع قبله)  
في الطلاق الرجعي



وعدمه لا مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل كما صرح به الماوردي والغزالي في بسطه وغيره وجرى عليه النشائي وغيره وتعليل الرافعي انقضاء العدة بالاقرار مع الحمل بان الحكم بعدم التداخل ليس الا لرعاية صورة العدتين تعبد او قد حصلت يدل على ذلك كما قاله النشائي قال وما في التعليقة فاسد فكل كلام الحاوي على اطلاقه ووجهه ان الاقرار انما يعتد بها اذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد اتفق ذلك الحكم هنا للعلم باشتغال الرحم وعليه سياقي ان له الرجعة الى وضع الحمل وان كان من وطء الشبهة انتهت قال مروا المعتمد انه مفرع على الضعيف المذكور فمافي المحلى ممنوع اسم (قوله) سواء اكان الحمل من الوطء بان طلقت حائلا ثم وطئت فحملت وقوله ام لا بان كانت حاملا من الزوج فطلقت فوطئت اسم (قوله) او عدنا شخصين (اي محترمين كسليمين او ذميين ويحترز بذلك عما لو كانا حريين وتزوجها الثاني في العدة ووطئها ثم اسلمت مع الثاني او امانا وترافعا اليها مع بقاء عدة الاول فان بقية عدة الاول تلغ وتستأنف عدة بعد التفريق بينها وبين الثاني اسم (قوله) فوطئت بشبهة (راجع للثنتين قبله وبقى للسكاف ما ذكره الشارح بقوله او كانت زوجة الخ فالصور ثلاثة وعلى كل فالاولى اما حمل والثانية غيره او بالعكس او كلاهما غير حمل وثلاثة في ثلاثة بتسعة وقوله وتقدم عدة حمل في هذه ستة من التسعة وذلك لان الاولى اما حمل والثانية غير حمل او عكسه كما اشار اليه الشارح وهذا في الثلاث التي في المتن والشارح وقوله فطلاق فيها ثلاث صور وقد علمت وجه استخراج الكل اسم (قوله) فان كان من المطلق الخ (واما عكسه بان كان من الشبهة وهي طارئة على الطلاق فتتقضى بوضعه عدة الشبهة وتكمل بعد الوضع على ماضى من عدة الطلاق وكذلك اذا كانت نافية على الطلاق لكن في هذه تستأنف بعد وضع الحمل عدة كاملة للطلاق تامل (قوله) ثم تعتد للشبهة بالاقرار (اي ان كانت من ذواتها كما هو ظاهر فان كانت من ذوات الاشهر فلا يحسب زمن النفاس من العدة كما سيأتي في كلام الشارح فليتامل اسم شورى (قوله) فان لم يكن حمل فتقدم عدة طلاق (فان لم يكن حمل ولا طلاق قدمت عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعتد للثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما اسم حل وفي سم مانصه وان كانتا اي العدتان من شبهة قدمت الاولى لتقدمها فان نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ووطئها غير بشبهة قبل وطئه او بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الوطء بالشبهة لتوقفها على عدة النكاح على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفساد قوة الصحيح حتى يرجح بها فهم كواثنتين وطأها بشبهة اسم من شرح الروض وقوله لتوقفها الخ يخرج ما لو فرق بينهما قبل وطء الغير اسم (قوله) وان سبق وطء الشبهة الطلاق الخ (فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة الطلاق ثم بعد انقضائها تنبئ على القرأين السايقين اللذين لعدة وطء الشبهة اسم شيخنا وان لم يسبق منهما شيء تستأنفها بعد عدة الطلاق (قوله) وله رجعة فيها (وكذا له التحديد الا وقت وطء الشبهة قال في الروض فيما اذا لم يكن حمل انه اى الشأن يقدم عدة الطلاق قال وله رجعتها في عدته وكذا له تجديد نكاح البائن فيها ولكن يحرم استمتاع الزوج بهافي عدة الشبهة التي شرعت فيم اعقب الرجعة والتحديد لقيام المانع ثم قال فيما اذا كان حمل وكان الحمل للمطلق فله رجعتها قبل الوضع وكذا له تجديد نكاحها قبله لكن بعد التفريق بينهما في الصورتين لانها في مدة اجتماع الواطئ بها اخرجت عن عدته بكونها افراسا للواطئ حكاه الاصل عن الروياني في الاولى واقره وتعقبه البلقيني بانه كيف يتصور الخروج عن عدة الحمل ولو سلمنا لم يرد على ما اذا كانت العدة بالحمل بوطء الشبهة وذلك لا يمنع الرجعة عند الشيخ ابى جامد ومن تبعه وسياقي بسطه اسم (قوله) ايضا وله رجعة فيها (اي سواء تقدمت على عدة الشبهة وكانت حملا او غيره او تاخرت عن عدة الشبهة ولا تكون الا غير حمل وذلك فيما لو تقدمت عدة الشبهة على عدة الطلاق لكونها حملا سواء كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق او متاخرا عنه وقوله وقبها اي قبل عدة الطلاق والقبيل هو مدة الشبهة المتقدمة على عدة الطلاق لكونها حملا سواء

سواء اكان الحمل من الوطء  
أم لا (او) لزوما عدنا  
(شخصين كان كانت في عدة  
زوج او) وطء (شبهة  
فوطئت) من آخر (ب) شبهة  
كنكاح فاسدا وكانت  
زوجة معتدة عن شبهة  
فطلقت (فلا تداخل) لتعدد  
المستحق بل تعتد لكل  
منهما عدة كاملة (وتقدم  
عدة حمل) تقدم أو تاخر  
لان عدته لا تقبل التأخير  
فان كان من المطلق ثم وطئت  
بشبهة بالاقرار (فان لم يكن  
حمل فتقدم عدة (طلاق)  
على عدة الشبهة وان سبق  
وطء الشبهة الطلاق لغوتها  
باستنادها الى عقد جائز  
(وله رجعة فيها) سواء  
اكان ثم حمل أم لا



تقدمت على الطلاق أم تأخرت فالخاصل أن قوله وله رجعة فيه صورتان وقوله وقبها فيه صورتان اهـ (قوله  
 ليكنه لا يراجع الخ) عبارة شرح مروه له الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره كأنقلاؤه عن  
 الروياني وأقره أي لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتي وسيعلم مما يأتي أن نيته عدم  
 العود إليها كالنفريق وذلك لأنها به صارت فراشا للواطئ فخرجت عن عدة المطلق واستشكال البلقيني بان  
 هذا لا يزيد على ما يأتي إن حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ممنوع بل يزيد عليه إذ مجرد وجود الحمل أثر عن  
 وجود الاستفراش ولو شك أن الماثر أقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع أثره لما ضعفه بالنسبة إليه ولو  
 اشتبه الحمل فلم يدور من الزوج أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل الوضع مرة وبعده أخرى ليصادف التجديد  
 عدته يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحاق القائف وقوعه في عدته كفي  
 وللحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها إن ألحق القائف الولد به ما لم تصرف فراشا غيره بنكاح فاسد  
 فتنقطع نفقتها إلى التفريق بينهما انشوزها ولا مطالبة لها قبل اللحق إذ لا وجوب بالاشك فان لم يلحق به أو  
 لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ وانتهت ولو اختلف الزوج والزوجة  
 في أن الرجعة قبل وطء الشبهة أو وقتها فدعى الزوج الأول لتصح الرجعة والزوجة الثانية لتبطل فهل يصدق  
 الزوج أو الزوجة فيه نظر والأقرب تصديق الزوج لأن الأصل بقاء جفته اهـ ع ش على مـ (قوله وقت  
 وطء الشبهة) المراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء اخذ من العلة وإن طالت المدة بينهما  
 سواء في النكاح الفاسد أو غيره كما يأتي اهـ قل على الجلال (قوله لخروجها حينئذ الخ) أي وحينئذ لا يحسن  
 الاستدراك لأن مقتضاه أن هذا الوقت من عدة الطلاق والتعليل ينافي هذا المقتضى اهـ شيخنا ولينظر  
 ما معنى الخروج هل معناه أن مدة استفراش الغير لا تحسب من عدة الطلاق وتكمل على ما مضى منها بعد  
 زوال الاستفراش أو معناه شيء آخر غير هذا والظاهر هو الأول اهـ (قوله وله رجعة قبلها) أي قبل أن  
 تشرع فيما بقي منها إن كان سبق منها شيء قبل وطء الشبهة وقبل أن تشرع فيها فيما إذا لم يسبق منها شيء (قوله  
 لأن عدته) أي المطلق لم تنقض أي لعدم الشروع فيها بالكلية ومدار صحة الرجعة على وقوعها قبل انقضاء  
 عدة الطلاق سواء وقعت في أثناءها أم قبل الشروع فيها بالكلية اهـ (قوله فان راجع فيها ولا حمل الخ) في  
 هذا صورتان ذكرهما بقوله بان تستأنفهما الخ وأشار إلى محترز قوله ولا حمل بقوله فان كان ثم حمل منه  
 الخ وبقوله ولوراجع حاملها الخ وفي القسم الأول من هذين صورتان من حيث أن قوله واعتدت للشبهة  
 بعد الوضع والنفاس معناه بان تستأنفها إن سبق الكلام وطء الشبهة وتنمها إن انعكس ذلك وكذا في  
 الثاني صورتان لأن قوله ولوراجع حاملها من وطء شبهة صادق بما إذا كان وطء الشبهة سابقا على الطلاق  
 أو لاحقا له وهذا كله بقطع النظر عن تقييد الشارح قول المتن فان راجع ولا حمل بقوله فيهما إما بالنظر  
 إليه فيكون قول الشارح الاتي ولوراجع حاملها من شبهة الخ محترز القيد المذكور كما سيأتي تأمل (قوله  
 وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره) أي وإن لم تكن شرعت فيها اهـ حل (قوله انقطعت)  
 أي عدة الطلاق (قوله ولا يتمتع بها) راجع لقوله فان راجع ولا حمل اهـ شيخنا (قوله رعاية للعدة)  
 قال حج ومنه أي من رعاية حق الغير يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والحلوة بها  
 لأنها كالأجنبية اهـ حل وعبارة شرح مـ ويؤخذ منه حرمة نظرها إليها ولو بلا شهوة والحلوة  
 بها انتهت وقوله ويؤخذ منه أي من حرمة التمتع وقوله حرمة نظرها هذا يخالف ما مر له قيل  
 الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المعتدة عن شبهة وعبارة ثم وخرج  
 بالتي تحل زوجته المعتدة عن شبهة ونحوامة بجوسية فلا حمل له إلا أنظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها اهـ  
 ويمكن الجواب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة ولا يلزم من ذلك  
 اعتمادها فليراجع وليتأمل على أنه قد يمنع اخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا بعد تمتعا وهذا بناء  
 على أن الضمير في منه راجع للمتن إما أن جعل راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اهـ

ليكنه لا يراجع وقت وطء  
 الشبهة لخروجها حينئذ عن  
 عدته بكونها فراشا للواطئ  
 (و) له رجعة (قبلها) أي  
 قبل عدة الطلاق بان يكون  
 ثم حمل من وطء الشبهة وإن  
 راجع في النفاس لأن عدته  
 لم تنقض وخرج بالرجعة  
 التجديد فلا يجوز في عدة  
 غيره لأنه ابتداء نكاح  
 والرجعة شبهة باستدامة  
 النكاح وهذه وكذا التي  
 قبلها فيما إذا كان ثم حمل  
 أو سبقت الشبهة من زيادتي  
 (فان راجع) فيها (ولا حمل  
 انقطعت وشرعت في  
 الأخرى) أي في عدة وطء  
 الشبهة بان تستأنفها إن  
 سبق الطلاق وطء الشبهة  
 وتنمها إن انعكس ذلك  
 (ولا يتمتع بها حتى تقضيها)  
 رعاية للعدة فان كان ثم  
 حمل منه انقطعت العدة أيضا  
 واعتدت للشبهة بعد الوضع  
 والنفاس وله التمتع بها



عش عليه (قوله إلى مضيها) أي الحمل والنفاس وقوله ولو راجع حامل من وطء شبهة الخ محترز تقييده بقوله فيها عند قول المتن فإن راجع ولا حمل الخ فكانه قال أم لو راجع قبلها وصورتها ما لو طلقها حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع (قوله فليس له التمتع بها) أي ومعلوم أنه حينئذ لا عدة عليها للطلاق لأن الرجعة اسقطتها

(فصل في حكم معاشرته المفارق) أي وما يذكر معه من قوله ولو نكح معتدة بظان صحة إلى آخر الفصل (قوله لو عاشر مفارق) أي المعاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وإزلم تنصل بالخلوة ليلادون النهار اه زى وفي قول على الجلال والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان عليها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا والخلوة بها كذلك وغير ذلك وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها تمنع من حسابان عدتها عن الطلاق مدتها لأنها في فراش اجنبي بوجود طلاقها لكنها كالمعتدة لتأخر عدتها إلى فراغ المعاشرة بالفرق بينهما ولها في مدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن إلا في حقوق الطلاق وما الحق به وإذا انقطعت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها أن لم يسبق منها شيء على المعاشرة والافتكها لها وفيها حكم البائن فلا تصح رجعتها فيها وتنقض بها عدة وطء قبلا وان تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع اه (قوله لم تنقض عدتها) أي وإن طالت المدة نحو عشرين سنة مثلا والمراد بالمعاشرة أن يكون بحيث يتمكن منها بوطء أو غيره اه شيخنا فاذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود إليها كملت على ما مضى قبل المعاشرة وهذا يقيد أن المعاشرة تنقطع بالنية والظاهر أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرته جديدة اه حل وفي حج مانصه لكن إذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود إليها فإدام ناوينا فهي باقية فيما يظهر كملت على ما مضى فان لم يمض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام حل في القولة الآتية فلا منافاة (قوله نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية) أي في عدم انقضاء العدة فلا تزوج مادام معاشرها بعد وطء الشبهة وليست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو اختها أي واستمرت الشبهة والابان علم فلا تكون كالرجعية وإن عاشر بالوطء لأنه غير شبهة وعبرة حج ولو وجدت أي الشبهة بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية اه حل (قوله فهو في أمته كالمفارق) أي فلا فرق بين معاشرته بالوطء أو غيره ومقتضاه أنه يلحقها الطلاق بعد فراغ الأقراء أو الأشهر الحاصلة مدة المعاشرة إلى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعده مفارقة السيد لها وتوقف فيه الحلبي والتوقف ظاهر لعدم التقصير من الزوج حرر اه بخط شيخنا ح ف (قوله فهو في أمته) أي سواء كانت مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفارق أي فلا فرق بين أن يعاشرها السيد بوطء أو غيره وقوله أو غيره أي ولا فرق في المفارقة التي عاشرها غير السيد بين أن تكون مفارقة بطلاق رجعي أو غيره وقوله فكالمفارق أي فإن عاشر بوطء زنا لم يؤثر أو بشبهة لم تنقض عدتها فقد علمت أن المعاشرة من السيد لا تنقيد بكونها رجعية كما صرح به حل وإن اقتضى ظاهر الشارح خلافه وكذا المعاشرة من الاجنبي غير السيد أخذ من قول ممر واما معاشرتها يعني من غير السيد فإن كان زنا لم يؤثر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولو نكح معتدة الخ اه وكتب على الآتي عش مانصه قوله ولو نكح معتدة أي عن طلاق بائن أو رجعي اه بخط شيخنا الحفني ومن خطه نقلت (قوله ولا رجعة بعدهما) هذا تقييد لقوله لم تنقض أي إلا بالنسبة للرجعة اه شيخنا (قوله احتياطا) وقوله فيما بعد لذلك أي للاحتياط وعبرة شرح ممر احتياطا فيهما وتغليظا عليه لتقصيره وهذا هو المفتى به وحينئذ فهي كالرجعية في حقوق الطلاق وفي وجوب سكنها وفي أنه لا يحد بوطئها وكالبائن في أنه لا توارث بينهما وفي أنه لا يصح منها إيلاء ولا ظهار ولا لعان وفي أنه لا نفقة لها ولا كسوة أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى انتهت ببعض تصرف في اللفظ سنده ما كتبه عش والرشيدي عليه وفي قوله وأنه لا نفقة لها أي لأنها بائن بدليل أنه لا تجوز رجعتها قال البلقيني

إلى مضيها لأنها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كاصلها (فصل في حكم معاشرته المفارق المعتدة بوطء) عاشر مفارق (بوطء أو غيره رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية أما غير المفارق فإن كان سيدها فهو في أمته كالمفارق في الرجعية أو غيره فكالمفارق في البائن وخرج بما ذكر عدة الحمل فتتقضى بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدهما) أي بعد الأقراء والأشهر وإن لم تنقض بهما العدة احتياطا



ولا يصح خلعها بالذلل والعوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة ياحقها الطلاق ولا يصح خلعها لاهذه ولم  
 ار من تعرض له اه قال الناشري وينبغي ان يكون المراد انه اذا خالعهما وقع الطلاق ولا يلزم العوض اه سمع على  
 خج اه ع ش عليه وفي قل على الجلال ولا تنتقل لعدة وفاة لو مات عنها وليس له تزوج نحو اختها ولا اربع  
 سواها ولا يصح عقده عليها اه والحاصل انها في مقدار عدتها من وقت الطلاق لها حكم الرجعية من غير  
 تفصيل وفيما زاد على هذا المقدار وفي دوام المعاشرة لها حكم الرجعية في سنة احكام في حقوق الطلاق وفي  
 وجوب سكنها وفي انه لا يجذبوطها وليس له تزوج نحو اختها ولا اربع سواها ولا يصح عقده عليها ولها  
 حكم البائن في تسعة احكام في انه لا تصح رجعتها ولا تورث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان  
 ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح خلعها بمعنى انه اذا خالعهما وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال  
 بعضهم ليس لنا امرأة ياحقها الطلاق ولا يصح خلعها لاهذه واذ ماتت عنها لا تنتقل لعدة وفاة تامل (قوله  
 وفيه كلام) اي في هذا الحكم وهو نفي الرجعة المذكورة بقوله ولا رجعة بعدهما وقوله ذكرته مع جوابه في شرح  
 الروض وغيره عبارة شرح الروض وما نقله كاصله عن البغوي من عدم ثبوت الرجعة وهو ما جزم به في  
 المنهاج ونقله في المحرر عن المعتبر وفي الشرح الصغير عن الائمة قال في المهمات والمعروف من المذهب المفتي  
 به ثبوت الرجعة كما ذهب اليه القاضي ونقله البغوي في فتاويه عن الاصحاب نقل الرافعي نقل اختيار البغوي  
 دون من قوله وذكر نحوه الزركشي لكن يعارض نقل البغوي له عن الاصحاب نقل الرافعي مقابلة عن المعتبر  
 والائمة كما مر اه (قوله ويلحقها طلاق) اي بلا عوض كما مر ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق  
 ايضا لانه تغليظ ويلزمها عدة لهذا الطلاق قاله شيخنا م ر ر انظر ما فائدة هذه العدة وقوله الى انقضاء العدة  
 اي بالتفريق بينهما ويلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الاولى او لم تتصل كما  
 مرو يدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الاولى او بعدها ان وجد وليس لها ان تتزوج فيها كما قبلها  
 والظاهر انه لا سكني لها فيها وان لا يتمتع عليه نحو اختها بعد التفريق فراجع ذلك اه قل على الجلال راجعناه  
 فوجدنا عباراتهم مصرحة بان الاحكام التي تثبت لها بعد العدة الاصلية التي تعقب الفراق تستمر وتسحب  
 الى انقضاء العدة التي تشرع فيها بعد زوال المعاشرة ومن تلك الاحكام السكني بل والنفقة على قول فيجب ان  
 لها حتى في مدة العدة التي بعد زوال المعاشرة تامل (قوله الى انقضاء عدة) اي العدة التي تستأنفها بعد زوال  
 المعاشرة ولا رجعة له في هذه الصورة لان حقوق الطلاق للتغليظ عليه اه حل وصورة ما تنقضي به عدتها ان  
 يترك معاشرتها ويمضي بعد ذلك ثلاثة افرام أو أشهر ان لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة والا بنت على  
 ما مضى اه ع ش (قوله ولم تنكح معتدة) اي من غيره بقربنة قوله يظن صحة وامالو نكح معتدته فسيأتي اه  
 شيخنا (قوله انقطعت بوطنه) وحينئذ يقال ان كانت المعتدة حاملا او حائلا وحملت من الوطء انقضت عدة  
 الحمل بوضعه سواء فرق القاضي بينهما ام لا وتحتاج بعده الى عدة اخرى لانه قد اجتمع عليها عدتان من  
 شخصين واما اذا لم يكن حمل فلا تعتد بغيره حتى يفرق القاضي بينهما فان فرق بينهما كملت العدة التي  
 نكحت فيها اي بنت على ما مضى منها قبل النكاح ثم بعد تمامها تستأنف اخرى لو طء الشبهة وزمن الفراش  
 أي زمن عدم التفريق لا يحسب عن واحدة من العديتين (قوله بخلاف ما اذا لم يطأ الخ) أي فلا تنقطع بل  
 تسكنها وان كانت زوجة له اه (قوله ولو راجع حائلا) خرج مالو طلقها بلا رجعة فيكفيها عدة  
 الطالة الاولى عنهما وكانها وقعا معا وان كان الثاني بعوض اه قل على الجلال (قوله لعودها  
 بالرجعة الخ) اي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يطأ طلاق بعد وطئها والمطالبة بعد الوطء تعتد  
 بخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح جديد وقد طأقت فيه  
 قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي الذي حصل فيه الوطء قبل الطلاق من أصله  
 وكونها وطئت فيه علم من قوله ولو راجع لانه لا يراجع الا ان كانت مدخولا بها كما هو معلوم واذا

وفيه كلام ذكرته مع جوابه  
 في شرح الروض وغيره  
 (ويلاحقها طلاق الى انقضاء  
 عدة) لذلك (ولو نكح معتدة  
 بظن صحة ووطء انقطعت)  
 عدتها (بوطنه) لحصول  
 الفراش به بخلاف ما اذا لم  
 يطأ وان عاشرها لا تنفاه  
 الفراش (ولو راجع حائلا  
 او حاملا فوضعت ثم طلقها  
 استأنفت) عدة (وان لم يطأ)  
 لعودها بالرجعة الى النكاح  
 الذي وطئت فيه ولو طلقها  
 قبل الوضع انقضت عدتها  
 به وان وطئ لا طلاق الآية



كان الفرض انه وطئها في النكاح الذي طاق فيه والرجعة تعيد هذا النكاح كان الطلاق بعدها مقتضيا لاستئناف العدة لانه طلاق بعد وطئ سراً وطئ بعد الرجعة ام لا بخلاف ما سياتي في تجديد العقد إذ الم يطأ بعد التجديد ثم طاق حيث لا استئناف عدة بل تبني على ما مضى قبل التجديد كما اشار له بقوله في ما سياتي ولا عدة لهذا الطلاق الخ (قوله ولو نكح مئذته) بان كان الطلاق باناً بعرض فانه يصح له العقد عليها في عدته اهـ شيخنا (قوله ودخل فيها البقية) اي على تقدير بقائها ولا في مجرد وطئها انقطعت العدة بالكلية ولم يبق لها بقية اصلاً اهـ شرح مربالمعنى (قوله ودخل فيها البقية) اي على فرض ان تكون هناك بقية من قبيل فرض المحال اذن المعلوم ان النكاح الثاني المفرون بالوطء يقع العدة واثراً فلا يبقى لها حكم بخلاف ما اذا لم يقرن بالوطء فانه وان قطع استمراره لم يكن ماضياً منها لم يضمحل فتكمل عليه اذا طلقها حينئذ اهـ شيخنا (قوله بنت على ما سبق) ولا استئناف عدة جديدة لان العقد لا يقطع العدة ويطلبها الا اذا اقترن به الوطء بخلاف الرجعة فانها تنقطع العدة مطاقاً لانها ليست نكاحاً مبتدأ وانما هي استدامة نكاح (قوله بخلاف ما مر في الرجعية) اي في قول المتن وان لم يطأ ثم طلق استأنفت واذا نكحها ولم يطأ ثم طلقها بنت على ما مضى قبل النكاح والفرق يعلم من كلامه اهـ

(فصل) في عدة الوفاة الخ (قوله يجب بوفاة زوج الخ) (فرع) مسخ الزوج حجباً اعتدت زوجته عدة الوفاة او حيواناً اعتدت عدة الطلاق اهـ مر اهـ سم (قوله كزوجة صبي) اي لا يولد لمثله بان لم يستكمل تسع سنين اهـ شيخنا (قوله ولو رجعية) بان مات بعد طلاقها طلاقاً رجعياً فانها تنتقل لعدة الوفاة وتسقط عنها بقية عدة الطلاق كما في مر (قوله اربعة اشهر وعشرة) والحكمة في ذلك ان الاربعة بها يتحرك الحمل وتنفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور حمل ان كان وزيدت العشرة استظهر اراولان النساء لا يصبرن عن الزوج اكثر من اربعة اشهر فحملت مدة تفجمن وتعتبر الاربعة بالاهلة ما لم يميت اثناء شهر وقد بقي منه اكثر من عشرة ايام فتعسب ثلاثة بالاهلة وتسكمل من الرابع اربعين يوماً ولو جملت الاهلة حسبها كاملة اهـ شرح مر وقوله اكثر من عشرة ايام اي واما ما بقي منه عشرة فقط فتعسب باربعة هلالية بعدها ولو زرافص اهـ ع ش عليه واما ما بقي دون العشرة فتعسب بعد الباقي باربعة هلالية وتسكمل على ما دون العشرة عشرة ايام من الشهر الخامس (قوله والذين يتوفون الخ) قد يقال توفي فلان وتوفي فلان اذا مات فمن قال توفي معناه قبض واخذ ومن قال توفي معناه قبض واخذ استوفى اجله وعمره وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء اهـ شربري والاخبار في الآية لا يستقيم الا بتقدير مضاف هو المبتدأ فمدبره وزوجات الذين الخ اهـ شيخنا (قوله وعشرا) اي عشر ليال فسرهما بالليالي وفي المتن بالايام لوجود البناء في المتن دون الآي والعشرة تكون بالضد عند افرادها ولا يقال المعدود محذوف فيجز كل منهما الا نأقول نعم ولكن التعاكس افسح مع حذفه اهـ شيخنا وفي قل على الجلال قوله اي عشر ليال فسر العشر بذلك لتأنيدها والمراد ايامها وانما اختيار الليالي لانها غرر الشهور والايام واهـ بقوله بايامهم الى دفع ايام اخرج اليوم العاشر من المدة فتأمل (فرع) لو قال لها انت طالق قبل موتى باربعة اشهر وعشرة ايام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعياً ويؤخر عما ياتي انه لا احداث عليها ايضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها كما تقدم اهـ قل على الجلال (قوله والآية محمولة على الغالب) جواب عما يقال الآية عامة في الحرائر وغيرهن والحاملات منه ومن غيره والحائلات مع ان المدعى ليس كذلك فقال هي محمولة على الغالب ولما ورد عليه قصورها حينئذ عن الحاملات من غيره اشار الى قياسهن على ما فيها بقوله والحق بن الخ (قوله ولغيرها كذلك نصفها) وما يحثه الزركشي وغيره ان قياس ما مر انه لو ظننا زوجته الحرة لزمها اربعة اشهر وعشر صحيح اذ صورته ان يطأ زوجته الامة ظاناً انها زوجته الحرة ويستمر ظنه الى موته فتعسب الوفاة عدة حرة اذ

(ولو نكح مئذته ثم وطئ ثم طاق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لانها لو احدى ولو طلق قبل الوطء بنت على ما سبق من العدة واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية (فصل) في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداث (يجب وفاة زوج عدة وهي) اي عدة الوفاة (لحرة حائل او حامل من غيره كزوجة صبي) او مسح (ولو رجعية اولم توطأ اربعة اشهر وعشرة) من الايام (بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اي عشر ليالي بايامها وسواء الصغيرة وذات الافراء وغيرهما والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات والحق بن الحاملات ممن ذكر وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن ويكمل المنكسر بالعدد كنظائره (ولغيرها) ولو مبعضة (كذلك) اي حائل



أو حامل من ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة (٤٥٦) أيام بلياليها وباقى في الانكسار ما سرر تعبيري بغيره وبغيره أعم من تعبيري بما

ذكر (ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيره (ولو مجبراً) بقي انثياه (أو مسلولاً) بقي ذكره (وضعه) أي الحمل إنزله تعالى وأولات الاحمال اجعلن ان يرضن حملهن فهو مقيد للآية السابقة وفارق المجبوب والمسلول الممسوح فان المجبوب بقي فيه أوعية المي وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والمسلول بقي ذكره وقد يبلغ في الإيلاج فيأخذ وينزل ماء رقيقاً بخلاف الممسوح (ولو طلق إحدى امرأتيه) معينة عنده أو مبهم (وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانِ) للمعينة (أو تعين) للمبهم ولم يبطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات اقراء في طلاق رجعي أو وطئها وهما ذوات أشهر مطلقاً أو ذوات اقراء في رجعية بقرينة ما يأتي (اغتنب الوفاة) وأن احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطمهر الاحتياط في الجميع (لا في طلاق) (بائن) ووطئها أو

الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر (قوله أو حامل من ذكر) أي من الصبي والممسوح اه ع ش (قوله والحامل منه الخ) عبارة أصله مع شرح مر وعدة حامل لوفاة بوضعه بشرطه السابق وهو انفصال كما ونسبته إلى صاحب العدة ولو احتمالاً كمنى بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها نفى حملها ثم طلق زوجته له أخرى ثم اشتبهت المطلقة الحامل بالملاعنة الحامل أيضاً ويكون ذلك تنظيراً انتهت أي فكانه قال ولو احتمالاً لا نظير المنفى بلعان فإنه ينسب إلى الثاني احتمالاً لكن ينظر ما صورة المنسوب للبيت في مسئلتنا احتمالاً لا نظير المنفى بلعان فإنه ينسب إلى الثاني احتمالاً لكن ينظر ما صورة المنسوب للبيت في مسئلتنا احتمالاً لا رشيدى عليه (قوله أو مسلولاً) أي خصيته أو وقولهم الخصية اليمنى للهامر اليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والافتقار وجب من له اليسرى فقط وله ماء كثير وشعر كذا قاله شرح مر (قوله وضعه) أي ولو ثانی توأمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه ما لو مات في بطنها فلا بد من انفصاله وإن مكث سنين كما مر اه قل على الجلال (قوله فهو مقيد للآية السابقة) وعلى هذا لا يناسب حملها على الغالب الذي ادعاه فيما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه مخصص فتأمل اه قل على الجلال (قوله ولو طلق إحدى امرأتيه الخ) حاصل ما ذكره تسع صور سبعة في قوله اعتدتا لوفاة وثلثان في قوله لا في بائن الخ اه شيخنا وبيان التسع أن من لم توطأ منهما أو من أحدهما لا يقال فيها ذات أشهر ولا ذات اقراء لا يقال في طلاقها أنه تارة بائن وتارة رجعي فحينئذ إذا لم يبطأ واحدة منهما صورة واحدة لا غير وإذا وطئ أحدهما فقط يتأتى في الموطأة صورة أربعة لأنها إما ذات أشهر أو ذات اقراء وعلى كل فطلاقاً إما بائن أو رجعي وإذا وطئها معاً يتأتى في هذه الأربعة أيضاً وإذا ضمت واحدة إلى أربعة وأربعة كانت الجملة تسعة (قوله ولم يبطأ واحدة منهما) محترز قول المتن فتعبد من وطئت وفيه صورة واحدة وقوله أو وطئ واحدة الخ محترز قوله وهي ذات اقراء وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً أي في طلاق رجعي أو بائن ففي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء في طلاق رجعي محترز قول المتن لا في بائن وفيه صورة واحدة وهذه أربع صور وقوله أو وطئها الخ من جملة محترز قول المتن الآتي وهي ذات اقراء وقوله مطلقاً أي في بائن أو رجعي وفي هذا صورتان وقوله أو ذات اقراء الخ من جملة محترز قوله لا في بائن وفيه صورة واحدة فهذه صور ثلاثة تضاف إلى الأربعة المتقدمة فجملة المفاهيم سبع صور وبقي المنطوق قوله لا في بائن الخ صورتان تأمل وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً أي في طلاق رجعي أو بائن لأن الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كما في الرجعية أو لا كما في البائن وقوله أو ذات اقراء الخ أي لأنها حينئذ تنتقل إلى عدة الوفاة وقوله في الأولى أي لأن المطلقة الغير المدخول بها لعدة عليها اه سم (قوله) أن احتمل أن لا يلزمها الخ) هذا الاحتمال لا يتأتى فيما إذا كانت رجعية لأنها تنتقل لعدة الوفاة فتقوله في غيرها أي في بجموع غيرها الخرج صور الرجعي اه شيخنا لكن هذا الجواب لا يتأتى مع قوله التي هي أقل إلى قولهم في ذات الاقراء ومعلوم أن ذات الاقراء لم يذكرها إلا في الرجعي فالحق بقاء الايراد اه (قوله) أن يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لأنها إذا ماتت زوجها في أثناء عدتها انتقلت إلى عدة الوفاة فكيف يمكن في حتمها هذا الاحتمال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية اه سم ويمكن أن يصور بما إذا انقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله الآتي به) تقدم محترزه وقوله من وطئت تقدم محترزه أيضاً وكذا محترزه وهي ذات اقراء فالصور السبع المتقدمة مفاهيم هذه القيود (قوله بالاكثرين من عدة وفاة الخ) ولو مضت جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لأن كلا يحتمل أنها متوفى عنها وإنما مطلقة منقضية العدة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله وعدة اقراء) أي بتمامها أن لم يمض منها قبل الوفاة شيء أو بعضها الباقي أن مضى منها شيء قبل الوفاة ففي هذه يقابل بين الباقي من الاقراء وعدة الوفاة اه شيخنا (قوله ووجه

اعتبار

أحدهما) (فتعبد من وطئت وهي ذات اقراء بالاكثر من عدة

وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (اقراء من طلاق) لذلك رتبة غير لوفاة لما تقرروا ذكر حكم وطئ أحدهما في الجميع من زيادتي ووجه



اعتبار الخ) جواب عما أورده البلقيني من أن حسابا منها من الطلاق مبني على ضعيف والمعتمد أنها تحسب من التعيين فاجاب الشارح بأن محل حسابها من التعيين ان تيسر والا فتحسب من الطلاق باتفاق اه (قوله ووجه اعتبار الاكثر الخ) اي فليس مبني على ضعيف وهو اعتبار عدة المبهمة من الطلاق لان التعيين كما زعمه البلقيني فلو مضى قبل الوقت فراق مثلا اعتدت بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لامن عدة الوفاة ومن ثلاثة اقرأت تأتي بها بعد الموت وان كان وهو القياس اه (قوله ذكرته في شرح الروض) عبارته ووجه اعتبار الاقرأة من الطلاق في المبهمة مع ان عدتها انما تعتبر من التعيين لامن الطلاق انه لما ايس من التعيين اعتبر السبب وهو الطلاق لكان قال البلقيني ما ذكره الشيخان هنا انما يستقيم على مرجوح وهو ان عدة من الطلاق وقد صرح ابن الصباغ والبعوي بخلافه فقالا لان فلما العدة ثم من اللفظ فيها كذلك او من التعيين فقدمت قبل ان يعين فنكون العدة من الموت اه وفي سم ما نصه قوله وفيه كلام ذكرته في شرح الروض هو ما نقله البلقيني عن بعض الاصحاب اما اذا جعلنا العدة من التعيين وهو الاصح فالقياس حسب ان الاقرأة هنا من الموت وقال الرافعي في حالة الابهام ان قلنا ان الطلاق من وقت اللفظ فالحكم كما ذكرنا فيما لو اراد معينة وان قلنا من وقت التعيين فوجهان اشهرهما الاعتداد بالاقصى لكن الاقرب نحسب من وقت الموت ايضا لان بالموت حصل الياس من التعيين والثاني ان كلاتعد عن الوفاة لان التفريع على ان الطلاق يقع بالتعيين واذالم يعين كان لم يطلق اه والاصح ان الطلاق لو في حالة الابهام يكون من اللفظ وان كانت العدة من التعيين الواقع بعد ذلك على الصحيح (فرع) لو اسلم على اكثر من العدد الشرعي ومات قبل الاختيار اعتد كل من زوجاته بالاكثر كما هنا اه (قوله لا تنكح زوجته) اي ولا مستولدة اه قل على الجلال (قوله لا تنكح زوجته حتى يثبت الخ) نعم لو اخبرها عدل ولو عدل رواية باحدهما حل لها باطنا ان تنكح غيره قاله القفال والقياس انها لا تقرر عليه ظاهرا ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو اختها او خامسة سواها اه شرح مر (قوله بما مر في الفرائض) عبارته هناك ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بيته بموته او يحكم قاض به بمضي مدة لا يمشى فوقها ظنهما اه (قوله اذلا يجوز الخ) عبارة شرح مر لخالفته القياس الجلي لانه جعله ميتا في النكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط اه وعبارة الحلبي قوله اذلا يجوز ان يكون حيا الخ اي لان النكاح اولى من المال في المراعاة اه (قوله وبان ميتا) اما اذا بان حيا فهي له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثاني لان وطأه بشبهة اه شرح مر ولاحد عليه به ولا عليها كما ياتي ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا في الثاني ولنشوزها على الاول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لمنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث اه قل على الجلال (قوله صح النكاح الخ) ولا يشك بما تقدم في المرتبة حيث لا يصح نكاحها مع ان الحاصل في كل شك في حل المنكوحة لان الشك ثم لسبب ظاهره بطل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى اه حل وفي سم قوله ولو نكحت وبان ميتا الخ (اقول) هذا يشك على عدم الصحة الذي اعتمده مر فيما لو ارادت في العدة في وجود الحمل ونكحت قبل زوال الرية كما تقدم وقد اوردت ذلك عليه ففرق بان النكاح هنا وقع بعد تربص اربع سنين ومقدار العدة والقديم يكتفي بذلك فراعيته فاوردت عليه ان هذا الحكم لا يتقيد بما اذا نكحت بعد تربص المرأة المدة بل لو لم تربص ونكحت بعد مضي قدر العدة فقط وبان ميتا صح النكاح كما هو ضريح في كلامهم لاسيما كلام الروض ففرق بالم يظهر ولا يفيد فليتأمل اه سم (قوله ويجب احداث على معتدة وفاة) اي وان شاركها غيرها كان احبها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فانها تعتد بالوضع عنهما لانهما لو احدثا بخلاف ماله كانت معتدة للشبهة فقط كان احبها غيره بشبهة ثم مات عنها وهي حامل فالحمل عن الشبهة فقط فلا يجب فيه الاحداث وعليها عدة الوفاة بعد الوضع فيجب فيها الاحداث فعبارة المصنف احسن من قول بعضهم

اعتبار الاكثر من الطلاق في المبهمة مع ان عدتها انما تعتبر من التعيين انه لما ايس من التعيين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر او غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بما مر) في الفرائض (او طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت يتعين فلا يزال إلا بيقين وتعبير بما ذكر اولى من تعبيره بما ذكره (ولو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لخالفته القياس الجلي اذ لا يجوز ان يكون حيا في ماله وميتا في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة (صح) النكاح لخالفه عن المانع في الواقع فاشبهه بالوباع مال ابيه يظن حياته فبان ميتا (ويجب احداث على معتدة وفاة) لخبر الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا أي فانه يحل لها الاحداث عليه



صغيرة ومجنونة منعها مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) ولو رجعية ولا يجب لأنها ان فورقت بطلاق فهي مجنونة به أو يفسخ بالمسخ منها أو لمعنى فيها فلا يلحق بها فيهما الإيجاب الأحاديث بخلاف المتوفى عنها زوجها وذكر سنة في الرجعية من زيادتي وهو ما نقله في الروضة كاصلاها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزني بما يدعو الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الأحاديث من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحا (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزيئة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) لخبر الصحيحين أم عطية كذا تنهى أن نحد على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وان نكحت حل وان تطيب وان نلبس ثوبا مصبوغا بخلاف غير المصبوغ ككتمان وأبرسم لم تحدث في زينة كنعش وبخلاف المصبوغ لا زينة بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالأسود والبيض لا تنفاه الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان براقا

صافي اللون

وعلى المتوفى عنها زوجها الأحاديث لأنه يقتضي لزومه لها في زمن الحمل في المثال المذكور وليس كذلك أه شيخنا وعبارة شرح م ر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها أحاديث حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم ماتت اعتدت بالوضع عنها في وجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لأنه يصدق على ما بقى أنه عدة وفاة فيلزمها الأحاديث فيها وان شاركتها الشبهة انتهت (قوله أي يجب الاجماع على إرادته) وهو بما جاز بعد امتناع وجب قال شيخنا غالبا أه حل (قوله لأن غيرهما من لها ما أن يلزمها الأحاديث) بمعنى أنا نلزمها به وإلا فهو يلزم غير من لها ما أن أيضا لكن لزم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة أه رشيدى على م ر (قوله لأن غيرهما من لها ما أن) أي وان كان زوجها كافرا أه م ر أه ع ش على م ر (قوله ولا يجب الخ) صرح بهذا وان علم من السن للتصريح بالرد على الضعيف القائل بوجوده عليها كالماتوفى عنها قال م ر وفرق الأول بانها مجنونة بالفراق الخ فغرض الشارح من قوله لأنها ان فورقت بطلاق الخ إبداء فارق في القياس الذي استدل به الضعيف (قوله مجنونة) أي مجتذلة ونفسها قائمة منه فلا تحزن عليه بل تمنى هلاكه أه شيخنا وفي المختار الجفاء مدود ضد البر وقد جفوت ته أجفوه جفأ فهو مجفوف ولا تقل جفيته وتجا في جنبه عن الفراش تباعد وفي المصباح جفأ السرج عن ظهور الفرس يجفوجفا ارتفع ومنه جافيته فتجا في إذا بدت عن مودته وجفوت الرجل أجفوه أعرضت عنه أو طردته وهو مأخوذ من جفأ السيل وهو ما تنفاه السيل وقد يكون مع بعض وجفأ الثوب يجفوف إذا غطى فهو جاف ومنه جفأ البدن وهو غلظتهم وغلظاتهم أه (قوله وذكر سنة في الرجعية من زيادتي) وهو المعتمد وفي قل على الجلال قوله ويستحب لها الأحاديث هو المعتمد إذ لم ترج رجعة كالباثن وقوله الأولى لها أن تزني الخ حمل على ما إذا كانت ترجو رجعة ولم تكن ربية في فرجها بطلاقه أه (قوله لغة المنع) لأن المحدة تمنع نفسها الطيب والزينة أه حل وفي المصباح حدث المرأة على زوجها تحدد وتحداد بالكسر فهي حاد بغير هام واحدت أحاددا فهي محد ومحددة إذا تركت الزينة لموته أه وفي قل على الجلال ويقال بالجيم بدل الحاء أه وقوله تحد وتحدد بضم الحاء وكسرهما كما في المختار وبين المضموم بانه من باب ردولم يبين باب المكسور (قوله واصطلاحا ترك لبس الخ) فهو عبارة عن ترك ثمانية تأتي في كلامه أي الأحاديث الواجب عليها ترك هذه الأمور ما دامت في عدة الوفاة من أشهر أو حمل في الأشهر ظاهروا في الحمل يسقط عنها الوجوب بوضعه ولو بعد الموت باحظة (قوله بما يقصد لزيئة) لما قدر هذا في المتن لأنه يوم أنه إنما يمنع عليها اللبس المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة فاشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وان لم يقصد بصبغه خصوص زينة أه رشيدى على م ر وقوله ولو قبل نسجه أو خشن الغاية الأولى الرد على من قال بحل ما صبغ غزله ثم نسج والثانية للتعظيم هكذا يستفاد من صنيع أصله (قوله أو خشن) أي ولو خشن فهو مطوف على صبغ الذي قدره الشارح أه حل (قوله الأعلى زوج) أي فلا تنهى أن نحد عليه أربعة أشهر وعشرا بل تؤمر بذلك فاربعة معمول لفعل محذوف وقوله وان نكحت حل أي ونهى أن نكحت حل الخ فهو معمول لفعل مقدم مطوف على فعل مأخوذ من الاستثناء أه شيخنا عزيزي ولا يصح عطفه على أن نحد لأنه يصير المعنى وكنا تنهى أن نكحت حل الخ أي مع أن النهي إنما هو عن ترك الاكتحال لأن الفرض أن الأحاديث المنهى عنه كان لغير الزوج نعم يصح عطفه عليه إذا قدر مضاف أي وعن ترك الاكتحال الخ وأيضا يلزم على عطفه على أن نجد أنه يصير معنى الاستثناء الأعلى زوج فلا تنهى أن نحد بل تؤمر بان نحد وان نكحت حل الخ مع أن الاكتحال منهى عنه إلا أن يقدر مضاف أي وترك الاكتحال تأمل (قوله ككتمان) بفتح الكاف وكسرهما أه قل على الجلال (قوله وأبرسم) وهو الحرير الأبيض أه حل (قوله لا تنفاه الزينة فيه) هذا واضح عند قوم



حرم الا فلا (و) ترك (تحل بحب) يتحلى به كلؤلؤ (وماء بوج) من ذهب او فضة او غيرهما كنجاس ان موهما لو كانت المرأة من تتحلى به (نهارا) كخخال وسوار وخاتم لخبر أبي داود وغيره باسناد حسن المتوفى عنها لا لبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تحتضب ولا تسكتحل والممشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المغفرة بنفحتها يقال طين احمر يشبهها وخرج بالتحلى بما ذكر التحلى بغيره كنجاس ورصاص عاريين عمدا مروا بالنهار وهو من زيادتي التحلى بما ذكر لا فجا زبلا ٢٥٩) كرامة الحاجة (ومعها لغير حاجة

(و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو غير محرم لخبر ام عطية السابق واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض والنفاس قليلا من قسط او اظفار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهر انها ان احتاجت الى تطيب جاز كالا كتحال وبه صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتهما لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (اكتحال بكحل زينة) كأحمد ولو كانت سوداء وككحل اصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فيها ما طيب لخبر ام عطية السابق (الاحاجة) كرم (ف) تسكتحل به (ليلا) وتمسحه نهارا ويجوز للضرورة نهارا ذلك لخبر أبي داود انه عليه السلام دخل على ام سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت في عينها صبيرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار

ولا يتزينون بذلك وهذا يعارض قول حجاج وهذا كله فيما لا نص لهم فيه انه لازية او لغيرها واما ما نصرا عليه فيراعى وان طرد عرف بخلافه على ما يراه حجاج حل (قوله نهارا) راجع للتحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه ان لبس المصبوغ بمتنع ليلا ونهارا وانظر ما الفارق اه ثم رايت في شرح م ما نصه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلا بانهم ما يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفي قول على الجلال قوله ولبس مصبوغ اى ولو ليلا ومستورا نعم يكفي ستره اذ البسته الحاجة اه (قوله ولو غير محرم) اى بان كانت غير محرمة والمحرم بان كانت محرمة فهذا التعميم راجع للتطيب اه شيخنا وفيه نظر لانه لا معنى لان يقال لتطيب غير المحرمة انه غير محرم والحالة انها محدة فالاحسن انه راجع للكحل والمحرم منه ما فيه زينة وغير المحرم ما لا زينة فيه فسكانه يقول متى كان الكحل مطيبا حرم وان لم تكن فيه زينة (قوله من قسط) بضم القاف وكسرهما والضم اكثر اه مصباح اه ع ش على م و القسط طيب الاعراب والاظفار ضرب من العطر على شكل اظفار الانسان يوضع في البخور اه قسطا في على البخارى في حديث ام عطية السابق (قوله وترك اكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحدة ولا يبعد للشمول لانه زين في العين المفتوحة وان فقد بصرها اه سم على حجاج اه ع ش على م (قوله وككحل اصفر) عبارة اصله مع شرح م ويحرم اكتحال بائمه ولو غير مطيب وان كانت سوداء للنهي عنه ومثله الاصفر وهو الصبر اه وفي المختار الصبر الدواء المر (قوله على ام سلمة) زوجته عليها السلام دخل عليها قبل نكاحها ولا يشك عليه حرمة النظر للاجنبية لان هذا في غير حقها عليه الصلاة والسلام اما هو فيجوز نظره للاجنبية اه شيخنا وعبارة ع ش على م قوله فقال ما هذا يا ام سلمة تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال يجوز نظر الوجه من الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجيب بجواز انه عليها السلام لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقا او انه عليها السلام لا يقاس به عليه غيره لعصمته فيكون من خصائصه انتهت (قوله وان لم يكن فيه ما طيب) كان ينبغي ان يقول ان لم يكن لان ما فيه طيب علم من قوله وتطيب فالحاصل ان الكحل الذى للزينة حرام مطلقا اى سواء كان فيه طيب أولا وحرمة الاول للطيب والثاني لوجود الزينة اه (قوله وامسحيه بالنهار) اى ان كنت محتاجة اليه لانه من الزينة (قوله وهو حرة يرد بها الخد) وهو المعروف الآن بحسن يوسف وكان الامام ابو حنيفة اذا جلس عنده جماعة واغتابوا شخصا طردهم من عنده ثم قال

حسدوا الفقى ان لم ينالوا سعيه \* فالكل اعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها \* حسدا وبغضا انه لذيم

والحسد جمع حاسد كركب جمع راكب اه شيخنا ما ينبغي في قراءة البخارى (قوله وخضاب ما ظهر من البدن الخ) والمراد بذلك ما يظهر عند المنة وشعر الرأس منه وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب فاندفع به ما قاله البلقيني هنا اما ما تحت الثياب فلا اه شرح م (قوله بنحو حناء) بكسر المهملة مذ كر يقرأ بالهمز وبالمد جمع واحد حناء بالمد ايضا اه قل على الخطيب وقال البرماوى واحد حناء بوزن عنة اسميت حناء لانها حنت لادم حين اصاب الخطيئة فكان كلما اخذ من اوراق الشجر وراقا يستتر به طار عنه الاوراق الحناء (قوله كورس)

والصبر بفتح الصاد وكسرهما مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخرج بكحل الزينة غيره كالتوتياء فجا زبلا مطلقا اذ لا زينة فيه وتعبرى بذلك اعم من تعبيره بائمه وقولى قليلا من زيادتي (و) ترك (اسفيداك) بذال معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه (ودمام) بضم المهملة وكسرهما وهى حمرة يورد بها الخد (وخضاب ما ظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ما تحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولى ما ظهر من زيادتي وهو ما فى الروضة كأصلها عن الروياتى لكن صرح ابن يونس بان ذلك فى جميع البدن وفى معنى ما ذكر



طرتها وتجميد شعر صدغيها  
وتسويد الحاجب وتصغيره  
(وحل تجميل فراش) مما  
ترقد وتقعده عليه من مرتبة  
ونطع ووسادة ونحوها  
(و) تجميل (اثاث) مثل  
وهو متاع البيت وذلك بان  
تزين بيتها بالفرش والستور  
وغيرهما لان الاحداد في  
البدن لافي الفراش والمكار  
(و) حل (تنظيف) غسل  
راس وقلم ظفر وازالة توسخ  
وامتشاط وحمام واستحداد  
لان جميع ذلك ليس من الزينة  
اي الداعية الى الوطء فلا  
ينافي اطلاق اسمها على ذلك  
في صلاة الجمعة (ولو تركت  
احدادا او سكنتي) في كل المدة  
او بعضها وان لم تبلغها وفاة  
زوجها الا بعد المدة  
(انقضت) بمضيها (عدتها)  
وان عصت هي او وليها  
بترك الواجب عند العلم  
بحرمته اذ العبرة في  
انقضائها بانقضاء المدة  
(ولها) اي للمرأة لا للرجل  
(احداد على غير زوج)  
من قريب وسيد (ثلاثة  
ايام فاقل) لاما زاد عليها  
وذلك ما خوذ من الحديثين  
السابقين اول المبحث  
(فصل) في سكني المعتدة  
(تجب سكني لمعتدة فرقة)  
بطلاق او فسخ او وفاة لقوله  
تعالى في الطلاق اسكنوهن

هو نبت اصفر يصنع به اليم اشبخنا (قوله وتصنيف طرتها) يؤخذ من المختار ان التصنيف معناه  
التسوية وفيه والطرة الناصية اه (قوله وتصغيره) بالغين المعجمة لا بالفاء وهو الترجيح وقيل بالفاء  
بان تجعل عليه شيئا اصفر من الزينة واما الترجيح فقد نهيت عنه غير المحدة لانه التمهيص اه حل (قوله)  
وحل تجميل فراش الخ اي تجميل البيت بالفراش والاثاث كما يعلم من كلامه الا في وعطف الاثاث  
عطف عام على خاص اشبخنا واما الغطاء فالاشبه كما قاله ابن الرفعة انه كالثياب لانه لباس اي ولوليل  
كما يحته الشيخ خلافا للزركشي اشرح مر (قوله وحمام) اي ان لم يكن فيه خروج محرم والاحرم اه  
شرح مر وقوله خروج محرم اي بان كان لغير ضرورة فان كان لضرورة جاز اه ع ش على مر (قوله)  
واستحداد اي ازالة شعر العانة ومثله ازالة كل شعر لا يتضمن زينة كما خذ ما حول الحاجبين واعلى  
الجبهة فتمنع منه كما يحته بعض المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المحدة ومر في  
شروط الصلاة سن ازالة الحية او شارب نبت المرأة اشرح مر (قوله في صلاة الجمعة) اي حيث قال  
هناك وسن تزين الى ان قال وبازالة نحو ظفر الخ (قوله ولها احداد على غير زوج) اي تحزن بغير تغيير  
ملبوس ونحوه مما يدل على عدم الرضا بل يحرم اه قل ولعل مراده بقوله بغير تغيير ملبوس تغييره  
بوجه خاص كصبغه على عادة النساء في الحزن والاحقية الاحداد شرعا حيث اطلق في حق المرأة والمراد  
به بحج ع التروك الثمانية المتقدمة (قوله ولها) اي للمرأة اي موزوجة كانت او خلية اه شرح مر (قوله)  
لا للرجل) اما هو فيحرم عليه ذلك ويحب عليه اجتناب كل ما يشعر بالبرم والفرق بين الرجل والمرأة  
ان المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل اه حل وفي سم مانصه قوله لا للرجل اعتمده مر وفي  
العباب خلافة حيث قال والرجل كالمرأة في التحزن الى ثلاثة ايام اه وفي الناشري وهل  
للرجل التحزن على الميت ثلاثة ايام كما ان للمرأة على غير الزوج ثلاثة ايام ام لا ذكر في  
النهاية أن للرجل ذلك قال في الديباجة وقد يستشكل فان النساء يضعفن عن المصائب بخلاف الرجال  
اه (قوله على غير زوج) والاشبه كما ذكره الاذرعى عن عبارة القاضي ان المراد بغير الزوج القريب  
فيمتنع على الاجنبية الاحداد على الاجنبى مطلقا ولو ساعة والحق الغزى بحثا بالقريب الصديق والعالم  
الصالح والسيد والمملوك والصهر كما الحقوا من ذكر به في اعدار الجمعة والجماعة وضابط ان من حزن  
لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة ايام ومن لا فلا ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا والظاهر  
أن الزوج لو منعها بما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله اه شرح مر وقوله حرم عليها فعله اي ولو كان  
من يجوز لها الاحداد عليه وكذلك وانظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه  
لا وعيد على فعله ويجرد النهي انما يقتضى التحريم لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجر  
انه كبيرة وقد يتوقف فيه اه ع ش عليه (قوله لاما زاد عليها) اي فيحرم بقصد الاحداد وإلا فلا  
اه قل على الجلال

(فصل في سكني المعتدة) اي وما يتبع ذلك من قوله ولا تخرج الا لعذر الى آخر الفصل (قوله تجب سكني  
لمعتدة فرقة) ويستمر وجوبها الى انقضاء نيتها ولو اسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما اقي به  
المصنف رحمه الله تعالى لوجوبها يوم واسقاط ما لم يجب لا غ اه شرح مر ويؤخذ منه انها تسقط في  
اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سكناها بطالع فجره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت  
العدة او مضى ولم تطالبه بالسكنى لم تصردينا في الذمة بخلاف النفقة لانها معاوضة اه حج وكتب عليه  
سم مانصه قال في شرح الروض وكذا في صلب النكاح اه اي ومثل المعتدة لو وفاة اذا مضت العدة او بعضها  
ولم تطالب بالسكنى في انها لا تصير دينا المنكوحه اذا قامت السكنى في حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله او  
فسخ) اراد به ما يشمل الانفساخ ومنه فرقة اللعان فتجب السكنى للبلاعة اه شرح مر وع ش عليه (قوله)  
او وفاة) قال في الروض وان مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياتي لم تسقط العدة عنها ولم



ترث أى لا قرارها قال فى شرحه قال الاذرعى وهذا قيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذنا من التقيد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا او بائنا فادعت انه كان رجعيا وانها ترث فالاشبه تصديقها لان الاصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله او وفاة) اى حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلة فى الذمة اه شرح مر وفى ع ش عليه وتقدم سكنها على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بمين التركة واهيس هو من الديون المرسلة فى الذمة وينبغي ان هذا اذا كان ملكا او يستحق منفعة مدة عدتها باجارة وينبغي انه اذا خلفها فى بيت معار او مؤجر وانقضت المدة انها تقدم باجرة المسكن على مؤن التجهيز ايضا ويحتمل وهو الظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم تراحم مؤن التجهيز (قوله من حيث سكنتم) من تبعيضية والمفعول محذوف تقديره أسكنوه من مكانا هو بعض مسكنكم اه شيخنا وانظر ما المانع من كونها ظرفية (قوله فريضة) هى أخت ابى سعيد الخدرى (قوله فاذن لها فى الرجوع) اى الى اهلها والظاهر ان هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالمكث فى بيتها الذى كانت فيه تامل (قوله فى الحجرة) اى حجرة النبى صلى الله عليه وسلم (قوله امكثى فى بيتك) اى المحل الذى كنت فيه الاضافة لادنى ملابسة اه ع ش (قوله حيث تجب نفقتها) اى بقيد وجوب نفقتها عند عدم الفراق (قوله من ناشز ولو فى العدة) وعبارة شرح مر وسواء كان ذلك قبل طلاقها كما صرح به القاضى وغيره ام فى اثناء العدة كما صرح به المتولى فانها لا سكنى لها فى العدة فان عادت الى الطاعة عاد حق المسكن كما صرح به المتولى وفى مدة النشوز يرجع عليها مستحق المسكن باجرتة وقياسه ان لو كان ملك الزوج رجع هو عليها بذلك اه وقوله رجع هو عايم بذلك وصورة ذلك ان تعد بسكنها غاصبة بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه اختيار افلا اجرة له اه سم على حج واهل وجه ذلك انهما كانتا مستحقة للمسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على الازواج انهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز (قوله من ناشز ولو فى العدة) كان خرجت لغير حاجة وإذا عادت الى الطاعة رجعت السكنى وهذا يفيد ان السكنى ليست خصلة واحدة بل أجزاؤها معتبرة ولا يشترط علم المفارقة باطاعتها بخلاف الزوجية إذا نشزت ثم عادت لا بد فى استحقاق النفقة ان لم يعلم الزوج باطاعتها اه حل (قوله ولو فى العدة) فان رجعت للطاعة رجع حقها فى السكنى اه شيخنا (قوله وصغيرة لا تحتمل الوطء) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وكذا فى عدة الوفاة اه زى وهذا يشكك على ما قدمه من انه يشترط لو وجوب العدة على الصبية إذا وطئت تهيؤها للوطء فان لم تهيأ له فلا عدة لها وقياسه ان استدخال الماء لا يوجبها بالطريق الاولى اللهم الا أن يقال المراد بالتهيء هنا التهيؤ بالفعل وهناك باعتبار السن سكن يشكك على هذا الجواب ماسياتى للشارح فيما لو أرضعت أجنبية زوجيته من قوله ولو بعد طلاقها الرجعى للقطع بعدم تهيئها للوطء لسكونها دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير المحقق من عدم اشتراط تهيء الصغيرة للوطء ومن ثم لم يعتبرم ركح هذا القيد الا فى الصبي اه ع ش (قوله وأمة لا تجب نفقتها) بان لم تكن مسلمة له ليلا ونهارا فلو تركت خدمة سيدها ليلا ونهارا أو مكثت فى محل عدتها وجب اسكانها اه حل (قوله حفظا لمائة) لا يشمل نحو الصغيرة (فرع) فى الزوج وشرحه وللواطىء بشبهة كنفكاح فاسد اسكانها ويلزمها ملازمته كما قدمته اه وقوله كما قدمته اشار به لقوله قبل ذلك وعليها اى المعتدة ملازمته اى المسكن الى انقضاء العدة فلا تخرج منه ولا يخرجها منه ذو العدة الا لعذر كاسياتى ومثلها المعتدة عن وطء الشبهة أو نكاح فاسد وإن لم تستحق السكنى على الواطىء والنكاح إهر حاضله ان على الموطوءة بشبهة ملازمة المسكن وللواطىء الزامها السكنى وانظر هل ذلك وإن كانت مزوجة وانظر هل الامر كذلك وإن كان المسكن للزوج أو لها فليحررها اه سم (قوله وعليها الاجابة) هذا بما يفيد انه إذا لم يجب على الزوج اسكانها ولم يطلب منها الا تجب عليها ملازمة

من حيث سكنتم وقيس به  
الفسخ بانواعه بجامع فرقة  
النكاح فى الحياة والخبر  
فريضة بضم الفاء بنت مالك  
فى الوفاة من زوجها قتل  
فسالت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان ترجع الى اهلها  
وقالت ان زوجى لم يتركنى  
فى منزل يملكه فاذن لها فى  
الرجوع قالت فانصرفت  
حتى إذا كنت فى الحجرة  
أو فى المسجد دعانى فقال  
امكثى فى بيتك حتى يبلغ  
الكتاب أجله قالت  
فاعتدت فيه أربعة أشهر  
وعشرا صححه الترمذى  
وغيره هذا حيث (تجب  
نفقتها) على الزوج (لو لم  
تفارق) فلا تجب سكنى لمن  
لا نفقة لها عليه من ناشزة  
ولو فى العدة وصغيرة  
لا تحتمل الوطء وأمة  
لا تجب نفقتها كما لا تجب  
لمعتدة عن وطء شبهة ولو فى  
نكاح فاسد فتعبرى بذلك  
أعم من قوله الا ناشزة  
وهو من زيادتي فى معتدة  
فسخ أو وفاة حيث لا تجب  
سكنى لمعتدة للزوج أو  
وارثه اسكانها حفظا لمائة  
وعليها الاجابة وحيث  
لا تركه



مسكنها والمصرح به في كلامهم وجرى السبكي عليه وجوبها عليها في المحل اللائق بها الذي كانت به عند الفرقة وظاهره انه لا يجب على الزوج موافقتها بالاجرة ولو كان المسكن له وكذا على مالكه ولا ينافي ما يأتي في كلامه من ان من يجب اسكانها لا يجب على مالك المسكن الذي كانت به اسكانها اي لا يجبر مالكه على ذلك لا مكان الفرق بينهما اه حل (قوله ولم يتبرع الوارث الخ) مقتضاه انه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الاجابة وقوله سن للسلطان وكذا اجني حيث لا ريبه ولا نظر للجنة لانها ليست عليها بل على الميت فان لم يسكنها احد سكنت حيث شاءت اه شرح مر وظاهره انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فايراجع اه رشيدى وينبغي ان تتحرى الاقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما يمكن اه ع ش عليه (قوله ومعتدة نحو طلاق بائن) بخلاف المتوفى عنها ولو حاملا فانه لا نفقة لها كإسباني في النفقات اه سم (قوله دون النفقة) أي فلا تجب لهما ولو كانت المتوفى عنها حاملا ولو طلقت رجعيًا قبل الوفاة ومات زوجها وهي في العدة اه شرح مر (قوله لانها لصيانة ماء الزوج) هذا بيان لحكمها في الاصل والافهي تجب وان لم يكن ماء يسان كالصغيرة والايسة وزوجة الصغير وغير المدخول بها اه شيخنا وعبارة الشوبري هذا اصل مشروعيتها فلا ينقض بوجوب السكنى للمتوفى عنها قبل الدخول او كان المتوفى صغيرا لا يولد لثله او صغيرة او نحو ذلك انتهت (قوله لانها لصيانة ماء الزوج الخ) غرضه هذا ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف القائل بان المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كما لا تجب لها النفقة وعبارة اصله مع شرح مر وتجب سكنى المعتدة وفاة في الاظهر والثاني لا سكنى لها كما لا نفقة لها واجاب الاول بان السكنى لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وبان النفقة حقة فاسقطت إلى الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تسقط ومحل الخلاف كما حكاه في المطلب عن الاصحاب ما لم يطلقها قبل الوفاة رجعيًا وإلا لم تسقط قطعا لانها استحققتها بالطلاق فلم تسقط بالموت لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيما يوافق اطلاق الكتاب هنا انتهت (قوله وإذا وجبت السكنى) أي على الزوج كما هو المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد إذا وجبت السكنى لها او عليها وحينئذ يخالف ما سبق وقوله فانها تجب في مسكن الخ أي على التفصيل الآتي في قوله وإذا كان المسكن له الخ اه حل (قوله في مسكن لائق بها) أي وكان مستحقا للزوج اه شرح مر (قوله نعم لو ارتحل أهلها) أي البدوية بخلاف الحضرية فانه يجب عليها الإقامة وان لم تساعد العلة وقوله وفي الباقيين أي من غيرهم فلو عادوا وجب عليها العود اه حل وعبارة شرح مر ومنزل بدوية وبيتها من شعر كصوف كمنزل حضرية في ازوم ملازمته في العدة ولو ارتحل في أثناء العدة كل الحى ارتحلت معهم للضرورة أو ارتحل بعضهم وكان غير أهلها وفي المقيمين قوة ومنع امتنع ارتحالها فان كان المرتحل أهلها وفي الباقيين قوة ومنع خيرت بين الإقامة والارتحال لان مفارقة الأهل عسرة موحشة وهذا مما يخالف فيه البدوية الحضرية فان أهلها لو ارتحلوا لم ترتحل معهم مع ان التعليل يقتضى عدم الفرق وقرل البلقيني محل التخيير في المتوفى عنها واليائن بالطلاق اما الرجعية فلمطلة باطلب اقامتها إذا كان في المقيمين كما هو ظاهر نص الآم وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعة مبنى على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انها كغيرها كما مر وحينئذ فليس له منعها ولها في حالة ارتحالها معهم الإقامة متخلفة دونهم في نحو قرينة في الطريق لنعتمد فانه البق بحال المعتدة من سيرها وان هرب أهلها خوفا من غدو وامنت امتنع عليها الهرب لعودهم بعد امنهم ولو طلقها ملاح سفينة او مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن مطلقها بمسكن بمرافقة فيها لا تساعدها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لاني ذلك كبيت من خان وان لم تنفرد بذلك فان صحبها محرم لها بمسكن أن يقوم بتسيير السفينة اخرج الزوج منها واعتدت هي فيها واستحق المحرم أجره تسييرها وان لم تجد محرما متصفا بذلك خرجت إلى اقرب القرى إلى الشط واعتدت فيه فان تعذر خروجها تسترت وتحت عنه بحسب الامكان انتهت (قوله وعدد) أي كثرة فهو عطف مسبب على سبب (قوله

ولم يتبرع الوارث بالسكنى  
سن للسلطان اسكانها من  
بيت المال وإنما وجبت  
السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة  
نحو طلاق بائن وهي حائل  
دون النفقة لانها لصيانة  
ماء الزوج وهي تحتاج  
اليها بعد الفرقة كما تحتاج  
اليها قبلها والنفقة لسلطنته  
عليها وقد انقطعت وإذا  
وجبت السكنى فانما تجب  
(في مسكن) لائق بها  
(كانت به عند الفرقة ولو)  
كان (من نحو شعر)  
كصوف محافظة على حفظ  
ماء الزوج نعم لو ارتحل  
أهلها وفي الباقيين قوة  
وعدد تخيرت بين الإقامة  
والارتحال



كما يعلم بما يأتي في العذر لان مفارقة الامل عسرة وحشة ونحو من زيادتي (ولا تخرج) منه (٤٣٣) ولورجعية (ولا تخرج) هي منه ولو

واقفا الزوج على خروجها  
منه بغير حاجة لم يحز وعلى  
الحاكم المنع منه لان في العدة  
حق الله سبحانه وتعالى وقد  
وجبت في ذلك المسكن قال  
تعالى لا تخرجوهن من  
بيوتهن ويخرجن وما  
ذكرته في الرجعية وما قاله  
الامام قال في المطلب وانص  
عليه في الام وفي الحاوي  
والمذهب وغيرهما من كتب  
العراقيين ان الزوج ان  
يسكنها حيث شاء لانها في  
حكم الزوجة وبه جزم  
النووي في نكته قال السبكي  
والاول اولى لا طلاق  
الا يقر الا ذرعي انه المذهب  
المشهور والزر كشي انه  
الصوات (الا لعذر كشراء  
غير من لها نفقة) على المفارق  
(نحو طهامة) كمتان  
وكتان (نهارا وغزها  
ونحوه) كحديثها وتانسها  
(عند جارتها ليلان) رجعت  
و(بانت بيتها) للحاجة الى  
ذلك اما من لها نفقة كرجعية  
وحامل بان فلا يخرجان  
لذلك الا باذن الزوج  
كالزوجة اذ عليه القيام  
بكفايتهم انهم للثانية الخروج  
لغير تحصيل النفقة كشراء  
قطن وبيع غزل كما ذكره  
السبكي وغيره (وكخوف)  
على نفس أو مال من  
نحو هدم وغرق وفسقة

كما يعلم بما يأتي (أي من كلامه الآتي وهو الحاجة (قوله ولا تخرج الا لعذر) وحيث نقلت سكنت في أقرب  
الاما كن الى الاول كما قاله الراعي عن الجمهور وقال الزركشي المنصوص في الام ان الزوج يحسنها حيث  
رضى لا حيث شاء اه شرح مر (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي المذكور من الاخراج والخروج  
الذين في المتن والخروج المشار له بقوله ولو واقفا الخ فمذا راجع للثلاثة وقوله لان في العدة الخ راجع لقوله  
وعلى الحاكم الخ (قوله لان في العدة حق الله تعالى) ومنه يؤخذ انها لو أسقطت حقها من السكنى أو من شيء  
منها لا تسقط وهل تقدم حق الزوج على حق الله تعالى فيما لو اخبرها الاطباء انها لم تحج في هذا الوقت  
والاغضبت وفيما لو نذرت قبل التزوج أو بعده ان تحج عام كذا فحصل الفراق فيه اه حل (قوله الا  
لعذر) ولا تعذر في الخروج لتجارة أو زيار وتجميل حجة اسلام ونحوها من الاغراض المعدة من الزيارات  
دون المهمات اه شرح مر (قوله نهارا) اما الليل ولو اوله خلا فالبعضهم فلا تخرج فيه مطابقا لذلك لانه  
مظلمة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما بحثه أبو زرعة اه حج (قوله وغزها ونحوه الخ)  
ظاهره وان كان عندما من يحدتها وتانس به لكان قال حج بشرط ان لا يكون عندها من يحدتها وتانسها على  
الوجه اه ع ش على مر (قوله وغزها) سياق كلامه يقتضي ان الضمير راجع للتي لا نفقة لها فمقتضاه ان  
من لها النفقة لا تخرج لجارتها للغزل ونحوه ويؤيد هذا صنيعة في المفهوم حيث اخبره عن هذا ايضا لكان  
تعليله الآتي فيه بقوله اذ عليه القيام بكفايتهم اي بعد تقييد الخروج للتجارة بمن لا نفقة لها اذ لا علاقة للخروج  
للغزل والتانس ونحوهما بالنفقة وعدمها وذكر حج محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل  
عند الجارة فمقتضاه انها غير مقيدة بمن لا نفقة لها لكان صنيعة في شرح الروض كصنيعة هنا ومثلها ما شرح  
مر (قوله ليلان) أي حصصه منه لم تكن معظمة ولا في حرم عليهم ان تحدث عند جارتها معظم الليل ونقل عن  
ابن شبة انه يرجع في ذلك للعادة وجرى عليه حج وشيخنا اه حل (قوله وبانت بيتها) أي وان كان لها  
صناعة تقتضي خروجها بالليل كالمسماة عند العامة بالعالملة وينبغي ان يحل ان لم تحتج الى الخروج في تحصيل  
نفقةها والاجاز لها الخروج اه ع ش على مر (قوله فلا تخرجان لذلك الا باذن الزوج) هو ظاهر بناء في  
الرجعية على ما تقدم عن الحاوي انه يسكنها حيث شاء اما على المعتمد من انه لا يسكنها في غير المسكن الذي  
فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط باذنه ثم قال اللهم الا ان يقال تسامحوا فيه لعدم  
المفارقة للمسكن بالمرة فتعذر ملازمة له عرفا اه ع ش على مر (قوله نعم للثانية الخروج) وكذا الاولى كما  
نقل عن شيخنا لضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره وان كان لها من يقضي حاجتها وكلام شيخنا انها  
لا تخرج حينئذ لذلك اه حل وفي ع ش على مر ما نصه قوله لانها الرجعية مكفية قضية التعليل انها أي  
الرجعية لو احتاجت الى الخروج لغير النفقة كشراء قطن وبيع وغزل وتانسها بجارتها لاجاز لها الخروج  
لذلك اه (قوله أو مال) أي لها ولا غيرها كودبعة وان قل قال حج واختصاص كذلك فيما يظهر وظاهر  
انه لا يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع وتغرب اذا زنت وتخرج لاستيفاء حد وجب  
عليها ان كانت برزة اه حل (قوله وشدة تاذيها بجنان الخ) ويظهر ان المراد بالجار هنا الملاصق أو  
ملاصقة ونحوه لا ما سرق الوصية اه شرح مر اقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في رفع الذي بناء على بناء  
جاره لكان قريبا اه شوبري (قوله أي شدة تاذيهم بها) قضيتها ان ذلك لا يسقط حقها من السكنى وهو  
كذلك وان صرح في التمثيل بخلافه اه سم (قوله ومن الجيران الاحماء) قرر شيخنا انه معطوف على  
اليسير فالاحماء مجرور صفة للجيران والتقدير وبخلاف الاذي من الجيران الاحماء أي فلا يعتبر  
عذرا تامل وهذا المعنى يخالف المعنى على كونه مبتدأ وخبر اقل يحرر (قوله ومن الجيران الاحماء)

مجاورين لها وهذا اعلم من قوله لخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تاذيها بجيران أو عكسه) أي شدة تاذيهم بالحاجة الى ذلك  
بخلاف الاذي اليسير اذ لا يخلو منه أحد ومن الجيران الاحماء وهم اقارب الزوج نعم ان اشتد اذا ما لهم أو عكسه



مبتدأ وخبره قصد به التوطئة للاستدراك الذي بعدم الاستدراك على المتن في قوله وشدة تاذيها بجيران أو  
عكسه اذ مقتضاه انما تخرج هي ومن المقرر ان الاحماء من جملة الجيران فمقتضى المتن انها ان تاذت بهم او  
تاذوا بها تخرج هي من عندهم فاستدراك عليه بقوله نعم ان اشتد اذام الخ وفي المقام تفصيل لا تؤذيه عبارة  
الشارح وعبرة حج فعلم ان من الجيران الاحماء وهم اقارب الزوج نعم ان كانوا في دارها وان اتسعت فيها  
يظهر خلافا لمن قيد بضيقها انقلوا هم لا هي لعدم الحاجة لا الا بوان وان اشتد الشقاق بينهم لانه لا يطول غالبا  
انتهت وعبرة شرح الروض ولو اشتد اذامها بزيادة الاحماء عليها اخرجوا عنها من المسكن مطلقا اي سواء  
أضاق ام اتسع والاحماء اقارب الزوج كاخيه وان بدت هي عليهم اي على احماها فله أي الزوج او وارثه  
نقلهم من المسكن هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء لم تكن ملكها ولا ملك ابويها فان ضاقت عنهم  
او كانت ملكها او ملك ابويها فهي اولى بها فتخرج الاحماء منها انتهت (قوله وكانت الدار ضيقة) انظر  
ما حكم مفهوما وهو ما اذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنقل هي فلا يظهر له معنى وان كان الحكم انها  
لا تنقل هي ولا هم فسامعني قوله ومن الجيران الاحماء اه رشيدى على مر (قوله نقلهم الزوج عنها) ولعل  
المراد ان الاولى نقلهم دونها ويتعين حل كلام المصنف على ما اذا كان تاذيهم من امر لم تتعد هي به والا  
أجبرت هي على تركه ولم يحل لها الانتقال حينئذ كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله وتاذت بهم) اي باهلها  
وكان الاظهر ان يقول بهما السكن مراده التعميم في اهلها اه (قوله فلا تنقل) عبارة الروض وشرحه لان  
بذت على ابويها ان ساكنتهما في دارهما فلا تنقل ولا ينقلان وان تاذت بهما او هما لان الشر والوحشة  
لا تطول بينهم طولها مع الاحماء والجيران اه (قوله ولو قبل وصولها اليها) اي وبعد مجاوزة ما يشترط  
بجوازته في الترخيص للمسافر من البلد والا وجب عليها العود اه حلي (قوله اعتدت فيه) اي لافي  
الاول لانها ممنوعة منه اه شرح مر (قوله سواء احوالت الامتعة من الاول الخ) عبارة شرح مر  
والعبرة في النقل ببديها وان لم تنقل الامتعة والخدم وغيرهما من الاول حتى لو عادت لنقل متاعها  
أو خدمها فطلقها فيه اعتدت في الثاني (قوله ففي الاول تعتد) اي لا يجب عليها ذلك وان لم يجب عليه  
إسكانها لانها حينئذ ناشئة اه حل وفيه انه تقدم له ان الناشئة اذا عادت للطاعة في اثناء العدة عاد  
لها وجوب الاسكان من حين عودها وجل من لا يسهر (قوله نعم ان اذن لها الخ) ظاهره ولو كان الاذن  
بعد الفراق ويؤيده تعبير شرح الروض بقوله لا ان اذن لها او وارثه فتأمل سم اه شوبري (قوله فوجبت  
قبل خروجها) اي وان بعثت امتعتها وخدمتها الى الثاني اه شرح مر (قوله او سافرت باذن الخ)  
لا تلبيس هذه بالتى قبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف تلك انتقلت لتسكن اه (قوله او سافرت  
باذن فوجبت في طريق الخ) لم يذكر الشارح محترضا هذا القيد وهو ما اذا سافرت بلا اذن والظاهر  
ان حكمه وجوب الرجوع من اي محل بلغها فيه خبر الفرقة تأمل ثم رايت ما يصرح به وهو قول  
الشارح فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا سياق قريب في شرح قول المتن ولو خرجت فطلقها  
الخ (قوله او لحاجتها) او هنا مانعة خلوا بخلاف التي بعدها فهي حقيقة (قوله كحج وعمرة) ولو احرمت  
بحج أو قران باذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات وخافت فوته لضيق الوقت وخرجت وجوبها وهي معتدة  
لتقدم الاحرام وان امننت الفوات لسعة الوقت جاز الخروج لذلك لما في تعيين التأخير من مشقة مضايقة  
الاحرام وان اذن لها فيه ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الاذن فلا تسافر فان احرمت  
لم تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج فاذا انقضت عدتها تمت لسكنها ان بقي وقتها والاتحلت باعمال عمره  
ولزمها القضاء ودم الفوات اه شرح مر (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم للظلم اما بالفتح فاسم لما ظلم به اه  
نختار بالمعنى اه ع ش على مر (قوله او لحاجتها) صادق بما اذا كان الحاجة اجنبى وقوله وزيارة اي  
زيارة الصالحين اما زيارة اقاربها فهي من صلة الرحم فهي من حاجتها اه حل (قوله فوجبت في طريق

وكانت الدار ضيقة نقلهم  
الزوج عنها وخرج بالجيران  
مالو طلقت بيت ابويها  
وتاذت بهم او هم بها فلا  
نقل لان الوحشة لا تطول  
بينهما (ولو انتقلت لبلداو  
مسكن باذن) من الزوج  
(فوجبت عدة ولو قبل  
وصولها) اليه (اعتدت  
فيه) لانها مأمورة بالمقام  
فيه سواء احوالت الامتعة  
من الاول ام لا (او)  
انتقلت لذلك (بلا اذن  
ففي الاول) تعتد وان  
وجبت العدة بعد وصولها  
للثاني لعصيانها بذلك نعم  
ان اذن لها بعد انتقالها  
ان تقيم في الثاني فكألو  
انتقلت بالاذن (كألو  
اذن) في الانتقال (فوجبت)  
أي العدة (قبل خروجها)  
فتعتد في الاول لانه الذي  
وجبت فيه العدة (أو  
سافرت باذن) لحاجتها  
او لحاجته كحج وعمرة  
وتجارة واستحلال من  
مظلة ورد آبق او لا  
لحاجتها كنزها وزيارة  
(فوجبت في طريق



فعودها أولى) من مضيتها وإلزام يلزمها العود لأن في قطع المسير مشقة ظاهرة وهي معتدة (٤٣٥) في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أي

عودها (بعد انقضاء حاجتها) أن سافرت لها (أو) بعد انقضاء (مدة الاذن) أن قدر لها مدة (أو) مدة (إقامة المسافر) أن لم يقدر لها مدة في سفر غير حاجتها لتعتد للبقية في الطريق أو بعضها فيه وبعضها في الأول عملاً بحسب الحاجة (كوجوبها بعد وصولها) المقصد فانه يجب عودها بعد ما ذكر وأطلاق للسفر أولى من تقيده له بالحج والتجارة لكن أن سافرت معه لحاجته لزوماً العود ولا تقيم بمحل الفرقه أكثر من مدة إقامة المسافر إن أمنت الطريق ووجدت الرفقة لأن سفرها كان بسفره فينقطع بزوال سلطانه واغتفر لها مدة إقامة المسافر لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكر أولوية العود مع قولى أو مدة إلى آخر من زيادتي (ولو خرجت) منه (فطلقها) وقال ما أذنت في خروج (أو) قال وقد قالت أذنت لي في نقلتي (أذنت لثقة حلف) ليصدق لأن الأصل عدم الاذن في الأولى وعدم الاذن في الثقة في الثانية رجوعها في الحال إلى مسكنها وهذا بخلاف ما لو كان القاتل في الثانية ووارث الزوج فأنها المصدقة بيمينها لأنها اعرفت بما جرى من الوارث والتصریح بالتحليف في الثانية من زيادتي

الخ (سكت عملاً إذا وجبت قبل الخروج وفي الروض لم تسافر قال في شرحه وقيل تتخير لأن عليها ضرراً في إبطال سفرها بخلاف سفر الثقة فإن مؤنته على الزوج قال الرافعي وهو ظاهر النص وقال البلقيني بل صريحه اهـ (فرع) قال في شرح الروض فلو جعل أمر سفرها بأن اذن لها ولم يذكر حاجتها ولا نزهة ولا أفيمي ولا أرجعي حمل على سفر الثقة ذكره الروياني وغيره اهـ سم (قوله فوجبت في طريق) أي بعد مجاوزة ما تشترط مجاوزته في الترخيص للمسافر كما برشد إليه التعليق اهـ حل وخرج بالطريق مالمو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا ومالمو وجبت فيه ولم تفارق عمر أن البلد فيجب العود في الأصح عند الجمهور كما في أصل الروضة إذ لم تشرع في السفر اهـ شرح مر (قوله فعودها أولى) هذا شامل كما نرى لما إذا كان لسفر لا استحلال أو حجب ولو مضى في جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن أفضائيته مع عدم المانع من المضى نظراً لا يخفى اهـ رشيدى (قوله ويجب بعد انقضاء حاجتها الخ) وتعصى بالتأخير بغير عذر كخوف في الطريق وعدم رفقة اهـ شرح مر (قوله أو مدة إقامة المسافر) وهي أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج اهـ ع ش على مر (قوله في سفر غير حاجتها) شامل لسفر النزهة والزيارة فلا تزيد فيه على مدة إقامة المسافرين كما في شرح مر اهـ (قوله عملاً بحسب الحاجة) هذا تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها فلو ذكره بجنبه كما صنع مر لكان أوضح وعبارة مر فإن مضت لمقصدها وبلغته أقامت فيه لقضاء حاجتها من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وإن زادت أقامت على مدة إقامة المسافرين كما شمله كلامه وافهم أنها لو انقضت قبل ثلاثة أيام امتنع عليها استكمالها وهو الأصح في زيادة الروضة وبه قطع في المحرر وإن اقتضى كلام الشرحين خلافه انتهت (قوله لكن أن سافرت الخ) استدراك على عموم قوله أو سافرت بأذن فوجبت في طريق فعودها أولى اهـ عزيزى (قوله بأهبة الزوج) في المخار تأهب استعداد أهبة الحرب عدتها وجمعها اهـ فالمعنى هنا لأنها خرجت ملتبسة باستعداد الزوج للسفر بالزاد ونحوه لا مستعدة بنفسها لأن الفرض أنها خرجت معه لحاجته فحينئذ لا تبطل عليها أهبة السفر أي المدة التي تسعد فيها للسفر بتحصيل الزاد ونحوه فلو الزمانها بالسفر في الحال لكان فيه أضرار بها لعدم تأهلها له فاهلناها مدة قاتل فيها له وهي مدة إقامة المسافر (قوله وقال ما أذنت في خروج) أي وأدعت هي أذنه فيه اهـ شرح مر (قوله في الثانية) أفهم أن المصدق في الأولى هو الوارث كالزوج وبه صرح في الروض وشرحه فقال لو اختلفت هي والزوج أو وارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله يمينه لأن الأصل عدم الاذن اهـ لكن في العباب في النسخة التي رأيتها خلافه حيث قال (فرع) لو خرجت الزوجة إلى دار أو بلد غير الأولى ثم فورقت فقالت للزوج خرجت بأذنك فانكر الاذن حلف وإن أنكره وارثه حلفت هي اهـ والمعتمد في الروض اهـ مر والحاصل أن المعتمد أن الزوج مصدق إذا أنكر أصل الاذن أو صفته والوارث مصدق إذا أنكر الأصل دون ما إذا أنكر الصفة اهـ سم (قوله فأنها المصدقة بيمينها) ورجح جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق الحق بهما والوارث اجنبي عنهما اهـ شرح مر (قوله لأنها اعرفت بما صدر) أي جرى من المورث وقوله من الوارث متعلق باعرف أي هي أكثر معرفة من الوارث بما صدر من المورث (قوله وإذا كان المسكن له الخ) شروع في تفصيل قوله في مسكن كانت به عند الفرق اهـ حل (قوله ملكه) إنما قيد به الممن لأن فرض كلامه فيه كما يعلم بما يأتى والا فالمراد كونه مستحقاً له ومن ثم عبر به في التحفة نظر إلى أنه المراد وأن كان خلاف الظاهر من المتن اهـ رشيدى (قوله لما مر) أي لأنه الذي وجبت فيه العدة (قوله وصح بيعه الخ) أي ويكون مملوك المصلحة تلك المدة فلو حاضرت في أثناء المدة وانتقلت إلى الأقراء لم ينفسخ فيخير المشتري اهـ حل (قوله أو إقراء) بحث ابن الزرقعة لصحة في إقراء المعتادة لأن العادة تدوم وإن فرض اختلاف فنادر والاختلاف الواقع على ندر ولا يضر



في عقود المعاوضات كما في الرؤية قبل العدل لما لا يتغير غالباً قال وهذا البحث صحيح ولم أر من قال به اه  
اقول جزم في الروض بخلافه حيث قال سواء كان لها عادة ام لا لانها قد تختلف اسم (قوله لان آخر المدة  
بجول) جملة في الاقراء ظاهر واما في وضع الحمل فيرد عليه ان يقال ان آخره بلوغ اربع سنين الا ان يقال  
يحتمل ان يموت ولا ينزل من بطنها وتقدم انه في هذه الحالة لا تقضى عدتها أصلاً مادام لم ينزل فظهر ان  
الآخر بجول حتى في وضع الحمل اه (قوله بان رجوع المعير الخ) قال في المطالب لم يفرقوا بين كون الاعارة قبل  
وجوب العدة او بعدها فان كان بعدها وعلمت بالحال لو تمت لحق الله تعالى كما تلزم في نحو فن ميت و فرق  
الرويانى بين لزومه في نحو الاعارة للبناء وعدمها بانها لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا للورجوع بخلاف  
نحو الهدم ثم فيقال بمثلها هنا والحاصل حيث جاز رجوع المعير للمعتمد مطلقاً وانما تكون لازمة من  
جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطالب غلط والوجه ان المعير الراجع  
لورضى بسكنائها اعارة بعد انتقالها للمعار او مستاجر لم يلزمها العود للاول لانها غير آمنة من رجوعه بعد  
اه شرح مر وفي سم مانصه قوله بان رجوع المعير الخ لو اعار بعد الطلاق وعلم الحال بحيث ان الرفة لزوم  
الاعارة لما في الرجوع من ابطال حق الله تعالى كالا عارة للدفن قال ولم أر من ذكره قال الزركشي قد تعرض  
له في البحر فقال ان الاعارة تلزمه كالا عارة للبناء ووضع الجذوع اه (قوله ولم يرض باجارتها وقوله من  
تجديد الاجارة) عدل في المحلين عن ذكر الاعارة فانظر هل كلامه مثال لا قيد او قيد فلا يلزمه قبول  
العارية لما فيهم من المنفعة حرر (قوله او اجارة) فان مضت مدة قبل طلبها سقطت كالو سكن معها في منزلها  
باذنها وهي في عصمتها على النص وبه ائق ابن الصلاح ووجهه بان الاذن المطابق عن ذكر العوض ينزل على  
الاعارة والاباحة اى مع كونه تابعاً لها في السكنى ولا بد من اعتبار كونها طائفة التصرف ومن ثم بحث  
بعض الشراح ان محلها لم يتم امتعته بمحل متبها ولا لزومه اجرة ما لم تصرح له بالاباحة لكن ظاهر  
كلامهم بخلافه اه شرح مر اى فلا فرق بين ان تتميز امتعته بمحل او لا اه ع ش عليه وقوله كما لو سكن معها  
في منزلها اى وحدها فانه لا اجرة عليه ومثل منزلها منزل اهلهما باذنها ولا يكفي السكوت منها ولا منهم فتلزمه  
الاجرة حيثما لو نزل سفينة وسيرها ما السكها وهو ساكت فتلزمه اجرة المركب لانه استوفى المنفعة وبه  
صرح الدميرى في منظومه اه ع ش عليه (قوله خسيسا) اى سواء كان لها اوله وقوله ايضا اه شيخنا  
والظاهر ان كلامهما محترز قوله ويليق بها اه (قوله فتتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها  
به قبل الفراق لانها قد تفعل ذلك لدوام الصحبة وقد انقطعت اسم (قوله و ظاهر كلامهم) وجوبه معتمد  
(قوله ولا مدخلها) اى دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الا في محرم  
عليه ذلك ولو اعمى ولو كان الطلاق رجعي او رضى لان ذلك بحر للخلوة المحرمة اه شرح مر (قوله  
كالخلوة باجنبية) اى أصالة فلا يردانها صارت اجنبية (قوله الا في دار واسعة الخ) قضية عبارته جواز  
المساكنة في الدار الواسعة وان لم ينفرد كل بحجرة فيها لكن يحصل كلام الارشاد انه لا بد في جوازها من  
انفراد كل بحجرة ثم ان انفردت المرافق لم يشترط لمحرم ولا نحوه وإن اتحدت اشترط ويصرح بذلك  
قول الروض كغيره فان لم يكن اى في الدار الا بيت و صنف لم يساكنها وإن كان محرم اه اقول كلام  
الروض في غير الواسعة بدليل تصريحه قبل ذلك بجواز المساكنة في الواسعة مع المحرم حيث قال  
فصل يحرم على الزوج مساكنة المعتدة الا في دار واسعة مع محرم لها الخ اه سم (قوله بصير  
محرم) والوجه ان الاعمى الفطن ملحق بالبصير حيث أدت فطنته لمنع وقوع ريبة بل هو اقوى من  
المميز اه شرح مر (قوله اى ذكر اكان أو ائق) ولو غير ثقة كما هو مقتضى كلام شيخنا خلافاً  
للشيخ الخطيب بناء على انه يجوز خلوة رجل بامرأتين أى ثقتين بحجة شهما وهو المعتمد ولا يحل خلوة رجل  
بمرد يحرم نظره و ظاهره وان كانوا ائقات ولا امرد بمثلها ظاهره ولو ثقتين ولا خلوة رجل بغير ثقة وإن

لا آخر المدة بجول (أو ان  
كان مستعاراً أو مكثري  
وانقضت مدته) أى  
المكثري (انتقلت) منه  
(ان امتنع المالك) من بقائه  
بيد الزوج بان رجوع المعير  
ولم يرض باجارتها باجرة  
المثل وامتنع المكثري من  
تجديد الاجارة بذلك  
وكامتناعه خروجه عن  
اهلية التبرع في المسكن بنحو  
جنون أو سفه (أو) كان  
ملكاً (لها تخيرت) بين  
الاستمرار فيه باعارة  
او اجارة والانتقال منه  
وهذا ما صححه في الروضة  
كأصلها إذ لا يلزمها بذله  
باعارة ولا باجارة فقول  
الأصل استمرت اى جواز  
لئلا يخالف ذلك وان  
أشهر كلامه بالوجوب كما  
لو كان (المسكن) خسيسا  
فتتخير بين الاستمرار فيه  
وطلب النقل إلى لا تقبها  
(ويخير) هو (ان كان  
فقيسا) بين ابقائها فيه ونقلها  
إلى مسكن لا تقبها ويحترى  
المسكن الأقرب إلى  
المنقول عنه بحسب ما يمكن  
و ظاهر كلامهم وجوبه  
واستبعده الغزالي وتردد  
في الاستحباب (وليس له)  
لو اعمى (مساكنها ولا  
مدخلها) فى مسكن لما  
يقع فيهما من الخلوة بها



(أو) مع ميم بصير محرم له (أنثى أو حليلة) من زوجة أو أمة (أو) في (دارها نحو حجرة) (٦٧٦) كطبة (وانفرد كل) منهما

(بواحدة بمرافقة كطبخ  
ومستراح وممر ومرفق  
واغلق باب بينهما) أو  
سد وهو أولى فيجوز ذلك  
في الصورةين ولو بلا محرم أو  
نحوه في الثانية لا تنفاه  
المحذور فيه لكنه يكره  
لأنه لا يؤمن معه النظر  
ولا عبرة في الأولى بمجنون  
أو صغير لا يميز وتعبيري  
فيهما بما ذكر مع ما فيه  
من زيادات أولى من  
تعبيره بما ذكره وظاهر  
أنه يعتبر في الحليلة كونها  
نقة وإن غير المحرم من  
يباح نظره كأمراة أو  
مسوح نقتين كالمحرم فيما  
ذكر

### (باب الاستبراء)

هو لغة طلب البراءة  
وتسرها التبرص بالمرأة  
مدة بسبب ملك اليمين  
حدوثا أو زوالا لبراءة  
الرحم أو تعبدا وهذا  
جري على الأصل والافتقار  
يجب الاستبراء بغير ذلك  
كان وطء أمة غيره ظانا  
أنها أمة غلى أن حدوث  
ملك اليمين أو زواله ليس  
بشرط بل الشرط كما  
سيأتي حدوث حل التمتع  
به أو روم التزويج ليوافق  
ما يأتي في المكاتب والمرتبة  
وتزويج موطأته ونحوها  
(يجب) الاستبراء لحل

كثرت وأما خلوة رجال بأمراة فإن إحالت العادة تواطؤهم على وقوع فاحشة بها يحضرتهم كانت خلوة  
جائزة وإلا فلا اه حل (قوله أو حليلة) أي يحل له وطؤها وقبل التي تحل معه في فراش واحد اه شوبري  
(قوله بها نحو حجرة) هي كل بناء محوط اه شرح مر وفي المختار للحجرة حظيرة الابل ومنه حجرة الدار  
تقول احجر حجرة اتخذها واجمع حجر كغرفة وغرف وحجرات بضم الجيم (قوله بمرافقة) أي مع  
مرافقها وهي ما يرتفق بها فيها اه شرح مر مع زيادة (قوله واغلق باب بينهما) قال القاضي ابو الطيب  
والماوردي وسمر اه شرح مر (قوله في صورتين) أي في الدار الواسعة مع من مرو في الدار التي بها نحو  
حجرة (قوله ممن يباح نظره) أي للمعتدة وقوله كالمحرم فيما ذكر أي في جواز المساكنة والمداخلة  
**باب الاستبراء**

(قوله هو لغة طلب البراءة) عبارة شرح مر وهو بالمداخلة طلب البراءة الخ ثم قال سمي بذلك لتقديره باقل  
ما يدل على البراءة كما يسمى ما مر بالعدة لاشتغالها على العدد ولتشاركتها في أصل البراءة ذيلت به والمراد  
بطلانها انتظارها كما هنا أو تحصيلها كما في قوله عليه السلام فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه (قوله  
التبرص بالمرأة) أي صبر المرأة فلعل الباء زائدة ولذلك استعظم مر وزادها هنادون العدة إشارة إلى أن  
التبرص قد يكون من السيد وقال المرأة دون الأمة إشارة إلى أنه قد يكون في الحرة كالوكان متزوجا بامرأة  
له ولد من غيره فسات ذلك الولد وليس له ما يحجب الاخ للام فيسن للزوج ان يستبرئها لأنها ربما  
كانت حاملا وقت موت الولد باخ لأمه فيرثه وكما يأتي في قول المتن وبزوال فراش له عن أمة يعتقها فان  
الاستبراء يجب عليها بعد العتق فقد وجب على الحرة وكما يأتي في قول الشارح والاحرم تزويجها قبل الاستبراء  
وان اعتقها وكما يأتي في قوله أيضا وعتقت حاملا منها وهي فراس لسيدها وقوله حدوثا يميز وكذا قوله  
أو زوالا لئلا يكتفى بالزوال بالعتق خاصة وقوله لبراءة الرحم علة لسببه ملك اليمين للاستبراء فهو علة  
للعلمية اه شيخنا (قوله أو تعبدا) معطوف على قوله لبراءة رحم أي أو للتعبد وليس معطوفا على حدوثا  
(قوله وهذا) أي التعبير بالملك جرى على الأصل أي الكثير وقوله ظانا أنها أمة خرج بها مالو ظننا زوجته  
فيجب عليها ان تعتد بثلاثة أقراء وقوله على ان الخ هذه العلة ولم تعد شيئا زيادة على قوله وهذا الخ وقوله  
بل الشرط الخ أراد بالشرط السبب وظاهر كلامه ان ما ذكره حاصر لأنواع الاستبراء وليس كذلك بل  
منصور آخر لا تدخل في هذا الضابط كالتى ذكرها بقوله كان وطء الخ وهناك صور آخر غير هذه وعبرة  
عش على مر قوله ظانا أنها أمة خرج مالو ظننا زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة أقراء أو زوجته الأمة  
فتعتد بقران كما تقدم له انتهت (قوله ونحوها) أي نحو موطأاتها كمن استدخلت منه اه عش (قوله  
يجب بملك أمة بشرأ أو غيره) ويستحب لملك الأمة الموطأة قبل بيعها استبرأؤها ليكون على بصيرة ولو  
وطء أمة شريك في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطء اثنان أمة رجل كل ظننا أمة  
وأراد الزجل تزويجها وجب استبرأها أن كالعدين من شخصين ولو باع أمة لم يقر بوطئها فظهر بها  
حمل وادعاء صدق المشتري بيمينه انه لا يعلمه وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه  
فان كان أقر بوطئها وباعها بعد استبرائها فانت بولد لدون ستة أشهر من الاستبراء منه لحقه  
وبطل البيع وإلا فالولد مملوك للمشتري الا وطئها وامكن كونه منه فانه يلحقه وأن لم يستبرئها  
البائع فالولد له ان امكن الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القائف اه شرح مر  
(قوله لحل تمتع أو تزويج) هذا بيان لمقتضى الاستبراء فن أسباب الاول الملك وطلاق أمة المملوكة  
له قبل وطء زوجها وزوال كتابته وردة وزوال فراش له عن أمة يعتقها ومن أسباب الثاني وطء الأمة  
التي يريد تزويجها اه حل (قوله لحل تمتع أو تزويج بملك أمة ولو معتدة بشرأ أو غيره الخ) يفهم منه انه في  
ملك المعتدة لا بد من الاستبراء بعد انقضاء العدة وهو كذلك بالنسبة لحل التمتع لا بالنسبة لحل التزويج

تمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة ملكا لازما (بشراء أو غيره) كارت



قال في الروض وشرحه فلو اشترى امة معتدة لغيره ولو من وطىء شبهة فانقضت عدتها او مزروجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها فطلقت او زوج امته وطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جاز له تزويجها بلا استبراء ووجب في حقه حل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستماع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة محرما للمشتري او اشترتها امرأة او رجلا لم يجب الاستبراء في حق المشتري اه فعلم ما في كلامه هنا من الايهام لا يقال مراده بالاستبراء الواجب في المعتدة مضي قدره ولو بمضي بقية المدة لا نأقول هذا وإن كفي في حل التزويج لا يكفي في حل وطئه وقد سوى بينهما مع ان هذا لا يفهم من عبارته تأمل اه سم (قوله حل تمتع او تزويج) يعلم منه ان الاستبراء إنما يجب على الرجل دون المرأة لانها لا تمتع بجارياتها لان شرط وجوب الاستبراء في صورة التزويج الانية ان تكون الامة موطوءة لسيدها وهذا لا يتأق في المرأة (قوله ولو معتدة) اي فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لحل التمتع اما حل التزويج فيمكن فيه انقضاء العدة وهذا كله ان كانت العدة لغيره فان كانت العدة له فلا استبراء وتقطع بملكها والصواب ان معتدة يجب عليها الاستبراء ايضا لكن تقطع العدة فالفرق بين معتدته ومعتدة غيره إنما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها شيخنا وعبارة شرح م ر ولو ملك معتدة منه وجب قطعها لاشيء يكتفي عنه هنا اه (قوله ووصية) اي قبولها ومثله رجوع مقرض او بائع مفلس او والد في هبة فرعه او امة قراض بعد فسخه لامة تجارة بعد اخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا م ر وتوقف فيه شيخنا ن ز والتوقف ظاهر خصوصا مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل اه قل على الجلال (قوله وسبي) اي بشرطه الا في من القسمة على الراجح او اختيار التملك على المرجوح كما يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه حيث اطلق هنا وقيد هناك فيحمل المطلق على المقيد اه زى وفي حل قوله وسبي اي حيث قسمت الغنيمة او اختار فيها التملك إذا كان السابي مسلما فان كان غير مسلم بان كان ذميا او لم يدر حاله حل الوطء لاننا لا نحرم بالشك اه وفي قل على الجلال (تنبيه) قال شيخنا م ر يجوز وطء السراري المجلوبة الان من الروم لاحتمال ان من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكرناه في محله من كتاب الجهاد اه (قوله ورد بعيب) اي وتحالف واقالة ولو اسلم في جارية وقبضها فوجد بها غير الصفة المشروطة وجودها لم يلزم المسلم اليه الاستبراء بالرد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروضة من لزومه مبنى على زواله وهو ضعيف اه شرح م ر ومثل المسلم ماله وقبضها المشتري في الذمة فوجد بها غير الصفة ورد بها اه ع ش عليه اي فلا يجب على البائع استبرائها (قوله ولو بلا قبض) راجع لجميع ما قبله اه شيخنا وعبارة اصله مع شرح م ر ولو مضى زمن استبراء على امة بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه ان ملكها بارث لقوة الملك به ولذا صح بيعه قبل قبضه وكذا بشراء ونحوه من المعارضات في الاصح حيث لا خيار لتام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعف الملك لاهية فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه ومثلها غنيمة لم تقبض بناء على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (قوله وبكر) في كون البكر يتيقن براءة رحمها نظرا لانه يمكن شغله باستدخال المنى من غير وطء اصلا الا ان يقال هي كالايسة لان الايسة حملها محتمل فليس المراد بالتيقن حقيقة اه حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع لجميع ما قبله من قوله وان يتيقن براءة رحمها اما بالنسبة لحل التزويج فلا يجب الاستبراء اه شوبري قال في الروض وشرحه ولو اشترى امة غير موطوءة او امة من امرأة او صبي او استبرأها البائع فله تزويجها بلا استبراء اه وقوله امة غير موطوءة شامل للصغيرة والبكر والايسة فقوله بالنسبة لحل التمتع راجع لقوله وسواء ملكها من صبي الخ وكذا لما قبله من قوله وان يتيقن براءة رحم كصغيرة الخ ان اتنى الوطء فليحرق (فرع) يتعدد الاستبراء

ووصية وسبي ورد بعيب  
ولو بلا قبض وهبة بقبض  
(وان يتيقن براءة رحم)  
كصغيرة وايسة وبكر  
وسواء ملكها من صبي  
ام امرأة ام من استبرأها  
بالنسبة لحل التمتع وذلك  
لقوله صلى الله عليه وسلم



باعتد البائع الواطى وكفى الروض وغيره وجهان الاستبراء كالعدة واذا اجتمع عدتان لشخصين لم يتداخلا وقضية التقيد بالواطى وعدم التعدد اذا لم يطأ وكان نساء أو صبياناً قال م وهو الذى نعتمده الا ان يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اسم (قوله في سبأيا او طاس) بفتح الهمزة والصرف اسم مريض وسبأيا هم هوازنه شيخنا وفي عش على م راو طاس بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في المصباح والتحذير اي فهو مصروف بخلافه لان الاصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه اه وفي قل على الجلال قوله ارطاس بضم الهمزة أفصح من فتحها اسم وادمن هوازن عند حنين اه وحنين موضع بين مكة والطائف بينهما وبين مكة نحو ثلاثة أيام وسبأيا او طاس هم سبأيا هوازن وثقيف اضيفوا لوطاس لان قسمهم بين الغانمين وقع فيه ويقال لهم سبأيا هوازن لانهم منهم كما علبت وسبأيا حنين لانه موضعهم وكانت سبأيا هم من النساء والذراوى ستة آلاف وكانت الغنيمة غير السبأيا من الابل اربعة وعشرين الفا ومن الغنم فوق اربعين الفا ومن الفضة اربعة آلاف اوقية وكانت غزوة حنين مع هوازن وثقيف في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح خرج لها يوم السبت لستة مضت من شوال وكان المشركون عشرين الفا وقيل اربعة آلاف وكان المسلمون اثني عشر الفا عشرة آلاف من اهل المدينة منهم اربعة آلاف من الانصار وباقي العشرة من غيرهم والغان من اهل مكة من شرح الاجمورى على فضائل رمضان (قوله والحق من لم تحض) اي قاس لان الا لحاق قياس وانما عبر هنا باللاحاق فيما قبل بالقياس للتفنن اه قل فسطط توقف الشورى (قوله قبل وطه) اما بعده فيجب عليها العدة والاستبراء بعدها واتما قيد بالقبلية ليكون الواجب الاستبراء وجده وهذا التفصيل في غير ام الولد اما هي فان كان قبل الوطه فلا عدة ولا استبراء وان كان بعده فعليها العدة فقط لا الاستبراء اه شيخنا وفي قل على الجلال ه (تنبه) ه يجب على السيد استبراء امته المزوجة غير مستولدة حالاً اذا طلقت قبل الوطه وبعد انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقاً وهذا بالنسبة لحل الوطه اما لو اراد تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقاً سواء ام الولد وغيرها كما مر في المكاتب والمرادة قياساً عليهما اه وبها مشه ما نصه ولو زوج الشخص امته فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا لشبهها بالحر اتر فما تقدم من وجوب الاستبراء بالنسبة لحل التمتع محله في غير المستولدة (قوله وبزوال كتابة) اي بالنسبة للمكاتب وامتاف كلامه شامل لهذه وحينئذ فلا حاجة الى الحاق الشيخ طاهم اوهى داخلته في قوله بملك امة بشرأ او غيره اه شوى اى وبالنسبة لامة المكاتب فيجب استبراءها اذا زالت كتابته اه حل (قوله لا يحل من نحو صوم) اي في امة له حدها ما حرمها عليه من صوم ونحوه اما لو اشترى نحو محرمة او صائمة او معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبراءها وهل يسكنى ما وقع في زمن العبادات ام يجب استبراءها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف والحامل وذوات الاشهر اه شرح م روعبارة حل قوله من نحو صوم كاعتكاف واجب باذن سيدها بان تكون الصائمة والمعتكفة حاملاً او ذات اشهر وخرج بذلك ما لو اشترى نحو محرمة او صائمة او معتكفة فانه لا بد من استبراءها بعد زوال المانع لان حرمتها على السيد لا جل الاستبراء في مدة ما ذكر انتهت (قوله لا تحل بالملك) اي ملك التمتع اه سل (قوله ولا يملكه زوجته) لكن لو اشترى زوجته بشرط الخيار امتنع عليه وطؤها الضعف الملك ومن ثم لو اشترى المكاتب زوجته امتنع عليه الوطه لذلك ومن ثم امتنع تسريه ولو باذن سيده اه حل (قوله زوجته) خرج ما لو ملك معتدته عن نكاح او شبهة فيجب عليه استبراءها لحدوث خل التمتع بملك اليمين اه حل وتقدم عن م ر ان العدة تنقطع بملكها وتشرع في الاستبراء (قوله ولا يملكه زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجه وقت وطئها وهى زوجة اعتدت بقرأين قبل ان يزوجه اه سم

لم يتجدد به حل (بل يسن) لتمين ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح

لم يتجدد به حل (بل يسن) لتمين ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح



ينعقد مملوكا ثم يعتق بالملك  
وفي ملك اليمين ينعقد حرا  
وتصير امه أم ولد (و) يجب  
الاستبراء (بزوال فراش)  
له (عن أمة) مستولدة  
كانت أولا (بعثتها) باعناق  
السيد أو بموته بان كانت  
مستولدة أو مدبرة كما يجب  
العدة على المفارقة عن  
نكاح فعلم ان الأمة لو  
عتقت من زوجة أو معتدة  
عن زوج لاستبراء عليها  
لأنها ليست فراشا للسيد  
ولان الاستبراء لحل التمتع  
أو التزويج وهي مشغولة  
بحق الزوج بخلافها في عدة  
وطء شبهة لأنها لم تصر  
بذلك فراشا لغير السيد  
(ولو استبرأ قبله) أي قبل  
العتق (مستولدة) فانه  
لمامس (لا) ان استبرأ قبله  
(غيرها) أي غير المستولدة  
لمنزأل عنها الفراش فلا  
يجب الاستبراء فتزوج  
حالا إذ لا تشبه منسكحة  
بخلاف المستولدة فانها  
تشبهها فلا يعتد بالاستبراء  
الواقع قبل زوال فراشها  
(وجرم قبل

على حج ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق اه عس على مر وقوله  
المدخول بها قيد هذا لاجل قوله بل يسن اموالهم ملكهم قبل الدخول بها فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر وقوله  
وقد وطئها الخ اما إذا لم يطأها فلا عدة عليها في زوجها حالا اه (قوله ينعقد مملوكا) أي لملك أمه وقوله ثم  
يعتق بالملك أي بملكه تبع الملك أمه الحاصل بالشرع ونحوه (قوله ثم يعتق بالملك) أي فيما إذا كان الزوج  
حرا لان المكنان لا يعتق عليه ولده لو ملكه ولا نصير أمته أم ولد ولو أنت بولد يمكن كونه من النكاح ومن  
ملك اليمين هل يحمل على الثاني لقوله حرر اه حل (قوله ويجب الاستبراء الخ) لئلا يذهب الشارح على العامل  
هناك لا يتوهم عطف المتن على الماضي قبله اه (قوله بزوال فراش له) يفهم منه انها لو عتقت قبل وطئه لها  
لا استبراء عليها لعدم الفراش وهذا لم يذكره الشارح في المفهوم لكنه ظاهر (قوله بعثتها) خرج ماله زوال  
الفراش بموت السيد فانها تنتقل للوارث فيجب عليه الاستبراء كما تقدم اه قل على الجلال وفي سبب ما نضه  
قوله بزوال فراش له عن أمة قال في المنهاج موطوءة أو مستولدة وكتب شيخنا ما خرج غير الموطوءة إذا اعتقها  
فلا استبراء عليها إلا ان يكون البائع قد وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد من استبراءها ما لم يرد تزويجها من  
البائع المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بغيره بزوال الملك ثم قوله يعتق أو  
موت السيد فيه قصور إذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفرار أو زال فراش الأب عن وطء جارية  
الأب ونحو ذلك كان الحكم كذلك اه فعلم ما في إطلاق الأمة وكتب شيخنا أيضا على قول المنهاج أو  
موت السيد الظاهر ان هذا خاص بالمستولدة فان غير ما ينتقل إلى الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير  
موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم إلا ان يريد المدبرة والمستولدة اه فقوله هنا بان كانت الخ  
بيان لذلك اه (قوله فعلم ان الأمة لو عتقت من زوجة الخ) عبارة شرح مر ولو مات سيد مستولدة من زوجة  
ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالحرقة ولا استبراء عليها وان تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت  
عدة أمة ولا استبراء عليها ان مات السيد وهي في العدة فان مات بعد فراغ العدة لزومها الاستبراء وان تقدم  
أحدهما الآخر موتا أو اشكل المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا اعتدت بأربعة اشهر وعشر من موت  
آخرهما موتا ثم ان لم يتخلل بين الميتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها وان تخلل بينهما ذلك أو أكثر  
أو جهل قدره فان كانت تحيض لزومها حيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولهذا لا يرث  
من الزوج ولها تخليف الورثة انهم ما علموا حريتها عند الموت انتهت (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أي  
فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة قال زى وعلى هذا يقدم الاستبراء لان السيد نظير الزوج المطلق  
ثم بعده تسكمل عدة الشبهة وفائدة ذلك أن الواطئ بالشبهة له ان يجدد نكاحه في زمن عدته دون زمن  
الاستبراء اه عس (قوله لانهم لم تصر بذلك فراشا لغير السيد) أي في غير زمن الوطء ولا فقد تقدم انها  
فيه تكون فراشا للواطئ حينئذ وكذا ما دامت الشبهة قائمة كالنكاح الفاسد وكتب أيضا انظر هذا مع  
ما تقدم في فصل تداخل العدين اه حل (قوله ولو استبرأ قبله مستولدة الخ) هذه الغاية للردو عبارة اصله  
مع شرح مر ولو مضت مدة استبراء على مستولدة غير من زوجة ولا معتدة ثم اعتقها سيدها أو مات وجب  
عليها الاستبراء في الاصح كما تلزم العدة من زوال نكاحها وان مضى أمثا لها قبل زواله والثاني لا يجب  
لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح ولو استبرأ السيد أمة موطوءة له غير مستولدة فاعتقها  
لم يجب إعادة الاستبراء وتزوج في الحال والفرق بينهما وبين المستولدة ظاهر إذ لا تشبه هذه منسكحة  
بخلاف تلك لثبوت حق الحرية لها فكان فراشها شبه فراش الحر المنسكحة والله أعلم انتهت (قوله  
فلا يجب الاستبراء) ولو أنت بعد ذلك بولد لم يلحقه لئلا يسهل يشترط في عدم اللحق ان ينفقه ام يكفي  
دعوى الاستبراء الظاهر الثاني اه مر اه سم (قوله وحرم قبل استبراء الخ) هذا إشارة للسبب  
الثاني إذ تقدم ان الاستبراء له سببان أحدهما حل التمتع والثاني روم التزويج (قوله وحرم قبل



استبراء تزويج موطأته) هو اولى من قوله موطأه مستولدة كانت أو لاحذرا من (٤٧١) اختلاط المأمن اما غير موطأته

فان كانت غير موطأه فله  
تزويجها مطلقا أو موطأه  
غيره فله تزويجها عن الماء  
منه وكذا من غيره ان كان  
الماء غير محترم أو من  
استبرأها من انتقلت منه  
اليه (لا تزوجها) مستولدة  
كانت أو لا ان اعتقها فلا  
يحرم كما لا يحرم تزويجه  
المعتدة منه أما غير موطأته  
فان كانت غير موطأه  
أو موطأه غيره زنا أو  
استبرأها من انتقلت منه  
اليه فسكالك والا حرم  
تزويجها قبل الاستبراء  
وان اعتقها وذكركم غير  
المستولدة في هذه من زيادتي  
(وهو) أي الاستبراء  
لذات اقراء (حيضة) لما  
في الخبر فلا يكفي بقيتها  
الموجودة حالة وجوب  
الاستبراء بخلاف بقية  
الطهر في العدة لانها  
تستعقب الحيضة الدالة على  
البراءة وهنا تستعقب الطهر  
ولا دلالة له عليها وليس  
الاستبراء كالعدة حتى يعتبر  
الطهر لا الحيض فان  
الاقراء فيها متكررة  
فتمصرف بتخلل الحيض  
البراءة ولا تكرر هنا  
فيتمدد الحيض الدال  
عليها (ولذات اشهر) بمن لم  
تحض أو أيسر (شهر)  
لانه بذل عن اقراء حيضا

استبراء تزويج موطأته) أي ولا ينمقد ولا يماصح بيعها قبله مطلقا لأن القصد من الشراء ملك العين والوطء  
قد يقع وقد لا بخلاف ما لا يقصد به سوى الوطء اه شرح مر (قوله تزويج موطأته) أي أو موطأه  
غيره ان كان الماء محترما و اراد تزويجها الغير صاحبه ولم يكن البائع استبرأها قبل البيع كما يعلم من التفصيل  
الذي ذكره الشارح (قوله من اختلاط المأمن) أي اشتباه احدهما بالآخر ليس المراد حقيقة الاختلاط  
وهو الامتزاج لانه تقدم أن الرحم لا يحتوى على ما بين اه شيخنا (قوله فان كانت غير موطأه الخ) في  
الروض وشرحه وان اشترى أمة غير موطأه أو أمة من امرأة أو من صبي أو أمة أو استبرأها البائع فله  
تزويجها بلا استبراء فان اعتقها فله تزويجها قبل الاستبراء ويذكر ان الرشيد طلب حيلة مسقطه للاستبراء  
فقال له أبو يوسف من الحنفية فاعتقها ثم تزويجها اه وفي شرح الارشاد لشيخنا الوجه ان هذه الحيلة غير  
مكروهة للعتق المتشرف اليه الشارع وليس فيها تفويت حق آدمي بخلاف حيلة اسقاط الزكاة فاندفع بحث  
الزركشي التسوية بينهما ونقل الامام أن أبا يوسف أفتى الرشيد بأن من أراد وطء أمة ورثها من أبيه  
فادعت ان اباه وطئها لا يقبل قولها وان من حلف على إنسان لا يخرج من بيت المال فجعل على راسه خيمه ثم  
هدم وخرج لم يحنث ثم قال الامام والحكم عندنا كذلك وسبقه القاضي إلى ذلك في الثانية قبل وفي كلام الرافعي  
ما ينازع فيه اه وكان قائل ذلك فهم ان نصب الخيمة والخروج سبب البر فينا فيه ما يأتي انها تسمى بيتا وليس  
هذا المراد وإنما المراد ان البيت زال اسمه بالهدم فلم يخرج منه ونصب الخيمة إنما ذكر استبرئها ووقايتها بما  
ينصب عند الهدم وإنما توقف وطؤه على الاستبراء دون التزويج ووطء الزوج فيما لو انتقلت اليه من صبي  
أو امرأة أو رجل لم يطأ أو وطئ واستبرأ ودون عتقه ثم تزويجه لأن ملك اليمين سبب ضعيف في  
الوطء إذ لا يقصد به استقلال فتوقف على الاستبراء بخلاف النكاح فانه سبب قوي إذ لا يقصد  
إلا له قلم يتوقف على استبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك اليمين اه سم (قوله  
ان كان الماء غير محترم الخ) فان اراد تزويجها لغير صاحب الماء المحترم ولم يستبرئها البائع قبل البيع حرم  
التزويج قبل الاستبراء اه (قوله من انتقلت منه اليه) أي استبرأها بائع مثلا انتقلت من ذلك البائع إلى  
هذا المشتري الذي يريد تزويجها اه شيخنا (قوله اما غير موطأته) هذا محترز للتقييد بموطأته في  
ضمن الضمير إذ هو عائد على موطأته اه شيخنا وقوله وان اعتقها الواو للحال إذ الفرض انه  
اعتقها (قوله وهو حيضة) أي كاملة قائل مدة امكان الاستبراء إذا جرى سببه في الطهر يوم وليلة  
ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان اه شرح مر (قوله وهو حيضة) فلو وطئها في الحيض  
لخلت منه فان كان بعد أقل الحيض كفي ذلك في الاستبراء وان كان قبل ذلك انقطع الاستبراء وبقي  
التحريم إلى الوضع اه حل وفي قل على الجلال ولا يقطع الاستبراء وطء السيد في اثنتائه أو قبله كما  
يأتي (قوله تستعقب الحيضة) يجوز رفعه ونصه كما مر في الطلاق لكن النصب هنا ظهر لئلا تخلو الجملة  
عن عائد فيحتاج لتقديره وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا (قوله وليس الاستبراء كالعدة) هذا راجع  
لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير ما قاله في العدة كما هو المذهب القديم وعبارة شرح مر  
وفي القديم وحكي في الاملاء ايضا وهو من الجديد انه الطهر كما في العدة واجاب الاول بان العدة يتكرر  
فيها القرء كما مر الدال بتخلل الحيض منها على البراءة وهنا لا تكرر فتعين الحيض الكامل الدال  
عليها (قوله ولذات أشهر شهر) أي مالم تحض فيه فان حاضت فيه استبرأت بالحيضة لانها صارت  
من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله ومزوجة) وصورته في المزوجة ان تكون زوجة صغيرة  
لا يولد له أو مسووح ويشكل تزويج الامة للصغير والمسووح حتى يكون الوليد ليس من الزوج  
لانه لو كان منه وطلقها ثم باعها سيدها اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده ويحجب بطر والرق لها أو  
طر والمسنح له اه حل مع زيادة والظاهر ان هذا التصوير غير متعين بل مثله ان تكون زوجة له وهي حامل  
منه فيشترىها فانه يسن له استبرأها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل فانها غير معتدة اصلا

وطهرا غالبا (ولحامل غير معتدة بالوضع) كسبية ومزوجة حاملين (وضعه) أي الحمل للخبر السابق (ولو من زنا)



مخلاف العدة باختصاصها  
بالتأكيد بدليل اشتراط  
التكرار فيها دون الاستبراء  
كما مروى لان فيها حق الزوج  
فلا يكتفى بوضع حمل غيره  
والاستبراء الحق فيه لله  
سبحانه وتعالى فان كانت  
معتدة بالوضع بان ملكها  
معتدة عن زوج أو وطء  
شبهة أو عتقت حاملا منها  
وهي فراش لسيدها لم  
تستبرأ بالوضع لتأخر  
الاستبراء عنه (ولو ملك)  
بشرأ أو غيره (نحو مجوسية)  
كوثنية أو مرتدة (أو) نحو  
(مزوجة) من معتدة عن  
زوج أو وطء شبهة مع عليه  
بالحال ومع جهله وإجاز البيع  
(بحري صورة استبراء) كان  
حاضيت (فزال مانعه) بان  
اسلمت نحو المجوسية أو  
طلقت المزدوجة قبل  
الدخول أو بعده وانقضت  
العدة أو انقضت عدة الزوج  
أو الشبهة (لم يكف) ذلك  
للاستبراء لانه لا يستعقب  
حل التمتع الذي هو القصد  
في الاستبراء وتعبيرى بما  
ذكر في الاولى اعم من قوله  
ولو اشترى مجوسية خاضت  
(وحرم قبل) تمام (استبراء  
في مسبية وطء) دون غيره  
كقبلة وطء ونظر بشهوة  
للخبر السابق ولما روى  
البيهقي أو ابن عمر قبل  
التي وقعت في سهمه من  
سبايا أو طاس

أو كانت معتدة بغير الوضع كما إذا طلقت وهي حامل من زنا فانها تستبرأ بوضع الحمل وتعتد بعده (قوله  
أو مسبية) أي ولو كانت الزوجة مسبية وحيتن لا تكرر فيه إلا أن فيه بعدا من جهة أن الغاية راجعة  
للحامل الشاملة للمسبية مطلقا أي فالمسبية الاولى غير مزوجة والثانية مزوجة ويجب أيضا بانه ذكر  
المسبية الاولى للتمثيل والثانية للتعميم اه شيخنا (قوله) باختصاصها بالتأكد (الخ) شروع في ابداء فارق في  
القياس الذي استند اليه الضعيف القائل بان وضع حمل الزنا لا يكفي في الاستبراء كما لا يكفي في العدة وعبارة  
اصله مع شرح مر (قلت) يحصل الاستبراء في حق ذات الافراء بوضع حمل زنا لا تحيض معه وان حدث  
الحمل بعد الشراء وقبل مضى يحصل استبراء اخذ من كلام جمع وهو ظاهر في الإصح والله اعلم لا طلاق الخبر  
والبراءة والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تنقض به العدة واجاب الاول باختصاص العدة بالتأكد بدليل  
اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء لانها حق الزوج وإن كان فيها حق الله تعالى فلم يكتف بوضع حمل  
غيره بخلاف الاستبراء فان الحق فيه له تعالى اما ذات اشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لانه كالعهد كما بحثه  
الزركشي كالأذرعى قياسا على ما جزموا به في العدة انتهت وعبارة حل قوله ولو من زنا أي حيث لا تحيض  
معه والاحصل الاستبراء بحضة أو مضى شهر وهي لا تحيض والا اكتفى بذلك مع وجوده ولو طرأ بعد  
الشراء انتهت (فان قلت) الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها الا من زنا وحيتن فقوله ولو من  
زنا غير محتاج اليه (قلت) يتصور ذلك بان يشتري زوجته الحامل فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب  
وحيتن فقوله ولو من زنا محتاج اليه اه شوبري (قوله صورة استبراء) أي حيضة أو شهر أو وضع حمل  
وفي وضع الحمل بشكل بما مر من ان الحامل تستبرأ بوضع الحمل ولو كان المانع قائما حيث قال ومزوجة  
والمزوجة قام بها المانع وقال هنا ونحو مزوجة فانظر ما الجمع بينهما وجوابه ان المزدوجة المذكورة أولا  
محمولة على المزدوجة منه وهنا محمولة على المزدوجة من غيره بقريئة قوله وأطلقت المزدوجة الخ إذ يشعر بانها  
مزدوجة من غيره اه شيخنا (قوله فزال مانعه) أي مانع الحل المعلوم من المقام تأمل (قوله) لانه لا يستعقب  
حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يتسبب عنه اه ع ش على مر وفيه ان هذا يأتي في المحرمة إذا  
استبرأها محرمة ثم حاضت مثلامع انه يعتد بذلك اه حل (قوله الذي هو القصد في الاستبراء) ومن  
ثم قال الفقهاء كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به أي الاستبراء المرهونة قبل انفكاك الرهن  
لانه يحل للراهن وطؤها باذن المرتهن فهي محل الاستمتاع وفرق حج بينهما وبين مالواشترى عبد ما ذون  
له في التجارة امة وعليه دين حيث لا يعتد باستبرائها قبل سقوط الدين فليس للسيد وطؤها مع  
انه يجوز للسيد وطؤها باذن العبد والغرماء اه حل (قوله وحرم قبل استبراء الخ) وهل هو  
كبيرة أولا فيه نظر والاول الاقرب (فرع) يلغى ان محل امتناع الوطء مالم يخف الزنا  
فان خافه جاز له اه ع ش على مر (قوله وحرم قبل استبراء في مسبية وطء) ولو وطئ السيد قبل  
الاستبراء أو في اثنا لم ينقطع وإن اثنى به فلا يحتاج لاستبراء ثان فان حملت منه قبل الحيض بقي تحريرا إلى  
وضعها أو في اثنا حملت بانقطاعه تمامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها قبل الحيض والا فلا تحل له حتى  
تضع كالأحبابها قبل الحيض اه وهو ظاهر وتعليقهم يقتضيه اه شرح مر (قوله قبل التي وقعت في  
سهمه) أي لما نظر عتقها كالأبريق الفضة فلم يتمالك الصبر عن تقييلها والناس ينظرونه اه شرح مر  
وقوله كالأبريق الفضة أي كسيف من فضة فان الأبريق لغة السيف وأهل الحكمة في ذلك انه قصد  
اغظة المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع انها من بنات عظامهم اه ع ش عليه (قوله) من سبايا  
أو طاس) عبارة الخطيب من سبايا جلولا (اقول) ويمكن الجمع بان جلولا كانوا معاوين لهوازن  
لكنهم كانوا من حلفائهم وصادف ان واحدة من نسائهم سميت وهذا لا ينافي ان حرب جلولا كان بعد  
وفاته <sup>عليه السلام</sup> بمدة لان ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المحركين له والمتعاطين لاسبابه وهذا  
إنما كان لهوازن وإن اتفق موافقة بعض من جلولا لهم معاونة فلم ينسب اليهم بل لهوازن اه ع ش (قوله)



قيل الاستبراء لم يذكر عليه أحد من الصحابة (وغيره) (في غير ما تمتع) بوطء كما في المسدية وبغيره قياسي عليه وانما حل في المسدية لان غايتها ان تكون مستولدة جري وذلك لا يمنع الملك اى فلا يحرم التمتع وانما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة لما نه عن اختلاطه بما الحربى لا حرمة ماء الحربى وما نص عليه الشافعى من حرمة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بمفهومه عليه بل ودل ايضا عليه الاجماع السكوتى الماخوذ من قصة ان عمر السابغة (وقصدى) (٤٧٣) المملوكة بلال بن (في قوله احضت) لانه لا

يعلم الا منها غالبا فلا سيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحلف لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف ولو منعته الوطء فقال لها (اخبرتنى بالاستبراء مفوض الى امانته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما فى عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمكينه اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبخناها له فى الظاهر وذكر التحليف من زيادى (ولا تصير) الامة (فراشا) لسيدها (الابوطء) ويعلم باقراره به أو البينة عايه ومثله ادخال المني (فاذا ولدت للامكان منه لحقه وان) لم يعترف به أو (قال عزلت) لان الماء قد يتسببه الى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا تصير فراشا بغيره كالملك والخلو ولا يلحقه ولدها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلو بها حتى اذا ولدت للامكان من الخلو

وفي غير ما تمتع) اى ولو بنحو نظر به من نعم الخلو بها جائزة اه شرح مر (قوله وفي غير ما تمتع) دخل في غير المسبية الحامل من الزنا فيحرم التمتع بها خلافا لما اوردى به علماء المعية والمشرقة من صبي او امرأة وان كانت بحيث يستحيل ظهورها مستولدة لاحد اعتبارا بالاعم الا غاب اه حجاج اه هم (قوله وذلك لا يمنع الملك) اى ملك التمتع بخلاف المستولدة من غير الحربى فانها لا تملك (قوله وصيانة لما نه الخ) هذا يوضح الحاق صاحب الاستقصاء المشرقة من الحربى بالمسبية ومن ثم اعتمدوا الاذرعى وغيره ووضح ان محله ما لم يعلم انها انتقلت اليه من مسلم أو ذمى ونحوه والعهد قريب والاحرم التمتع ايضا وان ذلك يجرى فى المسبية اه حجاج اه هم (قوله الاجماع السكوتى) فيه ان واقعة ابن عمر كانت فى زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شروط الاجماع ان يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما فى جمع الجوامع فكيف استدل به الشارح مع انه لا ينعقد فى زمنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال حل هذا الا يأتى الا على جواز اجتهاد الصحابي فى زمنه صلى الله عليه وسلم اه بحر وفه وبعبارة اخرى قوله الاجماع السكوتى فيه نظر اذ لا ينعقد الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبعبارة ابن السبكي الكتاب الثالث فى الاجماع وهو اتفاق مجتهدى الامة بعد وفاة محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فى عصره على اى امر كان اه شيخنا (قوله ولو منعته الوطء الخ) ولو قال لها حضت فانكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ورث امة فادعت حرمتها عليه بوطء مررته فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه اه شرح مر (قوله ولهذا لا يحال بينهما) عبارة شرح الروض ولا تزال يد السيد عن امته المستبراة مدة الاستبراء وان كانت حسناء اه زاد فى العباب وله الخلو بها او يتجه تقييده بامن وطئها اه وبعبارة شرح الارشاد لشيخنا وعلم من كلامه حل الخلو بالمستبراة وانه لا يجب ان يحال بينهما وبينه وان كانت حسناء وهو كذلك وان كان فاسقا كما افضاء اطلاقهم اه سم هذا فى شرح مر ما نصه كذا اطلقوه اى عدم الحيولة بينهما وبينه او قد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهى جملة اه قال ع ش عليه قوله وقد يتوقف فيه معتمد اى فيحال بينهما وبينها اه شيخنا الحنفى (قوله نعم عليها الامتناع) اى ولو بتمتله لانه كالصائل اه ع ش على مر (قوله الابوطء) اى فى قبله لان الوطء لا يلحق به الولد فى الامة بخلاف الحرة اى الزوجة ولو امة ولعل ما فى كلام شيخنا فى باب العدد من انه لا يلحق به الولد محمول على غير الحرة حرر وهذا ما جمع به بين تناقض وقع للشيخين فقد صححنا عدم اللحق وفى النكاح اللحق والمعتمد عدم اللحق بالوطء فى الدبر للامة المملوكة وان امكن ان يكون الولد من ذلك الوطء الواقع فى الدبر اه حل والمعتمد ان الوطء فى الدبر لا يلحق به الولد مطلقا فى الحرة والامة كما صرح به مر هنا وفى اللعان اه شيخنا ح ف (قوله بمجرد الخلو) فيه نظر بل تصير فراشا بمجرد العقد وان لم يختل بها لكنه أمكن اختلاؤه بها وقوله للامكان من الخلو فيه نظر أيضا فـ كان عليه ان يقول للامكان من امكان الخلو بها (قوله لا ان نقاء وادعى الاستبراء الخ) وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء تصريحا وقيد للخلاف فى الروضة له نفيه باليمين اذا علم انه ليس منه وان لم يدع الاستبراء فان نكل فوجهان احدهما توقف اللحق

(٦٠ - جل منهج - بع) بها الحق وان لم يعترف بالوطء والفرق ان مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتى فيه بالامكان من الخلو وملك اليمين قد يقصد به النجاسة والاستخدام فلا يكتفى فيه الا بالامكان من الوطء (الا ان نقاء وادعى استبراء) بعد الوطء بحبضة مثلا بقيد بن زدتهم بقولى (وحلف وضمة لسته أشهر) فاكثرت (منه) اى من الاستبراء فلا يلحقه لان الوطء الذى هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فبقى محض الامكان ولا تعويل عليه فى ملك اليمين



وفارق مالم يطلق زوجته  
ومضت ثلاثة اقران ثم انت  
بولد يمكن كونه منه حيث  
يلحقه بان فراش النكاح  
اقوى من فراش التسرى  
بدليل ثبوت النسب فيه  
بمجرد الامكان بخلافه في  
التسرى اذ لا بد فيه من  
الاقرار بالوطء او البينة  
عليه وقد عارض الوطء هنا  
الاستبراء فلم يترتب عليه  
الحقوق كما تقرروا انما حلف  
لاجل حق الولد اما اذا  
وضعه لاقل من ستة اشهر  
من الاستبراء فيلحقه للعلم  
بانها كانت حاملا حينئذ  
(فان انكرته) اي الاستبراء  
(حلف) ويكفي فيه (ان الولد  
ليس منه) فلا يجب التعرض  
للاستبراء كافي ولد الحرة  
(ولو ادعت ايلادا فانكر  
الوطء لم يحلف) وان كان ثم  
ولد لان الحاصل عدم الوطء  
(كتاب الرضاع)  
هو بفتح الراء وكسر هاء  
اسم لمص الثدي وشرب لبنه  
وشرطا اسم للحصول لبن  
امراة او ما حصل منه في  
معدة طفل او دماغه  
والاصل في تحريمه قبل  
الاجماع قوله تعالى واما انكم  
اللاتي ارضعنكم واخوانكم  
من الرضاعة وخبر  
الصحيحين يحرم من الرضاع  
ما يحرم من النسب وتقدمت  
الحكمة به في باب

على يمينها فان نكحت فيمين الولد بعد بلوغه وثانيهما وهو الاصح لحق الولد بنكوله وقضية عبارتها ان  
اقتضاره على دعوى الاستبراء كاف في نفيه عنه اذا حلف عليه اه شرح مروج (قوله وفارق مالم  
طلق زوجته) عبارة شرح مروج وفي قوله يلحقه تخريجا من نصفه فيما يطلق زوجته ومضت ثلاثة اقران  
ثم انت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأجاب الأول بان فراش النكاح اقوى من فراش التسرى اذ  
لا بد فيه من الاقرار بالوطء او البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرروا فلم يترتب عليه لحق  
(قوله حيث يلحقه) ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا هـ ل (قوله كافي ولد الحرة) اي اذا  
انكره لا يجب في نفيه التعرض للاستبراء كما قاله حل وعبارته قوله كافي ولد الحرة فيه تصريح بانه يكفي  
ان يقول في نفي الولد من الحرة ليس مني وقد تقدم انه لا يكفي الا ان يقال المراد انه لا يجب معه ذكر  
التعرض للاستبراء ايضا (قوله فان انكرته الخ) هذه داخلة فيما مروا عادها توطئة لما بعدها وقوله  
ويكفي فيه ان الولد الخ يشكل بما مر في اللعان من ان قوله ليس مني لا يكفي فكيف يقيسه على الحر الا ان  
يقال التشبيه من حيث انه فيما لا يجب عليه التعرض للاستبراء اه شيخنا (قوله فلا يجب التعرض)  
للاستبراء ولما حلف على الاستبراء فهل بقول استبرأنا قبل ستة اشهر من ولادتها هذا الولد او يقول  
ولدت بعد ستة اشهر بعد استبرائي فيه وجهان الاوجه ان كلامهما كاف في حلفه لحصول المقصود  
به اه شرح مروج (قوله لان الاصل عدم الوطء) اي مع كون النسب ليس حقا لها وظاهر انه لا بد من  
حلفه ان ادعت أمية الولد كما صرح به الامام لان لها فيه حقا وانما حلف في الاولى أي قوله فان انكرته  
حلف لانه ثبت منه اقرار بما ثبت به النسب وهو الوطء اه من الروض وشرحه

### (كتاب الرضاع)

(قوله هو بفتح الراء وكسر هاء) وقد تبدل الضاد فيهما تاء اه شرح مروج عليه قال النووي في  
شرح مسلم والرضاعة بفتح الراء وكسر هاء وقد رضع الصبي امة بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعا  
قال الجوهرى وتقول اهل نجد رضع برضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعا كضرب  
يضرب ضربا وارضعه امرأة وامرأة رضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاعه قلت مرضة  
اه وفي المختار بعد مثل ما ذكر وارضعته العنز أي شربت لبن نفسها اه ومقتضاه انه لا يقال ارضع  
الصبي اذا شرب لبن امه او غيرها وانما يقال رضع بكسر الضاد او فتحها على ما مر اه شرح مروج وفي  
المصباح رضع الصبي رضعا من باب تعب في لغة نجد ورضع رضدا من باب ضرب لغة لاهل تهامة واهل  
مكة يتكلمون بها وبعضهم يقول اصل المصدر من هذه اللغة كسر الضاد وانما السكون تخفيف مثل الحلف  
والحلف رضع برضع بفتحين امة ثالثة رضاعا ورضاع بفتح الراء وارضعته امة اللبن فارضع فهي  
مرضع ومرضة ايضا وقال الفراء وجماعة ان قصد حقيقة الوصف بالارضاع فرضع بغير هاء وان قصد  
بجاز الوصف بمعنى انها محل للارضاع فيما كان او سيكون فبالهاء وعليه قوله تعالى يوم تذهل كل مرضعة  
عما ارضعت ونساء مراضع ومراضيع (قوله وشرب لبنه) بينه وبين ما قبله عموم وخصوص من وجه  
وكذا بين اللغوى والشرعى وهذه النسب مبنية على ان قوله وشرب لبنه من عطف العام على الخاص وان  
المعنى اللغوى يتحقق في شرب اللبن من غير مص كشراب من الماء والظاهر ان هذا غير مراد وانما المراد في  
المعنى اللغوى شرب اللبن المتسبب او اللازم لمص الثدي تأمل (قوله لبن امراة) المناسب لكلامه الا ان  
ان يقول ابن آدمية الا ان يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف اه حل (قوله  
والاصل في تحريمه) اي في كونه محرما فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع الخ)  
اتي بالخبر لقصور الآية على بعض المحرمات وهو الامهات والاخوات من الرضاعة (قوله يحرم من الرضاع  
الخ) قاله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لما طلب منه تزوج ابنة عمه حرة وهى امامة فقال لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة اي  
حرمت علي وان كان ابوها عمنى من النسب فقد ارتضعت معه من ثدى وكسب ايضا ومن في الموضعين تعليله



وجوز بعضهم كونها ابتدائية اه شوبري (قوله في بيان ما يحصل به) أي في بيان ما يحصل التحريم به وهو الشروط الآتية وقوله مع ما يذكركم أي من قوله وتاخير المارضة اه وذو اللبن اياه الى آخر الكتاب وعبارة شرح م وهي اي الشروط الآتية مع ما يفرغ عليها المقصودة بالبَاب واما مطلق التحريم به فقدم في باب ما يحرم من النكاح وسبب تحريمه ان اللبن جزء المارضة وقد صار جزءا من اجزاء الرضيع فاشبهه منيها في النسب ولقصور اللبن عن الماء لم يثبت له من اجكامه سوى المحرمية دون نحو ارث وعتق وسقوط قودور وشهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح غرض وقد يقال فيه ان الرضاع والغدة بينهما اشباها في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب ملك لان ذلك لم يذكر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمحلها من ذكر شروط التحريم اه وقوله وسبب تحريمه اللبن جزء المارضة الخ اي ولما كان حصوله بسبب الولد المذموم من منيها وهي الفحل واصوله وحواشيه كما سيأتي ونزل منزلة منيها في النسب ايضا اه ع ش عليه (قوله ولو بكر) اي ولو كانت البكر خلية اه شرح م (قوله تقرينية) اي بالمعنى السابق وهو انه لا يضر نقصها بما لا يسع حيضا وطهرا اه ع ش (قوله اثر الولادة) اي شأنه ذلك (قوله نعم يكره لهما الخ) ينبغي ان يكون متهما في ذلك اصولهما وفروعهما وحواشيهما وعبارة حج نعم يكره له وافرعه نكاح من ارتضعت منه اه حل (قوله بان بانث ذكوره) اشار به الى تصوير صحة كون الخنثى زوجا اه شيخنا (قوله حتى لو شرب منه الخ) ظاهره انه ينبغي عليه غير هذه الصورة وليس كذلك بل لا ينبغي عليه الا هي اه وعبارة شرح م ولا بلبن بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكروا ثنى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية ابن الآدمية ولان الاخوة لا يثبت بدون الامومة او الابوة وان امكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما ياتي انتهت (قوله لان الرضاع تلو النسب) اي تابع له وهذا مبني على عدم حل المناكحة والمعتد الحل فيثبت التحريم بابن الجنية اه حل وفي قل على الجلال وحكم الجنية هنا كالأدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتد عند شيخنا م واتباعه حيث علمت انوثتها وان لم يكن نديها او فرجها في محل المأمود او لم تكن هي على الصورة المعهودة للادمي وخالف العلامة الخطيب في الجن مطلقا اه (قوله تلو النسب) في المصباح تلوت الرجل اتلوه تلو اتبعته فاناله تال وتلو ايضا وزان حمل اه شوبري (قوله وهذا لا يخرج الخ) اي بناء على ان المرأة يقال للجنية وبعضهم قال لا يقال لها امرأة بل يقال انثى فقط وكذا لا يقال فيهم نساء ولا رجال اه شيخنا وعبارة حل قوله وهذا لا يخرج اي بناء على انه يقال للجنية امرأة وفي كلام ابن القتيب ما يفيد انها لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنأج عن قول المحررات انثى الى امرأة ليخرج الجنية واما النساء فاسم الاناث من بنات آدم وكذا الرجال اسم للذكور منهم واما أطلق في قوله تعالى وانه كان رجال من الانس الخ لله مقابلة انتهت (قوله ولا بلبن من انتهت الى حركة مذبوح) قضية اطلاقه كحج انه لا فرق في وصولها الى ذلك الحد بين كونه بجناية او بدونها والموافق لما في الجنايات من ان من وصل الى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالاول فايراجع لكن قضية قول الشارح الآتي بعد قول المصنف رضيع حتى من قوله لا تنفاه التغذي ان المدرك هنا غيره ثم وانه لا فرق بين الحالين في عدم ثبوت الرضاع اه ع ش على م وقرر شيخنا ان المعتد هنا التفصيل كما في الجنايات وعبارة حل قوله ولا بلبن من انتهت الى حركة مذبوح اي بجناية لا بمرض وحينئذ يكره نكاحها قياسا على الميتة بل اولى انتهت وفي قل على الجلال فان وصلت الى حركة مذبوح فكذلك ان كان عن مرض فان كان جناية لم يحرم كالميتة فان شفيت حرم (قوله ولا بلبن ميتة) اي خلافا للائمة الثلاثة وقوله لانه من جثة الخ وبه اندفع قولهم ان اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن حية في سقاء نجس نعم يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه اه شرح م ولو قال لان المنفصل بعده وتها لا يقصد به الغذاء ولا يصلح صلاحية لبن لكان موافقا لمقتضى التعليل السابق بان لبن غير الآدمية من الرجل وغيره لا يصلح لغذاء الولد

ما يحرم من النكاح والكلاب  
هنا في بيان ما يحصل  
به مع ما يذكركم (اركانه)  
ثلاثة (رضيع ولبن وموضع  
وشرط فيه كونه آدمية  
حية) حياة مستقرة (بلغت)  
ولو بكر (سن حيض) اي  
تسع سنين قمرية تقرينية فلا  
يثبت تحريم بلبن رجل أو  
خنثى ما لم تنضج انوثته لانه  
لم يخاق لغذاء الولد فاشبه  
سائر المائعات ولان اللبن  
اثره الولادة وهي لا تتصور  
في الرجل والخنثى نعم يكره  
لهما نكاح من ارتضعت بلبن  
كما نقله في الروضة كما صاها  
عن النص في لبن الرجل  
ومثله لبن الخنثى بان بانث  
ذكوره ولا بلبن بهيمة  
حتى لو شرب منه ذكر  
وانثى لم يثبت بينهما اخوة  
لانه لا يصلح لغذاء الولد  
صلاحية لبن الآدميات ولا  
بلبن جنية لان الرضاع  
يثبت النسب والله قطع  
النسب بين الجن والانس  
وهذا لا يخرج بتعبير  
الاصل بامرأة ولا بلبن  
من انتهت الى حركة مذبوح  
لانها كالميتة ولا بلبن ميتة  
لانه من جثة



منفكة عن الحل والحرمه  
كالهيمه ولا يلين من لم  
تبلغ سن حيض لانها  
لا تحتمل الولادة واللين  
المحرم فرعها بخلاف ما اذا  
بلغته لانه وان لم يحكم  
ببلوغها فاحتمال البلوغ  
قائم والرضاع تلو النسب  
فاكتفى فيه بالاحتمال (و)  
شرط (في الرضيع كونه  
حيا) حياة مستقرة فلا  
أثر لوصول اللبن الى جوف  
غيره لخروجه عن التغذي  
(و) كونه (لم يبلغ حولين)  
في ابتداء الخامسة وإن  
بلغهما في اثناها (يقينا)  
فلا أثر لذلك بعدهما ولا  
مع الشك في ذلك لخبر  
لارضاع إلا ما فتق الامعاء  
وكان قبل الحولين رواه  
الترمذي وحسنه وخبر  
لارضاع إلا ما كان في  
الحولين رواه البيهقي  
البيهقي وغيره ولآية  
والوالدات يرضعن  
أولادهن وللشك في سبب  
التحريم في صورة الشك  
وما ورد بما يخالفه في قصة  
سالم فمخصوص به ويقال  
منسوخ ويعتبران بالاهلة  
فان انكسر الشهر الاول  
كمل بالعدد من الخامس  
والعشرين وابتدأ وهما من  
وقت انفصال الولد بتمامه

صلاحية ابن الأدمية اه ع ش على مر عبارة سم قوله ولا بابين ميتة خالف في ذلك الأئمة الثلاث قال  
ابن المنذرو وهو الاصح لان المعنى الذي به التحريم اللين واللين قائم في ظرف في حياتها وموتها وانما يقع  
التحريم به وهو لا يموت وإن مات الظرف اه واحتج الأصحاب بما قاله الشارح وبان اللبن ضعفت حرمة  
بموت أصله الا ترى انه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبان احكام فعله سقطت بالموت بدليل عدم  
الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبان الحرمة المأبودة تختص بيدن الحى ولذا لا تثبت المصاهرة بوطه  
الميتة وبان وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا انفصاله قياسا لاحدى الطريقتين على الاخرى اه وفرق بعضهم  
بان لبن الحية حلال محترم ومراده انه يصح الاستنجار لارضاعه ولا كذلك الميتة اه مر انتهت (قوله)  
منفكة عن الحل والحرمه) أى غير مكففة ولا يمكن عود التكليف لها عادة فلا ترد المجنونة اه ج ل و عبارة  
ع ش على مر قوله منفكة عن الحل والحرمه اى لا يتعلق بها بإباحة شيء لها ولا بتحريم شيء عليها وان كانت  
هى محترمة في نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم التعرض به للحية ولا ترد الصغيرة لانها تمنع من فعل المحرم  
كما تمنع البالغة ويؤذن لها في فعل غيره فهى شبيهة بالمكف بل تؤمر وجوبا بالعبادات كما هو معلوم من بابها  
انتهت (قوله فرعها) أى أثرها والمراد أثر امكانها واحتمالها وان لم تحصل بالفعل يدل لهذا ما بعده اه شيخنا  
(قوله فاكتفى فيه بالاحتمال) اى كما ان ولد النسب يثبت بالاحتمال فكذا التابع له (قوله كونه حيا حياة  
مستقرة) قياس ما تقدم في المرضعة ان ياتى فيه التفصيل في الحياة المستقرة (قوله الى جوف غيره) وهو  
والواصل الى الحركة المذكورة ولو فرض انه يؤثر كان ينبغي عليه مسئلتان الاولى ما زوجه وليه ثم اوجر  
خمس رضعات في هذه الحالة فان قلنا ان له اثر احرمت زوجته على الفعل مؤبدا لانها زوجه ابنة من الرضاع  
والثانية مالو كانت زوجته هى التى ارضعته لبنيها فلو قيل بتأثيره لا يفسخ نكاحها بصيرورتها امه من الرضاع  
ولا إرث له لا يفساخ (قوله في ابتداء الخامسة) يجوز تعلقه بكل من النفي والمنفى وقوله يقينا يتعين تعلقه  
بالنفي كما لا يخفى اه اى الشرط في التحريم يتيقن نفى البلوغ فان لم يتيقن النفي بان علمنا البلوغ او شككنا فيه  
فلا تحريم اه وبعبارة اخرى قوله يقينا متعلق بالنفي لا بالمنفى اى يعتز في عدم البلوغ تيقنه فيخرج صورتان  
ما اذا تيقن البلوغ وما اذا شك فيه فذلك قال الشارح فلا اثر لذلك بعدهما الخ (فرع) قال في العباب ولو  
حكم قاض ببوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف مالو حكم بتحريمه باقل من الخمس لانه نقض اه  
ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس اه ع ش على مر (قوله لا  
ما فتق الامعاء) أى دخل فيها بخلاف مالو تقاياه قبل وصوله أى المعدة فالمراد بفتق الامعاء وصوله للمعدة  
اه ع ش على مر وفي المختار فتق الشيء شقه وبابه نصر وفي المصباح فتقت الشيء فتقما من بابي ضرب وقتل  
نقضته فانفتق وفتقته بالتشديد وبالغة اه (قوله ولاية والولدات يرضعن الخ) اى فقد جعل الله تعالى مدة  
الرضاع حواين لكن قد يقال لادلالة هذه الآية على ان اللبن لا يحرم إلا اذا كان الرضيع دون الحولين مع  
انه المقصود (قوله وخبر لارضاع الخ) يغنى عنه ما قبله ولعله ذكره لكثرة تخرجه كما يفهم من قوله  
وغيره وايضا فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتقييد فيه بكونه فتق الامعاء اه ع ش (قوله وما ورد  
بما يخالفه الخ) وارد على الصورة الاولى من ان صورتي المفهوم وهى قوله فلا اثر لذلك بعدهما وحاصل  
قصه سالم انه كان مولى لاني حذيفة وكان يكثر الدخول على زوجة سيده ابى حذيفة فيقع في النظر اليها وهو  
رجل فشكت ذلك للنبي ﷺ فامرها ان ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت  
ذلك فهذا يقتضى ان التحريم يثبت بعد الحولين وهذا والظاهر انها ارضعته من ثديها فيكون قدر خص  
له في مسه والنظر اليها كما رخص اليه في تحريمها عليه بارضاعه منها وهو رجل اه شيخنا وعبارة  
شرح مر وخبر مسلم في سالم الذى ارضعته زوجة مولا ابى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه



صلى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر انتهت وقد تشكل قصة سالم بان المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها اجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حابت خمس مرات في إناه وشرب منه أو جوزه له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لها كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم على حج اه عش على مروي في البخاري مع شرح القسطلاني عن عائشة أن ابا حذيفة واسمه مهشم أو هشيم أو هاشم تبني سالما أي ادعى أنه ابنه قبل نزول ادعواهم لآبائهم وانكحه ابنة اخيه وكان سالم هذا مولى لأمراة من الانصار كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله ادعواهم لآبائهم فجاءت سهلة امرأة ابي حذيفة لاني صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انا كنا نرى سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما علمت فكيف ترى فيه فقال ارضعيه خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاع لذلك كانت عائشة تأمر بنات أخواتها وبنات اخوتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا ثم يدخل عليها وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي وقلن لعائشة ما ترى إلا أن هذه رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون سائر الناس وزوجة ابي حذيفة هذه غير زوجته الأخرى التي هي مولاة سالم المذكور فسالم كان مولى لاحدى زوجتي ابي حذيفة واسمها ثيبثة وهي انصارية واما الأخرى وهي سهلة التي ارضعت سالما فهي قرشية اه مع بعض تصرف (قوله وفي اللبن وصوله) أي ولا على لون الدم ولا بد أن يكون من طريقه المعتاد أو ما قام مقام طريقه المعتاد وإن خرج من الثدي بعد قطعه لانه منفصل عن حثته ولا يدعى أن اللبن فيه كما انفصل في دفعة واحدة اه حل (قوله وصوله) أي ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انفصاله من المرضعة هل يشترط فيه أن يكون من طريقه المعتاد أو لا راجع حاشية التحفة اه شوبري وعبارة سم على التحفة (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه نحو تفصيل الغسل بخروج المتى من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدي زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه انتهت قال عش على مروي بعد ما ذكرها أقول القياس الثاني أيضا إن قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم واما إذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد هنا إذ غاية انه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم أو فيه نحو تفصيل الغسل أي وهو انه إن خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم وإلا فلا وليس من ذلك ما لو انحرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الأقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل قطع ثديها ولم يبق منه شيء فخرج اللبن من أصله (قوله وصوله جوقا) أي ولو من جائفة لامن مسام فلو تقاياها قبل وصول الجوف يقينا لم يحرم اه شرح مروي (قوله من جبن أو غيره) شامل للزبد وكذا للسمن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء اثر اللبن فيه يقتضي عدم التحريم اه حل وقال سم المتبجج انه شامل للسمن اه وفرق بينه وبين المصل بان السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تامل (قوله من جبن أو غيره) وهو الزبد لبقاء اللبن فيه والقشطة بالاولي بخلاف المصل والسمن الخالص اه قل على الجلال (قوله ولو اختلط بغيره الخ) قد اشتملت هذه الغاية على تعميمات أربعة لكن الاول منها تعميم في اللبن والثلاثة بعده تعميمات في الوصول والتعميم الاول للرد لكن بالنظر لما إذا كان اللبن مغلوبا فقط إذ هذا هو الذي فيه الخلاف والتعميم الثاني ليس فيه خلاف واما الثالث والرابع فكل منهما للرد كما يعلم من عبارة أصله (قوله ولو اختلط بغيره) أي سواء كان الغير مائعا أو جامدا اه شرح مروي (قوله ولو اختلط بغيره أي وقد تناول المخلوط أو بعضه في خمس مرات كما في شرح مروي قال عش عليه ولو حلب اللبن المخلوط في مر

(و) شرط (في اللبن وصوله)  
(أو) وصول (ما حصل منه)  
من جبن أو غيره (جوقا)  
من معدة أو دماغ والتصرح  
به من زيادتي ولو اختلط  
بغيره



وقياس ما ياتي في المتن من انه لو انفصل في مرة وشربه في خمس رضعات يعد رضعة انه يعتبر لتعدد هذه  
انفصاله في خمس ثم رأيت في حنج ما حاصله ان قضية كلامهم انه لا يشترط في الخلط بغيره التعدد في الانفصال  
فلايراجع وكتب عليه سم هو في غابة التعسف والصواب خلاف ذلك واستواء المستملتين (قوله ولو اختلط)  
اي وارضته جميعه أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الخمس الى الجوف بان تحقق  
انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم (قوله غالبا كان) بان ظهر طعمه اولونه اوريحه حسا أو تقديرا  
بالاشد وقوله أو مغلوبا بان لا يظهر شيء من أوصافه حسا ولا تقديرا بالاشد وفارق عدم تأثير النجاسة  
المستملكة في الماء الكثير لا تنفاه استقذارها وعدم الحد بخمر استهلك في غيره لفوات الشدة المطربة  
وعدم الفدية على المحرم باكل ما استهلك فيه الطيب لزواله اه حل (قوله لا انفصاله منها وهو محترم) اي  
لا يصح عقد الاجارة على الارضاع به وان كان تابعا لفعاله بخلافه بعد الموت والافان الميته طاهر كما مر  
في باب النجاسة اه شرح مر (قوله لا بحقنة أو تقطير الخ) عبارة أصله مع شرح مر لا بحقنة في الاظهر لانها  
لاسهال ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في نحو اذن أو قبل والثاني تحريم كما يحصل بها الفطر  
ورد بانه منوط بما يصل الى الجوف ولو لم يكن معدة ولا دماغا بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير في اذن أو  
جراحة اذا لم يصل الى معدة انتهت اي اودماغ قياسا على المعدة اه ع ش عليه (قوله لا تنفاه التغذي بذلك)  
اي لانه لا يصل الى المعدة ولا الدماغ وذلك في الاذن والاحليل لانه لا منفذ لهما الى الدماغ والمعدة كما  
صرخ بذلك في شرح الروض والبهجة وكذلك ابن قاسم على اني شجاع واما في الدبر فلانه لا يحصل التغذي  
بالقطير فيه كما صرح به ايضا فيما ذكر فعلم بذلك ان المدار هنا على ما يحصل به التغذي لا على ما به الفطر كما  
صرح به ايضا اه ونقل الشيخ على الحلبي ان التقطير في الاذن والاحليل لا يحرم وان وصل الى الدماغ  
والمعدة واستشكل الفرق بينه وبين الحاصل بوصول جراحة نافذة الى الدماغ والمعدة مع انه نقل عبارة  
شرح الروض قبل ذلك واقراها اه شيخنا وفي ع ش على مروا التسوية بين الاذن والجراحة في التحريم  
بالواصل منهما وفي قل على الجلال نعم ان وصل من الاذن الى محل يفطر به الصائم حرم اه (قوله كونه  
خمس من المرات) اي الرضعات أو الاكلات من نحو خبز عجن به او البعض من هذا والبعض من هذا اه  
شرح مر (قوله خمس من المرات الخ) ويسكن في كل مرة قدر ما يدركه الطرف انفصالا ووصولا اه قل  
على الجلال (قوله ولا مع الشك فيها) المراد بالشك مطلق التردد فيشمل ما لو غاب على الظن حصول ذلك  
لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن اولاد غيرها  
وعلمت الارضاع لكن لم تتحقق كونه خمسا فليتبناه فانه يقع في زماننا كثيرا اه ع ش على مر (قوله فيما  
انزل الله في القرآن) اي في سورة الاحزاب اه ع ش (قوله فنسخ بخمس معلومات) اي تلاوة وحكما  
ثم نسخت الخمس ايضا لكن تلاوة لا حكما عندنا واما عند مالك واي حنيفة فنسخت تلاوة وحكما ايضا  
فالتحريم عندهما بواحدة قال في شرح مسلم والنسخ ثلاثة انواع احدها ما نسخ حكمه وتلاوته  
كعشر رضعات والثاني ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات والثالث ما نسخ حكمه وبقيت  
تلاوته وهذا هو الاكثر اه وبه يعلم ان الضمير في يقرأهن للخمس وان الناسخ الذي هو الخمس  
المعلومات نسخ ايضا رسمه وبقي حكمه الخ كذا في شرح الورقات للشيخ مع بسط ينبغي مراجعته  
وكتب ايضا وهن فيما يقرأ بضم الياء من قرأ أي يقرأها بعض الناس لكونه لم يبلغهم النسخ  
الواقع في آخر عصره لقرب عهده اي النسخ فلما بلغهم رجعوا واجمعوا على انه لا يتلى اه شوبري  
(قوله وهن فيما يقرأ) اي العشر اه سم ويجوز رجوعه للخمس بل قد يدل عليه قوله يتلى حكمهن  
وهو التحريم المضاف للخمس وقوله من لم يبلغه النسخ لا ينافي كون الضمير للخمس بل هو الظاهر فيه لان  
نسخهن متاخر عن نسخ العشر فهو اقرب لوفاته من نسخ العشر فلم يشتهر حكمه بين الصحابة ثم رأيت زى قال  
قوله وهن اي الخمس اه ع ش وعبارة حل قوله فنسخ بخمس اي تاخر انزال ذلك جدا حتى ان رسول الله

غالبا كان أو مغلوبا وان  
تناول بعض الخلوط. (او)  
كان (بإيجار) بان يصب  
اللبن في الحلق فيصل الى  
معدته (او اسعاط) بان  
يصب اللبن في الانف  
فيصل الى الدماغ فانه يحرم  
لحصول التغذي بذلك  
(او بعد موت المرأة)  
لا انفصاله منها وهو محترم  
(لا) وصوله (بحقنة أو تقطير  
في نحو اذن) كقبيل لا تنفاه  
التغذي بذلك والثانية من  
زيادتي (وشرطه) اي  
الارضاع ليحرم (كونه  
خمس) من المرات انفصالا  
ووصولا للبن (يقينا) فلا  
اثر لدونها ولا مع الشك فيها  
كان تناول من الخلوط  
ما لا يتحقق كون خالصه  
خمس مرات للشك في  
سبب التحريم وقد روى  
مسلم عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها كان فيما انزل  
الله في القرآن عشر رضعات  
معلومات يحرم من فنسخ  
بخمس معلومات فتوفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وهن  
فيما يقرأ من القرآن اي  
يتلى حكمهن او يقرأهن من  
لم يبلغه النسخ



لقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعت) عليه المرضعة ثم عاد إليه فيها (تعدد) الرضاع وإن لم يصل إلى (٤٧٩) الجرف منه الاقطرة والثانية من

زيادتي (أو) قطعه (لنحو  
لحر) كتنفس ونوم خفيف  
وازداد ما اجتمع في فيه  
(وعاد حالاً أو تحول) ولو  
بتحويلها من ثدي (إلى  
ثديها الآخر) هو أولى من  
قوله إلى ثدي (أو قامت  
لشغل خفيف فعادت فلا)  
تعدد للعرف في ذلك  
والاخيرة مع نحو من  
زيادتي (ولو حلب منها)  
لبن (دفعه) وأوجره خمسا  
أي في خمس مرات  
(أو عكسه) أي حلب منها  
في خمس مرات وأوجره  
دفعه (رضعة) نظر إلى  
انفصاله في المسئلة الأولى  
وايجاره في الثانية بخلاف  
مالو حلب من خمس نسوة في  
ظرف وأوجره ولو دفعه  
فانه يحسب من كل واحدة  
رضعة (وتصير المرضعة أمة  
وذو اللبن أباه وتسرى  
الحرمة) من الرضيع (إلى  
صولها وفروعها وحواشيها)  
نسبا ورضاعا (والى فروع  
الرضيع) كذلك فتصير  
أولاده أحفادها وأبائهما  
أجداده وأمهاتهما جداته  
وأولادهما أخوته وأخواته

عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات لكونه لم يبلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه النسخ رجع  
عن ذلك واجمعوا على أنها لا تنلى فقوله ومن أي الخمس وقوله أي يتلى حكمه أي يعتقد حكمه الذي هو  
التحريم وقوله لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها (قوله) (أفربه) أي النسخ أي لقرب عمده أي لكونه كان  
في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم فهو قريب مما بعد موته (قوله) وقدم مفهوم هذا الخبر أي قوله فنسخ  
بخمس معلومات ومفهومه أن ما دون الخمس الشامل الأربعة والثلاثة لا يحرم مع أن مفهوم قوله في الخبر  
الآخر لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان أن الثلاثة والأربعة تحرم فتعارض المفهومان في الثلاثة  
والأربعة فعملنا بالمفهوم الأول الدال على عدم التحريم لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم اه شيخنا  
بقي شيء آخر أشار له مر بقوله لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عندنا أكثرين لأننا نقول  
بحل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخمسة والالتفات لذكرها  
فائدة (قوله) والحكمة في كون التحريم الخ في هذه الحكمة نظر لأن كون الحواس الخمس خمسة لا يصلح  
حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توحيها بأن كل رضعة محرمة بحاسة من الحواس الخمس (قوله) أو قطعت  
عليه المرضعة) أي لا لشغل بقرينة قوله بعد أو قامت لشغل خفيف الخ وعبرة الرشيدى على مر قوله أو قطعت  
عليه المرضعة أي اعراضا بقرينة ما يأتي انتهت (قوله) وعاد حالاً) أما إذا انتهى طويلاً أو نام كذلك  
فإن بقي الثدي بمفهمله لم يتعد وقوله أو تحول إلى ثديها الآخر أما إذا تحول أو حول إلى ثدي غيرها فيتعدد اه  
من شرح مر ويعتبر التعدد في كل نحو الجنب بنظير ما تقر في اللبن اه من عش عليه (قوله) (رضعة)  
أي لأنه يشترط أن تكون الرضعات خمساً انفصلاً ووصولاً (قوله) (من الرضيع) كان الاظهر أن يقول  
من المرضعة وذو اللبن كما فعل مر لأن سريّة التحريم إلى أصولها وفروعها وحواشيها منهنها لأن  
الرضيع وكان يقول في قوله وإلى فروع الرضيع ومن الرضيع إلى فروعها إلا أن يقال من في كلامه تعاليلية  
وهناك من أخرى مقدرة صلة يسرى والتقدير وتسرى الحرمة منهنها بسبب الرضيع ومن أجله فيكون قد  
استعمل من في السببية بالنسبة لأصولها وفروعها وفي التعددية بالنسبة لأصولها وفروعها وفي التعددية  
بالنسبة إلى قوله ومن فروع الرضيع اه شيخنا ويمكن أن يجاب عن أصل الإيراد بأن الشارح نظر إلى  
الحقيقة ابتداء الأمر اه وعبارة شرح مر وقد علم أن الحرمة تسرى من المرضعة والفحل إلى  
أصولها وفروعها وحواشيها ومن الرضيع إلى فروعها دون أصولها وحواشيها انتهت وقال الجرجاني  
إنما كانت الحرمة المنتشرة منها إليه اعم من المنتشرة منه إليها لأن التحريم بفعلها فكان تأثيره أكثر اه ولو قال  
أن التحريم بلبنها كان أولى اه سم (قوله) ويفارق أن أصول الرضيع الخ) عبارة قل على الجلال وفارق  
صولها وحواشيها بأن اللبن جزء منهما وصولها وحواشيها جزء من أصلها فسرت الحرمة للجميع وليس  
للرضيع جزءاً إلا فروعها فسرت الحرمة إليهم فقط وقد نظم الامام جلال الدين القرنرى ذلك بقوله  
وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط

ومن له در إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فروع له فقط  
(قوله) (من كل رضعة) الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله أو حال اه شيخنا (قوله)  
كخمس مستولدات) أي وكأربع زوجات ومستولدة وكخمس زوجات طلق بعضهم ولم تنقطع نسبة اللبن  
عنه (قوله) لأنهن موطرات أي به الخ) فقد ثبتت الابوة فقط أي دون الامومة وقد ثبتت الامومة فقط أي دون

وأخوة المرضعة وأخواتها وأخواله وأخواته وأخوة ذى اللبن وأخواته أعمامه وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة  
إليهم ولو يفارق أن أصول المرضعة وحواشيها بأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به إليهم وإلى الحواشي بخلافه في أصول الرضيع  
(ولو أرتضع من خمس لبنهن أ رجل من كل رضعة) كخمس مستولدات له (صار ابنه) لأن لبن الجميع منه (فيحرم من عليه) لأنهن موطرات  
أي ولا أمومة لهن من جهة الرضاع (لا) إن ارتضع من (خمس بنات أو أخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينه وبين الرضيع لأنها لو ثبتت



لكن الرجل جد الام او خالا والجدرة الام (٤٨٠) والخولة إنما ثبتت بتوسط الامومة ولا امومة (والابن لمن لحقه ولد نزل) اللبن

الابوة كان أرضعته وابها من زنا واما الاخوة فتابعة لاحدهما أى للابوة او الامومة فلو كان والحالة هذه رضيعان ذكر واثى كانا اخوين لوجود الابوة ومن ثم لما سئل بن عباس عن رجل له امرأتان فارضعت احدهما غلاما والاخرى جارية هل ينكح الغلام الجارية اجاب بقوله الافاح واحدي عنى انهما اخوان لاب ام حل (بقوله ان لحقه ولد نزل به) خرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها منه فلا ينسب اليه ولا تثبت ابوته كما قاله جمع متقدمون اه شرح مر وقوله ما نزل قبل حملها منه انظر مفهومه وفي الروض وإن نزل ليكران وتزوجت رحلت فاللبن لها لا الزوج مالم تلد اه رشيدى وعبارة عش عليه قوله ما نزل قبل حملها مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما ياتي في كلام المصنف من انه لو نسكت بعد زوج وبعد ولادتهما فلا ينسب الابن للثاني إلا إذا ولدت منه وانه قبل الولادة الاول وقد يجاب بانه فيما ياتي لما نسب الابن الاول قوى جانبه فلهذا حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهذا المالم يتقدم نسبة الابن الى احدا كتنفى بمجرد الامكان فلهذا صاحب الحمل ثم رايت في ميم على حجب التصريح بالمفهوم المذكور وأطال في ذلك ولم يجب فراجع اه ثم رايت في الخطيب أيضا ما نصه (( تنبيه )) قضية المصنف انه لو ثار للزوجة ابن قبل ان يصيبها الزوج او بعد الاصابة ولم تحبل ثبوت حرمة الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضى الحسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب ثبتها في حقها دونها ومثله في شرح الروض (قوله حتى لو اررضعت به صغيرة الخ) لا يقال كيف تحل للثاني مع أنها بنت موطناته لانا نقول هذا يصور بما اذا لم يدخل بامها بان لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه بلعان اه زى ولينظر على هذا الزوجا ثم استحل الولد هل يفسخ النكاح او لا وهذه العبارة لم يذكرها هو في شرح الروض ولا ذكرها مر ولا ان حبر لكن ذكرها المحلى في الشرح وكتب عليها قول له حلت للثاني اى إذا لم يكن وقع منه وطء للرضعة بان لحقه بمجرد الامكان اه وفي حل ما نصه قوله حملت للثاني ويفرق بينها وبين المنفية حيث لا تحل بقوة النسب اه وكتب شيخنا ح ف رحمه الله بهامش الحلبي ما نصه ونقل عن بعض مشايخنا كالشمس الشرنبلالي والبشيشى أنها لا تحل للثاني كالمنفية لحرراه (قوله بان أمكن كونه منهما أى وقد آخقه باحدهما وقوله او بغيره الغير شيان انحصار الامكان في احدهما وانتسابه بنفسه فاشار الاول بقوله بان انحصر الامكان في واحد منهما وإلى الثاني بقوله اولم يكن قائف اى اولم ينحصر الامكان في واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما فقرره وانتسب لاحدهما اجمع للسائل الاربعة الى اولها قوله اولم يكن قائف (قوله قاضيع من ذلك اللبن الخ) تفريع على المن (قوله :ام الاشكال) اى في الاولاد المختلفين في الانتساب وفي الرضيع أيضا رقله وحيث أمرأى الرضيع بالانتساب الخ وقوله بخلاف الولد اى الولد المشتبه بين الواطين وقوله من يقوم مقامه وهو ولده (قوله او بعده فيما ذكر) اى فيما لو انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك اه (قوله لا يجبر عليه) اى إلا إذا عاندوا احبس كما تقدم في كتاب اللقيط اه شوبرى (قوله لكن يحرم عليه الخ) اى فيما إذا لم ينتسب فان انتسب لاحدهما كان هذا أبى من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط وحلت له الاخرى اه شيخنا (قوله بخلاف الولد) اى الذى نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث والنفقة والعق بالمالك وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر والخلو وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع اه ع ش (قوله فانهم يجبرون على الانتساب) اى حيث مال طبعهم لاحدهما بالجيلة وكانوا قد عرفوها قبل البلوغ وعند استقامة طبعهم على ما ذكر في باب اللقيط وإلا فلا يجبرون على الانتساب وليس لهم ذلك بمجرد التشبهى اه ع ش على مر (قوله او انقطع اللبن وعاد) اى

(به) سواء اكان بنكاح ام ملك وهى من زيادتي ام وطء شبهة بخلاف ما اذا كان بوطء زنا إذ لا حرمة للابنة فلا يحرم على الزانى ان ينكح المرتضعة من ذلك اللبن لكن تذكره (ولو نفاه) أى نفى من لحقه الولد الولد (انفى اللبن) النازل به حتى لو اررضعت به صغيرة حلت للثاني فلو استحل الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد منكرحة او اثنتان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولدا (فاللبن) النازل به (لبن لحقه الولد) اما بقائف بان أمكن كونه متهما أو بغيره بان انحصر الامكان في واحد منهما او لم يكن قائف أو لحقه بهما او نفاه عنهم او اشكل عليه الامر وانتسب لاحدهما بعد بلوغه وبعد افاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك اللبن ولد رضاع لمن لحقه الولد لان اللبن تابع للولد فان مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه او اولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما ذكر أولم يكن له ولد انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه

لكن يحرم عليه نكاح بنت احدهما او نحوها بخلاف الولد ومن يقوم مقامه فانهم يجبرون على الانتساب (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) وإن طالت المدة او انتطاع اللبن وعاد أمهم الأدلة ولأنه لم يحدث ما يحال عليه ولو



(الابو لادة من آخر فاللبن  
بعدها له) اي للاخر فلم  
أنه قبها الاول وإن دخل  
وقت ظهور لبن حمل الاخر  
لأن اللبن غذاء للولد لا  
للحمل فيتبع المنفصل سواء  
أزاد اللبن على ما كان أم لا  
ويقال إن اقل مدة يحدث  
فيها اللبن للحمل أربعون  
يوما وتعبري بما ذكره  
بما ذكره

(فصل في طرق الرضاع  
على النكاح مع الغرم بسبب  
قطعه النكاح \* لو كان  
(تحتة صغيرة فارضعتها من  
تحرم عليه بنتها) كاخته واما  
وزوجة ابيه بلبنه من نسب  
أورضاع وزوجة اخرى له  
بلبنه واما موطوءة له ولو  
بلبن غيره (انفسخ نكاحه)  
منها لصيرورتها محرما له  
كما صارت في هذه الامثلة  
بنت اخته أو اخته أو بنت  
موطوءته ومن زوجته  
الاخرى لأنها صارت أم  
زوجته وتعبري بما ذكر  
اعم من قوله فارضعتها أمه  
أو اخته أو زوجة اخرى  
(ولها) اي للصغيرة عليه  
(نصف مهرها) المسمى ان  
كان صحيحا والا فنصف مهر  
مثلها لانه فراق قبل الوطء  
(وله على المرضعة) بقيد  
زدته بقولي (إن لم ياذن)  
في ارضاعها (نصف مهر  
مثل)

ولو بعد عشرين سنة فبكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنا له (قوله) الابو لادة من  
آخر) اي ولو من زنا فقد قال الزيادي بعد كلام طويل نقله عن حجة والمعتد انه لا فرق بين حمل الزنا وغيره  
فاذا وضعت من الزنا انقطعت نسبه للاول وصار للزنا اه شرح مر واما ما حدث بولد الزنا فالوجه كما  
دل عليه كلامهما انقطاع نسبة اللبن للاول وإحالة على ولد الزنا انتهت وتستمر الاحالة المذكورة الى  
حدوث ولد من غير زنا وكما انقطعت نسبه عن الاول لا ثبت للزنا لعدم احترام مائه فلورضع منه طفل  
ثبت له الامومة دون الابوة اه ع ش عليه (قوله) الابو لادة من آخر) هل تشمل الولادة العلقية والمضغة  
أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح اعني مر بان تم انفصال الولد لان كلام من  
العلاقة والمضغة لا يسمى ولدا فليراجع ويفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء بوضع المضغة بان المدار  
ثم على براءة الرحم وهو يتحقق بوضعها فاكتفى به بخلافه هنا اه ع ش على مر (قوله) وإن دخل وقت  
ظهور لبن حمل الاخر) رد على قواين ضعيفين وعبارة اصله مع شرح مر وفي قول هو فيما بعد دخول وقت  
ذلك للثاني إن انقطع مدة طوبى له ثم عاد الحاقا للحمل بالولادة وفي قول هو لهما لتعارض ترجيحهما انتهت  
(قوله) يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما) اي من العلق اه ع ش والمشاهد ان اللبن إنما يحدث في الحامل  
قبيل الوضع ودعاء لذكر هذه قوله سواء أ زاد اللبن أم لا المفتى أن اللبن يتجدد بسبب الحمل وإلا فالحكم  
ان اللبن ولو حدث وتجدد قبل الوضع منسوب للاول اه قل على الجلال قال الماوردي اول حدوثه  
عند استكمال خلق الحمل وقال الامام الغزالي يرجع إلى قول القوايل وانظر هل الأربعون يوما من الحمل  
أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم يعضد الثاني اه

(فصل في طرق الرضاع على النكاح) اي فيما يترتب على طرده عليه من انفساخ النكاح والتحريم تارة  
وعدمه اخرى (قوله تحتة صغيرة) اي ومعلوم انه لم يدخل بها اه حل (قوله) وزوجة ابيه بلبنه) اي او  
زوجة ابنته وأخيه بلبنهما اه شرح مر وهذا هو الذي بقي للكاف (قوله) وزوجة اخرى له بلبنه) في التقييد  
بلبنه نظر فان لبن غيره كذلك بالنسبة للانفساخ وكذا الحرمة الصغيرة إن دخل بالكبيرة قال في الروض  
وشرحه (فرع) لو أَرْضَعْتَ زوجة الكبيرة زوجة الصغيرة انفسخ لصيرورة الصغيرة بنتا للكبيرة  
واجتماع الام والبنت في النكاح بمنع وحرمت الكبيرة عليه ابدانها أم زوجته وكذا الصغيرة إن  
أَرْضَعْتَها الكبيرة بلبنه لانها بنته وإلا بان أَرْضَعْتَها الكبيرة بلبن غيره فهي ربيبة له لا تحرم عليه إن لم  
يدخل بالكبيرة وإلا حرمت عليه اه وسياق مثله في قوله او أَرْضَعْتَها الكبيرة الخ تأمل اه سم وعبارة  
حل قوله بلبنه اي الزوج انظر ما وجه هذا التقييد فان كلامه في انفساخ النكاح وهو ينفسخ مطلقا  
بخلاف التحريم فسياق وقد يقال قيد بذلك لقوله من تحرم عليه بنتا لأن بنتا لا تحرم إلا حين  
أَرْضَعْتَها بلبنه المستلزم وطئها واولا لا مكان وإلا بان أَرْضَعْتَها بلبن غيره كانت ربيبة ولا تحرم إلا إذا  
كانت الزوجة موطوءة انتهت والحاصل أن في مفهوم هذا التقييد تفصيلا لم من قوله فيما ياتي والا فرببيبة  
وإن كان النكاح ينفسخ مطلقا كما قال هناك وتنفسخ وإن لم تحرم فلا اعتراض على التقييد اه شيخنا  
قوله كما صارت) الكاف للتعليل بنت اخته اي في الاولى أو اخته اي في الثانية والثالثة أو بنت موطوءته  
في الرابعة والخامسة (قوله) وله على المرضعة) أي إن كان حرا وإلا فلسيده وإن كان الفوات إنما  
على الزوج وكتب ايضا قوله وله على المرضعة اي وان أزمها الارضاع لتعينها عند خوف تلف  
الصغيرة اه زى وفي قل على الجلال قوله وله على المرضعة نصف مهر اي ولو مكرهة أو لزمها  
الارضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبية أو مبعوضة والغرم على المملوكة في رقيبتها وفي المبعوضة بالقسط  
وقرار الضمان في المكرهة على من أكرهها ولو حابيت لينها وأمرت غيرها بايجاره فان اعتقد وجوب الطاعة  
فعلينا والا فعليه اه (قوله) وله على المرضعة ان لم ياذن نصف مهر مثل) المرضعة هنا شاملة لزوجته



الكبيرة كما تقدم له التمثيل بها فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها للزوج ايضاً مهر مثل نفسها لانها فوتت بضعها على الزوج وعبارة شرح مراما لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لئلا يخلوا نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نبيينا صلى الله عليه وسلم انتهت لكن يخص قول المتن وله على المرضعة الخ بغير المال الاخير لان السيد لا يجب له على امته شيء (قوله ان لم ياذن في ارضاعها) اي فلو اختلفا فيه صدق لان الاصل عدم الاذن اه ع ش على مرام (قوله وان اتلفت عليه كل البضع الخ) عبارته في الشهادات ولو شهدوا ببينونة و فرق القاضي فرجعوا ألزمهم مهر مثل ولو قبل وطء او بعد ابراء الزوجة زوجها من المهر نظر الى بدل البضع المفوت بالشهادة اذ النظر في الانلاف الى المتلف لا الى ما قام به على المستحق انتهت فكان قياسه هنا ان يجب له المهر بكامله فانظر ما للفارق و فرق الحلبي بان النكاح باق بزعم الشهود وقد احوالوا بينهما فكأوا كالعاصبين واما هنا فقد تنجزت الفرقة بالكافة قبل الوطء والفرقة قبل الوطء توجب النصف وفيه ما فيه اه وعبارة شرح مرام وفارقت شهود طلاق رجعوا فانهم يغرمون الكل بانهم احوالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمهم فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه واما الفرقة هنا الحقيقية بمنزلة التلغف فلم تغرم المرضعة سوى ما اتلفته وهو ما غرمه فقط ولو نكح عبداً صغيرة مفوضة بتفويض سيدها فارضاعها امه مثلاً فلها المنة في كسبه ولا يطالب سيده المرضعة الا بنصف مهر المثل وانما صوره اذ ذلك بالامة لانه غير متصور في الحرية لا تنفاه الكفاءة انتهت (قوله اعتبار الما يجب عليه) اي في الجملة لان الواجب عليه نصف المسمى فلا يرد ان نصف مهر المثل ان يزيد على نصف المسمى ويفارق ما سياتي في الشهادات من ان شهود الطلاق قبل الوطء اذ ارجعوا غرموا كل المهر بان النكاح باق بزعمهم وقد احوالوا بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغاصب واما الرضاع فوجب للفرقة ولا بدوهي قبل الوطء لا توجب الا النصف كالطلاق اه حل وزى (قوله فان ارضعت من نائمة او ساكتة فلا غرم) ولودبت الصغيرة فارضاعها من ام الزوج اربعا ثم ارضعتها ام الزوج الخامسة او عكسه اختص التغيريم بالخامسة اه شرح مرام وقوله اختص التغيريم بالخامسة اي فالغرم على الكبيرة في الاولى وعلى الصغيرة في الثانية اه ع ش عليه وفي قول على الجلال (تنبيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلودبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها او تعددت المرضعات فلا شيء على غير الاخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا مرام فيما لو كان تحتها صغيرة وكبيرتان فارضاعها احدهما رضعتين والاخرى ثلاثا ان الغرم عليهما سوية كالانلاف العتق وقتل بعدد الرضعات فراجع اه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) اي لا ينافي عدم وجوب شيء على من ارضعت هي منها (قوله لان المراد انه كوفي التحريم) اي لا الغرم وانما عدس كوت المحرم المحرم على الخالق كفعله لان الشعر في يده امانة يلزمه دفع متلفاته ولا كذلك هنا اه زى (قوله لان المراد انه كوفي التحريم) اي لا الغرم وهذا الحمل ليس بذلك لان التحريم لا يتوقف على ارضاع ولا تمكين كما في النائمة اه سم وقوله ليس بذلك اي ليس بقوى (قوله او ارضعتها ام كبيرة الخ) وقوله او بنتها الخ وقوله او الكبيرة الخ هذه الثلاثة مكررة مع قول المتن من تحرم عليه بنتها وخصوصاً في الثالثة لان الشارح قد مثل بها سابقاً بقوله وزوجة اخرى له بلبنة ويمكن ان يحجب عن الاولى بانها ذكرت توطئة لقوله وله نكاح ايتيها وعن الثانية بانه تكلم عليها هنا من حيث التحريم واما فمما سبق فقد تكلم عليها من حيث الانقاساخ وبانها ذكرت توطئة لقوله لان الوطء الكبيرة الخ وعن الثالثة بانه تكلم عليها هنا من حيث التحريم وثم من حيث الانقاساخ وبانه ذكرها توطئة لقوله كالأو ارضعت الخ وهذا مسلم بالنسبة لا يراد الثانية والثالثة واما بالنسبة لا يراد الاولى فلا يستقيم لانها لم تدخل فيمن تحرم عليه بنتها اذ لو كان كذلك لحرمت بنتها التي هي زوجته وهذا لا يعقل ولذلك علل الشارح الانقاساخ فيها بقوله

وان اتلفت عليه كل البضع اعتباراً لما يجب له بما يجب عليه (فان ارضعت من نائمة او) مستيقظة (ساكتة فلا غرم) لما لان الانقاساخ حصل بسببها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ولاله على من ارضعت هي منها لانها لم تصنع شيئاً وتغرم له المرضعة مهر مثل لزوجته الاخرى او نصفه وقولي او ساكتة من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافيه قولهم ان التمكن من الرضاع كالارضاع لان المراد انه كوفي التحريم (او) ارضعتها (ام كبيرة تحتها) ايضاً (انقاساخاً) اي نكاحهما لانهما صارتا اختين ولا سبيل الى الجمع بينهما ولا اولوية لاحدهما على الاخرى (وله نكاح ايتيها) شاء لان المحرم عليه جمعهما (او) ارضعتها (بنتها) اي الكبيرة (حرمت الكبيرة ابداً)



لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة ربيته) فتحرم أبداً أن وطئ الكبيرة لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة والأفلا تحرم (والغرم) للصغيرة والكبيرة في المستلثين (مامر) فله لهما نصف المسمى أو نصف (٤٨٣) مهر المثل وله على المرضعة أن لم

يأذن نصف مهر مثلها (لأن وطئ الكبيرة فله لاجلها) على المرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنها أو أمها المهر بكما له وقولي والغرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبداً) لما مر (وكذا الصغيرة أن ارتضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (والأ) أي وإن ارتضعت لبن غيره (فربيية) له فإن وطئ الكبيرة حرمت عليه تلك أبداً والأفلا (وينفسخ) وإن لم تحرم لاجتماعها مع الأم (كالو أرضعت) أي الكبيرة (ثلاث صفائر تحته) معاً أو مرتباً فتحرم الكبيرة أبداً وكذا الصفائر أن ارتضعن بلبنه والأفريديات وينفسخن وإن لم يحرم من سواء أرضعتن معاً بايجارهن الرضعة الخامسة وبالمقام تديها ثلثين وإيجار الثالثة من لبنها الصير ورتن أخوات ولا اجتماع مع الأم أم مرتباً فتفسخ الأولى برضاها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح وبه علم أنه لو أرضعت ثلثان معاً

لأنها صارت أختين ويصرح بهذا لإيراد قول المتن وله نكاح أيتها شاء فلو كانت المرضعة ممن يحرم عليه بنتها لم يصرح نكاح أيتها شاء لأن التحريم مؤبد اهـ (قوله) لأنها صارت أم زوجته (أي بواسطة عبارة شرح الروض) لأنها جدة زوجته اهـ سم (قوله) والغرم للصغيرة) اللام للتعدية بالنظر لكون فاعل المصدر هو الزوج وللتعليل أن كان فاعله المرضعة فلا بد من هذا ليناسب تقريره بقوله فعليه وله فهي مستعملة في المعنيين ثم إن كونه يغرم للكبيرة وتغرم المرضعة له من أجلها لم يتقدم فكيف يفرع هذا على قوله مامر إذ الذي مر إنما هو غرمه للصغيرة والغرم لاجلها وقوله لا أن وطئ إلى آخر الاستثناء منقطع إذ لم يتقدم وجوب المهر بكما له وقول الشارح كما وجب الخ كل به المتن لأنه تكلم على ماله ولم يذكر ما عليه لسكنته معلوم من خارج أن الزوجة المدخول بها يجب لها المهر بتمامه ولا يسهط بسبب من الأسباب (قوله) فله لاجلها الخ) أي فتغرم المرضعة مهر مثل لاجل الكبير ونصف المسمى أو نصف مهر المثل لاجل الصغيرة (قوله) كما وجب عليه لبنها) أي في المسئلة الأولى وهي قوله أو أرضعتها أم كبيرة تحته وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتها اهـ ع ش (قوله) أو أرضعتها الكبيرة الخ) أن قلت هذا مكرر مع قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى له بآئنه وقد يقال ذلك باعتبار انفساخ النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة أن ارتضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانفساخ الحرمة المؤبدة في هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار اهـ شيخنا وإيضاح هذا أعم من كون اللبن له أم لا بخلاف السابق فقد قيد بكونه له كما تقدم اهـ (قوله) لما مر) أي من قوله لأنها صارت أم زوجته (قوله) كما أرضعت الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح (قوله) بايجارهن الرضعة الخامسة الخ) هذا وما بعده تصوير للمعية وقوله لصيرورتن تعليل لقوله وينفسخن وإن لم يحرم من (قوله) برضاع الثالثة) وقوله لا تحرم الثانية لأن المرضعة قد بانت قبل ذلك فلم يلزم عليه الاجتماع (قوله) وبه علم الخ) أي بالتعليل السابق كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله) لم ينفسخ نكاح الثالثة) قال في شرح الروض لا نفرا دها ووقوع أرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها واختها اهـ سم (قوله) أن لم تحرم) أي بان كانت الكبيرة غير موطوءة واللبن لغيره فإن كانت موطوءة أو كان اللبن له فقد جرمت اهـ شيخنا (قوله) فله تجديد نكاح من شاء منهن) أي إذا لم يحرم لعدم الدخول بالكبيرة وعدم كون اللبن له فلا بد من هذا التقيد أما إذا حرمت لأحد الأمرين المذكورين فمعلوم أنه لا نكاح وعبارة سم قوله وحيث انفسخ نكاح من فله تجديد نكاح من شاء الخ لا يخفى ما في هذا التعميم فإنه إذا أرضعتن الكبيرة بلبنه أو كانت مدخولاً بها كان تحريمهن مؤبداً كما أفاده قوله السابق وكذا الصفائر أن أرضعتن بلبنه والأفريديات فلا يتأتى جواز التجديد حيث نزلوا واحدة منهن فتأمل انتهت (قوله) ولو بعد طلاقها الرجعي) قيد بكونه رجعي لاجل قوله انفسختها بالنظر لحرمة المرضعة عليه الذي ذكره فلا يتقيد الطلاق بكونه رجعي أو عبارة أصله مع شرح م ر ولو كان تحته صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأته فتحرم عليه أبداً الحاقاً للطاريء بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد انتهت وقوله الحاقاً للطاريء الخ أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي لو جوده كونه يصدق على المرضعة اسم الزوجة ولو فيما مضى اهـ ع ش عليه (قوله) ولو بعد طلاقهما الرجعي) فيه تصريح بأن استدخال المتى لا يجب فيه أن تكون متبينة للوطء وشيخنا ذكر مثل هذه العبارة مع اشتراطه أن تكون المرأة غير الموطوءة ومثلها المستدخلة للبنى متبينة للوطء اهـ حل وفي ع ش على م ر قوله ولو بعد طلاقها الرجعي ويتصور بأن دخل منيه في فرجيهما وهذا يقتضي أنه لا يشترط في وجوب العدة على الصغيرة أن تكون متبينة للوطء حال الطلاق وهو ما اقتضاه كلام الشارح في أول العدد كما مر بيانه وتقدم عن شيخنا الزيادة أنه لا بد أن تكون الصغيرة متبينة للوطء قابلة له اهـ (قوله) ولو نكحت مطلقة) أي ولو

الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة أن لم تحرم وحيث انفسخ نكاح من فله تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجية) معاً أو مرتباً ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسخنا) وعلم مما مر أنها تحرم عليه أبداً دونهما (ولو نكحت مطلقة صغيرة



طلاقاً باتناً اهل على الجلال (قوله) وارضعته بلبنه) خرج به مالو ارضعته بلبنه غيره فلا تحرم على المطلق لانه لا يصير بذلك اباً للصغير ولا كنهاً تحرم على الصغير لكونها صارت امه ارضعته على م (قوله) لانه صارت زوجة ابن المطلق) حاصله انها تحرم على الكبير من جهة وعلى الصغير من جهةين اه شيخنا

(فصل) في الاقرار بالرضاع قد ذكر له صورتين الاولى قوله اقر رجل الخ والثانية قوله او زوجان فرقا الخ وقوله والاختلاف فيه وذكر له ايضا صورتين الاولى قوله او ادعاه فانكرت الخ والثانية قوله او عكسه الخ وقوله وما يذكر معهما اي من قوله ويثبت هو والاقرار به الى اخر الفصل (قوله) اقر رجل او امرأة اي او هما فامانة خلواي فالصور ثلاثة في الاقرار قبل النكاح وكذا فيما بعده اه (قوله) اقر رجل او امرأة الخ اي وان قضت العادة بان المقر بذلك يجهل شروط الرضاع المحرم لان المقر لا يشترط فيه ان يصرح بشروط الرضاع لانه لا يقر الا عن تحقيق وان كان عامياً بخلاف الشاهد كما سيأتي لانه قد يستند في قوله ذلك الى عارف اخبره به ولو بين ذلك الرضاع المحرم بقوله ارضع منها وهي ميتة او اربع رضعات مثلاً هل يعمل ببيانها ويبلغى وصفه بالمحرم لانه ينافيه حررها حل (قوله) او عكسه اي بان قالت المرأة هو اخي او بنى من رضاع اه من اصله (قوله) بان لم يكذب به حس اي ولا شرع اه شرح مروج و قوله حس اي بان منع من الاجتماع بها او بمن تحرم عليه بسبب ارضاءها مانع حسن وقوله ولا شرع اي بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارضاع المحرم اه ع ش على مروج في تصوير الشرعي بما ذكره نظر بل الظاهر انه من الحسنى ايضا ولذلك قال ح لولينظر ما صورة الشرعي (قوله) حرم تنا كحهما اي ابدأ ظاهر او باطنان صدق المقر ولا فظاهر افضط لور جمع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه مالو لم يذكر الشروط كالشاهد بالاقرار به لان المقر يحتمل نفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في اوجه الوجهين ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو اصوله وفروعه مالم بصدقه اخذ امام اول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ابنة بل اولى وحيث ياتي هنا ما مر ثم انه ان طلق بعد الاقرار او اخذ به مطلقاً فلا تحل له بعد والوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك اه شرح مروج وقوله لم يقبل رجوعه ظاهر هو ان ذكر لرجوعه وجهاً محتملاً ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال اما باطناً فالمدار على عليه وقوله ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر اي حيث كانت المقر برضاها في نكاح الاصل او الفرع كان اقر ببنتيه زوجة ابنة من الرضاع فان لم تكن كذلك كان قال فلا تبنى من الرضاع وليست زوجة اصله او فرعاً فليس لواحد منهما نكاحاً بعده كما يؤخذ من قوله وحيث ياتي هنا ما مر الخ اه سم على حج بالمعنى لكن قضية قوله والوجه عدم ثبوت الخ انه لا فرق وهذا واضح لما ياتي من ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل واحد وغاية قوله هند بنتي انه بمنزلة الشهادة في حق غيره بثبوت الحرمة وهي لا تثبت بواحد ويفرق بين هذا وبين مالو استلحق ابوه بمجولة النسب ولم يصدقه حيث قلنا ثم بعدم الانفساخ وانه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بان نسبها باستلحاق ابيه لها قد ثبت وكان قياسه وجوب الفرقة بينهما بمجرد ذلك لكننا منعناه لصحة النكاح قبل الاستلحاق ظاهر او الشك في مسقطه بعد فاذا طلقها امتنع نكاحها للشك في حملها حيث ياتي بل للحكم بعدم الحبل حيث قلنا بثبوت النسب وبان الرضاع هنا لم يثبت فلا فرق هنا بين حال الزوجية وعدمها وقوله فلا تحل له بعد وقد يفرق بانه اذا استلحق زوجة ابنة ثبت نسبها منه حقيقة حتى انها ترثه ولا كذلك هنا فلا يلزم من منعها ثم مثله هنا وقوله والوجه عدم ثبوت الحرمة بذلك اي بالاقرار بالرضاع ومع ذلك لا نقض للشك اه ع ش عليه وعبارة حل قوله حرم تنا كحهما ولا يفيد رجوعهما ولا رجوع أحدهما عن الاقرار ولا تثبت الحرمة لغير المقر من فروعه كاصوله إلا من صدق منهم ولا تثبت الحرمة بينهما وبين المقر وعبارة الزر كشي استفدنا من قوله حرم تنا كحهما تأثيره بالنسبة للتحريم خاصة لانه الاصل في الابضاع اما المحرمة فلا تثبت عملاً بالا احتياط في كليهما ولم اره منقولا اليهما اه فلا

وارضعته بلبنه حرمت  
عليهما ابداً) لانها صارت  
زوجة ابن المطلق وام  
الصغير وزوجة ابيه  
(فصل) في الاقرار بالرضاع  
والاختلاف فيه وما يذكر  
معهما لو ( اقر رجل او  
امرأة بان بينهما رضاعاً محرماً)  
كقوله هند بنتي او اخي  
برضاع او عكسه بقيد زده  
بقولي (وامكن) ذلك بان  
لم يكذب به حس (حرم  
تنا كحهما) مؤاخذه لكل  
منهما باقراره بخلاف ما  
اذالم يمكن ذلك كان قال  
فلا تبنى وهي أسن منه



(او) اقرب ذلك (زوجان فرقا) اي فرق بينهما عملا بقولها (ولها المهر) من مسمى (٢٨٥) او مهر مثل (ان وطئها معذورة) كان كانت

جاهلة بالحال او مكرهة ولا  
فلا يجب شيء وتعبيرى بالمهر  
اعم من تعبيره بمهر مثل وقولي  
معذورة من زيادتي (او  
ادعاه) اي الرضاع المحرم  
(فانكرت انفسخ) النكاح  
مؤاخذه له بقوله (ولها) عليه  
(المهر) المسمى ان كان صحيحا  
ولا فمهر مثل (ان وطئها ولا  
فانفسخ) ولا يقبل قوله عليها  
وله تحليفها قبل الوطء وكذا  
بعده ان كان المسمى اكثر من  
مهر المثل فان نكحت حلف  
هو ولو مهر المثل بعد الوطء  
ولا شيء قبله وتعبيرى بالمهر  
اعم من تعبيره بالمسمى (او  
عكسه) بان ادعت الرضاع  
فانكره (حلف) فيصدق  
(ان زوجت) منه (برضاها  
به) بان عينته في اذنها (او  
مكنته) من نفسها لتضمن ذلك  
الاقرار بحلها (ولا) بان  
زوجها يجبر او اذنت ولم تعين  
احدا ولم تمكنه من نفسها  
فيهما (حلفت) فتصدق  
لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق  
ما ينافيه فاشبهه بالوذكرته  
قبل النكاح وقولي به او مكنته  
مع تحليفها من زيادتي (ولها)  
في الصور (مهر مثل بشرطه  
السابق) من انه يطؤها  
معذورة ولا فلا شيء لها  
عملا بقولها فيما تستحقه نعم  
ان اخذت المسمى فليس له  
طلب رده لوعمه انه لها  
والورع له فيما اذا ادعت

بالتقص وضوءه بلبسها وهذا يرد ما تقدم في باب ما يحرم من النكاح من انه لو طاق من اقرباؤه بانها بنته ولم  
يصدق فيه حيث لا يجوز ان يعقد عليها ثانيا ان كان الطلاق بائنا وقد يقال انما لم يحز لانه لا يتاقي فيها الا ذنله  
في ذلك ولو اقرت امة بان بينها وبين فلان رضاعا محرما امتنع عليه وطؤها وان اقرت بذلك بعد شرائها وقبل  
الوطء انتمت (قوله او زوجان فرقا الخ) خرج به اقرار ابى الزوج او ام احدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش  
على م وتسميتهما زوجين بحسب الصورة (قوله وله تحليفها) اي رجاء ان تقر او تنكح فلا يجب عليه  
شيء وقوله وكذا بعده الخ اي رجاء ان تقر او تنكح فيرجع لمهر المثل الاقل من المسمى وقوله ولزمه الخ قياس  
ما مر ان يقيد بكونها معذورة في الوطء حرر اه اي لان نكحها بمنزلة الاقرار بالرضاع وقد تقدم انها اذا  
اقرت به لا يجب لها المهر الا لان وطئها معذورة (قوله او عكسه حلف) وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف  
الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما يمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد  
النكاح كما قاله ابن ابى الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة  
ما افق به الوالد فيمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النفقة معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي  
امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سياتي اه شرح م (قوله بان ادعت الرضاع فانكره) ودعواها  
المصاهرة ككسنت زوجة ابيك مثلا كدعوى الرضاع ولو اقرت امة باخرة رضاع بينها وبين سيدها لم  
يقبل على سيدها في اوجه الوجهين ولو قبل التمكن كما قاله الاذرعى وافق به الوالد خلافا لابن المقرئ  
وصاحب الانوار ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كما جزم به في  
الانوار وما في الروضة من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه شرح م (قوله ان  
زوجت برضاها به او مكنته) من المعلوم ان القيد اذا كان مرددا بين شيئين او اشياء يكون مفهومه نفي كل  
من الشيئين او الاشياء فمفهوم ما هنا ان تزوج بغير الرضا ولا تمكنه من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله  
بان زوجها يجبر الخ وانما جعله صوريين بالنظر لتفسير الرضا في المنطوق بقوله بان عينته في اذنها ومفهوم  
هذا صادق بما اذا لم تاذن أصلا أو اذنت ولم تعينه بخصوصه (قوله او مكنته) أي بعد بلوغها ولو سفيهة  
كما هو ظاهر اه ع ش على م والاقر بان تمكنها في نحو ظلمة مائة من العلم به كالتمكن اه شرح م  
(قوله ولها في الصور) أي صور حلفها وحلفه اه حل وفيه ان النكاح باق في صورتي حلفه فكيف يغرم  
لها مهر المثل واجيب بانه يصور بما اذارد اليمين عليها فحلفت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل اه شيخنا  
وقوله وفيه ان النكاح باق الخ هذا منه عجيب فانه لا مانع ان يقال يجب على الرجل لزوجته الباقية على  
الزوجية المهر في مقابلة وطئها (قوله ولها في الصور مهر مثل) قال الزركشي يجب تقييده بما اذا كان  
مهر مثل المسمى أو دونه فان زاد فليس لها طلب الزيادة ظاهرا اذا صدقها الزوج اه حل (قوله  
ولها في الصور مهر مثل بشرطه السابق) من المعلوم ان الصور اربعة ثنتان قبل الاثنتان بعدها لكن  
المراد منها ثلاثة فقط اذ الثانية بما قبل الا لا يتاقي رجوع هذا للكلام اليها لانها فيها مكنته من نفسها فلا  
شيء لها لعدم تاتى الشرط حيثئذ اه شيخنا (قوله نعم ان اخذت المسمى الخ) استدراك على قوله ولها  
مهر مثل وعلى قوله ولا فلا شيء لها وقوله والورع الخ كلام مستأنف فليس معطوفا على الاستدراك  
وهو راجع لما قبل الا وما بعدها اكن تعليل الشارح بقوله لتحل لغيره لا يظهر الا فيما بعد الا لا نفساخ  
النكاح فيه بمقتضى دعواها فقد حلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها فالنكاح باق فحيثئذ  
الاحتياط ان يطلقها لتحل لغيره واما فيما قبل الا فيحتاج لتعليل اخر بان يقال الورع ان يطلقها  
لاحتمال صدقها في نفس الامر وتد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا الاحتمال امساك المحرمة  
عليه فالاحتياط له ان يطلقها (قوله سواء فيهما الرجل والمرأة) اي في النفي والاثبات

الرضاع ان يطلقها طاعة لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق اولى من قوله ان وطئها (وحلف منكر رضاع على نفي عليه) لانه ينفي  
فدل غيره ولا نظر الى قوله في الارضاع لانه كان صغيرا (و) حلف (مدعيه على بت) لانه يشبهه سواء فيهما الرجل والمرأة



على الآخر حلف على البت (ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يثبت برجلين ورجل وامرأتين وباربع نسوة لاختصاص النساء بالاعادة عليه غالبا كالولادة وأن الاقرار به لا يثبت إلا برجلين لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا (وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وإن ذكرت فعلها) كان قالت أرضعتها لأنها غير متهمة في ذلك بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجرة فلا تقبل شهادتها لاتهمها بذلك ولا يكفي في الشهادة أن يقال بينهما رضاع محرم لا اختلاف المذاهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قول (وشروط الشهادة ذكر وقت للرضاع احترازا عما بعد الحولين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في المرضعة وعما بعد الموت فيهما (وعدد) الرضعات احترازا عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازا عن إطلاقها

أي فالرجل يحلف تارة على نفي العلم وأخرى على الإثبات والمرأة كذلك فالصور أربعة وصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان نكلت حلف هو وصورة حلفه على النفي ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ وصورة حلفها على البت ذكرها المتن بقوله ولا حلفت وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء وكذا بعده الخ فظهر أن الصور الأربعة في الشارح والمتمن وحيث فلا وجه لاستشكال الحلبي تصوير حلف الزوج على البت في الإثبات فان كان وجهه أن هذه الصورة ليست في المتن وكلامه مع المتن فقط ورد عليه أنه كان ينبغي له أن يستشكل أيضا تصوير حلفها على النفي فان هذه الصورة ليست في المتن بل في الشرح كما علمت وعبارة حل قوله سواء فيهما الرجل الخ انظر ما صورته فانه إذا ادعى الرضاع انفسخ النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يحلف فان كان يدعى حسيبة على غائب ان بينه وبين زوجته فلا نه رضاعا محرما فالشاهد حسيبة لا يمين عليه وربما يصور ذلك بما إذا أقر الرجل بالرضاع وأنكرت وكان قد دخل فيختل فان في قدر مهر المثل فيحلف على البت انتهت وعبارة مر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلا كان أو امرأة مصورا في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلا نه وأقام بينة وحلف معها يمين الاستظهار فتكون على البت وقوله ولو نكل المنكر أو المدعى الخ مصورا بما إذا ادعت مزرعة بالاجبار ثم سبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قولها فلو نكلت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف منكره على العلم إذ محله في اليمين الأصلية (قوله) ولو نكل أحدهما عن اليمين الخ هذا تقييد لقول المتن وحلف منكر ورضاع على نفي علم أي محل كون المنكر يحلف على نفي العلم إذا كانت اليمين أصلية أما إذا كانت مردودة فانه يحلفها على البت كما صرح بهذا التقييد مر لكن صورة حلف الزوج اليمين المردودة على البت فيما إذا كان منكر للرضاع تؤخذ من قول المتن وإلا حلفت أي فلوردت اليمين عليه في هذه الحالة فانه يحلفها على البت مع أن منكر للرضاع وأما صورة حلفها لليمين المردودة على البت وهي منكورة للرضاع فلا تؤخذ من المتن ولا من الشرح لأن صورة حلفها فيما إذا كانت منكورة للرضاع ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء الخ وذكر ردّها لهذه اليمين عليه أي الزوج بقوله فان نكلت حلف هو ومعلوم أنه مدع للرضاع فيحلف على البت على القاعدة في الحلف على الإثبات ولذلك اقتصر مر في تصوير حلف اليمين المردودة في النفي على البت على حلف الزوج اليمين التي ردتها هي عليه فيما إذا كانت هي المدعية للرضاع تامل (قوله من أن الرضاع يثبت برجلين) أي وإن تعدد النظر لثبوتها الغير الشهادة وإن تكرر منهما لأنه صغيرة لا يضر لإدماها حيث غلبت طاعانه على معاصيه اه شرح مر ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين اه ع ش على مر (قوله لا اختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا) ومن ثم لو كان النزاع في الشرب من ظرف لم يقبل لأن الرجال يعطون عليه غالبا نعم يقبلان في أن ما في الظرف ابن فلانة لأن الرجال لا يطلعون على الحلب غالبا اه شرح مر وسيدكر الشارح هذه العبارة في الشهادات (قوله لا يثبت إلا برجلين) ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عاميا لأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق وبه فارق ما يأتي في الشاهد وذكر المصنف هذه المسئلة تنميما لما يثبت به الرضاع فلا ينافي ذكرها في الشهادات مع أنه علم اه شرح مر (قوله وتقبل شهادة مرضعة) أي مع ثلاث نسوة أو مع امرأة أخرى ورجل ولا تقبل شهادة المرأة وحدها اه زى (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلا أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعا من المعطى اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله إن لم تطلب أجرة أي تذكر حال شهادتها استحقاق الأجرة لو كانت مستأجرة بان سكنت عنها ولا يضر طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها اه (قوله بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما إذا ادعت أنها ولدت وشهدت بذلك مع ثلاثة غير ها وقوله أن يتعلق به



النفقة أى وجوب نفقتها على المولد والميراث ومنه سقوط القرد عنها بقتله فهي متهمه (قوله بفتح اللام) وهو اللين المحلوب ويصح ان يقر بالسكر كما قاله غيره ودعوى انه المنجى محل نظر للعلم بالمراد من قوله عقبه ولا يجاروا زدراده شرح مر (قوله بعد عليه) متعلق بحذف تقديره وإنما يشهد الخ بدل عليه ما ذكره الشارح في المفهوم ل عبارة مر والاوفق بكلام الشارح في قوله أما قبل عليه الخ أن يكون ظرفاً لحذف أى ويشهد بعد عليه الخ وهو الظاهر (قوله انها ذات لبن) أى ان في ثديها حالة الارضاع او قبيله لبنا لأن مشاهدة هذه قد تفيد اليقين أو الظن القوي اه شرح مر (قوله والاقرار بالرضاع الخ) يحترز الشهادة في قوله وشرط الشهادة الخ والشهادة على الاقرار كالقرار فلا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على الفعل والحاصل ان الاقرار والشهادة عليه لا يشترط فيها ذكر الشروط بخلاف الشهادة على نفس الرضاع يشترط فيها ذلك من غير فقيه موافق لامن فقيه موافق اه مر اه سم (قوله فلا يقر الا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشمل الظن اه ع ش على مر

### (كتاب النفقات)

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير ويطلق على صرف الشيء في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقة بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة إلى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة إلى أنها يجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى فتاواه قل على الجلال (قوله وما يذكر معها) أى بيان مسقطات المأون ومن فصل الاعسار ومن فصل الخضاعة (قوله يجب بفجر كل يوم) إنما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة التي ذكرها بقوله مد طعام الخ لإلا فسيأتى انها لو مكنته في أثناء يوم وجبت من حينئذ بالقسط اه عزيزى وتوسط على الليل ايضاً ولو حصل التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقي إلى الفجر كما قاله س ل و عبارة شرح مر والمراد بالوجوب من طلوع الفجر ولا ينافيه ما يأتى عن الاسنوى فيما لو حصل التمكين عند الغروب لان المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وبدا المصنف بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معارضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضى الزمان وعبارة الروض وشرحه والاعتبار في يساره وإعساره وتوسطه بطالع الفجر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ له في أثناء النهار اه ثم قال له في موضع آخر قال الامام والغزالي ومعنى قولهم ان النفقة تجب بطلوع الفجر انها تجب به وجوباً موسعاً كالصلاة أو أنه إن قدر وجب عليه التسليم لكن لا يحبس ولا يخاصم قال البغوى في فتاويه وإن اراد سفر أطربلاً فلها مطالبة بنفقة لمدة ذهابه ورجوعه كما لا يخرج إلى الحج حتى يترك لها هذا القدر وظاهر أنه لو هيأ ذلك ودفعه إلى نائبه ليدفعه اليها يوماً بيوم كفى ولا يكاف إلا تطامه له دفعة واحدة اه ثم قال في محل آخر ولو قبضت نفقة أيام ملكتها كالأجرة والزكاة المعجلة فان ماتت أو ماتت أو بانئت بعد قبضها نفقة أيام في أثناءها استرد نفقة ما بعد يوم الموت والابانة كالزكاة المعجلة وبسترديما إذا قبضت نفقة يوم أو كسوة فصل بالنشوز منها في أثناء اليوم أو الليل نفقته أو في أثناء الفصل كسوته زجرها لها لا بمرتها وطلاقها ووثنة وبينوتها بغير طلاق فلا يسترد ذلك لوجوبه أول النهار أو الفصل فلم يلم تقبضه كان ديناً عليه (قوله يجب بفجر كل يوم) أى مع ليلته المتأخرة عنه حتى لو نشزت أثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك اليوم فلم يحصل العقد والتمكين وقت الظهر وجب القسط وكذا لو وجد أثناء الليلة وقوله يجب أى وجوباً موسعاً فلم يطالبته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه اثم لكن لا يحبس ولا يلزم اه حل وفي قل على الجلال ولو وقع التمكين في أثناء اليوم أو الليلة يجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة اليوم واليلة فان كانت قبضتها له استرداها اه وحاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة

باعتبار مصاهر او تحوله  
من احد ثدييها الى الآخر  
وهذا من زيادتي وبه  
جزم في اصل الروضة تبعاً  
للجمهور وان بحث فيه  
ارافعى (ووصول لبن  
جوفه) احتراز اعلم يصله  
(ويعرف) وصر له (بنظر  
حاب) بفتح اللام (وايجار  
وازدراذ) او قرائن  
كالتصاص من ثدى وحركة  
دلفه بعد عليه انها ذات لبن  
اما قبل عليه بذلك فلا  
يحل له أن يشهد لان الاصل  
عدم اللبن ولا يكفي في أداء  
الشهادة ذكر القرائن بل  
يعتمدها ويجزم بالشهادة  
والاقرار بالرضاع لا  
يشترط فيه ذكر الشروط  
المذكورة لان المقر يحتاط  
فلا يقر الا عن تحقيق  
(كتاب النفقات)  
وما يذكر معها وهى جمع  
نفقة من الاتفاق وهو  
لاخراج وجمعت لاختلاف  
أنواعها من نفقة زوجة  
وقريب وملكوك (يجب  
بفجر كل يوم على معسر  
فيه)



اي في فجره (وهو من لا يملك ما يخرج منه عن المسكنة) ولو مكتسبا (و) غلى (من بهرق) ولو مكاتباً ومبعضاً ولو موسرين (لزوجته) ولو ذمية  
أو أمة أو مريضة أو رقيقة (مدطعام) (٤٨٨) وتفسير للمعسر بما ذكر أولاً من تفسيره له بمسكين الزكاة لاخر اوجه المكتسب

أنواع الاول المدأ وغيره الثاني الا دم الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام  
عليه وتنطلي به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخداع وقد  
ذكرها على هذا الترتيب (قوله اي فجره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة عموه في كل يوم  
من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل دون مدون نصف فمعسر أو مدون نصف ولم يبلغ مدين  
فمتوسط أو بلغهما فكثر فموسر ويعتبر الفاضل عن كسبه كل يوم على مؤنة عموه فيه كذلك اه برماوى  
وقوله عمره الغالب اي ان لم يستوفه والافسنة وقوله ويعتبر الفاضل عن كسبه الخ كانه غير محرر لما علمت ان  
الكسب لا يعتبر هنا اي لا يخرج صاحبه عن الاعسار ولو قدر على كسب واسع فان كان مراد المحشى انه  
اكتسب بالفعل وحصل ما لا يكسبه فمدا من قبيل من يملك ما لا من قبيل المكتسب تأمل ولو ادعت يسار  
زوجها فانكر صدق يمينه ان لم يعهد له مال اه سم ولا فلا فان ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديعة اه شرح مر  
(قوله ولو مكتسباً) اي كسباً يكفيه وعبارة الروض وشرحه ولو قدر على الكسب الواسع فالقدرة عليه لا  
تخرج عن الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ان القادر على  
نفقة الموسر لا يلزمه كسبها انتهت (قوله اورقيقة) وانما لم يعتبر شرف المرأة وضده لانها لا تعتبر بذلك اه  
شرح مر قوله وتفسير للمعسر الخ فيه ان هذا واضح لو عبر الاصل بقوله والمعسر مسكين الزكاة وعبارة  
الاصول ومسكين الزكاة معسر وليس فيها تفسير المعسر بانه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة بانه  
فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك ويحاج بان كلام الشارح مبنى على ان عبارة الاصل مقلوبة كما يدل  
عليه السياق لانه في مقام تعريف المعسر فالمناسب ان تكون العبارة والمعسر مسكين الزكاة وقوله والمراد  
ادخاله اي فهو معسر هنا لعدم خروجه بذلك عن المسئلة وان كان يكسب ما لا واسعاً عملاً بالعرف في الناس  
فان اصحاب الاكساب الواسعة لا يعطون زكاة اصلاً ويعدون معسرين لعدم مال بأيديهم اه حل مع تقديم  
وتأخير (قوله ونقص حال الثاني) وانما جعل موسر اي الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان ميناها  
على التغليظ ولان النظر للاعسار فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً لشدة  
اصوقة به وصلة لرحمه اه زيادى (قوله وعلى متوسط الخ) فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين اه شيخنا  
(قوله وهو من يرجع بتكليفه مدين معسراً) بان كان بحيث اذا وزعنا ماله على العمر الغالب ان لم يستوفه  
والافسنة كفاه لم يقدر زيادة على ذلك على مدين اه حل (قوله واعتبروا النفقة في الكفارة) اي من حيث  
ان الواجب على الموسر مدان وعلى المعسر مدو والمراد اعتباروا اي قاسوا وتبرأ منه لان القياس لا يفيد الا  
صورتين واما المتوسط فلا يفيد القياس اه شيخنا (قوله وانما تعتبر كفاية المرأة الخ) وما اقتضاه ظاهر  
خير هند غدى ما يكفيك ولدك بالمعروف من تقديرها بالكفاية الذي ذهب الى اختياره جمع من حيث  
الدليل واطالوا القول فيه بحاج عنه بانه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بحسب المعروف وحينئذ فمكروه  
هو المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لا الى  
غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالمعروف فأتضح كلامهم واندفع قول الاذرعى لا عرف لا ما منارضى الله  
الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولو لا الادب لقلت الصواب انها بالمعروف تاسياً واتباعاً وبما يراد عليه  
ايضا انها في مقابلة التمتع وهي تقتضى التقدير فتعين واما تعين الحب فلانها اخذت شيها من الكفارة من  
حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوتوا في القدر لا نأوجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه فالجنا ما هنا  
بذلك في اصل التقدير ولذا ثبت أصله تعين استنباط معنى يوجب التفاوت وهو ما تقرره اه شرح  
مر (قوله من غالب قوت المحل) اي ما يستعمله اهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً  
لياقتهم بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا ثقبه كما فعل فيما بعده فلا بد ان يكون ذلك لا ثقباً به تأمل اه

كسباً يكفيه والمراد ادخاله  
وقولى ومن به رق من  
زيادى وانما الحق بالمعسر  
المكاتب والمبعض الموسر ان  
لضعف ملك الاول ونقص  
حال الثاني (و) على  
(متوسط) فيه (وهو من  
يرجع بتكليفه مدين معسر  
آمد ونصف و) على  
(موسر) فيه (وهو من لا  
يرجع) بذلك معسراً  
(مدان) واحتجوا الاصل  
التفاوت بآية لينفق ذو سعة  
من سعته واعتبروا النفقة  
بالكفارة بجامع أن كلا  
منهما مال يجب بالشرع  
ويستقر في الذمة وأكثر  
ما وجب في الكفارة لكل  
مسكين مدان وذلك في  
كفارة الاذى في الحج  
وأقل ما وجب فيها لكل  
مسكين مد ذلك في كفارة  
اليمين والظهار ووقاع  
رمضان فوجبوا على  
الموسر الاكثر وعلى المعسر  
الاقل وعلى المتوسط ما  
بينهما كما تقرروا انما لم تعتبر  
كفاية المرأة كنفقة القريب  
لانها تستحقها ايام مرضها  
وشبعها وانما وجب ذلك  
بفجر اليوم للحاجة الى  
طحنه وعجنه وخبزه (من  
غالب قوت المحل) للزوجة

من بن او شعير او تمر او قطا وغيرها لانه من المعاشرة المأمور بها وقياساً على الفطرة والكفارة وتعتبر هنا  
وفيما يأتي بالمحل اعم من تعبيره بالبلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلائق به) أى بالزوج يجب ولا عبرة باقتيائه أقل منه  
حل



(قوله تزهدا) اي تسكفا لالزهد وظاهره ان الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يليق به تأمل اه شو برى  
(قوله وعليه دفع حب) يعني ان يدفع اليها ان كانت كاملة ولا لفلولها وسيد غير المسكوبة ولو مع سكوت  
الدافع والاخذ بل الوضع بين يديها كاف اه شرح مر قال في شرح الروض بان يسلم لها بقصد اداء  
مالزومه كسائر الديون من غير افتقار الى لمظ وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقدم بسطه  
في باب الضمان اه سم على حج وكتب ايضا مانصه قال في شرح الروض كانه يشير به الى عدم اعتبار  
الايجاب والقبول في برائة ذمته من النفقة اه ع ش على مر (قوله وعليه طحنه وعجنه الخ) حتى لو باعته  
او اكله حبا استحققت مؤن ذلك في اوجه احتمالين ويوجه بانه بطلوع الفجر يلزمه تلك المؤن فلم تسط بما  
فعلته اه شرح مر (فرع) وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته انها لا تجب  
عليها خدمة مما جرت به العادة من الطبخ والسكنس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجبنا بأن  
الظاهر الاول لاها اذ لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت انه واجب وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة  
ان لم تفعله فصارت كأنها مكرمة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتمل انه لا يجب لها اجره على  
الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش على مر (قوله وفارق ذلك نظيره الخ) غرضه  
بهذا الرد على الضعيف القائل بأن هذه الامور لا تجب على الزوج قياسا على الكفارة (قوله ولها اعتياض  
الخ) شمل كلامه الاعتياض عن المؤن فان قلنا باستحقاقها عند بيعها الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياض  
والاثار خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفة كما في المطلب اه زى (قوله ولها اعتياض) اي  
بصيغة والكلام فيما يلزم الذمة واستقر فيها كالنفقة الماضية وقضيته ان نفقة اليوم قبل انقضائه لا  
يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالنشوز وتوقف فيه في شرح الروض والراجح  
عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام المصنف بان يحمل  
كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة الحاضرة تفصيل  
وما فيه تفصيل لا يرد نقصا حرر فقوله وظاهره انه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية اي غير الماضية  
والحاضرة وأما ففيها تفصيل اه حل والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج  
ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحاضرة فيجوز بالنظر  
للزوج لا لغيره اه بابي (قوله عن ذلك) اي المذكور من المدو والمدو والنصف (قوله مستقر في  
الذمة لمعين) احترزوا بالاستقرار عن المسلم فيه وبكونه لمعين عن طعام الكفارة فان المستحق فيه غير معين  
اه شرح الروض (قوله وتسقط نفقتها باكلها الخ) خرج به مالوا لثفته قبل قبضها له فلا تسقط وتضمن  
ما لثفته ولو سفيمة اما لو انثفته بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشيء وتسقط نفقتها اه  
ع ش على مر (قوله وتسقط نفقتها باكلها الخ) قال الامام فكان نفقتها مترددة بين الكفاية ان ارادت  
وبين التملك على قياس الاعراض ان طلبت قال وهو حسن غامض قال في المهمات والتصوير بالاكل  
معه على العادة يشعر بانها اذا انثفته أو اعطته غير ما لم تسقط وبانها اذا اكلت معه دون الكفاية لم تسقط  
وبه صرح في النهاية وعليه فهل لها المطالبة بالكل او بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشي والاقرب  
الثاني قال ابن العماد وينبغي القطع به فان كان الذي اكلته غير معلوم وتنازعا في قدره رجح قولها لان  
الاصل عدم قبضها اه شرح الروض (قوله باكلها عنده) أي أو ضيافة غيره اكراما له فقط  
بخلاف مالوقصدا كرامها فقط واما لو قصد اكرامها معا اي اكرامها لاجلها ولاجله فالظاهر  
التقسيم اه حل وعبارة ع ش على مر قوله اكراما له اي وحده فان كان لهما فينبغي سقوط  
النصف أو لهما لم يسقط شيء (قوله كالعادة) أي بان تتناول كفايتها عادة فان اكلت معه دون  
الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما اكلته وكفايتها في كلام المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب  
اعطائها النفقة وقيل بين ما اكلته وواجبها شرعا وأيد بان الكفاية إنما تعتبر إذا اكلتها وحيث لم تاكل

وسبعون درهما وثلاث  
درهم واختلافهما في ذلك  
مبنى على اختلافهما في مقدار  
رطل بغداد وتقدم بيان في  
باب زكاة الدابة (وعليه  
دفع حب) سليم ان كان  
واجبه لانه اكل نفعا كافي  
الكفارة فلا يكفي غيره  
كدقيق وخبز ومسوس  
لعدم صلاحته لكل ما  
يصلح له الحب فلو طلبت  
غير الحب لم يلزمه ولو بذل  
غيره لم يلزمها بقوله (و)  
عليه (طحنه وعجنه وخبزه)  
وان اعتادتها بنفسها للحاجة  
اليها وفارق ذلك نظيره في  
الكفارة بان الزوجة في  
حبسه وذكر العجن من  
زيادتي (ولها اعتياض) عن  
ذلك بنحو دراهم ودنانير  
وثياب لانه اعتياض عن  
طعام مستقر في الذمة لمعين  
كالاغتياض عن طعام  
مفصوب تلف سواء كان  
الاغتياض من الزوج أم  
من غيره بناء على ما مر من  
جواز بيع الدين لغير من  
هو عليه هذا (ان لم يكن)  
الاغتياض (ربا) كبر عن  
شعير فان كان ربا كخبز  
بر او دقيقه عن بر لم يجوز  
وهذا اولى من قوله الا خبزا  
او دقيقا المحتاج الى تقييده  
بكونه من الجنس وظاهر  
انه لا يجوز الاعتياض  
عن النفقة المستقبلية



(او) غير رشيدة وقد (اذن وليها) في اكلها عنده (٤٩٠) لا كنفاء الزوجات به في الاغصار وخريان الناس عليه فيها فان كانت غير

قالوا يجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي احم ل (قوله او غير رشيدة) اي لصغر او جنون او سفه وقد حجر عليها بان استمر سفهها المقارن للبلوغ او طرا او حجر عليها والام بحتج لاذن الولي اه زى (قوله وقد اذن وليها في اكلها عنده) اي لان باذنه لغير الرشيدة يصير الزوج كالوكيل عنه فهذه كالمستثناة من الواجب الشرعي وهل مثل النفقة الكسوة فاذا البسها ثوبا ولم يملكها ما اشترى به كسوة او يصلح للكسوة سقطت كسوتها كالنفقة قال شيخنا نعم احم ل وعبارة شرح م ر ومثل نفقتها فيما ذكر كسوتها واكتفى باذن لولي مع ان قبض غير المكلفة لغو لان الزوج باذنه يصير كالوكيل في انفاقه عليها وظاهر ان محله حيث كان لها حظ فيه والام يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر لها ولو اختلف الزوجان فقالت قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق يمينه كالودفع لها شيء ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية انتهت (قوله وخريان الناس) اي الذين من جملتهم المجتهدون لان الاجماع لا يكون الا منهم بخلاف غيرهم فقط فلا يعتبرون اشيخنا (قوله والزوج متطوع) اي ان كان اهلا للتبرع فان كان غير اهل له رجع عليه عليها او على وليها ان كانت محجورا عليها اه زى (قوله ويجب لها ادم غالب المحل) اي اللائق بالزوج ولو غالب التادم بالموالك في بعض الاوقات وجبت واماما لا يتادم به منها فلا يجب ما لم يعتد الا تيان به والاوجب ومن ثم نقل عن شيخنا ان ما جرت به العادة من ان الفا كهة ان كانت تزيد على ادم يجب مع ادم وكذا ما اعتيد من السكك والنقل والسكك في العيد الصغير والحلوى ليلة نصف شعبان وما يفعل في يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى على ما يليق به وتجب القهوة والدخان الذي ظهر في هذا الزمان احم ل وعبارة ع ش على م ر (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو القهوة اذا اعتيدت ونحو ما يطلبه المرافعة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتيد ذلك وانه حيث وجبت الفا كهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التمليك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الافيون بحيث تخشى بتركه محذورا من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتنامل اه م ر (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من السكك في عيد الفطر واللحم في عيد الاضحى لكن لا يجب عمل السكك عندها بان يحضر اليها وثمة من الدقيق وغيره ليعمل عندها الا ان اعتيد ذلك لمثله فان لم يعتد ذلك لمثله بل اعتيد لمثله تحصيله لها باى وجه كان فيكفى تحصيله لها بشراء او غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله بل يكفي ان ياتي لها بلحم بشراء او غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل السكك عند احداهما وذبح عندها واشترى الاخرى كمكها او لحما كان جائزا بحسب العادة اه م ر اه سم على حج وقياس ما ذكره في السكك ولحم الاضحية وجوب ما جرت به العادة في مصرنا من عمل السكك في اليوم المسمى بربع ايوب وعمل البيض في الخنيس الذي يليه والطحينة بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة انتهت وبحسب لاذرعى انه اذا كان نحو لحم او لبن اكتفى به في حق من يعتاد اقتيانه وحده اه شرح م ر وقوله او لبن اي وينبغي ان تعطى قدر ما يتحصل منه مدان مثلا من الاقط كما قيل بمثله في زكاة الفطر اذا كانوا يفتاتون اللبن ان الواجب من اللبن ما يتحصل منه صاع من الاقط اه ع ش عليه (قوله وان لم تاكله) اي الادم بان كانت تاكل الخبز وحده اه (قوله ولحم) عطفه على الادم يفيد انه ليس منه وقد يطلق اسم الادم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به بما يحتاج اليه من نحو ماء وخطب وما يطبخ به من نحو قع اه م ر ماوى (قوله ويقدرهما قاض باجتهاده) الظاهر ان هذا في اللحم مستدرك مع قوله يليق به كمادة المحل (قوله من مكيلة زيت) بفتح اللام وكسر الكاف واسكان الياء اه شيخنا (قوله اي اوقية) ومقدارها اربعون درهما اه زى اه ع ش (قوله الذي حمل على المعسر) اي حملة الاصحاب وكذا قوله وجعل الخ

رشيدة واكت بغير اذن وليها لم تسقط بذلك نفقتها والزوج متطوع وخاف البلة بيني فافتي بسقوطها به وعلى الاول قال لاذرعى والظاهر ان ذلك في الحرية اما الامة اذا اوجبنا نفقتها فيشبهه يكون المعسر رضا السيد المطلق التصرف بذلك دون رضاها كالحرية المحجورة وتعيرى بعنده اعم من تعبير الاصل بمعه (ويجب لها) عليه (ادم غالب المحل) وان لم تاكله كزيت وسمين وتمر) وخل اذ لا يتم العيش بدونه (ويختلف) الواجب (بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا وبسارا وغيره (كمادة المحل) قدر او وقتا (ويقدرهما) اي الادم واللحم (قاض باجتهاده) عند التنازع اذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرهما بين الثلاثة (الموسر والمعسر والمتوسط) فينظر ما يحتاجه المان من الادم فيفرضه على المعسر وضمه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من اسبوع او غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت او سمن اي اوقية تقرب وما ذكره من رطل

لحم في الاسبوع الذي حمل على المعسر وجعل اعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وان يكون ذلك يوم الجمعة لانه اولى بالتوسيع فيه محمول عند الاكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل



وقوله وان يكون ذلك الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون هذا من جملة ما ذكره الشافعي  
اي وما ذكره من ان يكون ذلك يوم الجمعة وقوله ويزاد بعدها اي بعد ايام الشافعي ولو عبر بالقاء لكان  
او ضح وقوله ويشبهه اي ينبغي فليس هناك مشبهه ومشبه به وقوله ويحتمل اذا اوجبنا على الموسر اللحم كل  
يوم الظاهر ان التقييد بكل يوم غير مراد اخذ من قوله ليكون احدهما الخ فالمراد ان الادم لا يسقط في يوم  
اللحم (قوله قال الشيخان ويشبهه الخ) قال ابر شكيل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم  
نصف الادم المعتاد في كل يوم وهذا التفصيل كالمعتن اذ لا يتجه غيره فيقال ان اعطاها من اللحم ما يكفيها  
لثقتين فليس لها في ذلك اليوم ادم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب قاله في النفقة وقوله  
الذي اشار الى تصحيحه وكذا اشار الى تصحيحه فيقال اهشوبري (قوله ويحتمل ان يقال الخ) من كلام  
الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح م ر ونصها وبحت الشيخان عدم وجوب ادم يوم اللحم ولها احتمال  
بوجوبه على الموسر اذا اوجبنا عليه اللحم ليكون احدهما غداء والاخر عشاء واعتمد الاذرعى وغيره  
الاول والاخر حمل على ما اذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه ولو تضجرت بخمس من الادم  
الواجب لها لم يبدل لرشيدة اذ لها ابداله بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشرف  
بالاخرس ويتعين اعتماده ان افضى نقص تمنع بها كما يؤخذ مما ياتي آخر الفصل ويعلم بما ذكر ان له منعها من  
ترك النادم بالاولى اما غير رشيدة ليس لها من يقوم بابداله فيبدله الزوج لها كما بحثه الاذرعى والوجه كما  
بحثه ايضا وجوب سراج لها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره اه شرح م  
وقوله جرت العادة باستعماله اي بخلاف ما اذا جرت العادة بعدم استعماله اذ لا كمن تمام صيفا بنحو  
سطح وقضية التقييد باول الليل انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب ويمكن توجيه عدم وجوبه  
بانه خلاف السنة اذ هي اطفاءه قبل النوم للامر به وقد يقال الاقرب وجوبه عملا بالعادة وان  
كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء وقوله ولها ابداله أى السراج وقوله  
بغيره أى بان تصرفه لغير السراج اه حج وظاهره وان اضربه ترك السراج ويوجه بانها المقصودة  
بالسراج وقد رضيت به فان اراده لنفسه هياه اه ع ش عليه (قوله غداء) بفتح الغين والبدال المهملة ما  
يؤكل قبل الزوال بدليل قوله تعالى آتاه غداءنا وبدليل مقابله بالعشاء اه شيخنا (قوله وكسوة تكفيها)  
والاوجه عدم اعتبار عادة أهل بلد تقصير ثيابهن كثياب الرجال وانما لو طلبت تطويلها اذ راعا أي وابتدأه  
من نصف ساقها الجيب لما فيه من زيادة سترها الذي حدث الشارع عليه وظاهر ان اجرة الحياط عليه  
دونها نظير ما مر من نحو الطحن وان خاطت بنفسها اه شرح م ر ويؤخذ من ضبط الكسوة والفراس  
بما ذكر انه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراس وانه اراده حصل لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله اه  
ع ش على م ر (قوله بكسر الكاف) وهو الا فصح اه من شرح مسلم للنووي اه ع ش على م ر (قوله تكفيها)  
ظاهره ان العبرة في كفايتها باول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها حينئذ وان سمتت في باقيه  
اه م ر (فرع) لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل تجب بقية الكسوة او لا كافي  
الارقاء اذا اعتادوا العرى او يجب ستر ما بين السرة والركبة فقط كما سيأتي المتجه وجوب البقية هنا والفرق  
ان نفقة الزوجة تمليك ومعارضة وان لم تلبسها ولم تحتج اليها وكسوة الرقيق امتناع اه م ر اه سم على حج  
اه ع ش على م ر (قوله وسمتها) عبارة حج ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة برد او حرا ومن  
ثم لو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما جزم به بعضهم (قوله بما يقوم مقامه) اي مقام السراويل (قوله  
ونحو مكعب) كعب قباب وخف وزر موزة فان كانت لا تعتاد لبس شيء في رجلها كنساء القرى لم يجب  
لها شيء اه ح ل (قوله مكعب) بضم اوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مثقلا وبكسر فسكون مخففا هو المداس  
اه قل على الجلال وفي المصباح والمكعب وزان مقرد المداس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه

قال الشيخان ويشبهه ان يقال  
لا يجب الادم في يوم اللحم  
ولم يتعرضوا له ويحتمل ان  
يقال اذا اوجبنا على الموسر  
اللحم كل يوم يلزمه الادم  
ايضا ليكون احدهما غداء  
والاخر عشاء وذكر  
تقدير القاضي اللحم من  
زيادتي وبه صرح في  
اليسيط (و) يجب لها  
(كسوة) بكسر الكاف  
وضمها قال تعالى وعلى  
المولود له رزقهن وكسوتهن  
بالمعروف (تكفيها) وتختلف  
كفايتها بطولها وقصرها  
وهذا لما رسمناه باختلاف  
المحال في الحر والبرد (من  
قيص ونحوه) مما يقوم مقامه  
(و) نحو (مكعب) مما يداس  
فيه



(وينيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كقروة فان لم تكف واحدة زيد عليها كما بحثه الرافعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) اي الزوج من قطن وكتان وحربر وصفافة ونحوها نعم لو اعتد رقيق لا يستر لم يجب بل يجب صفيق يقاربه ويفاوت في كيفية ذلك بين المورس والمعر والموسط واعتبرت (٤٩٢) السكفاية في السكسوة دون النفقة لانها في السكسوة محقة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر

انه يجب لها اربع ما ذكر من ثكة سراويل وكوفية للرأس ووزير للقميص والجبّة ونحوها ونحو في الموضعين من زيادتي (و) يجب (لعمودها على معسر لبد في شتاء وحصير في صيف و) على (متوسط زلية) فيهما وهي بكسر الزاي وتشديد الياء شيء مضرب صغير وقبل بساط صغير (و) على (موسر طنفسه) بكسر الطاء والفاء وفتحها وبضمها وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغير ثخين له وبرة كبير وقيل كساء (في شتاء ونطع) بفتح النون وكسرهما مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتها زلية أو حصير) لانها لا يبسطان وحدهما وهذا مع التفصيل فيما على المورس وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لنومها) على كل متهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كمضربة وثيرة اي لينة او قطيفة وهي دنار يحمل (ونخدة) بكسر الميم (مع الحالف او كساء في شتاء) مع

(قوله وينيد على ذلك في شتاء الخ) ولو احتاجت في البلاد الباردة الى حطب او فحم واعتادته وجب كما قاله الاذرعى فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو بقرا وابل لم يجب غيره اه شرح مر (قوله نحو جبة) بوزن غرة اه مصباح اه ع ش على مر (قوله بل يجب صفيق يقاربه) يؤخذ منه انه لو جرت عادة بلدتها توسعة ثيابهم الى حد تظهر معه العورة اعطيت منه ما يستر العورة مع مقاربتة لما جرت به عادتهم اه ع ش على مر (قوله توابع ما ذكر) اي من القميص وما بعده (قوله وكوفية للرأس) ويجب الجمع بينهما وبين الخمار كما نص عليه حيث احتيج اليها او اقتضته العادة اه شرح مر والسكوفية شيء يلبس في الرأس كعرقية مبطنة (قوله شيء مضرب صغير) كالمرتبة وقوله وقيل بساط صغير في المصباح الزلية بكسر الزاي نوع من البسط والجمع الزلاي اه وقوله ونطع في صيف اي جلد في المصباح النطع المتخذ من الاديم معروف وفيه اربع لغات فتح النون وكسرها ومع كل واحد فتح الطاء وسكونها والجمع أنطاع ونطوع اه (قوله تخمل) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الميم اي له تخمل يقال تخمل اذا جعله تخملا اه برماوى وعبارة ع ش على مر قوله تخمل بضم الميم الاولى وسكون الحاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من اخمله اذا جعل له تخملا اي وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس (قوله ونخدة) سميت بذلك للاصقتها للخد ولا يجب اكثر من واحدة وان جرت العادة باكثر منها ويجوز مثله في اللحاف اه برماوى (قوله في شتاء) يعنى في وقت البرد ولو في غير الشتاء اه شيخنا اخذ من قول الشارح وكالشتاء فيما ذكر الخ (قوله ومع رداء في صيف) المراد بالرداء ما يرتدى به في اعلى البدن (قوله ويجب لها آلة اكل وشرب) ويجب لها ايضا ما تشربه كما افهمه قوله الات اكل وشرب لانه اذا وجب المظروف وجب المظروف واما قدر فقال الزركشى والدميرى الظاهر انه الكفاية قالا ويكون امتناعا لا تملك حتى لو مضت عليه مدة ولم تشرب به لم تملكه واذا شرب غالب اهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد اه شرح مر وفي قل على الجلال (تنبيه) جميع ما وجب لها مما اذا دفعه لها يجوز ان تمنعه من استعماله ولو في نحو اكل وشرب ولها ان تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر مثلا لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بابداله (فرع) لو مكنت في اثناء فصل فلها ما يناسبه بقسط ما بقى منه ان امكن التقييط والاسلبة لها ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في الفصل الذى بعده وهذا قياس ما مر في النفقة قاله شيخنا ثم رايت في كلام العلامة سم انه يلزمه قسط ما بقى منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهي اوضح مما تقدم واولى الا ان تراضيا بالاول وما ذكره بعضهم بما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه ولو نشرت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في النفقة اه (قوله وشرب) بتثنية الشين وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسر اسما مصدر اه حل (قوله بفتح القاف) وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة اه برماوى (قوله من خرف الخ) كل من الثلاثة راجع لجميع ما قبله نعم ان اطردت عادة امثالها بكونها نحاسا وجب لها كذلك اذا المعرل عليه فيما يجب لها عليه عادة امثالها اه مر اه شوبرى (قوله وآلة تنظيف) اي لبدنها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة وقوله كمشط قال القفال وخلال ويعلم منه وجوب السواك بالاولى والاوجه كما بحثه الاذرعى عدم وجوب آلة تنظيف لبائن حامل وان اوجبنا نفقتها كالرجعية نعم يجب لها ما يزيل شعنها فقط اه شرح مر (قوله كمشط) بضم اوله وسكون

(رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الرويانى وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم ثانياه يجب غير ذلك في كل سنة وانما يجدد وقت تجديده عادة وذكر الكساء مع قول ورداء في صيف من زيادتي وكالشتاء فيما ذكر المحال الباردة وكالصيف فيه المحال الحارة (و) يجب لها (آلة اكل وشرب وطبخ كقصعة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر) ومفرقة من خرف او حجر او خشب (و) يجب لها (آلة تنظيف كمشط ودهن) من زيت او نحوه



ثانيه اوضمه وبكسر اوله مع سكون ثانيه اه برماوى (قوله وسدر) فى قل على الجلال قوله وما يغسل به الرأس وكذا ما يغسل به الثياب والايدي والاوانى من نحو صابون او اثنان وله منعها من اكل ذى ربح كريبه او لبسه مثلا ونحو ذلك وان خالفت نشرت اه (قوله واجرة حمام) بالرفع كما يؤخذ من صنع أصله وقوله لا ما يزين معطوف على اجرة حمام وقوله ودواء مرض معطوف على ما من قوله لا ما يزين ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه فى الاصداع ونحوها للنساء لا يجب على الزوج لكن اذا احضره لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزويجها به اه ع ش على مر (قوله واجرة حمام اعتيد) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليها اخلاؤه كما بحثه الاذرعى واقى فيمن ياتى اهله فى البرد ويمتنع من بذل اجرة الحمام ولا يمكنها الغسل فى البيت خوفاً نحو هلاك بعدهم جواز امتناعها منه ولو علم انه متى وطئها ليلا لم تغسل وقت الصبح وتقوتها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويامرها بالغسل وقت الصلاة وفى فتاوى الاحنف نحوه اه شرح مر (قوله وثمن ماء غسل) ويتجه ان الواجب بالاصانة الماء لاثمته اه مر (قوله بسببه) اى الزوج كوطئه وان حاضت بعده وانقطع حيضها ولا يقال الحيض يقطع اثر الوطء ولو وطئ ثم حاضت وجب ماء غسلها فلو استدخلت ذكره وهو نائم او علت عليه وان حبلت لم يجب ماء غسلها لعدم فعله اه حل (قوله وولادتها منه) وقع السؤال فى الدرر عما لو انقطع دم النفاس قبل محاوزة غالبه او اكثره فاخذت منه اجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال الاجرة لتبين انه من بقايا الاول وعذرهما فى ذلك ام لا فيه نظروا الجواب عنه ان الظاهر ان يقال لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها وتلف قبل مضي زمن يحدد فيه عادة حيث لا يبدل اه ع ش على مر (قوله ويقاس بذلك ماء الوضوء) اى وماء غسل ما تنجس من بدنها او ثيابها وان لم يكن بسببه كما اقتضاء اطلاقهم كما نظاها بل اولى اه شرح مر وقوله او ثيابها ظاهرة وانها وانت فى سبب ذلك وتكرر منها وخالفت عادة أمثالها وهو لا مانع منه وينبغي ان مثله ما لو كثر الوسخ فى بدنها الكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لان ازالته من التنظيف وهو واجب عليها اه ع ش عليه (قوله فان اراد الزينة به الخ) عبارة شرح مر فان اراده هياه ولمها استعماله انتهت وقوله فان اراده هياه الخ قضية التعبير بذلك انه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي فى اللزوم القرينة اه ع ش عليه (قوله ولادوا مرض الخ) ومنه ما تحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع الحاصل فى باطنها ونحوه فانه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من العصيدة واللبابة ونحوها مما جرت به عادتهن لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة بل ولا مما تحتاج اليه المرأة اصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فان ارادته فعلته من عند نفسها اه ع ش مر (قوله ولادوا مرض الخ) ولها طعام ايام المرض وادامها وكسوتها وآلة تنظيفها وتصرفه للدواء أو غيره لانها محبوسة له (قوله ومسكن يليق بها عادة) اى بحيث تامين فيه لو خرج على نفسها وما لها وان قل للحاجة اليه بل للضرورة اليه وكالمعتدة بل اولى اه شرح مر وقوله على نفسها يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان ياتى لها بمؤنسة حيث امنت على نفسها فلو لم تأمل على نفسها ابدل لها المسكن بما تامين على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه ع ش عليه وله منها مطلقا من زيارة ابوها وان احتضرا وشهر دجنزتهما ومنعهما من دخولهما عليها كولدها من غيره اه شرح مر ثم قال فى موضع آخر وذكر ابن الصلاح ان له نقل زوجته من حضر لبادية وان خشن عيشها لان نفقتهم مقدرة اى لا تزيد ولا تنقص واما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما مر قال وليس له سد طاقات مسكنها عليها وله اغلاق الباب عليها عند خوف لحوق ضرر له فى فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة فى منزلها وما ذكره آخر ايتعين حمله على غير من الاستماع الذى يريد اه على ما اذا لم يتعذر به وفى سد الطاقات محمول على طاقات لاربية فى

(وسدر) ونحوه (ونحو مرتك) بفتح الميم وكسرها (تعين لصنان) اى لدفعه وخرج بزيادتي تعين ما اذا لم يتعين كان كان يندفع بما و تراب فلا يجب (واجرة حمام اعتيد) دخول لا وقدر كمره فى شهر أو أكثر بقدر العادة فان كانت المرأة ممن لا تعتاد دخوله لم يجب (و ثمن ماء غسل بسببه) اى الزوج كوطئه وولادتها منه بخلاف الحيض والاحتلام لان الحاجة اليه فى الاول من قبل الزوج بخلافها فى الثانى ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين ان يكون بمسه وان يكون بغيره (لا ما يزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فان اراد الزينة به هياه لها فتزين به وجوبا (و) لا (دواء مرض واجرة نحو طبيب) كحاجم وقاصد لان ذلك لحفظ البدن وتعميرى بنحو طبيب اعم بما عير به (و) يجب لها (مسكن ياتى بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها كالمعتدة بل اولى وان لم



او معار او اعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة (٤٩٤) حيث اعتبرنا بحاله لان المعبر فيهما التملك وفيه الامتاع كما سيأتي ولانها اذا لم يلقا

بها يمكنها ابدا لها بلائق فلا  
اضرار بخلاف المسكن فانها  
ملزمة بملازمة فاعتر بحالها  
(و) يجب عليه ولو معسر او  
بهرق (اخذام حرة تخدم)  
اي بان كان مثلها تخدم  
(عادة) بقيد زده بقولي  
(في بيت ابوها) مثلا لان  
صارت كذلك في بيت زوجها  
لانه من المعاشرة بالمعروف  
المأمور بها (بمن) اي  
بواحد (يحل نظره) ولو  
مكثري او في صحبتها (لها)  
كحرة وامة وصبي بمن غير  
مراهق ومسوح ومحرم لها  
ولا تخدمها بنفسه لانها  
تستحي منه غالبا وتعتبر بذلك  
كصب الماء عليها وحملها اليها  
للمستحجم او للشرب او نحو  
ذلك وتعتبر بما ذكر اعم  
واولي مما ذكره اما غير الحرة  
فلا يجب اخداها وان كانت  
جميلة لنقصها (فيجب له ان  
يحبها) لخدمته (ما يليق به من  
دون ما للزوجة نوعا من غير  
كسوة) من نفقة وادم  
وتوابعهما (و) من (دونه  
جنسا ونوعا منه) اي من  
الكسوة والتصريح بالتقييد  
بدون ما ذكر من زيارتي  
(فله مدوثلث على موسر ومد  
على غيره) من متوسط  
ومعسر كالمخدومة في  
الاخير لان النفس لا تقوم  
بدونه غالبا واعتبارا بشئ  
نفقة المخدومة في الاولين

فتحبها والافله السدبل يجب عليه كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى اخذ من افتاء ابن عبد السلام بوجوده في  
طاقات ترى الاجانب منها اي وعلم منها تعمدر ويتم اه (قوله او معارا) ومنه ما لو سكن معها في ملكها او  
ملك نحو ابوها نعم ان سكن في ذلك من غير اذن ولا منع من خروجه لزمته الاجرة كما مر اه قال على الجلال  
(قوله واخذام حرة الخ) وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من ادخال  
ما زاد على واحدة داره سواء اكن ملكها ام باجرة اه شرح مر (قوله اي بان كان مثلها تخدم) اي  
حقها ذلك وان لم تخدم فيه بالفعل ومقتضاه انه لو كان مثلها لا تخدم في بيت ابوها لكان هذه خدمت فيه  
بالفعل لا يجب اخداها اه حل (قوله اي بواحد) اي لا باكثر وان احتاجت الاكثر وهذا بخلاف  
الاخذام للعرض ونحوه فان الواجب فيه قدر الكفاية ولو اكثر من واحد وذلك قيد هنا بالواحد وقال  
هناك وان تعود بقدر الحاجة اه ومثله في شرح مر (قوله بمن يحل نظره لها) ولها الامتاع اذا خدمها احد  
اصولها كما لو اراد ان يتولى خدمتها بنفسه لانها تستحي منه غالبا وتعتبر به وله منعها من ان تتولى خدمة  
نفسها تتوفر لها مؤنة الخادم لانها تصير بذلك مبتذلة ولو قال انا اخذ منك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تجبر هي  
ولو فيها لا تستحي منه كغسل ثوب واستيفاء ما يطبخ لانها تعتبر به وتستحي منه فقول الشارح وله ان يفعل  
ما لا يستحي منه قطعا تبع فيه القفال وهو راي مرجوح والاصح خلافه اه شرح مر (قوله كحرة) اي ولو  
متبرعة وقول ابن الرقعة لها الامتناع للمنة يرد بان المنة عليه لا عليها لان الفرض انها تبرعت عليه لا عليها اه  
شرح مر (قوله وان كانت جميلة) هذه الغاية للرد وعبارة شرح مر وفي الجملة وجه لجرى ان العادة به وقد يمنع  
ذلك بانه غير مطرد وان وجد فهو لعروض سبب محبة ونحوها فلم ينظر اليه (قوله لنقصها) اي وان كانت  
تخدم في بيت سيدها ومثلها تخدم عادة في بيت سيده اه حل (قوله من دون ما للزوجة) من هذه والتي قدرها  
الشارح للبيان والمبين ما يليق فينبه بشيئين وقوله نوعا تميز المدون وقوله من غير كسوة حال من المدون اي  
حالة كونه كائنا من غير كسوة فقوله جنسا ونوعا تميز ان من المدون الثاني وقوله منها حال منه على نمط ما قبله  
اه شيخنا (قوله من نفقة وكسوة الخ) سكتوا عن اللحم وقضية كلامهم عدم لزومه اه حل قال مر  
واوجه الوجهين وجوب اللحم له اي الخادم حيث جرت عادة البلدة به (قوله فله مدوثلث على موسر الخ)  
لم يظهر تفريع هذا على ما قبله والاصل ذكره بعبارة مستقلة (قوله واعتبارا بشئ نفقة للمخدومة) وذلك  
لان للخادمة والمخدومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويزاد في الاول للمفضولة  
ثلث ما يزداد للفاضلة كالا بوين في الارث لها حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند وجود الفرع  
الوارث وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاب فيها اثنان واللام الثلث فقد زيد للاب ثلث ما للام  
فتأمل (فائدة) علم بما ذكره ان نفقة الخادم مساوية لنفقة المخدومة في الجنس والنوع وناقصة في القدر  
وان الادم لها مساوي في الجنس وناقص في القدر والنوع وان الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية  
وناقصة في الجنس والنوع وينبغي ان تكون توابعها مثلها وكذا توابع غيرها مما مر من الظروف وغيرها  
فتأمل اه قال على الجلال وقوله مساوية لنفقة المخدومة في الجنس والنوع هذا ايضا فيه قول المتن من دون  
ما للزوجة نوعا من غير كسوة تأمل (قوله والمذكر الخ) عطف على مقدر والاصل وقدر الكسوة لها الخ  
اه شوبري (قوله قمع) بالميم وقيل بالباء الطرطور الذي يلبس في الرأس له وبرة والمقنعة شيء من  
القماش مثلا تضعه المرأة فوق راسها كالقوطة اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله ومقنعة وهي  
المنقمة في المخدومة وقيل انها فوق الخمار وفي المصباح وقناع المرأة ما تلبسه فوق الخمار وجمعه قنع  
مثل كتاب وكتب وتقنعت لبست القناع اه (قوله لاسراويل) هذا كان بحسب العرف القديم ونسخ  
والمعتمد وجوبه الان لاعتياد ذلك وفيه العمل بالعرف الطاريء اه حل (قوله وله ما يفرشه) بضم

الراء

وقدر الادم بحسب الطعام وقدر الكسوة قميص ونحو مكعب والذكر نحو قم

وللاثنى مقنعة وخف ورداء حاجتها الى الخروج ولكل جهة في الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما يغطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء



الراء كافي المختار اه ع ش على مر (قوله وبارية في الصيف) شى رقيق كالملاية اه غنيمى ولا يناسب ان يراد بها هنا ما تقدم في احياء الموات من انها منسوج فصب لهذا لا يناسب هنا انتهى وفي المصباح والبارية الحصر الخشن وهو المعروف في الاستعمال وهي في تقدير فاعولة وفيها لغات اثبات الهاء وحذفها والبارية على فاعلام مخفف مدود وهذه تؤنث فيقال هي الباريا كما يقال هي البارية لوجود علامة التأنيث واما على حذف العلامة فذكر فيقال هو الباري وقال المطرزي البالي الحصر ويقال بالفارسية لبوزيا اه (قوله وجب ان يرفه) اى ينفس عنه كربة الوسخ والقمل في المختار ورفه عن غريمك اى نفس عنه وفيه ايضا الارفاء التدهن والترجيل كل يوم وهو في رفاة من العيش اى سعة ورفاهية ايضا (قوله وغيره) اى من كل ما يجب لها من غير المسكن والخدام فتطالب بشئها اذا فلت اه حل (قوله وغيرهما تملك) اى للحرقة واسيد الامه هل يحتاج الى قصد تملك ام لا الذى في كلام حج ان الشرط عدم التصرف عن قصد تملكها وفي شرح الروض لا بد ان يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل عن شيخنا اعتياده وهو في شرحه وافقت بما قاله حج لان هذا الباب توسع فيه نفقة الخدام تملك بخلاف نفس الخدام اه ح روعبارة شرح م ر و ظاهر انها تملك بمجرّد الدفع والاخذ من غير لفظ لكن مع قصده بذلك دفعه عما رجب عليه وان كان زائدا على ما يجب لها لكن في الصفة دون الواجب بمجرد ذلك لان الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم تحتج للمعظ بخلاف الزائد في الجنس فلا تملك بدون لفظ لانه قد يعبر ما قصد ان يجعلها ثم يسترجعه منها ومن ثم لو قصد به الهدية ملكته بمجرد القبض لا يشترط فيها بيع ولا اكرام وتعبيرهم بها جرى على الغالب رحمة ففسكوتهما الواجبة باقية في ذمته انتهت (قوله تملك) قال في الروض فلا يسقط بمسئاجر ومستعار فلو لبست المستعار وتلف اى بغير الاستعمال فضاها يلزم الزوج اى لانه المستعير وهي نائبة عنه في الاستعمال والظاهر ان له عليها في المستاجر اجرة المثل لانه انما اعطاهما ذلك عن كسوتهما اه سم على ح م والكلام حيث كانت رشيدة والافلاشى له عليها اخذ ما مر فيها والى كل غير الرشيدة معه الى آخر ما مر (فرع) قال حج وفي الكافي لو اشترى حليا وديبا جالز وجته وزينها به لا يصير ملكا لها بذلك مالوا اختلافت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه كما يلم بما مر آخر العارية والقراض وفي الكافي ايضا الوجه بنته بجهاز لم تملكه الا بايجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ بما تقر ان ما يهبطه الزوج مصلحة او صباحية كما اعتد به بعض البلاد لم تملكه الا بالفظ او قصدا هدايا واقفاء غير واحد بانها لو اعطاها مصر وفالعرس ودفعها وصباحية فنشرت استردا لجمع غير صحيح لاذ التقيد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء وقصده ملكته من غير جهة الزوجية والافو ملكه واما مصر وفالعرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه واما الدفع اى المهر فان كان قبل الدخول استرده فلا لتقرره فلا يسترده بالنشوز اه ع ش على مر (قوله فللزوجة الحرية الخ) عبارة شرح الرملى وينبى على كونه تملكها ان الحرية وسيد الامه كل منهما يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره ثم قال ولها منه من استعمال شى من ذلك ككل ما يكون تملكها وقوله ولها منه من استعمال شى من ذلك اى فلو خالف واستعمل بنفسه لزمته الاجرة وارث ما نقص ومعلوم ان هذا كله في الرشيدة واما غيرها من سفينة وصغيرة فيحرم على وليها تمكين الزوج من التمتع بامتعتها لما فيه من التضييع عليها واما ما يقع كثيرا من طبخها ما يأتى به الزوج في الالات المتعلقة بها واكل الطعام فيها وتقديمها للزوج او لمن يحضر عنده فلا اجرة لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافيها المنفعة بنفسها ولو اذن لها في ذلك كما لو قال لغير دا غسل ثوبى ولم يذكر اجرة بل اولى لجريان العادة به كثير بخلاف مالوا استقل باخذ ذلك بلا اذن منها فنلزمه الاجرة لاستعمال ملك الغير بلا اذن ومثل ذلك يقال في الفرش المتعلقة بها اه ع ش عليه (قوله ويملكها ايضا نفقة مصحوبها المملوك لها أو الحرية) عبارة شرح م ر وتملك نفقة مملوكة الخدام لها ذكر اكان أو اثنى لا نفقة الحرية في أوجه

و بارية في الصيف ومخدة  
وخرج من صحبها المكثري  
وملوك الزوج قليس له إلا  
اجرته أو الاتفاق عليه  
بالمالك (لا آلة تنظيف)  
لأن اللاتق به ان يكون  
أشعث لئلا تمتد إليه العين  
(فان كثروا وسخ وتاذى بقمل  
وجب ان يرفه) بما يزيله  
من نحو مشط ودهن (و)  
يجب (اخذام من احتاجت  
لخدمة لنحو مرض) كهرم  
وان كانت عن ذكر وان  
تعدد بقدر الحاجة (والمسكن  
والخدام) وهو من زيادتي  
يجب قيمها (امتناع) لا تملك  
لما مر انه لا يشترط كونها  
ملكه (وغيرهما) من نفقة  
وأدم ركسوة وآلة تنظيف  
وغيره (تمليك) ولو بلا  
صيغة كال كفارة فللزوجة  
الحرية التصرف فيه بانواع  
التصرفات بخلاف غيرها  
ويملكها ايضا نفقة مصحوبها  
المملوك لها أو الحرية  
ولها ان تنصرف في ذلك  
وتسكن فيه من مالها (فلو  
أثرت) أى ضيق على نفسها  
في طعام أو غيره (بما  
يضر) همار أحدهما



الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا مطالبة بنفقة بموكلته ولا مستاجرة انتهت (قوله ارحلة) المعتمدان الخادم الجرة تعطى نفقتها اه حل (قوله وتعطى الكسوة اول كل ستة اشهر) وهل هي كالنفقة فلا تخصم فيها قبل تمام الفصل كما لا تخصم في النفقة في اثناء اليوم او الخاصمة من اول الفصل ويجبر الزوج على الدفع حينئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني اوردت ذلك على مر فوافق ما استوجهته فليراجع قال الدميري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة في هذه المدة لفرط الحرارة او لرداء ثيابها وقلة عاداتها اتبعت عاداتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبقى سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهمة فلا شبه اعتبار عاداتهم ويفهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل ستة اشهر مثلا فدفع لها من ذلك ما جرت به عاداتهم فلم يبل في تلك المدة رجوب تجديده على العادة لانها ملكت ما اخذته عن تلك المدة دون ما بعدها اه ع ش على مر (قوله وتعطى الكسوة الخ) كان نشرت في اثناء الفصل سقطت كسوته فان عادت للطاعة اتجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز اه شرح مر وقوله فان نشرت في اثناء الفصل سقطت كسوته فضيته انه لو كان دفعها لاقبل النشوز استرددها لسقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشوز ليسقط ذلك عنه لم يقبل ذلك منه الا بيينة كما يعلم بامر او اخر القسم والنشوز وما ياتي في قوله في الفصل الا في ومن ثم لو انقضا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فانكرت صدقت اه ع ش عليه (تنبية) سيأتي في آخر البيئات انه لو اختلف الزوجان او وارثهما او احدهما وارث الاخر في امتعة دار فان صلحت لاحدهما فقط فله والا فلكل تحليف الاخر ان لم يكن بيينة ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل احدهما حلف الاخر وقضى له بها قاله شيخنا مر واعتمده اه قل على الجلال (قوله من وقت وجوبها) في حقها فتعطى كسوة ستة اشهر ابتداء من ذلك الوقت وهذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون مافق من شتاء وصيف هذا وقال سم على حج عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في اثناء احدهما فحكمه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة اول الباب الا في اه و اشار بما ياتي الى ما قدمه الشارح في قول المصنف على معسر لزوجه كل يوم عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فلي نظر ما المراد بالقسط هنا اه اقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع لها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقى من القيمة فيشتري لها من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله شتاء وهي ستة اشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء الربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكن في اثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه بما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبتدأ بعد ملك البقية فصول كوا مل دائما وبما ذكر علم ان ما غير به المصنف اولي من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة اول كل ستة اشهر من وقت التمكن الذي رد بعضهم به على قائل الاول بانه لا يتصور وجود تمكين في اثناء فصل اذ كل ستة اشهر من وقت التمكن تحسب فصلا وهكذا ولم يرد هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلا لزم انه لا تتم الستة اشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب احد النصفين على الاخر فهو محكم وترجيح بلا مرجح وايضا قد علم ان ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ليس لازما فيه او يسقط فيه ما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف

او الخادم فهذا اعم من قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطى الكسوة اول كل ستة اشهر) من كل سنة فابتداء إعطائها من وقت وجوبها وتعبري بستة اشهر تبعاً للروضة كما صلها اولي من تعبيره بشتاء وصيف لما لا يخفى وما يبقى سنة فاكثر كالفرش والمشط



الصيغ انه يستقط في نصف الشتاء ما كان لازما فيه اربلزم فيه ما ليس لازما فيه وكل باطل وان لم يقل بالغليب والحق كل نصف ياتي فعليه بطل ما قاله ورجع الى قائل الاول فاعمرى ان هذا المراد اما جاهل او غافل او ذاهل حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ (قوله يحدد في رقت تجديده عادة كإمر) يؤخذ من وجوب تجديده على الزوج على العادة وجوب إصلاحه المعتاد كالمسمى بالتجديد اهـ سم على حج ومثل ذلك لإصلاح ما اعده لها من الاية كنيبض النحاس اهـ ع ش على مر (قوله او ماتت فيها) اي او مات هو لم ترد افعول قوله لم ترد ان محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت او فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة على ما يحثه ابن الرفة ونقل عن الصيغى ان يمكن الاعتماد كما افنى به المصنف رحمه الله وجوبها كلها وان ماتت اول الفصل وسبقه الى نحوه الرويانى واعتمده جمع متأخرون كالاذرى والبلقيني واطال في الانتصار له قال ولا يهرل عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا لايجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطوله اي ومن ثم ما سكنها بالقبض وجاز لها النصرف فيها بل لو اعطاها نفقة وكسوة مستقبله جاز وملكت بالقبض كتمجيل الزكاة ويسردان حصل مانع ولا ينافى ما ذكر من القياس على تعجيل الزكاة قولهم ما وجب بسببين امتنع تفديمه عليهم ما مع ان المتبادر منه امتناع ما زاد على يوم او فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب اول لجاز حينئذ التمتع مجيل مطا ا هـ شرح مر (قوله او لم يكس مدة فدين) عبارة اصله مع شرح مر ولو لم يكسها او بنفقة مائة مع تمكينها فيها فدين عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا تملك لانها استحققت ذلك في ذمته اما الاخذام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يات لها فيها بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت

(فصل) في موجب المؤن اي المقدمة بانواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكين فلذلك افردته واما المسقطات فتمدة من نشوز وسفر واشتغال بنفل مطلق وقضاء موسع بعد منعه فلذلك جمع المسقطات اهـ وقوله ومسقطاتها اي وما يدكر مع ما من قوله ولرجمية مؤن غير تنظف الى آخر الفصل (قوله على مامر) اي على التخصيص المار في الانواع العشرة اي من وجوبها يوما بيوم في ثلاثة منها وهي الطوام والادم واللحم او كل ستة اشهر في كل واحد منها وهي الكسوة او كل وقت اعتيد فيه التجديد وذلك في اربعة منها وهي ما بعد عليه وما تنام عليه وتغطي به والة الاكل والشرب والطبخ والة النظيف اردا ثم وذلك في اثنين منها الاسكان والاخذام اهـ شرح مر بنوع تصرف وايضاح وقوله بالتمكين اي المستند للعقد وقوله لا بالعقد اي وحده (قوله ولو على صغير) هذه الغاية للدعي من قال لا تجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب هو معذور فيه اهـ من شرح مر وكذلك قوله الا الصغيرة للرد ايضا على من قال تجب لها المؤن وعبارة اصله مع شرح مر والظاهر انه لا نفقة ولا مؤنة لصغيرة لا تحتل الوطاء وان سلمت له لان تعدد وظنهما للمسمى قائم بها فليست اهلا للتمتع والثاني لها النفقة لانها حبست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هي فيه معذورة كالمرضة والرقاء و فرق الاول بمامر في التحليل والظهار انها تجب الكبيرة اي لمن يمكن رظا لها وان لم تبلغ كما هو ظاهر على صغير لا يمكن وظوه اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته والثاني لا تجب لانه لا يستمتع بها لسبب هو معذور فيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله بالتمكين) اي النام ويشهد بالاقرار من الزوج او بيينة به او بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة له سكن ونحو ذلك وخرج بالنام ما لو مكنته ليلا فقط مثلا او في دار مخروصة مثلا فلا نفقة لها اهـ شرح مر وقوله وفي دار مخروصة اي ولم يتمتع بها فيها او في الوقت الذي سلمت فيه والا وجبت كالو سافرت منه بلا اذن منه ولا يمكنه تمتع بها في السفر لان تمتعها بها في الدار المذكورة رضاعته باقامتها فيها اهـ ع ش عليه وبحث الاسنوي انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب قال الشيخ والظاهر ان مزاده وجوبها بالفسط ولو حصل ذلك وقت الظلم فينبغي وجوبها كذلك من حينئذ وخالف البلقيني

يحدد في رقت تجديده عادة  
كما مر (فان تلفت فيها) اي  
في السنة الا شهر ولو بلا  
تقصير (لم تبدل او ماتت)  
فيها (لم ترد او لم يكس مدة  
فدين) عليه بناء في الثلاثة  
على ان الكسوة تملك  
لا امتناع

(فصل) في موجب  
المؤن ومسقطاتها (تجب  
المؤن) على مامر (ولو على  
صغير) لا يمكنه وطه (لا  
لصغيرة) لا توطأ (لا يمكن  
لا لعقد)



فرجح عدم وجوب القسط مطلقا والاوجه ان المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتحسب حصة ما مكنته من ذلك وتعطاها لا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء بل قول الاسنوي فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه اذ الظاهر ان مراده وجوبها به بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليالته بنشور لحظف ولا توزع على زمان الطاعة والنشور لانها لا تنجز أو من ثم سلمت دفعة فلم تفرق غدوة وعشية لا مكان الفرق بانه تخل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع مع عدم انعدامها غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه اذ لا نعدى هنا اصلا وقياس ذلك انها لو منعت من التمكين بلا عذر ثم سلمت اثناء اليوم مثلام توزع وسياتي عن الاذرعى ما يؤيده قال البلقيني ومقتضى كلام الرافعي في الفسخ بالا عسار ان ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده كما مر وسببه ان عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلنكن ليالى النفقة تابعة لايامها اه شرح مر (قوله بالتمكين) اي يوما بيوم فلا يجب عليه دفعها لها عند السفر بل اما ذلك او يدفع ذلك لمن يوثق به لينفق عليها كذلك فعلم ان لها ان تطالبه بكفايتها عند سفره لانها محبوسه له وبذلك فارقت المدين الذي عليه دين مؤجل حيث قالو ليس للدائن مطالبة وان كان يخل عقب الخروج اه حل (قوله بالتمكين) فان حصل التمكين في الاثناء وجب القسط باعتبار اليوم واللييلة ان كان غير مسبق بنشور فان كان مسبقا بنشور فنقل عن شيخنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجميع اه حل ملخصا ومثله سمع عن مر وقيل التمكين لا مؤنة لها ولو عذرت وعبارة عيش في كتاب الصداق على قول المنهاج ولا يسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع وطء قوله حتى يزول مانع وطء الخ أي ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استمهات لحو وتنظف وكل من عذرت في عدم التمكين انتهت وفي حج هناك ان الزوج لو عرضت عليه المريضة ليس له الامتناع من تسليمها بخلاف ما لو عرضت عليه الصغيرة فله الامتناع منها اه (قوله لانه يوجب المهر الخ) عبارة في شرح الروض لا بالعقد لانها محاولة الجملة والعقد لا يوجب ما لا يجزئ ولا لانه يوجب المهر وهو لا يوجب الخ انتهت يعني ان العقد سبب لوجوبه واما تسليمه فلا يجب الا ان اطلقت الوطاء اه حل وعبارة عيش على مر قوله لانه يوجب المهر الخ ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حينئذ انه لو مات أحدهما قبل التمكين استقر المهر او مطلقا قبل الدخول استقر النصف انتهت (قوله والعقد لا يوجب عرضين) كان المقام للاختار اه شيخنا بل ولا للاضمار بل كان يقول فلا يوجب عرضين مختلفين (قوله لتعذر الوطاء معنى فيها كالبشارة) بخلاف المريضة والرفقاء فان المريض يطرا ويحول والرق مانع دائم قدرضى به ويشق معه ترك النفقة مع ان النمتع بغير الوطاء لا يموت فيهما كما مر اه شرح الروض (قوله ومعهصر) أي مراهق وهي ما قاربت البلوغ وعبارة حل المعصر بمثابة المراهق في الذكرك لانه يقال صبي مراهق وصبيته معصر ولا يقال مراهقة انتهت ومثله في شرح مر (قوله نعم لو سلمت المعصر الخ) الاوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها الزمها مؤنتها ويتجه كما قاله الاذرعى ان نعلم المنزل له ليس بشرط أيضا بل الشرط التسلم التام وكذا يجب المؤن بتسليم بالغة نفسها لزوج مراهق فتسليمها وان لم يأذن وليه لان له يداعليها اه شرح مر وقوله بل متى تسلمها الخ وعلى هذا فالقياس انه لو تسلم المجنونة بنفسه كفى في وجوب نفقتها وقوله لان له يداعليها اخلافه اه عيش عليه (قوله ان تقول لو سلمت نفسها المراهق وتسليمها لا يعتد به وقضية قوله لان له يداعليها اخلافه اه عيش عليه (قوله ان تقول له المكلفة) أي ولو سقيها فتتمكين السفينة معتبر فقره أو ولي غيرهما المراد بالغير الصغيرة والمجنونة اه رشدي وعش على مر (قوله أو ولي غيرهما) قضية هذا أن غير المجنونة لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالا جبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مر اذا كسفا بما عليه عرف الناس من ان المرأة سيما البكر انما يتكلم في شأن زواجها أو وليها اه عيش على مر (قوله متى دفعت المهر) أي الحال وخرج

لانه لا يوجب المهر والعقد لا يوجب عرضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة لتعذر الوطاء لمعنى فيها كالناشر بخلاف الصغيرة اذا مانع من جهته (والعبرة في) تمكين (مجنونة ومعهصر بتمكين وليهما) لهما لانه المخاطب بذلك نعم لو سلمت المعصر نفسها تسلمها الزوج وتقام الى مسكنه وجبت المؤن ويكفي في التمكين ان تقول المكلفة أو السكرى أو ولي غيرهما متى دفعت مهر مكنت



به ما اعتيد دفعه من الزوج لا صلاح شأن المرأة كحماهم وتنجيدو نقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا  
للزوجة بل امتناعها لاجله مانع من التمكين فلا تستحق نفقة وغيرها وما اعتيد دفعه ايضا لاهل الزوجة فلا  
يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكين اعمش على مر (قوله) حتى دفعت المهر الخ) يفهم من هذه العبارة انه  
يجوز لها ولو ليس حبس نفسها لاجل قبض الصداق ولا تكون بذلك ناشرة لقوله فيما سياتي وتسقط بنشور  
كمنع تمتع محله اذ لم يكن المنع جائزا لها وعبارة في كتاب الصداق ولها حبس نفسها بالنقض غيره وجل ملكته  
بنكاح انتهت وفي الروض وشرحه هنا ما نصه (فرع) وإذا جاوزنا لها حبس نفسها بصداق بشرطه  
المذكور في الصداق وهو ان يكون معيناً أو حالاً ولم يدخل بها استجعت نفقتها وقد تقدم بيانها في كتاب الصداق  
(قوله عند الاختلاف في التمكين) خرج به الاتفاق والنشور فتصدق الزوجة عند الاختلاف في واحد  
منهما اشيخنا (قوله فان عرضت عليه الخ) اي والصورة انه حاضر بالبلد ليصح قوله من بلوغ الخبر وان  
لم يحضر بخلاف ما اذا كان غائبا فلا بد من حضوره بالفعل اشيخنا اي مضى زنه يمكن فيه حضوره ولم  
يحضر كما اشار له المتن بقوله فان غاب الخ اهـ (قوله فان عرضت عليه الخ) اي ان كان مكافوا لافعل وليه فان لم  
تعرض عليه مدة فلا نفقة لها فيما اى في تلك المدة وان لم يطالبها ولم تلم بالعقد كان زوجت بالاجبار كما هو ظاهر  
لعدم التمكين اشرح مر (قوله من حين بلوغ الخبر) ظاهره وان لم يمض زنه يكتفى بالوصول اليها  
وسياتي في الغائب اعتبار الوصول اليها اسم على منبج اعمش على مر (قوله من حين بلوغ الخبر) اي ان  
كان الخبر ثقة او صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للخبر اهـ قل على الجلال (قوله ابتداء) اي قبل  
التمكين يدل عليه بعده وقوله ثم نشوزها قيد بذلك لتحتاج في اثبات المؤنة الرفع للقاضي والافلو استمرت على  
الطاعة كانت المؤنة مستمرة وقوله وقد رفعت الامر معطوف على كل من قوله بعد تمكينها وقوله ابتداء  
(قوله كتب القاضي) اي وجوباً بعد حكمه بانها طائفة اهـ شيخنا (قوله فيجىء لها) بالنصب عطف على ليعلمه  
ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف اعمش على مر (قوله ليتسليم الخ) عبارة اصله مع شرح مر فيجىء  
لها او يوكل من يتسليمها ويحملها له انتهت (قوله من حين التسليم) اي بوصولها او وصول نائبها فلا تستحق  
النفقة في مدة الحجى اليها عادة اهـ ل (قوله فان ابي ذلك) اي مع قدرته عليه اما اذا منعه من السير والتوكيل  
عذر فلا يفرض عليه شيء لا انتفاء تقصيره اهـ شرح مر وقوله فلا يفرض عليه شيء اي فلو فرض القاضي  
لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغي ان لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل منه الا بيينة لسهولة  
اقامتها اعمش عليه (فائدة) سئل شيخنا الشهاب مر عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها اولاد اصغارا  
ولم يترك عندها نفقة ولا اقام لها نفقة وضاعت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت الى حاكم شرعى  
وانتهت له ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقرض لهم عن  
نفقتهم نقدا معيناً في كل يوم واذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ  
من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيحان واذا قدر الزوج لزوجه نظير  
كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به بما قدر لها عن تلك  
المدة وادعت به عليه عند حاكم شافعى واعترف به ولم يزل به فهل الزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك  
زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على  
استحقاقها نقداً واجابها كذلك وقدره لها كما تفعل القضاة الان فهل له ذلك أم لا وهل ما تفعله القضاة من  
الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أو لا فاجاب تقدير الحاكم  
في المسائل الثلاث صحيح اذ الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اسم  
على حج وقد يتوقف في بعض ذلك اذ لا يجوز والاغتياض عن النفقة المستقبلة كما تقدم وعبارة سم على

(وحلف الزوج) عند  
الاختلاف في التمكين (على  
عدمه) فيصدق فيه لانه  
الاصل والتحليف من زيادتي  
(فان عرضت عليه) بان  
عرضت المكلفة أو السكرى  
نفسها عليه كان بعثت اليه  
اني مسلمة نفسي اليك او  
عرض المجنونة أو المعسر  
وليها عليه ولو بالبعث اليه  
(وجبت) مؤنهما (من) حين  
(بلوغ الخبر) له (فان غاب)  
الزوج عن بلدها ابتداء أو  
بعد تمكينها ثم نشوزها  
وقد رفعت الامر الى  
القاضي (واظهرت له التسليم  
كتب القاضي لقاضي بلده  
ليعلمه) بالحال (فيجىء)  
لها حالاً (ولو بنائيه) ليتسليمها  
وتجب المؤن من حين التسليم  
اذ بذلك يحصل التمكين  
(فان ابي) ذلك (ومضى  
زمن) امكان (وصولها) اليها



المنهج ( فرع ) إذا تراضيا أن يقرر القاضي لها دراهم عن الكسوة مثلا جاز فإذا حكم بشيء لزم مادام رضاها بذلك حتى إذا مضى زمن استقر واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه فإذا رجعا أو أحدهما عن التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لا فيما مضى أيضا قاله مر ثم ذكر ما يخالف ذلك وأنه ينبغي أنه إذا قبضت لزم وإلا فلا وإن الحكم بذلك ليس بحقيقة وهو ظاهر اه ع ش على مر ( قوله فرضها القاضي في ماله ) أي النفقة الواجبة على المعسر حيث لم يعلم أنه بخلافه وكتب أيضا قوله فرضها القاضي فرض القاضي ليس بشرط في وجوب النفقة بل يجب ببلوغ الخبر ومضى مدة إما كان الوصول إليها عادة اه حل ( قوله فان جهل موضعه الخ ) هذا محترز قول الماتن إلى قاضي بلدة المشعر بأنه علم له بالوصول إليه وقوله من بلدة أي الغائب ( قوله وينادي باسمه ) عطف تفسير ( قوله وأخذ منها كفيلا ) أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفه ليحضرها إذا تبين عدم استحقاقها اه حل وفي ع ش على مر إن أخذها الكفيل واجب ثم قال والظاهر أنه يأخذ قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان ما لم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لما تقدم أن ضمان الدرك إنما يكون بعد قبض المقابل وليس هو كذلك اللهم إلا أن يقال أن هذا مستثنى اه والظاهر أن الأيراد من أصله لا يرد لأن هذا من قبيل ضمان الأضرار لا من ضمان الدين يدل على هذا قول الحلبي أي يكفل بدنها بسبب ما يصرفها ليحضرها إذا تبين عدم استحقاقها ( قوله وتسقط بنشوز ) أي ولو في بعض اليوم ما لم يستمع بها فيه ولو لحظة فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرعة على النشوز وجبت لها النفقة يومها وليلتها كما صدر به مر في شرحه وظاهره اعتماده فهذا تفصيل حسن فليستفطن له قرر مشيخنا العشماوي والعريزي وخالف الحلبي وقال لا يجب لها لا قدر زمن الاستمتاع فقط وعبارة مر ولو امتنعت من النفقة معه لم تجب مؤنتها إلا أن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها عفوا عن النفقة حينئذ أي كأنه عفا عن النفقة ورضى ببقائها في علمها كما في الجواهر وغيره من الماوردى وأقره واقفي به الوالد ومامر في مسافرتهم معه بغير إذنه من وجوب نفقتها بتمكينها وإن أتمت بعصيانه صريح فيه وقضيته جريان ذلك في سائر صور النشوز وظاهر كلام الماوردى أنها لا تجب إلا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمد وكذا على قوله نعم الخ فليتامل ذلك فإنه يناقض التقرير السابق اه ولو جهل سقوطها بالنشوز فاتفق رجوع عليها إن كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وإنما يرجع من نكح أو اشترى فاسدا وإن جهل ذلك أي وإن لم يستمتع بها لأنه شرع في عقدهما على أنه يضمن ذلك بوضع اليد ولا كذلك هنا اه شرح مر وقوله ولو جهل سقوطها ومثله مالو جهل نشوزها فاتفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش عليه ( قوله وتسقط مؤنتها ) أي مؤنتها العشرة المتقدمة فكما تسقط بالنشوز وما بعده اه وعبارة حج وتسقط المؤن كلها بنشوز منها حتى لو نشزت أثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بفجره أو أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة باوله ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل كسوة النشوز بالاولى انتهت وكتب عليه سم قوله حتى لو نشزت أثناء يوم الخ بقي النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولى وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال وللأذرعى فيه تردد واحتمالات تراجع ويحزر الترجيح وبقي سكن المسكن فانظر ما يسقط منه بالنشوز هل سكن ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت بعد لحظة استحقته لأنه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكن اليوم واليلة الواقع فيها النشوز اه مر ( قوله ولو في بعض اليوم ) أي وإن رجعت للطاعة فيه وكذا يقال في بعض الليل فتي نشزت لحظة في الليلة أو اليوم سقطت اليوم بتمامها وكذا كسوة الفضل بتمامها وهذا كله ما لم يتمتع بها فان تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكاملها وكسوة الفصل بكاملها على معتمد مر

( فرضها القاضي ) في ماله وجعل كالمسلم لها لأن المانع منه فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاة البلاد الذين تردد عليهم القوافل من بلدته عادة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرضها القاضي في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه إليها لاحتمال موته أو طلاقه ( وتسقط ) مؤنتها ( بنشوز ) أي خروج عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة والنشوز



وان قيل بالنسيطة على زمن التمتع وغيره اه شيخنا وفي قل على الجلال ولا نعود بعودها للطاعة في بقية الليلة او اليوم او الفصل ما لم يستمتع بها على المعتمد كما تقدم اه (قوله كنع تمتع) قال الامام لان كان امتناع دلال اه سم على منهج اه ع ش على مر (قوله كنع تمتع) ولو بحبسها ظاهرا وبحق وان كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى او باعتدادهابوطء مشبهة ومن النشوز ايضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط ان الطريق والمقاصد وان لا يكون السفر في البحر الملح ما لم تغاب فيه السلامة ولم يخش من ركوبه مخذور تيمم أو يشق مشقة لا تحتدل عادة اه شرح مر (قوله) ولو بلبس (اي وانظر كان غطت وجهها او تولت عنه وان مكنته من الجماع اه شرح مر (قوله كعبالة) وكبخر او صنان بها او جراحة بفرجه او علمت انه متى لمسها واقعها بخلاف منعها من التمتع لحجب بخره فلا يكون عذرا فيجب عليها تمكينه وان كان به ذلك (قوله كعبالة) هو مثال للعذر لكن بغير اللبس اذ العباله ليست عذرا في منع اللبس فلا حاجة للاعتراض اه وثبت للعباله بربع نسوة فان لم تمكن معرفتها الا بنظر من اليهما مكشوف في الفرجين حال انتشار عذره جاز ليشهدوا وليس لها امتناع من الرفاف لعباله بخلاف المرض لنوع شفائه اه شرح مر وسكت عن بيان ما ثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من الاطباء لانه مما اطاع غلبه الرجال غالبا اه ع ش عليه وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطء انزاله حيث يحصل لها منه مشقة لا تحتدل عادة اه ع ش على مر (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء اه شرح الروض وفي المصباح عبل الشيء عباله فهو عبل مثل ضخم ضخامة فهو ضخم وزنا ومعنى ورجل عبل الذراع ضخم الذراع وامرأة عبله تامة الخاق والعبال بوزن سلام الورد الجبلي اه (قوله) لانه اما عذر داسم (اي كالعباله او يطرا ويزول كالحيض والنفاس اه شيخنا وقوله ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه وهذا فارق مالمو غصبت بالغين المعجمة والصاد المهملة حيث تسقط نفقتها وعبارة شرح الروض وفارق مالمو غصبت بخروجها عن قبضه الزوج وفوات التمتع بالكلية انتهت (قوله) وكخروج بلا إذن (اخذ الرافعي وغيره من كلام الامام ان لها اعتمادا يعرف الدال على رضا امثاله بمثل الخروج الذي يريد نعم لو علم مخالفتها لامثاله في ذلك فلا ونشرت كان خرجت من بيته او منعه تمتعها باحافنا فاطاعت في غيبته بنحو عودها اليه لم تجب مؤنهاما دام غائبا لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة وبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها طاعة الزوال المسقط واخذ منه الاذرعى انها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسا و غاب عنها عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي والوجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلي وانما قلنا بذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر والا قرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه وطريقه في عود الاستحقاق ان يكتب الحاكم كما سبق في ابتداء التسليم فاذا علم وعادوا رسل من يتسلموا وترك ذلك لغير عذرها عاد الاستحقاق ولو التمس زوجة غائب من الحاكم ان يفرض لها فرضا عليه اعتبر ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحافها على استحقاق النفقة ونهالم تقبض منه نفقة مستقبله فينثذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت له انه غير هو والوجه حمل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا ان يقال يحتمل ظهور مال له تاخذ منه من غير احتياج لرفع له اه شرح مر (قوله) وكخروج من مسكنها (اي طائفة او مكرهة بحق ولا لم تسقط مؤنهم للعذرا اه قل على الجلال (قوله) وكخروج من مسكنها بلا إذن) لو خرجت منه غصبا وجبت نفقتها بخلاف مالمو حبست ظلما فلا تجب لافي الحيلولة اقوى وما في شرح الروض في سياق عدم السقوط من قوله ولو غصبا ينبغي ان لا يكون بالغين والصاد المهملة حتى يخالف

(كنع تمتع) ولو بلبس (الا لعذر كعبالة) فيه بفتح العين وهي كبر الذ كر بحيث لا تحتله الزوجة (ومرض) بها (يضر معه الوطاء) وحيض ونفاس فلا تسقط المؤن لانه اما عذر دائم او يطرا ويزول وهي معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه وكخروج من مسكنها (بلا إذن) منه لان عليها حق الحبس في مقابلة وجوب



المؤن (الا) خروجها (اعذر كخوف) من انه دام المسكن او غيره وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها وقولي لعذرهم بما ذكره (ولنحو زيارة) لاهلها كعبادتهم (في غيبته) (٥٠٣) تسقط (بسفر ولو باذنه) لخروجها عن قبضته واقبالها على شان غيره (لا)

ما ذكرنا بل ينبغي ان يكون بالغين والصادق المعجمين اه سم (قوله) الا خروجها (اعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك اه حل (قوله) وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها (اي استفتاء لامر تحتاج اليه بخصوصه وارادت السؤال عنه او تعلمه اما اذا ارادت الحضور لمجلس علم لتستفيد احكاما تنفع بها من غير احتياج اليها حالا او الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذر اه ع ش على مر (قوله) ولنحو زيارة (في غيبته) وظاهر ان محل ذلك ما لم يمنعها من الخروج قبل سفره او يرسل لها بالمنع اه شرح مر (قوله) ولنحو زيارة) خرج به الخروج لموت ايها او شهود جنازته اه زى وفي قل على الجلال قوله كعبادتهم قال شيخنا مر وكذا تشييع جنازتهم وخالفه شيخنا زى ولو في نحو ايها فالكاف عنده استقصائية وخرج بما ذكر خروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبته) اي ولم ينهها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة امثالها ذلك اه عزيزي (قوله لاهلها) اي محارم او غيرهم وقيد الزكشى بالمحارم قال حج وهو متجه بخلاف الاجانب ولو للجير ان خلافا لما في الدميري اه حل (قوله في غيبته) اي من البلد ولم ينهها عن الخروج ولم تعلم عدم رضاه بذلك الا ان دل العرف على جواز ذلك وما نقل عن شرح التبيين للحموي من انه ليس لها الخروج لموت ايها ولا شهود جنازته بحول غند شيخنا على الزوج الحاضر في البلد لتمكينها من استئذائه وقررا الزياي ان خروجها لموت ايها او لتشيع جنازته مسقط لنفقتها حرر اه حل وينبغي ان مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك ومن ذلك مالو جرت عادته بانه اذا خرج لا يرجع الى آخر النهار مثلافها الخروج للعبادة ونحوها اذا كانت ترجع الى بيتها قبل عوده وعلمت منه الرضا بذلك اه ع ش على مر (قوله) ولو في حاجتها) غاية في النفي وغرضه بها التمهيد لمناقشة الاصل التي ذكرها بقوله وكلامى او لا الخ لسكن كان عليه ان يبذل هذه الغاية فيقول ولو في حاجة ثالث بدليل ما ذكره في المناقشة لان صورة سفرها لحاجتها هي التي في عبارة الاصل وعادته انه يغني بما سكنت عنه عبارة الاصل هذا وقوله وكلامى او لاى وهو النفي بقوله لاهلها وقوله حاجة ثالث اي كما انه شامل لسفرها لحاجتها او ما سفرها الحاجة الزوج فقد ذكره بقوله او باذنه لحاجته وقوله بخلاف كلامه اي فانه قاصر على صورة سفرها لحاجتها وعبارة سفرها لحاجتها يسقط في الاظهر انتهت (قوله) ولم يقدر على ردها الخ) ليس بقيد بل متى نهاها عن الخروج فخرجت فناشرة قدر على ردها او لاه شيخنا وعبارة شرح مر والا قرب ان هذا مجرد تصوير لا قيد لما مر من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وان لا انتهت (قوله) سقطت مؤتمها) اي ما لا يستمتع بها فان استمتع بها ولو مرة وجبت مؤتمها من حين استمتاعه بها وبعدها اه عزيزي ويكون تمتعه بها عفو امته (قوله) منعها من ذلك مطاقا) اي سواء اراد التمتع او لا وهذا هو المعتمد وعبارة شرح مر وله منعها منه وان لم يرد تمتعها بها فيما يظن لانه قد تطرأ له ارادته فيجدها صائمة فيتضرر انتهت (قوله) وله منعها قضاء موسعا) لم يقل وله قطعه ان شرعت فيه كما قال في النفل فمقتضى هذا الصنيع انه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كالنفل فله قطعه بعد الشروع فيه اي حيث كان بغير اذنه اه حل (قوله) لا تمتاعها من التمكين بما فعلته) ولا نظر الى تمسكه من وطئها ولو مع الصوم لانه قد يهاب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا او فرضا وسغا وهو حاضر بغير اذنه او علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان ضررها او ولدها الذي ترضعه واخذ العراقي من هذا التعليل انها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعها الحياء من تبطيلها كخياطة بقيت نفقتها وان امرها بتركه فامتنعت اذ لا مانع من تمتعه اي وقت اراد بخلاف تعليمها صغار لانها تستحي عادة من اخذها من بينهن وقضاء طهره منها واذ لم تنته بنهيها كانت ناشزة ولو نكحها صائمة تطو عالم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد ذقت اليه وجهان اصحهما عدمه والا قرب ان المراهق الحاصرة كالبالغ لو ارادت صوم

ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا اذن (او) لم تكن معه وسافرت (باذنه) لحاجته (ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤتمها) فيهما لانه الذي اسقط حقه لغرضه في الثانية ولتمكينها له في الاولى لسكنها تعصى اذا خرجت معه بلا اذن نعم ان منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤتمها وكلام الاصل يفهم ان سفرها معه بغير اذنه يسقط النفقة مطلقا وليس مرادا وكلامى او لا شامل لسفرها الحاجة ثالث بخلاف كلامه (كاحرامها) بحج او عمرة او مطلقا (ولو بلا اذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤتمها لانها في قبضته وله تحليها ان لم ياذن لها فان خرجت فمساورة لحاجتها فتسقط مؤتمها مالم يكن معها تعبيرى بما ذكرنا اولى من تقييده بحج او عمرة (وله منعها نفلا مطلقا) من صوم وغيره وقطعه ان شرعت فيه لانه ليس بواجب وحقه واجب قال الاذرعى وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقا وقال الماوردي له منعها منه اذا اراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما ياتي (و) له منعها (قضاء موسعا) من صوم وغيره بان لم تعد بفوته ولم يضق الوقت لان حقه على الفور وهذا على التراخي (فان ابت) بان فعلته على خلاف منعه (فناشرة) لا تمتاعها من التمكين بما فعلته وقولي نفلا مطلقا



رمضان لانها مأمورة بصومه مضروبة على تركه والاوجه تفيد جواز المنع بمن يمكنه الوطء فلا منع  
لمن ليس بصوم او اعتكاف راجعين او كان محرما او مريضاً مدنفاً اي ثقيلاً مرضه لا يمكنه الوقاع او مسوحاً  
او عتيلاً او كانت رتقاء او قرناء او متحيرة كالماذب واولى لان الغائب قد يقدم نهاراً ليلاً ولو كانا  
مسافرين سفر امر خصاً في شهر رمضان كان مخرجاً على فعل المكتوبة في اول الوقت واولى لما في التأخير  
من الخطر على اوجه الاحتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل اه شرح مر (قوله اولى من قوله  
صومه صوم نفل) اي اولوية عموم واهام اما الاول فظاهر واما الثاني فالصدق الصوم بالراتب وقد علمت  
انه ليس مراداً اه شيخنا (قوله ودخل فيه) اي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر لانه راتب  
اه حل ولا يمكن الدخول هو المراد فله منهما منه لشكره اه (قوله ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه)  
عبارة شرح مر وله منعها من منذور صوم او صلافة مطلق ولو قبل النكاح واذنه لانه موسع نعم قياس  
ما سرفى الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافاً متتابعاً بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثنائه  
هنا وكذا يمنعها من منذور معين نذرت به النكاح بلا اذن منه بخلاف ما لو نذرت قبل النكاح او بعده  
باذنه ومن صوم الكفارة ان لم نعض بسببه انتهت (قوله منشأ بغير اذنه) اي سواء كان مطلقاً او معيناً  
يمكن ان وزمان نعم ان شرعت فيه باذنه فليس له قطعه اما النذر باذنه فله منعها منه ما لم تشرع فيه ايضاً نعم  
ليس له منعها من نذر معين اذن لها فيه وفي تعيينه (تنبيه) لافرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها  
ولو ادعت فساد شيء مما لا يمنعها منه اذن لها في قضائه او اعادته كما مر (فرع) لو كان النذر قبل النكاح  
معيناً فكالعرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقة بها ولا اختيار له لوجهه ولو نكح مستاجرة العين  
لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتقال الماوردي في الحاوي وله الخيار ان جعل لفوات التمتع عليه  
وان رضى المستاجر بتمكينه لانه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بان هنا بدا حائلة اه قل على  
الجلال (قوله وخرج به النفل الراتب) اي ولو اول الوقت ويمنعها من تطويله بان زادت على اقل مجزئ  
ويحتمل اعتبار ادنى الكمال فيما يظهر لانهم راعوا فضيلة اول الوقت فلم تبعد رعاية هذا ايضاً ومعلوم ان  
العبرة في المسائل المختلف فيها بعمقيدته لا بعمقيدتها اه شرح مر وقوله ويمنعها من تطويله وعليه فيفرق  
بين الراتبة والفرض حيث اعتبر فيه اكل السنن والاداب بعظم شأن الفرض فروعاً فيه زيادة الفضيلة  
اه ع ش عليه (قوله الراتب كسنة الظهر) ولا فرق في الراتب بين المؤكد وغيره اخذاً من اطلاقهم بل  
ينبغي ان مثله صلاة العيدين وصلاة الضحى والخسوف والكسوف والاستسقاء وان مثله الاذكار  
المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوهما بما يستحب فعله عقب الصلوات اه ع ش  
على مر (قوله وصوم عرفة) رايت بخط شيخنا ما نصه يتجه ان صوم ست شوال بمنزلة صوم عرفة  
فليس له منعها من تعجيلها حيث قلنا ليس له تعجيل السنة الراتبة اول وقتها ويتجه انه لو ارادت صوم  
راتبة في زمن الزفاف ان له منعها لان الفطر فيها افضل اه ومنه نقلت اه شوبري (قوله والاداء اول  
الوقت) عبارة شرح البهجة للشارح وليس له منعها من فعل المكتوبات والرواتب اول الوقت اه  
وعبارة الروض ولا من تعجيله مكتوبة قال في شرحه وقضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الراتبة  
مع المكتوبة اول الوقت اه واعتمد مر خلافه وان الراتبة كالمكتوبة اه مر اه سم وعبارة  
شرح مر والاصح انه لا منع من تعجيل مكتوبة اول الوقت لحيازة فضيلته واخذ منه  
الزركشي وغيره بجواز المنع اذا كان التأخير افضل لنحو ابراد انتهت (قوله ولرجعية مؤن غير  
تنظيف) ولا يسقط ما رجب لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه حتى تقره بانقضاء  
العدة بوضع الحمل او غيره فهي المصدقة في استمرار النفقة كما يصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه شرح  
الروض ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فاتفق مدة ثم علم لم يرجع بما انفقه فيما يظهر كالمشكوكه نكاحاً  
فاسداً بجامع انها فيهما محبوسة عنده وان لم يستمتع بها كما اقتضاء اطلاقهم ومحل رجوع من انفق طائناً وجوبه

أولى من قوله صوم نفل  
ودخل فيه صوم الاثنين  
والخمس ومثله صوم نذر  
منشأ بغير اذنه وخرج  
به النفل الراتب كسنة الظهر  
وصوم عرفة وعاشوراء  
وبالقضاء الاداء بالموسع  
المضيق فليس له منعها شيئاً  
منها لنا كدالراتبة والاداء  
أول الوقت ولزمين المضيق  
اصالة (ولرجعية) حرة  
كانت أو أمة حائلاً أو حاملاً  
(مؤن غير تنظيف) من  
نفقة وكسوة وغيرهما  
لبقاء حبس الزوج



تنظفها لا متناع الزوج  
عنها (فلو أنفق) مثلاً (لظن  
حمل فاخلط) بأن بان  
حائلاً (استردما) أنفقه  
(بعد) انقضاء (عدتها)  
لتبين خطأ الظن وتصديق  
في قدر أقرائها يمينها أن  
كذبها والافلابمين (ولا  
مؤنة) من نفقة وكسوة  
(الحائل بآن) ولو بفسخ أو  
وفاة لا انتفاء سلطة الزوج  
عليها (وتجب للحامل) لآية  
وان كن أولات حمل (لها)  
أي لنفسها بسبب الحمل  
للاحمل لأنها لو كانت له  
لتقدرت بقدر كفايتها  
ولأنها تجب على المورس  
والمعسر ولو كانت له لما  
وجبت على المعسر (لا)  
لحامل معتدة (عن) رطه  
(شبهة) ولو بنكاح فاسد  
(و) لا عن (فسخ بمقارن)  
للعقد لأنه يرفع العقد من أصله  
بخلاف الفسخ والافساح  
بعارض كردة ورضاع  
وهذه من زيادتي (و)  
لا عن (وفاة) لخبر ليس  
للحامل المتوفى عنها زوجها  
نفقة رواء الدار قطنى  
باسناد صحيح ولأنها بان  
بالوفاة والقريب تسقط  
مؤنتها بها وانما تسقط  
فيما لو توفي بعد يئورتها  
لأنها وجبت قبل الوفاة  
فاغتفر بقاؤها في الدوام

حيث لا حبس اه شرح مر وقوله ولو وقع عليه طلاق الخ عمره يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها  
كان علق طلاقها على فعل شيء ففعله ولم تعلم به وفي عدم الرجوع عليها بما انفقه في هذه الحالة نظر ظاهر لتذليلها  
اه ع ش عليه (قوله مؤن غير تنظف) تقدم ان المؤن عشرة أنواع وان مؤن التنظف واحد منها فمساءه  
من التسعة يجب للرجعية وقوله يجب للحامل أي يجب مؤن الزوجة غير مؤن التنظف فما يجب للرجعية من  
أنواع التسعة يجب للحامل البائن وما لا يجب للرجعية وهو مؤن التنظف يجب للحامل البائن أخذ من  
التعليل الذي ذكره في الرجعية بقوله لا متناع الزوج عنها وقوله مؤن عدة الخ راجع لكل من الرجعية  
والحامل البائن وقد علمت ان مؤن العدة تشمل الأنواع التسعة وقوله ولا يجب دفعها الخ خاص بالبائن  
الحامل كما لا يخفى (قوله وسلطته) عطف سبب على سبب اه ع ش (قوله بخلاف مؤن تنظفها) إلا ان  
إذا ما الوسخ فتعطى ما ترفع به ذلك اه حل (قوله فلو أنفق لظن حمل) أي أنفق على الرجعية وفيه ان الرجعية  
تجب نفقتها وإن لم تكن حاملاً فكيف يقول لظن حمل واجيب بان صورة المسئلة انه انفق عليها زيادة على  
عسماً بدليل قوله استرد ما بعد عدتها (قوله استرد ما بعد عدتها) أي حيث لم يوجد منه حبس لها وإلا فلا  
رجوع اه حل بان جهل وقوع الطلاق كما تقدم (قوله وتجب للحامل) هل وإن مات الحمل في بطنها أو  
ينقطع بموته وجوبها بقياس عدم انقضاء عدتها بموته وجوبها لانها لم تنزل في العدة إلى ان تلقى ولعل هذا هو  
الوجه وإن أمكن الفرق فلا راجع لكانه ثم رايت سم بسط الكلام على ذلك في باب العدة من حاشية التحفة  
فراجع اه شوبري (قوله وتجب للحامل) وفي الأوارولون نشرت الحامل سقطت نفقتها اه بر اه سم  
(قوله لا ية وان كن أولات حمل الخ) ولأنه كما استمتع برحمها الاشتغال بمائه اه شرح مر وفي الاستدلال  
بالآية قصور لأن فيها النفقة وليس فيم الكسوة واجيب بان النفقة إذا أطلقت فالمراد بها المؤن فشم  
الكسوة كما قاله ع ش على مر (قوله بسبب الحمل) ظاهره ولومات في بطنها ومكث فوق أربع سنين  
من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كالخروج من المسكن لغير حاجة اه حل (قوله لا للحمل)  
رد على الضعيف بعبارة أصله مع شرح مر وفي قول للحمل انوقف الوجوب عليه فعلى الأول لا يجب  
لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد ولا عن عدة وفاة والله اعلم اه قل على الجلال (فرع) لو اعتق أم ولده  
الحامل لزمه نفقتها حتى تضع أو اعتق بمولود كنه الحامل منه فلا شيء عليه وفي الروض وشرحه (فرع) لا نفقة  
لحامل منه بمولود كنه اعتقها بناء على أنها للحامل قال البلقيني نقلاً عن النص لو اعتق أم ولده حاملاً فعليه نفقتها  
حتى تضع قال ويمكن تقريره على أنها للحمل ويحتمل الإطلاق وهو الأصح من جهة قولنا النفقة للحامل  
بسبب الحمل معناه يستمر ما كان قبل زوال العلاقة المستحقة بسبب الحمل وهو موجود في أم الولد فان نفقتها  
كانت واجبة قبل العتق فإذا عتقت رهي حامل لزمته كالبائن انتهت (قوله لأنها لو كانت له الخ) أي واللازم  
باطل لأنه في البطن لا يتناول شيئاً يرصله قريبه إليه وإذا بطل اللازم وبطل الملزوم وإذا بطل الملزوم ثبت  
نقيضه وهو كونها لغيره افراد الشارح بهذا الاستدلال بقياس الخلاف اه شيخنا (قوله ولأنها تجب على المورس  
والمعسر الخ) أي ولأنها تسقط بالنشوز كما متناعها من السكنى في لائق بها عينه لها وخروجها منه من غير  
عذر ولا تسقط بمضى الزمن ولا بموته في اثباتها على الراجح اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه شرح  
مر (قوله لا عن شبهة) فلا تجب على الواطيء ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منسكوحة اه قل  
على الجلال (قوله لأنه) أي الفسخ المذكور يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح انه يرفع العقد  
من حينه ومع ذلك لا تسحق اه حل (قوله ايضاً من أصله) والمعتمد أنه يرفع من حينه كما قدمه هو مراراً  
فالتعليل ضعيف وإن كان الحكم مسلماً اه شيخنا (قوله ولا عن وفاة) أي وإن انتقلت إليها كرجعية  
بخلاف بائن حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنتقل فليست معتدة وفاة كما تقدم اه قل على الجلال (قوله)



وأما أسكنها الخ) هذا تقييد لقوله فيما سبق ولا مؤنة لحائث بائن أى لا مؤنة غير السكى أما هي فقد تقدم أنها تجب لكل معتمدة عن فرقة وإشارتها التقييد هناك بقوله من نفقة وكسوة (قوله ولا يجب دفعها لها إلا بظهور حمل) ويكفي فيه شهادة النساء ولو قبل ستة أشهر ولو انفق بظن الحمل فبان خلافه رجع عليها والقول في تأخر تاريخ الوضع قول مدعيه فلو قالت وضعت اليوم فلي نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت بيمينها إلا الأصل عدم الوضع وبقاء النفقة سواء كانت حرة أو أمة ليكن إن ادعت الاتفاق على ولدها من مالها لم ترجع بما أنفقته حتى تشهد أى تثبت أنها أنفقت أو أن الحاكم أذن لها أن تنفق أترجع عليه أه من الروض وشرحه (قوله إلا بظهور حمل) أى وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها لها وإذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة أه ح (قوله إلا بظهور حمل) أى ولو بقول أربع نسوة ويجب دفعها لما مضى من حين العلوق أه حج أه شوبرى

(فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) أى وما يذكر معه من قوله فلا فسخ بامتناع غيره إلى قوله ولا في غير مهر اسيدامة أه (قوله لو أعسر الزوج ولو صغير أو مجنوناً) نعم إن كان للزوج ضامن بالاذن وهو موثر فلا فسخ أو ضمنها أب عن محجوره وهو موثر فلا فسخ يضا ويثبت اعسار الصغير بالبينة كغيره واعسار غيره بها إن عرف له مال ولا كفى اليمين على المعتمداه قن على الجلال (قوله أعسر مالا وكسبا) ولا يمنع اعساره عقار أو عرض لا يتيسر بيعهما أه من شرح مر ولعل المراد لا يتيسر بيعها بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر أه عش عليه (قوله وكسبا لا ثما به) فلا تفسخ امرأة رجل مكتسب ما ينفقه عليها إلا القدرة بالكسب كمنى بالمال فلو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ لأنها مكنتها يجب وليس عليه أن يدخر للمستقبل فلو بطل من كان يكسب في بعض الأسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعا لعارض فسخت لتضررها وتكون قدرته على الكسب بمنزلة دينه وجعل له على غيره وإن كانت تحصل البطالة على الجعلاء أى العملة بأن لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالباً إلا نادراً جاز لها الفسخ لتضررها أه من الروض وشرحه وعبارة شرح مر ولا اثر لعجزه إن رجي برؤه قبل مضي ثلاثة أيام (قوله لا ثما به) ليس بقيد بل مثل اللاتق غيره إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة أه شرح مر وحج فكان عليه أن يذ كر بدل هذا القيد التقييد بالحلال إذ هو قيد معتبر كما في شرح مر وقال في محترزه وخرج بالحلال الحرام فلا اثر لقدرة أه فلهذا نسخ قول الماوردى والرويانى الكسب بنحو بيع خمر كالعدم وبخروج صنعة الله لمحرمة نهجاً لا فسخ لزوجته وكدام يعطاه منجم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالحبة مردود إذا لوجهاً لا لاجر اصانع محرم لا طبا فاهم على أنه لا اجرة لانية نقد ونحوها وما يعطاه نحو المنجم إنما يعطاه اجرة لاهية فلا روجه لكلامها أه وقوله وما يعطاه نحو المنجم ومن نحو المنجم الطيب الذى لا يحسن الطب ولا يعرف الامراض والى كى يطالع كتب الطب وياخذ منها ما يصفه للمريض فان ما اخذه لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه اجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه ايضاً وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك أه فتاوى حج الحديثية بالمعنى أه عش عليه (قوله وكسبا لا ثما به) ومنه السؤال إذ لا منه عليها فيما يصفه عليها مما يتحصل له بالسؤال وهو ما يملك ما قبضه به فليس كالذى باخذه المنجم والمحترف باله لرو مع ذلك لا يكلف السؤال ان سال واحضر لها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ وإلا فلا أه عش على مر (قوله أو كسوة) عطف على نفقة فيكون التقدير بأقل كسوة ويراد بأقل الكسوة مالا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فإنه لا فسخ بذلك أه حل (قوله أو يمكن) عطف على بأقل فلا فسخ إذا وجد مسكن ولو غير لائق بها خلافاً لما قد يفهم من العباب أو لها ان تفسخ مع وجود غير اللائق أه حل وهذا مستفاد من قول المتن أعسر بمسكن أى مسكن كان لا ثما ولا فقه ومه انه لو ايسر باى مسكن كان فلا تفسخ وهذا المعنى تفهمه العبارة ايضاً لو جعل معطراً فاعلى نفقة فيكون المعنى إذا أعسر بأقل المساكن تفسخ ويلزم من الاعسار

وأما أسكنها فتقدم في العددان واجب (ومؤنة عدة كمؤنة زوجة) في تقديرها ووجوبها يوماً فيوماً وغيرهما لأنها من تراجيع النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة الزوجة لا للحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (إلا بظهور حمل) ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف المفاقر بالحمل وتعبيرى بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج (مالا وكسباً لا ثما به بأقل نفقة أو كسوة أو يمكن) لزوجته (أو مهر واجب



قبل وطء فان صبرت  
زوجته بها كان انفقت على  
نفسها من مالها فغير المسكن  
دين) عليه فلا يسقط بمعنى  
الزمن بخلاف المسكن لما مر  
انه امتناع (ولا) بان لم  
تصبر (فلم يفسخ) بالطريق  
الآتي لوجود مقتضيه وكما  
تفسخ بالحب والمنة بل هذا  
أولى لان الصبر عن التمتع  
أسهل منه عن النفقة ونحوها  
(لا لامة بمهر) لانه محض  
حق سيدها أما المبيعة  
فليس لها ولا سيدها الفسخ  
للا بتوافقهما كما اعتمده  
الاذرعى (ولا ان تبرع)  
بها (أب) وإن علا (لأوليه  
أوسيد) عن عبده إذ يلزمهما  
قبول التبرع ووجهه في  
الأولى أن المتبرع به يدخل  
في ملك المؤدى عنه ويكون  
الولى كانه وهب وقبل له  
بخلاف غير الأب المذكور  
والسيد إذ لا يلزمهما القبول  
لما فيه من تحمل المنة نعم لو  
سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها  
الزوج لهما لم يفسخ لا انتفاء  
المنة عليها صرح به الخوارزمي  
في كافيه وخرج بالآقل  
اعساره بواجب المؤسر  
او المتوسط فلا يفسخ به لان  
واجبه الآن واجب المعسر  
وبالمذكورات اعساره  
بالادم لانه ناع والنفس  
تقوم بدونه وبواجب  
المفوضة فلا يفسخ  
بالاعسار بالمهر قبل الفرض

بالآقل الاعسار بالاكثر ومفهومه أنه لو أيسر بأقل المساكن ولو غير لائق بها انما لا يفسخ فعلت من هذا  
انه لا فرق في العبارة بين إعادة الباء وبين إسقاطها فلي نظر ما وجه إعادة المثنى لها اه (قوله قبل وطء) متعلق  
باعتسار من حيث تعلقه بالمهر فهو قيد في المهر فقط أي اعسر قبل الوطء بمهر قد وجب وثبت فقوله في المفهوم  
وبقبل أي وخرج بالاعسار بالمهر قبل وطء ما بعده أي الاعسار الحاصل بعده هكذا يستفاد من صنيعة في  
شرح الروض اه وعبارة أبي شجاع وكذا لو اعسر بالصدوق قبل الدخول انتهت وفارق المهر المذكورات  
قبله حيث تفسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بانه في مقابلة الوطء فاذا استوفاه الزوج كان المعوض تالفا  
فيتعذر عوده بخلاف فاتها في مقابلة التمكن اه شرح الروض (قوله فغير المسكن دين) المراد بغير المسكن  
سائر المأون لا خصوص النفقة والكسوة كما قد يتوهم من العبارة وعبارة اصله مع شرح م ر فان صبرت  
زوجته ولم تمنعه تمتعا بما حاصرت سائر المأون بأسوى المسكن ديناً عليه وان لم يفرضها حاكم لانها في مقابلة  
التمكن (ولا) بان لم تصبر ابتداء وانتهاء فان صبرت ثم عن لها الفسخ فلم يفسخ بالطريق الآتي ولا يفسخ لها  
بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادمة نعم تثبت في ذمته وذكر الأذرعى بحثاً من تخدم لنحو مرض فانها في  
ذلك كالقريب انتهت وقوله نعم تثبت أي نفقة الخادم ومحل حيث كان خادماً وصبر بها أو افترضت له أماً لو  
مضت مدة من غير استخدام فلا شيء لها ما مر ان الخادم امتناع وقوله فانها في ذلك كالقريب قضيته انها  
تسقط بمضى الزمن مطلقاً ما لم يقرضها القاضي أو ياذن لها في افتراضها أو تفرضها وان نفقة خادماً من تخدم في  
بيت ايها لا تسقط مطلقاً وقياس ما مر في قوله انها امتناع ان نفقة الخادمة مطلقاً ان قدرت وافترضتها وجبت  
عليه (ولا) فلا اعم من عليه (قوله (ولا) فاتها الفسخ) أي على الفور في المهر وعلى التراخي في غيره على ما سياتي  
(قوله بالطريق الآتي) وهو ثبوت الاعسار عند القاضي وأما له ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود  
مقتضيه) أي وهو التضرر لا الاعسار إذ يصير الممنوع لها الفسخ بالاعسار لوجود الاعسار (قوله أما  
المبيعة الخ) قال شيخنا بعد حكايته نعم ان قلنا بكلام البارزي ان المرأة تفسخ بعد قبض بعض المهر كما تفسخ  
بكله انجه الفسخ طاراً وان لم يوافقها سيدها اه شو برى (قوله لا بتوافقهما) أي بان يفسخا معاً أو يوكل  
أحدهما الآخر اه شرح م وهذا ضعيف والمعتمد ان لكل منهما الفسخ وان لم يوافقه الآخر عليه اه  
شيخنا (قوله ولا ان تبرع الأب لموليه) وبحث الأذرعى ان مثله ولد الزوج قال ولا شك فيه اذا اعسر الأب  
وتبرع ولده الذي يلزمه اعفاه أو لا يلزمه ذلك ايضاً في الأوجه وفيما بحثه في الولد الذي لا يلزمه الاعفاف  
نظر ظاهر اه شرح م والمراد ان الأب تبرع عليها هي فاللام في قوله لموليه للتعميل بدل على هذا قول  
الشارح ووجهه في الأولى الخ (قوله ووجهه في الأولى الخ) ووجهه في الثانية ان علاقة السيد بعقته اتم من  
علاقة الوالد بولده اه شرح م (قوله يدخل في ملك المؤدى عنه) أي بقدر دخوله في ملكه اه شرح م  
(قوله بخلاف غير الأب المذكور) أي الموصوف بقوله وان علا وبكونه ولياً وهذا الغير يشمل سائر  
الأقارب ويشمل الأجانب ويشمل الأب غير الولي لسكون ولده رشيداً اه شيخنا (قوله ثم سلمها الزوج  
لها) ليس بقيد بل متى سلمها الزوج لا يفسخ لها لانه صار قادراً سواء اعطاها له أم لا اه شيخنا (قوله  
وبالمذكورات اعساره بالادم الخ) الأولى ان يقول اعساره بغيرها أي غير المذكورات الأربعة والغير  
أنواع سبعة الأدم واللحم وما اتعد عليه وما تنام عليه وتغطي به وآلة الأكل والشرب والطبخ وآلة التنظيف  
والأخدأ فافسخ باعساره بشئ من هذه السبعة اه وعبارة حل قوله وبالمذكورات اعساره بالادم فالادم  
ليس من مسمى النفقة ومثله بالأولى الأواني والفرش ولو ما لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وإن لم يكن  
تمام على البلاط. والرمادر نقل عن شيخنا انه بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعلم ان ما عدا النفقة والكسوة  
والمسكن لا يفسخ به على الأول انتهت وفي ع ش على م ما نصه وببحث م الفسخ بالعجز عما لا بد منه من الفرش  
ان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الأواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب



اهتم على حج (قوله ويقبل وطما بعده) أي وكانت مختارة فلو كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرهة لم يعتبر  
 تمكينها فإما ان تفسخ بعد الوطء وان كان المهر نقرر بوطئها وفيه أنها تجمع بين الوضوء والمعرض اه حل  
 وعبارة شرح م ر نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير ماجة فلم احبس نفسها بمجرد بلوغها فإما التفسخ  
 حينئذ ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه انتهت (قوله وقد بينت وجهه مع زيادة في شرح الروض  
 وغيره) عبارة في شرح الروض فلو قبضت به من المهر كما هو معتاد فلا يفسخ به جزء من بقية لانه استقر له  
 من البضع بقسطه فلو فسخت لمدها البضع بكاله لتعذر الشركة فيه فيؤدي إلى التفسخ فيما استقر للزوج بخلاف  
 نظيره من التفسخ بالنفس لا مكان الشركة في المبيع قاله ابن الصلاح في فتاويه ونقله عنه الاسنوي قال وتوقف  
 فيه ابن الرفعة وجزم البارزي بخلافه وكلام المصنف كاصوله بواقعه اصدق العجز عن المهر بالجزء عن بعضه  
 واعتمده السبكي وغيره قالوا الآن البضع لا يقبل التبعيض بل هو كالأطلاق ليمالو ساله طائفة بالف لا نقول  
 نصف الالف مقابل فنهف الطائفة فكذلك الا يقال ان بعض المهر مقابل بعض البضع بخلاف المبيع لان  
 الثمن يتقسم طائفة في الالف فتقسم طائفة في الزوج عند التفسخ بخلاف المهر لا يتقسم طائفة في البضع في النكاح  
 فلا يتقسم طائفة في التفسخ قال الزركشي وقد يقال هذا وما أخذ ابن الصلاح لانه لا يملك قبل التبعيض وقد  
 أدى بعض المهر فقد دار الامر بين أن يغلب عليه حكم المقبوض أو حكم غيره والاول أولى لشرف الشارع  
 إلى بقاء النكاح ولذلك ادعى المولى والعين الوطء قبل قولها وإن كان الاصل عدم ما ادعيها انتهت (قوله ولا  
 يفسخ بامتناع غيره) من الاتفاق أي ولا امتناع القادر على الكسب من الاكتساب اه من شرح الروض  
 وشرح م ر ويجبره الحاكم على الاكتساب فان لم يفد الا جبار فيه فينبغي أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها  
 بالصبر اه على م ر (قوله فلا يفسخ بامتناع غيره) أي غير من اعسر باقل النفقة وقل الكسوة وقل  
 المسكن بان لم يقدر على الاقل ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموسر والمتوسط والمعسر القادر على نفقة  
 وكسوة المعسرين فليتنظر ما وجه تقييد الشارح بقوله هو سر أو متوسطا فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسرين  
 وقد امتنع من الاتفاق خارجا من كلامه فليحروا وصنيع الروض وشرحه يقتضي انه لا يفسخ طائفة هذه  
 الصورة وذلك لانه قابل المعسر بما تقدم بالموسر ولم يذكر المتوسط فية يقتضي ان المراد بالموسر من قدر ولو  
 على الاقل فكل من قدر على الاقل أو غيره وامتنع من الاتفاق لا تفسخ زوجته بامتناعه اقدرتم على تحصيل  
 حقها بالحاكم فلو حذف الشارح لفظ المتوسط لا يمكن حمل الموسر في كلامه على من قدر على نفقة المعسرين  
 فيوافق صنيعه في شرح الروض (قوله ان لم ينقطع خبره) المعتمد انه متى امتنع من الاتفاق وهو موسر أو  
 متوسط لا يفسخ لها حضر او غاب انقطع خبره ولا ادشينا وعبارة شرح م ر وشمل كلامه من تعذر تحصيلها  
 منه لغيبته وان طالت وانقطع خبره فقد صرح في الام بانه لا يفسخ ما دام موسرا وان انقطع خبره وتعذر  
 استيفاء النفقة من ماله أي ولم تعلم غيبة ماله في رحلتين أي عن البلدة التي هو مقيم بها اخذ ما يأتي والمذهب نقل  
 كما قاله الاذرعى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه اه  
 وقال حجج بجزم شيخنا في شرح منهجه بالتفسخ في من انقطع خبره ولا مال له حاضر بخلاف المنقول اه وفي  
 قل على الجلال قوله لا يفسخ بمنع موسر ولا متوسط او حضر او غاب وان انقطع خبره بان تواصلت  
 القوافل الى الاماكن التي يظن وصوله اليها لم تخبر به ولم يبلغ العمر الغالب سواء غاب وسر أو معسرا  
 أو جعل حاله وإن شهدت بيينة بانه غاب معسرا وهذا ما اعتمده شيخنا زومر وقال الاذرعى انه نص  
 الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البيينة انه معسر الان اعتمادا على اعساره السابق على  
 غيبته من غير أن تصرح بذلك قبلت رها التفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة  
 طب وغالب المتأخرين أن لها التفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا للدشيخانم في بعض الحواشي وهو

ويقبل وطما بعده لتنف  
 المعوض فكان كعجز  
 المشتري عن الثمن بعد قبض  
 المبيع وتلفه ولان تسليمها  
 يشعر برضاها بذمتها وشمل  
 كلامهم مالوا عسر ببعض  
 المهر وهو كذلك وان  
 قبضت بعضه كما صرح به  
 الاذرعى وغيره لكن افتى  
 ابن الصلاح فيما لو قبضت  
 بعضه بهدم التفسخ واشتمده  
 الاسنوي وقد بينت وجهه  
 مع زيادة في شرح الروض  
 وغيره وقولي لا ثاق به مع  
 التقييد بالواجب وبغير  
 المسكن ومع قولي ولا الى  
 آخره من زيادتي (فلا  
 يفسخ بامتناع غيره) موسرا  
 او متوسطا من الاتفاق  
 حضر او غاب فهو اعم من  
 قوله لا تفسخ بمنع موسر  
 (ان لم ينقطع خبره) لا تنفاه  
 الاعسار المثبت للتفسخ



غير معتمده (تنبیه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة بيعة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على بيعة الاعسار لم يقبل إلا بيعة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحينئذ يتبين بطلان الفسخ قاله شيخنا مروا نظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطال الفسخ أولا أم وفي القسطلاني على البخاري ما نصه إذا غاب الزوج المورس عن زوجته فليس لها فسخ النكاح لتسكنها من تحصيل حقه بالحاكم فيبعث قاضي بلدها إلى قاضي بلده فيلزمه بدفع نفقتها إن علم وضعه واختار القاضي الطبري وابن الصباغ جواز الفسخ لها إذا تعذر تحصيلها في غيبته للضرورة وقال الرويان وصاحب العدة أن الفتوى عليه ولو انقطع خبره ثبت لها الفسخ لأن تعذر النفقة بانقطاع خبره كتعذرها بالافلاس نقله الزركشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما وأقره لا بغيبته من جهل حاله يسار وإعسار لعدم تحقق المقتضى نعم لو أقامت بيعة عند حاكم بلدها باعساره ثبت لها الفسخ اهـ (قوله) وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم عبارة شرح مر وهي متمكنة من خلاص حقه في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم إلى بلده انتهت (قوله) ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر قضية كلامهم أنه لو تعذر إحضاره للخوف لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه اهـ شرح مرو قوله لم تفسخ معتمد وظاهره وإن طال زمن الخوف لأنه مرسوم وقديقال هو مقصر بعدم الافتراض أو نحوه اهـ ع ش عليه (قوله) الفسخ لتضررها (الح) أي لها الفسخ حالا فلا تكلف الامهال للضرورة والفرق بينه وبين المعسر أن هذا من شأنه القدرة ليسر اقتراضه بخلاف المعسر اهـ شرح مر و فرق البغوى بين غيبته وموسر أو غيبته ماله بأنه إذا غاب ماله فالعجز عن جهته وإذا غاب هو موسر فقد قدرته حاصلة والتعذر من جهتها اهـ شرح الروض (قوله) مدة الامهال أي إمهال المعسرين وهي ثلاثة أيام فإذا لم يحضره فيها أمر ثلاثة أخرى فإذا لم يحضره فيها فسخت ولا يمهل مدة ثلاثة شخنا (قوله) لعدم تحقق المقتضى بل لو شهدت بيعة بأنه غاب معسر لم تفسخ مالم تشهد باعساره الآن وإن علم استناده للاستصحاب اهـ شرح مرو قوله وإن علم استناده أي من شهدت لأن يعنى أن القاضي يقبل البيعة باعساره وإن علم أنها انما شهدت معتمدة على الاستصحاب ويوجه بان الأصل عدم حصول مال له وكايقبها القاضي مع ذلك للبيعة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اهـ ع ش عليه (قوله) ولا فسخ لولي أي ولي كل من الرشيدة والسفيرة والصغيرة والمجنونة وانما الفسخ للرشيدة والسفيرة كما في شرح مرو وأما الصغيرة والمجنونة فمعلوم أنه ليس لها فسخ كما أنه ليس للولي (قوله) فنفتها على من عليه نفقتها قبل النكاح لا يقال هذا يشكل على ما يأتي أن نفقة القريب تسقط بالنكاح وإن كان الزوج معسرا لا نأقول ذلك فيمن يمكنها الفسخ لسكونها بالغة عاقلة فتسقط نفقتها عن القريب وأما ما هنا فهو صغيرة أو مجنونة فلا تسقط نفقتها عن القريب بنكاح المعسر لأن عدم تمكنهما من الفسخ عذر اهـ شوبري بنوع تصرف وهو مبني على أن قول الشارح فنفتها الخ خاص بالصغيرة والمجنونة وفي ع ش على مر ما يقتضى عدم الخصوص ونص عبارته قوله فنفتها على من عليه نفقتها قبل النكاح اطلاقه يشمل البالغة فليس له منع نفقتها ليلاجهن إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامة حيث كان لسيدها الجاؤها إلى ذلك بقوله لها اصبرى على الجوع أو العرى أو الفسخي بأن نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه استقاطها عند العجز بخلاف نفقة الامة فانه قادر على ازالة وجوبها عنه بان يبيعها أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب وإن كانت نفقة القريب تسقط بمضى الزمن ومن عليه نفقتها حال النكاح بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اهـ (قوله) ولا فسخ في غير مهر لسيد امة الخ في الروض وشرحه وتستقل الامة بالفسخ للنفقة كما تفسخ بحبه وعنته ولانها صاحبة حق في تناول النفقة فان أرادت الفسخ لم يكن للسيد منعها فان ضمن السيد النفقة فهو كالأجنبي يضمها فان ضمنها لها بعد طلوع فجر يومها صح ولو كانت

وهي متمكنة من تحصيل حقه بالحاكم فان انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لأن تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذره بالاعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بغيبته ماله دون مسافة قصر) لانه في حكم الحاضر (وكلام احضاره) عاجلا أما اذا كان بمسافة قصر فاكثر لها الفسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا احضره مدة الامهال فالظاهر اجابته ذكره الاذرعى وغيره (ولا بغيبته من جهل حاله) يسارا واعسارا لعدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا من زيادتي (ولا) فسخ (ولي) لان الفسخ بذلك يتعاق بالاشهورة والطبع للمرأة لا دخل الولي فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفتها على من عليه نفقتها قبل النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيد امة)



والامة صغيرة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ السيد لما مر ولأن النفقة في الاصل لها ثم يتلقاها السيد لانها لا تملك فيكون الفسخ لها لا السيد كما انه إذا أوصى للعبد أو وهب منه يكون القبول اليه وان كان الملك يحصل للسيد لكن لا تلزمه نفقة الكبيرة العاقلة ما لم تفسخ بل يقول لها افسخي أو اصبري على الجوع دفعا للضرر عنه وبهذا الطريق اجسها إلى الفسخ فإذا فسخت انفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه مؤثما وللسيد الفسخ بالاعسار في المهر حيث ثبت به الفسخ لانه محض حقه لا تعاق للامة به ولا ضرر عليها في فواته ولا نه في مقابلة البضع فكان الملك فيه لسيدها ويشبه ذلك بما إذا باع عبدا وافلس المشتري بالثمن يكون حق الفسخ للبائع لا للعبد وتطالب الامة زوجها بالنفقة كما كانت تطالب السيد فلو اعطاها لها برى ومنه ما ملكها السيد دونها لانها لا تملك كما مر لكن لها قبضها وتناولها لانها كما إذا ذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلمت أي الامة بها أي بالنفقة المقبوضة فليس له بيعه اقبل ابدالها لها بغيرها لان نفقتها وان كانت له بحق الملك لكن لها فيها حق الوثق كما ان كسب العبد ملك لسيدته وتتعلق به نفقة زوجها اما إذا ابدلها فيجوز له التصرف فيها ببيع وغيره ولها ابرأؤه من نفقة اليوم لانها للحاجة الناجزة فكان الملك لا يثبت للسيد إلا بعد القبض اما قبله فيتمحض الحق لها ورده الباقى بان الشافعي نص في الام على ان الابرأ لا يصح إلا من سيدها لا الامس أي ليس لها ابرأؤه من نفقة الامس كافي المهر والسيد بالعكس أي له ابرأؤه من نفقة الامس لا من نفقة اليوم وان ادعى الزوج التسليم للنفقة الماضية او الحاضرة او المستقبل فأنكرت الامة فالقول قولها يمينها لان الاصل عدم التسليم وان صدقه السيد برى من النفقة الماضية فقط أي دون الحاضرة والمستقبل إذا خصومة للسيد في الماضية كالمر لا في الحاضرة والمستقبل ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لان القبض اليها بحكم النكاح او بصريح الاذن ذكره الاصل (تنبيه) لو كانت امة أو سرزوجة احد اصوله الذين يلزمه اعفا فمهم فوثقتها عليه كما سيأتي وحينئذ فلا فسخ له ولا لها والحق بها انظارها كما لو زوج امته بعبد واستخدمته انتهت (قوله) ولا في غير مهر لسيدامة) عبارة شرح مر والاوجه في المكاتب انها كالقنة فيما ذكر إلا في الجاء سيدها لها ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها الجبر على تخليتها للكسب لتتفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها وتزوجها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب انفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجهه أي زيد بالتزويج أو إلى المصلحة وعدم الضرر انتهت وقوله وعدم الضرر ولعلمهم لم يقولوا انها ثم ان لم يكن بيت مال فعلي مياسير المسلمين كما ذكره في الفن الاقنى ومؤنة الرقيق لا مكان الاستغناء عن مياسير المسلمين هنا بالتزويج ولا كذلك القن وعليه فلو لم يوجد من يتزوج بها فينبغي ان تكون للنفقة على مياسير المسلمين اه ع ش عليه (قوله) ولا فسخ قبل ثبوت اعساره) أي فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهر او لا باطنا اه شرح مر (قوله) لانه وقت الدعة أي الراحة ويؤخذ منه انه لو توقف تحصيلها على مبيتها في غير منزلة كان لها ذلك اه ع ش (قوله) وليس لها منعه من التمتع) عبارة شرح مر ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة وقال الروياني ليس لها ذلك وحمل الاذرعى وغيره الاول على النهار أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع من التحصيل فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع انتهت (قوله) او هي باذنه) والسفينة هنا كالرشيدة في انها تفسخ باذن القاضي اه شرح مر (قوله) او هي باذنه) أي ولو في غير مجلسه اه قل على الجلال (قوله) صبيحة الرابع) أي بنفقه بلا مهلة لتحقق الاعسار فلا تفسخ بما مضى لصيرورته ديننا اه شرح مر (قوله) نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم الخ) عبارة شرح مر فان لم يجد قاضيا ولا محكما بمحلها او عجزت عن الرفع اليه كان قال لها لا افسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا لبناء

وان لم يرض بالاعسار لذلك وواجبها وان كان ملكا له امكنه في الاصل لها ويتلقاها السيد من حيث انها لا تملك (بل له) ان كانت غير صبية ومجنونة (الجأؤها اليه بان يترك واجبها ويقول) لها (افسخي أو اصبري) على الجوع أو العرى دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالاعسار به لانه محض حقه كما مر وتعبيري بما ذكر أعمر بما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت اعساره) باقراره او بيمينه (عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (فيهم له) ولو بدون طلبه (ثلاثة ايام) ليتحقق اعساره وهي مدة قريية يتوقع فيها القدرة بقرض او غيره (ولها خروج فيها التحصيل نفقة) مثلاً بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لا انتفاء الانفاق المقابل لحبسها (وعليها رجوع) إلى مسكنها (ليل) لانه وقت الدعة وليس لها منعه من التمتع (ثم) بعد الامهال (يفسخ القاضي أو هي باذنه صبيحة الرابع) نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لاجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم



الفسخ على اصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا وقد جمع بذلك جمع انتهت (قوله) وتوافقا على جعلها (الخ) عبارة  
الروض وشرحه وليس لها ان تأخذ نفقة يوم قدر فيه على نفقته عن يوم قبله عجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام  
المدة لان العبرة في الاداء بقصد المؤدى وان تراضي على ذلك ففيه تردد اى احتمالا لان احدهما لها الفسخ عند  
تمام الثلاث بالتعلق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليهما بطله للهلة قال الاذرى والمتبادر ترجيح الاول وهو  
المعتمد ورجح ابن الرفعة الثاني بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة الماضية ويوجب عنه بان عدم فسخها بنفقة  
المدة الماضية محله في الماضية قبل ايام المهلة لاني اياها انتهت (قوله) بنت على المدة) معنى البناء انها تفسخ في  
الحال في هذه الصورة ومعنى الاستئناف انها تستأنف مدة جديدة وقوله فانها تبني معنى البناء هنا انها  
تكمل على اليومين الماضيين (قوله فانها تبني) اى على اليومين ولا تستأنف فتصبر يوما آخر ثم تفسخ فيما  
يليه اه حل (قوله) ولو رضيت باعساره الخ اى فخير الفسخ بغير المهر على التراخي وخيار الفسخ بالمهر  
فورى لكن بعد الرفع للحاكم ومضى مدة الامهال اه من شرح مر وقوله لكن بعد الرفع الخ اى اما الرفع  
نفسه فليس فوريا فلو اُخترت مدة ثم ارادته مكنت لانها تؤثر المطالبة لتوقع يسار والفرق انه بعد الرفع  
سأغ لها الفسخ فتأخيرها رضا باعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضي  
لاستحقاقها للفسخ اه ع ش عليه (قوله) فلها الفسخ) والكلام في الرشيدة فلا اثر لرضا غيرها به لا يقال  
يشترط لصحة النكاح يسار الزوج بحال الصداق لانا نقول ذلك فيمن زوجت بالاجبار خاصة اما من  
زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيهة على انها قد تزوج باجبار لموسر وقت العقد ثم  
يتلف ما يده قبل القبض اه ع ش على مر (قوله) لانه وعد لا يلزم الوفاء به) لكن تسقط المطالبة بنفقة  
يومه ويمهل بعده ثلاثة ايام لانه اى رضاها بما مضى المستفاد من قولها رضيت أبدا يبطل ما مضى  
من الامهال ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على عتقها او تزويجها اه حل

(فصل في مؤنة القريب) اى في لزومها وقدرها ونحو ذلك اه قل على الجلال (قوله) لزوم موسر الخ  
نعت المحذوف اى لزوم اصلا وفرعا موسرا كل منهما اى لزوم الاصل الموسر كفاية فرعه ولزم الفرع  
الموسر كفاية اصله ويشترط في من وجبت عليه الكفاية من كل منهما ان لا يكون رقيق الكل كما  
يشترط فيمن وجب له كل منهما ان لا يكون كذلك وفي الروض وشرحه فصل لا تجب نفقة القريب  
ولو حر اعلى رقيق ولو مكاتب لانه ليس أهلا للمؤنة بل نفقة الحر في بيت المال إلا ان يكون في اصوله  
او فروعه من تلزمه نفقة ولا تجب لزقيق ولو مكاتب اعلى قريبه ولو حرا بل نفقة غير المكاتب على سيده  
ونفقة المكاتب من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده اه (قوله) ولو بكسب يليق به) هذا يفيد انه يجب على  
الاصل اكتساب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال مر يجب على الاصل القادر اكتساب نفقة فرعه  
العاجز لزمانة ونحوها لا مطلقا اه سم ومثله في الشورى (قوله) ولو بكسب يليق به) عبارة شرح مر  
ويلزم كسوبا كسبها اى المؤن ولو لحليلة الاصل كالادم والسكنى والاخذام حيث رجبت ان حل ولاق  
به وإن لم تجر به عادته لان القدرة بالكسب كفى بالمال في تحريم الزكاة وغيرها وانما يلزمه لو فادين  
لم يعص به لانه على التراخي وهذه فرعية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت ديننا بفرض  
قاض لم يلزمه الا اكتسابها ولا يجب عليه سؤال زكاة ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عما  
مر انفق عليه منه ومحل وجوب ذلك في حائلة الاصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكلف فرقها وإن  
قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى كلام الماوردى خلافه انتهت وقوله ولقلة هذه  
اى المؤنة وانضباطها اذ هي مقدرة من جهة الشارع بخلافه اى الدين فانه انضباط له من جهة الشارع  
ومختلف باختلاف حال المدينون فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص كثيرا بالنسبة لآخر على انه قد  
يطرا ما يقتضى تجدد الديون في كل يوم كمعروض اتلاف منه لما غيره بغير اختيار منه وقوله ولا  
يجب عليه سؤال زكاة قضيته انه لو دفعت له الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه فيفرق بينه وبين  
عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنة الواهب بخلاف المزكى فانه لا مئة له على الفقير لانه انما دفع

وتوافقا على جعلها امامضى  
ففى الفسخ احتمالا فى  
الشرحين والروض بلا  
ترجيح وفى المطالب الراجع  
منعه ( فان اعسر ) بعد  
ان سلم نفقة الرابع ( بنفقة  
الخامس بنت ) على المدة  
ولم تستأنفها وهذه من  
زيادتي ( كما لو ايسر فى  
الثالث ) ثم اعسر فى الرابع  
فانها تبني ولا تستأنف ( ولو  
رضيت ) قبل النكاح او  
بعده ( باعساره فلها الفسخ )  
لان الضرر يتجدد ولا اثر  
لقولها رضيت به ابدا لانه  
وعدا يلزم الوفاء به ( لا )  
ان رضيت باعساره ( بالمهر )  
فلا فسخ لان الضرر لا  
يتجدد

(فصل) فى مؤنة القريب  
لزم موسرا ( ولو بكسب  
يليق به )



لهما وجه الشرع عليه فاشبه الديون اه ع ش عليه (قوله ولو مبعضا) فالمبعض تجب عليه نفقة قريبه  
بتامها كما في شرح م ر خلا فالن تجب عليه بقدر ما فيه من الحرية ولما قال لا يجب عليه شي وعبارة الخطيب  
على المنهاج اما المبعض فان كان من نفقة عليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كهر الكل وقيل بحسب حرينه وان  
كان من نفقة عليه فبعض نفقته على القريب والسيد بالنسبة الى ما فيه من رق وحرية انتهت (قوله بما يفضل  
عن مؤنة غيره) من زوجه ولو لم تفسخ به وخادمها وام ولده دون رقيق غير المستولد فلا  
تقدم على أصله وفرعه والظاهر أن المراد نفقة المعسرين وكتب ايضا ان المعتبر نفقة المعسر حتى اذا ملك  
زيادة على ما ذكر مدين انفق على زوجته مدا وعلى من ذكر المد الاخر والظاهر ان العبرة بوقت احتياجه  
لا بالعجز وانها باحتياجه تجب وأما وفاؤها هل يترقب على الطالب أولا انظره اه حل (قوله من  
نفسه وغيره) المراد بالغير زوجته وخادمها وام ولده كما في شرح م ر (قوله كفاية اصل) وكذا يجب  
عليه ايضا النفقة والكسوة لزوجة اصل تجب نفقته لانهما من تمام الاعفاف ولا مولده اي ويجب ذلك لام  
ولداصله لا لزوجة فرع ولا لام ولده اي الفرع فان كانت تحت الاصل زوجات أو مستولدات ثلثان  
فاكثر انفق فرعه على واحدة ممنهن فقط وذلك بان يدفعها للاب ويوزعها الاب عليهن ولكل منهن الفسخ  
إلا الاخير إذا تربعن في الفسخ فلا تفسخ لتمام حقها اه من الروض وشرحه باختصار (قوله كفاية اصل  
وفرع الخ) اي فيجب اعطاؤه كسوة وسكس يلبق بحاله وقواتا اذ ما يلبق بسنة كؤنة الرضاع حولين وتعتبر  
رغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه الم الجوع لتمام الشبع كما قاله الغزالي اي  
المبالغة فيه واما اشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره وان يخدمه ويداريه ان احتاج وان يبدل  
ما تلف بيده وكذا ان اتلفه لسكره يضمنه بعد يساره ان كان رشيدا كما قاله الاذرعى ولا نظر لمشقة تكرر  
الابدال بتكرر الاتلاف لتقصيره بالدفع له لانه كان متعمدا من انفاقه من غير تسليم وما يضطر الى تسليمه  
كالكسوة متمكن من توكيل رقيب منه بمنعه من اتلافها اه شرح م ر وقوله وان يبدل ما تلف الخ ولو  
ادعى تلف ما دفعه له فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الاول حيث لم يذكر لتلف سببا ظاهرا  
تسمل إقامة البينة عليه اه ع ش عليه وعبارة سم قوله كفاية اصل قال الزركشي والمراد بالكفاية  
ما يستقل بالمصرف والمتردد ويدفع الم الجوع وصرح في الوجيز بانه لا يجب اشباعه وقال في الشرح الصغير  
لا يجب الاشباع التام اه وفي شرح الارشاد لشيخنا اي ما يقيمه للتردد والتصرف ولا يحصل تمام ذلك  
إلا بالشبع فيجب كما صرح به ابن يونس وقول الوجيز لا يجب اي المبالغة فيه اه ثم قال الزركشي ودخل  
في الكفاية القوت والادم وكره الارعيان وغيره وخالف البغوي في الادم وتجب الكسوة بما يلبق به لدفع  
الحاجة والمسكن واجرة القصد والحجامة والطبيب وشرب الادوية مؤنة الادوية ومؤنة الخادم ان  
احتاج اليه لزمانة او مرض اه قال شيخنا البراءى ليكن مسكن المنفق يقدم به بلاريب عن مسكن قريبه  
فقولهم يباع فيه المسكن والخادم ينبغي ان يكون محله بالنظر الى الكفاية في القوت ونحوه اه وانظر هل  
يقدم المنفق بخادمه على خادم القريب فيخص قولهم المذكر بالنظر لذلك ايضا وظاهر انه لا يجب للقريب  
قوت ما يحتاجه في مرضه تامل قال في شرح الروض فان اتلفها او تلفت في يده بعد قبضها بدلها المنفق بغيرها  
ليكن باتلافها يضمنها فتصير ديناً في ذمته قال الاذرعى ويجب ان يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن الرشيد  
بالاتلاف دون غيره وسبيله ان يطعمه او يوكل باطعامه ولا يسلمه شيئا قال ولا خفاء ان الرشيد لو آثر  
بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها وظهر ان كانت باقية اه (قوله وكانا حرين معصومين)  
غرضه بهذا الاحتراز عن رقيق الكل فقط بدليل قوله وانه لا يلزمه للبعض الخ وقوله معصومين  
خرج عن غير المعصوم منهما في فصل فيه ويقال ان كان قادرا على عصمة نفسه كالمرتد والحربي لم  
تجب نفقته وان لم يكن قادرا على عصمتها كالزاني فانه تجب نفقته لانه معذور من حيث ان توبته لا تعصمه

ذكر ا أو اتى ولو مبعضا  
(بما يفضل عن مؤنة غيره)  
من نفسه وغيره وإن لم  
يفضل عن دينه (يومه  
وليلته كفاية اصل) له  
وان علا ذكر ا أو اتى  
(وفرع) له وان نزل كذلك  
اذا (لم يملكها) اي الكفاية  
وكانا حرين معصومين



أه حل بنوع تصرف وفي عش على م ر ومثل المرتد والحرابي على الرجوع نحو الزاني المحصن لكن قال  
 حج فيه أن الأقرب الاتفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافه ما ومقتضى ما علل به أن مثله قاطع الطريق  
 بعد بلوغ خبره الإمام (قوله وعجز الفرع عن كسب يليق به) فغير اللائق كالعدم وكذا اللائق إذا منع منه  
 اشتغاله بالعلم كإخذه الزكاة قال حج وهو محتمل ويحتمل الفرق وفرق بما يطول فراجع وللولى حمل  
 الصغير على ألا اكتساب إذا قدر عليه وينفق عليه من كسبه وله إيجاره لذلك ولو لاخذ نفقة الواجبه عليه  
 أه وعبارة ع ش على م ر قوله أو يجنوا مثله ما لو كان له كسب يليق به لكنه كان مشغولا بالعلم والكسب  
 يمنعه كما قاله بعضهم فيأسأ على الزكاة أه شيخنا زى أى بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا  
 بين المشتغلين ووقع السؤال عما لو حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان الاشتغال يحفظه يمنعه من الكسب  
 هل يكون ذلك كاشعاه بالعلم أم لا والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه أن تعيين طريقها باللم تيسر القراءة  
 في غير أوقات الكسب كالاشتغال بالعلم وإلا فلا فراجع وكسب أيضا قوله أو يجنوا أى أو شبههم ما من  
 ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه انتهت (قوله وعجز الفرع) أى لصغر أو جنون أو مرض  
 أو زمانة قال ن ز و قدرة الأم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح فى الأم وأما البنت فنفقة  
 إذا خطبت وامتنعت لأن هدام باب النكسب والفرع إذا قدر عليه كله إلا أن يقال إن الكسب  
 بذلك يعد عيبا ع ش (قوله وإن اختلفا دينا) أى وكذا اختلفا محلا فيلزمه أن يرسل له كفايته مع من  
 يشق به لينفق عليه أه حل (قوله كذا احتج به) شار بهذه العبارة إلى أن وجه الاحتجاج به خفى وهو كذلك  
 وقد بينه العنانى بقوله ووجه الاحتجاج به أنها وجبت لمن لا جل الولد فهو السبب فى الوجوب فهو أولى  
 بالوجوب أه ثم قال قوله والأولى الاحتجاج بالخ لوجه الأولوية الصراحة وهذا يفيدان الاحتجاج  
 بذلك صحيح أيضا (قوله كانت كفايته الزم) انظر وجهه مع أنه قد يقال لزوم اجرة الرضاع لمكون الولد  
 فى غاية الافتقار حينئذ وذلك منتف فيما بعد وإضافته الزم أفضل تفضيل مع أن اللزوم لا يتفاوت أه  
 وعبارة العنانى قوله الزم أى لوجوب الرجاء عليها انتهت أى فى الجملة وهو إذا انفردت (قوله  
 والفرع بالتعهد والخدمة اليق) أى ولأن الفرع اليق بالتعهد بالخدمة أى ومن جعلتها الاتفاق عليه وقوله  
 واحتج له أيضا معطوف على قوله وقيس بذلك الأول أى واحتج للأول أيضا أى كما احتج له بالقياس  
 (قوله فان لم يفضل عنها شيء) أى عن مؤنة مؤنه فهذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة مؤنه وقوله  
 وظاهر الخ تقييد بطرق قوله كفاية أصل وفرع أى محل لزوم كفايتهما أن كان المفضل يكفيهما فان  
 كان دون ذلك فلا يلزمه غيره وحل لزومها أيضا أن كانا حرين ما كانا مبعضين فلا يلزمه إلا القسط إذا  
 علمت هذا علمت أنه كان الأولى للشارح تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنها شيء الخ  
 (قوله وما ذكر علم الخ) أى من تقييد الفرع بالعجز والإطلاق فى الأصل (قوله وجبت لأصل لا  
 فرع الخ) عبارة شرح م ر ولا تجب لفرع مكتسب لها فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه أن كان  
 حلالا لا ثنابه والأفلا ولو قدرت الأم أو البنت على النكاح لم تسقط مؤنتها كما جزم به ابن الرقعة  
 وفارق القدرة على الكسب بأن حبس النكاح لا أمده بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلو تزوجت  
 سقط نفقتها بالعقد وان أعسر زوجها إلى فسحها لالتجمع بين نفقتين كذا قيل وفيه نظر لأن نفقتها  
 على الزوج إنما تجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره إلا أن يقال أنها بقدرتها عليه مفتوتة  
 لحقها وعليه فحلها فى مكافئة فغيرها لا بد من التمكين والام تسقط عن الأب فيما يظن انتهت وقوله فلو  
 تزوجت سقطت هو واضح أن كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف على  
 الأرسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح  
 ويدل على هذا التعليل بقولهم لئلا يجمع بين نفقتين كفى الصغيرة والمجنونة إذا أعسر زوجها به أه

وعجز الفرع عن كسب  
 يليق به (وان اختلفا دينا)  
 والأصل فى الثانى قوله  
 تعالى وعلى المولود له  
 رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
 كذا احتج به والأولى  
 الاحتجاج بقوله تعالى  
 فان أرعن لكم ما ترون  
 أجورهن ووجوهه أنه  
 لما لزمت اجرة ارضاع  
 الولد كانت كفايته الزم  
 وقيس بذلك الأول بجامع  
 البعضية بل هو أولى لأن  
 حرمة الأصل اعظم والفرع  
 بالتعهد والخدمة اليق واحتج  
 أيضا بقوله تعالى ووصينا  
 الإنسان بوالديه حسنا فان  
 لم يفضل عنها شيء فلا شيء  
 عليه لأنه ليس من أهل  
 المواساة وظاهر أنه لو  
 كان المفضل لا يكفي أصله  
 أو فرعه لم يلزمه غيره وأنه  
 لا يلزمه للبعض منهما إلا  
 القسط وما ذكر علم أنهما  
 لو قدر على كسب لائق  
 بهما وجبت لأصل لا فرع  
 لعظم حرمة الأصل ولأن  
 فرعه مأمور بمصاحبة  
 بالمعروف وليس منها  
 تكليفه الكسب مع كبر السن



سم على منهج وقوله إلا أن يقال الخ معتمداه ع ش عليه (قوله وأنه يباع فيها ما يباع في الدين) غرضه بهذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم في المتن مع أن الأصل ذكره أي وعلم بما ذكر أنه يباع أي والذي ذكر المفيد لعلم ما ذكر هو قوله سابقا وإن لم يفضل عن دينه المفيد أنها أي نفقة القريب تقدم على وفاة الدين فهي أهم منه فيلزم من هذا أن ما يباع في الدين يباع فيها بالاولى لأنه إذا كان يباع لغير الأهم فلان يباع في الأهم بالاولى وعبرة الروض ويبيع فيها ملكة من عقار وغيره لأنها حق مالي لا بدله كالدين ولأنها مقدمة على وفاة الدين وملكه يباع فيه فقيا هو مقدم عليه اولى انتهت وعبرة شرح مروي يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لمسكن وخادم ومركوب وإن اعتادها لتقدمها على وفاته فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى فسقط ما قيل كيف يباع مسكنه لا كبراء مسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على أن الخبر إنما يأتي فيما إذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه إلا ما يكفي أجرة مسكنه أم مسكن والده وحينئذ المقدم مسكنه فذكر الخبر تايد الاشكال وهم اما لا يباع فيه بما سرفى باب الفلس فلا يباع فيها بل يترك له ولمونه انتهت (قوله في نظيره من نفقة العبد) أي في بيع القاضى عقار السيد مثلا لنفقة عبده اه ع ش وعبرة الشارح هناك متناوضا فصار فصل عليه كفاية رقيقه إلى أن قال ويبيع فيها قاض ماله أو يزوج ان امتنع منها ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره له باحدهما أو غاب كافي مؤنة القريب وكيفية أنه إن تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئا فشيئا بقدر الحاجة فذاك وإن لم تيسر كعقار استدان عليه إلى أن يجتمع ما يسمل البيع له أو الإيجار له ثم يباع أو أجر منه ما يفي به لما في بيعه أو إيجاره شيئا فشيئا من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد الاستدانة فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعدت الاستدانة باع جميعه أو آخر ما انتهت (قوله ولا تصير بفوته دين عليه) عبارة أصله مع شرح مروي وتسقط مؤن القريب التي لم ياذن المنفق لاحد في صرفه عنه لقريبه بفوته بمضى الزمن وإن تعدى المنفق بالمنع لأنها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة إلى أن قال ولا تصير الخ انتهت وقوله التي لم ياذن المنفق لاحد الخ فان اذن لغيره في الاتفاق عليه وانفق عليه صارت فرضا على الاذن وإن لم ينفق سقطت بمضى الزمان هذا هو الذي يظهر أنه المراد اه ع ش عليه وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن لم يجد جنسها وله الاستقراض إن لم يجد له ما لا وعجز عن الحكم ويرجع ان اشهد وفقد الرجوع والا فلا والوجه جريان ذلك في كل منفق وللأب وان علا أخذ نفقته من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحكم كفرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايتها اه شرح مروي وقوله ان لم يجد جنسها يفهم منه أنه اذا وجد جنس ما يجب له كالحيز استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع اه ع ش عليه وفي الروض وشرحه ما نصه ولو امتنع القريب من نفقة القريب او غاب وله ثم مال فله اخذها من ماله وكذا الام لها اخذها للطفل ولو بغير اذن القاضى من مال أبيه اذا امتنع من نفقته او غاب وله ثم مال ولو كان ماله من غير جنسه أي الواجب ان عدم الجنس والا فلا يؤخذ الا منه فان لم يكن له ثم مال اذن القاضى للقريب في الاقتراض على قريبه الغائب او للام في الاقتراض على الأب الغائب والاتفاق على الصغير بشرط اهليتها لذلك كما صرح به الأصل فان لم ياذن لها في الاقتراض عليه فان لم يكن ثم قاض فاقترض على الغائب واشهد بذلك رجعا عليه بما اقترضاه والاى وان لم يشهدا به فوجه ان قال الاذرعى ينبغي أن يفصل بين ان يتمكن من الاشهاد أو لا كما قيل بمثله في مسألة هرب الجمل ولو انفقت الام على طفلها الموسر من ماله بلا اذن من الأب والقاضى جاز لأنها لا تتعدى مصلحته قال الاذرعى وينبغي ان لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الأب او غاب ولعله مرادهم وانفقت عليه من مالها التراجع عليه او على ابنه ان لزمته نفقة رجعت ان اشهدت بذلك والا فوجه ان قال الزركشى وغيره قضية ما رجحوه في المساقاة المنع وقال الاذرعى ينبغي ان يفصل بين ان تمكن من الاشهاد او لا ولو غاب الأب يستقل الجد بالاقتراض

وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لأنه يشق ولكن يقترض عليه إلى أن يجتمع ما يسمل بيع العقار له ورجح الذروى في نظيره من نفقة العبد الثاني فليرجح هنا وقال الاذرعى أنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي نصر ذلك على العقار وتعبيرى بالموثقة وبالسكفاية وبالعجز أعم مما عبر به وقولى وبلغته ويليق من زيادتي (ولا تصير بفوته ديناً) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها تمليك



الا باقراض قاض) بنفسه  
 أو ما ذونه (لغية أو منع)  
 فانها حينئذ تصير ديناً عليه  
 وعدلت عن تعبيره بفرض  
 القاضى بالفاء الى تعبيرى  
 باقراضه بالفاف لان  
 الجمهور على انها لا تصير  
 ديناً بفرضه خلافاً للغزالي  
 فى بعض كتبه وبذلك علم  
 انها لا تصير ديناً باذنه فى  
 الاقتراض خلافاً لما وقع  
 فى الاصل (وعلى أمه) أى  
 الولد (ارضاعه اللبا)  
 بالهمز والقصر باجرة  
 وبدونها لانه لا يعيش  
 غالباً الا به وهو اللبن أول  
 الولادة ومدته يسيرة (ثم)  
 بعد ارضاعه اللبا (ان  
 انفردت هى او اجنبية  
 وجب ارضاعه) على  
 الموجودة منهما (او وجدت  
 لم تجبر هى) على ارضاعه  
 وان كانت فى نكاح أبيه  
 لقوله تعالى وان تعاسرتم  
 فسترضع له أخرى (فان  
 رغبت) فى ارضاعه ولو  
 باجرة مثل او كانت منكوبة  
 أبيه (فليس لأبيه منها)  
 ارضاعه لانها اشفق على  
 الولد من الاجنبية ولينما له  
 أصلح وأوفق وخارج بابيه  
 غيره كان كانت منكوبة  
 غير أبيه فله منها (لان  
 طلبت) لارضاعه (فوق  
 أجرة مثل او تبرعت)  
 بارضاعه (أجنبية او  
 رضيت بأقل) من أجرة  
 مثل (دونها) أى الام فله

عليه بل لا بد من اذن القاضى له ان أمكن والا فلا شاهد اه (قوله الا باقراض قاض) أى بشرط ان يثبت  
 عنده احتياج الفرع وغنى الاصل اه شرح مر (قوله فانها حينئذ تصير ديناً عليه) قال بعضهم قد علم من  
 ظاهر كلامهم المذكور ان فى النفقة المذكورة شائبة امتناع من حيث سقرطها بمضى الزمن وشائبة اباحة من  
 حيث عدم تصرفه فيها بغير أكله وشائبة تملك من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه  
 لو أيسر فياً كلها اه قل على الجلال (قوله خلافاً للغزالي فى بعض كتبه) جملة شيخنا كوالده على ما اذا  
 فرض القاضى قدراً وأذن لشخص فى ان ينفعه ليرجع فاذا أنفق رجوعه حينئذ يكون الغزالي موافقاً  
 للجمهور على انه بمجرد الفرض لا تكون ديناً كقوله فرضت او قدرت لفلان كل يوم كذا وذهب حج  
 الى موافقة الجمهور ورده هذا الحمل بما فيه طول فراجع اه حل (قوله وعلى أمه ارضاعه اللبا) أى ومع  
 ذلك لها طلب الأجرة عليه ان كان لمثله أجرة كما يجب اطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس انها لو  
 تركته بلا ارضاع ومات لضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع اه ع ش أى  
 لانهم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك قياساً على مالو أمسك عن المضطر واعتمده نزوانحط عليه كلام  
 ع ش على مر (قوله وعلى أمه الخ) لما اوجب الله تعالى أجرة الارضاع على أبيه لام الرضيع فرما يتوهم  
 ان اللام لا يجب عليها ارضاعه أصلاً فدفع هذا بقوله وعلى أمه الخ (قوله ومدته يسيرة) قال الأذرعى  
 ويشبه ان يرجع فيها الى اهل الخبرة فان قالوا تكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت وإلا عمل بقولهم اه  
 شرح الروض والممول عليه فيها العرف وقيل ثلاثة أيام وقيل سبعة اه حل (قوله ان انفردت) النظر  
 ضابط الانفراد ولعله ان لا يكون هنا من يسهل قصدها للارضاع فليحرر اه شوبرى (قوله وجب  
 ارضاعه على الموجودة منهما) أى ولها طلب الأجرة من تلزمه نفقته اه شرح مر وفى الروض وشرحه  
 مانصه فان طالبت بالأجرة ولو للبا ان كان لمثله أجرة اجبت ولو كانت موزعة لأبيه لقوله تعالى فان  
 ارضعن لكم الآية ولانها اشفق على ولدها من غيرها فلينما له أصلح وأوفق وتعين الارضاع عليها لا يوجب  
 التبرع به كما يلزم مالك الطام بئذ للمضطر ببذله والأجرة تجب فى مال الطفل ثم ان لم يكن له مال فتجب  
 على الاب كالنفقة ولا يزداد فى نفقة الزوجة للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة  
 لا يختلف بحال المرأة وحاجتها (قوله لم تجبر على ارضاعه) ظاهره وان امتنعت الاجنبية واذا أخذت  
 الام الأجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع وهل مثل الارضاع غيره فى ذلك فكل ما نقص الاستمتاع  
 يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال اه حل وأصله فى شرح مر وكتب عليه  
 الرشيدى مانصه ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يأتى فيما لو لم يأخذ أجرة وانما تستحق النفقة حينئذ  
 مطلقاً فليراجع اه (قوله وخرج بابيه) أى المذكور فى قوله فليس لأبيه منعها فالمراد بالغير الزوج الآخر  
 والسيد بقوله كان كانت الخ أى وكان كانت مملوكة غير أبيه وقوله فله أى للغير اه شيخنا (قوله او تبرعت  
 بارضاعه اجبية) عبارة الروض وشرحه فلو وجد متبرعة بارضاعه نزع من أمه ودفعه الى المتبرعة  
 لرضعته ان لم تبرع أمه بارضاعه لان فى تكليفه الأجرة مع المتبرعة إضراراً به وكالمتهرعة الراضية بدون  
 أجرة المثل اذا لم ترض الام الابها والراضية باجرة المثل اذا لم ترض الام إلا بأكثر منها ولو ادعى  
 وجودها أى المتبرعة او الراضية بما ذكر وأنكرت هى صدق بيمينته لانها تدعى عليه أجرة  
 والاصل عدوها ولانه يشق عليه إقامة البينة (قوله فله منها من ذلك) نص عبارة شرح مر  
 بعده بل هذا إلا فى الحضانة الثابتة للام كما بحثه القرافى انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله إلا  
 فى الحضانة الثابتة للام صريح هذا السياق انها لا تسقط حضانتها اذا طلبت عليها أجرة المثل وان  
 تبرعت بها اجنبية او رضيت بدونها وانها لا تسقط إلا اذا طلبت أكثر من أجرة المثل وانه لا تلازم  
 بين الارضاع والحضانة فقد ينزع منها الولد لاجل الارضاع ويعاد اليها للحضانة وسياق فى كلامه فى  
 الباب الاقنى ما يخالفه والشهاب حج لما ذكر هذا الاستثناء هنا عقبه بقوله على ما بحثه ابو زرعة فتبرأ منه ثم



عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعد أو وارث أو عدمه أو ذكر أو أنثى (مؤناه) بالسوية بينهما وإن تفاوتتا في اليسار أو أيسر أحدهما بمال والآخر بكسب فإن غاب أحدهما أخذت من ماله فإن لم يكن (٥١٥) له مال اقترض عليه فإن لم يكن أمر

الحاكم الحاضر مثلاً بالتقوين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجدته (فإن) اختلافهما كان أحدهما أقرب والآخر وارثاً من (الأقرب) وإن كان أنثى غير وارث لأن القرب أولى بالاعتبار من الارث (فإن) استويا قرباً من (الوارث) لقوة قرابته (فإن تفاوتتا) أي المتساويان في القرب (ارثاً) كابن وبنت (مؤناه) سواء لا اشتراكهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقلنا إن مؤنته عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الزركشي ورجح الأول ونقل تصحيحه عن الفوراني والحوارزمي وغيرهما ورجحه ابن المقرئ والزرعي من زيادتي (ومن له أبوان) أي أبوان علا وأم (فعلى الأب) مؤنته صغيراً كان بالغاً أم الصغير فله وله تعالى فإن أَرْضَعْنِ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ اجُورَهُنَّ وَأَمَّا الْبَالِغُ فَلَا اسْتِصْحَابَ (أو) له (أجداد وجدات) على (الأقرب) مؤنته وإن لم يدل بعضهم ببعض (أو) له (الأصلي وفرع) على

جزم فيما يأتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله) فله منهما من ذلك أي حيث كان لبن الأجنبية يمرى عليه والأقدمت أحل (قوله) ومن استوى فرعاه (الخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب المنطق ومن جانب المحتاج فذكر الأول بقوله ومن استوى فرعاه (الخ) وذكر الثاني بقوله أو محتاجون قدم الأقرب (الخ) من الروض وشرحه (قوله) فإن لم يكن أمر الحاكم (الخ) عبارة شرح مر فإن لم يقدر أمر الآخر بالاتفاق انتهت وكتب عليه شرح قوله فإن لم يقدر أي على الافتراض وقضية التقييد بعدم القدرة أنه لو قدر على الافتراض ليس له أمر الحاضر بالاتفاق وعليه فلو خالف وأمره فالظاهر الرجوع للفرقة الظاهرة في عدم التبرع ولو سكونه إنما اتفق بالزام الحاكم (قوله) أمر الحاكم الحاضر (الخ) أي إن كان مؤتمناً والا افتراض عليه كما شرح الروض (قوله) بقصد الرجوع (والأوجه عدم لزوم تعرضه في أمره إلى نية الرجوع بل يكون مجرد أمره كافياً حيث لم ينو البذل التبرع فذكر الرجوع في كلام من تعرض له تصويراً شرح مر (قوله) لا اشتراكهما في الارث (الخ) عبارة المحلى وجه الاستواء اشتراكهما في الارث ووجه التوزيع اشعار بزيادة الارث بزيادة قوة القرابة انتهت (قوله) وقلنا إن مؤنته عليهما (أي فعلى الأب الثلثان وعلى الأم الثلث وهذا ضعيف والمعتمد ما سياتي في المتن من قوله ومن له أبوان فعلى الأب فالمبنى معتمد المبنى عليه ضعيف أم شيئاً (قوله) صغيراً كان أو بالغاً) غرضه بهذا التعميم الرد على الضعيف الذي يخص وجوبها على الأب بما إذا كان الابن صغيراً أو مجنوناً التمييز الأب حينئذ عن الأم بالولاية يقر بجهلها عليهما في الابن البالغ العاقل لعدم تمييز الأب حينئذ عن الأم هكذا يؤخذ من أصله وشرح مر (قوله) وجدات (أو) بمعنى أو فلو وجد جد وجدة قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله أبوان علاه حلي ولو كانت على بابها لاقتضت أنه إذا اجتمع الجد والجدة قدم بالقرب فيخالف قوله السابق ومن له أبوان أي أبوان علاه وأم فعلى الأب مؤنته أم عزيزي ونقله شيئاً (قوله) فالأقرب وقوله فالفرع) يقرأ كل من هذين بالجر على ما يقتضيه صنيع الشارح حيث قدر حرف الجر في كل منهما فيكون قد حذف الجار وبقى عمله وفيه أن هذا اسماعى يقتصر فيه على ما ورد من العرب كما اشار له في الخلاصة بقوله هو قد يجر بسوى رب لدى حذف هو أما قوله فيها وبعضه يرى مطرداً فمقديين المراد منه العلامة الاشعري بأن هذا البعض المطرد ثلاثه عشر موضعاً وليس ما هنا واحداً منها كما يعلم بمراجعتهم هذا وصنيع مر وحج يقتضيه أنه يقرأ بالرفع مبتدأ خبره محذوف قدره بقوله لها هو الذي ينفق (قوله) تنمة لو كان (الخ) هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الأقرب أي فإن استويا في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير (الخ) ولو ذكر هذا المفهوم لا على وجه التنمة كما هو عادته لكان أولى اذ ذكر هذا هذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت (قوله) قدم الابن الصغير (ويقدم الرضيع والمرضى على غيره ولو كان الأب مجنوناً أو زماً استويا أو يقدم أبو الأب على أبي الأم لأنه يقدم على الأم وتقدم بنت ابن على ابن بنت أم حل

(فصل في الحضانة) أي وما يتبعها كعدم تسليم المشتاة لابن عمه على ما يأتي وككونه مع المتخاف عن السفر من أبيه وإن كانت الحضانة المرید السفر أعش على مر (قوله) وتنتهى في الصغير بالتمييز (أي وفي المجنون بالافاقه) أعش وعبارة شرح مر وتنتهى في الصغير بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كقوله والخلف لفظي فيما يظهر نعم يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخيير وتوابعه انتهت (قوله) كذا قاله الماوردي (الخ) كان الأولى تأخير ذلك عن تعريف الحضانة إلا أن يقال قدمه ليعلم أن الترجمة على ما هو المشهور ولا فعلى ما قاله الماوردي كان يقال في الحضانة والكفالة أم حل (قوله) تسمى حضانة

(الفرع) وإن نزل مؤنته لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة (أو) له (محتاجون) منهما أو من أحدهما ولم يقدر على كفايتهم (قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب (تنمة) لو كان له أب وأم وإن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير (فصل) في الحضانة وتنتهى في الصغير بالتمييز وما بعده إلى البلوغ تسمى كفاً كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة



أيضا) أي كما تسمى كفاية هذا هو الظاهر من هذه العبارة والمفهوم من كلام حج و مر ان المراد انها تسمى حضانة ايضا كما قبل التمييز وعليه فلا يسمى ما بعد التمييز كفاية عند غير الماوردي اه ع ش (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة ومن ثم قال حج (تنبيه) هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس الحظن بالكسر مادون الا بطل الى الكشيخ والصدور للعضدان وما بينهما اوجان الشئ وناحيته ثم قال وحظن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضنه أو رباه كاحتضنه اه وقوله حضنا اي بفتح الحاء كما هو القياس في مصدر الثلاثي المتعدي اه ع ش على مر وهو من باب قتل اه مصباح (قوله تربية من لا يستقل باموره) ولما ثبت له طلب الاجرة عليها حتى الام وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت الام هي المرصعة فطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة اجبت اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الاب لانها من أسباب الكفاية كالفقعة فتجب على من تلزمه نفقته انتهت وعبارة شرح مر ومؤنتها على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا وياتي في انفاق الحضنة مع الاشهاد وقصد الرجوع ما مر آنفا ويكفي كما قاله بعض شراح التنبيه قول الحاكم أحضنيه وأرضنيه ولك على الاب الرجوع وان لم يستاجرها اي وتستحق اجرة المثل فان احتاج الولد الذكرا والاثني لخدمة فعلى الوالد اخذاه بما يليق به عرفا ولا يلزم الام خدمته كما ياتي وان وجبت لها اجرة الحضانة لما تقر رانها الحفظ والنظر في المصالح وهذا غير مباشرة الخدمة انتهت (قوله بما يصلحه ويقيه) اي فالمراد بالتربية الاصلاح لا معناه المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير ايجزنا لان التربية له بمعنى الاصلاح لا تبليغه سن السكال اه حل (قوله والاناث اليق بها) هذا توطئة لما بعده ولا فمذ لا يدل على انها تجب لمن فكان ينبغي ان يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء الخ اه حل (قوله والاناث اليق بها الخ) عبارة شرح الروض وهي نوع ولاية وسلطنة والنساء بها اليق الخ انتهت (والاناث اليق بها) اي في الجملة فلا ينافي ما ياتي من تقديم الاب على غير الام وامهاتها اه ع ش (قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها إلا باعراضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما ياتي اه ع ش على مر (قوله وأولاهن ام) اي وجود جهات التقديم الثلاثة التي هي الولادة والوارثة والقرب فيها وفي خبر صحيح او امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حذاء وثديي له سقاء وان اباه طلقني وزعم انه ينزع مني فقال أنت أحق به مالم تنكحي اه حل والحاصل انه تارة تنفرد الاناث وتارة تنفرد الذكور وتارة يجتمعان والثلاثة في المتن اه شيخنا فذكر الاول بقوله وأولاهن الخ والثاني بقوله فيما ياتي وثبت لذكر قرب وارث بتزويج نكاح والثالث بقوله وان اجتمع ذكر واناث الخ وعبارة الروض وشرحه الطرف الثاني في ترتيب مستحقها وفيمن يستحقها ومن لا يستحقها فان تمحض الاناث فالاولاهن الام الى اخر ما هنا ثم قال وان تمحض الذكور فيقدم الاب ثم اقرب جد له وان علا ثم الاخ لا بوين ثم الاخ لا ب ثم الاخ لا ب ثم بنو الاخوة لا بوين ثم لاب ثم بنوهم ثم اعمام الاب ثم بنوهم ثم اعمام الجد ثم بنوهم ثم قال وان اجتمعوا الى الذكور والاناث فالام أولى بالحضانة ثم أمهاتها الى آخر ما هنا انتهت وعبارة شرح مر وأولاهن عند التنازع في حر ام ثم قال اما الرقيق فحضنته لسيدته فان كان مبعضا فهي بين قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحرية فان اتفقا على المهايأة أو على استتجار حضنة أو رضى احدهما بالآخر فذاك وان تماعنا استاجر الحاكم من يحضنه والزمها الاجرة فلو امتنعت من الحضنة لم تجبر ومحلها حيث لا يلزمها نفقته وإلا اجبرت كما قاله ابن الرفعة ومثلها كل اصل يلزمه الانفاق انتهت (قوله وان علت الام) لا حاجة لهذه الغاية مع قوله فامهات لها ويمكن على بعدائه اتي به لما شاء ما بعده اه شيخنا وعبارة شرح مر في الموضعين وان علون (قوله فامهات أب كذلك) تقديمهن على الاخت والحالة هو الجديد والقديم تقديم الاخوات والخالات عليهن لان الاخوات اشفق لاجتماعهن معه في الصلب

أيضا (الحضانة) بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحظن بكسر هاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا (تربية من لا يستقل) باموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبير ايجزنا كأن يتعهد بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريكه لينام (والاناث اليق بها) لانهن اشفق وأهدى إلى التربية واصبر على القيام بها (وأولاهن ام) لو فور شفقتها (فامهات لها وارثات) وان علت الام تقدم (القربى فالقربى فامهات اب كذلك) اي وارثات وان علا الاب تقدم القربى فالقربى



وخرج بالوارثات غيرهن

وهي من أدلت بذكر بين  
اثنتين كام أبي أم لادلائها  
بمن لاحق له في الحضانة  
وقدمت أمهات الأم على  
أمهات الأب لقوتهن في  
الارث فانهن لا يسقطن  
بالأب بخلاف أمهاته ولأن  
الولادة لهن محقة وفي  
أمهات الأب مظنونة  
(فاخت) لأنها أقرب من  
الخالة (الخالة) لأنها تدلى  
بالأم بخلاف من باقى (فبنت  
أخت فبنت أخ) كالأخت  
مع الأخ والترتيب بينهما  
من زيادتي (فعمة) لأن  
جهة الأخيرة مقدمة على  
جهة العمومة وتقدم أخت  
وخالة وعمة لأبوين عليهن  
لأب لزيادة قرابتهن  
وتقديم الخالة والعمة  
لأبوين عليهما لأب من  
زيادتي (و) تقدم أخت  
وخالة وعمة (لأب عليهن  
لأم) لقوة الجهة وفهم  
بالأولى أنهن إذا كن  
لأبوين يقدم عليهن لأم  
(فرع) لو كان للجنون  
بنت قدمت في الحضانة عند  
عدم الأبوين على الجدات  
أو زوج يمكن تمتعه بها  
قدم ذكر كان أو أنثى على  
كل الأقارب والمراد بتمتعه  
بها وطؤه لها فلا بد أن تطيقه  
ولا فلا تسلم اليه كما مر في  
الصدائق وصرح به ابن

أوالبطن ولأن الحالة بمنزلة الأم ورواه البخاري وأجاب الجديد بأن أولئك أقوى قرابة ومن ثم عتقن على  
الفرع بخلاف هؤلاء ما شرح مر (قوله وخرج بالوارثات الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير في الأول  
ما ذكره ومثاله في الثاني أم أبي أم الأب اه شيخنا (قوله وهي من أدلت الخ) أنت الضمير مع رجوعه إلى  
الغير المذكور لا كاستدابة التأنيث من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله كام أبي الأم) أي ونحوها كام أبي  
أم الأب ثم إسقاطهن وهو الأصح وقد استشكل الامام من حيث أنهن عمود النسب وأصل الموالود كل حكم  
انيط بالعصبة فهو متعلق بهن كاستحقاق النفقة والعتيق عند جريان الملك عليهن ورد الشهادة قال وإن نظرنا  
في سقوطهن من الارث فالحالات ساقطات عند من لا يورث بالرحم اه وقال البغوي أنه الصحيح عند  
الاصحاب وهو المتجه اه وقال الامام ايضا كيف يمكن إثبات بنات الحالات وبنات العمات والامومة  
والبعضية ثابتة للجدات المذكورات من أسقطن لزمه قطعاً إسقاط أولئك وإلا فهو اختلاط اه سم (قوله  
بخلاف أمهاته) أي فانهن يسقطن بهذا هو المتبادر من العبارة وفيه ان سقوطهن به إنما هو لادلائهن به  
وأمهات الأم كذلك يسقطن بما أدلين به وهو الأم فمن هذه الجهة لا فرق بين أمهات الأب وأمهات الأم وإنما  
يفرق بينهما من حيث ان أمهات الأب يسقطن بالأم مع عدم ادلائهن بها على خلاف القاعدة وان أمهات  
الأم لا يسقطن بالأب لعدم ادلائهن به على القاعدة اه رشيدى على مر بالمعنى فالأولى أن يجعل المراد من  
قوله بخلاف أمهاته انهن يسقطن بالأم فيكون محصل كلامه ان أمهات الأب يسقطن بالأم وان أمهات الأم  
لا يسقطن بالأب وهذا حسن وإن كان بعيداً من العبارة (قوله بخلاف من باقى) الذي ياتي ثلاثة بنت  
الأخت وبنت الأخ والعمة وهذا مسلم في العمة مطلقاً وفي بنت الأخت وبنت الأخ من الأب فقط اما بنت  
الأخت وبنت الأخ الشقيقتين أو اللتين من الأم فقط فهي أي بنتهما تدلى بالأم وإن كان بواسطة (قوله  
فبنت أخت) ظاهره سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم فهي باقساما الثلاث مقدمة على بنت الأخ كذلك كما  
يقضي عليه بقرينه كالأخت مع الأخ أي كما أن الأخت باقساما الثلاث مقدمة على الأخ كذلك فتقدم بنتها  
مطلقاً على بنته كذلك وقوله وتقدم أخت الخ أي وتقدم بنت أخت شقيقة على بنت أخت لأب وبنت أخت  
لأب على بنت أخت لأم (قوله فرع لو كان الخ) اشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات  
وتقديم الزوج ذكر كان أو أنثى على سائر الأقارب فالحكم الأولي يتقيد به قوله سابقاً فأمهات الوارثات  
الخ أي محل تقديم الجدات بعد الأم إذا لم يكن للمحزون بنت وإلا فتقدم عليهن والحكم الثاني يتقيد به  
قوله سابقاً ولا تن أم الخ أي محل تقديم الأم في الحضانة إذا لم يكن للمحزون زوج ذكر كان أو أنثى فان  
كان قدم عليها وعلى سائر الأقارب وعبارة شرح مر وأولاهن أم ثم قال نعم يقدم عليها ككل الأقارب  
زوجة محزون يتأق وطؤه لها وزوج محضونة تطيق الوطء اذ غيرها لا يسلم اليه ثم قال أمهات لها نعم يقدم  
عليهن بنت المحزون انتهت هذا ولو آخر هذا الفرع عن قوله فيما ياتي ولو اجتمع ذكور واثناث الخ لكان  
أولى ليقيد به قوله هناك ايضاً فأمهاته أي محل تقديم الأب إذا لم يكن للمحزون بنت والا قدمت  
عليه ومحله إذا لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله أو زوج يمكن الخ) وإن لم تزف له الزوجة فيثبت حقه  
بنفس العقد فلم يأخذها بمن له حضانتها قهر عليه في هذه الحالة ولو كان كل من الزوج والزوجة محضوناً  
فالحضانة لحاضن الزوج لأنه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلبي امرها من ينصرف عنه توفية  
لحقها من قبل الزوج اه ع ش على مر (قوله فلا بد أن تطيقه) أي لا بد أن يتأق وطؤه لها وأن تطيقه  
والأفلا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا إذا كان الزوج بمكنه الوطء والزوجة مطيقة  
والأب ان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأق منه فلا تقدم على غيرها اه حل (قوله وتثبت الحضانة  
لأنثى الخ) أي غير من مر من الاناث وقوله لم تدل بذكر غير وارث أي بان أدلت باناث كتبت الخالة  
وبنت العمة أو بذكر وارث كتبت العم لغیرام كما يعلم من تعداد المثال وقوله علم من التقيد الخ فيه

الصالح في فتاويه هنا (وتثبت) الحضانة (لأنثى قريبة غير مجرم) لم تدل بذكر غير وارث كما علم من التقيد بالوارثات



ان التقييد السابق في الجندات والكلام هنا في الحوائثي الا ان يقال انه علم بطريق المقايسة اي يقاس ما  
 هنا على ما تقدم في التقييد بما ذكره وقوله وان كانت غير محرم الوالو للحال وفيه مع المنكر كما ذكره اذ يصير  
 التقدير وثبت لاثني غير محرم والحال انها غير محرم وكأن الحامل له على ما ذكره التوطئة للتعليل بقوله  
 لشفتها الخ وان كانت غير ضرورية وقوله كبرت خال اي سواء كان شقيقا او لاب او لام فقوله لام  
 خاص بقوله وبنت عم لكنه جرى على ضعيف في بنت الخال اذ المعتمدان الحضانة تثبت لها وان كانت  
 لا تثبت للخال لان شرط ثبوتها المذكور كما يأتي ان يكون وارثا وما جرى عليه في بنت العم لام هو المعتمد  
 وان جرى بعضهم على انها تثبت لها وقوله وكذا من ادلت الخ فصله بكذا لانه غير مفهوم مما تقدم ومقتضاه  
 ان الحضانة في هذه الحالة لاحق لها في الحضانة مع ان مقتضى ما سيأتي في قوله ولا تسلم مشتة الخ ان حقه  
 باق وهو كذلك بل هذا في الحقيقة مفهوم قول المتن الاتي ولا تسلم مشتة الخ اذ مفهومه ان المحضون المشتة  
 يسلم لاثني غير المحرم مع انه ليس كذلك فكان عليه ان يقول في المنطق الاتي ولا يسلم مشتة ذي كرا كان او  
 اثني لغير محرم كذلك يشمل ما ذكره هنا (قوله كبرت خال) اي لانها تدلي بمن لاحق له في الحضانة أصلا  
 وهو ضعيف والمعتمد استحقاقه او على عدم ثبوتها لبنت العم لام يفرق بان بنت الخال اقرب للام من بنت  
 العم للام لان اباهما الذي هو الخال اقرب للام كذا قيل اه حل (قوله وبنت عم لام) هذا هو المعتمد  
 خلافا لما في الجلال المحلي في شرح الاصل في ثبوتها لبنت العم لام لشفتها بالقرابة وهدايتها الى الترية  
 بالانوثة وان ادلت بذكر غير وارث اه حل (قوله محرم ما كان كاخ) وابنه وعم واب وجد ولا  
 يشمل المحرم الابن اذ لاحق له فيها اخذ من قوله بترتيب نسكاح وقوله او غير محرم الابن العم وقوله  
 لان الجدة مقدم الخ اي ولا تثبت لان بخلافه في الارث وقوله ولا تسلم مشتة الخ راجع لقوله ولد ذكر  
 قريب الخ ولو قال كما علمت مما سبق ولا يسلم مشتة ذي كرا كان او اثني لغير محرم كذلك لكان يرجع  
 أيضا لقوله وثبت لاثني قريبة الخ وقوله فلو فقد في الذكر الارث والمحرمية فيه ان المذكور في المنطوق  
 القرابة لا المحرمية وفيه ايضا انه عم في المنطوق بقوله محرم ما كان او غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في  
 المفهوم وفيه انه في بقية المفهوم قال او القرابة دون الارث فكان عليه ان يقول فلو فقد في الذكر  
 الارث والقرابة ويمثل له بالاجانب ثم يقول او الارث دون القرابة ويمثل له زيادة على ما مثل  
 به بما مثل به للاول فان القريب غير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله كما في النكاح) يرد  
 عليه ان الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح اه حل (قوله ولا تسلم مشتة الخ) ظاهر  
 كلامه ان المحضون الذكور يسلم لغير المحرم اي لذكر غير المحرم ولو كان مشتة والراجح انه لا يسلم  
 له اخذ من العلة فكان من حقه ان يقول ولا يسلم مشتة له الخ وينبغي ان يكون ذلك اذا وجدت ترية  
 والا بان انتهت فتسلم له اه حل وعبارة الروض وشرحها وابن العم ونحوه من هو وارث غير محرم يتسلم  
 الصغيرة التي ثبت له حضانتها كالصغير لا من تشبهى فلا يتسلمها بل يعين لها امرأة ثقة باجرة وبدونها وانما  
 وانما كان النعمين له لان الحضانة له ويفارق ثبوت الحضانة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر  
 المشتة بان الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولا اختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية  
 والارث فان كانت له بنت مثلا يستحى منها على ما مر في العدد سلمت اليها باذنه وعبارة الاصل  
 سلمت اليه اي جعلت عنده مع بنته وهو حسن لا يعدل عنه نعم ان كان مسافرا وبنته معه لا في رحله  
 سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته بهذا يجمع بين كلامي الاصل والمنهاج واصله حيث  
 قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها قال الاسنوي ويعتبر كونها ثقة انتهت (قوله ولا تسلم  
 مشتة الخ) اي بخلاف نحو بنت العم اذا كان ابن العم صغيرا يشتهى فانه لا حضانة لها كما سلف  
 لان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا لو نكحت بطل حقه بخلاف الذكر ثم

فيما مر (كبرت خالة) وبنت  
 عمه وبنت عم اغيرام وان  
 كانت غير محرم لشفتها  
 بالقرابة وهدايتها الى  
 الترية بالانوثة بخلاف  
 غير القريبة كالمعتقة وبخلاف  
 من ادلت بذكر غير وارث  
 كبرت خال وبنت عم لام  
 وكذا من ادلت بوارث  
 او باثني وكان المحضون  
 ذكر ايشتهى (و) تثبت  
 (لذكر قريب وارث)  
 محرم ما كان كاخ او غير  
 محرم كان عم او فور شفته  
 وقوة قرابته بالارث  
 والولاية ويزيد المحرم  
 بالمحرمية (بترتيب) ولاية  
 (نسكاح) هو اول من قوله  
 على ترتيب الارث لان  
 الجدة مقدم على الاخ هنا كما  
 في النكاح بخلافه في الارث  
 (ولا تسلم مشتة لغير  
 محرم) حذرا من الخلوة  
 المحرمة



قضية كلامهم ان المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه به سم (قوله بل تسلم لثقة يعينها هو) اى ولو باجرة من ماله لان الحق له في ذلك اه شرح مر (قوله يعينه هو) اشار بهذا الى ان الصفة جرت على غير من هى له اه شيخنا (قوله وان اجتمع ذكورا الخ) تلخيص القول فيه ان الولد الرقيق حضنته لسيده الا اذا كان قبل السبع واه حرة واما الحر فيقدم فيه الام ثم امهاتها الوارثات ثم الاب ثم امهاته كذلك ثم الجد ثم امهاته كذلك ثم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام ثم خالة كذلك اى لا بوين ثم لام ثم بنت اخنت لا بوين ثم لاب ثم لام ثم ولد اخ لا بوين ثم لاب ثم بنت الاخ للام ثم عمه لا بوين ثم لاب ثم لام ثم عم لا بوين ثم لاب ثم بنت الخالة لا بوين ثم لاب ثم لام ثم بنت الخال على ما في الروض كذلك ثم بنت العم كذلك ولد العم لا بوين ثم لاب ثم يقدم انثى كل من الاصناف المذكورة قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ لا بوين ثم لاب ثم لام قال وتروهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل اخت على مساويها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ لا بوين اه ويوافقه اطلاق العزيز والروضة تقديم الاخوات على الاخوة وعليه جرى صاحب الانوار (فائدة) المدلية بانثى تقدم على المدلية بذكر فتقدم بنت الاخت على بنت الاخ عند استواء المرتبة اه سم (قوله فامهاتها فاب فامهاته) اشتملت هذه العبارة على احكام ثلاثة تقديم الام على امهاتها وتقديمهن على الاب وتقديمه على امهاته وقوله لما مر اما تعليل الاول فقد ذكره صريحا فيما مر بقوله لو فور شفقتها واما تعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاناث اليق بها الخ واما تعليل الثالث فلم يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وانما يؤخذ من خارج وهو ان الاب اقوى من امهاته فقدم عليهن اشار لهذا الحلبي اذا علمت ان في عبارته نوع اجمال يتعب الفهم وعبارة الحلبي قوله وان علاما مر اى من تقديم الام على امهاتها لو فور شفقتها وقدمت امهات الام على الاب لانها بالنساء اليق وقدم الاب على امهاته لانه اقوى وقدمت امهات الام على امهات الاب لقوتهن انتهت (قوله وان علمت) اى الام وهو مستدرك الا ان يقال ذكره لمشاكلة الغاية السابقة على وزان ما مر عن الحلبي واما الجواب بان المراد وان علمت امهاتها فهو مستدرك ايضا من الجمع لمضاف لمعرفة فيعم (قوله فالاقرب من الحواشي) عبارة اصله مع شرح مر وقيل تقدم عليه اى الاب الخالة والاخت من الاب او الام ارمالا لا لانهما بالام كما هاتما ورد بضمف هذا الادلاء اه (قوله فاقرب من الحواشي) ولا يخالف هذا ما مر من تقديم الخالة على ابنة اخ واخت لان الخالة تدلى بالام المقدمة على السكل فكانت اقرب هنا من تدلى بالموثر عن كثيرين اه شرح مر (قوله اصبروا بصر) نطف مغاير اه ع ش على مر فالاول من الصبر والثاني من البصيرة اى العلم اى الاناثة اشده صبرا على التربية وازيد بصيرة وعلمها بوجوهها (قوله فتقدم اخت على اخ) قضية عبارته ان الاخت ولو من الام على الاخ ولو من الابوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقيس عليه ما شابهه كبنت الاخ وغيرها اه بروقد تقدم وبالجمل فمسئلة الخالة مستثناة من ذلك اه سم (قوله فلا يقدم على الذكر) اى في محل لو كان انثى لقدم عليه اه شرح الروض فلو كان للمحضون اخوان ذكر وخنى كالذكر فيقرع بينهما ولا يجعل كالا نثى حيث يقدم على الذكر بدون قرعة وقوله صدق يعينه اى فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت انوثته يعينه (قوله ولا حضنة لغير حرا الخ) في الزركشى عند الجر جاني في الشافى من الشروط ان لا يكون مغفلا وروحسن وعد المساوردى والقاضى ابو الطيب في كتاب اللقيط منه الرشيد فاسفاه ليس اهلا لحضانة الطفل قلت وعليه نص الشافى هنا الى ان قال والصحيح انه اى الفقير اهل للحضانة كالغنى اه وفي شرح الروض ولا حضنة لذى الولاء لفقد الملك والقربة اللذين هما في مظنة الشفقة ولا لابرص واجذم كما في قواعد العلائى ولا لاعى كما اتى به عبد الملك بن ابراهيم المقدسى من اثمتا ومن اقران ابن الصباغ واستنبطه ابن الرفعة من كلام الامام ثم قال وقد يقال ان باشره غيره

(بل) تسلم (الثقة بعينها) هو  
كنته فلو فقد في الذكر  
الارث والمحرمية كابن  
الحال وابن العم أو الارث  
دون المحرمية كالحال والعم  
للأم وابي الأم أو القرابة  
دون الارث كالمعتق فلا  
حضانة له لعدم القرابة  
التي هي مظنة الشفقة في  
الاخيرة ولضعفها في غيرها  
وذكر قرينة وقريب من  
زيادتي في غير المحرم (وان  
اجتمع ذكور واناث فأم)  
تقدم (فأمهاتها) وان علمت  
(فأب فأمهاته) وان علا  
لأمر (فالأقرب) فالأقرب  
(من الحواشي) ذكرها كان  
أوثق (ف) ان استويا قربا  
قدمت (الانثى) لان الاناث  
اصبروا بصرة فتقدم اخت  
على اخ وبنت اخ على ابن  
اخ (ف) ان استويا ذكورة  
وانوثة قدم (بقرة) من  
خرجت قرعته على غيره  
والخثى هنا كالأذكر فلا  
تقدم على الذكور فلو ادعى  
الانوثة صدق يمينه (ولا  
حضانة لغير حر) ولو



وهو مدبر الأمور فلا منع وذهب في المهمات إلى حضانتها إذ لا يلزم الحاضن تعاطيها بنفسه بل له الاستئابة وقد صرحوا بجواز استئجار أعمى للحفاظ أجارة ذمة لا إجارة عين وما قاله هو مقتضى كلام المصنف وغيره ومثله يأتي في البرص والجدام اهـ وعبارة العباب ولا أعمى اهـ أي لا حضانة له ورأيت بخط شيخنا البرلسي وأما العمى فالظاهر أنه لا يقدر بخلاف الجدام والبرص فالظاهر أنهما قادحان اهـ سم (قوله ولا حضانة لغير حر) شروع في موانع الحضانة والمذكور منها هنا ستة ويعلم سابع من قوله الاتي ولو سافر أحدهما لا ينقله الخ (قوله ولا حضانة لغير حر الخ) عبارة أصله مع شرح مـ ولا حضانة على حر أو رقيق ابتداء ولادوا ما الرقيق أي لمن فيه رق وإن قل لنقصه وإن أذن سيده لأنها لا توهى على القن لسيدته لكن يسن نزعه من أحد ابويه الحر من قبل التمييز وقد ثبتت لام قبة فيما لو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانة ولدها التابع لها في الإسلام ما لم تزوج لفرأغها إذ يمنع على السيد قربانها مع وفور شفقتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره انتهت (قوله إلا إذا كان يسيرا كيوم في سنة) ويتجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه ولم أر لهم كلاما في الأغنام والأقرب أن الحالك يستنيب غير من أغنامه ولو قيل بمجيء ما مر في ولي النكاح ولم يبعدها شرح مـ وقوله بمجيء ما مر أي من أنه ان دام ثلاثة أيام فكثر انتقلت الولاية للأب بعد ولا انتظرت الأفاقة ثم رأيت في حج اهـ ع ش عليه وعبارة حل قوله إلا إذا كان يسيرا كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضانة لوليه وأما الأغنام فينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في أول النكاح من أنه ان اعتيد قرب زواله أناب الحالك عنه من يحضنه والافتتقل الحضانة لمن بعده وإن كانوا أفرقا بين الحضانة والنكاح في بعض الصور وذلك إذا امتنعت الأم فانها تنتقل الحضانة لمن بعدها لا للحاكم انتهت (قوله وغير أمين) كفاسق وتكفي العدالة الظاهرة إلا إذا اراد اثبات الأهلية فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجود الأهلية بيمينه والأفلا بد من اثبات الأهلية أي العدالة بالبينة اهـ حل (قوله وغير مسلم عليه) أي على مسلم بخلاف العكس لأن المسلم يلى الكافر وأفهم كلامه بثبوت الكافر على الكافر وهو كذلك اهـ شرح مـ (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) فان أرضعته فلها أجارة الرضاع والحضانة حينئذ ياتي هنا ما مر في من رضيت بدون ما رضيت به اهـ م رأي إذا لم ترضع إلا بأجرة وهناك متبرعة أو الأباجرة المثل وهناك من يرضى بأقل منها سقطت حضانتها اهـ رشيدى (قوله ولا لذات لبن لم ترضع الولد) مفهومه استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال مـ المعتمد الاستحقاق كادل عليه كلام المحرر فانها لا تنقص عن الذكر اهـ سم اهـ ع ش (قوله ولا أنا كحة غير أبيه) أي بمجرة العقد وإن كان الزوج غائبا صرح به في الام وفي العباب تبع الفتاوى القاضي الحسين نعم لو استؤجرت الحضانة ثم تزوجت في المدة لم ينزع منها اهـ شوبرى وعبارة شرح مـ وقد لا تسقط بالزوج ليكون الاستحقاق بالأجارة بان خالع زوجته بالف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها في أثناء السنة لأن الأجارة عقيد لازم انتهت (قوله ولا أنا كحة غير أبيه) أي بمجرة العقد وإن كان الزوج غائبا كما صرح به في الام وقوله غير أبيه أي الطفل أما أنا كحة أبي الطفل وإن علا حضانتها باقية وصورة نكاحها لا يبه أن يزوج الرجل ابنة بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده اهـ برلسي اهـ سم على منهج اهـ ع ش على مـ (قوله وإن رضى) أي الغير ومحلها ما لم يرض الاب والافان رضى كل من الاب والغير استحققت ولكل منهما الرجوع متى شاء اهـ شيخنا (قوله وإن رضى) أي غير الاب ومحلها إذا لم يرض الاب وكذا غيره من كل ما انتهت إليه الحضانة من الأقارب فان رضى الاب بقي حق الام في الحضانة ولكل من الاب وزوجها الذي نكحته الرجوع عن الرضا متى شاء وعبارة الحلبي وقوله وإن رضى أي الغير ما لم يرض الاب بذلك والأفحقها باق وكتب أيضا ما لم يرض الاب والام يسقط حقها والاب أن يرجع عن الأذن كالزوج ويشترط سلامة الحاضنة عن الموعى يشغلها عن الحركة إذا كانت تباشر بنفسها ومن جدام أو برص أن خالطه لما يخشى من العدوى ومعنى لا عدوى الوارد في الحديث أنها ليست مؤثرة

مبعضا (و) غير (رشيد)  
من صبي وسفيه ومجنون وإن  
تقطع جنونه إلا إذا كان  
يسيرا كيوم في سنة (و)  
غير (أمين) لأنها ولاية  
وليسوا من أهلها نعم لو  
أسلمت أم ولد كافر  
حضانتها لها وإن كانت  
رقيقة ما لم تنكح لفرأغها  
لأن السيد ممنوع من قربانها  
وتعبرى بغير حر ورشيد  
أعم من تعبرى برقيق  
ومجنون (و) غير (مسلم  
عليه) أي على مسلم لأنه  
لا ولاية له عليه (و)  
لا لذات لبن لم ترضع  
الولد) إذ في تكليف الاب  
مثلا استئجار من ترضعه  
عندها مع الاغتناء عنه  
عسر عليه (و) لا (نا كحة  
غير أبيه) وإن رضى لأنها  
مشغولة عنه بحق الزوج



بذاتها وانما يخلق الله ذلك عند الحاجة كثير انتهت ومثله في شرح م ر ثم قال اعني م ر ولو قام بكل من  
 الاقارب مانع من الحضانة رجع في امر ما القاضى الامين فيضعه عند الاصلح منهم او من غيرهم كما يحسنه  
 الاذرعى وغيره خلافا لما وردى في قوله لا يختلف المذهب في ان ازواجهم اذا لم يمنعوهم يكن باقيات على  
 حقهن فان اذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وان بعدت او زوج ثنتين قدمت قرباهما (قوله الامن له  
 حق في حضانة) تصدق هذه العبارة بصورتين الاولى ان يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو نزح من  
 الام كانت حضنته له والثانية ان لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو نزح المحضون من الام كانت حضنته لمن  
 هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به م ر وحج (قوله وابن اخيه) وانما  
 يتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام وامهاتها كان تزوجت اخت الطبل لآمه بابن اخيه  
 لآيه فانها تقدم على ابن اخيه اه شرح خطيب على المنهاج والاشكال مبنى على ان الحاضنة كانت هي الام  
 ووجه الاشكال اخا الطفل ان كان شقيقه فابنه ابنه والامه فكذلك اولايه فهي منكوحه الاب ومحصل  
 الجواب تصوير المسئلة بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهي اخته لآمه فيجوز ان تزوج بابن اخيه لآيه اه  
 شيخنا (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلقت المنكوحه ولو رجعية حصنت حالها وان لم تنقض غدها ان  
 رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له لزوال المانع ومن ثم لو اسقطت الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا  
 رجعت عاد حقها اه شرح م ر (قوله فان زال المانع ثبت الحق) استشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر  
 للارشد من اولاده فاستحقه احدهم لكونه الارشد ثم صار غير ارشد ووجدوا حذار شد منه استحق ولو  
 عاد الاول ارشد لم يستحق واقول يرجع ما قاله وعلى تسليمه فالفرق ان هنا المانع غاية الامر انه مشروط  
 بشرط فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل للوصوف فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره لم يعد  
 اليه يعود فليتأمل (فرع) قال في المنهاج هنا وان غابت الام وامتنعت فللمجدة على الصحيح فقوله او  
 امتنعت منه تعلم عدم الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المؤن عليها فقد الاب فتجبر به عليه ابن الرقة  
 ذكر ذلك الزركشى اه سم (قوله والمميز ان افترق ابواه الخ) ظاهر اناطة الحكم بالمميز انه لا يتوقف على  
 بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بلا تمييز بقى عند امه والثاني ظاهر واما الاول فقياس ما مر في كونه لا يؤسر  
 بالصلاة قبل السبع وان ميز انه لا يجبر حيث لم يبلغها وقد يفرق بان عدم الامر بالصلاة لما فيها من المشقة  
 فيخفف عنه حيث لم يبلغ البيع بخلاف ما هنا فان المدار فيه على ما فيه صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وان لم  
 يجاوز السبع اه ع ش م ر وفي قل على الجلال والمميز من وصل الى حالة بحيث ياكل وخذ  
 ويشرب وحده ويستنجى وحده ولا ينفق بسبع سنين (قوله ان افترق ابواه من النكاح) وبقي ان يكون  
 كالا فراق من النكاح ان لا يفرق فيه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف علمهما وكان كل منهما لا ياتى للاخر  
 لان ذلك في معنى الافراق من النكاح وكذا اذا كان ياتيه لكن احيا نالا ياتى فيها القيام بمصالحه كذا في  
 حاشية التحفة وفيه نظر لان فرقة النكاح اوجبت مانعا من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل  
 التعبد في وقته اذا لا مانع تأمل اه شوبرى (قوله وصلاحا) اما اذا صلح احدهما فقط فلا تخيير والحضانة له  
 فان عاد صلاح الاخر انشئ التخيير اه شرح الروض (قوله فعند من اختار منهما) وظاهر كلامه تخيير  
 الولد وان اسقط احدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والرويانى فلو امتنع  
 المختار من كفالة كفالته الاخر فان رجع الممتنع منها اغيد التخيير وان امتنعوا بهدما مستحقان  
 لها كجد وجدة خير بينهما والا اجبر عليهما من تلزمه نفقته لانهما من جملة الكفالة اه شرح م ر  
 (قوله خير غلاما) اى وانما يدعى بالغلام المميز اه شرح م ر قال في المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال  
 قال الازهرى وسمعت العرب تقول للولد حين يولد ذكر اغلاما وسمعتهم يقولون للسكهل غلاما وهو  
 ناش في كلامهم فلم يخص الغلام بالمميز اه ع ش عليه (قوله ار غيره من الحواشي) اى

(الامن له حق في حضانة)  
 بقيد زده بقولى (ورضى)  
 فلها الحضانة وتعييرى بذلك  
 اعم من قوله الا عمه وابن  
 عمه وابن اخيه (فان زال  
 المانع) من روق وعدم رشد  
 وعدالة وغير ذلك بما ذكر  
 (ثبت الحق) لمن زال عنه  
 المانع هذا كله في ولد غير  
 مميز (والمميز ان افترق  
 ابواه) من النكاح وصلاحا  
 خير فان اختار احدهما  
 (قوله) عند من اختار  
 منهما) لانه صلى الله عليه  
 وسلم خير غلاما بين ابويه  
 رماه رواه الترمذى وحسنه  
 والغلام كالغلام (وخير)  
 المميز (بين ام) وان علت  
 (وجدوا غيره من الحواشي)



كاخ أو عم أو ابنة كالأب بجامع العصوبة (كاب) (٥٢٢) أي كما يخير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خالة) كالأم (وله بعد اختيار

لا أحدهما) (تحول للاخر)  
ولم تذكر منه ذلك لانه قد  
يظهر له الأمر على خلاف  
ما ظنه أو يتغير حال من  
اختاره قبل نعم ان غلب  
على الظن ان سبب تكرره  
قلة تمييزه تركه عند من يكون  
عنده قبل التمييز وقولي أو  
غيره من الخواشي اعم من  
قوله وكذا اخ أو عم لكن  
قيد في الروضة كاصلا تبعا  
للغوى التخيير في مسألة  
ابن العم بالذكر والمعتمد  
خلافه وبه صرح الرويان  
وغيره وإن كانت المشقة  
لا تسلم له كما مر (ولاب)  
مثلا (ان اختيار منع انثى  
لا ذكر زيارة أم) لتالف  
الصيانة وعدم البروز  
والأم أولى منها بالخروج  
لزيارتها بخلاف الذكر  
لا يمنعه زيارتها مثلا يالف  
العقوق ولا لانه ليس بعورة  
فهو أولى منها بالخروج  
وخرج بزيارة الأم عيادتها  
فليس له المنع منها لشدة  
الحاجة اليها (ولا يمنع اما  
زيارتها) أي الذكر  
والانثى (على العادة) كيوم  
في أيام لافي كل يوم ولا  
يمنعها من دخولها بيته وإذا  
زارت لا تطيل المكث  
(وهي أولى بتمريضهما  
عنده) لانها اشفق وأهدى  
اليه هذا (ان رضى) به  
(ولا فعندها) ويعودهما

الذكور من العصبية أخذ من قوله بجامع العصوبة اه ع ش (قوله كاخ أو عم) أي على هذا الترتيب  
وظاهر كلام شرح الروض ان الخواشي كلهم في مرتبة واحدة حررا حل (قوله كاب وأخت أو خالة)  
تقدم انه عند اجتماع الذكور والاثاث يقدم الأب على سائر الخواشي ومن جعلتهم الأخت والخالة فالأب  
مقدم عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التمييز عند الأخت أو الخالة ونخيره بعدها بين من كان  
عندها وبين الأب وهذا لا يتأتى إلا على الضعيف المتقدم القائل بتقديمها على الأب فليتام وليحرم ثم  
رايت في سم ما نصه قال في الارشاد وخير عيز بين مستحقة واحق قال شارحه وهو يفيد انه لا تخيير بين  
الأب والأخت ولا بينهما وبين الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما في الروضة واصلا وما في المنهاج من ترجيح  
التخيير بين الأب والأخت وبين الخالة تفريع على المرجح وهو تقديمها على الأب قبل التمييز (قوله  
لغير أب) أي شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخير بينهما وبين الأب لانها لم تدل بالأم اه سم وهذا مشكل  
لما تقدم أن الأخت إلى الأب فقط مقدمة على التي للام فقط فلا حق في الحضنة الثانية مع وجود الأولى  
فكيف يتأتى تخيير المحضون بين الثانية وبين الأب مع وجود الأولى (قوله تحوله للاخر) أي وإن لم يطلبه  
أي الآخر بخلاف مجهر النسب ليس له بعد اختيار أحدهما تحول الآخر لتعاقب حق الغير اه حل (قوله  
بالذكر) أي بما إذا كان المحضون ذكرا (قوله ولاب ان اختيار منع انثى) أي يندب له ذلك اه ع ش على  
مر (قوله لا يمنعه زيارتها) أي لا يجوز له ذلك كما صرح به البندنجي ودل عليه كلام الماوردي اه شرح  
مر (قوله فليس له المنع منها) لشدة الحاجة اليها ويتجه ان محله تمكينها من الخروج عند انتفاء ربة قوية وإلا  
لم يلزمه اه شرح مر أي بل الظاهر حرمة تمكينه من ذلك اه ع ش عليه ويجرى هذا القيد في صورة جواز  
تمكينها من الخروج للزيارة بالأولى اه رشيدى (قوله لافي كل يوم) إلا ان يكون منزلها قريبا فلا بأس  
بدخولها كل يوم قاله الماوردي اه شرح مر وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة  
في حق البعيدة إنما هي على الأم فاذا تحملتها وانته كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشقة فافرق بين القرية  
البعيدة اه ع ش عليه وعبرة الرشيدى قوله إلا ان يكون منزلها قريبا حاصل هذا مع ما قبله ان منزلها إن  
كان قريبا فجاءت كل يوم لومه تمكينها من الدخول وان كان بعيدا فجاءت كل يوم فله منعها ولا يخفى ما فيه  
وأي فرق بين القريب والبعيد والمشقة في ذلك إنما هي عليها لا عليه ولعل الماوردي مفروض في غير ما يتعلق  
بالمنع وإلا فلا يظهر له وجه ثم ظهر ان وجهه النظر إلى العرف فان العرف ان قريبا المنزل كالجار يتردد  
كثيرا بخلاف بعيدة انتهت (قوله ولا يمنعه من دخولها بيته) أي يحرم عليه ذلك وتدخله قهرا عليه ولها  
ان لا تكتفى باخراج الولد اليها على الباب اه حل (قوله وهي أولى بتمريضها عنده الخ) ولا يمنع الأم  
من حضور تجهيزها في بيته اذا ما قار له منعها من زيارة قبرهما اذا دفن في ملكه والحكم في العكس كذلك  
ولو تنازع في دفن من مات منهما في تربة أحدهما اجيب كما بحثه بعض المتأخرين اه شرح مر وقوله في  
تربة أحدهما أي التربة التي اعتادا أحدهما الدفن فيها ولو مسجلة وقوله اجيب الأب أي حيث لم يترتب عليه  
نقل محرم كان مات عندهما والأب في غير بلداه اه ع ش عليه (قوله في الحالين) أي حالتي تريضهما  
عندها أو عنده اه شيخنا (قوله ليعلمه الامور الدينية والدنيوية الخ) عبارة اصله مع شرح مر وان  
اختارها ذكر فعندها ليلا وعنده نهارا ليؤدبه وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليتها بكل  
محمود ويسله رجوعا بالكتب بفتح الميم والتأويل يجوز كسر التاء أي مع فتح الميم وهو اسم محل التعلم وسماه  
الشافعي رضي الله عنه بالكتاب كما هو على الالسنه ولم يبال انه جمع كاتب وخرقة يعلم من الأول الكتابة  
ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي انه ليس لأب شريف تعليم ولده صنعة  
تزرى به لان عليه رعاية حظه ولا يكره إلى امه لعجز النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولدان وجد  
ولا أفلى من عليه نفقته رافقيا ان الصلاح في ساكن بلد ومطابقته بقربه وله منها ولد مقم عندها في مكتب

ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذكر فعندها ليلا  
وعنده نهارا) لعلمه الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به لان ذلك من مصالحه



(او) اختارتها (انثى فعندها

ابدا) اى ليسلا ونهارا  
لاستواء الزميين في حقها  
(ويزورها الاب على  
العادة) ولا يطلب  
احضارها عنده (وان  
اختارهما) بمن (اقرع)  
بينهما وبكون عند من  
خرجت فرغته منهما (او  
بختار) واحدا منهما (فالام  
أولى) لان الحضنة لها ولم  
بختار غيرها وكالاتى فيما  
ذكر الخنثى (ولو سافر  
احدهما) اى اراد سفر  
(لا لنقلة) كحج وتجارة  
ونزعة فهو اعم من قوله  
سفر حاجة (فالقيم) أولى  
بالولدميزا كان أولا حتى  
يعود المسافر لخطر السفر  
طالت مدته او لا ولو اراد  
كل منهما سفر حاجة فالام  
أولى على المختار في الروضة  
(او لها) اى لنقلة (فالعصبة)  
من اب او غيره ولو غير  
محرم أولى به من الام حفظا  
للسب وانما يكون أولى به  
فيما اذا كان هو المسافر (ان  
امن خوفا) في طريقه  
ومقصده والا فالام أولى  
وقد علم بما مر انه لا تسلم  
مشتبه لغير محرم كابن عم  
حذر من الخلوة المحرمة بل  
لشقة توافقه كبنته واقتصار  
الاصل على بنته مثال  
(فصل) في مؤنة المملوك  
ومامعها (عليه) اى المالك  
(كفاية رقيقه غير مكاتبه)  
مؤنة من قوت وادم وكسوة  
وماء طهارة وغيرها

بانه ان سقط حظ الولد باقامته عندها فالحضنة للاب رعاية لمصاحته وان اضرب ذلك بامه ويؤخذ منه ان  
مثل ذلك بالاولى مالم يكن في اقامته عندها ربة قوية انتهت (قوله وانثى فعندها ابدا) وظاهر كلامهم  
عدم جريان التخيير بين ذكرين وانثيين كاخوين واختين وهو ما نقله الاذرعى في الانثيين عن فتاوى  
البعوى ونقل عن ابن القطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما وهو الوجه لانه اذا خير بين غير  
المتساويين فبين المتساويين أولى اه شرح مر (قوله ويزورها الاب على العادة) مقتضى ذلك منعه من  
زيارتها ليلا كما صرح به بعضهم لما فيه من الرية والتممة وظاهر انها لو كانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله  
الا باذن منه فان لم ياذن اخرجتها اليه ليراه ويتفقد حالها ويلاحظها بالقيام بمصالحها ولها بعد بلوغها  
الا نفراد عن ابويها مالم يوجد فيها ربة فلو لا نكاحها منعها من الانفراد بل يضمها اليه ان كان محرما والا  
فألى من ياتمنها بموضع لا تقرب ولا حظها والوجه كما قاله ابن الوردي في بهجته في امر دثبت ربة في انفراده  
ان لوليه منعه منه كما ذكر اه شرح مر وقوله فان لم ياذن اخرجتها اليه الخ وينبغي ان يجب عليها تمكينه من  
دخوله المنزل اذا كانت مستحقة لمنعته ولا زوج لها بل ان شاءت اذنت له في الدخول حيث لا رية ولا  
خلوة وان شامت اخرجتها له وعليه فيفرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث  
اختارته الانثى وبين هذا بتيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخول الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد يشق  
عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جرد ذلك الى نحو الخلوة اه ع ش عليه (قوله فالقيم أولى) اى بالبلد  
مالم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة او ضياع مصلحة كالمو كان يعلمه القرآن او الحرفة وهما يبذل  
لا يقوم غير مقامه فالاب احق بذلك اه عن (قوله ولو اراد كل منهما سفر حاجة) الظاهر ان الظاهر  
ان الحاجة ليست بقيد بل مثلها النقلة وعبارة شرح مر فان اراده كل منهما واختلاف مقصدا وطريقا كان  
عند الام وان كان سفرها اطول ومقصدها بعد اه اى لان السفر فيه مشاق والام اشفق عليه من الاب  
(قوله فالعصبة أولى) اى مقيما كان او مسافرا اه شيخنا ومحل كون العصبة اذا سافر أولى به اذا لم يكن  
هناك عصبة آخر مقيم كان سافر الاب واقام الجد واقام الاخ او سافر الاخ واقام العم فان كان فالام أولى  
به من المسافر لوجود العصبة الآخر ذنبا اه شرح مر (قوله حفظا للسب) والمصلحة نحو التعليم  
والصيانة وسهولة الاتفاق نعم ان صحبت الام وان اختلفت مقصدهما ولم تصحبه وان اختلفت مقصدهما دام  
حقها كالمو عاد لهما معلوم فيما اذا اختلف مقصدهما ومحبته انها تستحق مقصدها لا غير اه شرح مر  
(فصل في مؤنة المملوك ومامعها) اى من قوله ولا اجبار امته الى آخر الفصل (قوله عليه كفاية رقيقه)  
اى وان كان مستحق المنفعة بنحو وصية او اجارة او مستحق القتل يرددة ونحوها وجبت نفقة المارته  
دون نفقة القريب المرتد لان الموجب هنا الملك وهو موجود ثم مواساة القريب والمهدر ليس من  
اهل المواساة اه حج اه سل وعبارة شرح مر وشمل كلامه كغيره مستحق القتل لحرابة او وردة او  
نحوهما اذ لا تسقط كفايته بذلك لان قتله بنحو يفه تعذيب يمنع منه خبر مسلم فاذا قتلتم فاحسنوا القتل  
ولان السيد متمكن من منع وجوبها عليه اما بازالة ملكه واما بقتله لان له ولا ية قتله بطريقه الشرعى وبهذا  
فارق عدم وجوب كفاية قريبة اذا كان غير محترم انتهت (قوله كفاية رقيقه) افهم قوله كفاية رقيقه  
ان المعتبر كفايته في نفسه وان زادت على كفاية مثله فتراعى زاداته ورغبته كما في نفقة القريب حتى يجب  
على السيد اجرة الطبيب وثمان الادوية وانما لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع بل  
الرقيق اول بذلك لان القريب قد يتكلف تحصيله اه شرح مر وقوله وان زادت على كفاية  
مثله قال حج والواجب اولا الشيع والرى نظير ما ياتى اى في علف الدواب وسقيها وقضية احالة  
الشارح ما هنا على نفقة القريب ان الواجب الشيع المعتاد اللهم الا ان يقال المراد بالشيع الذى قدمه  
في نفقة القريب اوله لاتمامه فلا يخالف ما هنا اه ع ش عليه (قوله وماء طهارة) ولو حصل له ماء الطهارة



ولو كان أعمى زمتا أو أم ولد أو أبقا لخبر مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه للمكاتب ولو كتابة فاسيدة لاستقلاله بالكسب واستثناؤه من زيادتي وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقاء البلد) من بروشيز وزيوت وقطن وكتان وصوف وغيرها لخبر الشافعي للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده ويراعى حال السيد في يساره واعساره فيجب ما يلقى بحاله من رفع الجنس الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجمال على غيرها في المؤنة (فلا يكفي ستر عورة) له وإن لم يتأذ بحر أو برد لأن ذلك يعد تقييرا وقولي (ببلادنا) من زيادتي ذكره الغزالي وغيره احترازا عن بلاد السودان ونحوها كما في المطلب (وسن أن يناوله عما ينعم به) من طعام وادم وكسوة للامر بذلك في الصحيحين المحمول على النذب كما سيأتي

فاتفق له لزمه تحصيله ثانياً وهكذا غاية الامر انه ياتى بتعمد اتلافه تاديبه على ذلك وانما لزمه تعدد التحصيل لحق الله تعالى اه سم على منهج وقياس ما مر في نفقة القريب من انها تبدل وان اتلفها انه يجب على السيد ابدالها ان اتلفها القن وان تكرر ذلك منه وعبارة سم على منهج (فرع) لو اتلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك منه عمد اغاية الامر ان له تاديبه على ذلك اه مر اه ع ش على مر (قوله) ولو كان أعمى زمتا (الخ) أو مدبراً أو صغيراً أو مروعاً أو مستاجراً أو موصى بمنفعة ابداً أو معاراً أو كسوة باه شرح مر (قوله أو آبقا) ويصور تمكن الآبق من النفقة حال اباقة بان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد اي فله المطالبة بنفقته تأمل اه سم على منهج ويمكن ان يصور أيضاً بالورفع امره لفاضى بلد الا باقى وطلب منه ان يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك حيث علم اباقة أو لا ليجمله على العود لسيد فيه نظر والا قرب انه يامر به بالعود الى سيده فان اجاب الى ذلك وكل به من بصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه ع ش على مر (قوله أو آبقا) منه يعلم انه لا تسقط نفقته بخروج وجهه عن طاعة السيد وهو كذلك خلا لما ذكره بعض الاصحاب ومن صور تمكن الآبق من النفقة حال اباقة ان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تأمل (فرع) يلزم السيد تحصيل ماء الطهارة للرقيق ولو في السفر اه مر ولا فرق بين ان يكون للسيد مدخل في افساد طعامه كسواه او لا بخلاف الزوج وفاقا في ذلك لحظ غير هو الفرق ظاهر ومنه ان الرقيق لا ياتى له تحصيل شيء من غير جمة السيد بخلاف الزوجة ولو امة يتاقي لها التحصيل من غير جمة الزوج اه سم (قوله لاستقلاله بالكسب) ولهذا قلزمه نفقة اقارب نعم ان اجناج المكاتب لزم السيد كفايته كما سيأتي في الكفاية وكذلك عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابة فعليه نفقته وهي مسئلة عذرة النقل اه شرح مر (قوله واستثناؤه من زيادتي) وكذا استثنى الامة المازوجة حيث اوجبت نفقتها على زوجها اه شرح مر (قوله من غالب عادة أرقاء البلد) قال الماوردي والمراد بذلك أى من جنس طعام المتوسطين لا المترفين ولا المقترين قال وعليه ان يدفع له طعامه مخبوزا وادامه مصنوعا بخلاف الزوجة وكان المعنى فيه انه لا يتفرغ لاصلاحه اه حج (اقول) لو دفع اليه الحب ومؤنته ومكنته من اصلاحه باستتجار ونحوه فالوجه الا كنفه بذلك اه سم على منهج اه ع ش على مر ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجوز له اى للسيد تبديله بما يقتضى تاخير الاكل المصلحة الرقيق اه شرح مر وقوله الا لمصلحة الرقيق قضيته انه لا تراعى مصلحة السيد في ذلك وان لم يؤد ابداله الى تاخير فاحش وينبغي ان يحل ذلك ما لم تدع اليه حاجة خاصة كان حصل للسيد ضيف يشق على السيد عدم اطعامه فاراد ان يقدم له ما دفعه للعبد ثم ياتي ببذله للعبد بعد زمن لا يتضرر فيه العبد بالتأخير اليه اه ع ش عليه (قوله ويراعى حال السيد في يساره واعساره) ويراعى ايضا حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ لا يخالف هذا ما ياتي عن الشارح من انه يكره تفضيل النفيس من العبيد لانه قيد ثم بان تكرر نقاسته لذاته وما هنا فيما لو كانت النفاسة لسبب النوع والصنف كالرومي مع الزنجي اه ع ش على مر (قوله وتفضل ذات الجمال) اى ندبا كما في شرح مر وأما ذو الجمال ففيه تفصيل فان كانت نقاسته لذاته كره تفضيله على الخسيس وان كانت لنوعه لم يكره كما يفيد كلام ع ش على مر وعبارة ع ش ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وسن في الاماء انتهت (قوله احترازا عن بلاد السودان ونحوها) فيكفي ستر العورة حيث اعتادوا ذلك فان اعتادوا عدم الستر مطلقا وجب سائر العورة اى عورة الصلاة فلا يجب في الامة ستر ما زاد على ما بين السرة والركبة هل ولو كانت تخرج الى الشارع في قضاء المصالح حيث اعتادوا ذلك الظاهر نعم والكلام في الحى فلو مات الرقيق فلا بد من ستر جميع البدن وان اعتادوا خلاف ذلك اه ح ل (قوله وسن ان يناوله الخ) نعم يتجه في امر دجيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوسه بطرق ريبة من سوء ظن به وقوع في عرضه عدم



والأولى أو يجلسه معه للأكل فإن لم يفعل روع له لقمة تسد مسد الأصغرة تثير الشهوة ولا تقضى النهمة ولو كان السيد يأكل ويلبس دون  
اللائق به المعتاد غالباً بخلاً أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقه على ذلك بل يلزمه (٥٣٥) رعاية الغالب ولو تنعم بما فوق

اللائق به حينئذ اه شرح مر (قوله والأولى أن يجلسه معه) أي ليتناول القدر الذي يشتهي ومحل ذلك فيما  
يظهر حيث لا رية تلحقه اه شرح مر (قوله فإن لم يفعل) أي أو امتنع المملوك من الجلوس مع سيده توقيراً  
له اه شرح مر (قوله روع له لقمة) أي قلبها في الدسم اه شيخنا وفي المصباح روعت اللقمة بالسمن  
ترويضاً سميتها وريفت بالياء مثله (قوله ولا تقضى النهمة) النهمة بلوغ الهمة في الشيء والنهم بالنحر يك  
افراط الشهوة في الطعام اه حل وعبرة ع ش النهمة بفتح النون الحاجة والشهوة كافي القاموس انتهت  
وفي المصباح نهم في الشيء ينهم نهمة بلغ همته فيه فهو نهم والنهم بفتح النون افراط الشهوة وهو مصدر من باب  
تعب ونهم نهما ايضاً زادت رغبته في العلم ونهم ينهم من باب ضرب كثر أكله ونهم بالشيء مبني للنهموم أولع  
به فهو منهوم (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وارد على قول الشارح ولو تنعم بما فوق اللائق به الخ  
كما يفيد كلام الرشيدى على مر وروى ابروداود عن المعروفين سويد قال دخلنا على أبي ذر بالربذة فاذا  
عليه بردو على غلامه مثله فقلنا يا أبا ذر لو اخذت برد غلامك إلى بردك كانت حلتك وكسوته ثوباً غيره  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوة تحت يده  
فليطعمه بما يأكل وليلبسه بما يلبس ولا يكلفه ما يثقله والجواب عنه ما ذكره الشيخ وفي المصباح الخول  
مثل الخدم والحشم وزناو معنى اه (فرع) تقدم في أول باب الصلاة أن على الابن امر المميز بالصلاة  
إذا مرقضاً لسبع سنين وضربه لعشر وكذا الصوم أن أطاقه وأن عليهم ما نهي عما يحرم وتعليمه ما يجب  
كالطهارة قال في المهمات والمناقب ومالك الرقيق في معنى الاب وكذا المودع والمستعير ونحوهما فيما يظهر  
قوله المحب الطبري ولا يقتصر في الأمر على مجرد صيغته بل لا بد معه من التهديد وتقدم هناك أمور أخرى  
تجربى هنا أيضاً فانظر ما اه سم (قوله انما هم اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة انهم أولاد ادم اه برماوى  
(قوله أو على أنه جواب سائل علم حاله) أي علم بخلافه أنه يقتصر على الالتقاء فائق بالحديث ردعاً وزجره إلى الرجوع  
عما هو فيه اه شيخنا عز بزي (قوله فلا تصير ديناً الخ) عبارة شرح مر فلا تصير ديناً إلا بفرض قاض أو  
نحوه وقد قال الرويانى لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدان وانفق على نفسك جازو كان ديناً على سيده  
انتهت وتقدم في الشارح في نفقة القريب التي أحال هذه عليها أنها لا تصير ديناً بالفرض بالفاء وإنما تصير  
ديناً بالفرض بالقاف وعبرة سم مانصه قوله إلا بما مر في مؤنة القريب منه فرض القاضي عند الشيخين  
وصورته هنا أن يفرضها القاضي ويأذن لمن ينفق عليه ليرجع فمما انفقه هذا المنفق صار له ديناً عليه هكذا  
أفاده مر وفي الحقيقة هذا في معنى الاقتراض من القاضي على المالك فمجرد الفرض لا أثر له وهذا هو  
صورته هناك ايضاً انتهت (قوله أو يؤجره أن امتنع) أو للتبويب لا للتخيير وكذا في جميع ما يأتي لأنه يجب  
على القاضي أن يراعى ما فيه الاحتياط للمالك اه بش وعبرة شرح مر وتحريره أن الحاكم يؤجر جزءاً  
من ماله بقدر الحاجة أو جميعاً ان احتجج اليه أو تعذر إيجار الجزء فان تعذر إيجاره باع جزءاً منه بقدر الحاجة  
أو كله ان احتجج اليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه اما هرفيتعين فعل الاحتظة من بيع القن أو  
اجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد امره) الظاهر أنه تنازعه كل من يبيع وامتنع وقوله  
أو غاب عطف على امتنع اه شيخنا (قوله لما في بيعه الخ) وتقدم أن هذا هو الذي رجحه النووي هنا  
وطردوه في نفقة القريب وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة اه حل (قوله فإن لم  
يفعل باعه القاضي الخ) ما اقتضاه كلامه من أنه يتخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله على ما إذا استوت  
مصلحتهما في نظر هو والأوجب فعل الأصح منهما اه س (قوله فان تعذر بكفايته في بيت المال الخ) قال  
ابن الرفعة وتدفع كفاية الرقيق لما لك لان الكفاية عليه وهو المعنى بانه من جوارح المسلمين لا الرقيق قال

أطلق أنه يباع بعد الاستدانة فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعذر الاستدانة باع جميعه أو أجره (فان فقد) ماله (أمره) القاضي (بإيجاره  
أو بازالة ملكه) عنه بنحو بيع أو اعتاق فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين



فان اقتصر على امره باحدهما قدم الايجار وذكر الامر بايجاره من زيادتي وتعبري بازالة ملكه اعم من قوله ببيعة او اعتاقه وامام الولد فيخليها تسكيب وتمون نفسها فان تعذرت مؤنتها بالكسب فهي في بيت المال (وله اجبار امته على ارضاع ولدها) منه او من غيره لان لبنها ومنافعهما بخلاف الحرية (وكذا غيره) (٥٢٦) اي غير ولدها (ان فضل) عنه لبنها لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا مملوكا فله ان يرضعها من شاء

وان لم يفضل عن هذا الولد لبنها لان ارضاعه على والده او مالكة (و) له اجبارها (على فطمه قبل) مضي (حولين و) على (ارضاعه) بعدهما ان لم يضر (اي الفطم) او الارضاع لانه في الاولى قد يريد التمتع بها وهي ملكة ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعهما ولا ضرر فان حصل ضرر للولد او الامة او لها فلا اجبار وليس لها استقلال بفطم ولا ارضاع اذ لا حق لها في التربية وقولي ان لم يضر اعم من قوله في الاولى ان لم يضره وفي الثانية ان لم يضرها (والحرية حق في تربيته فليس لاحدهما فطمه قبل) مضي (حولين و) لا (ارضاعه) بعدهما الا بتراض بلا ضرر لان لكل منهما حقا في التربية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما اذا لم يضر بهما الولد والام او احدهما وقولي بلا ضرر من زيادتي فيما اذا تراضيا على الارضاع واعم من تقييده له بالولد فيما اذا تراضيا على الفطم وعلم بما ذكر ان لكل منهما فطمه بعدهما بغير رضا الاخر حيث لا يتضرر

الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية والا فينبغي ان يكون ذلك قرضاه شرح مر (قوله فكفايته في بيت المال) اي قرضا لان كان السيد فقيرا واضطر الى خدمته احم ل (قوله وامام الولد الخ) هذا مقابل المحذوف علم من قوله او ازالة ملكه اي محل كونه بامر به ازالة ان كان الرقيق يقبل ازالة كما يفهم من شرح مر وعبارته وهذا في غير ام الولد اما هي فلا تباع قطعا ولا تجبر على اعتاقها في الاصح بلى تزوجها فان لم يكن فنفقةها في بيت المال انتهت (قوله فيخليها تسكيب) لو فضل من كسبها عن مؤنتها شيء فينبغي ان يمتنع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اسم (قوله وله اجبار امته الخ) ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان فيه تفرقا بين الوالدة وولدها لا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها الى فراغ استمتاعها والا اذا كان الولد حرا من غيره او مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويستترضعها غيره لان ارضاعه على والده او مالكة نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي واقراءه شرح الروض وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله نعم ان لم يكن ولدها الخ (قوله منه او من غيره) بان كان مملوكا له من زوج او زنا احم ل (قوله ان فضل عنه لبنها) اي عن ربه اما الغزارة لبنها او لقله شر به او اغتنائه بغير اللبن في اكثر الاوقات او موته اشرح مر وهذا التفصيل في غير اللبا اما هو فليس له منعها من ارضاعه لكن لا يجب عليه ذلك مجانا خلافا للزر كشي اشرح الروض اعم على منهج اعمش على مر (قوله لان ارضاعه على والده) اي ان كان حرا بان وطئها شخص بشبهة يظنها زوجته الحرية وقوله او مالكة اي ان كان رقيقا كان كانت موصى باولادها (قوله وليس لها استقبال الخ) اي يحرم عليها ذلك الا باذنه ان وجدوا الا باذن الحاكم ان وجدوا لافها الاستقلال مع المصاحبة اعمر ماوى (قوله وليس لها استقلال بفطم) اي قبل الحولين او بعدهما قوله ولا ارضاع اي بعد الحولين اعمش على مر (قوله فليس لاحدهما) اي الابوين ويتجه الحاق غيرهما بمن له الحضنة عند فقد هبهما في ذلك اشرح مر (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد الحولين اقتضارا على ما ورد في الحاجة اشرح مر (قوله لا بتراض) فان تنازعا اجيب الطالب الى اكمال الحولين الا اذا كان الفطام قبلهما اصالح للولد فيجيب طالبه كفطمه عند حمل الام او مرضه ما ولم يوجد غيرها وكلامهم محمول على الغالب كما ذكره الاذرعى ولها الزيادة على الحولين لما مر حيث لا ضرر لكن افتى الحنابلة بانه يسن عدمها في الحاجة اشرح مر (قوله ولا يكلف مملوكه ما لا يطيقه) فلو كلفه ما لا يطيقه او حمل امته على الفساد اجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا في خلاصه كما قيده الاذرعى وهل يجوز الحرث على الخير الظاهر انه ان لم يضرها جاز ولا فلا اعم وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الاتفاق بالحيوان في غير ما خلق له كالبقرة للركوب او الحمل والابل والخير للحرث وقوله <sup>عليه السلام</sup> بينما رجل يسوق بقرة اذ اراد ان يركبها فقالت انالمنخلق لذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعهما ولا يلزم منه منع غير ذلك قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس الخيل والبغال والخيول ما يقيه من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا يبيننا اعتبارا بكسوة الرقيق ولم ارفيه نصا اشرح مر (قوله وله ان يكلفه الاعمال الشاقة بعض الاوقات) اي بحيث لا يضر بان يخشى منه محذور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وان لم يخش منه ذلك المحذور اعم حج ولعل الاحتمال الثاني اقرب وبقي ما لو رغب العبد في الاعمال

الشاقة

بذلك لاهم ما مدة الرضاع التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمي وغيره (من العمل ما لا يطيقه) للخبر

السابق فليس له ان يكلفه عملا على الدوام يقدر عليه يوما او يومين او ثلاثة ثم يعجز وله ان يكلفه الاعمال الشاقة بعض الاوقات

وبه صرح الرافعي وتعبري بمملوكه اعم من تعبيره برقيقه (وله مخارجة رقيقه)



الشاقة من تلقاء نفسه فلم يجب على السيد منعه منها فيه نظروا لأقرب عدم الوجوب لانه الذي أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه يؤدي إلى ضرر يجرى إلى إتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فنسب إليه فينزل منزلة مالو باشر إتلافه أه ع ش على مر وفي الررض وشرحه ما نصه ويتبع السيد في تكليفه رقيقه ما يطيقه العادة في أراحته في رقت القيالة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى منه من العمل أما ليلا ان استعمله نهارا أو نهارا إذا استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الأرقاء نهارا مع طرفي الليل لطوله اتبعت عادتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة (قوله على ما يحتمله كسبه المباح) عبارة شرح مر ويشترط أن يكون له كسب مباح دائم يني بالخراج فاضلا عن نفقته وكسوته ان جعلهما فيه فان زاد كسبه على ذلك فالزيادة برو توسيع من سيده وان يكون ممن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر ولو خارجه على ما لا يحتمله لم يجوز ويلزمه الحاكم بعدم معارضته ويجبر النقص في بعض الايام بالزيادة في بعضها وقد علم أن مؤنته يجب حيث شرطت من كسبه او من مال سيده ويكره ان يقول المملوك لما لك ربي بل يقول سيدي وولاي وأن يقول السيد عبيدي وأمتي بل يقول غلامي وجاري أو فتاتي ولا كراهة في إضافة رب إلى غير المكلف كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقول المملوك يا سيدي انتهت وقوله وان يقول السيد عبيدي وأمتي لعل وجهه أن العبدية الحقيقة لا تكون إلا لله تعالى والامة في الاثني بمنزلة العبد في الذكر أه رشيدى عليه وفي قل على الجلال (فرع) يكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخادم والولد ويحرم الاذى لهم بلا سبب وأما حديث أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق المحدثين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الانصاري على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي بنات وأنا ادعو عليهن بالموت فقال له لا تدع عليهن بالموت فان البركة في البنات من الجميلات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والمرضات عند الشدة ثقلن على الارض ورزقهن على الله أه (قوله ان جعلت) أي المؤنة من كسبه واما إذا جعلت على السيد فلا يشترط ان تكون الخارجة فاضلة على الكسب (قوله الخبر الصحيحين الخ) وروى البيهقي انه كان للزبير ألف مملوك يؤدون الخراج لا يدخل بيته من خراجهم شيئا بل يتصدق بجميعه ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف درهم ومائتي الف درهم أه شرح مر (قوله لانها عقد معاوضة) يؤخذ من كونها عقدا معاوضة اعتبار الصيغة من الجانبين وان صريحهما خارجك وما اشتق منه وان كنايتها بادلته عن كسبك بكذا ونحوه أه شرح مر لسكنها أي الخارجة جائزة من جهة السيد ايضا بخلاف الكتابة لانها أي الكتابة تؤدي إلى العتق فالزمها من جهة السيد لئلا تبطل فائدتها بخلاف الخارجة لا تؤدي له أه سل (قوله وهي ضرب خراج معلوم الخ) وله التبسط بما زاد على ما خارجه عليه وليس له التبرع به وعبارة حجج وله التصرف فيه كالخروج عبارة شيخنا والزيادة عليه بر وتوسيع له من سيده وظاهر كلامهم ان له ان ينزع ذلك منه أه حل وعبارة الرشيدى على مر فيجوز للرقيق التصرف فيه وإن كان لا يملكه ومعلوم ان للسيد نزع منه وهو مصرح به أه (قوله وهي ضرب خراج الخ) اعلم ان الخراج الذي يؤديه لا يقال فيه انه دين ثابت في ذمة العبد لسيده إذ لا يلزم من وجوب اداء الشيء كون المؤدى ثابتا في الذمة بشهادة صور كثيرة في هذا الباب وغيره الا ترى إلى نفقة القريب وكذلك نفقة الرقيق أه شوبرى وظاهر هذا يعم الخراج الذي مضى ولم يؤده كعشرة ايام مضت ولم يدفع لها خراجا وكانت شبهته في ذلك ان السيد لا يجب له على عبده شيء لاسكنهم قد استثنوا من ذلك صوراً كثيرة فما المانع من ان يكون هذا منها وان ما مضى ولم يؤده يكون ديناً عليه تامل (قوله وعليه) أي مالك دواب لم يرد بيعها ولا ذبح ما يحل منها كفاية دوابه المحترمة أي وإن وصلت إلى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأول الشيع والرى دون غايتها ويجوز غصب العلف لها وغصب الخيط لجر احنتها بيد لها أي وقت

على ما يحتمله كسبه المباح  
الفاضل عن مؤنته ان  
جعلت من كسبه لخبر  
الصحيحين انه عليه السلام  
أعطى أبا طيبة لما حجه  
صاعين أو صاعاً من تمر  
وأمر أهله أن يخففوا عنه  
من خراجهم (بتراض)  
فليس لأحدهما إخبار  
الآخر عليها لانها عقد  
معاوضة فاعتبر فيها التراضى  
كالكتابة (وهي ضرب  
خراج معلوم يؤدبه) من  
كسبه (كل يوم أو نحوه)  
كأسبوع أو شهر بحسب ما  
يتفقان عليه وقول ضرب  
مع معلوم من زيادتي وقول  
أو نحوه أعم من قوله أو  
أسبوع (وعليه كفاية دوابه  
المحترمة) بعلقها وسقيها



الغصب ان تعينوا لم يباعا كما يجوز سقيها الماء والعدول الى التيمم بل يجب كل منهما حيث لم يخف هيبه يبيع تيمم  
 كما هو ظاهر وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله لياكل لا كسوايب الجاهلية او يدفعه ان له  
 الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليملك جو عا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليملك جو عا بل يحسن قتله بحسب  
 ما يمكنه اشرح مروق له حتى تصل لاول الشيع قد تقدم في نفقة القريب للشارح ما نصه وتعتبر رغبته  
 وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع المالجوع لا تمام الشيع كما قاله الغزالي اى المبالغة فيه  
 واما الشباعة فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ومثله في حج ثم واحال حج ما هنا ونفقة الرقيق بعد التعبير  
 فيهما باول الشيع على ما مر في نفقة القريب فيكون المراد باول الشيع هنا الشيع عرفا لا المبالغة فيه اشرح  
 عليه (قوله) وعليه كفاية دوايه الخ ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة ومثل الضرب النخس حيث اعتيد  
 لمثله فيجوز بقدر الحاجة اشرح عليه (قوله) او بتخليتها للرعى اى ان اكتفت به فان لم تكف به لجذب  
 الارض ونحوه اضاف اليه من العلف ما يكفيها اشرح الروض ولو خلاها للرعى مع عليه اها تذهب ولا  
 تعود اليه فينبغي ان لا يحرم ذلك وان لا يكون من باب تسييب السوايب المحرم لان هذا للضرورة ومن ذلك  
 ايضا مال الملك حيوانا باصطيادو علم ان له اولاد ايتضرون بنفقه فالوجه جواز تخليتها ليذهب لاولاده  
 ولا يكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له نعم يبقى الكلام فيما لو خلاها للرعى وعلم انها لا تعود بنفس  
 لكن يمكن ان يشتمها في المراعى ويرجع بها هل يجب عليه ذلك وقد يتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا  
 كانت مشقة فليحررها سم على منجهاه غش على م (قوله) بخلاف غير المحترمة) لكن من الواضح انه يمتنع  
 خبثها مع الجوع والعطش للتعذيب اسم (قوله) بخلاف غير المحترمة) اى بخلاف غير دوايه المحترمة  
 وانظر حينئذ ما مفاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لانا نقول الفواسق لا تثبت عليها يدا لحد  
 بملك ولا باختصاص تامل اشرح ويرى وقد يقال الاضافة تاقى لادنى ملايسة ا (قوله) او ازاله ملك او ذبح  
 ما كول) ولو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد الا نفقة احدهما تعذر بيعهما فهل يقدم نفقة  
 ما لا يؤكل ويذبح الما كول او يسوى بينهما فيه احتمالا لان عبد السلام قال فان كان الما كول يساوى الفا  
 وغيره يساوى درهما فقيه نظروا احتمال ا (الراجح تقديم غير الما كول في الحالين اشرح م رأى بان  
 يذبح له الما كول اشرح عليه ثم وجدت بهامش شرح الروض بخط بعض الفضلاء ما نصه المعتمد ان  
 الما كول يذبح لغيره كما قاله في التيمم بان يذبح شاته لكله المحترم ا (قوله) فان لم يكن له مال آخر الخ قضية ما  
 ذكره هنا وفي نفقة القريب انه لا يبيع شيئا منهما الا اذا لم يكن له مال غيرهما وتقدم الحج في نفقة الرقيق ان  
 الحاكم يراعى ما هو الاصلح من بيع الرقيق او غيره من مال السيد اشرح على م (قوله) فان تعذر ذلك  
 فكفايته الخ) ويأتى هنا ما مر نفقة الرقيق اشرح م رأى من كونه قرضا او غيره اشرح عليه (قوله) ولا يحلب  
 ما يضر) في المصباح حلب الناقة وغيرها حلبا من باب قتل والحلب بفتحين يطلق على المصدر ايضا وعلى  
 اللبن المحلوب فيقال لبن حلب وحليب ومخلوب وناقة حلوب وزان رسول أى ذات لبن يحلب فان جعلتها  
 اسماء اتيت بالها وقلت هذه حلوبة فلان مثل الركوبة والركوب والحلب بفتح الميم موضع الحلب والحلب  
 بكسر الهمزة يحلب فيه وهو الحلاب ايضا مثل كتاب (قوله) ولا يحلب من لبنها ما يضر) اى يحرم عليه ذلك  
 لانه غذاء الولد كما في ولد الامة بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذاء ولدها وجب عليه تكميل غذائه من  
 غيرها وانما يحلب الفاضل عن ربه قال الرويانى والمراد انه يترك له ما يقيمه حتى لا يموت قال الرافعى وقد  
 يتوقف في الاكتفاء هذا قال الاذرعى وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعى رحمه الله تعالى  
 والاصحاب بل يترك ماله ينميه نمو امثاله وقال الزركشى بعد كلام الرافعى وهو كما قال وقد صرح الماوردى وغيره  
 بالحاجة بولد الامة في ذلك واستثنى ما اذا عدل به الى غير لبن امه واستثنى ما فانه يجوز لان القصد سقيه ما يحيا

او بتخليتها للرعى وورود  
 الماء ان الفت ذلك لحرمة  
 الروح بخلاف غير المحترمة  
 كالقواسق وتعتبرى بما  
 ذكر اعم من قوله علف  
 دوايه وسقيها والتقييد  
 بالمحترمة من زيادتي (فان  
 امتنع) من ذلك (وله مال)  
 آخر (اجبر على كفاية او  
 ازاله ملك) هي اعم من قوله  
 بيع (او ذبح ما كول) منها  
 صونا لها عن التالف (فان  
 امتنع) من ذلك (فعل الحاكم  
 ما يراه) متروقة قضيه الحال  
 وهذا مع قولنا له مال من  
 زيادتي فان لم يكن له مال  
 آخر اجبر على احد الاخيرين  
 او الايجار فان امتنع فعل  
 الحاكم ما يراه من ذلك فان  
 تعذر فكفاتها من بيت  
 المال ثم على المسلمين (ولا  
 يحلب) من لبنها (ما يضر)ها  
 او ولدها وانما يحلب ما  
 يفضل عنه وقول يضر اعم  
 من قوله يضر ولدها (وما لا  
 روح له كقنائة ودار لا تجب  
 عمارته) لا تنفاه حرمة  
 الروح ولان ذلك من جملة  
 تنمية المال وهي ليست  
 به احة



به فان اياه ولم يقبله كان احق بابن امه ويحرم عليه ان يحلب ما يضره الفلة العاق ويحرم ترك الحلب ان ضررها  
والا كره للاضاعة ويستحب ان لا يستعصى الحالب في الحلب بل يترك في الضرع شيئا وان يهص اظفاره  
لئلا يؤذيها فان تفاحش طر لها وكان يؤذيها حرم عليه حلبها ما لم يهص ما يؤذيها كما في شرح الروض ويحرم  
جر الصوف من اصل الظفر ونحوه وكذا اذاعة لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجويني ونص الشافعي رحمه  
الله في حرمة على الكرامة ويمكن حملها على كرامة التحريم للتعامل المارو ويجب على مالك النخل ان يبقى له من  
العسل في الكوارة قدر حاجتها ان لم يكن لها ذير هو الا فلا يزه ذلك وان كان في الشتاء وتعذر خروجها كان  
المبقي اكثر فان قام شيء بمقام العسل في غذائها لم يتعين العسل قال الرافي وقد قيل يشوي دجاجة ويعلمها بياض  
الكوارة فتاكل منها ويجب على مالك دود القز اما تحصيل ورق التوت ولو بشرائه واما تخليته لاكله ان وجد  
لئلا يهلك بغير فائدة ويجوز تشميسه عند حصول نوله وان هلك به كما يجوز ذبح الحيوان اشرح مر (قوله  
وهذا بالنسبة لحق الله الخ) عبارة شرح مر وهذا في مطلق التصرف واما المحجور عليه فلي عليه عمارة عقاره  
وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارة تحفظه على مستحقه  
عند تمكنه منها اما من ريعه او من جهة شرطها الواقف وفيما اذا لم يتعاق به حق لغيره فامالو آجر عقاره ثم  
اختل فعليه عمارة ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخبر المستاجر انتهت (قوله) واذ لم تجب العمارة لا يكره  
تركها الخ) والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الاولى وبما قيل بكر اهتباى ما لم يقصد بالانفاق مقصدا  
صالحا كما هو معلوم ولا تكرر عمارة الحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ازا على مبعة اذرع وان  
فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للخيل والتفاخر على الناس ويكره الانسان ان يدعو على ولده او نفسه  
او ماله او خدمه لخبر مسلم في آخر كتابه وابي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ لا تدعو  
على انفسكم ولا تدعو على اولادكم ولا تدعو على خدمكم ولا تدعو على اموالكم لا توافقوا ان الله ساعة يستل  
فيها عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيب فضعيف شرح مر وقوله ويكره للانسان  
ان يدعو على ولده الخ الظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان محل الكرامة عند الحاجة كالناديب  
ونحوه ولا فائدة يظن انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخدام في حاشية الشيخ من ان قضية هذا السياق  
ان الظالم اذا دعاه على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له الخ محل توقف اهرشدي (قوله الى الخراب)  
في المختار خرب الموضع بالكسر يخرب بالفتح خرابا فهو خرب اهرش على مر (قوله) ويكره ترك سقي  
الزروع والشجر الخ) قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الاشجار صورتها ان يكون له ثمرة تفي مؤنة سقيها والا  
فلا كرامة قطعها قال واراد بترك السقي تجفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء والوقود فلا كرامة ايضا اه  
شرح مر (قوله) ان كان سببها اعمالا كالقضاء المتاع الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر باناء ثم اتى ما اغترفه  
في البحر فانه انما كره فيه الفضل ويجهو فاقال شيخنا طب عدم التحريم هنا لان ما يفتقر من نحو البحر  
من شأنه ان يكون حقير او من جنس الحقير غالبا وموضع على الاباحة والاشترار وما لا يحصل بالقائه  
ضرر بوجوه ينبغي ان يكون مثل ذلك القاء الخطب من الخطب وكذا الحشيش اقول ويجهو جواز القاء  
ما اغترفه من البحر على التراب ايضا اسم على منهج اهرش على مر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد تم الجزء الرابع من  
حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري جمع الفقير الى الله سبحانه وتعالى سليمان العجيلي  
عامه الله الطفه واعانه على اكمله بممه وكرمه ويتلوه بعون الله الكلام على ربيع الجنائيات نسأل الله تعالى ان  
يعين عليا آمين وكان الفراغ من تحريره يوم الاحد المبارك لخمسة بقين من شهر جمادى الاولى من شهر عام  
سنة ١٤٤٠ الف ومائة واربعة وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وصلى الله  
وسلم على من لاني بعده

(تم الجزء الرابع من حاشية الجمل على شرح المنهج ويليها الجزء الخامس اوله كتاب الجنائيات)

وهذا بالنسبة لحق الله تعالى  
فلا ينافي وجوب ذلك في  
حق غيره كالاوقاف ومال  
المحجور عليه واذا لم تجب  
العمارة لا يكره تركها الا  
اذا أدى الى الخراب فيكره  
ويكره ترك سقي الزرع  
والشجر عند الامكان لما  
فيه من اضاعة المال كذا  
علمه الشيخان قال الاسنوي  
وقضيته عدم تحريم اضافة  
المال لكنهما صرحا في  
مواضع بتحريمها كالقاء  
المتاع في البحر بلا خوف  
فالصواب ان يال بتحريمها  
ان كان سببها اعمالا كالقضاء  
المتاع في البحر وبعدم  
تحريمها ان كان سببها ترك  
اعمال لانها قد تشق عليه  
ومنه ترك سقي الاشجار  
المرونة بتوافق العقادين  
فانه جائز خلافا للرويات  
والله اعلم







( فهرست الجزء الرابع من حاشية الشيخ الجمل على شرح المنهج )

صفحة	صفحة
١٩٣ فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل الخ	٢ كتاب الفرائض
١٩٩ باب نكاح المشترك	١١ فصل في بيان الفروض
٢٠٥ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ	١٣ فصل في الحجب
٢١٢ فصل في حكم مؤنة الزوجة	١٦ فصل في كيفية ارث الاولاد واولاد الابن
٢١٢ باب الخيار في النكاح	١٧ فصل في كيفية ارث الاب الخ
٢٣٥ فصل في الاعفاف	١٨ فصل في ارث الحواشي
٢٣٠ فصل في نكاح الرقيق	٢٠ فصل في الارث بالولاء
٢٣٥ كتاب الصداق	٢١ فصل في ميراث الجد والاخت
٢٦٤ فصل في النفويض	٢٤ فصل في موانع الارث
٢٥٢ فصل فيما يسقط المهر	٣٤ فصل في اصول المسائل
٢٦٤ فصل في المتعة	٤٠ كتاب الوصية
٢٦٧ فصل في التحالف	٤٩ فصل في الوصية برائد على الثلث
٢٧٠ فصل في الوليمة	٥٥ فصل في بيان المرض والخرف
٢٧٩ كتاب القسم والنشوز	٥٣ فصل في احكام لفظية للوصي به وللوصي له
٢٨٨ فصل في حكم الشقاق	٦١ فصل في احكام معنوية للوصي به وللوصي له
٢٩١ كتاب الخلع	٦٨ فصل في الرجوع عن الوصية
٣٠٧ فصل في الالفاظ الملزمة للعدول	٦٩ فصل في الايصاء
٣١٨ فصل في الاختلاف في الخلع الخ	٧٤ كتاب الوديعة
٣٢٠ كتاب الطلاق	٨٥ كتاب قسم النفي والغنيمة
٣٣٩ فصل في تفريض الطلاق للزوجة	٩٢ فصل في الغنيمة
٣٤١ فصل في تعدد الطلاق	٩٦ كتاب قسم الزكاة
٣٤٧ فصل في الاستثناء	١٠٣ فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة لمستحقها
٣٥٢ فصل في الشك في الطلاق	١٠٦ فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ
٣٥٧ فصل في بيان الطلاق السني وغيره	١١٤ كتاب النكاح
٣٦٣ فصل في تعليق الطلاق بالاوقات	١٢٨ فصل في الخطبة
٣٦٩ فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما	١٣٣ فصل في اركان النكاح
٣٧٨ فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع	١٤٤ فصل في عاقد النكاح
٣٨١ فصل في أنواع من تعليق الطلاق	١٥٤ فصل في موانع ولاية النكاح
٣٨٥ كتاب الرجعة	١٦٣ فصل في الكفاءة
٣٩٤ كتاب الايلاء	١٦٩ فصل في تزويج المحجور عليه
٤٠٠ فصل في احكام الايلاء	١٧٦ باب ما يحرم من النكاح
٤٠٤ كتاب الظهار	١٨٨ فصل فيما يمنع النكاح



## (تابع فهرست الجزء الرابع من حاشية الشيخ الجبل على شرح المنهج)

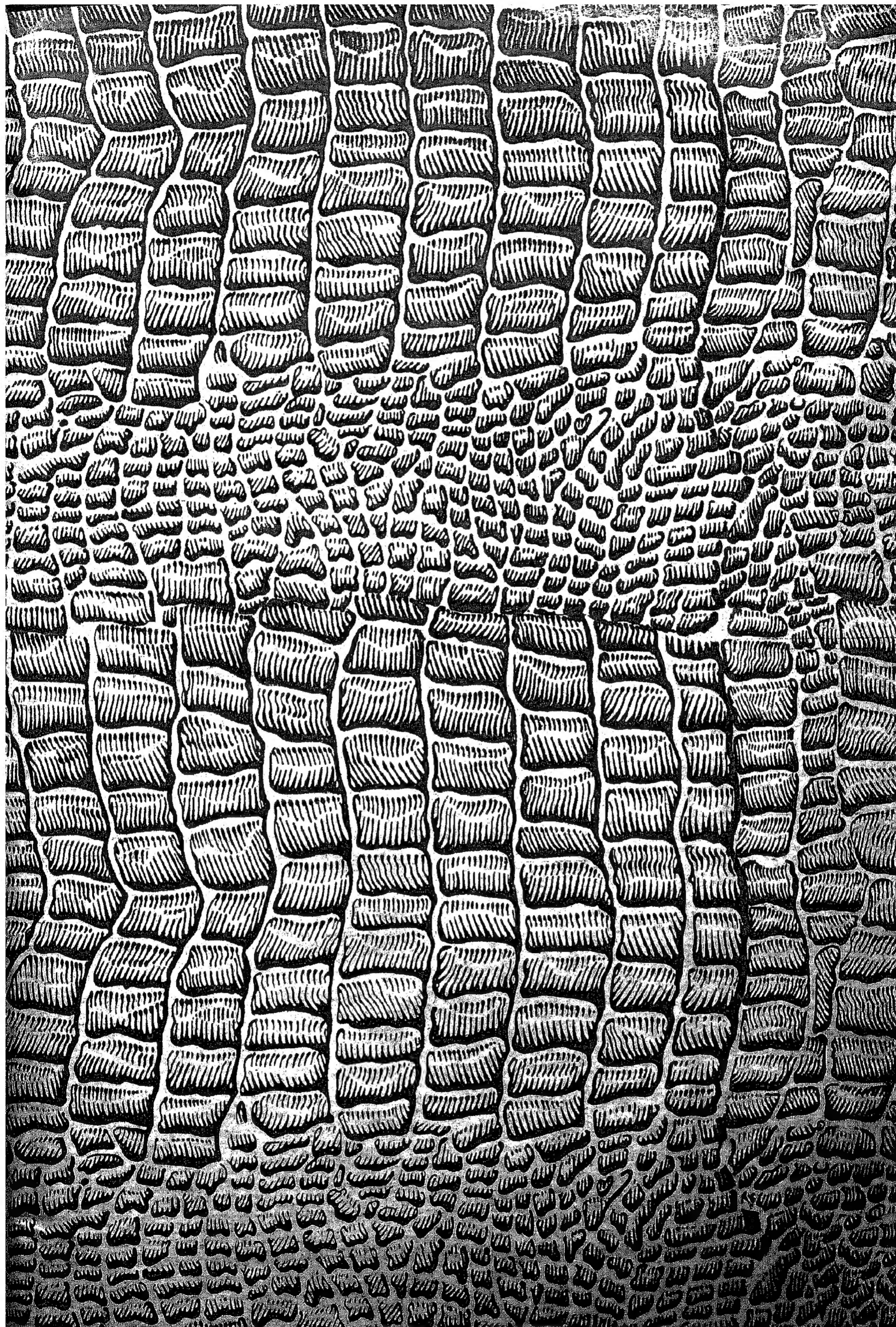
٤٦٧ باب الاستبراء ٤٧٤ كتاب الرضاع	٤١٠ فصل في أحكام الظهار
٤٨١ فصل في طرو الرضاع على النكاح	٤١٣ كتاب النفقة
٤٨٤ فصل في الاقرار بالرضاع	٤٢٣ كتاب اللعان والذف
٤٨٧ كتاب النفقات	٤٢٨ فصل في قذف الزوج وزوجته
٤٩٧ فصل في وجوب المأون ومسقطاتها	٤٣١ فصل في كيفية اللعان
٥٠٥ فصل في حكم الاعسار بؤنة الزوجة	٤٤١ كتاب العدد
٥١٠ فصل في بؤنة القريب	٤٤٩ فصل في تداخل عدتي امرأة
٥١٥ فصل في الحضانة	٤٥٣ فصل في حكم معاشرة المفارق
٥٢٣ فصل في بؤنة المملوك وماله	٤٥٥ فصل في عدة الوفاة الخ
(تمت)	٤٦٠ فصل في سكنى المعتدة



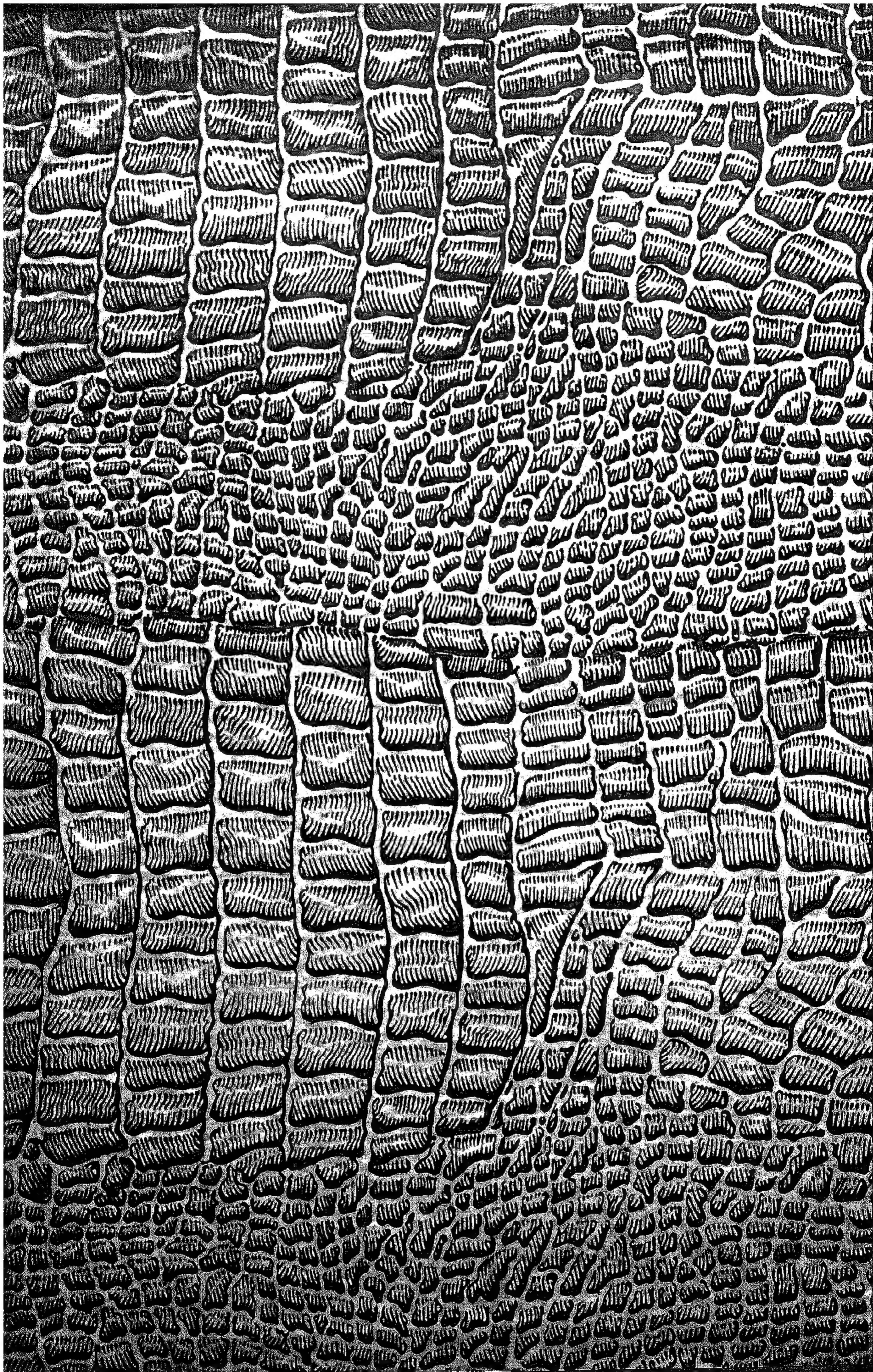














Bibliotheca Alexandrina



0428828